





مجلس تجارة قسم دوم  
(في كاتبة بالتجارة تامة في الواحق)

ر ب الحكومة، بد بزر  
مجلس من الخبرة شرطية  
بجاني  
أبسط

٥٣٥ ٢٢ ٥٥

محمد رضا

A 0030

مجلسه اول

مجلس



































[illegible]

لعل الملا بالبركة  
ان محض الذخيرة  
والزوم فانه كما  
منه من الخلق  
قد

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

**تاریخ**





# كتاب التجارة

من تحريم الميتة وان غنمها سحت المراد بغير ما يخص باللوت مما له نفس سائلة فينبغي ان ما قطع من حده حيا كان او متا واما تخصيصه ميتة او ميتة  
العالم ذلك بحديثين دون الاجزاء فهو ضعيف قد تقدم البحث معهما في ذلك في كتاب الطهارة في بحث النجاسات وفيما ورد  
جملة من الاخبار الصحيحة الصريحة فيها ذكرها وظ الاخبار وكلام الاصحاب ان الطهارة والله ستة نازلة من رسول الحيوة وتده فكل ما قطع  
الحيوة يكون نجسا بكون الاستئصال به محرما ومنه سمحنا بمقتضى الاحتياط المتقدمة الآنة قد وقع الاشتكال في ذلك في حلال الميتة ما عدا رد الالة  
ما تقدم من الاخبار في الموضع الاول على جواز الاستئصال به ووظ في لفظ طهارة تماروا فيه من جوار جعل اللبس والنسب فيه ولذا الماء  
واللبس يميل كراما والماء هو اسداسا كما لا وقد تقدم البحث معهم في ذلك في كتاب الطهارة وبما حمل ما دل على ذلك على التقية والمتم  
في كلام الاصحاب تحريم الاستئصال بما قطع من اليات الغنم بقاء على ما ذكرناه من انها ميتة والميتة لا يتنفع شئ منها بما تحل الحيوة وفعل  
الشهيد عن متجاوز الاستئصال به تحت التماس فتم قال وهو ضعيف الآنة رؤا ابن ادریس السمرقندي عن حاتم البرطلي عن الرضا قال سمعت  
عن رجل يكون له الغنم يقطع من الياتها وهي احبا يصلح له ان يتنفع بما قطع قال لم يدع يبيعها ولا يبيعها ولا يبيعها ولا يبيعها ولا يبيعها ولا يبيعها  
في قرب الاستئصال من عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن اخيه مثله والرواية المذكورة كما ترى طاهرة الدلالة في القول المذكور و  
ظاهر شيئا الجلي في البحار الميل الى العمل بهذه الرواية حيث قال بعد نقل الخلاف في هذه المسئلة والجواز عند اقوى لدلالة الخبر الصحيح  
المؤيد بالاصل على الجواز وضعف حجة المنع اذا المتبادر من تحريم الميتة تحريم اكلها كما حققت وضعف الاجماع ثم انتهى وفيه انه وان كان  
المتبادر من الآية وهو قوله ثم حرم عليكم انما هو تحريم الاكل كما ذكره الآتي الدليل ليس محصورا فيها بل الالة ليل على ذلك انما هو الاحتياط  
الصريح في ان الميتة لا يتنفع بشئ منها من تلك الاخبار ما هو مخصوص بالبحث وهما انما اورد لك ما حصر في الان منها فمما رآه في  
في عن الحسن بن علي الوشاء قال سالت ابا الحسن فقلت فلان ان اهل الجبل ينقل عندهم اليات الغنم فيقطعونها فقال حرام  
هي ميتة فقلت جعلت فداك فيستصحب بها فقال ما علمت انه يصيد ليد التوث هو حرام اي نجس عن الكاهن قال مثل رجل ابعده  
الله هو وانعده عن قطع اليات الغنم فقال لا بأس بقطعها اذا كنت تصلح بها ما لك ثم قال ان في كتاب علي ان ما قطع ميتة لا يتنفع منها  
بشئ فقال لا الحديث ومن المحتمل قريبا في الحديث المذكور وجبه يخرج التقية كما انهم ذهبوا الى طهارة جلد الميتة بالدباغ مما قد مناه  
تحقيق في كتاب الطهارة وابن ادریس السمرقندي التمرنا اورد جبر النزيل المذكور قال لا ينفذ الى هذه الحديث فانه من نوادر الاخبار والاجماع  
منعقد على تحريم الميتة والتصرف فيها على كل حال لا اكلها المضطر انق واما ما لا تحل الحيوة منها هو طاهر يجوز الاستئصال به ويحلي بيعه و  
شرائه اتما فانصرفت في اللبن في مخرج ثلثة الخامس لاختلاف بين الاحتياط من جوار بيع كلب الصيد عدم جوار بيع ما عداه وعلما  
كلب لما شئ والزروع والحفاظ وانما الخلاف في هذه الثلاثة فقال الشيخ في ربه ممن الكلب سحت الا اذا كان سلوكا للصيد فانه يجوز بيعه  
شرائه واكل ثمنه والتكسبه وكذا قال المفيد وقال في ط الكلاب ضربان احدهما لا يجوز بيعه بخاله الا يجوز ذلك فيه فيلجوز بيعه ما كان  
معلما للصيد يجب على فانها قيمتها اذا كانت معلومة ولا يجوز بيع غير الكلب المعلوم على حال وقال ابن الجني لاس ببراء الكلب لصاندا الحار  
للماشية والزروع وقال ابن التراج يجوز بيع كلب الصيد دون غيره من الكلاب قال ابن ادریس يجوز بيع كلب الصيد سواء كان سلوكا  
وهو المنسوب الى سلوك قرية باليمن او غير سلوكي وكلب الزروع والماشية والحفاظ وبقا من مرة قال في لف وهو الاخرى عند  
نجونك في بيعه واختاره في لك ايضا والحق بكلب الحافظ كلب الذراض هو يرد في بيع ثم قال ولا شئ الذرع ونقل في حق عن الشيخ في باب  
الاجارة من طانه سوغ ببيعها ح فيكون كلامه الكتاب المذكور مختلفا اقول والذي صل اليه من الاخبار المتعلقة بالكل في هذا الباب  
متفق الدلالة على تخصيص الجواز بكلب الصيد خاصة وان ما عداه ثمة سحت منها رواية ابن بصير المتقدمة ومنها اروا في عن عبد الله  
العامري قال سالت ابا عبد الله عن من الكلب لذي لا يصيد فقال سحت قال ولما الصور فلا بأس منها اروا البيع في الصحيح عن محمد بن  
مسلم وعبد الرحمن بن ابي عبد الله قال من الكلب لذي لا يصيد سحت وقال لا بأس بئس الهر وعن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن من  
كلب الصيد فقال لا بأس بئس والآخر لا يحمل ثمنه وهذه الاخبار كلها كما ترى متفقة على ما ذكرناه ان ما عدا كلب الصيد فانه لا يجوز  
بيعه لا شراره ولم اضف على خبره تفق استثناء غيره سواء في عبارة من قوله وروا كلبا لطيفة والحفاظ من ذلك وفي الاعتقاد  
على مثل هذه الرواية في تخصيص هذه الاخبار اشكال اصحابنا القائلون باستثناء الثلاثة المذكورة انما استثناء الى المشاركة هذه الثلاثة  
كلب الصيد والمنفعة التي ترتب عليها استثناءه استثنى الى مشاركة هذه الثلاثة لكلب الصيد والمنفعة التي ترتب عليها استثناءه  
من حيث العقل قريب لان طواهر النصوص المذكورة كلتيها تدفع الى ذلك والاصح جوار بيع الكلاب لثلاثة مشاركتها لكلب الصيد في المنفعة  
ليبعد ولبس المنع ضعيف لتد قاصر الدلالة وفيه انه يجوز ان يكون السوء شرعا انما هذه المنفعة الخاصة بكلب الصيد من ثم اقصر واما في هذا  
في الاخبار عليه لكل منفعة ولطيفة في الاخبار وضعف لتد فقد عرفت ان فيه الصحيح باصطلاحهم وهي صحيح محمد بن مسلم وعبد الرحمن المذكور  
طواهر الطعن بقصور الدلالة فهو ضعيف لا اصح في الدلالة على التحريم من هذه الالفاظ الواردة في هذه الاخبار من قولهم في جملة  
منها ان ثمة سحت وقوله في رواية ابي بصير الاخر لا يحمل ثمنه واستدل في انتهى على ابياته الثلاثة الباقية زيادة على ما تقدم بان لها  
ردية وفيه لو انك على ما ياتي والذية تستلزم التملك المستلزم لجواز التصرف وفيه ما ذكره شيخنا الشهاب المالك في ذلك حيث قال وربما  
انهم بعضهم من ثبوت محبا لها جوار بيعها نظر الى انها اموال محترمة كما في الحيوانات وفيه منع طاهر فان ثبوت الذيات لها ان تمارد على  
عدم جوار بيعها النفاة الى ان ذلك في مقابلة القيمة فانك تجد كل مال دابة لقيمة له كانه العزيمه لقيمة لا يربطه كانه الحيوان المملوك

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







# كتاب التجارة

الذين لا يجوز بيع ما كان مستحقا لو حوسر ويجوز بيع حوارح الطير والنباع من الوحوش قال ابن ادریس سرأوه بعد نقل عا  
بدر بن ادریس قوله والعيلة والدنس فيه كلامه ذلك اما جعل الشارع ولوقع الانتفاع به فلا بأس ببيعها وابتاعها لتلك  
المنفعة ولا يكون قد حللها وابتاعها من سوع تيسا غير مقدور عليه عظام الفيل لا خلاف في جواز استعمالها لاهلها واشطاط وغير ذلك  
والذين ليس بنحن التورط هو من حمله النبا على هذا حله بعد كونه دباغة طاهر انتهى والظاهر انه على هذه المقالة نصح المتأخرون كالمستعملين  
ومن امرهم ما فاتهم جعلوا ماسط الحوار طهارة العين حصول المنفعة بجلاوة وتراو ريت او نحو ذلك قال في لف بعد نقل الاقوال التي قدمنا  
دره والاقرب لجواز انما غير يكتف بها بتجار بيعها انما لمعين طاهر فلا تافد بيبا فيما سلف طهارة المرح واما الانتفاع بها فلا بأس  
يبيع بخله وهو عظامها وانما حوار بيعها حلال مقتضى هو عموم قوله تعالى واحل الله البيع وروا اللامع وهو النجاسة الى اخر كلامه  
هو المعنى الذي يقصد الحارث في هذا الصلح وهو ان جعلها للاعتناء في ايراد والاصدار ومنها ما رواه في في الضم عن عيسى بن القاسم  
قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع الطير هل يبيع التجارة فيها قال نعم ورواه الشيخ في الصحيح مشددا ورواه الشيخان المذكوران عن  
عنه بن ادریس عن ابي عبد الله عن ابي راهيم عن عظام الفيل يبيعها او شره الذي يجعل من الامشاط فقال لا بأس قد كان ربه لم يشط  
او مشددا ورواه في عن شق بن زيد قال ريت ابا الحسن يخطب بمط عالج واشترى له ورواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه  
قال سالت عن جلود اسباع وسبعها وركوبها بصلح ذلك قال لا بأس ما لم يبيد عليها ورواه الشيخ عن ابي محمد التراز قال كنت  
عند ابي عبد الله اذ رجل عليه معب فقال له بالبات حلان فقال لهم ارخلها فقال احدهما اني رجل اسع جلود القوم فقال  
مد بطة قال نعم قال اني ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة عن ابي عبد الله قال سالت عن لحوم السباع وجلودها فقال ما يحوم  
السباع فانا نذهب واما الجلود فاركبوها عليها ولا تلبسوا شيئا منها اصلون كما رواه البرقي في الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه  
قال سالت عن ركوب جلود السباع قال لا بأس ما لم يبيد عليها ورواه عن سماعة قال سالت ابي عبد الله عن جلود السباع فقال  
اركبوها ولا تلبسوا شيئا تصلون فيه وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة للدلالة في كون السباع قاتلة للشذكية لافادتها جواز الانتفاع  
بجاوده الطهارة بما يجوز بيعها وشرائها نعم ورد انتهى عن الفرد كما رواه الشيخان في في وبيب عن سماعة عن ابي عبد الله قال ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفردان يباع او يشتري فيمكن استثناء الفرد بهذه الرواية من عموم الجواز المذكور بالاصل والاية والرواية  
مع احتمال حملها على الكراهة لم نقه لفقائلين بالتحريم على دليل يعتد به الا ان يكون ما ذهب اليه الشيخ الشوخ وهو الذي نقده  
في لف فالحق المانعون بانها تحب فحرم بيعها ورواه سماعة ثم ساق الخبر المذكور ثم قال يجوز المنع من النجاسة وقد تقدم  
وعن الحديث بالمنع من صفة السند الحرام على الكراهة جمع بين الادلة ومن هذا الباب المنع من الخشبات والنجس والطاقي من السمك  
هو مامات في المأم طهي على وجهه والصفاء والتلاف كذا صرح به جملة من الاصحاب المقام الثالث فيما هو محرم في نفسه كعمل  
الصور والغناء ومعونة الظالمين بما يحرم ونوح الناحية بالباطل وحفظ كتب الضلال ونسخها الغير النقص وهجاء المؤمنين وتعلم  
الشعر الكهان والقيافة والشعذة والقمار والغش بما لا يخفى تدليس بالمشط وتزوير الرجل بما يحرم عليه فهذه مسائل الاصل  
في عمل الصور ولا خلاف بين الاصحاب رضى في في التماثيل في الجملة فظاهر منهم التصريح بتحريم التماثيل المحيية وغيرها من المنقوش  
على جدار او بساط او نحو ذلك وظ بعض التخصيص بالحيمة من ذوات الارواح واخرين بالحيمة من ذوات الارواح وغيرها وظاهر  
بعض التخصيص بذوات الارواح مطمحة او غير محيية والاول نقل في لف عن ابن التراز وظاهر في الصلاح ونقل الثالث عن الشيخين  
وسأروا الزايع عن ابن ادریس والثالث نقل في ذلك ولم يذكر قوله في الذي وقفت عليه من الاختار في هذا المقام ما رواه في في  
في الصحيح عن ابي العباس عن ابي عبد الله في قوله لا يبيحون لما يشاء من محارب تماثيل فقال لا لله ما هي تماثيل الرجل و  
النساء ولكنها الشجر وشبهه عن ابي العباس قال قلت لابي جعفر يعلمون لما يشاء من محارب تماثيل وجفان كالجواب قال ما هي تماثيل  
فلرجال والنساء لكنها تماثيل الشجر وشبهه وعن جعفر بن بشر عن ذكره عن ابي عبد الله قال كانت لعلي بن الحسين وسيدة واما طاهرها  
تماثيل يجلس عليها وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر قال لا بأس بتماثيل الشجر وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن  
تماثيل الشجر والتمثال القوم فقال لا بأس ما لم يكن شيئا من الحيوات وما رواه الشيخ عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله انا بيط عندنا  
الوسائد فيها التماثيل ونفثها فقال لا بأس بما يبط منها وبقرش ويوطأ وانما يكره مما مانصب على الحائط وعلى السير وما رواه في  
في حديث لناهي عن الحسين بن زيد عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صور صورة كلفه الله تعالى يوم القيمة ان ينح  
فيها وليس ينافح ونهى ان ينقش شيء من الحيوان في الحائط وما رواه في الحاصل عن محمد بن جرير عن الصادق قال سمعت ثلثة يحدثوا  
يوم القيمة من صور صورة الحيوان بعد ثلثة حتى ينفع فيلوا ليس ينافح فيها الحديث قول ظاهر هذه الاخبار بعد حملها على مقتضاها  
هو تخصيص التحريم بتصور صورة ذوى الارواح اعم من ان يكون محيية او منقوشة على جدار وشبهه وهذا هو القول الرابع المسئلة  
الثانية في الغناء بالذكاء قبل هود الصوت المشتمل على التجميع الطرب فلا يحرم بدون الوصفين اعني الترجيع والاطراب كذا  
عرف جماعة من الاصحاب الطرب خفة يعتبر به شره او تحريمه ورده بعضهم الى العرف فها سقي فيه غنة يحرم وان لم يطرب واختاره في  
لك وغيره وهو المختار لا خلاف في تحريمه فيها اعلم ولا فرق في ذلك كلام الاصحاب بل صريح جملة منهم في كون ذلك في قرآن او دعاء او  
شعر او غيرها الى ان انتهت التوبة لا الحديث الكاشفة فندرج في هذا المقام على نوال الغزل ونحوه من علماء العامة فنقص الحرام منها

هذا الحديث يدل على جواز بيع ما كان مستحقا لو حوسر ويجوز بيع حوارح الطير والنباع من الوحوش قال ابن ادریس سرأوه بعد نقل عا بدر بن ادریس قوله والعيلة والدنس فيه كلامه ذلك اما جعل الشارع ولوقع الانتفاع به فلا بأس ببيعها وابتاعها لتلك المنفعة ولا يكون قد حللها وابتاعها من سوع تيسا غير مقدور عليه عظام الفيل لا خلاف في جواز استعمالها لاهلها واشطاط وغير ذلك والذين ليس بنحن التورط هو من حمله النبا على هذا حله بعد كونه دباغة طاهر انتهى والظاهر انه على هذه المقالة نصح المتأخرون كالمستعملين ومن امرهم ما فاتهم جعلوا ماسط الحوار طهارة العين حصول المنفعة بجلاوة وتراو ريت او نحو ذلك قال في لف بعد نقل الاقوال التي قدمنا دره والاقرب لجواز انما غير يكتف بها بتجار بيعها انما لمعين طاهر فلا تافد بيبا فيما سلف طهارة المرح واما الانتفاع بها فلا بأس يبيع بخله وهو عظامها وانما حوار بيعها حلال مقتضى هو عموم قوله تعالى واحل الله البيع وروا اللامع وهو النجاسة الى اخر كلامه هو المعنى الذي يقصد الحارث في هذا الصلح وهو ان جعلها للاعتناء في ايراد والاصدار ومنها ما رواه في في الضم عن عيسى بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع الطير هل يبيع التجارة فيها قال نعم ورواه الشيخ في الصحيح مشددا ورواه الشيخان المذكوران عن عنه بن ادریس عن ابي عبد الله عن ابي راهيم عن عظام الفيل يبيعها او شره الذي يجعل من الامشاط فقال لا بأس قد كان ربه لم يشط او مشددا ورواه في عن شق بن زيد قال ريت ابا الحسن يخطب بمط عالج واشترى له ورواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه قال سالت عن جلود اسباع وسبعها وركوبها بصلح ذلك قال لا بأس ما لم يبيد عليها ورواه الشيخ عن ابي محمد التراز قال كنت عند ابي عبد الله اذ رجل عليه معب فقال له بالبات حلان فقال لهم ارخلها فقال احدهما اني رجل اسع جلود القوم فقال مد بطة قال نعم قال اني ما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة عن ابي عبد الله قال سالت عن لحوم السباع وجلودها فقال ما يحوم السباع فانا نذهب واما الجلود فاركبوها عليها ولا تلبسوا شيئا منها اصلون كما رواه البرقي في الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن ركوب جلود السباع قال لا بأس ما لم يبيد عليها ورواه عن سماعة قال سالت ابي عبد الله عن جلود السباع فقال اركبوها ولا تلبسوا شيئا تصلون فيه وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة للدلالة في كون السباع قاتلة للشذكية لافادتها جواز الانتفاع بجاوده الطهارة بما يجوز بيعها وشرائها نعم ورد انتهى عن الفرد كما رواه الشيخان في في وبيب عن سماعة عن ابي عبد الله قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفردان يباع او يشتري فيمكن استثناء الفرد بهذه الرواية من عموم الجواز المذكور بالاصل والاية والرواية مع احتمال حملها على الكراهة لم نقه لفقائلين بالتحريم على دليل يعتد به الا ان يكون ما ذهب اليه الشيخ الشوخ وهو الذي نقده في لف فالحق المانعون بانها تحب فحرم بيعها ورواه سماعة ثم ساق الخبر المذكور ثم قال يجوز المنع من النجاسة وقد تقدم وعن الحديث بالمنع من صفة السند الحرام على الكراهة جمع بين الادلة ومن هذا الباب المنع من الخشبات والنجس والطاقي من السمك هو مامات في المأم طهي على وجهه والصفاء والتلاف كذا صرح به جملة من الاصحاب المقام الثالث فيما هو محرم في نفسه كعمل الصور والغناء ومعونة الظالمين بما يحرم ونوح الناحية بالباطل وحفظ كتب الضلال ونسخها الغير النقص وهجاء المؤمنين وتعلم الشعر الكهان والقيافة والشعذة والقمار والغش بما لا يخفى تدليس بالمشط وتزوير الرجل بما يحرم عليه فهذه مسائل الاصل في عمل الصور ولا خلاف بين الاصحاب رضى في في التماثيل في الجملة فظاهر منهم التصريح بتحريم التماثيل المحيية وغيرها من المنقوش على جدار او بساط او نحو ذلك وظ بعض التخصيص بالحيمة من ذوات الارواح واخرين بالحيمة من ذوات الارواح وغيرها وظاهر بعض التخصيص بذوات الارواح مطمحة او غير محيية والاول نقل في لف عن ابن التراز وظاهر في الصلاح ونقل الثالث عن الشيخين وسأروا الزايع عن ابن ادریس والثالث نقل في ذلك ولم يذكر قوله في الذي وقفت عليه من الاختار في هذا المقام ما رواه في في في الصحيح عن ابي العباس عن ابي عبد الله في قوله لا يبيحون لما يشاء من محارب تماثيل فقال لا لله ما هي تماثيل الرجل و النساء ولكنها الشجر وشبهه عن ابي العباس قال قلت لابي جعفر يعلمون لما يشاء من محارب تماثيل وجفان كالجواب قال ما هي تماثيل فلرجال والنساء لكنها تماثيل الشجر وشبهه وعن جعفر بن بشر عن ذكره عن ابي عبد الله قال كانت لعلي بن الحسين وسيدة واما طاهرها تماثيل يجلس عليها وعن زرارة في الصحيح عن ابي جعفر قال لا بأس بتماثيل الشجر وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عن تماثيل الشجر والتمثال القوم فقال لا بأس ما لم يكن شيئا من الحيوات وما رواه الشيخ عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله انا بيط عندنا الوسائد فيها التماثيل ونفثها فقال لا بأس بما يبط منها وبقرش ويوطأ وانما يكره مما مانصب على الحائط وعلى السير وما رواه في في حديث لناهي عن الحسين بن زيد عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صور صورة كلفه الله تعالى يوم القيمة ان ينح فيها وليس ينافح ونهى ان ينقش شيء من الحيوان في الحائط وما رواه في الحاصل عن محمد بن جرير عن الصادق قال سمعت ثلثة يحدثوا يوم القيمة من صور صورة الحيوان بعد ثلثة حتى ينفع فيلوا ليس ينافح فيها الحديث قول ظاهر هذه الاخبار بعد حملها على مقتضاها هو تخصيص التحريم بتصور صورة ذوى الارواح اعم من ان يكون محيية او منقوشة على جدار وشبهه وهذا هو القول الرابع المسئلة الثانية في الغناء بالذكاء قبل هود الصوت المشتمل على التجميع الطرب فلا يحرم بدون الوصفين اعني الترجيع والاطراب كذا عرف جماعة من الاصحاب الطرب خفة يعتبر به شره او تحريمه ورده بعضهم الى العرف فها سقي فيه غنة يحرم وان لم يطرب واختاره في لك وغيره وهو المختار لا خلاف في تحريمه فيها اعلم ولا فرق في ذلك كلام الاصحاب بل صريح جملة منهم في كون ذلك في قرآن او دعاء او شعر او غيرها الى ان انتهت التوبة لا الحديث الكاشفة فندرج في هذا المقام على نوال الغزل ونحوه من علماء العامة فنقص الحرام منها



# كتاب النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

عن نصر بن قابوس قال سمعت ابا عبد الله يقول المغنية ملعونة ملعون من اكل كبها وزكي بهم سلا قال وكان ابراهيم بن المغيرة سمعت  
عن ابراهيم بن في البلاء قال وصحبتني بن عمر بن عبد الله بن جوار مغنيات ان يبعن ويحمل شهن الى ابي الحسن قال ابراهيم وبعثنا جوارى غلمانا  
الغناء هم وحملت الغناء اليه فقلت له ان مولاي بك يقول له اسحق بن عمر وصي عند وفاته ببيع جوار له مغنيات وحملت الغناء اليك وقد  
دخلت وبعتهن وهذا الغناء ثلثمائة الف درهم فقال لا حاجة لي به ان هذا سمعت وتعلم من كثر الاستماع منهم نفاق وطمعهم سمعت  
والغناء في هذه الدنيا ان لو كان الغناء جازيا وحلا لا بل مستحبا كما هو ظاهر كلامهم في نحو القرآن والادعية والناجيات والتمجيد  
ليسبت بعرضه من المحرمات الخارجة كما ادعوه فكيف يتم الحكم بنحرهم سماعه ونحرهم من المغنيات وتعلموا وهذا بحمد الله سبحانه وتعالى  
واما الاخبار التي استند اليها الخصم في المقام فمها ماروا في عن ابي بصير هو يحيى بن القاسم بن عيسى بن ربيعة عن علي بن علقمة قال قلت لابي جعفر ادا  
قوت القرآن فرفعته صوتا جاثي الشيطان فقال انما ترى بهذا اصلك والناس فقال يا ابا عبد الله افرأيت بين القرآن وبين الغناء شئ من اصلك في  
رجوع بالقرآن صوتك فان الله تعالى يحب الصوت الحسن يرفع به ترجيعا وعن ابي بصير هو المراد في بقرينة ابي عبد الله بن مسكان عن القاسم  
بن علقمة قال قلت لابي جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الصوت الحسن وهذا الاسناد عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطق احد من خلق الله  
الصوت الحسن والحفظ بهذا الاسناد عن الصادق قال ان الله تعالى اوحى الى موسى بن عمران اذا وقفت بين يدي فقف موقفا للذليل الفقير واذا قرأت  
التوراة فاسمع منها بصوت حسن وعن علي بن ابي حمزة عن الصادق قال ما بعث الله نبي الا احل الصوت وعن علي بن علقمة عن رجل عن الصادق  
قال كان علي بن الحسين احسن الناس صوتا بالقرآن وكان التقاؤن يرون فيقفون ببائس فيسمعون قراسته وكان ابو جعفر احسن صوتا  
يرون عن علي بن محمد التوفلي عن ابي الحسن قال ذكرت الصوت عند فقال ان علي بن الحسين كان يقرأ القرآن فربما قرأه بالمازضعق من حسن  
وان الامام لو اظهر من ذلك شيئا لما احتمل الناس من حسن قلتي ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتاسي يرفع صوته بالقرآن فقال ابن سولي  
بسم الله مسكان يحيا الناس من خلفه ما يطيقونه وما رواه في قريبا الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن الغناء هل يصلح في العشاء والاصح  
قال لا بأس به بعضه وما رواه في وبه عن ابي بصير قال سالت ابا جعفر عن كسب المغنيات فقال لا يغفل عليها الرجال حرام والتمسح  
الي امراس ليس به بأس هو قول الله عز وجل ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله وعن ابي بصير عن الصادق قال المغنية  
التي ترفق الرجال لا بأس بكمها وعن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ابراهيم بن المغيرة التي ترفق الرجال ليس به بأس ليست التي يدخل عليها الرجال  
وروي عنه قال سئل جل على بن الحسين عن شراء الجارية لها صوت فقال اعليك في اشتريها فذكرتك الجنة يعني بقرينة القرآن والزهدي  
والفضل بن القاسم ليست بغناء واما الغناء فخطورة في الوافي بعد نقل الخبر الظاهر ان هذا التفسير كلام في رويته فادرس ان هذا الصوت وتر  
بما انك لك تسمع غناء اوليس محظور في الاحاديث التي مضت في ابواب قراءة القرآن من كتاب الخلاصة دلالة على ذلك والذي يظهر من  
مجموع الاخبار الواردة فيها اختصاص هذه الغناء وما يتعلق به من الاجور والتعليم والاستماع والبيع والشراء كلها هي الغناء المتعارف في زمن  
بنو امية وبنو عباس من دخول الرجال عليهم وتكلمهم بالباطل والجهنم الملامى من العبدان والقصب غير هارون ما سئل ذلك من قوا  
كما يشعرون قوله ليست التي يدخل عليها الرجال الى ان قال وعلى هذا فلا بأس بسماع التفتي بالاشعار المتضمنة لذكر الجنة والنار واليتيم والى  
ادار القار ووصفهم للملك الجبار وذكر العبادات والترغيب في الخيرات والزهدي في الفانيات ونحو ذلك كما اشير اليه في حديثه فقل قد ذكرت  
الجنة وذلك لان هذا كله ذكر الله تعالى فبما يشعرونه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله تعالى وبالحمد لا يخفى  
على ذوي النجى بعد سماع هذه الاخبار بتميز حق الغناء من باطل وان اكثر ما يتفق به المتصوفة في محافلهم من قيل الباطل انه في حق هذا النوع  
حكم الخرافة الكفائية وفيه اولاهم وانهم ذكروا في الاخبار المتقدمة ان جليل اخبار التجرم التي قد تهاها لا يقبل ذلك فانها  
ظاهري بل بعضها صريح في تحريم الغناء من حيث هو لا باعتبار انفسه بعض المحرمات من خارج اليد والية انما استماع الغناء وبيع المغنية  
وشراؤها بالتقريب التي قد تهاها ذبل تلك الاخبار في قوله في رواية للقيس شرا الاصوات الغناء وقوله في رواية عبد الله بن سنان روي  
القرآن ترجيع الغناء وحديث يونس المروي بعدة طرق كما تقدم وامثال ذلك مما تقدم فانها ما بين صريح وظاهر في حقها الحكم على الغناء  
من حيث هو وكلت الايات فان قوله عز وجل ترا جنودنا فاولئك في المفسر في تلك الاخبار الغناء صريح في المنع من القول للمفسر والغناء  
هو ثانيا ان من القواعد المقررة عن اصحاب العصمة في مقام اختلاف الاخبار هو العزم على كتاب الله تعالى والاخذ بما وافقه وانما  
حاله يصير به عرض الحائط والعرض على مذهبه العامة والاخذ بخلافه ولا يجلب مقتضى التنجيم في ايتين القاعدتين المتفق عليهما  
نفسا وضوي هو القول بالتحريم مطلقا وان ما دل على الجواز يرجح في مخالفة لظاهر القرآن وموافقة للعامة هذا ما كان صريحا في الجواز  
وهو اقل دليل في اخبارهم لا يبلغ قوة المعارضة لما تقدمه من نجيب التجرم فانما تمسكهم باخبار قراءة القرآن بالصوت الحسن المتحرر  
فهو لا يستلزم الغناء اذ ليس كل صوت حسن او حسن يعني غناء وهذا بحمد الله سبحانه وتعالى واما ما روي من بعض تلك الاخبار من التفتي بالقرآن  
من ما نقله في صحيح البيان عن عبد الرحمن بن ابي نعيم قال قدم علينا سعد بن ابي قاص فابته مسلما عليه فقال له رجبا يا بن ابي نعيم انك  
حس الصوت بالقرآن قلت نعم والحمد لله قال فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول القرآن نزل بالقرآن فلا تقرأتموه فابكوا وان لم تكوا فابكوا و  
تغوا به فان لم يمتن بالقرآن فليس بنا قال في جميع البيان ناقلا بعضهم ببعض استغوا به واكثر العلماء على انه نزل بين الصوت وتجرم فيه  
قال في الكفاية بعد نقل ذلك عن ابي عبد الله عليه السلام ان تحبس الصوت بالقرآن والتفتي في حقك عند من خلاص لك لم يكن يرمي في الغناء  
انتي اقول لا ان الحسن المذكور عاقي فلا يهضم حجة ثانيا متراض بحجة من الاخبار المتقدمة الدالة على المنع من قراءة الغناء والما بعد

هذا الخبر لا يثبت في كتاب النحل









# كتاب التجارة

[illegible]

## کتابخانه

ولا يحسن من جملته ان قد سمعت بحمد الله تعالى ومارواه في نفس يونس بن عمار قال صنت الى عبد الله من يقول  
هذا من غير عمل السبط قال داولو كيدخلون عليكم الرقوع وينصونكم في حوالبكم قال قلت سمعهم من يفعل ذلك ومنهم من لا يفعل قال من لا  
يفعل ذلك سمعهم فابروا سيرة برى الله نعم منهم ومارواه في غيره على بن يقطين قال قال ابو الحسن ان الله عز وجل مع السلطان اولياء  
يدفع بهم عن اولياءه قال في خبر اخر اولئك عتقاء الله من النار قال وقال الحسن كفاة السلطان قضاء حوائج الاخوان وروا الكشي في الروايات  
في ترجمة محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كان محمد بن اسمعيل من رجاله الحسن بن مؤاد وادرك ابا جعفر الثاني قال جدد وعي من اشياخه انه واحد من  
كان في عهد الوراء قال الرضا ان الله تعالى بايواها الظلم من نور الله تعالى به اليها وان مكن لم في البلاد ليدفع بهم عن اولياءه ويصلح الله نعمته  
بهم امور المسلمين لانهم ملجاء المؤمنين من الضرو والهم بفرغ ذوالخارجة من شيعتنا بهم يؤمن الله تعالى وعنه المؤمنين في دار العلم او كما قالوا من حقا  
اولئك اسما الله تعالى في رضى اولئك نور الله في رعيةهم يوم القيمة ويظهر نورهم في جهنم التماوات كما يبرهن الكواكب الزهرية لا عمل الا من  
اولئك من نورهم نور القيمة يعني منهم القيمة خلقوا الله للجنة وخلق لهم فيها لهم ما على احكام ان لو شاء الله هذا كله قال قلت بماذا جعلني  
الله ملاك قال قلت بماذا جعلني الله ملاك قال يكون معهم في دار ابدال السحر على المؤمنين من شيعتنا فكن منهم يا محمد وروا الكشي في الكتاب  
المذكور قال في نسخة ابو ابراهيم موسى العرق قل علي بن يقطين اما ترى على ما اتاه في قوله يا علي الله تعالى اولياءه الظلمة ليدفع بهم عن اولياءه  
وانت منهم يا علي في قوله لا استأبسه من علي بن يقطين انه كتب الى ابي الحسن ان قلبه يضيق مما اتاه عليه من عمل السلطان وكان وزير الهرون  
فان اذنت جعلني الله ملاك هربت منه فرج الجوارح اذنت لك بالخروج من علمهم وروا في مستطرفات السرائر مما استطرف من كتاب مسائل  
الرجال مكاتباتهم مولانا ابا الحسن علي بن محمد الهادي قال كتب اليه اسد عن العلي بن يقطين اخذنا امير المؤمنين عليه السلام في رضى الله تعالى  
في ذلك فقال اما ما كان المدخل فيه بالجبر والتمه لله تعالى قبل المذنب ما خلا ذلك منك وولا الله قليله خبر من كثيره وما يكثر بهما بل من  
برقة ولبس على يد ما يترك فينا في موالينا فكتب اليه في جواب ذلك اعلم ان مذموم في الدخول في امرهم وجود التيسر الى اذلال المذموم على  
عدوه وانبطاط اليد في الشفي منهم بشي ان اقرب اليهم فاجاب من فضل لك فليس يدخل في العمل جوارح احوالهم وروا في الفتح قال  
روا عن الرضا انه قال ان الله تعالى مع السلطان اولياءه يدفع بهم عن اولياءه قال وسئل ابو عبد الله عن رجل يحب آل محمد وهو في ديوان  
هنوا فيقتل تحت رايته فقال يمشي على نيت وروا في الاما عن زيد النخعي قال سمعت الصادق يقول من تولي امر امر من امور الناس  
فعدل وفتح بابهم وفتح سترى امور الناس كان حقا على الله عز وجل ان يؤمن روعته ويدخل الجنة وروا في حبيب عن محمد بن جعفر وروا غيره من  
اصحابنا قال كان الضاعى هو رجل من الدهاقين عامل على الهواز فقال بعض اهل علمه لابي عبد الله ان في ديوان الضاعى على خراجا  
وهو مريد يدين طاعتك فان رايت ان تكتب اليه فكتب ابو عبد الله عليه السلام الله الرحمن الرحيم سراجك ليرك الله نعم قال فلما وروا في الكتاب  
وهو في مجلسه اذ اخلا ناوله الكتاب فقال هذا كتابي عبد الله فقبله ووضع على عينيه ثم قال اما احببت فقال علي خراج ديوانك  
قال له كم هو قال عشرة الاف درهم قل قد عدي كاتبه فامر ما دالما عه تم اخرج منه فامر ان يكتبها للقبائل ثم قال له هاسر بك قال نعم قال فامر له  
ب عشرة الايام درهم اخر في فقال له هل سرتك فقال نعم جعلت فداك فامر له بمركب ثم له بحارته وغلاد وتحت شاي في كل ذلك يقول هل سرتك  
فكلم قال نعم زاده حتى في فقال له هل سرتك هذا البيت الذي كنت جالسا فيه حين رفعت الى كتاب مولاي ربيع الى جميع حوائجك قال ففعل  
روح الرجل فصار الى ابي عبد الله بعد ذلك محدثا بالحديث على محمد بن سنان ففعل قال له الرجل يا رسول الله كان قد سرتك ما فعلت به قال  
اي الله لقد سرت الله تعالى وروا في قول لا يخفى ما في هذه الاخبار واعلم ان بعضها الى بعض من التذرع ويجل القول فيها انه لا نسل الله قد  
علم من الاخبار للتقدمة حرمه الدخول في اعمالهم على وكرد وجه بل عجزت بهم والركون اليهم وحب بقاؤهم فضلا عن مساعدتهم واعانتهم بالاعمال  
الا ان الاخبار الدالة على الجواز ظاهرة فيه بالقيود والمذكورة فيها لكنها ظاهرة في الاختلاف فان منها ما يدل على انه بالائتن بان الشرط انما  
يحصل بها الكفاف بان يكون هذه الشرط ككفاة الدخول في العمل كما ستر الى قوله في حديث ابي بصير للتقدم وهو اقله في خطا في الاخرة اى في  
المؤمنين قوله في خبر الحسن بن الحسين لا يبارى كل ذابذ او في خبر زياد بن ابي سلمى عواصة بواحدة ولعله في رواية لا يبارى كان يعلم عدم حصول  
القتل عليه بعدم دخوله والا فضعف عن الدخول والحال هذه خروج عن الارادة القطعية انه ورواية في العمل بالتيسر كما لا يخفى ومنها ما يدل على انه  
ينال بذلك الخط الاور والمنزلة العليا كما يدل عليه كلام الرضا وفي رواية الكشي اخبار علي بن يقطين وعلو مرتبة عبد الكاظم وخبر  
النجاشي وما قاله الصفي حقه ورواية خبر منع الكاظم عليه السلام بن يقطين عن الخروج من اهلهم والتحق في ذلك مقامات ثلثة في الخبر ان جلد  
في اعمالهم يحب لذي ينلو تحصيل لذة الزيادة والامر التقي وهو الذي يعمل عليه اخبار المنع الثاني ان يكون كسول لكن من جبره بفعل الطاعات  
وقضاء حوائج المؤمنين وفعل الخيرات وهذا هو الذي تميز اليه في الاخبار المتقدمة بما عرفت من قوله وابد و قوله واحدة بواحدة وقوله  
وهو اقله خطا ونحو ذلك الثالث ان يكون قصده من الدخول فيها انه هو محض فعل الخير ورفع الاذى عن المؤمنين واصطناع المعروف اليهم  
وهو الفرد الذي اقر تقليد حتى قيل انه من جمل من خرج اللان الحاضر من بين موت وروا في خبر هذا الفرد عجز حديثا لسرير التقدم  
وعلى هذا الجمل دخول مثل الثقة لتجليل علي بن يقطين في محمد بن اسمعيل بن بزيع واستلها من احلاء الروايات عنهم والنجاشي المتقدم ذكره وكذا  
حمل من يلائم الاعلام كما يرضو المحقق حواصير صيرة الملة والدين واية الله العلامة المحلى من المتأخرين المحقق الثاني في سلطنة الشاه علي  
وسنخا الهامه وشيخا الصفي مع تسليم عوى العمودين لك يزول الاشكال في صحة اقول من سابع الكلام في جواز الدخول في اعمالهم  
وعنه والاصحاب في حواصيرها بانه لا يجوز الدخول في اعمالهم الا مع التمكن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقمة الصدقات والاحسان على

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing various lines of prose or verse.













[illegible]

الاصحاح سبعة من الوصع فحوو والعشرة فيها منها التظلم عنده من محمد وال في راسه من طه الى الامم . . .  
 ذلك ولعل الامور الاقصر على اول الناحية التي في القف على ما يستند بها . . .  
 من يهود عن ذكر عن ابي عبد الله . . .  
 ما حلت كل واحد في حل الهدى يمكن الاستدلال على ذلك . . .  
 السابق لا يثبت الله التمس في الانصار الامر . . .  
 بعد ما اطلوا في تسرع على . . .  
 فقال اطلوا . . .  
 العاصي احم عنه في هذا . . .  
 يذكر ان حل ما فيه . . .  
 عندهم بالحكم . . .  
 وكذا اظهر لاحقا . . .  
 يقول . . .  
 في هذا حد ما يمكن . . .  
 ان يمان سبيل الى التفرج . . .  
 صان سابقا . . .  
 في كلام المقدس . . .  
 في هذا على السلام . . .  
 فيسكون الى استقصيت . . .  
 يحاقون سواها . . .  
 انسا . . .  
 من اذلة الوصع . . .  
 ان نقه الناس . . .  
 من الوقوع . . .  
 الموصع . . .  
 الذي احو . . .  
 معهم . . .  
 التبعوا . . .  
 ان ادر . . .  
 امن عليهم . . .  
 والناس . . .  
 ومور . . .  
 حاصل . . .  
 لا يكاد . . .  
 كاره . . .  
 انهم . . .  
 في الاخر . . .  
 فان في . . .  
 مذكرة . . .  
 بالاخت . . .  
 وعن ابي . . .  
 عبد الله . . .  
 للشاهد . . .  
 للزوائد . . .

کتاب الجنائز

اما يحل بالتهادة والرواية ولا يترى بغير كثر شيء من عيوبه التي لا تعلق لها بذلك وقوف على القدر الذي يمكن تخصيص عموم اختيار النبي  
 عن الغيبة وكيف كان فينبغي التحفظ والاحلاس في ذلك بان لا يكون الباعث امر اخر غير قصد الاحراز الذي قد مرنا ذكره اقول  
 ولا اعلم لهم حجة على ذلك زيادة عن ما ذكرنا وروايتما يستند لذلک بالاحزاب التي وردت عنهم عليهم السلام في ذم بعض الزواجر وانهم من  
 الكتائب والعالمين الا ان مورد هذا الاحتراز في ذمهم لم يحد من الرواية كزارة وهشام ابن الحكم يولس بن عبد الله وغيرهم بان يكون  
 في ذمهم لاختيارهم عن العمل باخبارهم الا ان الامر بالنسبة الى من ذكرناه انما هو العكس فمادلت عليه هذه الاخبار بنسبة لا تستصير الاخبار  
 احالة شائهم وعلوقهم وانما الغرض من هذه الاخبار معال مثل الذي ثبت عنهم والنقبة عليهم كما يفسح عنه هذا الكثرة بالنسبة الى زارة  
 وعلاءة انما ذمهم دفاعا عنه وعن مثاله وح فيكون في هذا الاخبار دلالة على موضع اخر لم يذكره الاصحاح فيما علم وهو جواز الغيبة لدفع  
 الضرر عن ذلك المستغاب ومما ان يكون القول فيه متظاهرا به كالفاسق المتظاهر بفسقه بحيث لا يستمكن ان يذكر بذلك الفصل  
 والذي وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بذلك ما رواه في المجالس عن هرون بن الجهم في الصحيح على الاقوى عن الصادق قال اذا جاهر الفاسق  
 فلا حرج له ولا غيبة ورواية اخرى عن جعفر بن محمد عن ابيه قال لا تلهيهم حجة صاحب هو مشيع والامام المجاز والفاسق المعلن  
 بالفسق ورواية اخرى عن النبي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفاسق جليبا بلحياء عن جهده فلا غيبة له وما ورد في صحيحة عبد الله بن ابي يعفور الطويل  
 الواردة في عدالة الصادق حيث قال صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لمن صلى في بيت ورد عن جماعة من غيبة عن جماعة المسلمين وج  
 على المسلمين غيبة وسقط بينهم عدلته ووجه الحجج لرواها في الامام المسلمين انذره وحذره فان حضر جماعة المسلمين في الآفاق  
 عليه بدية ومن لم يجتمعهم حرم غيبته وتبنت بينهم عدلته وانت خبير بان ظ الاخبار الثلاثة الاول هو جواز غيبة وان استمكن عن  
 ذلك وانه لا يختص الجواز بالنسبة الى المتظاهرين كما هو ظاهر كلام جملة من الاصحاح ان كان الاقتصار على ما ذكره احوط الا ان لا يكره ما زاد  
 على ذلك تاثير في ارتداد عما هو عليه من الفسق والتظاهر به واصل الاخبار المشار اليها انما خرجت بناء على ذلك وكيف كان فالظاهر ان حكم  
 الجور والظلم واتباعهم للتظاهر به بالظلم والفسق واخذوا موال الناس للعباءة ليلطل كما هو معتز والان في جميع الاصفاء والسبلان بين الشيعة  
 وغيرهم من هذا القبيل بل من الظاهر افراد هذه الاخبار وظاهر النص الرابع جواز الغيبة بحج ظهور الفسق وان لم يكن متظاهرا به وان الجماعة فسق  
 وان لم يقل به الاصحاح فيما علم حيث انها صرحوا بان ترك المسببات لا يمنع العدالة الا ان ظ الاخبار خلافا لظاهرها جواز حرق بدية عليه  
 وبالجمله لا يخرج للمد كور في حصول الفسق بذلك وانه يجوز غيبته وان لم يتظاهر به الا ان يخص ذلك بمورد الخبر المذكور من صلوة الجماعة  
 تنوها بانها لو علموا مكانها وبثبت العموم في بعض الاخبار من قوله لا غيبة لفاسق الا انه يشكل ان ذلك بان الغيبة التي هي عمارة عن ذكر الرجل  
 بالعباءة لئلا فعله وسره الله تعالى انما هو ما ذكره الفاسق لانه انما الغيبة بما فعل من الذنب لا لوجوب لفسقه مع ان الله سبحانه قد حرم ذكره  
 بذلك وجعله من قبل كل لم اخبر ميتا وح فاذا كان الفسق حاصل مع تحريم الله سبحانه غيبته وذكره به فكيف يتم نفي الغيبة عن الفاسق  
 مطبق الظاهر هو تقدير الخبر المذكور وما اذا كان متظاهرا به كما قلت عليه الاخبار الثلاثة وح فالظاهر خصوص الصحيح المذكور على مورد هذا  
 والله العالم ومنها ما اشترط انما من جواز غيبته لدفع الضرر عنه وان لم يتعرض له احد من الاحتجاج بما علم ويدل على ذلك ما رواه الكشي  
 في كتاب الزجالي الصحيح او الحسن عن عبد الله بن زرارة قال قال ابو عبد الله اقرضني على ذلك السلام قول له انما اعيبك دفاعا عنك  
 الناس والعدو يشارعون الى كل من قتلناه وحملا مكانه كما روى الا في من غيبته ونفقه ويؤيدونه ليجتنبوا له وقربه ودنوه متاويرون تحت  
 الاذي عليه وقتله ويحذرون كل من عناه وعن وان حملا امره فانما اعيبك لانك رجل اشتهرت بنا عيبك ليسا وانت في ذلك مذموم غير  
 محمول الاثر لو ذمك لنا وليك ليسا فاجبت ان اعيبك ليجدوا العرك في الذين بعيبك وفصك ويكون ذلك متادافع شرهم عنك  
 يقول الله عز وجل اما التفتية فكانت لسائكين يبعون في البحر فارتد ان اعيبها وكان وراهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا هذا التفسير  
 من عند الله سبحانه وقته صالحه والله ما عابها الا لكي ينام من الملك ولا يقطب على يد ية لقد كانت صالحه ليس للعيب فيها مصلح والحمد  
 لله فافهم المثل يرحمك الله تعافك والله احب الناس الى واحب اصحاب في حيا وميتا فانك افضل من ذلك لاجل المقام الذي اقرضك  
 للكاظم واغصوا يا بوقب عبور كل سفينة صالحه تروى من بحر الهدى ليأخذها غصبا فيغصبها واهلها فرحة الله عليك ورحمة عليك  
 ميتا وقد تقي الى ابناك الحسين رسالتك خاطها الله وكلها ورعاها وحفظها مصلح ابيها كما حفظ الغلامين فلا يصح  
 صدرك من الذي امرت به واتاك ابو بصير بخلافه الذي امرناك لا والله ما عرفناك وارضاه الا بامر من علم وسعكم الاختار  
 ولو كل ذلك عندنا لموعان توافق الحق فلو اذن لنا العلم ان الحق في الذي امرناكم بفروا لنا الاخرى سلوا لنا واصبر الاحكام منا واولوا  
 بها والذي فرق بينكم فهو اعلمكم الذي استعلمه الله امر خلفه وهو اعرف بمصلحة غنمه في ذلك امرها الحديث اقول والظاهر ان هذا  
 كان زارة بما وقع في الامام وعابه كما حث في اخبار زمرته بان يكونوا رخصوا ذلك للعله المذكورة في هذا الخبر وهذا الخبر انما  
 ما ورد في الهاشميين رضي الله عنهم استياهم ما نقل عنهم من القول بالجمم والصورة ونقير بالائمة على ذلك وذهم لهم ما مع ما ورد في  
 من الاخبار الذي علمت له ما رواه لائمة هاشم بن الحكم ونسبه هذين القولين الشيعةين لها ثم اما ان يكون مع عدم معرفة ما يدلك  
 عن الائمة وهو بعيدا مع معرفتها بذلك وانما قصد الى خلاف ما عليه الائمة كما ورد في الكتاب المتقدم في الصحيح والمؤثر عن  
 الحسين بن زرارة قل لا يعبى الله ابي بقره عليك وقول جعلت ذلك لانه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكرا انك  
 ذكرتني وقلت في هذا الامر اياك السلام وقل الله انا والله احب لك الخبر في الاخرة وانا والله عنك راض فانسالي ما قال الناس هذا



في الواضع النجوى فيها العينة

ومنها ان يكون الانسان معترفا باسم يعرب عن غيبته كالاعرج والاغشى الاشر ونحوها قالوا فلا اثم على من يقول ذلك فقد حل  
العلماء ضرورة التعريف وقال التمهيد الثاني واقع ان ما ذكره العلماء المتأيدون من ذلك يجوز التعويل فيه على حكايته وامامنا ذكره  
عن الاحياء شرط علم رضا المذنب اليه لعموم النهي ح يخرج عن كون غيبته وكيف كان فلو وجد عنه معذرا وامكنه التعريف بمش  
اخرى وهو اول ما نهى هو وحيد الذي يخرج من الاخبار في هذا المقام من رواه في عن الحسن بن زيد الهاشمي عن عبد الله قال سمعت زيدا  
الطاهرة الحولاء النساء النبي الحديث ويتجاوز بها الشئ في غيرهم الفقه ومنها ما ان علم اتان او ثلاثة معقنين من احوالهم بعضهم بالافق  
صاحب المعينة فانه يجوز ذلك لانها لا تؤخذ عندك مع شئنا زيادة على علمنا اساقول وهو من حيث الاعتبار جيدا لان ادلة النبي على نفسه  
من آية اورواية اعم من ذلك والتخصيص بمثل هذا الوجه الاعتباري متكا السئلة التساقي في التجر ونحوه للقباق والكهانة والشجعة والاحلا  
في تجريم تعليم الجمع اخذ القوة عليه لا من لبط الكلام هنا في مقامات التي في التجر فالتمسني التجر عذري وكلامه شكك به او يكتد او  
يعمل شيئا يوتر في بدن المحور او قلبه او عقله من غير مناصرة له واد الشهادت شيئا حرم منه السيرة في ذلك وهو كلام او كذا له او فنه او  
اواقام او عز او نحوها عذبت بسببها من رعن الغيرة ومنه الرجل عز روم عبت لا يقدر على طها والقاء الله صابيهما ومسه اسخدام  
الملائكة والجن واستر الاكسطين في كشف الغاسبات ونزاع المضات استحضارهم وتلقاهم بكلمة سحر وحرارة وكشف لعابهم على سادعهم  
ذلك وتبينهم علمه وتعليمه كل حرام او التكبى سمحت ولو تعمق لنبوي به وليدفع به المتكفي بالسحر فالطم حواره في تملو حبه الكهانة بما احتاره  
في من ويجوز حله بالاقسام والقران كما ورد في رواية العلامة الثاني وقاله من نحو ما في ذلك ثم استقد وضع الخلاف بين كذا العلماء فقال له حقيقة او امه  
تخيل قال له لا اكثر على امه لاحقيقة له بل هو تخيل ثم قال ويحل بوسا ان اترو في كثير من الناس التاتر بانوهم اتمامهم لوسق لمعاد علم بود وعمر  
ومن بخلافه فبين لا يعرب اصلا حتى يضر به انه في قيل اكثره تخيل ومضه حقيقى للظاهر الابر حلاو ذلك كما ذكره الطبرسي في تفسيره  
وغيره حيث قال فلما اتوا الى فلان التي التهمة ما عندهم من التجر اختلفوا في حرمان العصبي الجبال ما سعلوه فيها من الزيف حتى خرجت  
بجارية الشمس غير ذلك من الجبل انواع التمويه والتبليد خيل الى الناس انها تخرى على ما تخرى الجبل وانما سحر واعين الناس  
لا اثم اروهم شيئا لم يعرفوا حقيقة ونفى ذلك عليهم لعد منهم لا اثم لم يحلو الناس يدخلون فيها بينهم وفي هذا دلالة على ان  
التجر لاحقيقة له لانها لو صارت حيات حقيقة لم يقل الله سبحانه سحر واعين الناس بل كان يقول فلما القوا صارت حيات سمى  
وقال الزاوى اجمع القائلون بان التجر محض تمويه بهد الاية وقال القاصو البصائر لو كان التجر حقا لكانوا قد سمعوا في ملوهم و  
اعينهم فثبت ان المراد انهم تخيلوا احوالا عجيب مع ان الامر بالعكس الحقيقة ما كان على انقوا ما تخيلوه وقال الواحد في - بل الماد  
سحر واعين الناس اى قلوبها عن حقيقة اذراكها بسبب تلك القويها تاقول لا يتحد ان الذي حصر من رعل السحر هو من سحره هو كون تلك  
الحمال والعصبي التي القوا صارت تخيل من الظان الحركة الثانية لها ناشئة من الرسوب بعد طلوع الشمس عليها وانما كوهها حيات سطر  
الناظر اليها بوسد هو الذي حصل به التجر اعين الناس حيث اتهم بعد روتها اولا حلا او عصبا صارت حيات في طهرهم نايلا ولد  
ذلك كما فكونها حيا في ظنهم لانهم حمل على عجز التخيل والنوهم الذي ساء من سحرهم ولد ان قال سبحانه جعل اليهم من سحرهم انها شتى  
ولانه لو امكن السحر ان يقلب حقيقة من الحقائق الى حقيقة اخرى لم يشاركه الله في الخلق وهو باطل عقلا ونفلا ولا يمكن ان يجيد  
نفس من الهوى والضغوة ويدفع عن نفسه الاسقام والالام والكل مما يطع بطلانه عند حمل الامام وادور في حديث الر بدو المذ سال  
القمي المروي الاحتجاج قال لا يقدر السحر ان يجعل الانسان بسوء في صورة الكلب النجار او غير ذلك قال هو اعجز من ذلك اضعف من  
يغير خلق الله سبحانه ان من اطل ما ركب الله وصوره فهو شريك لله في خلقه تعالى الله عن ذلك علوا وقد السحر على ما توسست  
صفته لدفع عن نفسه لظهم والافترس والارض ونفى البياض عن راسه والفرع عن ساحته وقال في الحديث المذ اور لما ساله الربيعي بما سله  
فقال اخبرني عن السحر ما اسد وكيف تقيا السحر على ما يوصف من عجائ ما يفسد فشا ان التجر على حوه سقى وعده منها عذلة الطب  
كما ان الاطباء وضعوا الكل داء واء فكذلك علم السحر احتالوا الكلا حقة افه ولكل عافية عاه ولكل معنى حيلة وبوع خطط وسرعه ومخازي  
ونخلة ونوع منه ما ياخذ لولاء الشياطين منهم قال من ابن علم الشياطين التجر قال من حيث تنوب الاطباء الطب بعضه نجونه وبعضه  
علاج قال فما قول في الملكن هاروت وماروت وما يقول الناس بانهم يعلمان السمة فقال انه ما مومع ابتلاء وموقف فتد لتسميهم السقا  
لو فعل الانسان كذا او كذا كان كذا او لو يبالغ بكذا او كذا صار كذا اصناف من قيعلون ما ساء عجم مما يقولون لهم انما نحن فسد فلا نسا  
عنا ما يضرهم ولا ينفعهم الا ان قال وان من اكبر السحر ان يمتد بفرق هبابين التماس وتجبيل العداوة بين المتصافين وبفعل هالدا ما زهدم  
بها الذرور ويكشف بها السور والقيام اشد من وطى على لوض يقيد واقرقة ميل التجر من المصوات بمنزلة الطببات الساهر على الرحلة تسع  
من جماعة النساء الطيب فعلاجه فانه اقول ومن الاخبار الواردة في المقام ما رواه في عن علي بن ابراهيم عن اسير عن سمع من اصحابها  
الكوفي قال قال علي بن عيسى بن عيسى بن عبد الله وكان سحر اياته الناس باحد علي الى الاحرف قال ما لم يحدك انما رجل كانت شقا  
السحر كنت اخذ عليها الامم وكان متحاة قد جفت من رات الله ثم على بلقالب وقد نبت الى الله عز وجل قبل في شئ من ذلك فخرج جعل  
ابو عبد الله حل ولا تقدر ورواها شاعن عيسى المذكور نحو هو الحمية في ذم الاستبانة اذ عيسى ابن شفي مثل قال في  
الوسائل بعد نقل الخبر المذكور اقول بعض علمائنا بغير السحر كالقران والذكر والتعويد ونحوه وهو حسن اقول لا يبعد العمل به على  
ما ظاهره من جواز العمل كما يظهر من الاخبار الانية ويؤيده ما تقدم في كلام الشهيد من جواز تعلمه المتوفى به ورفع السبى بالسحر

المتن في نسخة  
الرواية في نسخة  
الرواية في نسخة

والقباق  
والقباق  
والقباق



على بعض التنوير فقال له ما أسأله الله حقه والله قال فوثبت تلك الصورة كما عظم ما يكون في السماع فافترست ذلك المقر فخر فموت وندما وه  
على وجوههم مفتتبا عليهم وطارت عقولهم خوس من هول ما راوا فلما افاقوا من ذلك قال هرولابي الحسن سالتك بحقه علمنا ما سألناك انصو  
ان نرد الرجل فقال ان كانت عصا موسى ردت ما استلعت من جبال القوم وعصيتهم فان هذه الصورة ترز ما استلعت من هذه الرجل كخال لك  
اعل الاشياء في امارة فغضب فحوذلت في كتاب الخراج الجاي عن الامام الهادي مع المتوكل لعنه الله تقم وفي كتاب الثاقب المناقب عن علي  
مع المنصور بالخلة فاعلم ما ذكره شيخنا المذكور لا يقع من استعجال وعدم تأمل في المقام والحق هو عدم حواره عليهم حق من الوجه والاخبار الوا  
من طرقتا في حقه مع صحفهم لو شذوذها يمكن جعلها على التقية لا اتفاق العامة على حوز ذلك **الثاني** في القيافة وهي على ما  
ذكره في لك الاستسار الى علامات ومقادير يترتب عليها الخلق بعض الناس ببعض محوه قال انما محرم اذا خرج به اورث عليه محرمات انتهى

يُذَكِّرُ الصَّالِحِينَ

المندوبين

بالتصريح والنور

فَقَالَ: يَا أَيُّهَا الْمَوْمِنُونَ

عن أبي هريرة عن النبي

يسر الذرميسر

المصنف قال الشطر من

عن



كتاب التفسير

هذا الكتاب من كتب التفسير المشتمل على تفسير القرآن الكريم بأسلوب علمي دقيق، وهو من تأليف العلامة الفاضلة...

فقد تعالى كل ايل من شهر رمضان اعتقاد من التارال من...  
اشطه نوح قال في الوافي المشتمل على التفسير للعداوة ولعل المراد به هنا صاحب البديعة المكارم...  
يعرف الله بقدره ما حذر من شره او شاحنا وشاهدين تشبه شاه وهو من الان الشطرنج...  
اهم عداوة لاحبه المؤمنين وعن رواية عن الصادق عليه السلام...  
بمن لم يحق والباطل من ايها يكون قارقه من الباطل قال في الاخير...  
ذلك فرمى في عن حماد بن عيسى في الصحيح لو احسن قال دخل رجل من البصريين...  
بالشطرنج ولست اعجب به ولو كان انظر فقال مالك ولجس لا ينظر الله الى اهل...  
تريب قال دخلت على ابي عبد الله فقلت له جعلت فداك ما تقول في الشطرنج...  
في شطرنج فقلت لابي عبد الله ما هو الشطرنج قال هو ما اكل منه سمحت...  
للأهلي محبة وكبره موبقة والخافض فيها يد كالحافض يد في ثم الخنزير...  
اليها كالتلطي في فريج امرو والآلهي يملو الناظر اليها في خانها...  
فقدتوه مقعد من النار وكان عيشه ذلك حرة عليه يوم القيمة...  
بخط من الله نعم يتوقعونه في كل ان فيجعل معهم المسئلة...  
هنا يقع في مؤثر ثلثة الاول في الغش بالخي كسوب اللب...  
الخطوة والزمى منها بالجد فظا لا يستعادم التهم وان كان مكرها...  
عنهم انه تدلي في الجمل وانه ربما يغفل عنه المشتري...  
بن سالم في الصحيح والحسن بابر فيهم عن الصادق عليه السلام...  
السليم من غشهم ورواه الشيخ وكذا الذي قبله وعن هشام بن الحكم...  
في الظلال غش في الغش لا يحل ورواه باسناده عن هشام بن الحكم...  
بطريق واحد عن التكوني عن ابي عبد الله قال نهى النبي ان يشا...  
بن بكر قال كذا عند ابي الحسن موسى واذا وانه مصوبه بين يديه...  
شي في غش عن الحسن بن زيد الهاشمي عن ابي عبد الله...  
فقال فاتيننا طابت بيوتنا فقال يقولك برحمتك طيبا رسول الله...  
من رجل من اصحابه عن ابي عبد الله قال دخل عليه رجل يدعي...  
الاسكافي عن ابي جعفر قال نهى النبي من في سوق المدينة...  
الطعام فخرج طعاما رديا فقال لصاحبه ما اريك الا قودم...  
يكون عنده لو كان من طعام واحد سهرها شي واحد...  
المسلمين حتى يمتد وعن الحسن بن المغيرة قال قلت لابي عبد الله...  
تبتين لهم ما فيها وعن الحلبي في الصحيح قال سالت ابا عبد الله...  
ان كان بيعا لا يصلح الا ذلك ولا ينفع غيره من غيران...  
وعنه دائران مدار قصدا للبايع في بلد الطغافان متى كان...  
كان غرضه انما هو لاجل ياد في الوزن فهو غير خاير...  
طعام يخلط ببعضه بعضا اجود من بعض فقال اذا زيا...  
على تحريم قسطة الجيد الردي هو المشار اليه في هذا الخبر...  
ولم يعلم لو فرض العلم بعد البيع فلهذا لا يرى فيمكن القول...  
فقد عرفت انه لا خلاف في التحريم وانما الخلاف في انه هل...  
عيب من غير الجند لا قول جزمي لك لا اقول الا ذكرناه...  
الشوب فيكون كما لو باع هذا الفرس فطهر حمارا وقد ذكرنا...  
انتهى اقول الظان ما ذكر في تقليل البطلان من قوله...  
بالخاضر على انه زبد فيل ثم ارفى في جميع الاشارة على...  
طالع لو شير البايع الى حمار فيقول بعتك هذا الفرس...  
البيع المذكور من حيث انش كبيع المذرة ونحوها مما منع...  
والخبر ونحوها من حيث الجا وفيما نحن فيه من حيث الغش...  
البيع المذكور من حيث انش كبيع المذرة ونحوها مما منع...  
والخبر ونحوها من حيث الجا وفيما نحن فيه من حيث الغش...

في الغش



# كتاب البيع والوكالة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة في البيع والوكالة  
وقد جمع فيه ما ورد في الأحكام الشرعية من البيع والوكالة  
والأحكام التي فيها خلاف بين الجمهور والحنابلة  
وقد ذكر في هذا الكتاب ما ورد في الأحكام الشرعية من البيع والوكالة  
والأحكام التي فيها خلاف بين الجمهور والحنابلة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة في البيع والوكالة  
وقد جمع فيه ما ورد في الأحكام الشرعية من البيع والوكالة  
والأحكام التي فيها خلاف بين الجمهور والحنابلة  
وقد ذكر في هذا الكتاب ما ورد في الأحكام الشرعية من البيع والوكالة  
والأحكام التي فيها خلاف بين الجمهور والحنابلة

قال في بيع الخمر من يبيعه فأنهم أقدر شئ وبها الاستناع على ما كنت مع رسول الله جالساً في المسجد حتى أتاه رجل به ثلثت  
فلم عليه ثم أتت رسول الله إلى الأرض ليسترجع ثم قال مثل هؤلاء في أمتي لم يكن مثل هؤلاء في أمة الأعزبت قبل الساعة المقام الرابع فيها  
يحرم ما يفسد به كالات للهو مثل العود والزهر وهياكل العبادة المستدعة كالصليب والتمثال والفرار كالنرد والسطرخ وإجارة  
الساكن والسفن للصرفات وبيع العنب ليعمل به أو يبيع الخشب ليعمل به أو يبيع ذلك لمن يعلمه أو يتحقق الكلام في هذا المقام يتوقف على  
السطر في مواضع الأول لا خلاف بين الأصحاب في تحريم عمل الآلات للهو والتكسب بها وبها مثل العود والدفون والطبول والمزمار وغيرهما ذكر  
قال في المنع في حرم عمل الأصنام وغيرها من هياكل العبادة المستدعة والآلات للهو كالفرار كالنرد والسطرخ والأربعة  
عشر غير هياكل الآلات التي لا خلاف بين علماءنا في ذلك انتهى أقوال فقهاءنا من الأخبار المتعلقة بالآلات للهو في المسئلة الثالثة  
من المقام المتقدم دالة على الأحكام المذكورة وبأنه لا يبيح بيعه بغير قصد ذلك لا غرض المحرم بل مطاعه بحيث أنه لا غرض يتوقف على هذه  
الآلات إلا ذلك ما لو أمكن الانتفاع بها في غير ذلك فبيح الجواز إلا أنه فرضنا ذلك القهرم مطاعه بناء على أن الغرض المتكسر المترتب على تلك  
الآلات إنما هو ما ذكرناه فلا يلتزم في الأفراد الثانية الوقوع نعم لو كان الغرض من البيع كسها مثلاً أو بيعت لأجل ذلك فالظاهر أنه لا يبيح الجواز فإن  
كان المشتري ممن يوثق به في ذلك ولو كان لمكسوره هامة وباعها صحبة للكسركان المشتري ممن يوثق بدينه فبيح جواز بيعها وبها وقوف  
في حرمه مع روال الصفة وهو حسن الأكثر أطلقوا المنع انتهى أقوالنا أن إطلاق المنع إنما هو من حيث ندوره هذا الغرض والافق وقوعه على ذلك  
المذكور فإنه لا مانع من صحة البيع شرعاً ولا يخفى في ذلك وهو الحكم في أو في المنع من السعة كمن يبيع بناء على القهرم عملها والانتفاع بها في الآلات  
الشرب عدم جواز اقتنائها للأدخار وتبين المجالس الانتفاع بها في الأكل والشرب وهي منافع مقصودة في تحريم عملها مطاعه نظر انتهى أقوالنا  
قد تقدم في آخر كتاب الطهارة أن للجمهور بين الأصحاب هو تحريم اقتنائها وإن كان للغرض الأدخار وعليه ذلك فظاهر جملته من الأخبار  
مذكورة ثمة وبذلك يظهر كونها من قبيل ما نحن فيه الثاني للجمهور في كلام الأصحاب تحريم إجارة السفن والآلات للمحرمات مثل حمل الخمر  
البيت لبيع فيه الخمر والخشب ليعمل أصلاً أو شيئاً من الآلات للهو والعنب ليعمل خمر أو بمعنى أن البيع والإجارة وقعه لهما للغايات تأم من يبيح  
قد وقع شرطها في متن العقول وحصل الاتفاق عليها صريح بذلك غير واحد من الأصحاب في المنتهى أنه موضع رفاق ما لو كانت الإجارة  
أو البيع لمن يعلم ذلك لكن لم يعلم أنه يعملها فانه يجوز على كراهة ومع العلم قولان فبيح الجواز على كراهة وقيل بالتحريم واختاره في ذلك قال  
الظاهر أن غلبه الظن به كقولنا في هذا القول يظهر أن المقدم المذكور يبيح رواه الأخبار لا يخرج من اختلافنا اضطراب المقام فلا بد أولاً من نقلها  
الكلام فيها مواضعها ما رواه في الصحيحين والبخاري عن ابن أبي عمير قال سالت أبا عبد الله ع أسأله عن الرجل يواجر سفينة أو دابة ممن يعمل فيها أو  
عليها الخمر أو الخنازير فقال لا بأس ما رواه فيه أيضاً في بيوع جابر قال سالت أبا عبد الله ع عن الرجل يواجر دابة فيباع فيه الخمر قال حرام أجرته  
وما رواه في عن ابن أبي عمير في الصحيحين والبخاري عن الحسن بن محبوب قال سالت أبا عبد الله ع عن رجل يبيع خشب فباعه ممن يبيع الخمر فقال لا بأس من بيع رجل  
له خشب فباعه ممن يبيعه صلباً قال لا وعمر بن حريث قال سالت أبا عبد الله ع عن التوت وسبعة ممن يبيع الصليب قال لا وما رواه في في ربيع السنة  
عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سالت أبا الحسن ع عن بيع العصفير خمر أو قتل إن قبض التمر قال لا يباع ثمرة ممن يعلم أنه يجعل حراماً لم يكن ذلك  
ما رواه إذا كان عصفيراً لا يباع إلا بالتقديس عن محمد بن الحنفية قال سالت أبا عبد الله ع عن بيع عصفير فباعه ممن يبيع الخمر فقال لا بأس من بيع رجل  
ويجوز له حراماً فباعه الله عز وجل وسحقه ما رواه في عن ابن أبي عمير في الصحيحين والبخاري عن الحسن بن محبوب قال سالت أبا عبد الله ع أسأله عن رجل له كرم  
يبيع العنب لآخر ممن يعلم أنه يجعل خمر أو مسكراً فقال نعم ما رواه في في الأمان الذي يجعل شربه أو أكله فلا بأس ببيعه عن أبي بصير قال سالت رجل  
أبا عبد الله ع إلى أن قال في ثمنه قال نعم ما رواه في في ثمنه عن موسى بن القاسم قال سالت أبا عبد الله ع عن رجل يبيع الخمر فقال لا بأس من بيع رجل  
يبيع العصفير ممن يبيعه حلالاً للسنابغ ثم يبيع شرباً خبيثاً وعن الحلبي في الصحيحين عن الحسن بن محبوب قال سالت أبا عبد الله ع عن رجل يبيع الخمر فقال لا بأس من بيع رجل  
أو يبيعه حلالاً للسنابغ إلى الأمان بالأساوع بن زيد بن خليفة الحارثي عن الحسن بن محبوب قال سالت أبا عبد الله ع عن رجل يبيع الخمر فقال لا بأس من بيع رجل  
فأنه يشترط من يجعل خمر أو يبيعها فباعه الله عز وجل ما رواه في في ثمنه عن موسى بن القاسم قال سالت أبا عبد الله ع عن رجل يبيع الخمر فقال لا بأس من بيع رجل  
فقت عليه من الأخبار المتعلقة بالمقام والشئ فبيح الخمر الثالثة على من يعلم أنه يبيع فيه الخمر وحرام الإجارة والأول على من لا يعلم ما يجعل عليها و  
فيه أن أخبارنا العصفير كراهة متفقة على جواز البيع مع العلم بأنه يجعل خمر أو مقتضى كلام الأصحاب الذي قد تناقله عنهم حمل الخبر الثاني على أن يكون الإجارة  
هذه الغاية بحيث ذكرت وثبتت أصل العقد ووضع الاتفاق عليها والخبر الثالث على ما لم يكن ذلك وجع في أنه في بين الخبرين لأن البيع غير الجمل و  
البيع حرام مطوع الجمل يجوز أن يكون التحليل وفيه أولاً ما عرفت من عدم تحريم البيع مطوعاً لأخبار العصفير المذكورة إلا أن يفتد بما ذكره الأصحاب ثانياً  
أن الحمل للتحليل وإن احتل في الخمر لكن لا مجال لهذا إلا في الخبرين الذين ذكرناهما في الخبرين الأولين أما هو حمل الخبر الثالث على ما ذكره الأصحاب من أن  
لو أنفق وعمل هذا الصنف الجمل خبراً يبيع الخشب ليعمل أصلاً أو شيئاً مما يذكر أن يحمل خبرنا المنع على الكراهة جعاً بينهما وبين مدلول الجواز  
يشير لذلك صحة ابن أبي عمير أو حسنة الثانية حيث في الأساس فيها عن بيع الخشب ليعمل مع أن الأمرين من يبيح حديان يبيح الكراهة في  
عملها أصلاً فأنهى عنه وإن كان جائزاً للمقدس الأول يبيح صفاً مستدلاً على تحريم البيع والإجارة ممن يعلم يتوقف الغاية المحترمة على البيع أو  
الإجارة وإن لم يحصل الاشتراط على الوجه الذي ذكره الأصحاب بأن فيه معلونة على الإثم والعدوان مع وجوب النهي عن المنكر والنجاسة  
الهياكل وعدم جواز الحفاظ وكسر الآلات للهو ومنع الشرب الحديث الثالث على من حامل الخمر وعلمها المذكور في في ومنع بيع السلاح لأعداء  
الذين في تحريم الإجارة ومطاعه في صحة البيع في الصورة المذكورة مع كثر ما وصفت كثيراً منها وأما قوله ممن يعلمها على وجه الباطن أن



في المحرم والتحريم المقصود

بمعنى هذا البيع غير الكون من بيعه غير الوكيل الضمير لاجل المطلق العوضي التمر لا المبيع والاصح في الاخبار ببيع من يعلم بمجمل هذا البيع غير  
بالاعراض في المحرمين للكون بالبيع فالظن التحريم مع علمه بمجمل هذا البيع غير بالظن ايضا فانه انتهى فلا يخفى ما فيه من التفتيش والتكليف والتحريم  
عن خطا الاخبار بها فانها متطابقة الدلالة على ان الباع يعلم ان يصنع ذلك المبيع من العنب التمر غير ان لا يتما قول في خبري محمد بن الحنفية  
ويرويه بن خليفه عنه حلالا لا يجعل حراما فان ظاهره ينادي بان المدار في التحريم والتحليل انما هو بالنسبة الى حال البيع فان كان البيع  
مما يحل بيعه في ذلك الوقت وعلى تلك الحال صح البيع والا فلا ولا يتعلق بصحة البيع بما يؤول اليه حال البيع بعد البيع علم لم يعلمه ما ذكره  
من الحمل على توهم النافع او رجوع الضمير الى مطلق العوضي التمر لا المبيع عييب مثل ذلك وهو يقول انما يبيع تمرنا من فطم انه يضعه تمرنا  
خبيثا اي يصنع ذلك التمر الذي يبيعه اياه كما لا يخفى على الذوق السليم والفهم القويم وبالحمل فانه لو قامت هذه الاحتمالات المعينة لاقتضى  
الاستدلال وقد تضمن من ذلك ان الظن من هذه الاخبار بعدتهم بعضها البعض هو قصر التحريم على ما اذا وقع الاشتراط في العقد والاتفاق على  
البيع ولو الاجارة لتلك الغاية المحرمة وحل ما سؤنا ذلك وما ذكره الاصحاب من الكراهة في موضع التحليل وان كان جديدا في حديثه انما الات  
ظواهر الاخبار لا تساعد في اخبار بيع التمر والعنب ليعمل خبر او الله العالم الثالث المشهور بين الاصحاب بالظن لانه لا خلاف في تحريم بيع التمر  
على اهل الدين والذين قضت عليه من الاخبار المتقدمة في القلم ما رواه في ويحيى بن بكير الخضر في الحسن قال سئل عن عبد الله بن فضال  
له حكم التمر ما يقول فيما يحل من التمر من التمر وادانها فقال لا بأس انتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه فاذ كانت المباني تحريم  
عليكم ان تملوا اليهم التمر والتمار والظن ان المراد بقوله بمنزلة اصحاب الله صلى الله عليه وآله انكم في هذه فاذ كانت المباني تحريم  
اي يكون من الفتن بالصلح مع اعداء الدين وما رواه المشايخ الثلاثة عن هذا المزاج قال قلت لابي جعفر اصطفا الله تعالى كنت احمل  
التمار الى الشام فابيعهم فلان عرفني الله تعالى هذا امر مضيق بذلك وقلت لا احمل الى اعداء الله تعالى فقال احمل اليهم وبيعهم فان الله تعالى  
يدفع بهم عدونا وعدوكم يعني التمر فظن الحرب بيننا فلا تملوا من حمل التمر الى اعدائنا ولا تملوا من حمل التمر الى اعدائنا وما رواه في عن محمد بن  
قيس في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن الفتيان من اهل الباطل ابيعهم التمر فقال بيعها ما يذكها الذرع والخضن ونحو هذا  
وعن الترمذي عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي التمر قال لا تبع في فترة وفي ريب رواه عن الترمذي عن رجل عنده وهو الظاهر ان التمر المذموم  
كونا بما يروى عن ابي عبد الله ع بالواسطة هذا ان حمل التمر الحسن بن محبوب مشهور بهذا الحديث الا فلا يكون الرجل مملوا ما رواه  
في يمين عن ابي القاسم الصيقل قال كتبت اليك الى رجل صيقل اشترى التمر وبيعها من السلطان اجاز لي بيعها فكتب لا بأس من موملة  
قوله لا تسلم عبد الله الحسن بن جعفر ورواه علي بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى قال سالت عن رجل المسلمين الى الشوك في التجارة قال  
اذا لم يملوا اسلحا فلا بأس ما رواه في يمينه بائنا عن حماد بن الحسن بن محمد عن ابائه في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعظيم من هذه الامم بمنزلة  
اصناف الى ان قال في بيع التمر من اهل الحرب لكلام في هذه الاخبار يقع في مواضع الاقوال ان المستفاد من الخبر الاول والثاني تخصيص حمل  
التمار الى اعدائهم وقت المباني دون وقت الصلح والهاجرة وكلام الاحتياط كما قد مضى عنهم مطلقا فلو احبقت فيه ما ذكرنا من التحريم  
الى ان لا يشارك في ذلك بعدة كعبارة لفظ الدلالة باطلاتها على العموم فقال انما يحرم مع ضد المساعدة او في حال الحرب او في الثاني لا فرق في  
اعداء الدين بين كونهم متكبرين او مسلمين كلهما هين وبذلك عليه الخبران الا ان لا يشارك في الوصف هو العداوة للدين بل لا يبعد كذا  
حمل من المتأخرين دخول مثل طلع الطريق ونحوهم من الظالمين لما تقدم من تحريم اعانة الظالمين ولو بالمباحات بل الطاعات فضلا عما في الاعانة على  
وبعضه ظاهرة اذ يتبع من التمر عن الاعانة على الاثم والعدوان وحيد التمر المتقدم الثالث حمل البحث في كلام الاحتياط وكذا في اخنا في  
التمار هو السيف والرمح ونحوها ما يتخذ حجة كالدرع والبيضة ولباس الفرس المسمى بالتمار كسراة التاء فالظن عدم دخوله في حكم المذكور  
وبذلك صرح في كتابه وبذلك عليه صحة محمد بن قيس المتقدمه الا ان ظاهر رواية ابي بكر الخضر دخول التمر في ما يحرم بيعه هي ليست من التمر  
فلو قيل ان التمر لا يحصل به المساعدة من سلاح وغيره لكان اوجه فانه لا شك ان الاعانة بالدرع والبيضة التي بقي لاسها عن القتل استدعا عظم  
من الاعانة بالترج الذي قد صرح في الرواية المشار اليها بتجريمه وبكفي الجوارح عن العبيد المذكورة بانها لا تغني للمعونة الاعداء الذين الا ان يشكل  
ذلك بتخصيص التجويز بالجنة دون السلاح والبلح فلا يدخل في التجويز في حكم المعونة واخرج نحو الدرع لاجل عن اشكال التمر في اوباع على هذا التحريم  
من اهل بيتنا وبلح التمر في حجة ان اثم بيع قولان استظهر في الثاني قال رجوع النبي صلى الله عليه وآله في نفسه العوض والى مال الحق الارسل في حجة وقال لان الظن  
ان الغرض من التمر هنا عدم التمكيد وعدم صلاحية البيع لكونه مبيعا لا حلالا ولا اثم فكان المبيع لا يصلح لان يكون مبيعا لهم كما في بيع الغرانيه ولا يبيع  
من غير ان كان المناقشة فيه محال لا يمكن رجوع النبي صلى الله عليه وآله الى المعونة والا فالعوض من حيث هو صالح للمقتل فيكون وجه التمر انما هو لا حرجا  
كالبيع وقت التماس في يوم الجمعة وقد تقدم تحقيق هذه المسئلة في بعض مجلدات هذا الكتاب مما لا يخفى عن وجهها فاما في الثاني الاثبات  
الخامس ظاهر خبر هذا المزاج جواز حمل التمر الى اعداء الدين وقت الهجرة لاجل الاستعانة على دفع الكفار وعليه يحمل خبر ابي القاسم الصيقل مع ان  
قد وقع في موضع الاول جواز الحمل في حال الهجرة المقام العام من حكم اخذ الاجرة على ما يجب على الانسان جعل كغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم و  
المحرم على اخذ الاجرة على الاذن وبيع القران وكذا الاجرة على الصلوة بالناس القضاء والحكم بالناس فخصيل هذه المحرم في موارد الاول  
المشهور في كلام الاصحاب من غير خلاف وان تغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم والصلوة عليهم من الواجبات الكفائية على من علم بالموت من المسلمين  
ولا يجوز اخذ الاجرة على شيء من ذلك فلا في المنتهى يحرم اخذ الاجرة على تغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم والصلوة عليهم لان ذلك واجب عليهم  
فلا يجوز اخذ الاجرة على فعله كما في الفرض انتهى ونحن قد مضى في هذه المسئلة في فصل عن الامارات من كتاب الطهارة وما ذكره

في المحرم والتحريم المقصود  
في المحرم والتحريم المقصود  
في المحرم والتحريم المقصود

علاء الدین علی بن ابی طالب

مجلس اول

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
مدرسة لكل من أراد أن يتعلم  
الدين والعلم







فما يكون التكتيب

وغيره وأما امره بالتزعم عن أكثر فحول على وقوع الشريعة التي تلت تلك الأخبار على المنع على جهة الكراهة وبالحجة فإنه لا إشكال في عدم  
القيوم وإنما الكلام في الكراهة وعدمها وخصيصة الجمع بين الاختصاصات الكراهية مع الشبهة وأما ما تضمنه موثق وزارة من كراهة اشتراط الحجام في  
جواز الأكل والكسوة والاشتراط لفعل المراد به أنه يجوز للشئ ما كسوة والاشتراط محقق وينبغي إعماله في ذلك ولا يمكن أن يشترط في أن ما  
تضمنه خبر فخر الحجام من كسب المتيسر فإنه لا يجوز للضارب مما يدل على جواز ذلك من غير كراهة والاحتياط قد عتدوا ذلك في جملة المكروهات  
من هذا الباب مع أنه نسب الكراهة إلى الناس بعد حكم بالحل وفي ذلك نسب المنع منه إلى العامة ومثل هذه الرواية ما رواه في رواية في نسخة  
صحيفة معوية بن عمار المتقدمة بعد ذكر ما تقدم منها فقلت جرتنيوس قال إن كانت العرب لتعابرين ولا بأس به وهي الصيغة ظاهرة في الجوز  
بلا كراهة إلا أنه روي في غيره من سلاسل في رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجماع الضارب الظاهر من هذا التفسير من كلام الصدوق الذي يدل على غالبها  
في الأخبار ولكن بعض متأخري شائخنا المحققين وهو الحق الأربط في شرح أسند هذا الخبر إلى الجمهور قال يدل عليها أيضا خبر مؤثر من طريق الجمهور  
أن النبي صلى الله عليه وسلم في إجماع الضارب فان التيسر قبل فعل العنز انتهى أقول له هذا التشبيه بالنظر في قوله إن التالى العرب لتعابرين ولا ينبغي ماخيه من  
الغرض وعدم الظهور بظهوره في عدم اقرب بالجملة فاق لا عرف الكراهة وجهاً وجهاً لو ثبت الحديث النبوي المذكور من طريقنا لثم  
ذكره والله العالم الثالث المشهور من إجماعهم من كراهية أخذ الأجرة على تعليم القرآن وليس بخبر عملاً بالأصل إنما على الإباحة وبإتقان طاعة  
مكروه أخذ الأجرة عليها وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الاشتراط وعدمه وقال الشيخ في النهاية بكراهة أخذ الأجرة على تعليم شيء من القرآن وفيه المقتضى  
وليس بخبر عملاً بالأصل إنما على الإباحة وبإتقان طاعة مكروه أخذ الأجرة عليها وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الاشتراط وعدمه موقفاً لشيء في  
يكون أخذ الأجرة على تعليم شيء من القرآن ليس بخبر عملاً بالأصل إنما على الإباحة وبإتقان طاعة مكروه أخذ الأجرة عليها وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الاشتراط وعدمه موقفاً لشيء في  
وقال المفيد لا بأس بالأجرة على تعليم القرآن والحكم كلها والتشريع في إباحة الصلاح يحرم أجرة تعليم المعارض والشرائع وكيفية العبادة إلا أن قال وتلقين  
القرآن وقال في الاستبصار مع الشريعة ويكره بدونه وقال ابن إدريس يكره مع الشريعة ولا بأس بدونه وقال في ألف الأقرب بإباحة على كراهية لنا الفصل  
الإباحة وإن فيه منفعة تعليم القرآن وتسميم أشاعة مجزة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز جعله حراماً لأخذ الأجرة عليه ولو حرمته لأجرة بحرم جعله  
حراماً انتهى أقول لا يخفى الوارد في هذه المسئلة ظاهرة الشائخ فيها ما رواه المشايخ الثلاثة عن الفضل بن قمره قال قلت لأبي عبد الله ع إن رجلاً  
يقولون إن كسب المعلم سمحت فقال لا ينبغي أن يعلّم الله تعالى ما أرادوا أن يعلموا القرآن ولو أن المعلم أعطاه رجل دينه بولاه لكان للمعلم مباحاً  
وما رواه في غيره وبعبارة عن حسن المعلم قال سألت أبا عبد الله ع عن التعليم قال لا يخذل على التعليم أجراً قلت أنت تعلم أن ما أشبه لك اشتراط  
عليه قال نعم بعد ذلك يكون الصلياً عندك سواء في التعليم لا فضل بعضهم على بعض وما رواه في غيره عن محمد بن خالد عن زيد بن علي ع إن أبا  
عن علي ع ورواه في غيره من سلاسل عن علي ع إن أبا رجلاً فقال يا أمير المؤمنين والله إنى لأحبك الله فقال لا يفضلك الله قال لم قال لا يفضلك  
على الإذن فتأخذ على تعليم القرآن أجراً واد في غيره سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أخذ على تعليم القرآن أجراً كان خطه يوم القيمة وفي  
غيره قال علي من أخذ على تعليم القرآن الحديث وما رواه في غيره عن إسحاق بن عمار عن عبد الصالح قال قلت له إن لجاراً يكتسب قد سئل أن يسلك  
عن عبد الله قال ما زاد دفع إليه الغلام أن يقول لا هل إلى عمل الكتاب الحسا والتجربة عليه بتعليم القرآن حتى يطيب كسبه عن جراح المدايني عن أبي  
عبد الله قال للمعلم لا يعلم بالأجر ويقبل الهدية إذا هداها إليه وعن قتيبة الأعشى قال قلت لأبي عبد الله ع إنى أقر القرآن فهتكت إلى الهدية فاجبها  
قال لا قلت إنى لا اشتراط فلا بد من تعليمه قال كان يهدى إليك قال قلت له قال فلا تقبله وعن جراح المدايني قال نهى أبو عبد الله ع عن أجور القارى  
التي لا يقر إلا بأجر مشروطة ورواه في غيره من سلاسل عن علي ع قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أجور القارى الحديث وفي الفقه الرضوى وأعلم أن أجرة المعلم حرام إذا  
شروط في تعليمه أو معلم لا يعلم إلا قرأنا فقط فحرام أجرة إن شرط أم لا بشرط مؤثر عن ابن عباس ع قوله كما قالوا للتحت فالأجرة المعلمين الذين  
يشاطرون في تعليم القرآن وروى أن عبد الله بن مسعود جاء إلى النبي فقال يا رسول الله أعطاني فلان الأجرية فأقره بولده فقال رسول الله  
يا بن مسعود فقال كنت عتدت أربع سور من كتاب الله ثم فقال له عليه باب مسعود فقلت الأجرة على القرآن حرام انتهى ما ذكره في الرضوى والشيخ  
بين الأخبار بحل الرواية الأولى على عدم الاشتراط والروايات المطلقة في المنع على الاشتراط قال لا تنافي بين هذا الحديث وبين الخبر الذي لا  
على إباحة على أخذ الأجرة لأن الدال على القيرم محمول على أنه لا يجوز له أن يشاطر في تعليم القرآن أجراً معلوماً والخبر الآخر محمول على أنه إذا  
أهدى إليه فأنه يكون مباحاً لما رواه جراح المدايني ثم ذكر الرواية المتقدمة ثم نقل ما عارضها من رواية قتيبة الأعشى وحملها على الكراهة  
وهذا الكلام من مؤثر بالتجريم مع الشرط والكراهة مع عدمه قال في المنتهى بعد نقل كلام الشيخ وهذا التوليد من الشيخ يعطى أنه  
يرى التجريم مع الشرط ونحن نتوقف في ذلك وانت خبير بأن توقفه هنا مؤثر بالعدول عما صرح به في صدر المسئلة مما قد مناخلة  
عنه والمفهوم من كلام الأصحاب هو العمل بالخبر الأول للدال على الجواز وحمل الأخبار الأخرى على الكراهة اشتراطاً لم يشترط ولا بعدد ما يحمل  
جمله الأخبار الناهية عن الأجرة والمبالغة في تحريمها وإنما سمحت على التيقية كما هو ظاهر الخبر الأول بل يحرم ويؤيده ما ذكره الأصحاب هنا  
من إصالة الحل وأشاعة مجزئة من القرآن اللهم مغايرة من لو لم اندراس فأنك لا تجد أحداً يصب فيه ويعزك معاشه وتحصيل الرزق له ولغيره  
ويجلب تعليم القرآن لا ولا التاير بغيره نعوذ إليه وإلى ما ذكرنا في خبر قوله في الخبر الأول إنما أرادوا أن لا يعلموا القرآن ومما بعض ما ذكرنا  
كلام الرضا ع في كتابه لفقه واستدل له على ما ذكره وقائده بما نقله عن ابن عباس ع ابن مسعود مما يدل على القيرم فأنه في الكتاب المذكور كثيراً  
ما يجري على أن حيث أن أكثر من يحضره كان من المخالفين كما نبه عليه بعض مشائخنا المتأخرين وهذا المذكور من المعتمد عند العامة

علیٰ رضا علیہ السلام







كتاب المناقب الكاسية

ادعوا ما يتقدمه من مسموته علم ان الحراج والمقاسمة هما المقدار المعين من المال بمنزلة الاجرة في الارض الخرجية اي العمود  
او من مسموته بدار مسموته بالمشهور والمأخوذة بالصلح بان يكون الارض للمسلمين ولهم التكن في هي صلح المسلمين والامر  
في ثبوتها بالمقاسمة بتمتة من اصل تلك الارض مثل العشر والحراج المال المضروب عليها غالباً فلا يضطر اطلاق الحراج على المقاسمة  
كما ورد في بعض الروايات والعبارات والامر في ذلك هين فان المقصود بظاهره ان المراد منها ما من لطق والقبالة ولهذا هو ما يؤخذ  
من الارض لمنزلة بمنزلة الاجرة سواء الاجرة للعلّة وانما الاشكال في الاباحة وعدمها الغيبة احياناً بحضور الامر واضح والامر مطعون  
في علمه ما يريد وكذا تحقق الارض التي يؤخذ منها ثم ساق الكلام في تحقيق الارض الخرجية الى ان قال واما حليتها كما هو ظاهر اكثر العبارات  
لكل احد من حق لذات كالمصالح ام لا قليلا كان ام كثير بشرط عدم تجاوز عن العادة التي تقتضي كونها اجرة باذن الحارث مطعون سواء  
كان مخالفاً او موافقاً قبضتها ام لا وعدمها بدون اذن مع كونه جائزاً وظالماً في الاخذ والادن وعدم اباقتها له مع وجوب دفع اليه  
والمر بانه وعدم حواجز كتمان الرعية والسرقة منها بوجه من الوجوه مع كونها اجرة للارض ومنوطة برأي الامام ورضاء الرعية كما هو  
في الروايات وهي بعيدة جداً على عدم العقل والنقل والادليل عليها مع الاشكال في ثبوتها وتحقيقها في نفسها ثم العلم بها ثم ثبوتها بالنقل  
ويحتمل ما ادعى ولا نقل فيه الاجماع صريحاً بل اتفاق ونقل عبارات لبعض في الرسالة المدونة لهذه المسئلة بخصوصها مع كثرة الاضمار  
في تحقيقها وانبات الاباحة فيها اجماع وهو اجماع وفيه افيه لعدم ثبوت الاجماع بعبارات لبعض مع خلط البعض عنه ولهذا ترى بعض عبارات  
حالية مع هذه وقد ذكرنا ذلك في سابقنا فقط مثل عبارة الشيخ على نقل في هذه الرسالة ويظهر من شرح الشرايع ايضاً دعوى الاجماع في الجملة  
منها مستكل ما ادعى فيها دلالة الاخبار المتظافرة عليه وما عرفتها وما فهمتها من خبر واحد وكان ذلك ما ادعى في المتن بل استدعى ذلك  
بالضرورة ورفع المرح واثبات من قبله بعد كما ترى انتهى كلامه اقول التحقيق كما استقف عليه انما استدل به من الاجماع على  
القول المشهور منه ما هو ظاهر الفصوص ومنه ما يظهر منه ذلك لكنه لا يفي بتمام ما ادعوه في هذا المقام وما ذكره المانع ايضاً في اكثر هذا  
المجال لا يخرج من البحث وانما اسوق لك ما استدله به القول المذكور من كل خبر بما يتعلق به من الكلام فاقول مستداه منه  
الاول من الاخبار والسنن اليها ما رواه الكليني في الصحيح عن جميل بن صالح قال راودوا به عن يزيد بن ابي ريثان اشترى ثوباً فقلت جئتني  
ادعاً الله فاحترت من فافلتنا فقال قل لا يشتريه فانه ان لم يشتريه اشتراه غيره استدلى به في المتن على جواز ابتياع المقاسمة والزكوة وقال  
الحق الشيخ علي في رسالت الترويض بها في المسئلة اخرج بذلك في المتن على علمه ما ورد في الحق الادب على عدم الدلالة على الطلوع بل يمكن ان يكون  
المعجوز ان شاء ما لا يلزم مع عدم العلم بالنسبة كما يدل عليه الاصل والاخبار الكثيرة الدالة على جواز اخذ جوارهم مع كراهة لكن تزول مع اتيق  
انني اقول الحق هنا ما ذكره الحق الادب عليه على انه قد روي في باب نادراً او اوبى كزكوة ما يدل على ان عين التي ياد المذكورة فيها البحر  
كانت ملكاً لابي عبد الله ورويه عن يونس وغيره ممن ذكره عن ابي عبد الله قال قلت له بلغني انك تفعل في غلة عين زياد شيئاً فانا عاب ان  
احمد منك فان قال له نعم كنت احراراً او كنت القرة ان يشلم في حيطانها القمل ليدخل الناس ياكلوا او كنت احراراً في كل يوم ان توصع عشرين  
تفعل على كل يدي عشرة كل عشرة قيراط عشرة اخرى يلقي لكل نفس منهم مائة من رطل كنت احراراً في الضبعة كلهم السبع والعجز والرضاء  
والمرأة ومن لا يقدر ان يحيي فينا كل منها لكل انسان مائة فاذا كان الجحداً وافية بالقول والوكلاء والرجال اجرتهم واحمل الباقي الى المدينة ففعل  
في اهل البيوتات والسفوفين والزاحنين والثلاثة والامل والاكثر على قدر استحسانهم وحصل بعد ذلك اربعة ارباع دينار وكان غلتها  
اربعة الاف دينار ومن هذا الخبر يظهر ان الضبعة المذكورة كانت له ثم اغتصب منه ان استماره في الشراء من ثمرها انما هو من  
حيث كونه له فيه نظر فاعلم المشتري ثمرتها ولعل المعنى في جوابه وقوله للشائل انك لم تشتريه اشتراه غير بمغفلة تركت شرائه لا يبيع فوقع  
الظالم عن طلبه وانما عافان غيرك يشتريه نعم لو وافق الناس على عدم شرائه لزم ان كان ذلك راوياً عنهم عن الظالم كما تقدم في خبر علي بن ابي حنيفة  
المسئلة الثالثة من المقام الثالث من مقامات المقدمة الثالثة من قوله لو لم يجد بنو امية من حضر جاعلهم بهم الحراج ويكتب لهم ما  
غضبوا فاحسوا لا ينافي ما ذكرنا اشتغال الخبر الاول على ثمة الضبعة المذكورة بنين التي ياد وتتمتها في هذا الخبر بعين زياد فان مثل  
هذا الخبر وكثير في الخلاف واما قوله في الواقي بعد ذكر الخبر الاول في كتاب المتاجر ابو زياد كان من عمال السلطان فهو مخزص وانما هو  
صاحب الضبعة المذكورة وكانه غفل عن الخبر الذي نقلناه وهو قد تقدم في كتاب الزكوة وبالجملة فان الخبر المذكور لا دلالة فيه على ما اتهم  
من حل الحراج والمقاسمة ونحوها بوجه وقضائه مع قطع النظر عما ذكرناه هو ما ذكره القدر الادب في الثاني ما رواه الشيخ في  
الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو الحسن ما لك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقاً قل قلت نعم فان شئت وشئت  
علي قال شئت وانت جدير بما في من الاجمال المانع من جهة الاستناد اليه او لا تفرض فيه ولو بالاشارة الى كون ذلك الطعام من وجه الحراج  
او المقاسمة او الزكوة بوجه ويجوز احتمال كون المقام من احده هذه الوجوه لا يكفي في الدلالة ما رواه في ويب عن الحذاء عن الباقر قال سالت  
عن الرجل من يشتري من السلطان من اهل الصيغة وغنمها وهو يعلم انهم ياخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال فقال ما الابل انتم  
التمثل الخطة والشعر وغير ذلك لا بأس به حتى اتحمم بعينه قبله فأتري في مصدق يبيعنا في اخذ صدقات اغنامنا فنقول بعبانها  
في بيعنا انما ترى في شرائها منه فقال ان كان قد خذها وعرضها فلا بأس به قبله فأتري في الخطة والشعر يبيعنا القاسم فيقسم لنا حظنا  
وياخذ حظهم فيزله بكل فأتري في شراء ذلك الطعام منه فقال ان كان قبضته وانتم حضو ذلك فلا بأس به بشرائه منه بغير كيل واعترض  
الحق الادب على هذه الرواية بانه لا دلالة فيها على اباحة المقاسمة بوجه من الوجوه ولكن ان لهادلالة على جواز شراء الزكوة ولهذا جعلها

في التمسك بلباسه فقط وفي الدلالة ايضاً ما دل على دلالة في قوله لا بأس به حتى تصرف الحرام بعينه الا انه يجوز شراء ما كان حلالاً لا يلبسها  
ايضاً ويجوز شراء ما هو معروف فلا يمتنع حرام ولا يدل على جواز شراء الزكوة بعينها صريحاً ظاهرها ذلك ولكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاة العقل  
والنقل ويحتمل ان يكون سبب الإجمال التقية ويؤيد عدم الحمل على الظاهر غير مراد بالاتفاق اذ ليس جلال ما اخذه الخائف من الله وجواب عن ذلك  
في الكفاية فقال بعد نقل هذا الكلام وفيه نظر لان السؤال وقع عن ابل الصدقة والجواب لا بأس به لا يحتمل ان يكون مفروضاً في غير  
لكن لما فرض السائل انه يعلم انهم يأخذون أكثر من الحق فقد فرض وقوع الحرام في الصدقات التي في ايديهم فوق الحاجة الى الاستثناء الذي  
فعله وكان غرض السائل ان كان متعلقاً باستعمال الحكم باعتبار الاختلاف المذكور وكان شراء حوائج اصل الصدقة مستغنياً عن البيان عند  
ثم قوله لا ينبغي الحمل عليه لمنافاة العقل والنقل محل نظر اذ لا عرف ليا عقلياً ولا نقلية بل على ما ذكره حتى يقع الحاجة الى التويل والحمل على  
التقية اذ ذلك غير سافح ودعوى الاتفاق الذي ذكره غير ظاهر انتهى اقول ما ذكره الورد سبيلاً من عدم دلالة الرواية على اباحة المقاسمة  
فيما لا انة من المحتمل قريباً ان المراد بالقسام في قوله يجب انما القاسم في قسم لنا حظاً كما هو الاخذ بما المقاسمة لانك قد عرفت ان المقاسمة حقها  
من حاصل الارض يؤخذ عوضاً عن زراعتها بقربى التعبير عن اخذ الزكوة في صدر خبر بالنص في اجماع الصدقات الا ان الخبر غير صريح  
لكن الظاهر كفاية في ذلك الاحتمال الحمل على المتخاطفة فتتم حق الزكوة ايضاً وان عرصة او لا بعارة اخرى واما ما ذكره من التماسك في جواز شراء  
الزكوة بالتقريب الذي ذكره فليس بجيد والحق هنا ما ذكره في الكفاية فان سوق الكلام ظاهر فيه واما ما ذكره الورد سبيلاً من الاعتراف بان  
الجواز ظاهر في الرواية لكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاة العقل والنقل فغير بعيد بل محتمل احياناً لا سيما وقول الكفاية انه لا يعرف دليل عقلياً ولا نقلية  
بل على ما ذكره من ان الظاهر مراد المحقق المذكور بالدليل العقلي والنقل في هذا المقام اتماماً هو ما دل على وقوع التقية في مال الغير اذ بانه فان  
العقل والنقل مطابقان على ذلك وما نحن فيه من جملة ذلك الا ان يقوم الدليل على ما ادعوه في هذه المسئلة من الحلبة فيكون موجباً لخرج  
هذا الفرد والافراد من اجل منافات ط هذه الرواية لما ذكره من دلالة العقل والنقل على عدم جواز التصرف في مال الغير بغير اذن من حمله على  
التقية ثم ابدى بما ذكره من ان ظاهرها غير مراد بالاتفاق ومراده الاتفاق على ان ما ياتى اخذه الخائف من الله وهو كذا فان القائلين بغيره  
بذلك ولكن يدعون ان الائمة بمقتضى خصوصية جواز شرائه وقبوله هبة ونحو ذلك فقوله صاحب الكفاية هنا ايضاً ان دعوى الاتفاق لا تتم  
ذكره فيه غير ظاهر غفلة وتغافل وبالجمل فان غاية ما يبدى عليه في الرواية المذكورة جواز الشراء من الزكوة التي يأخذونها من الاغنام كانت  
او من الغلات مع معاوضته ذلك لا دلالة على المنع من التصرف في مال الغير الا باذن صاحبه وذلك لا دلالة قطعية تضعف هذه الرواية عن  
معارضتها للدلالة العقل والنقل كتابلو سنة والاجماع على ذلك لان ظاهر جملة من الائمة مما يعارض هذه الرواية وبذلك يجب تحسيس  
الدلالة المذكورة وهذه الاخبار مع قطع النظر عن هذه المعارضة فعالية ما تدل عليه جواز الشراء من الزكوة اذا اخذه الخائف من الله لا دلالة فيها  
على الجواز في غير هذا الاعمال الاحتمال المتقدم ولا على جواز دفع الزكوة اليهم اختياراً كما يدعون في المسئلة ايضاً قال الورد سبيلاً انه يصح على تقدير  
دلائلها على جواز الشراء من الزكوة فلا يمكن ان يقاس عليه جواز الشراء من المقدسة وعلى تقديره ايضاً لا يمكن ان يقاس عليه جواز قبول هبتها و  
سائر التصرفات فيها مطمئن كما هو المسمى ان ذلك يكون ذلك خصوصاً بالشراء بعد القبض به بما عرفت كسائر الاحكام الشرعية الا ان اخذ  
الزكوة لا يجوز منهم مطعون بجواز شرائها منهم وقال في الكفاية في الجواب عن هذا الكلام انما او سلم ان احداث التطاوع من حق الخراج من الزكوة  
حرام مطعون لو كان مقصوده جمع حقوق المسلمين وصرفه في مصارفه الشرعية فقد رطاف كان حراماً ايضاً لكن لا سلم ان اعطائه لاحد  
في هذه الصورة هبة او غيره ذلك حرام اذا كان الاخذ مستمداً من الله لمقره او لوجه من مصالح المسلمين كما عرفت في الفاضل الى مدخل في  
امور الدين وان كان الاخذ حراماً او لا ولا احد يجب نظري لا على ذلك ولا سيما في مقتضى ما انتهى فتاواه ان المحرم بغيره الخائف هنا عاقل  
للدليل العقلي في النقل الذي تقدمت الاشارة اليه ان الحمل على ما لا يمتنع على هذه المستطاة من عدمه وهو قد عرفت على  
تحريم اخذه لهذا المال كما يصح تصرفات بالهبة له ونحوها مع قيام الدليل بما على يد القول بان ذلك لا يمتنع في هذه الصورة  
المذكورة فيجب استثناء ذلك لا سيما في ما عداه على حدة الاصل من فتح التفتيش ما لا يمتنع في ابحاثه ما عرفت من الحقوق الا ان اية وكلام الكفاية  
هنا في العصور وبذلك يظهر ان ما في قوله في الكفاية يتم بظهور من الحديث ان من العاصم بالحق في حرامه اكان الظاهر يكون  
الاخذ منه حراماً ايضاً لكونه اعانة على العمل الخبيث وجب سائر التصرفات في البيع والشراء حراماً بطريقه في البيع والشراء حراماً و  
وباره على ما عرفت ان ضمنية تحريم الاخذ على اجازة المشتري عليه الموجب لكونه بلا حرجه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه  
رذم على مالك وتجريمه التصرف به ما يتصور ان هذا هو الموافق للمعاني في ذلك ولا سيما في ما عداه على حدة الاصل من فتح التفتيش ما لا يمتنع في ابحاثه ما عرفت من الحقوق الا ان اية وكلام الكفاية  
على جواز الشراء فوجب استثناءه من ذلك وفيه يمكن انما حمل البيع للبايع ونحوه فيجوز بدلالة الرواية في ذلك اية مع ان حوائج الشراء باطل  
مقتضى اقواله التي ذكرناها وانما اصلها في الخراج حراماً الرواية وبالحمل فان الحكم على خلاف مقتضى الاسماء في ذلك فافهم على مورد النص  
واية هذه الدلالة انما هي ان جواز الشراء مستلزم لجميع التصرفات لا يمكن ايضاً ان يدعى ان جواز الشراء مستلزم لحمل اخذ  
الحاجة الى المال حيث نزل به في القواعد الشرعية تحريم التصرف في المصوب حتى يدل الدليل على جواز التصرف كان مستلزماً  
حرم الاخذ وعلم تحريمه مع انه خلاف الاتفاق في المقام والحق هو منافاة تلبية الشريعة في كلام الحق في المقام ذكره من انه قد يكون  
ذلك خصوصاً بالشراء بعد القبض بسبب بغيره كسائر الاحكام الشرعية وبالجمل فان كلامه هنا عند من عرفت المسئلة فصرح قاطعاً بما  
يجب الظاهر ان ما اوه وسلب لا مع وكيف كان فان هذه الرواية من معتد اذلة القول المستهزء به هي على ما ترى من القصور بالتسبب الى الخراج



# كتاب النسخ والملك

هذا الخبر  
في سائر النسخ  
المشتملة على  
هذا الخبر

المقاسمة وأما ما نسبته إلى الزكوة فقد تقدم تحقيق القول فيها الرأى مع ما رواه في سبب عن أبي بكر النخعي قال حدثني عن أبي عبد الله عليه السلام  
اسما عيسى بن قيس قال ما سمع ابن أبي عمير يقول شيئا من حديثي عن أبي عبد الله عليه السلام في بيع ما يملك من الثمن قال لم يترك عطائك  
قال قلت محافة على دية قال ما سمع ابن أبي عمير يقول شيئا من حديثي عن أبي عبد الله عليه السلام في بيع ما يملك من الثمن قال لم يترك عطائك  
الزكوة ليس فيها دلالة أصلا إلا على عدم إعطاء مال من بيت المال للمحتاج المستحقين من الشيعة وابن هذا من الدلالة على جواز أخذ المقاسمة  
من الجار على العموم الذي تقدم وأما قوله في النسخة هذا نص في الباب لا يثبت أن لا يجوز لأهل البيت أن يأخذوا من بيت  
المال وقد ثبت في الأصول أن الحكم بتعدي العلة المنصوصة وإنما فهمت منها ما دلالة ما كيف وغاية دلالة ما ذكر ذلك فذلك يكون من بيت  
المال يجوز أخذه وإعطائه للمستحقين مثل أن يكون من ذر أو وصية لهم بأن يعطيه ابن أبي عمير ذلك ثم إن الجار قال في الخبر  
على المتبع للسير الآثار والتطهير في كتب الأخبار أن بيت المذكور في أمثال المقام إنما هو المشتمل على الأموال السليمة وأزرقهم كما  
يدل عليه أخبار إعطاء المؤذن والقاضي الذي بات له يعطى من بيت المال بخلافه ولا يبيح الأموال التي يأخذها الإمام عادلا ما جازا  
ويكون في بيت المال ما يكون كمال المال الخراج والمقاسمة والإقرار زكوة لها بأرباب مخصوصين واحتمال الحمل على ما ذكره من بيت مال يكون  
من ذر أو وصية عجب من مثله في سماع ما صرح به غير واحد من المحققين من أن الإطلاق الواقع في الأخبار إنما هو يحمل على الأفراد  
السابقة المتكررة لها وإنما هي التي ينظر إليها الإطلاق دون الفرض النادرة وبالحيلة فإن مناقشة هذا في بدلي بالحمل على غير ما ذكرناه  
صغيرة وأما كون أحد مضاريف بيت المال زكوة للشيعة أوهم مع غيرهم فالخبر به أكثر من أن يأتي عليها المقام كما لا يخفى على المتبحر فلا  
خارج عن التحقيق والاعتبار وبالحيلة فإن الخبر المذكور يعبر عنه في جواز ارتداد الشيعة من بيت المال لا يجوز حوله إلا في أشكال وأن  
كانت أبواب المناقشة منسأة في هذا المجال والظن أيضا من قوله ما يمنع ابن أبي عمير أن يخرج شيئا من الشيعة إلى جباية الخراج وجميع ما يعطى  
ما يعطى غيرهم والظاهر أن الرجل المذكور كان منصوبا من قبل الخليفة على جميع الخراج وحفظه وغيره في بيت المال وقتئذ وحده حدث الرجل  
المذكور على دفع الشيعة وصلتهم بجعلهم أعوانا له على جميع الخراج ليحصل لهم أجرة ذلك وجواز أخذ الشيعة من بيت المال الذي قد عرفت  
أن مال الخراج والمقاسمة هذا هو حظ الخبر وسبقنا وكيف كان فإن الخبر وإن كان ظاهرا ما ذكرناه إلا أنه لا يفيهم أم ما تدعو في هذا المقام  
مما تقدمت الإشارة إليه في كلام المحقق الأردبيلي في تفسير ما رواه في سبب عن أبي بكر النخعي قال حدثني عن أبي عبد الله عليه السلام  
وهو يظلم فقال يشتري منه ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحد قال المحقق المتقدم ذكره ولادته لها أصلا الأعلى شراء تبي لا يكون ظلم ب أحد فلا استدلال  
بها على المطر بعيدا نرى أقول المظان الاستدلال بهذه الرواية بحجة تقرب إلى العامل في الخبر المذكور شامل إلى مجي المقاسمة وبجعله ما يكتو  
الخبر من حيث العموم والأعلى جواز الشراء من المقاسمة ما لم يعلم أنه ظلم فيه أحد والاستدلال بالخبر إنما هو بالنظر في عموم الغاص من قد  
ذكرناه لا من حيث شراء شيء لا يكون فيه ظلم كما ذكره حتى يتيقن بذلك الاستدلال في الخبر بهذا التقريب صالح للاستدلال كما لا يخفى على المتبحر  
الأخبار الدالة على جواز قبالة الخراج والجزية استدلال بها في الكفاية ومنها ما رواه في الخبر الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
سألت عن رجل يتقبل الخراج من الرجال وجوزية رؤسهم وخراج النخل والشجر والأجسام والمضايك والتمك والطير وهو لا يدري لعل هذا لا  
يكون أبدا أو يكون يشتريه في أي زمان يشتريه ويتقبل منه فقال لا أعلم أن من تلك شيئا وأحد لا يدرك فاشتره وتقبل به وما رواه  
الكلي في الشيخ في اللؤلؤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل يتقبل الخراج من رؤس الرجال ويتقبل من رؤس الرجال ويتقبل من رؤس الرجال ويتقبل من رؤس الرجال  
وهو لا يدري لعل لا يكون الخبر المتقدم بآدمي تفاوت قال فظاهر أن عرض السائل متعلق بالسؤال من حيث أنه لا يدرك يكون من ذلك  
شيء أم لا ولهذا لم يذكر خراج الأرض فكان أصل الجواز من حيث كون ذلك خراجا أمر مسلم عندهم ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح  
عن أبي عبد الله عليه السلام في جملة حديث قال لا بأس بأن يتقبل الرجل الأرض من أهلها من السلطان وعن حزارعة أهل الخراج بالتزويج والصف في الثلث  
قال نعم لا بأس وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله خير أعطاه اليهود حين فتنه عليه بالبحر والبحر هو النصف قول لا يخفى أن غاية ما دل عليه  
هذه الأخبار أنها على ما ذكره هو أنه يجوز للأشخاص أن يتقبل من السلطان الجزية التي على رؤس أهل الدنتم وفي المشار إليها الخراج الرجال  
وقصد الخبر فيكون العطف تفسيريا وكذا خراج النخل ونحوه مما ذكر من الأرض الخراجية بأن يستاجر من السلطان ما يأخذ من هذه  
الأشياء المعدودة بما لمع من دفعه إليه وفيها دلالة على جواز ذلك وإن كان من الجائر وإشارة إلى أن حكم تصرف الجائر في هذه الأرض  
حكم تصرف الإمام العادل رعا على القول الآخر إلا أنه لا يفي بما ذكرناه من أصحاب المقام مما تقدمت الإشارة إليه ونحو هذه الروايات أيضا  
فيما قلناه ما رواه في سبب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل استاجر من السلطان أرض الخراج بدراهم مائة أو طمنا  
مستى ثم أجروا شرطين برعها أن يقاسم النصف وأقل من ذلك وأكثر وله في الأرض بعد ذلك فضل يصح له ذلك قال نعم إذا حصل لهم هذا  
وعمل لهم شيئا يعينهم بذلك فله ذلك قال وسألت عن رجل استاجر من أرض الخراج بدراهم مائة أو طمنا معلوم فيو أجزها فقطعه  
قطعه لجريا جريا لا يفي معلوم فيكون له فضل فيما استاجر من السلطان ولا يفي شيئا أو يوجر تلك الأرض قطعا أعطاه على أن يعطيه  
البذر والنفقة فيكون له في ذلك فضل على أجارة ترويه الأرض وليست له فقال لا استاجر أرضا فافقت فيها شيئا أو رمت فيها فلا بأس  
بما ذكرت ورواه في سبب عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل استاجر من أرض الخراج الحدية وما رواه في سبب عن أبي عبد الله عليه السلام  
الله جعلت ذلك ما تقول في الأرض انقبأها من السلطان ثم أوجرها كرك على الله ما خرج الله تصعير وجعل منها من شيء على من ذلك النسخ  
أول الثالث في دعوى أن السلطان لا بأس به كالتأمل كرك وبالحيلة فإن هذه الروايات باعتبار ما دللت عليه من جواز قبالة الخراج والأرض

فَوَجَّاهُ الْخَدْرَى السُّلْطَانِيَّةَ بِرُؤُوسِهَا

الخارجية مع ما تقدم في رواية بكر الخضر ورواية لنا هاجرة صحيحة عبد الرحمن بن النجاشي المتقدمة في حكم الزكوة وجواز شراؤه احتياجا بقوله تعالى  
العالم بجواز شراؤه الخارج والمفاسد من الجائز ان يتصرف في ذلك بحري محرم قصدا لا ملاما لكن لا في جميع الوجوه التي ذكرها هاجرة لانه لا يحل ان  
ذلك عنه ولا خيافته ولا تفرقه ولا تحوّل ذلك حيث ان غاية ما يفهم من هذه الروايات هو التوصل الى الانتفاء من هذه الاوضاع الخارجية وخارجها  
يقول ذلك من الجائز والاشجار منه والشرا من باب الخارج والزكوة التي قبضها واما ما ذكره من الزيادة على ذلك من عدم جواز انكاره ووجوب  
نه في جواز ذلك بعض الاخبار على خلافه فصل صحيح العيص بن القاسم عن ابي عبد الله ع في الزكوة قال ان اخذت منكم سنو امية وحسبوا لا تقبض  
شيئا ما استطعت فان المال لا يبقى على هذا ان يركب مرتين وثلاثين كان مورد هاء الزكوة خاصة الا ان فيها اشارة الى انه لا يجوز دفع الحقوق الشرعية  
غير مستحقها واعلمها ستماع ما يستلزمه من عدمه الصلة التي هي متعة الخبز يتجرى بها ذلك لا يشترط صحيح زيدا لانه انما قال في الزكوة  
في ذلك ان هؤلاء الصنفين ياتوننا في اخذ ذلك الصدقة فنعطيهم اياها انما يصرفها في ما يشاءون من غير ان يكونوا ياتوننا في اخذها  
الصدقة لا هاهنا وحده الشيخ على استصحاب الاعادة معاملة ومن ما يدل على الاجزاء من الاخبار وقد تقدمت في كتاب الزكوة والاظهار  
وجوه الجمع اتمها من ماله على الاخذ اعلم التمكن من انكارها ومنعها وانما تؤخذ منه قهرا وما دل على العلم على من يمكن من عدمه ومنع  
ورفعها لم اختيارا كما دل على صحة العيص المذكور والله العالم **الشيخ** الاشارة الى ذلك على جواز اخذها وانما لا يحل اخذها من الجور ومنه انما دل  
عن صحيحه بن ابي العلاء عن ابي عبد الله ع عن ابيه ع ان الحسن بن الحسين كانا قبالان حوانا معروفين وهو هاجرة الاحسان لا تية في هذه المسئلة في دفع واد  
خبره افيه من الضعف لغني عن التنبه عليه المثل **الشيخ** الاشارة الى ذلك على جواز اخذها وانما لا يحل اخذها من الجور ومنه انما دل  
ذلك من ماله فانه لا كراهة وما لم يعلم بكونه حراما يجب ذكره عما لا كراهة فيه من الصدقة عنه به يدل على الثالث ما تقدم في مسئلة تجريم معونة السالمين من  
رواية علي بن ابي حمزة وعلى الاثر والثالث اصله المحل المدلول عليها بالاخبار الملة كائنا في مقدمه شرطه في مقدمه ما لا كراهة في ذلك من الزكوة  
وقوع الشبهة فيها باحتمال كونها من الجور او دخول الجور في ذلك الحوانا لعدم توريث الدفع لها مع عدم اذ باره بالخلاف اما الصحيح الاصل في استصحاب  
اخراج الخمس منها حيث احتمل الاختلاف وخرج الخمس محلل لما لا يختلط حلاله بغيره قال في التمهيد في قوله يعاجروا اعيانهم انما دل على ان كان الجور  
ظالما وينبغي ان يخرج الخمس من حوانا الظالم بل ان لا يظهر من ذلك الخمس طهر الخصال والجور به بل يعلم الحرام به وينبغي ان يخرج الجور  
الباطل بشئ وينتفع هو بالباقي قول من الاخبار الواردة في التماس ما تقدمه من بيان حسنهم ابن ابي العلاء وما رواه في دفع وفي التمهيد عن ابي ارقم  
قلت لابي عبد الله ع ما تقول في الرجل يبيع اعماله لسلطان ليس له سب الا من اعانهم وانا امر به وارضاه فيضيق في مجلس له ورجل اخر له بالقدام  
الكسوف وقد ضاق صدره من ذلك فقال خذوا مني على الوزر وما رواه في فيه عن ابي العلاء قال سئل عن رجل يبيع اياه والله انما اخذ من الله  
الله تبارك وتعالى في العامل او في العامل في حيزه بالقدام اخذها قال نعم وحيها ورواه الشيخ في الصحيحين في قوله لا يبيع الاموال وما رواه الشيخ عن  
عمر بن هشام وغيره قال قلت لابي عبد الله ع اني بالعامل فيعملني بالصر اقبلها قال نعم قلت ما خرج منها قال نعم يخرج منه وعمر بن هشام ورواه  
صحيحا وهو جواز التسلط ليس بها بأس وعن عمار بن المؤثر عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل يبيع الاموال يخرج من ربحه رجلان اثنان وعشرة  
في ياكل ولا يشرب ولا يقد على سبيل من ذلك في ثماره يدوي ثوبين في يبيع من يبيع البيعة وما رواه في عمن جميع ما رواه في رفع الله  
الى انسان ستم نذرهم ان يبيع بانه فكانت في حق الله قبل ان تهبط الى الحفرة شق جوفه فذهب بجميع ماله واحق الله الله به  
فقال انت الذي شق جوفك فكذلك ذهبت ثلمات قلت نعم قال في اقامتنا المدينة فاشتاقت وصار قال في التمهيد في قوله لا يبيع الاموال وما رواه الشيخ عن  
عبد الله ع فقال يا عمر شق جوفك ذهبت ثلمات فذهب بماله فقال نعم فقال ما اعداك الله فذهب عن مما اخذت من الاموال قال في التمهيد في قوله لا يبيع الاموال  
المدينة فخرجته ما رعدنا ما هو شق جوفك الله تبارك وتعالى في حيزه بالقدام اخذها قال نعم وحيها ورواه الشيخ في الصحيحين في قوله لا يبيع الاموال وما رواه الشيخ عن  
ذلك منهم قوله لا يبيع الاموال ما ذكره الاصحاح من كراهة هذه الجواز لما تقدم ذكره بانافاه الاخبار الثلاثة على قبولها بجواز اخذها الجور وقد تقدم  
خبر قبول الحسن والحسين لجواز معونة ومثله ما رواه في الاختصاص في حديثه ان كان يبعث في الحسين في جوفه الله تبارك وتعالى في حيزه بالقدام اخذها  
عروض وهذا يامن كل ضرب ويمكن الجواب عن ذلك بوجود احد هاتان الارض ما فيها لهم في ذلك على جملة من الاخبار التي قلنا منها هاجرة  
كتاب الخمس فكيف بما في اليد في هذه الحجرة من ذلك وثانيها من المختل قريبان قبولها لها لا يبيع الاموال في حيزه بالقدام اخذها  
المسلمين فيصرفونها عليهم ويدل على ذلك ما رواه في العميون عن صاحب الفضل بن الربيع عن ابي الحسن موسى ع في حديث ان الزيد اصاب  
اليه بخله وحلن ومال فقال لا حيلة لي بالخلع والحلان والمال اذا كان فيه حقوق الامم فقلت ناشدنا الله فقلنا لا نرد فيغناط قال  
اعلم به ما احببت وفي خبر اخر ان الزيد اصاب من بخل بين يديه خلع وباران دانين فقال لولا اني اري من ان زوج بهما من عمر ابل لبطالب  
لثا ليقطع نسله ما قبلها لوركي في عن محمد بن قيس فانه قال دخلت على ابي عبد الله ع فذكرت له بعض حال فقال لي يا جارية هاهنا ذلك الكيس  
هذه اربعمائة دينار وعلني بها ابو جعفر فخذها وتفرج بها الحديث وقالة الجواز في ما لا كراهة فيها فاحاطت على جيل من الاخبار  
لسان جواز موافقهم لو امتنعوا من قبول ذلك امتنع الناس لتابعون لهم باهتنامهم منه افتدائهم بهم ولو لم يصب احدا من الغنم على في بعض  
الوارد سيما في مقام الضرورة مع حل ذلك شرعا وادبها ان لهم حقه في بيت المال فيكون ذلك من حقوقهم الواجبة لهم وبطل الامتناع منهم في  
بعض الاوقات على الشريعة والله العالم **الثاني** ما ذكره الاصحاح هنا من استحباب اخراج الخمس من هذه الجواز لم اقم فيه على خبر الا ما رواه  
من جواز حوانا ومورده اتمها هو الدخول في اعمالهم وحصول شيء له من ذلك والفرق بينه وبين الجور في ما تقدم من اختلاف الاخبار في  
جواز الدخول في اعمالهم وقد تقدمت في تلك المسئلة بخلاف مسئلة الجواز فان الاخبار متفقة على حلها معاملة باقاعلة المتفق عليها انشا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰





في اخذ الوالد مال ولد العكر

الحكاية حلاله المحلل الذي يحاربه بالسنة ثم لما اخبره زواؤه انه وضع الثمن عتيق على يديه فندما علم ما فعله من ريس من ريس الثمن في الحر المدكور ولانه على عمل  
مال الناصب كما ورد به غيره وعلى احوال حسنة وعلى تحليل الامام بالخمس كما تقدم في كتاب النكاح على احوال معاملة الظلة كما هو المقصود بالبحث في  
غير ذلك من الاخبار الواردة في المقام واما الكراهة فالوجه فيها ما تقدم بيانه في الجواز والله العالم للمسئلة التي اختلفت فيها الاخبار وكلمة الاستحسان  
وقد كان الاثر لا شدة اختلافها فاختارتم بينهما فيما يخدم كل من الولد والوالد من مال لا فرق قال الشيخ في الاستحسان بعد ايراد صحة محالين سلم  
بمصلحة ابي حمزة الثمالي حسنة محمد بن مسلم الا في جميع ذلك ما لفظه هذه الاخبار كلها انه اذا علم على انما يبيع ولو كان يخدم من مال ولده اذا  
كان محتاجا فاما مع عدم الحاجة فلا يجوز له ان يتصرف في ثمنه فان احتجوا بما قام الولد به وما يحتاج اليه من ماله شيئا وان ورد في الاخبار ما  
يقضي بتكوله من مال ولده مطمئن غير تهيب فينبغي ان يحل على هذا التقسيم ان يبيع في النهاية لا يجوز للولد ان يخدم من مال والده شيئا على  
كل حال الا باذنه قلنا ذلك كما ذكرنا لا محذور ولا مضطر فان اضطر ضرورة حتى يخاف تلف النفس اخدم من ماله ما يملك به رقه كما يتناول  
من المدينة والوالد فادام الولد ينفق عليه ومقدار ما يقوم باوده وسد خلته من الكسوة والطعام بالمعروف فليس للوالد ان يخدم من ماله والده شيئا على  
وان لم يكن الولد ينفق عليه وكان الولد مستغنيا عن ماله فلا يجوز له ان يخدم من ماله شيئا على الا باذنه وان احتجوا بان لا يخدم من ماله والده شيئا  
ما يحتاج اليه من غير اسراف بل على طريق القصد واذا كان للولد مال ولم يكن للوالد جاريان يخدم منه ما يحتاج به حجة الاسلام فاما حجة الظاهر  
فلا يجوز ان يخدم من ماله الا اذا كان له جارية وبكر وطهر ولا يخدمها بشيء جاز للوالد ان يخدمها ولو كان يخدمها بغيره فليس له ان يخدمها  
بقية عالة ويضمن قيمتها في ذمته ومن كان له ولد صغير فلا يجوز له ان يخدم من ماله الا جارية او ابنة او جارية او ابنة او جارية او ابنة او جارية او ابنة  
من مال ولده شيئا من ماله الا على سبيل القرض على نفسها انتهى قال ابن ادریس التائز لا يجوز للولد ان يخدم من مال والده شيئا فليقل ذلك  
او كثير الا باذنه لا محذور ولا مضطر وان اضطر ضرورة حتى يخاف تلف نفسه اخدم من ماله ما يملك به رقه كما يتناول من المدينة والوالد فادام  
الولد ينفق عليه ويومر واجبة لان نفقة الولد عندنا فلو تمت على الوالد ان كان الولد معسرا وان كان بالغام غير بالغ وبغير الوالد  
على ذلك فاما اذا كان الولد معسرا فلا يجب نفقة على والده سواء كان صغيرا او كبيرا بالغام لا خلاف بيننا فاذا انقرضت تلك فان انفق عليه لا  
رضه له الحاكم واجبه الحاكم على الانفاق فان لم يكن حاكم بحرية على ذلك فلولو عند هذه الحال الا خدم من مال والده مقدار ما نفقة على الاخر  
ويجوز عليه ما زاد على ذلك والوالد فادام الولد ينفق عليه مقدار ما يقوم باوده وسد خلته من الكسوة والطعام بالمعروف فليس للوالد ان  
يخدم من ماله بعد ذلك شيئا لا لقضاء ديونه ولا ليزوج بغيره ولا ليجوز له ان يخدم من ماله والده شيئا فان لم يكن الولد معسرا وكان مستغنيا عن ماله ولده  
فلا يجوز له ان يخدم من ماله شيئا على كل حال لا بالمعروف ولا غيره لان نفقة الولد لا يجب على الوالد عندنا الا مع الاحتياج فاما مع الاستغناء  
فلا يجب له نفقة على ولده ثم نقل عن الشيخ في جواز اخذ الوالد الحجة الاسلام ثم قال انه رجح عنه في الاستحسان فاداره قال ثم نقل عارضة المتقدمة  
في صدر المسئلة ثم نقل عنه في الاستحسان ما هو من نفقة سعيد بن - والامية انتهى الدليل على التحج من مال ابنة الصغير وان ينفق من مال  
ولده وانما اجلب عن الاتفاق بالحمل على ما اذا استغنى الولد من الهياك به وعن التحج بانه محمول على انه يخدم على وجه القرض على نفسه اذا كان جارية  
عليه حجة الاسلام ثم نقل عنه في الاستحسان حجة الاخبار الدالة على انه جارية ابنة ابنة على ما اذا كان الابن صغيرا وقومه على نفسه او يكون هو  
القيم بامورهم والتاخر في اموالهم ثم اعترض في جواز اخذ نفقة التحج فمنا قال فان هذا لا يجوز لانه لا يجب الاستدانة للتحج بها الا انه لو خرج به  
كانت الحجة بمنزلة غيبة واستقر في ذمته انتهى يقول وانت حبيب بن ما ادعاه ابن ادریس هنا من ان الشيخ رجح عارضة في ذمته من حواز  
اخذ الوالد التحج في الاستحسان واسند بالعبارة المتقدمة لان من من ذلك فان من تامل كلام الا - به في هذا المقام من اوله الى اخره يعلم  
ان العبارة المتقدمة وان لو همت ما ذكره الا ان اخر كلامه وحكم بجواز القرض اذا كانت ذمة الاب مشغولة بالتحج بمخصص الكلام المتفهم وان  
وزن بين كلامه في ذمته وكلامه في ضمان الاطلافة في جواز اخذ التحج وان لم يستطع قتل ذمته وتقيده في سكر ما اذا كانت الذمة مشغولة  
بالتحج واخذ على سبيل القرض ولهذا فانه في جواز القرض التحج اخصر وهذا يظهر ان لا يرجع عن اصل المسئلة كما هو ظاهر كلامه وانما رجح  
ذلك الاطلاق الى هذا التقيد ثم ان ما ذكره في ذمته ايضا بالنسبة الى الابن وطى الاب حارية ابنة مطلق بالنسبة الى الولد صغيرا كان او كبيرا وطى مطلقا  
التخصيص بالصغير قال ابن ادریس وهذا هو الصحيح الذي عليه الاجماع فاما اذا كان الولد كبيرا بالغام لا يجوز له ان يخدم من ماله والده شيئا على كل حال  
سالم ثم انه في السر تراعى على الشيخ انه ايقن في قوله في اخر كلامه بجواز اخذ الام قرضه من مال ولده ما - الاستحسان فقال لجا نقل كلام الشيخ في  
المتقدم وهذا غير واضح لانه لا دلالة على ذلك وقوله لا يحل مال امرئ مسلم من طيب نفسين وايضا التقيد من مال الصغير بغير اذنه صحيح علة لا  
وسمما من جوزه فقد ثبت كما يحتاج في اثباته الى دليل شرعي استدل به ما ذكره ابن ادریس هنا على فظنا - لاجل الشبهة في الاخبار ومن جواز اخذها  
قرضا مع تحقيق المسئلة اقول والواجب هنا ان لا نقل الاخبار الواردة في المقام ثم الكلام فيها ما رواه في ذمته الصريح من جواز اخذها من القرض  
قال شاذان عن رجل لابن مال فحتاج الاب قال ياكل منه فاما الام فلا تاكل منه الا قرضا على نفسها ما رواه في ذمته عن جعفر عن ابي ابراهيم  
قال سئل عن الرجل ياكل من مال ولده قال لا ان يضطر الدنيا بالمعروف ولا يصح للولد ان يخدم من مال والده شيئا الا باذنه في جواز اخذها  
اقول لاسناد عن عبد الله الحسن عن جده علي بن جعفر لانه قال لا الامانة او يضطر فياكل بالمعروف ولا يستقرض منه حتى يعطيه ان ايسر  
الثالث ما رواه في ذمته في الصحيح عن جده الثمالة عن ابي جعفر قال قال رسول الله للرجلات ومالك لا يملك ثم قال ابو جعفر وما انت  
ان يخدم من مال ابنة الاما يحتاج اليه مما لا يملكه ان الله عز وجل لا يحب لفساد الزنا ما رواه في ذمته عن ابي يعقوب عن ابي عبد الله  
الرجل يكون لوالده مال واحدا ان يخدم منه قال يخدمه وان كانت امه حية فما احتج ان يخدم منه شيئا الا قرضا على نفسه الخامس

الحكاية حلاله المحلل الذي يحاربه بالسنة ثم لما اخبره زواؤه انه وضع الثمن عتيق على يديه فندما علم ما فعله من ريس من ريس الثمن في الحر المدكور ولانه على عمل  
مال الناصب كما ورد به غيره وعلى احوال حسنة وعلى تحليل الامام بالخمس كما تقدم في كتاب النكاح على احوال معاملة الظلة كما هو المقصود بالبحث في  
غير ذلك من الاخبار الواردة في المقام واما الكراهة فالوجه فيها ما تقدم بيانه في الجواز والله العالم للمسئلة التي اختلفت فيها الاخبار وكلمة الاستحسان  
وقد كان الاثر لا شدة اختلافها فاختارتم بينهما فيما يخدم كل من الولد والوالد من مال لا فرق قال الشيخ في الاستحسان بعد ايراد صحة محالين سلم  
بمصلحة ابي حمزة الثمالي حسنة محمد بن مسلم الا في جميع ذلك ما لفظه هذه الاخبار كلها انه اذا علم على انما يبيع ولو كان يخدم من مال ولده اذا  
كان محتاجا فاما مع عدم الحاجة فلا يجوز له ان يتصرف في ثمنه فان احتجوا بما قام الولد به وما يحتاج اليه من ماله شيئا وان ورد في الاخبار ما  
يقضي بتكوله من مال ولده مطمئن غير تهيب فينبغي ان يحل على هذا التقسيم ان يبيع في النهاية لا يجوز للولد ان يخدم من مال والده شيئا على  
كل حال الا باذنه قلنا ذلك كما ذكرنا لا محذور ولا مضطر فان اضطر ضرورة حتى يخاف تلف النفس اخدم من ماله ما يملك به رقه كما يتناول  
من المدينة والوالد فادام الولد ينفق عليه ومقدار ما يقوم باوده وسد خلته من الكسوة والطعام بالمعروف فليس للوالد ان يخدم من ماله والده شيئا على  
وان لم يكن الولد ينفق عليه وكان الولد مستغنيا عن ماله فلا يجوز له ان يخدم من ماله شيئا على الا باذنه وان احتجوا بان لا يخدم من ماله والده شيئا  
ما يحتاج اليه من غير اسراف بل على طريق القصد واذا كان للولد مال ولم يكن للوالد جاريان يخدم منه ما يحتاج به حجة الاسلام فاما حجة الظاهر  
فلا يجوز ان يخدم من ماله الا اذا كان له جارية وبكر وطهر ولا يخدمها بشيء جاز للوالد ان يخدمها ولو كان يخدمها بغيره فليس له ان يخدمها  
بقية عالة ويضمن قيمتها في ذمته ومن كان له ولد صغير فلا يجوز له ان يخدم من ماله الا جارية او ابنة او جارية او ابنة او جارية او ابنة او جارية او ابنة  
من مال ولده شيئا من ماله الا على سبيل القرض على نفسها انتهى قال ابن ادریس التائز لا يجوز للولد ان يخدم من مال والده شيئا فليقل ذلك  
او كثير الا باذنه لا محذور ولا مضطر وان اضطر ضرورة حتى يخاف تلف نفسه اخدم من ماله ما يملك به رقه كما يتناول من المدينة والوالد فادام  
الولد ينفق عليه ويومر واجبة لان نفقة الولد عندنا فلو تمت على الوالد ان كان الولد معسرا وان كان بالغام غير بالغ وبغير الوالد  
على ذلك فاما اذا كان الولد معسرا فلا يجب نفقة على والده سواء كان صغيرا او كبيرا بالغام لا خلاف بيننا فاذا انقرضت تلك فان انفق عليه لا  
رضه له الحاكم واجبه الحاكم على الانفاق فان لم يكن حاكم بحرية على ذلك فلولو عند هذه الحال الا خدم من مال والده مقدار ما نفقة على الاخر  
ويجوز عليه ما زاد على ذلك والوالد فادام الولد ينفق عليه مقدار ما يقوم باوده وسد خلته من الكسوة والطعام بالمعروف فليس للوالد ان  
يخدم من ماله بعد ذلك شيئا لا لقضاء ديونه ولا ليزوج بغيره ولا ليجوز له ان يخدم من ماله والده شيئا فان لم يكن الولد معسرا وكان مستغنيا عن ماله ولده  
فلا يجوز له ان يخدم من ماله شيئا على كل حال لا بالمعروف ولا غيره لان نفقة الولد لا يجب على الوالد عندنا الا مع الاحتياج فاما مع الاستغناء  
فلا يجب له نفقة على ولده ثم نقل عن الشيخ في جواز اخذ الوالد الحجة الاسلام ثم قال انه رجح عنه في الاستحسان فاداره قال ثم نقل عارضة المتقدمة  
في صدر المسئلة ثم نقل عنه في الاستحسان ما هو من نفقة سعيد بن - والامية انتهى الدليل على التحج من مال ابنة الصغير وان ينفق من مال  
ولده وانما اجلب عن الاتفاق بالحمل على ما اذا استغنى الولد من الهياك به وعن التحج بانه محمول على انه يخدم على وجه القرض على نفسه اذا كان جارية  
عليه حجة الاسلام ثم نقل عنه في الاستحسان حجة الاخبار الدالة على انه جارية ابنة ابنة على ما اذا كان الابن صغيرا وقومه على نفسه او يكون هو  
القيم بامورهم والتاخر في اموالهم ثم اعترض في جواز اخذ نفقة التحج فمنا قال فان هذا لا يجوز لانه لا يجب الاستدانة للتحج بها الا انه لو خرج به  
كانت الحجة بمنزلة غيبة واستقر في ذمته انتهى يقول وانت حبيب بن ما ادعاه ابن ادریس هنا من ان الشيخ رجح عارضة في ذمته من حواز  
اخذ الوالد التحج في الاستحسان واسند بالعبارة المتقدمة لان من من ذلك فان من تامل كلام الا - به في هذا المقام من اوله الى اخره يعلم  
ان العبارة المتقدمة وان لو همت ما ذكره الا ان اخر كلامه وحكم بجواز القرض اذا كانت ذمة الاب مشغولة بالتحج بمخصص الكلام المتفهم وان  
وزن بين كلامه في ذمته وكلامه في ضمان الاطلافة في جواز اخذ التحج وان لم يستطع قتل ذمته وتقيده في سكر ما اذا كانت الذمة مشغولة  
بالتحج واخذ على سبيل القرض ولهذا فانه في جواز القرض التحج اخصر وهذا يظهر ان لا يرجع عن اصل المسئلة كما هو ظاهر كلامه وانما رجح  
ذلك الاطلاق الى هذا التقيد ثم ان ما ذكره في ذمته ايضا بالنسبة الى الابن وطى الاب حارية ابنة مطلق بالنسبة الى الولد صغيرا كان او كبيرا وطى مطلقا  
التخصيص بالصغير قال ابن ادریس وهذا هو الصحيح الذي عليه الاجماع فاما اذا كان الولد كبيرا بالغام لا يجوز له ان يخدم من ماله والده شيئا على كل حال  
سالم ثم انه في السر تراعى على الشيخ انه ايقن في قوله في اخر كلامه بجواز اخذ الام قرضه من مال ولده ما - الاستحسان فقال لجا نقل كلام الشيخ في  
المتقدم وهذا غير واضح لانه لا دلالة على ذلك وقوله لا يحل مال امرئ مسلم من طيب نفسين وايضا التقيد من مال الصغير بغير اذنه صحيح علة لا  
وسمما من جوزه فقد ثبت كما يحتاج في اثباته الى دليل شرعي استدل به ما ذكره ابن ادریس هنا على فظنا - لاجل الشبهة في الاخبار ومن جواز اخذها  
قرضا مع تحقيق المسئلة اقول والواجب هنا ان لا نقل الاخبار الواردة في المقام ثم الكلام فيها ما رواه في ذمته الصريح من جواز اخذها من القرض  
قال شاذان عن رجل لابن مال فحتاج الاب قال ياكل منه فاما الام فلا تاكل منه الا قرضا على نفسها ما رواه في ذمته عن جعفر عن ابي ابراهيم  
قال سئل عن الرجل ياكل من مال ولده قال لا ان يضطر الدنيا بالمعروف ولا يصح للولد ان يخدم من مال والده شيئا الا باذنه في جواز اخذها  
اقول لاسناد عن عبد الله الحسن عن جده علي بن جعفر لانه قال لا الامانة او يضطر فياكل بالمعروف ولا يستقرض منه حتى يعطيه ان ايسر  
الثالث ما رواه في ذمته في الصحيح عن جده الثمالة عن ابي جعفر قال قال رسول الله للرجلات ومالك لا يملك ثم قال ابو جعفر وما انت  
ان يخدم من مال ابنة الاما يحتاج اليه مما لا يملكه ان الله عز وجل لا يحب لفساد الزنا ما رواه في ذمته عن ابي يعقوب عن ابي عبد الله  
الرجل يكون لوالده مال واحدا ان يخدم منه قال يخدمه وان كانت امه حية فما احتج ان يخدم منه شيئا الا قرضا على نفسه الخامس

SECRET

[illegible]

فاخذكم الوالد والولد فقالوا له

۱۰۰

منه فلو لم يكن له ما لا يتكلم  
لكن انما انما من الامور  
لكن انما المتكلم فان  
حبيبنا الذي هو  
ان بل الص

في القاموس  
الاذن له في  
انما صيغة  
الكفنية  
الاذن  
العامة  
منه  
في  
الذات  
التي  
منها

الشيء الذي لا يمكنه  
الظن ان يكون له  
الشيء من ان يكون  
تكون عليه الخشوع والاحسان  
هذه ظاهرة في عالم  
فانك انما تاتي ما ذكره  
ان قد تم في

فانظر الى هذا

[illegible]



# كتاب المناقب

على ما مضى من الابتناء عند التعارض لان دفع الضرر اولى من طلب النفع وحماء الاخبار لنا فيه على ما تقدم في كلام الله تعالى من متواتر الحديث  
بمسند ابن عمر ومحمد بن مروان وقد تقدم نقل جميع الشيخ من الاخبار اقوية واجلها ما وصل اليه من الاخبار الواردة عنهم ثم الكلام في  
فيها ما يقصده المقام منها ما رواه في عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال يا سنان الرجل يحب الثمرة وماكل منها ولا يجد قد انتهى اليه  
الشمع ان تبقى الحيطان بانتهى من مكان المارة قال وكان اذا بلغ نخلة احمر بالحيطان فخرت المارة ورواه احمد بن ابي عبد الله البرقي في الحسن بن  
سليم عن يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان مثله وعن ابي الربيع عن ابي عبد الله نحوه الا انه قال ولا يفسد ولا يجل وروى في  
مسند ابي قال قال الله من قرء بساتين فلا بأس ان ياكل من ثمارها ولا يفسد منها شيئا وما رواه في باب بطرثثة عن ابي داود عن بعض اصحابنا  
عن شهاب بن محمد قال قلت لابي عبد الله احمر بالثمره فاكل منها هل ياكل ولا يحتمل قلت جعلت فداك ان الثمار قد اشترى وما ليس له لم ياكل في مسند  
من الاسانيد لثلاثة من كورة وليس الاخرين قلت الثاني الاول كذا فيه عليه الوافي عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يمر بالثمن وقد حيط عليه او لم يحيط عليه هل يجوز ان ياكل من ثمره ليس يحمله على الاكل من ثمره الا الثمر  
فيله وله ما يغنيه من الاكل من ثمره وهل له ان ياكل من جوع قال لا بأس ان ياكل ولا يفسد ولا يجل وعن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابنا  
عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يمر بالثمن والتسبل والتمر فيجوز له ان ياكل منها من غير ان يملكها ضرورة قال لا بأس وما رواه في  
عن التكويني عن ابي عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من غر الثمار في كفة فما اكل منه فلا اثم عليه وما حمل فيه من ويغرم قيمته من ربه ورواه  
الشيخ ايضا وما رواه علي بن جعفر في كتابه عن ابي موسى قال سالت عن الرجل يمر بثمره فياكل منه فما اكل منه فلا اثم عليه وما حمل فيه من ويغرم قيمته من ربه ورواه  
برفع سناها وروى في كتابه اكمال الدين بسند عن محمد بن جعفر الاسدي عن ابي عبد الله عن محمد بن عثمان الغنوي في جواب سائله عن صاحب الزمان  
عجل الله فرجه قال سالت عنك عن امر الثمار من امولنا يمر به المار فيتناول منه وياكل من ثمره فلا اثم عليه ولا يفسد ولا يجل ورواه  
الطبرسي في الاحتجاج عن ابي الحسن محمد بن جعفر مثله وروى في مستطقات الترائف من كتاب مسائل الرجال ومكانهم ابا الحسن علي  
محمد عليه السلام من مسائل داود الطرمي قال سالت عن رجل دخل بستانا ياكل من ثمرها من غير ان يملكها بستانا قال نعم هذا ما وقعت عليه  
من الاخبار والدالة على القول المشهور وهي ظاهرة الدلالة على ذلك تمام الظهور وقد تقدم ايضا من برهاني المسئلة الثانية مسند يونس  
الدالة على ما يفعله الصنف في صنعه عين ربه واما ما يدل من الاخبار على القول الاخر فمنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين قال  
سالت ابا الحسن عن الرجل يمر بالثمره من الزرع والفحل والكرم والشجر والمبايع وغير ذلك من الثمر ليجل له ان يتناول منه شيئا وياكل من ثمره  
ان صاحب وكيف حاله ان شاء صاحب الثمرة واخر القيم وليس له ولم يملكه ليعلم ان يتناول منه قال لا يجل له ان ياكل منه شيئا لو عن حرمان  
من عبده عن بعض اصحابنا عن الصنف قال قلت له الرجل يمر على فروع الزرع ياخذ منه السنبلة قال لا قلت اني شئت السنبلة قال لو كان كل من يمر به  
ياخذ منه سنبلة ليعني من شئ اقول الظاهر ان هذا الخبر لا يدخل في شأن هذه الاخبار فلا معنى لاجرائها في هذا المضمار فان موضوع المسئلة  
هو الاكل من الثمار في مكانه من غير ان يملكه ومن الظاهر ان السنبلة ليست من المأكول على تلك الحال وان اظلم انما هو اداة حمله معه لا اداة  
الكله والمنع في هذه الصورة مما اخلا فيه وعن محمد الحلبي عن ابي عبد الله قال سالت عن البستان يكون عليه للملوك او اجير ليل من  
البستان فيناول الرجل من بستانه فقال ان كان بهذا المنزلة لا يملك من البستان شيئا يحاسب ياخذ منه شيئا وروى في قرب الانساب عن محمد  
بن زياد عن جعفر بن محمد انه سئل عما ياكل الناس من الفاكهة والزيتون وما هو حلال لهم فقال لا ياكل احد الا من ضرورة ولا يفسد اذا كان  
عليها بناء محاط ومن اجل الضرورة هي رسول الله ان يبي على حدائق الفحل والثمار بناء لكي ياكل منها الحدائق خبير بان هذه الاخبار تفهم  
عن معارضة الاخبار المتقدمة الا انه مع عدم القول بها فلا بد لها من محمل تحمل عليه وقد تقدم حمل الشيخ لها على الكراهة والحمل وقد  
تقدم حمل العلامة للاخبار الدالة على الجواز على ما اذا علم ذلك بشاهد الحال وهو غير بعيد بقرينة روايات هدم الحيطان وجمع  
في الواثين الاخبار بان يمكن تخصيص الجواز بالبلا الذي تعرف من ارباب بساقيتها وزوعها عدم المضائق في مثل لو فورها عندهم  
وهو ان كان لا يخفى عن بعد الا انه في مقام الجمع غير بعيد وربما اشترط رواية قريبا لاسناد الجمع بين الاخبار بالضرورة وعدمها حيث تمام  
اشترط بانتهى عن الحيطان من اجلها الا ان يفتقر ما تقدم من الاخبار الدالة على الجواز من ضرورة طلبة الجملة والقول المشهور وان كان  
لا يخفى من قوة لكثرة الاخبار الدالة عليه الا ان المسئلة غير خالية عن شوب الاشكال لعدم المحل الظاهر لاجل المنع ولا يحضر الان منه شيء  
الغائبة في هذه المسئلة لتعرض الاخبار عليه فيكون خدنها بما يحفل وكيف كان فان الظاهر من النصوص وكلام الاصحاب في المقام انه  
يتبرر في الجواز شرط ثلاثة احدهما ان يمر بالثمره بغير ان يكون المراد اتفاقا وعلى هذا فلو قصد هدا ابتداء لم يجز له الاكل اقتضاه  
الخصصة المخالفة للاصل على موضع اليقين وهو اتفاق النص والفتوى والمراد بالمراد بها ان يكون الطريق قريبا منها بحيث يصدق عا  
انه جازم الا ان يكون طريقه على نفس الشجرة او على فرعها لا يفسد ولا يملك المراد بالمراد بها ان يكون الطريق قريبا منها بحيث يصدق عا  
وزاد بعض الاصحاب ان لا ياكل منها شيئا كثيرا بحيث يورث فيها اثرا يبين ان يفسد معه الا فسادا عارفا قال ويختلف ذلك باختلاف كثرة الثمر  
وقلها وكثرة الماز وهو غير بعيد وان كان المبدأ الاول والآخر ان ياكل منها شيئا بل ياكل في موضعه وقد دل خبر التكويني المتقدم  
على انه يزعم ما حمله ويغرم قيمته والظاهر ان المراد بقوله مرتين انه قال في مرتين ان الغرم يتعدى هو زاد بعض الاصحاب رابعا وهو  
هو عدم علم ظنها واستحسنه في ذلك ويدفع قوله في رواية محمد بن عثمان قد اشترى وما ليس له لم ياكل في مسند  
وسدنا هو كون الثمر على الشجر اقول ولا بأس به فانتهى ظاهر من الاخبار المسئلة بستان تملكه احكام الاخيرين وهي على ما ذكره الامام

هذا الخبر لا يدخل في شأن هذه الاخبار فلا معنى لاجرائها في هذا المضمار فان موضوع المسئلة هو الاكل من الثمار في مكانه من غير ان يملكه ومن الظاهر ان السنبلة ليست من المأكول على تلك الحال وان اظلم انما هو اداة حمله معه لا اداة الكل

في احكام الاراضي

۱۰۰

# كتاب المنايا

دعيه ونصف قسمة فيها تجبرنا ونبينا فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها وبذلك طرح في لك فقال بعد قول المصنف ولا يصح بيعها ولا  
 ومدا - اصحح تنق من ذلك رعيتهما مستقلة افعال ذلك لها تبعاً لا تار القصر من بناء عرس وزرع ونحوها فجاز على الاقوى في بيعها  
 بيعه حتى من هذه اثار وحلت في البيع على سبيل التبع وكذا الوقف وغيره وليست بذلك مادام تنق من الاثار باقية فاذن بيعت لجمع افطع  
 حق التنقيح في موقوفه عليه وغيرهما عنها هكذا ذكره جميع من التناخين وعليه العمل انتهى اقول وتحقيق الكلام في المقام ان يقول ارب  
 ان هذه الاثار مفتوحة عنوة مهما ما هو عام وقت الفتح ومنها ما هو بائر الا تهر الاظهر ان الحكم بخصوصها لغيره من القسم الاخر فانه  
 لا يامطر الى عموم الاخبار اذا لة على اختصاصها لا تاراضين به وانما من جهة الاختيار كما تقدم تحقيقه في كتابه خمس بقي  
 الكلام وانما وقت الفتح كانت تلك الاملاك من دور ونخل وساتين في ايدي ملاك لها يومئذ وكلام الاصحاب الذي قال  
 ما كان عام وقت الفتح فهو للمسلمين كافة شامل للارض وما فيها تلك الاثار يومئذ وان مرجع ذلك الى الامام يقبل ويضرب حاسطه في  
 مصالح المسلمين وح فليس الا ذلك للملاكة لقتل الفتح التضرر الا بان الامام والاستيجار منه وعلى من يقول ابن ادریس ومن تبعه  
 انما يدعي اثارنا ونبينا انما يمت لو كان الذي للمسلمين وقت الفتح انما هو رقة الارض العامة خاصة واما الاملاك فانها  
 ملك كسب مد وهو خلاف الظاهر من الاخبار ومن كلامهم كما عرفت وبالحجة فانه اعرف لكل اهلهم وجباستقامة الا ان يخص ذلك  
 لملك المسلمين وقت الفتح بوقته الارض دون ما فيها وفيه ما عرفت او انه يجزأ حد بعد الفتح بناء او غيرها ونحو ذلك فالبيع والشراء والوقف  
 انما هو ذلك وهذا يصح غير مستقيم لان هذه الارض حانها هي من البازرة وقت الفتح التي قد عرفت انها من الاموال وهي خارجة عن  
 محل البيع يمكن ان يكون ان هذه الاملاك بعد الفتح اذا نقلها احد من الامام وعمرها ونحوها عرس وزرع ونقص هذه التصرف  
 نحوها مع دفعه كل سنة وجبا القبالة له لا يبر فانه يجوز البيع والشراء والوقف في تلك الاملاك المحدث مع القيام بما عليها من جبايتها  
 ١٩٠ رقة الارض في ذلك ليس خبر برة بن رجاء المتقدم ورواية محمد بن شريح المتقدمه ايضا ونحوها غير هذا من الاخبار وقوع  
 البيع والشراء في هذه الارض في وقتهم وان لم يكن باذنهم ومن يظهر قوة ما ذهب اليه ابن ادریس ومن تبعه الا ان هذا لا يجري في السجل الا  
 ان يقر انها من المصالح العامة للمسلمين التي هي احد مضاف هذه الارض فيجوز بناؤها لذلك واما وقفها رضاء على المسجدة كما هو ظاهر  
 كلام الاصحاب في محالها فلا يتصورها الا لان الارض غير مملوكة للواقف وهو شرط صحة الوقف الا انك قد عرفت في بحثك انك  
 كتاب الصلوة انه لا دليل على ما ذكره من اشتراط الوقف في ارض المسجد الا انك في محققنا فيجب تعيين كلام الشيخ واتباعه بل منع  
 التصرف في الارض مفتوحة عنوة بما ذكره ابن ادریس من تخصيص ذلك بوقته الارض الاملاك الموجودة فيها بعد الفتح دون ما يحدث  
 فيها من العمارات والزراعات والغرس ونحو ذلك من المتعدي لها كما ذكرناه ونخصيص كلام ابن ادریس بذلك فان ظاهر اطلاق  
 كلامه شمول ما ذكره العمارات الموجودة يوم الفتح وقد عرفت انها للمسلمين فلا يجري فيها ما ذكرناه من تخصيصها بما ذكره التحقيق في المقام  
 وان خلاف ما عليه علماء الاعلام هو مجمع وجود الامام او نائب وتمكنها من القيام بالتحكام الشرعية المرجع اليها في ذلك ولا يجوز التصرف  
 انتهى من غير الله الا بان احد هما واتامع عدم ذلك فظاهر كلة الاصحاب الرجوع الى الجائر المتولي لاخذ الخراج من تلك الارض كما تقدم  
 ذكره في مسئلة حل الخراج فان ظاهرهم وجوب الرجوع اليه وعدم جواز التضرر الا باذنه وان امكن الرجوع الى النائب في الاستيذان وعند  
 فيه نظر لعدم الدليل عليه بل وجود الدليل على خلافه كما ستعرف انشاء الله تعالى واحتمال التضرر فيها للشيعة مطر والحال هذه لا يجز عن قوة  
 لانها وان كانت منوطة بنظر الامام كما هو مدلول خبري احمد بن محمد بن ابي نصر المتقدمين وكذا رواية خازن عيسى مع وجوده وكما  
 انما انه مع عدم ذلك لا بعد سقوط الحكم وجواز التضرر وليس الرجوع الى حاكم الجور بعد تعذر الرجوع اليه كما عليه ظالا اصحابا بولي  
 من الرجوع الى المسلمين يتصرفون كيف شاؤوا وارادوا سيما مع استلزام ما ذكره المعاونة على الاثم والعدوان وتقوية الباطل و  
 تشديد معاملة المتنق عنه كتابا وستة وغاية ما بديل عليه الاخبار التي استندوا اليها فيما ذكره من انكم كما هو انه اذا استولى الجائر  
 على تلك الاراضى جاز اخذ منه والشراء ونحو ذلك ولا دلالة في شيء منها على المنع من التصرف الا باذنه كما قد عرفت وبذلك انما ذكرناه اولا  
 الاخبار الدالة على ان الارض كلها لهم وان شيعتهم في سعة ورخصة من التضرر فيها في زمن عدم تمكنهم من ذلك هيصة الى حالها  
 عن ابو جعفر قال وجدنا في كتاب علي ان الارض لله يورثها من بيتا من عبادة والعاقبة للفقير فاواهل بيته الذين اورثا الله تعالى ورث  
 ونحن المتقون والارض كلها لنا فمن احب الارض من المسلمين فليحرمها وليؤثر خراجها الى الامام من اهل بيته ولما اكل منها فان تركها او  
 اخرها فليس خد لها رجل من المسلمين من بعده فخرها واطرها فهو احق بها من الذي تركها يؤثر خراجها الى الامام من اهل بيته  
 وله ما اكل منها حتى يظهر القائم من اهل بيته بالتيقن فيكون يملو يمنها ويخرجهم منها كما حواها رسول الله وهو منعها الا ما كان في  
 ايدي شيعتنا فانه يقاتلهم على ما في ايديهم قسمة الارض في ايديهم وفي صحيفة عمر بن يزيد المنقذة لجلس مع بن عبد الملك الى المص  
 ما لا من الخس في رقة له عليه واباحته به ما صورته يا باسبا ان الارض كلها لنا فانا اخرج الله تعالى منها من شيء فهو لنا الا ان قال يا باسبا  
 قد طبنا لك ولعلنا لعمامة وكل ما في ايدي شيعتنا من الارض فمهم محللون يحمل لهم ذلك حتى يقوم قائمنا فيصيرهم طبق ما كان في  
 ايديهم ويترك الارض والامام كان في ايديهم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فياخذ الارض من ايديهم ويخرجهم  
 منها صغرة وقد تقدمت جملة من الاخبار الدالة على ان الارض كلها لهم في كتابنا نحن لا يبق ان يحجب تخصيص هذه الاخبار بالارض لولا  
 لمعومية ملك الناس في ايديهم وبعبارة اخرى توادته ونحو ذلك لا نأفول لا منافاة بين ما دلت عليه هذه الاخبار من كونها كلامهم





# كتاب النجاة والنجاة

واضح المقالة في اجابتهم بحكم المفتوحة عنوة على ملك الاراضى وما تحقق كون الفتح باننا امير المؤمنين آه ففهم ان الظاهر انما  
هو رضاه به ان لم نقل انه باذنه وذلك لا يثبت عليه صاحب الارض بغيره فهو يحل ظهور الاسلام وقوته وان لم يكن على يد فان العرض من  
اصل البقعة ومن التباين فيها انما هو حرم الكفر وظهور صيد الاسلام فهو هو ان لم يكن ممكنا من الاخر والتميز وتنفيذ الجيوش الا  
ان عرضه الاسلامي حاصل في تلك فكيف يكره ويرضاه وهذا بحمد الله سبحانه وجه وجبيل من اخذ بالاضاف وارضاء ونخرج  
قد مناشا اهل اللعن عفا الحق وعاء وتقل بعض فضلا عن بعض كتب لتواريخ قال وكانت من الكتب المعتبرة في هذا الفن ان حجة كما  
من قرى العراق بقرب كوفة فتحت صلحا بان نديا يور من بلاد خراسان فتح صلحا وقيل عنوة وفترات وقوشج والتوايع فتح صلحا  
بعض اخر منها فتح صلحا وبعض عنوة وبالجملية في بلاد خراسان مختلفا في كيفية الفتح واما بلاد الشام ونواحيه فتحى ان حلب  
حي وحص وطرابلس فتح صلحا وان دمشق فتح بالدخول من بعض غفلة بعد ان كانوا طلبوا الصلح وان اهل بستان صاحبوا اهل الاسلام فلان  
اذربايجان فتح صلحا وان اهل اصفهان عقدوا امانا والى الرى فتح عنوة وبالحكم العلامة في المنتهى عن الشافعي ان مكة فتحت صلحا بامان  
قدمه لم قبل دخوله قال وهو منقول عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ومجاهد ثم انه روى نسب الى الظاهر من المذهب انها فتحت بالسيف ثم  
منهم بعد ذلك ونقل عن مالك والى حنيفة والاوزاعي قد ذكر في المنتهى ان حذو بلاد العراق في العرض من ينقطع الجبال بجوان الطرف  
القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب ومن يحوم للوصط الى الساحل البحر ببلاد عبادان من شرق دجلة فاما الغزاة التى يليها  
البصرة فاما هي اسلامي مثل خط عثمان ابن ابي العاص وما والاى كانت سباخا ومواتا فاحباها عثمان بن ابي العاص قول لا يظهر  
من الاخبار هو فتح مكة والعراق عنوة وان كان قد فتح على اهل مكة كما تقدم في كلام الشيخ باموالهم واما غير هاتين الموضعين المذكورتين  
فهو محل الاشتباه لعدم النص الوارد في شئ من ذلك والاعتماد في الاحكام الشرعية على خبر يكلام المورخين محل اشكال والله العالم  
الثالث قد عرفت فيما تقدم ان موات الارض المفتوحة عنوة وقت الفتح انما هو للاسلام من جملة الاطفال وان كان بعض العبارات كون  
الارض المفتوحة عنوة للمسلمين كافة من غير تقييد بالفترة الا ان كلام الاكثر قد اشتمل على التقييد بالفترة وهو الظاهر نظر الماطلاق  
الاخبار الدالة على ان اللوات الارض من جملة الاطفال انهم من ان تكون الارض من المفتوحة عنوة ام لا ومن هنا ينقدح اشكال في هذا المقام  
وذلك لان ما كان معمورا من الارض ان لا يعلم انه كان معمورا وقت الفتح فيجب العمل فيه بحكم المفتوحة عنوة من كونه للمسلمين وما ينبت  
نلك من احكام الخراج فانه يجوز ان يكون في ذلك الوقت مواتا وانما ايجى بعد ذلك وقد عرفت ان موات الارض لم يمت وانهم قد اخلوا  
شيعتهم بالنظر فيها فتكون ملكا للحيين لا يتعلق بها خراج بالكلية واما ما صار اليه بعض اصحابنا من الاستدلال على ان المعمور  
كان معمورا وقت الفتح فغير بالخارج الان ولوم من الجا نرواخذ للمقابلة من ان رفعها عملا بان الاصل في تصرفات المسلمين الفتح فانه لا يخفى  
ما فيه فان بناء احكام الشرعية على مثل هذه التعليلات الواهية لا يخفى عن مجازفة كما عرفت في غير مقام مما تقدم تبين مع ما شاهد  
الان ونفعله على قطعنا لا يتعلم الرب من تعدى لحكم وظلم الرعية واخذهم الزبادات على الحق الموكفة عرفية كانت او شرعية فكيف يمكن  
الاستدلال بخبرهم بالخارج على رضى معمورة انها كانت كل ايام الفتح نعم لو كان ذلك الامام عكلا لم يبق البحث وبالجمله فان التمسك  
باصالة عدم اقوى دليل في المقام حتى يقوم ما يوجب الخروج عنه كما هو القاعدة بينهم في جملة الاحكام واما التمسك هنا بالاصل  
الاصل في تصرفات المسلم العتقة فانها ضعفت فان الظاهر ان السند في هذا الاصل فهو الاخبار الدالة على حيل المظن بالمؤمن مثل خبر  
احل اخاك المؤمن على سبعين محلا من الخير الحديث ونحوه ومن الظاهر ان لا سبيل لدخول هؤلاء الفجرة الفتاق الذين قد اشتمل  
فسقهم وكفرهم على الاطلاق بالخروج عن القول بامانة امام الافاق على ان لا يتم دخولهم في المسلمين الا على سبيل التجوز بمنحى الاسلام  
كما عليه الخواص واما ما لهم في هذا المقام وقد تقدم في كتاب لطهارة تفصيل هذا الاجمال والافاق المرفوعة الاصالة معنى اذ لم  
يرد بمضمونها خبر على الخصوص انما مستندهما ما اشترنا اليه من التصور في الحال بما عرفت من عدم دخول القصوص وعلى هذا  
فيقول جملة الاشكالات في هذا المقام ويجيب الحكم بملك كل من في يد شئ من تلك الاراضى من غير ان يجب عليه دفع ما يفتقر  
ردين الخراج وانما يؤخذ منه الان من الخراج ظلم وعدوان في امثال هذه الازمان واما ما يتعلق باحياء اللوات من الاحكام التي  
في ذكرها الا حقا في المقام ورده بها الاخبار عنهم فستأثم نعم في كتاب حيا اللوات الرابع قد تقدم في عبارة للبطل وجوب  
خراج المحتل فليرجع اليه من احب لوقوف عليه **المقام الثاني** في الارض التي اسلم عليها اهلها طوعا والظلمة لا خلاف بين الاصحاب  
رض في ان ارضهم لم يتصرفون فيها فخر الملاك في ملاكهم اذا عمرها ولو اسلم عليها فيها الزكوة خلاصة انما الخلاف فيما اذا تركوا  
الارض ما بقيت خرابا فالتقول عن الشيخ والى الصلاح ان الامام يقبلها ممن يعمرها ويعطى صاحبها طمها ويعطى حصته وما يبقى فهو  
للمصالح المسلمين يجعل في بيت مالهم وقال ابن حمزة اذا تركوا اعمارها صارت للمسلمين واخرها الامام وقال ابن التبراج واذا تركوا اعمارها  
فمنها حتى صارت خرابا كانت لجميع المسلمين قبلها الامام ممن يقوم بعمارها بحسب ما يراه من ضمها لثلاث اربع وقال ابن  
ابن ابي ريس تركها قاله الشيخ فانه عا لفت الاصول والادلة العقلية والجمعية فان ملك الانسان لا يجوز لاحد اخذها ولا تصرف فيها  
في غير اذنه واختياره فلا يرجع عن الادلة باخبار الثلاثة الاحاد اقول والذي وقف عليه من الاخبار في ذلك ما تقدم قريبا  
من رواية صفوان واحمد بن محمد بن ابي نصر الدالين على ان مالهم يعمره من تلك الاراضى باخذ الامام فيقبله ممن يعمر ويكون  
للمسلمين وهذا ظاهر لا لالة في قول ابن التبراج وابن حمزة وما ذكره الشيخ من انه يعطى صاحبها مستحالا اشعار فيها به فضلا عن

فَلِحُكْمِ الرَّائِضِ

34

[illegible]

۲۴. نفسا وعلی کل  
حربی سطرها  
وعلی حربی  
وین تلوی زیم وکل  
کل حربی کم غرة  
دیا هم



# كتاب النجاشي

الحجج بالادلة فلا ينافي عدم التوطيق في الجزية وما رواه في بيوع بن جبير اسحق بن عمار جميعا عن ابي عبد الله قال ان رسول الله اعطى الناس  
من اهل بيته ان لا يمتد على سبعين دراهما وما رواه في عن بن ماجة عن محمد بن مسلم قال سئل عن اهل البيت ما ذاعلهم مما يحقون به  
ادعائهم واموالهم قال الخراج فان اخذ من رؤسهم الجزية فلا سبيل على الرضاهم وان اخذ من ارضهم فلا سبيل على رؤسهم الى غير ذلك من  
اخبار الواردة من هذا القبيل لتمام التوافق في ارض النفاق وقد تقدم الكلام فيها في كتاب النجاشي نقل جملته من اخبارها الا ان من جهة  
اخبارها احتمل ان يتقدم ذكر ما رواه الشيخ في الموقوف عن جماعة قال سئل عن الانفال فقال كل ارض خربت او غني كان يكون للملوك  
فهو خاضع امام ليس للناس فيه سهم قال ومنها البحر لم يوجع عليها بحمل ولا ركاب لقول ظاهر هذا الخبر ان البحر من ممالك المسلمين طوعا  
او عنقا فقال وانما من الانفال الخ وبذلك صرح في نسخة في كتاب النجاشي الا انه في كتابه احياء الموات عكسها مع مدينة الشتر واطراف اليمن  
فيما سلم عليه هل ضوعوا حكمه بان انتم لها لم تملكوا ولا ينفذ ما فيه من المناقصة لكونه في كتاب النجاشي السئلة التي راجعت في احكام النجاشي و  
اسمها لم يتحقق الكلام في هذا المقام يقع في مناهج اربعة الاول في اليتيم المفهوم من كلامه الا صاحب رضى الله تعالى عنه على الصغير لا يتم  
الجدال وان عدا على الترتيب لا قريب فارق قريب الميت فان عدم الجميع فالوصي من جهة الاب ثم الوصي من جهة الجدة على الترتيب المتقدم ثم مع  
عام جميع هؤلاء النفاة الشرعية ومنه ما طرح بذلك شيئا في ذلك حيث قال بعد نقل قول المصنف لومات انسان ولا وصي له كان للحاكم التصرف  
في نيته ما صورته الامور المتفقرة في الولاية اما ان يكون اقطاعا او وصايا او حقوقا لورثته فان كان الاول فالولاية في الباقي غير النجاشي  
فيهم لا يبره ثم حجة ثم ليس عليه من الاجل اذ على ترتيب الولاية لا قرب الميت فلا قرب فان عدم الجميع فالحاكم والولاية في الباقي غير النجاشي  
الوصي ثم الحاكم الى اخر كلامه وروى في نسخة عن ابن الجنيدي ان الامير الرشيد الولاية بعد الاب ثم رده بان شاذ اقول وكان الواجب ان بعد  
في تلك الولاية بعد الحاكم بعد المؤمنين كما صرح به جملته من الاصحاب من انه مع تعذر الحاكم فلهذا المؤمنين تولي بعض النجاشي النجاشي  
نفس الحاكم الشرع وعليه ذلك الاخبار المذكورة ايضا ومنها ما رواه في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال مات رجل من اصحابنا ولم  
يوص فرفع امره الى القاضي الكوفي فصرع عبد الحميد النقيم بماله وكان الرجل خفيفا وثمة صغارا ومساء وجوارى فباع عبد الحميد المتاع فلما  
ازدبح الجوارى من ضعف نفسه في بيعهم انه لم يكن الميت حلالا وصيته وكان قيامه بهذا باعرا فاقضى لهن فخرج قال فذكرت ذلك لابي جعفر  
فقلت يا محمد بن احمد انما هو يبيع الجوارى ويقيم القاضي متاعا جلا يبيعهن اوقد يقوم بذلك رجل متافضة فقلت له من  
فراج فراج في ذلك القصة قال فقال اذا كان القصة متعلقة او مثل عبد الحميد فلا بأس وروى في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال  
سئل عن النجاشي موسى عن رجل يبيع بدينه فارة مات وترك اولاد صغارا وترك ماله ثلثا واولاد جوارى ولم يوص فارتفع في شتر منهم  
الجوارى في بيعهم فامرهم واولادهم ما ترى في بيعهم قال فقال اذا كان لهم وروى في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال  
منهم من الجوارى في بيعهم فامرهم واولادهم ما ترى في بيعهم قال فقال اذا كان لهم وروى في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال  
الناظر لهم منهم من الجوارى في بيعهم فامرهم واولادهم ما ترى في بيعهم قال فقال اذا كان لهم وروى في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال  
لان شئنا ان نرى ظاهرا من الخبر وانتفاء الحكم الشرعي الذي هو واحد في الدنيا واضطرابه في وقت سحابة في سواد واجمال  
لنجد بعض من سباق الخبر وبلجته فان الحكم المذكور في الارباب فيه ثم لا يتعبد بناء على ما قد مضى من ان الولاية على الضم  
منحصر في الولاية الجدة وان علا دون غيره من الوصي والحاكم فرجوا على ذلك ما لو اوصت الامة لطفها بماله واحدا قاربه و  
دين عليه وصية اليه فمضى في صالح النكاح فان الولاية والحجة متروكة من ذلك الوصي لثبوت ولايته عليه شرعا فلا تغذ وصية الوصي  
والولاية لغيره اذ في الولاية والولاية لا تملك الاطفال فلو مضت عليهم ولما اخر ولو اوصت لهم بماله ونصبت عليه قهرا لم يمتنع في  
الماله فانما ثم يقع في ان الولاية التي قد مضت من ذلك الوصي في شرح قول المصنف لو اوصى بالنظر في مال فلان  
لان من له اب اجمع وكانت الولاية الى جهة اليتيم ماصورة وقد تقدمت من المسئلة السابقة ان ولاية الجد وان علا على الولد وقد تقدمت  
على الولاية حتى ان الاب قد اوصى الاب وصية على ذلك الوصي ليس مع وجوبه نذرا بل يمتنع لان ولاية الجد ثابتة له باصل الشرع فليس  
نذرا فقامت ولا اثبات شريك معه الى اخر كلامه وروى في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال  
افعال غالبها معار من قواعده المنهج الثالث في الاتجار بالمال المتغير والعمل به ولا يخفى الحان في ذلك اما ان يكون الاتجار بالمال من الوصي او  
الاتجار بالمال لنفسه باليتيم او يكون المتصرف غير الوصي شرعا فانه في النهاية ومتى اتجر الانسان بماله ليتيم نظر اليهم وشفقة عليهم فرج  
كان الترخيم لهم وان خسر كان غنياهم ولا يتعبد ان يخرج من جملة الزكاة ومتى اتجر لنفسه وكان متمكنا في الحال من ثمن ذلك المال  
وخسارته ان حدث به حادث جاز ذلك وكان له ان يقرضه لغيره فان كان له وان خسر كان عليه ويلزمه في خصه الزكاة كما يلزمه  
لو كان له المال فلهذا واستحبنا ان يتجر لنفسه بالمال وليس يمكن في الحال من مثله وضمانه كان ضامنا للمال فان ربح كان لا يمتنع  
ان خسر كان عليهم وروى في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال في اتجر الانسان المتولي لماله ليتيم نظر اليهم وشفقة عليهم فرج  
وان خسر كان عليهم وقال شيخنا ابو جعفر في نهايته ويستحب ان يخرج من جملة الزكاة والذي يهوى عندك ان لا يخرج ذلك لانه  
لا يلائم عيب من كتابه ولا سنة مقطوع بها ولا اجماع ولا انه لا يجوز التفرق الا في ما فيه مصلحة لهم وهذا لا مصلحة لهم فيه من دفع  
عقاب ولا تحصيل ثواب لان الاليتام لا يستحقون ثوابا ولا عقابا لكونهم غير مخاطبين بالشرعيات وقال شيخنا ابو جعفر في نهايته  
ومتى اتجر لنفسه ثم نقل العبادة كما قد منها ثم قال بن دليس هذا غير واضح ولا مستقيم ولا يجوز له ان يستقرض من غيره شيئا من ذلك

هذا الخبر في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال

في نسخة في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زياد قال

وَبَدَّكَ الْيَسَّاور

[illegible][illegible]

القريبين مع الضمان كما هو المفروض لما تقدم في المسئلة الرابعة من الاخبار الكثيرة الدالة على حل مال الولد للموالد فالظاهر ان الحكم في هاتين  
 الصورتين مما اشكال فيه والذي يدل على ما ذكره من ان مقتضى تحرير مال اليتيم بدون اشتراط طهر المتقدمين فان الترخيص لليتيم و  
 التصرف فضاء من فضاء التبعة الى الضمان فلا تقتصر غير شرعي وهو موجب للضمان التبعة واما بالنسبة الى كون الترخيص لليتيم فاكثرا لا سيما  
 للتقدمة مثل صحة تحرير من سلم وصحة ربعي عجزا لانه من صور الصبيل ونحوها غير ما ذكرنا فيه وقد اشترك الجميع في الدلالة على ان مقتضى  
 لم يكن له مال والتحرير فانه ضمنه والترخيص لليتيم كما ذكرناه اعلم من ان يكون وليا او غير ولي انحر للطفل ولنفسه وقع الشراء بعين المال وفي الله  
 الا ان في هذا المقام اشكال اقدم عليه حجة من علمائنا الاعلام منهم من قال انه في كماله لزكوة اتمام ربح المال يكون لليتيم فلا الشراء وقع  
 بعين ماله كما هو المفروض فيملك للبيع وقبض الترخيص كمن يبيع بغيره بما اذا كان المشتري وليا او احازه الولي كان للطفل غبطة في ذلك والا  
 وقع الشراء باطلا بل لا يعقل وقوع الشراء على الاجازة في ثلث الولي اقبضه الشراء لم يقع بقصد الطفل ابتداء فاما وقوعه المتصرف لنفسه فلا ينص  
 للطفل بدون الاجازة ومع ذلك كله فيمكن المناقشة في صحة مثل هذا القصد وان قلنا بصحة الفضولي مع الاجازة امتلاء لانه لم يقع للطفل  
 ابتداء من غير من اليد النظر في ماله وانما اوقعه المتصرف في مال الطفل لنفسه على وجه منقضي عنه انتهى في حاصره ان ما ذكرناه من مقتضى اطلاق  
 الاخبار المذكورة مناف لوجه من القواعد المقررة بين كافة الاصطفا منها انه لو لم يكن وليا او انحر بغير مال الطفل فالظاهر انها تجارة باطلة او موقوفة  
 على الاجازة من الولي او الطفل بعد بلوغه ان قلنا بصحة العقد الفضولي على تقدير البطلان او عدم الاجازة فلا ريب لاحد بل يجب رد ما اخذ  
 على صاحبه ورد مال اليتيم الى محله مع ان ظاهر الاخبار المتقدمة صحة البيع وان الترخيص لليتيم ومنها انه لو انحر في الله لنفسه فان مقتضى  
 القواعد صحة البيع الشراء وكون الترخيص له وان كان محققا في مال اليتيم يدفعه عما في الله من حرمه فلا تبرى من عما عليه من الثمن بل يجب دفع الثمن  
 من غيره و رد مال اليتيم الى محله مع ان مقتضى اطلاق الاخبار المذكورة صحة العقد والتصرف في مال اليتيم اقبضه ومنها انه لو لم يكن وليا او  
 انحر للطفل فان الظاهر ان هذه الصورة كالقوة في الوقوف على الاجازة او البطلان بناء على العقد الفضولي مع ان ظاهر اطلاق النصوص في  
 المذكورة الصحة وان الترخيص لليتيم ومن هنا يظهر وجه الاشكال في العمل بظاهر الاخبار المذكورة الا ان الظاهر العمل بما دلت عليها التكاثر وهو  
 نكاحها مع ظهورها في ذلك وعدم امكان تقييدها بما يقتضيه القواعد المشار اليها كما سمعنا من كلامهم في ذلك فالأمر حراما طهرها في  
 من الشناعة ما لا يخفى واما العمل بها ويكون هذا الحكم مستثنى من تلك القواعد المذكورة ويشير الى ما ذكرناه ظاهر اتفاق كلمة الاصطفا على  
 الحكم المذكور من انه متى وقع الاتجار في مال الطفل بدون الشطرين المتقدمين فان الترخيص لليتيم والعالم ضامن من غير تفضيل وتقييد بصرف  
 بصالحه عليه اطلاق الاخبار المذكورة وهذه المناقشة حصلت من متأري المتأخرين كالنسي في ك وقيل المحقق الاخرين ومن تأخرهم  
 وبالجمل فاسئلة لذلك محل اشكال وان كان العمل باطلاق الاخبار المذكورة وفاقا لظاهر الاصطفا لا يخفى من قوة واداه اعلم للنهي الثالث فيما  
 محل القيمة مال اليتيم وقد اختلف الاصحاب في ذلك على احوال احدها جرة مثل عمله وبه صرح في بيع وعلا في ذلك قال لانها عوض عن  
 عمله محترم فلا يصح عليه حفظه بجرة مثله وقال في مجمع البيان والظاهر من روايات اصحابنا ان له جرة مثل سواء كان قدره كفاية او لم يكن  
 اقوله في ظهوره من الروايات كما اذاعه نظر كما سيظهر في ثنائها ان ياخذ كفايته لقوله عز وجل ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والمعروف  
 ما لا اسراف فيه ولا تقير وتقل في الجمع هذا القول عن عطاب بن ابي ياح وقتاده وجماعة قال لم يوجبوا الجرة المثل لما كانت اكثر من قدر الحاجة  
 استظهر هذا القول بعض مشايخنا المعاصرين قال وهذا هو الظاهر من الاخبار ولكن ليس على اطلاقه المتناول للمعنى وقلة المال وعدم الاشتغال  
 عن امور نفسه فاطلاقه مشكل انتهى اقول وسنجد انهم قد توخى ما ذكره وثالثها اقل الاخرين من الاجرة والكفاية واحتج له بوجهين احدهما  
 كالكفاية ان كانت اقل من الاجرة فلا ريب مع حصولها يكون غنيا ومن كان غنيا واجب عليه الاستعفاف عن بقية الاجرة وان كانت اجرة  
 للثل اقل فاما يتحقق عوض فلا يحمل له اخذ ما زاد عليه وثانيهما ان العمل لو كان لمكافئ يستحق عليه الاجرة لم يستحق ازدياد جرة  
 مثل فكيف يستحق الاجرة الا زيدا مع كون المستحق عليه يتما ويغير بحيث ياتي ذكره انهم قد بعد نقل روايات المسئلة وتحقيق ما هو الظاهر منها  
 ورابعها استحقات اجرة المثل مع فقره وعلا ياتر يمكن حمل الاكل بالمعروف عليه لان اجرة المثل ان كانت اقل من المثل للمعروف بل ان الانسان لا ياخذ  
 عوض عمله من غير زيادة عن عوضه المعروف واجرته مثل ومثل هذا الذي اكلا بالمعروف والزيادة عليه اكل بغير المعروف هذا اذا كان فقيرا  
 انما لو كان غنيا فالقوى وجوب الاستعفاف منه على الاية وخامسها جواز اخذ اقل الاخرين من اجرة مثله وكفايته مع فقره قال في ذلك  
 ولو تحقق الكفاية معنى مضبوط كان هذا القول اجودا لا قول ومثبوا احدا الاخرين من غير تقييد بالفقر فحلوا الامر بالاستعفاف على  
 الاستحسان واتعوان لفظ الاستعفاف شعيرة وله وجهان في قول الواجب ولا يثبت الروايات الواردة عنهم والتنبية على ما يمكن استنباطها  
 منها فتماروا في في ويب عن سماعة في الوثوق عن الصم في قول الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فقال هو كان في شيا لليتامى هو في  
 في محتاج ليس له ما يصير فهو يتقاضى امواله ويقوم في ضيعتهم فليأكل بقدر ولا يفرق وان كان ضيعتهم لا تغلغل عما يلج لنفسه فلا يوزان من في  
 في اموالهم شيئا وماروا في في سماعة في الوثوق عن الصم في قول الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فقال هو كان في شيا لليتامى هو في  
 يصليهم الدان يأكل من اموالهم بالمعروف كما قال الله تعالى عز وجل في كتابه وابتلوا اليتامى حتى تبلغوا النكاح فان انتم منهم رشا فادفعوا  
 اليهم اموالهم ولا تاكلوها اسرافا وبلارا ومن كان غنيا فليستغف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف هو القوت انما عفا فليأكل بالمعروف  
 في الوصى لهم والقيم في اموالهم ما صلحهم وماروا في الشك في التصدق عن عبد الله بن سنان في الصم في قول الله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف  
 في اقال المعروف هو القوت واما عفا الوصى في القيم في اموالهم ما صلحهم وعن حنن بن سدير في الوثوق في المصادق في سالفه عيسى بن موسى عن

في النجاة والنجاة





کتابخانه

موجود. والقني المانع من الاخذ مفعود وح. ولا معنى لخصيغ الكفاية به خاصة. <sup>في</sup> ثبوت المذكورين واما ثانيا فلان الاخبار قد ثبتت  
على شرط حسن نفسه على اصلاح اموالهم في جواز الاخذ وح. فاللازم من تخصيص الاخذ بما يكفيه خاصة ضياع عياله الولجى النفقة  
مع ادنيجب عليه الاتفاق عليها ويؤيد ذلك بظاهر جواز اخذ الكفاية له وعليله المذكورين ولا يخفى بالاكل وان كان طاهر بحيث يرضى الله به  
سائر ذلك بالاعتدال بالحكم الكسوة ايصلا لان المفروض انه حلف على اموالهم ليس له مكسب سؤ ذلك وح. يحل القوت في الخبر المذكور  
على التمثيل لانه الشورى لا يقتضي ان الاخذ في ذلك وانما يقتضي ان الاكل بالمعروف يحتاج الى تنقيح فان اريد به الاكل للتعرف كما يظهر من الامة والرواية  
وجعل محققا بالولي لا يعتدك الى عياله فلا مناه. <sup>بين</sup> حصول الكفاية منه بهذا الاعتبار ولان حصول القوت يحتاج معه الى تنقيح فالتنقيح  
من نفقة وكسوة ومسكن وغيره احق بمحقق ارتفاع الفقر لا بشرط حصول ذلك في نفقة عياله الولجى النفقة وح. فقولهم في الاستدلال  
بقوت اقل الاخرين انه مع حصول الكفاية يكون غنيا فوجب عليه الاستعفاف عن بقية الاجرة غير صحيح وان اريد به مطلق القدر كما هو  
المراد من قوله ولا تأكلوها اسرا فويلد اولا تاكلوها اموالكم بينكم بالباطل ان الذين ياكلون اموال ليتامى ظلما وغير ذلك فقيد المعروف  
من ذلك بعد واضح المراد ليعتد اقل الاخرين لان الشرف على الوجه يختلف باختلاف الاشخاص والحاجة وربما اتى للمال الاغنى  
عما لا يثبت الى اخر كلامه واما قوله من التحقيق في المقام فانما تغشاة الالهام عما استشكله هنا ولا غيره من الاعلام هذا واما ما  
ذكره شيخنا الطبري في فباقله من نقله من الرواية عن مولا الباقر ان الاكل انما لا يحل على وجه القرض فلم يصلح الميناو يمكن ان يكون ذلك  
اشارة الى رواية رفعه المنقولة من تفسير العياشي الثالثة على ان هذه الآية مسوخة فانه مقتضى التنقيح نعتين علم جواز الاكل الاقرضا الا  
انك قد عرفت تكاثر الاخبار واستفاضتها ليجاز ما دلت عليه هذه الرواية مضافا لظاهر الآية ايضا لدلالة جواز الاكل كما  
عرفت فلا عمل عليها وهي حجة الى ثبوتها واما قوله والظن وانما شاهد قد عرفت انه خلاف الظاهر بل الظاهر هو ما عرفت من ظاهر الآية  
الشريفة انما هو الكفاية على الوجه المتقدم في الفتح الرابع قد استفاضت الاخبار بغير اكل مال اليتيم ظلما انما ياكلون في بطونهم بل  
ويصلون سعيهم الى ما يجزله النار والسعي ومن الاخبار في ذلك ما رواه في شرح الموثق قال قال ابو عبد الله وعبد الله عز  
وجل في مال اليتيم بعقوبتين احدهما عقوبة الاخوة النار واما عقوبة الذنبا فقول عز وجل وليصن ان خلفه ذرية كما صنع هؤلاء  
اليتامى عن عملهم صلح قال ثبت ابو عبد الله عن اكل مال اليتيم فقال هو كما قال الله عز وجل ان الذين ياكلون اموال ليتامى ظلما انما  
ياكلون في بطونهم نار وسيصلون سعيهم قال من غير ان اسئل من عاليه ايا حق ينقطع يتمه او يستغنى بنفسه وجب الله حج له الجنة  
كما التاولن اكل مال اليتيم وروى في روى عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال قيل لابي عبد الله انا نخل على اخ ثلث ايتام ومعهم خادم لهم ففعل  
يأكل لباطهم ونشرب من مائهم ويخذلنا خادهم وربما اطعمنا فيه الطعام من عند صاحبنا فيه من طعامهم فاشرى ذلك فقال ان كان  
في دخولكم عليهم منفعة لهم فلا بأس ان كان فيه ضرر فلا وقال بل الانسان على نفسه بصير فانه لا يخفى عليكم وقد قال الله تعالى وان تحالطوهم  
فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح وروى في عن علي بن الغيرة قال قلت لابي عبد الله ان ايتام اخ بنتيه فربا اهدا لها شئ فاكل منه ثم  
اطعمها بعد ذلك شيئا من مالي فقول يا رب هذا بهذا فقال لا بأس وروى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق قال سالت عن الرجل ياكل  
عنده اال ما بيع او ما قرض فيموت ولم يقض اياه فيترك ايتاما صغارا فيبيع لهم عليه لا يقفهم ا يكون ممن اكل اموال ليتامى ظلما قال  
لا انا كان نوى ان يؤذى لهم وعن سماعة في الموثق قال سالت عن قول الله عز وجل وان تحالطوهم فاخوانكم قال يعني ليتامى اذا كان الرجل  
على ايتام في حجره فليخرج من ماله على قدر ما يخرج به لكل انسان تحالطهم وياكلون جميعها ولا يوزن من اموالهم شيئا انما هو النار وقد  
تقدم نحو هذا الخبر في جواب التصحيح الكفائي وروى العياشي في تفسيره عن علي بن الصادق عليه السلام قال سالت عن قول الله تعالى في اليتامى  
وان تحالطوهم فاخوانكم قال يكون لهم القروا للبن ويكون لك مثل على قدر ما بكفك ويكفيهم ولا يخفى على الله سبحانه المفسد من المصلح  
عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن موسى قال قلت له يكون لليتيم عندك الثمن وهو في حجره نفق عليه منه وربما اصاب مما يكون له  
من الطعام وما يكون من ابيه اكثر قال لا بأس بذلك وروى عن ابي عبد الله في تفسيره عن ابي عبد الله عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي عبد الله  
قال لما نزلت ان الذين ياكلون اموال ليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نار وسيصلون سعيهم اخرج كل من كان عنده يقيم وسئلوا  
رسول الله في اخرجهم فنزل الله تعالى ويصلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح قال و  
قال الصادق لا بأس ان تحالط طعامك طعامهم فان الصغير يوشك ان ياكل مثل الكبير فاما الكسوة وغيرها فوجب على كل راس صغير  
ما يحتاج اليه اقول فينفاد من هذه الاخبار الشريفة جملة من الاحكام النافذة منها ان اكل اموال ليتامى ظلما كما دلت عليه الآية انما هو  
في صورة ما يتورده كما يظهر من رواية احمد بن ابي حنيفة في تفسيره في مال اليتيم ولو لم ير غير ما في انا كان ينوي الرد  
مع ان ظكلام الاصحاب المتضمن حيث جواز الافتراض بالولاية والملازمة وحكموا يكون غيره عاصيا عاصيا ويحكم الجمع بان عدم  
دخول هذا القدر في ملائمة الآية لا يستلزم الحل له بل غاية ذلك انه لا يكون عقوبته عقوبة الغير التاوى وهو الذي ياكل في  
بطنه نار وسيصل سعيهم وان كان ذلك مجرما ومستوجبا للعقوبة الجملة وانت جبيران روايات جواز الافتراض من مال اليتيم التي  
قد ثبتت ليست نصا بما ذكرنا الاحتجاج من الاستراط بل بظاهر منها الجواز ط. الا ان الاحوط الوقوف حذرا لما في الشهرة ومنها ان  
القدر في اموالهم يتوقف على نوع مصلحة لهم في ذلك مثل الجلوس على فراشهم والتربس من مائهم واستعمال خادهم ونحو ذلك يظهر  
رواية الكا على التقدمة بان يكون القدر باحد هذه الانواع فمن كسبه بغير وجه المنافع فيكون هذا بطلان لم يكن كذا  
فانهم واليه الاشارة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فهو مجرب مفسدة وضرو عليها داخل تحت قوله تعالى الله يعلم المفسد من الصالح ويشير الى هذا رواية علي بن المغيرة ورواية عبد الرحمن بن  
النجاشي للنقولة عن العياشي منها جواز خلط طعام الاكل معهم بطعام الايتام مع استساغة الغذاء والاكل جميعا معللا بانه ربما كان  
الصغير يأكل مثل الكبير اما لو علمنا بيقين ان الصغير لا يأكل ذلك لمقدار من شكا من طواهر

الاخبار المذكورة ومن اصابة التيميم والاحتياط لا يخفى فمها جواز

اكله كما لم اذكر ان التيميم يأكل عوضه واكثر الى غير

ذلك من الفوائد التي يمكن استنباطها

منها والحمد لله رب العالمين

تمت الكتاب بعبود

للكلوفها

حرره

وتيلو بآبائها بالغا ملائكة السبع ونحوه انشا الله

ما يخطا في نسخة اذ نسق  
في رواية مال وقال ذلك صاحب  
عائيا فليدع الله الذي في المال في يده  
والقريب في كسر اللام وان الايام في  
لم يترك على ان لا يكون في الخط فغير  
في ان التيميم مع صاحب في ان الايام في  
بل في قوله في صاحب ان في نسخة الايام في  
كل من في قوله في صاحب ان في نسخة الايام في  
ان كان من نسخة اخرى من نسخة



بسم الله الرحمن الرحيم

القول في البيع واركانه ثلاثة الضيقة والمتاقلان والعوضان والبصحة من ذلك يقتضي لبطه في مقامات الآن التي هي بل كاد يكون اجماعهم  
 اشتراط الضيقة الخاصة في عقد البيع كغيره من العقود فلا يكفي التقاض من غير تلك الضيقة وان حصل من الالفاظ والامارات ما يدل  
 على ارادة البيع سواء كان في الخطير والتحير قال في بيع ولا يتعدى لالفاظ الماضي فلو قال اشتري او اتبع او بيعك لم يصح وان حصل القبول وكذلك  
 طرأ القبول مثل ان يقول يعني او تبني لان ذلك لا يشبه بالاستدعاء او بالاستعلام وهل يشترط تقديم الايجاب على القبول ام لا فيه تردد  
 عدم الاشتراط وقال في س فلما جابعت واشتريت وشريت ومكثت وقبلت بصيغة الماضي فلا يقع الاكراه المستقبلي ولا ترتيب بين الايجاب  
 والقبول على الاقرب وفاقا للقاضي انه ان قال ولا يكون للعلقات وان كان في المحقرات فمباح التصرف في وجود الانتفاعات ويلزم بذلك  
 احد العيين ويظهر من المفيدة الاكتفاء بها مطلقا وهو متروك انتق على هذا في كلامه متروكه وبالحجة فانه لا بد عندهم من لفظ دل على الايجاب  
 واخر على القبول وان يكون بلفظ الماضي منهم من اوجب قصد الانشاء ومنهم من اوجب تقديم الايجاب على القبول ومنهم من اوجب في رتبة القبول  
 وانه لا يضر الفصل بنفس او سعال ونحوهما ومنهم من اوجب وقوع الايجاب القبول بالبرية الامع المشقة الى غير ذلك مما يقع عليه المتن في كلامهم  
 وقال التمهيد لثان رة في شرح قول المصنف ولا يكفي التقاض من غير لفظ الى اخره هذا هو المشهور بين الاصحاب بل كان يكون غير ان ظاهرا  
 يدل على الاكتفاء في تحقق البيع بما يدل على الرضا من المتعاقدين اذ عرفاه وتعاوضا وقد كان بعض مشايخنا النعاصرين يذهب الى ذلك ايضا  
 في الدال كونه لفظا واطلاق كلام المفيدة اعم منه والنصوص المطلقة من الكتاب السنة الدالة على جعل البيع وانقاده من غير تقييد بصيغ خاصة  
 تدل على ذلك فانما على دليل صريح في اعتبار لفظ معين غير ان الوقوف مع المشهور هو الاجور مع اعتضاده باصالة بقاء ملك كل واحد لغيره  
 الى ان يعلم الناقل في اخر البحث بعد ان نقل عن متأخرى المشافعية وجميع المالكية انعقاد البيع بكل ما دل على التراضي عنه الناس بيعا ما  
 صورته وهو قول المفيدة وشيخنا المتقدم فما احسنه وافقه وليله ان لم ينعقد الاجماع على خلافه انتق قول والى هذا القول ما لجله  
 محقق متأخرى المتأخرين و به جزم المحقق الأردبيلي في شرح دواخله ضرته والاستدلال عليه وبجزم ايضا المحقق الكاشغري في المفاتيح و  
 انه اصل الخبر سلفه في الكفاية واليه يميل والديرة والشيخ عبد الله بن صالح الصراف في نقله ايضا عن شيخه العلامة الشيخ سليم الخليل  
 وهذا عندى من اخبار العترة الاطهار التي عليها المدار في الابرار والاصول كما سيظهر لك انتم هذا واقاما ذكره في لك من ان الاجود القول  
 المشهور فاعرف له وجهه في اللقاء بعد ما صرح به من الكلام والاعتضاد بكونه باصالة بقاء ملك كل واحد لغيره لان يعلم الناقل في  
 انه قد قلنا في باب اطلاق الكراهية سنة دات على حصول البيع بكل ما دل على التراضي من قول وفعل وصريح في اخر كلامه بانه ما احسنه  
 دليل وهو اعترافه بوجود الناقل فكيف يصح منه الحكم باجودية القول المشتمل لهذا التعليل العليل المذكور ولم يبق الا التعلق بالثمة بين  
 رضى وهي ليست بدليل شرعى في هذا الباب ولا غيره من الابواب ثم ان ينبغي ان يعلم انه لا بد في هذا البيع من جميع الشرائط المعبر في صحة  
 البيوع ولا محذور وخوفا سوى الضيقة الخاصة التي ادعوا فانه لا دليل عليها بل الروايات الواصلة اليها في ا بواب البيوع والاكتفاء  
 من سائر العقود وللعاملات للعتبة فيها انما هو الالفاظ الجارية بين البين فما يدل على الرضا من الطرفين ولا باس باس ما خطر بالبال من الاتبا  
 الجارية على هذا النوال منها صحفة عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن الرجل يملك بالذاهم لا الصغير فيقول له اخذ منك المائة بمائة  
 عشرة او بمائة وتسعة حتى يراضيه على الذي يريد فان فرغ جمل مكان الذاهم الزيادة دينارا او ذهباً ثم قال له قد رايتك في البيع وانما  
 بايعت على هذا لان الاول لا يصلح ولم يقل لا وجعل ذهابا مكان الذاهم فقال اذا كان اجري البيع على الحلال فلا بأس بذلك وظاهر  
 الخبر كما ترى ان البيع انما وقع بهذا اللفظ المذكور والذي وقع بينهما اولاً من المحاور في الزمارة حتى تراضيا على قدره معلوم غاية الامر انما كان  
 البيع باطلا بسبب الزيادة الخسيسة مستلزقة للزواج حتى ابدلها بغير الجنس صح البيع وتم ومنها حسنة الحلبي عن الصادق قد قدم الية متاع عن

واشترى من رجل  
 النخلة من رجل  
 عليه  
 قالوا لا بد من صيغة  
 على غير ارادة نفسه  
 استثنى من ذلك  
 لا يرد على قوله  
 استثنى من ذلك









بغير عوض كما ذكر وفي باب جواز التخصيص في المال المذكور موقوف على وجود لفظ يدل عليها فيكون كافيا في الإيجاب اللهم إلا أن  
يعتبر القول اللفظي مع ذلك ولا يحصل في المأنيته ما قاله انتهى أقول لا يجوز على من يار من الأخبار أنه لا وجه لتخصيص هذا البعض ما ذكرنا الإيجاب  
والهبة وذلك فان غاية ما يستفاد منها بالنسبة إلى جميع العقود أنه لا يعتبر فيها زيد من الألفاظ الدالة على الرضا بمضمون ذلك العقد كيف  
كانت وعلى أنه لا يتصور مع استعمال جميع ما يترط فيه من غير توقف على التصريح الخاص فلهذا ما اشرنا إليه انما من هذه التسمية انما هي  
اصطلاحية ذكرها في باب البيع وجعلوها في باب البيع بالصفة التي أتت عليها فتمتوهما إلى البيع بالعقد المخصوص إلى بيع المعطاة و  
جعلوا الكل منهما احكاما كما تقدم ذكره ولما كانت هذه الصيغة التي تضمنت ما عدا من الطرفين استشكلوا في إيجابها في هذه المواضع ونحوها  
وانت خبير بان مع الرجوع إلى الأخبار فلا وجود لهذه التسمية ولا يترتب عليها ما لا بد من البيع ولا غيره وقد عرفت أنهم في باب البيع قد جوازها في  
صفحة المعطاة بتخصيص أحد العوضين دون الآخر وظاهر كلامه أنه انما يستند في صحة الإجارة والهبة في هذا المقام انما هو إيجاب الناس على  
جواز التخصيص في صورتين المذكورتين واستحقاق الإجارة وانتخير ما فيه وان كان فيه نوع إيماء إلى الإجماع بل الحق في ذلك ليس  
من الأدلة في هذين للموضعين وغيرهما ولا يستفاد منها ما ادعوه من المدعى الخفاء التي جعلوها بهذه الأفراد في المال الموقوف على صفته  
والله العالم الساتر انما لا خلاف في أن اشتراط الاتيان بالصيغة الخاصة وعجزها من الألفاظ على الرضا انما هو بالنسبة إلى من يمكن  
بما لا يلفظ قاتما من لم يمكن ذلك كالآخر من بلنا انما فانه يكفيه الإشارة الغنية قبل وفي حكمه الكتابة انما هي على ورق او خشب ونحو ذلك  
اعتبره لامة في الكتابة تدل على رضاه والظن عدم وجوب التوكيد في الصورة المذكورة وربما قيل بالوجوب قبل ويجوز وقوع الإيجاب القليل  
باللفظ العربي فيها احكام كالحركات انما لا يكتفى به كل عقد لازم لان الناقل هو اللفظ المصنوع وغيرها لم يدل عليه دليل ومعلوم انما العقود الواجبة  
في زمن النبي والآية انما كانت بالعربية نعم يجوز لمن لا يعلم الا بقاء عقده ولا يجعل التوكيد للاصل نعم يجب العلم ان اسكن تخير من شقة عرفا  
انتهى أقول قد عرفت ان غاية ما يستفاد من الأخبار الواردة في البيع والصلح والكتابة ونحوها وجود اللفظ الدالة على الرضا مما دللت عليه  
بأن نحو كانت وكذا العقود في وقتهم كانت اللغة العربية على النسخ العربية المحكي لا يدل على ما ذكره من اشتراط ذلك لأن ذلك انما صدر  
من حيث ان محاوراتهم ومحاوراتهم وكلامهم كان على ذلك النحو في عقد كان وغيره عقد فهو من قبل السليقة والجبل التي طعت عليها الفاظهم  
ومحاوراتهم والنسبهم واشتراط ذلك في صحة العقود يحتاج إلى دليل لا صالة لعدم اقوى تمتك في المقام وان كان الاحتياط فيها ذكره  
سبما في باب النكاح المبني على الاحتياط والله اعلم انما قد عرفت ان احاد ركان البيع المتعادلان فيشترط فيهما البلوغ والعقل والآية  
والمالك ونحوه بان يكون مالكا او ما زاد على خلاف في هذا الموضوع يأتي تشابه بنيان فلا يصح بيع الصبي ولا شرائه ولا الجون ولا المكروه  
لا المعنى عليه ولا السكران ولا غير ذلك لما لك ومن في حكمه تفصيل هذه الجمل يقع في مسائل الأولى في كلام جمهور الاصحاب ورضاه لا  
يجوز بيع الصبي ولا شرائه ولو اذن له الولي له لا في في الصبي من المميز وغيره ولا في بين كون المال له او للولي ولا غيرهما اذن مالكا او لم  
يادون ونقل جماعة عن الاصحاب رخص قولنا يجوز بيع الصبي وشرائه اذ بلغ عشرة وكان غائرا ورواه الصنعف قايمة لك والمراد بالعقل هنا الرشد  
فغير الرشد لا يقع بيعه وانما قد اتفقا انتهى قال في كراهية الصغير محجور عليه بالاجماع سواء كان مميتا او لا وفي جميع التصرفات انما استثنى  
كعبادته واسلامه واحرامه وتدينه ووصيته ايضا للهديه والذنية في خول المذلل على خلاف ذلك قال الله تعالى وتعلموا انما يتاح حقها انما  
النكاح فان استهم منهم رشدا فدفعوا اليهم اموالهم وقوله تع ولا توفوا الله بها اموالكم التي جعل الله لفقها ما بينهم واوليهم ولعل قوله ولزقوا  
هم منها وكسومهم فربما لم وقوله فان كان الذي على الحق فيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل فليجأ وليه الآية قبل الله المستعفف والضعيف  
الصبي لان العرب تتق كل قليل ضعيفا والذي لا يطيع الغيوب على عقل وظاهر دعوى اجماع على الحكم المذكور مع ذلك قد عرفت في  
المخالفة ذلك ويظهر من الحق الا رد على في ذلك المناقشة في هذا المقام حيث قال بعد مناقض هذا الخلاف ما لم يتصور والاجماع مطلق غير  
ظاهر الآية غير صحة الدلالة لان عدم دفع المال اليهم وعدم الاعتداد بما لا يملكهم لا يستلزم عدم جواز ايقاع العقد وعدم الاعتبار به في  
كل احوالهم خصوصا مع التولي للمميز وبنيته اعتبار المستقاة لئلا يكون مما لا اعتداد به كما كان ينبغي الاستثناء ولهذا قيل يجوز عقده  
اذ بلغ عشرة اربعة حال الاختبار فان ظاهر الآية كونه الاختبار قبل البلوغ ولذا يلزم التأخير في التوقيع مع الاستحقاق لان قال وبالمهجة  
اذا حوز عقده ووصيته وصلة بالمعروف وغيرهما من القربات كما هو ظاهر لزومات كثيرة لا يبعد جواز بيعه وشرائه وسائر معاملاته  
اذا كان صغيرا مميزا رشدا يعرف نفعه وضره بالمال كما يجده في كثير من الصبيان قد يقدرونهم من هوا عظم في هذه الامور من اباؤهم فلا مانع  
له من ايقاع العقد خصوصا مع اذن الولي او حضوره بعد تمييزه انتهى أقول لا يخفى ان ما ذكره وان كان جيدا من حيث الاعتبار بالنظر في ما  
عده من الأفراد لانه بالنظر في الأخبار لا يخرج من طرق الابواب واما ما وصلنا من الأخبار الجارية في هذا المقام فمما رواه في عن سمرقون  
حمران عن حمران قال سئل ما جعفر قد علمه مني على ان يوهب له احدى الناقة ويقام عليه ويؤخذ بها قال اذا خرج من النسيم  
فادركت فقلت ذلك حدث يعرف فقال لا احتلم او بلغ خمسة عشر سنة او انبت واستعرق ناقة قيمت عليه الحمار الناقة ويؤخذ بها واخذت  
قلت الجارية متى تجب عليها الحدود النامة ويؤخذ بها قال ان الجارية ليست مثل البعير انما تزوجت ودخل بها ولها نكاح سنين  
ذهب عنها النية ودفع اليها مالها وجاز امها في الشراء والبيع واقيمت عليها الحدود النامة واحد لها قال والعلام لا يجوز احد في  
الشراء والبيع ولا يخرج من النية حتى يبلغ خمسة عشر سنة او يجرد ويبرأ من يدته قبل ذلك وروى في مستطرفات السنن نقله من كتاب  
الشيخ الحسن بن محبوب لا انه رواه عن حمزة بن حمران قال سئل ابا جعفر من غيري ما قيل في الخبر كما ترى في اذكاره الا انها

في اعتبار العقد في النكاح

في اعتبار العقد في النكاح

في اعتبار العقد في النكاح

في ان لا يجوز بيع الضبي ولا شراؤه

من ان لا يجوز بيع الضبي ولا شراؤه وكذا الصبي لا بعد البلوغ المعلوم باحد الامور المذكورة والظن بضعف استدلاله غير موثوق به ورواية  
 الخبر المذكور ايضا في كتاب الشيخ المتكلم في المصارف الذي هو هذا الاصل المعتبر وما رواه في الخطا عن عبد الله بن سنان عن ابي  
 قال له اني انا حاضر عن النبي صلى الله عليه وآله قال حتى يبلغ اشده قال وما اشده قال من لم يبلغ اشده قال قد يكون الغلام ابن ثمان عشرين سنة او  
 اقل واكثر ولا يحتمل ان لا يبلغ كذا عليه السلام في جازاه الا ان يكون فيها اوصيها والتقريب فيها ان المراجحة انما هي في ماله بالبيع  
 والشراء ونحوهما كما اوضح عنه في حديثه من المتقدم وقد لفظ ذلك بالبلوغ وهو ظاهر في انه لم يبلغ فانه لا يجوز اذ هو وقصر فيه  
 بوجه من الوجوه الاما دلل دليل من خارج على استثنائه والقول بان له الامانة بين حصة بعية وبين عدم دفع المالا ليه كما يظهر من كلام  
 الحق الاراد بيلي المتقدم ذكره لا معقوله فان الخبر المذكور دل على عدم جواز امره يعني بقصره بجميع انواع التصرفات والعقدان واقع منه  
 ان كان محصيا موجبا لنقل الملك فهو التصرف الذي منع منه الخبر والا فهو لغو ولا عبرة ولا ثمرة تترتب عليه وادنى الولي والتبني انما  
 يكون مؤثرا في الصحة مع قيام الدليل وليس فليس بالجلد فاصاله بقاء الملك لكل من المتعاقدين حتى يقوم دليل واضح على النقل اقوى  
 من ذلك وما رواه في نية عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال بلغ الغلام ثلثة عشر سنة ودخل في الرابع عشر سنة وجب عليه  
 ما وجب على المتكفلين احتمل ان لا يحتمل وكنت عليه التينات وكنت له الحنثا وبار له في ثلثة الا ان يكون ضعيفا او سفيها الحديث و  
 التقريب في الخبر المذكور دلالة مفهوم الشئ الذي هو حجة عند المحققين ودلت عليه الاخبار التي قد منها هذه المقدمات كتاب  
 الشهادة على انه ما لم يبلغ اشده التين المذكورة فانه لا يجوز له شئ يعني من التصرفات كما دل عليه الخبران المتقدمان وما رواه  
 علي بن ابراهيم في تفسيره عن ابي الجارود عن ابي جعفر في حديث قال في قوله وابتلوا السامح لاية قال من كان في يده مال بعض اليتامى فلا يجوز  
 له ان يعطيه حتى يبلغ اشده النكاح ويحتمل ان لا يحتمل وجب عليه الحد ودوامه الهراض ولا يكون مضى ما ولا تار جبر ولا زانيا وادان من الرشد  
 دفع اليه المال وشهد عليه فان كانوا لا يعلمون انه قد بلغ فليعتق بطلان وبت عانة فادان ذلك ضد مبلغ في دفع اليه ماله اذا كان رسيلا  
 ولا يجوز له ان يعطيه ماله ويعتق عليه بانه لم يبلغ بغيره بعد اقول والخبر المذكور كذا ترى صريح في انه يجوز له ان يعطيه ماله اذا كان رسيلا  
 انما يحجب خبر اليتامى عن ذلك فانه علم البلوغ باحد الامور المذكورة في دفع ماله اليه اذا انزل من الرشد الا فلا يدفع اليه وبذلك يظهر ما في قول الحق  
 المتقدم ذكره وبقرينة اعتبار المستثنى ان فان استثنى عدم البلوغ في دفع ماله اليه انما هو بالنسبة الى المانع من حيث عدم الرشد لا من حيث عدم البلوغ  
 التيم قبل البلوغ كما يظهر من كلامه والاختيار بالرشد وعدمه انما هو بعد تحقق البلوغ وما رواه العلاء في تفسيره عن عبد الله بن سنان قال قلت  
 لابي عبد الله متى يدفع الى الغلام ماله قال اذا بلغ والي من رشت ولم يكن فيها اوصيها الحديث والتقريب فيه لانه على انه يجوز عليه ان يدفع  
 اليه ماله الا بعد البلوغ والرشد ومن الظاهر وقوع البيع والشراء منه مع وجود ماله له لياخذ به ويعطى ولا معنى لصحة عقد وجواز تصرفه  
 بغيره وانما صيغة البيع وقبول الشراء مع كونهم محجورا عليه في دفعه قبضه على انك قد عرفت ان البيع لا يتوقف على صيغة خاصة بل هو عبارة عن التمسك  
 على القبض لا قبض من يجرى الكلام التجاري بينهما وبالجملة فان الظاهر من هذه الاخبار ان الذي لزمها هو ما عاينها مما يقف عليه المستمع ان الضبي  
 ما لم يبلغ سنه ولا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا ان يعطى الا على تصرفه بالعقود او الوصية او الضمان لا يدل على الجواز في محل العقد بل في الوضوء  
 فيه على مورد تلك الاخبار المذكورة ويكون ذلك مستثنى مما عدا ذلك عليه هذه الاخبار ويحتمل ان يكون قياسه على ما وافق اصول المذهب  
 سيما مع صريح بعض هذه الاخبار بعدم جواز البيع والشراء من قبله ذلك يظهر لك قوة القول المشهور وانه الموقوف المحصور وضعف ما ذكره الحق  
 المذكور والله العالم وانما ما يخفق به البلوغ فقد تقدم الكلام فيه مستوفى كتاب التيسار **المسئلة** في اختلاف بين الاستحاضة في  
 اشتراط الاختيار فلا يصح عقدا لمكروه لهوات الشئ المذكور وظاهرهم انهم الاتفاق على ان لو اماره به في فروع حال الاكر ان دفع ما تقدم من  
 عقدا لصبي الجنون اذا اقصده الى العقد ولا اهلية لفقد شرطه وهو العقل خلافا لمكروه فانه بالغ عاقل وليه ثمة مانع من عدم الرشد  
 الى العقد حين ايقاعه وهو مجبور لمجوز الاجازة فيكون كعقد الفضول حيث انفق القصد اليه من ماله الذي يعتبر قصد حين فله الحق  
 القصد بالاجازة مع وقوعه فلا مانع من الصحة لا تحتل اشتراط مقارنة القصد للعقد ولا ايل عليه وبينة على عام اعتباره كعقد الفضول  
 ونحو الامر بالوفاء بالعقد لئلا يقدح فيه اختصاص عقدا لفضولي بغيره كما اصرح به في المسئلة في بيع كلام غيره ايصم وظاهر كلام الحق  
 الاراد بيلي في ح د المناقشة في ما ذكره من الفرق بين عقد الضبي والجنون وبين عقدا لمكروه صحة التمسك مع جواز الاجازة بخلاف الاول  
 حيث قال في اثنا البحث في بيان الاحكام التي اشتملت عليها عبارة المصنف التي من جعلها اسد المآثر من الطلوع متى حقه الاخبار وما اظهر  
 فالتفريع كذا ظاهر في قوله ولا اجازة للمكروه فان الاستثناء غير واضح بالعلم الطلاق ح اعم لادام حصص العقول عدم صدق الاعفاء  
 تراص والظن اشتراط على ما هو ظاهر الالية ولا اعتبار بذلك الاجازة في نظر الشارع فهو بمنزلة العلم وهو يطاهر لعدم الفرق منه وبين عين  
 من الطفل ونحو الفرق في كلامهم بانه لا اعتبار به بخلاف لمكروه فانه معتبر لان الرضا معه فاذ اوصى الرضا فحق لوجود شرطه بعد اجازة  
 للمعترف وبالجمل لا جاع فيه ولا ضرر الاصل لا يستحق عدم الاكل بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراص مما يدل على عدم الاعتقاد الا ان  
 المشهور القصة وما عرفت لهم دليلا وهم اعرفوا لعلهم فقاموا نقل البتة انتم في هو قديريه يده مظهر تاييد ان الاحكام الشرعية متروكة  
 على النصوص الجلية وليس للعقول فيها مسرح بالكلية والاصحاب يفتوا في كل من العوضين بمالكه الاصل حتى يقوم الدليل الشرعي  
 على الانتقال وهم قد سلموا ان عقدا لمكروه حال الاكراه بكتابا فاقا فصححوا الاجازة اخبر انهم وقف على صحتها والتعلق في ذلك بعقد العوض  
 مع قطع النظر عن كون ذلك قياسا او ثبوت صحة العقد لفضولي جرد بما استخرجتم انتم في تلك المسئلة من جلاله وقوله فلا يقدح

والشيخ محمد بن الفضل  
 الشافعي



العقد الفضولي بنص مردود بان هذا النص انما هو من طريق العامة وهو حديث لا يرد في وضوحنا ظاهره بخلافه كما ستقف عليه انتم ثم  
قول ان عموم الامر بالوفاء بالعقد يشمل اشارة الى قوله عز وجل او فوا بالعقود مردود بالانطلاق على ان المراد بالعقود العقود الصحيحة و  
لتنافي العقد حال الاكراه ودعوى كون هذا العقد صحيحا بعد الاجازة مع اتفاقهم على البطلان قبلها يتوقف على الدليل الواضح والاخر  
محض العناد وقوله ان مقارنة العقد للعقد لا دليل عليه مردود بان هو المستفاد من النص صريح ولا دليل عليه فان المستفاد من النص  
التصانيف في بيع المعاطاة ونحوها انه لا بد من صحة العقد من حصول الرضا بتلك الالفاظ المجازية بين المتعاقبين في أي عقد كان وهذا هو  
العقد المحقق منها في شرط صحة العقد واما انتم صرح بالاجازة بعد وقوعه على جهة الاكراه بحيث يكون الرضا به والعقد له متاخر عن العقد  
هو المتعاقب الى الدليل وبالجمل فان دعواه معكوسة عليه كما لا يخفى على من رجع الى الانصاف وخرج اليه والى ما ذكرنا هنا في بيان كلام المحقق  
الشيخ في حجة كذا حيث قال في علم ان هذه الثلاثة كانت اجماعية فلا بحث والا فلا نظر فيها محال لانفاء العقد اصله واسماع عدم الرضا  
ولا يتحقق العقد بشرط اذا تحقق لان الظاهر ان العقود بالقصور باعتبار العقد المقارن لها دون المتأخرات هي هو جسد واما قوله في ذلك  
على اثر الكلام المتقدم فنقد وبهذا يظهر ضعف ما قيل من ان انقضاء العقد اصلا واسماع عدم الرضا وان الظاهر من كون العقود بالقصور  
المقارن دون المتأخر وهو اشارة الى الحق المذكور فقد عرفت ما فيه من القصور فان ما ذكره من الوجوه التي عزم بها ضعف هذا الكلام قد  
كفنا عن وجوه قصور ما نقابل لا بهام على ان عودا لغيره بعد البطلان لا ان يقولوا بان العقد حال الاكراه جازم في لزومه  
موقوف على الاجازة مع ان الامر ليس كذلك فانهم لا يحتفون في البطلان لفقد شرط الصحة وهو الاختيار ولهذا اهتم في العقد الفضولي  
حكموا بجوازهم وصحة وانما منعوا من لزومه ففعلوا الزومه وعدم جرائه باجازة المالك وعداها ثم انه قد ورد عليهم في هذا المقام ان  
وهو انهم قد حكموا بفناء العقد لانه لم يذكر الزومه ولو لم يمتنع الرضا به مع ان ظاهر حاله انه قاصد الى اللفظ دون مدلوله كما في المكره  
لانته بالغ عاقل فالأمرح اما المحاققة بالمكره في لزوم عقده مع حقوق الرضا به اوبيان وجه الفرق بينهما ودعوى كون غير قصد للفظ بعدة  
عن جادة الصواب هذا وينبغي ان يعلم ان الحكم ببطلان بيع المكون خصوص ما اذا كان الاكراه بغير حق فلو كان بحق كان صحيحا لا يضر الاكراه  
وقد ذكر والدليل ان موضع منها ان يتوجه عليه بيع ماله لو فادى به عليه واشرأه ماله سلم اليه قيمته فأكراهه الحاكم عليه فتح بيعه وشراؤه لا يضر  
اكرام بحق ومنها تفوي السبد على معتق ضيعة منه وتقومه في فكه من الرزق ليرث واكراهه على البيع لفقته ونفقته زوجته مع استئجاره وبيع الجوز  
اذا امتنع من الاتفاق عليه الصلح السلم عند الكافر للصداق السلم والصحيح ان لا يشرأها الكافر وسوغناه فانها باطلان عليه قهر والظاهر عند  
المجاعة يتنزه خائفا للتلف والاحتكم مع عدم وجود غيره واحتياج الناس اليه فان جميع هذه الصور مستثناة من قولهم ان بيع المكره غير  
صحيح فباطلها الاكراه بحق والله العالم **المسألة الثانية** قد عرفت فيما تقدم ان من شرط صحة البيع كون البائع مالاكا وفي حكمه على المختار الا انه  
قد وقع الخلاف بين اصحابنا في عقد الفضولي والكلام في بيعه في مقامين **المقام الاول** اختلف الاصحاب في صحة بيع الفضولي وبطلانه فالتشهور  
بل كاد ان يكون اجماعا هو الاول وان توقف لزومه على الاجازة وذهب في قسمة وتبعه ابن اربل الى المثلة وهو الظاهر من عبارة ابى  
الصلح في في في ولم ار من نقل عنه الا ان الذي يظهر من عبارته ذلك فتنه قال في الكتاب المذكور بعد تعريفه لبيع بانه عقد يقضي استحقاق  
التصرف في المبيع وانتم وتدلها ما صوته وبقية صحة الى شرط ثمانية صحة الولاية في البتة الى ان قال ولعتبر صحة الولاية لتأثير حصولها  
بثبوت المالك والاذن وصحة الزاي في صحة العقد وعدم ذلك في فساد ثم قال في موضع آخر ومن ابتاع غصبا بطله كذا فعليه رد المالا  
ولا رد له على الغاصب ان لم يعلم فلما لا تنزع منه ويرجع بالذکر على من باع انتهى فانه جعل المؤثر في صحة العقد هو حصول الولاية  
المستتبة عن المالك والاذن كالوكيل ونحوه كالفصولي ليس له ولاية في من المعنيين وفي فساد عدم ذلك والتجيب في ابتاع غصبا رده  
له المالك لاوقوفه على الاجازة ونقل الفاضل المقداد في التفتيح هذا القول عن شيخه ولا اعلم من اراد به من مثله ولخنا وهذا القول ايضا  
في المحققين هناك في كل موضع من العقود الفضولية وتبعه على ذلك العماد مير محمد باقر حيث قال في رسالته الرضا عية ما هذا  
عند ان عقد النكاح بل يطلق العقد الصادر من الفضولي وهو الذي لا يملك ولا وكالة باطل من اصله والاجازة الاحقة غير مؤثرة في  
صحته ولا كاشفة عن صحته اصلا انتهى من ظاهر القول بالبطلان هنا ايضا الحق الا رد بيليه في حجة حيث قال بعد قول المحقق ولو باع  
الفضولي وقف على الاجازة ما لم يمتنع هذا هو المشهور وما نجد عليه ليل انتم نقل الرواية العلمية انتم نعم وبعض تعليلاتها العقلية  
ثم قال في علوم عدم صحة الزاينة ومعارضتها باقوى منها دلالة وسند القول بالحكم بنحوه لا تمنع ما ليس عندك وعلوم ايضا عدم صدق  
من اصل لان الاصل هو المالك ومن له الاذن وبالجمل الاصل يشترط التجارة عن تراص الذي فيها من الية الكريمة والايات والاخبار الدالة على  
عدم جواز التصرف في مال الغير الا باذنه وكذا العقل يدل على عدم الجواز وعدم الصحة وعدم انتقال المال من شخص الى اخرته وفيه ذلك ايضا  
من الشيخ في الواسع وهذا القول هو الظاهر عندكم من الاخبار على وجه الامحار به الشك والاكراه الا ممن قابلوا قصد من الحق والاستكنا  
وسياتيك اخباره انتم في المقام ساطعة الانوار على المناهضة واطارها اصحابنا المراد بالبيع الفضولي هذا هو من باع ما لا غيره  
مع عدم الاذن من ماله كذا عزم من ان يكون البيع لنفسه او للمالك فيدخل فيه بيع الغاصب ونحوه وادلتهم التي استدلوها في المقام شاملة  
بعمومها لما قلناه وكان بنا انهم في الحكم بصحة بيع المغصوب ونحوه وادلتهم التي استدلوها في المقام شاملة بعمومها لما قلناه وكان بنا  
في الحكم بصحة بيع المغصوب مع كونه من ماله من غير ان ينصفه غير انه لا منافاة بين الصحة والتميز لكون التميز انما يؤثر في الاطالة في العبادات كما في المقتضى  
فناية ما يترتب عليه محقق الاثم بالخالفه فيصح بيعه وان اثم البائع بالتصرف وسيجب تحقيق الكلام في المقام انتم ثم وادخل في الاصل

في حجة  
النفس  
عدها



لا يجوز للمالك الباع والمالك ثابته في الموضعين وعدم القدرة على التسليم مشترك فيهما لأن تسليم البائع الفضولي من غير إذن المالك  
 نص في بعض منوع عنه شرعا فيصير في حقه انتزاعا لا في التسليم شرعا ولا يملكه فان تجوز له البيع الفضولي الذي هو محل البحث فمنعنا  
 مما لا وجه له الثالث ما اجابوا عن حجة الشيخ من جهة المنع من التضرر في مال الغير بانه مسلم لكن اذا كان بغير إذن والاذن هنا موجود وهو  
 الاجازة القائمة مقامه فعليه ما عرفت من حرمة التصرف في مال الغير بغير اذنه الا ما استثنى وليس هذا منه ولا شك ان هذا العقد الواقع  
 بغير إذن المالك وما يترتب عليه من دفع البيع وقبض الثمن من ذلك القليل وانما اخبر الا يخرج تلك التصرفات السابقة عن ان يكون  
 محسبا من بعض اجزاء من ذلك كما لو جنى شخص على شخص ثم ابرأ من ذلك ولو لم ياذن المالك فان حكم الفصل لنفسه لا يكون هو  
 من حيث جميع تصرفاته ودينه ودينه الا في الاول قبل العاقبة والثالث في وجوب الرجوع كل حق الى مسقطه الرابع ما اجابوا به عن الثاني لا يستلزم  
 الفساد في المعاملات فهو وان كان مشهورا بينهم الا ان كثيرا من عقودهم حكوا باطلا بها بسبب التمسك بالروايات ومن تتبع كتاب  
 التكاثر وكتاب البيع فيها خرموه من بيع النحر والكلب والخنزير ونحوها فلهذا ذلك وما ذكره من هذه الكليات انما هو اصطلاح اصولي لا  
 فاعليه الايات والروايات على اطلاقه كما لا يخفى على من اعطى المسئلة حقه من التمتع ويخطر بالبال في الجمع بين ما ذكره من هذه القاعدة  
 وبين ما ذكره من الاخبار الدالة على النهي في حكم الا حقا بالفساد لا بمضمونها ان يقال ان النهي الواقع من الشارع في ذلك العقد انما  
 يكون باعتبار عدم قابلية العقود عليه لذلك كالكلب والخنزير ونحوهما في البيع مثلا واحدى المحرمات ونحوها في التكاثر  
 مثلا ولا اشكال في الفساد او يكون باعتبار اخرج مثل كون ذلك في زمان مخصوص او حال مخصوص او نحو ذلك من الامور الخارجة  
 عن العوضين المتقابلين وح فرقا يقال بما ذكره ويخص القاعدة المذكورة بهذا القدر كالبيع وقت التلاقي ان النهي عن وقوع من حيث الزمان  
 فيقال بصفة البيع ح لعدم تعاقب النهي بل ان شئ من العوضين باعتبار عدم قابلية للموضوعة بل وقع اعتبار اخرج من ذلك وانما باعنا  
 ايقاع في هذا الزمان الممنوع عن الايقاع فيه ومنع فيها ما هو من قبيل الاول لان الظاهر ان النهي الممنوع منها هو من حيث عدم صلاحية  
 للعقد عليه لان ذلك لكونه تصرفا في مال الغير بغير اذنه وهو متبع عقلا وفلا كتابا وسنة واذن المالك لا خيرا على تقدير وقوعه ولا يخرج ذلك  
 التصرفات عن كونها غصبا كما تقدم بيانه في الموضوع الثالث وهذا التفصيل مما خطر بالبال للمعليل في سابق الزمان وهو جيد وجب قد  
 تقدم في المباحث السابقة من هذا الكتاب ما يؤيد ويؤيد هذا التفصيل الذي ذكرناه ما فوق الله سبحانه فهو عليه في كلامك  
 في مسئلة العقد على بنت الاخ وبنت الاخت على القيمة والحالة بغير اذنها حيث لا يثبت في المسئلة بطلان العقد وقيل بالتحقق وان لم يثبت  
 والحالة بخلافه في خصوص عدم وقلا استدلال القائل بالبطلان بالنهي عنه وورقه في ذلك بان النهي لا يدل على الغش في المعاملات ثم قال بعد  
 ذلك فان قيل النهي في المعاملات وان لم يدل على الفساد من هذه الجهة كانه من نكاح الاخت وكالنهى عن بيع الغرر والنهي في محل التبرأ  
 من هذا القليل قلنا لا ان دلالة هنا على عدم صلاحية العقود عليها التكاثر فانها عند الخصم صالحة ولهذا صلحت مع الاذن بخلاف  
 الاخت وبيع الغرر فانها لا يصلحان اصلا وصلاحية الاخت على بعض الوجوه كما لو فارق الاخت لا يقدح لانها ح لبيتاخت الزوجية  
 لا بخلاف بنت الاخت ونحوها فانها سالحة للزوجة مع كونها بنتاخت الزوجية والاختبار دلت على النهي عن تزويجها وقد عرفت انه لا يدل  
 على الفساد فصار النهي عن هذا التزويج من قبيل ما حرم لعارض كالبيع وقت التلاقي لانه والعارض هو عدم رضا البكر فاذل العقد الرضا  
 زال لنهي انتهى وقد ظهر منه ما ذكرناه من التفصيل باعتبار رجوع النهي تارة الى العقود عليه من حيث عدم صلاحية لايقاع العقد عليه  
 فيكون العقد باطلا وتارة الى اخرج عن غير فلا يستلزم الفساد منه بنت الاخ وبنت الاخت كما اختاره فان النهي عنها انما وقع  
 باعتبار اخرج وهو عدم رضا العمة والحالة فيكون العقد صحيحا راعى بالرضا ولا يخفى انه قد تقدم لنا تحقيق في هذه المسئلة  
 في باب صلوة الجمعة من كتاب الصلوة فيجوز ما ذكرناه هنا الا انه وبما نرى على الناظر في هذه المسئلة الرجوع الى ذلك الكتاب فله تكفي بالحالة  
 على ذلك الموضوع بل اوضحنا المسئلة في المقام لدفع ثقل المراجعة على الناظر في هذا الكلام ثم انه ينبغي ان يعلم ان ما ذكرناه هنا واطلنا به  
 البحث ليس دنا عن الحديث الذي استدلل به الشيخ رة فانه حديث عام لا يمتنع عندنا حجة وانما هو تحقيق في المسئلة في حد ذاتها  
 او لا وثانيا على انه على جهة الجواز معهم في الاستدلال بالخبر المذكور فانه لا وجه لرد من هذه الجهة التي ذكرها بل كان الاول رده بما  
 ذكرنا ثم انه حديث عام لا يمتنع حجة الشخص ما اجابوا به عن التبرأ انه اذا دخل حقيقة اريد به نفقة من دفاتها مسلم الا فانقول ان  
 تلك النفقة هي الصلوة لا لزوم كما يقولونهم وقولهم والا لزم بطلان بيع الوكيل فيه اتوجه للملازمة غير ظاهر مع ذلك فنقول المراد  
 بالملوك ما هو اعم من ان يكون مملوك العبد او التاجر كما تقدم ذكره وهو مستعمل في كلامهم كثيرا بل يملك فان ما ذهب اليه الشيخ رده  
 من تبعه من البطلان هو الموافق لمقتضى الاصول الشرعية والعقنية وعليه قوله من الاحاديث المعصومة التي هي المعتمد في كل  
 قضية والعجب انهم رضوا مع قولهم بالبطلان استدلالا بطلان الرواية العامة في كتبهم الفرعية حتى من مثل الحق الا بطلان كما تقدم  
 في كلامه ودعوا ما فيها اقوى لانه وسند من رواية البلقي مع ان الجميع من طريق العامة وروايات اهل البيت مكشوفة القناع صريحة  
 الدلالة على هذا المقالة مع قد دها في كتابه اذ بار كيف غفلوا عنها مع عكوفهم على كتب الاخبار طالعتهم ودرسا وبذلك يظهر لك  
 صحة المثل السابق ترك الاول للاخر من الاخبار المشار اليها صراحة من الحسن الضمارة انه كتب في الجاهل العسكري في رجل باع له قطاع  
 ارضين وعرف حدود القرية الاوجة وانما في هذه القرية قطاع ارضين فهل يبيع للشرى له وانما له بعض هذه القرية وقد قرره بكما  
 فوقه لا يجوز بيع ماله بملك وقد وجب الشراء من البائع على ما يملك ولا يختار في المسئلة التي هي مضمون هذه الرواية بل هو



فَصَحَّحَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْهَا

البيع فيها ملكة وقوفه فيها لا يملك على الاجازة من المالك بمعنى انه صحيح لكونه فصولا موقوف في بروم على اشارة المالك والرواية كثيرة في نيات  
بانه لا يجوز الدال على التحريم وليس ثمة مانع موجب للتخييم شئ عدم صلاحية المبيع للقول بدون اذن مالكة ومنها قوله بقضائه يعطيه المالك  
ام يمنعها قال قل له يمنعها استدل المنع فاتها باعته مالا ملكه اقول طوكان البيع المصنوع واصحها كما يدعيه ودفع المانع الممنوع به من  
كما يقولونه لما امرهم بمنعها من الثمن اشتد المنع معلل ذلك بانها باعته مالا ملكه ومنها ما يحكي عن رجل من بني اسرائيل  
رجل من اهل النبل عن ارض شرها بم النبل واهل الارض يقولون هي ارضهم واهل الانسان يقولون هي ارضنا لا تشترها الا برض  
يقال ان السؤال في الرواية انما وقع عن ارض متنازع فيها عدم اجازة المالك فيها على تقدير الفضولية لا فانقول موضع الاستدلال في الخبر  
انما هو قوله لا تشترها الا برض اهلها الدال صريحا على تحريم التبرع بغير ارضه ودعوى فيه الاجازة المتأخرة مقام الرضا السابق مع  
كونه الدليل عليه حرود ما ينادى به الخبر من المنع والتخييم الا مع تقادم الرضا وحاشا به معنى الجواب لخصه على التولية في الارض وما ينادى  
لما كانت محل النزاع فلا تشترها حتى يعلم مالكا من بين الفريقين ويكون رضيا سابع بهما مائة مائة قاله الحسن بن شريح الخ فانه  
الشرع فقال اذا عرفت ذلك فلا فقد نهى عن التبرع مع عدم التيقن ليل التخييم والبيع من الامور حيث لا يملك المبيع غير صالح بل يملك  
القول فيه غضبا والتصرف في المصنوع بغير عقل ونقد والاصحاب في مثل هذا يتكلمون بالفتنة والوقوف على الاجازة وهل هو الرضا ليل التخييم  
ويجوز والكبرمة معدودون به من حيث عدم الاطلاع بمذمة الانسان لانه لا يملك هذا الاعتراض بالمنع من الفتوى الا بعد تتبع الادلة من مدعيها  
والايناء المذكور في كتب الاحكام للملك والى في يد اهلهم صورة ومنها ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
بن عبد الله بن جعفر الخ في السوا عن بعض الصحابة في حقه معدود في الجواب في قوله ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
التي قد لا يجوز ان يدعيها الا من مالكا اوبله ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
هو بغيره فهو الذي خالفها ومها اروه الشيخ عن ابي بصير قال سئل احدث عن بشر بن ابي ابيهم فيهما ما روي عن جراح التبرع  
عن الفضل قال لا يصح تبرع التبرع والحيث ان اعرمت ومنها ما في قول الحسن بن علي بن فضال في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
بيع الفضولي وعدم صحته ولو كان ما لا يمنونه من صحة بيع الفضولي وفقد في ذلك ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
هذه الاحكام واستيراب والاجابة بالبرهان وان كان التبرع موقوفا على الاجازة لا يرد في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
لذلك ولو لا اشارة فصل عن صحيح العساة ومنها ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
الى ان قال فقال احدهما انه كان على مال الرجل من مائة دينار وانه قد ذكر في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
كتابا واخذت عليه براءة وذلك لا يثبت به وقد ثبت من الدال الحق الذي ثبت له في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
ضابطه بالمال والورثة وخرجوا بذلك الذي الحق فاقوا بالاول فثبتها في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
عن ابي لم يباع على قاضي الكوفة معبته في فعل يقوم المال هذا رجل من احوال السلي بن سفيان من افاضل ائمة السنية  
اقر بان المال كان ابوهم قد قبضه وقد سألوه ان يورثه عيشة ويعطوه في ائمة معلومة فقال ذلك له ان كان باعها باعها عن  
فقال الرجل لعنه المستر جعني الله فذلك لبيح صحيح فقال صح ان تروحه مالا على يورثه وتروى العيشة التي فيها يتخرج بالانعها  
قال فاذا فعلت ذلك ان يطالبني بعرضها قال نعم ان ياخذ منها ما اخذ من العسل من النحل وادخل ما كان حرسوما في ما يبيت بوا  
اشترى بها ما يحب عليه ان ترد ذلك الا ما كان من نفع ردة انت فان لا يبيع في ذلك اثنان بغير علمه في حقه التبرع فان لم يفعل  
ذلك له ورث عليك في التبرع كان التبرع له قد جعله مالا ملكه في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
بغيره وباعها قال لا يثبت ان كان فيها غير ارضه قطع الميراث وهذا السنا فقال في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
ما اخذ من غلاتها ما يحبها ورق لبنه والغرس وكل محمد في ما كان اورد ائمة في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
في اصلاح العيشة من قية غير ارضه او نفقة في مصلحة معبته في دفع النوا في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
ان يبيع هو الحاكم وهو صحيح بحسب الظاهر بناء على ما روي عنهم من الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
عن بطلان ما روي في الرواية بقبض الذين يكون من باب بيع الفضولي وهو كذا في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
بالفصل ان ليس ملكا للبايع وتابها يكون جاهلا او اعمى البائع الا ان من المالك وما استعمل على الخبر كذا في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
بما اغترمه على المالك خلافا لما في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
الجب من المقاتل حيث جرى في هذه المسئلة على ما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
ذكرناها مما نقل في الرواية ولكن العادة في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
على ذلك وهو عند رضعه واه من مثله مع تصحيح في الكتاب المذكور في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي  
الذين لا يجوز لهم الجور على التقايد في الاحتكام ولا الاعتراض على غيرهم من الاقدام فان قيل ان البيع الفضولي عند الاحتكام هو البيع  
ما لغيره او لا يترتب ان يكون ذلك البيع او الشراء نهال لانه من عبادة الارض وما روي في الاحتجاج تمام من المتأخية انما في قوله ما يحكي

نفسه لا للمالك واحد ما غير الاخر قلنا في الاول ان الفهم من كلام الاصطفاي في بعض قلوبها في اخوات البيع والشراء المتفق  
اعلم من كل من الفردين المذكورين وقد تقدم ذكر ذلك وتوضيح حجة من كماله واثبت في من والمحقق الشيخ على بان بيع الغائب  
من افراد البيع الفضولي وثانيا ان السوايات الواقعة في الاخبار المذكورة وان تقدمت - بيع البائع او شرائه لنفسه الا ان الاجابة عنهم  
من قوله في الرواية الاولى لا يجوز بيع ما ليس بمالك وقوله في الثانية في تعليل المنع من بيع الثمن فلما باع ما لا يملك وقوله في  
الثالثة لا يشترها الا بوضاء اهلها ونحوها رواية الاحتجاج ورواية قرب الاستسنا ظاهرة العموم للفردين المذكورين وخصوص  
السؤال لا يدافع عموم الجواب كما هو في اصولهم والعبرة انما هو بعموم الجواب فانها ظاهرة بل هي جارية في ان ما لا يملكها الانسان  
لا يجوز وقوع البيع فيه اعم من ان يكون البيع للبائع او لصاحبه في البيع من غير رضاه واذنه وبالحيلة فالقول بما عليه الشيخ وهو  
اتباعه من الجلال هو المختار كما دللت عليه صحاح الاخبار على ان الاحتجاج في الجمل الى دليل لا يقتضي القصة عليه الدليل كما هو القائل  
المعلومة بين العلماء جبلا بعد جبيل وقد عرفت ما في ادلتهم وانها لا تمنع ولا تغني من رجوع كالاخص في المسألة قال في بيع بعد ان صح  
بوقوع البيع الفضولي على الاجازة فان لم يكن له ان يترأع من المشتري ويرجع للمشتري على البائع بما دفع اليه وبما اغترمه من نفقة  
او عوض عن اجرة او ثمن اذا لم يكن عالما انه غير البائع او ادعى البائع ان للمالك لكونه وان لم يكن كذلك لم يرجع بما اغترمه وقيل لا يرجع بالثمن  
مع العلم بالغصب انتهى وعلل في ذلك عدم رجوع للمشتري بما اغترمه من ثمنه من غير ان يرجع بغيره من ثمنه لئلا يملك مطلقا و  
علل عدم رجوعه بالثمن مع العلم بالغصب بان قد دفع اليه وسلطه عليه مع علمه بعدم استحقاقه فيكون بمنزلة الاباحة اقول الله  
ان الرد بالغصب هنا المعنى الا اعم من الغصب لمصرف ومن الفضولي هو البيع من غير اذن فانه حكم في حق القصة بل لا يرجع بالثمن مع  
العلم بكونه غير مالك ولا وكيل لا تسقط على اذنه مع علمه بعدم استحقاقه فيكون بمنزلة الاباحة هذه عبارة هناك بلفظها  
فعتبر عن الغاصب الذي صرح به عبارة فيكون غير مالك ولا وكيل ونحو ذلك وقع في عبارة من فانه قال ان المالك يرجع عند  
هلاك العين على المشتري مع العلم وعلى الغاصب مع الجهل او دعوى الوكالة فغير عن البائع الفضولي والغاصب ظاهرهم هذان عوالا جماع على عدم  
رجوع المشتري على البائع بالثمن مع تلفه فقلنا في كره قلنا في شرح قوله وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب هذا هو المشهور بين الاصحاب  
مطلقين الحكم فيه التام لكون الثمن باقيا وتالفا ووجهه بان المشتري قد دفع اليه وسلطه عليه مع علمه بعدم استحقاقه فيكون بمنزلة الاباحة  
وهذا يعم تلفه اما مع بقاءه فلا يملكه ولا ما له وهو مسلط عليه بمقتضى الخبر لم يحصل منه ما يوجب تلفه من ملكه لانه لم يدفع عوضا عن شيء  
لا يملك له فبما نفع تلفه يكون اذ نفعه اما مع بقاءه فلا يملكه لانه لم يدفع عوضا عن شيء لا يملك له فبما نفع تلفه يكون اذ نفعه اما مع بقاءه فلا يملكه  
تحقيقا لعدم جواز تصرف البائع فيه حيث ان كل مال بالباطل فيكون مضمونا على المالك لولا اذ علمته في كره الاجماع على عدم الرجوع مع التلف لكان  
في غاية القوة وحيث لا يجمع مع بقاء العين فيكون العلم به مستقيا فان قيل كيف يجمع فقيم فغير البائع في الثمن عدم رجوع المشتري به مع التلف فانه  
ح لا يحال غصب الكل المال بالباطل فاللزم ان لا تصرفه او جواز الرجوع اليه مطلقا قلنا هذا الزم في محل من ثم قلنا ان القول بالرجوع مطلقا  
متجه لكان ما اجمعوا على عدمه مع التلف كان هو المحجة وح نقول ان تحقق الاجماع والامر واضح والامر واضح وان كان ان يكون عدم جواز رجوع  
المشتري العالم عقوبة له حيث دفع ماله معاوضا به على محرم وعلى هذا يكون البائع مخاطبا برده او رد عوضه مع التلف فان بدنه اخذ للمشتري  
وان امتنع منه بقي للمشتري في ذمته وان لم يجز له مطالبته به ونظير ذلك ما لو حلف المالك على عدم استحقاقه في نفسه فانه لا يجوز للمدعي مطالبته ولا  
مقاضته وان التمس قرا في ذمته المنكر في نفس الامر ذلك لا يمنع من تكليفه برده وعقوبته عليه لولم يرد ولا فرق في هذا الحكم بين كون  
البائع غاصبا في دفع علم المشتري به او فضوليا ولا يجوز للمالك كما هو مقتضى الغرض انتهى قول ظاهرهم ان البيع الفضولي هو ما  
لو باع ما ليس به بغير اذن صاحبه اعم من ان يكون المشتري عالما بذلك او جاهلا او مع دعوى البائع الاذن وهو ككاتبه قاعدة ثم  
في المسئلة المذكورة وظاهرهم انه مع الاجازة يصح البيع المذكور بجميع افرادها وانما يظهر لا فتراق فيها مع عدم الاجازة فانه متى كان  
المشتري جاهلا او ادعى البائع الاذن لم يفي البيع فانه يرجع المالك على المشتري بعين ماله ان كانت موجودة والا فبالقيمة وكذا يرجع  
عليه عما دفعها وما نفعها وبالعينة مع التلف ويرجع المشتري على البائع بما اغترمه على ذلك المبيع انما هو عن المالك لا على البائع بالثمن فانه  
فانه بعد ان حكم برجوع المالك على المشتري بعد قبض البيع بما استوفاه من منافع وما احدث في الضيقة المذكورة من الفشا او قبض  
حكم بعد ذلك برجوع المشتري على المالك بما انفق في اصلاح الضيقة ودفع الثوب عنها وظ كلام شيخنا في الرخصة ان المشتري يرجع  
على البائع اية منافع البيع وما نفعه مما حصل له في مقابلته نفع قال لغرضه ودخوله على ان يكون ذلك بغير عوض اما ما انفق عليه  
ونحوه مما لم يحصل له في مقابلته نفع فيرجع به قطعا انتهى وفيه ان المستفاد من الخبر المذكور وقوله فيه فضع ان ترجع بمالك على الورثة  
ورثة الميراث على صاحبهما ان الرجوع على البائع انما هو بالثمن خاصة والمقام مقام بيان مع حكمه في الخبر برجوع المالك على المشتري في  
المنافع ولو كان للمشتري الرجوع بهما على البائع المذكور لذكره مع ذكره اخيرا ان المشتري يرجع بما انفق على المالك لا على البائع وبالحيلة  
فان المطابق للاصول انه لا يرجع هنا للمشتري لان المالك انما اخذ منه عوض منافع التي استوفاه من ماله فبسيلا كسبل العين  
في وجوب الرد على المالك وظهور الطلوع الموجب رد العين على المالك هو وجوب رد ما استوفاه للمشتري من منافعها وتعليله بان رد  
على ان يكون ذلك بغير عوض عليل لا يصلح لتأسيس حكم شرعي سيما مع دلالة الخبر على ما قلناه ومتى كان المشتري عا لما فانه يرجع المالك  
على المشتري بجميع ما تقدم ذكره واما المشتري فانه بالنسبة الى ما هو غرضه للمالك لا يرجع به لما علقه به في ذلك فانه تقدم ذكره واما بالنسبة

هذا هو المشهور بين الاصحاب  
مطلقين الحكم فيه التام لكون الثمن باقيا  
وتالفا ووجهه بان المشتري قد دفع اليه  
وسلطه عليه بمقتضى الخبر لم يحصل منه  
ما يوجب تلفه من ملكه لانه لم يدفع  
عوضا عن شيء لا يملك له فبما نفع  
تلفه يكون اذ نفعه اما مع بقاءه فلا  
يملكه لانه لم يدفع عوضا عن شيء  
لا يملك له فبما نفع تلفه يكون اذ نفعه  
اما مع بقاءه فلا يملكه لانه لم يدفع  
عوضا عن شيء لا يملك له فبما نفع  
تلفه يكون اذ نفعه اما مع بقاءه فلا  
يملكه لانه لم يدفع عوضا عن شيء  
لا يملك له فبما نفع تلفه يكون اذ نفعه

# في حكمة البيع والفضول

٧٧

الى الثمن فقد عرفت من كلام شيخنا في ذلك ان الشهور وعدم الرجوع به عليه بافيا بان الثمن انما هو في الرجوع مطلقا كما نقده عن المحقق في بعض تحقیقاته وقيل بالتفصيل بالتلف وعدمه فيرجع على التلذذ وب الاول وظاهره في لب الميل اليه والاتكال هناك في موضعين احدهما في عدم رجوع المشتري على البائع بما اغتر به في صورة العلم لما علم به في ذلك من ان الرجوع غاصصه فلا يرجع بشئ مما يغيره للمالك مطلقا فان فيه ان مقتضى ما صرحوا به من صحة عقد الفضولي جبر وجوب الحكم بصحة ما يترتب عليه من التصرفات اذ لا ثمة لهذه الصفة مع بطلان ما يترتب عليها فكيف يكون مع عدم الاجازة غاصبا للملزم الا ان يقولوا ان العقد وان كان صحيحا لكن لا يجوز للمشتري قبض الثمن الا بعد الاجازة والا فهو غصب صريح كلامهم خلاصه ومتى حكم ببطلان هذه التصرفات انتفى الحكم باصل العقد فضلا عن صحته مع ان العقد عندهم عبارة عن الايجاب القبولين على نقل الملك بعوضه انه يقتضي استحقاق التصرف في البيع والثمن وتساويهما فاقطع نقده عن اية الصلاح وقد صرحوا بان حكم العقد نقابض العوضين الا ان يشترط ما خبر بها او احدهما و بالجملة فلو وافق الحكم بصحة العقد هو صحة ما يترتب عليه من التصرفات نعم بعد ذلك والاشارة هو عدم الاجازة يظهر ان تلك التصرفات كلها كانت باطلة ويكون من قبيل البيع الصحيح بحسب ظاهر الشرح يظهر بطلان ما فيجب عود كل الى محله وكل حق الى مستحقه فالقول بصحة البيع وجوب قبض المشتري للبيع لذلك مع الحكم بان مع عدم الاجازة لا يرجع المشتري بما اغتر به لكونه غاصبا مفرطا فيما انفقه متكل لا اعرف له وجها او ثابته في عدم الرجوع بالثمن في الصورة المذكورة موجودا كان او تالفافات فيه اعللوه به من ان المشتري قد دفع اليه وسلط عليه مع علمه بعدم استحقاقه لفيكون بمنزلة ائاحة حرود ولا بان قضية صحيح العضو وان كان موقوفا في لزوم صحيح دفع الثمن مع الموقوفة ايضا وبجمل التضرع قبض الثمن مثل مقترنه في البيع والاقباض وح رفع عدم الاجازة يرجع كل الى مقترنه وكر من الثمن والمؤمن الى مالكه ويؤيد ما صرحوا به كما نقده في من الشرح من انه لو قبض الفضولي الثمن وقع للمالك عند اجازته وبطلان ان اشتراط اجازة قبض الثمن على ما له واستحسنه ان كان الثمن في التمتع بظاهره مع ما في صحة البيع في الاكفاء باجازه العقد وان كان قد دفعه للبائع وح فكيف يحكم بصحة القبض مع الاجازة وان لمالك ويجزم بكونه باطلا ويحتمل ان كان صحيحا في حال الدفع فهو في الموضوعين المذكورين والآفة ما علموا ثانيا ان المشتري انما دفع الثمن متوقفا للاجازه من المالك فهو انما دفع عوضا عن ثمن الثمن لم يسل له ولم يدفع ثمنه اذ هو صير بمنزلة الاباحه وقوله في ذلك بعد نقل التعليق المذكور وهذا يتم مع تافهه حرود بان ما علم به الرجوع مع بقائه جاريا مع تافهه فان الخلل الذي اشار اليه وهو قوله الناس ساطون على اموالهم تختصص له بالعين بل في ثمة ما يضا وكذا قوله لم يحصل منه ما يوجب نقل اجازة في صورة ما لو تلفه واما قوله منع تلفه يكون اذ نافية فانه في غاية الضعف بل بعد الصدق من مثله ربح ماعرفت وليس صحيح اجتماع الحكم بوجوب الرجوع وجود العين وعدم جواز التصرف فيها مع الحكم ببولته ففة من بيع عليه رد هو صيرم عليه التصرف فيها ولو تلفها وانما اعتماده على الاجتماع في امثال هذه البقاع فهو حرود بما حققه في رسالة الصلوة المبحنة اذ قد عرفت بمرقبا وجبل حريقا واما قوله على تقدير عدم تحقق الاجتماع فلا فخر بالجائز على جواز المشتري ليعا عقره اه فقيه او لا ماعرفت في غيره وضع فماتهم في مباحث الكتب ان سائلهم في التعليقات لا تعلق الناس الاحكام الشرعية بل الدار انما هو على التمسك الجلية فلا حاد يشا لمصروية وثانيا ما عرفت انما من ان ذلك ما نزلها بصحة العقد فان قضية صحة صحة ما يترتب عليه من قبض الثمن واقباض الثمن وح فكيف يتم قوله بان مع عدم الاجازة وقت للمعاوضة على حرم ما ليس على ما نصحه عوضه فان كان هذا التبرم تبتا حال العقد للمعاوضة باطلة والاجازة بعد ما لا تؤثر فيها شيئا بالكلية وان كان انما علم بعد ذلك بالمعاوضة او لم يصحها وبعد ظهور الكاشف عن بطلانها يحكم بالبطلان من حينه ورجوع كل شيء الى مقترنه وتجزم رجوع المشتري فيما ادعه من الثمن مع لونه انما دفعه بناء على صحة العقد وقوة الاجازة من المالك مما لا وجه له بالكلية وما نظره من مسئلة حاد منكرة قياس مع الفارق فان تلك المسئلة منصوصة قد عرفت انما هو على ذلك بخلاف محل البحث فليس فيه الا مجرد هذا التعليق في العبدية التي وضعنا ضعفها بالعلم فنعيلها في هذا المقام فلعيلة لكون البناء على غير اساس كما لا يخفى على من تأمل في سادياته من هذا التحقيق وانت خير بان هذه المسئلة الهبة قبل لزمه جازا لم صرحوا هناك بان العفا صحيح غير انه لا بالاختلاف والتعويض ونحوهما مع قصص المتكلمين اعيان بناء على ما هو المشهور من اية القبض وشروط الصحة لا اللزوم وعدم حصول شيء من الاسباب للزوم العقد وحصل هناك ناهي بعد ذلك يرجع الواهب في العين فانهم قالوا ان الثمن كان متصلا بالثمن فهو للمواهبين كان منفصلا كاللؤلؤ والابن ونحوهما فهو للمشتري قالوا لا لانه ناهي حدث في ملكه فيحقق به وحكموا بان له عابه لالعين والحال ذلك لم يرجع الواهب في الارش لانه في عين مملوكة ونحوه نقول ان هنا بناء على حكمهم بصحة الفضولي ان وجه الصحة في موضعين واحد التصرفات المتعربة عليها طان والافرق بينهما الا ان رجوع الواهب ليس شافعا عن فساد العقد لانه لا يؤثر فيما تقدمه وفيما يخبره في اكتفه عن فسادا وقع فغايبه وجوب رجوع كل حق الى مستحقه وبالجمل فهو من قبيل البيع الذي ظهر فيه فوجب هنا ما يوجب هناك وحيث كانت المسئلة على تقدير كلامهم خالية عن النص الشرعي فالقول بها والتحزم بالحكم في فروعهما امر مشكل حبا انا على ما اخرناه فلا انتكال لقيام التصويع عموما وخصوصا على العدم انما الاولي فلما علم كتابا وستة من تخريم التصرف في مال الغير من غير اذنه ولم انفي بالاجازة المتأخرة لجاز التصرف في اموال الناس بجميع وجوه التصرف بناء على ذلك وهو قيم عقلا وانا ثابته فيه ما قد ساه من التصويع الواردة في البيع بخصوصه الا ان على البيع لا بعد رضا المالك ولم اقف على من تعرض لهذه المسئلة بما ذكرناه من هذه التنبهات المسئلة التي قد عرفت انما هو على ذلك بخلاف محل البحث فليس فيه الا مجرد هذا التعليق في العبدية التي وضعنا ضعفها بالعلم فنعيلها في هذا المقام فلعيلة لكون البناء على غير اساس كما لا يخفى على من تأمل في سادياته من هذا التحقيق وانت خير بان هذه المسئلة الهبة قبل لزمه جازا لم صرحوا هناك بان العفا صحيح غير انه لا بالاختلاف والتعويض ونحوهما مع قصص المتكلمين اعيان بناء على ما هو المشهور من اية القبض وشروط الصحة لا اللزوم وعدم حصول شيء من الاسباب للزوم العقد وحصل هناك ناهي بعد ذلك يرجع الواهب في العين فانهم قالوا ان الثمن كان متصلا بالثمن فهو للمواهبين كان منفصلا كاللؤلؤ والابن ونحوهما فهو للمشتري قالوا لا لانه ناهي حدث في ملكه فيحقق به وحكموا بان له عابه لالعين والحال ذلك لم يرجع الواهب في الارش لانه في عين مملوكة ونحوه نقول ان هنا بناء على حكمهم بصحة الفضولي ان وجه الصحة في موضعين واحد التصرفات المتعربة عليها طان والافرق بينهما الا ان رجوع الواهب ليس شافعا عن فساد العقد لانه لا يؤثر فيما تقدمه وفيما يخبره في اكتفه عن فسادا وقع فغايبه وجوب رجوع كل حق الى مستحقه وبالجمل فهو من قبيل البيع الذي ظهر فيه فوجب هنا ما يوجب هناك وحيث كانت المسئلة على تقدير كلامهم خالية عن النص الشرعي فالقول بها والتحزم بالحكم في فروعهما امر مشكل حبا انا على ما اخرناه فلا انتكال لقيام التصويع عموما وخصوصا على العدم انما الاولي فلما علم كتابا وستة من تخريم التصرف في مال الغير من غير اذنه ولم انفي بالاجازة المتأخرة لجاز التصرف في اموال الناس بجميع وجوه التصرف بناء على ذلك وهو قيم عقلا وانا ثابته فيه ما قد ساه من التصويع الواردة في البيع بخصوصه الا ان على البيع لا بعد رضا المالك ولم اقف على من تعرض لهذه المسئلة بما ذكرناه من هذه التنبهات







کتاب التجار والکاتب

[illegible]

کتابخانه

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا تھا۔

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



في المقاصد والحكام

في المقاصد والحكام

في المقاصد والحكام

في المقاصد والحكام

فيصحبهم ثم يستودعونهم الا الى اخذ مالي عنده قال الله خيانه وما رواه في بيت عن ابن عمر عن ابن ابي الفاضل بن رباح قال كنت عند  
 القوم ودخلت اخرتهم وكنت اقرب الناس اليها فقلت سالتهم عن اخواني فقلت ان ابن عمر مات وترك مالا كان في يده فقلت انما افادوا عنه  
 فلان اخذ بعد ما تلف من شيء فخرته بذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان من اثمنا من اثمنا من خانك وملاواه في يده  
 باسناد عن زيد القحطاني قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اثمنا من اثمنا من خانك فلا تخذوا عنه والشيخ رحمه الله في هذا الخبر على  
 الكراهة جميعا بينهما وبين ما دل على الجواز مثل ما قد مر من خبر علي بن سليمان المصنف لكون المال اذ يعطى مع ان يجوز المقاصد منه وهو  
 ما رواه في بيت عن القحطاني عن الفضل بن عبد الملك ان شهاب بن ابراهيم في رجل نهب الف درهم وادس في يده بعد ذلك قال ابو عبد الله عليه السلام  
 له اخذها ما كان الاخذ الذي اخذ من غيبها في غيبها فدخل شهاب على عبد الله بن مسعود فذكر له ذلك فقال له انما اخذها من غيبها فدخل  
 في الوافي بعد هذا الخبر في اشكال ان اخذها جواز الاخذ من الوديعة مع ان خيانه كما هو في الشك في ذلك ويمكن ان يقتضي عنهما  
 بحمل علي ما اذا كان المصنف بل هو مع هو العامل فان ماله اما في المصنف او هو الامام الا ان في اخذها فان لم يكن كل الامام فلا اقل من  
 الخ في بيت عن ذلك عدم ذكر المقاصد لانيان بصيغة المعلوم في الاستدلال كانه كان معلوما بينهما ما كان ممن يتقصد قول المصنف الكلام  
 في المقام ان هذه الاخبار قد خرجت على قسم ثلثة الاول من وقع بيده مال الرجل في حق او امتنع من اعطائه ولا خلاف في لا  
 اشكال في جواز مقاصد وعليه تدل الاخبار الاولى والثاني من محذور حلف والظن ان لا اشكال في ان كان استخلف المصنف في اخذها فلا خلاف في  
 كانه تدل عليه الاخبار الثانية والخبر الثالث في ظاهره قد عرف انه محمول على حلف من علي المال بدون استخلاف المصنف المالك هو كمن لم يحلف الا ان  
 لهذا اليمين اتفاقا في كل خلفه الحاكم بدون طلب احب اليه دعوى ما في الاغنية الثالث الوديعة وقد عرفت اختلاف الاخبار فيها وجميع النسخ بينهما  
 بحمل الغيب النعم من المقاصد على الكراهة وما ذكره في الوافي من العمل على كون ذلك لغا صلب المصنف عاملا والظن انه بعيد عن بيتا الخبرين الذين  
 على ذلك ومن المصنف على كراهة في المقام هو الجمع بين الاخبار المشار اليها بالاثبات بالدعاء المذكور وعكس وان التصريح انما يكون خيانه مع عدم  
 كما يشير اليه قوله في رواية المصنف الاولى ان اخذ الذي اخذته خيانه ولا ظن ولا كذب في رواية الثانية والاولى ان كانت مطلقة حيث ذكرناها  
 في علل الروايات الاولى الا ان الظاهر على الوديعة جواز المقاصد في غير الوديعة جميع شي لا يتوقف على هذا الدعوى نحوها في الرواية الثانية  
 باية بحملها على ذلك والحلف بها قد عرفت انه يحكم بعدم وهذا الدعوى انما دللت عليه روايات النعم من المقاصد من الوديعة من كون ذلك  
 ضمن الدعوى في هذا المقام كانه بمنزلة الصبيغ الشرعية والعقود النافذة في المعاملات فيحتاج اليها انتقال المال اليه كمن ماله عليه كما يحتاج الى العقو  
 النافذة في المعاملات فيحتاج اليها انتقال المال اليه كمن ماله عليه كما يحتاج الى العقو النافذة في المعاملات فيحتاج اليها انتقال المال اليه كمن ماله عليه  
 في خبر اخر ليوثر بن عبد الرحمن عن المصنف في قوله لا اخذها خيانه ولا ظن ولا كذب في خبر اخر ان استخلفه على اخذها من غيبها فذكرناها  
 ان يحلف في هذه الكراهة وبالحمل فان المقاصد في الصورة الاولى في خلافه لا اشكال في جوازها كما دللت عليها اخبارها من غير توقف على شيء  
 بالكلية وفي الصورة الثانية لا اشكال في خلافه في عدمها وانما محل الاشكال في الثالث والستين من هذه الاخبار هو انعم قولها هذا  
 الدعوى الا لانيان يجوز المقاصد والا فلا والله العالم **الحج** من قد صرح جمع مع الاقتصار منهم في ذلك وصحة وسبب ان يجوز جميع من يقدم  
 ذكره من لا يلا حتى المقاصد في طرقة العقولان يبيع من نفسه من له الولاية عليه واستثنى بعضهم الوكيل والمقاصد من الحكم المذكور فخرج من  
 قوله في طرقة العقولان فخرج على استثناء الوكيل خاصة على تفصيل في روى من ظاهر القول بالعموم في الحق الاربعين في روى من ذلك  
 في عقد البيع وغيره من العقود حتى النكاح اجب وتفضل كلهم في التوكيل هو انما اذا اذن للوكيل لو كلف في بيع ماله من نفسه وكنت المنة على  
 ان يعقد بها على نفسه في يجوز له في طرقة العقولان لا المشهور بيا حطبنا هو الاول في ماله الى المال للتخلل في الحق للمقاصد هو الاذن  
 المذكور وانتفا المانع ليس الا كونه وكيلا وذلك لا يصلح للمنافعة وعن الشيخ وجماعة لمنع للمنة وان يصير موجبا قابلا وروايات التمتع  
 الاذن ممنوع ومنع جواز في طرقة العقولان في المصلحة في الابن الجاهل في روى من ذلك جاز في جميع العقود من  
 بيع ونكاح مع انه قد روى عن عمار في الموقوف قال سالت ابا الحسن عن البرقة تكون في اهل بيت وتكون ان يعلم بها هل يبيعها لغيره ان توكيل جاز في اذن  
 بترتيبها قوله قد روى عنك فاشهد على تروحي قال لا قلت جلدت ذلك وان كانت بما قال ان كانت بما قلت فاشهد على تروحي قال لا قلت جلدت ذلك وان كانت بما قال ان كانت بما قلت فاشهد على تروحي  
 وهذه الرواية كما ترى صريحة في المنع من ذلك مع الاذن صريحة بالنسبة الى النكاح وليس هذه الرواية ما يمكن استثناء المنع اليه الا في طرقة العقولان  
 اما غير النكاح من العقود فلم اقف في خبر ما عدا ما رواه من الجواز لا ينقض دليل على اتيان حكم شرعي بخلاف الاصل والاصل عصمة الفروج والاموال  
 حتى يقوم دليل شرعي واضح على زوالها والاهل والاهل المانع كما في البيع والبيع ومن تبعه هذا مع الاذن اما مع الاطلاق فيلزم الجواز في البيع من نفسه لانه  
 جله من الاحتياط وكانه المشهور بالمنع والى ماله في ان المفهوم من الاستثناء هو البيع على غيره فلا يتناول الاطلاق ولا الجواز في الجواز  
 على كراهة وقد مر شرح الكلام في هذا المقام في المقدمة الثانية في باب القباضة في مسئلة ما لو قال الانسان للتاجر استرني في بيع الجوز ان يعطيك فمطلقة  
 امر لا نقلنا القولين في المسئلة والخبر الدالة على المنع وما يظهر قوة القول المشهور وصحة وما ذكرنا يعلم في المسئلة في هذه المسئلة من جهة  
 اعتبار قول الواحد في العقد وعدمه اما الاول فلان جماعة من قال بجواز في الصورة الاولى مع في الصورة الثانية اما ثانيا فلا تترك للمعاذرة  
 بالتوكيل في القولين الاجتبا مع انه لا يجب نفع في مقام المنع كما لو وكل ذلك لو كلف في ان يكون ما ذكروه او مطلقا في الاجتبا في القولين  
 ظان تصور المشار اليها لعدم لان الحق فيها انما وقع عن اعطائه من الجنس الذي عنده واخذ من الجنس الذي في يده فبيعه ثم ان يكون هو الموكل  
 او القابل للوجوب غير وكلاهما في ذلك اما ثانيا فلان المانع انما استند الى الاحتياط في ما فاقه من عدم تناول الاطلاق لذلك لا الى عدمه



مجلس شورای اسلامی  
روزنامه کیهان  
شماره ۱۰۰۰  
تاریخ ۱۳۰۵/۰۵/۰۵  
صفحه ۱۰

فَاتَّخَذُوا مِنْ بَيْتِ الْعَبْدِ الْقُرْآنَ الْكَامِلَ

الاصحاح الرابع عشر في بيان ما لا يظلم فيه من غير ما يرب عليه الاحكام التي كرها فكيف يدخلون تحتها هذا اللفظ و  
الحال كما عرفت وثانياً ان الاستفادة من كلامه هنا كلام غير ايضاً ان المستند في اصل هذه المسئلة انما هو الآية الكريمة اعني قول عز وجل ولين  
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وانتم جنس باخيه فان لو اراد بالسبيل هنا ما يدعون من سبطنة الكافر على المسلم بملك والذوات تحت طاعة  
وتجوار الافتقار والحرز ونهيب لا تنقض ذلك ولا بما اوجب الله نعم على ائمة العدل من الافتقار الى ائمة الجور والضرر على ما ينزل به من ائمة الجور وعدم الدعا  
عليهم كما ورد في تفسير قوله عز وجل قل للذين امنوا يغفر الله لهم ان يرجعوا اليه الله ليقر قوما بما كانوا يعملون وثانياً ما اوقعوا بالاغبان ولائمة  
من القتل فضلا عن غير من انواع الاذى التي سبيل اعظم من هذا السبيل ثالثاً ما رواه في العيون من انه قتل لسان في سواد الكوفة قوماً بغير  
ان التفتي لم يقع عليه فهو قال الكذب والعلم الله نعم ان الذي لا يبه هو الله تعالى له الا هو قيل من هم قوم يزعمون الحسين بن علي لم يقتل  
وانه الذي اليه شبهه على خطه بن اسد الشامي فانه رفع الى التماكارف عيسى جبرئيل ويحجقون بهذه الآية ولن يجعل الله للكافر على المؤمنين سبيلا  
فقال كذبوا عليهم غضب الله ولعنوا وكفروا بتكديهم التقي في اخباره فان الحسين سيقول الله لقد قتل الحسين وقيل من كان خبرا من الحسين  
امير المؤمنين والحسين بن امير المؤمنين مامنا الا مقتول والله لمقتول باغتيال من يقا الى عرف في كبره ومعهم والى من روى الله اخبر جبرئيل  
عن ربه العالمين واما قوله تعالى لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فانه يقول لن يجعل الله لكافر على مؤمن حتى يلفظ الخبر الله نعم عن كذا  
قتلوا نبين بغير حق ومع قتلهم اياهم لن يجعل لهم على ايديهم من طريق الحق اقول الخبر جازي صريح في تفسير السبيل انتهى في لايه بالحجة والدليل  
فقلل صاحبنا من هذه الآية في مواضع من الاحكام بناء على المعنى الذي نقلناه عنهم مع ظهور اسقاطه ما قد مذكوره وورد هذا الخبر مما  
لا ينبغي ان يصح اليه والعذر بهم طاهر في عدم الوقوف على النجس المذكور وهذا مما يؤيد ما صرحنا به في مواضع من كتب العبادات من هذا الكتاب  
من انه لا ينبغي الساع الى الاستدلال بظاهر الايات قبل حرجة الاختيار الواردة في تفسيرها عن اهل العصمة وبالحجج التي لا عرف لهم ليل  
في هذا المقام سواء عرفت ام لا ولا ينبغي ان يستدل على ذلك بمفهوم رواية حماد بن عيسى عن الصادق امير المؤمنين اني بعثت في قدامي  
اذ هو بايعوني من المسلمين ادفعوا ثمنه صاحب ولا تفرقه عنه رواه الكليني الشيخ في سبب النهاية والمقرين انتم في الاثر في غير ما سب  
ولا على الاربع السطنة والسبيل عنه عدم جواز تملك روح فيمنع شراؤه ويحرم تملكه لما فيه من وجود السطنة والسبيل على المسلم والله العالم  
فروى الاول قد صرحوا بربنا على ما قد مذكوره عنهم من تحريم استراء الكافر للمسلم باستثناء ما لو كان الصداق من يتبع عليه بعد  
الشراء كالابن نحوه فانه يجوز شراؤه لانه يتبع عليه قهر بعد الاختار في ملكه وهو اختياره ونقل عن والده وفضل عن طوابق التراج عند المحوا  
وعدم ترشبه لصق عليه المشهور الاول قالوا وفي حكمه كل شراء يستعقب المعنى كالمواقر تحريمه عبد غيره ثم استراءه فانه يتبع عليه بغير الشراء وحسن  
ايضا بانه انما يتبع حول العبد المسلم في ملك الكافر اختيارا كالشراء والاستيها بغيره كالارث واسلام عبده الكافر في جبر على بيعه بغير  
مثل على الهوى وجدرا عنه الاصيل بينهما الحان يوحد الزاغة نفقة زمن المهلة عليه كسب اليه في حقه حماد بن عيسى المتقدم ما يبر  
الى ذلك **الثاني** ما صرح حماد بن الاصحاح بترغيبهم بانه لا يجوز للكافر استحجار المسلم وعلوه بحصول السبيل النقي في الآية للمتقدمة و  
فضل اخرون بان كان كانت الاجارة لعلى في الائمة فانه يجوز تكون كالكافرين الذي في نفقة لو استدان منه ذاهم وفي السبيل في هذه الصورة  
كفي صورة الدين وان كانت على العين حوت للعلنة للمتقدمة وهو وجود السبيل النقي في الآية واختار هذا التفصيل حماد بن المتأخرين  
كالحق الشيخ على روى في حقه عدو الشهيد الثاني في ذلك ومن صرح بالاولا الشهيد ثانياً في حقه وهو طمعة في عدو وانت خبير بما في الجميع بعدما  
عرفت ويؤيد جملة من الاخبار بان علياً يمكن بوجوه نفسه من اليهود يقي لهم الفضل كل بلو بكرة وكهاك ما ورد من الاخبار في قصة  
نول حورة هل لانه الذلة على غرة فاطمة الصوف لليهود باصواع من الشعر **الثالث** ما صرح حماد بن الاصحاح بانه يجوز له العبد المسلم  
معد الكافر ان وضع على يده سلم وان وضع عند الكافر حرم وعلوا الاول بان استحقاق احد الذين من قيمته لا يعد سبيلا وعلوا الثاني  
وجود السبيل متى وضع عند وفي عارية قولان قال في الثاني هو المانع قال في يدا عروجهان لوجودهما القصة لانه فيها انداء لادرسيل  
نتجيبه بما في هذه التفريعات بعدما عرفت في الاصل من عدم ثبوته وقراره فكيف يتم ما بينه عليه **الرابع** مقتضى شطبة الاسلام في **الثاني**  
في كان البيع مسلماً او مصفا هو بطلان البيع لو لم يكن كذلك وفي صحة البيع لكن يجبر على بيعه يوم يراه الملك لايه للمتقدمة بالفتن في الاسلام  
لوق ملك الكافر للقران من الاهانه ومنافاة التعظيم لما موربه قيل في حكم السلالة الصغير والهيون ومسيبة المنفرد بان الحقنه يرفي و  
قط يحكم باسلام ظاهره بان يكون في دار الاسلام او دار الحرب وفيها مسلم يمكن تولده منه **المقام الثالث** قد عرفت ان احادركان البيع  
لعوضان وانكلام في ذلك وتحقيق البحث فيه يقتضي بطه في سائل **الاول** في المشهور من الاصحاح انه يشترط في العوضين ان يكونا  
رابعين بيع التبعة خلافا للشيخ روى في حيث جوز بيع خدم العبد على ما قلناه وهو شاذ لا علم عليه ليلالوان يكونا روى في حقه محلل  
اريد للعقول فلا يصح بيع ما لا منفعة ترتب عليه من الاثبات النجسة والنتيجة مما لا يقتل الظاهر قد تقدمت الجسة في حمله من ربه الاثبات كالعبد  
الايوان السباع واليتيم والكلاء الا ان الهوى وهياكل العباد ونحو ذلك والاحبار المتعلقة به تحقيق القول فيها في بقية **الاشارة** من هذا  
هذا الكتاب ملخص الكلام فيها ان كل ما كان له نفع محل مقتضى للعقل فانه يجوز بيعه والتجارة فيه الا ما قد قيل على خلافه قالوا لا يصح  
بيع ما لا منفعة فيه من الخاف في الصفات في نحو هو فضلات لانك لا تعرفه وظهر وطوبى بانه لعمد عدش من ذلك ما لا عرفوا وشرعوا لعمد  
نفعه بالمقابل لالان لا يصح بيعه لاولا اعتبار ما روى في المواضع من منافع بعض هذه الاشياء فانه مع ذلك لا يبعد ما لا انهم صرحوا باستح  
لهم من فضلات الاشياء حيث انه طاهر يندفع به فيجوز بيعه اخذ الاجرة عليه مقدرا بالقد والعين والمدة المعايه من كل في حارة الظاهر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱











۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

## تأليف الكاتب والباحث

[illegible]

الكتاب في بيان ما لا يخفى على من يتفكر في خلقه

[illegible]

জিহাদ

الكتاب الثاني في بيان







کتاب الکلیات

[illegible]



# في استخراج تعيين الضمن

ثمنا والاخر ثمننا لا ما ذكره من كبل للوزن وورد للمكيل كما هو المذهب في بعض ما ذكرناه ذكر الشيخ في الرواية المذكورة في باب ما لا يملك من الثمن  
واحتال المتأثر بالرواية الى رواية اخرى غير هذه الرواية بعيدا لم ينفق في الساب على غيرها ويحتمل في عبارة من ان توان وذا في الوزن  
فيوافق ظاهر الرواية الا ان سياق كلامه يوجب الحمل على ذلك وبذلك يظهر لك قوة القول لثاني وبالجملة فان مقتضى القاعدة المتقدمة  
هو الوقوف على كل ما ورد فالمكيل لا يباع الا ككيل او كذا الموزون والمعدود الامع وورد دليل شرعي على جواز الاكتفاء باحد هاتين  
ومحذور هذه التعليلات التي يتناولها في مثل هذه المقامات لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية نعم قد روي في المشايخ الثلاثة في صحيح  
عن ابن مسكان والحلي عن ابي عبد الله انه سئل عن الجوز لا يستطيع ان نعه في كماله بكيال ثم جدد بما فيه ثم يكال ما فيه على حثا ذلك  
من المعدود فقال لا بأس وهذا في الحقيقة لا يخرج عن بيعه على ما بان دل على اعتماد القواعد التي ليس بها حاصل ذلك كما وردت في رواية  
في المالك بن عمر في المقدمة في اشياء من زيت ووزن واحدا منها او خذ اوقيا بالوزن فبعض الاستحسان هو بيع  
في المعدود معدودا وبغير تعسف فان خضا الشهدا لثلاثة ولو قيل يجوز مطلقا لم يرد العلم واعتماد الاموات كما جردنا  
وفي بعض الاخبار رواية عليه قولنا ان من شرط احد الامرين المذكورين في المعدود نظرا في رواية لا يستطيع ان يخذله وان احسب  
انما يفي على ذلك كخلاف ذلك رواية الزيت المذكورة وهي التي استأنا اليها شيخنا المتقدم ذكره بقوله في بعض الاخبار رواية لا يتأثر الى الجواز يستند  
كما اختاره شيخنا المتقدم ذكره في المصنف قال لو وزنت في الزيت من غير قية يد ولا قائل بالعرفين المعدود والموزون مع ان الاول يدخل  
في الجهالة واقل ضبطا ولا نقضاء الغير وحصول العلم واعتماد الثقلات البسيطة واختلاف الكائن في الموازين كما يتعارف من التعريف ونحوه  
انذار ما يحتمل الزيادة والنقصان للظن من الموازين وجواز بيعها مع الظن ومن غير وضع بناء على ان معرفة الجوز كافيته وللأخبار في الانذار  
في بعض ما اذا كان عن تراض منكم فلا بأس ان كان يزيد او ينقص فلا يضر به وكذا نحو زهم بل اختلاف الجمع بين اثنين تحت اثنين في عدم البيع  
بشئ واحد كبيع واجارة او نكاح وان كان عوض كل منهما بائنا محبة ونحوه معلوم حال العقول انتهى هو بعيد لانه يقتضي الحكم في جملة ما عليه  
رواية الجواز المذكورة في الساب فلو جاز بان كان عوضان من المكيل او الموزون او المعدود فلا بد من اعتبارها مما هو للعدود  
من الكيل والوزن والعدد فلا يكفي المكيل المجهول لقصة حاضرة وان تراضيا لها ولا الوزن المجهول كالا على صحة ما بينه  
وان عرفته من هاتين هاتين ولا العدد المجهول بان عولا عليه ثم اعتبر العدد بالعرف المتيقن عنه في ذلك كله اقول وما يدل على ما ذكرنا  
ما رواه الصدوق في الحسن بن الحسين عن الصادق قال لا يصلح للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصروع الكلي في الحسن بن علي بن فضال  
في في وبيع عن الحلبي عن الصادق لا يصلح للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصروع فان الرجل يبيع جرجا لا ياكل الكيلان يكيل له ما بينه  
لعله يكون اصغر من ذلك السويق ولو قال هذا اصغر من هذا السويق لم يخذله لانه يبيع ذلك فيجعل في امارة فقال لا يصلح الاخذ واحد  
والامناء لهذه التهمة قوله الامناء جمع مناصورا وهو الحق في اللغة المشهورة في السنن ما ذكر في الخبر هو الاصح مما هو عليه بهور  
الان في السنن تسمية سواك في الصحيح عن سعد بن سعد عن ابي الحسن قال سئل عن قوم يبيعون القمح للبعور ما قالوا لا بأس بالبيع  
في الناس شيئا منهم وط الحق في الرواية المناقشة في المقام بحسن الحلبي المدونة بعد هاتين هاتين عاين ذلك الى الدالة العامة للثمة  
في الدالة على الوفاء بالعقد وعلى هذا فلو حصل التراضي من البائع والمشتري على مكيل مجهول لقصة وعوضها وحصر مجهول وقدر القيمة بنا  
على ذلك في البيع بمقتضى ما اختاره وفيه ان اطلاق قوله في الخبر لا يصلح كما في الاول ولا يصلح كما في الثاني للرجل ان يبيع صاع غير صاع المصروع  
من ان يكون غير صاع المصروع وقوع الكيل بعينه او التراضي بغير صاع المصروع فغير القيمة لشرع في ذلك المكيل المجهول وورد ما ذكره في  
في الرواية الثانية حكم اخرا لا منافاة فيه مع ان الجواب للسؤال عن بيعه في رواية باطراف ما لم يجمع من الصورة التي لا يجمع جوازها وصحة السؤال  
في بيعه كافتقر في كلامهم وبالجملة فان عبارة هذه الاخبار شاملة باطلا في ما ذكرنا وتخصيصها يحتاج الى دليل ومع ورود المنع في المسألة انما  
لما وقع عليها في صحف سعد بن سعد فانها ظاهرة في ما ذكره لا يوجب تخصيص ذلك الاطلاق وانما هو احدى وجهي المطلق الذي لا يمتنع من ذلك  
لما لا يقتضي الخبر على اختصاص القيرم بدون غيره ليجب تخصيص ذلك الاطلاق به وانما الاشارة الى عدم ادلة ابو عبد الله بالعقدان احيى ان  
في ما هو مباح ومما هو باطل ومن الظاهر وجوب الوفاء بما يترتب على العقد القبيح وح فلا يذوق من لطم في صحيح العقد منه وصلا  
لا يمكن ترتب وجوب الوفاء به عليه فالاستناد الى هذا الاستدلال بهذا العموم من النظر في العقد كما ذكرنا بحارنا طاهرة ثم ان المتحقق في المشايخ  
اليه قال في المقام ومنه يعلم البحث في المعدود والظن عدم دليل على محذور بيعه الاعدا وعموم ادلة جواز العقود والوفاء بها طاهرة يدل على  
الجواز وعدم اشتراط العقد الاصل والعمومات وحصول التراضي هو العقد الذي لا يدل دليل قوي فاستات حذره متخلو ان كان عدم الجواز  
والاحتياط معه قبل وقوع العقد في الاول عدم ارتكابه الترتيبا يوجب على تقدير رضاه فاستأق اقله لا يربطه لم يرد بعد دليل واضح  
في الدلالة على ما ذكره الا حقا من عدم الجواز الا ان مقتضى الحلبي ان سحاب المقدمة الواردة في الجواز مبدئية ما ذكره وان لم تكن الدلالة  
صريحة في ذلك فان الظن من السؤال ان الحكم في بيع الجوز هو المعدود وانما هو على ما ذكرنا على ما ذكرنا في الجواز مما لا يخفى على احد  
انه لا يستطيع عدم كثرية فلو دل على هذا النحو في الجوز لا ولا امام فرزه على ذلك والاشكال بحسب ما لا يحتاج الى حجة بل عليه محاذرة  
كما قد عيى المحقق المذكور وقد نفره ان تقريره محتمل لقوله في روح فكون الخبر ظاهرة في ما يبيده اذ لو الا حقا من ان عليه الدالة هذا  
الحكم في الجواز ثلث في غير ما يباع عددا وبيعته الى ما سواها فنتبع المناط القطعي في كل اجل الاحكام الا ان خصوصية المذكور جوازها الامر حيث  
ا) وقوع السؤال عنه وانما استنادنا الى ما ذكره من عموم ادلة الوفاء بالعقد فقد عرفت ما فيه وانما الاصل في معارضي بان الاصل فيها كل ذلك

في بعض الاخبار رواية عليه قولنا ان من شرط احد الامرين المذكورين في المعدود نظرا في رواية لا يستطيع ان يخذله وان احسب  
انما يفي على ذلك كخلاف ذلك رواية الزيت المذكورة وهي التي استأنا اليها شيخنا المتقدم ذكره بقوله في بعض الاخبار رواية لا يتأثر الى الجواز يستند  
كما اختاره شيخنا المتقدم ذكره في المصنف قال لو وزنت في الزيت من غير قية يد ولا قائل بالعرفين المعدود والموزون مع ان الاول يدخل  
في الجهالة واقل ضبطا ولا نقضاء الغير وحصول العلم واعتماد الثقلات البسيطة واختلاف الكائن في الموازين كما يتعارف من التعريف ونحوه  
انذار ما يحتمل الزيادة والنقصان للظن من الموازين وجواز بيعها مع الظن ومن غير وضع بناء على ان معرفة الجوز كافيته وللأخبار في الانذار  
في بعض ما اذا كان عن تراض منكم فلا بأس ان كان يزيد او ينقص فلا يضر به وكذا نحو زهم بل اختلاف الجمع بين اثنين تحت اثنين في عدم البيع  
بشئ واحد كبيع واجارة او نكاح وان كان عوض كل منهما بائنا محبة ونحوه معلوم حال العقول انتهى هو بعيد لانه يقتضي الحكم في جملة ما عليه  
رواية الجواز المذكورة في الساب فلو جاز بان كان عوضان من المكيل او الموزون او المعدود فلا بد من اعتبارها مما هو للعدود  
من الكيل والوزن والعدد فلا يكفي المكيل المجهول لقصة حاضرة وان تراضيا لها ولا الوزن المجهول كالا على صحة ما بينه  
وان عرفته من هاتين هاتين ولا العدد المجهول بان عولا عليه ثم اعتبر العدد بالعرف المتيقن عنه في ذلك كله اقول وما يدل على ما ذكرنا  
ما رواه الصدوق في الحسن بن الحسين عن الصادق قال لا يصلح للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصروع الكلي في الحسن بن علي بن فضال  
في في وبيع عن الحلبي عن الصادق لا يصلح للرجل ان يبيع بصاع غير صاع المصروع فان الرجل يبيع جرجا لا ياكل الكيلان يكيل له ما بينه  
لعله يكون اصغر من ذلك السويق ولو قال هذا اصغر من هذا السويق لم يخذله لانه يبيع ذلك فيجعل في امارة فقال لا يصلح الاخذ واحد  
والامناء لهذه التهمة قوله الامناء جمع مناصورا وهو الحق في اللغة المشهورة في السنن ما ذكر في الخبر هو الاصح مما هو عليه بهور  
الان في السنن تسمية سواك في الصحيح عن سعد بن سعد عن ابي الحسن قال سئل عن قوم يبيعون القمح للبعور ما قالوا لا بأس بالبيع  
في الناس شيئا منهم وط الحق في الرواية المناقشة في المقام بحسن الحلبي المدونة بعد هاتين هاتين عاين ذلك الى الدالة العامة للثمة  
في الدالة على الوفاء بالعقد وعلى هذا فلو حصل التراضي من البائع والمشتري على مكيل مجهول لقصة وعوضها وحصر مجهول وقدر القيمة بنا  
على ذلك في البيع بمقتضى ما اختاره وفيه ان اطلاق قوله في الخبر لا يصلح كما في الاول ولا يصلح كما في الثاني للرجل ان يبيع صاع غير صاع المصروع  
من ان يكون غير صاع المصروع وقوع الكيل بعينه او التراضي بغير صاع المصروع فغير القيمة لشرع في ذلك المكيل المجهول وورد ما ذكره في  
في الرواية الثانية حكم اخرا لا منافاة فيه مع ان الجواب للسؤال عن بيعه في رواية باطراف ما لم يجمع من الصورة التي لا يجمع جوازها وصحة السؤال  
في بيعه كافتقر في كلامهم وبالجملة فان عبارة هذه الاخبار شاملة باطلا في ما ذكرنا وتخصيصها يحتاج الى دليل ومع ورود المنع في المسألة انما  
لما وقع عليها في صحف سعد بن سعد فانها ظاهرة في ما ذكره لا يوجب تخصيص ذلك الاطلاق وانما هو احدى وجهي المطلق الذي لا يمتنع من ذلك  
لما لا يقتضي الخبر على اختصاص القيرم بدون غيره ليجب تخصيص ذلك الاطلاق به وانما الاشارة الى عدم ادلة ابو عبد الله بالعقدان احيى ان  
في ما هو مباح ومما هو باطل ومن الظاهر وجوب الوفاء بما يترتب على العقد القبيح وح فلا يذوق من لطم في صحيح العقد منه وصلا  
لا يمكن ترتب وجوب الوفاء به عليه فالاستناد الى هذا الاستدلال بهذا العموم من النظر في العقد كما ذكرنا بحارنا طاهرة ثم ان المتحقق في المشايخ  
اليه قال في المقام ومنه يعلم البحث في المعدود والظن عدم دليل على محذور بيعه الاعدا وعموم ادلة جواز العقود والوفاء بها طاهرة يدل على  
الجواز وعدم اشتراط العقد الاصل والعمومات وحصول التراضي هو العقد الذي لا يدل دليل قوي فاستات حذره متخلو ان كان عدم الجواز  
والاحتياط معه قبل وقوع العقد في الاول عدم ارتكابه الترتيبا يوجب على تقدير رضاه فاستأق اقله لا يربطه لم يرد بعد دليل واضح  
في الدلالة على ما ذكره الا حقا من عدم الجواز الا ان مقتضى الحلبي ان سحاب المقدمة الواردة في الجواز مبدئية ما ذكره وان لم تكن الدلالة  
صريحة في ذلك فان الظن من السؤال ان الحكم في بيع الجوز هو المعدود وانما هو على ما ذكرنا على ما ذكرنا في الجواز مما لا يخفى على احد  
انه لا يستطيع عدم كثرية فلو دل على هذا النحو في الجوز لا ولا امام فرزه على ذلك والاشكال بحسب ما لا يحتاج الى حجة بل عليه محاذرة  
كما قد عيى المحقق المذكور وقد نفره ان تقريره محتمل لقوله في روح فكون الخبر ظاهرة في ما يبيده اذ لو الا حقا من ان عليه الدالة هذا  
الحكم في الجواز ثلث في غير ما يباع عددا وبيعته الى ما سواها فنتبع المناط القطعي في كل اجل الاحكام الا ان خصوصية المذكور جوازها الامر حيث  
ا) وقوع السؤال عنه وانما استنادنا الى ما ذكره من عموم ادلة الوفاء بالعقد فقد عرفت ما فيه وانما الاصل في معارضي بان الاصل فيها كل ذلك



# في كيفية البيع شرط

عدم وصوله اليه فيكون في محله المنكروا لصاله بدهاء يد على الثمن فيل يتقدم قول البائع للفقير الاطلاع المحو للسلع اصله عند التبرع المشهور  
 الاول والمسئلة عارته من النص الزكون الى امتال هذه التعديلات في تاسيس الاحكام الشرعية قد عرفت ما فيه غير مقام ولو ما عارض على  
 انها جارية معية ظهرت اقل من ذلك فقبل بان المشتري الخيارات في فتح البيع وبس اخذها معصتها من الثمن فيل يكل الثمن والشيخ قول ثالث  
 ان البائع ان كان له ارض وجب تلك الارض في التناقص فعليه الاكمال بها والتميز المشتري بين الاحد تحتها من الثمن وبين الفسخ ويدل على  
 هذا القول ما رواه الصدوق والشيخ عن عمر بن حنظلة عن الصفي رضي الله عنه قال باع ارضا على انما عترة اجرة فاشترى المشتري منه بحدوده ونقد الثمن  
 ووقع صفقة البيع واقترا فاعلم ان ارض ادا هي حصة لجرته قال ان شاء الله استرجع فصولا واخذ الارض ان شاء الله وبيعها بحدوده واكله ولا ان  
 يكون له الجيب تلك الارض ايضا ارضوا فلتنوخد ويكون البيع لا روبا وعليه الوفاء بتمام البيع فان لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع فان  
 شاء المشتري اخذ الارض واسترجع فصولا وان شاء الله اخذ الارض اكله ولا روبا طمخا لم يصبه عند السند وهو غير صحيح بل لا يعتمد الرواية لا  
 معارضها وهي ان على حصة القول الاول مع عدم وجود الارض للبائع ثمة فاعلمها متعين وفي النهاية نقل عن الشيخ هاسمع عدم وجود الارض لثمة  
 بغير المشتري بين الاختصاص بين الثمن والفسخ قال مستند رواية عمر بن حنظلة عن الصفي لكنه اعير بقية السند وفي الرواية انما يدل على احد  
 تحت من الثمن وهو ما يفسد البيع كما هو القول الاول لا يجمع الثمن كما هو القول الثاني والله ان ما ذكره سهو من قبله التامع بغير ما يروا  
 طمخا كالتبرع ورجحه كالتاب بوجه يدل على ذلك ما رواه الشيخ عن محمد بن العيص قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى ما يداق  
 يذوقه قبل ان يشترى قال نعم فيل يذوقه ولا يذوقه الا لا يشترى ورواه البرقي في المحاسن عن محمد بن العيص مثل ما رواه من غير اخبار ولو وصف بناء  
 على الاصل وهو الفسخ فالتصور بين المتأخرين الجواز مع العلم به من غير هذه المعية كالقوام واللون وغيرها مما يفسد قيمته بلحتلافه  
 قبل لا يجوز زبده الا بالاختيار او الوصف كغيره للمتنق عنه وهو منقول عن الشيخين سلا رومن النقي والقاص ان حمزة والاولى له الحق  
 والعلامة ومن تأخر عما يروى في الاول حوازا البناء على الاصل حاله على مقتضى الطبع فان لم يصبوا عرفا لا يتبعه ابا العيب في حوزة الاعتماد عليه  
 لا ارتفاع الغرضه كالاكتفاء بزيته ما يدل بفساده على ما فيه غالبا كظاهر القبر وبغير النقص بالخيار فان خرج معياره بغير المشتري بين الرد و  
 الارش لم يقتصر فيه بفسادها فاذن انما على اختياره والاعتين الارش لو تصرف في ذلك في غيره من انواع المبيع وان كان المشتري المتصرف في  
 لتاول اذ لا خلاف في ذلك الا ان حوزة الرد والارش ان تصرف في اولى بجوار من غير احتساب ما يورثي لحسابه الوضاه كالحوزة والشيخ  
 واليحيى فان شره جاز مع جهالة ما في طونه ويثبت للمشتري الارش بالاختيار مع العيب و الرد في بعض عبارات الاخصاص ان شاء الله تعالى  
 وفي عبارة الشيخ وصحة شرط العترة والبرائة من العترة وضع الخيار لو طهره مع اكد اطلاقه الجماعة قال في البعد هل يدعيهم ويشكل هو لو طهره  
 معبولا لم يكن لمكوره قيمه كالبص فان مقتضى الشرط رجوعه بالنقص كل لعدم وجود ما يقابل له هو من اقله في العقد لا يمتنع في مقابل  
 الثمن فيكون اكل المال بالباطل فينتج بطلان الشرط وقد ثبت على هذا في من انتهى وهو جيد فلو اقول لم يكن لمكوره قيمه كالبص فان مقتضى الشرط  
 بالثمن اجمع لطلان البيع حيث لا يقابل الثمن ما له هل يكون العقد معسوخا من صل فطر الى عدم المانية موجب العقد في بطلان اداء او بطل  
 على كونه بعد الكفر ظهورا في التناكح لصلو شرط العترة حين العقد اتماتين الفساحا كغيرها لبقولان جزم في الثاني وجعل الاول  
 احتمالا قال ولو لم يكن له بقية اصل البيع من حصة ويحتمل من اصله قال شيخنا التمهيد الثاني بعد ان قلنا للسمه وهو ط الجامة وخرج الاول قال ورحاب  
 الاول واضح لان ظهور الفساد كمن ظهور عدم المانية في نفس الاجزى البيع لاحد عدمه ليجب وافقه مذهب على الطامس في المسئلة محل ثبو  
 وفتحوا على القولين الكلام في مونة النقل من الموضع الذي اشتراه فيه الى موضع الاختلاف فعلى القول على الباع وعلى الثاني على المشتري لوقوعه في  
 املاكا العاشر المشهور بهم من غير خلاف يعرف ان يجوز بيع المسلي فاره وان لم يفتق ما على اصل السلام فان طهره بعد الفسخ معيا  
 بغير المشتري كما هو القاعدة في كل معيب المار بالهزة الجلدة التي فيها المسك قالوا ووفقه بان يدل في خط بارة ثم يخرج فيتم والمار في علمهم  
 اكل في العبارة المذكورة جمع فارة كثر وتمرة هو في العبارة مشتقا من المسك وقاصص حمل من الاحتكاك على مالهرة في الممر والجمع وفي مجمع البحر  
 انه هبوا لغيره وهكذا في فارة التبرع لم اقصه في هذا الحكم على من قال الحق الارز ببلر فو اعداهم تقتضي عدم حوازي في الهارة للجهالة  
 ما يجوزون في كلامهم بيع المتعوم بالمشاهدة بل بوجوده انتم مع ما هو لا يجوز طر مع مشاهدة الهارة في المسك من دون مشاهدة وتتم  
 لعدم اجماع وقصدهم ذلك من كثره ويؤيد عموم الادلة انما لا يهاجره مع الاصل فاعلم ما عارضها يصلح لذلك وحوا العلم في الجملة وعدم وجوب  
 الاستقصاء مع عدم ثبوتها ولو كان معياره بغيره فاعلم اهل الخبرة في الفارة وهذا مؤيد لعدم اشتراط العلم كية مما سبق فقد كثر  
 ومؤيد ايضا لعدم نجاس ما يفصل من الحي فانها ظاهرة عندهم بالاجماع مع انها جلدة واهل الفارة انما لا يوجب لها التانيدات مع عدم  
 على الحكم المذكور كما اعترف به بل يجمع من قبيل الدعاوى العارية عن الدليل وقد عرفت ان مقتضى القاعدة المذكورة يحتاج الى دليل بل لو ورد الدليل  
 في بعض الموارد لزمه وكذا في مسئلة البيع بحكم المشتري والبائع او لحق فاهم قد ردت الرواية المدة في العترة الصالحة في حوازا الحكم البيع بحكم المشتري  
 وهذا الحق المذكور من وافهم على ذلك كما تقدم في كلامي في تلك المسئلة فكيف مع عدم الدليل على ذلك هذه المسئلة ومجربته في الحكم بينهم  
 لتلك القاعدة على انه قد ردت في سبب من عبد الله بن عيسى قال يا بن عيسى انما لا يثبت في الجففة ان كرهه شراء ما يره وروى في الجففة عن الحسن بن سالم عن ابي بصير انه  
 كرهه بغير طر وخافه بغير ثبوت ثبته ما لم يره واستعمال الكراهة بمعنى الغير في الاخبار اكثر كية كما تبين عليه غير موضع واخراها المذكور وان موثقا بالذكري  
 من القاع في هذا المقام وخرج عنها بغير دليل غير معقول الا ان يقال كما قلنا من الاشارة اليه ان الاصطلاح لا فاعلم في ذلك بل المرجح الى  
 التصريح بما دلل عليه حوازا ومنعوا محال لا في هذا المقام والاحتياط لعدم حوازا البيع الا مع العلم بنية المتوخر لزمه احد استاء

في كيفية البيع شرط

في كيفية البيع شرط

في كيفية البيع شرط





## فے کفیت البک و شروط

[illegible]

الاستقراء من

الموتالقولالذي هو لبنيضالثوب المسألة الثالثة بما ذكره في قوله لا يسجد

یہ سب کچھ دیکھ کر وہ سب سے پہلے اپنے آپ کو دیکھتا ہے۔





## 90

[illegible]

کتاب التوحید والکفر

بمجرد صرح وما اوردوه على ذلك القول الذي نقل الشيخ في طروضة فهو مبادر عليهم في هذا المقام ان كان وجوب الوقوف على ظاهر النص في الموضوعين  
وان قبل بالشيخ والشيخ في التاويل والمخرج عن الظاهر معبر عن ذلك القول كما لا يخفى على النصف ما ذكره من قوله ما لا يفتقر الى اجتهاد المحقق في السلب  
فلا يخرج من مسامحة فان المسامحة من هذه العبارة بالنظر في صدق الخبر هو توجه الى القيد خاصة دون المقدمة فمقتضى جوازها في هذا البحث  
مع ما ان المتبايعين بالخيار لم يفاروا احدهما الاخر ويحصل البعد بينهما بما يوجب على وقت العقد فالتقي انما هو الافتراق دون من يرتب عليه  
الافتراق وهما البيضا ومبي كل اهما من المتقدم انما يتبع على رجوع الشيء الى العتد والمقيد وهو خلاف ظاهر رثا الخبر كما عرفت وفيه ما ذكرناه ما  
قد مذكور من ان مقتضى العقد للزوم كتابا وسنة واثبات الخيار بالموجب المخرج عن ذلك يحتاج الى دليل واضح والركون الى هذه التعليلات  
اعلى وبناءا لاحكام الشرع عليها عجزا فظاهر فرب ذلك يظهر بحال الوجه المذكور وانه في هذه الصورة واليه يميل كلام المحقق لا ريب في  
رجوعه والفاضل المحقق في الكفاية وبالتوقف في هذه المسئلة من اصلها صرح شيخنا المحقق الشيخ علي في محقق في العتد والبحث في المسئلة من المتوقفين  
هو محل اليه يميل كلامه لا انة قال بجلدك والاصح اوسط **الشيخ** المشهور في كلام الاصطلاح انما لو اشترى من يبيع عليه كالا في الابن فبعضها  
فانه الخيار للشتر والظاهر ان الوحدة في التزج لادلة العتق الدالة على ان الشتر باه مثله فانه ينعق عليه فلا خيار بان يجعله قابعا بعد ان صامعتا ولا يلام  
يصدق من الشارع عتق العتق وقدر ما قيل باحتمال ان ذلك من الخيار وفيه ما تقدم من ان مقتضى العقد للزوم العقد مملوك من قبل الملك ترتب  
عنه بغيره في قوله فلو كان ذلك بمثل كلام المحقق المسألة في القول بوجوب العتق الذي خرج عندهم ما رآه في البيضا على مقتضى  
اعنه بغيره في قوله فلو كان ذلك بمثل كلام المحقق المسألة في القول بوجوب العتق الذي خرج عندهم ما رآه في البيضا على مقتضى  
هو انه قد نقله عن الاخبار الدالة على العتق في مثل هذه الصورة واطلاق الاخبار الدالة على خيار المجلس هنا  
من ايل ليس يلبس لكون هذه الاحتمالات المذكورة الناسخة عن مجرد الدعوى ليس يثبت في مقام التحقيق وهذا بالنسبة الى المشتري واما بالنسبة  
الى البائع فلا عذر لهم في حجة واضحة في سقاط خياره وببرهين الاستكال في هذا المجال قال في سقاط الفاضل الخيار في شراء القريب المشتري فلحقه  
عليه وروايت وطن نفسه على الغيب اذا المراد به العتق واما السانع فلما ذكرنا لتقليد العتق ويحتمل ثبوت خياره ما بناء على ان الملك نافذ باقتضا الخيار  
شعوبه البائع لان نفوذ العتق لا يزيل حقه السابق ويمكن وقوف العتق ونفوذ دفعه المشتري القيمة لو فسخ البائع ويجري مجرى التالف الذي لا يمنع  
من الخيار اشترى ظاهره التوقف في المسئلة حيث نسب السقاط الى الفاضل واراد به هذا الاحتمال الذي جدد عليه في بعض النسخ فيه وحاصل مضمون ما  
ذكره من تخصيص ذلك العتق باطلا والخيار بان فقال انه يحتمل ثبوت خياره ما بناء على ان الاتفاق يتوقف على الملك انما الذي يرتب على العتق انما يحصل  
باعتصام الخيار واسقاط باطل المسقطات لا تقدم منها معا ويحتمل ثبوت الخيار بالبائع خاصة واما المشتري فانه يثبت عليه بغير الشراء وانعاقه على  
المشتري لا يزيل حق البائع المحل في العقد السابق على الاتفاق وح يمكن في قولنا العتق على انقضاء الخيار كما هو الاحتمال الاول ويمكن نفوذ بناء على  
الاحتمال الثاني بان ينعق على الشتر ويصح خيار البائع فان اختار ففسخ الفسخ فليس له ان يتطوع على العتد لا تعاقه وانما يرجع بقيمة امره للعبد هنا  
يجري المبيع الثالث من ذلك فانه لما كان للسند محل توقفه في اشكاله من انشاء الاشكال اعلم فيمن تعد من اطلاق اخبارها بالخيار المجلس عندهم  
ثابت في هذا الموضوع وظاهر الاحتمال الذي ذكره شيخنا المذكور والعكس لا اعرفه من جملة الاحاد المطهرين به يظهر الاشكال والله سبحانه واولاؤه  
العللون بحقيقة الحال الثالث من غير واحد من الاصطلاحات بان هذا الخيار محقق بالمبيع بجميع انواعه لا ما عرفت فاما وقع فيه الاشكال  
والخلاف في لا يثبت في غير البيع من عقود المعاوضات ان قام مقام البيع كالفسخ وهو ظاهر لان الاخبار انما وردت في البيع وحمل غيره عليه  
ها من اصول المذهب عن طائفة ائمة في القول بالجائزة مثل الوكالة والمضاربة والوديعة وروايت عن جليل لان العتق الجائزة يصح  
فيها فتمت في المجلس بعد ولا معنى لاثبات خيار المجلس فيها هو جليل **الشيخ** قال في المحققين ثبت في بيع خيار الزينة ولا يمنع اجتماع  
الخيارين وكذا بيع خيار الشتر والحيوان وكذا يثبت في بيع الضرع تقاضا ولا فان التزم ما به قبل القبض جب على القابل فلو لم يجلدها حتى  
وانفخ العقد ولو لم يجلد الا لزام فلا معصيته ويحتمل قول بعدم العتد مطلقا لان للقبض مخرجه للزوم فله تركه المحقق قال في المحققين في الكفاية  
المذكور لو تنازع في التفرق حلف المذكر ولو تنازع على الفسخ وكان قد تفرق فاقدم مكره ولو قال احداهما فرق فاقبل الفسخ وقال الاخر فضا قبل  
استحل تقديم الاول لاصالة بقاء العقد وتقديم الثاني لانه يوافق عليه يدعي منه والاصل صحة ولان الفسخ فله ان يترى في البيع عن الحسين  
بن عمر بن يزيد عن ابيه عن ابي عبد الله قال قال رسول الله ص اذا التاجران صدقا بورك عليهما فاذا كذبا وسخا تالم يبارك لهما ما بالخيار ما لا يفتقران  
اختلاف القول قول رب السلعة او يبتاعا **الشيخ** قال لو تنازع بالبعد على بعد فطرحة العقد لها الخيار على الاقوى ان يقال يا بالقتل وق  
عدم الخيار انه لا يجتمعها مجلس **الشيخ** خيار الحيوان والشتر وفيه ثلثة ايام والمشهور ان الخيار للشتر خاصة وعن المرتضى للبايع ايضاً  
يظهر من ذلك ترجحه وكذا يثبت في بيعه لهما فيما لو كان الثمن حيوانا ونفق على البعد المحقق الشيخ علي في فتح عذ قال ان فيه جمعا بين الاخبار الا انه  
استوجه العمل بالمشهور ونقل عن ابي الصراح انه ذهب الى ثبوت الخيار في الرماء مدة الاستبراء واستدل للقول المشهور بصحة الفضل قد تقدم  
في روايات خيار المجلس وفيه ثمة الحسن على بن فضال قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول لصاحب الحيوان المشتري بالخيار ثلثة ايام وروايت  
على بن اسباط عن ابي الحسن الرضا قال سمعت يقول خيار في الحيوان ثلثة ايام المشتري الحديث وصحة الجمل المروية في نه عن ابي عبد الله قال  
في الحيوان كله شرط ثلثة ايام المشتري وهو بالخيار ان شرط فيها اول بشرط ورواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي مثله وفي نسخة بن رباب عن ابي  
عبد الله قال الشرط في الحيوان ثلثة ايام المشتري شرط اول بشرط الحديث وفي الكفاية انه عدى لانه يصح زيادة وصحة مجتمعين مسلم على هذا  
القول فان اراد بها الروايتين الايتين في ادلة المرتضى رضيهما بالدلالة على خلاف ما يدعيه شبه الافلاقي في الباب واهما هذه روايات المسئلة قد

۱۰۰

## 1-11

[illegible]















[illegible]







[illegible]

تفضل يا شيخنا  
هوذا في عالمنا  
وان في عالمنا

۱. تفتت موت  
 ۲. تفتت موت  
 ۳. تفتت موت  
 ۴. تفتت موت  
 ۵. تفتت موت  
 ۶. تفتت موت  
 ۷. تفتت موت  
 ۸. تفتت موت  
 ۹. تفتت موت  
 ۱۰. تفتت موت

[illegible]











# كتاب الكليات

الموجب مع احتمال البقاء مثله فالويل للعبث زالا انتهى ونقل عن الشيخ في قوله قوي جواز الرد مع ثبوت التصريح وان ذلك صلا للذين زلزلوا كل  
يوم على ابن الاول وسواه وفي طرحة لبقوط الخيار كما هو المشهور ولو لم يثبت باحدا لا يثبت المتقدمين فلا بد من اختيارها ثلثة ايام فان  
يه الحلمات عادة وزادت اللاحقة فليست مصرة وان اختلفت في الثابت وكان بعضها ناقصا الاول نقصا خارجا رجاء العادة وان زاد بعد الثلثة  
نقص الخيار بعد الثلثة بلا فصل على الفور الثالث ظاهر الاصح الاجماع على ثبوت التصريح في الشاة والشهور ذلك ايضا في الناقرة البقرة بل قبل ان يجمع  
قال شيخنا محنة فان ثبت وهو الحق والا فالمنصوب الشاة والحقا غيرهما بما يقيس تنقيا قول واثر من ضرورية الشاة وبذلك لا تعرف نفس في السالك لانه  
في الوصين انما اجماعه الاجماع قل في الكتاب المذكور بعد قول للصحة الله وتثبت التصريح في الشاة قطعاً وفي الناقرة البقرة على تركها لفظاً خبر ترد  
من عده النص اهرعنا على هذا الحكم لكن الشاة محض فاق محتمل الحق الناقرة البقرة بما لا يملكه العلة للوجوب للخيار وهي كون اللبن مقصودا  
مع التذليل كما اذعي الشيخ الاجماع على الحاقها بها فان ثبت فهو الحق والا فحق ان يثبت الحكم المخالف للاصل بغير حق ولا اجماع اشكال ثم نقل عن ابن  
الطبري الحكم في سائر الحيوانات انما هي الاثر في قال في بعض الاجبار من طرق العامة ما يدل عليه هو متعلقا ما لا يدل في من ان لبن بذلك البعيد انتهى  
من المحقق الرد عليه عطاء الله حقه الميل الى الحاق البقرة والناقرة في الموضوع المذكور لكن المخرج في التصريح بل حجت الدليل حصول الضرر للنفس عقلا  
هنا ولو لم يتغير فالنشا وحالاته كان في الحاق الفرس المذكورين وبعبء الاشكال عدم وجوب النص والاجماع ووجوب العلة الموجبة في الشاة فثبت ثبوت لبن  
لما تقدم من العلة في الشاة اذ ان نص بل الدليل الموجب لك الا ان الضرر المنفي عقلا ونقلا مؤثرا باختيار العامة انتهى هذا خلاصة كلامهم في هذه المسئلة  
وقد عرفت خلاص المسئلة طرحت في النظر ان اصل هذه المسئلة انما هي كرام العامة انما هي خيرة اخبارهم والاصح انما يستلغون الاخبار والاحكام  
والمرجع من كتبهم قال المحقق الرد عليه قد مر في بعض مواضع البحث في هذه المسئلة باللفظ الظاهر انه لا دليل للاصحة على ذلك والذين عينوا او تروا  
او قبله بعد التصريح بوجوبه في هذه المسئلة انما هي الاصل للاصحة كما قال الصريح في غير ما واما ما ذكره في بعض كتب العامة واسماهم  
وبهذا قاله المردية في اللبن في وجوب حال البيع وقبل ان يفسد الشاة المستمرة وهو بناء على ما فهم من كون المبيع من خيار ملك المبيع فلا اشكال في كون  
اشكال ذلك على هذه الاصطفا بناء على ما تقدم عندهم الى غير ذلك في مقام الله سبحانه العالم باحكامه الرابع قد عرفت بما تقدم في المسئلة الاولى انهم  
تثبتوا من اتفقوا مسقطا للرد بالعيب من ثابتهما حلب الشاة للصرة وهو مبنية على ان القيمة من قبيل العيون والظن في كل جملة منهم انما الدليل خيار العيب  
ادحكام على حدة ولا يدخل احدهما في الاخر وهذا علة في البقرة كل منهما على حدة وجعل التصريح في التذليل للمفهوم من كلامهم ان خياركم التذليل والتغيير  
بين الرد والاشك بغير ان يتصرف في التصريح متي ظهر التذليل في حكم خيار العيب هو التغيير في التصريح بين الرد والاشك بالارشاد بعد التصريح بل في الاشك مع  
الارشاد ليس بالرد ولا المفهوم من كلامهم ايضا ان التذليل انما هو عتقا عن اشتراط امر اذ لم يظهر عدمه واما العيب فانه متعلق بذات المبيع مما يوجب نقصه  
في ارجوعه عن امثال اوانا نفعه ما يحل انما يتصرف في التذليل في يتوجه الاستثناء المذكور كما عرفت الله العالم الحامد اطلق جملة والاصح  
في الاصل ان الله عليه ان الثبوت ليس عيبا فظن ان اكثر الاما لا يوجدون الا ثبوتات فكانت الثبوتات بمنزلة الخلق الاصلية وان كانت عارضة واستشكل ذلك  
في السالك في التذليل في حيل الوط فان اصل الخلق في العالم في مثلها البكارة فينبغي ان يكون الثبوت عيبا فان فعل مثل ذلك في التذليل في بعض التغيرات  
وبعبء اداس هو ان بل يمكن القول بكونها عيبا مطلقا نظر الى الاصل وهو ظاهر من البراج انتهى قوله صورة عبارة التذليل هكذا اطلاق العقد  
الامانة بقبض البكارة ولا الثبوتية فلا يثبت الخيار باحدهما مع الاطلاق وقال بعض الشافعية ان تكون صغيرة وكان بالمعروف في مثلها البكارة ولا بأس به  
عند لان البكارة امر مرغوب واليه واما ما يثبت للمستمر المالى بناء على بقائها على اصل الخلق فكان له الرد فبعض العادة انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم انه على المشهور ولو  
اشترط البكارة فظهر كونها تذباجا للمبيع باليقين او اقرار البائع او قرينة ان الاختيار زمان البيع بحيث لا يمكن تجديده الثبوتية فينبغي ان يتغير بين الرد والاشك  
وان محبان ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قد يذهب الى التزود والعلة ونحو ذلك فيقال الشيخ في رد مرشدة لحياته على انها بكر فوجد هاتين البكرتين لم يكن له رد ولا  
الرجوع على البائع بشئ من الارشاد لان ذلك قد يذهب الى العلة والتزود انتهى في مثله ابن البراج في الكامل حيث قال ان استاعها على انها بكر فوجد هاتين البكرتين  
له رد ولا ارشاد في ذلك انتهى قوله في هذا القول موافقة لما قاله سالت ما عدى الله مع رجل باع حياية على انها بكر فلم يجد ما على ان كانت لا ترد  
سحلية لا عيبا في ثبوت ان يكون يذهب في حال حيايتها لم يربحها والعلة في ذلك فلو كان كلام الشيخ في العمل على ما اذا لم يعلم سنو الثبوتية على العقد على هذا يمكن حيايتها  
ايضا في التذليل الشاربه لك هل ثبت له الارشاد مع اختيار امك القلم في الام اكثر ذلك وبذلك عليه وانما في رد عيبه في رجل اشترى حيايتها على انها  
عداء فلم يجد ما على ان يرد عليه حسن القيمة اذا علم انشاق والظن ان وجوب الارشاد من جهة العلم بالثبوتية تجاه البيع باحدا لوجوب المتقدمة فينبغي ان يغير  
للمقدمة والخبر الاول قد عرفت انه مجهول على الجهر بذلك قال في من مع فوات اشترى بغير بين العيب والاشك بغير ارشاد في اشترى البكارة فظهر من التزود  
فان الارشاد مشهور وان كانت رواية يونس مقطوعة وفي ذلك الاقوى في ذلك لان فواته فوات في نقص القيمة ثابتة في تمام قال في محتمل عدمه لان الارشاد خبر  
وهو لا يوزن على التزود طرحت في ظاهره في الكفاية التوقف هنا وهو في محله كما استناد رواية المذكورة في الامام عدى الله لو كان سنة لما كان عندهما  
ونقل في بعض اصحابه ان ذهب الى عدم التغيير في البكارة مطلقا يغير مع الشرط وعدمه في الظاهر انما اشار الى ما قد تقدم في الشيخ في رد وبن البراج  
في الكامل انما لو انعكس الفرض بان شرط الثبوتية فظهرت بكر اقل الاقوى في تخييرها بين الرد والاشك لكن بعد ارشاد يجوز تعليق عرضه بذلك بخبر عن  
البكرتين لا رد هاتين البكرتين الشاة الا بان الحاد عند المشتري لا يرد به العيب انما يرد بما احصل عند البائع لو غيره من املاك  
التابعين وبالحال حصوله قبل البيع وهل يكفي ثبوت ذلك حصوله ولو مرة واحدة ظاهر جمع منهم ذلك في بصر في التذليل في بعض  
الاصح انما عتقا قبل اقل ما يتحقق خبرين والله في وقت عليه من امبار هاتين البكرتين والكلية والشيخ في التذليل في محتمل عدمه قال في محتمل عدمه فيقول  
يرد المملوك من احدات السنة من مجموعين في الجاهل والبصر فيقتل كيف في رد احدات السنة في هذا القول السنة واذا اشترى مملوكا بدينه من هذا

قال المردية في اللبن  
فان تقدم ذكره من ان  
المبيع مقصود  
المراد بالشر  
سنة

الشيخ في اللبن  
ليس في العيب

فان كان في اللبن  
فان كان في اللبن

فلاحہ گنج

[illegible]

مجلس علمیه و تدریس در آن

في هذا الموضع قد بينا في سبعة اقسام في حبل هذه الاربعة بل قال: لا تسميها بربوت حكيم فلا يعبد كورة في رتبة علي بن اسباط مع ان مهمالهم  
كما عرفت في المحقق المذكور استكمل ايضا في عبد البرص من الورود ان العبدية فيه ثلث ايام في حست عبد الله بن سنا وهي ما رواه عن ابي عبد الله قال  
تهدية سبع في رتبة ثلث ايام ان كان هاجيل او نحو هذه وعهدت السنة من الحجة فما كان بعد ذلك فلا يثبت في قول الاستكمال هنا ظاهر الا ان الظاهر  
هو ان هذه الاخبار الكثيرة التي فيها التعبدية لا يلاحقها بتمامها مع اعتقادها بافتاق الاصحاب على عبد البرص منها ويحمل وان بعد ان لفظ البرص في  
المذكورة تحريم من بعض الروايات فان قيل يتخرج في احد هذين اللفظين الى الامر مما لا ينكر الثالث طاهر هذه الاخبار والرواية المذكورة وان  
ادى بكل البعدان يستمر الا ان املوا كوا وبقيمة سنة لا يامر بفعل ولا يكلف بشئ يوجب التضرع ما علم علميا يقينا من ان يشاء المالك انما هو  
للخدمة والاستماع بهم في وجوه المنافع المترتبة عليها والمفهوم من كلام الاصحاب هنا تقدير الحيار في هذه المدة بعدم التضرع فلو تضرع فليس له  
الا ان يستعملها بالقاعدة المتقدمة في تعريف انت جبرياد من البعد بالنظر الى طواهر هذه الاخبار بالتقريب التي ذكرناه وليس في هذه الاخبار استاء  
مصلحة التصريح الى التقيد بعدم التضرع ضمن هذه المدة المذكورة وتح فلا يعبد سنا هذه العتوة من قاعدة عدم جواز الرد مع التضرع ولا يقيد  
هذه الاخبار بعدم التضرع كما هو ظاهر كلامهم باول من يقيد تلك بعدم هذه العتوة الى ما ذكرنا بميل كلام المحقق الاردبيلي قدس سره في الاستكمال  
شيحنا الشهيد الثالث هنا في حكم الجحلام حيث قال بعد ان ذكر ان الشهوة توجب الحكم للاربعين ولكن في حكم الجحلام اشكال فانه يوجب الحق على المالك قهرا  
كما سيأتي وان كان حادثة في السنة دليل على عاقبة على البيع لما قيل في تعليل الرد هذه الاحداث وجودها في السنة دليل على حادثة البيع  
انها تكون في السنة ثم تخرج فتكون عتقة على البائع فيكشف ظهوره عن طبلان البيع فلا يتجلى الجحلام على الجحلام حادثة في ملك المشتري  
موجب العتقة قبل ان يتجلى الفسخ اذ ليس له اختيار حتى يتحققه ومقتضاه حكم بعثه شرعا قبل الفسخ فيشكل جوازه بعد العتق وقد تقدم نظيره  
وبكره في بان الحكم بعثه بالخدمة مشروط بالفعل كما هو ظاهر النص لا يكفي بوجوده في نفس الآخر لا يعق على البائع قبل بيعه لعدم ظهوره ولا بعد  
فصل الفسخ لعدم ملكه وعتقه على المشتري موقوف ايضا على ظهوره وهو متاخر عن سبب الجحلام فيكون السابق مقدما فينتج ان فسخ عتق على البائع  
بعد وان اخار الامضا عتق على المشتري بعد فسخي فانما ذلك انتهى اقول ما ذكره قدس سره في تعليل عدم انعقاد البيع جحلاما ذكره وانما الاشكال  
فيما ذكره من عدم عتقه على المشتري وتعليل ذلك بان انعقاده على المشتري موقوف على ظهوره وهو متاخر عن سبب الجحلام فانه لا عرف له وجه لوجهها اذ لا  
يحتاج سبب الجحلام انما هو ظهور هذه العتوة المذكورة كما نادى به الاحسان المتقدمة ولا عرف له سبب اعترافه بظهوره فكيف يتم قولنا ان الظاهر متاخر عن سبب  
الجحلام يرتب على ذلك ما ذكره من حصول الجحلام المتقدمة سبب العتق وبالجحلام فانه لا عرف له ما ذكره قدس سره وجهه لضعفه في الفسخ يمكن  
ان يجاب بان الامتياز بالخدمة من جحلام انما هو في الملك المستقر الذي لا يتعقبه خيال او فسخ وما نحن فيه ليس كذلك فانه مراد بعض السامعين  
العتوة المذكورة اذ مع ظهورها في هذه المدة فله رد فموجب مستقر لمقتضى البحث ان هذه الروايات مع كثرتها واضحة بعضها صحيحة في الرد وهذه  
التي من جملتها الجحلام وقد انقضت على الرد على ان ما ذكره من الجحلام في الصورة المذكورة شيئا انتم تعقب في المقام مافية ما ذكره في الانعقاد بالجحلام انما  
هو رواية التكون وان طاهرهم الاتفاق على القول بانه تضعف معارضة هذه الاخبار الوثنية المعارضة للمنافاة فالواجب هو العمل بهذه الروايات  
وحمل رواية التكون على استقرار الملك بذلك يظهر ما في قوله تعريفا على ما قدمه فان فسخ عتق على البائع بعد وان اخار الامضا عتق على المشتري بعد  
واين هذا التفصيل من طاهر الاخبار المذكورة وهي ما تضمنت الرد بظهور واحدة هذه العتوة خاصة وبالجحلام فلا تسئل غير خالية عن ثوب الاشكال  
الخامس طاهر الاصحاب رضوا الله عليهم هو انه بظهور واحدة هذه العتوة ضمن السنة فانه يتخير بين الرد والاخذ بالارث كما هو قضية خيال العتوة وروايات  
المذكورة على كثرتها انما تضمنت للرد خاصة وهي موافقة للروايات التي قد قلنا انها في خبر العتوة حيث انها تضمنت الرد خاصة اما الارش فانه هو  
صورة التضرع للمانع من الرد ويظهر من المحقق الاردبيلي قدس سره موافقة لنا هنا فيما من احراز المسئلة حيث قال هنا في تفسيره للتصريح بالرد بعد  
التضرع ومعل الارش خاصة ما لفظه واما انما اذا تضرع دليل على الارش فلا يجوز الرد وقبله ان حيزا لما تقدم من ان الرد قطع مع التضرع  
في العيب مطلقا دون الارش الا ما استثنى وليس هذا منه وقد مر الاشارة الى ما رايت ليلا صحيحا صرحا في التخيير مطلقا ولكن يظهر عدم الخلاف منهم  
وهم اعز انتم في استار قوله وقد مر الاشارة الى اخره اما ذكره سابقا في خيال العتوة المناقشة في عدم دليل يدل على خيار بين الرد والقول مع الارش بعد  
ظهور العيب عدم وجوب من سقطات اختيار حيث قال بعد المناقشة في المقام بما يطول به الكرام والفتنة يوم جحد الاخبار وما يدل على الرد بالعيب  
تدل الحجة فالتضرع والارث بعد مع عدم البرائة من العتوة التي هو جحد كما السلفا ذكره ثم انك قد عرفت ما قدمنا في خيال العيب لا لانه  
ظاهر عبارة كتاب الفقه لرسو على ما ذكره الاصحاب فلعلها كانت في المستند وان غفل عنها المتأخرون لعدم وصول الكتاب اليهم وقد ذكرنا  
في غير موضع من كتب العبادات نظائر لذلك تدفع الاستبعاد وتبين ان هذا الكلام وان كان لا ينسب ببحث خيال العيب الا انما ينفق عليه كلام  
الحق المذكور اذ بعد الوصول الى هذا المكان فذكرنا هنا مؤيدا لما قلناه من الاخبار الواردة في المسئلة ما سبق ما هنا والله العالم بالحادية عشر  
اذ احدث في الجحلام عيبا بعد قبض من غير جهة المشتري وقبل انقضاء الثلاثة فالرد يثبت بجمع الجحلام للمشتري وان بقى خيال العيب بعد الثلاثة  
اذ لا يثبت خيار العيب بالثلاثة لانه قول عن المحقق في الرد من على ما نقله في الرد من ان ليس له الرد الا باصل لا بالعيب بشرطه قوله في بيع وما  
يجد في الجحلام بعد القبض قبل انقضاء الجحلام لا ينعى الرد في الثلاثة قال في المسائل المفهوم من قوله لا ينعى الرد وجعل الثلاثة ظرفا له ان الرد في الجحلام  
الثلاثة لا هذا العيب بخلافه ووجه عدم منعه من ذلك ظاهر لان العيب لا يثبت في الثلاثة مع غير جهة المشتري مضمون على البائع كالعيب السابق  
فلا يكون مقارنا في بيعه احياء وهذا هو المنقول من هذه المسئلة والمنقول عن ابن نما وهو شيخ المحقق في خيار في المسئلة المذكورة

في هذا الموضع قد بينا في سبعة اقسام في حبل هذه الاربعة بل قال: لا تسميها بربوت حكيم فلا يعبد كورة في رتبة علي بن اسباط مع ان مهمالهم  
كما عرفت في المحقق المذكور استكمل ايضا في عبد البرص من الورود ان العبدية فيه ثلث ايام في حست عبد الله بن سنا وهي ما رواه عن ابي عبد الله قال  
تهدية سبع في رتبة ثلث ايام ان كان هاجيل او نحو هذه وعهدت السنة من الحجة فما كان بعد ذلك فلا يثبت في قول الاستكمال هنا ظاهر الا ان الظاهر  
هو ان هذه الاخبار الكثيرة التي فيها التعبدية لا يلاحقها بتمامها مع اعتقادها بافتاق الاصحاب على عبد البرص منها ويحمل وان بعد ان لفظ البرص في  
المذكورة تحريم من بعض الروايات فان قيل يتخرج في احد هذين اللفظين الى الامر مما لا ينكر الثالث طاهر هذه الاخبار والرواية المذكورة وان  
ادى بكل البعدان يستمر الا ان املوا كوا وبقيمة سنة لا يامر بفعل ولا يكلف بشئ يوجب التضرع ما علم علميا يقينا من ان يشاء المالك انما هو  
للخدمة والاستماع بهم في وجوه المنافع المترتبة عليها والمفهوم من كلام الاصحاب هنا تقدير الحيار في هذه المدة بعدم التضرع فلو تضرع فليس له  
الا ان يستعملها بالقاعدة المتقدمة في تعريف انت جبرياد من البعد بالنظر الى طواهر هذه الاخبار بالتقريب التي ذكرناه وليس في هذه الاخبار استاء  
مصلحة التصريح الى التقيد بعدم التضرع ضمن هذه المدة المذكورة وتح فلا يعبد سنا هذه العتوة من قاعدة عدم جواز الرد مع التضرع ولا يقيد  
هذه الاخبار بعدم التضرع كما هو ظاهر كلامهم باول من يقيد تلك بعدم هذه العتوة الى ما ذكرنا بميل كلام المحقق الاردبيلي قدس سره في الاستكمال  
شيحنا الشهيد الثالث هنا في حكم الجحلام حيث قال بعد ان ذكر ان الشهوة توجب الحكم للاربعين ولكن في حكم الجحلام اشكال فانه يوجب الحق على المالك قهرا  
كما سيأتي وان كان حادثة في السنة دليل على عاقبة على البيع لما قيل في تعليل الرد هذه الاحداث وجودها في السنة دليل على حادثة البيع  
انها تكون في السنة ثم تخرج فتكون عتقة على البائع فيكشف ظهوره عن طبلان البيع فلا يتجلى الجحلام على الجحلام حادثة في ملك المشتري  
موجب العتقة قبل ان يتجلى الفسخ اذ ليس له اختيار حتى يتحققه ومقتضاه حكم بعثه شرعا قبل الفسخ فيشكل جوازه بعد العتق وقد تقدم نظيره  
وبكره في بان الحكم بعثه بالخدمة مشروط بالفعل كما هو ظاهر النص لا يكفي بوجوده في نفس الآخر لا يعق على البائع قبل بيعه لعدم ظهوره ولا بعد  
فصل الفسخ لعدم ملكه وعتقه على المشتري موقوف ايضا على ظهوره وهو متاخر عن سبب الجحلام فيكون السابق مقدما فينتج ان فسخ عتق على البائع  
بعد وان اخار الامضا عتق على المشتري بعد فسخي فانما ذلك انتهى اقول ما ذكره قدس سره في تعليل عدم انعقاد البيع جحلاما ذكره وانما الاشكال  
فيما ذكره من عدم عتقه على المشتري وتعليل ذلك بان انعقاده على المشتري موقوف على ظهوره وهو متاخر عن سبب الجحلام فانه لا عرف له وجه لوجهها اذ لا  
يحتاج سبب الجحلام انما هو ظهور هذه العتوة المذكورة كما نادى به الاحسان المتقدمة ولا عرف له سبب اعترافه بظهوره فكيف يتم قولنا ان الظاهر متاخر عن سبب  
الجحلام يرتب على ذلك ما ذكره من حصول الجحلام المتقدمة سبب العتق وبالجحلام فانه لا عرف له ما ذكره قدس سره وجهه لضعفه في الفسخ يمكن  
ان يجاب بان الامتياز بالخدمة من جحلام انما هو في الملك المستقر الذي لا يتعقبه خيال او فسخ وما نحن فيه ليس كذلك فانه مراد بعض السامعين  
العتوة المذكورة اذ مع ظهورها في هذه المدة فله رد فموجب مستقر لمقتضى البحث ان هذه الروايات مع كثرتها واضحة بعضها صحيحة في الرد وهذه  
التي من جملتها الجحلام وقد انقضت على الرد على ان ما ذكره من الجحلام في الصورة المذكورة شيئا انتم تعقب في المقام مافية ما ذكره في الانعقاد بالجحلام انما  
هو رواية التكون وان طاهرهم الاتفاق على القول بانه تضعف معارضة هذه الاخبار الوثنية المعارضة للمنافاة فالواجب هو العمل بهذه الروايات  
وحمل رواية التكون على استقرار الملك بذلك يظهر ما في قوله تعريفا على ما قدمه فان فسخ عتق على البائع بعد وان اخار الامضا عتق على المشتري بعد  
واين هذا التفصيل من طاهر الاخبار المذكورة وهي ما تضمنت الرد بظهور واحدة هذه العتوة خاصة وبالجحلام فلا تسئل غير خالية عن ثوب الاشكال  
الخامس طاهر الاصحاب رضوا الله عليهم هو انه بظهور واحدة هذه العتوة ضمن السنة فانه يتخير بين الرد والاخذ بالارث كما هو قضية خيال العتوة وروايات  
المذكورة على كثرتها انما تضمنت للرد خاصة وهي موافقة للروايات التي قد قلنا انها في خبر العتوة حيث انها تضمنت الرد خاصة اما الارش فانه هو  
صورة التضرع للمانع من الرد ويظهر من المحقق الاردبيلي قدس سره موافقة لنا هنا فيما من احراز المسئلة حيث قال هنا في تفسيره للتصريح بالرد بعد  
التضرع ومعل الارش خاصة ما لفظه واما انما اذا تضرع دليل على الارش فلا يجوز الرد وقبله ان حيزا لما تقدم من ان الرد قطع مع التضرع  
في العيب مطلقا دون الارش الا ما استثنى وليس هذا منه وقد مر الاشارة الى ما رايت ليلا صحيحا صرحا في التخيير مطلقا ولكن يظهر عدم الخلاف منهم  
وهم اعز انتم في استار قوله وقد مر الاشارة الى اخره اما ذكره سابقا في خيال العتوة المناقشة في عدم دليل يدل على خيار بين الرد والقول مع الارش بعد  
ظهور العيب عدم وجوب من سقطات اختيار حيث قال بعد المناقشة في المقام بما يطول به الكرام والفتنة يوم جحد الاخبار وما يدل على الرد بالعيب  
تدل الحجة فالتضرع والارث بعد مع عدم البرائة من العتوة التي هو جحد كما السلفا ذكره ثم انك قد عرفت ما قدمنا في خيال العيب لا لانه  
ظاهر عبارة كتاب الفقه لرسو على ما ذكره الاصحاب فلعلها كانت في المستند وان غفل عنها المتأخرون لعدم وصول الكتاب اليهم وقد ذكرنا  
في غير موضع من كتب العبادات نظائر لذلك تدفع الاستبعاد وتبين ان هذا الكلام وان كان لا ينسب ببحث خيال العيب الا انما ينفق عليه كلام  
الحق المذكور اذ بعد الوصول الى هذا المكان فذكرنا هنا مؤيدا لما قلناه من الاخبار الواردة في المسئلة ما سبق ما هنا والله العالم بالحادية عشر  
اذ احدث في الجحلام عيبا بعد قبض من غير جهة المشتري وقبل انقضاء الثلاثة فالرد يثبت بجمع الجحلام للمشتري وان بقى خيال العيب بعد الثلاثة  
اذ لا يثبت خيار العيب بالثلاثة لانه قول عن المحقق في الرد من على ما نقله في الرد من ان ليس له الرد الا باصل لا بالعيب بشرطه قوله في بيع وما  
يجد في الجحلام بعد القبض قبل انقضاء الجحلام لا ينعى الرد في الثلاثة قال في المسائل المفهوم من قوله لا ينعى الرد وجعل الثلاثة ظرفا له ان الرد في الجحلام  
الثلاثة لا هذا العيب بخلافه ووجه عدم منعه من ذلك ظاهر لان العيب لا يثبت في الثلاثة مع غير جهة المشتري مضمون على البائع كالعيب السابق  
فلا يكون مقارنا في بيعه احياء وهذا هو المنقول من هذه المسئلة والمنقول عن ابن نما وهو شيخ المحقق في خيار في المسئلة المذكورة



## 112

عندنا والله اعلم



## في النقد والتبشير

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰











فی خیر فایز

[illegible][illegible]

از حضرت امام رضا علیه السلام

72231

[illegible]

لا تهم الا استقلال هذه الارض  
لا تهم الا استقلال هذه الارض

لأنها لا بد أن يشترط للمشتاع وأما الحكم الثالث فلم يفتقر على دليل إلا مفهوم الرواية المذكورة من ثم ناقش في الحكم بعض الاحتجاجات وتوقف آخرون كما يؤيدون به كلام الحق في بيع حيث نسب الحكم المذكور إلى فتوى الاحتجاج في السالكات أما نسب القول إلى فتوى الاحتجاج فهو السند المتصل عن إفادة الحكم المذكور في التأمل على أن الفعل المؤثر ثمرته للبائع لا على أن يؤثر ثمرته للمشتري إلا من حيث المفهوم الضمني في الأصل يقتضيه الملك البايع في عدم انتقاله إلى المشتري إذا انعقدت وأما وقع على الأصول هي مخايرة للمفردة التي هي وجبة في لفظة بضعة الدليل الآتية فلا يكفي الانحياز بعضه مع أنه قل غير غير مرة أن الاعتبار في دخول الشفعة وعدمه مبني على الصراح وعدمه فتقوا بها بعد فائدة للبائع وقبله للمشتري الجمع وكان له يفسر خلافه وظن أنه خلافه في كون الثمرة للبائع مطلقا فإنما هو انتقال الفعل إلى غير البيع كالميراث ونحوه وكذلك في غير الفعل من أفراد الشجر لأن كون الثمرة للمشتري على خلاف الأصل فيقتضيه على موضع النقل والوفيق وهو بيع الفعل فلا يتعد إلى غير البيع ولا غير الفعل ولو باع المؤثر من الفعل وغير المؤثر كان لكل حكمه المتقدم عندهم وظاهر إطلاقهم أنه فرق في ذلك بين كون ذلك في نخلة واحدة فلا يترتب بعض طلعها دون بعض في فخلات متعلقة ابن بعضها ولو يؤثر البايع في ثمرته في نخلة واحدة فيكون التذكرة بين الفعل الواحد والفخلات المتعددة في حكمه الأول يكون الجميع للبائع محتجبا عليه بأنه يصدق عليه أنه قد باع نخلة واحدة فليس تحتها غيره من البايع وبما فيه في الحكم من العسر عدم الضبط وفي الشافعي بغير الحكم ورجحنا القول ببعضهم هنا وجها ثالثا وهو دخول الجميع في البيع لصداقهما في البيع والظن الثقف بظاهر النص هو الأول فإن تعليل الحكم بشعر العينة فيكون التباين هو العدة فإنه لو جددت عليه حكمه ويقتضي حثما انتفى الظن في التليم الطلاق العقد يقتضيه تسليم البيع والتمن فيجب على المتبايعين دفع العوضين من غير أن يوتيهما فالحق الأول يسلي في شرح الإرشاد بعد ذلك النص فلا بد المذكور فيجب على المتبايعين دفع العوضين من غير أن يوتيهما تقديم مالفظة أعلم أنه لا يشك في ذلك أو حاصله أنه إنما يجب عليه ما معه الدفع بعد أخذ العوضين يجوز لكل المنع حتى يقضى وكما أنهم ظنوا إلا أن البيع مملوثة محضه ولا يجب عليه كل منهما إلا في الآخر فالأصل ما أخذوا العوض لا يجب إعطاء العوض للمستلمة من كل ما كان له العدم النص في ثبوت الاستقلال بالبيع يقتضيه وجوب ما يقع على كل واحد منهما ما عند طلب الآخر وعدم جواز العجز عنه فيقبض حقه وجواز الأخذ بكل حقه وجواز الأخذ بكل حقه من غير أن يكون الأخذ من كل واحد ممكن له على أي وجه كان لأن ذلك هو مقتضى الملك ومنع أحدهما الآخر وظلم لا يستلزم جواز الظلم للآخر ومنعه حقه فيجب هو الحكم معا على ذلك أن امتناعا فيعطي من يد وبأخذ من آخر أو يقضى لأحدهما أو يامر بالأعطاء انتهى أقول ما ذكره قدس سره جيد إلا أن في فهم ذلك من العبارة المذكورة ونحوها من عباراتهم في هذا المقام اشكال أولئك فإن غاية ما يفهم من هذه العبارة التي ذكرناها في الإرشاد هو أنها لا يمكن الطلاق العقد يقتضيه وجوب تسليم البيع والتمن فانما واجب على كل من البايع والمشتري دفع ما وجب عليه تسليمه من غير أن يوتيهما تقديم أحدهما على الآخر خلافا للشيخ حيث ذهب إلى أنه يجب على البايع أولا تسليم البيع محتجبا بان الثمر تابع للبيع والنقص من هذه العبارة إنما هو في استلزامه وجوب التسليم بدون تقديم أحدهما على الآخر كما كان في الشيخ في الإرشاد فأنما خرج في معرض الرد عليه من هذا من النسخ المذكورة وهو أنه لا يجب على أحدهما التسليم إلا بعد دفع الآخر وهو أنه يجوز لكل منهما الاستثناء حتى يقضى الحكم إلا أن يكون قد طلع على صحيح بذلك من غير هذا الوضع والأضفة العبارة ونحوها لا استبعادها فضلا عن الدلالة في دفعه في ذلك تحقيق الكلام في هذا المقام يتوقف على ضبط في موضع الأول ونحوه في القبض من الألف في العبارة شرعا لما يترتب عليه الأحكام العادية بالنسبة إلى الوصية والمهر والرهن من القبض في هذا خلافا عما شرطية للفتحة والوزن وكذا بالنسبة إلى البيع من أحكامه في انتقاله من البيع إلى المشتري بعد أن لم يكن له خيار أو كونه على البايع قبله وجواز بيع ما اشتراه بعد القبض مطر ونحوه ما ذكره قبله على بعض الوجوه وجواز دفع البايع مع تأخير الثمن عدم قبض البيع بعد ثلثة أيام وغير ذلك ومع هذا لم يرد عليه تحديد شرعي يرجع فيه إليه من ثم أن الاحتجاج إنما رجحوا فيه إلى العرف بناء على قواعدهم في كل ما لم يتخذ يد شرعي مع أن الغالب في العرف الاختلاف بل اعتبار تعدد الأقطار والبلدان وإن لكل قطر أصلا وعادة غير ما سواه والمسند من أجل ذلك في غاية من الاستحالة كالأداء العضال وهو البولي في جل من الأحكام كما عرفت والآن وقف عليه فيما يتعلق بهذا المقام روايتان الأولى صحيحة معوية ابن وهب في سندنا بأبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير في بيع قبل أن يقض فقال له يكن كبل الوزن فلا يتبعه حتى تكيل أو تزنه إلا أن توليته قال في السالك بعد نقل هذه الرواية فحصل قبض الكيل والموزن كبل أو وزن بالنسبة إلى الجواز في بيعه أعرضه الحق الأول يسلي في شرح الإرشاد فقال هذه الرواية لا دلالة لها إلا أن ظاهرها أن البايع لا يقبل لا يجوز حتى يكبل أو وزن وذلك لا يدل على كون القبض لك وهو ظاهر لا يدل على ذلك فثبت السؤال الذي صح جوابه بالسؤال هو ما إذا كان القبض لا يجوز حتى يكبل أو وزن الكيل لا يفي إلا بدين الكيل الذي لا يقبل حاصله في ضمانه لا بدين القبض في ضمانه لآخر كما مر في دفعه مقامه من ظاهره من الرواية بعد رجح الاستدلال في هذا المجال والثانية رواية عتبة بن خالد بن عيسى عليه السلام في رجل اشترى ثوبا من رجل آخر وأجبه بغير ثمنه المتاع عنه؟ ولم يقضه فشرط المتاع هل يكون قال في الأصل للمتاع حتى يقضى للمتاع ونحوه من ذلك فإذا اشترى من يديه فليس له أن يبيع ما اشتراه حتى يوفى بالدين ولو غايب ما يدل عليه هذا الخبر هو أنه يعتبر في انتقال الضمان لا خروج من يدين البايع ولا قبيل به كما ستعرف في الكلام في الدلالة العرفية التي اعتمدها في المقام قال في السالك والعرف يدل على أن اقتباس غير المتقول يتحقق بالتأخير مع دفع بدل البايع بالنسبة إلى الثمن وهذا مظهر في الكيل والموزن ونحوها إلا أنها آخر ما عرفت بالنقص في بيع البائنه وهو الأقوى أنه في وجوبه إلا أن في استكمال الكيل والموزن بالنقص في تحقيقه وأما عرفت أقسام أن غاية ما يدل عليه لائق هو اعتبار الكيل والموزن في الكيل والموزن لا على أن القبض فيها هو الكيل والموزن ثم قال في الرواية الثانية حيث تعتبر دفع المانع للمشتري من بيع البيع أن كان ولا وزن له فيه ولا يتحقق ذلك بل يفتقر إلى كماله عليه كونه فيه أولا وأن ظاهر كلام المتقدم كون التخلية أمر آخر غير دفع المانع حيث أنه إضافة التخلية ونحوها في ثانيا أنه لا جواز اعتبار الأول دون هذا بعد انتقال البيع إلى المشتري بالعقد وكون البايع هنا في حكم الأجنبي فلا وجه لتوقف قبضه على أنه إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قال في كتابنا المصنف في بيعه في بيعه

سبحان الله الذي لا يلد ولا يموت ولا يحل عليه الضيق والهمم

احمد

في الفصل الثامن

أخذت قال في الأثرية والقض الخد جميع الكفا أقوا هذا هو الذي يتبادر في العولان إلا أنه في المصو ظاهره وان تفاوتت في ذلك  
لما عارض القوض من الدارم المتاع هو القوض باليد ومنه الخوا هو نقله من مكان إلى مكان وهو تحويه بالورن والكيل أو يدور به ما به جسد القوض  
يخبر ذلك في غير المقول فالقوض الوقوف في على يد من لا يحتمل في س والقوض في غير المقول الخفية بعد دفع اليد في الحيوان نقله في اليد  
وزنه أو عذو أو نقله في الثوب صفة اليد التي هو ظاهره في قلناه إلا أن إضافة العدل الكيل والوزن خارج عن مورد الزاوية التي استندنا في  
الحكم المذكور على ما عرفت فهو هو اصطلاحاً هو المتقوم من الإقتصار على مورد الحرك المذكور قال في س ط القوض في اليد وهو القوض في كل حال  
ينقل به في كل حال كان مثل الدارم والجوهر ما يتناول باليد فالقوض هو التناول وإن كان مثل الحيوان كالعدو الهيمية فإن القوض في الهيمية إن يمسها  
في مكان آخر في المكان الهيمية لمكان آخر وإن كان اشتراجه أو أفا كان القوض فيه إن يمسها مكاناً أو اشتراجه مكاناً أو اشتراجه مكاناً أو اشتراجه مكاناً  
البراج وإن جاز في ذلك في الأثرية إن لم يمسها إن كان مقولاً فالقوض فيه هو لنقل واحد باليد وإن كان مكيداً أو مورد ما يقتضيه هو ذلك أي الكيل  
والوزن وإن لم يكن مقولاً فالقوض فيه الخطية انتهى وكلام الشيخ راجع في التحقيق اليه الكيل والوزن حيث قصر في قصه على الكيل والوزن  
وبذلك ظهر في عبارة المسالك هاهنا في القوض في الخطية انتهى وكلام الشيخ راجع في التحقيق اليه الكيل والوزن حيث قصر في قصه على الكيل والوزن  
في مقولته ومنقولاً هو من هذا الحق في قوله قال في الأثرية ولا بأس به في نقل الثمن لا في زوال الثمن أو الكيل من غير القوض قبل البيع لا يمسها  
فإن هذا التفصيل فإن الجميع مرتب على القوض فإن صدق القوض بالخطية وجب ترتيب أحكام القوض على ذلك كما ذكره هاهنا وما لم يذكره إلا مطلقاً  
لأنه في المسالك لو كان البيع سبباً لثبوت القوض لا يمسها فإن كان بيعاً من البائع فلا يمسها فلا بد أن لا يمسها في تحقق القوض بالنسبة إلى رفع الثمن  
أو الكيل هاهنا ما لا يمسها إلى مثل الثمن في تحقيقه بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
أنه لو كان ما ذكره كالودعة والعارية لم يفتقر إلى تحقيقه بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يفتقر إلى تحقيقه والقوض في البيع لا يمسها في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
عوضه مع كونه غير شرط قبل البيع لا يمنع من كونه شرطاً بعد البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
ذكره ما ذكرناه هاهنا في كلام المحقق الأول في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
مضون على حود العصر الذي هو الوضوح أو السمع وعندهما قبل ذلك الحصة المقسومة والتعويض ما إذا كان القوض من غير ما عداه فانه يمسها في رفع الثمن  
أو الكيل ويجوز أن يمسها في الثالث القوض المعبر عن نقل أو تحريك في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
كالقوض في الدارم المتاع واليد في الدارم المتاع ويكون مكلفاً ما ينفعه وهو شرط في المسالك نقل ما لا يمسها في الدارم المتاع ولا يمسها في المسالك  
توقف القوض على أن المالك في نقل الامتعة لا يمسها في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
البيع مكيداً أو مورد زوالاً في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يمسها في تحقيقه مع كونه شرطاً قبل البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
الحكم على الكيل والوزن وقوله على كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يمسها في تحقيقه مع كونه شرطاً قبل البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
الحكم على الكيل والوزن وقوله على كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يمسها في تحقيقه مع كونه شرطاً قبل البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني

في المقول في الأثرية والقض الخد جميع الكفا أقوا هذا هو الذي يتبادر في العولان إلا أنه في المصو ظاهره وان تفاوتت في ذلك  
لما عارض القوض من الدارم المتاع هو القوض باليد ومنه الخوا هو نقله من مكان إلى مكان وهو تحويه بالورن والكيل أو يدور به ما به جسد القوض  
يخبر ذلك في غير المقول فالقوض الوقوف في على يد من لا يحتمل في س والقوض في غير المقول الخفية بعد دفع اليد في الحيوان نقله في اليد  
وزنه أو عذو أو نقله في الثوب صفة اليد التي هو ظاهره في قلناه إلا أن إضافة العدل الكيل والوزن خارج عن مورد الزاوية التي استندنا في  
الحكم المذكور على ما عرفت فهو هو اصطلاحاً هو المتقوم من الإقتصار على مورد الحرك المذكور قال في س ط القوض في اليد وهو القوض في كل حال  
ينقل به في كل حال كان مثل الدارم والجوهر ما يتناول باليد فالقوض هو التناول وإن كان مثل الحيوان كالعدو الهيمية فإن القوض في الهيمية إن يمسها  
في مكان آخر في المكان الهيمية لمكان آخر وإن كان اشتراجه أو أفا كان القوض فيه إن يمسها مكاناً أو اشتراجه مكاناً أو اشتراجه مكاناً أو اشتراجه مكاناً  
البراج وإن جاز في ذلك في الأثرية إن لم يمسها إن كان مقولاً فالقوض فيه هو لنقل واحد باليد وإن كان مكيداً أو مورد ما يقتضيه هو ذلك أي الكيل  
والوزن وإن لم يكن مقولاً فالقوض فيه الخطية انتهى وكلام الشيخ راجع في التحقيق اليه الكيل والوزن حيث قصر في قصه على الكيل والوزن  
وبذلك ظهر في عبارة المسالك هاهنا في القوض في الخطية انتهى وكلام الشيخ راجع في التحقيق اليه الكيل والوزن حيث قصر في قصه على الكيل والوزن  
في مقولته ومنقولاً هو من هذا الحق في قوله قال في الأثرية ولا بأس به في نقل الثمن لا في زوال الثمن أو الكيل من غير القوض قبل البيع لا يمسها  
فإن هذا التفصيل فإن الجميع مرتب على القوض فإن صدق القوض بالخطية وجب ترتيب أحكام القوض على ذلك كما ذكره هاهنا وما لم يذكره إلا مطلقاً  
لأنه في المسالك لو كان البيع سبباً لثبوت القوض لا يمسها فإن كان بيعاً من البائع فلا يمسها فلا بد أن لا يمسها في تحقق القوض بالنسبة إلى رفع الثمن  
أو الكيل هاهنا ما لا يمسها إلى مثل الثمن في تحقيقه بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
أنه لو كان ما ذكره كالودعة والعارية لم يفتقر إلى تحقيقه بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يفتقر إلى تحقيقه والقوض في البيع لا يمسها في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
عوضه مع كونه غير شرط قبل البيع لا يمنع من كونه شرطاً بعد البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
ذكره ما ذكرناه هاهنا في كلام المحقق الأول في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
مضون على حود العصر الذي هو الوضوح أو السمع وعندهما قبل ذلك الحصة المقسومة والتعويض ما إذا كان القوض من غير ما عداه فانه يمسها في رفع الثمن  
أو الكيل ويجوز أن يمسها في الثالث القوض المعبر عن نقل أو تحريك في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
كالقوض في الدارم المتاع واليد في الدارم المتاع ويكون مكلفاً ما ينفعه وهو شرط في المسالك نقل ما لا يمسها في الدارم المتاع ولا يمسها في المسالك  
توقف القوض على أن المالك في نقل الامتعة لا يمسها في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
البيع مكيداً أو مورد زوالاً في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يمسها في تحقيقه مع كونه شرطاً قبل البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
الحكم على الكيل والوزن وقوله على كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني  
فلا يمسها في تحقيقه مع كونه شرطاً قبل البيع ولا انتقال إليه بالعقد الصحيح بل في كل الوقف به إن البائع ويجوز أن يمسها في الأول ثم لا يمسها في الثاني

في المقول في الأثرية والقض الخد جميع الكفا أقوا هذا هو الذي يتبادر في العولان إلا أنه في المصو ظاهره وان تفاوتت في ذلك



## کتاب التجربہ

والوزن انما يقعان في حال القبض وانه بما يحصل القبض الثبوت من اربع الاشياء حتى اطلاق القبض عليها هذا الوجه في اخبار المتقدمين  
ان كانا شرطاً في صحة البيع وانما جواز البيع توليداً في تلك الاخبار بدو بما فعله مستثنى من القاعدة المذكورة حيث ان التولية عبارة عن ان يبيع  
ما اشتراه براسه ولا يجعل محله في ذلك العقد الا في الجاهل به قايلاً والمسلماً لما عرفت من ان البيع لا يتصور الا في حال التولية والاحتياط الخامس في ان  
الحق في الدروس المعدل للمكيل والوزن فاعترف في قضية بعد البيع ولم يكتف به في السابق وفيه نظر لعدم النص بتحقيق القبض فيه عفاً عن نقل المشتري لكثير  
من المنقولات والمحاذير انظر الى اشراط اعتباره في حقها بوجوب تلك عندنا وكيف في بعضها اعتبار المكيل والوزن وللعقد بنقل والبشر الصحيح صحة  
عليه في ريبه محارر العلامة في لفظة انكف فيهما باحداً من ثلثة النقل والقبض باليد والاعتبار بالمكيل والوزن وفي النقل ما عرفت في القبض باليد ما عرفت عليه  
خبر عقبة بن خالد عن ابي عبد الله النعماني ان القابلة كافية مطلقة في نقل الضمان لا في والي التجرى او الكراهة عن البيه في نقل القبض وخبر عقبة  
عليه ان اعتبروا التحقيق هناك الخبر الصحيح بل على العكس من بيع المكيل والوزن قبل اعتبارهما لا على ان القبض لا يتحقق بدونهما لو كان السؤال فيه وقع  
على البيع قبل القبض لا ينافي ذلك لان الاعتبار بما قبض في يده من طوقه لا الكفاية في نقل الضمان فيهما بالنقل على مقتضى العرف والخبر الصحيح وقوف  
البيع ثانياً على المكيل والوزن امكان ان لم يكن احدنا قول انتهى كلامه اقول ما ذكره هناك من ان التحقيق حيداً بالقبول حقيقة الا ان فيه اولاً ما يرد على عوج  
منعاً عنه في اعراضه هنا على الدروس بان الخبر الصحيح عليه قد ذكر في كلامه السابق على هذا الكلام للمالعة في ذلك لا على ان القبض في المكيل والوزن  
هو كبل وزنه وان لا يتحقق القبض في ذلك وثانياً ان ما ذكره من التوقف في القول بالاكفاء في نقل الضمان في المكيل والوزن بالنقل لا يستلزم احداً  
قوله في المسئلة في ان ذلك مقتضى كلام الشهيد في الدروس في العلامة في لفظة التي قدمه هنا حيث انها صرح بان القبض في المكيل والوزن كما يكون بالمكيل  
والوزن يكون بالنقل ايضاً وان القبض بالنقل موجب لعدم الضمان وان اشترط المكيل والوزن في بيعه ثانياً لا زالة التجرى او الكراهة فهو ليس باحدنا قول في  
مسئلة كما ذكره التارس قالوا وانما تلف البيع قبل التسليم الى المشتري كان من ماله بالبيع وكذا ان نقصت قيمته بعد قبضه كان من ثمنه رده وفي الارش ترد قال في  
مسائل موضع التردد ما لو كان العين قبل الله تعالى ومنشأؤه من تعبه على ملك المشتري لامن قبل حذم من ثمنه مضمون على البائع بالجمعة ضمان الجزاء  
فلا قوى تارة الارش انهم يفتخرون ولو كان التعيين اجنبياً او من البائع بخير للمشتري بين الرجوع على التلف بالارش بين منخ العقدان فمن رجح البائع  
على الاجنبى بالارش انتهى قولنا الحكم الاول فقد تقدم الكلام فيه في المقام الثاني في احكام اعياننا وبيننا ثمة ما فيه من الاشكال مستند عندنا لا يختص به  
الاجماع رواية عقبة بن خالد المتقدم في الموضوع الاول والثالث فلم اقف فيه على من ظاهرهم الاتفاق على انه يختص بين راس البيع واخذ منه وبين من  
وانما الخلاف في صورة اختيار الامتثال بمسكه بثمنه ويرجع بالارش على البائع فيما اذا كان العين حصة الله تعالى وقد رجح في المالك الثاني نظر الى  
ان ضمان الكل يستلزم ضمان البعض بالطريق اولى ويمكن حاشه باصراً حوايه بصورة تلف الجميع من انه يبطل البيع المبيع وينقل البيع الى البائع كما  
قد مضى نقله عنهم في الموضوع المتقدم ذكره بخلاف ما هنا فانه بان على ملك المشتري لعل مثل هذا لا يؤثر في ضمانه وبالحكمة فان الحكم لما لم يكن منصوفاً  
والفرق بين الكل والبعض ظاهر بما ذكرنا فالحكم بالارش محل اشكال يتامع ما يقتضاه في الموضوع المتقدم ذكره مرات قضية العقد كون البيع  
ملكاً للمشتري حقيقة كونه ملكاً للمشتري ان تلفه منه وان كان في يد البائع والاصل عدم الضمان على ابيع بعد ان نقل البيع عنه الا بالتمريط ولو لم يملكه  
الناقص قد صرحوا بان اذا حصل البيع فما قبل القبض كالنتاج او ثمة النخل او اللقطة كنقطة العبد التي يمكن مملكتها ولو بعد ان يبيعها كان ذلك للمشتري  
فان تلف الاصل سقط الثمن عن المشتري ان لم يبلغه والا استرجعه له التام ولو تلف التام غير يفرط بل يضمن البائع ذلك اقول اما الحكم الاول فجدلان البيع  
بالعقد ينقل الى ملك المشتري بقضائه بقضائه فكذلك الثمن ايضاً فانه باعقداً ينقل الى البائع وماؤد تابع له ايضاً واما الثاني فهو منته على  
القاعدة للتفق عليها عداً وهو ان البيع قبل القبض مضمون على البائع وعلى ان التلف لا يبطل البيع من حينه كما هو المشهور عندهم فيكون التام لا يتابع  
على وقت التلف ما في حله كنقطة العبد للمشتري واما قولنا بانه يبطل من اصله فانه يفتقر الى الاعتراف بالبيع واما الثالث فهو محال التام في يد  
البائع امانه لا يضمنها الا مع التمريط اقصاراً فيما خالف الاصل وهو ضمان ما لا يخبر مع عدم العدوان على ما دل عليه دليل الشارح لو باع جمل فلف  
بعضها فظاهر بعض الاحتجاج هو التفصيل هنا بان ان كان للتلف فخص من الثمن كان المشتري مجزئاً بين خنق العقد بين لرضا بالباقي فخصه في الثمن وان  
لم يكن له سقط كان المشتري مجزئاً بين الرضا واخذ بحله الثمن قال في مسائل صراط الآراء يمكن فزاده بالبيع كاحد العبد والفقيرين والثلاثة ولا يمكن  
افراد كيد العبد الفرق بينهما بالوحد لا بختلاف الحكم ان الاول لا يفتقر مع فواته اصل المبيع بل بعضه الثالث يفتقر مع اصل المبيع والجزء الثالث من الوحد  
كيد العبد نحو هاهنا من اعضائه التي فواتها لا يخل ببقاء العبد انتهى محم وكلام المحقق الشيخ على قدس سره في شرح القواعد ومقتضى كلام اصحابنا القول  
انه لا ارش في الصورة الثانية بل يكون مجزئاً بين الرضا والاخذ بمجموع القيمة لان الغاية هنا الاغراضية فلا ارش لان الارش هو مقدار حصة من  
الثمن وظاهر جمل الرضا والاحتجاج هو المشهور وهو خنق الثمن في ذلك الخنق الشيخ في تعليقاته على شرحه وفي شرحه عليه وهو جوب  
الارش في الصورة المذكورة قالوا ان القيمة تزيد بوجوده وتقص بغيره فواته من المظهر والمختار وبذلك لا يقطع بان البيع هو المجرى وقد كان بعض خبر  
بأن الرتبة بحيث لا يفتقر الاخذ بالارش في ظاهر كلامه في ان الرتبة في الصورة الاولى مساو وهو ما قطع من انه ويمكن فزاده بالبيع من ان يفتقر  
الرتبة بحيث لا يفتقر والاحكام بالارش في ظاهر كلامه في ان الرتبة في الصورة الاولى مساو وهو ما قطع من انه ويمكن فزاده بالبيع من ان يفتقر  
الباقى بقطع من ان يقطع في كل من المحققين في مقام ذكره بحق احكامهم في الصورة الثانية ايضاً وان الحكم في الصورة الاولى انما هو ما ذكرناه وبه  
صرح في الدروس انما حيث قلنا ان ذلك في صورتيه ثم عجزوا عن جواز اياه في نفسه وانما هو في الصورة الاولى انما هو ما ذكرناه وبه  
ونظر العلامة في عدل في ثبوت الارش في الصورة الثانية اقول في القول الثاني انما هو ما ذكرناه وبه وانما هو في الصورة الاولى انما هو ما ذكرناه وبه  
عارة عن كل ما يخرج عن اصل الحاقه الطبيعي بزيادة عضواً ونقصاً عنهم المحقق في ذلك في الارش هنا حيث قال بقوله في اقسام العيوب والنقصات

## 124

ان كلما كان في اصل الخلقة قزادا ونقص فهو عيب الزيادة كالاصبع الزائدة والنقص كالفوات عصول الى اخره وهو طاهر مما قلناه والمثل المثل  
هنا احد خبرنا هذه القاعدة فيكون الحكم فيها هو الارشع مع عدم الفسخ لا الاحد ما قلناه في ذكره وبالجملة في اقام طاهر في كلام الحق  
الاروي على طلب ثراه هنا حيث قال في انشاء البيع المسئلة للمقدمة في الموضع السادس والفظرة والفتحة علم الفرق بين حدث عيب نقص شيء وجعله  
قط من الثمن مع عدم ايقاع العقد عليه مثل بدل العبد رجل واقافوت الخزانة له فسط منه وبيع العقد عليه كونه عيبا في فاطمة  
بطل في الميت فليقط وليترو قيمته مثل ما قيل في امثاله وفي اخرى ثبت الخيار للشرع بين الفسخ واخذ الثمن والرضا به بقيته من غير شيء  
لتبعض الصفقة ولعله يفهم عدم الخلاف عندنا من التذكرة فان فيه اقلا ان صحة ايقاع العقد عليه مستقلة او عدم الصحة انما جعلنا طابا لما  
قط من الثمن في ما ليس له فسط فكلما له فسط من الثمن صحة ايقاع العقد مستقلة كما حد العبدان وما لم يكن كذلك كيد العبد لا يصح ايقاع العقد  
عليه مستقلا والضابط الاخر لذلك ايضا هو ما لا يتبعه مع اصل البيع كالعبد من العبدان وما يتبع كيد العبد متلا في العبد لا فسط بها من الثمن  
على كل من الضابطين لانها لا يتبع مستقلة وانما يتبع معها اصل البيع وهو قد حكم بان لها فسطا من الثمن مع عدم صحة ايقاع العقد عليها وهو  
خروج عن الضابط الاول وثانيا ما ذكره من عدم الخلاف مع ما عرفت من ان القول بالارشع قد يخرج به جملة منهم بل هو المثل هو كما ذكره بعضهم وان  
العلم في عقد قد توقف في ذلك قالوا هذا كله اذا كان الغاية جزءا من المبيع واقالوكار وصفا محضا كما لو كان العبد كاتبا ففني الكتاب قبل  
القبض فللمشتري الرضا خاصة والامتناع باجماع الثمن لان الغاية للجزء للمبيع ومن ثم لو شرط ثوبه كان باقيا فله ان يمتنع سوا الرد التاسع اذا  
باع شيئا ففني يدا بالبيع فان امكن استعاذته من الغاصب في زمن يسير بحيث لا يفوت فيه مفعة مقصودة يستلزم فواها ففني مفعلا او  
فوات غرض مقصودا للشرع فليس للشرع الفسخ ويحب على البائع استعاذته مع الامكان لان التسليم واجب عليه لا يتم الا بذلك وان عذرت  
استعاذته اذ انكنت لكن بعد فسخه زمان يفوت فيه ما ذكرنا من نفع العسورة ولا عجز المطالبة فان للشرع الخيار مع بين الفسخ والرجوع  
للمترو وبين الرضا بالبيع وانتظار حصوله وله الانتفاء بالايه قد علم على الفسخ لعقب العبد نحوه ثم ان ناه في بدل العاصب فهو مما ناله قبل القبض  
فيطل البيع ولو مع رضائه بالصبر فيجوز ان يكون الرضا به فسخا ونحوه فالورضي به في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
سلم بعد مدة تلزم فيها الاجرة لو كان له اجرة ويحتمل ان يكون به الفسخ كما في احد اعمد له طم الا ان لم يفسد هذا الحال لو حله لم يفسد لان  
ذلك على ما ينظر من الاحتياط فلا اجرة وح وقد نقضنا الكلام في ذلك في موضع آخر من البيع ففسخ على المشتري لانه ماله وله  
ثم ان لم يمكن فسخه ويكون في ضمان البائع الغاشر حتامه ففسخ في بيع ما يكال في وزن قبل قبض ففسخ البيع لم يفسد له بكونه ذلك فيما يكال  
او يوزن وليس يفسد البيع ولا مانع من حبه نحو ما في الشئ في النهاية وقاب وطا في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
اجماعا فاما غير الطعام من سائر اموال ما يجوز بيع قبل القبض ونحوه وان في موضع آخر من البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
شيئا ما يكال ويوزن فباع قبل ان يفسد البيع ما يوزن ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
عن رسول الله صلى الله عليه واله ما كان يوزن قبل القبض اجماعا فاما غير الطعام من سائر اموال ما يجوز بيع قبل القبض ونحوه وان في موضع آخر من البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
في كلامنا قولنا في النهاية وعن ابن خزيمة في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
يكون ساعطا للمشتري في الفسخ لا يجوز ان يفسد الطعام من يبيع في ان يكال به ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
موضع اخر منه لا باس ان يشتري الخبز التمازيم يبيع قبل ان يفسد في ان يوزن ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
يقبضه قالوا باختلاف بيعه ما لا يفسد قبل قبضه يوزن ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
هو القواني المحرم على كراهة ولا سائر المستند على عاتق الاحكام في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
الملك اليها ثبت بركها انما الاطباء من الاختيار لانه على العوا بالقرين ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
متاعا فيه كبلل وزنه فلا تبعه حتى يقبضه الا ان توليه فان لم يكن فيه دليل او وزن ففسخ في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
الحديث الصحيح في كل شيء في الوسا انما في الزيادة من اصل الزيادة في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
ينظر من الحديث الحاشي في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
ان يكال في الاصل له ذلك ما رواه في بابا ساسا في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
يكال ما رواه في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
قال ان يقبضه فلا يبيع حتى يكال ما رواه في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بغير الكيل ما رواه في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
كيل او وزن فان هو قبضه كان ابراء له في ما رواه في البيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
ما لم يكن كيل او وزن فلا يبيع حتى يكال او يوزن الا ان يوليه ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
اشترى ما يبيع حتى يقبضه الا ان يوليه ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
يب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى الطعام ايمسك به قبل ان يقبضه قال ان لم يبيع حتى يقبضه وان  
كان توليه فلا باس سالت عن رجل اشترى الطعام ليحل له ان يوليه ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او  
طريق النسخ في بيع ما يبيع وهو متبع له في من يبيع فللمشتري الاجرة او





149

مجلسه اول



في القبض والأفباض

[illegible]





فاختار المتباين

[illegible]

في الحق خلفا في  
الملك في حجة  
في الحق خلفا في  
عبيد المهي

وعدوى  
مما لا يخفى  
منه  
المرجى













70

وفى طرابلس

[illegible]



فانما ان علي بن ابي طالب سنا عما قال الله الشير فقال ان الله تبارك وتعالى اراد ان يزرع مما اخترت لنفسك فبما جبريل  
من الحنطة فبعض ادم على قبضة قبضة حتى علم اخر فقال ادم كحوى لا تزرعني فلم يقبل اراده فكما ازرع ادم حنطة وكلما ازرع  
سواء شعير او غيره من الزرع الا سنبعا الذي ذكره جلد من اولئك الاتحاد وما رواه في باب في الصحيح عن صفوان عن رجل من صحابة عن ابي عبد الله عليه  
الحنطة والشعير لا بأس به في راس ما رواه في باب في الصحيح عن الحسن بن الحليم عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال ولا يصلح الشيء بالحنطة الا اذا  
بواحد الحديث وما رواه في باب في الصحيح عن ابي بصير قال سئلنا ما عبد الله عليه السلام عن الحنطة والشعير بالحنطة بالذريعة الى اذا كان سواء فلا بأس الا فلا  
وعن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي بصير قال قال امير المؤمنين عليه السلام لا يبيع الحنطة بالشعير الا اذا سئل لا يبيع فقير من حنطة بدينين من شعير الحديث  
وهذه الاحاديث على كثرتها وصحتها معارضها ما ذكره من الوجوه التي يجوز القول عليها في تاسيس الاحكام الشرعية  
والله اعلم بما في الكلام هناك في الجمع بين القاعدة المنقولة عليها في كلام الاتحاد وهي ما عرفنا من اشتراط اتحاد الحنطة في الزرع الذي هو عبادة  
عن الحقيقة النوعية ولا ريب ان الحنطة والشعير في غير باب الربو الكمال باب الزكوة وفيما لو خلف او نذر ان لا ياكل الحنطة فانه لا يبحث باكل  
الشعير بخلاف ذلك ولا اختلاف في مفهومهما الغرة وعرفا وبين الاتحاد المذكورة الدلالة على وقوع الربو معاوضة احدهما بالآخر وظاهر شيخنا  
التمهيد الثاني في المسائل تخصيص القاعدة المذكورة بالاخبار بمعنى انها جند ان اختلاف مفهومها لغة وعرفا لا في نوقول الاخبار  
للمقدمة فانما فيه من جلد واحد وان خير بان طاهر جلد من الاخبار المتقدمة انها جند واحد لا بخصوص الربو وانما وقع الربو  
فيهما من هذه الحقيقة الثابتة لهما مطلقا كما يستمر حديث الصدوق المذكور لان اتحادهما مخصوص بالربو ولا مناص عن الاستكال الا  
بحكم القاعدة المذكورة وبطلانها وقد مناه في الاحكام المتقدمة ان الواجب هو الوقوف على موارد النصوص وعدم الاعتماد على  
قواعدهم المذكورة في غير موضع واختلاف التسمية لا ينافي الاتحاد حقيقة كلمة الحنطة والذريق فان الحقيقة واحدة وان اختلف  
الاسم وكان له ما ذكرنا اشار في النكارة فقال وبالجملة انه عتاد على احاديث اهل البيت عليهم السلام والاختصاص بسم لا يخرج كونه  
عن التماثل كالحنطة والذريق انتهى بل الجمل ان الاتحاد الاسمي واختلافه من علامته غالبة بنى عليها الحكم ما لم يحصل التوهم ولهذا يعمل على الاسم  
في غير الحنطة والشعير وفيها ايضا في غير باب الربو كما اشار الى انفا وان كانت حقيقة واحدة واصلا واحدا بالنصوص المتقدمة لكون  
الشرع نابع للاسم والاطلاق العرفي لا الحقيقة النفس الامرية مع دليل يدل على ما دللت لتصور على الاتحاد حقيقة وان ذلك كاف في باب  
الربو فانه يحتاج الى اتحاد الاسمي ان يعمل عليه غير ذلك والله العالم بالمسائل الثلاثة التي اختلفت في ان كمالا يعمل من حيث احد فانه يحرم  
التفاضل في كالحنطة ودقيقها اذا لم يكن لا يخرجها عن الحقيقة وكذا كل جلد من فرع مثل التمر واللب والربو والعصير العنب الذي يذوق  
بذلك فيجوز بيع الحنطة بدقيقها مساويا لا متفاضلا ولا سينة قال في التذكرة وقد بينا ان اصل شجرة وفروعها واحد يباع احدهما بالآخر  
مساويا لا متفاضلا ويجوز سينة اذا كان مما ياكل او يوزن فيجوز بيع الحنطة بدقيقها ودقيق الشعير وسويقها والتسويق بالدقيق عند  
علمنا انما اجمع ادعي ان اتحاد بين الحنطة بين الحنطة وجميع ما يباع منه حتى بينها وبين الخبز والهريرة كذا بين جميع انواع اللب والتمر فيجوز  
بين الحنطة والكافور وقال في التذكرة ايضا يجوز بيع الحنطة بالخبز مساويا نقدا ولا يجوز سينة لا متفاضلا ويجوز بيع الخبز بالخبز مساويا  
وطبا وخمسين بيع لاف ازرع بالحنطة ونقل منع لغامة في الكمال قول والدقيق في الخبر في هذا المقام ما رواه في باب في الصحيح عن سنان قال سئل  
عن الحنطة والذريق فقال اذا كانا سواء فلا بأس ما رواه في صحيح محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الربو بالسويق فقال لا بأس  
به قلت انه يكون له ربيع فيه فضل فقال ليس بموتة قلت بل قال هذا هو الذي قال في الخلاف الشيطان فلا بأس به مثلان بمثل لا بأس به قال في الوفاء لم يرد  
السائل ان البرل ربيع فيه فضل لا يرد ان يرد ان الخبز يخلط بالسويق اقول بل الظاهر انما هو انه متى بيع احدهما بالآخر كراه لا منهما من المكسرات  
فان الحنطة تكون افضل والتسويق وهو الدقيق المقلوب اخف فيحصل الزرع والريادة في الحنطة ولهذا قيل بالبيع هنا والتمهيد الجواز فاجاب عن  
بان هذه الزيادة في مقابل متوهمه انما يخلط ليكون قيفا فيكون قوة دقيق بل هو متساو وما رواه في باب في الصحيح عن زرارة عن محمد بن مسلم  
عن ابي جعفر قال الحنطة بالدقيق مثلا بمثل والشعير بالحنطة مثلا بمثل لا بأس به وما رواه في باب في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال  
الدقيق بالحنطة والتسويق بالدقيق مثلا بمثل لا بأس به وما رواه في باب في صحيح محمد بن مسلم في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال  
لا يصلح الا مثلا بمثل قلت في التمر والذريق قال مثلا بمثل وفيه على ما نقل في الوفاء قلت في الربو التمر قال وهو الصحيح يجوز اخلاط الوزني  
غير الجند في صحيح في الحديث الاخر واشارية الى ما ذكره الكليني على انه خبر المذكور قال في حديث اخر هذا الاستثنا فان اختلف مثلا بمثل لا بأس به  
في عن الربو قال قلت لابي عبد الله ما ترى في التمر والذريق مثلا بمثل قال لا بأس قلت في البخس والعصير المطبوخ وهو تمر البخس اقول قلت هذه  
لا يخفى ان الحنطة والدقيق التسويق متحدة وكذلك العنب الذي يذوق بالعصير مطبوخا او غير مطبوخ فروع واحد يمكن الحاق ما عداها من فروع كل  
منها ذكره العلامة بالتقريب المتقدمة فانما كل ما متفرعة من الحنطة والعنب على هذا القياس غير ما سائر انواعه وفروعها الا ان في المقام  
اشكال اشار الى الحق الا وبيد قد سهر ولا بأس بنقل كلامه قال في حديث ذكر كلام العلامة هنا ونقل بعض اخبار المسائل ما يخصه ولكن في نقل من  
حيث علم انضباطه على القوانين من حيث انه لا يصدق على الكل اسم خاص للحقيقة واحده لهذا لو خلف شخص لا ياكل احدهما الا يبيع في كل  
الاخر فيعمل ان يكونا جندين وجواز بيع احدهما بالآخر يكون كذلك ويكون الشرط للكرامة مع عدم كراهة في مختلفات ويمكن ان يقع  
الضابط لحد الامرين اما لا اتفاق في الحقيقة والاتحاد في الاسم وهذا هو الحق لم يتحقق الثاني وفيه قال في صحيح انه لا شك ان الحنطة اذا  
جعلت قيفا تزد وهو ظاهر بل عليه صحيح محمد بن مسلم المتقدمة وانطبق الوجه المذكور في قواعدهم يحتاج الى التامل فلا ينبغي صحة

هذا الخبر في صحيح محمد بن مسلم في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال الحنطة بالدقيق مثلا بمثل والشعير بالحنطة مثلا بمثل لا بأس به وما رواه في باب في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال الدقيق بالحنطة والتسويق بالدقيق مثلا بمثل لا بأس به وما رواه في باب في صحيح محمد بن مسلم في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال لا يصلح الا مثلا بمثل قلت في التمر والذريق قال مثلا بمثل وفيه على ما نقل في الوفاء قلت في الربو التمر قال وهو الصحيح يجوز اخلاط الوزني غير الجند في صحيح في الحديث الاخر واشارية الى ما ذكره الكليني على انه خبر المذكور قال في حديث اخر هذا الاستثنا فان اختلف مثلا بمثل لا بأس به في عن الربو قال قلت لابي عبد الله ما ترى في التمر والذريق مثلا بمثل قال لا بأس قلت في البخس والعصير المطبوخ وهو تمر البخس اقول قلت هذه لا يخفى ان الحنطة والدقيق التسويق متحدة وكذلك العنب الذي يذوق بالعصير مطبوخا او غير مطبوخ فروع واحد يمكن الحاق ما عداها من فروع كل منها ذكره العلامة بالتقريب المتقدمة فانما كل ما متفرعة من الحنطة والعنب على هذا القياس غير ما سائر انواعه وفروعها الا ان في المقام اشكال اشار الى الحق الا وبيد قد سهر ولا بأس بنقل كلامه قال في حديث ذكر كلام العلامة هنا ونقل بعض اخبار المسائل ما يخصه ولكن في نقل من حيث علم انضباطه على القوانين من حيث انه لا يصدق على الكل اسم خاص للحقيقة واحده لهذا لو خلف شخص لا ياكل احدهما الا يبيع في كل الاخر فيعمل ان يكونا جندين وجواز بيع احدهما بالآخر يكون كذلك ويكون الشرط للكرامة مع عدم كراهة في مختلفات ويمكن ان يقع الضابط لحد الامرين اما لا اتفاق في الحقيقة والاتحاد في الاسم وهذا هو الحق لم يتحقق الثاني وفيه قال في صحيح انه لا شك ان الحنطة اذا جعلت قيفا تزد وهو ظاهر بل عليه صحيح محمد بن مسلم المتقدمة وانطبق الوجه المذكور في قواعدهم يحتاج الى التامل فلا ينبغي صحة



## في الزمان

[illegible]

كتاب النجاشي

بعض من حديثي حديثا تقدم في صلة المسئلة فلو كان من جنسين فانه لا اشكال في اخلاف فيما اعلم في جواز بيعه بما وبنيصير كل جنس من التمر  
 الى ويجوز بيعه من سبع وفي اجل ذلك لا يشترط مناواة جملة التمر للبيع قد راوا يعتبر معرفة كل واحد من الجنسين بل يكفي معرفة المجموع ويجوز  
 ان يبيع بعد بلوغه ولو يشترط هنا زيادة ترفع على مجانسته زيادة تموله بحيث يمكن فرض كونها مثله في بيع ذلك الجنس الاخر ولو بيع منفردا  
 ان قلت في حكم النعمون من جنسين بالوضع احدهما الى الاخر وباعهما في عقد واحد ان يميز التساوي لفرصتين في العلة للسبب في البيع  
 الله تعالى المستعمل في بيع الرطب بالتمر بل كل رطب بيا لب فقال الشيخ في النهاية لا يجوز بيع الرطب  
 بالتمر مساويا لمثل لا تذا حقه نقص لا يجوز بيع العنب بالزبد لانه مثله لا يباع بمثل فاضل وقال في لا يجوز بيع الرطب بالتمر لفرق فاما بيع  
 الزبد بالتمر فمما يباع بهما مثل التين الرطب بالجاف والخوخ الرطب بالقيدي وما اشبه ذلك فافضل اصحابنا في الاصل جواز ذلك لان  
 الحكم في الرطب قياس على التين لا نقول به وقال في لا يجوز بيع الرطب بالتمر لافضل ولا يمتزج على حاله كذا في النجاشي لا يجوز بيع التين بيا لب  
 استأثرا ولا يمتزج الاصل في قوله موضع اخر منه بيع الرطب بالتمر لا يجوز اذا كان حراما لانه خاضع لايه خذ منه فاما اذا كان حراما لموضوعا على الارض فانه  
 يجوز وما بيع العنب بالزبد لانه يمتزج الرطب بالتمر فافضل اصحابنا في الاصل جواز ذلك لقوله نعم واحل الله البيع ثم قال  
 في النجاشي بيع النخلة بالسلوة بالجافة وزا متلا بمثل لا يوزن الى الزوالان مع احدهما ما فينقص من الجافة والفاضل لا يجوز لفرق في  
 العلم بمكانه في الماء وقال في استصحاب ان بيع الرطب بالتمر مكره لا يحرم وقال ابن ابي عقيل لا يجوز بيع التمر باليابس بالرطب لا العنب بالزبد  
 والتمر بالزبد والرطب العنب طيبان اذ يباعان فصا وكذا الفاكهة اليابسة بالفاكهة الرطبة مثل التمر بالرطب قال ابن الجني لا يشترط التمر باليابس  
 بالرطب انتهى النبي صلى الله عليه واله عز ذلك في هذه الفاكهة وغيرها من التمر اذا كان من جنس واحد سواء كان جافا بالزاد او هو او قال  
 ابن البرقي لا يجوز بيع الرطب بالتمر متلا بمثل ولا غير ذلك قال ابن حمزة لا يجوز بيع الرطب بالتمر ولا العنب بالزبد لا متلا ولا متفاضلا وقال  
 ابن ادريس قول الشيخ لا يجوز بيع الرطب بالتمر مثله بمثل لا تذا حقه نقص غير واضح بل يجوز ذلك ومنه يصح ترك التعليق والقياس لانه كان يلزم  
 عليه انه لا يجوز بيع رطل من العنب برطل من الزبد هذا لا يقول به احد اصحابنا بغير خلاف وايضا لا خلاف ان بيع الجنس بالجنس مثله بمثل  
 حايي سابع من حيث يحتاج الى دليل لقوله نعم واحل الله البيع حرم الزوالان قد رجح شيخنا ما ذكره في نهجته في الثالث من استنباطه فقال لا يمتزج  
 في هذه الاخبار ضرب من الكراهة من النسخة في العلم في لف المعتمد في كل طبع يابسه لا العنب وقال في سواه حاله جافا ورطوبا  
 يباع مع اتفاق الحال ولو اختلف الحال المشهور منع بيع الرطب بالتمر متلا ولا متفاضلا للرواية وقال في الامتصاص وتبعه ابن ادريس بالجواز  
 من استأثرا وباع الكراهة لعدم التصريح في الرواية واما العنب بالزبد فيخوه مما تبين من بعض من منع هناك في نهجته في الثالث من استنباطه فقال لا يمتزج  
 ابن الجني الحاشي حرم من الفاضل وهو اولى وظاهر التوقف في مسئلة بيع الرطب بالتمر حيث قصرت على نقل الخلاف خاصة وحكمه بالا ولو يميز  
 عدل وقال المحقق في بيع وفي بيع الرطب بالتمر ترددوا لاظهار اختصاصا بالمنع اعتمادا على ائمة الرواية في قول في السالك بعد نقل بعض اخبار  
 المستعمل في التمر هو الاقوى في التيمم والتعدي الى كل ما فيه لعله المذكورة هذا ما حذر الان من اقوالهم واما الاخبار الواردة في المقام فتقول ان  
 بالتمر ومنها ما رواه الكايني في الشيخ في الصحيح والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله قال لا يصح التمر باليابس بالرطب لاجل ان التمر يابس الرطب طافا  
 بل ينقص الحلايش في حقه محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في سبب ان اسير المؤمنين عليه السلام ذكره ان يباع التمر بالرطب جلا بمثل كبل الى اجل  
 ان التمر يبيع بنفسه من كبل ورواية داود بن سرج عن ابي عبد الله قال لا يصح التمر بالرطب لاجل ان التمر يابس الرطب طافا  
 داود بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام في بيع التمر بالرطب لاجل ان التمر يابس الرطب طافا  
 بالزبد قال لا يصح الا مثله بمثل قلت والرطب بالتمر قال لا يمتزج هكذا في رواية الشيخ الخبر المذكور في بين وفي رواية الكايني لا جعل عوض  
 والرطب بالتمر والتمر بالزبد رواية الشيخ اصح لانه مع اختلاف الجنسين لا بأس باختلاف الوزن ورواية له التبع قال قلت ان عبد الله  
 مات في التمر والبسر الاحمر مثله بمثل قال لا بأس قلت فالتبع للعصير مثله بمثل قال لا بأس فيقول لا يمتزج انتهى في غير موضع من احكام  
 منه ورد بلفظ الاصل او يكره فانه يجوز على الكراهة بلغة الاصول دون التيمم كما تقدم ذكره في غير موضع وقد تقدم التحقيق في غير  
 موضع ان الحق ان هذه اللفاظ ونحوها من اللفاظ المتشابهة لوقوعها في الاخبار عن التيمم تارة ومجئ الكراهة بلغة الاصل  
 التمر الاخبار المذكورة غير صحيحة في التيمم فلا يمكن الخروج بها عن ائمة الجواز من الاصل وعموماته على جواز البيع كتابا ومستورا  
 خصوص موثقة سماعة ورواية في البيع المذكورين وكذا ما دل على صحة البيع مع تماثل الجنسين الربو يكون الوزن مطروبا في ذلك فافضل  
 من ان هذه الروايات صحيحة لا تغايرها رواية سماعة ورواية في التبع لليس في حله الا انها وان كانت صحيحة انها غير صحيحة في المطلوب والمعرفة  
 سماع اعتبارهم في غير موضع بل كما ذكرنا في كراهة في سبب هذه اللفاظ في التيمم هنا ومجربون كثر في روايتها ولا يمتزج اسبابها لا يكون  
 على التيمم والقائمة الاجل اذ كان اختيار الفاضل في الكراهة الكراهة وفاقا للشيخ في كراهية الاخبار وابن ادريس وهو ظاهر الشهيد في  
 واتا بقية الحكم لغير الرطب التمر بناء على شوب التيمم فيها فهو موقوف على حجة العلة للنص وفي ذلك كلام تقدم في مقالات الكتاب في صلة  
 بحال انساب الظاهرة وكيف كان فالمسئلة هنا لا تخفى من شوب الاشكال في الاحتياط مطروبا فيما على كل حال والله العالم المسئلة الخامسة قد تقدم  
 عرفت مما تقدم انه من المقرر في كلامهم ان كراهة ما تفرد به جدي واحد كمالا اشترك في ذلك في تحقيقه من الجاف وهو جنس واحد  
 فاعني التمر ولا يخرج منها ما يفرق عليها ومنه التبع في تقدمه ومنه لغيره ان جنس جنس لا يدخل تحت لفظ الغنم والبقر والجاموس عندهم  
 حديث احاديثها تحت جنس البقر والعرب هي الا بل العربية والنجاشي وهي الا بل النجاشي تحت جنس الطيور عندهم لاجل انهم كلهم

كتاب النجاشي

كتاب النجاشي

## في الزمان

حذر على قول فيل يخصص من انواعه باسم فهو جسد مغاير للروح محتلف باختلاف سماءه وحيوانها والاداءات تنفع الحيوان في القربى  
 الاختلاف والاداءات تنفع ما يتخرج منه والزينة التي في الحلب في بعض الارض واحدات مع ما يخرج منه الحيوان فاجابة السؤال  
 محل التمرخا لخل العسل او الواحش من الحيوانات مخالفات لسيده قدامه في السكوة راجع على اكثر هذه الاحكام فان ثبت في الا  
 ظن في بعضها بحال من ذلك الحيوان البقر الجاوس في دعواتها جند في حلالها وما تحت لفظه بقر كما يدل عليه كلام اهل اللغة فلا  
 الاتفاق على ذلك لا يمكن المناقشة بالنظر في العرف فانه يثبت ذلك مع انه مقدم على اللغة عندهم وما يؤيد ذلك من انواع واحدات مع  
 في الاخر في الزكوة وجعلها جساوا واحدا من ذلك الحكم بان الواحش من الحيوانات مخالف لسيده قدامه في السكوة راجع على اكثر هذه الاحكام فانه ثبت في الا  
 حقيقة واحدة وهي المذرة في الاتحاد واختلاف الصور والحواس فيكون ذلك قد تقدم انه غير مستور ولا بد منه في الشبهة الغنطية وغير  
 المستل من السائر ثم قال الشيخ في النهاية لا يجوز بيع الغنم للحم لا وزن ولا جردا ولا يدرى في سلاسله من لا يجز في وط لا  
 يجوز بيع الحيوان للحم اذا كان مرجسه كالم اشاة بالشاة والحم البقر بالبقر وان جعله مذبذب - سن ١٠٠٠ د ١٠٠٠ م - وهو مدعي  
 الجنداصا وقال ابن ادريس يجوز ذلك اذا كان اللحم موزونا سواء اتفق على ذلك ولا يدعي الا من ادعى ان كان اللحم معجزا من العسل  
 لا يجوز الشفعة في اللحم ويجوز في الحيوان قال في لفت بعد نقل ما ذكرناه والا فرب لا والاشاة احوط واسلم من الربو ولا يترقب من كرماس  
 علمنا ان لم نقله غيرهم منا على مخالفه ابن ادريس قوله حدث لا يعول عليه ولا يثبت في الاجماع ولان التسع اخرج عليه في ما جاعل الفطن  
 ونقل حجة ثقتنا وعدالتنا ومعرفة وباراه عيات ابن ابراهيم للوقوف على الصادق عليه السلام من ميسر ميسر عليه السلام كره اللحم بالجميد ان  
 الايقان عيات ابن ابراهيم تروي في المتن غير ان على المطلوب في ذلك هذه التبدل على التخييم لاننا نقول ان عداونا ان كان تبريا الا ان  
 احصا بل وقوة فيل على الظن بما نقله والطريق العمل في الكراهة تستعمل كثير في التخييم اجمع اس مذهب بان المشتري يقول لله نعم واحل الله  
 البيع موجب والمانع وهو ان يوصف الزنا انما ثبت في الموزون والحيوان الحي ليس يوزن وجوابا لمتن من المانع ومن كون المانع هو  
 الزنا لخاصة ولو قيل بالجميد ان الحيوان الحي دون المذبذب جميعا من الادلة كان قويا في التخييم كلامه في ذلك ما اقول هذا كلامه هنا وفي التخييم  
 الجواز استضعاف الرواية المذكورة في الارتداد قال يجوز بيع لحم الغنم بالشاة على ان يتم انه لا يتخيم في كلامه هذا في الجواز والاشاعة على كل ما نقل  
 وفاقوا ابن ادريس هو الموافق للقواعد الشرعية والرواية يبيع لحمها على الكراهة بلغة للصطلحا هو واحد من هذه الاشاعة لعدم طيب الجوز  
 التخييم واصله الصحة اقوى من مقتضى المقام ومن ثم العلم انه في اخر كلامه قد عدل عما ذكره في الاول وسئل من وجوبه ويوميل مع ان هذا قول ابن ادريس  
 ومعه لا الا ان يري من المتقدمين الظن ان مراده بذلك حديثهم لا يعتبر في اقاويل المعاصرين واما يقولون على اقاويل المتقدمة من كراهية بيعه كلامه  
 وتظاهر كلامه في نفسه من هذا المقام ان محل الخلاف هو الحيوان الحي مع لحمه كما هو صريح كلام ابن ادريس في قوله فاسأله فيل وطافه في قوله  
 الا ورسلي في شهره على الارتداد من الجلاء واما هو الشاة المذبذبة قال في ذلك عدم الخلاف باعها فانه حلال في جميعها مضافا الى ان  
 بعد ذلك مع احد الاربع من حيث ان العادة يبيعها ما لا يباع في الحقيقة من سطر البروت في محمد كحلته وادى من هذا في المذبذب  
 ان يبيع يبيع بالوزن لعدم تحققه في العادة بل الظاهر في بيع حرافا ليس في قوله في الجلاء لولا - مع الحيوان المذبذب -  
 التخييم لا يجوز الا بالوزن لا بالحم والحم من جنسهما فاصل هو سنة في ذلك اقول فيه زيادة في ما تقدم انه راجع الى من الحيوان بعد ذلك  
 التخييم لا يباع الا بالوزن زانه ليس محسوبا في كراهة مع ان كلامه في المقام ارجح من ما في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 بعد ذلك مع وفي التخييم شاة في الجاهلية الثانية ففيه مقتضى ذلك علوة في الجاهلية من هذا ما نقله في قوله في الجلاء  
 ناظر في خلاصه الخبر الماهر ان من خلاف كلامه في هذه المسئلة انه مقتضى ذلك في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 القول في الاخير هو الذي نقل عنه في نكت الارتداد وقال في ذلك بعلقوا المص - يتنوع بيع لحم الجوز - حرام في هذه المسئلة ويظهر الاحتياط  
 وخالف فيه ابن ادريس في حكمه بالحيوان غير مقتدر باحد الاربع وهو قوي في وجه حيوانه - فانه في قوله في الجلاء - مع الحيوان المذبذب -  
 وهو مؤيد لما قد ساد في نطرحه في الكراهية فيه بل يثبت على ما ذكره في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 كلامه مقتضى ذلك في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 ان يكون المانع امر اخر غير ما ثبت في نكت الارتداد في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 في اخر كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 التخييم في الجاهلية في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 بيانا ما ذكره في شرح المتقدمة في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 فلا بد من تحقيق مساواة ولو كان حيا فاحيانا قوي لانه غير مقتدر بالوزن استوى المسئلة في السابعة الا انها في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 والوزن في النسخ كذلك يجوز بيعه متساويا بمفاضل وقيل يمتنع في المعتد اجسادا يقلق استحقاق المسئلة من عدمه ولا بد من نقل على  
 الاول حمل من الاخبار ما رواه الشيخ في الثالثة عشر من كتابه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 لا يكون الزنا الا بما يكال ويوزن وما روي في غير مقتضى حازم في اللوق قال في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 بكن كمالا ولا يروى ما رواه في غير ما روي من الحسن انه ما لا بعد الله عليه السلام في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من  
 ولا موزونا وما رواه الشيخ في الثالثة عشر من كتابه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من كلامه في قوله في الجلاء - الا ان الاراد - ما هو من

الحمد لله رب العالمين



أخرى لمصنوعين حازم وقد تقدم في المسئلة الأولى وما رواه في غيره عن علي بن إبراهيم عن جلاله عن ذكره في فضل طويل في المعاصي قال واما  
أندوه بن بكير وزهريون فلا يبين به اثنان يواحد لا يبد ويكره النسبة وقال في كتاب الفقه الرضوي في علم ان الزيار بائنا ربوا يوكل  
ربوا الا يوكل في قال الربوا الذي يوكل فهو هديته لرجل طلب الثواب ففضل منه قال الربوا الذي لا يوكل فهو ما يكال ويوزن واحتج  
الا صحا على ذلك زيادة على الاختيار بان الاصل الجواز لان الانسان مسلط على ما له وحكمه فلا يمنع فيه الا بدليل ونقص عن الشيخ  
المفيدة احتج بمجموع الروايات في اللغة الزيادة وهي متحققة في المعدودين ومحمد بن مسلم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الثوبين الزديين الخبر وقد تقدم في المسئلة الاولى وموثقة سالت عن بيع الحيوان اثنين يواحد فقال لا سميت الثمن فلا يابى اجبا  
في لفت عن الدليل الاول بان الزيادة المطلقة غير معتبرة بل لا يابى من ساطعها فخرجت الحقيقة للغة عن الزيادة وعن الاحاديث بان الكراهة قد  
تكون لاثنتين بل هو المعنى المتعارف منها اقول اما الخبر فقد تقدم احتمال اخر وجه صحيح التقييد ايضا اما الخبر الثاني فمن المحتمل قريبا ان يكون لفظ الثمن  
هنا وقع محرفا لفظ الثمن كما هو في موثقة سعيد بن يسار قال سالت ابا عبد الله عن البعير بالبعيرين يدا بيد نسيت فقال نعم لا بأس اذا سميت  
الاسمان جديعي واوثنيين ثم امرني فخطت على النسبة وقد تقدم ان الامر بالخط على النسبة انما وقع تقييد كاذر بعض شيوخنا رضوان الله عليهم  
وانتج رضوان الله عليه الاستصحاب من هذا الخبر على الاستظهار والاحتياط قال لان الاصل والاحوط ان يقوم كل واحد منهما على جهة ويكون  
البيع غير الفقيه وان لم يكن ذلك محظورا لا بد به ما رواه في الصحيح عن ابي مسكان عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يقول ابيع عني فريسا فريسا  
قال لا بأس به يعني يقول ابيع فريسا بكذا وكذا واعطيك فريسة بكذا وكذا وكيف كان فالعمل على القول المشهور والله العالم المستعمل للتأني في الروايات  
في الكبير والوزن ما كان في عهد صلى الله عليه وآله فتمت على ذلك شيع وجري في الروايات تغير حاله بعد لا فرق بين ان يكون ذلك في بلد عليه خط او غير  
بلد وان اختلف عليه ما لم يعلم حاله يتبع عادة البلدان فان اختلفت كانت لكل بلد حكم نفسه مصير اليه العرف الخاص عند تقدير العلم فكل بلد يكون فيها  
مكيلا او موزونا فليثبت فيه ان يواحد بل لا يكون كذلك يجوز البيع متفاضلا ونسبة من غير مانع قال بعض المحققين والاطمان الحكم للبلد لا  
لاهل بل كان في بلد غير موطنه في ما يبيع من العوض كان مائة ان الحكم لاهل البلد الاثنتين فيهما دون من خرج منها الى بلد ايت كذلك قيل  
وهو منقول عن الشيخين سلاويين لورين في بلد حيا في التقدير بالكيل والوزن على ان البلد المعد والجزء اخذ بالاحوط وجعل الاول في الاعتبار  
لعرف عند علم الشرع وكان عرف تلك البلد المتقدير فيلزم حكمه فعرف الاخرى الجزاء فلا فيلزم حكمه فعرف الخطا في المتعارفين للجانين  
وجعل الثاني في صديق الكيل والوزن على ذلك في الجملة قالوا انه قد ثبت ان اربعة كانت مكيلا في عهد صلى الله عليه وآله وهي الخطه والشعير  
واسقر والمخ فقل عليه التذكرة اجماع الامة فلا يباع بعضها ببعض الكيل او ان اختلف في الوزن واستثنى في التذكرة ما يتصل منه من الكيل  
كاقطع الكبار من الملح فيباع وزنا لذلك ما عداها لان ثبت في عهد صلى الله عليه وآله احدا لا يوزن والارجع الى عادة البلد لوعرفه كان  
مقدرا في عهد صلى الله عليه وآله الى وجهه لاعتباره باحد ما قالوا احتمال التحيز يقيس الوزن لانه اضطررنا في التذكرة واستحسن في المسئلة  
اقول في حكم الاربعة المذكورة في الاتفاق على كونها من مكيلا في عهد صلى الله عليه وآله الدنانير والدرهم ولو هما موزونة لانفاق الامة كاذر في  
التذكرة ايضا على ثبوت الزيادة في هذه الستة اعني الاربعة المتقدمة مع هذين من الظاهر ان هذه ليست من المكيلا فليس الا انها موزونة وبعضه  
استفاضة الاخبار بانها من الموزون في عهد محمد بن عبد الله في جميع المحتوم من خطه وشعره ووزن وعده من ماش والرق والطب نحوها وان يفرق  
من كل ما هو وكذا الابان ولا دهان ونحوها في هذه الازمنة المتأخرة انما يباع بالوزن والكيل لكن كان اولا غير معمول عليه من الناس بالكتابة  
في شكل الحكم في هذه الاجناس الاربعة التي اتفقوا على كونها مكيلا في عصره باعتبار بيعها وزنها حيث انهم صرحوا بان ما كان مكيلا لا يجوز  
بيعه بغير الكيل وكذا الموزون مع قطع النظر عن حصول الزيادة وعده وهكذا يجزى في باب الزيادة ايضا وقصده في التذكرة بان لا يجوز بيع شيء  
من المكيلا بغيره من جنسه او موزون وان تساوا به فقل في المسئلة عن بعضها ان نقول اجماع على جواز بيع الخطه والشعير وزنا مع اجماع  
كما عرفت على كونها مكيلا في عصره صلى الله عليه وآله وقال في التذكرة ايضا واصلة الكيل يجوز بيعه وزنا سلفا وتجيلا ولا يجوز بيعه  
بمثله وزنا لان الغرض في التلف والمجمل يقيس جنس معرفة المقدار وهو يحصل بهما الغرض هنا المساواة فاخص المتع في بعضه ببعض  
وقال ايضا كما لا يجوز بيع للوزن بجنس اخر افاك لا يجوز بيعه مكيلا الا اذا علم عدم التفاوت فيه وكذا الكيل لا يجوز بيعه جازا فاولا  
موزونا اجمع عدم التفاوت وقال ايضا لو كان حكم الجنس الواحد مختلفا في التقدير كالخطه المقدرة بالكيل والذوق المقدرة بالوزن  
احتمل تحريم البيع بالكيل والوزن للاختلاف قد اوتوا في بيعه بالوزن اقول لعل ان يقول ان المستفاد من الاخبار ثبوت الكيل والوزن في الجملة وان  
البيع في جملة من الاخبار انما يقع بها وان الزيادة انما يقع فيها ولم يفرق لنا دليل واضح فان ما كان مكيلا لا يجوز بيعه زنا وكذا العكس سواء كان في باب  
الزيادة غيره وبما مع ما صرح به جملة منهم من ان الوزن اضطررنا الى الاصل وعموم اذنه جواز البيع كذا باسنة بقتضيه الجواز كيف اتفق من اهل  
هذين الامرين من جسد المتقدم من نقل اجماع على جواز بيع الخطه والشعير وزنا مع اجماع على انها مع اجماع من المكيلا في عصره صلى الله  
عليه وآله وبما يجمل فاصح ما يستفاد من الأدلة في باب البيع هو وجوب معرفته بالبيع والتمسك بالوزن والكيل في فعله للفرق والتراعي وكذا في باب الزيادة لا  
يقع الا في الكيل والوزن واما ان ما علم كونها في التناقض مكيلا او موزونا لا يجوز الخرج من احدهما الى الاخر فمقتضى دليل واصالة العلم  
قائمه واصالة الشبهة في العقود ثابتة حتى يقوم دليل على الخروج عن ذلك كيف كان فالاولى مراعاة الاحتياط في امثال هذه المقامات والله  
العالم بما يقضي احكامه المستقلة التي اسعته المشهور في كلامه الاحتياط رضوان الله عليه مراعاة الاحتياط في امثال هذه المقامات والله  
ولا يبين الرجل وزنه عن الرخصة رخص الله عنه في بعض لحيته حكم بثبوت الزيادة فيهم وحمل الخبر الوارد بالنسبة على التقييد فقل قوله بخا

في المسئلة الاولى وما رواه في غيره عن علي بن إبراهيم عن جلاله عن ذكره في فضل طويل في المعاصي قال واما  
أندوه بن بكير وزهريون فلا يبين به اثنان يواحد لا يبد ويكره النسبة وقال في كتاب الفقه الرضوي في علم ان الزيار بائنا ربوا يوكل  
ربوا الا يوكل في قال الربوا الذي يوكل فهو هديته لرجل طلب الثواب ففضل منه قال الربوا الذي لا يوكل فهو ما يكال ويوزن واحتج  
الا صحا على ذلك زيادة على الاختيار بان الاصل الجواز لان الانسان مسلط على ما له وحكمه فلا يمنع فيه الا بدليل ونقص عن الشيخ  
المفيدة احتج بمجموع الروايات في اللغة الزيادة وهي متحققة في المعدودين ومحمد بن مسلم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الثوبين الزديين الخبر وقد تقدم في المسئلة الاولى وموثقة سالت عن بيع الحيوان اثنين يواحد فقال لا سميت الثمن فلا يابى اجبا  
في لفت عن الدليل الاول بان الزيادة المطلقة غير معتبرة بل لا يابى من ساطعها فخرجت الحقيقة للغة عن الزيادة وعن الاحاديث بان الكراهة قد  
تكون لاثنتين بل هو المعنى المتعارف منها اقول اما الخبر فقد تقدم احتمال اخر وجه صحيح التقييد ايضا اما الخبر الثاني فمن المحتمل قريبا ان يكون لفظ الثمن  
هنا وقع محرفا لفظ الثمن كما هو في موثقة سعيد بن يسار قال سالت ابا عبد الله عن البعير بالبعيرين يدا بيد نسيت فقال نعم لا بأس اذا سميت  
الاسمان جديعي واوثنيين ثم امرني فخطت على النسبة وقد تقدم ان الامر بالخط على النسبة انما وقع تقييد كاذر بعض شيوخنا رضوان الله عليهم  
وانتج رضوان الله عليه الاستصحاب من هذا الخبر على الاستظهار والاحتياط قال لان الاصل والاحوط ان يقوم كل واحد منهما على جهة ويكون  
البيع غير الفقيه وان لم يكن ذلك محظورا لا بد به ما رواه في الصحيح عن ابي مسكان عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يقول ابيع عني فريسا فريسا  
قال لا بأس به يعني يقول ابيع فريسا بكذا وكذا واعطيك فريسة بكذا وكذا وكيف كان فالعمل على القول المشهور والله العالم المستعمل للتأني في الروايات  
في الكبير والوزن ما كان في عهد صلى الله عليه وآله فتمت على ذلك شيع وجري في الروايات تغير حاله بعد لا فرق بين ان يكون ذلك في بلد عليه خط او غير  
بلد وان اختلف عليه ما لم يعلم حاله يتبع عادة البلدان فان اختلفت كانت لكل بلد حكم نفسه مصير اليه العرف الخاص عند تقدير العلم فكل بلد يكون فيها  
مكيلا او موزونا فليثبت فيه ان يواحد بل لا يكون كذلك يجوز البيع متفاضلا ونسبة من غير مانع قال بعض المحققين والاطمان الحكم للبلد لا  
لاهل بل كان في بلد غير موطنه في ما يبيع من العوض كان مائة ان الحكم لاهل البلد الاثنتين فيهما دون من خرج منها الى بلد ايت كذلك قيل  
وهو منقول عن الشيخين سلاويين لورين في بلد حيا في التقدير بالكيل والوزن على ان البلد المعد والجزء اخذ بالاحوط وجعل الاول في الاعتبار  
لعرف عند علم الشرع وكان عرف تلك البلد المتقدير فيلزم حكمه فعرف الاخرى الجزاء فلا فيلزم حكمه فعرف الخطا في المتعارفين للجانين  
وجعل الثاني في صديق الكيل والوزن على ذلك في الجملة قالوا انه قد ثبت ان اربعة كانت مكيلا في عهد صلى الله عليه وآله وهي الخطه والشعير  
واسقر والمخ فقل عليه التذكرة اجماع الامة فلا يباع بعضها ببعض الكيل او ان اختلف في الوزن واستثنى في التذكرة ما يتصل منه من الكيل  
كاقطع الكبار من الملح فيباع وزنا لذلك ما عداها لان ثبت في عهد صلى الله عليه وآله احدا لا يوزن والارجع الى عادة البلد لوعرفه كان  
مقدرا في عهد صلى الله عليه وآله الى وجهه لاعتباره باحد ما قالوا احتمال التحيز يقيس الوزن لانه اضطررنا في التذكرة واستحسن في المسئلة  
اقول في حكم الاربعة المذكورة في الاتفاق على كونها من مكيلا في عهد صلى الله عليه وآله الدنانير والدرهم ولو هما موزونة لانفاق الامة كاذر في  
التذكرة ايضا على ثبوت الزيادة في هذه الستة اعني الاربعة المتقدمة مع هذين من الظاهر ان هذه ليست من المكيلا فليس الا انها موزونة وبعضه  
استفاضة الاخبار بانها من الموزون في عهد محمد بن عبد الله في جميع المحتوم من خطه وشعره ووزن وعده من ماش والرق والطب نحوها وان يفرق  
من كل ما هو وكذا الابان ولا دهان ونحوها في هذه الازمنة المتأخرة انما يباع بالوزن والكيل لكن كان اولا غير معمول عليه من الناس بالكتابة  
في شكل الحكم في هذه الاجناس الاربعة التي اتفقوا على كونها مكيلا في عصره باعتبار بيعها وزنها حيث انهم صرحوا بان ما كان مكيلا لا يجوز  
بيعه بغير الكيل وكذا الموزون مع قطع النظر عن حصول الزيادة وعده وهكذا يجزى في باب الزيادة ايضا وقصده في التذكرة بان لا يجوز بيع شيء  
من المكيلا بغيره من جنسه او موزون وان تساوا به فقل في المسئلة عن بعضها ان نقول اجماع على جواز بيع الخطه والشعير وزنا مع اجماع  
كما عرفت على كونها مكيلا في عصره صلى الله عليه وآله وقال في التذكرة ايضا واصلة الكيل يجوز بيعه وزنا سلفا وتجيلا ولا يجوز بيعه  
بمثله وزنا لان الغرض في التلف والمجمل يقيس جنس معرفة المقدار وهو يحصل بهما الغرض هنا المساواة فاخص المتع في بعضه ببعض  
وقال ايضا كما لا يجوز بيع للوزن بجنس اخر افاك لا يجوز بيعه مكيلا الا اذا علم عدم التفاوت فيه وكذا الكيل لا يجوز بيعه جازا فاولا  
موزونا اجمع عدم التفاوت وقال ايضا لو كان حكم الجنس الواحد مختلفا في التقدير كالخطه المقدرة بالكيل والذوق المقدرة بالوزن  
احتمل تحريم البيع بالكيل والوزن للاختلاف قد اوتوا في بيعه بالوزن اقول لعل ان يقول ان المستفاد من الاخبار ثبوت الكيل والوزن في الجملة وان  
البيع في جملة من الاخبار انما يقع بها وان الزيادة انما يقع فيها ولم يفرق لنا دليل واضح فان ما كان مكيلا لا يجوز بيعه زنا وكذا العكس سواء كان في باب  
الزيادة غيره وبما مع ما صرح به جملة منهم من ان الوزن اضطررنا الى الاصل وعموم اذنه جواز البيع كذا باسنة بقتضيه الجواز كيف اتفق من اهل  
هذين الامرين من جسد المتقدم من نقل اجماع على جواز بيع الخطه والشعير وزنا مع اجماع على انها مع اجماع من المكيلا في عصره صلى الله  
عليه وآله وبما يجمل فاصح ما يستفاد من الأدلة في باب البيع هو وجوب معرفته بالبيع والتمسك بالوزن والكيل في فعله للفرق والتراعي وكذا في باب الزيادة لا  
يقع الا في الكيل والوزن واما ان ما علم كونها في التناقض مكيلا او موزونا لا يجوز الخرج من احدهما الى الاخر فمقتضى دليل واصالة العلم  
قائمه واصالة الشبهة في العقود ثابتة حتى يقوم دليل على الخروج عن ذلك كيف كان فالاولى مراعاة الاحتياط في امثال هذه المقامات والله  
العالم بما يقضي احكامه المستقلة التي اسعته المشهور في كلامه الاحتياط رضوان الله عليه مراعاة الاحتياط في امثال هذه المقامات والله







## فائلوں

15V

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







وغيره في الشراء والبيع سواء وعرجهم بغيره فأكبره إلى المحسن الرضا عليه السلام إن امرئ من أهلنا أوصت أن يجمع اليك ثلثين دينارا  
 وكان لها عندك لم يحضر في فديته بعض الفسافة فقلت أسلفه دنانير عليا أن أعطيك ثمن كل دينار ستة وعشرين درهما فخذت منه عشرين دينار  
 يما بين وبينهم ما قد جنتها اليك فكتب عليته لعله وصلت الدنانير قال الشيخ بعد نقل أخبار العمار الأصل فيها عمار فلا تعارض الأخبار الكثر في ذلك  
 ثم قال فيجوز أن قوله نسيئة صفة لدانير ولا يكون حاله البيع بمعنى أن كان له على غيره دنانير نسيئة جاز أن يبيعها عليه في الحال بل دنانيرها بخلاف  
 عاجلا انتهى ولا يخفى ما فيه من البعد أكثر المتأخرين من أصحاب هذا الاصطلاح الحديث وهذا لا يخفى بضعف الاستدلال به على الإجماع حيث  
 لم يظهر له في المسئلة الأمر الصدق وخلاف معلوم النسيئة غير قاصح فيه واليه يشير كلامه في السالك بعضهم ممن جعل الموقوف احتمل الجمع بين  
 الأخبار بحمل ما دل على التهور على الفضل والاستحباب ما دل على هذه النسيئة على الجواز وهذه القاعدة الغالبة بينهم في الجمع بين الأخبار مع اعتبارها  
 والأقرب عندك هو حمل هذه الأخبار الأخيرة على النسيئة وإن لم يعلم القابل إلا أن بذلك نهم كما هو مضمون في القاعدة الأولى من مقدمة الكتاب في النسيئة  
 في حمل كتاب الطهارة فإن الأخبار المذكورة ظاهرة في مخالفة اتفاق الأصحاب فإدخالها على الحكم المذكور مع تظاهر أخبارهم بل دليل ظاهر على كونه  
 ذلك مذهبنا ثم عليه من أن مذهب كل إمام لا يعلم إلا من قبلنا ساعده علمهم بل يتحقق الأخبار المذكورة شاملا وروح فلا مخصص فيها فلا خلاف ذلك على  
 على النسيئة التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل يلية وقلة تقدم في المقدمة للشرايين لالة الأخبار والتكافؤ على إقامتهم عليهم السلام الاختلاف  
 في الأحكام وإن لم يكن بها قبل من أولئك الطعام الذي نهم أصل من الانعام وربما احتل بعض الحديث من حمل الأخبار المذكورة على الأخذ بطريق  
 القرين فإنما يجوز في العوض بحسب المتأخر فيما بعد من غير شرط ولو زيادة كما ياله إنشاء الله تعالى ولا يخفى بعده من سياق الأخبار المذكورة  
 ثم احتل النسيئة أيضا وهو جيب لما ذكرناه ومما يرخ الأخبار الأولى في مواضعها للاحتياط وهذا مرجعها للرجحان المنصوص في مقام اختلاف  
 الأخبار كما اشتملت عليه رواية زرارة والله العالم من قوله الأول في الواقض البعض صحيح فيما قبض حسب جيل في غير المقبوض ويحتمل كل  
 منها في فتح المقبوض وامضائه لبعض الصفقة إن لم يكن حصل منها ما تفريط في تأخير القبض للأفلا ولو اختص أحد بما بعد التفرط اختص  
 بالخيار أو في تقيته في صحة الحل في الرجل يبتاع من رجل دينارا هل يصلح أن يأخذ بنصفه ورقا أو بيبعا ويترك نصفه حتى ياله بعد  
 فيأخذ منه ورقا أو بيبعا قال ما حبان أن ترك شيئا حتى أخذه جميعا فلا يفعل وظاهر الخبر مع صحة سند بطران المعاملة من راس  
 المختص في النصف والتغير في الباقي كما ذكره الثاني قالوا ولو وكل أحدا ما في القبض عنه قبض الوكيل قبل تفرقها صحيح ولو قبض  
 بعد التفرق بطل قال في المسالك لضابط في ذلك أن المعتبر حصول التقاض قبل تفرق المتعاقدين فمتى كان الوكيل في القبض غير المتعاقدين  
 اعتبر قبضه قبل تفرق المتعاقدين لا اعتبار بتفرق الوكيلين ومنه كل المتعاقدين وكيلا اعتبر قبضها في المجلس أو قبضها بالكيان  
 قبل تفرق الوكيلين ويجوز ذلك صرح المحقق الثاني في شرح القواعد الثالث المشهور بين الأصحاب أنه يشترى الإنسان دراهم  
 دنانير وقبل قبض الدراهم من البائع اشترى بها دنانير لم يصف الثاني لأن ذلك للعوض في الضرر موقوف على التقاض ولم يحصل ولو  
 قد باع ثانيا ما لم يملكه وح فلا فرق والحال كذلك بطل العقدان معا أمّا الأول فلعدم التقاض في الثالثة فلما عرفت من بيع ما لم يملكه والأول  
 في ذلك ما ذكره الشيخ في بترتبعه أكثر الأصحاب عليه قال ذاباع الإنسان داهم بالدنانير لم يجز له أن يأخذ بالدنانير دراهم مثلها إلا بعد أن  
 يقبض الدنانير ثم يشترى بها دراهم إنشاء وخالفه ابن إدريس فقال إن لم يتفرقا في المجلس إلا بعد قبض الدراهم للبيعة بالدنانير التي على  
 المشترى الأول فلا بأس بذلك وإن لم يكن قبض الدنانير التي في الدراهم الأولى المبيعة هذا إذا عينا الدراهم الأخيرة فإن لم يبينها فلا  
 يجوز ذلك لأنه يكون بيع دين بدين وإن عيناها لم يصير بيع دين بدين بل يصير بيع دين بعين ورقة العلامة في لف بانه غير جيد فلا  
 أولا فلان الشيخ يجمع من بيع ما يكال ويوزن قبل قبضه وأما ثانيا فحكمه بأنه لو اشترى بالدين ليس يعتد انتهى لمخصا أقول ما ذكره من  
 التعديل إلى الجواب في الوجه الأول فهو وب آخر أيضا لعدم التفرقة في الوجه الثاني فمتى ما لم يملك عدم التقاض الذي هو شرط في  
 صحة المالك في الضرر وأما ما ذكره في الوجه الثاني فهو مبتدع على أن التفرقة لم يكن عينا بل في الذمة وإن كان حاله غير مؤجل هل هو قبل الدين فهو  
 على بيع الدين بانه بيع دين بدين أم لا يصح ذلك حتى يكون رينا قبل وقوع العقد وظاهر اختيار جيل من الأصحاب الثالث ومنهم شيخنا الشهيد الثاني  
 فانه صرح بأن ذلك للدين بدين فالدين إنما يصح ذلك فيما إذا كان رينا قبل العقد وظاهر العلامة هنا ذلك أيضا وقد نقضت الاشارة له  
 هذه المسئلة في شيخنا فنهت أنتم نعم في ما يلبس قال في ذلك بعد نقل لمخص كلام ابن إدريس في بيعه القول باعتقه مطاذا اقتضا قبل التفرق و  
 عاية وبجسالة البيع الثالث أن يكون فضوليا فإذ جعل القبض صحيحا في بيع الدين بالدين على هذا الوجه غير ممنوع انتهى القول لو كان  
 عليه راسم فاشترى هذا دنانير صحيح وإن لم يتقاضا ولو كان له عليه دنانير فاشترى بها دراهم راسم راسم الدين من جيل واحد ما في الذمة بمنزلة  
 لمقبوضه من راسم فاشترى له تقاضا يند على ذلك قول والأصل في هذه المسئلة ما رواه الشيخ الثالث عشر عطر الله مراقبه في الصحيحين استحق بغير عمار قال  
 قد أتيت رب الله تعالى لم أكون للرجل عند الدراهم الضم فيلحق في يقول كيف عر الوضح اليو فاقول له كذا وكذا الف درهم وخلاف قول  
 نعم في فواجه لها في دنانير هذه السعة ثبته ما عدا في فواتي في هذا فقال له إذا كنت قد استقصيت له السعة يومئذ فلا بأس بذلك فقلت  
 أنه إذا راسم فاشترى هذا دنانير صحيح وإن لم يتقاضا ولو كان له عليه دنانير فاشترى بها دراهم راسم راسم الدين من جيل واحد ما في الذمة بمنزلة  
 محسب من زرارة قال ما أتيت رب الله تعالى لم أكون للرجل عند الدراهم الضم فيلحق في يقول كيف عر الوضح اليو فاقول له كذا وكذا الف درهم وخلاف قول  
 نعم في فواجه لها في دنانير هذه السعة ثبته ما عدا في فواتي في هذا فقال له إذا كنت قد استقصيت له السعة يومئذ فلا بأس بذلك فقلت  
 أنه إذا راسم فاشترى هذا دنانير صحيح وإن لم يتقاضا ولو كان له عليه دنانير فاشترى بها دراهم راسم راسم الدين من جيل واحد ما في الذمة بمنزلة

هذا حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة

هذا حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة  
 وهو حديث في المناجاة

## 101

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

از کجاست که این کتاب را می بینید





الحکمہ اعلیٰ تعلیم، لاہور

الحمل عليها فقال اذا انقضت بما يجوز من اهل المدينة او البلد فلا راس وان انقضت والاسم من اهل المدينة فلا راس ولا راسه

[illegible]



[illegible]





والصَّف

[illegible]

العدد









# التاجر

قدم في حديثنا للنقل عن الفقهاء ما في رواية قريش الاستدلال بهذه الاخبار وانما ذكره من الروايات التي تضمنت هذه  
في جواز البيع قبل الظهور بالمكينة من غير شرط فبعد قبل بدو الصلاح بطريق اوله مضافا لذلك الى عمومات الكتاب في السنة  
في محل البيع وجوب الوفاء بالعقد وحمل الاخبار النافذة على الكراهة كما ذكره الاصحاحين بعيدا لان ما تضمنه من احتمال التناقض في  
قبل بدو الصلاح لا يصلح للمنافعة الا ترى انه يمكن ذلك في اكثر المبيعات مثل الحيوانات وبيع الثمرة سنين بعد بدو الصلاح  
يمكن طرقها ايضا ونقل العلامة في التذكرة المنع من المذاهب الاربعه وكذا ابن ادریس في كتاب التراسيم حيث قال لا يبيعون غلاتهم  
خاصة ببيعها اذا طلعت قبل بدو الصلاح سنين وعند المخالفين لمن ذهب الى البيت عليهم السلام لا يبيعون غلاتهم بعد جرح هذا  
الاخبار على التفتة ولعل الاظهر في ذلك بعد ذلك كشرط التفتة للتقدمه والحق العلامة بالتلازم ببيعها على ذلك الاصل وبيع الاصول  
مع استثناء الثمرة وفي الاحتياط ان ليس هناك بيع ولا نقل الثمرة بوجه دليل الاول غير واضح والتفتة للاصل انما يجري لوجوبها انتهى  
وهو جديده ان يدعي ان يعلم ان الوجوب في اشتراط القيمة وكذا في اشتراط الزيادة غرضه ظاهر في اشتراط القطع فهو لا يبيع عروفا غرضه  
لان الظان الاشتراء انما يكون شيئا يمكن الانتفاع به ويجوز ظهور الثمرة قبل بدو الصلاح لا يترتب عليها بعد القطع منفعة يعتد بها بين  
حقانه فقطع لاجلها وانما المنافع المترتبة بعد صيرورة النخل لبر او ثمره الكر محصورا ونحو ذلك ما قبل ذلك فلا فلاحا في اشتراط الطع (البيع)  
من غرضه ان اشكال الله العالم وتمام تحقيق الكلام في المقام يتوقف على رسم فائدين **الاولى** بدو الصلاح المحجوز لبيع الثمرة على القول  
بلمنع قبل ظهور عبادة عز الاحرار والاصفرار وهو عبارة عن ان تبلغ مبلغا يؤمن عليه امر الاقرب والمرجع فيه الى اهل الخبرة قولان في نقل  
في التذكرة عن بعض الحكماء ان حده طلوع الثمر باصباحه على رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ثبوت النقل والروايات المتقدمة  
بعضها فلا تشمل على الاول وبعضها على الثاني فما يدل على الاول صحته ربي وحديثنا الذي نقلناه من رواية قريش في اشتراط حصة  
الوشاء ورواية علي بن ابي حمزة وما يدل على الثاني صحته سليمان بن خالد وفيه اربعة بطون في اصحابنا انما هي الفعلة اذا دركتم ثم لها  
اطعمت لها طعم ومثاله رواية في جيل الاول وفي رواية الثانية في ثمره ثم لها طعم ثم لها طعم ثم لها طعم ثم لها طعم ثم لها طعم  
ابن شعيب في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا كان الحاح فيه ثمر نخلة فادرك بعضها فلا تاس يدعيه جارا وانما في رواية في بيع النخلة  
عز ابن حمزة بن الفضل الهاشمي قال سالت ابا عبد الله عن بيع الثمرة قبل ان تدرك فقال اذا كان في تلك الارض بيع لغيره فادركت فبيع  
ذلك كله حلالا قول قوله ببيع بمعنى مبيع هذا الاطلاق يتابع في الاخبار وقوله له غلة اي ثمره وما رواه في سنن الفقيه عن علي بن ابي حمزة قال  
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى لبنا فافيه ثمر نخلة فادركها ما اطعم ومنه ما لم يطعم قال لا بأس به اذا كان فيه ما لا يطعم وبما ذكرناه  
هنا فطعمك ما في كلام شيخنا الشهيد الثالث قدس سره في المسالك حيث قال بعد قولنا في بدو الصلاح ان يفسر او يخرجه او يبلغ مبلغا  
يؤمن عليه العاهة بدو صلاح ثمرة النخل احد الامرين للذوقين عملا بما دللت عليه الروايات فان كثيرا منها دل على الاول وفي رواية  
ابن حمزة ما يدل على الثاني اقصر جماعة من الاصحاب على العلامة الاولى لصحة دليلها وقيل بالثاني خاصة والاقوى اعتبار العلامة الاولى  
خاصة لما ذكرناه واعتراض المحقق الاردبيلي هناك في دعواه صحة دليل العلامة الاولى حيث انه انما وردت في الوشاء وعلى ابن ابي حمزة ثم  
قال وما قلنا راي غيرهما وليس فيها شيء صحيح فقولنا شارح ليع والكتفي الاكثرية لصحة دليل حمل التامل انما في هذه  
العلامة صحيحة ربي كما ذكرناه وكنت غفل عنها كما ينبغي عن كلامنا اما وجبه الدخول في كلام شيخنا المذكور يدعو ان كثيرا من الروايات  
دل على العلامة الاولى وان فيها الصحيح العلامة الثانية انما دل عليها خبرنا في صحيحنا خاصة فمن ثم رجع العلامة الاولى والادلة على ما  
ذكرناه ليس كذلك وان الروايات الدالة على العلامة الثانية اكثر عددا وصحاحا والطبع مبعونة ما قد مرناه من جواز البيع قبل الظهور في  
هذه الاخبار في مراتب الكراهة فالاول قبل الظهور والثانية بعد الظهور وقبل التلون والثالثة بعد التلون وقبل تدريك وقطع  
واما ما بلغت هذا المبلغ فاشكال في الجواز غير كراهة وقد تقدم ايضا احتمال الحمل على التفتة في بعض هذه المراتب والله العالم **الثاني**  
في تركه اذا ادرك بعض ثمرة البستان جاز بيعها اجمع ولو ادركت ثمرة لبنا فلهذا يجوز ان يضم اليه ثمرة لبنا لم يدرك وبيع جميعا  
اهل الاقول ان اما الحكم الاقوال في البستان موضع اتفقوا فضا وقوي لان بيع ما لم يدرك جاز مع القيمة كما تقدمت وما دل على الثمرة  
قيمة هذا ما لم يدرك وقد تقدمت صحة يعقوب بن شعيب صحة اسمعيل بن الفضل الهاشمي في رواية علي بن ابي حمزة متصحة بذلك  
واما الثاني فلهذا يجوز ايضا للمكان القيمة وما يدل ذلك بصحة الهاشمي للتقدمه ايضا بناء على ظاهر اطلاق الارض فيها فانه يتم من  
ارض في البستان الذي ادرك بعض ارض بستان اخر ونقل عن الشيخ في طووف المنع لان لكل لبنا الحكم فيه للتعدد ولما رواه عن عمار في  
لوثوق عز ابي عبد الله عليه السلام انه مثل في الفاكهة مئة حمل يبيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فطعم بعضها ففكها ففكها  
كلها فاذا كان نوعا واحدا لم يبيع حتى يطعم من كان انواعا متفرقة فلا يباع منها شيء حتى يطعم كل نوع منها واحدة ثم تباع تلك النوع  
ورقة في المسالك الرواية بالضعف ترد الحق في بيع في الحكم المذكور والظاهر ان الرواية المذكورة ليست من قبيل ما نحن فيه فان ظاهر الخبر  
ان التفريق انما هو في انواع الفاكهة وان كانت في لبنا واحد لا في المكان الذي فيه الفاكهة كما هو محل البحث وهذا الخبر على ظاهره كما  
ذكرناه لا فلاح في الحكم الاول من ان البستان الواحد الذي لا يفيض ثمره جاز بيع الجميع ويدل على ما قلناه قوله عليه السلام في من  
الخيار ان كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد ثم انه فضله في تلك الفاكهة بين كونها نوعا واحدا او انواعا متعددة فان ثبت لكل نوع منها  
حكم نفسه حكمه في صلح الخبر محل بيع الفاكهة كلها اذا طعم بعضها مبنى على كونها نوعا واحدا كما ينبغي. التفصيل المذكور في

هذا الخبر على ظاهره كما ذكرناه لا فلاح في الحكم الاول من ان البستان الواحد الذي لا يفيض ثمره جاز بيع الجميع ويدل على ما قلناه قوله عليه السلام في من الخيار ان كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد ثم انه فضله في تلك الفاكهة بين كونها نوعا واحدا او انواعا متعددة فان ثبت لكل نوع منها حكم نفسه حكمه في صلح الخبر محل بيع الفاكهة كلها اذا طعم بعضها مبنى على كونها نوعا واحدا كما ينبغي. التفصيل المذكور في





في بيع الثمار

[illegible]



مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

# كتاب

٤٢

قبل قبضها قولا في كلام في هذه المسئلة يقع في مواضع **الاول** ما ذكر من ان تلف قبل القبض يكون من مال البايع اذا كان التلف باقرا وهو اذ ان مبيع على القاعة المشهورة من ان مضمون على البايع قبل القبض للمخبر ان يفسخ العقد من حينه وثبتت الكلام في ذلك في المسئلة الخامسة من الهام الثاني احكام الخيار وذكرا ثمة معارضة هذه القاعدة بالقاعدة المذكورة على ان المشتري يملك المبيع بالعقد واقاما ذكر من ان الحكم كذلك لو تلف البايع وهو خلافتها هو المشتهر بديها كما ذكر في المسئلة المشار اليها من ان الحكم هنا انما هو تخير المشتري بين الرجوع بالتميزان يفسخ العقد وبين مطالبته بالتلف بالمثل والقيمة - واذ كان البايع او الاجنبي ولهذا قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك هنا بعد ذكر القول المذكور والاقوى تخير المشتري بين الفسخ وازام البايع بالمثل اذ الفسخ فلا الرجوع مضمون على البايع قبل القبض واقا الزامه بالعوض فلا تلف فانه لا الرجوع قبل انتقال المبيع الى المشتري وان كان مضمونا على البايع كما لو تلف الاجنبي متمسكا باصالة العقد وقصارا بالانفساح على موضع الوفاق انتهى قوله وقد تقدم في المسئلة المشار اليها انما في هذا الكلام من طرق الابرار فان قضيت كونه قبل القبض مضمونا على البايع الاقصر على الفسخ وعدم الرجوع بالمثل بطلان العقد بالتلف قضيت كونه المبيع ينتقل بالعقد الى المشتري فيكون ملكا له هو عدم الرجوع على البايع بوجه الا انه حيث كان ظاهره الاجماع على كل من القاعدتين جمعوا بينهما ماد كركا ليسر اليه قوله واقصارا بالانفساح على موضع الوفاق **الثاني** ما ذكر من انه لو كان بعد القبض وهو التخلية آه فانه لا الرجوع مضمون على البايع قبل القبض لا يرجع على البايع بشئ وهو المشتهر في كلامهم باي نوع كان من انواع التلف المذكور الا انه قد نقل في المسالك عن بعض الاصحاب انه ذهب الى ان التمرة على الشجرة مضمونة على البايع وان اقتضاها بالتخلية نظر الى ان بيعها بعد بدو صلاحها بغير كيل ولا وزن على خلاف الاصل ان شأنها بعد النقل والاعتبار بالوزن والكيل بالقوة القريبة من الفعل وانما اجيز بيعها كذلك للضرورة ويراعى فيها السلامة وعلى هذا فيجوز ان يكون قوله على الاشبه متعلقا بقوله لم يرجع ويكونا مشارة الى هذا القول ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله وهو التخلية حيث انه كما تقدم قد وقع الخلاف في القبض هل هو عبارة عن التخلية مطلقا او من الكيل والوزن في المكيل والوزن وهذه التمرة بعد بدو صلاحها قد صارت صالحة للاعتناء بهما مع فكونه في تنبيه على اختيار القول بالتخلية مطلقا هو حد القولين المذكورين **الثالث** ما ذكر من انه لو تلفه المشتري في يد البايع آه لا يخفى ان المشتري اذا كان في الصورة المذكورة وان كان ما دون البايع فهو قبض عليه احكام القبض مطلقا وان كان بغيره فهو قبض عليه وهو الطر من العارية فهو قبض من حيث انتقال الضمان الى المشتري لا لئلا في ان لم يكن باي احكام القبض من ثمة عليه لان الغرض هنا بيان عدم الرجوع على البايع وحيث تسفل الضمان اليه فلا رجوع قبل ان تملك الا ان هذا القبض لا يجعله قبضا لان التمر قد يكون مباشرة المشتري فيكون قبضا حقيقة وقد يكون بالتسليم فيكون في حكم القبض خلافا **الرابع** ما ذكره من قوله وكذا لو كانت ترحل آه والعرب من التمنية على ان العتق مثل الاثلا في كونه قبضا ويكون العتق صحيحا تقدم الملك والله العالم **المسئلة** في الخلاف بين اصحابنا في ان حياض من الله عليه في حياض التمرة في اصولها صح دار اتمان ويعرض الاشكال فيه وعلى ما لا يحصى من الاحاديث والروايات الموصية ببيع ثمره الغلة بتمامه من ثمره الغلة او غيرهما على الخلاف الآتي وكذا الزرع يحفظ منه او غيره وهو المسمى بالمحافة والزرانية وتفصيل هذا الاجماع يقع في مواضع **الاول** ما نحن عليه ان المزانية مقفلة من الزرع وهو الدفع ومنه الزرانية لانهم يسمون الناس في الشرع قبل حياض هذه المعاملة بذلك لانها سابقة على التخييل والغبن فيها التبر فكل من البايع والمشتري بغير دفع غرضه الى الاخر فينه الدعان والمحافة فيها على من الحفل وهي التاحة التي بين ع فيها قبل تيمم هذه المعاملة لذلك لتعلمها بان ع في حقل فطلق اسم الحقل على الزرع مما زامر بالاطلاق اسم الحقل على الحال والمحاور على مجاوره فكانت باع حقله الحقل وتجرى بهما في الحقل اجماعا في مصوص **الثاني** للثمة من كلام اكثر الاصحاب وكذا من كلام حمله من اهل اللغة ان المزانية محقة بخلف والمحافة بالزرع والمفهوم من حجة عبد الرحمن بن عبد الله وموقفه الاتيين عكس ما ذكره وهو ان المحافة في الحقل للزرانية في الزرع وكان لا يخفى وكذا اهل اللغة بنوا فيها ذكره على حله المناسب لما ذكر في الموضع الاول وبعض مشايخنا الحديثين من متأخريه للتأخرين لذلك حمل موقفه عبد الرحمن الصريح في ذلك على التهم من الزاوي لله في الحديث الكاشف في الواف حيث قال في الوثقة المذكورة عكس ابن الاثير في هاية التفسير لا ينبتك - تل خبير والعجب من صاحب الوسائل انه سعى الاحتجاج بما ذكره فقال باطله لا يجوز بيع ثمره الحقل بتمونه وهي المزانية ولا بيع الزرع بحضه وهي المحافة ثم اورد في الباث ايسار واية من كتاب مع الاخبار مسندة برجال من العامة عن ابي عبيد القاسم بن سلام باسناده الى النبي صلى الله عليه وآله انه نوى عن بيع المحافة والزرانية فالمحافة بيع الزرع وهو في سبيل البذر والمزانية بيع الثمر في رؤس النخل بالتمر اقوا من المحفل قريبا ان هذا التفسير انما هو علم عبيد المذكور كما صرح بالفتوى في غير موضع من الكتاب المذكور ومع تسليم كونه من النبي صلى الله عليه وآله عليه اله فهو لا يعارض باقاة من الاخبار خصوص ما عكس كون سنة انما هو رجال العامة **الثالث** في الخلاف بين الاصحاب في تخيير بيع التمرة بتمونه والزرع بعد بدو صلاحه بحضه منه في انما الخلاف فيما اذا كان من غيره ففيل الاختصاص هو المتفق عليه وخضه والزرانية والمحافة للفق على تخييرهما بذلك وقيل بالعموم وان الاسمين المذكورين مراد بهما الاعم فما اذا كان من داهم غيره ولو كانت مطروحة على الارض الظاهرة المشهورة واستند بها انون بالعمه الى صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن المحافة والمزانية قلت وما هو قال ان تترى حقل النخل بالزرع بالخطة وموقفه عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله

في حياض التمرة في اصولها صح دار اتمان ويعرض الاشكال فيه وعلى ما لا يحصى من الاحاديث والروايات الموصية ببيع ثمره الغلة بتمامه من ثمره الغلة او غيرهما على الخلاف الآتي وكذا الزرع يحفظ منه او غيره وهو المسمى بالمحافة والزرانية وتفصيل هذا الاجماع يقع في مواضع

الاول ما نحن عليه ان المزانية مقفلة من الزرع وهو الدفع ومنه الزرانية لانهم يسمون الناس في الشرع قبل حياض هذه المعاملة بذلك لانها سابقة على التخييل والغبن فيها التبر فكل من البايع والمشتري بغير دفع غرضه الى الاخر فينه الدعان والمحافة فيها على من الحفل وهي التاحة التي بين ع فيها قبل تيمم هذه المعاملة لذلك لتعلمها بان ع في حقل فطلق اسم الحقل على الزرع مما زامر بالاطلاق اسم الحقل على الحال والمحاور على مجاوره فكانت باع حقله الحقل وتجرى بهما في الحقل اجماعا في مصوص

في حياض التمرة في اصولها صح دار اتمان ويعرض الاشكال فيه وعلى ما لا يحصى من الاحاديث والروايات الموصية ببيع ثمره الغلة بتمامه من ثمره الغلة او غيرهما على الخلاف الآتي وكذا الزرع يحفظ منه او غيره وهو المسمى بالمحافة والزرانية وتفصيل هذا الاجماع يقع في مواضع





2 2

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

## المشاجير

[illegible]





4

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

وہی ہے جو اللہ تعالیٰ نے اپنے پیغمبروں کو عطا کیا ہے۔

[illegible]

# کتاب

[illegible]



## المشاعر

121

اباحية الحديث فقد حمل التبع على الاستصحاب كما ما رواه الصدوق في نسخة في الموقوف عن ابي عبد الله عليه السلام رجل له ابنة  
هل يصالح له يتبعه او يستعبده قل لا يصالح له يتبعه ولا يتخذ عبدا وهو مولاه واخوه في الدين وايتهم ماتت رثة صامحة لان يكون  
لموارث اقرب منه وما رواه الشيخ في بعض سماعة الموقوف ضاحا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام رجل يملك دارا ومجرا بها ما يصنع قال يصنع  
ان يبيعته هو مولاه واخوه في الدين من مات وترى من ولده وليس له ان يبيع ولا يستعبد ولا يحمل العير للمكوس على ان لا يبيع على من حرام  
كالاصح والعروة وما في الدايح كراهية بيعه استحسانا لانه يتعلق عليه شرعية قوله في الحرة التي فار مات ورث دونها ولا يمكن هذا الاصحاح  
لما كتبه ويمن على الترتيب الحرام الاول على الاغم من الرحمة وانكراهه فيكون تملكا للمعويين ويحرمهم من الفسخ الحرام لان طوقه هو مولاه الى احرام مما  
يعضد المعنى الاول من حاصل ان مولاه اي ثارته وليس في موت العبد ظاهري في موت الحر انما يمكن بدو في حرامه يستحق ويورث الاسم  
يكون له وارث اقرب من حرامه يستحق ان يورثه كغيره فان احكام المذكور لا تعاقب الاصحاح عليه وكان من الاحكام كغيره مما لا  
شبهة تعزيمه فيجوز ان يتاويل في هذه الاحكام الاصحاح ما في قوله في بعض الاصحاح ان قوله الشبهة بحكم التجميع على ما في قوله على الاصحاح  
قل ان الحكم الشرعي يمتنع الشرع لا اللغة وهو حيي وبهم رخصه ان كلام الاصحاح الرجل المرن في هذا المقام ان العبيد والذين يمتنع عليهم  
ولا يكون مذكور في يلعو والادب ومطعم في الرجل المرن كذلك ويعضد اصالة المرن في الاصحاح من هذا المقام ان العبيد والذين يمتنع عليهم  
**الثالثة** فخص الاصحاح من ان الله عليه السلام يملك بليقظ مزايا حريته في المالكين منها ماله يمكن ان يملكه لو كان اسرا والاسلم حريته في المالكين  
الحكم بحرية اللقيظ في التصريح خرج منه ما علم ان الله عليه السلام يملك بليقظ مزايا حريته في المالكين منها ماله يمكن ان يملكه لو كان اسرا والاسلم حريته في المالكين  
عبد الله عليه السلام قال اللقيظ لا يتبعه ولا يباع وما رواه في بعض سماعة الموقوف ضاحا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام رجل يملك دارا ومجرا بها ما يصنع قال يصنع  
ان يبيعته هو مولاه واخوه في الدين من مات وترى من ولده وليس له ان يبيع ولا يستعبد ولا يحمل العير للمكوس على ان لا يبيع على من حرام  
كالاصح والعروة وما في الدايح كراهية بيعه استحسانا لانه يتعلق عليه شرعية قوله في الحرة التي فار مات ورث دونها ولا يمكن هذا الاصحاح  
لما كتبه ويمن على الترتيب الحرام الاول على الاغم من الرحمة وانكراهه فيكون تملكا للمعويين ويحرمهم من الفسخ الحرام لان طوقه هو مولاه الى احرام مما  
يعضد المعنى الاول من حاصل ان مولاه اي ثارته وليس في موت العبد ظاهري في موت الحر انما يمكن بدو في حرامه يستحق ويورث الاسم  
يكون له وارث اقرب من حرامه يستحق ان يورثه كغيره فان احكام المذكور لا تعاقب الاصحاح عليه وكان من الاحكام كغيره مما لا  
شبهة تعزيمه فيجوز ان يتاويل في هذه الاحكام الاصحاح ما في قوله في بعض الاصحاح ان قوله الشبهة بحكم التجميع على ما في قوله على الاصحاح  
قل ان الحكم الشرعي يمتنع الشرع لا اللغة وهو حيي وبهم رخصه ان كلام الاصحاح الرجل المرن في هذا المقام ان العبيد والذين يمتنع عليهم  
ولا يكون مذكور في يلعو والادب ومطعم في الرجل المرن كذلك ويعضد اصالة المرن في الاصحاح من هذا المقام ان العبيد والذين يمتنع عليهم  
**الثالثة** فخص الاصحاح من ان الله عليه السلام يملك بليقظ مزايا حريته في المالكين منها ماله يمكن ان يملكه لو كان اسرا والاسلم حريته في المالكين  
الحكم بحرية اللقيظ في التصريح خرج منه ما علم ان الله عليه السلام يملك بليقظ مزايا حريته في المالكين منها ماله يمكن ان يملكه لو كان اسرا والاسلم حريته في المالكين  
عبد الله عليه السلام قال اللقيظ لا يتبعه ولا يباع وما رواه في بعض سماعة الموقوف ضاحا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام رجل يملك دارا ومجرا بها ما يصنع قال يصنع  
ان يبيعته هو مولاه واخوه في الدين من مات وترى من ولده وليس له ان يبيع ولا يستعبد ولا يحمل العير للمكوس على ان لا يبيع على من حرام  
كالاصح والعروة وما في الدايح كراهية بيعه استحسانا لانه يتعلق عليه شرعية قوله في الحرة التي فار مات ورث دونها ولا يمكن هذا الاصحاح  
لما كتبه ويمن على الترتيب الحرام الاول على الاغم من الرحمة وانكراهه فيكون تملكا للمعويين ويحرمهم من الفسخ الحرام لان طوقه هو مولاه الى احرام مما  
يعضد المعنى الاول من حاصل ان مولاه اي ثارته وليس في موت العبد ظاهري في موت الحر انما يمكن بدو في حرامه يستحق ويورث الاسم  
يكون له وارث اقرب من حرامه يستحق ان يورثه كغيره فان احكام المذكور لا تعاقب الاصحاح عليه وكان من الاحكام كغيره مما لا  
شبهة تعزيمه فيجوز ان يتاويل في هذه الاحكام الاصحاح ما في قوله في بعض الاصحاح ان قوله الشبهة بحكم التجميع على ما في قوله على الاصحاح  
قل ان الحكم الشرعي يمتنع الشرع لا اللغة وهو حيي وبهم رخصه ان كلام الاصحاح الرجل المرن في هذا المقام ان العبيد والذين يمتنع عليهم  
ولا يكون مذكور في يلعو والادب ومطعم في الرجل المرن كذلك ويعضد اصالة المرن في الاصحاح من هذا المقام ان العبيد والذين يمتنع عليهم

سید احمد علی



## المشاجير

12

[illegible][illegible]





## 142

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فلا قربت بغير المشتري بين الفسخ فيطالب بالثمن وعده فيطالب بالقيمة وما تقدم من الخيار بين الرد والامساك بالارض كما هو المشهور بخصوص له  
بما اذا كان العيب من قبل الله سبحانه وسحق على او من قبل البايع اما لو كان من قبل اجنبية فعليه الارش للمشتري ان التزم بالببيع وللبيع ان فسخ ولو لم يفسخ  
الغش للمشتري فهو قبض ولو جبه عليه فلا قرب ان قبض البعض البايع وهناك لباق فهو ضمنان للبايع والمشتري الفسخ لتبعض الصفقة الثالثة  
ما لو قبض ثم تلف واحد فيه عيب في الثالثة فانه مضمون على البايع ما لم يكن الحادث في المشتري اما في صورة التلف فالحظ ان مستند الاجماع ان لا  
يظهر فيه خلاف عند من حيث لا خلاف في ان التلف في زمن الخيار من ليس له خيار ويدل عليه ايضا على صورة العيب اطلاق قول الصادق  
عليه السلام في حرسه ان رباط المتقدمة سابقا ان حدث بالحيوان حدث قبل الثالثة فهو من مال البايع ثم انه في صورة تبعض بين الرد بخيار  
الثالثة والامساك والخلاف في الارش هنا مع الامساك كما تقدم في سابق هذه الصورة وضورة التلف الرجوع على البايع بالثمن والعيب  
الحادث في الثالثة للموجب للارش عند من اوجب له لا يمنع بخيار الثالثة ولا بخيار العيب لتسابق نعم لا يرتد بهذا العيب لحادث بل له الارش صحت  
لانته اتم حصل بعد القبض وان كان في زمن الخيار للموجب لكونه مضمونا على البايع وذلك هو الموجب للارش فقط هذا كله في لو كان  
الخيار مختصا بالمشتري وكذا لو كان مشتركا بينه وبين البايع او غير لان الجدة فيه مضمونة على البايع ايضا اما لو كان الخيار مختصا بالبايع  
او مشتركا بينه وبين اجنبية فلا خيار للمشتري هذا اذا كان العيب من قبل الله تعالى او من البايع واما لو كان من اجنبية فلا خيار على ذلك الاجنبية  
الارش خاصة ولو كان بتفريط للمشتري فلا شيء وهكذا الحكم في غير الحيوان ويجري ايضا في تلف البيع اجمع الا ان الرجوع هنا مجموع القيمة  
كما تقدم فان كان التلف من قبل الله سبحانه والخيار للمشتري ولو كان غيره فالتلف من البايع والامن للمشتري وان كان التلف من البايع او من اجنبية  
والخيار للمشتري فان اختار الفسخ والرجوع بانفسه فذلك والارجع على التلف بالمثل والقيمة ولو كان الخيار للبايع والتلف اجنبية او للمشتري فخير  
ورجع على التلف الرافعة ما لو حدث العيب بعد القبض وبعد مضى الثالثة فانه يمنع الرد بالعيب السابق على العقد للموجب للخيار مع الجهل فلا  
خياره هنا لعدم موجبه ولا نفع لم البيع صححنا فان لم يكن ان يرتد معيبا لانه الارش من حيث العيب لتسابق نعم اما لم يخص كلامهم في المقادير قد  
تقدم ما فيه من المناقضات في بعض المواضع في ابواب الخيار والعيوب والله العالم **المسئلة الخامسة** في لو استثنى البايع الزاوي للجدل  
كان شريكاً بقدر ثدياه وكذا لو اشترك اثنان او جماعة وشروط احدهم ذلك ولو قال اشترى حيوانا بشركته صح وثبت البيع له على كل واحد نصف  
الثلث ولو اذن احدهما لصاحبه ان ينقذه عنه صح ولو تلف كان بينهما ما ولو الرجوع على الاخر بانقذه عنه ولو قال له ابيع لنا الاخير ان عليك في ثدي  
والروى الجواز اقول تفصيل هذه الجملة المنقولة في هذا المقام وبيان ما اشتملت عليه من الاحكام يقع في مواضع **الاول** في لو استثنى  
البايع الزاوي للجدل مثلا وفيه افعال احدهما ما ذكرنا وهو صحة البيع وان يكون شريكاً بقدر ثدياه وببقول الشيخ في النهاية وطرف وابن  
البراج والعلامة في الارشاد ونسب الحق في كتابه في رواية السكوني مؤذنا بنوع توقف فيه والرواية للشارح اليه ما رواه الشيخ عن السكوني  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ختمت له امير المؤمنين عليه السلام رجلا ان اشترى احدهما ما بعير واستثنى البايع الزاوي للجدل ثم بدل المشتري من بيعه فقال  
للمشتري هو شريك في البعير على قدر الزاوي للجدل ورواه الكلي في الرد بلفظ المشتري الثالثة هو المشتري الثالثة ونحو هذه الرواية ايضا ما رواه  
الصدوق عطر الله مرقد في كتاب عيون اخبار الرضا باسانيد ثلثة عن ابيه عن الحسين بن علي عليه السلام انه قال ختمت له على صلوات الله عليه  
رجلان احدهما باع الاخر بعيرا واستثنى الزاوي للجدل ثم بدل ان يخبر قال هو شريك في البعير عقدا والجدل على ايضا بان البايع قد قبض واياها  
للبيع وبقي القيمة ما يباي او استثنى فيكون البايع شريكاً بما يباي او استثنى لان اخراؤه الثمن مقسطة على اجزاء البيع ويلغو الثمنين فلو فسخ  
الحيوان كمال القيمة عشر دراهم وقيمة ما استثنى دراهم كان شريكاً بالتحفي ثانياً ما صحته البيع والاستثناء وان يكون له ما استثنى في قول الشيخ  
للعبد والشيء المرقص والى الصلاح وابن الجنيدي ابن ادريس على انما استثنى شيئا معلوما من معلوم وعقد البيع غير مانع من اشتراط ما هو  
اقوله عليه السلام شرط حايض بين المسلمين وثالثها بطلان البيع بهذا الاستثناء لانه لا يضر والتنازع لان المشتري قد يخلو التبعيه وفيما منع  
البايع من الانتفاع بما في ملكه وجزان بول حاله في نقص اربعة الانتفاع ببرجواز موته وان اخبر البايع بالتبع لاجل اخذ ما شرطه كان فيه منع  
للسلط للمشتري على ما لا الانتفاع بغيره كالا انتفاع بغيره ولبس ونسب وهذا القول لقليل من فقه المذهب لم اقص على قائله ولربما احتجوا  
العلامة في انه شيخنا الشهيد الثالث في المسائل بطلان الا ان يكون مذبوحة واشترها للزوج فتنجز الاستثناء فان شفعنا المشار اليه  
المسالك بعد ذكر عبارة الحق المشار اليها انقال يفرق بين المذبوحة وما يراد بغيره وهو احوال اقول في المسئلة لاطلاق الرواية لان المستند  
ضعيف في الجهالة محققة والشركة المشاعة غير مقصودة والقول بالبطلان متجه الا ان يكون مذبوحة او يراد بغيره فيقوى صحة الشرط انتهى  
اقول لا يخفى ان الاوفق بالقواعد الشرعية هو القول الرابع لما ذكره في ذلك ويمكن ان يحمل عليه القول الثاني فان ظاهر عبارة الشيخ للبيهقي هو  
كون شرط المذكور انما هو فتيان او ذبح حيث قال لا باس ان يشترط البايع على المبتاع شيئا يستثنى مما باعه مثل ان يبيع شاة ويستثنى عليه  
جلدها او راسها بعد الذبح ويمكن حمل الاطلاق كلام غيره على ذلك ايضا الا ان ظاهر كلام ابن ادريس العموم ويؤيده انه يبعد استثناء الزاوي  
والجدل فيما لا يراد بغيره اذا ثمة يترتب عليه ثبوتها ايضا انما قد صرحوا كما تقدم بان لا يجوز بيع جزء معين من الحيوان كبداه ورجلها ونحوها  
وانما يجوز مشاعا كصفه ورجلها مثلا والاستثناء في معنى البيع وبهذا في العلامة في لف على هذا القول افعال بعد تعليل عدم صحة الاستثناء  
مع التيقن وعدم الذبح بما فيه من الجهالة وقصر الشريك اخذ حقه وضربوا لواجب على بقائه ماصورته ولا نرا يجوز افراؤه بالبيع فلا يجوز استثناء  
والبيع انما يكون حلالا لو وقع على حقه وهو من هنا انتهى الا انك قد عرفت لالة الزاويين المتقدمين باطلا فتمت على الصحة مطلقا وان يكون  
شريكاً مع المشتري في كل حيوان بقدر قيمة الزاوي للجدل فتنب القيمة التي ثمن للمشتري ويكون له بتلك النسبة من اجزاء جميع الحيوان ويكون الباقى

فيما لم يفسخ البيع  
فيما لم يفسخ البيع  
فيما لم يفسخ البيع

الارش المشهور  
الارش المشهور  
الارش المشهور

الارش المشهور



بالتشتر ويؤيد الجهر المداكروين حصة لغيره الى ...  
 حصل العدل من ذلك فتكون البيع صحيحا ويؤيد ...  
 ومع ذلك حكم بالتشريب في جميع بنسبة قومه ...  
 اثبات او حاشا وتشرط احدهم ذلك وقد ...  
 هذه المسئلة تحكموا بصحة الشرط مع ...  
 لو اشترك فيه جماعة من شرطه ...  
 ما شتره رجل بعشرة دراهم واشترى رجل ...  
 او بدل رأس الجمل فليس لذلك هذا ...  
 والجمل فلو وقع من حيث ارادة البيع ...  
 البعير يثبت ما دفعه من جميع البعير ...  
 واراد صاحب الرأس الجمل الذي ...  
 لعل لفظه لا سقط من البعير فانه مع ...  
 ارادة الفهر على هذا المعنى لقوله ...  
 حقيقة متاخري المتأخرين من احتمال ...  
 الطعن بالصعق غير معتد به لا يوارى ...  
 كل حكمه يتامع عدم المخالف ...  
 قد نفي قال لا كل شرط يتنظر ...  
 البعض الحكم بالوزن وقال ابن ...  
 ان جاز انهم واستحسن العلامة في ...  
 او اراد ترك الايجاف والله العالم ...  
 ان لا يثبت بانه وبين المأمور ...  
 ان ينصب قريته على خلاف ذلك ...  
 من كان بعيد المحي به مع العلم ...  
 تقران من تبرع باء دين غيره ...  
 بالشراء في الاذن باء التمس ...  
 قال الحق ان يرجع عليه ...  
 بالشراء وهو انما يكون ...  
 والاذن بالشراء مستلزم ...  
 يفهم الاذن قال ولا يركل ...  
 الا في تحدي الاخر بالشراء ...  
 وان يداق قبله لشرع عليه ...  
 المتأخر اليها حيث كانت ...  
 من الربح والخسران تابعان ...  
 يوافق الاصل انتهى ...  
 في ثبت كان ايضا ...  
 وقال ابن ادريس ...  
 فاما قول شيخنا ...  
 لاصول المذهب لان الخسران ...  
 السنة جعلت الخسران على رأس ...  
 لا يصح لان الامر بالشراء ...  
 قول الشيخ في عدم الوصوح ...  
 في ان على الكتاب السنة ...  
 لهما المخالفة وقوله نعم ...



والصحيح ان الحسرة عند الله عليه السلام استجابة له، وبه من الكوفة قال القسبي: في بعض مواضعها قد اعماه فقال الحمد لله الذي هدانا لهذا

کتابخانه عمومی  
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه



# کتاب

[illegible]

# المشاخر

في انتم تعلمون اني لم اشتريها الا بغير ولا يوجب فوجتها وقوله عليه السلام رواه عبد الله بن سنان الا انتم انتم انتم انتم انتم  
 يجوز ذلك فيما دون الفرج وفي رواية عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالتخييل لها حتى يستبرأها وان صبرته فهو خير لك  
 ويؤيده ان العلم بغير الرجم وعدم اختلاط السابك اسير يستبرأها بالبيع ونحوه فالظاهر من كلام الاحتجاجة بانها موضع البيع وغيره لعقود الرجوع  
 انتهى الى ما مضى من بيع البيع والظان لا كلام في وجوبه بل في وجوبه قبل البيع فليس يصح على البيع من مضموعه عام حجة مثل  
 عن صلحها اما احتمال في نكاحه من قبله وجوبه لا يستبرأ قبله ولو بالوضع على يد علمه وجوبه قبل البيع فليس يصح على البيع من مضموعه عام حجة مثل  
 هذا الاستصحاب المستقل من هذه المقامات واقا بقاؤه في البيع فلا يجب قطعا الا قد صارت اجنبية عنه بالبيع ولو لم يستبرأ للشرع  
 انهم وعرف العالم بالتخييل ويحتمل ان الولد لانه فراش وهو يصدق الاستبراء اشكال فينا من لثقاء الفائدة في الحكمة المطلوبة في المقام لانه قد خلط  
 الماء والحج ببلول الذي يمكن تخيله من بلول لا من الاستبراء في المدة وهو باقية وفي رواية عبد الله بن سنان الا انتم انتم انتم انتم انتم  
 يشترط الامانة فيمن قتل ان يستبرأ في تلك الزناة بما هو عليه **وثانيها** اكثر الروايات المتقدمة على الاكتفاء بالحيضة الواحدة في الاستبراء  
 وهو المشهور في كلامهم من غير خلاف يعرف ان صحة ما بين عبد الله بن محمد بن اسمعيل بن بزيع ولنا على الحيضين في نسبة الحيض  
 على العامة والشيخ ومن يريه حيضها على الاحتجاج واستند الشيخ في حلها لما تكرر في نسخة المتقدمة وقوله عليه السلام فيها فان استبرأ بها باخرى فلا بأس  
 به بمنزلة فضل وهو جليل ولو لا اتفاق الاحتجاج على الحكم المذكور وظاهر الاخبار به لا يمكن حمل اخبار الحيضة على النقيض كما يشعر ظاهر التحقيقين  
 المذكورين والاحتياط يقتضي العمل بها **وثالثها** ما دللت عليه الاخبار المتقدمة من ان مع عدم الحيض فلا يستبرأ بحجة رابعين بوما هو المتيقن من  
 الاحتجاج ونقل في نهج الشيخ المهيان الاستبراء بثلاثة اشهر لم تنفع على مستنده **ورابعها** ما دل عليه موقوف جماعة المتقدمة ونحوه في صحيح  
 المتقدم من الاكتفاء باتمام الحيضة عند انتقالها اليه حاضها هو المشهور من الاحتجاج ونقل عن ابن ابي عمير عدم الاكتفاء بذلك فهو مردود بالخبر  
 المذكور **وخامسها** ما تضمنه صحيح الحلبي ونحوه في رواية ابن ابي عمير ورواية عبد الله بن عمر ومروسة الفقيه وغيرهما من جواز هذه الصغيرة  
 لا يخرج من الاشكال لظاهر الاتفاق وفي رواية لا يجوز الوطء قبل بلوغها فان المراد من الصغيرة عند الاطلاق هو من لم يبلغ سنين  
 الا وهو سن البلوغ ولا يمكن العمل على من تجاوز سنها انتع ولم تخص بنا على الغالب لان قوله في صحيحه المذكور وان كانت قد بلغت لم تطل ما  
 ينال ذلك ويمكن توجيه الزيادة انما اشار اليها وان بعد بانه لا بأس من حيث عدم الاستبراء وان وجب لباس من جهة اخرى فيمكن ان يكون المراد انها  
 كانت صغيرة عند البائع فلو وطأها لباع وان فعل محرما كان في حال عدم البلوغ وانما بلغت عند المشتري قبل الاستبراء فلا بأس بان يطلقها  
 المشتري لان الاستبراء بعد ما في حملها من البائع حيث انها لم تكن بالغة يومئذ وكذا ما بالغت عند المشتري وينبغي ان يحمل على ذلك كلام  
 الاحتجاج ايضا حيث ان جمعا من فطحات الاستبراء ما اذا اشترها صغيرة حينئذ مؤذن بجواز الوطء من غير استبراء ولم امر بتدبيرها نهما عليه  
 سوى المحقق الا ربيب قد في شرح الارشاد وقد سبق لنا التنبيه على الاشكال في حواشينا على الواو في قبل تصديف هذا الكتاب بما ذكرناه  
 هنا وقد وفق الله جماعة للوقوف على كلام الحق المذكور مؤيد لما ذكرناه حيث قال بعد نقل صحيح الحلبي ورواية ابن ابي عمير ورواية ابن ابي عمير  
 الاحتجاج من عدم وجوب الاستبراء على الصغيرة فالظن وفيه تأمل لانه يفهم منه تجوز الوقوع على غير البالغ مع انه حرام قبل البلوغ عند علم  
 البالغ التي لم يتحقق عليها الحمل لصغرهما من غير استبراء وهو عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 والاحتجاج في المتن الذي ذكره وان تم في بعض الروايات لشارها الا انه لا يتم في صحيح الحلبي لما ذكرناه من قبله الصغيرة بالبالغة فانه ظاهر  
 في ان المراد بها قبل البلوغ **وسادسها** ما تضمنه موقوف جماعة وصحيح الحلبي بالثبت في الجارية التي لم تخص من امرها شديدا وان  
 انها فلا ينبغي حتى يستبين له حالها من كونها حبيلا لا لا يبيع من الاشكال فان قوله لم يخص اما ان يراد به الكناية عن كونها صغيرة لم تبلغ وح  
 فانه يجوز ان يتألفا وان كان مع عدم الانزال خلاف الاخبار وكلام الاحتجاج الصريح في عدم جواز الوطء في الصورة المذكورة وان اراد بها  
 الب لغته وان لم يخص بالفعل فوجده استبراء فيها اتفقت عليه الاخبار وحلها الاحتجاج ايضا فجواز جماعه على كل من الوجهين لا وجه له قال شيخنا  
 المجلسي عظم الله مرقده في حواشيه على كتب الاخبار في خبر جماعة يمكن حمل على ان عدم الانزال كناية عن عدم الوطء في الفرج وشذوذاها باعتبار  
 عسر التبعية هذه المدة هو مؤيد لما ذهب اليه الاحتجاج من جواز الاستمتاع بها فإما دون الفرج وهذه جماعة الى المنع من الاستمتاع بها مطلقا  
 انتهى لا يخفى بعد ما قال والله في حواشيه على هذا الخبر ايضا قوله عليه السلام امرها شديدا في الاستبراء وعدم الوطء وانزال الانزال قول فان  
 انها وان كان حراما او يحمل على تقدير الاحتمال لو كان ذلك على جهة الاحتجاج بالاحتمال الا ان على غير الفرج اي المدة وتلك الانزال المكا  
 الحمل بوطء الذكر انتهى هو كما بقول وقد روي ثقة الاسلام في عزاله بصير هو ليس لغيره في حديثه قل لانه عبد الله عليه السلام  
 الرجل يشترى الجارية الصغيرة التي لم تطهر وليست بعد راء استبرأها فانها لم تكن لها بعلق فليست بغيرها ورواه الشيخ في الصحيحين  
 مثله والظاهر من هذا الخبر انه استبرأ الجارية بعد لا فتناخلها ونوال بكارها ولكن في طهرتها لم تبلغ سماع عدم طهرتها فقال عليه السلام ان هذه  
 باعتبار عدم معنوية البلوغ وعدم محال اشكال وامرها شديدا بما اذا كان مثلها من هو في قدر جنتها صورتها يحصل اليها قالوا  
 استبرأها اذا كانت بهذه الكيفية وحتمك حمل الخبرين المشار اليهما على من كانت كذلك وقوله فيها جارية لم يخص اي لم يعلم بلوغها  
 بالحيض ولكنها محتملة للبلوغ وعدمه بالسق فاحباب عليه السلام هذه من حيث احتمال البلوغ وعدمه امرها شديدا  
 انه حيث كان الاصل عدم البلوغ حتى يتحقق فلا بأس لو جامعها لكن الاحتياط في العزل عنها حتى يستبرأها وفي خبر ابي بصير في  
 امر بالاستبراء من حيث ان مثلها يعلق فهو قربة على احتمال البلوغ ومخرج له وبعضه ما تقدم في رواية منصور بن حازم من قوله

# كتاب المشاجر

سألت عن رواية زائدة التي لم تبلغ الحيز وهو يخاف عليها فقال في سنة راجون ليلة ونحوها رواه ربيع بن القاسم فأنها خلاصتها  
أنه زود ثقة في زبوع إلا أنها محملة لراحمته فربما حسبها ذكرناه في رواية الجعفي عن المذكرة ونحو ذلك الروايات في ذلك مفهوم صحيحة  
أحلى في زبوع فشرعنا في الأول قال الشيخ في النهاية والشيخ المفيد إذا استترى جارية وعرضها عند ابن الأستبراء كنت من مال  
الزبير أن هلك في مدة الاستبراء فلم يجلد للمبتاع فيها أحد فان أعدت كان تمامها منه وقال في طوار جعلت عند من يثق به جاز فان  
هالك فلا كان المشتري قبضها ثم جعلت عند عدل فمن ضمن المشتري لأن العدل وكيل وأولها البايع للعدل قبل قبض المشتري بطل  
البيع أخا به ابن إدريس قال العلامة في لف بعد نقل ذلك ولا يرى بينهما تناهيا فان كلام النهاية قد يحمل على هذا أقول حمل كلام النهاية على  
هذه تعسف ظاهر فان كلامه ظاهر في أن المودع الجارية إنما هو المشتري مع هذا جعل لها من البايع في الحق في المسئلة إنما هو ما ذكر  
في ط وحمل كلامه في النهاية على ذلك إنما لا يخفى بعد التمسك في قال الشيخ في النهاية والمفيد وابن عمر النفقة مدة الاستبراء على البايع  
قال في لف وليس بمحدد لهما ملك المشتري والنفقة تابعة للمالك انتهى وهو جليل فقل عندنا أيضا القول بما ذهب إليه الشيخان قال  
ابن إدريس والنفقة على البايع مدة الاستبراء عند الشيخين: الفاضل وتارة يقول بطل الوضوع عند عدل وتارة يقول النفقة  
على المشتري لأنه تابع للمالك انتهى وهو ظاهر في اضطراب فتواه قد مر في هذه المسئلة **الثالث** قد عرفت أنفا أنه لا يقطع أنه  
إلى ما وضع تقدم ذكرها أصلا والواجب كرها مفضلا وبيان القول في هاتين: أحسنها الصغيرة وقد ذكرنا الإحسان لآلة  
غيره وفيها من الاستكال والجواب عن ذلك إما أن يكون الله سبحانه وفيه في هذا المجال وفيها التباينة وقد تقدمت في حمل من  
أنه لا يقطع أنه لا يقطع عند الحسن بن أبي عبد الله وقوله عليه السلام فيها إذا قدمت عن الحيز ولم تحض فلا عدة عليها ونحوها رواية  
ابن إدريس بن عمرو بن مسعود الصدوق الأند قد تقدم أيضا ما يشعر بالعدة عليها وعلى الصغيرة مثل رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله في  
الجارية لم تحض أو تقدم عن الحيز لم تحض فإنما لا يكون ليلة وحدها بعض الإحصاء على الاستبراء أو جعلها الشيخ على أنها  
إنها لا يقطع أن ما قدمناه في ما يليها أقرب وبالمجمل فان هذه الرواية على ظاهرها مخالفة للأصل والشهرة بل الإجماع في الصغير  
أو روي في سنة ثمان مائة إلى ضعف سندها وفيها ما لو حضر البايع بالاستبراء مع كونه ثقة وهو المشهور خلافا لابن إدريس و  
في سنة ثمان مائة شرح الفتاوى على زبوع عليها الاستبراء والإخبار بهذا لا يخفى من استألف ومنها ما تقدم في حصة حفص بن الغضائري من قوله  
عليه السلام إن وقع به فلا بأس أن يطأها وما تقدم في حقيقة الحيلة أو سنه في رجل استترى جارية ولم يكن صاحبها بطال في الاستبراء  
في سنة ثمان مائة على محمد بن النوفلي به ومنها ما رواه الشيخ عن ابن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزبانية تترى الجارية ولم  
يتعسف قال يقولها شهران كانت قائمت قال أفريت أن ابتاعها وفي طاهر وزعم صاحبها أن لم يطأها منذ ظهرت قال إن كان عند  
أبينا احتسبنا فقال إن ذلك الأمر شديد فان كنت لا بد فعلا فتحتظ لا تنزل عليها وظاهر هذا الخبر لا يخفى من الاشكال وحمله بعض شيوخنا  
رضوان الله عليهم على كونه أمينا بحسب الظن وما تقدم في رواية حفص على كونه ثقة بحسب المعاشرة ولا بأس به وأما الاستبراء شهرين  
فعله محمول على من يخفى في كل شهرين ذكره بعض المحققين وفيه ان الرواية صحيحة في أنها لم تحض فكيف تحمل على من يخفى في كل شهرين منها  
ما رواه الشيخ عن أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يترى الجارية وهي طاهرة ويترى صاحبها أن لم يتبعها منذ حاضت فقال إن  
الاحتساب ختمها وهذه الرواية في المسالك في الصحيح مع أن الراوي عن أبي بصير وهو شبيب المقرئ وهو قريظة عبيد بن القاسم الذي  
يعتدون حديثه في الضعيف وعن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال إذا اشتريت جارية ضمن لك ولولا ما أتاه على طر فلا بأس  
أن تقع عليها أو يجب تقييد إطلاقها بما روي على اعتبار الوثاقة والأمانة جميعا بينهما وبين حقيقة الحيلة النافذة على الاستبراء مطلقا وروى الشيخ  
المفيد في المقنعة مرسلا قال لا بأس أن يطأ الجارية من غير استبراء لها إذا كان بايعها قد أخو باستبراءها وكان صار قفا في المهر  
ما موثقا عن محمد بن اسمعيل في الصحيح قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجارية تترى من رجل سلم يزعم أنه قد استبرأها البحر  
ذلك لم لا بد من استبرائها قال استبرأها بحضين قلت يحمل للشرع بلاستها قال نعم ولا يقرب فرجها وقد عرفت الكلام في  
مثالها ما رواه في الفقيه ويبي عن عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام تترى الجارية من الرجل المأمون فيخبرني  
أن لم يتبعها منذ طهرت عند وطئها قال ليس يجاز أن يأتيها حتى يستبرأها بحضنة ولكن يجوز ذلك ما دون الفرج لأن الذين  
ليشرون إلا ما علم ياتونهم قبل أن يستبرأهم فلو تلك الزناة بأموالهم وحملها الأصحاب على الاستبراء جميعا ولا بأس به  
وأعلم أن جملة من الأصحاب قد عبروا وأهنا الثقة كالحقوق في كتابه وغيره قال في المسالك إنما اعتبر بالثقة لو روي في التصور المذكور  
كوكبة في هذا الباب والظاهر أن المراد بالثقة العدل لأنه الثقة شرعا وبه صرح في فتح مع احتمال الاكتفاء بمن يستكن النفس إليه في شوق  
بغيره انتهى لمختصا وفيه أولا أن ما ذكره من ورود لفظ الثقة في التصور ليس في محله وهذه من المسئلة كما تلوهما خالية  
من ذلك نعم ذلك في عبارة كتاب الفقه الرضوي الأتية الله نعم ولكن الكتاب غير مشهور وعندهم من ذلك وثانياً فيجب  
الثقة بالعدل شرعا كما ذكره فيه ما ذكره بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين من أن هذا اصطلاح طار منهم رضوان  
الله عليهم غير موجود في زمنهم عليهم السلام وبذلك يظهر أن الظاهر في معناه إنما هو ما جعله احتمالا في المقام كما صرح جملة من متأخري  
علمائنا أعلام وهو المفهوم من أخبار المسئلة سيما مرسلة المقنعة ومنها ما لو كانت لامرأة على المشهور وخالف فيه ابن  
إدريس وتبعه فخر المحققين أيضا ويدل على المشهور مضافا إلى الأصل جملة من الإخبار منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص



## 12

مناظره فی فضیلت اسلام و مذهب محمد صلی الله علیه و آله

# كتاب المتاجر

بسم الله الرحمن الرحيم. عتروا بولد او بكن جعله فطعام من مال لانه غذاء بطفته واقصر سلا على الاربعه اشهر ايضا وقال ابن ادریس  
 وبنو اشترى جارية حامله لولد وطوها في القدر دون ان يكون ذلك محطورا على الاطهر من احوال اصحابنا وهو الذي يقتضيه اصول  
 مذهب سواد مصر واربعة اشهر وقل منها وتجنحوا في مسائل خلاف عما ذكره في نهايته فقال مسئلة اذا اشترى امه حاملة كره له  
 وطها فقلن تنص لها اربعة اشهر فادامته لها ذلك لم يكره له وطؤها حتى تضع وقال الشافعي وغيره لا يجوز لها وطئها في الشهر دليلنا  
 في معرفة الاصل الا باحتمال عدم المانع ثم قال ابن ادریس سيدنا نحن على صحة ما اخترناه قوله نعم او ما ملكنا ايمانكم فامتنعنا وطئها  
 وصوء ما ملكنا ايماننا حتى ملكية ورأيت علة من خصصها يحتاج الى دليل والاصل الا باحتمال ولا مانع من ذلك من كتاب السنة مقطوع  
 بها وجماع قور وبما ذكره الشيخ في فت من القول بالكره صريح في كتبه الاخبار ايضا وقال في الفت والمعتد ان يقول ان كان بوط  
 عن يداؤه وطؤها قبل اقل من اربعة اشهر وعشرة ايام من غير تحرير من كان حلالا او شبهة جرم وطئها حتى تضع وزهد  
 بعض شيوخنا في طئها قبل ان يمضي لهما اربعة اشهر وعشرة ايام والكره بعد ورخصة تيمنا ان هذا الثلثة في الفت وقته وهو  
 ثابت بعد ما في الروايات اذ عرفت ذلك فاعلم ان هذا الحامل في حبله من ليفا سبيرة وكما تقدم انما يتجوز على تقدير القول بولده  
 او بغيره هو بعد هذا الشيخ في فت وكتابه الاخبار وابن ادریس على تقدير كون الحمل من الزنا كما ذهب اليه في الفت او بعد مضي  
 اربعة اشهر والعشرة ايام وانما يجب لبط ما وصل اليها من اخبار المسئلة المذكورة ثم الكلام فيها بما اذن الله سبحانه فنه منها مستند  
 من حديثه المتقدم في هذا سواد الطريق فمن الاخبار المشار اليه ماروام في عن محمد بن قيس عن ابي عبد الله عليه السلام في الوليدة يشترطها  
 الرجل وهو حبل في يقرها حتى تضع ولدها او يقرها من مائة في الصبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحبل يشترطها الرجل قال سال  
 ابي عن ذلك فقال حلها اية وحرمت اية اخرى فانما ناه عنها يعني ولدي فقال الرجل فانما ارجو ان انتهى هذا الصبي نفسك وولدك قول  
 الطائفة الاية في ما استدلل بها ابن ادریس من قوله او ما ملكنا ايمانكم والاية المحمودة قوله سبحانه واولات الاحمال احملهن ان يضع  
 حملهن ومارواه في في ويب عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يشترط الحارية وهي حامل بسجل له منها قال ما دون العرج  
 الحديث ومارواه في في عن زرارة في الموثق قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجارية الحبل يشترطها الرجل ويصلي منها ايا من الفرج فقال لا  
 بأس ويصلي منها في ذلك قال تريد تغرقه قال بعض مشايخنا عطر الله مراقب في حاشيته له على هذا الخبر في معنى قوله تغرقه اي تصبر لتستره  
 مغرقة فيجوز الوطء ويحبل الولد ولا يعلم انه من ايتها او ينفذ بطفته فيكون عليه ما ورد في بعض الاخبار من ان يوصى له ويعتق وغير  
 ذلك انتهى والمعنى الثاني اقرب ومارواه في ويب عن اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن جارية يشترطها الرجل وهي حبيبة يقع عليها  
 قال لا وعن مسعدة بن زياد قال قال ابو عبد الله عليه السلام يحرم من الماء عشرة الا يجمع بين الماء والبنت ولا بين الاثنين ولا امك  
 وهي حامل من عيول حتى تضع احد من وعن مسمع كروين عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يملك الا من  
 ملك منها امك ان قال وامك قد وطئت حتى تنسب في حبيته وامك وهي حبل من عيول الحديث ومارواه في كتاب عنوان اخبار  
 الرضا عليه السلام عن الحسن بن عبد الله بن محمد الرازي عن ابيه عن الرضا عليه السلام عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه واله عن علي  
 اعمالي حتى يصنع ومارواه في قرب لا شاعن ابراهيم بن عبد الحميد قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يشترط الحارية وهي حبل  
 ايضا قال لا يقرها وعن ابراهيم بن عبد الحميد قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشترط الحارية وهي حبل ايضا قال لا قلت قد  
 الفرج قال لا يقرها ومارواه في في ويب عن رفاعة في الصحيح قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام فقالت شتر الجارية فبكت عندك الا تهر  
 لا يطمث وليس ذلك عكر فاطمة القضا فيقولن ليس بها حبل فلان انكهما في فرجها فقال ان الطمث قد يجلب الرج من غير حبل فلا بأس ان  
 يمتها في الفرج قلت وان كانت حبل فانه منها ان اردت قال قلت ما دون الفرج هكذا في رواية الكافي وزاد في في ان تبلغ في حملها  
 اربعة اشهر وعشرة ايام واذا جاز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج قلت ان المعيرة واصحابه يقولون لا ينبغي  
 للرجل ان ينكح امرئة وهي حامل فلا سببان حملها حتى تضع فيعذ ولادة فقال هذا من افعال اليهود ورواه في الفقيه مرسل الى  
 قول فلا بأس ان يمتها في الفرج ومارواه في الشافعي الثالث نور الله مراقبهم عن اسحق بن عمار في الموثق قال سالت ابا الحسن عليه السلام  
 عن رجل اشترى جارية حامله او قد شربا حملها فوطئها في بطنها ما صنع قلت فما تقول فيه قال عزل عنها ام لا فضلت اجبني في  
 الوجهين قال ان كان عزل عنها فليق الله ولا يعور وان كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن يتعق ويحبل له شيئا  
 من ماله يعيش به فانه قد عذاه بطفته ومارواه في ويب عن التكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله دخل على  
 رجل من الانصار واذا وليدة عظيمة البطن تختلف فقال عنها فقال اشترىها يا رسول الله وطئها هذا الحبل قال اقرتها قال نعم قال اعقوبك  
 بطنها قال يا رسول الله يا رسول الله استحق العتق لان نطفتك اغدت سمعه وبصره ولحمه ودمه وعن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انه قال من جامع امه حبل من غيره فعليه ولدها ولا يترق لانه شارك في الماء تمام الولد ومارواه في الفقيه عن الصيفل عن ابي عبد  
 الله عليه السلام قال سمعته يقول في مثل عن الرجل اشترى جارية ثم وقع عليها قبل ان يستبرئ رحمها قال بئس ما صنع يستغفر الله ولا يعور  
 قلت فانه باعها من اخر ولم يستبرئ رحمها ثم باعها للثاني من رجل اخر فوقع عليها ولم يستبرئ رحمها قال بئس ما صنع يستغفر الله ولا يعور  
 فقال ابو عبد الله عليه السلام للولد للفرش وللعاهر المحرم هذا ما حضره الان من اخبار المسئلة المذكورة وانت خير بان حبلها قد نكح  
 على التي عن وطئها مطلقا وحبله حتى تضع ولدها والاول منها مقيد بالثاني فيرجع ان الامر واحد واكثر اخبار المسئلة من هذا القبيل

[illegible]





# فنيح الحيوان

بما اذا كان ترخيصها بعد قيام البيعة بما ادعته من الحرية وحيث اخذنا من غير قيمة واستند في الحل الاول الى موثقة سماعة وحيث  
وعلى مولاها ان يدفع ولدها الى ابيه فقيمة يوم يصير اليه الحديث وفي الثالثة الى موثقة اخرى سماعة ايضا وفيها قال ولد له  
مملوك لما الا ان يقيم البيعة انه شهد له شاهدان انها حرة فلا يملك ولده ويكونون احرارا ومثلها روى ابي نزار ثم ان غايته ما  
قلت عليه اخبار المسئلة المتقدمة بعد حمل مطلقها على مقيدتها وان المشتري ياخذ ولده بعد دفع القيمة الى سولي الجارية وان  
للمشتري يرجع على الباي بقيمة الجارية وقيمة ولدها ورواية زرارة الثانية قلت على ان المشتري يعرض المولى عما اصاب من لبنها يعني  
الذي ارضعت به ابنه وما اصاب من خدنها لان ذلك مستحق للمولى وبه صرح بعض الاصحاب واقاما الاختلاف اذ من رجوع  
المشتري على الباي بمحصل له في مقابلة نفع كالعشر ونصفه الذي دفعه للمولى الجارية واجرة الخدمة فليس في هذه الروايات تعرض له  
ولا في صحيحة الوليد بن سليمان التي تضمنت ذلك اشارة اليه فضلا عن التصريح به والاعتماد على ما ذكره من هذه التعليلا العليلا غير صالح  
لتأسيس الاحكام الشرعية كما تقدم من التنبيه عليه في غير مقام والاصل عدم حقه يقوم عليه دليل شرعي واضح وقد تقدم في مسئلة  
البيع الفضول ما نفيه على ما ذكرناه وكذلك القول بالمرعوض العشر ونصف العشر فانما نقف فيه على دليل لا سيما الوجه العشر ونصف  
العشر على ما عرفت من الاشكال فيه ومن اخبار المسئلة المتقدمة في هذا الباب وهو روى في مسئلة  
الثلاثة عشر ان الله مرافقه في الصحيح على بعض الطرق عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في رجل اشترى امراة مملوكة ولدها  
باعتها ابن سيدة لها وبوه غائب فاستولاهما الذي اشتراهما فاولدت منه غلاما ثم جاءه سيدة لها الاول وخاضم سيدة لها الاخير فظنا  
وليد في باعها ابنه يعني ان في حال الحكم ان ياخذ وليا وانها فاشده الذي اشترى صاقل خد ابنه الذي باعك الوليدة حتى يغفل  
لأن البيع فلما اخذه قال له ابو ارسى يعني فقال لا والله ولا ارسل اليك ابنتك حتى ترسل الى ابني فلما راى في ذلك سيدة الوليدة اجاز بيع ابنه  
وانت خبير بما فيه من الحرج عن مصامين الاخبار المتقدمة مع ان مورد ما فيها ويمكن على بعد ايق ان حكمه عليه بطلان ياخذ الولد  
مع الجارية لاجل ان يزاد اليه الاب قيمة الولد كما عرفت من الاخبار المتقدمة وحكمه ياخذ المشتري لولد الباي الذي اباعه الجارية لاجل  
ان يرد اليه قيمة الولد التي عندها لابيها الا انه بعيد عن سياق الخبر المذكور فان ظاهره ان اخذ كل بهما الولد الاخر ليس باعنا وما ذكرناه  
كما يشي اليه قوله حديث الذي باعك حتى يغفلك السبع فانه ظاهره ان حسن لاس عنده انما هو لاجل انفاذ البيع واجازة للاجل  
التمس او القيمة وبالحمل فانه مرجوع له فانه عليه بطلان لعل له لعلها وفيه لالة على صحة بيع الفضول وتوقعه على الاجازة كما هو  
المشهور وما عرفت من الاخبار الدالة على البطلان كما تقدم في المسئلة المذكورة ولكن هو من الامور ما هو عليه من المخالفة بمقتضى الأصول  
الشرعية والضوابط الشرعية والله العالم **المسئلة العاشرة** في رجل اشترى امراة مملوكة ولدها فاشترى صاحبها من الله عليهم فحين اشترى جارية سرق  
من ارض الصلح حيث كان مالها ما حرم فقال الشيخ في به من اشترى جارية كانت من ارض الصلح كان لردّها على من اشترىها منه و  
استرجاع ثمنها وان كان قد هلك فلان يختلف وارثا استميت الجارية في ثمنها وبذلك قال ابن البرقي وقال ابن ادريس كيف تلتزم هذه الجارية  
بغير اذن صاحبها وكيف تقف وليس على ذلك دليل وقد ثبت انها ملك الغير والا لولا ان تكون بمنزلة اللقطة بل يرفع خبرها الى حاكم  
المسلمين ويحتمل على ردّها على من سرق من ثمنها الناظر في امثال ذلك انتهى وظاهر الصلح في بيع ومثله العلامة في لف ونحو الارشاد  
ان مع تعدد ردّها على المالك او وكيله او وارثه تدفع الى الحاكم الشرعي ليحفظها على مالكها او المثل فيرجع به على الباي مع بقاء عينه مط  
واقامع تلفه فكذلك ان كان جاهلا فلا تغدر سقط ولا تسقط الجارية مطلقا وان تلف الثمن والى هذا القول مال في كتاب المسالك  
ايضا وهذا القول ان يشتركان في علم الاستعانة فيقرقان في كونها كاللقطة في وجوب حفظها على من يملكها ابن ادريس وتدفع  
الى الحاكم على مذهب الحق والذى وقف عليه من الاخبار في المقام ما رواه الشيخ في الصحيح الى مسكين الثمان وهو مجهول عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل اشترى جارية سرق من ارض الصلح قال فليردّها على الذي اشترىها من الله على ان يخرج جارية سرق من ارض  
الصلح قال فليردّها على الذي اشترىها منه ولا يقر لها ان قدر علب او كان موسرا فلت حبست فذلك انما مات ومات عقبه قال  
فليست بها الى هذه الرواية استند الشيخ في النهاية وانت خبير بما فيها من الاشكال بخالفة القواعد الشرعية والضوابط الشرعية  
اقول ان من حيث ردّها على الباي وهو ليس بالكاهل ومقتضى الأصول وجوب ردّها الى المالك كاصح به اصحاب القولين  
الاخيرين والافضل اكم الشرع مع تعدد واقا ثانيا من حيث استعاضتها في ثمنها مع ان كبهام لولاها هو الثمن لم يحصل اليه فكيف يجوز  
الثمن من غير اخذه واقا ماد كره الشهادة نعم في الدرر ومن حيث مال الى العمل بالرواية من قوله والا فرب المروي فزيد على ان الباي خسر  
بردّها الى اهلها انا لانه التارق اول انه ترتبت يده عليها واستعاضتها بغير حق المشتري وحق صاحبها والاصل فيه ان مال الحر  
في الحقيقة وبالصالح صار محرما لغيره فلا يعارض به مال محترم في الحقيقة وزاد في شرح الارشاد في الجواب عن المسئلة  
الاشكال الاول بان يده اقدم ومخاطبته بالرد الزم خصوص ما بعد ما والكفر انتهى فغيره ما ذكره في لك حيث قال نعم ما قال وهذا  
تقريب للنص وتوجيهه حيث يكون النص هو المحجة والآ فلا يخفى ان محجة ما ذكره لا يصلح للدلالة لان تكليف الباي بالرد لا يقتضي وجوب  
الدفع اليه كما في كل غاصب قدم يده لا اثر له في هذا الحكم ايضا والا لكان الغاصب من الغاصب يجب عليه الرد على الغاصب هذا  
باطل اجماعا لان الباي ان كان سارقا لم يكن اهلا لامانة بجانته وان لم يكن سارقا فليس كيه للمالك ولا وليه فلا يجوز الدفع  
اليه كما لا يبيح يظهر احتقاره واقا الفرق بين احترام المال بالعرض والاصل فلا مدخل له شرعا في الحكم بل لا تغاوت في نظر الشارع

هذا الخبر لا يثبت فيه  
انما هو لاجل ان يرد  
الى المالك او وكيله  
او وارثه تدفع الى  
الحاكم الشرعي  
ليحفظها على مالكها  
او المثل فيرجع به  
على الباي مع بقاء  
عينه مط واقامع  
تلفه فكذلك ان  
كان جاهلا فلا  
تغدر سقط ولا  
تسقط الجارية  
مطلقا وان تلف  
الثمن والى هذا  
القول مال في  
كتاب المسالك  
ايضا وهذا القول  
ان يشتركان في  
علم الاستعانة  
فيقرقان في كونها  
كاللقطة في وجوب  
حفظها على من يملكها  
ابن ادريس وتدفع  
الى الحاكم على مذهب  
الحق والذى وقف عليه  
من الاخبار في المقام  
ما رواه الشيخ في  
الصحيح الى مسكين  
الثمان وهو مجهول  
عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال  
سألته عن رجل  
اشترى جارية سرق  
من ارض الصلح  
قال فليردّها على  
الذي اشترىها من  
الله على ان يخرج  
جارية سرق من  
ارض الصلح قال  
فليست بها الى  
هذه الرواية  
استند الشيخ في  
النهاية وانت  
خبير بما فيها  
من الاشكال  
بخالفة القواعد  
الشرعية والضوابط  
الشرعية اقول  
ان من حيث ردّها  
على الباي وهو  
ليس بالكاهل  
ومقتضى  
الأصول وجوب  
ردّها الى  
المالك كاصح  
به اصحاب  
القولين  
الاخيرين  
والافضل اكم  
الشرع مع  
تعدد واقا  
ثانيا من حيث  
استعاضتها  
في ثمنها مع  
ان كبهام  
لولاها هو  
الثمن لم  
يحصل اليه  
فكيف يجوز  
الثمن من  
غير اخذه  
واقا ماد  
كره الشهادة  
نعم في  
الدرر ومن  
حيث مال الى  
العمل بالرواية  
من قوله  
والا فرب  
المروي فزيد  
على ان الباي  
خسر بردها  
الى اهلها  
انا لانه  
التارق اول  
انه ترتبت  
يده عليها  
واستعاضتها  
بغير حق  
المشتري  
وحق صاحبها  
والاصل فيه  
ان مال الحر  
في الحقيقة  
وبالصالح  
صار محرما  
لغيره فلا  
يعارض به  
مال محترم  
في الحقيقة  
وزاد في  
شرح الارشاد  
في الجواب  
عن المسئلة  
الاشكال  
الاول بان  
يده اقدم  
ومخاطبته  
بالرد الزم  
خصوص ما  
بعد ما والكفر  
انتهى فغيره  
ما ذكره في  
لك حيث قال  
نعم ما قال  
وهذا  
تقريب للنص  
وتوجيهه  
حيث يكون  
النص هو  
المحجة والآ  
فلا يخفى ان  
محجة ما  
ذكره لا  
يصلح  
للدلالة  
لان  
تكليف  
الباي  
بالرد لا  
يقتضي  
وجوب  
الدفع  
اليه  
كما في  
كل غاصب  
قدم يده  
لا اثر له  
في هذا  
الحكم  
ايضا  
والا لكان  
الغاصب  
من الغاصب  
يجب عليه  
الرد على  
الغاصب  
هذا  
باطل  
اجماعا  
لان الباي  
ان كان  
سارقا لم  
يكن اهلا  
لامانة  
بجانته  
وان لم  
يكن  
سارقا  
فليس  
كيه  
للمالك  
ولا وليه  
فلا يجوز  
الدفع  
اليه  
كما لا  
يبيح  
يظهر  
احتقاره  
واقا الفرق  
بين  
احترام  
المال  
بالعرض  
والاصل  
فلا مدخل  
له شرعا  
في الحكم  
بل لا  
تغاوت  
في نظر  
الشارع

# كتاب المتاجر

في بيان ما يوجب

منها كمنها مضمون على المتكلم مع ان المتكلم للمال المحترم حقيقة ليس هو ماله التجاري بل هو البائع الذي عزم على بيعه ولا بد  
من روافد وزاد اخرى ولو تم ذلك لزم منه حواز اخذ ماله من الاموال المحترمة بالاصل من مال المحترم بالعرض كاهل الذمة وهو  
واضح البطلان انتهى كلامه زيد مقامه وهو جدير بحجية كما لا يخفى على الفطن النقيب وبالحكمة فالمسئلة لما عرفت محل اشكال لان  
العمل بهذه الرواية مع ماله عليه ما شانه مشكل وردها من غير معارض اشكل هم من يرى العمل بهذا الاصطلاح المحدث يقوى  
ردها عنه كما حرم بذلك المحقق الاردبيلي حيث قال والظاهر انها بالكلية والعمل بالادلة لكن يلزم ان يذهب عن المشتبه ان لم  
يقدر على السارق البائع ولا محذور في ذلك وهو ظاهر انتهى الا ان التمهيد له قد عمل به جامع كونه من ارباب هذا الاصطلاح  
لكنه لا مضى له فيه كما عليه متاخرين المتأخرين سيما مثل المحقق المذكور وتلميذه صاحب الدار والمعالن وهذا انما يطرح  
الاخبار الضعيفة وينتشر في العمل بها بار في مستمسك كما لا يخفى على من راجع كتب وهو مينة على ما صرح به في صدر كتابه المذكور  
من نوب احراز المروية في هذه الاصول عز الاثمة الظاهرين صلوات الله عليهم اجمعين اذا عرفت ذلك فاعلم ان الظن كلام اصحاب  
القولين الاخيرين حيث لم يعملوا بالخبر المذكور ان دفعها الى الامام مع تعدد الوصول الى المالك انما هو ليحفظها على مالها لان يمكن  
ايضا لها ان يذهب كما تقدم في عبارة ابن ادريس نحو العامة في لف و طاهر المحقق الاردبيلي ان دفعها للحاكم المذكور انما هو لكون الجارية  
المذكورة مال الامام عليه السلام وحاكم نائبه وانما يفعل بها ما يفعل بامواله عليه السلام حال غيبته قال قدس سره بعد الطعن في الرواية والفتنة ولهذا  
قال البعض يجب ردها الى المالك ورشته بعده ثم الحكم لا ينفك عن كمال الامام عليه السلام وهو حجة ماله عليه السلام في بيعه ما يفعل بامواله التي  
استورها من لا وارت له وهو الظاهر لا يستبعد انتهى ويجوز ما نقلناه عن ابن ادريس والعلامة نقله الشهيد في من عهدهم ايضا فقال  
بعده كقول الشيخ وقال المجلسيون لا يستبعد ان يملك ويدفع الى الحاكم ليوصلها الى اربابها انتهى و يظهر ان ما نقلناه من صحة  
هذا القول من ان الدفع الى الحاكم انما هو من حيث كونه اميرت من لا وارت له وهو الامام عليه السلام غفلة عن مراعاة كلامهم في المستند على  
ان لا يظهر من النص المذكور ولا من كلام اسد من اصحاب معلومية موت المالك مع عدم وجود وارت له حتى انها يكون من قبيل  
من لا وارت له فيكون الامام عليه السلام انما للفرص في كلامهم وهو ظاهر الخبر ايضا انما هو تعدد الوصول الى المالك من حيث انها سرقت  
من تلك الارض وقلت له ارض اخرى وبعث وارجاعه الى المالك يحتاج اليه كلفة كما يتبين اليه ما تقدم في كلام الشهيد من قوله  
احصوا ما بعد ذلك الكفر ولا يتوهم ان قوله فما يجب المذكور انما مات ومات عقبة راجع الى المالك وانما الخبر ظاهر في ان المراد انما هو  
البائع وبالحكمة فكلام المحقق المذكور لا يوجب من غفلة وقصور والله العالم المسئلة الحاخرية عشر المفهوم من كلام حماد من الاصحاب  
رضوان الله عليهم ان ما يوجب من دار الحرب غير ان ذن الامام فان كان لسرقته وعين ونحوهما فهو لا اخذه وعليه الجحش وان كان  
بقتال فهو باجمعه الامام عليه السلام وعلى كل من التقديرين فانه يباح تملكه للشيعة حال الغيبة ولا يجب اخراج حصة الموجودين من  
لها شيئين لا باحتهم عليهم بل ذلك للشيعة لتطبيق لادتهم وكذا يجوز الشراء من التائه وان كان جارا لظالم بل الشراء من الكافر واخت  
وبنت وزوجه وكل حرة قهرت ببيع الشراء منه اقول والغرض من ذكر هذا الكلام في هذا المقام هو انه يجوز تملك العبيد و  
الاماء المستبينة من دار الحرب بملك من الغيبة سواء سببت بالقهر والغلبة من سلاطين الجور وسرقته وعينه وسواء كان ذلك  
لها مسلما او محالفا او كافرا وان من قهر من الكفار واخت او ابنت او زوجة او ابنة فتملكهم ثم بعد ذلك يجوز الشراء منهم والفت  
والقهر هو ما يوجب على ذلك الاخبار فاما ما يدل على ان ما اخذ بقتال غير ان ذن فهو له عليه السلام فانه رواية العباس للوزار عن رجل  
سماع عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غرق قوم بغير ان ذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام عليه السلام وان غرقوا باذن الامام فغنموا  
كان للامام الخن في محضه معونية بن وهب و حسن بن ابراهيم بن هاشم قال قلت لابي عبد الله السري ببعثها الامام فيصيدوا  
غنائم كيف يقيم قال ان قاتلوا عليها مع امير امره الامام عليه السلام اخرج منها الخمر لله والرسول وقيم بينهم ثلثة اخماس ان لم يكونوا  
قاتلوا عليها الشرابين كان كلما غنموه الامام عليه السلام يجعل حيث يحب والرد ان لم يكونوا قاتلوا مع امير منه عليه السلام كما هو ظاهر  
البيان وما اشتمل عليه من اخراج جنين من العينة وقيمة ثلثا اخماس اذا قاتل به وهذه الرواية الثانية لم يذكرها احد من اصحابنا  
فيما علموا لكن الحكم بخبر الرواية الاولى مشهور عندهم بل ادعى عليه الاجماع وتوقف المحقق في فتح من حيث ضعف الرواية لاشوالها  
وقد تقدم الكلام في ذلك في كتاب الجحش ان الحق الاردبيلي قدس سره في هذا المقام عارض رواية الزواق برواية زكريا بن آدم  
عن الرضا عليه السلام قال سالت عن رجل يبيع من بعض ويغير المسلمون عليهم ولا امام يحل شرهم قال اذا غرقوا بالعوية فلا  
باسل شرهم ويمكن الجواب بحمل في الباس عن شرهم من حيث تحليل ذلك للشيعة فثبت العبودية فلا ينافي في كون ذلك له عليه السلام  
تكاثر به الاخبار من تحليل حقوقهم للشيعة وعلى ذلك ايضا يحل صدور رواية زكريا بن آدم المذكورة قال سالت الرضا عليه السلام عن  
قوم من العدو صالحوا ثم اخفروا واملأهم ما اخفروا الا انهم لم يبايعوا علمهم ايصالح ان يشترط من بايعهم فقال ان كان من قوم فلا يستبان عدو  
وقدم فاشترطهم وان كان قد غرقوا وظلوا فلا تنفع من بايعهم الحديث قوله اخفروا لا يقتضوا عهدهم في بيت عن محمد بن عبد الله قال  
سالت ابا الحسن عليه السلام الرضا عن قوم خرجوا وقتلوا انا من المسلمين وهذا المساجدون التوف في مرون بعث اليهم فاحذوا وقتلوا  
او سبي النساء والصبيان هل يستقيم شراء شيء منهم وبطاعتهم ام لا قال لا بأس بشرائهم وتباعهم وسبيهم ولين في هذا الاخبار علة قد  
دلالة على ان نتائج كانوا في الحق للتقدم ذكره وانما دللت على جواز الشراء خاصة فضيل على ما قلنا من التحليل لكون ذلك لهم

في بيان ما يوجب



## في بيع الحيوان

[illegible]



احد ما ليس يتقدمه او انحرافا من الامسالة بقية الحق في الامتة ان يثبت ان يكون ذات كافيها في الوحدانية في غير ما سادد وتورد  
 في نف من ان يرى على تساوي العبد من كل وجه بلحق بتساوي امره حوز بيع عدلهما كما يجوز بيع فيه من حوز فيه كل  
 طاهر ليعتد بتساوي العبد من كل وجه بلحق بتساوي امره حوز بيع عدلهما كما يجوز بيع فيه من حوز فيه كل  
 كما تقدم في البحث عن هذه المسئلة والجملة فان الاكثر على اطراح الرواية المذكورة لما عرفت من مخالفتها مقتضى الاصول وعسر  
 تنزيلها على ما ذكره من هذه التكاليف التخفيف والاطراح الرجوع الى مقتضى الاصول في نظر هذه العبد من فان كانا باقية كانت  
 التي اشترى بها العبد في الامتة تخير بينهما فان اختار الاخرى فانه اخذ من صفات الممن ولا يشترط وان اختار البقية منها اخذ بقية الكلام  
 في ضمان الاخرى على هذا التقدير فان قلنا ضمان المقبوض بالتسليم ضمنه والا فلا وان كان احدهما بالصفات اخذ وحكم الاخر على ما  
 تقدم وان لم يكن شئ منها بالصفات رجع على البائع بحقه لان حقه باق حتى يدفع اليه ما كان على الصفات التي وقع عليها العقد  
 وفي ضمان الذاهب ما تقدم وعلى هذا الفرق بين عبد بين عبيد من المتاع وغيره وعلى تقدير العمل بالرواية يجب لاقتصار  
 فيه على مورد هذا لا يتعد الحكم الى غير العبد من اقتصار اقسام خلاف الاصول على وضع النص وبه حرم الشيخ زاده وتقدمت العبد  
 قبل ان يحكم الحكم احتمال ان احدهما نعم لصدة العبد في الحوزة فلو كانا ثلثة فابق واحدات ثلث المبيع يرجع بثلث الثمن  
 وهكذا فافرازاد وثانيها عدم العزج عن وضع النص وهو الاظهر لولا انما امتين او امتروعدا في انصاف الحكم الوجوه وان قطع في  
 الدروس بانصاف الحكم هو الاظهر لعدم ما ذكرنا والله اعلم **المسئلة الرابعة عشر** احتلف الاصحاب في انصاف رضاوان  
 الله عليهم في الجارية بين الشركاء فيطاد احداهم فقال الشيخ في انه ما في اذ كانت الجارية بين شركاء من كوها عند واحد منهم فوطاها  
 فزيد راعه من الحد بقدر ثلثه من الشركاء فيضرب بمقدار ربعه من القيمة وتقوم الامتة قيمة عادلة ويلزمها فان كانت القيمة  
 اقل من الثمن الذي اشتريت به الزم ثمنها لا قبل وان كانت قيمته في ذلك اليوم التي توفت فيملاكم من ثمنها الزم ذلك الاكثر  
 فان اراد واحد من الشركاء الجارية كان له اخذها ولا يلزمه الا ثمنها الذي ادى في الحوزة التي اقول ما ذكره الشيخ هنا هو  
 ممنون وادى عبد الله بن شاذان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشتهر عن رجل انما اشتهر بعضهم عن ان يكون الامتة عند  
 فوطه اقل من ثلثه راعه من الحد بقدر ماله من المقد وضرب بقدر ما ليس له فيها بقوم الامتة عليه بقيمة لم يرها فان كانت القيمة اقل  
 من الثمن الذي اشتريت به الجارية الزم ثمنها الا قبل وان كان في يومه اقل من ثمنها الزم ذلك الاكثر وان كان في يومه اقل من ثمنها الزم ذلك الاكثر  
 ما عرفت استعسر شأني فقلت فان اراد بعض الشركاء شاذان من الرجل قال في ذلك وامر له ان يتربها حتى تشبه اياها وليس على غيره ان  
 يتربها الا بالقيمة وقال ابن ابي عمير جدد في كلام الشيخ هذا خبر ما حد ورده تلخيصا في الاخذ بقاد الاول ان يفى لا يلزم  
 الواطى لما تسمى سوى الحد الذي ذكرناه على تقدير ان يكون عاد بالتعزيم بعد من شركاء لان تكون بكر او فاحد على وطى وانما  
 بين قيمتها بكر او غير بكر ويقط عنه ما يخصه من تلك وليحقق النكاح في الشربة فانه ان كانت غير بكر فلا يلزم بذلك هذا اذا  
 لم يصبه فان احبها بولد فانه غير ثمنها الذي تساوى يوم خيانتها عليها وش ولدها يوم سقط حيا بولدان عبد والوطى سقط من تلك  
 بقدر حصصه من الثمن انتهى وقال العلامة في نف والحق ان نقول الواطى ان كان عالما بالية بمقدار حصص الشركاء وعلى ان  
 للمهر بقدر حصصهم ايضا ان كان مكرها او جاهلا وان كانت مطوعة فلذلك على الخلاف وشأن ان كان بكر او ثمة ان كان بكر  
 قطعوا ولا تقوم عليه نف من الوطى بل مع الحمل وعيد فحمل الزانية وقول الشيخ ايضا وعبد حصص الشركاء من القيمة ويطلب على الثمن  
 من حصص الاحبال في وقت التقويم وعبد حصص الشركاء فيتم من قيمة الولد يوم سقط حيا ان لم يكن قد قومت عليه حبله ولو اراد  
 بعض الشركاء اخذها فاركانت قد حبلت لم يكن له ذلك وان لم تكن حبلت كان له ذلك وياخذها بقيمة يوم اخذها من نف  
 اقول وتحقيق الكلام في هذا المقام يقع في مواضع الاستحالة سقوط الحد عن الواطى مناع التهمة كما لو توفت حمل الواطى  
 من حيث الشربة له وله عليه المهر والحدود بالشبهة في ظاهر النص والقيمة ان الحد هنا انما هو الحد وان كان محصنا  
 يجب في مثل الرجيم لان الرجيم لا يقبل التبعض وقد عرفت من النص والفتوى في جميع هذا والظاهر ان الوجه فيه ان وجه  
 الرجيم في المحصن انما هو فيما اذا كان زنا محصنا وهذا ليس كذلك من حيث تملك المحصن الامتة والاجل لذلك يلحق بالولد  
 نصير له ولد وان كان عالما بالتعزيم مع ان الزانية العالمة لا يلحق بالولد لانه لا يقطع من الحد ما ذاب ماله من الامتة فاما  
 اورعها ويخوذ لك لعدم تحقق الزنا بالشبهة المحضه وغيره بل بقية الذي يتعلق بنسب الشبهة لكونه زنا بالشبهة  
 الى حصصهم وينبغي ان يستلزم من الحد ايضا ان كان احدا للشبهة كما ابن الواطى اقيم فانه احب على الامم في اضيق  
 ابنه كما لا حد عليه لو كانت باجمعهما للولد ثم انتم مع التبعض لو احتجج الى تبعض الجمله الواحدة قال بعض المحققين ان  
 يحتمل باعتبار مقدار السوط وكيفية الضرب اقول بل لظان ان كان نصف اخذ نصف السوط وان كان ثلثا اخذ ثلثه  
 كما تقدمت صحيح هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال في نصف الجمله وثلث الجمله يؤخذ بنصف السوط ونلث  
 السوط ويمكن ارجاع ما ذكره المحقق المشار اليه ما ذكرناه في ظاهر كلام الشيخ وهو ظاهر الرواية ايضا في تقويم الامتة  
 على الواطى بنصف الوطى وظاهر الاصحاب كما سمعت من كلام ابن ادريس والعلامة انه لا تقوم عليه ويلزمه ثمنها الا  
 مع الحمل لا يجرد الوطى وعلى ذلك حمل العلامة كلام الشيخ والرواية المذكورة وانت خبير اولابا لا اشعاره الرواية ولا

الحكم في الامتة  
 في الجارية  
 في الشركاء





# في بيان الشك

١٩

بأنه لا يثبت في هذه المسألة إلا ما هو عليه من وجوبه لا ما هو عليه من كونه

وثبت إلا ما هو عليه من وجوبه لا ما هو عليه من كونه  
 الويلدين جميع المتقدم في المسألة لتأثيرهما في الحق المشار اليه وكيف كان فالظاهر هو ما ذكره المحقق المذكور ولا يتقدم  
 من الاحتمالين من ذلك أحسن العلامة فيما تقدم من كلا وجوبهما إذا كانا معكروهما أو جاهلة وطلعه كون الطاعة  
 كالت على خلافه فيهما جزم ابن محمد في المذهب بأن العلامة المطاوعة لا مذهبها وكان ينبغي على جزمه بلجي قد تقدم في المسألة  
 قول شيخنا الشهيد بذلك في خط هذه المسألة للغير المذكور وفيه ما ذكرناه تمت أظاهرا لصحاح الولد حين انعقاد فهو حر في حصوله  
 يدفع الأب حصص الشركاء ووجوبه التيقن على أبيه لا يوجب فكذلك القيمة ليس على حسب ملك الوارث ليدفع إليه الميراث  
 ويظهر الفائدة في المأووس له حملان الوصية صحيحة بناء على ما قلنا وأما على تقدير انعقاده وقا وتوقف خبره على فكرة من  
 الرقية فلا ١٢ لوسط الوالد بجهة جان قلب الرء الجاهل بديه جنين حر للأب وهو حشرية وعلى الأب للشركاء دية جنين  
 الأم وهو عشر قيمتها الأقد نصيبه كذا ذكره حماد من أصحاب هناد الله العالم **المسألة الخامسة عشر** لو تنازع  
 المأذونان بعد شراء كل منهما صاحب من مولا في السابق ليطلب بيع المتأخر بطلان الأذن بزوال الملك والابتية لهما ولا إعتد  
 فما الحكم في ذلك قال الشيخ في المملوك أن كان مأذونين في التجارة فاشترى كل واحد منهما صاحبه من مولا فكل من سبق  
 منهما بالبيع كان البيع له وكان الآخر مملوكا لراف اتفاق ان يكون العقدان في حالة واحدة اتفق بينهما فمن خرج اسمه كان  
 المبيع له ولو كان الآخر مملوكا قدر ولى إذا اتفق العقدان في حالة واحدة كانا باطلين والاحوط ما قد مناه انتهى وتبعه على ذلك  
 ابن الخراج وقال ابن ادریس وان اتفق ان يكون العقدان في حالة واحدة كان العقد باطلا وقد روي انه يفرع بينهما من خرج اسمه كان  
 البيع له ولو كان الآخر مملوكا وهذا الرواية لا يمكن ان يصير البطلان الفرعة تنحل في الاشياء التي يجوز طرح الفسخ فيها وصحة احد المملوكين  
 الحكم الاخر وهذا السؤال مبني على انه وقع العقدان في حالة واحدة وتحقق ويتحقق ذلك وقد روي انه يدرج الطريق والاول من الاقوال  
 هو الصحيح الذي يقوى في نفسه انتهى والذي وقعت عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسألة ما رواه ثقة الاسلام في نهضة في نهضة  
 عن أبي سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين مملوكين معوض اليهما يبيعان ويشتريان باموالهما وكان بينهما كلام فخرج هذا بعيدا الى  
 مولى هذا وهذا الى مولى هذا وسما في القوة سواء فاشترى هذا من مولى هذا والعقد وذهب هذا فاشترى من مولى هذا والعقد  
 من مولى هذا العبد الاخر فاضرب الى مكانهما فاشترى كل واحد منهما صاحبه وقال له انت عتقك وقد اشترى بك من سيالك قال  
 يحكم بينهما من حيث افرق قايذ راع الطريق فانيما كان اقرب فهو الذي سقاه هو العبد وان كانا سواء فهو الذي سقاه واليهما زاد  
 في جاء اسواء واكثر قاسوا الا ان يكون احدهما سبق صاحبه فالسائر هو له انشاء باع وانشاء ما ت وليرد ان يصره قاله  
 في رواية اخرى ان كانت مسافة سواء افرع بينهما فافها وقعت القرعة عليه كان عدل وزد في شيخ الحر في كورع محمد بن يعقوب  
 مع الزيادة وكذا الرواية المرسل الا ان فيه في اخر الروايات المرسل ان عدلا هو اظهر في عول في رواية الكليني يكون القدر  
 بعده واجعا الى الاخر المفهوم من ثنا الكلام وقرية المقام ثم انه لا يخفى ان المستفاد من الخبر لا يكون هو كمال مال الله بل المملوك  
 ما لهما وهو مؤيد لما قد مناه من مملك العبد وان فاقط لتضر على اذن السيد ان الشراء اما لو فكل منهما كما يصاد ب قد كل  
 واحد منهما الا حرات عتقك وقوله في الزيادة التي في السابق هو له انشاء باع وانشاء اما لو فلو تحقق سبق احد العبدان  
 بقرب طريق احد المملوك بصحته ونقايه وهو طاهر رواية مع علم الاخير ان يتساوى الطيقين فالعقد باطلان وطاهر الرواية  
 المرسل انه مع تساوي الطرفين الموجب للاقتناع كما عرفت فانكم اقرعتم وكانت هذه المرسل استدل استدل بها فحكم بالقرعة  
 في صورة الاقتناع وفيه مناقضة ظاهرة لما دل عليه الخبر الاول من الحكم بالطلاق مع تساوي الطرفين وحمل من الاختصاص به نصيب  
 الشهيد الثالث في ذلك اعترض على الشيخ في الاستناد الى هذه الرواية بان المستفاد منها انما هو الاستثناء قال في الكمال المذكور انه صرح  
 في النهاية بالقرعة عند الاقتناع بخلاف الرواية وهي لا تدل على مطلوبه لانه قد مضى في كمال الاخبار فيما اذا كانت المسألة متساوية  
 واشتبه الحال لا فيما اذا علم الاقتناع انتهى اقوال الفقه ان ما ورد على الشيخ غير وارد بعد التام في الخبر المذكور وبذلك لا بد في  
 الخبر الاول فرض ان العبدان حين خرج كل واحد منهما الى مولى الاخر كانا متساويين في القوة و في شأن منيهما وعدوهما واحدا  
 امر عليه بل يدرع الطرفين فان جهة جهة ما علم التيقن القريب ان تلوى بيقان حله بالطلاق وماذا ان الامر حيث حصل الاقتناع  
 بين العقدين لان المفروض تساويهما في الطريق وتساويهما في العدم فيلزم الاضمان واليه يثبت في الزيادة التي في حاشا  
 واكثر قاسوا من هذه الرواية حكم الاصحاب بالطلاق مع الاقتناع لا استحالة الترجيح بغير مرجح والظاهر من ذكر الكلبي المرسل  
 المذكورة بعد هذه الرواية انها من تحت الرواية الاولى ومرتببة على ما ذكر فيهما من التساوي وجوابا عما حصل الاختلاف  
 في صورة تساوي الطرفين فالرواية المسندة دلت على البطلان والمرسل دلت على القرعة وبه يحصل التساوي بين الطرفين  
 واحتمال كون هذا المرسل رواية مستقلة لا معضد لعدم تقدم ذكر مسافة تشار اليها بالامم العهدية وما ذكرنا في نظيره ما في  
 اعتراضهم على الشيخ ودعوى ان المستفاد من المرسل انما هو الاستثناء نعم يحصل الاسكال في المرسل المذكورة بما ذكره  
 ابن ادریس من حيث ان القرعة انما تكون مع صحة احد العقدين ومجهوليته فيستخرج ذلك الصحيح منها بالقرعة واما مع  
 علم الاقتناع كما هو المفروض والمفهوم من سياق الكلام فالظاهر انهما كانا حشر ب الرواية الاولى وبذلك يظهر بقاء المسألة













كذلك انما يصير بنا بعد العقد لا قبله وبذلك يظهر ان الحكم بالبطلان في الصورة الاولى من الصورتين المتقدمتين انما يتجسد على القول  
بالعموم كما هو المشهور واما على القول الاخر فلا وجه فتوافقة الاصحاب بالبطلان هنا غفلة عما اختاره وخالفنا فيه في تلك المسئلة  
وعلى ما يمكن ان يوافق في الباس في خبر اسماعيل بن عمر المتقدم انما وقع بناء على القول الثالث الذي اختاره شيخنا المتقدم ذكره عن  
دخول بيع الطعام سلم في الدين وان صار بنا بعد العقد فلا يدخل في بيع الدين بالدين وحج صحيح سواء كان الدراهم الفوق جملتها  
حالة او موزعة وتعمل على بعد في الخبر المذكور وان وجه الصحة وفي الباس انما هو من حيث الثمن وان تلك الدراهم التي في الذمة كانت  
حالة والبيع انما وقع بعد حلولها وان بيع الطعام سلم داخل في الدين كما هو المشهور والصحة انما تجتهد من جهة كون الثمن حالاً او  
وان كان ديناً لكن الثمن حال فلا يدخل في بيع الدين بالدين والى هذا الاحتمال جرح صاحب المولف فذكر الخبر المشار اليه في باب بيع الدين  
بالدين واما على ما ذكرناه فلا شبهة باب التلief كما او ضحاً في حواشينا على الكتاب المذكور واما خبره في باب التلief فان المراد  
هو قوله رسالتنا عن السلم في الدين في حال كون الثمن ديناً وجوابه عليه السلام ينبغي الباس فيما اذا فال اشترت منك كذا وكذا بكذا وكذا فافظ  
ان مراده كون الثمن كليا في الذمة لا عين ما في الذمة والا فبال ما في ذمتك وح يصير من قبيل الصورة الثانية المتقدمة و  
يحصل المقابلة والمحاسبة بعد العقد والتهاتر والتقاطع على الوجهين المتقدمين واما رجوعه عليه السلام في رواية في رواية  
اسماعيل بن عمر ونسبه نفسه الى الوهم فانه ما خرج من حجج التقيين كما ينادى به شيخنا الكلام وكيف كان فقد عرفت ان اصل المسئلة  
خال من النقص به ينقح الاشكال في بعض فروع المسئلة وان الاحتياط في الوقوف على ما ذكره والله العالم الشرط الخامس  
تقدير للبيع والثمن بالكيل والوزن ولا خلاف فيه نصا وفتوى لما تقدم في احكام البيع المطلق وهذا اختلافنا من  
الاخبار هنا ما رواه الشايخ الثلاثة نور الله تعالىه مرادهم عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال  
امير المؤمنين عليه السلام لا باس بالتلف بكيل معلوم الى اجل معلوم لا يسل له دياس ولا الى حصا والدياس في التسليم يخرج منه  
الحب وما رواه في في ويب عن محمد بن الحنفية في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التلف في الطعام بكيل معلوم الى اجل  
معلوم قال لا باس به وما رواه في يه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن سنان في الصحيح والحسن بن ابراهيم بن هاشم عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يلم في غير زرع ولا نخل قال يبي كيدا معلوما الى اجل معلوم الحديث وما رواه الشيخ  
عن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى من رجل مائة من صفر ولين عند الرجل شئ قال لا باس به اذا وفي  
بالوزن الذي اشترط له ورواه الصدوق باسناده عن ابي الصباح الكنا في عن ابي عبد الله عليه السلام في في صحيحه الجبل  
عن ابي عبد الله عليه السلام والزعفران يلم فيه الرجل الدراهم في عشرين مثقالا او اقل او اكثر من ذلك قال لا باس بالحديث ولا بد  
في الكيل والوزن من المعلومية فيما يكال به ويوزن كما صرح به في رواية غياث المتقدمة وصححه محمد بن الحنفية فلا يجوز ما كان مجهولا من  
مكيال ووضوح وان تراصيا عليه قد تقدم الكلام في ذلك في البيع وظاهر الاضطرار ان لا فرق في ذلك بين ما يعتاد ككيل ووزن  
ما يعتاد ببيع جرافا كالحطب والقصب الحجارة ونحوها لان المشاهدة ترفع الضرر في السلم حيث كان مسلم فيه غاي او معدوم فلا بد  
من معلومية باحد الوجهين ليصح العقد عليه فغلب هذا لا يجوز السلم في القصب لظنا باولا في الخطب جريا ولا في غير ذلك لما عرفت من  
اختلاف المذكورات الموجب للفرق في عقد التلف بخلاف ما لو بيع مشاهدات المشاهدة ترفع الغرر عنه ويجوز السلم في الثوب لرفع  
وان قلنا يجوز بيع مع المشاهدة بدون الذرع لما عرفت من ان المشاهدة ترفع الغرر بخلاف ما لم يشاهد وهو يجوز الاسلاف في  
المعذور عما قبل لا لعدم انضباط المعدد فلا يحصل العلم بقدره بدون الوزن وقيل بالتفصيل وعدم جواز ذلك في مثل الزمان  
لحصول التفاوت في افراده وجواز ذلك في مثل الجوز واللوز والبعض لعدم التفاوت في بعض قلته في الحرج حيث يتنازع به وفي الذرع  
الحق البيض المتنازع فيه وعلى كل تقدير لا بد في البيض من تعيين الصنف لا بد في الثمن ايضا ان يكون مقدرا بالكيل والوزن فلا  
يكفي مجهولا كقبضة من دراهم وصبر من طعام ولا يجوز الاقتصار على مشاهدته اذا كان مما يكال او يوزن او يعتاد ما لو كان مما يباع  
جرا فاجاز الاقتصار على مشاهدته كما لو بيع ولو كان الثمن من المدروعات كالثوب فهل يكفي بمشاهدته عن ذرع كالموسج جسا  
فقد قلنا اذا كان ثمنه لا بد من ذرع قطع الشيخ باس شرط ذرع وتوقف العلامة في لف واختاره في لك بناء على جواز بيعه كذلك  
فان قلنا بفسد البيع اجزاء هنا وخالف المرفوعه رضي الله عنه في ذلك كله فاتفقوا بالمشاهدة في الثمن مطلقا ككيل او موزنا او معددا  
او موزنا او عاقلا في المسائل الناصية حيث ذكر المسئلة ان معرفة مقدار راس المال شرط في صحة السلم ما عرفت واصحابنا الى الان ضل في  
هذه المسئلة انه يقوى في نفى ان راس السلم اذا كان معلوما بالمشاهدة مضبوطا بالنعائية لم يقف في ذكر صفاته ومبلغه  
وعليه وهو المعمول عليه من قول الشافعي ثم نقل عن ابي حنيفة القول بما عليه الاصحاب من الاشتراط اذا كان مكيلا او موزنا او  
معددا والمشهور الاول وبصرح الشيخ في طواف احتجاج العلامة في لف للقول المشهور قال لنا انه غير فيكون منهيا علنا ان يثبت  
صلى الله عليه واله عن الفرز ولا يتردد عقد لا يمكن انما في الحال ولا تسليم العقود عليه ولا يؤمن انفا حقه فوجب معرفة  
مقدار راس المال ليرتد به ولا يتردد لولا ان لا فضة في التنازع والشارع ارضى للمصلحة التافية للتنازع كالشهادة وغيرها  
ومعلوم ان الضرر الناشئ من تجهيل الثمن شدة من ضرر ترك الشهادة ولا يتردد في ان يظهر بعض الثمن مستحقا فيفسخ العقد في  
قدره فلا يدرك بقوله انفسخ ونقل عن المرفوعه انه اخرج بما روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من اسلم فليس له كيل معلوم

[illegible]

# كتاب المتاجر

اللفظ مشترك واحتمال التباين من متساويين لا يمكن حمل الاطلاق على احداهما وجبنا بل قولان للاول انه قد علق العقد على هذا  
الاسم وبذلك اقل من الشهرين يصح الاطلاق فلا يعتبر غيره فيكون الاطلاق والاعية بالتقريب المذكور فيجعل على صحة العقد واللفظ ما  
تقدم من ان اللفظ مشترك ومحمول لهما معا فلا يمكن حمل الاطلاق على احدهما وهل يكون الحكم كذلك فيما لو شرط التأجيل الى يوم  
من ايام الاسبوع كالتأجيل الى الجمعة لا فرق في التذكرة فحكم في التأجيل على الاول للدلالة العرفية عليه ترز في الاول احتمال في المسالك للتأجيل  
بينهما في جعل على الاول التحقيق ان يقول ان كان فتم المتعاقدين متفقاً على ارادة الاول فلا اشكال في صحة وجعل الاطلاق عليها لان قصد  
ذلك في قوله في اللفظ والا كان باطلا سواء اعتقد بقصدت اطلاقه او لا ان ما جعله من الاجل محتمل الزيادة والنقص فلا يمكن حمل الاطلاق  
على احدهما الثالث يحمل الشهر على الهلال ان تفق التلخيص في اوله سواء كان ثلثين يوماً او اقل وعلى ثلثين يوماً ان تفق في الاثنى عشر  
في الاولية والاشياء العرفية الحقيقة لا تنفك غالباً او دائماً اذ لا يتفق المقارنة المقتضية في الشهر لبلد الهلال في هذا لا يقدح فيه نحو  
الخط واللفظ ان الساعة غير قارحة ايضا افاضل الليل فقدرت حواها بانه قد خرج من حرج الى العدم ولو قال له شهر كذا دخل باق من ليلة  
الهلال في الغاية وان اختلفت دخولا وخروجاً الا ان العرف هنا قاض بالخروج فيحكم به لا انه يرجع حيث لا حقيقة شرعية كما ان فرض الدخول  
لو قال له شهر فاطم فانه يتم باخوه ويكون الغاية داخل في الوجه فيه انه لولا ذلك لزم خلق التسليم من الاجل ولو قال له شهرين فان كان اقل  
من شهر فلا اشكال في اختلافه في انه بعد في شهرين هلاليين لان الاصل في الشهر عند الاطلاق هو الهلال وانما يعدل عنه بالعدالة عند  
في بعد حمل على الهلال وان كان في الاثنى عشر احوالاً اعتبار الشهرين المذكورين بالهلال الى الثاني فظاهر لو وقع باجمعه هلالياً  
واقفاً في وقت من وقت العقد المحاصل منه عرفاً كنصفه ثلثه مثلاً فيتم من الثالث قد رافقت منه في لو كان ناقصاً كالحال ايام تسعة  
عشرين يوماً لان النقص في آخره هو من جملة الاجل والثابت من الاول لا يختلف الزيادة والنقصان وهذا القول يقتضي في صحة  
اعتبار ما عدا الاول من الايام وانما يتم الاول ثلثين يوماً والوجه اما بالنسبة الى ما عدا الاول فالحال الهلال وقد عرفت ان الاصل في الشهر  
ذلك اما بالنسبة الى الشهر الاقل المذكور فلا نه باهلال الثلثة لا يصح عليه شهر هلال فيكون عدياً ولا يمكن اعتبار الجميع بالهلال  
لثلاثين ايام المتكسر تاخر الاجل عن العقد مع الاطلاق وحيث في كل الاول ثلثين يوماً بعد انقضاء النقص من الهلال من شهر  
او اكثر قال في ذلك وهو قول اكثر اقول وهو اختيار المحقق في بيع وغيره الشبهة الثانية في ذلك ونقد في لغة الشيخ ايضا وهو الاوافق  
بالقول اعاد للقرينة قولها انكار الجميع بكسر الاول في نقد الكل بالعدله في البيع الشيخ في احد قوله في نقده لعل لا استبعد  
بكونها كلها عدياً يترتب على المتعارفين الحمل عليه عند غرض الهلال وفيه ما يات في ذكره انشاء الله تعالى والوجه في هذا القول ان الشهر  
الثاني لا يعقل دخوله الا بعد انقضاء الاول فلا يام الباقية اذ ان لا تحتجب احداهما من الثاني وكلاهما محال ومن الاول فلا يعقل  
دخول الثاني حتى يتم الاول بعد انقضاء من الثاني فينتسب الثاني وهكذا وفيه زيادة على ما تقدم ان الاشهر الباقية يمكن لجراؤها على  
حكم الاصل وهو الاعتبار بالهلال الا لا مانع منه فيعتين الحمل عليه لا يلزم اكمال شهر الاول لانك من الثاني بل لا فاصلة في اكمالها  
بعد سواء كان مما يليه يوماً اخر عنه فلا محذور لازم من الاكمال من غير مخالفة ما وكن من الثانية فانه يلزم اخلاء الشهر الهلال مع  
امكان اعتباره بالهلال ولا ان الاجل اذا كان ثلثة اشهر مثلاً فبعد شهرين هلالين ثلثين يوماً مائة من الاول والربع يصح  
انه قد مضى ثلثة اشهر في فصل الاجل الا ان كان ان يد من لشرط ولا تذاوق العقد في نصف الشهرين مثلاً ومضى بعد شهرين هلالين  
يصح انه مضى من الاجل شهران ونصف في كل ايام اختلفت عشرين يوماً بقصد الثلثة مع هذا امر ثابت في العرف حقيقة والله اعلم  
**الشرط السابع** غلبة الوجوه وقت الحول شرط الاجل كما هو الاظهر في الراجح غلبة الوجوه في السلام كذلك شرط تسليمه  
او بل العقد حين يطلق على احداً الا قول الثانية او فيما قارب بحيث يقتضي البعالة وظاهر الاكثر انه لا يكفي وجوده نادراً وفي عقد  
حمل الشغل امكان وجوده في ذلك الوقت وهو شرط دخول النادر وتاويله بما يرجع الى قول الاكثر ولم ينفذ في اصل هذا الشرط  
على واضع بل ربما ظهر من الاخبار انما هو ما ذكره في القواعد اقول في هذا مخالفة لما ذكره في هذا للقام نحو المحقق الار وبيد طه  
ثم احيث حال بعد قولنا ان غلبة وجوده وقت الحول مالم يلفظ هذا هو انما من من الشرط ودليله غير واضح بل المظ علم ذلك  
والاكفاء بامكان وجوده كما هو عناية عدو التذكرة على ما نقل في شرح بيع القدره على تسليم البيع حين الاجل بناء على ظنه  
كما تشعر به عبارة من حيث جعل الشرط القدره على التسليم عند الاجل ويؤيده ما في موقفة عبد الرحمن بن الحجاج عن عبد الله  
قال لا بأس بان يشترط الطعام وليس هو عند صاحب الجبل اجل وحالا لا يبيح اجلا الا ان يكون مبيعاً لا يوجد مثل العنب البطيخ وشبههم  
في غير زمانه فلا ينبغي شراء ذلك حالاً ويحتمل زيادة قال بالاجع عليه لم يزل يشترط طعاماً في مبيعها فافلا لا بأس ان يخرج  
فهو وان لم يخرج كان ديناً عليه رواية خالدين الحجاج عن عبد الله عليه السلام في التبرع في مبيعها وان لم يمتنع  
بينها اعطاء من حيث شاء وبما يبدل ان على حوالا اشتراط القرية المبيعة والمشترون غلبة وجوه السلام فيه لا يقولون بل صرحوا به في لوش  
جل السلام وظهر ان ظن الوجوه وامكانه حين الاجل في الجملة يكفي ولا شك في حصول الظن بمصوغه في مبيع وان كانت صغيرة بل ولو  
ارضا مبيعة قليلة وهذا يتكامل صاحبها على ذلك الارض لا يزرع غير هاتين ابا يحصل له منها غلة ويبيع ويشترى بها لوفاء  
منه لو كان غلة مبيعة ولا اعتبار بامكان موتها لحصول الظن بالحياة والاستحسان لهذا يكتب لها كاتبة ويبيع لها ما يملكها  
بعد الغيبة مدة طويلة وبمثل هذا جعل الاستحسان ليل لا فعدم صحة مثله على ما ان لو جعل التام انقضى وهو جدي ومبيح المفقدا







۲۰

۲۰





# في شروط السبل

٢٠٥

يلتزم فيها الزعم به من اطلاق الدين على المضمون الحال فيتم يمكن الجواب عنه بان بناء على ما ذكر من تخصيص الدين بملو جل لغة لا يورده  
او رده الا ان يكون مراده الاطلاق عرفا كما هو ظاهر سياق الكلام وكيف كان فالمسئلة لا تمنع عن ثوب الاشكال كما تقدمت الاشارة اليه في  
العالم **المسئلة الثالثة** اذا دفع دون الصفة ورخصه للمشتري فلا اشكال في الجواز وبما ذمته البائع وان دفع فوق الصفة  
ظاهرا لا حظا وجوبه قوله اما لو دفع اكثر لم يجب قبول الزيادة قال في المسالك الفرق بين العين والصفة ان زيادة الصفة لا تنافي  
عين الحق بل تؤكد ان الموقوف كونه مشاي الحق للنوع ونيره ويزيد الصفة اما العين فهو خارج عن الحق زائدة عليه فلا يتجملها  
لا تها عظمة جديدة ويمكن تخليصها هو الحق معها غير متعين انتهى ولا يخفى ما فيه فان ما ذكره في العين يمكن اجراؤه في زيادة الصفة  
فان الحق الذي له موضوع صفة خاصة والدفع موضوع صفة اخرى وببعض التغيرات فكيف لا تنافي عين الحق واما قوله  
في الزيادة فلا يجب قبولها لا تها عظمة فانه يجوز في زيادة الوصف فانه مشتمل على المنفعة ولا يجب قبولها ايضا كما صرح جوابه في  
غير موضع ومنه قبول ما يوجبها لا يتطبع به الحجج والاقول عن ابن الجنيح التسوية بين الاخيرين في عدم وجوب القبول بل  
عليه بعض الاخبار الالائية وبالجملة فانه مع الترخي من الطرفين لا اشكال في خلافه فيجوز الاحتفاظ بقصا ورايد في العين او  
الصفة وانما الكلام في وجوب القبول وتحت شروطا التي كفت عليه من الاخبار في المقام ما رواه في عن قتيبة الاعشى  
قال سئل ابو عبد الله عليه السلام انما عده فقال جل ان اخي يختلف اليه الجبل فيجعل الغنم فيسلم في الغنم في اسنان معلومة اليه  
لجل معلوم فيعطى الرباع جدا ما كان الشئ فقال له طيبة من نفس صاحبه قال نعم لا بأس ما رواه الشيخ الثلثة نور  
الله تعالى عن ابيه بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن السليم الحيوان قال لا بأس به ما سالت ابا عبد الله عليه السلام في ان  
او شئ معلوم من الرقيق فاعطاه دون شرطه او فوقه طيبة النفس منهم قال لا بأس ما رواه في عن الحلبي في الصحيح قال سئل ابو  
عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلم في وصفا بانه معلومة ولون معلوم ثم يعطى دون شرطه او فوقه فقال اذا كان عن طيبة نفس  
منك ومنه فلا بأس ما رواه الشيخ عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام وعن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه  
قال سالت عن الرجل في اسلفه في وصفا اسنان معلومة وغير معلومة ثم يعطى دون شرطه قال اذا كان طيبة النفس منك  
ومنه فلا بأس ان قال ولا ياخذ دون شرطه الا بطيبة نفس صاحبه عن الحلبي في الصحيح ورواه في يه ايضا عن الحلبي في  
الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قد تقدم قال ياخذ دون شرطه ولا ياخذ نحوون شرطه ما رواه الشيخ في الصحيح  
ايضا عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قد تقدم قال ياخذ دون شرطه ولا ياخذ نحوون شرطه ما رواه الشيخ في الصحيح  
والمراد ان لا يجب عليهم قبول ما زاد على الوصف في لينة ما تقدم في صحة الحلبي من به الباس مع طيبة النفس منها اذا كان فوقه لان  
الكلام كما عرفت في وجوب الاخذ عليه لانه يجوز بل هذه الرواية ايضا ظاهرة في ان ذكر ابن الجنيح حديث شرطه ما اخذ ما فوقه ان شرط طيبة  
النفس الاخذ فلا يجبر عليه كما هو ظاهر كلامهم من وجوب القبول وبالجملة فان الظاهر فيه قوة ما ذهب اليه ابن الجنيح لما عرفت من  
ضعف التعليق الذي ذكره في المسالك مع اعتنا قول ابن الجنيح بظاهر الصحيح المذكورة ولودفع اليه ما هو على الصفة المشروطة و  
القبول والابراء من حقه ولو امتنع من الامر من جبر الحاكم والافضل له اذا سئل السلم في تلك الظانة يبرئ لو عر له وقد تقدم تحقيق  
الكلام في هذا المقام في المسئلة الثالثة من المطلب الاول في النقود والشيئ من الفضل الرابع في احكام العفو وممن قضى برشته  
السلم اليه **المسئلة الرابعة** لو وجد في البيع او التمس بمسألة القبض فضاء فضاء **الاول** في جلد البع عبد بعد القبض فانه  
يتخير بين الرضا به بغيره او بين رده فيرجع الحق الى رده السلم اليه بمحضات الدفع ولا يتعين بغير الدفع وان كان من الجنب على الوصف  
للعيب المذكور لانه انما اسلفه صحيح ولا ان هذا لا يتم يتعين الحق حتى انه يتجبر بالارش بل الحق في الدمة امر كافي في دفع هذا المعيب  
بعد ظهور العيب يكون محسوسا ملكا من لئلا يتخير فيه بين الرضا به بغيره او بغيره فانه عليه من ان يرد به ويرجع الحق الى الدمة سلم بعد  
ان خرج من روجه امتنر لئلا يقع الكلام في التمس بالنقص المتجدة زمن الخيار بعد القبض قبل الرضا به بغيره من كلامهم انه  
للقايب فانه قبله في ملكه وان كان من لئلا يظهر من التمس بالنقص المتجدة زمن الخيار اما التمس بالنقص فانه تابع للغير **الثاني** قالوا اذا  
ظهر في الثمن بعد قبضه عيب كان من غير الجنب كان يكون بخاسا والتمس فضا بطل العقد وان كان من جنب رجوع بالارضا به اختيارا  
البيع وان اختار الرضا به كان ذلك هو لا يخرج من اجمال تفصيل الكلام في ذلك بمعونة ما تقدم في باب العتق وان كان من جنب رجوع بالارضا به اختيارا  
يكون من الجنب او من غيره وعلى كل من التقديرين فانما ان يكون في جملة الثمن او بعضه على كل من هذه التقادير فانما ان يظهر قبل التفريق  
او بعد وعلى كل من هذه التقادير فانما ان يكون الثمن معينا او كليا وجملة الاقسام ثمة الى ستة ١ ان يكون العيب من غير الجنب  
ويكون في جملة الثمن بعد التفريق وكان معينا ولا اشكال في البطلان هنا الانتقال شرط السلم وهو القبض قبل التفريق كما تقدم ٢  
الصورة مجاهها ولكن قبل التفريق والحكم هو المطالبة بالبدل قبل التفريق الصورة الاولى حالها ولكن كان العيب في بعض الثمن والحكم فيها  
حقه البيع فيما هو من الجنب البطلان في غير الصورة مجاهها ولكن قبل التفريق والحكم فيها الصفة فيما هو من الجنب المطالبة بالبدل  
قبل التفريق هه العيب من غير الجنب في جملة الثمن بعد التفريق ولكن الثمن في الدمة وحكمها كصورة الاولى لعدم العيب لانه لا  
تمرء الصورة مجاهها ولكن قبل التفريق والحكم فيها كصورة الثانية العيب من غير الجنب بعد التفريق ويكون الثمن خليا لكن  
العيب في بعض الثمن الحكم فيها كصورة الثالثة الصورة كايها ولكن قبل التفريق والحكم فيها كصورة الرابعة هذه ثمان متوفيا

في شروط السبل





# بيع الغر والمجازرة

٧٠

الاعوان ثم قال ابن ادریس فی قلنا ان في موضعين احدهما ان مع التلف لانه مثل ببيع عليه كثر القيم من وقت القبض الى وقت التلف كما  
والثاني ان الحث الذي يره المشتري ان كان عين مال له لانه وان كان فعلا لم يكن له الرجوع على البائع بشئ ثم ان احتج في نفسه على البطلان  
قالنا على بطلان البيع مع الجهالة الاجماع عليه والتمس عن الغر والحكم غير لازم ان ذلك لا يصير للبائع ثبات في الدائم ثابتا اقول  
الظن كلام الشيخ ومن تبعه عن تقدم ذكره هو التفصيل في البيع بحكم احد الموانع ان كان الحاكم هو المشتري فالبيع عندهم باطل  
ان كان الحاكم هو البائع فان حكم باقل من قيمته كان البيع مبيعا لم يكن له اكثر من ذلك حكم باكثر فابيع ايضا صحيح لكن دليل اكثر  
من القيمة في حال البيع الا ان يصره المشتري بتلك الزيادة وظاهر ابن ادریس من تاخره كالتحقق والعلامة وغيره من المتأخرين هو  
البطلان مطلقا ابن ادریس قد خالف الشيخ في مواضع منها في قوله فان هلك في يد المبتاع كان قيمته يوم استاء فقال هكذا قال  
شيخنا ابو جعفر في نهائيه والذي يقتضيه اصول المذهب ان التمس ان كان له مثل فغلبه تدر في القيمة وان غلبه المثل فغلبه  
المثل يوم الاعوان وان كان المبيع مما لا مثله له فانه يحجب عليه قيمة اكثر مما كانت له يوم الملام لان هذا بيع فاسد البيع الفاسد  
عند المحصلين بغير حجر الغصب اقول باذكرة من التفصيل بالمثل والقيمة كما هو المتكرر في كلامهم واما تعيين وقت  
القيمة فقد تقدم الكلام فيه ومنها في قول الشيخ فان كان الحدث يزبد في قيمة واراد انتر اعم من يده كان عليه ان يرد  
على المبتاع قيمة الزيادة لحدثه فقال هكذا قال شيخنا في نهائيه والاولى ان يقسم الحدث فيقول ان كان اثار افعال لا  
اعيان اموال فلا يرد على المبتاع شئ وان كان الحديث ليعيان اموال فهو على ما قاله اقول وبما اطلقه الشيخ هنا ففي  
الحقوق في بيع ووافقه في المسالك لكن فتيده بصورة الجهل والظن ان حراجه الجهل بصفة البيع ثم قال اقامع على فليس له الا  
الزيادة العينية التي يمكن فصلها فلو صفتها كالصنعة لا يستحق بسببها شئ وبالجمله حكم حكم الغاصب وهذا هو واضح  
الاقوال في المسئلة انتهى وح يصير هذا قول ثالثا في المسئلة ومنها في قوله فان استاء بحكم البائع فحكم باقل من قيمته  
في آخر الكلام فقال هكذا في نهائيه والاولى ان يقر البائع باطل لان كل مبيع لم يذكر فيه الثمن يكون باطلا بغير خلاف بين  
المسلمين فاذا كان كذلك فان كان باقيا بعينه فللبائع انتر اعم من يده المشتري وان كان تالفا وتجاكفا فصانمسا ولا كان لا مثله  
فله قيمة اكثر القيم له يوم الملام لا قيمة له حال البيع فان اقر البائع بشئ لزم اقراره على نفسه الا ان يقربا زيدا من قيمته التي يوجبها  
الشارع واما هذه اخبار الحارور دهلي في نهائيه ايراد الاعتقاد انتهى وانت خبير بان قد تقدم في المسئلة ان ابعة من سائل المقام  
الثامن الفصل الاول في حق صيغة الدالة على بيع التجارية بحكم المشتري وعدم قبول البائع لما حكم به بعد ان دفع الجارية الى المشتري  
وطولها للمشتري وحكمه على تجزئة الصورة المذكورة بان يقوم الجارية بقبول ثمنه فان كان اكثر مما تبعت اليه كان عليه ان يرد عليه بقية ثمنها  
من القيمة وان كان قيمتها اقل مما تبعت فله ولا يتر من ثمنها ولكن لا يتصل بالثمن وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك بما خطب بالمثل  
العليل والفكر الكليل واما ذكره الشيخ هاهنا من الصفة في صورته حكم البائع على الوجه المذكور فلم اقف فيه على دليل واما ما ذكره من بطلان  
على المشتري للقاعدة المقررة عندهم من ان كل عقد ضمن بصيغة صريحة فاسد فقد تقدم الكلام فيه ايضا في بعض مواضع المسئلة  
اليها انما الثاني قال في اختلاف بيننا في ان الثمن اذا كان مجهولا باطل البيع الا عن ابن الجنيدي في قوله وقع على مقدار معلوم  
بينه ما هو الثمن مجهول احد المجاز اذا لم يكن بوجبه كان للمشتري الخيار اذا علم ذلك فهو الرجل يبيع كطعام لغيره ما تبعت وان جملها  
جميعا قدر الثمن وقت العقد لم يجز وان البيع منصفوا الا من لئيد للمرفقة في المسائل الناصرية فانه لا يشترط العلم براس المال  
التم اذا كان معلوما بالمشاهدة مضبوطا بالمعينة والاس من الشيخ فطمة كذا في الاجارة فانه قال اذ باع ثوبا بثلثين جزافا جازا اذا  
كان معلوما مشاهدا وان لم يعلم وزنه وكذا مال السلم لنا اشترى فيكون منها ما عدا ثمنه اقول نحو هذا الكلام دارك الذي  
وقد تقدم نقل عبارة الكلام في حكم هذه المسئلة فطولا في المسئلة التابعة المتار اليها سابق هذه المسئلة الثالثة  
قال في بيع الصبرة باطل الا ان يعلم قدرها او يعيد احد ما يجزى الاخر حالة العقد لوجهين اولاه وقت العقد واحد مما باطل سواء  
شاهدا هاهنا لا سواء كالاها بعدة للولاد ههنا عليه علما وانما اجمع الا ابن الجنيدي فانه يقول ذلك في البيع قال في ط اذا قال بعتك  
هذه الصبرة بعشرين درهم مع البيع لان الصبرة مشاهدة ومشاهدة البائع تغني عن معرفة مقدارها وقد ذكر ان ما يباع كيلا لا يباع  
جزافا وهو الاقوى عندي ثم فرغ على الوجهين بعض الفرع وهو مشع يترده وان قولى لحد ما ورد في لف بانه غر ومذموم  
بالاجماع وجزم في ف بالبطان اقول قد تقدم الكلام في ذلك في المسئلة المتار اليها انما يصح بيع من حقه ببيع احسن وما  
يبطل لئلا يجزى قال الشيخ في النهاية لا باس ان يعطى الانسان الغنم والبقر بالقيمة مدة من الزمان لئلا يضر من الدارهم والدانيرو  
التمن واعطاه ذلك بالذهب لفضة اجود في الاحتياط ونقل عن بعض من ادريس انه لا يجوز ذلك وقال في نفسه ان نقل ذلك  
التحقيق ان هذا ليس ببيع وانما هو نوع معلومة وحراصة غير اذنت بل سايعة ولا منع في ذلك اقول في ذلك حفرة من الاخبار  
الواردة في هذا المقام ما رواه في في ريب في الصحيح والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان الرجل يكون له الغنم بعطى بها بقة  
هنا شي لمعلوم ما وردا من معلومة من كل شاة كذا وذا قال لا باس بالذمام والمستحب ان يكون بالتمن وما رواه في في عن ابي  
بن ميمون انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الزاع الغنم بالجبل يباعها له اصوا فها هو البان هو يعطى الراعي لئلا يشاء درهما  
ما ليس بذلك باس فقلت ان اهل المسجد يقولون لا يجوز لان من هذا ليس له صورة لا بين فقال ابو عبد الله عليه السلام

وكان لا يبيع الا بالتمن







فرواية الكلبين ليست كذلك لأن في طريقها عدل الله بن محمد وهو مجهول والمشتري وبالجمل فالرواية بطريق الصدق صحيحة  
فنفق الطعن بالضعف هذا مع تسليم صحة هذا الاصطلاح والآفاق الطعن بالضعف لا يرد على الشيخ ونحوه من المتقدمين الذين  
أدركوا هذا الاصطلاح المحدث عندهم بل لا خيبا عدم كلها صحيحة كما اعترف به جمل من متأخري أصحاب هذا الاصطلاح  
وأما الجمل على شراء ما لك خاصة دون البائنة فهو معتق محض الظن المحزن المذكورين إنما هو المجموع وإن هذا الله  
أدرك وبالجمل فالظن هو ما ذكره المتقدم ذكرها بمحض أنه لو لم يحصل شيء من هذه الأشياء كان وجه القبالة بازاء هذا الله  
المعامل المذكورة بعبارة أو صلحا أو قبالة بعبارة هنا شيء وهو أن القبالة هل هي من قبيل الصلح أو عقد أو سها قال شيخنا الشهيد  
الثاني قدس سره في ظاهر الأصح أن القبالة حكمها شأنها على البيع والصلح لكون الأمن والمؤمن واحدا وعدم ثبوت  
الربوا وظاهر الشهادة في الدروس أنها نوع من الصلح وقال في كتاب مجمع البحرين والقبالة بالفتح الكفالة وهي  
في الأصل ضد رقبته إذا كفل وقبالة الأرض أن يتقبلها الإنسان من الإمام بأن يعطيها إياه خراطة أو مسافة أو  
أن ذلك في أرض المواتة أرض الصلح انتهى والظاهر ما هنا من قبيل الكفالة فانه تكفل بهذا مبلغ المعلوم الذي  
تراضيا من هذه الأشياء المعتبرة في المحزن سواء حصل منها ما هو أزيد أو انقص الله الله أن أسعتر قال  
الشيخ في النهاية لا بأس أن يشترى الإنسان من البيد لكل كرم من طعام بانه شيء معلوم وإن لم يكن بعد الطعام  
وبقائه بن حزة وقال ابن إدريس لا يجوز بيعه لأنه مجهول وقت العقد غير معلوم وإبدان يكون معلوم القدر  
وقت العقد عليه هذا غير معلوم ولا محصل فالبيع باطل لأنه لا فرق بين ذلك وبين من قال يعتك هذه الصبرة  
الطعام كل فقير بدنيا ولم يجز كرم فيها وقت العقد ولا كالماء للثابتة يكون العتامة ونحوه موقوف على كمالها  
فذا كان لها صبح البيع المتقدم وهذا باطل بالإجماع انتهى واختاره لف قول الشيخ أنه قال لا بأس ما ههنا بفتح بيعة لا تنفاه  
الغرف فيه وما رواه زرارة في الصحيح قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل اشترى من بيده من كل شيء معاوض يأخذ  
التبن ويبيعه قبل أن يكال الطعام قال لا بأس بالجملته ممنوعة أذ من عادة الزراعة قد يعلم مقدار ما يخرج من الكر غلا لا ولا يشترط الله  
مجمع للبيع بحيث يتفي الجملته من كل أحواله بل ينبغي في ذلك على التعارف انتهى أقول هذه الرواية قد رواها الشيخ في باب الصدق  
في نبر عن جمل عن زرارة في الصحيح إلا أن الذي في الفقيه كل كرم من طعام وهو ظاهر في رواها أيضا المشايخ الثلاثة في الصحيح عن  
حميل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لا يشترى رجل تبن ببدل كل كرم من طعام فيقبض التبن ويبعه قبل أن يكال الطعام قال لا  
باس به قال بعض شائعيه اعلم أن الله حرافهم بعد نقل خبر حميل المذكور هذا مخالف لقواعد الأصحاب من جمل الأول من جهة جمل  
للبيع لأن المراد به ما كل كرم من التبن أو تبن كل كرم من الطعام كما هو الظاهر في قوله قبل أن يكال الطعام وعلى التقديرين فيه جهالة  
الثاني من جهة البيع قبل القبض ثم أجاب عن الأول بما ذكره في لف قال في الجواب عن الثالث فعلا بذكر أنه القول لا اتكال وعلى  
التحريم فعلا لكونه غير موزون أو لكونه غير طعام أو لأنه مقبوض أن لم يكال الطعام بعد كما هو مصرح في الخبر انتهى أقولا  
يخفى على من أحاط خبر بما قد مناه الخبر المسئلة التي تقدم مكررا الإشارة إليها من سهولة الأحرار معرفة البيع للوجبة الخروج  
من الجهالة والغرور أنها تكفي ولو بوج ما أن الأحرار هذه المسئلة إنما خرج ذلك للخروج فان التبن لا يشبه ولا تعدد في أفراده بحيث  
يحتاج إلى وصل ولين واحد ولا مكيل ولا موزون حتى يحتاج إلى شيء من ذلك فينبغي في صدق بيعه تخصيصه ببدل مخصوص  
واشترط تبن كل كرم من الطعام بكذا وكذا كما تضمنته الرواية فان ذلك يحصل للمعومة في الجمل وبالجمل فالواجب الوفاء على  
النقل المذكور وعدم التفات إلى هذه التعليقات العلية يتامع تأيده بما قد مناه من النصوص التي من هذا القبيل الله العالم  
**العاشر** في قدر الشيخ في بيع عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنه كرم من بيع صك الورق حتى يقبض قال في  
النهاية الأثرية في حديثه هريزة قال المراد أن حصلت بيع الصك كرم من بيع وهو الكتاب ذلك أن الأحرار كانوا يكتبون الناس  
بأرزاقهم وعطياتهم فيكتبون ما فيها قبل أن يقبضوها محجرا ويعطون المشتري الصك ليقبضه فهو على ذلك  
لأنه بيع ما لم يكال ولم يقبض انتهى قال ابن إدريس في التبرير ولا يجوز أن يبيع الإنسان رزقه على السلطان قبل قبضه  
لأن ذلك بيع عر وبيع ما ليس بك لا لأنه لا يملك إلا بعد قبضه أيام ولا يتعين ملكه إلا بعد قبضه أيام وكذلك بيع أهل مستحق  
الزكوات والأخماس قبل قبضها لا لأنه لا يتعين ملكها لهم إلا بعد قبضها فجميع ذلك عند مضمون ويبعه غير جائز ولا صحيح انتهى  
وقد تقدم أكثر من مسائل هذا الفصل في المصنوع المتقدم **الفصل الثاني عشر** في نكاحه فخر وهو بمنزلة النول  
لكن بالبيع **الأولى** لو أحرار العبدان يبتاع له نفسه من مولاه فظاهر كثير منها في الجواز من بعدم وعلى العدم بآيين  
أحدهما اعتبار التغاير بين المتعاقدين وعامة العبد كعبارة سيدها وتبينها اشتراط أن لا يكون في صف العبد لم يسبق له منه  
أن يورث الأول بان المغيرة الاعتبارية كافية ومن ثم يجوز أن يكون الواحد الحقيقي موجبا لآخر هذا الأول في الثالث بان خطبة  
السيد بالبيع في معنى التوكيل له في تولي القبول ويظهر من بعض محقق متأخري المتأخرين المناقشة في الثالث قال لا ينبغي ثبوت  
الوكالة قبل العقد يمكن القول بأنه حاصل من أن خطابه بأن يبيعه من موكل يدل على تجوز الوكالة سابقا والرضا إلا أن يكون

في فتح المصابيح  
في نكاحه

في نكاحه







فلا تخافوا

فقال عليه السلام المذكور من الغرض خبائه الا عين مع كون الخبر عاميا واعجب من ذلك جعل الاعتذار المذكور وجهات التنا  
من جوه الجواب عن حديث الشيخ مع ان ذلك انما هو في حديثه وبالحيلة فان الاستحجال وعدم التدبر في المقال مما يوجب  
منه الاختلاف في الحكمه قال العلامة في لف المشهور بين علمائنا الماصين ومن عاصرناه الا من شذذ ان يجوز بيع الشيء  
البيع باضعاف قيمته بشرط ان يفرض البائع المستتر شيئا لا يتم فصولا على جواز ان يبيع الانسان شيئا ويشترط الاقرض  
او الاستقراض او الاجارة او التلف او غير ذلك من الشروط السابقة وقد كان بعض من عاصرناه يتوقف في ذلك  
لنا وجوا فوله تعذر احوال التلبيع وهذا احد جزئياته بقوله نعم الا ان تكون تجارة عن تراض منك ول الاستثناء  
على تسوية التجارة للمقرنة بالرضا وصورة النزاع داخل تحته سانه لا خلاف بين علماء الامم في جواز بيع الشيء  
باضعاف قيمته فنقول انضمام الشرط اليه لا يغير حكمه لانه شرط سابق يجوز اشتراطه في البيع بغير المثل او في التجارة  
او غيرهما من العقود اجماعا فيجوز في صورة النزاع اذ الحكمة الداعية الى شرعية في تلك الصور موجودة هنا ولقوله  
عليهم السلام المؤمنون عند شروطهم ثم اتفقا علماء الامم في السابقين فانهم قالوا لا باس ان يبتاع الانسان من غيره  
متاعا او حيوانا او غير ذلك بالنقد والنسيئة ويشترط ان يسلف البائع شيئا في بيع او يقرضه شيئا معلوما الى  
اجل او يستقرض منه فيكون حجة لما ثبت من ان اجماع الامامية حجة قال المفيد لا باس ان يبتاع الانسان من  
غيره متاعا او حيوانا او عقارا بالنقد النسيئة معا على ان يسلف البائع شيئا في بيع او يقرضه شيئا معلوما الى  
يقرضه مائة درهم الى اجل او يستقرض منه قال قد تكون لك جماعة من اهل الجاهل ولا تسلفوا لهم حجة في الانكار  
في ذلك لان البيع وقع على وجه حلال لا التلف في القرض حاشا ان اشتراطه في عقد البيع غير منسند له بحال قال قد سئل  
الباقر عليه السلام عن القرض بغير النفع فقال خيرا جاز النفع في ظاهر الروايات عليه تضافه من غير عارض فيعين العمل عليه وروى  
سليم بن محمد الديلي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله في البيع الصالح عليه السلام في اعادة قوما ببيعهم الذي يوافق ارجع عليهم في القرض  
دريهم الى اجل معلوم وم يالون ان اعطاهم من نصف الدين في الايام فله من حيلة لا اخذ في الحرام فكتب اليه اقرضاه الدرهم وروى  
وارد عليهم في نصف القرض ما كنت تبيع عليهم وفي النصيب عن عبد الملك بن عتبة قال سالت عن الرجل يريد ان يعين للمال ويكون له  
عليه قال قبل ذلك فيطلب منه مالا ازيد على الذي عليه يستقيم ان ازيد مالا او ببيع له لؤلؤة لتسوى مائة درهم بالفك درهم فاقول له  
اسعيت هذه اللؤلؤة بالفك درهم على ان اوخرت بثمنها وماله عليك كذا وكذا شهرا اقل لا باس عن محمد بن اسحق بن عمار قال قلت للرضا  
عليه السلام الرجل يكون له مال فاحل على نفسه بيع لؤلؤة تسوى مائة درهم بالفك درهم ويؤخر عنه المال في وقت قال لا بأس فداخره اني فعلت  
فلك وزعم انه سأل ابا الحسن عليه السلام عنهما فقال مثل ذلك ثم اطال في الاستدلال الى ان بلغ خمسة وعشرين درهما او اضعفها ما ذكرناه  
ثم نقل حجة المانعين فقال احتج للمانعون بما رواه يعقوب بن شعيب في الصحيح عن الصادق عليه السلام عن رجل يبيع وتمر عشرين  
درهما قال لا يصلح اذا كان قرضها بغير نفع او لا يصلح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال من اقرض رجلا مالا يشترط ان يبيعها  
فان جاز بائنه بها فيقبل ولا يخلد احد منكم ركوبه انا او عارية متاع يشترط من اجل قرضه وروى ما رواه محمد بن ابي حمزة قال جاء  
الزبان من قبل الشرط وما رواه الوليد بن صبيح عن الصادق عليه السلام قال الذهب بالذهب الفضة بالفضة ولا يخلو الذهب بالفضة  
ولا ان البيع بالمحايمة نفع وهو مشروط في القرض فيجب ان يكون حراما ثم اجاب عن ذلك في الخواص الروايات بعد سلامة سنده  
فهو لا يملك الكراهة لا التحريم على اننا نقول الرواية الاولى وهي التي هي مخصصة لمخالفة برواية محمد بن مسلم ونقول بموجبه الرواية الثانية  
فان اشتراط النفع في القرض حرام بالاجماع وهو غير صورة النزاع وكذا عن الرواية الثالثة وان كل شرط لو تضمن الزوال كان  
باطلا باجماع مع اننا نضيق اكثر الشرط بالاجماع فاذ لا يحل لها الا مع اشتراط الزيادة في لئلا تسامع عقد البيع وهذا هو الزوال  
بعينه وهو غير محل النزاع وكذا الرابعة فنحن نساوئ الرواية الاولى في باقية الفض بالفضة مع الزيادة ولا الذهب بالذهب  
مع الزيادة وعن الثاني بوجهين الاول للمعارضة بما رو من قولهم عليه السلام في تخيير القرض ما حرمنا ولا ان المتنازع باحتماله  
للمحايمة مع اشتراط القرض لا العكس انتهى لمخصا اقوالنا في شبهة القائل المذكور وهو انه لما كان السبب في هذا القرض من لبايع  
المشترى هو كون المشتري اخذ سلعة باضعاف قيمتها فيصير الحامل للبائع على القرض هو ذلك والقرض اذا جاز المنفعة كان باطلا  
ولو اوجب الحكم بطلان البيع المذكور وهو قويم فسلان المستفاد من الاخبار انما ذكرها الله تعالى جميعا في كتاب الدين  
الجمع بينهما هو ان الحرام انما هو الراض الذي يشترط فيه النفع لا ما يجز النفع بقوله صلة في مسافد من بعضها ان تحريم ما  
جز النفع مطلقا القائمة كما تقدم ذكره في كلام شيخنا المفيد في ذلك على خلاف ما ذكرناه من الاحكام لصحة يعقوب بن شعيب في  
فوقه في على الاشتراط او التيقن والعلامة انما اجاب عنها بالمعارضة لصحة حجة مسلم والظاهر انما رواه الشيخ في قوله عنه  
غيره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل قرضا يعطيه من المتخادما وما سواه او شيئا فيحتاج الى  
شئ من منفعة فيستأنه فيه فياخذ له قال لا طابت له فلا بأس به صلتان من عندنا يرون ان القرض بغير منفعة وهو فاسد  
فقال وليس خير القرض ما جاز منفعة وهذه الرواية هي التي اشار اليها في الدلالة على ان ذلك منه العلامة ونحوها في الدلالة على ان  
القرض بغير منفعة غير جائز ايضا والعجبة سكنت عن الجواب عن رواية محمد بن قيس مع انها ظاهرة في الدلالة على ان القرض بغير

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِنَا فَتَدَارَكُوا أَلَمًا لَّيِّنًا

۱۰۰

هو من حيث الشرح لا مطلقا لقوله أولا فلا يشترط الأمثلة وان يجوز باجتماعها فيقبل وقوله ثانيا يشترط من اجل قرينة رتبة بعينه لا يجعل  
عارية المتاع او كونه لذاته شرط في القرض هو ظاهر مما ذكرنا يعلم ان ما طال قدس سره من الوجوه التي ذكرها غير محتاج البيان  
بيع الشيء باضعاف ثمنه في النزاع فيه وكذا وقوع الشرط في العقود في الجملة وانما مشاء الشبهة هو ما ذكرناه والجواب عنها هو ما  
عرفت على ان انتهى في الصورة المفروضة انما هو كون القرض شرطا في البيع والمنوع منه شرعا هو شرط النفع في القرض اليه اشار  
العلامة انما هو بالجملة فلا اشكال انما يقع فيما افترض بشرط ان يشترط له باضعافه بانه موجب لشرط النفع في القرض المنقوع عنه في  
الاخبار وان كانت الصورة المفروضة واجبة له هذا في المعنى الا انه انما يجعل ويجزئ الكلام كما ورد في بعض الاخبار لا يحرم القصد  
بأن وجهه تفوق والله العالم **الاستدلال** قال الشيخ الفقيه عظم الله حرره اذ افقمت التاجر على الواسطة المتاع بدراهم معلومة ثم قال  
له بعه فماتت تلك فوفى هذه القيمة فهو لك والقيمة لم يجاز ولم يكن بين التاجر والواسطة بيع مقطوع فان باعه الواسطة بزيادة  
على القيمة كانت له وان باعه بها لم يكن على التاجر شيء وان باعه بغيرها كان عليه تمام القيمة لصالحه ان لم يبعه كان له ردهم لم يكن  
للتاجر الامتناع من قبوله ولو هلك المتاع في يد الواسطة من غير تصرف منه كان من مال التاجر ولم يكن على الواسطة ضمان واذا اقتضى  
الواسطة المتاع من التاجر على ما وصفنا لم يجز ان يبيعه حر لجهة ولا يذكر الفضيلة على القيمة في الشراء واذا اقل الواسطة للتاجر في ثمن  
هذا الثوب ربح على فيه شيئا لا يبعه ففعل التاجر ذلك رباع الواسطة بزيادة على راس المال والربح كان ذلك للتاجر دون الواسطة  
الا ان يضمن الواسطة واجبه على نفسه فان فعل ذلك اخذ الفضل على الربح ولم يكن للتاجر الا ما قدر بينه وبينه انتهى ونحوه  
قال الشيخ في تبيين البراج وقال ابن اديس بعد ايراد كلام الشيخ في التهمة ما أورده الشيخ غير واضح واثار به لا ما ذكره ولا من انه  
اذ افقمت التاجر متاعا على الواسطة شيء معلوم وقال به فماتت على راس المال فهو لك والقيمة لم تكن اذا كانت الزيادة للواسطة ولا  
يجوز له ان يبيعه حر لجهة فالان هذا جميعه لا يبيع حر لجهة ولا الجارة ولا يجعله تحققة ولا ابيع الواسطة بزيادة على ما فاقم عليه لم  
يكن للواسطة في الزيادة شيء لا تهاجر حيلة عن المتاع والمتاع للتاجر لم ينتقل عن ملكه كحال الواسطة في حيلة المثال لا يملكه في القرض  
فيرجع له المعوض كذلك ان باعه براس المال ان باعه باقل كان البيع باطلا وان تلف لم يبيع كان الواسطة ضامنا ثم اى شراء بين التاجر  
والواسطة حتى يجبر بالثمن ليس هذا موضع بيع الحر لجهة في الشريعة غير خلافه في تأويل الاخبار الاحاديث في هذا الكتاب ايراد الحكم  
وقوله الشيخ واذا اقل الواسطة خبثه بثلث هذا للمتاع وارجح على فيه كذا ففعل كانت الزيادة للتاجر وله لجهة المثل بوضع ما بينهما  
عليه انتهى اقوال الذين قضت عليهم من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه ثقة الاسلام والشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن  
ابى عبد الله عليه السلام قال في رجل قال لرجل بعه ثوبا بغير ثمن ففاضل فهو لك قال ابن ابي عمير ما رواه المشايخ الثلاثة قدس الله  
ارواحهم عن سماعة في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل عجل للمتاع لأهل التورق وقد فاقوا عليه قيمته فيقولون بعه فما زدت  
فقلت قال لا بأس بذلك ولكن لا تبطلهم حر لجهة وما رواه الشيخ في تبيين عن زرارة في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يخط  
للمتاع فيقول ما زدت على كذا وكذا فهو لك فقال لا بأس رواه بسند اخر في الموثق عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في هذه الاخبار  
يترى من ثقة الدلالة على ما قلناه الشرحان ورواها بانها اخبار اختلفت عن جارية التلاد في الكلام في ان الظان هذا من باب  
الجملة والموال يجعله لا يجب ان يكون معلوما وانها كانت ليس في هذا هو السبب في منع ابن اديس من منحه ما ذكره الشيخ وفيه ما  
ذكره جمع من الاصحاب من ان وجوب معلومية الجملة انما هو في موضع يؤدى الجهل بها الى التنازع وهو منتهى هذا اذا الزيادة للواسطة  
منه زاد على ما فاقم عليه التاجر مما كانت الزيادة قليلة او كثيرة والا فلا شيء له بحصول التنازع على ذلك بخلاف الجملة المحبولة  
المؤدية الى التنازع بذلك ظهر الفرق بين ذلك وبين ما اذا اقل الواسطة خبثه بثلث المتاع وارجح على فيه ففعل فان الزيادة  
للتاجر وللواسطة اجرة المثل فانه على هذه الصورة لا يبيع ولا يجعله من اجل ذلك حكم بالزيادة للتاجر وللواسطة بل هو للمثل  
فانقضوا ابن اديس بهذه الصورة في الرد على الشيخ حيث قال وقول الشيخ ثانيا الى اخوه ليس في حيلة ظهور الفرق وقد تقدم  
تحقيق القول في هذا المقام في الفصل الخامس من المراجعة وللواضحة والتولية هذا وانتهى عن البيع حر لجهة في موثق سماعة  
اما من حيث انه لم ينتقل المبيع اليه بهذا الكلام الذي وقع بينه والعدم تحقيق البيع فيجوز التقويم عليه هذا ان كان  
باع لنفسه ان كان للتاجر وكالة فزاس المال غير معلوم لان تقويمه على الدلال قيمة اعم من ان يكون براس المال او  
بزيادة فيه بل الغالب هو الثاني والواجب في بيع المراجعة معلومية راس المال والربح واما ما حكى به الشيخان من صحة البيع  
لو باعه باقل مما فاقم عليه ان على الدلال تمام القيمة وقول ابن اديس ان البيع هنا باطل فافطنة متفرع على الكلام في  
صحة الفضول وبطلانه وظاهر ابن اديس الثلاثة في التقدير القول بصحة فتنه في التفضيل للمقام بانه ان رضى بالثمن  
واجلا البيع المذكور فليس له المطالبة بما زاد على قيمة التي باع بها الواسطة وان لم يجز البيع فان له المطالبة بعين ماله ان كان  
العين قائمة فيلزم الدلال تخليه صها وارجاعها وان تعذر ذلك كان له الرجوع على الدلال بالقيمة وعلى هذا فينبغي  
ان يجعل كلام الشيخين هنا على ما اذا لم يجز البيع وتعذر الرجوع الى العين **التعليق** في دعوى الاحتياط بان اجرة  
الكسب والوزان على البائع واجرة التافد ووزان الثمن على المشتري واجل الدلال على الآخر لو باع واشترى فاجرة البيع على  
الآخر وله لجهة الشراء على الآخر اقول في الوجه الاولين بظاهر لا يوجب على البائع توفية المشتري ببيع وتسلمه بعد عقول

هذا هو الوجه الثاني في صحة البيع بالثمن

هذا هو الوجه الثالث في صحة البيع بالثمن

فَلَوْ لَمْ يَخُ الْبَيْعُ

[illegible]

فصل في بيان  
الصفات  
التي  
يجب  
ان  
يكون  
عليها  
العلماء  
والفكره



[illegible]

فكر الحبيب

۱۰ "اگرچه" یعنی "بیشتر"، "و"، "در" و "از".

○







في الفرض

فمنه من يداؤه هذا بفضله هذه الوثيقة قال فكان مولاه كره ذلك فغضب عليه فقال لا اولى بالوفاء احباجت زارة ففازت  
اوله بذلك منه قال فكيف صار حاجب بن ذرارة بن من قوسا وهي خبنة على مائة حلة وهو كافر فيهم وانالا في هذه رداك قال  
فاخذ هذا الرجل منه واعطاه الدارم وجعل الهدية في حق فنهى الله عز وجل له الملك فخذ في الرجل ثم قال له حضرت بالسنة  
وثيقة فقال له جعلت فداك <sup>المستفاد</sup> اذا لا تأخذ مالك مني لئلا يتكلم من يستخف بدينه فقال فخرج الرجل الحق فاخبره به فهدية  
فاعطاه علي بن الحسين عليه السلام فاعطاه علي بن الحسين عليه السلام الدارم فخذ الهدية فخرج بها ثم انصرف عن بكر بن  
ما حصره... الى الحسن عليه السلام يشد فان يك يا ائمة على دين فغير ان بن موسى بسنتين فقل المراد موسى  
ابن عمران واما قلبه فحافظه على الوزن وعن موسى بن بكر قال من طلب الرزق من حلة فغلب فليستقرض على الله عز وجل  
وعلى رسول الله صلى الله عليه واله وعن ابي بن عتبة الخلاء قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله  
عليه واله يقول لا اولى من كل مؤمن بنفسه ومن ترك مالا فلوارث ومن ترك دينا او ضيا عافى وعلي والضياع بالفتح العيا  
وعن ابي موسى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك يستقرض الرجل ويبيع قال نعم قلت يستقرض يترج قال نعم ايه  
ينظر رزق الله غدوة وعشية اقول الوجه الجمع بين هذه الاخبار هو جواز الاستدانة على كراهية وروايتها جماعة من  
محمولتان على شدة الكراهية وتأكد الماعرفات ولا من استدانة الا ائمة عليهم السلام وثابتا بملاذ عليه رواية موسى بن بكر ورواية  
ابي موسى من انه يستقرض على الله وانه ينظر رزق الله ويؤكد ما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى عن علي بن اسمعيل عن رجل  
من اهل الشام انه سأل ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل عليه دين قد اقرضه وهو بخالط الناس وهو يؤمن ببعض شرائع الفضل  
من الطعام والشراب فهل يحل له ان يتصلح من الطعام ام لا يحل له الا قد رمايت به نفسك ويبلغه قال لا بأس بما  
اكل والطانة تروى الكراهية مع الحاجة وعلى هذا الجمل استدانة الا ائمة عليهم السلام لا يشترط ان يكون المستدان من الحسن عليه السلام في نفسه ولا  
كراهية مع الضرورة ففعلات رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والصلوات التلم والحسنات وعليهم دين قال لو كان له مال اياها ففعل الكراهية وكذا لو  
كان له دين يقضي ان لا يجبر عليه ففعل من الت مناقشة ابن ابي ريان لان عدم وجوب القضاء لا ينافي وقوع القضاء ثم نقل عن الجليلي  
في الاستدانة غير القادر على القضاء وكان مراده عدم القدرة على الاداء حاله وموجلا لعدم شدة عند ربه وانه قد من قوله عليه السلام  
فيما تقدم يستقرض على الله وعلى رسول الله وانه ينظر رزق الله وكذا ظواهر اخبار الجواز اطلاقها في ذلك ثم انما رويت كان الدين عبارة  
عما يوجب شغل الذمة فالظاهر ان كراهية هذا البيع سلفا ونسبة بل ربما امكن شموله للحال مع عدم احصاء التبادل بالخير الى وقت  
آخر الا ان يخص الدين بالمؤجل كما قيل ان الدين ماله اجل له وحيث ان الدين الذي عنوانه الكتاب اعم من الفرض والكلام هنا يقع  
في مقصدين الاول في الفرض ثوابه جسيم واجره عظيم ومنعه من الطالب المحتاج اليه ميم فروي الصدوق في كتاب ثواب الاعمال عن  
محمد بن حبيب القمط عن شيخه كان عندنا قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان اقترضت فرضا احب الي من ان تصدق بمثله وكان يقول  
من اقترض فرضا وشره لاجل اهل يوم يوفى به عند ذلك الاجل كان له من الثواب كل يوم يتاخر عن ذلك الاجل مثل صدق دينه واحد  
كل يوم وعن الفضيل قال ابو عبد الله عليه السلام من مسلم اقترض مسلم اقترض احسانا يريد به جبه الله الاسباب لاجره كحسب الصدقة حتى  
يرجع اليه عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من اقترض مؤنفا فرضا ينظره ميتا كان مالا في كوة  
وكان هو فصدقة من الملكة حتى يورثه اليه عن هشيم الصيغري وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال الفرض الواحد ثمانية عشر وان مات  
حسبه من الزكاة وروى في كتاب المهادية قال قال الصادق عليه السلام يكتب على باب الحجة الصدقة بعشرة والقرض ثمانية عشر واما ما صار  
القرض اخصل من الصدقة لان المستقرض لا يستقرض الا من حاجته وقد يطلب الصدقة من غير الاحتياج اليها وروى في كتاب عقاب الاعمال  
في حديث عن رسول الله صلى الله عليه واله قال قال صلى الله عليه واله في الفرض حرم الله عليه الحجة يوم يجزيه الحسين وروى الراوند  
في نوادره باسناد عن موسى بن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الصدقة بعشرة والقرض ثمانية عشر وروى  
في الاخوان بعشرين وصدقة الرجم باربع وعشرين وروى في الامالي فحضر المناهي قال قال النبي صلى الله عليه واله من احتاج اليه فليخو للمسلم في  
القرض هو فصدقة عليه لم يفعل حرم الله عليه ربح البعثة وروى الشيخ وجملة ممن تاخر عنه في الكمال الحقيقة منهم العلامة في جملة من كتب ان  
القرض اخصل من الصدقة بمثل من الثواب الظاهر استظهره بعض مشايخنا للتاخرين ان ما يميزه ثلثة معلق بافضل بمجته ان فضل  
القرض اكثر من الصدقة في الثواب فقد اثنى الى ان ثواب القرض ضعف ثواب الصدقة وروى بالمثل الجمع بين ما تقدم من ان  
الصدقة الواحدة بعشرة والقرض ثمانية عشر حيث ان ظاهر الخبر ان درهم صدقة بعشرة ودرهم القرض بعشرين وعندنا التامل في  
ذلك لا شك لان المفاضلة والمضاعفة انما هي في الثواب لا في الدين اذ انا صدق بدرهم فانه ايا يصير بمضرة باعتبار ضم الدين  
للتصلح به حيث انه لا يرجع والحاصل من الثواب الذي انصب بالصدقة في الحقيقة مع قطع النظر عن ملل الدم انما هو ثلثة وعشرون  
فثواب القرض هو ثمانية عشر ضعف التسعة لان المفاضلة والمضاعفة انما هي في الثواب لا في الدين لان قول ان درهم الصدقة  
لم يكن بعشرة الا من حيث عدم رجوع الدين فمقدّم القرض لما كان يرجع بعينه يرجع ما قبله من الثواب المحصور بذلك العين يكون  
الباقية ثمانية عشر وعلى كل من التقديرين فالمضاعفة حاصلة ثم انه ينبغي ان يعلم ان تحقق اصل الثواب في القرض فضلا عن فضيلته  
على الصدقة انما يكون مع فساد القربة لله سبحانه كما في نظايره من الطاعات فلو قصد به الاعراض بالثبوت لم يترب عليه ذلك ويبدل

صحيحها

في الفرض  
القرض  
الصدقة  
الزكاة  
الحج  
الصيام  
الزكاة  
الحج  
الصيام  
الزكاة  
الحج  
الصيام

في الفرض  
القرض  
الصدقة  
الزكاة  
الحج  
الصيام  
الزكاة  
الحج  
الصيام  
الزكاة  
الحج  
الصيام

عليه مارواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم القمي في تفسيره بسنده فيه عن حفص قال قال ابو عبد الله عليه السلام الزيادة بان احد ما حلل الاخر  
 حرام ما حلل وهو ان يقرض الرجل اخاه قرضا طمعا ان يرد به ويعوضه اكثر مما اخذ من غير شرط بينهما فهو مباح له وليس له عند الله  
 ثواب فيما اقرضه وهو قوله فلا يرد عند الله واما الحرام فلان رجل يقرض قرضا يشترط ان يرد اكثر مما اخذ فهذا هو المحرم وكيفية الكلام  
 في هذا المصداق في موضع **الاول** قد صرح الاحتقار رضوان الله عليه بان القرض عقدي وقف على الاجابات القبول مثل ما بالعقود  
 الا انه عند حازن لا يرد مثل البيع ونحوه وهو ظاهر في تحقق ذلك على الشهور من كمال الاجابات القبول القبول افعاله القول بان لا يملك الا  
 بالتقصر فبقصره يملك ان قبل التقصر انما هو بمنزلة الاباحة وعلما بهذا ان لا يوقف على العقد لان بقا ان الآثار المترتبة على التقصر  
 في هذا الباب المعبرة لغيره على وجه الاباحة متوقفة على ما دل على جواز التقصر ليس الا العقد القرض قبوله ولو لم يكن قبوله فإسقاطك  
 او ملككك عليه عوضه او خذ او تقصر فيه وانفع له فهو ذلك بل الجواب عن حصة لا تقصر لفظ كالقوله الجواب عن كل لفظ له عليه كذا لان  
 اقرضتك صريح في ما لا يحتاج له صفة عليك ردة عوضه ونحوه وغير من الالفاظ يحتاج اليها فلو تركها وكان بلفظ التملك افعاله الهبة  
 ان لم يكن ثم ما يدل على القرض من قرابين المقام ولم يعلم قصد لان اللفظ المذكور صريح في ذلك لو كان بلفظ التلف كان فسادا لانه حقيقة في  
 السلم ولم يوجد ما يصر عنه كاهو القرض لم يجتمع شرائطه لو كان بغير ما من الالفاظ الدالة على الاباحة فهو على ما يقتضيه ظاهر اللفظ لا مع قصد  
 له الهبة فيدخل فيها ولو اختلفا في القصد في القول قول الموجب لا تبصر ما قاله ولو اختلفا في الهبة بان ادعى القاض كون هبة وادعى  
 لا يصح لو نذر قرضا فقد قطع في التذكرة بتقديم قول صاحب المال محتجا بان يعرف بلفظه وان الاصل عصمة والدوام التبرع ووجوب  
 الرد على الاخذ لقوله صلى الله عليه واله على اليد اخذت حتى تودي ثم احتمل تقديم دعوى الهبة واستشكل في القواعد اورد على ما احتج  
 به في التذكرة بان لفظ التملك حقيقة في الهبة لانه تمام مفهومه للشرع واما كون دعوى القرض في فقر الضميمة لانه من غير ما في قوله  
 المحل عليه في القرينة والقرض انتقالها ولا خلاف في الاشبهه ان دعوى خلاف الظاهر الحقيقة في ما بالعقود لا يلتفت اليها والقصد  
 ان كان معتبرا ان الظن الالفاظ الصحيحة اقترانها بالقصد ان لو ارد غير ذلك كرت القرينة مع هذا المجموع على انه لو ادعى عدم القصد  
 في البيع ونحوه مع تسليمه بلفظه لم يلتفت اليه ومن ذلك يعلم ان اصالته العصمة قد انقطعت باللفظ الصريح الدال على الانتقال مثل القول في  
 الخبر نفع وجود اللفظ الصريح في الدالة على النقل عن الملك لرفع الضمان يخرج موضع النزاع من ذلك والكلام في القبول كالتقدم في الاجابة  
 من انه لا يصح لفظ بل كماله على الرضا بالاجابات هل يكفي القبول الهبة ويترتب عليه ما يترتب على القبول من تمام الملك وانه يكفي بالنسبة  
 للاباحة التصرف خاصة قطع جميع الاحتجاج بالاول في نظريه بعضهم واستظهر الثلاثة اذا عرفت ذلك فالذي يظهر عنكم من تتبع ادخبا  
 ان الامر هنا كما قدما شرحه في كتاب التجارة من ردة الدائرة في العقود والاكتفاء فيها بما دل على الرضا وعدم اشتراط شيء ازيد على ذلك  
 والاكتفاء هنا يجزى الطلب الاعطاء واخذ ذلك بالالفاظ الدالة على ارادة القرض كما عرفت من حديثه استقرض عن علي بن الحسين عليهما  
 السلام المتقدمة فانه ليس فيه بعد طلبه القرض من مولاه بقوله اقرضني المحاذرة بينهما في الوثيقة الا انه اعطاء المال بعد قبض الوثيقة فخذ  
 عليه السلام الى اخره وليس هنا صيغة ولا عقد ازيد على ما ذكر في الخبر **الثاني** في حكم النفع المترتب على القرض والكلام في ذلك يقتضي  
 بسطة في موارد احكامها لا خلاف بين الاحتقار رضوان الله عليه في تحريم اشتراط النفع في القرض بان قبل بعض محقق متأخر المتأخر  
 اجماع المسلمين على ذلك ربما ظهر من بعض الاخبار تحريم حصول النفع وان كان لا بشرط والواجب قبل ما وصل اليها من الاخبار في ذلك  
 ثم اجمع بين مختلفاتها والى ما في شتمها فاهما مارواه الشيخ الثلاثة نور الله تعالى عراقيهم عن محمد بن مسلم وغيره قال سئلت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل قرضا ويعطيه الوهن اياها وما امانته واما ثانيا فاجتاحت الى شيء من منفعة  
 فيستأذنه فياخذ له قال افاضت نفسه فلا بأس فقلت ان من عندنا يرون ان كل قرض يجزى منفعة فهو فاسد الا ان ليس خير القرضين  
 منفعة ومارواه في ريب محمد بن عبد الله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن القرض يجزى المنفعة قال لا يجزى المنفعة ومارواه في  
 محمد بن مسلم وغيره لحدثة الخبر عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجزى القرض ما جاز لا منفعة ورواه الشيخ في ريب عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
 قال لا يجزى القرض ما جاز لا منفعة ورواه الشيخ عن اسحق بن عمار في الوثوق قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام الرجل يكون له عند الرجل  
 المال قرضا فيقول كثر عند الرجل لا يدخل على صاحبه منه منفعة فيبدل الرجل القرض بغيره لانه اذا اخذ ما له حيث لا يصيبه  
 منفعة يحل ذلك له قال لا بأس ان لم يكن ناشئا ومارواه في ريب عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال سئلت عن الرجل يكون له مع الرجل  
 مال قرضا فيعطيه الشيء من رغبة مخافة ان يقطع ذلك عنه فياخذ ما له من غير ان يكون شرط عليه قال لا بأس ومارواه في ريب  
 عن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال من اقرض جلا ورفا فلا يشترط الامثال فان جاوزها فليس عليه قبل  
 ولا ياخذ احدا منكم روبة اية او عاربه مناع يشترط من اجل قرض رقة ومارواه في ريب عن ابي بصير في الوثوق عن ابي جعفر  
 عليه السلام قال قلت له الرجل ياتي به الشئ باحرامهم فيبيعها لهم بالاخر فيقولون له اقرضنا فاننا نبيعها لانا غيرك  
 لان ينضات باسما لنا من اجل انك تقرضنا قال لا بأس انما ياخذ فاننا نبيعها لانا غيرك وانما ياخذ فاننا نبيعها لانا غيرك  
 ان ركبها كسر هلا وانما هو معروف يصنعها اياهم ومارواه في ريب عن جميل بن دراج عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال قلت لاسمائه بنته انا نخلط نفر من اهل السواد فقترضهم القرض فيصرفون البناغلاهم فبيعهم لاهم باجر لنا فذلك  
 منفعة قال فقال لا بأس في ائتمارهم الا ما يصرفون البناغلاهم فبيعهم لاهم باجر لنا فذلك

هذا الحديث يدل على ان القرض عقد ولا يشترط فيه اعادة الاصل بل يكفي في القرض ان يقرض من رجل لرجل قرضا طمعا ان يرد به ويعوضه اكثر مما اخذ من غير شرط بينهما فهو مباح له وليس له عند الله ثواب فيما اقرضه وهو قوله فلا يرد عند الله





صحيح فانه ذكره في الاصل المحل المذكور وانما هو من طريق العامة فانه لم ينعقد بعد التبع في شيء من كتب اخبارنا واخبار المسئلة المتقدمة  
على كثرة ما نقلها من غير انفسنا عن الدلالة التي تحتمل بطلان اصل العقيد بالظن بها انما هو بطلان الشرح مان مع مضمون في الباس  
مع عدم الشرح في كثير مما تقدم من الاخبار انما توجه الى الزيادة كما لا يخفى على المتأملين فانها موثقة بحق بن غمار المشقة على انه ينبغي التمسك  
بعد التمسك كراهه ان ياخذ بالاحتمال ذلك قال الباس ان لم يكن ناشطاً وهو ظاهر في ان السؤال انما هو عن جعل الزيادة فاجاب عليه بما لم يحل  
مع عدم الشرح ومع مضمونه انه مع الشرح لا يحل لان اصل العقيد لا تعرض في الخبر له بوجه من على ذلك غيره من الاخبار التي مثله في هذا  
العبارة مثل خبر اسحق التائي وحسنه المحل في نحو ذلك قوله عليه السلام في صحة محمد بن قيس لا ياخذ احداكم ركباً او عارية متاع  
يشترط من اجل فرضه وروايته في غير ذلك من الاخبار المتقدمة لا دلالة فيها ولو بنوع اشارة على بطلان  
العقد من اصله ولا اعرف لهم دليلاً الا لاجماع المتكفي كما عرفت في المسئلة لذلك محال اشكال في قولهم لا يخفى ان الزيادة التي يحرم  
اشتراطها في فرض يجوز اخذها مع علم الشرع ان يكون عينية وهو ظاهر وحكيته كدفع الحيد بدل الترتيب الصحيح بدل المكسور  
والكبير بدل الصغير لا اشكال في صورة عدم الاشتراط في ان المفروض في الزيادة المذكورة ملكا مستقرا بقصد ذلك لانها تابعة  
للعين كان ذلك استيفاء صحة تمام الاشكال في الزيادة العينية كما لو دفع اثنا عشر من عليه عشرة فهل يكون الحكم في هذه الزيادة كالزيادة  
الحكيمة بناء على انهم معاوضة عما في الذمة غايته كونه متفاضلا وهو مع عدم الشرط جائزا وان يكون الزايد بقرعة الهبة فبقرعة عليه  
احكامها التي من جعلها التزويج في العين ما دامته موجودة على بعض الوجوه نظر الى ان الثابت في الذمة انما هو مقدار الحق فلا يزيد بقرعة خا  
ولما احتج في عتيقة مسعدة اشكال في ذلك لسالك بعد ذكره في ذلك بعد ان اعترف بان لم يقف فيه على شيء ماصورته ولعل الشك اوجه  
خصوصا مع حصول الشك في انتقال الملك عن مالكه على وجه الزوم انتهى وهو جيد ويؤيد ان غاية ما يفهم من الاخبار المتقدمة هو حمل  
ذلك لدون كان على كراهية كما قد مرنا ذكره وهو لا ينافي في جواز الرجوع مع رجوع العين امل اذا ذكره الحق لا ارد بطله قدس في هذا المقام  
حيث قال بعد نقل حسن المحل في المقدمة الثالثة على ان الرجل يستقرض الدراهم البيض عددا ثم يعطى وزنا له اخوه حيث قل وفيها دلالة  
على ان الزيادة هيبة مستأنفة محرمة فيها احكامها ولا يحتاج الى حدة بل يكفي الاعطاء بطيب النفس عوضا فيجوز فيه احكام التزويج  
كما هو مقتضى الاصل والقواعد وقد تقدم في شرحه في جرح ما رجحناه وقال لم اهتم بنقل ما في العبارة كما قد مرنا فيه ولا اتم  
لا يخفى ان كلامهم في هذا الشك في المقدمة انما هو في الزيادة العينية والذمة تضمنه الخبر انما هو الزيادة الحكيمة فنقل الثقل الحاصل في الذمة  
انما هو من غير الحكيمة كما تقدم في دفع الكبير بدل الصغير قد عرفت في الاشكال في انفسها ولو ملك للمقرض لها وثانيا ان عبارة الخبر ولو  
وهي بالمكان اصل ظاهر في ان ما تضمنه السؤال الجواب لا انما يعطى محررا لا باحتة التي قد بينا سابقا على دخول الكراهية فيها وقد  
ذكرنا ان قوله ولو وهبها انما اراد به الاشارة الى دفع الكراهية بان هبة الزيادة بصيغة شرعية يخرج بذلك من الكراهية فظاهر الخبر  
انما هو ان الدفع انما كان على جهة الاباحة والعطية للطفقة وان الامام عليه السلام استدل بذلك بقوله ولو دفع ذلك على وجه الهبة  
لكن اصله وفيه اشارة الى ان الذي ذكر في الخبر لا على غير الوجه الاصل لان الرواية دلت على كون الزيادة هبة كما هي في قرع عليه ما ذكره  
ان توسطه في المقام ظاهر في تعاقب ما قبلها وما بعدها وان ما قبله فرض آخر محتمل ان الاصل ان يكون كذلك وما ذكرناه من اجل الله سبحانه  
ظاهر لنا في رابعها قد عرفت في جرح اشتراط النفع في الفرض مطلقا عينيا كان او حكما او قال الشيخ في النهاية وان اعطاه  
الغلة واخذ منه الفصح شرط ذلك او لم يشترط لم يكن يربا في قول ابو الصلاح يجوز الفرض بشرط ان يعطيه عوض الغلة محتملا  
وعوض للصوم من الذهب عينا ومن الفضة ورقا وعوض فقد مخصوص من خالص الذهب الفضة العتيق من نفا غيره ويلزم ذلك  
مع الشرح ومع عدمه ليس الا مثلا اقض ان لا يتبرع احدا ما قال ابن حمزة في صحة اشتراط الصبح عن الغلة وكذا قال ابن التراب في صحة  
كلام اكثر هؤلاء هو استثناء اشتراط اخذ الفصح عن الغلة من القاعدة المتقدمة وزاد ابو الصلاح على ذلك هو ملكه في عبارة  
وقال ابن ادريس يجوز ان يشترط في الفصح عوضا عن الكسرة وبما في جملة من تاخر عنه وهو كذلك فنقل عن الشيخ ومن معه  
الاستناد فيما ذكره الى ما رواه عن يعقوب بن شعيب في الصحيح قال قال الله عليه السلام عن الرجل يقرض الرجل الدراهم الغلة ويأخذ  
منه الدراهم الطارحية طيبة فله ان لا يباي في ذلك عن علي بن عيسى بن ربيعة الا صفا بانه لا دلالة فيه على ان يعاد ان لم يذكر فيه الشرط  
وغايته انه مطلق فيجب تعديده بعدم الشرط جمعا بينه وبين ما دلل من الاخبار المتقدمة على تحريم الاشتراط ولا سيما صحيح محمد بن قيس في  
فرضه المطلوب بحيث قايضه من فرضه جلا ورفلا يشترط الامتناع واظهار الحق لا يربط به هذا الدليل الى ما ذكره الشيخ ومن تبعه  
تعليم الحكم في النسخة الحكيمة لا بخصوص ما في عبارة يربا فنقل عن الشيخ والجماعة المذكورين العموم ايضا ان قدس في الزيادة واشترط  
الزيادة وصفا مثل ان يشترط الصحيح عوضا عن المكسور فنقل عن الشيخ والجماعة جواز ذلك كما تمثل اشتراط الجيد عوض الردي و  
لاصل وعدم ظهوره في قوله تحت الزيادة وعدم دليل اخر من لجام ونحوه وخبر العامة ليس صحيحا ومعارض خبر محمد بن مسلم ثم فنقل جملة  
من الاخبار المتقدمة المطلقة في جواز اخذ نفع القرض الى ان قال نعم يمكن جعلها على ما اذا لم يشترط جمعا بين الدلالة ثم اورد  
جملة من الروايات الدالة على صحة الباس لم يشترط ثم ذكر صحة محمد بن قيس في قوله هذا صحة في المنع والتحريم عن الزيادة  
الوصفية الى ان قال فلو لا الجمل بل لو لا هذه الرواية لكان قول الشيخ والجماعة قويا بما تقدم مع عدم نص صحيح في المنع  
في الوصف لان الاخبار المتقدمة انما دلت بالمفهوم على الباس مع الشرط وهو اعم من الكراهية والتحريم فكل الجمل على الكراهية

هذا الخبر لا يثبت فيه اشتراط الجيد عوض الردي ولا يثبت فيه اشتراط الجيد عوض الردي ولا يثبت فيه اشتراط الجيد عوض الردي

هذا الخبر لا يثبت فيه اشتراط الجيد عوض الردي ولا يثبت فيه اشتراط الجيد عوض الردي ولا يثبت فيه اشتراط الجيد عوض الردي

## في القرض

[illegible]





## في الفرض

3/

























[illegible]





فاحكام الدين

720

[illegible]

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَهْلَكُونُوا



فاحكام الدين

[illegible]





فاحكام الدين

2 2 1

[illegible]

کتابخانه جامعہ اسلامیہ دارالافتاء دارالحدیث دارالعلوم دیوبند

مذبح الخبز والخبز

...





فاحكام الدين

تاریخ



فِي مِيقَاتِ الْحَجِّ

[illegible]











للمشارية يال عليه خبر بان ايضا فلا اعرف لوجهها فان خبرا ان دل على التفصيل بالتقسيط وعدمه كما هو المعلوم عليه بين الاصحاب ولا  
دلالة فيه على ازيد من ذلك في الاستكال فبما قد قسمنا الاضارعة مقامين احدهما ما دل عليه حجة منها كصحة الفصل بين عبد الملك و  
عبد زلادة وحسب ما بان من عدم صحة المتاع اذا لم ينشره ولم يتعاهده ولم يجره كحجة تأكل هلاك وان كان بذلك فانه الصدوق في المقتنع فعنا  
ان دهره عند متاعه لم ينشر المتاع ولم يجره لم يتعاهده فزيد فان ذلك لا ينقص من ماله شيئا ثم هو مشترك فانك قد عرفت ان الرهن في  
يد امانه مضمون مع التقسيط ومن اعطى ان ترك المتاع الذي يتوقف خطه وسلامته على النشر والتعاهد به بشرط ولا تعاهده بشرط ولا اقل  
العلامة في لفه بعد فعل عبارة للقتع والا فرب ان على المرء من الضمان لان ترك لشرا التوثيق لمقتله لنزوه يكون تقريبا والمفروض ان  
انتمى في كانه قدس ترو لم يخطر بباله الاخبار المذكورة في هذه مستند الصدوق في هذه الفتوى والا لكان الواجب على المحو ابعاءه لم يكن بان  
بعد حملها على عدم علم بوصول الضرر الى المتاع مع جهالة على تلك الحال قايمة بما دلت عليه من سلة امان الثانية من عدم تصديق الرهن اذا دعي  
ذهاب الرهن وحده فانتم محال في مقتضى القواعد للمعول عليه بين الاصحاب صاحبة الرهن امين بجماعة في الامين بصدق جميعه  
ويعضون هذه الرواية في ابراهيم بن الحسين فقال الرهن يصدق في ضبايع الرهن اذا كانت تجايف ظاهر او ادره متاعه للرهن فان ادعى ما  
الرهن يصدق لم يصدق وقد علم في لفه بما ذكره في النسخة الثانية امين والقول قوله مع اليمين وقيل عدم الاحتجاج بان دعواه هذا الرهن مخصوص  
خلو من نظ وبان الرواية في الاول بل للنع والرواية بالارسال لان في امان قولها هذا الحوالب عند ما غير حاسم لمادة الاستكال ولا يصح في الان  
وجرح الرواية عليه الا ان يكون للتقية ويمكن تأييده بذهاب ابن الحسين للموافق العامة غالب في كثير من فتاويه الى ذلك والله العالم  
**المسئلة الرابعة** المشهور بين الاصحاب ان فولد الرهن وزوايد التجدد مع الرهن ان كانت مفصلة كالولد والتمه بعد الحلال  
لوقبل الامه ضال كانت الرهن والتمه قبل الحلال فانها تدخل في الرهن به قال الشيخ في ربه والتبع للبعيد واس الحصيد او الصلاح واس التراح  
واس حمزة وابن ادرين مدعي عليه الاجماع وقيل المقتضى على ما قلناه في الكفاية واقوال المتصلة اتصالا لا يقبل الانفصال كانت في القول  
منه لا خلاف بينهم في دخولها في الخلاف فيها عداه مما ذكرناه فانها قد استج في وقت وط الى عدم الدخول احتذره العلامة ولله في الحقيقين و  
في الحق التبع على الاولون بالاجماع النقول بغير الرهن احدلان التماس من استتبعه الحكم كما يتبع ولد المدة لها فيه واجتمع الاحرون ماصاله لعدم  
دوام الامس في الملك ان يصرف فيه فالكه كيف شاء من حرمه الاصل بوقوع الرهن عليه اتفق العلامة في عدم جواز الاستدعاء في الموقوف عليه من  
عن يات من على غير ما قال في قوله الله صلى الله عليه وسلم انما الله اعلم بركب ركان من هو ناول على الله بصدق ولا يثبت بان كان فيه ما عدا الله بصدق  
قوله تعالى عليه لم يسمع الحلال الركوت ليس في الرهن اجماعا ولا نقاشا حلكه ويقع ان يكون للرهن عن اصحابه في عماره الصحيح عا ابراهيم عليه  
قال فان من ناراها على من العلة قال صاحب الدرر ان دعاء اس انفس ان قوله ما عليه سائل حمانه على ان ما ذكره الشيخ في وط مده الحبيب  
حط الا برهان عليه لا يشبه له ما سبق في الامم في قول لا يصح ملك في الاول انما احتواء من الاجماع وقد في مامته غير معلوم بان اجماع ما دعه السماع  
واما دعوى التبعة والاستناد الى تعية الولد للمدة لانه في التبعة مذكورة في حيث فان بعد عمل احتواء من تادكر ما دعه الاجماع من التبعة  
في الملك على الاطلاق الحكم وتعية وللمدة لتغلب على الحق وانما اتفق به على انه في التبعة من التماس الاصل وهو قوي في بعضه ما علوا  
بعدم التبعة في مسئلة السائل من ان العقد ما وقع على الام واللفظ لا يتبادر الى احواله ذلك منه اما اتفق بالعلامة في انه بعد ان يحمل التبعة  
على ما قرره وهو غير ما هو الزايدات للمفصل او القاطلة الاصل كما يات في التبعة بالولد والتمه والتبعة في التصرف لان مطابق للمانع احد الابد  
وفيه فانها لا خلاف في ان كونه للرهن في استعاضة الاخاء في التبعة الله تعالى في الفصل الثالث وح فلا وجه لاسد الالتماس  
اصح من غير ما اتفقوا عليه في كونه للرهن في استعاضة الاخاء وعبره انما يعتد بها في الموقوف واما رواته السكون وان جزم به فله بها  
موتقة لا تعاقبهم على ذلك فالكه الصحيح ما نال على كون المقتضى مقابل التبعة في كل من الركوت من اللسان وشيئا العظام في ذلك ولا يخلو  
لخولها عن النص الواضح في ان الاستكال ان كان القول التبعة لا يجمع من قوة لما عرفت في ظهر من المسالك اختياره اصحابه انما اعرض عن القول بعدم  
التبعة بانه بل من جوار استعاضة الرهن بالرهن لان المقتضى انما تكن هذا الاصل من التبعة في التبعة من اجماع علماء التبعة في الملك لا يجمع  
هذا الدعوى منع الاجماع كما يشاهد في بعض مواضع الفصل الثالث وما دام مع سلبه لان كل ايقان بقصد من التبعة  
لا من حيث التبعة بل من حيث استلزامه التصرف في الرهن ولهذا لو انفصلت التبعة قالتم في الولد يجمع من التبعة فيلهو ببعضه ان يعلم انه لو لم  
الرهن دخوله او الرهن خرج من الاستكال لوجب الوفاة على هذا كل ما لست التماس للمقتضى الرهن اما الموقوف حال الرهن فله هو يجمع  
عدم الدخول في لفه عن ابن الحسين في خلاف في ذلك قال فلما انما الموقوف حاله الا اذا كان مفصلا كالولد والتمه او مفصلا افتضاه  
لا يقبل الانفصال كالتصوف في الشرع خارج عن الرهن عليه اكثر علما شافيا قال ابن الجبيل في جميع ذلك بل جعل في الرهن لانا ان العقد تناول  
الاصل وليس التماس جز من المقتضى فلا يدخل في الرهن اجماع فان التماس تابع في الملك فكذا في الرهن والحوالب يجمع من الملاممة انتهى قول لا بعد  
التفصيل بالفرق بين مثل الولد والتمه وبين مثل التصوف في الشرع في ظاهره انما يخرج الاول في الدخول التبعة فان من الظاهر عدم دخوله الولد والتمه في  
صحة الام والفصل ودخوله التصوف في الحيوان الذين هم على ظاهره فانهم كالسباع في مامته فمما عدا حيوانا كالدابة والتمه وبذلك ما سئل المولى  
الله فيمن ظاهر الرهن في حكم دخوله في هذه الدابة في التبعة استقر في قول التصوف في التبعة على ظاهر الحيوان محققا ما ذكره في حقه واخصر  
للفظ الكاشف في كونه وترد في التبعة في دخول الملق في التصرف وفي عدم تردده في الامين وكيفية ان المسئلة لا يجمع من شوب الاستدعاء في التبعة  
**المسئلة الخامسة** لا خلاف في ان الرهن لا من حجه الله حقه من الحق المعلوم للرهن فاما دونه ولو لم يمتدح في التبعة



## وَالرَّقْن

[illegible]



بأن الأمر لا ينحصر في الاستيفاء عند الجوالين بل يمكن التوقيع بالرهن لأجل ضمان مضمونها فلو أوفوا بالوعد لمثل في الإعياء التي ليست مضمونة  
حيث يحتمل عقد سبب العمل لعله تكونها وقت الرهن مضمونة فمن الرهن إنما يصح عند وجود سبب ضمان اتا بدين أو حكمه كالرهن المضمون فعلا  
ما يمكن تحمله سبب ضمانه فانه كما يجب عليه المدين إظهار الدلائل على جوارحه من على الحقوق يتناول محل النزاع والمراد بالذات في الدماء  
في العبارة المتقدمة ما كان مستحقا منها الغنم من يكون شوقه مستقرا كذا البراءة وادعوا غير مستقر كالتمتع من الخيار وظهور ذلك من كثرة الأدلة في ثبوته  
وأنه في الدماء قبل الرهن قايمة في الذمارة صح عقد الرهن بعد ثبوت الحق وقدره في الذمة وفي جوارحه مع المقارنة وجوبه بالذمة المذكورة حيث قاله الكلام  
للتقدم ونقله عن المالوقرنة وامتنع الرهن بسبب ثبوت الدين مثل أن يقول لعبدك هذا العبد بالذمة رهنك هذا الذموبه وقال الشيخان في  
ورهنه أو قال أقرضتاك هذا ناديا سم وارهنه بدارك فلا فرق للجواز انتهى إيداع الحق الأرد بطله قدس سره يصح الأول وعدم ظهور مانع الإثبات  
فذلك وهو غير ثابت بالدليل في محل النزاع قال محمد بن جعفر في الذمارة على التمسك في البيع وغير ذلك مما نقله انتهى أقوال المسئلة لنحوها من النص في الصريح  
الراجح من الاشكال أن كان ما ذكره الحق المشار إليه لا يصح من قريب ثم إنهم قد صرحوا بأن لا يجوز الرهن على الحق الذي لا يمكن استيفاءه من الرهن كالحق  
المتعلق بعين مخصوصة كالحق في نفسه شهر أو دابة معينة أو دابة ومثل ذلك فأن تلك المنفعة لا يمكن استيفاءها إلا من تلك العين مخصوصة وتقدر  
الاستيفاء منها الموت وحرايا أو نحوها بطلت الإخبار بمجلاو الإجارة المطلقة المتعققة بالذمة كما لو استأجره على خصيل على كسبه طرأ ثوبه وكذا بغيره  
كأنه في حق ذلك بنفسه وغيره فإن الولد عليه خص به تلك المنفعة بائنه حيا تقوى من أن عينه كانت في حق الرهن عليها الكون باحقا تلك الذمة  
يمكن استيفاءه من الرهن **فروع الأول** هل يلحق بالإعياء المضمونة على تقدير القول بجواز أخذ الرهن عليها أخذ الرهن على البيع  
وتمن لا احتمال في البيع باستحقاقها أو نقصان قدرها كما لا دوزان ونحو ذلك مما يوجب الضرر على حامله تباعيا عين قولان استأجره أو ما لا شهيد  
ره وجماعة لتحقيق الفائدة وفي التوثيق والإقرار في قبل العدة لعدم تحقق المقصود إلا أن وأما ما يجادل فلو جاز بالنسبة إليه جاز أيضا  
في الامانات باعتبار ما يتجدد من موجبات الضمان مع أن ظاهرهم الإجماع على عدم جواز الرهن عليها وأوجب بطلان بين ما نحن فيه وبين  
الامانات بأن ما يتجدد من الأسباب الموجبة للضمان فيها نحن فيه كما شفع حصوله من حين العقد كما هو واضح في نقصان المبيع أو الثمن أو  
ظهور استحقاقها ما يكون عقلا للرهن خصموني في نفس الأمر على تقدير الحاجة إليه بخلاف الامانات فإن سبب الضمان متجدد في ظاهرها  
وفي نفس الأمر فلا تحقق للمقصود من العقد وهو حيا إلا أن المسئلة لنحوها من النصوص محل التوقف **الثاني** المتهور أنه لا يصح الرهن على مال  
المحال لعدم استحقاق المصولة المال قبل تمام العمل وإن تنوع فيه وقيل بجوازه بعد الشروع وإن لم يتم لانقضاء الأمر فيه إلى الزوم كالتمتع في مدة  
الخيار وفعل عن العلامة في التذكرة وقد بعدم استحقاقه إلا أن شيئا وإن عمل أكثره والفرق بينه وبين المبيع رهن الخيار ظاهر لأن المبيع متى  
لحق على حاله انقضت مدة الخيار وثبت له الزوم والأصل فيه عام الفسخ بخلاف الجلالة فإن العمل فيها لو ترون على حاله لا يفتقر بسببه شيء والأصل عدم  
**الثالث** للشهر جواز الرهن عليها الكفاية مطلقا لا أنه لازم للمالك تبكلا معنوية تفقر عن النسخ ره وجماعة التفصيل في ذلك بأنها أن  
كانت مطلقة من لزوم إجماعا فيجوز الرهن على ما لها بعين خلافتان كانت مشروطة فمنها جواز رهنه قبل العداء ويجوز له بيعه فلا يصح الرهن على ما لها  
لانقضاء فأنه الرهن والتوقيع على العبد لا سقطا لما لم يتحسنا ولا أنه لا يمكن استيفاءه من الرهن لأننا نعرفه الرهن للتسديد لا من أجل المال كما  
قولنا نشتا الخ لا من أن مال المالك بالشرط هو الرهن مطلقا كما هو المشهور وإنه جاز من قبل العبد كما يدعي الشيخ ومن يتبعه فلا حاجة للاختصاص على  
لزوم مطلقا بالذمة العامة مثل قود عز وجل أو هو الحق ونحوه ومما كان إلا ما تحققت الفائدة وحق الرهن عليه قالوا ومع تسليمه ما راعاه التبع من  
جوازها لا يمنع الرهن كالتنقي في مدة الخيار فانه يجوز الرهن عليه مع كونه في معرض الحقوق بانقضاء الخيار ولزوم البيع ونقل شيخنا التمسك الثاني في  
ضد قولنا بالثبوت أن الشرط جازية من المظهر والمطابقة لزوم من جهة التسديد خاصة قال به جماعة من علماء الرهن أيضا كالتأنيق وهو هذا القول في  
باللكتابة من أن لكتابة كذا كور عن ابن حمزة ثم قال وهو قريه يقول له رهنه عن رهنه من حيث الإجماع المذموم على لزوم المطلقة وأما الخلاف فلا يفتقر  
**الرابع** قالوا الرهن على مال ذهنا تمام استدلاله بالأحوال وحمل ذلك الرهن على ما معارضا لعدم المانع منه مع وهو الحق في أن التوثيق يتبعه لغيره  
لا ينافي التوثيق لأحواله خصوص مع زيادة قيمة على الأقل لا يستطوع الرهن الأقل ثم تخديده لها بل يصح التمسك بعد جدي بغيره العكس أصلا من  
على المال ذهنا الخوضا عدا وان كانت قيمة الأقل فيهما الدين الأقل لجواز رهنه ما يبيع من استيفاءه من ولو بزيادة الأثر قالوا ويستخير بأنه إن كان للدين  
الأخر الذي يربط الرهن الأول عليه لصاحب الدين الأقل يمكن مذكوره وإن كان لغيره فإن وقع باذنه ورضاه وكذلك في الأمانة قال في المذكور مقام  
الرتبة الأخرية حيث نقل عنه أنه لا يجوز الرهن عند غير المدين وفي ما يدين جميعا بعد كلامه في المقام ماصورة فانه لا استغناء في حق الرهن عند  
غيره للرهن ويكون موقوفا على الجارة للرهن وإن كان للرهن الأول صح التمسك وهو مؤذن بتمتع في حق ذلك الرهن الأول في سبب التمسك  
**المسئلة في مقام الثاني** في الرهن للرهن لا يشرطه ما كان العقد بجوار التمسك برفع الحجر عما في النسخ الملك والاختصاص لوكها أو بعدا  
لم ينعقد الراد أنه به قد انعقد إذا ما على صاحب من الجارة لا أنه يواخاره بعد ذلك محض رخص فهو كعقد الفضل لا أن يقع باطلا كعقد العبد الكامل العمل  
الآن يبلغ الأكرام الكون راضا القصد فانه يصير كعقد غير الكامل في الكلام في هذا المقام يقع في أنه اضع **الأول** يجوز لولي الطفل من المالاذا  
الحاجة الحاجة إلى الاستدانة مع مراعاة المصلحة في ذلك لو كانت المصلحة في بيع شيء من ماله دون الاستدانة فهو واهل أن يمكن البيع وحيث يجوز الرهن  
يجب كونه يدا من يكون وبيعة عند المسالك أن هذا الحكم لأحواله عندنا إنما خالفه بعض الشافعية منع من من ماله بطلان ولو لم يتم  
أخذ الرهن ليرجى باجاءه ظاهر كلام الاستحقاق أنه وإن ماله أو باعده من قبله أو بعرضه كونه الرهن مضافا للحق أو زاد عليه يمكن استيفائه منه و  
كونه بيده لولي أو بيده لغيره التوثيق والاشهاد على الحق في قبضته عند الحاجة إليه عادة فلو اخل في بعض هذه الشروط ضمن مع الامكان وهو جيد

في الرهن

فَالرَّاهِقُ الْمُرْهَقُ

[illegible]

کتاب الرحمن

[illegible]



فَالْأَمْرُ مِنَ الْحَقِّ

[illegible]

ماضیہ - ماضیہ

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

والله ما خترناه بميل كلام الحق الا ربنا بيده قد يتصرف في شرح الارشاد حيث يشاء بعد البحث القام وذكر اخبرنا بانقضاء عين ما عطف وبالحمل المنع مطم غير ظاهر  
الوجه كما هو ظاهر اكثر العبارات خصوصاً على لوط ومثل واقصر منه او ما الاخر على الرهن مثل الاستحسان وليس الثوب والدم ينقص ولا يفتقر سكنه  
الدار وركوب المذابة واستكنا بالمال والآخر كلامه في ذكر الرهن هو حيد ونحوه ايضا الفاضل الخراساني في الكفاية وهو ظاهر الصدوق بناء على  
صحة حديث مسلم وذكروه في صدر كتابهم والله العالم **الشاهد** اننا على الراهن بالامتياز هو انه ما ان الرهن او يدوم واحبها صارت ام ولد  
لا تملك تخرج من ملكه بالرهن ان منع من التضرع فيها كما هو المثل فهو يدوم على تقديره ما تم ويحق التضرع مع عدم الاذن وعلى ما قد مضى في سابق هذا الموضع  
من دلالة الخبرين بتصحيح على صحة الوطع مع عدم الاذن فلا يتم ولا تغير يتم انتم مع الاحتمال وصيرتها ام ولد فيمن يتابع في دين الرهن كحقوقه وصية  
الرهن اقول احدها جواز البيع مطم على ما دل على بيع الرهن عند حملها للاحتلال عدم اداء الراهن ولان حق الرهن قد سبق الاستيلاء المانع هذا  
القول مختار الشهيدين وثانها البيع مطم على ما دل على البيع من بيع اعيان الاولاد وهما ما وثانها التفصيل باعتبار الراهن فتابع وبيلاد فلا تباع  
وليزن القيمة من غيرهما يكون رهننا وهذا القول عن الشيخ في العلامة في كره وادبها التفصيل بجواز البيع مع وطه لا يغير ان الرهن والعدم  
مع وقوعه بانذره فتابع عن الشهيد في بعض حواشيه مرجع الاقوال المذكورة المتعارضة ليلجوا في بيع الرهن ومنع بيع ام الولد من الاصحاب  
مرجع بينهما بالتفصيل المذكور في القولين الاخيرين ومنهم من جعل بالتزجج كافة القولين الاولين فبعض جمع اوله جواز بيع الرهن الاخر فتح اوله  
مع بيع ام الولد والحق في المسئلة ان ما ذكر من التفصيل في كل من القولين الاخيرين لا دليل عليه الا محض ما نوا اعتباراً بغيره ليقطع الرهن به في ام ولد جواز  
بيع الرهن اوله منع بيع ام الولد وظاهره شخصاً الشهيد الثالث الاستناد في ترجيح اوله جواز بيع الرهن الى سببه سببه قال في المسالك والا قوى  
ترجح حاشية الرهن بسبق سبب فقجوز البيع مطم اقوى فيه لا ينفك وبالحمل فانه قد عارض الاطلاق اوله جواز بيع الرهن الاطلاق اوله  
المنع من بيع ام الولد وتخصيص هذا الاطلاق في الآخر يحتاج الى دليل الا انه لا ينفك بعد التتبع للاخبار على ما يدت منها على ما ذكره وان اشهر  
بينهم بل اني الاجماع عليه من اختصاص الرهن بحق للرهن فيطلب من الراهن بيعه اذا لم يكن وكبلا عنه في البيع او الاولون فان فعل والا  
رفع الامر الى الحاكم الشرعي كما ذكره رضوان الله عليهم بظاهر الاخبار المتقدمة في الموضع الرابع من هذا المقام انما هو العام فيما اذا  
ما تقرر الرهن استعرت ديونه التركة حيث حمل عليها فيها بالتشريك بين جميع هذه الغراما وان كان الاحتياط يقولوا بمضمونها بخلافها  
عن قاعدة المذكورة ولم اقف في الاخبار على ما ذكره في صورة ما لو خالف الرهن بجوار الوارثة كما عرفت في الموضع السادس من الرواية فصححت  
في هذه الصورة بانه باخذ ماله فماله يده وامام اعدا ذلك فلا ورح فيقوى بناء على ما ذكرناه القول بالبيع مع العمل بالاحبار الدالة على  
جواز بيع ام الولد مع غير معارض في هذا المقام في صورة خوف الجور لكن ربما نفي ذلك ما ورد في جملة من اخبار الرهن من قولهم علمنا ان الرهن  
من مالك فلا يحل الاستيلاء به باعتبار اخذ الدين من الرهن بعد اعتد الاداء من الراهن من الاحبا الدالة على ذلك صحيحه عبد الله بن شاذان  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في الحيوان والطعام ويرهن الرهن فانه لا يملك له رهنه فان لم يستوف من مالك في موثقة سماعة الواردة في اخذ الرهن على  
مالك لم اجد ابا عبد الله عليه السلام يابن ان تستوف من مالك نحو ما عرفت في هذا الخبر فصحها مستنداً لا محققاً في ذكره هنا وان كانت غير  
اصح حجة فيما ادعوه من القاعدة المذكورة فان محجراً الاستدلال لا يدل على جواز البيع ولعلنا عرفت المحرر عن الانتفاع بغيره فكان فللسئلة  
الايح من الاشكال ثم انما ينبغي ان يعلم انما بالوطع بالحمل لا يخرج عن كونها رهنه ان لا منافاة بينهما بل ان منافاة من بيع ام الولد لا مكان هو في العلم  
في من مانع واذ انما عمل السبيل سابق عمل **الشاهد** لو وطأها الرهن من غير ان الراهن يملكها فالدرك حمله من الاحتضان عليه عشر  
فيها ان كانت بكرة او نصف العشر ان كانت ثقباً او قبل دهر امثالها مطلقاً لا نه عوض الوطع شرعاً وقل عن الشهيد في بعض حواشيه القول  
بتعجيل المالك بين الامير وهل يجب على كل من التقديرين المذكورين ارش البكارة زيدا على المهر والعش حجة في هذا الشهيد الثالث في ان احتمال الاجرم في  
مئة قال لا تخرج من حوزة الزوج وحيث للمهر على التقديرين عوض الوطع تم اعترض على نفسه بانه اذا وجب ارش البكارة صارت ثقباً فيعجز عليه جهل ثقب  
خاصة واجاب ان اذا وطأها بكرة او نصف العشر في منفعتها على انك الحال وفوت جنة معها عوضاً منها فابن خلافه لان احدهما عوض جنس والاخر  
عوض منفعة وربما قيل بخلافه العشر وعدم دخوله في مهر المثل اكثر عوارات الاحتضان ما ملقة ولو طأ مته فالت هو انه لا يمتنع عليه استنادا الى  
قوله صلى الله عليه واله لا يهر لغيره وهو مكره في ثبائعه فيتم ورد منع ذلك على موضع التراجع لاقول الامتنع المهرية انما يكون له ما هو لولاها فلا  
ينكح استحقاق مولاها مع كون التصحر وقع في ملكه بغير اذم مع ان المهر شرعاً انما يطلق على عوض وضع المرأة في سبب مهره بخلاف الامت  
فان في بعض محمول عليها لولا ذلك ثبوت المهر اقوى للراية بعد الامرين السابقين بما تقدم من القولين قبل على تقديره فيكون هو المثل لا تبعة  
له ثبوت ارش البكارة لا نه اجانية عن الاخير فثبت انهما اقوال في هذا المقام على قدر يتعلق بملكوته من هذه الاحكام بالنسبة الى الزوجة باعتراف  
رهنه ان كانت ام لا وان كان ظاهر كلامهم الاتفاق على جعل هذه الاحكام في الحمل والدلالة وقص عليه تمام ما يسهل به ان يكون هو المستند الى المثل  
في العشر وضع العشر وراه الكيفية في التخصيص عن الفصيل يروي فان ردت ثمة عبد الله عليه السلام حديث قال ان له ما هو في رهنه عند رهنه فثبت  
بكر احد الاحد مادون من حاشية ان يفتها قال لا ليس الا ما اسحق ما لو لم يزل قبله بها الحمل له ما سوى ذلك لعلنا ريت ان حزنه مادون المهر  
فعلته الشهوة فانتهاها لا ينبغي لذلك قلت ان فعل البكر ذانية الا ولا يكن بغير حاشية او بعد لصاحبها عشر قيمتها ان كانت بكرة وان لم تكن بكرة  
فمنع عشر قيمتها ومنعها ان الوطع في هذه الصورة ليس بزيادة وكذا صحبة الوليد من حصة المدة في السنة الثانية من المقتضى الثاني  
من الفصل التاسع في بيع الحيوان من كتاب البيع وموزعاً ليس في روج الحاربة وهي نفس المذمومة اعياناً طاهر كلامهم ان هذا الحكم الزلف بانه  
غيره وان كان له ثمة وتدل على كونه مستنداً ما اذا تمت في ذلك في التزجج بغيره لولا ذلك في صورته في تحصيل غير الفرج وان لم يكن









كُنَّا الشَّعْبُ

[illegible]



فَمَا يَنْتَبِ فِيهِ الشُّفْعَةُ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

لعدم استحقاق المزد من تلك الشفعة حيث انها عبر واحدة في البيع ولا شفعة هنا لعدم الشراكة وبين بيع حصته من الشفعة خاصة القصة هي المرو  
 للشركة حينئذ الشفعة وجبت للشركة فيها دون الدار لانه لم يبيعها معهما فلا شفعة فيها وان لم يبيع حصته من تلك الطريق بعد بيع الدار فللمحلي والتسليم  
 فيها الى ان ينتهي الى ذلك الساب المسدود ولا تعرض في الرواية لبيع الدار مع الطريق كما هو موضوع المسئلة والاقا الثانية فهي صحيحة في ذلك حيث قل  
 وان باع الطريق مع الدار فلم الشفعة وقد عد العلامة في التذكرة وغير الرواية الاولى دليلا للمسئلة المذكورة ويمكن ان يكون مذهبنا هو فهمهم  
 ذلك على قوله فيها رواية فان اراد صاحب الطريق بيعه على مذهب سبب الطريق مع الدار وهو غلط فان العبارة ظاهرة بالصحة فيكون البيع انما وقع على  
 الطريق خاصة واصح منها قوله في رواية الشيخ وان اراد شريكهم ان يبيع منقل فليس فيه ثم لقوته ويؤيده ايضا قوله بعد هذه العارة والافهم طريقه  
 كماله في رقبول وان اراد بيعه آه كما في رواية ينفذ في ظاهره انه قد باع الدار اوله وهذا الكلام في الطريق خاصة بعد بيعه الدار وان باع حصته منه فلا شفعة  
 فيها الشفعة والافهم طريقه لم يبيع منه الى ان ينتهي الى بابل الدار المسدود وهذا ظاهر من خبر كاهوراي العين وقال في كتاب الفقه الرضوي ان كان الدار  
 فيها دون طريقها لم يبيع في حصة واحدة فباع رجل دارة منها لم يباع لاصحاب الدار الاخرى شفعة اذ لم يبيعها له ان يجوز ان يبيع الدار انما اشترها الى موضع  
 اخر فن حوّلها بها فلا شفعة لاحصاء عليه انما ان قوله اذ لم يبيعها له ان يجوز ان يبيع الدار عن دخول الطريق في البيع وعدمه بمعنى ان باع الدار رجلا  
 من غير دخول الطريق معها فلا شفعة لما عرف من عدم موجب الشفعة وان دخل الطريق في البيع لعدم امكان طريقه بله غير ذلك فله الشفعة في البيع و  
 من غير دخول الطريق على امر **الاول** لا يخفى ان مورد الخبر المذكورين انما هو الطريق كما عرفت والخصف فلا خلاف انما هو الترتيب هو انهم انما يجرى فيه  
 الماله الى الارض المقسومة بمعية ان الارض مقسومة والتمشتر في فلو باع احد الشريكين حصته من الارض مع حصته من التمشترين الاخر الشفعة ولا يخفى  
 ما فيه فان الحكم خلاف اصولهم للقرينة والروايات للعبرة من عدم جواز الشفعة في القسوة مؤيداً لما لا يعلم التسلط على الغير ولو احبوا فوفوا  
 حاله لان على مورد النص كاقترؤ في غير مقام **الثاني** اطلاق التهمة الرواية الاولى من الروايتين المذكورتين يدل على جواز الشفعة في  
 الطريق متى بيعت وحدها سواء كانت قابلة للقسمة ام لا والشهور بين المتأخرين اعتبار قوله في ذلك اما في صورة بيعها مع الدار كما هو موضوع  
 المسئلة فالظاهر كلامهم عدم اشتراط ذلك نظر الى ان الطريق تابعة للبيع حقيقة انما هو الدار فيكون قبولها للقسمة **الثالث** هل يشترط في  
 جواز الشفعة في هذه المسئلة كون الدار مقسومة بعد الشراكة او لا ويكفي كونها مفردة من اصلها ولو كانا على حدة من غير تقسيم شركة وان اشتركت  
 في الطريق فلهذا يجوز الشفعة فيها ان يكون مشترك في الاصل ام لا قولان والثالث صريح العلامة في التذكرة وهو اختيارنا في ذلك و  
 عليه تدل اظهر الرواية الثانية حيث ان التساؤل فيها عن ارضها دون هو اعلم من كونها مقسومة بعد الاشتراك ام لا وبلاقل اصح الحق في  
 بيع وغيره في غيره قال في التبعيد نقله الثاني عن التذكرة وهو الظاهر لان هذا مستلزم من اعتبار الشراكة ويكفي فيه بالشراكة في الطريق ولان  
 رد الشراكة بالقسمة قبل البيع يلحقها بالجوار فلا وجه لامتناعها وظهر من عارة الحبس وجماعة حيث فرضوا الحكم في الارض المقسومة مع الاشتراك  
 في الطريق اعتبار الشراكة في الاصل واحتج له بان ضم غير المشفوع الى المشفوع لا يوجب تبوت الشفعة في غير المشفوع اتفاقا ولبيع الذي لا شركة  
 فيه في الحال فلا في الاصل ليس من متعلقات الشفعة اذ لو بيع وحده لم يثبت فيه تبوتها لاثباتها لا يكون الا بمحض الجوار وادامه الى المشترك  
 وحيث ان يكون الحكم بذلك وهو قول العلامة في الشفعة لا يشترط مفاسم ولا شريك هذا في الحال ولا في الاصل ولرواية في العتبات  
 الشفعة لا يكون الا شريك وغير ذلك مما في معناه ولا يخفى على اضعف هذا الاحتجاج لان هذه الصورة مستثناة من اشتراط الشراكة  
 بانضم الى الجماع فلا يقدح فيها ما دل على اشتراط الشراكة ولا على هذه الشفعة بضميمة غير المشفوع اليه من ان المقسوخ خرج عن يتعلق الشفعة  
 عند ضم فضائليته كضميمة غيره لولا الطريق المشتركة ولان مدلول هذه الروايات اعتبار الشراكة بالفعل وهو مستفيع القسمة ولو ارد  
 منها ما يقيم السابقة لزم ثبوتها في القسوة وان لم يكن له شركة في الطريق وامام عارضه رواية منصور الصيغة والحسنة بتلك الاخبار الدالة  
 على اعتبار الشراكة وترجيح تلك بالكثرة وموافقة الاصل فيجب ان مدلولها على تقدير قطع النظر عن سندها اعتبار الشراكة  
 بالفعل كما ذكرناه وروايات منصور دلت على الاكتفاء بالشراكة في الطريق فهي خاصة وتلك عامة فيجب بينهما بتخصيص العام بما عدا  
 ذلك انتهى وهو جيد وجيه الا ان في اعتضاده بروايات منصور ما عرفت انما هو مدلول واحد بما دون الاخرى  
**الرابع** ظاهر رواية منصور المتقدمتين مع اعتبار استنباطهما كما عرفت جواز الشفعة مع تعدد الشركاء وهو قوي جمهور الاطهار خلا  
 ما دل عليه غيرهما من الاخبار الا ان ظاهر كلامه عليه السلام في كتاب الفقه كون الشريك متحدا وسيجى الكلام في هذه المسئلة انتم بقا في المقام  
**الخامس** قالوا لو باع عرصة مقسومة وشقصا من اخرى فالشفعة في شفعة الشقص خاصة بحصته من الثمن والوجه فيه ظاهر لان المقسوم  
 لا شفعة فيه كما تقدم وليس هذا من قبيل الصورة المتقدمة المستثناة من هذه القاعدة واما الشقص فاعلة للوجبة للشفعة موجودة فيه و  
 الشراكة في كل واحد حكم ولا يقدح في ذلك كونه بعباد احد الصداق البيع على واحد بانفراده ايضا ومن هذا الباب لو باع البستان بشركه  
 والارض بزرعها سواء على ما هو المشهور بين المتأخرين من عدم الشفعة في الثمرة والزرع لكونها متمازلة والشفعة مخصوصة بالارض لا بالثمر  
 كما تقدم ذكره في هذا انتت الشفعة في غير الثمرة والزرع بحصة من الثمن ان يثبت قيمة المشفوع فيه منفردا لقيمة المجموع فحصة من الثمن  
 سلك النسبة فاذا قيل قيمة المجموع مائة وقيمة ما عدا الثمرة والزرع ثمانون اخذ الشفع للمشفوع باربعة اقسام الثمن كما ينه كان **الثاني**  
 من شرط المتقدم ذكرها انتقال الشقص بالبيع خاصة فلو جعل صداقا او صدقة او هبة او صلح عليه فلا شفعة على الاظهر لا يظهر بل  
 كما يرون اجتماعا وخالف فيه ابن الجوزي فثبت الشفعة في حصة الشقص لانه يباع على ما نقل عنه فلف اذا ازال تلك الشراكة  
 دعوى شرطه بعوضه اياه او غير عوض كانت للشفيع شفعة فيه فان حبس ملكه لو اسكنه لم يكن للشفيع شفعة ثم نقل عمارة

فِي سَطْرِ الشَّفْعَةِ

[illegible]



کتاب الشفاعة

[illegible]

وَمُشْرِكِي صَالِحٍ الشَّفِيعِ

[illegible]





وہ صریحاً اس صفحہ پر باطل ہوا تھا

والله اعلم

كتاب الشفعة

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...  
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...

أصح به الأولون بأنه ملة... فان لم يصح المشتري ذلك كان التصرف من قبل ثم اطلاق عاقبته...  
لعدم النص اوضح على شكل ان كان القول الاقوال اعتضاده بالاصل...  
في وضع الاشتباه الذي من خلوة المسائل من الدليل الاصح من قرب...  
فيمكن معارضة ما يرد من ان الفورية واجبة لما خص في النسخة...  
مخار اطلت شفعة ويعد رجاء الفورية كما ايد رجاء الشفعة...  
لعدم نفي المباشرة او التوليد من الاعذار الصريحة...  
كذلك ونحو ذلك لا يجوز الاحتمال...  
الشمس مقصورة في المعوضة ومثلها الواعظ...  
وكذا لو كان محبوسا حتى عاجز عن خلاف لو كان قادرا فان...  
الوكالة ثم ان يتبين ان وجوب المبادرة على تقدير الفورية...  
لاخذ الشفعة بالاعتدال وان قد على الزيادة وانتظار الصبح...  
الواجبة والسند وبه ومنها ان نظامها وانه لا يجوز...  
حيث يكون الطريق محوفا بالمشتري في غير البلد...  
المشتري عنه في حال العلم قاصح حصونه فلا يعد...  
فمعنى الاحتياط وضمان الله عليهم من غير خلاف...  
الشفعة متقدم نعم لو عفي الشفع سقطت الشفعة من جهة...  
العلم لعدم كون الاقالة بيعا وانما هي فسخ...  
من البياع بعد الشفعة ثم ان حصل التعاقب قبل علم...  
المشتري على قاعدة الشفعة ودره على المشتري كما لو لم يكن...  
الشفعة جمع عليه بالشمس وغيره مما يبرره ولو كان...  
لانقال الحق فقبضه كقبض المشتري وعلى كل حال في...  
وحتى ولا يجعله سجدا ولا نحو ذلك من تصرفاته لا...  
هذه التصرفات مما اخذت الشفعة بطول ما سبقه من...  
ان يتخير البياع بين اخذ من الشفعة او الثالث...  
الشفعة بالشراء الاول وقع الثمن الاول وبطل المتأخر...  
ان اخذ من المتوسط اخذ ثمنه وحق ما تقدمه وبطل ما...  
اخذ الشفعة بالشفعة لسبق حقه والتمسك بالهبة...  
بعضها عن بعض الماتة حيث حصرها بوجه التصرف...  
العالم التاسع عشر قالوا لو اهدم البيت عاب...  
ثلاثة من العيين فالتسوية وان الشفع الخيار بين...  
فلا يكون مضونا عليه العايب لا يقابل بشي من الثمن...  
بمجموع الثمن وقبل ابعاده على المشتري لان حق...  
عليه وانما ان يكون ذلك بفعل المشتري...  
كلما بالمطالبة وتعلق حقه بفعل المشتري...  
بل الاخذ يكون المشتري قد تصرف في ملكه...  
في تعلق حق العيين وقالوا ان يكون ذلك بفعل...  
بغير نص من المشتري ولا اعتبر في حال...  
في القول وقد ورد في هذه الصورة ما يدل...  
في قول المشتري من اجل اوامرها غير مقوم...  
البناء على عدم وجه السيل ما لا يوجب في ذلك...  
المشهور بينهما وان لم يرد بهرض الا انه موافق...  
العاشر اختلفوا في ان الشفعة هل تورث ام لا فقال

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفي في مسائل الشفعة... وهو من تأليف الفقيه العارف...













## کتاب الحج

[illegible]

سجین

موجودہ

والله اعلم

[illegible]

## کتابخانه

[illegible]

فی مَوْحِیَاتِ الْحِجْرِ

[illegible]

وَأَمَّا بَعْدُ فَيَعْلَمُ مَا يُفْعَلُ













[illegible]

التذكروا انما بلغ الصبي يدفع اليه مال الابدال العلم يشهد ويستديم النصرة ماله من كان متصرفا فيه قبل بلوغه ابا كان او جد او وصيا او حاكما او امين حاكم من عرف رشده انقلح حجر عنه وضع اليه المال وهل يكفي العلم بالبلوغ والرشدة قلنا الحجر عنه انما يقصر الى حكم الحاكم فذلك القاصر الاقرب لاقول بقوله فان النتم ولزوال القصر الحجر كالحجوت ولا تزلو توقف على ذلك لطلب الناس عند بلوغهم قلنا الحجر عنهم من الحاكم عند بلوغهم من اهم الاشياء الى اخره وهو ظاهر استمرار ولاية الاب الجدة على من بلغ فيها مع ان مذهبه كما قد منا نقله عنه توقف الحجر وزواله على حكم الحاكم وما ذاك الا من حيث تخصيصهم القول بالتوقف على حكم الحاكم بصورة عقد التسف بعد البلوغ وان لا نزاع في عدم توقف الحجر التسف حكم الحاكم اذا كان التسف تسفلا بالبلوغ وحقق في ولاية الحاكم في صورة اتصال التسف بالبلوغ على القول بتوقف الحجر وزواله على حكم الحاكم كما ذكره لا وجه له مع ان ظاهر الالاية والاحبار ان الله قد مناهما استمرار ولاية الاب الجدة الثابتة قبل البلوغ في صورة اتصال التسف بالبلوغ كقولهم في رواية هشام بن سالم وان احتمل لم يونس رشدا وكان ضعيفا او سفيا فليسك عنه وليه وهو الظاهر بقوله شيخنا فان استمهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فان مفهومه انهم مع عدم ايباس الرشدين كان سفيا او مجنونا لا يدفع اليه المظالم الا لولا ايسال الصغر فيهم الاب الجدة تفرغ عليهم ما ينفي خلاف الامع عدم الجمع وبذلك يظهر لك ضعف القول المذكور وان كان هو المشهور في الكلام هناك موضع **الاول** قلنا في صحة ما لا يحاك تشب الولاية في النكاح للاب الجدة ان علا على الصغير للنصوص المستفيضة وعلى التسف المجنون كوراكان او انا مع اتصال التسف والمجنون التسف بلا خلاف فيه ان دعوى عدم الخلاف هنا بالنسبة الى التسف في مقامه من انقله عن المسالك من ان المهور ان الولاية للحاكم على التسف مطر اتصال تسفه بالبلوغ او تجدد بعده بل صرح بذلك هو نفع الباب الجاه في التفسير بالنيابة فقال الجدة ان صرح بان ولاية التسف والمجنون للاب الجدة الملقظ فيلزم للاحكام الولاية في حال من بلغ سفيا استصحا بالولاية الاب الجدة انما من عقد تسفه بعد ان بلغ رشدا والمفسر فولايتها للحاكم لا غير وفي الولاية في التسف مطلقا للحاكم لا غير والمفسر هو انتهى نعم المفهوم من كلام بعض الاصحاب في كذا النكاح ان الاجماع انما هو المجنون حاصره بضملة ان بلغ مجنونا فان الولاية للجد لا خلاف في ذلك يظهر ان الطائفة التسف هنا في العبارة الملقظة متوقعة سهوا من قبل والمحل ذلك على النكاح بالصور دون المال كان تمسوتهم من ذلك بل بالنكاح فيرد ما يفهم من ذلك من ان لا فرق في هذا الخلاف بين المال والنكاح **الثاني** لو بلغ عاقل ثم تجدد تسفه فقد تقدم ان الولاية للحاكم وهو المجهول من قبل بل بغير ولاية الاب الجدة بعد ذلك كذا المجنون لو طر بعد البلوغ والرشدة قلنا في صحة وان طر الى التسف بعد البلوغ والرشدة في ثبوت ولاية ما قولنا وبذلك صرح في الكفالية ايضا اقول في المسئلة حاله من العقل الظاهر الا ان الاقرب بالنظر الى اذكروه من التعليلات هو القول المشهور لان بعد زوال الولاية بالبلوغ والرشدة فوجها يحتاج الى دليل وغاية ما يفهم من الروايات والاحبار هو ثبوت الولاية على الصغير ومن اتصال مجنونه او تسفه به بالتصغر وانما من تحت له بعد البلوغ ولا دليل على ولاية الحاكم ثابت على الظواهر والروايات الامام عليه السلام رواه في الخاص والعام وهو الفقيه الجامع للثنا ابي عبد الله هذا الفرع في ذلك **الثالث** قد عرفت في صدر المسئلة ان الولاية في مال الصغير والمجنون المتصل بمجنونه بالبلوغ للاب الجدة ان علا بلا خلاف ولا شك ان انما اشكال فيه لو تعارض عقدا للاب الجدة بان اوقعه دفعه فهل يقع باطلا لا استحالة الترجيح او تقدم عقدا للجد او عقدا للاب وحيث الكلام في ولاية المال اما النكاح فيسأل الكلام في بابه انتم ونقل عن التذكرة في هذا الباب بالقول بتقديم عقدا للجد وفي باب الوصايا من الكتاب المذكور قال في ولاية الاب بطلته على ولاية الجدة وولاية الوصي للاب بذلك صرح في ذلك ايضا في كتاب الوصايا فقال الامور المفترقة الى الولاية ما ان تكون طافلا ووصايا او حقوقا او ديون فان كان الاول فالولاية فيهم لابيهم ثم لجدته لابيهم ثم لم يلبس من الاجداد على ترتيب الولاية الا قرب فالقرب منهم الى الميت فان عدم الجميع فوصى الاب ثم وصى الجد وهكذا في الجميع فالحاكم والولاية في الباقى غير الاطفال للوصي ثم الحاكم انتهى هذا كلامه في كتاب الوصايا وظاهر الجزم به مع انه في كتاب الحجر اقتصر على نقل الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها ونقل كلام التذكرة ولم يرحل شيئا في البين والظان وصحة الابل احكم له مع الجد وبه صرح في كذا لان ولاية الجد شرعية وولاية الوصي جلية ولو تعذر الاجد او بوجد الادنى والا على فاتر ياتيه فيهم ما تقدم في الجد والاب من الارجح الثلاثة كذا صرح في ذلك في هذا الكتاب مع ان ظاهر كلامه الذي قدناه في كتاب الوصايا بتقديم الاقرب فالقرب من الاجداد الى الميت **الرابع** هل يعتبر العدالة في الاب الجدة اكثر عبارات الاصطفا عن ذلك قيل في عاقله وشرحه اشارة اليه الاخبار ان الله على ولاية مطلقه والاصل عدم حاجته يقوم دليل واضح على ثبوته وهو اختيار الجدة من محقق متأخر المتأخرين والظاهر من ذلك الاصطفا ايضا واما الوصي فاشتهر بين الاصطفا اعتبار العدالة فيه وظاهر جلية من افضل متأخرى المتأخرين كالمحقق الاردبيط والفاضل الخراساني عدم اعتبار ذلك استنادا الى عموم الروايات التي لا على اجراء حكم الوصي من غير اشتراط العدالة وكذا موم وادلى على مضاربة الرجل مال ولله والوكالة فيه من غير اشتراط العدالة اقول يمكن ان يستدل على اشتراطها في الوصي بما روي محمد بن اسمعيل في الصحيح قال ان رجلا من اصحابنا مات ولم يوص فرفع امره الى قاض الكوفة فبصر عبد الحميد بن سالم القيم بماله وكان رجلا خلفه ثم صاروا متاعا وجارى مباع عبد الحميد للمناع فلما اراد بيع الجوارض ضعف قلبه ببين ان لم يكن الميت حتر اليرصيته وكان قيامه بهذا بلع القاضى لانهن زوج قال فذكرت لك لابي جعفر عليه السلام فقد لا يموت الرجل من اصحابنا ولم يوص الى احد ولا يجله جوارى فيقيم القاضى رجلا منا البيع من ان قال يقوم بذلك لجل من اضعف قلبه لانهن زوجيات في ذلك القيم قال فقال ان كان القيم مثلك او مثل عبد الحميد فلا بأس بالمرء المائلا في الوثاقة والعدالة ورواية زفاعة قال على جلمات وله بنون صغار وكبار من غير وصية له خذك ومالك عفا وكيف يصنعوا الورثة بغير ذلك الميراث قال ان قام رجل فقه فقامهم ذلك كله فلا بأس بصحة عنه التحسين النواردة في وصية مير المؤمنين عليه السلام قال فيها ان حجتا بالحسن والحسين حجتا فلا بأس من الاخرين



وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَالْحُمَّى يَوْمَ لَا يُصَلِّيهِ إِلَّا الذُّنُودُ الْمُسْتَغْفِرِينَ













۱۰۰

[illegible]

ثلاث صور أحدها ان يكون للفايت قسط من الثمن ويجوز انفراده بالبيع فان البيع عندهم يتخير ههنا بين ان ياخذ الباقي بخصته من  
الثمن ويضرب مع الغرماء بخصته التالف بين ان يضرب بجميع الثمن مع الغرماء ولا خلاف في الحكم المذكور عندهم وسبيل سبيل ما  
لو وجدوا العين سالمة كاملة كما تقدم حيث ان الموجد يصدق فيه انه وجد عين ماله فله ان ياخذها وظاهرهم انه لا فرق ههنا في  
وجوه التالف المتقدمة فانه باعها اتفق بالحكم فيه ما ذكره الثانية ما اذا كان الفايت لا يحيط له من الثمن كيد العبد بان وجد بعد البيع  
وعند اذابة الرجوع فيه بغير يد فان كان فواتها من الله عز وجل او من المشترى فالشرع هو رده وهو المذكور في الشرح في عبارة انه ليس للبايع  
الا الرضا به على تلك الحال واخذ ناقصا من غير ان يضرب مع الغرماء بنقصانه وهو ارشء والضرب بالدين وعلوا واعد الارشء ههنا بان  
لا حيلة في العين الا بالفسخ المتجدد بعد البيع فاما حق قبل الفسخ في الثمن فالعين في يد المشترى غير مضمونة للبايع فلم يكن له الرجوع  
بارش المتجدد وظاهر عبارة ابن الجنيب المتقدمة انه لا فرق في الرجوع بالنقص اذا اختار اخذ العين الباقية بين الصورتين المذكورتين  
فكما انه يرجع بالنقص في صورة ما اذا كان للفايت قسط من الثمن كذلك فيما اذا لم يكن له قسط فانه حكم بانه يضرب بالتأقص للوجوه  
وعبارته وان كان لا يخرج من اجمال الا ان حراجه بالثمن في الاول الذي ذكرناه بالثانية في كلامه هي الثانية التي نحن فيها واقعة العدم  
بحكم بقوة ما ذكره والى هذا القوا اجمال من افاضل المتأخرين كما حقق الشيخ عليه في شرح عدو الشهيد الثاني في تلك معلل له بان فسخ  
المعاوضة بوجوب جوع كل مال صاحبه من كان باقيا رجع به وان كان ناقصا رجع به لكان ما كان قالوا وكون العين في يد المشترى غير مضمونة  
للبايع معارض بما له قسط حيث انهم اوجبوا الرجوع بالنقصا ثم على اننا نقول انها مضمونة لمطابقا لمعنى ان العايت في يد المشترى يكون من ماله  
لان ذلك مقتضى عقود المعاوضة لا يميز ما اذا ارتفع عقد المعاوضة وحصل مخرجه بوجوب جوع كل من الموضين المالك او بدله ان قال  
على ان كون من اليد لا قسط لها من الثمن محل نظر فانه لو لاها لم يبدل للمشترى ذلك الثمن كله قطعا الثالثة ما اذا كان فوات ذلك الجزء  
الذي لا قسط له من الثمن بجناية اجنبية فلو اتخير السايح بين اخذه والضرب بالعين بين الضرب بجميع الثمن في ذلك لان الاجنبية لا تثبت عليه  
ارشء للجناية وقضاء منه للمشرى والارث جزء من البيع فاذا فسخ البايع رجع به لانه جزء من مبيع وهذا خلاف العيب الذي من جهة الله عز  
وجل حيث لا دليل له على جوع او عليه من ذلك المتقدم ذكرهم بان ما ذكره في هذه الصورة ينفي ما ذكره سابقا في الصورة الثانية لانه مقتضى  
التفصيل الذي عللوا به سقوط ارشء في تلك الصورة من ان العيب انما وقع في وقت لم تكن العين مضمونة على المشترى والبايع لم يفسدها الا بعد الفسخ  
فلم يكن له الرجوع بارش المتجدد بغير ان لا يكون له ههنا الا الرضا بالمعيب لانه لم يجد سوا قالوا وعلى ما قررناه من ان الفسخ بوجوب جوع كل من  
المتاوضين الى ماله او بدله فلا تنكسر في افاغانية البايع فيجوز ان يكونها كجناية الاجنبية ويجوز ان يكونها كالماتة المتمازاة في ذلك رجع الاول  
قال لا ترجع على ماله بل على ما كان له ولا في ضمانه قال وان كان بجناية للمشترى فقد قطع وانما اعتبر في كون الارشء الذي رجع به بنفسه نقصا للقيمة لان  
هذا هو قاعدا الارشء من ان الذي رجع به جزء من الثمن فيسببه اليه كفسد نقضا للقيمة اليه او لانه لو رجع بما قيمته الجاهل من حيث ضمانه لارث  
الجناية لزم منه الضرر في بعض الصور لان ضمان ارشء الجناية قد يكون بتقدير شرع بحيث يكون بقدر قيمة الجناية عليه فيلزم الرجوع بالعرف  
والمعوض كذا لو كان اعدا لبايعا او كان متلا وقد اشترى بمائة فحضر عليه الجاهل بقطع يده فان ارثها ضل القيمة وهو مائة فلا يجوز ان يرجع  
بها وبالبدل لانه يجمع بينهما ما لا يجمع بينهما هو ما تقدم ذكره في قاعدة الارشء اما حكم ارشء الجناية فخارج بامر شرعي يستحقه مالك العين حين الجناية  
اقول هذا ملخص كلامهم في هذا الاقام وحيث ان السئلة عارضا في النص الواضح فالتوقف فيها بجميع تفوقها محال في مجال يتما مع تعارض هذه  
الاقوال وتصادم ادلتها وللحق الا ربي ههنا كلام على ما ذكره اولئك الفضلاء المتقدم ذكرهم ومما ذكره اعراضا عن فضلها  
ذكرناه ومقتضى ذلك عدم النص القاطع لمادة الفتيان القائل انما التعليلات للعقلية فتوقف على ساحل الاختلاف العقول والافهام فمن ثم لا  
يجوز الاعتماد عليها في الاحكام والله العالم **الثالث** اذا رجع الى العين ووجد لها زيادة فلا يخرج اما ان يكون تلك الزيادة منفصلة كالولد او  
او مصلة كالتمن في الطول او جوار زيادة القيمة ولا خلاف في ان الزيادة بالمعنى الاول للمشترى لانهما انفصلت في ملكه فلم يكن للبايع الرجوع فيها  
لانها ليست عين ماله ولا فرد في الولاء بين الحمل والمنفصل ولا في اللين بين الخلوت وفي الضرع لاصل الا في ذلك على الجميع من ذلك ان الثمن المتجدد  
وانما الخلاف في الزيادة بالمتاخر في طالع القول بالتسعية لاصل الزيادة المذكور اذ وجد العين زيادة منفصلة كالتمن الكبير ولم  
التسعية كان للبايع الرجوع في العين وقتئذ الزيادة معلا ولا منفصلة لان التمام المتصل يقع الاصل فزاد فيه العقد فبنيته الزيادة وتبعه ابن  
البراع في ذلك كقولنا اعلامه عدوا حتى اعلى ذلك بان الزيادة مختصة بغيره وليست من فعل المثل فلا تعدا لاله وانه مصلد له وحده العين  
من رجع به فانه ثبت التحديد في عدم التسعية حيث قال له وحده رايد اخذها ايضا بقيمة ورث على الغرماء فضر القيمة ان تمام الا تسعة واختاره العلماء  
في لفح الحق عليه بان عند العين خارج عن الاصل فيثبت في الموضع المتفق عليه هو اذا وجدها كما هو وانما خصه ببيعها اليه على حكم الاصل  
ولان فيه ضررا على المثل للغرماء فيكون من غير الضرر على المالك لو اخذ العين ورفق قيمة الزيادة ولان الزيادة مملوكة للمثل فيخرج  
عنه نحو ما ولاه البستان من مال المعيرم بل ازيدة مما عليه فليس له اخذها وانما تسوعا اخذها بدم القيمة مع ما بين المصالح وهو اخذ عينه  
لانه لا يتم الا باخذها واستاءة ربة قيمة الزيادة للمثل في الغرماء اذ لا فرق بين احد العين التي وفيه في المانية ولا اعتبار في طر الشرح بالخصه شيئا  
وقول الشيخ العقد الفسخ في التسعة الزيادة مجموع كل منفصلة لان وجوه الفسخ المتجدد ان كان في تقدير وجوه حال العقد لزم في المنفصلة ما قاله  
في المنفصلة والزم في المنفصلة ما قاله في المنفصلة من دفع هذه التعليلات وتعارضها توقفت جميع الحكم المذكور كالمعقولة مع وهو  
اشارة الى ان صاحبنا قد قصر على نقل الاقوال والتعليلات المتعلقة بها ولم يرفع شيئا كما هو قاعده ومقتضى مذهبه ابن الجنيب

ومن بعد ان اذرح السابغ في العين ولم يرد على العراء فيه الزيادة يكون شريكاً لهم بقدر ما يستحقونه من الزيادة وتقل عن القيمة في المذكورة  
انما استقر علم جواز الرجوع في العين والطلاق وظاهره ان لا دليل له ذلك ولو مع رد قيمة الزيادة فوجه فلا قوال في المسئلة فكلها للعلماء  
اقول انت خبير بان المسئلة المذكورة لما كانت محققا في النصوص كثر فيها الاحتمال لا ان لا يجزى بالتسوية في الاطلاق النصوص التي قد منها  
في اصل المسئلة ترجيح القول الاول وهو التبعية فان قوله عليه السلام ان كان للمتعاقب قائما بعينه ذلك صاحبها ثم من ان يحصل فيه هذه الزيادة  
ام لا يصح وجازان للمتعاقب قائما بعينه مع حصولها او اقله فيحصل ذلك بالقيمة التي كان عليها وقت الانتقال بمعنى ان المعنى في قوله  
قائما بعينه انما هو ذلك فالظن بعد تمام البعد لما سئل انت نعم من ضمنهم بانه لو نصح الغزالي وقصر الثوب واستوى السطح لم يحا  
بل جعله بالبالا يمنع من الرجوع في العين لصلو وجو العين في جميع هذه الفروض نحوها وانما المراد بهذه العبارة انما الاحتمال من  
ثقله وذهابها فيكم وجوده على اى حاله كان وكيف كان فالمسئلة لا يخرج من ثوب لا شك ان الله العالم **القول السابع** قالوا لو نصح الغزالي  
وقصر الثوب وخبر الدقيق او جعل الخشب للواحد او عمل بالمال على الباطن هو الرجوع في العين وان كان للمراء ما راد على الاصل  
بالاعمال المذكورة ان لو حوت زيادة والفريق بين الزيادة هنا ما تقدم في سابق هذا النور ان الزيادة في ما تقدم من البيع لا من جارية متصلة  
كانت لو لم يفسد او اقلها فاقب من جارية وقد يكون صفة محضه لنصح الغزالي وقصر الثوب قد تكون صفة من واحد وعينا من اخر  
كصبغ الثوب مع فاذا اشترى عينا وعمل فيها عملا يزيد في صفتها كالاعمال المذكورة او لا فقد صحت بان لا يليق حق الرجوع في  
العين كما دللت عليه الاحتمال المتقدم لان العين لم يخرج عن حقيقتها سواء اردت هذه الصفات عليها ما يفسد عليه ان واحد عين فالثم ان  
او لم ترد العين بهذه الصفات فانه لا شيء للفلس سواء عزم عليه ام لا وان فقصت فلا شيء للسابع على الفلس لو اختار احد العين وان  
فادت القيمة بذلك صلا للفلس شريكاً بعبارة ذلك مساع العين ويكون للفلس بنسبة ما راد فلو كان قيمة العين حال كون الثوب حاما او بعير  
صبغ ما ترو مع اخذها ما ترو عشرين كان للفلس من الثمن الذي يباع به الثوب وان يطر الى الثمن الجرة والصبغ والقصار فتوخذ من  
الباب والادوية فتوخذ اعدى هو الاول وهذا احد القولين في المسئلة وفيما انتم في العين الى ان يبع محاما بما كان هذه الزيادة بالزيادة المتصلة  
فالتسليم هو بناء على ان حكم المتصلة ذلك وقد عرفت الخلاف في قيمة وان الاقرب لذلك من حكم تلك المسئلة ان الزيادة لا تخرج بحكم  
هنا بطريق اول ومن حكم ثمة يكونها للبايع فانه يمكن ان يحكم صانكوها للشرع لكون هذه الزيادة هنا مستند اليها ما يفسد او لا  
عليها وادفع الاخره بخلاف التسليم في الكبر ومحوها فانه من فعل الله سبحانه وان كان ربما استند الى فعل المكلف من اعطاء العلف والتسليم  
اندر بما تخلف التسليم عما في بعض الموارد وربما يحصل له ونما في بعض على بعد ما استند اليها فالفاعل هو الله في حل خلاف طريق المحطة  
وخبر المتفق ونحوها قال في المسالك والا قومي في الموضوعين ان الزيادة للفلس في ما لم يفسد مع الزيادة من الرجوع اسه اقول انتم انتم  
سابقا انتم يظهر في تلك المسئلة ترجيح شيء من الاقوال فيظهر منه هاتوجه القول الثالث من الاقوال الثلاثة المتقدمة من ان حرام ملكوا  
هنا الزيادة المستند الى فعل الله تعالى كجاء في تلك المسئلة السابقة بالزيادة المستند الى الفعل كجاء في المسئلة السابقة بالزيادة المستند الى  
ما يحصل احاطا فاطلع بعد البيع فخذ البايغ التخليل قبل تاييده لم يثبت الطمأنينة والوحدة فيه طاه مما تقدم في علم الزيادة المتعدد والجمع هنا من  
حل ذلك فلا يتبع مع وانما تبع في البيع بغير خاص في نقل في لغير البيع هنا القبول بالتبعية ما يثبت ثم رده من الحل على البيع قياس من غير  
جامع فلا يجوز المصير اليه وهذا القول منقول عن السافق في مساع على البيع والتسليم تبعة فيه مع انه لا يثبت في السياسة اما مع التاييد فقط  
ان لا خلاف في عدم التبعية لانه ما حصل للشرع في ملكه فلا يزول ولا يتصور تبعية بوجه هذا القول في التار بعد الطمأنينة واطمانهم  
حصول الفعل بالذكري هنا قبل التاييد للتسليم على خلاف الشيخ في المقام وحيث قلنا ان التمرة لا تشر في صورة اخسار البايغ لاحد الحصول  
يجب عليه ابقائها اياها قطعها بغير اجرت ولو باءته النجا والثمرة في بلوغها تم بلغت بعد التخليل فلا ريب ان قد حصلت هناك زيادة  
البيع بسبب البلوغ على ما كان سابقا والظن ان هذه من في الزيادة للفلس فيجوز فيها ما تقدم في ثلوث الثالث لا يفسد من افرادها  
هذا هو الذي يقتضيه حال التمرة واما لو كانت الزيادة انما هي القيمة مع بقاء الثمرة على ذلك فاقولوا الحادها بها وحدها من كون الزيادة القيمة  
حصلت في ملك للفلس فلا تؤخذ منه محاسنا ومن بقاء غير مال السابغ من غير تبعية في حقيقته نحو الخبر الدليل على رجوع مع قيام عين مال في  
في المذكورة علم جواز الرجوع في العين مطلقا من زادت قيمتها الزيادة التسوق والخوف ما واشترىها للفلس من ثمن المتاع لا يبيع من  
الاشكال المخرج عن خطاه اطلاق الاحكام المتقدمة وتخفيفها مما يجزى لسل الله العالم **القول الثامن** قالوا لو اشترى ارضا فاعمرها او بنى  
فيها ثم افسس كان صاحبها من حقها بوضع ليس له ازالة الغرض لا الا لانه قيل ان له ذلك مع الارش في ضمير هذه الجملة ان قد تقدمت دلالة  
الاخبار وكلام الاصحاب على انه مع بقاء الدين ولو وجد من الدين على حال من الرجوع فيها ما هذا احد النور في تلك المتقدمة ولا يمنع في ذلك  
ما وقع فيها من التضرر بالمرتب النساء لا انها متميزة عن مال للفلس عاية الامارات فيجاء مال للفلس من تلك العشرة في الدين الى ان يصح به من امر ولاها  
وضعت بحق فذلكه فتكون محترمة ولا يجوز ازالةها على المتصور وقال شيخنا في محيط راد النها مع الارش في ما اسدنا في هذا الخبر فيقولون ان  
من الرجوع في العين استحقاق ما فيها من حيث وضع الغرض في السابغ في حقها في الجمع من القيمة في وجه او قلنا ان لا ريب في ان هذا الخبر لا يفتق  
على صلح الارض لا انقطاع بارضه لا ضرر على صاحبها من البناء اخذ الارش على هذا لا يمنع ان يبيع الا انما ناهي انما بالان ملكها  
مقتضى التعليل المذكور الا انتم بذكر احد استحقاقه لاسره بوابها الم هو وحده من التسامية عما دلت على ذلك العن الساكنا وقع وعيوا  
المسئلة اما الزرع فانه من حرجها بانما يجب على البايغ بعد رجوعه في البيع ان يبيع بغير احدى ان يار قطعها او لا واحد اقله او العن ان للزرع





لا فلا من لم يفت فيه على دليل فان مورد التصريح بالبراهين هو كونه خاصة وكيفية كان فان يقتصر على الواجب فيه وهي الاثبات الثلاثة قالوا لو ثبت  
فيها الوسط مما يليق به عادة ولا يقتصر على الادون وبه قطع التهمة في السان ولا ما تفرقة المتبادر اليه الاطلاق والحقاوس مؤثرة التجهيز من  
سدر وكافور وما وغواها وهو غريب لا يستلزم الامر بان تكفي هذه الاستيان قول عليه عليه بعض تلك الاخبار فيكون قد ماتوا امر  
بالتكفين وهو امر بلازمه **القول الثالث** في اقامة الحاكم مال للفلس فيم ظهر غريم بعد القسمة بقضها وقتتمت على الجميع وهذا الكلام غير خال  
من الاجمال وقصيل الكلام في ذلك ان يقول ان هذا الغريم الظاهر بعد القسمة اما ان يطلب بعين مال للفلس بان يكون قد باع مبيعاً وعينه قائمه  
في اموال المفلس في له ان يرجع في تلك العين كما تقدم بحققه او يطلب بدبر في الذمة وعلى تقدير الاول فاما ان يكون تلك العين قد مضت بالقسمة  
في حصة بعض الغرماء او ضلت الغرماء جميعاً بالسوية في في ايديهم جميعاً او في يد اجنبي فان يكون قد باعها الحاكم وقسم قيمتها على الغرماء فلهما صور  
اربع في صورته ما اذا كان الطلب عليها اخص بها بعض الغرماء وباعها الحاكم لاسبيل الى نقص القسمة لان العين اذا انتزعت من احد ما وردت  
الى البائع بقي الاخر غير حق وخ فلا بد من نقص القسمة وانك صورته ما اذا كان الطلب بينا او عساو وكما في يد جميع الغرماء بالسوية يقولون  
احدهما نقص القسمة كالقول لتبين في اهما من حيث ثلث جميع الغرماء يستوون في المال وقد وقعت القسمة بعين رضا البعض يكون كما تقدم  
ظهر لهم شريك اخر وثانيهما انما لا ينقص بل يرجع الغريم على كل واحد بحصة يفتضا الاحتياط كل واحد منهم قد ملك ما هو قد ضمه بالانتماء  
الضاد من اصله في محله فلا يجوز النقص لانه يقتضيه اطلاق الملك الثالث اما احصة الرابطة على قدر نصيبه باعتبار الغير الا حرماتها عين محلو  
له فثبتت له المستلزم من اصله الخلوها عن النص محل اشكال والظاهر ان ساء الاطلاق الذي قد ساقده عنهم في صدر المسئلة على اختيار  
المحققين القول الاول من هذين القولين منه ما لا على ذلك ففرض القسمة في انصور الرابع خلا والله العالم **الحال** مستمرا اذا كان عليه بون حالة  
ومؤجلة وقت القسمة قسم المال على الديون الحالة اما لو كانت مؤجلة وقت التجزئة وحلت وقت القسمة شارك فيها اربابها وان كان المحجز ابتداء  
انما وقع لاجل الديون الحالة كما قالوا وفيه قد تقدم تصريح حمله منهم بانه لا يجوز نقل المال المحجور الى اولئك الغرماء الذين وقع المحجز لاجلهم  
فلا تقبل الشركة كما تقدم في مسئلة من اقر بدين سابق في الموضع التام من الاحوال الا من الامور الاربعة والا قرب الاول يتبعها على اذنه  
من عدم دليل على هذا المحجز وما يترتب عليه قالوا ولو حصل بعد قسمة البعض سائر في الذمة وصرف جميع المال وصرف باق الغرماء سقية ديونهم والله  
**العالم** **القول الرابع** من الامور الاربعة المتقدمة ذكرها المحقق في بعض ان يعلم انه لا يجوز حمل الغريم مع ظهور اعيان عواقبة الغريم او قسم المقتبة  
او علم الحاكم ولو تعدد الغريم بواقي بعض حوافر حرون **المخالف** المجتهد لان يكون المواقف من يحصل بالحسنة الترتيب في قيام البيعة  
بالقسمة الى المخالف المتعار من الاخبار الواردة في هذا المقام وقد تقدمت في صدر هذا المطلب ان عليا عليا عليه لم يكن يجب في الدين  
اذا اتوى على اصحابه اي اطلق الوفاء ثم يخرجه ماله بين الغرماء ان كل له مالا ظاهر مع عدم ظهوره فانه يحسمه حتى يتبين ان لا له حاشية  
فان يتبين له حصة حتى يستعيد الا وهو مطبوع على ما دل عليه كلام الاصناف قالوا لو كان له مالا ظاهر امتنع من الوفاء بخير الحاكم به حسب حصة  
يؤف بنفسه بين ان يؤف الحاكم عنه بنفس فان كان ماله من حصة الغير لم يخرجه ماله وان كان محالها اعم منه وادى جميع ما دل على ما يستعاد  
من الاخوان المذكورة ويجوز لصاحب الدين الا غلاظ له في القول بان يقول باطل في دعوى التجزئة فهو التجزئة فهو عنه صلى الله عليه وسلم انما لو اوجد جعل  
عقوبته وعرضه الى المطلق لعقوبة الحبس الغرض الا غلاظ له في القول بان يقول بان لا يمكن له مالا ظاهر ادعى الاعساض اظهر الاخوان المتقدمة  
انه عليه لم كان يجب حتى يتبين له الا اعساض اصحاب خضوان الله عليهم صاقد من حوائد ان وجدت البيعة على الاعساض فبها الحكم  
ان كان مستند للبيعة في التماسها على ما سئل امواله فثبت وان لم تكن مطلعة على باطن ادعيه لان الشهادة بذلك على التماس المحض  
بثبوت تلف ماله يحصل الغرض من فقره وان شهدت بالاعساض مطلقا من غير تعرض لتلف ماله فلا بد في ذلك من كون الشاهد  
لها مع حجة كيدة ومعاينة باطنة بحيث يطالعها على باطن احواله لا ما اعترضا ذلك دون ما اذا كان الشهادة سلفا للمال لان مرجع  
هذه الشهادة هنا الى الشهادة على ان مع اعساضه لا مان له والشهادة على الباطن غير مبسوطة ولما مع حجة كيدة امارا كونه من الاطلاع على باطن  
امر بالمعاينة الا كيدة فانها ترجع الى اثبات تضمن القيمة بان يقول ان معساضا يملك الا هو يوفى يومه ويتبادله به وهو نكث ان لم توجد  
البيعة على احد الوجهين المذكورين وكان له اصله او كان اصله لا دعوى الا حصل حتى يثبت اعساض المراد من قوله لسا كان له اصله الا انه كان  
على قبل الان ولكن ادعى الان تلفه ويقولنا او كان اصله لا دعوى الا ان غريمه الذي قد ثبت دفع التمس مقابلته فاما ان يكون قد باع سلفه  
وهو يطلب ثمنها او فرضه مالا والمطلوب يتبعه او يكره وصوله اليه مع قيام البيعة بوصول الحاكم الى حاكم حتى يثبت اعساضه  
لان الاصل فيما عدا ذلك الا عيان وظاهرهم انهم يحسمون ثبوت الدين وامتناع من ادائه وقال للمعلاء في قوله ان لم يكن له ثمنه ملك محض  
الغرماء على عدم التلف فاحسوا حسم ثمة مع عدم ذلك كله من البيعة على الوجهين المتقدمين وانه لا اصل له الا ان لا بدعوى مال من  
حار ان يستدعي اعساض طامح حاله مع الالفة له احواله خلا لوجه معساضه في قوله ان لم يكن له ثمنه ملك محض على  
لجوال الى طلب اليمين من الاحتمال في حوز المال ونحو الاحاديث في محذور الاحتمال في السطر العلم الطبع على اقله عوار له اليه من على السار  
من غير محض طاهر ان يترك المال به يدعون وجوده عند الاصل عامه قوله اما معساضه في قوله ان لم يكن له ثمنه ملك محض على انما لكم  
لا يكلف اليمين او اقام بدية على اتاب مذعاه خاصة في الحقوق العامة في كل سنة له امواله عليه علق انت على اليمين في تلك التلف  
دون بنية الاعساض محققا بان الدية انما تهدت بنشأه بان كما ثبت له اصله ان معساضه وبه مالا غيره فانه لم يرد من  
افقه موضع احرمها بان لا يمين في الموضعين محضات من تلك البنية التي يورثه لعل الله عليه السلام على الما في اليمين على







بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الضمان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 من شرط الضمان للمدين وصلى الله على محمد وآله خاتم النبيين واللائحة من بين كتاب الضمان  
 مشرك بطلان على معنيين أحدهما إحصاء من الأخوة والمعنى الآخر عبارة عن عقد شرع للتعهد بالوفاء والتعهد بال  
 لنفس هو الكفالة والتعهد بالمال كان ممن في ذمته مال فهو المأذون والضمان بالمعنى الآخر لا أن في هذا المقام  
 اشكال من حيث الخلاف في المأذون وأنه هل يثبت بها شغل الذمة أم لا قولان والاقسام الثلاثة إنما تنبأ على الأول ولما عاين الثاني في ذلك  
 في الضمان بالمعنى الآخر والمحقق في نفع مع قوله بعدم اعتبار شغل الذمة لئلا يعلل إقامتنا بالقيمة الاقسام الثلاثة وهو جعل المأذون  
 فيما للضمان بالمعنى الآخر وهو شغل الذمة لا يعرف ولا يخرج من هذا الاشكال لا يجعل القيمة مخصوصاً بمحل الوفاق ولو باو باعتبار القيمة  
 الآخر للمأذون وهو شغل الذمة لا يمكن أن يكون هو أحد الاقسام الثلاثة خاصة يكون لقيمته تركها من حيث تنبأها خاصة وأما خالصة  
 فيقول الخطيب لك وكيف كان فالمراد ما عندنا بالضمان هو المعنى الآخر وهو الضمان بالمال من البر والبر والبر من البر والبر من البر والبر من البر والبر من البر  
 ولذا إن جعلنا منهم أفراد لكل من الثلاثة كما يعلمه وبغض لا خطا في المعنى الآخر وجعلنا الثلاثة في كتاب واحد والمعنى الآخر الاقسام الثلاثة كما تحقق في نفع والعلامة  
 في وغير ما في غيرها وعلى هذا التبع جرينا في هذا الكتاب وجعلنا في هذا الكتاب يضع في مقاصد الثلاثة الأول في الضمان بالمعنى  
 الآخر وهو التعهد بالمال من البر وفيه يجوز الثلاثة الأول في الضمان بالمعنى الآخر وفيه يضع في مواضع أحدها لا خلاف أنه ينظر  
 في الضمان جواز التعهد للمأذون فلا يقع ضمان الجبته ولا الجبته بل العاقل بالأساس أيضاً والظاهر لا خلاف فيه كما ذكره بعضهم والظاهر أيضاً  
 الجور على نفسه كذلك وبما جرح في كونه وغيرها وأما المملوك فان ضمن بغير إذن سيده فهو حرة قولان أحدهما وبما قطع المحقق في من  
 غير نقل خلافه لعدم وهو قول الشيخ وابن الجبلة واستدلوا عليه بأن العبد لا يقدر على شيء كما وصفه الله فهو وذمته مملوكة لله لا يملك  
 إن شاء الله بها إلا أذن - وقيل بالصحة - ولستاره العلامة في لف وقوله في كونه وعقل ما يقدر على شيء كما وصفه الله فهو وذمته مملوكة لله لا يملك  
 بعد العتق لا ضرر فيه كما لو استدان بغير إذن سيده والساجد لف عن الآية بأن المراد بالثاني المال لقوله في مقابلة من رقتا زنا فاحتنا  
 والمستدل محل توقفه اشكال وإن كان ضمانه باذن سيده فانه يصح إجماعاً على ذكر العلامة في لف لكن في الكلام في أنه لو أطلق المأذون ولم  
 يشترط له الأداء من كسبه لا يصح إليه أن يعتق فهل يتعلق بقتله أم بكسبه قولان قال في طيقل أنه يتعلق بكسبه قيل أنه يتعلق بقتله وان عتقه بقتله  
 أو كسبه وغيرها من أمواله بعتن ووجب قضاؤه ولم يرجع الشيخ ضامناً من القولين المذكورين وعقل القول الآخر بأن إطلاق الضمان  
 لقيم من كل منهما والنجاة لا يدل على الخاص فلم يقع من المولى ما يدل على التزامه بملكه وكسبه ولا لأن في ذلك لبس لأن في الحر والعتق كان  
 لا يوجد إلا في ضمنه كما حقق في الأصول وعقل القول الثاني بأنه يتعلق بكسبه لأن إطلاق الضمان لا يجعل على الضمان أن لا يستقبله داء  
 فأن للمعهود والأداء من غير مال السيد يمنع وكذا في مال غيره كسبه ولا كان هو الضمان لا العبد هو خلاف التقدير فيكون كسبه في المأذون  
 والجمعة في ذلك قريب مما أوردناه والاستدانة في غير قولناك وهو أن الضمان يتعلق بالمولى ولا يختص بكسب العبد ولعله في  
 انتهى أقول هذا القول الثالث منقر على جملة هذه المسئلة على مسألة الأذن في الاستدانة فأنه لا اشكال في كون ذلك على السيد  
 سواء كان الاستدانة للعبد أو السيد كما تقدم تحقيقه في كتاب الذبون وحجبتة هذا القول الثالث بناء على ذلك وهو في حق  
 الاعتدال لأن الأذن في الضمان في معنى الأذن في الاستدانة إلا أن المسئلة مخلوفاً من الضمان بجميع شقوقها على اشكال والله العالم  
 الثاني هل يشترط علم الضامن بالمضمون له والمضمون عنه وعرفتهما بلبسهما أو وصفهما بما قبلهم وقيل لا يشترط وقيل يشترط معرفة المضمون  
 عنه دون معرفة المضمون له والقول الأول للشيخ في الثاني أيضاً وهو اختيار المحقق في بيع والشهد والعلاقة في غير ذلك  
 الشهيد الثاني في ذلك وجاعلة والثالث للعلامة في لف وعلى القول الثاني فأنه وإن لم يشترط المعرفة على الوجه المتقدم لكن يشترط العلم أن  
 يمتاز المضمون عنه عند الضمان بما يقع معه الفصل إلى الضمان عنه استدلال العلامة في لف على اشتراط معرفة المضمون عنه قاله لأن  
 المضمون عنه لا بد وأن يميز عند الضامن ويخصص عن غيره ليقع الضمان عنه وذلك يستلزم العلم به وفارواه أبو سعيد الخدري  
 قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وآله في جنازة فلأوصفت قال عيسى بن مسلم هل على صاحبكم من دين بالوائيم ذهبا من ضلوا على حكم  
 فقال على عيسى بن مسلم ما على رسول الله وآله ما من ضامن ضامن رسول الله صلى الله عليه وآله فمضى عليه ثم أقبل على فقال خذوا الله على الله

هذا هو الضمان بالمعنى الآخر وهو التعهد بالمال من البر

هذا هو الضمان بالمعنى الآخر وهو التعهد بالمال من البر









# في الضمان

بالارتفاق ونهمل الامر على المضمون عنه هنا متجوز لان الدين حال والضممان صاموخلا قالوا ليس هذا تعليل الضمان على الاحمال ناجيل  
لدين الحال في عقد لا زوم من جهة هذه الصور من المضمون على ابطال قبل حلول الاجارة في الضممان له فلا تدرى اطلب له عليه لانها الحق  
في ذمة الضمان في اتمام الضمان فلا تدرى له ابطاله حتى يورث لو كان حال مع الاجارة في الضممان له ايضا مطالبة الضمان من قبل حلو  
الاجل على ان يتبع الشرط ومن صور تلك الصورة للثابت اليها ما لو كان الحق مؤخلا مع قصو اجل للضمان او من اذنه وتعليل التبع والجماع  
لما عيى من جهة المؤجل حاله يقتضى المنع من هاتين الصورتين لما عرفت من انهما على ذلك صرح في لغة وغيره ايضا فان الضمان  
ارفق بالاجل على ان يقتضى لتبوع المطالب للضمان مد تط على مطالبة المضمون عنه في الحال مبنية في اتمام الضمان وهذا التعليل بعينه  
ان في الاجل لساو والقاصر يقتضى ان الضمان لو كان متعزعا بغير ارتفاق بالمنع من التناط على المضمون عنه والتبع فخر الدين منع من  
اصحان الحال كما ذهب اليه الشيخ الا انه عليه بعدا اخر بان ضمانه لم يثبت هذا التعليل بحري في الاجل القاصر عن اجل الدين كما هو  
الحال ومخرج المساوي بالمخاطبة في كلام الشيخ ومن بعد حيث خصوا المنع بصورة ضمان المؤجل حاله يقتضى شتات الاجماع المذكور في  
صورة الضمان مؤخلا ما كان حاله او مؤخلا بجميع اقسامه بالنظر الى التعليل الذي يدعى على اتصاله بغير الضمان من المالكين  
واما الضمان حاله فان كان الدين مؤخلا وهذا اتفاق المانعون على دفعه وتعليله كما قيل وفيه ان التبع فخر الدين من هاتين بهذا  
القول وقد تقدم تعليله بغير ما عليه الشيخ وان كان حاشا لا تدرى فخر الدين واتباعه حوزوه لوجود الحق والتبع واتباعه منع لعدم  
الارتفاق والله اعلم **التأخر** لو ضمن مؤخلا مع كون الدين حلالا ثم مات قبل حلول الاجل حل الدين المذكور واخذ من تركته لما  
تقدم من ان الميت يتحل في يده المؤجل بموته وهذا من جهة افراده وللورثة ح مطالبة عنه لان الدين عليه حاله فهو المرفوض ولم  
يحصل ما يقتضيه ناجيل والمؤجل انما هو الدين الذي يثبت في ذمة الضمان لا الذي في ذمة الضمان انما منعه رجوعه عليه في حياته  
من حيث انه لا يرجع الا بعد دفع ماضيه وحيث انه قد مات حل عليه الدين واخذ من تركته رال المانع من مطالبة المضمون عنه  
بل في مثل ايضا فالورثع الضمان الى حال في حياته قبل حلول الاجل باختيار فان لم يرجع على المضمون عنه احد من اهل هذا جلا  
ما لو كان الدين مؤخلا على المضمون عنه فضمنه الضمان كذلك فانتهى حلوله عليه بعد الموت واحدا من تركته لا يحل على المضمون عنه لان  
الحلول عليه لا يستلزم الحلول على الاخرى الا يحل على المؤجل بوضعه اضا من حاشا على القول بذلك **الاستصحاب** الاصل  
من غير حلاله يعرف بان في حاشا ان على الوجه المعتبر من ذمة بجمع الضمان على المضمون عنه بما دفعه الى المضمون له ان يدين  
ولو نرى بغير اذنه ولو ضمن بغير اذنه لم يرجع عليه وان اذنه يدين ولو ضمن باذنه وادى فاق بالضممان ولو ضمن بغير اذنه وادى بغير  
اذنه فاق بالضممان وطاه المحقق الا رد بغير اذنه في هذا المقام حيث قال بعد ذكر عدم الرجوع مع عدم الارتفاق في الضمان  
ما سورت واما الرجوع مع الارذنه الضمان مع الارذنه الا انه وعده فيه تافل في الارذنه الضمان والارذنه ايدى في قول اداء العوض  
لتم من الارذنه والاصل عليه الا ان تدل قرينه حاله في ذلك كما في لزوم الاجرة على من امره بضممانه لاجرة عادية وهذا في  
كثرة لوقال عطف فلا فاقا لافضل لم يرجع وبذلك لوقال العنة بمدا ان التناات في البصر عند حوول الغرق وعده الا ان نضم اليه ما يدل  
على قبول العوض مثل قوله عطف في الاول لم يرجع على ضمانه وعوضه الثالث وهذا المقدار يلزم وهذا ليس على عدم اشتراط التسعة  
لماضة والمقارنة وغيرهما فانهم ولزمه الرجوع مع انما قوله غير ايضا فان قيل وان قالوا الا ان نضم اليه قرينة وعلم من ذمة الاجماع على  
الرجوع مع الارذنه في غير الضمان فاما انتم اقول وادى على ما ذكره الاصل فاضا فان الاجماع استقوا من ليرة ما رواه الشيخ في  
يتعن الحسين بن خالد قال قلت لابي الحسن عليه السلام قول اناس الضمان غارة قال فقال ليس على الضمان غارة الغرض على ان  
اكل المال وهو ظاهر كما ترى في رجوع الضمان على المضمون عنه ما اغتر منه المضمون له وان لا يخرج عليه بغير علم رجوعه على  
المضمون عنه ولو صح ما ذكره من عدم الرجوع للزم حصول الغرض عليه مع انه عليه لم ينفاه عنه وجعل الغرض على سراك ما رواه  
المضمون عنه وبالجواب المذكور بحسب الخروج عن الاصل الذي استدل به وبالحري وان كان مطلقا الا انه محمول على ان كان الضمان باذنه  
المضمون له وما رواه الشيخ ما شاع عن محمد بن زيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من ضامان فاقا ثم ضام عليه ربه بالكنية عن عمر بن  
زيد الموفق ورواه ابن ادريس في مسند طريف الترابي من كتاب عبد الله بن بكير عن قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من  
من رجل من ضامان فاقا ثم ضام عليه ربه الا الذي ضام عليه هو ايضا ظاهر في الرجوع ومحلول على الارذنه الضمان ولو  
كان ما توهمه من عدم الرجوع حقا لنفاه عليه لم يثبت له الرجوع بكنية وبالحيلة فان كلامه هنا فاقا عن عدم الوقوف على  
تم من الاحبار المذكورة واما قياسه على لزوم الاجرة فهو مع كونه قياسا لا يجوز التعويل عليه في الاحكام الشرعية قياس مع الفارق لانه  
ان كان ذلك لفعل المأمور به يرجع الى الامر بحسب انه امره ان يفعل له فان دعوى عدم استحقاق لاجرة ممنوعة وان كان كذلك  
كالاخرى في حاله في البصر ونحوه فهو ليس من محل البحث في تفرق بينه وبين ما نحن فيه ظاهر القياس عليه قياس مع الفارق كما ذكرنا  
والله العالم **الغاشي** لو دفع الضمان للمضمون له عطف في ذمة فرضا في الضمان فاعليه كان له الرجوع مع الارذنه الضمان باقل  
الامر من قيمة الغرض ما شاع به في التوق وما كان في ذمة المضمون عنه لان الضمان لا يستحق كتر حاشا ان يدين للمضمون عنه لا يؤدى  
اكثر مما في ذمة وما اذا دفع الضمان فلو فرضنا ان الذي في ذمة كان له درهم والعرض التي دفعها الف درهم كانت تساوي حشبهين درهمين  
وعليه الا ان يدين بوجه من حشبهات الغرض في ذمة او يدين بغيره فليدين عليه الا المائة اما الاول ان لا اسلم ان يستحق





في حقه من الضمان

في حقه من الضمان

في حقه من الضمان

في حقه من الضمان

للشروط هل هو لازم ام لا وحديثان مذهب الشيخ عدم لزومه من قبل العبد لا تلو وعجز نفسه رجع قاضي عليه مسئلة الضمان مذهب الاصحاب  
لما كان هو القول بالزوم ثم قلوا بالزوم هنا فان المسالك ولوتنزلنا الى الجواز فالضحية متحتم ايضا لان المال ثابت في ذمة المكاتب  
بالعقد غايته غير مستقر كالقصر في مدة الخيار فخط هذا امتنع منه ضمان انفق لا تشرى ثم الاداء بناء على انه ناقض وامتنع التعجيل  
كما ادى اليه انتهى بالجملة فالضمان هو الشئ الذي لا يعرف وموضع الخلاف كما عرفت والتمسك بالمشروط اما المطلقة فالضمان لا  
خلاف له في لزومه وحقه ضمانا والله العالم **الثالثة** لا خلاف في انه صحيح ضمان نفقة الزوجية الماضية والحاضرة لاستقرارها في ذمة الزوج  
اما المستقبل فكيفه الشئ المستقبل فلا وجه الفرق بين الحالين ان النفقة عوض التمكين وهو بالنسبة الى الزمان المستقبل غير حاصل الجواز  
النشوز فالنفقة فيه غير متعلقة بالذمة فلا يصح ضمانها ثم ان ما علق به الضمان في الموضوعين الاولين من استقرار النفقة في الذمة انما يتحقق في النفقة  
الماضية واما الحاضرة فانه لا شك عندنا في وجوبها وثبوتها في الذمة مع التمكين للصرف وواجب من انما يجب في كل يوم حاضر بطول وعجز مع  
التمكين واما استقرارها فانه لا شك في ثبوتها على الزوج ولو تشرى في انشاء النكاح هل يثبت لها نفقة ذلك اليوم ام لا وفيه خلاف في الكلام  
فيه انتهى فحملوا انا لو ماتت او طلقها استقرت في تخصيص نفقة الزوجية بالذكر في هذا المقام مع وجوب النفاق على غيرهما من العود  
اشارة الى عدم الضمان في نفقة غيرها لان الفاتية مما لا يثبت في الذمة كما تثبت نفقة الزوجية بل غاية ما يلزم من الاخلاق لهما الاثم و  
المواخاة لان الغرض المقصود من الامر بها التبر والامانة فنفوت نفقات وقها بخلاف نفقة الزوجية فانها معلومة وقعتها مقابل  
التمكين فنبيلها سبيل الدين وقد وقع الخلاف ههنا في موضعين الاول قال الشيخ في ط صحيح ضمان النفقة الماضية والحاضرة للزوج  
دون المستقبل لا يتحقق بالتمكين ومتى ضمن النفقة فاما صحيح مقدار نفقة المعسر فانها ثابتة لكل حال واما الزيادة عليها في تمام نفقة  
للموسر فهي غير ثابتة لانها تنقطع باعساره وتعدا من التراج على ذلك وهذا الكلام غير خالص الاشكال بل الاختلال لا تفرقة كان الله  
يجب قضاءه انما هو النفقة الماضية والحاضرة والزوج يضمن نفقة المعسر ان كان معسرا ضمن نفقة للموسر ان كان معسرا ضمن نفقة  
للموسر لا يستقط الزائد على نفقة المعسر باعساره الموسر بعد وجوبه ولا يتم هذا الكلام الا على مذهب من يقول بضمن النفقة المستقبل  
كما صرح به في له حيث قال وانما يتم ذلك على مذهب لقائين بضمن ضمان النفقة المستقبل وقول الشيخ في ط كانه مذهب الاصحاب فترجع  
على تنويع ضمان النفقة المستقبل وتبعه ابن التراج توهم ان ذلك فتواه انتهى ما ذكره قدس سره جلية في حذانه لان تحقيق  
عبارة الشيخ عليه من كل الاحوال ان كلامه قدس سره ههنا في ط لا يخرج من سهم وغفل لعدم ارتباط العبارة وانطباعها الثاني قال ابن ادریس  
في الموضوع **الثانية** يصح ضمانها فلا يصح الا ان تكون معلومة لان ضمان المجهول على التحقيق من المذهب عند المحصلين من اصحابنا لا  
يصح وهو ظ عدم ضمان النفقة مع مجهولتها وعدم معلومية قدرها وكتبها وفيه ما يات في تحقيقه انما هو في هذا المسئلة  
**الاربعة** في ضمان المجهول والمرد به ما يمكن استعلامه بعد ذلك كما لو ضمن ما في ذمته اقل لو لم يمكن الاستعلام  
ايضا في ضمان نوره واحدا كما لو قال ضمت لك شيئا احتمالك على فلان لصدك الشي على القليل والكثير واحتمال لزوم اقل ما يتساوى له الشي  
كالافرايز مع بانه ليس هو المضمون وان كان بعض افرادهم ومن قال بصحة الضمان في المسئلة الشيخ في النهاية وشيخنا الفقيه في النفقة  
في النكاح في سائر احوال الصلح وابن زهرة وابن التراج في الكامل والمحقق والعلامة وهو القول المشهور على ما نقل في ذلك ومن  
اعدم الشيخ في ط وفت وبنه قال ابن التراج في المذهب وابن ادریس اخرج في لف على القوان الاول قال لنا الاصل الصلح و  
عموم قوله **رابع** وارشاد المحلل البعير الاصل عدم تعيينه وقوله عليه السلام لا رعيم غارم ومارواه عطاء عن الباقر عليه السلام قل  
له جنت **د** انك ان عدنا اذا ذكرته فسد على ما نافية فقال سبحانه الله لو ما بخلت ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يقول في  
خطبته من كضمانا على ضياعه ومن ترك ديننا على دينه ومن ترك مالا فاكله وكفالة رسول الله صلى الله عليه واله كفالة ميتا وكفالة ميتا كفالة ميتا  
فقال الرجل فمتى عني جيلتي الله فذلك ولولم يكن ضمان المجهول صحيحا لم يكن لهذا الضمان حكم ولا اعتبار اذا الباطل لا اعتبار به فمتنع  
من الامام عليه السلام الحكم بان النبي صلى الله عليه واله كافل ثم نقل عن الشيخ انه اخرج بان النبي صلى الله عليه واله نوع من الضمان المجهول  
غير انه لا يدرى كم قدرا من المال عليه لعدم الدليل على صحته ثم اجاب عن قدس سره بان الغرض انما هو في المعاداة التي تضمنها في  
اقطع الاقرار والضمان ضمه فلان الحكم فيها معين وهو الرجوع الى القول المقتضى الاقرار والى البينة في الضمان فلا غرض هنا من التاميل  
قد بيناه انتهى **اقول** في القول المشهور زيادة على المذكور ما تقدم من حديث خمان على بن الحسين عليه السلام في حديثه بن محمد  
وحديث ضمانه عليه السلام في محمدا سامة فانها ظاهرا بل صريحان في عدم معلومية الدين قدس سره وكيفية وقت الضمان لانها قابل  
ان يقول ان الظن من كلام المانعين من ذلك من حيث الغرض ان محمدا سامة في المسئلة انما هو بالنسبة الى الضمان الذي يرجع به ضمان  
على المضمون عنه وظاهر هذا الاخبار ان خبر ضمان النبي صلى الله عليه واله في ذمة المؤمنين على بن الحسين عليه السلام ليس كذلك فلا يحكم في هذه  
الاخبار من محمدا سامة في شئ وهكذا الكلام في الآية فانما خص محل البحث بما ذكرناه فان الآية ليست من ذلك في غير ايضا لان الظن  
منها انما هو ان الجملة كما تقدمت الاشارة اليه بالجملة فانه ان جعل موضع البحث الضمان بقول مطلق فالقول بضم الجانب القول المشهور  
لا يثبت والاخبار المذكورة وان خص بما ذكرناه فانها لمناقشة غير مدونة للمعروف والله العالم **الخامسة** قد عرفت في سابق هذه المسئلة  
ان المشهور صحة ضمان المجهول لان الغالبين بذلك خلفوا فيما يرجع اليه شيان ذلك المجهول فيعين قدس سره في الرجوع في ذلك  
الى البينة ان كان ثابتا في ذمته وقت الضمان لا ما يقر به المضمون عنه ولا ما يحلف عليه المضمون له من ان يمين عليه





کتاب الضمان

من ضمان الاعيان فانما نفق في الاخبار على ما يدل عليه انما حوزة من حوزة بما عرفت من ذلك الوجه لا اعتبار بالثبوت مع انتفاء ضمان  
بما عرفت ايضا وكل ما في التذكرة التي استدل بها هنا لا يمين ولا يمين من جوع فانه يرد عليه جميع ما ذكرنا في الجمل فانه لما لم يمتنع في  
هذا الضمان كما اذعوه دليل واضح فاما مع مستظهر الاصل لعدم ودعوى عموم ادلة الضمان لذلك ثم لم اعرف ثم انتم ابناء عظماء هور من  
الحكم بجواز ضمان الاعيان المضمونة وما لا يضار به وما في هذا الوكيل وامين الحاكم والوصي فانه لا يصح ضمانها وقد عرفت في كره الاجماع على ذلك وجعلوا  
الفرق بينهما وبين ما استويا بامتنان الضمان وعدمه في حيث كانت تلك الاعيان مضمونة على من يملكها لان يده يدعاه بغير حق جواز الضمان فيها  
بجمل هذه حيث انه لا ضمان عليه ان فرض ضمانها على تقدير التعذر والنقص في الأسباب لان ليس يواقع نعم لو كان قد تعلق فيها واثبات من جملة  
افراد تلك المسئلة للوجوب السبب هو كونها مضمونة والبحث فيها عن جواز ضمان الاعيان المضمونة ثم ان يكون ضمانها بالاصل والعارضي انما يمتنع  
في هذا الفرق الذي بنوا عليه لما عرفت من ان مجرد كونها مضمونة على من يملكها لا يصح سببا لجواز ضمانها للاختلاف في شرط الضمان كما عرفت  
والعمدة في ثبوت الاحكام على النصوص الشرعية وحيث لم يرد فيها نص فثبتت بالحكم والاعتماد على مثل هذه التعليل كما عرفت في سماع ما عرفت من  
انتقائها وعدم تماها والله العالم **الباب الثالث في الواجبات وفيه ايضا مسائل** **الاول** في الاشارة الى خلاف بين الاصحاب في  
الثبوت عليهم في جواز ضمان العهدة وهو ان يضمن عمدة الثمن للمشتري عن البايع اذا كان قد قبض البايع في كل موضع يثبت فيه بطلان البيع من  
الصلح بان يكون مستحقا لغير البايع ولا يجوز للمالك البيع على تقدير صحة بيع الفضول او اجازة ولم يرض بعض الفقه ومثله ما لو تبين خلل في البيع اقتض  
فساده كخلف شرط فيه او اقترانه بشرط فسد على القول بكون ذلك مبطالا لاصل العقد والمقتضى اشتغال الدية بالمضمون على احد هذه القول  
وقت ان ضمان فان ضمان الثمن للمشتري يصح في جميع ذلك وكما يصح ضمان العهدة عن البايع للمشتري يصح للبايع ايضا عن المشتري بان يخرج  
الثمن مستحقا ونحوه وان يكون ميعبا ليحقق الارش بمرور حجة منهم ان دليل هذا النوع من الضمان انها هو الاجماع والضرورة فاذ لو لم يكن  
مثله لزم تعطيل بعض المعاملات فان كثيرا ما يحتاج الانسان الى المعاملات مع من لا يوثق به في تعلق الفقه على تقدير بطلان البيع وبطل  
المسلمين. والى ذلك اشار في كره فقال وهذا الضمان عندنا صحيح ان البايع كان قد قبض الثمن الى ان قال لا يطابق الناس عليه في جميع  
الاصحاب ولا في الحاجة تمس المعاملة من لا يوثق به ولا يوثق به وملكه ويخاف عدم الظفر به فخرج مستحقا للغير يقولون ان ذلك قال  
بما قال بعد جواز ضمان الاعيان قال في ذلك وفي الحقيقة هذا الفرد من افراد الاعيان المضمونة على تقدير كونه وجودا حالة الضمان وقد تقدم ما  
ضمان الاعيان والمضنة انما ترتب بالحكم على مذهبه هناك انما هو هذا الفرد خارج من البايع لمكان انضخه فانه ظاهرهم الاطباق على  
جوازه انتهى في ان تحريمه في تعليل انهم في هذا المقام من عدم الصلوح لتأسيس الاحكام ولو تم الرجوع الى مثل هذه التعليلات العسيلة في تأخير  
لاحكام الشرعية لاقع الحال وكذا الخط في سريته في الجلال مع استعانة الاخبار عن الال بالبيع عن الفتوى الامامية عليهم صلوات الله عليهم  
والامر بالرد اليهم فيما لم يرتفع فيه فقه عنهم والامر بالتكليف عما سكت الله عنه ونحو ذلك كالا يخفى على تتبع الاخبار وجا من خلاص الدلائل انهم لا  
يعتدونه نافلا ايضا يحسن وجوب الرد في طلب العين من الصامن بما اخذها من المضمون ويردها الى اهلها ان تبين النقل بالدليل مطلقا وان يكون  
لنقل مخصوصا بما يمكن من الاموال اليه في الدقة قال في كره ضمان المال عندنا ناقل للمال من ماله المدين الى نفع الصامن على ما بان في ضمان  
اعيان المضمونة والعهدة اشكال الاقرنه عند جواز مطالبة كل من الضامن والمضمون عندنا ان الضامن والضمان واما المضمون عنه فلو هو العاين يده او تلفها فيه  
في العهدة انشاء المشتري طالب للبايع وان شاء طالب للصامن لان الفصل هنا بالضمان التوثيق لا غير التوثيق ولا يخفى عليك في هذا الكلام  
انه مجرد دعوى عارية عن الدليل والبحث في صحة الضمان في هذا المقام واثباته بالدليل الظاهر يمكن بما ذكره من هذه الاحكام وان كان بنوع  
من التجوز في بعض المواضع كان ذلك غير ثابت ولا يصح في جميع هذا الكلام نفخ في غير ضرر او تفسير الضمان بمعنط العين ممنوعة يده كما ذكر في  
سد كلامه بحجج بعيدة لا يحتاج اليها الا دليل والافضل الضمان شرعا هو انتقال الحق للدقة الضامن نفس الحق كما ذكره من نحو الرد بعد قوله  
الا يكون النقل مخصوصا على الدقة فيه فانه قد من الاشارة اليه من انما انتقص في الدقة لكونه هو مورد الضمان شرعا ولا غير مما ذكره  
ضمان العين المضمونة والعهدة الراحم اليه ايضا طلب من الضامن في عدم الدليل عليه فلم يثبت عليه الحكم المذكور وكلفه ترتيب عليه  
هذا التجوز ان التخييف مع ثبوته فلا ولا دليل في ما ذكرنا في ظاهر ذلك ان ضمان العهدة ان تعلق بالعين الموجودة فهو داخل تحت ضمان الاعيان  
المضمونة وان كان ظاهرهم هنا الاشارة الى عليه بالضرورة كما اذعوه بجمل هذه ثم لما تقدم من الخلاف في تلك المسئلة وان تعلق بالثمن بعد  
فقد واستقراره في الدقة فهو داخل في ضمان الديون التي في الدقة ولا اشكال في الصحة **تبيينها** **الاول** في كره المناط في  
بيان العهدة ان يقول الضامن للمشتري ضمانت لك عهدة لو تمت او ردك او خلصت والظاهر انه يرد من كره هذا اللفظ لا مجرد النقل  
بعضه ان كل لفظ يفهم منه ذلك كلفه الا لفظ ونحوها فانه يقع به الضمان ويصح ذلك للبايع او للمشتري وحمل الضمان المذكور كل موضع  
يظهر فيه بطلان العقد كما تقدم **الثاني** في دعوى ضمان العهدة ان من شرط صحة ضمان العهدة اشتغال الدية بالمضمون على اصل الوجه  
سابقة روح فالمتعبر في ضمان العهدة وجود الضمان حاله فلا عبرة بالتجدد بعد ذلك كالفتح بالتقابل وتلف المبيع قبل القبض والفتح  
ميار الى يوان وحياز الحلي ونحوها فانه خالدة الضمان اليه باس دلم يحصل الاستقرار في الدقة الذي هو شرط في الضمان فلم يكن مضمونا  
ضمانا على هذا التقدير يكون من قبيل ضمان ما لم يجب فتح فلا يدخل هذا في ضمان العهدة ومثله ايضا لو نفخ للمشتري بيع بـ ابو فانه  
انما حصل في ضمان العهدة فلا يلزم الضامن الثمن على تقدير الفسخ بالعيب بل يرجع به للمشتري على البايع وبطلان لان الفسخ  
العيان ابطال العقد من حينه لا من اصل كماله ضمان العهدة الدقة تقدم حقيقة فلم يكن حالة الضمان وهو وقت البيع مضمونا

ج. ۱۰۰

[illegible]



من جعلها كونه ثابتاً حال استمان فعدم التمسك به لا يدل على ذلك يظهر في الخلاف في ثبوت بيع البايع أم لا فإنه ثابت عليه بغير استكمال ما تقدم بل  
الخلاف إنما هو في ثبوت البيع بالعتان وإن كان ثابتاً بدون ذلك فإنه ان كان منها سبباً على جهة وظهور الفائدة في الواسط المشتري عن البايع حتى  
الرجوع بسبب البيع فإنه يبقى الرجوع بسبب العتات لو قلنا بصحة كماله لو كان له خيار فاستطاع أحدهما أن لا يرضخ بالآخر استأمو الله  
العالم المسئلة أن أعتبر إذا اختلفت العتات في المضمون في قبض مال العتات وأدعى الضامن فعدم كون ضمانه بأداء المضمون عنه  
وأكثر المضمون له ذلك فإن مقتضى القاعدة أن القول قول المضمون له بيمينه لأنه منكم والأصل عدم الدفع فلهذهما قول الأول في  
هذا الحال ومقتضاها أنه ليس للضامن رجوع على المضمون عنه في شيء لأنه إنما يرجع عليه بما عزمه وهما لا يتحقق عنده استحقاق الرجوع في شيء  
وعلى هذا فلا فرق بين أن يكون ضمانه بالاداة وعدمه إنما قيدنا بالاداة ولا يلتزم بالاحكام اليمية عليه إذا لم يمتنع مع التسرع والرجوع  
الثانية أن يشهد المضمون عنه للضامن بأنه دفعه بشرط عدلته وعدم طرق التهمة اليه فإنه تثبت تهادته على القول بدفع الرجوع  
فيه أن تهادته بذلك متفقتة للشهادة على نفسه حيث أنه لما كان الضامن بأداءه موجب الرجوع الضامن عليه فتهادته بأداءه شيئاً  
على نفسه شهادة لغيره فمتنع إلا أن يطرق إليها التهمة وقد فرضوا اللهم صوراً منها أن يكون الضامن قد صالح على الأقل من الحق فيكون رجوعه  
إنما هو بذلك الأقل فتهادته المضمون عنه بذلك غير كالتف في نفعاً فإن ذلك إذا لم تثبت يثبت مجموع الحق في ذمته للضامن وإن كان لا يفي  
في سقوط الزاوية من المضمون عنه اعتراف الضامن بذلك ولا حاجة إلى الثبوت باليمين كما سيأتي على هذا فتدفع التهمة قبل التهمة أدلة فلو أنها  
أيضاً أن يكون الضامن معصراً لم يعلم المضمون له بأعساره فإن له الضم في مثل تثبت الاداء ويرجع المضمون له على المضمون عنه في دفع التهمة  
على الحق في ذمته فمنها أن يكون العتات في يده على المحج بالقلبي للمضمون عنه عليه من فائدة يوفر تهادته مال العتات فيزداد من يمينه  
الثالثة أن لا يكون شهادة المضمون عنه مقبولة لاحد الوجهين المتقدمين فيخلف المضمون له فائدة من حلف كان له مال العتات  
ويرجع الضامن على المضمون عنه بما أدعى ادعاءه أو لا اعترافه بأنه لا يستحق سواء وإن ما اخذ منه بعد اليمين إنما هو ظلم وعدوان مع موقوف  
المضمون عنه على ذلك وينبغي أن يعلم أن رجوعه بما دفعه أو لا مقيد بأن يكون مساوياً للحق أو أقل منه أو يرضى بأقل الأيمن لا يستحق رتبة الرجوع  
بأزيد من الحق إلا باعتبار لو لم يشهد المضمون عنه قالوا يرجع الضامن بما أدعى أخيراً لأنه لم يثبت ظاهراً ادعاء سواء هذا إذا لم يزد على ما  
ادعاءه أو لا على الحق والأرجح بالآقل من الثلثة لأن الأقل أن كان هو مانعاً عنه أو لا فلهذه أنه لا يستحق سواء فإن التلقي ظمراً  
كان الأقل مانعاً عنه ثانياً فإنه لم يثبت ظاهراً سواء وإن كان الأقل هو الحق فلا بد أن يرجع بالآقل من المدفوع والحق هذا أقل وعنده الفرق  
بين هذه الصورة وسابقتها تأمل حيث عكس في هذه بالرجوع بما أدعى أخيراً لما ذكره في سابقتها بما أدعى أو لا لما تقدم مع إمكان إجراء كل من العتاتين  
بأكثر من الموضعين ببلد فالعوض من التطويل لهذه الاحكام مع عدم التصور فيها من أهل الذكرك عليهم التسليم لتجديدها في هذه الأوقات  
والاطلاع على تفرعها في كل مقام مع اتجاهاً منها لا يمكن استنباط من القواعد الشرعية والضوابط الشرعية والعلم على الاحتياط في كل  
خلاف من التصور والله العالم المسئلة الحماصة ما إذا كان له على رجلين مال ضمن كل منهما مصلحة فأنه لا إشكال في صحة هذا الضمان  
من استكمال شرائط المتقدمة وعلى هذا يجوز أن كان على كل واحد منهما صاحب حصة فان تساوى المالان وكان ضمناً كل واحد يسأل  
الأخر ولم يتغير وصف الذين بالحلول والتأجيل فمما يله هذا الضمان تعاكسهما في الأصل والفرعية فيما يترتب على ذلك فالواو المضمون  
له أحد ما فإنه يبرأ الآخر وهذا البراءة إنما تعتبر إلى ما ضمنه عن صاحبه لأنه هو الباقي في ذمته للمضمون له والأقل من المال الذي دفعه  
قد انتقل بالضمان إلى ذمته صاحبه فلا يبرأ منه كما تقدم وح فاذا برئ من مال الضمان لم يكن له الرجوع على صاحبه لأنه يرجع عليه إلا  
بما اغترم عنه والحال أنه لم يفرغ شيئاً بسبب البراءة فمن أجل ذلك برئت ذمة الآخر من ذلك وأما ما استقلت به ذمة الآخر من مال  
الضمان الذي ضمنه عن ذلك الذي أبرأ المضمون له فهو باق في ذمته فبرأته ذمة الآخر إنما هو حتماً على صاحبه لا تماضمته إنما يجوز أن كان  
على كل واحد له صاحبه مع ضمانه فدفعه ودفع المضمون له بها فلوروا أحدهما واجتمع الحقتان على الآخر وكذا لو ضمنا على التعاقد  
اجتماعاً على الأخير إلا أن يحصل التضييق المسئلة السابعة إذا رضي المضمون له من الضامن ببعض المال وأبرئ من بعضه  
لم يرجع على المضمون عنه إلا بما أدعى ولو أبرئ منه فلا يرجع لغيره وكذا لو دفع الضامن بعضاً مما في ذمته للمضمون له فإنه يرجع على التمام  
عنه بأقل الأيمن من قيمته التوقية ومن أصل الذين قال في ذلك ولا فرق في ذلك بين أن يكون قد رضي المضمون له بالعرض عن يمينه عقد بينه وبين  
الضامن عن مال فلو كان ثوباً أو ما كان له من غيره وهو ما لا يرجع الأقيمة الثوبية إذا جرى البيع على العرض من مال المضمون له أما لو صالح  
عليه في المثال بما شتر من ثم ثمنه فصار الرجوع بالمالين لأنه انتقلت له ذمته بغير الاستيفاء وإنما وقع الاداء بالجميع بحيث لا يرجع بيمينه  
لأن الضمان يقع بالأداهان وتوقف في التذمة في ذلك انتهى قول وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في الموضع الخاص والموضع العام في البيع  
الأول المسئلة السابعة قد مر من الاحتجاج بوجوب ضمان ودوره بان ضمن ضامن ثم ضمن عنه لآخر وهذا إلى عدة ضمان ولا  
مانع منه من التحقق شرطه وهو ثبوت المال في ذمة المضمون عنه وهو هنا كذلك وح فيرجع كل ضامن على من ضمن عنه إذا كان الضمان بأداء  
مما أداه عنه ويصح دوره بان ضمن الأصل ضمانه أو ضامن ضامناً أن تعدد فليست بذلك الضمان ويرجع الحق كما كان ويترتب عليه ضمان  
لوجود المضمون له الأصل الذي ضماناً مع ضمانه فإن له الضم والرجوع إلى الضامن السابق وفي مختلفان بان يضمن الحال موجباً  
وبالعكس كما تقدم في الموضع السابع من "بحث الأول وقد تقدم نقل خلاص الشيخ في ذلك والله العالم المسئلة الثامنة في الرجوع  
فيها يقع في مسائل الأول في قبل الحوالة عقد شرع لتحويل المال من ذمة المضمون عنه إلى ذمة غيره بآية الله





کتاب الصما

١٣٠٤

الذي احصل برئت من ملك عليك قال الذي البرئ فليس له ان يرجع اليه ان لم يبرئه فله ان يرجع على الذي اخل به وهي ظاهرة الدلالة في هذا كبره و  
المفهوم منها ان الحيالة لا تقيد نقل المالة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه لانه مع حصول النقل بالحيالة لا يضاف الا براء محلا  
هذا ان فخر الابرار عن الحيالة والبراءة لا يضاف الى الحيالة محلا ولا خلافا بين الا متخالفان الحيالة تفيد نقل المالة الى ذمة المحال عليه ان  
الحال ليس له الرجوع على المحيل وعلى ذلك تدل الاخبار ومنها ما رواه في عن منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يحيل على  
بلد ايم يرجع عليه قال لا يرجع عليه ابلد الا ان يكون قد فليس قبل ذلك وما رواه الصادق في الفقيه عن ابي ايوب انه سأل ابا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل يحيل على رجل بالمال يرجع عليه قال لا يرجع عليه ابلد الا ان يكون قد فليس قبل ذلك وما رواه في تب عن عقبة بن جعفر  
عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الرجل يحيل على الصبي ثم تغير حال الصبي يرجع على صاحبه لا احوال ورجع فقال له  
الاخبار كما ترى ظاهرة في نقل الحيالة وبراءة ذمة المحيل بعد الحيالة للمنع من رجوع المحال عليه معتضة باقتان الا متخالفان ذلك  
و بالجملة ون كلاً من الحيال والبراءة موحبة لنحو ذمة المحيل فيهما سابق كان الثاني لا عيالا اثر له وبه يظهر في الرواية المذكورة من  
الاستكمال ومخالفة القواعد الشرعية وقد تاولها الا متخالفات ولا يتبعها اقلها بعد ما ذكره في لك وهو ان الابرار في الخبر كناية عن قبول  
الحال الحيالة فمعنى قوله برئت من ملك عليك اني لم يصيب بالحيالة للوجبة للمحيل فبرئت انت فكيف عن اللزوم بالابرار وهكذا القول في  
قوله ولو لم يبرئه فلان يرجع لان العقد بدون رضاه غير لازم فله ان يرجع فيه ومنه ذهب جمهور العامة في هذه المسئلة موافق له  
فما اصحابه في عدم التوقف على البرائة ويمكن جعلها على التقية لا هذا الاعتبار بل باعتبار ما قد مناه في المقدمة الاولى من المقدمات المذكورة  
في صدر كتاب الفقه من انهم صلوات الله عليهم كثيرا ما يقصدون مخالفة الاحكام تقية وان لم يكن بها قائل من العامة محافظا  
على الشيعة لوافقوا على نقل الاحكام عنهم كما تقدم تحقيقه ثم فان الخبر كما عرفت فيه من الاشكال ومخالفة القواعد المتفق عليها ما يمنع  
من العمل به وما ذكر من التاويلات لا يخرج من التسقف ليس بعد ذلك الا بما ذكرناه والله العالم الرأ بعينه قد صرح جملة من لا يمتثلون  
الظاهرة المشهورة جواز الحيالة على البرئ لا الاصل فان الاصل الجواز والاصل اصح عدم اشتراط شغل ذمة المحال عليه بما المحيل والشيخ في  
في اول كتاب الحيالة جازها على من ليس عليه شيء المحيل ثم قوى في اخوه المنع ولم ينقل المنع هنا عن غير الشيخ قال في ذلك ومبني القولين  
على ان الحيالة هل هي استيفاء واعتراض في الاول صحيح دون الاقله لا تدل على المحال عليه شيء يجعل عوضا عن حيال القول  
لا يفتقر ان الوارد من الاخبار في هذه المسئلة وهو ما قد مناه في سابق هذه المسئلة وليس غير في الباب ان يظهر اطلاقه على صحة الحيالة انهم  
ان يكون المحال عليه مشغولا بالذمة او برئانه لا يظهر في الاستدلال على هذا الحكم هو الا ستاد ان الاطلاق الاحكام المذكورة وعدم التحويل  
على هذه الاعتبارات المتكفزة والله العالم الحاشا صحت من شرط الحيالة رضا الثلاثة المتقدم ذكرهم وقد عرفت الكلام في الاتفاق  
على المحيل والمحال والخلاف في المحال عليه منها كما لهم وعدم المحرم عليهم واكثرهم لم يذكر هذا الشرط وكأنه نظيره والاكفاء بذكره  
في امثال هذا المقام من الضمان ونحوه ومنها انه يشترط ملائمة المحال عليه والعلم باعائه وقت الحيالة فلو ثبت اليه والتمس جازها  
ثم بان اعتناء وقت الحيالة كان له فخرج الحيالة والرجوع على المحيل ويدل عليه ما تقدم من رواية منصور بن حازم ورواية ابي ايوب  
كان وقت الحيالة مليا ثم تجد له الاعفاء فلا خيار ويدل عليه رواية عقبة بن جعفر في المقدمة ومفهوم الروايتين المذكورتين ايضا  
حيث منعنا من الرجوع بعد الحيالة مطلقا في صورة افلاسه وقت الحيالة ولو افكس الفرض المذكور بان كان وقت الحيالة معسر  
ثم تجد له الملازمة قبل ان يفتح الحال فهل يزول الخيار ام لا اشكال في الزوال لغير المترتب على الاعفاء فيزول الخيار ومن ثبوت الخيارات  
اولا فليست ببلان الموجب للخيار ليس هو الاعفاء مطلقا ليزول الزوال الاعفاء وقت الضمان هو تحقق فيشت حكمه ورجحه في  
المسالك فقال بان الاقوى ثبوت الخيار لذلك منها ثبوت المالة في ذمة المحيل للمحال اجماعا فلو لم يكن المحيل مشغولا بالذمة للمحال لم  
يصح الحيالة ولم يتحقق نعم لو احوال على شخص المحال هذه فان كان ذلك الشخص المحال عليه غير مشغول بالذمة فان هذه الحيالة غير كالمرة  
في الفرض من فهمي وكذا وان كانت بهذا اللفظ فما حاجته بكل لفظ ذلك على ذلك وان كان مشغول بالذمة فهي كالمرة ايضا لكن فلا استيفاء  
وبالجملة فان ما لم يكن ثابتا في الذمة لا تجرى الحيالة فيه ان وجد سببه كمال الجعالة قبل العمل فانه لا يصح احواله الجعالة ليرجع له لعمام  
شوته اما لو احوال به الجعالة على الجاعل لمن له عليه من ثابت فانه يجوز بنيه على القول بصحة الحيالة على البرئ في منها ان يكون للمال المحال  
معلوما عند المحيل فلو احواله به الجعالة على الجاعل عند كمال الجعالة به من الذين لم يصح للغير ولان الحيالة اما ان تكون اعتبارا واستيفاء  
وعلى الاول فلا يصح على المجهول كما انه لا يصح بيعه على الثالث فانه انما يمكن استيفاء المعلوم قال في كره ويجتمل هنا الصفة ويكون على  
المحال عليه للمحال ما يقوم به البينة كما قلنا في الضمان ولا فرق فاشترط ان يكون معلوما بان ان يكون مثليا كالطعام او قيميا كالعبد و  
الثوب خلافا للشيخ وجماعة حيث منعوا من جواز الحيالة بالقبض لكونه مجهولا ولا فرق بانه معلوم بالوصف الصحيح للبيع والواجب فيه القيمة  
وهي مضبوطة ايضا تتعاضد فلا مانع مع شمول عموم الامثلة ومنها سببوا اشتغال ذمة الجاعل عنه عند بعضي هو من قال بعدم جواز  
الحيالة على البرئ اما على ما قد مناه من القول بالجواز فانه لا وجه لهذا الشرط ومنها انه يشترط تساوي المالكين جندا وصفة متقنيا من التسلط  
على المحال عليه لا يجب ان يدفع المثل ما عليه ليرتد المحقق فيخرج من هذا الشرط قل في كره من المشاهير بين الفقهاء وجها لثبوت الخيارات  
اعني الذين لا يحال على المحيل والذين الذي المحيل على المحال عليه جندا وصفة وقد افلوا كان له دنانير على شخص فاحاله عليه بلدهم لم  
يصح لانه لا يلزم التسلط على المحال عليه بالقبض واما في الجواز فيقولون بغيره الحيالة بالزيادة على النقص كذا العكس من التفاوت فيجوز

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

وَقَالَ لَمَّا رَأَى الْقَوْمَ يَنْجَسُونَ مَكَانَهُمْ كَمَا كُنْتَ تَفْعَلُ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَهْلَكُونُوا





المذكور بالوجه المتقدم بين كون الرد بالعيب بعد قبض المبيع او قبله ولا بين ان يتحقق الرد بعد قبض المبيع اهل الحوالة او قبله ولا بين الفسخ  
بغير العيب غيره من انواع الخيار والافالة والفسخ بالتخالف ونحو ذلك مما لا يبطل البيع من اصله ولكن المتأخرين من الامة متشابهوا بالعيب  
تعللن فرض المسئلة وكذا لا فرق بين العيب السابق على البيع او اللاحق على وجه يجوز الفسخ كالعيب قبل القبض وقبل انقضاء الثلثة في  
الحیوان لا اشتراك الجميع في القلة للوجه المحكم المذكور في الصورة المفروضة في كلام من مرضها واصل هذه الفرض في هذه  
للسئلة وامثالها كمن كان له عيب على من رخصته واصحابنا كالتخلف وانتباها جوازها عليها **الثاني** انه يحتمل ان يبطل  
الحوالة كما هو احد الوجهين المتقدمين باى عيب السببين المتقدمين ايضا فان كان المحال هو البايع قد قبض المال من المحال عليه  
فقد ثبت ذمة المحال عليه يستعده المشتري من البايع ان كان موجودا بعينه ولو تلف لزمه بدل وان تلف بغيره فبطلت ذمته مضمون عليه حيث  
انه قبضه عوضا عن الثمن ليس للمحال ذمة على المحال عليه فان رده عليه فلم يشترط مطالبته وان كان لم يقبض فليس له قبضه بطلان الحوالة فيبقى  
في ذمة المحال عليه لصاحبه هو المشتري كما كان فلو خالف المحال وقبض بعد بطلان الحوالة لم يقع عيبه بطلان حقه وهل يقع للمشتري  
قوله وان رده عليه فبطلت ذمته قلنا بصحة الحوالة كما هو الوجه الاخر فان كان البايع قد قبض برى المحال عليه ورجع المشتري على البايع ولا يتعين حقه  
فيما قبضه وان لم يكن قد قبض للمشتري الرجوع عليه قبل القبض لان الحوالة كالقبض من ثم ليقطع البيع ولو احال المشتري البايع بالثمن  
قبل ويحتمل عدم جواز رجوعه اليه ان قبض لعدم وجوب حقه وان وجد ما هو بمعناه في بعض الاحكام اقول من المحتمل قربا ان ترتب الرجوع  
على القبض او ما في معناه لا يظهر له وجوبه لان الحوالة بناء على ما هو المفروض من القول بصحتها امر منفك عن البيع غير مترتب عليه  
صحة وبطلانها فيعمل في الحوالة بما هو مقتضاها من قبض المحال من البايع او رجوع المشتري او لم يرجع وفي البيع ما يقتضيه من  
رجوع المشتري بالثمن بعد الفسخ على البايع قبض مال الحوالة ثم لم يقبض الله العالم **الثالث** لو احال البايع اجنبيا بالثمن على المشتري  
ثم فسخ المشتري بالعيب وياخر حادث لم تبطل الحوالة لما ذكر من التعليل وهو تعلل الحوالة هنا بغیر التبليغين بخلاف المسئلة المتقدمة  
وهي حوالة المشتري البايع بالثمن فان الحوالة متعلقة بالتبليغين وهذا هو وجه الفرق بين المسئلتين وثبنا الفرق ان الحق في تلك المسئلة  
كان مختصا بالمتبليغين بسبب البيع فاذا بطل السبب بطلت الحوالة لا يتربط عليه بخلاف حوالة الاجنبى فانه لا يتعلق به بالبيع ولا بصحة ولا بطلانه  
وان حكمنا ببطلان البيع بعد الفسخ حيث ان الثمن هار مملوك لذلك الاجنبى المحال قبل فسخ العقد ونقل عن الشيخ هذا الاجماع على  
عدم بطلان الحوالة قبل ويحتمل ضعفا بطلان هذا ايضا لان استحقاق احتمال فرع استحقاق المحيل فاذا بطل حق المحيل بطلت باعده وجوب  
ضعف ان تابع حين الحوالة لا بعد ذلك لا ردها الملك حين ردت بعد معارض اقوى وعلى هذا فلا فرق بين ان يكون المحال قد قبض ام لا لان  
الماثل للمالك الحوالة لا القبض تح فان المحال يرجع على المشتري بما سببه له من الثمن لو لم يقبضه المشتري بعد الفسخ يرجع به على البايع **الرابع** لو  
ثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في كل من الموصفين المذكورين انما حوالة المشتري اباي بالثمن كما مر في المسئلة الاولى وحوالة البايع الاجنبى  
بالثمن على المشتري وتوضيحه ان صحة الحوالة فرع استحقاق البايع الثمن شوته له على كل من التقديرين المذكورين ومع تبيين بطلان البيع من اصله يظهر  
عدم استحقاق البايع الثمن فمقتضى المشتري في نفس الامر التحقيق ان الحوالة وقعت باطنه من اصلها الا انه انما الكفيل بطلان ظهور بطلان  
البيع وعدم استحقاق الثمن فيكون بطلان البيع كاستغناء بطلانها وان كان البايع بالنسبة الى المسئلة الاولى والمحال بالنسبة الى الثانية  
لم يقبض فليس القبض بظهور البطلان كما عرفت وان كان قد قبض فان المشتري ان يرجع عليه بذلك للمشتري ايضا الرجوع في المسئلة الثانية  
على البايع بما قبض محال له لا قدره عند ما ذمت المحال هو الاجنبى فقبضه منسوب اليه وليس للمشتري الرجوع في المسئلة الاولى وهي اذا  
احال المشتري البايع بالثمن على شخص اخر على ذلك ان شخص اخر المحال عليه يصدق القبض باذنه وانما يرجع على البايع والله العالم **المقصد**  
**الثالث** في الكفالة المفهوم من جملة من الاخبار كراهة الكفالة والتاكيد في المنع منها فروى في عن حفص بن الغزير في الصحيح قال  
ابطات عن الحج فقال لعبد الله عليه السلام ما ابطاك عن الحج فقلت جعلت فداك تكلمت رجل فخر فقال مالك والكفالات اما علمت  
انها اهلك لقرن الاولى ثم قل ان قوما اذ بنوا ذنوبا كثيرة فاشفقوا منها وخابوا فاشد بدلتاها احرور فقالوا اذوبكم علينا فانزل الله  
عز وجل عليهم العذاب ثم قال تبارك وتعالى خافوني واجترأتم على ان تخفروا ففرض العهد وروى الشيخ في باب عن كنه الحسن اقول به عتبا  
عبد الله عليه السلام يقول لا اله الا الله العلي العظيم من الحج قال كفالة تكلمت بها قال مالك الكفالات اما علمت ان الكفالة هي اهلك القرن  
الاول وروى المسندون في بئر مرارة قال الصادق عليه السلام الكفالة خسارة غرامة فداء وباشا عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام  
لا تقربوا الحقوق فاذا لم تملك من جبرها وروى الشيخ باسناده عن طوارق عن ابي عبد الله عليه السلام قال مكتوب في التوراة كفالة فداء غرامة  
والجثة هذا المقصد يقع في مواضع **الاول** الكفالة هي التهمة بالنفس بمجرم التزلم الحنا للكفول تح طلب الكفول له فهو متعلقة بشئ الكفيل  
وهو ما يجمل الفاعل وان كانت هذه الحقيقة تصح للكفول ايضا الا انهم انما الوراد وبهنا الكافول والكفول لا لا ريب في اعتبار رخصه اهل الدين  
والاخلاق فيه ايضا لان الكفالة من جملة العقول اللازمة المتوقعة على الايجاب القبول ونحوها قال ثالثة كره ولا بد فيه من صيغة دالة على الايجاب  
والقبول فيقول الكفيل كملت لك جلد فلان او انا كفيل بلساره او كفيل بربا وبفسه لو بفسه او بوجه او براسه لان ذلك يعتبر برى من الجذوع  
فلا بد من وقوعها بين اثنين وهما الكفيل والكفول ولا بد من رضاها اما الكفيل فلا بد من ملزمة الحق وهو غير صحيح الا برضاها اما الكفول له  
فلا بد من صحة الحق فلا يجوز الزامه شيئا الا برضاها وبما يتم العقد او الكفول بلساره او بوجه او براسه لوجهه عليه من طلبه حتما  
خو وان لم يكن ثمة كفالة الكفيل انما هو بمنزلة الوكيل حيث ياحره الكفول له بانحساره فغايتها لكفالة حضور الكفول حيث يظن ظاهر العمل

هذا هو الوجه الثاني في بطلان الحوالة  
فان كان المشتري قد قبض على المحال  
فبطلت الحوالة وان لم يقبض لم تبطل  
لان الحوالة كالمقبض من ثم ليقطع  
البيع ولو احال المشتري البايع  
بالثمن قبل ويحتمل عدم جواز  
رجوعه اليه ان قبض لعدم وجوب  
حقه وان وجد ما هو بمعناه في  
بعض الاحكام اقول من المحتمل  
قربا ان ترتب الرجوع على القبض  
او ما في معناه لا يظهر له وجوبه  
لان الحوالة بناء على ما هو المفروض  
من القول بصحتها امر منفك عن  
البيع غير مترتب عليه صحة  
وبطلانها فيعمل في الحوالة بما  
هو مقتضاها من قبض المحال من  
البايع او رجوع المشتري او لم  
يرجع وفي البيع ما يقتضيه من  
رجوع المشتري بالثمن بعد الفسخ  
على البايع قبض مال الحوالة ثم  
لم يقبض الله العالم الثالث لو  
احال البايع اجنبيا بالثمن على  
المشتري ثم فسخ المشتري  
بالثمن وياخر حادث لم تبطل  
الحوالة لما ذكر من التعليل وهو  
تعلل الحوالة هنا بغیر التبليغين  
بخلاف المسئلة المتقدمة وهي  
حوالة المشتري البايع بالثمن  
فان الحوالة متعلقة بالتبليغين  
وهذا هو وجه الفرق بين  
المسئلتين وثبنا الفرق ان الحق  
في تلك المسئلة كان مختصا  
بالمتبليغين بسبب البيع فاذا  
بطل السبب بطلت الحوالة لا  
يتربط عليه بخلاف حوالة  
الاجنبى فانه لا يتعلق به  
بالبيع ولا بصحة ولا بطلانه  
وان حكمنا ببطلان البيع  
بعد الفسخ حيث ان الثمن  
هار مملوك لذلك الاجنبى  
المحال قبل فسخ العقد  
ونقل عن الشيخ هذا  
الاجماع على عدم بطلان  
الحوالة قبل ويحتمل  
ضعفا بطلان هذا  
ايضا لان استحقاق  
احتمال فرع استحقاق  
المحيل فاذا بطل حق  
المحيل بطلت باعده  
وجوب ضعف ان تابع  
حين الحوالة لا بعد  
ذلك لا ردها الملك  
حين ردت بعد معارض  
اقوى وعلى هذا فلا  
فرق بين ان يكون  
المحال قد قبض ام لا لان  
الماثل للمالك  
الحوالة لا القبض  
تح فان المحال  
يرجع على المشتري  
بما سببه له من  
الثمن لو لم يقبضه  
المشتري بعد  
الفسخ يرجع به  
على البايع الرابع لو  
ثبت بطلان  
البيع بطلت  
الحوالة في كل  
من الموصفين  
المذكورين انما  
حوالة المشتري  
اباى بالثمن  
كما مر في  
المسئلة الاولى  
وحوالة البايع  
الاجنبى بالثمن  
على المشتري  
وتوضيحه ان  
صحة الحوالة  
فرع استحقاق  
البايع الثمن  
شوته له على  
كل من التقديرين  
المذكورين ومع  
تبيين بطلان  
البيع من اصله  
يظهر عدم  
استحقاق البايع  
الثمن فمقتضى  
المشتري في  
نفس الامر  
التحقيق ان  
الحوالة وقعت  
باطنه من  
اصلها الا انه  
انما الكفيل  
بطلان ظهور  
بطلان البيع  
وعدم استحقاق  
الثمن فيكون  
بطلان البيع  
كاستغناء  
بطلانها وان  
كان البايع  
بالنسبة الى  
المسئلة الاولى  
والمحال بالنسبة  
الى الثانية لم  
يقبض فليس  
القبض بظهور  
البطلان كما  
عرفت وان كان  
قد قبض فان  
المشتري ان  
يرجع عليه  
بذلك للمشتري  
ايضا الرجوع  
في المسئلة  
الثانية على  
البايع بما  
قبض محال له  
لا قدره عند  
ما ذمت المحال  
هو الاجنبى  
فقبضه منسوب  
اليه وليس  
للمشتري  
الرجوع في  
المسئلة  
الاولى وهي  
اذا احال  
المشتري  
البايع  
بالثمن على  
شخص اخر  
على ذلك ان  
شخص اخر  
المحال عليه  
يصدق  
القبض باذنه  
وانما يرجع  
على البايع  
والله العالم  
المقصد الثالث  
في الكفالة  
المفهوم من  
جملة من  
الاخبار  
كراهة  
الكفالة  
والتاكيد  
في المنع  
منها فروى  
في عن  
حفص بن  
الغزير في  
الصحيح  
قال ابطات  
عن الحج  
فقال لعبد  
الله عليه  
السلام ما  
ابطاك عن  
الحج فقلت  
جعلت فداك  
تكلمت رجل  
فخر فقال  
مالك والكفالات  
اما علمت  
انها اهلك  
لقرن الاولى  
ثم قل ان  
قوما اذ بنوا  
ذنوبا كثيرة  
فاشفقوا  
منها وخابوا  
فاشد بدلتاها  
احرور فقالوا  
اذوبكم  
علينا فانزل  
الله عز وجل  
عليهم العذاب  
ثم قال تبارك  
وتعالى خافوني  
واجترأتم على  
ان تخفروا  
ففرض العهد  
وروى الشيخ  
في باب عن  
كنه الحسن  
اقول به عتبا  
عبد الله  
عليه السلام  
يقول لا اله  
الا الله  
العلي العظيم  
من الحج قال  
كفالة تكلمت  
بها قال مالك  
الكفالات  
اما علمت  
ان الكفالة  
هي اهلك  
القرن الاول  
وروى  
المسندون  
في بئر  
مرارة قال  
الصادق  
عليه السلام  
الكفالة  
خسارة  
غرامة  
فداء وباشا  
عن اسمعيل  
بن جابر  
عن ابي  
عبد الله  
عليه السلام  
لا تقربوا  
الحقوق  
فاذا لم  
تملك من  
جبرها وروى  
الشيخ  
باسناده  
عن طوارق  
عن ابي  
عبد الله  
عليه السلام  
قال مكتوب  
في التوراة  
كفالة  
فداء  
غرامة  
والجثة  
هذا  
المقصد  
يقع في  
مواضع  
الاول  
الكفالة  
هي  
التهمة  
بالنفس  
بمجرم  
التزلم  
الحنا  
للكفول  
تح طلب  
الكفول  
له فهو  
متعلقة  
بشئ  
الكفيل  
وهو ما  
يجمل  
الفاعل  
وان كانت  
هذه  
الحقيقة  
تصح  
للكفول  
ايضا  
الا انهم  
انما  
الوراد  
وبهنا  
الكافول  
والكفول  
لا لا ريب  
في اعتبار  
رخصه  
اهل  
الدين  
والاخلاق  
فيه  
ايضا  
لان  
الكفالة  
من  
جملة  
العقول  
اللازمة  
المتوقعة  
على  
الايجاب  
القبول  
ونحوها  
قال  
ثالثة  
كره  
ولا بد  
فيه  
من  
صيغة  
دالة  
على  
الايجاب  
والقبول  
فيقول  
الكفيل  
كملت  
لك  
جلد  
فلان  
او انا  
كفيل  
بلساره  
او كفيل  
بربا  
وبفسه  
لو بفسه  
او بوجه  
او براسه  
لان ذلك  
يعتبر  
برى من  
الجذوع  
فلا بد  
من  
وقوعها  
بين  
اثنين  
وهما  
الكفيل  
والكفول  
ولا بد  
من  
رضاها  
اما  
الكفيل  
فلا بد  
من  
ملزمة  
الحق  
وهو  
غير  
صحيح  
الا  
برضاها  
اما  
الكفول  
له فلا  
بد من  
صحة  
الحق  
فلا  
يجوز  
الزامه  
شيئا  
الا  
برضاها  
وبما  
يتم  
العقد  
او  
الكفول  
بلساره  
او بوجه  
او براسه  
لوجهه  
عليه  
من  
طلبه  
حتما  
خو وان  
لم يكن  
ثمة  
كفالة  
الكفيل  
انما  
هو  
بمنزلة  
الوكيل  
حيث  
يأمره  
الكفول  
له  
بانحساره  
فغايتها  
لكفالة  
حضور  
الكفول  
حيث  
يظن  
ظاهر  
العمل

في الكفالة

هذا هو الوجه الثاني في بطلان الحوالة  
فان كان المشتري قد قبض على المحال  
فبطلت الحوالة وان لم يقبض لم تبطل  
لان الحوالة كالمقبض من ثم ليقطع  
البيع ولو احال المشتري البايع  
بالثمن قبل ويحتمل عدم جواز  
رجوعه اليه ان قبض لعدم وجوب  
حقه وان وجد ما هو بمعناه في  
بعض الاحكام اقول من المحتمل  
قربا ان ترتب الرجوع على القبض  
او ما في معناه لا يظهر له وجوبه  
لان الحوالة بناء على ما هو المفروض  
من القول بصحتها امر منفك عن  
البيع غير مترتب عليه صحة  
وبطلانها فيعمل في الحوالة بما  
هو مقتضاها من قبض المحال من  
البايع او رجوع المشتري او لم  
يرجع وفي البيع ما يقتضيه من  
رجوع المشتري بالثمن بعد الفسخ  
على البايع قبض مال الحوالة ثم  
لم يقبض الله العالم الثالث لو  
احال البايع اجنبيا بالثمن على  
المشتري ثم فسخ المشتري  
بالثمن وياخر حادث لم تبطل  
الحوالة لما ذكر من التعليل وهو  
تعلل الحوالة هنا بغیر التبليغين  
بخلاف المسئلة المتقدمة وهي  
حوالة المشتري البايع بالثمن  
فان الحوالة متعلقة بالتبليغين  
وهذا هو وجه الفرق بين  
المسئلتين وثبنا الفرق ان الحق  
في تلك المسئلة كان مختصا  
بالمتبليغين بسبب البيع فاذا  
بطل السبب بطلت الحوالة لا  
يتربط عليه بخلاف حوالة  
الاجنبى فانه لا يتعلق به  
بالبيع ولا بصحة ولا بطلانه  
وان حكمنا ببطلان البيع  
بعد الفسخ حيث ان الثمن  
هار مملوك لذلك الاجنبى  
المحال قبل فسخ العقد  
ونقل عن الشيخ هذا  
الاجماع على عدم بطلان  
الحوالة قبل ويحتمل  
ضعفا بطلان هذا  
ايضا لان استحقاق  
احتمال فرع استحقاق  
المحيل فاذا بطل حق  
المحيل بطلت باعده  
وجوب ضعف ان تابع  
حين الحوالة لا بعد  
ذلك لا ردها الملك  
حين ردت بعد معارض  
اقوى وعلى هذا فلا  
فرق بين ان يكون  
المحال قد قبض ام لا لان  
الماثل للمالك  
الحوالة لا القبض  
تح فان المحال  
يرجع على المشتري  
بما سببه له من  
الثمن لو لم يقبضه  
المشتري بعد  
الفسخ يرجع به  
على البايع الرابع لو  
ثبت بطلان  
البيع بطلت  
الحوالة في كل  
من الموصفين  
المذكورين انما  
حوالة المشتري  
اباى بالثمن  
كما مر في  
المسئلة الاولى  
وحوالة البايع  
الاجنبى بالثمن  
على المشتري  
وتوضيحه ان  
صحة الحوالة  
فرع استحقاق  
البايع الثمن  
شوته له على  
كل من التقديرين  
المذكورين ومع  
تبيين بطلان  
البيع من اصله  
يظهر عدم  
استحقاق البايع  
الثمن فمقتضى  
المشتري في  
نفس الامر  
التحقيق ان  
الحوالة وقعت  
باطنه من  
اصلها الا انه  
انما الكفيل  
بطلان ظهور  
بطلان البيع  
وعدم استحقاق  
الثمن فيكون  
بطلان البيع  
كاستغناء  
بطلانها وان  
كان البايع  
بالنسبة الى  
المسئلة الاولى  
والمحال بالنسبة  
الى الثانية لم  
يقبض فليس  
القبض بظهور  
البطلان كما  
عرفت وان كان  
قد قبض فان  
المشتري ان  
يرجع عليه  
بذلك للمشتري  
ايضا الرجوع  
في المسئلة  
الثانية على  
البايع بما  
قبض محال له  
لا قدره عند  
ما ذمت المحال  
هو الاجنبى  
فقبضه منسوب  
اليه وليس  
للمشتري  
الرجوع في  
المسئلة  
الاولى وهي  
اذا احال  
المشتري  
البايع  
بالثمن على  
شخص اخر  
على ذلك ان  
شخص اخر  
المحال عليه  
يصدق  
القبض باذنه  
وانما يرجع  
على البايع  
والله العالم  
المقصد الثالث  
في الكفالة  
المفهوم من  
جملة من  
الاخبار  
كراهة  
الكفالة  
والتاكيد  
في المنع  
منها فروى  
في عن  
حفص بن  
الغزير في  
الصحيح  
قال ابطات  
عن الحج  
فقال لعبد  
الله عليه  
السلام ما  
ابطاك عن  
الحج فقلت  
جعلت فداك  
تكلمت رجل  
فخر فقال  
مالك والكفالات  
اما علمت  
انها اهلك  
لقرن الاولى  
ثم قل ان  
قوما اذ بنوا  
ذنوبا كثيرة  
فاشفقوا  
منها وخابوا  
فاشد بدلتاها  
احرور فقالوا  
اذوبكم  
علينا فانزل  
الله عز وجل  
عليهم العذاب  
ثم قال تبارك  
وتعالى خافوني  
واجترأتم على  
ان تخفروا  
ففرض العهد  
وروى الشيخ  
في باب عن  
كنه الحسن  
اقول به عتبا  
عبد الله  
عليه السلام  
يقول لا اله  
الا الله  
العلي العظيم  
من الحج قال  
كفالة تكلمت  
بها قال مالك  
الكفالات  
اما علمت  
ان الكفالة  
هي اهلك  
القرن الاول  
وروى  
المسندون  
في بئر  
مرارة قال  
الصادق  
عليه السلام  
الكفالة  
خسارة  
غرامة  
فداء وباشا  
عن اسمعيل  
بن جابر  
عن ابي  
عبد الله  
عليه السلام  
لا تقربوا  
الحقوق  
فاذا لم  
تملك من  
جبرها وروى  
الشيخ  
باسناده  
عن طوارق  
عن ابي  
عبد الله  
عليه السلام  
قال مكتوب  
في التوراة  
كفالة  
فداء  
غرامة  
والجثة  
هذا  
المقصد  
يقع في  
مواضع  
الاول  
الكفالة  
هي  
التهمة  
بالنفس  
بمجرم  
التزلم  
الحنا  
للكفول  
تح طلب  
الكفول  
له فهو  
متعلقة  
بشئ  
الكفيل  
وهو ما  
يجمل  
الفاعل  
وان كانت  
هذه  
الحقيقة  
تصح  
للكفول  
ايضا  
الا انهم  
انما  
الوراد  
وبهنا  
الكافول  
والكفول  
لا لا ريب  
في اعتبار  
رخصه  
اهل  
الدين  
والاخلاق  
فيه  
ايضا  
لان  
الكفالة  
من  
جملة  
العقول  
اللازمة  
المتوقعة  
على  
الايجاب  
القبول  
ونحوها  
قال  
ثالثة  
كره  
ولا بد  
فيه  
من  
صيغة  
دالة  
على  
الايجاب  
والقبول  
فيقول  
الكفيل  
كملت  
لك  
جلد  
فلان  
او انا  
كفيل  
بلساره  
او كفيل  
بربا  
وبفسه  
لو بفسه  
او بوجه  
او براسه  
لان ذلك  
يعتبر  
برى من  
الجذوع  
فلا بد  
من  
وقوعها  
بين  
اثنين  
وهما  
الكفيل  
والكفول  
ولا بد  
من  
رضاها  
اما  
الكفيل  
فلا بد  
من  
ملزمة  
الحق  
وهو  
غير  
صحيح  
الا  
برضاها  
اما  
الكفول  
له فلا  
بد من  
صحة  
الحق  
فلا  
يجوز  
الزامه  
شيئا  
الا  
برضاها  
وبما  
يتم  
العقد  
او  
الكفول  
بلساره  
او بوجه  
او براسه  
لوجهه  
عليه  
من  
طلبه  
حتما  
خو وان  
لم يكن  
ثمة  
كفالة  
الكفيل  
انما  
هو  
بمنزلة  
الوكيل  
حيث  
يأمره  
الكفول  
له  
بانحساره  
فغايتها  
لكفالة  
حضور  
الكفول  
حيث  
يظن  
ظاهر  
العمل







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

## في الكفالة

دون قبوله اخرى كما هو ظاهر كذا ليس صريحاً انه قول الكفيل وعلة تدير اياه عن هذا الحمل على وهم الراوى لا يوقفه فان صدق الخبر  
واحد والثاني فيها واحد هذا على نسخة الكفا كما كذا بناء واما على نسخة ب لثنا نشأت عنها تكلفات الاحتياط فلا يتلذذ هذا التوجيه فان  
الحديث فيه هكذا رجل تكفل لرجل ففعل كذا جئت في الآفة حتماً ثم درهم الحديث والظان من غلط النسخ والعلم عند الله  
انتمى اقول بل الظاهر انتمى من الشيخ فانه لا يخفى على من نظر الكتاب بل قد كور بعين الشاهد فانه قد اخلو حجة من احادته من التغير والتبدل والحق  
في السند والمتن والله العالم انما هو من اطلاق عز من يد صاحب الحق فعمل من احضار او اداء ما عليه بركات ولا لزم احضار او دفع  
الدية والوجه وجوب الاحتيا في كل من المستلذين اذ باطلافة الغير فعمل عاصب فغلبه ضمان ما عصبه باحضاره لان اليد المستولية  
بلا مفرجة مستحقة وبه يتحقق الغصب بيقين عليه الصمان بالاحضار واما الوجه اداء ما عليه المسئلة الاولى فانهم علوه بانه باطلا فله  
عصباً فاللازم له اقرار رجاءه وتسلية او اداء ما عليه من الحق المحقق بسببه ثبتت ليد عليه والظاهر ان يفي على ما تقدم في الكفيل يمنع من  
الاضرار وتسلم المكفول فان قلنا بالتغيير بين الاحضار ودفع ما عليه ثم ما ذكرناه هنا والظاهر ان القائل به هنا يوجب على ذلك في تلك المسئلة  
وان قلنا بان الحق الذي قصته الكفالة اما هو الاحتيا خاصة والرضا بما عليه معاملة اخرى يتوقف على التراضي لم يتجر ما ذكرناه  
هنا من التغيير بالنسبة الى دفع الدية في المسئلة الثانية هو المحبولة ايصا منه وبين عزيمته لكن الظاهر ان ذلك بعد التمكن من احضار  
وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق ولم اقم في المقام على حرا او اداء فقه الاسلام في حق عزيمته في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام  
يقول قال سالت عن رجل قتل رجلاً فادفع له الولد فدفعه الولد الى اولياءه المقول ليقولوه فوفيت عليهم قوم فخلصوا القاتل من ايديهم  
قال روى عن رجل قتل رجلاً فادفع له الولد فدفعه الولد الى اولياءه المقول ليقولوه فوفيت عليهم قوم فخلصوا القاتل من ايديهم  
وهذا الخبر كما ترى ظاهر الدلالة في حكم المسئلة الثانية انما هو حذر من اطلاق القاتل حتى يصير ولا تعرض له لادركه من التغيير احضار  
وبين دفع الدية والامام عليه السلام انما وجب الدية عليه بعد موت القاتل وعدم احضاره فهو ظاهر انتم مع حصة القاتل وليس الحكم الاحتيا  
وتسلية الى اولياءه والتم وهو موافق لما تقدم من اخبار الكفالة من حيث نعتها انما هو احضار القاتل او اداء ما عليه كانه حمله  
منهم ومنه فهم ايضاً حكم المسئلة الاولى وان الحكم فيها انما هو احضاره او اداء ما عليه ان حرج المسائلين الى امر واحد وهو من اطلاق  
عليه حق من يلزمه فعمله فانه يصنع ويحضر عليه بحضار من ساءلهم من عدم من يده وان الحكم لا يحجب الكفيل من يصير ولا يلام في  
انما قالوا في المسئلة الاولى وحيث يؤخذ للمال الرجوع على الغير اذ لم يجرى بعد اذ لم يحصل من الاطلاق ما يقضي الرجوع وهو جدي لو تدت  
بجواز اخذ المال الا انه لا دليل عليه كما عرفت وقالوا في الثانية لا فرق بين كون القاتل عدواً وغيره اذ الفصل لا يحل على الماتر فاذا تعدد  
استيفاءه وجبت الدية كماله لو لم يقاتل عدواً او مات ثم استمر القاتل هارياً هذا المال على اهل بيته ان يمكن الولد من استيفائه رد الدية الى العار  
وان لم يقبض من القاتل لانها انما احسن كان المحبولة وقد دلت وعدم القتل لان من دلت احسن المستحق اقول وفي هذا يساهل سابقه ان  
وجوب الدية على القاتل انما دلت في صورة موت القاتل خاصة كما عرفت من الخبر المتقدم بمحض ان المحصل لم يسلح جرحاً او دماً مع سوء فعله انما  
هو احسن المحصل حتى يصير مقتولاً مع بعد راسيها انما هو كماله لو لم يقاتل عدواً او مات سلم بالدية الى الماتر خاصة  
دون الهش ولا دليل على احد الدية في الصورة المذكورة وبه يظهر من نصيحتي على ذلك فقل ثم استمر القاتل هارياً او قاتلوا انما هو كماله لو لم يقاتل عدواً  
من يكفيل وتعد راسيها الحق من فاضل مال لحد المال والدية من الكفيل كان له الرجوع على الذي حلف له من ما ذكر في تخليص من يد السمحة  
وفيه اجاب ما عرفت ان الولد يقضي الصورة في الصورة انما هو حصر المحصل حتى يصير العيرم ان حلفه مدعه الى الكفيل ثم ان الكفيل يدين  
المالكين له وليس على الكفيل رد المال كما ادعوه حتى يرجع به بعد ذلك على الذي حلف له ثم يرد ذلك كما دلت من قوله ويطهر من يخطئ  
وهو احسن في كل موضع تعدد راسيها الحق من العيرم لا مطلقاً اذ ادعوه وقد تقدم في الموضع الثالث ان الواسع على الكفيل يقضي احصا  
للمذكورة ثم انما هو الاحصا خاصة في اداء ما عليه العيرم وتخلل فان كلامهم في هذا المقام كل منته على وجوب الاداء على الكفيل في الكفالة  
والخص في صورة هذا صرح وقد عرفت عليه وان مع عدم الدليل عليه مدفوع بالاداء لواردة ثم وهذا الصواب والله العالم انما هو ان لا  
خلاف بينهما في وجوب كون المكفول ماله كماله لحد المال والدية من الكفيل كان له الرجوع على الذي حلف له من ما ذكر في تخليص من يد السمحة  
لاشراك الجميع في الجمال واهام للكفيل ان العيرم الكفالة هو وجوده في حاله او اداء ما عليه العيرم لا مطلقاً اذ ادعوه وقد تقدم في الموضع الثالث ان الواسع على الكفيل يقضي احصا  
وفي الصورة الثالثة ما يوجب الاطلاق زيادة على اجهالة من يتعلق كماله عمر وعمله وهو عدم الدية بان يرد على من هذا الوجه احصا  
وكذا لا بد من مقتضى لان الكفيل حصل نفسه في صحة باحضار عيرم ان احتار يرجع الى انما كالا فكذا في رد وهو التحقيق ان بين  
ان الكفالة من العقود اللازمة للوجبة لا تشمل المدة مع الوقوف بها على ما ورد به الترفع وقرره من مواضع الحق تحقيقه وهو ما اذا كان المكفول  
متيقناً معلوماً ما عده فلا يخفى لعدم الدليل على **الشافعي** قال الشيخ اذا ائتمن مؤثماً مع من له حصة قبل الاصل سال ان له طه فان كان  
ضراً عليه لم يرد له وان كان عليه ضرر لم يحم عنه ايسر التراجع على ذلك لا للهو وبني المسار بين وجهه من الحق والعالم وغيرهما هو عدم  
الوجود لا غير التقييم والواجب حيث ان وجوبه مشروط بطول الاجل خاصة محصور بحلول الاجل فلا يحل يقضي بوجبه ولا يبعد في مثل ما  
لو شرط له في مكان او قلنا ما قصده الاطلاق الاضرار للموضع المتقدمه في غير وانما الضر وانما سهل لا فانه ولو شرط له في  
الوقت المكفول لا يمكن تملكه وقصده كونه موعداً فله لم يرد الكفيل لان تراشه مشروطه بالتسلم التام كما تقدمت بيته للموضع الثالث فلا  
يقبض بالتقييم الموعود مع من استيفاء الحق بقاءه وغيره ولو كان في حله كما اشرع لم يمنع ذلك تسليمه التمكن من استيفاء الحق بخلاف ما

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

# كتاب النكاح

في بيان ما يقع فيه من النكاح

في بيان ما يقع فيه من النكاح

في بيان ما يقع فيه من النكاح

في بيان ما يقع فيه من النكاح

في بيان ما يقع فيه من النكاح

دا كان في حلس الجابر والفرق بينهما واضح في الاستنباط الحكم الشرعي لا يمنع من احضار مطالبته بالحق بخلاف الجابر فانه قد منع فلا بد من التقييد  
باعتبار الادلة فوض ان المكفولة قادرة على تسلمه من حلس الجابر لصحة كانه يدين وبنيته او قوة المكفولة او تخويله في قوة عدم الحبس  
بالكفية والاختصاص انما اطلقوا الحكم بناء على الغالب من عدم تسلمه فانما لو كان في حلس الجابر ثم انه يركن في حلسه في الترخي فطلبته من الحكم الحاكم  
باحضاره وحكم بينهما فان افضله للحكومت بينهما ردة الحبس بالحق الاول ولو توجه عليه حق حبس الحبس حبسا بالحقين معاقوف  
فقد على حلاصه من عقبين معا **الثامن** الشهور في كلام جزمه منهم انه اذا تكفل ببيع في موضع معين وجب على الاخر بالشرط ولا يبر بالبيع  
في غيره وقال الشيخ في طه التكفل على ان يسد اليه في موضع اخر فان كان عليه مؤنة حمل الى موضع التسليم لم يلزم قبوله ولا يبر التكفل وان لم يكن  
عليه مؤنة ولا ضرر لم يلزم قبوله كما ذكرنا في الاجل سواء وتبعه ابن التبراج في ذلك ورده الاستصحاب بانه لو لم يبر في سابق هذا الموضع من ان حلفا  
هو في ذلك الموضع الشرط فلا يجب عليه القبول في غيره لانه ليس بغيره وانما اذا تكفل بتسليمه مطلقا ولم يعين موضع عاظما فصرح ان الاطلاق يقتضي  
الامانة العقدية المفهوم وقد تقدم الكلام في ذلك في فصل السلم كذا في السج كما ذكره بما ذكره كان حلفا العقد مكانا لا رجوع لهما اليه كبرية  
وبلغة رية ملاذ معارفة ونحو ذلك لان تملك القارين على استثناء ان لا يكون حلفا من الاضطرار بل من الترخي في طه اذا  
اطلق موضع التسليم وجب التسليم موضع الكفالة ثم نقل عن ابن حمزة انه يلزم التسليم في ذلك الموضع لا يفتقر على الاستماع وردة ان الله  
اطلاق موضع التسليم فتعين موضع العقد كالتسليم وعدم اولوته بعض الامكان **الثاني** اذا كان المكفول مائنا والكفالة حالية وموجلة  
وحال الاجل وهو غايبك ان كان الغايبك من بعض موضع لم ينقطع خبره او طريقته انما يمكن الذهاب اليه العوبة وان لم يعرف له خبره او موضع  
مقامه فخير له بطلب التكفل باحضاره لتعذره وعدم اه كانه ولا يشترط عليه لانه لم يقصر في الرضا ما يوجب الممان كما ذكره حمل منهم ولم يضمن  
لما لا يتبعون بربته **العاشر** في الشئ في ان التكفل بحلان بيد رجل لرجل فسلمه احدهما يبر الاخر لانه لا يبر عليه لتعاقب العقبين  
تبعه ابن حمزة وابن التبراج والشهور في كلام المتأخرين بانه الاخر لان المقصود تسليمه له وقد حصل من الوسم نفسه او سلمه اجنبية برب التكفل  
من الكفالة لحصول العرض فكيف من تسليم احدا للكفيل فانه اوله وظاهر الغاية لو هو بعد التسليم الاول فالحق للمكفولة في قول  
الشيخ ومن تبعه له الرجوع على الكفيل الثاني لبقاء حقه عليه ثم انه على تعاقب القول الشهور من ربه في تسليم احدا للكفيل في حله قصده تسليم  
عمود من ربه كما في الاطلاق بل في كنهه من نف احتمالا ان ربه لم يملكه من الوسم نفسه او سلمه اجنبية وبقي منه ايسار في جواب قول  
المكفولة وقصده من لم يملكه انما يجب عليه قبول الحق ممن ائتم عليه او بدله ومن حصول الغرض وهو التسليم وظاهر اطلاق الاصطفا القائلين بهذا القول  
عموا الاختيار مطلقا في هذا المسئلة وفي كلامهم في ذلك بالتسليم لا غير هذه الصورة ولو تفكر في ذلك فان التكفل لرجل لرجل ثم  
سلم الى احدهما لم يبر من الاخر عند الاحتفال بالفرق بين هذه الصورة وساقها بناء على القول المشهور من راته المجمع هو ان عقد  
الكفالة في هذه الصورة وقع مع اثنين فهو بمنزلة عقدتين كما لو تكفل لكل واحد منهما على ان يراه وكما لو ضمن اثنين في حلف واحد  
فانه لا يبر من بين الاحد اقول في الاطراف في النظر انما هو كما في المال المستر بين اثنين في نعمة اخرى ثم لا يبرى بالذبح الى احدا لشرهين الا ان يكون  
وكلاهما من الاحرف القصير يكون المتأمن من نفسه وكالات عن الاخر بخلاف الصورة السابقة فان الغرض من لهما انما احضاره وقد  
حصل من كان يفعل احدا فبطل الكفالة بحسب الغرض منها **الحادي عشر** لو قال الكفيل بربته المكفول فمكر المكفول فان كالتكفل  
بنت تملك دعواه استكال ان لم تكن بيته فاليه من طرف المكفولة فاما ان يجلس على بقا حق او يبر اليه من على الكفيل من حلف برب من  
دعوى الكفيل عليه ثبتت الكفالة ثم اجاء الكفيل بالمكفولة في البرائة انما تكف اليه من الاول في حله المكفولة للكفيل بل عليه له  
ايمس اخرى لا دعاوى ابنة لا تعلق بالدعوى الاولى فان الدعوى الاولى في ثبوت الكفالة وعدمها وان لم يبر ان المكفول لو ثبتت الدعوى  
الثانية في ثبوت الحق وعدمه ان رد المكفول ايمس على الكفيل فحلف من الكفالة ولا يبرى المكفول من ذلك وان كان الاخر من يمينه ذلك  
او لا الدعوى من مختلفان وان الانسان لا يبرى يمين بيمينه نعم في صورة الدعوى بين المكفول والمكفول لِحلف الكفيل اليه من المرودة عليه لانه  
بني لا ائمة من دعوى المكفولة في المكفول الكفيل لانه ثبتت بها البرائة التي تطلت الكفالة وان كان قد حلف المكفول للكفيل او لا على عدم  
الامر لسقوط الحق يمين المكفول وتبعية حلفه بالوارد الحق فتبرر في ثبوت بطل الكفالة كما ذكرنا **الثاني عشر** لو اذات المكفول في الكفيل  
وكذا لِحاف المكفول وبقيته المكفولة اقول في الحكم الاول وهو واضح ان من تعلق الكفالة في ثبوتها بالثبوت والاحضار المذكور في الكفالة انما  
يقصر المحال الحيوية لانه امر الشارع الذي يبر عليه الاحكام فيحلف عليه الاطلاق قال بعض محقق متأخرين في مجمع عليه من الاحتياط والعرض  
من ذكره انما هو الرد على بعض العامة حيث لجوا الى ان الكفيل لا يبر في ذلك هذا كله ان لم يكن العرض الشهادة على صورته والا حجب لِحافه  
مطلقا حيث يمكن الشهادة عليه بان لا يكون قد تغير بحيث لا تعرفه الا في ذلك بين كونه قد تغير وعلمه لان ذلك مستثنى من حرمه حيث انه قد اقول  
ما ذكره من العرض المذكور قد نقل العلامة في كونه عن بعض الشافعية ورده لا يبر من نقل الحلف في هذه المسئلة في الكفالة قد تشر اذا مات  
الكفيل لم تطلت الكفالة ولم يلزم الكفيل شيء عند علمائنا ثم نقل ذلك عن حمزة عن حمزة العامة ثم نقل عن حمزة منهم القول بوجوب الكفيل على الكفيل  
والاسان الكفيل وثيقة على الحق فاذا تعذر استيعاء الحق ممن علمه استوى من الوثيقة كانه من ثم رده ما لم يكن بين النوصيين المذكورين ثم قال في بعض  
مشافعية لا تطل الكفالة ولا يقطع له الاحتياط الكفيل وهو واضح قوله العامة في عدمه ما عليه حصاره لم يدين وقنا في غير النكاح لِحافه لا اراد  
المكفول في اقامه الشهادة على صورته كما لو تكفل استدا ببدن الميت ثم رده مائة لِحافه لان كنهه على الاحتياط وانما يبر من منها احضاره حال حيوة  
هو المتعارفين في شاعري الذي يحظر بالبال فيحلف الاطلاق عليه في كماله بعض المحققين حلفا في المسالك على ما اشترط احضار ميتة لأجل

















فجلد اچھا کام

الذات فان الغاصم يخص بلدا اما صاحب التينارين او صاحب البلد ينار بقى الاشكال هنا من وجه اخر كما نبه عليه شيخنا الشهيد الثاني  
قال في المسالك العامة كونه ثمة هذا هو المشهور بين الاصناف مستدرة رواية التكويد عن الصادق عليه السلام في كل حكم مع صفة المستدرة بان انما  
لا يحصل كونه بينهما بل من احد ما خاصة امتناع الاشاعة هو اللو فلو القواعد الشرعية القول هنا بالفرقة وقال السيد في الآلة تحتها مع  
الاصناف ومقتضى الرواية انه يقيم كذلك وان لم يتصلم دعواهما في الدنيا ورائه لا يمين وكذا لم يذكر الاستصحابا مينا بيا على كون الحكم المأية  
قهره كما نرو في السند السابقة وتبينت ان يمينها اذا لم يعلم كل منها معين حقا انتهى هو جيتا بالجملة فالطعن في وقت المسئلة من منظور  
ان الحكم المذكور في التمر غير مشروط بغيره فيقول القدر كروها من يمين وغيره والله العالم منها ان لو كان لو يفتقر درهما ولا لآخر ثوب  
بشئ من درهما اشتبهت في غير احد بل صاحبها عدل صمد في سائر سيرة السوال وقت ثمة يمينها على صاحب العشر سهمين من التمر فصدقت التين  
ثلاثا من السند فلا حاروا الشايخ الثلاثة نور الله تعالىهم عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبيع الزملا ثمن درهمين ثوب  
واحد عشر درهما فبعض الثوبين يولع بهما ثوبا ولا هذابة في بيع التومان في طرعا حثيثا ثمة ثلثة احماس ثمن واحد عشر درهمين  
قلت فان صاحب العشر قال صاحب التينين اختارهما ثمت فلا فلا صفره فلا اختار صاحب الله عليهم هذا المقام في البيع وحمله  
منهم للحق وغيره الى الوقت في ذلك ما ثبت عليه الرواية وروى عن دربه الى العمل بالفرقة فان بعد ذلك المسئلة اسجدت في فرقة كان وله بالجماع على  
ان كل امرئ يدين في الفرقة وصلا من الدواليه بميل كلام شيخنا في المسئلة في السور في العلامة في فم قال العلامة في كمنه ودين عبيد لا اشكال  
مع ورود النقل في مجموع صناعة لتخصيص لكل لاسلهما قدر معين فيساع ويوسط المير على سنة المالبين فيغيرها من الاموال وكما لو اتت بها  
بالشركة مع الاذن من الشركة فيحصل السد فليحتمل الرجوع بموجب الشك في هذا وانما لا يشترط ان كان لهما ما يقدر لاسل لهما كماله  
امتنع الطعنان ونقل في المسالك عن العلامة هذا القول بالتفصيل فقال ان الحكم يمينها من يمين وحسبتم ان تساويا لهما واحد من ثوب  
ولا اشكال وان اختلفا فاذا اكثر لصاحب انما اختلفا على الغالبان افكر خلافا لانه ياد ولا اتزله شرعا وان لم يمكن صار اكلما المشترك  
شركة اختيارية كما لو امتنع الطعنان ونقسم الثمن على راس المال وعليه ينزل لرواية واعتبر في المسالك بان ما ذكره من الساع على العا  
ليس اوله من الفرقة لانها دليل شرعي على هذه المواك ومن اجاب باختلاف الاثمان والقيم بالزيادة والنقصان لاختلاف الناس في المائت والتمسك  
بقول غيره ما قد مناه فقله عن العلامة في رد كلام ابن ادریس من ان موطنه في الفرقة كل امرئ كل ما حار له لانه ثابعد وروى بالنسب با علم  
المذكور به يظهر ضعف قوله لانها دليل شرعي على هذه الموارد وان الشك في العلامة في موارد الاحكام الشرعية من القواعد الكلية المتفق  
عليها في كلامهم والمساواة على رؤس افلاهم تم انه قال في ذلك وعلى تقدير العمل بالرواية فيعين حكمها على موردها ولا ينبغي ان لا الثياب  
المتعددة ولا عبرهما من الامتعة والاشمان مع احتمال لساوي الطريق واستقر في س الفرقة غير وروى بالقول هو مولى له في فيه  
كما اخبره ابن ادریس كان حسنا ايضا انتهى القول بهما بن ادریس في الفرقة هنا بناء على اصل غير الاصيل من رد الاختار انها انما احسا  
لا يبعد علما ولا عملا جيتا قاعا على مذهبه قدس سره فهو غير حيد وهذا انما الاول في كلامه بعد نقل قول الشيخ وقول العلامة في التفصيل  
ما صورته وانكر ابن ادریس لانه كله وحكم بالفرقة لانها الحل احدها فليس هو هنا حاصل وروى عنه من الجميع لو انما حاله المشهور في ظاهر  
النسب مع انه قضيت في واقعة يمكن قصه عليها والرجوع الى اصول الشريعة انما هو ظاهر فلو قلنا من حيث التمسك لانه هاهنا مدعى  
ذلك وهو غير جيتا لما عرفت وبالجملة فلا يظهر الوقوف على النقل المذكور في مورد والمواد بالفرقة فيخرج عموما من غير الاختار في  
الرد وسر استحسن في ذلك وكيف كان فان الصلح هنا بمقتضى العمل بالخير في ذلك ما فيه والله اعلم العالم **المسئلة السابعة**  
لو صالح على عين بعين او على منفعة بمنفعة او على عين بمنفعة او بالعكس صحق وبالحق ان الصلح لا كان معاده مفاد غير من العقود  
للتقضية وذلك العقول المشار اليها منعلق بعضها العين وبعضها بالمنفعة لم يمتنع صحة الصلح كذا بل لا يختص جوارء مما دلوف وصوغ  
على اسقاط خيار او على اسقاط حق اولوية تجب في سون او مسجل صحق ايضا بعين او منفعة بعين ما ذكر وكيف خلا طويلا بن احد لغو من  
كان مستحقا على الصلح اذا كان ذلك عوض معينا في العقد ولو كان مطلقا رج ببدل قالوا ولو ظهر فيه عين فله الصلح وفي تخيره بينه  
بين الارش فيه قال في ذلك ولو ظهر عين له استباح مملو في ثبوت الخيار وهما اجزاء لهما ذلك ونفعا لاختاروا ان لم يعلم بالله غيره وهو خيرة  
القدر في قد تقدم في خيار الخبز من البيع انه لا يفسد عليه بالمخصوص فيمكن استغلاته هنا كما استغلاته هنا من الاول العامة انتهى  
**المسئلة الثامنة** لو صالح على دراهم بدلا من درهم فله المشهور صحيح من ان الصلح عقد مستقل ينفذ بغيره وعلى قول الشيخ  
بالمزعية فيبر الصلح مراعاة لمصلحة شرط الصف في الزا قال في طار اذا دعى زام لود نائير في ثمة واعتروا م صالحا بدراهم ورواين مع  
الصلح وهو فرع الصف فيما صحق فيه صحق في الصلح وما بطل في الصف في بطل فيه ولا يجوز حتى يقا صافان كان المقتد دراهم ضا صا على نائير  
معينة او موصوفة فقيها وقبها مثل القرين جاز ولو نقص البعض فارق بطل الصف فيا لم يفتقر لوانع عليه دراهم فاقترها ثم صالحا منه اعلى  
بعضها بغير لانه ربا ولكن ان قضي بعضها او بغيره من المات صحق وان هذا الصلح فيع الأبراء انتهى على المشهور ولا يعلق به حكم الصلح من حو  
التفويض في التصديق واما حكم الرافاة في بطله على اخلا والمستخدم في مال من ان له في ثمة كل معاوضة ام يتحقق بالبيع وقد تقدمت  
الكلام في ذلك في باب فيل الاول في بخر حرا عاته هنا ايضا دون التذويم م بالروا هنا سا على ذلك التمهيد الثالث في لانه ممن جزم بالائبر  
العلامة في فله فحياتنا مع على اخلا للمذكور به ايضا في التا في رجا بوا فبما روم مثلا في صالحا على درهمين فان ان قلنا  
ان الواجب ضمان ثمة كما هو لحدائقه ليدكون الثالث في الذمة في جميع الصلح الما لود لا بالصدق في التا في رجا بوا فبما روم مثلا في صالحا على درهمين فان ان قلنا

بِإِذْنِ رَبِّهِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ الْكَاثِلِ  
الْعَالَمِينَ وَالْمُتَّقِينَ  
الَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ  
بِالْمُنْفَضِّينَ بِآلِ عِمْرَانَ  
إِذْ قَالَ لَهُمُ الْمَلَكُ الْمُبَارَكُ  
إِذْ قَالَ لَهُمُ الْمَلَكُ الْمُبَارَكُ



هو قيمة وان قلنا ان القيمة ضمن بقيمة فاللازم ان القيمة الملقاة هي التي هي القيمة  
المقدمة للزوم الزاوية الصلح عند من قال بتخصيص الترخيم بالبيع وبطل عند من قال بالعموم في جميع المعاوضات ولهذا اختار في المسالك هنا  
على البطلان بناء على ما اختاره ايضا من وجوب ضمان القيمة بقيمة المسئلة التاسعة اذ على اثنان عينه في ثالث من ان  
او ثوب او نحوها بانها لها بالمنافعة وصحة ما بها بالسبب الموجب للملك من انهما واثامها معا او كلا من شرهما لها معا بالمنافعة او نحو ذلك  
فصل في المدعى عليه احدهما فيما يدعيه من ان النصف المذكور لا يملكه المدعى عليه ذلك الذي صدق على النصف المذكور اقر له به بعون  
وج فان كان هذا الصلح باذن شريكه سابقا على الصلح او لاحقا ببله على صحة الفصول صحة الصلح على تمام النصف الذي وقع العقد عليه و  
يكون العوض بينهما مضافين كما ان الاصل كان كذلك وان لم يكن الصلح باذن شريكه مع الصلح في حقه المقر له وهو الرتب الذي هو وصفه على الصلح  
ويطلب من شريكه ويكون شريكه مع المدعى عليه بذلك الترخيم والوجوب في ذلك انما الترخيم للمدعيان على كون سبب الحكم مقتضى الترخيم بالمنافعة  
كما فرضناه سابقا فقرار المدعى عليه لاحدهما يقتضيه انهما انما اقرت ان لم يصر فيهما على السبب الموجب لثباته لان مقتضى الترخيم المذكور كاللزام  
ونحوه هو الترخيم ويمتنع استعفاء المقر له بالنصف خاصة دون شريكه كما ان الغاية يكون ذهابا على ما يقتضيه قرارهما بسبب الترخيم ومن اجل  
ذلك تفرغ عليه بطلان من التخصيص صحة الصلح على النصف مع اذن الشريك في الترخيم في العوض في عدم النصف الا في الترخيم مع عدم اذن ومن  
الشريك مع شريكه المدعى عليه بالترخيم هذا كل فيما اذا صرحا بالسبب الموجب للملك بالاشارة والمنافعة او لم يصرا بما يقتضيه الترخيم سواء  
صرا بما ينافي به ام لا كما لو اقرت احدهما ملك نصف المدعى فيه بالميراث واقرت الاخر ملكه بالشرء فانها لا يثبت ان فيها اقرت به المدعى عليه ملك  
احدهما الا ينسب ملك الاخر فلا يقتضيه اقرار احدهما بما يدعيه مشاركة الاخر اياه قال في ذلك بعد ذكر الحكمين المذكورين هذا تقرير ما ذكره للمفسر  
جماعة من الفقهاء ومنه بحث لان هذا لا يتم الا على القول بتقرير البيع والصلح على الاشاعة كالاقرار وهم لا يقولون بتجسسون اطلاقه على ذلك السامع  
والصالح حتى لو باع ابتداء مالك النصف نصف العين مطلقا صرفه في نصيب ووجهه بان اللفظ من حيث هو وان تلوحت نسبتا الى النصفين الا انه  
من خارج قد تفرغ انضواءه الى النصف للمملوك للبايع نظر الى ان ابيع انما يعمل على المتعارف في الاستعمال هو البيع الذي يترتب عليه انتقال الملك  
بفعل المتعارفين ولا يجوز في ذلك الا على المملوك بخلاف الاقرار فانه اخبار عن ملك الغير في نفسه فيستوفى ما هو ملكه وملك غيره ووجه فالان هذا ان يثبت  
الصلح الى نصيب المقر خاصة في جميع النصف بجميع العوض فيقال انما يثبت بين الاخر والتثبت هذا ان وقع الصلح على النصف الذي هو ملك للمقر له  
او وقع على النصف الذي اقرت به المشتري توجه قول الجماعة لان الاقرار ينزل على الاشاعة والصلح وقع على المقر به فيكون تابعا له في هذا ايضا حمل  
كلامهم لثباته ما ذكره من القاعدة للذكر ناها وهذا توجيه حسن يثبتها وعليه انما ذكرنا في بعض تفصيلاته احتمال ان الصلح لا يحسن  
للمقر له من غير مشاركا الاخر مطلقا وتبعه عليه الشيخ رحمه الله انتهى اقواله في بعض اقران اياض ما ذكره ثم بيان ما فيه فيقول قوله ان هذا لا يتم الا على القول  
بتقرير البيع والصلح على الاشاعة محض انشؤا باع شخص حصته من مال مشترك بينه وبين غيره كالنصف مثلا فان مقتضى تقريرهم ليس صرف المال بل  
الى النصف للعلوم المشاع مطلقا بينه وبين شريكه فيكون للبيع ربع البايع وربع الشريك وهم لا يقولون بتقرير البيع ولا في الصلح بل يقتضونه نصف  
البايع والمصالح وانما ينزل على الاشاعة الاقرار فلو اقرت بالنصف للغير يكون اقرارا بربعه وربع الشريك ووجه الفرق بين الامر بين ان البايع انما  
يباع مال نفسه ولا يصح بيع مال غيره الا بصفه الا على القول به او وكالته وما مضى ان هذا في نفسه انما هو المتبادر والمتعارف بخلاف  
الاقرار فانه كالثبوت بان للغير وهو قد يكون في مال غيره فهنا ينبغي ان يكون ما يصالح عليه هو نصف المقر به وهو الرتب بالنسبة الى  
الجميع فيكون العوض كله لانه لا يكون انصافا كما ذكره واذنا في بيعه للشريك الاخر مع المدعى عليه هذا اذا كان الصلح على النصف مطلقا  
او على النصف الذي هو ملك المقر له واقا اذا صالح المقر له على النصف الذي اقر له به كان الصلح هنا منزلا على الاشاعة لانه تابع قول  
لانزل على ذلك كما عرفت فيكون قول الجماعة متجها على هذا الوجه وعلى هذا يلغى حمل كلامهم هذا احصا ما ذكره قدس سره وفيه تولا  
ان الظاهر ان قول الجماعة بان اطلاق البيع والصلح انما ينصرف الى ملك البايع والمصالح دون الشريك فيكون الشايع انما هو في المال المشترك الخلاف عن النزاع و  
القاعدة المذكورة انما هي بالنسبة الى ذلك وما مضى فيه ليس كذلك لوجوه النزاع وعدم ثبوت نصفه الصلح بل الثابت له بحسب الشريعة  
انما هو الرتب كما عرفت لان الفرض انما اعترف به المدعى عليه مشترك بينه وبين شريكه بحسب نفس الامر ظاهر الشريعة من حيث اقرارهما بما يوجب  
الشركة ولا نزاع في ان ما اقرت به المدعى عليه مشترك بينه وبين شريكه فهو انما صالح على ربه وربع شريكه انما ليس نصف الصلح عليه الا ذلك به  
يظهر ان ما مضى فيه ليس من جنسيات القاعدة المذكورة ولا من افرادها التفصيل المتأخرة كما ذكره قدس سره واما انما مع الاغراض عن ذلك فان  
الظن من المقام المتبادر من شيئا الكلام كما صرح به من ذكر المسئلة من علمنا على اعلام ان الصلح انما وقع على النصف الذي اقر له به المدعى عليه  
والذي اقر له الا ذلك لان الصلح وقع على نصفه الذي له في نفسه الامر والخروج عن قاعدة البيع والصلح انما يحصل على الثلثة دون الاول وما  
ذكرنا في ظاهره ايضا ان احتمال المدعى ذكره الشهادة وتبعه عليه الشيخ رحمه الله نعم ليس بحديث والله العالم **المسئلة العاشرة** في قول الوادي  
عليه شيا فذكر فضالة المدعى عليه على من زعم او شجر بما ثبته لا يجوز لان العوض هو الماء مجعول هذا القول منقول عن الشيخ في  
الشمس الجوار مع ضبط الحق بمره معلومة ومثل ما كان الماء معوضا وبليغة فانه يجوز ان يقر بالماء عوضا للصلح بان يكون مورد امر اخر من  
عين او منفعة وكذا يجوز كونه مورد له وعوضه اخر من عين او منفعة كذلك مع ضبطه بمره معلومة والشيخ قد خالف في الجمع فحججنا  
بجهالة الماء مع انه يجوز بيع ماء العين والشرع في بيع جزء مشاع مسدود جرح له عوضا للصلح كذا قالوا في قول يمكن ان يكون منعه من الصلح على  
النصف المذكور من حيث عدم الضبط بالماء فانهم انما يجوزوا ذلك مع الضبط به لا بدليل عليه اطلاقا فانه لا دلالة فيه على المنع مع الضبط

هذا هو الحق في البيع والصلح  
انما ينصرف الى ملك البايع والمصالح  
دون الشريك فيكون الشايع انما هو في  
المال المشترك الخلاف عن النزاع و  
القاعدة المذكورة انما هي بالنسبة الى  
ذلك وما مضى فيه ليس كذلك لوجوه  
النزاع وعدم ثبوت نصفه الصلح بل  
الثابت له بحسب الشريعة انما هو الرتب  
كما عرفت لان الفرض انما اعترف به  
المدعى عليه مشترك بينه وبين شريكه  
بحسب نفس الامر ظاهر الشريعة من حيث  
اقرارهما بما يوجب الشركة ولا نزاع في  
ان ما اقرت به المدعى عليه مشترك بينه  
وبين شريكه فهو انما صالح على ربه وربع  
شريكه انما ليس نصف الصلح عليه الا ذلك  
به يظهر ان ما مضى فيه ليس من جنسيات  
القاعدة المذكورة ولا من افرادها التفصيل  
المتأخرة كما ذكره قدس سره واما انما مع  
الاغراض عن ذلك فان الظن من المقام  
المتبادر من شيئا الكلام كما صرح به من  
ذكر المسئلة من علمنا على اعلام ان الصلح  
انما وقع على النصف الذي اقر له به المدعى  
عليه والذي اقر له الا ذلك لان الصلح وقع  
على نصفه الذي له في نفسه الامر والخروج  
عن قاعدة البيع والصلح انما يحصل على  
الثلثة دون الاول وما ذكرنا في ظاهره  
ايضا ان احتمال المدعى ذكره الشهادة  
وتبعه عليه الشيخ رحمه الله نعم ليس  
بحديث والله العالم **المسئلة العاشرة**  
في قول الوادي عليه شيا فذكر فضالة  
المدعى عليه على من زعم او شجر بما  
ثبته لا يجوز لان العوض هو الماء  
مجعول هذا القول منقول عن الشيخ في  
الشمس الجوار مع ضبط الحق بمره  
معلومة ومثل ما كان الماء معوضا  
وبليغة فانه يجوز ان يقر بالماء  
عوضا للصلح بان يكون مورد امر اخر  
من عين او منفعة وكذا يجوز كونه  
مورد له وعوضه اخر من عين او منفعة  
كذلك مع ضبطه بمره معلومة والشيخ  
قد خالف في الجمع فحججنا بجهالة  
الماء مع انه يجوز بيع ماء العين  
والشرع في بيع جزء مشاع مسدود  
جرح له عوضا للصلح كذا قالوا في  
قول يمكن ان يكون منعه من الصلح على  
النصف المذكور من حيث عدم الضبط  
بالماء فانهم انما يجوزوا ذلك مع  
الضبط به لا بدليل عليه اطلاقا فانه  
لا دلالة فيه على المنع مع الضبط

هذا هو الحق في البيع والصلح  
انما ينصرف الى ملك البايع والمصالح  
دون الشريك فيكون الشايع انما هو في  
المال المشترك الخلاف عن النزاع و  
القاعدة المذكورة انما هي بالنسبة الى  
ذلك وما مضى فيه ليس كذلك لوجوه  
النزاع وعدم ثبوت نصفه الصلح بل  
الثابت له بحسب الشريعة انما هو الرتب  
كما عرفت لان الفرض انما اعترف به  
المدعى عليه مشترك بينه وبين شريكه  
بحسب نفس الامر ظاهر الشريعة من حيث  
اقرارهما بما يوجب الشركة ولا نزاع في  
ان ما اقرت به المدعى عليه مشترك بينه  
وبين شريكه فهو انما صالح على ربه وربع  
شريكه انما ليس نصف الصلح عليه الا ذلك  
به يظهر ان ما مضى فيه ليس من جنسيات  
القاعدة المذكورة ولا من افرادها التفصيل  
المتأخرة كما ذكره قدس سره واما انما مع  
الاغراض عن ذلك فان الظن من المقام  
المتبادر من شيئا الكلام كما صرح به من  
ذكر المسئلة من علمنا على اعلام ان الصلح  
انما وقع على النصف الذي اقر له به المدعى  
عليه والذي اقر له الا ذلك لان الصلح وقع  
على نصفه الذي له في نفسه الامر والخروج  
عن قاعدة البيع والصلح انما يحصل على  
الثلثة دون الاول وما ذكرنا في ظاهره  
ايضا ان احتمال المدعى ذكره الشهادة  
وتبعه عليه الشيخ رحمه الله نعم ليس  
بحديث والله العالم **المسئلة العاشرة**  
في قول الوادي عليه شيا فذكر فضالة  
المدعى عليه على من زعم او شجر بما  
ثبته لا يجوز لان العوض هو الماء  
مجعول هذا القول منقول عن الشيخ في  
الشمس الجوار مع ضبط الحق بمره  
معلومة ومثل ما كان الماء معوضا  
وبليغة فانه يجوز ان يقر بالماء  
عوضا للصلح بان يكون مورد امر اخر  
من عين او منفعة وكذا يجوز كونه  
مورد له وعوضه اخر من عين او منفعة  
كذلك مع ضبطه بمره معلومة والشيخ  
قد خالف في الجمع فحججنا بجهالة  
الماء مع انه يجوز بيع ماء العين  
والشرع في بيع جزء مشاع مسدود  
جرح له عوضا للصلح كذا قالوا في  
قول يمكن ان يكون منعه من الصلح على  
النصف المذكور من حيث عدم الضبط  
بالماء فانهم انما يجوزوا ذلك مع  
الضبط به لا بدليل عليه اطلاقا فانه  
لا دلالة فيه على المنع مع الضبط

ملذة ليتحسب الحلال في المقام وبالحجة فانه يمكن تخصيصه بالمنع ههنا في المصوب فيكون موافقا لما ذكره واعتراض عليه بانه صريح  
 بحواشي ١٤٠ لعين الشرح ومنتفع منه وخو جمل عوضا للخصم يمكن دفعه بان الماء في صورة محل البحث محمول لا بدحله في احدا لا قسم لذلك  
 لا تملك له الحق بالصلح جميع الماء ولا يصح له معينا انما استحق سقيا اربع قدرة ولا ملاقاته من ثم شرطوا في الحواشي صطبة مدة وهو لم يمتنع  
 بالمنع مع الصطبة كما عرفت في الكلام فيما لو تعلق الصلح بغيره مضبوط دائما او بالتقريب دائما واجمع دائما وان حمل لتقريبه البعد عن الصلح  
 شيئا التمهيد لذلك في الترتيب والروضة للصلح بذلك في باب الصلح وهو غير بعيد لما قدمناه وذكره غير واحد من الاصحاب ان من  
 الصلح على الساهل والمساحة قالوا وكذا جرح الصلح على احواء الماء على سطحه او ساحة بعد العلم بالموضع الذي يجري فيه الماء بان يعرف  
 حره طولا وعرضا ويرفع الجهة عن محل الصلح عليه ولا يعتبر تعيين العقول ان من ملك شيئا ملك قراره الخوم الارض لا فرق في ذلك بين جعله  
 عوضا بعد المارعة وبين اقامته ابتداء وقد اطلق جملة منهم حكم الماء من غير ان يشترطوا ما ههنا ليرفع العري وقد احرروا منه ههنا او وضعه  
 حرو حاصرا في احدا ولا يحاط به وتترتب عليه فذلك يتعلق الغرض باحدا من الارض ولو سقط الصلح بعد الصلح او احتلها سابقا الى اصلاحه فله  
 ما كانه التوقف الحق عليه لعل المصلح ماعنه **المسئلة الحادية عشر** الطراد لا حلال في ان يقول مدعي عليه صالحه على ان ذلك لا  
 يكون اقرارا بملك لا حقل يصح مع الامكار فطلبه ههنا لا يستلزم الاقرار اذ قد يكون ذلك لاجل رفع المصلحة واصاحته وحال فيه بعض  
 حيث يستعان الصلح لا يصح الا مع الاقرار وقرع على ذلك ان المدعي عليه لو اقر بالصلح على اعيان التي ادعى بها يكون ذلك صادقا  
 لانه طلبه التملك وهو يتحقق الاقرار بالملك فصا كما لو قال ملكي وفيه انه متحسنا على اصده المذكور من حيث تخصيص الصلح بالافراد  
 او اقاله ما هو متفق عليه عندنا وعند جملة منهم من صح وقوعه بغير اقرار والامكار فطلبه لا يكون موافقا للاقرار بل هو اقرار بملكه اخص  
 ذلك لا اقرار بملكه لانه صريح في طلب التملك بانه لا حلال في حصوله فانه لا استكمال في اقراره بعد العلم بالملك بقوله لا  
 في الكلام في انه هل يكون ذلك متكاملا طلبه الدع او التملك ام لا الاقرار به لعدم انه لا يتحمل ان يكون المطلوب موكلا او اقامه بملكه لم يتم  
 الفلانة على كونه ملكا ولا تحمله فالتثبت على الاقرار المذكور هو كونه الكاليج والكالس لا لانه احقر العامة لا يدل على محاقه فيلزم لو اقر بذلك  
 ان يكون المطلوب غير تحت يد المحاط ترشح حاسب ملكه لانه السد على الملكة والاصل عدم مالها في قول المسالك فذلكم الملك العاقره في  
 التمهيد من هو قولا بانه اقوال في مقدم من الكلام صرحوا ايضا من التثبت في لونه من كل من حيث الوجود والعدم اما هو على  
 اقراره من غير اتمامه من اقراره من خارج يد على الملكية او عدمها والجمع بينهما ما يدل على احدا لا يرب الا تكال في الحكم بما دل عليه بطريق  
 مادرو من هذا المرحل اذ في لونه من يد على ما ذكره من محذور لانه اليد على الملكية محل توقف لا اذ مع ذلك من ردة الملكية وادان المال  
 في يد وكيل ايضا لانه معتبر بالوكالة عن العاقر هذا لانه لا يحل له سحابة طاهره لا تستر عليه الثانية عشر وفيها حكايا احدهما انه يصح تخصيص  
 عن تخصيص الامار مصلح لاصا من المصنوع له ناقل فما حاسب لم يكن له الرجوع على المصنوع عنه الا بما صلتح في الطراد لا خلا وفيه وعد بذلك  
 موثقة غير من يد على المال لانه على يد من حاسب من حاسب انما صا على يد ليرب الا الذي صلتح عليه يدواه بخلية والجمع دون  
 من ادرك في مستطرات الترانز فله من كذا على الله بن بكر عن عمر بن بريد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ممانا تم  
 صلح على بعض ماص من غيره فقال ليرب الا الذي صلتح عليه الحمران وان كانا مطلقين فليست له اذن المصنوع عنه وعد ما انما نص  
 اعيانها بالادان لما تقدم في كتاب الصمان نه لا رجوع الا مع الادان ويدونه لا رجوع ويدل على صحة اصا من المصنوع عنه في ذلك فليست له  
 ادعها اليه فانه لا يرجع على المصنوع عنه الا في الاخير من قيمة العرض ما كان من دمن امتنوع به وقد تقدم في هذه المسئلة ونقص الخوا  
 بها في كتاب الصمان ما يرجع اليه من حيث لو فو عليه التناكيجور الصلح على تحيل بعض رتب المؤهل بقتضاه ولا يجوز تسليس من راده  
 ولا يجوز الصلح على تحيل البعض ايضا في الاصل في السد ويداع ذلك فاره و المتناكيج الثلاثة ماسايد عديدة بها الصلح على يد المحل  
 عن الله عدله عليه السلام قال من اراد ان يورث من غيره فليورث من الله عليه السلام فيقول ان قلنا لا وارث من الله عليه السلام فيقول  
 بعضه وامل ذلك في الرجل فيما يلقه عليك قال لا اري به ماسا نه لم يرد على اسما له قال الله حايته انكم رو واموا الم انظموه في المطلوب و  
 قوله عليه السلام انه لم يرد على اسما نه تم اوردنا ان اشارة الى عدم حواشيتنا حيل بالزيادة على الحق وان على سبيل صياح روكا يد على  
 يراد الاية فيمكن الاستدلال بالخبر المذكور على تحريم لزوم الصلح ايضا لان الربا يقتضاه من ههنا مع القضا صا وكا ح مسئلة باحار  
 وبعبده ايضا حنة ان عمر حقة عن الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يكون له على الرجل مدين فيقول له قبل بصلح الرجل  
 النصف من حقه على ان اصع منك النصف فيحل له ما سواها مما قال به **المسئلة الثامنة عشر** في ترسيم الحقوق والتسارع في الادان  
 والكلام فيه يقع في مقامات **المقام الاول** في صرح لا صحا حواش الله عليه السلام ما يجوز ارجاع الرواشر والاحقة الى الطائفة السادة اذ كانت  
 عالية لا تقتصر بامارة وهما عبارة عن ارجاع من حايظ المال الى الطرف بحيث لا يصل الى احدا من المقامات ويعد عهدها ويوصل الى احدا من  
 ساطوا على ههنا عبارة عن ارجاع واحد من الطرفين بينهما ما لا يحقوه ينضم اليها مع ما ذكر ان يوضع لها العدة من الطريق ويقتل للمخالفين  
 والكلام ههنا يقع في موضع **الاول** الرجوع في التصرف في اليد بالظن في المائة في تلك الطريق ويقتل بها ولو كان في الطريق التي تمت فيها  
 الحيوان في الحال في العرسا وحاصل لا يقتصر بالعدايات وانما يبي اعتبار ارتفاع تحيتم بتمويه العاقر من ان يصدم ربحا مما لا على حنة و  
 العلامة في كونه ان يتمكن العاقر من المتروكة ورعيه مصلح لا يسلعه قال لانه قد تزامم الفرسا يحتاج الى مصلح واما وصعد من ليد  
 وقواه في لانت لا يمكن اجتماعه مع فانه يجب ان يبلغه **الثاني** في المعهوم من كاهمهم وتقتصد له في المارة كما قد ساد كونه لو اصررت  
 في

في جالة الحكماء

في جالة الحكماء

في جالة الحكماء

في جالة الحكماء

# كتاب الصلح

في فروع الجراح  
في فروع الطب  
في فروع الفقه  
في فروع الفقه  
في فروع الفقه

في فروع الجراح  
في فروع الطب  
في فروع الفقه  
في فروع الفقه  
في فروع الفقه

من جوار ونحوه بحيث استلزم الاشراف عليه لم يمنع منه كما لا يمنع لو كان وضع الجراح والروشن في ملكه فاستلزم الاشراف على جواره وخالف  
في ذلك العلامة في كونه فقال بالمنع من ذلك فارقا بينه وبين النوضع في ملكه قال في الكتاب المذكور اذا خرج جناح او روشن في الشارع النافذ  
فقد بينا انه ليس لاحد منعه مع عدم التصرف فيه فلو قصر جواره بالاشراف عليه فالأحرى بان له المنع لانه قد حصل به الضرر بخلاف ما لو كان  
النوضع في ملكه فانه لا يمنع وان حصل له الاشراف لان الانسان التصرف في ملكه كيف شاء ويمنع في الملك من الاشراف على الجراح لا من المتعلقة  
المقتضية له مكانة فلا يستلزم في هذه المسئلة بالخصوص فصاعداً من الخاصة ولا من العامة وانما صرت له ما قلت عن اجتهاد ولعل غيري يفتي  
عليه او يجتهد فيؤديه اجتهاده الى خلاف ذلك انتهى فخصاً: متميزة لان فقال وفيه نظر لان المعبر في الموضوع في الطريق عدم الاضرار بالاصل  
الطريق لانه موضوع للاستطراف فيمنع ما ينافيه اما اعتبار عدم الاضرار بغيره فلا دليل على المنع منه بل قد تقدم انه لا يمنع مما يصرف من  
من يعتاد سلوكه خاصة فضلاً عن غير المارة والجوار خارج عن ذات كذا فلا وجه للمنع مما يقتضيه ضرره كما لو احدث بناء في مباح يقابل  
واستلزم الاشراف عليه وكلام العلامة وغيره حيث قيدوا الضرر بالمارة دليل عليه وانما عم هو الضرر في فرع اشتغال قول ويقول العلامة  
قدس سره في هذه المسئلة ولست اعرف في هذه المسئلة نصاً وانما صرت له ما قلت عن اجتهاد بغير المحدث الامين الاستمرار ابدى فيضوه  
من الاخبار يقرن في التشريع على المجتهدين ويمكن الاعتذار عنه قدس سره بان حراره بالاجتهاد انما هو الاستنباط من الأدلة العامة  
فانه انما في وجود الجرح الخاص بهذه المسئلة فلا ينافيه امكان استنباط دليل لها من الأدلة العامة وهو هنا حديث الاضرار بالضرر  
لانه انما استلزم المنع ضرراً للجوار بذلك نعم يمكن ان يجاب عن ذلك بان الضرر بالمنع عنه انما هو نفس الاشراف لا الروشن والمقتضى  
من جوار اخراج الروشن الى الجرح الى الطريق النافذة ما لم يضرب المارة هو المثلث وهو سواء عارض فيه مسلم او لم يعارضه احد هو قول الشيخ في  
وقال في طائفة عارض فيه مسلم وجب عليه بقاء البراج والاول الاختيار بين اربعة مستند الى الجريان العامة من غير ان ينكره احد ولا يفتقر  
بني سادة وبني القوامه وان لم ينكرها احد من المسلمين ونفس الطريق غير مملوكه وانما يملك المسلمون منافعه دون رقبتهما انتهى بقر  
العلامة وغيره وما زاد من الجوار في طائفة من قوله عن ابيه خيفة لا عبرة بالضرر وعدم بلان عارض فيه رجل من المسلمين يزعج وجب  
قلعه وان لم يكن مضراً به ولا غيره ولا ترك لانه يحض في حق بغيره ان كان له مطالبته بقلعه كما لو بينه في ذلك في السلوك لو وضع الجراح في ملك غيره  
ثم رده بان القياس ثم فان الضرر يحصل ببناء الدكة بخلاف الجراح والتا بطا والروشن لان الاعمال يعتبر بها وكذلك الليل الظلم يعتبر بها  
يضيق الطريق بها بخلاف الجراح وملك الغير لا يجوز الاضرار فيه الا بان بخلاف الطريق فافترقوا قول العلامة في ذلك كله هو باحثة الهواء وان كان  
مملوك هنا المارة ولا غيرهم فلا مانع من التصرف فيه الا على وجه يتضرر به المارة والفرض عدمه فلو حصل الضرر به وجب له التمسك بالوجوب  
بالواضح وان كان كذلك يجب على كل من له قدرة بالايجل المعروف النقي عن النكر **الزواج** المفهوم من تقييدهم الطريق بالنافذة عدم الجوار في الطريق  
المرفوعة والوجه ظاهر لا تملك لان باها كاسير الاملاك المشتركة لا يجوز الاضرار فيها الا بان نراها فانما يجوز لاحد منهم احدث جناح او باب  
سارع الا بان للباقين سواء اضرهم ام لم يضربهم من التصرف في مال الغير الا بان من مطلقاً والرد بالمرفوعة السدودة التي لا ينفك عن طريق  
اخر ولا مباح بل له ملك الغير والمراد بارها من له بار شارع اليها مما يترتب على ملكهم لها جوارسهم لها عن التمسك مع انقضاءهم على ذلك كما يحرم  
التصرف فيها بما تقدم ذكره كذلك يحرم بغيره من انواع التصرفات فلا يجوز للمروفيها الا بان نراهم ولا الجلوس فيها ولا ادخال الدواب فيها ونحو  
ذلك الامع الا ان لا يمكن الاكتفاء في جوار المروفيها احوال وكذا الجلوس فيها فلو اتفق في ذلك الطريق للمرفوعة السلوك الى مسجد ولور  
او مطهرة ونحوها من الشركات بين العائدين يمكن لا صحة الطريق بالمنع من السلوك اليها ولا احدث سابطاً وجب بغير المارة وان رضى أهل  
التسكة لا يفتقر الى مشترك بينهم وبين علمته الناس للتردد في تلك الموضع ونحوه لوجعل احدهم داره لحدث تلك الموضع والوجه في ظاهر  
تمام تقدم هذا المفهوم من كلام الاصطفا من غير خلاف هو ان الطريق المرفوعة ملك لا رباها وظاهر الحق لا ربي له وهذا الناقصة في ذلك  
مستند الى المنع من ذلك الا ان يعلم بدليل شرعي ولو بدعي للملكية بشرط ان يكون مستنداً بحجراً لا استطراف فان الله علم الاستطراف  
استحقاقهم ذلك لا غير هذا اكثر الطرق والاستطراف يحصل في غير الملك لا يعلم منه الملكية التي هي منفية بالاصل اذ لا فرق بين السلوك المرفوع  
في الحصول الا ان المتردد في الاول اكثر هذا غاية ما استدلى عليه قدس سره وفيه نظر اذ لا يخفى ان الظاهر لا خلاف في ان التصرف اماره الملك فلو  
تصرف في احد في شئ ومات وهو في قصره حكم بمرئاً لورشته ولو ادعى مدعي في ان تصرفه عاد طوبى بالبيتة ولا يخفى ان التصرف في غير  
مضبوط بمجدة معلوم وانما هو في كل شئ بنسبته يعني بالنظر الى المنافع المترتبة على ذلك الشئ فكل من تصرف في شئ يحصل للنافع  
المترتبة عليه ثبت له الملك والمنافع المترتبة على الطريق التي بها ثبت التصرف ليس الا الاستطراف لانها موضوعه وان امكن وجوب ملك  
اخر ايضا الا ان هذا هو المقصود من ملكها والغالب عليها اما ما ذكره من ان الاستطراف يحصل في غير الملك فلا يدل على الملكية كما في  
الاستطراف في الشوارع فحين ان ما ذكرنا من ان التصرف اماره الملك فان التصرف في كل شئ انما هو بنبته حاله كما يثبت به للبدعي اذ لا  
خلاف في هاتين المقدمتين فيما اعلم وعدم ثبوت ذلك في الشوارع انما هو من حيث عدم حصر تلك الجهات الملك لا بد ان يكون له  
مالك معتد والضرر الموجب للملك لا يثبت يكون في كل شئ بنسبته لا بد ان يكون مستمراً كما في التصرفات في سائر الاملاك ونحو فلو مر  
شخص في الحارة يوماً ولم يعدا اليها في باقي سمره لا يبعد الكاوان كان قد تصرف في حرة وهكذا في سائر التالكين وان تفاوتوا بخلاف  
ملأ التسكة المرفوعة فانهم مستمرين على الاستطراف منها الى بيوتهم كما في حلة التصرفات في الاملاك مع كونهم معينين محصورين





كان في التكة المرفوعة ابواب بعضها ادخل من الآخر فهل يشترط جميعهم في جميع التكة فيكون الاستحقاق في جميعها جميعهم  
ام شركة كل واحد يفتق بما بين راس التكة وباب ارضه لان محل نزوده هو ذلك المكان خاصة المتهودين بالاصطفا الثاني والوجه فيه ان المقصود  
لاستحقاق كل واحد هو الاستطراف ونهايته بابه فلا يشارك في الداخل فحكمه بالتسبة الى هذا الداخل الزايد على باب حكم الاجبة  
من غير اهل التكة وقيل لا قول فيشترك الجميع في جميع حتى في الفضلة الداخل عن ابواب هو صدر التكة ان كان ذلك كذلك و  
على باحتياهم الى ذلك عند ازدحام الاحمال ووضع الاثقال عند الادخال والاخراج وقوي في هذا القول وهو القولين في كوة عن ايشا  
وقال ان اظهر الوجهين لهم الثالث والمسئلة غير منصوصة عندنا الا ان الاوفق بالقول على التشرعية هو القول المشهور ونوضله في صدر الترفاق  
فضله عن الاستطراف فظاهر الاصطفا ان ابواب لا ابواب فيها سواء ولا اولوية لواحد على غيره لا ستوائهم في الارتفاق بهما بل بابين ابواب  
او ابواب فان دخلت البابين فحققت الاستطراف اليه وهو مختص بالاستطراف فيتحقق الترجيح فلا يدخل في بابين البابين وهكذا لو كان  
اكثر من بابين ويشترك الجميع في الطريقين اعني صدر التكة الخ لا عن الاستطراف لما تقدم واخرها الزايد على ابواب لا يشترك الجميع في  
استطرافه في كوة فله المشهور عندنا ان الادخل عندنا في بابين البابين ويشترك في الطرفين ولكل منهما المخرج ببابه مع سدا القول  
وعنده فان سدا فله العود اليه مع الثاني وليس لاحد من الادخل بابه ويحتمل لانه قد كان له ذلك في ابتداء الوضع ويستحب له التجميع  
المجدد فالباب والى انتهى قولنا ان هذا الاحتمال منته على القول الاخر الذي تقدمت قوته عن الدوام في الافتاء يشكل بناء على المشهور  
من حيث اختصاص تلكه باب بطرقه وهو الباب للموحي يومئذ قد دخله الباب الى داخل التكة مع ان ذلك عين من اصطفا ابواب  
الداخله مشكل وورد الحق الادبي على رة هنا عليهم اشكالا قد اشرنا اليه في الموضوع السادس من المسئلة السابقة قال رة ثم ههنا اشكال  
وهو انهم قد حكموا بكون المرفوعة ملكا لكل من فيها فالهواء والارض كله ملك مشترك بين اربابها وايضا لولا يجوز لاحد التصرف بطلها  
الرواشن والا جبة والتاباط وفيه ابواب المستحق حتى لغير الاستطراف ايضا وكذا وضع المزبارة سواء حصل الضرر ام لا الا باذن  
الارباب فمعي يجوز مطلقا فهو وقد لا يشترك ثم حكموا هنا بالاختصاص ببابين البابين لذي الباب الادخل والا لانه ان قالوا كانتهم يجوزوا  
ما حرموه وقد تقدم شيئا الشهيد الثالث في المسالك فانه ايضا اشار الى ذلك وتفرع على ذلك ما اشرنا اليه انما من توقف وضع الجناح او  
الزواش على اذن الجميع بناء على حكمهم بعموم الملك للجميع والتفصيل بما تقدم بناء على كلامهم ههنا من اختصاص الداخل ببابين البابين  
**الراجح** قال العلامة في كوة بصير للموضع شارعا با موران يجعل الانسان ملكه شارعا لوسيل خيلا وبسيلة فيه شخص او بجي جماعة  
ارض قرية او بلدة ويتركوا ملكا فاذ ببين الدرك المسكن ويفتحوا اليه ابوابا ويصير موضعها من المرات جادة ليلك الناس فيها فلا  
يجوز تغيبه وكل موات يجوز استطرافه لكن لا يمنع احد من احيائه بحصول المرفوعة فليس هو حكم الشوارع انتهى وقال في الدروس يجوز على  
عمل سدا في الطريق المتأقدا الحكم ارجه ولم يحسم الطريق من وجهها ولو كان في المرفوع لم يجزى احكم الا باذنهم ومثله السابقة  
من الماء اذ لم يكن له حارس فديم وضع الفاضل من عمل السابقة وان احكم الارج عليه في التأقدا قالوا بينا ما ينبغي ارج فانه يمنع منها الجماع ويجوز  
لكل احد الا ان انتهى المقام الثالث في الجدران والبحث فيها يقع في موارد **الاول** الجدران بين الملكين انما ان يكون لواحد  
من صاحبي الملكين او يكون مشتركين فيها فان كان مختصا بواحد من الملكين له التصرف فيه كيف يشاء بهدمه وبنائه ونحو ذلك وليس للاخر وضع حنك  
ولا حنكة عليه الا ان كان صاحبها قد اخطأ في ذلك ولا اشكال وان كان مشتركين في الجدران لم يجزى لاحدهما التصرف فيه الا باذن الاخر ووضع وتدفق  
كوة ونحو ذلك حتى انه عد في كوة من ذلك عند راب ليس في كوة الكفاية لا يجوز الا باذن شريكه ثم استثنى من ذلك ما يقع الضائقة به  
كالاستناد اليه استئذنا في الجدران عند راب في هذا الحكم عام فبدا في الغير مطلقا لانه بمنزلة الاستطراف في غير الاستطراف  
لبساجرة لو منع المالك الشرط من الاستناد فحق عجزهم لا جزم في كوة بذلك تجزى المسالك استقر في الدروس عدم الانتفاء الضرر قال في  
المسالك وموضع الخلاف ان كان للمسلم يستند ولا يجوز اجاعا في الشائنة فلو اني التمس جارا وضع جندوعه حايط جاره لم يجزى جاره  
احابته نعم يستحق في المسالك على الاستسقاء بما روي عن علي الله عايه الله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمنع جاره من وضع  
خشبة على جداره اقول نعم على هذا الحديث في كتب الجيران والظاهر من لقائه حيث انه نقل في المسالك بعضها اجاز وضع الخشب في الاذن  
مستند الى هذا الخبر وان كان فان عموا اخبار قضاء الخواج للمؤمنين والتوصية بالجار ونحو ذلك مما يثبت على الاستسقاء مثل ذلك فلا بأس به ثم ان  
لو ادله في الوضع فله الرجوع في الاذن والم يسهل اتعاقا قالوا وضع فقيل ان لا يسهل الرجوع لا قضاء الاذن في ذلك للدوام والتأيد لا اذن  
وفى الميت في الارض للاضرار بالحاصل باستقص حيث يسهل في سراب ملكات ما دون ذلك البنية في طر جماعة والمتهودين المستحقين و  
منهم للحقوق والعامة من الشهداء وغيرهم ان له الرجوع لانه عارته والاصل جوار عشرين المالك ملكه ما يجوز كونه فاقوا بالحق بالدفن قياس مع  
الغلو فحرم من حيث تحريم البناء والاضرار يدفع ضمن الارش اقول في هذا الجواب جدي من ثبوت مال غيره عليه على تحصيل ملكه  
منه من جارية ليدن مطعنا والقائلون بالاول استند الى انه ما يحرم صدره بالاذن فلا يجوز قلعه لا بعد ضمان نفسه لان فيه معابدين المحققين  
ولا نه سبب الا لا اذن له والماسر ضعيف لانه بالامر الشرعي ثم انه على تقدير وجوب الارش فهو عوض بما نقصت لالت الوضع بالهدم  
وهو عبارة عن تفاوت ما بين اعمار الخراب جهات اختار اولها في ذلك وزاد المحقق الادبي في رة وجهات الشافعية في تحمل ثالث وهو جميع ما  
اخرجه المالك في الجدار بعد وضعه قيمة الا ان لم توجد مسافة فخل فيه احوه الا حار وغيره وهو الاظهر فيتمتع به واستند الى بقاءه بالاجرة  
ان استكان دعوته في ذلك فاعلم ان ظاهر الحق والمدونة في شرحه على دليله في هذا المسئلة قال في رة وظاهر النص بان كل

والثاني في الجدران

والثاني في الجدران

والثاني في الجدران

جواز خروج الخشب للعار وان كان مستلزما للضرر على الماذون فيعطى الارض ويحتمل عدم الجواز وهو منهج الشيخ لان العارية في مثل هذا كانت  
 فكلية قال اعمى بحيث يكون دائما عندك مادام ايجد رولا يكون لك الرجوع بوجود الترم ذلك فصار لان المسلمين عند شرطهم ولان الاصل في  
 العقود التزم وخروج العارية في غير محل النزاع بالاجماع ونحوه وبقي الساق ولا تفرق مستلزم للضرر ولا ضرر ولا ضرر في الاسلام ولا يصبر بالارض  
 ان قد يكون بحيث لو لم يضر الخشب لسهل عليه تحصيل غير الخشب في دائما وقد قيل بانه دائر نحو حجب ملكه ولا يوجد من يضره ويكون المخرج را  
 بكثير على الاول ولا يعارضه ان المنع ايضا صريح على مالك الخشب لانه فعله بنفسه من غير اجبار مع ان العادة قاضية بان مثل هذه العارية انما تكون  
 للذوام فان حدثا لم تكن هذه العارية مع تجوز رجوع مالكة اذا كان مستلزما للضرر على العارية للذن ولا يرفع الفرق بان النسخ هو امر قياسي  
 لما تقدم ولان الغرض التمثيل والتأييد على ان قد يكون بغير ظهور العلة للمشتكر في دفع الفرق ثم على تقدير جواز الرجوع لا يكون النسخ حراما بل  
 يكون هذ من الصور المستثناة الكثيرة ثم ان الطعنة في دليل الجواز ما كان ينبغي وجوبه لا رتب لانه انما هو ليس بكونه عارية وهي جائزة دائما ولا  
 قلنا نرفعه بقول العارية الجائزة مكانة جواز على نفسه الرجوع والتفرع بطلان مكانة الضرر المقتضى فلا يتوجه انه سبب مالك الخشب مباشر على  
 ان اذا كان جائزا فله ان يحجب مالك الخشب ويحكم له بما لا يردع له البس فيكون هو المباشرة فاما انتم فيقولون المسئلة فلوها عن النص على توقفه  
 اشكال والاعتماد على هذه التعليقات في تفسير الاحكام الشرعية محارفة ظاهرية مع ندو ما عرّفتم على ما لا يبيد منه الشيخ بما دل على  
 وجوب الوفاء بالوعد من الامة والرواية فان هذه مستلزما وان كانت من قبيل عارية التي حكم بها جواز الرجوع فيها الا ان قرآن الحال تشهد بان  
 المطلوب منها هذا الذوام المعتبر انما اعاد حله على هذا الوجه فلا يجوز الرجوع بعد ذلك لما دل على وجوب الوفاء ما لو عد ونوبه  
 حديث الوفاء بالشرط والله العالم **قد نيل بان الاول** في كونه ان يرفع من احد الجذوع حذو عه لا يمكن له اعادتها الا باذن جديد لا  
 الاذن الاول لان الاول ولد الاول في وضع روض على حاصبه ووضح ارساده وهو ما لم يقل في تناقضه في ان له الوصع باستصحاب الاذن الاول  
 وكذلك لو سقط الجذوع او الرزق من الواسط او الخناجسة ولو سقط الجذوع من احد صاحبه سلك الا في ذلك لان الاذن لا يقتضي الاخرى  
 للشافعية وجهان ولو ساء بغير تلك الاذن لم يعا الوصع الا باذن جديد بعد فلو عاد له الشافعية قبل واحد انتهى اقول ما ذكره من ان يقع على التوقف  
 على الاذن الجديد ان كان البناء على الاذن متغيرا فلا بد من اذن جديد لان البناء على الاذن متغيرا فلا بد من اذن جديد لان البناء على الاذن متغيرا  
 وجهان مع ان الشيخ قد صرح بذلك في طائفة من النسخة او من العلامة في المسئلة في ان له اذ ان له في وضع الجذوع على حذو عه ثم  
 استشهد الجذوع للمعير نفسه فاداعاه فان الشيخ في طائفة من النسخة او من العلامة في المسئلة في ان له اذ ان له في وضع الجذوع على حذو عه ثم  
 ليس له معناه الاول اقوى ثم قال في طائفة من النسخة او من العلامة في المسئلة في ان له اذ ان له في وضع الجذوع على حذو عه ثم  
 الجذوع كان سلبا مع ان الشيخ قال في الاول وانما يحاط او احدهم مستعير لم يكن له الاعادة الا باذن مستأف واني عار في بين الوصع سواء  
 مباشرة الهدم في الثاني دون الاول وذلك لا يوجب ادم الاعادة بل يقول المانع من ذلك وهو ان مالك الجذوع لم يحاط من غير صاحبه لم يكن المستعير  
 الاعادة وان وجب عليه الارشاد قلناه انما يجوز ومن اجل اضطراب كلامه في مسالته هناك ما معناه في كلامه لم يذكر كثير من جهات الشيخ  
 المذكور كاتيل عليه عبارة كونه وكانهم احدثوا الموافقة باعلية في تخامس للشيخ في اربعة مطلقا واطرحوا هذا الله صلب الذي ذكره في القول في النسخة  
 والنسخة مع بين الحكمين في النسخة المعروفة ذلك في مسالته في اعترافه من نفسه عليه في ما ذكره الشيخ من انفسيل المتقدم على محل النسخة ومن  
 انما هو اتفاق الاول وهو ما اذا عاد جدار بملك لانه وان كان حكمه بان ليس له مع من اربعة والا فتمتصوا بالمنع وهاهنا العنارة المذكورة ان  
 الخلاصة انما هو في الثاني والعنارة هذه المقيمة تدبرها في طائفة من النسخة او من العلامة في المسئلة في ان له اذ ان له في وضع الجذوع على حذو عه ثم  
 في له والجواب الاخير ثم علمه ما ذكر انما يتم حديثه ليس لانه هو الواحد الاخير الذي في معاملة التفضيل الاول للمزارع له مع من فليتأمل والله اعلم  
**الثاني** لو وقع الصلح بينهما على وضع الخشب والجذوع على الجدار لزم صحة العمولة المتعلق الا انه لا يترتب عدم معرفة الخشب والجذوع  
 الموضوعه طول او وزنا لا اختلاف في الجذوع واختلاف في ذلك وفيك المشاهدة عن جملتها ما ذكره ولكن لا بد من تعيين المدة وضبطها  
 هذا اذا كان الصلح قبل البناء ووضع الخشب في الجدار وانما لا يفتقر الى تعيين المدة لانه لا يملك منار معلوما فلو لو كان  
 الجدار غير مملوك لم يوقف الجدار المستعمل لغيره في يومه مع من عليه الا ان الحكم الترخي في الاول ان الجذوع في الجوز مع العوض  
 بشرط ان لا يضر الجدار المستعمل لغيره في يومه مع من عليه في اليوم في الوقف بغير ما ذكره في الاشارة في الاستحقاق يتناول  
 الارام وجميع الجواهر الاخير وهو حيرة استهيا بين من ذلك **الثالث** لو تدا عيا حذر رافا فان يكون لاحد ما عليه في الجذوع  
 يد بالكتابة في الثاني ان حلف عليه احدهما مع نوا صلب فيحسد الحلف ان حلفاها او بكتلا فيصير لهما اضافا وعلى الاول اما ان  
 يكون تلك المبدلة في الجملة مثل كونه في ارض احدهما فانه يحكم له به او يكون متصلا ببنائه ايضا ليعده لود محدثا كالملاح للملح والاحد  
 ومثلهما لو كان لاحد ما عليه في ارضه في وقت قبضه ذلك فيسبر تبديد القول قول يمينه مع فقه البينة ولذا لو كان لاحد ما  
 عليه جذع او جذوع لان حكم الجذوع واحد حكم ما تقدم من المزججات فيكون القول قول يمينه وقيل عن الشيخ ههنا انه لا يفضل  
 بذلك قال في طائفة من النسخة او من العلامة في المسئلة في ان له اذ ان له في وضع الجذوع على حذو عه ثم  
 الجذوع قال في له وهو مذهب والده وهو المعتمد في مسالته في اعترافه من نفسه عليه في ما ذكره الشيخ من انفسيل المتقدم على محل النسخة ومن  
 من الاموال ثم قال في الشيخ بقوله البينة على ما بين في المدي على ولم يفرق بينه وبين اضافان هذا العايط قبل طرح الجذوع كان بينهما  
 نصين بل احدهما من قال بطلح الجذوع معبر بحد الدلالة بل بقر اصل الجذوع اتم البينة على انك وسعت هذه الجذوع بحق وان افهمها

في نزاع الحقوق  
 في نزاع الحقوق  
 في نزاع الحقوق

في نزاع الحقوق  
 في نزاع الحقوق  
 في نزاع الحقوق





اعتبار القرين في اثبات الاحكام الشرعية مع ان الامر بحسب الشرع ليس كذلك حيث كانت الزاوية بذلك متعددة مع صحة بعضها وجب الوقوف فيها على مورد ما والله العالم **السابع** قد تقدم الكلام في انه لو انهدم الجدار المشترك لم يجز شريكه على المشاركة في عمارته قالوا وكذا لا يجز صاحب الغل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحمل العلو واليه جبهه فيه ان لا يجز عن الانسان عمارة ملكه لاجل الغير الا ان الشهادة في سقيته بان لا يكون لازماً بعد مجز ان لا يكون حمل جدار العلو والتسقف لازماً على صاحب الجدار التسقف بعد لازم فلو كان ولجبا عليه في مجز هو جدار ولو ان صاحب الجدار لا على بناء الاسفل يتزعم ان هذا الجدار الاسفل منعمه لا الكلام فيه كما تقدم في المورد الرابع والاطلاق العلامة في نبر انه ليس له منعه هذا كله اذ انهدم الحائط بنفسه او هدمه مع انما هو هدمه احد بما يدون اذن الاخوار باذنه لكن بشرط ان يمرر فذلكا خلافاً لا احتياط في ذلك فقبل بان يجز عليه اعادته ونقل عن الشيخ ربه وبه صرح المحقق في بيع واخره في رد ونقله في كره الا ان الذي قفت عليه كره خلاف ما نقله كما ستمعه ان شاء الله تعالى من العبارة المشار اليها وقيل بان الواجب انما هو ان لا يترجى العلامة في عدو كره قال في التذكرة لو هدم احد الشريكين الجدار المشترك من غير ان كان صاحباً كان لا تشهدا في موضع وجوب الهدم لم يكن عليه شيء فان كان محالاً يجز هدمه او هدمه هو معقولاً يخفى عليه التسقوط فذلكا خلافاً قول علماء ما قال بعضهم يجز لهدم على عمارته ما كان عليه ولا الاقوى لزوم الارش على المهدم لان الجدار ليس بمثل انتهى منه يظهر لك غلط ما في نقله في كره من القول بوجوب الاعادة وقيل بالتفصيل في ذلك كما ذكره في س قال لو هدمه فغلبه اعادته ان امكنت المماثلة كما في جدران بعض البساتين في الزاوية والآفة لا ورش والشيخ اطلق الاعادة والفاضل اطلق الارش انتهى في قال في كره بعد نقل ذلك عنه وفيه مناسبة الا انه خارج عن القواعد الشرعية لا انتفاء المثلية في الغائب فانه محض صفة اذ لا غيباً باقية والمماثلة في الصفة بعيدة والقول بالارش مطلقاً واضح وظاهر المحقق الاورد بطلان الميل هنا لا ما ذكره في س فانه بعد ان ذكر الا عراض على القول بالاعادة بان ضمان المثل انما يكون في المثل والجدار فهو لا مثله وان كان القائل بذلك استدل ما في كره قال ولا يخفى ان الاعادة غير بعيدة فيما يمكن المماثلة في الجدار وان كان الجدار قيمته باصطلاح الآات العرف قد يقصر في المماثلة في بعض الجدران وعدم دقة فيها اذ كان المطلوب الحائل والمانع ولا يريدون في امثاله ذلك غير تلك المماثلة في الجملتين فليس بعيداً لاكتفاء في امثاله هذا المقدار فان العقل يجذر ان لا تكلف في امثاله الا بالمثل وهو المضمون وبؤيته ان الارش بعد فانه لا يسوي بعد الهدم الا بغيره فليل جدار الصميم تكون له قيمة كثيرة بل المناسبة على القول بالارش ان يراد به ما يحتاج في تغييره بمثل ذلك التغيير وفيه ايضاً ما قل اذ قد تفاوت العمل والاجرة كثيراً فاقول ان فاعادته كره في المسائل في الاعتراض على الدروس ان خارج عن القواعد الشرعية والخروج عن القواعد لوجه اذ لم تكن مأخوذة من النص الصريح لا من استحقاق القول والمثلية كطائرها محل اشكال لعدم الاستدلال الواضح لشي من هذه الاقوال وتلاف التعديل في كل منها والاحتمال وان كان كلام الدروس لا يجز من قرب في هذا المجال والله العالم **السابع** المشهور ان اذا كان البيت لرجل وعليه غرفة لآخره فادعيا جدار ارباب فانه يتجه لصاحب البيت بهيمة ولو تداعيا في جدران الغرفة فالقول قول صاحبها بهيمة والوجه في ذلك ان حدران البيت جزئه وحدران الغرف جزئها فحقها ان يحكم بها لصاحب الجمل ونقل عن ابن الجنيد ان جدران البيت بينهما معالان صاحبهما اليد واحدة بجدران حدران الغرفة اذ لا تلي لصاحب البيت بها قال في كره قال في طو تنزع صاحب البيت والغرفة في حيطان البيت فخصه لصاحب البيت وقال ابن الجنيد لو كان على راس الدرع روشن لبيت طرقة صاحب العلو وهو على منزل صاحب التسفل كان الروش لصاحب العلو واجزاء التسقف وبواربه وجميع التسقف لصاحب العلو واحيط ان يحاط له بهما مع موضعهما من الارض كانه بطرقة ان يحل ربهما العلو والسليل على نظريته ولا بأس بهذا القول انتهى في ظاهره الليل ما ذكره ابن الجنيد وقال في كره ايضاً انه قول جليل لئن الا والوجود ولو كان الشارع سقف البيت الذي وارض الغرفة فقد خالف فيه كلامهم قال في ط فان لم يكن لاحد ما يثبت حلف كل واحد منهما على دعوى فتتأخران حلفاً كان بينهما منصفين والاحوط ان يقرع بينهما فمن خرج منها حلفه حكم له به قال في ط يقرع بينهما فمن خرج اسمه حلفه صاحبه حكم له به وان علم انه يقيم بهم كان جابر واستدل باجماع الفرقة على ان كل مجموع يستعمل فيه الفرقة وهذا من الامر المشتب وقال ابن ادريس لم يصحح العرف بالتسقف قد تلخص من ذلك ان في المسئلة اقول الاثنية القول باستوائهما امينة هو قول الشيخ في رد فوائده في س ووجه اشتراكه في الانتفاع بل لا ينفصل البيت وارض لصاحب الغرفة والقول بالفرقة وهو للشيخ ايضاً كما عرفت واستفت المحقق في بيع ووجه انتفاعهم في كلام الشيخ وروايتان وعليه يمنع الاشتباه هنا لأن رجحان الطرفين في نظر الفقهاء يزيل الاشتباه بالثبوت الحكم وعكس في نظر المصنف لانه لا يثبت التسقف والمخرج في نظر الفقهاء يخرج هذه التخصيصات لا يخرج الحكم عن الاشتباه ان يجوز في التخصيص التجميع بمثل ذلك فهو محل المنع ايضاً فان العلم بالمسائل الشرعية هو موقوف على ما من الكتاب والسنة فلا تثبت بخبر هذه التفسيرات العقلية سيما مع ضاهها كما عرفت في كره ما يثبتها في القول انما العلم لصاحب الغرفة وهو مذهب ابن ادريس هو الظاهر عبارة ابن الجنيد المتقدمة وتوضاها العلامة في جمل من كتب والي بميل كلامه في الاستدلال على ان المثل انما هو انما يتحقق بالتسقف هو ارضها والبيت قد يكون بغير تسقف فلا يتحقق ان هناك ارضها وارضها ما دون التسقف لا عرف ولا ان تصرف فيها دون حصة التفرع بالحق في حصة صاحب الغرفة اعطى في حقه ان يكون التفرع ما عدا اقلية الحجرة وارضها ويرد عليه ان ذلك يجري في جدران البيت لانه قد تقدم اختياره فيها القول بالاستواء من حيث ان كلامها صاحبها مع ان البيت لا يوجد جداراً بالجدران لا تها اخرته ولا وجود لكل يدون الحجرة بخلاف الغرفة فانها يمكن ان تنقسم على الاعادة و الاساطير لا يتوقف على الجدران فيرجع الامر ههنا الى انهما وان اشتركا في الانتفاع بهما الا ان صاحب البيت اضرب عن ما قاله في

كلامه

في

التقفان قيل ان ما فرضتموه نادور قلنا وجود البيت بدون التقف كذلك ايضا وبذلك يظهر ان بناء الاحكام الشرعية على ما هذا انتم في العقلية من المجازفة الظاهرة قال في ذلك موضع الخلاف والتقفل الذي يمكن احدا ثم بعد بناء البيت فاما لا يمكن كالاربع الذي لا يعقل لحدائره بعد بناء الجدار الاسفل لاحتياجه الخارج بعض الاجزاء عن يمينه وجانبه لانه لا يكون حلالا للعقد فيحصل به التزصيف بين التقف والجدار وهو دخول الات البناء من كل منهما في الاخر فان ذلك دليل على ان صاحب التعل فيقدم قوله فيه بيمينه انتهى وهو كذلك الله العالم **المقام الرابع** في مسائل متفرقة من هذا الباب **الاول** في المشهور ان ثمر ثمر الثمرة التي غطت الشجرة ملك الجار وجب على مالك الشجرة عطف تلك الاغصان ان امكن والا قطعها لا تجب عليه تفريغ ارض الغير وهو امكن من مال كيف ما امكن وان امتنع المالك من ذلك فلما لا الارض والهواء تولى ذلك مقدما للعطف على القطع ان امكن ولا يتوقف مالك الارض مع امتناع مالك الشجرة على اذن الحاكم لان سبيل هذا الحكم سبيل بيمينه دخلت في ملكه فان لم يخرجها من غير توقف على اذن الحاكم قالوا وهكذا الحكم في العرق وروية باقية الجوارز الاله مالك الارض لها من دون حرجية مالك الشجرة لان ازالة العدوان عليه امر ثابت له وتوقفه على اذن الغير ضروري بوليده ما تقدم من جوارز اخراج البهيمه للداخله في ملكه من غير حرجية مالكه ولو انفقوا من كلام العلامة في كونه ان لا يجزى على مالك الشجرة ازالة الاغصان المذكورة وان جاز لمالك الارض مستندا الى ان ليس من فعله فلا يوجب على ازالة الشجره ولا من مانع من القول المشهور ورجوع القولين الى ان هل يجب على الانسان تفريغ ارض الغير من مال اذا لم يكن ذلك بفعله ولا يجب عليه ولا يضابط به وانما يكون في الحكم متعلقا بجنبات الارض فان شاء تفريغ ارضه من مال الغير فلا بد له ذلك وهما ولا يجوز في الان دليل على ترجيح احد الوجهين ولو قطع الاغصان المذكورة في ملك الارض مع امكان عطفها ضمن بلا اشكال لكن هل يضمن جميع ما قطعته ام تفاوت ما بينه وبين المعطوف اشكال من التعطف بالقطع فيضمنه ومن ان العطف حق له وما فوت به حكم التالف شرعا فلا يضمن الا التفاوت ولعل الثاني اقرب في حكم اغصان الشجرة التي لا ينقل من ملكه للملك غير هو والمعايط المايل في تتي هوا الغير فيجب المبادرة بالتخليص ارض الهواء منها ولو ملك التراب قبله سلم من نقله وان امتنع من قبوله وجب نقله وان شق لم يقدم هكذا قالوا وفي ما عرفت من التردد ولو صلح على بقاء الاغصان المذكورة في الهواء فملكها هو الصحيح ومنع منه الشيخ بناء على اصله المتقدم ذكره من تفريغ التسلخ على البيع وان الهواء تابع لاصح انفراد بالبيع وقد تقدم نظير هذه المسئلة في الموضوع السادس من المقام الاول في الكلام هناك ان الشيخ قد علم ان ذلك يجعل لغيره فقال لو صلح على ابقاء الغصن الذي لا يزل في ملك الغير في الهواء لم يصح ان كان رطبا لانه يزيد في كل حال ولا يضر في قدره وان كان بابل لانه يتبع الهواء من غير قرار وذلك لا يجوز انتهى ورجح اذا كان رطبا من حيث المحمولية في المصلح عليه فلا بد من معلومية نقله في ملكه وجعل في الاصل ولو صلح على طرحه على الحائط جاز مع تقدير ان يزيله انما ان الاغصان ان كانت قد انتهت في الزيادة بحسب طين اهل الخبرة فتح الصلح على ابقائها مطلقا وان كانت اخذت في الزيادة فلا بد من تقدير الزيادة ليكون الصلح مضبوطا ولا بد مع ذلك من تقدير مدة الاقامة فلا يصح للوئذ على ما ذكرنا في الثاني من خلاف بينه وبين الامتناع انما هو في صورة عدم الزيادة بان يكون يابا او قد ناهت زيارته بحيث لا يزيد على ذلك بحسب نظر اهل الخبرة **الثاني** قالوا اذا كان لانيان بيوت الخان التعل ولاخر بيوت العليان والعلما الدرجه فانه يقضي بها لصاحب البيوت العليا مع يمينه لاخصص بالتصرف فيها بالسلوك لبيوت العليا وان كانت موضوعه في الارض التي هي لصاحب البيوت السفلى لان حجر ذلك لا يوجب اليد وكما يحكم بها لصاحب العليا فكذلك عملها هذا مع اختلافها ايضا في الخزانة التي تحت الدرج اما لو اتفقا على ان الخزانة لصاحب البيوت السفلى وانما النزاع في الدرج خاصة فانهم قالوا ان الدرج ح كالتقف المتوسط بين الاعلى والسفل فيجب فيه الخلاف السابق فقله فقله القول ثم بان التقف لصاحب الغرفة فانه يحكم هنا بالدرجه لا على مطلقا سواء اختلفا في الخزانة ام اتفقا على انها لاسفل وانما تجزى الفرق على تقدير القول باشتراك فانه مع الاتفاق على الخزانة يجزى الدرج هنا ما شتركا بينهما كالتقف فانه مع الاتفاق في الخزانة في الدرج ما تقدم من كونها للاعلى مع يمينه ولو تداعى في الخزانة التي تحت الدرج خاصة كان في دعوى على التسواء والوجه فيه ان لكل منهما شاهدا بالملك اما صاحب الاعلى فلا نك قد عرفت ان له الدور فيكون مكانها كذلك وان كان مكانها الهواء لان الهواء كالقرار واما صاحب الاسفل فلا يملكها متصلة بملكه بانه من حيلة البيوت السفلى وح يقضي بها لهما بعد التخالط التكل كما تقدم اقول ويمكن ترجيح دعوى صاحب الاسفل بان يقول ان قد ثبت ان الهواء تابع للقرار ولهذا منع شيخ كما تقدم من بيعه الصلح عليه منفردا عن القرار فالاصل فيه ان يكون تابعا للقرار وحجر وضع الدرجه فيه لا يستلزم الملك وتبعيته للدرجه في ذلك لانه انما في ذلك ولو تداعى الصحن قالوا ان ماليلك فيه الى العلوي يكون بينهما ما خرج عن ذلك فهو لصاحب الاسفل والوجه في ان صاحب العلوي اوفر سلوكه اليه بالنظر في قدر الممر كان له اليد عليه بذلك دون بقا الصحن فلا بد له عليه لما كان صاحب الاسفل يشارك في الاستفا لذلك لا يقدم مقدار وجهيا كان له يد عليه فاقضه ذلك الشريك فيه دون ما زاد اختصاص صاحب الاسفل به وعمل هذا لو كان المرق الى العلوي خارجا عن الدهليز لم يكن لصاحب العلوي مشاركة في العرضة لانه الدهليز بالكلية اذ لا بد له عيشته منها ولو كان المرق في وسط الصحن بين اول الدهليز الى المرق بينهما الصحن فانه يراه ذلك فهو لصاحب الاسفل الشاشر لوتنازع عراكب الدابة وقاضى بحاجها فاضيل لانه يقضى بها للراكب لقوة يده وشدة نصرة بالنسبة الى القاضى هو قول الشيخ في ط فانه قال ان يحكم بها لاقواها يدا واء كدما مضرتا وهو التراكب وبه قال الحق في بيع ومثله فلو قيل لهما سواء في الدعوى هو قول الشيخ في قال الذاتنازع في دابة واحد ما راكبا الاخر اخذ بجاحها ولم يكن مع احدهما بينة جعلت بينهما نصفين لعدم دليل على وجوب تقديم احد على الاخر انتهى في قال ابن ادريس قال في لد وجه القسوة شرا في في اليد وقولها لا مدخل في الترجيح ولهذا لم يؤثر في ثوبه احد ما اكثره كما سيجي انهم مع التراكب زبارة التصرف لا انهم لم يثبت شرعا كونه حرجا وتعرف المدعى والمنكر منطبقا عليه ما بتفسيره ورجح فاقولوا انما اوى قوى بعد ان يحلف كل منهما صاحبه اذ لم يكن بينة انما اوى فبر ان ما ذكره هنا جاز في التنازع في التقفين الفرق والدار السفلى مع انه قد اخبر هناك القول بلخصاص صاحب الغرفة برفقته يده فانه













[illegible]







على ولا وقع اشتراطها في عقد معاوضة لغيره من الموضين لا يقتضي تملكها عقدها ولا اسباب المدة للملك معدودة ولا يفسد هذا الحد ما يكون  
 اشتراطها اشتراط التملك شخصي من غير غير سبب ما قل الملك كما هو الواقع اليه وانه يجب عليها والمطلوب لها ان يظل العقد متحققا له اذ لم يقع الترخيص  
 بالشركة والاذن من المتصرف في ذلك التقدير وقد تبين من ذلك ولا يندرج في الامر بالبقاء بالعقد ولا في الموضين عند شروطهم الثاني ما ذهب  
 اليه الموضي اليه ذهب الموضي العلامة ووالده وولداه من القول بالقبضه وادعى عليه الموضي الاجماع واحتجوا بالادلة العامة مثل قوله قد افوضوا  
 بالعقد الا ان تكون بخلافه عن ترأسه وقد وقع على ما اشترطوا قوله من الموضين عند شروطهم والاجماع المنقول بخبر الواحد كما يقبل نقل غير  
 من الادلة في اصاله الاباحه وبناء الشركة على الاثر في كل من هاهنا من جملته موضع التراجع الثالث ما ذهب اليه ابو الصلاح في حق الشركة دون  
 الشرط وجعل شرط الزاوة اباحه لها يجوز الرجوع فيها مادامت العين باقية قال على ما نقله عنه في انه اذا تكاملت الشروط انعقدت الشركة ود  
 وجب لكل واحد من الشريكين من الترخيص بمقدار ماله ومن الوضعية بحسب ما كان ساطعا في الرجوع على كل من كان له من الزاوة بالاباحه دون  
 عقد الشركة ويجوز لبيعهما الرجوع فيها مادامت العين قائمة فان اشترط في عقد الشركة تقاضيل في الوضعية صحته الشركة وبطل الشرط  
 كانت الوضعية بحسب الاموال الا ان يترفع احد الشريكين على الاخر فان كان احد الشريكين على الاخر عاملا فخل له الاخر فضلا في الرجوع بازاء عمله لم  
 يحصل الشرط وكان للعامل الجرة عمله من الرجوع وبحسب ما قلنا ان قول الظاهر ان تحت الخلاف ههنا ما هو الشرط الزاوة مع عدم زيادة عمل له يقابل تلك  
 اما لو كان العمل لا يندرج فيها فالاثر لا خلاف في جواز العقد وصحة الشرط قال في التذكرة لو اخضع أحدهما من يد عمل وشرط من يد رج  
 لمصح عندنا ذلك ايضا في قولهم في محله دليل القول الاول لان العرض انما ليست في مقابلة عمل وبالحجة فالجزمه فالظن انه لا شك  
 في ذلك وحله هذا ينبغي ان يقتضيه بذلك مطلق القولين الاولين وانما ما احتج به أصحاب القول الثاني فقد عرفت جواب بعض من احتج  
 القول الاول وبقي من دعوى الاجماع وهو ثبت بما أورد من بدت العنكبوت وانه لا وهن البهوت وانما الاستناد الى انه الا ان يكون  
 تجارته من ترأسه في الشركة ليست تجارته فلا ينافي لما لا يترفع لو كانت الزاوة من مقابلة زيادة في العمل كان ذلك محضه وبما جاز  
 عن ترأسه الا انك قد عرفت ان هذا ليس من محل البحث في شيء ويمكن ان يقال بجهة الشرط لكن لا من حيث الشركة بل من حيث انه  
 وعد وقد رتب الية والرواية على وجوب الوفاء بالوعد كما تقدم في الاجازات السابقة لان صاحب الزاوة قد وعد باعطائها ورضي  
 بذلك وذكرا كماله الى الصلاح بانه منبسط على الشركة الفاسد لا يفسد العقد لا فوضه خلاف وفيه ما عرفت فيما تقدم من الاجازات السابقة و  
 في مقتضيات كتاب انما زيادة وكيف كان فالمسئلة كغيرها مما تقدم من امثالها لا يخفى من الاشكال لعدم التصريح في هذا المجال وظاهر  
 شيخنا الشهيد الثاني في ذلك التوقف في ذلك حيث اقتصر على نقل الاقوال المذكورة ونقل حججها ولم يرجح شيئا منها وهو محله عندنا  
 ما لو عمل معا اما لو كان العامل أحدهما مع شرط الزاوة للعامل فانما لا اشكال في صحته ويجوز ان يكون العقد في الشركة فيشترط  
 في الرجوع من حيث كون راس المال شركة ويختص العامل بالزيادة المشروطة في مقابلة عمله كما يختص عامل الضمانية بالحقبة المعتدلة من  
 الرجوع في مقابلة عمله وبما في ذلك فيما قدمناه من انهما لو عمل معا وكذا كان في عمل أحدهما زيادة في شرط الزاوة له في مقابلة  
 زيادة عمله تمامه في الماين وزيادة عمله او مع نقصان ماله مع تساويهما في العمل من اذ لم يطبقوا في الاشتراك ليجتمع كون  
 الزاوة في الرجوع في مقابلة عمل في كان العقد عقد معاوضة من الجانبين بالنظر الى ان العمل يقوم بالمال ولكن الشفيع من تبعه طلقوا  
 الجواز والتفصيل بما ذكرناه كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني وغيره احوذ في تقييد الاطلاقين المذكورين بذلك لما قدمناه من اجاب  
 في تفسير العلامة في التذكرة بذلك بل ظاهره دعوى الاجماع في ذلك حيث قال عندنا مع كونه من القائلين بقول الموضي ما ذكره  
 حجة القول لا بد من ان الدعوى مطلقة فذكر ذلك في دليله اذ لا دليل على انه ليس المراد بذلك الدعوى على اطلاقها والله اعلم  
 المسئلة: شاورت متى حصلت الشركة بالعين المشافاة لا يجوز لكل من الشريكين المتصرف الا باذن الآخر لما ثبتت خلقا او نقلا  
 من عدمه واذا التصرف في مال الغير الا باذنه فان اذن أحدهما للاخر اختص الما اذن بالتصرف ولا يجوز للاذن المتصرف الا باذن الما اذن  
 والاذن تفصيل في التصرف فلا يجوز له ان يتعدى اذنه من الجعوم والخصوص والاطلاق والتقييد فان اطلق أحدهما المتصرف تصرف كذلك  
 وان خصص اختصاصه بما خصصه ويراعى فيه الصلحة فان اطلق في التجارة تصرف كيف شاء من انواع التجارة من البيع والشرا وغيرها ومثاله  
 وقوله ومواضع حيث شاء احتمالا من حيث رخواه تحت الاطلاق ومن حيث كونه مظنة الخطر ولا يجوز له ان يرضخ الما لا مع الخطر  
 لا المضاربة عليه لانه ليس من انواع التجارة وقد صرح في التذكرة في غير موضع بان اذن شريك في بيع فيجب ان يرضخ فيه في البيع مما جاز  
 الوكا اذ فلا بد ان يقتصر على ما اذن له فيه كما يجب على الوكيل ان يقتصر على ما وكل عليه فلو تعدى في بعض الموضع عن محل الاذن انما هو من حيث كونه  
 الشركة من العقود الجائزة دون اللازمة بالاجماع فلا شك في الشركة الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة اما الاول فان سببها على الادب  
 المتصرف وهو من مقتضى الوكا اذ لا يكون جازية واما الثاني فلانه لا يجب على الانسان مخالطة غيره في ماله ومقتضى فصل ان يتصرف كل منهما بماله  
 كيف شاء قال في التذكرة الشركة عقد جاز من الطرفين وليست من العقود اللازمة لاجلها فاذا اشتركا من الماين فاذ لكل واحد منهما الصلحة  
 في التصرف فلكل واحد من الشريكين فيها لان الشركة في الحقيقة تفصيل في توكل فلو قال أحدهما للاخر عن التصرف ولا تتصرف في نصيبه  
 الغر المحاطب غل التصرف في نصيبه الما ازل ويقتضي التصرف في نصيبه ولا ينعزل الغا ازل عن التصرف في نصيبه الغر المحاطب غل التصرف في نصيبه  
 فنحنها معا فان الاشتراك بان وان لم يكن لاحد ههنا من لا ارتفاع العقد انتهى قبل في قوله قال أحدهما للاخر فاما ان أحدهما يخطب قوله  
 فنحنها مشتركة وهو قول العلم اذ لا خلاف في التصرف وعزله وبطلان وكالنه لما قدمناه بان هذا العقد الاذن توكل وغاية ما يكون غرولا

في هذا المجال وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في ذلك التوقف في ذلك حيث اقتصر على نقل الاقوال المذكورة ونقل حججها ولم يرجح شيئا منها وهو محله عندنا ما لو عمل معا اما لو كان العامل أحدهما مع شرط الزاوة للعامل فانما لا اشكال في صحته ويجوز ان يكون العقد في الشركة فيشترط في الرجوع من حيث كون راس المال شركة ويختص العامل بالزيادة المشروطة في مقابلة عمله كما يختص عامل الضمانية بالحقبة المعتدلة من الرجوع في مقابلة عمله وبما في ذلك فيما قدمناه من انهما لو عمل معا وكذا كان في عمل أحدهما زيادة في شرط الزاوة له في مقابلة زيادة عمله او مع نقصان ماله مع تساويهما في العمل من اذ لم يطبقوا في الاشتراك ليجتمع كون الزاوة في الرجوع في مقابلة عمل في كان العقد عقد معاوضة من الجانبين بالنظر الى ان العمل يقوم بالمال ولكن الشفيع من تبعه طلقوا الجواز والتفصيل بما ذكرناه كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني وغيره احوذ في تقييد الاطلاقين المذكورين بذلك لما قدمناه من اجاب في تفسير العلامة في التذكرة بذلك بل ظاهره دعوى الاجماع في ذلك حيث قال عندنا مع كونه من القائلين بقول الموضي ما ذكره حجة القول لا بد من ان الدعوى مطلقة فذكر ذلك في دليله اذ لا دليل على انه ليس المراد بذلك الدعوى على اطلاقها والله اعلم المسئلة: شاورت متى حصلت الشركة بالعين المشافاة لا يجوز لكل من الشريكين المتصرف الا باذن الآخر لما ثبتت خلقا او نقلا من عدمه واذا التصرف في مال الغير الا باذنه فان اذن أحدهما للاخر اختص الما اذن بالتصرف ولا يجوز للاذن المتصرف الا باذن الما اذن والاذن تفصيل في التصرف فلا يجوز له ان يتعدى اذنه من الجعوم والخصوص والاطلاق والتقييد فان اطلق أحدهما المتصرف تصرف كذلك وان خصص اختصاصه بما خصصه ويراعى فيه الصلحة فان اطلق في التجارة تصرف كيف شاء من انواع التجارة من البيع والشرا وغيرها ومثاله وقوله ومواضع حيث شاء احتمالا من حيث رخواه تحت الاطلاق ومن حيث كونه مظنة الخطر ولا يجوز له ان يرضخ الما لا مع الخطر لا المضاربة عليه لانه ليس من انواع التجارة وقد صرح في التذكرة في غير موضع بان اذن شريك في بيع فيجب ان يرضخ فيه في البيع مما جاز الوكا اذ فلا بد ان يقتصر على ما اذن له فيه كما يجب على الوكيل ان يقتصر على ما وكل عليه فلو تعدى في بعض الموضع عن محل الاذن انما هو من حيث كونه الشركة من العقود الجائزة دون اللازمة بالاجماع فلا شك في الشركة الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة اما الاول فان سببها على الادب المتصرف وهو من مقتضى الوكا اذ لا يكون جازية واما الثاني فلانه لا يجب على الانسان مخالطة غيره في ماله ومقتضى فصل ان يتصرف كل منهما بماله كيف شاء قال في التذكرة الشركة عقد جاز من الطرفين وليست من العقود اللازمة لاجلها فاذا اشتركا من الماين فاذ لكل واحد منهما الصلحة في التصرف فلكل واحد من الشريكين فيها لان الشركة في الحقيقة تفصيل في توكل فلو قال أحدهما للاخر عن التصرف ولا تتصرف في نصيبه الغر المحاطب غل التصرف في نصيبه الما ازل ويقتضي التصرف في نصيبه ولا ينعزل الغا ازل عن التصرف في نصيبه الغر المحاطب غل التصرف في نصيبه فنحنها معا فان الاشتراك بان وان لم يكن لاحد ههنا من لا ارتفاع العقد انتهى قبل في قوله قال أحدهما للاخر فاما ان أحدهما يخطب قوله فنحنها مشتركة وهو قول العلم اذ لا خلاف في التصرف وعزله وبطلان وكالنه لما قدمناه بان هذا العقد الاذن توكل وغاية ما يكون غرولا

فان كان العمل لا يندرج فيها فالاثر لا خلاف في جواز العقد وصحة الشرط قال في التذكرة لو اخضع أحدهما من يد عمل وشرط من يد رج لمصح عندنا ذلك ايضا في قولهم في محله دليل القول الاول لان العرض انما ليست في مقابلة عمل وبالحجة فالجزمه فالظن انه لا شك في ذلك وحله هذا ينبغي ان يقتضيه بذلك مطلق القولين الاولين وانما ما احتج به أصحاب القول الثاني فقد عرفت جواب بعض من احتج القول الاول وبقي من دعوى الاجماع وهو ثبت بما أورد من بدت العنكبوت وانه لا وهن البهوت وانما الاستناد الى انه الا ان يكون تجارته من ترأسه في الشركة ليست تجارته فلا ينافي لما لا يترفع لو كانت الزاوة من مقابلة زيادة في العمل كان ذلك محضه وبما جاز عن ترأسه الا انك قد عرفت ان هذا ليس من محل البحث في شيء ويمكن ان يقال بجهة الشرط لكن لا من حيث الشركة بل من حيث انه وعد وقد رتب الية والرواية على وجوب الوفاء بالوعد كما تقدم في الاجازات السابقة لان صاحب الزاوة قد وعد باعطائها ورضي بذلك وذكرا كماله الى الصلاح بانه منبسط على الشركة الفاسد لا يفسد العقد لا فوضه خلاف وفيه ما عرفت فيما تقدم من الاجازات السابقة و في مقتضيات كتاب انما زيادة وكيف كان فالمسئلة كغيرها مما تقدم من امثالها لا يخفى من الاشكال لعدم التصريح في هذا المجال وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في ذلك التوقف في ذلك حيث اقتصر على نقل الاقوال المذكورة ونقل حججها ولم يرجح شيئا منها وهو محله عندنا ما لو عمل معا اما لو كان العامل أحدهما مع شرط الزاوة للعامل فانما لا اشكال في صحته ويجوز ان يكون العقد في الشركة فيشترط في الرجوع من حيث كون راس المال شركة ويختص العامل بالزيادة المشروطة في مقابلة عمله كما يختص عامل الضمانية بالحقبة المعتدلة من الرجوع في مقابلة عمله وبما في ذلك فيما قدمناه من انهما لو عمل معا وكذا كان في عمل أحدهما زيادة في شرط الزاوة له في مقابلة زيادة عمله او مع نقصان ماله مع تساويهما في العمل من اذ لم يطبقوا في الاشتراك ليجتمع كون الزاوة في الرجوع في مقابلة عمل في كان العقد عقد معاوضة من الجانبين بالنظر الى ان العمل يقوم بالمال ولكن الشفيع من تبعه طلقوا الجواز والتفصيل بما ذكرناه كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني وغيره احوذ في تقييد الاطلاقين المذكورين بذلك لما قدمناه من اجاب في تفسير العلامة في التذكرة بذلك بل ظاهره دعوى الاجماع في ذلك حيث قال عندنا مع كونه من القائلين بقول الموضي ما ذكره حجة القول لا بد من ان الدعوى مطلقة فذكر ذلك في دليله اذ لا دليل على انه ليس المراد بذلك الدعوى على اطلاقها والله اعلم المسئلة: شاورت متى حصلت الشركة بالعين المشافاة لا يجوز لكل من الشريكين المتصرف الا باذن الآخر لما ثبتت خلقا او نقلا من عدمه واذا التصرف في مال الغير الا باذنه فان اذن أحدهما للاخر اختص الما اذن بالتصرف ولا يجوز للاذن المتصرف الا باذن الما اذن والاذن تفصيل في التصرف فلا يجوز له ان يتعدى اذنه من الجعوم والخصوص والاطلاق والتقييد فان اطلق أحدهما المتصرف تصرف كذلك وان خصص اختصاصه بما خصصه ويراعى فيه الصلحة فان اطلق في التجارة تصرف كيف شاء من انواع التجارة من البيع والشرا وغيرها ومثاله وقوله ومواضع حيث شاء احتمالا من حيث رخواه تحت الاطلاق ومن حيث كونه مظنة الخطر ولا يجوز له ان يرضخ الما لا مع الخطر لا المضاربة عليه لانه ليس من انواع التجارة وقد صرح في التذكرة في غير موضع بان اذن شريك في بيع فيجب ان يرضخ فيه في البيع مما جاز الوكا اذ فلا بد ان يقتصر على ما اذن له فيه كما يجب على الوكيل ان يقتصر على ما وكل عليه فلو تعدى في بعض الموضع عن محل الاذن انما هو من حيث كونه الشركة من العقود الجائزة دون اللازمة بالاجماع فلا شك في الشركة الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة اما الاول فان سببها على الادب المتصرف وهو من مقتضى الوكا اذ لا يكون جازية واما الثاني فلانه لا يجب على الانسان مخالطة غيره في ماله ومقتضى فصل ان يتصرف كل منهما بماله كيف شاء قال في التذكرة الشركة عقد جاز من الطرفين وليست من العقود اللازمة لاجلها فاذا اشتركا من الماين فاذ لكل واحد منهما الصلحة في التصرف فلكل واحد من الشريكين فيها لان الشركة في الحقيقة تفصيل في توكل فلو قال أحدهما للاخر عن التصرف ولا تتصرف في نصيبه الغر المحاطب غل التصرف في نصيبه الما ازل ويقتضي التصرف في نصيبه ولا ينعزل الغا ازل عن التصرف في نصيبه الغر المحاطب غل التصرف في نصيبه فنحنها معا فان الاشتراك بان وان لم يكن لاحد ههنا من لا ارتفاع العقد انتهى قبل في قوله قال أحدهما للاخر فاما ان أحدهما يخطب قوله فنحنها مشتركة وهو قول العلم اذ لا خلاف في التصرف وعزله وبطلان وكالنه لما قدمناه بان هذا العقد الاذن توكل وغاية ما يكون غرولا





في المتنازع فيه  
أجاب مصطفى

أقول وهو من غير أن يترتب له كل موضع يتوقف الثبوت على الجبر فالظاهر أن الجبر هو المأخوذ من الشرع أو ما فيه والظاهر أن بعضه قد فسد  
 في غير ما هو عليه سائر ما يتبين أن يتوقف إيجابها على له ولا حول العدول ولا الاستسقاء بالواحد احتمالان قويان لثبوتها  
 لا يتغير من حيث الإيجاب وهو التمسك على قليله وكثيره اسم الكل وإجزائه مقتضاه ذلك ولا تفاوت بينهما غايابا كالجوهر  
 لا يمان نفسه بغيره جاز على جميع الأقوال الثلاثة المتقدمة إذ لا ضرر بالثبوت فيحقق فيها فسمه الإيجاب من غير أن يرضى بالثبوت والآخر  
 مستحق كذا هو جوابي عن غير خلافه عرف قال ذلك ومثله أتي بالثبوت المتقدمة التي يمكن تعديلها بالقيمة وكذا الحيوان والعبد  
 الاتقي وظن المتحقق الأول من المناقشة قال بقوله ذلك وفي تأمل وقد يكون المقصود بغير إيجابه قيمته لم يبق كل شيء من بعضه قيمة مثلا  
 أو يفعه بغيره ما احتاجنا من مال أو غير ما يحصل لكل واحد من شيئا من القيمة ما يتقعر به وهو غير بعيدا قول بل لا بد من الأحكام الشرعية  
 تقع على الأفراد الكثير المتفاوت بين الناس وفي الضرر والناوة دورا في ذلك لا تتركز في جودها أو انحرافها وهو القيم كالقيمة  
 والعقد فانه لا بد فيه من تقويمه وتعديلها من حصول اللزامة على وجه يقضيها النظر من غير أن يفتقر ذلك في هذه الصورة بغير  
 فيه الإيجاب أو شار إليه يتخذ ذلك في العبارة المتقدمة بقوله على الأقوى وإن لم يحصل المقتضى فلا بد أن يصح لغيره بعض القيمة والآخر  
 مما يقابل به التمسك الآخر فيتم قيمة تراعى القيمة في هذه الصورة باعتبارها بغيره الرد لا بدخلها الإيجاب فلا يجزى المعنى بل إنما يتقعر به  
 التماسك لغيرها شئنا على معناه أن يتقعر به مع جزء من المال بذلك المثل الأول فلا بد من التوضيح أن أجبتم من حيث حصلت القيمة  
 والتميز بين السهول سواء كانت القيمة اجبارية أو متممة بد بحيث عدلت التمسك على ما يقتضيه القيمة فلا بد للقيمة بحيث يصير كل شيء  
 ملكا للمالك من أصل الشركاء من القرعة وبها يصير ملكا له لا يجوز الاحتفاظ فيه إلا بانه كسائر أسلاكه والظاهر فاصح به الموقوف كروية  
 أنه قد خرج القيمة لا يحتاج إلى رضا الشريك مرة أخرى بآية على الرضا بأصل القيمة إن كانت متممة لأن القرعة قد خرجت للقيمة  
 وقد تضمنت في مال كل واحد منهم وقبل أن تكون القيمة اجبارية فأن لا يحتاج إلى الرضا بعد القرعة وإن كانت متممة وقد كان الثاني  
 منصوصا بالآية فأن ذلك يتم وإن كانت القرعة انحصرت في التماسك من توفقت على غير ما يعتد بها إشتغالها على التماسك  
 فلا بد من تعديل عليها وإحتاله ما يدل على الرضا ونقل ذلك من الشئ على شرح القواعد وبغيره من حيث التماسك وظن القيمة أيضا  
 بل الظاهر أنه المتوردة من الحقوق كرهل الرضا الأول كان والقرعة والتعديل بأنفسهما قد يفيان على أن ينصوب أيام ليس بولي للشريك  
 حتى يقبله فانه منصوب للقيمة والقرعة فقط مما أقره القيمة من معارضة كاصح به التمسك الثاني في شرايعه قال كان هذا الغالب  
 نظر إلى ما ذكرناه من أن يظل بقاء المالك على ملك ما لكه وبقيته على الاشتراك وعدم روعه عن ملك أحدهم والدخول في ملك آخر تحقيق  
 ويمكن أن يقال للقرعة مع الرضا الأول ناقل فثابت وأعلم أن الظاهر أن القرعة والرضا تأبى أنما هو محتاج إليه للملك بحيث لا يجوز  
 لا على أحد من عن والظاهر أنه يفي الرضا بأخذ كل واحد منهما بعد التعديل بالرضا فانه إذا رضى أن يأخذ عوض الله من حصة الآخر  
 لم يمان السواء ذلك وهو مستطاع على أنه فلا بد أن يغير ما يربى لا المستوفى ولا هو لأن الظاهر أن جازة من تولى الرضا داخل مال الغير  
 نصرت وظن أنه وإن لم يكن ملكا فلا كلام من جوار النقص فيه تصرف المالك مثل ما قل في الخطأ بالهدايا والحب ويحتمل أن يكون تصرفه  
 باطل فيكون حراما وهو بعيد جدا وعلى المسألة على غير ذلك بل على الملاك فأنما هو حرام وهو حرام وجب عليه وأنشئ به من أحد من أصحابه  
 في هذا المقام خبر لا دلالة على برهانه الأحكام بل غاية ما يقتضونه من اعتباره مع أن صاحبها من الأحكام يمكن الاستدلال به في بعض  
 الأحكام والذي وقعت عليه مما يتصور به ما يخفى رواية عن ابن جعفر بن سفيان عليه من مجلس بينهما مال ما بينهما ومعه حاليب منها اقتضا  
 الدخول في مال كل واحد منهما ما نصيبه فاقضى أحدهما فهو بينهما وما يذهب بينهما بعد المضمون ذواتهم والتمسك في جمع عليه  
 ودون شريك سلم أحدهما من حصة حواشيته بنحو وصحة عبادته به شيئا ودونيه يلحان بنحوه والمتبادر من هذه الروايات أن لا يقتضا الملاحق  
 من الشركاء بخبر وتتميز سهام كل واحد من ذلك المال مشترك في الوجود بأيديهم مثلثا كان ذلك المال أو فيما بعد التعديل كما تقدم وسه يتوقف على  
 من جهة الألام والقرعة في اللبن بأن رضى كل منهم بعد الشاوي السهام فعمل حصة من يدخره بحصة شريكه فله ذلك فتميز في القيمة  
 مما لا يكتفي في أيديهما لأنه على بطلان قيمة الغائب بالجملة فأن لم اقتض الخبر على ما ذكره من القرعة والظاهر من جهة الألام أنهما كانا  
 هو الحصة مع تراخي بينهما ما يقتضيه وهو مؤيد لما تقدم نقله عن شيخنا أن ذلك من الرضا من مطع معلومة وما ذكره التحقيق المذكور من قوله  
 إلا الظاهر أنه يكفي في ما يأخذ كل واحد منهما ما يقتضيه التعديل فأن هذا هو ظاهر هذه الأخبار وإن قيل إن جازة سائل سئل هذه الأخبار وإنما  
 اقتضاها من جملة على القيمة ثم ذكر الاستحباب كما تقدم من حصول القاسم من جهة الألام والقرعة وحكم المثلث والقيمة فلهذا قرينة في هذه  
 المذاهب في الأخبار أن الأمان هو أقلها من تميز الحصص السهام بعضها من بعض من ذلك الشركاء لأن شئنا هو ظاهر الأخبار حيث  
 حسنا لا يقتضا أنه لا يتركيب ولا يصح أن يتركبوا القيمة في هذا الكتاب وفي كتاب القضاء وما ذكرها الأحكام عديدة ثم نصف لها على أن  
 في الأخبار ما ذكره من الواسع المذكور في القرعة قد وردت بها الأخبار في جملة من المواد ولم يذكر فيها هذا الموضوع الذي ذكره هنا وغايته  
 يدل عليه من قوله أن يتوقف على ما في موضع النزاع من قول القضاة فيما ورد في خبرنا من أن يقوم فقوضواهم إلى الله عز وجل  
 الآية من جهة الحق وأما ما من من يفسد آثاره لا اعتبارها في القيمة إليها وكانه بسبب أن يكون من قبل الصلح في هذا من خاصه كونه  
 من جهة سلم من يدوم أنه قال في مجلس كان لكل واحد منهما سهمان عند أحدهما لا بد من كل واحد منهما سهمان صاحبها فقال لكل واحد  
 أنه ما لم يرضى بهما فله الأمان في الرضا وطالب نفسه ما لم يرضى بهما فله الأمان في الرضا وطالب نفسه ما لم يرضى بهما فله الأمان في الرضا  
 في الرضا وطالب نفسه ما لم يرضى بهما فله الأمان في الرضا وطالب نفسه ما لم يرضى بهما فله الأمان في الرضا وطالب نفسه ما لم يرضى بهما فله الأمان في الرضا

في المتنازع فيه  
أجاب مصطفى



على شئ من دون الآخر متى أبرأ من جهة وان بقي حق الآخر وكذا اذا اوجب الشريك الآخر استوفى حقه وانما يتعلق الشريك  
بغيره ما كان هو العين وقد هبت ولم يبق عوضها الا كثر فيمتنفاذا اخذ احدهما حقه منه لم يكن قد اخذ عينا من عيان الشريك بل من غيرها  
كل شئ من حقه لا يتعين الا قبض المالك وكله وهذا ليس كذلك لانهما قبض لنفسه اقول في ذلك ان ما ذكره من الدليل الاول ثم البطلان اذا  
ملازمة بين الامرين بل ظهور الفرق بين محالين فانه في صورة الامراء والهبته والصلح قد برئت ذمة الغير من مال الشريك الذي ابراه او  
وهبه او مضاهى ولم يبق في ذمته الا حصة الشريك اخرى فكيف يشاؤكم فيها استوفاه وهو لم يستحق شيئا بالكلية بل صانكا لاجنبى بخلاف  
ما لو لم يقع شئ من الثلاثة وبقي المال المشترك في ذمة الغير كما هو محل البحث فان دفع شيئا والحال هذه فاقبض حقه في ذمة من المال  
المشترك والمدفوع انما هو من المال المشترك فلا يختص به الفاضل وثانيا ان ما ذكره من الدليل الثاني فهو وجه محتمل لا يفيح مقابلة المقتضى  
الصريح للبحث فانه الجهد اذ بحث في مقابلة التمسك هو على قاعدة التمهيد وطريقته الضخمة من عدم العمل بالخبر الواحد جديدا ما  
عند من لا يقول بقوله بل يجعلها فلا وجه لهذا التعليل في متابعتها وانما ما يفهم من ذلك من الجليل انما ذهب اليه ابن ابراهيم في كتابه اذ كرهه والدليل  
الثاني حيث ايدته وسئل في وجوه اطال بذكرها وطعن في اخبار المسئلة جيدا قال انها قاصرة عن الاستدلال بها لارتباط بعضها وضعفها  
وعدم صراحة الظاهر في بعضها فافهم الكلام مع هذا المقام يرجع الاستدلال بالخبر المذكورة وبيان صحة ما وصل حقه في المدعى بالوجوب  
ذكرها هنا وبيان ما يدل عليه وان كنا قد قلنا ما هاهنا الذين كتاب من الجليل المتقدم فنقول من الاخبار المذكورة ما رواه الشيخ والصدوق  
في الصحيح عن سليمان بن خالد قال سئل ابا عبد الله عن رجل كان لهما مال منه بايديهما ومنه متفق عنهما فاقبضا بالثبوتين كان في ايديهما  
وما كان غائبا فلهما نصيب حدهما كما كان غائبا واستوفى الاخر اير قضا حصة قال نعم ما يظن به في مال له وما رواه الشيخ في الموطوعين  
عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله قال سئل عن رجلين بينهما مال من ذن من غير فاقبضا العيز والدين فتوى لك كالاحدهما  
من الدين فتخرج الذي للاخر يرد على صاحبه قال نعم ما يذهب به اليه وغيره في حصة قال سئل ابو جعفر عن رجلين بينهما مال من بايديهما  
ومن غاب عنهما فاقبضا الذي بايديهما وطال كل واحد منهما بنصيب من الغائب فاقبضا حدهما ولم يقبضا الاخر فقال ما اقبضا حدهما  
فلهما نصيبهما ما يذهب به اليه وشمل ذلك رواية غياث عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
الله ولا يخفى على المناهل المصنفة لا مجال للطعن في هذه الاخبار بعدد ما فيها من التمسك بالقبول بها اذ لا خلاف في ذلك سواء اريد وجود  
القبض باصطلاحهم الحديث والا فالامر هو من ذلك كما تقدم تحت هذه الباب لظهوره من الكتاب اتمام حجة الدلالة في ذلك بغيرها  
على ان الحكم المذكور في الدين مطلقا لئلا يكون او بعدد وتخصيصها كما ادعاه ابن ابراهيم فيما تقدمنا فله عنه بما اذا كان الدين على رجل  
الاخر ما ذكره يحتاج الى اختصاص من الاخبار فلا يبين في النظر في المناقشة في الدلالة بانها غير صحيحة في المطلوب كما ذكره شيخنا المتقدم ذكره  
ولو تم ما ذكره لبطال الاستدلال بالتمسك وهو خلاف ما عليه جميع العلماء الاعلام وارباب النقص والارام وغاية ما اتفق به في دليلنا لثبوت  
ان يتعلق بالشركة انما هو العين وقد فاست حد حقه لم يكن قد اخذ عينا من عيان الشريك بل من غيرها في ذمة من المال الذي ابراه او  
من جعل الثمن مشتركا كالعين انما اقتضت الدلالة الشرعية بحيث يترتب حليته ما يترتب عليه اوائى وجه فمنع ذلك بكل شئ يحصل  
ذلك فهو بينهما كما ان الامر في العيز كذلك وبالجملة فان اخرج عن ظواهر الاخبار في هذا الاعضاء ومقابلة للنقص بالاجتهاد ووجه  
خروج من جازة التدار وتادوله ان هذه المسئلة لم يتغير لها احد من المتقدمين فيها والا ان عدم التفرغ لها والفضل عنها لا يوجب عدم  
القبول بها مع قيام الدليل عليها او قد غفل المتقدمون عن جملة من الاحكام ونسب عليه المتأخرون بل المتأخرون ونسب عليه المتأخرون والمتأخرون  
وثانيا ان جمل المتقدمين لم يصفوا في دفع الاحكام في بطون القول فيها والتفريع والبحث عنها وانما كانوا يذكرون الاخبار المتعلقة  
بالاحكام وهذه الطريقة كما اشرنا اليه انما مبناها من التمسك على التمسك وقد نقل في الفقيه صحيحة سليمان بن خالد المذكورة وهو يوافق  
بقوله في بعضها بناء على قاعدة المذكورة في كتابه الاحكام انما يثبتون اليه الاقوال باعتبار ذلك فهو مخرج من جملة الطالبين بالقول المشترك  
وابر الجسد قد صرح ايضا بذلك وهو من المتقدمين على التمسك فانه كما قالوا اقتسم الشريكان وكان بعض المال مشتركا بينهما وبعضه غائبا  
عنهما فاقبضا الذي بايديهما واخارا كل واحد منهما بنصيب من الغائب فقبض حدهما ولم يقبضا الاخر فاقبضا من المال بينهما انما انتهى الى  
عرف ذلك فاعلم ان في المقام اشكال او ذلك ان مقتضى كلام اصحاب هذه المسئلة ان الدين لا يقبل القسمة وان كل ما خرج منه فهو مشترك  
سواء كان في ذمة واحدة او في ذمة متعددة وقضية حكم بالاستشراك برأية العيز من حصة الشريك الاخر الذي لم يقبضا من المال المدفوع  
لاستحالة بقاء الدين في الذمة مع حقه قبض عوضه وانما تولدت في يد الفاضل يكون الثالف بينهما كالا وبعضا من الحق الكلي المشترك ان  
كان في الذمة تعين بالقبض المأخوذ فيهما فلا يجوز لاحدهما التصرف فيه الا باذن الاخر وهذا هو ظاهر الاخبار المتقدمة والاصحاب لا يقولون  
بدل ذلك في الموضوعين المذكورين فانهم مترجوا بالتشبه الاول بانه يخرج الرجوع على الشريك والغير به بالتشبه الثاني ان الثالف يكون  
من الفاضل خاصة لا يرجع على الشريك بشئ منه قال في المذكورة لا يصح قسمة ما في الذمة لان قال فلو تقاسما ثم تولى بعض المال رجوع من ثمن  
ما له على من لم يتوفى قال في موضع اخر لو كان لرجلين ذن بسب واحد اما عقدا او ميراثا واستملا لكانا وغيره فقبض احدهما شيئا من الفاضل  
ما قبضه يقبض في ذمة الغير في الذمة من غير رضا الشريك وهو باطل فوجب ان يكون المأخوذ لهما والباقي بينهما وليس الفاضل الرجوع على  
الفاضل بنفسه سواء كان باوينا في يده او اخرج عندها وله ان يرجع على الغير لان الحق ثابت في ذمة لهما على وجه سواء كان في يده او في يد غيره





الامر بانه اصعد وبنية فاعبر بانيته والاول انتم مقتضى القول الثاني فاما قلنا هنا ان يكون كذلك في المسألة التي نحن فيها من الحق  
ممن انه لم ينقل من خلافا وبنينا ما حملوا به على ان الملك والحيارة والنبوة لا تشر لها ما هو مشكل وقد نقل في الحق عن الشريكة في باب ما اذا  
من الكتاب المذكور وانما انزل في يوم من يومنا ما حملوا به على ان الملك والحيارة والنبوة لا تشر لها ما هو مشكل وقد نقل في الحق عن الشريكة في باب ما اذا  
الملك بالحيارة فانه لا يكون الا من الحيارة بالحيارة اذ قصدت ملكه به فانه اعتبر هنا النية والقصد للملك والملك هو  
خلقه عدمه لا يكون الا من الحيارة والحيارة وقال في باب ما اذا قصدت ملكه به فانه اعتبر هنا النية والقصد للملك والملك هو  
الكلمة ايضا انه لا بد في صحة الحيارة من نية الملك والامتناع لاستحجاره لا يستحجر بملكه بغير الحيارة فلا يصح ملكه المستحجر له ولا  
اذ قلنا بتوقفه على النية فانه يصح لا يستحجره او كانا في ذلك لان الملك يكون تابع للنية فاذا نوى ملك غير ما نوى  
صح قال في حق نقل هذا القول عن الشريكة ذلك قد ورد في ذلك بعد نقل عبارة بيع المقدمة الدالة على عدمه بعد ما نوى النية وان  
الجمع لمن جازد خاصة ما صورته بهذا الخبر انه لا يعم لولم يكن وكلا للغير ذلك الا في الاشكال الذي ذكره من توقف ملك المباح على  
فانا لو قلنا بتوقفه وستان وكلا ثبت الملك لهما ولو قلنا بعدم توقفه في ثبوت الملك للمع نظر من حصول ملك الملك وهي الحيارة فصح  
فيثبت المعلوم من وجود المباح وهو نية عدمه بل انما للغير انما هي نية خبره بامتناعه ما قد منا نقله عنه سابق هذه المسألة من ان  
من البسطة فونز كون الماء المباح لهم جميعا كان كالتوكيل بانه ما جمل عليه من جن الخمر هنا بانه باجته للشيخ خاصة ولو ثبت في ثبوت شيئا  
حيث انه لم يناقش الا فيما هو كالمع لو كان وكما بالفضل وبالحيلة فان دلائله هي المظاهر من لا يخفى من نوع مدافعة وكيف كان فان الكلام  
في هذا المقام بيننا على خلافه في حيارة المباح وانما هل يكفي في حيارة او يحتاج الى النية وكذا في الحيارة مع عدم نية عدم الملك فلو توعد  
اثر ولم يتم الملك اقول ثلثة وظلمة من المتحقق في الحقيقة في جملة ما يتبين ومنها ما تقدم في عبارة المختلف ونقل عن الشريكة ايضا  
الدوقت في ذلك وهو محله لعدم الدليل الواضح على صحة هذه الاقوال ولا يخفى هذه المسألة لا تعلق لها بكتاب الشريكة الامر جرت  
هذه البراءة من المذكورين لا فصلها انما هو كالمع في البواب وسنحقق البحث فيها بعد الوصول الى اية الله والله العالم الرافعة قال  
الحق بوما ج احد الشريكين سلعة بينهما هو وكيل في القبض او في المشرى من قبل الشريكة في البيع وصحة الشريك بغير المشرى من قبله  
وقبلت شهادته على القابض في الشئ اخر وهو حصته الباي لا ارتفاع التهمة عنه في ذلك لعدم ادعى عليه في البيع الا الشريك فصح الباي  
لم يشر المشرى من شئ من الممن لا رجعة الباي لم تسلم اليه ولا اوكيله والشريك منكر القول قوله مع عيمه وقيل يعتدل شهادة الباي  
والمنع في السليين اسببه انما في قول جفته في سلام في هذا المقام يقع في موضعين جدهما ما لو كانت الدعوى من الباي من الشريك في المشرى  
او في غير ذلك الدعوى بغير الشريك كما يظهر من الاشارة فيهم هنا اصولان اول وقوع الدعوى بين الباي من الشريك في المشرى  
والمفروض فيها ان الباي من الشريك في البيع وكيل من جهة الشريك لا في قبض النية كما انه وكيل في البيع ففي هذه الحالة ادعى المشرى انه دفع  
التمتع الباي وصحة الشريك لاخر وانما الباي في ذلك فان اداء المشرى البنية برئت ذمته من القبض اما من حق الباي في البنية واما من  
حق الشريك الاخر في اداءه فمقتضى الباي في دعوى ولو كان عدلا لثبت شهادته على شريكه لان شهادته على الشريك مقبولة لا منع  
منها لعدم الشهادة بكنها انما تقبل في حصته الشريك الباي لا في الجميع الممن من حصته فصح في هذه الحالة كما يشير اليه قوله وقبلت  
شهادته على القابض في النصف الاخر وهو حصته الباي لا ارتفاع التهمة عنه في ذلك لعدم ادعى عليه في البيع الا الشريك فصح الباي  
قول الباي به بانه لا يملكه في دفعه فالحق في حق الباي خاصة لاخر من شريكه براءة ذمة المشرى حيث انه وافقه على دفع الحق في  
انه صاد بريئ التهمة وان شريكه قد قبض في ذلك حاله نفسه وكالة عنه والوكالة قد بطلت بفعل متعلق الوكالة وهو القبض فليس شريكه  
الشريك فيما قبضه باليمين في المال فلا تسلم مشترك في المال لا تسلم بان ما قبضه شريكه ظاهرا وحقه انما هو ذمة شريكه الباي بالقبض  
في الاول وان كل الباي عن اليمين ودفع على المشرى فان حلفا انه قبض الممن جميعه انقطعت عنه المطالبة وان كل اليمين بغير الباي  
قالوا وحيت بنيت الاداء الباي بالنية فالتريك المطالبة بمقتضى ما ثبت ذلك بشاهد يمين او باليمين المردودة على المشرى او بغير  
الباي على القول بالقتناء به لان ذلك انما يورث في حق المخاصم لا في حق غيره اقول والظاهر ان التسبب في ذلك من حيث اليمين لانها لا يثبت  
على مال لا يبرح الحالف كالبينة وعليه يتفرع النكول كما لا يخفى الصورة الثانية التي دعوى من الشريك الباي وكيل من جهة  
شريكه المدعى هنا في قبض الممن وهو قد صدق المشرى في قبض شريكه له دفعه فالشريك هنا يدعى على شريكه الباي حصته الممن وشريكه  
يدعى على الممن في ذمة المشرى لا تكاد القرض منه وعلى هذا فان اداء الشريك بنية بان شريكه الباي قد قبض الممن من المشرى كما يدعى عليه  
عليه بجهة منه والا فالقول قول شريكه لا انه منكر القبض في قبض قوله مع عيمه فان حلفا انقطعت الدعوى وان كل اليمين حلف الشريك  
المقدر واخذ منه حذمه ولا يرجع الباي بذلك على المشرى لا عرفة بطله شريكه له في دفعه وانما لا يتصور في ذمته شيئا وانما حلفه بان ذمة  
المشرى ولا في ذمة المشرى برتبة من قبضه لا عرفة في دفع ذلك الباي فلا يمكن ان يقال ان رجوعه عليه لكونه قد ادعى عنه بنية ذمته  
فيخرج به عليه هذا كله فيما اذا تقدمت الخصومة لا في الثانية كما ارتبناه اما اذا تقدمت الثانية فان الحكم كما ذكرنا في الاول ان  
الشريك المقر لا يقبل شهادته على الباي لسبق خصومه في طرق اليه التهمة وانما لو كانت الدعوى بين المشرى والشريك الاذن بان  
ادعى المشرى انه بعد الشراء من الشريك الباي سلم الممن شريكه الاخر وصحة الشريك الباي على ذلك والشريك المدعى عليه منكر  
فالقول قوله بيمينه فاما القاعدة المتفق عليها في تخصيص الكلام هنا ان يقال ان البايع امان يكون قد اذن ايضا الشريك الباي والقبض لا













وكان في بعض المرات في بلاد اليمن  
سماواتهم في بيوتهم وفي قلوبهم

وَعَلَى الْفَرْقِ

قد سارت دراهم ودنانير وانما تختلف الشك وهو وصف في القديس ربما لا يتبع خصوصاً اذا تقوسل بهما ذلك زجه ومناشد من وجه  
 انتهى وهو جيد قول لا يخفى ان من لا يلتفت الى دعوى مثل هذه الاجماع لعدم بروت كونه باطلا لا شرعاً فانه لا مانع منه من وجه بالجوهر  
 غير القديس نظر الى عموم الادلة الدالة على جوازها وتخصيصها بما يحتاج الى دليل شرعي وليس فليس بالواقع فربما على ما تقدم فلا يصح الضاربة بالفلوس  
 ولا بانديهم المقتضيه سواء كان الغش اقل واكثر ولا بالضرورة وانما جبرها فيه بعد ما عرفت حيث انه لا مستند منها ايضاً سوى دعوى الاجماع  
 ولكن ينبغي تقييد المنع من الدليم المقتضيه بما لو كان التعامل بها اسقاطاً ولا يوجز في المعاملة فانه لا مانع من المضاربة قال في ذلك هذا  
 اذا لم يكن عاملاً بالمقتضيه ولو كان معلوم الضرب بين الناس جازت به المعاملة ومن جعله مالا للقرض واء كان الغش اقل واكثر انتهى  
**الثاني** لو وقع الى القصيد الشبهة بحصة من القصيد كما يقصد للصياد وليا جرة الا انه وذلك لان هذه المعاملة ليست بمضاربة  
 فالمضاربة كما هو المجمع عليها عندهم انما يكون بالذات والم والذات في ذلك لا يشك في المضاربة المقتضيه للمال المدفوع وانما لا يبيع  
 او لا يشتري وهذا ليس كذلك لا بالنسبة الى الاول ولا الثاني وليست ايضا بشركة لانها هنا شركة من شركة الاذن وغيره او قد تقدم بطلانها  
 فتميز مال حساب الشبهة وعدم حصول الشركة في ذلك لا يثبت بل بامارة وهو ظاهر فتران الحكم هنا يكون القصيد للمضاربة خاصة في غير ما عرفت  
 التوكيد في تلك المناج كما هو عند القولين والافان فيسبب فيسبب مشتركاً بينهما كما هو ابراه الصائد وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الثالثة  
 من الفصل الثالث في اللواحق من الكتاب المتقدم واحتمال انه انما يتعد القصيد لنفسه وليس بمتشاركه الاخر بقصد فان الظاهر ان دخوله انما كان  
 على جهة الشركة قال في ذلك حيث يكون القصيد هنا على كل منهما من جهة مثل الضايف <sup>بالمالك</sup> بالملك اقول قد تقدم توضيح ذلك في المسألة  
 الثانية من الفصل المتقدم ذكره من الكتاب المتقدم من جهة ان كل منهما له المثل في جميع كل منهما على الاخر بما يحتاج من ذلك الثالث لا اشكال  
 ولا خلاف فيما اذا كان حال الفراض معلوماً فمقتضى ان كان شاعراً لا الشا مع مقتضى نفسه مع كونه جامعاً بالذات الشرايط ولا فرق بين  
 ان يكون العقد مع الشريك او غيره ولو كان شاهداً مع كونه مجهولاً لا يصح للمجهول ان يقول بالصدق لئلا يؤول معظم الضرر بالشاهد بل على  
 في الخ من ان القول بجواز المضاربة بالجواز وان لم يكن شاهداً محتجاً بالاصل قوله الموثق من عند شروطهم اقول قال الشري في ذلك لا يصح القول بان  
 كان ليس المال خرافاً لان الفراض عقد شرعي يحتاج الى دليل شرعي فيمنع من ادعاء صحة هذا الفراض فوجب بطلانه والظاهر انه ههنا  
 وقال في بطلان قال يوم يصح ويكون القول قول الغافل فانه فانما يثبت من كل الحكم بينة المالك فانه بينة الخارج قال وهذا هو الحق  
 عند قال وهذا هو الاصح حيث قال في الخ وما نواف الش هو لا بد لنا من اصل الصحة وقوله الموثق من عند شروطهم وقد تقدم شرط  
 سائق فيحكم بانه في ظاهره شيناً هذا الثاني في ذلك يرجع الاول من حيث ان الماله وظاهر الحق لا بد من الميل الى الثالث لعدم الادلة  
 عدم التعليل الواضح على المنع والمسئلة محل توقف لعدم الدليل الواضح على الجواز والتعلق باطلاق الادلة من وجه ما عرفت في غير مقام المتقدم  
 من ان لا يطلق يجب حمله على كل من لا يوافق الا في المصارفة المتكثرة في الشايع وذلك انما هو مع التعيين معلومية المقتضى ووجهه ان  
 الماله بوجه من الوجوه وكيف كان فانه لا اشكال في كون القول قول العامل بهمينه وتعارضها فان الحكم بينة المالك لانه المدعي مقتضى  
 القاعدة الحكم ببنية وكذا لا يتعد العتراض بناء على ما تقدمنا الواضح بالية مع مدين فقال فارضتلك بائها ما شئت لان قضاء العين التي  
 هو شرط صحة العقد كما عرفت ولا فرق بين ان يكون المالا من جانب واحد او من جانبين خلافاً لبعض العامة حيث جوزه مع التلوا  
 وظاهر الحق المتقدم ذكره الميل الى الجواز هنا ايضا اسناد الى اصول الادلة وفيه ما عرفت <sup>المراد</sup> بالمراد لولم لا للمضاربة مع جزم عنه  
 بمعنى انه يجوز في نفسه في التجارة والبيع والشراء به كقوله في الاصح اما ان يكون المالك الما بحزم او جاهلاً بذلك فان كان الثاني فانه يضمن لانه  
 مع علمه بنفسه وانه يجوز في ذلك وانما عايد على المال على غير الوجه المأذون فيه فانه انما دفع اليه ليعمل به في التجارة لكن هل يكون ضامناً للجميع  
 والعدول الى ايد على مقدرة قول انما ارادوا في ذلك وجه لا بد من عدم العتراض والتميز عن جهة هذا الوجه ووجه الثالث من ان القصيد انما يحصل  
 بالقرابة فيجوز به وبما قبل انه ان اخذ الجميع فله حكم الاول وان اخذ مقدرة فله حكم الثاني ولو لم يجر به ضم الزيد خاصة ولورد عليه بانه بعد وضع  
 يد على الجميع عاجز عن الجوع من حيث هو مجموع ولا يرجع لان اخذ جاز انما هو ترك الاول واخذ الثاني باذنه لم يجز اقول لا يخفى ان هذه التعليل  
 العيلة من عدم الصلوح لا بقاء الاحكام الشرعية عليها والحكم غير مخصوص به يظهر من الاستدلال في عموماته ان النهي في آتي في مناهج حله  
 نصح المسألة وكانه اشار بمقتضى النهي الى ما ذكر من قوله يكون فله على المال على غير الوجه المأذون فيه وفيه ان يميز تخصصها بالزيد لانه هو الذي حصل  
 فيه الجزم فيكون هو الغير المأذون فيه وانما كان يمكن العمل به فانه يكون مادوا فيه وبالجمله فالحكم لا يخفى من شوب لا اشكال لما عرفت لهذا  
 الواضح قالوا ولو كان المالك عالماً بالبيع لم يضمن ما قلناه من على الخطر او ان علمه بذلك يقتضي لانه في التوكيد اقول وفيه بالنسبة الى التعليل  
 الاول ما في سابقه من الاشكال فمن الممكن ان يكون عالماً بالبيع لكن يجوز حصول القصد لانه بعد ذلك وجود من يباعه او يتجدد ببعض اسباب  
 الوجه للقدرة ومع عدم امكان ذلك فانما لا يتم بغير علم بعدم القدرة مع انه انما هو على وجه الجهل بالمعاملة به وبمقتضى الترجيح والنقد يقتضي  
 عند الضمان او لا اقل يكون <sup>بده</sup> كالا لانه ويجز دفعه على هذا الوجه لا يستلزم جواز فواته على ما لك لان المدفوع اليه عاقل مكلف انما يبيع  
 بمحض ولا سفيه حتى يكون المالك قد فرط بدفعه اليه ولكن قد تقدم لهم مثل هذا الكلام في مسألة بيع الفضوة وقد اوضحنا ما فيه في الاول حيث استدل  
 الضمان لا يبطل العقد اذا لمنا فاق بين الضمان وصحة العقد اقول ويدل عليه ما تقدم في تلك الاخبار وعليه اتفاق الاصحاب من انه مع الخلفاء  
 لما شرط المالك فانه يضمن في البيع بينهما <sup>الحال</sup> الحاس لو كان له مال من غير ان يبيع شخص ذلك لال وجوده معلوم القدر فانه يجوز عنده ان  
 يفرض عليه الغاصب مع استحسان بل في الشروط الظاهر ان الحكم اتفاقاً عند الاصحاب انما عرفت خلاف في المسألة والظن انه لا اشكال في  
 خلاف في انه صحت وقعت المضاربة واشترى العامل وهو الغاصب بذلك المال المقتضى عوضاً دفعه عن يده فانه يضمن في حقه من الضمان الثانية  
 عليه بالغصب لا في حقه من المالك باذنه انما الخلاف في انه هل يبرئ في حقه بمجرد عقد المضاربة ام لا الظن ان الحكم الثاني وبالأول صرح

في طالع القرض

العلامة وولد في الشرح قال جضا التمهيد الثاني في لك وجب بقاء الضمان انه كان خاسلا ولم يحصل ما يبرر له لا عقدا القرض لا يفر  
عدم الضمان فانه قد يجامعه بان يتعدك فليثابته ولقوله على اليد اخذت حتى تودى حتى لا ينهاء الغاية فيبقى الضمان الى الاداء  
في المالك ومن ذن له والفتح في البايع ما دون فيه فيكون من جملة الغاية ثم نقل عن العلامة انه استقر قول الضمان ههنا وتبعه ولده في الشرح في  
مسندنا في الفراض مانه فصحة عقده بوجوب كون المال مانه لان من الصحة تربت الاثر والاشياء على الضمان من حيث هو الحكم لو كان  
لعدم المناقاة فان الضمان قد يجامعه كما اذا اقتدى العامل الا وقال الما اقتضا العقد الاذن في القبض فمقتضى لان يجرى العقد لا يقتضي لك  
وانما يحصل الاذن بامر اخر ولو حصل لما اذوال الضمان انتهى قول قال العلامة في التذكرة وهل يرد في الغالب ضمان العقد الضمانية عليه ولا يرد  
في البايع التسليم للقرض او بوجبه وما لك على الاول لا نهما سلك له باذن صاحبه والشافعي على الثاني لعدم التفرق بين القرض وضمانه الغيب  
كما لو يقدى فيه والوجه عند الاول لا يعمل الضمان مع الغيب فبطل العقد القرض فيقول تابعه في الثاني ان الظاهر الحق كما لا يرد  
الصلقة بربا انه لا يرد في الثاني بوجبه وما لك على الغيب وجوب الصلقة على الغيب فبطل العقد القرض فيقول تابعه في الثاني ان الظاهر الحق كما لا يرد  
في قول فلو فرض ان المالك رضى بالضمان لاجازة في الغيب فبطل العقد القرض فيقول تابعه في الثاني ان الظاهر الحق كما لا يرد  
لا اظن ان شخصنا المذكور ولا غير مخالف في شئ مما ذكرناه ورحم الله من جعل الضمان مع الغيب فبطل العقد القرض فيقول تابعه في الثاني ان الظاهر الحق كما لا يرد  
الضمان كما عرفنا وما قول شخصنا المذكور انه لا مانع من اجتماع صحة القرض مع ضمانه وهو صحيح الا ان ذكر ذلك هنا نوع مغالطة فانا لا نمنع  
ولكننا نقول ان ثبوت الضمان متوقف على وجود سبب يقتضيه ما ذكره التبع وهو وجوده المخالفه واما فيما نحن فيه فلا سبب الا يستحق  
الضمان وفنا الضمان لا يستحقا ههنا غير ان لعرض خالده لغيره في الحالة التي كان عليها وقت العقد بشرط العمل بالاستصحاب على تقدير تسليم  
حجية ان لا يعرض ما يحالف لعله الا في ويرفعها والامر هنا على خلاف ذلك لما عرفت من عدم الرضا او كحصول الرضا قاسيا وقد عرفت  
ان ثبوت الضمان وعدمه دائر مدار الرضا وعدمه واما قوله ان يجرى العقد لا يقتضي لك وانما يحصل الاذن بامر اخر فلا يجرى سبب اما اذ لا  
قد تقدم في مسندنا كما يعرف من الضمانية بانها عقد شرعي لاجازة الا ان سلك بال غير بحيث من الترخيص وان الظاهر ان ثبوت شرعية هذا العقد  
على الوجه المذكور لا يتجمل في الغيب لا يكون المالك لان الرضا فكيف يكون بغير العقد متصيا للمرضى والضمان ايضا فانه قال في الشرح  
قول المعنى وهو جاز من الطرفين انه لا خلاف في ثبوت القرض من الحقوق الجائزة من الطرفين لا وانه لا يثبت انتم قد يصير تركه وهما  
جائزان اه ورحم كيف يتم كون هذا العقد كالمالك في الابداء مع البقاء على الضمان كما يدعي في اللان من الحكم بكونه وكالا هو حصول الاذن  
في اذ لا يجرى على العقد المذكور كالا لا يجرى على من يتبع كلامهم بل يتبع كلامهم في بطل العقد مستلزم للاذن في التصرف وترتب سائر الاحكام وبالجمله فان كان  
في هذا العقد مع عدم الرضا والاذن ما هذه الاسسطة تطاهر وقد تقدم نظيره هذه المسألة في كتاب الرهن ايضا العجب من هؤلاء  
انه في هذه المسألة منج بانقلنا عنه من زوال الغيب مجرد عقد الضمانية بغير الرهن بشرط الاذن في القبض اذ على عقد الرهن ما قد سنا  
نقله عنه في المسائل من باب واحد كما لا يخفى والاسماء العالم السالك وهو يتم على طرق في المقام الاول قالوا لو قال هذه الجاه  
فان نضر منها فهو قرض كان باطلا لان صحة القرض ان يكون مال القرض عيناً معينة معلومة مملوكة للمالك وما هنا ليس كذلك فان لم يملك  
حال العقد بغيره ولا انه امر كل بعد البيع في رمة المالك وهو ايضا غير مملوك للمالك حال العقد ايضا فان العقد ملحق بغيره وقد تقدم  
لا يجرى عنهم الثاني لومات دبا مال والمال عرف من هذا العامل اقره الوارث على العقد الاول فانهم صوابا لا يصح لان العقد الاول  
بطل بالموث كانه قد تم من من العقود الجائزة التي تبطل بالموث فلا يصح لا يتجدد العقد من المالك الثاني والعقد ايضا غير جائز لان لا يثبت مال  
في الضمانية ان يكون من القدين والموجود الا ان عرض فلا يصح الضمان بهما ولو مات رب المال لم يثبت الضمان كما كان مقدما على الوارث بعد  
الضمان به بلا اشكال وهل يصح بلفظ القرض قبل لا لا يردون باسبغها الاول وامضانه فانه انما يقول له ان يتركك على ما انت عليه اذ  
على ما كنت عليه والحال ان ما هو عليه قد بطل كما عرفت قال في ذلك والاقوى الصحة ان يفسد من اللفظ معناه الاذن في العقد القرض لا يفسد  
ولفظ من العقود الجائزة والقدر قد يدل عليه انتهى هو جيد في كلامه هنا كما ترى في ما راعى سابقا من عقد القرض لا يقتضي الاذن بل  
انما يحصل الاذن بامر اخر فانه جعل مناط الصحة ههنا لا كفاء بالتقيد غير يتجدد العقد كونه بغيره ما يفيد العقد لا يرد وهو طوع  
بطلان كلامه الاول الثالث لو اختلف العامل والمالك في قدر من المال فمقتضى القاعدة ان القول قول العامل بهينه له سبب الزيادة والمالك  
يدعي بياضها ولا فرق في ذلك بين كون المال باقيا او انما يتصرف به العامل بل يحكم في الثاني بطريق الا ان فان العامل غار والقول  
في العقد قال في ذلك هذا كله ان لم يكن طهر ربح والافني في قول قوله اشكال من جريان التعليل المذكور وهو الظاهر بل ان المسألة ان ضمان  
انكاره من لده راس المال وقصور الربح فيزيد حصته منه فيكون في ذلك شئ قوي اخلافه ما من قد رخصته مع ان القول قول المالك بهينه وانه  
مع بقاء المال الاصل يقتضي كونه جميع للمالك ان يدل بويل على استحقاقه الزيادة مع تلفه بتصرفه فالتعبد قد رضى للمالك واذا كان  
الاستحقاق للمالك بجميعه قبل التلف بتصرفه مطلقا وهو ضعيف جدا انتهى في ان يثبت الضمان في صاحب هذه القول قال المناظر  
به الامام محمد بن القين في شرح القواعد المقصود الثالث في الربح وفيه ما يدل على ان الضمان لا يقتضي من الربح ووقع  
عليه الشرط من البضف والثالث والربح او غير ذلك وهو خيارا الثاني في وطو الاستصحابا وقال في ان له اجرة المتل والربح بقاءه للمالك  
قال وقد روي انه يكون للضمان من الربح مقدار ما وقع الشرط به نصيب اربع اقل والشرع في هذا القول ان يرفع عن كسبه المصلح ولا  
وبما ان من جميع هذا الخلاف ان عقد الضمانية هل هو عقد شرعي صحيح او باطل والقول المشهور في سبب الاول والثاني على الثاني والاول  
هو المستفاد من اخبار الدالة على ذلك في المسألة الاولى من البصير الاول ومنها ما يوجب على من يوقعه العقد ثمان في مسند هذا الكتاب

حج



فمنها ايضا نداء على ذلك وثقة غار بن اسحق عن ابن الحسن قال سئل عن مال المضاربة قال الربح لا يوصيه على المال وحسنه الكاهل  
عن ابن الحسن موصى به رجل ففع الى رجل بالامضاربة فحصل له شيئا من الربح مسمى في بيع المضارب متاعا فوضع فيه قال على المضارب  
من الوضعية بعد ما جعل له من الربح اجمع القائلون بالقول الثاني بان انشاء تابع للاصل بالاداء لا يكون الربح للمالك ولا يقد  
العاملة معاملته فاستد بها العوض فيبطل فكون الربح لاصحاب المال وعليه جرة المثل للعامل والجواب ان جميع ما ذكره وان كان هو  
مقتضى قواعدهم كما صرحوا به في غير موضع الا انه بعد استفاضته المتصور كما نزلها كما عرفت بجهة هذه العاملة وفيها اليد وغيره مع  
عدم مخالفة ولا مناقضة فيها فانه يجب القول بجهة العقد وعدم انصاف بجهة العوض كما يلى مثله في مخالفة المرافعة والمساواة وضع  
مقتضى التماثل للاصل لقول وهذا الموضع ايضا مؤيد لما قد ناذر في غير موضع من عدم وجوب الاقتران بقواعدهم والوقوف عليها في  
مقابلة المتصور فان ناذر من القواعد المذكورة قد نوا عليه الاحكام شرعية من الموضع واحتجوا في غير مقام الا انه لما ورد المتصور  
هنا كما ترى على خلافها وجب الخروج عنها بذلك فالحاجب هو الوقوف على المتصور حينئذ وحدثت الشائبة في الظاهر لا خلاف  
بينهم في انه يشترط في الربح الشباع معين يكون كل جزء منه مشتملا لانه مقتضى المضاربة كما تبادر في الاخبار المتقدمة من كماله  
بان الربح بينهما ينع كل جزء جزء منته نام يكن مشتركا فانه خارج عن مقتضاها فهذا الشرط ولعل في مفهوم المضاربة ويتفرع عليه  
صور منها ان يجعل احدهما شيئا معينا كعشر دراهم مثله فانه باطل اتفاقا وكذا الوضعية في ذلك ان يلبس بينهما ولا ندر بما لا يرجع الا ذلك  
القدر فليس من مقتضى من شرطه ويتبعه الاخر غير شئ مع ان الروايات المتقدمة قد انفقت على ان الربح بينهما بالجملة فان عقد المضاربة  
الاشراف في كل ما يحصل من الربح بمقتضى اخبار المذكورة وهما الربح ليس بينهما سواء في ذلك ان يلبس بينهما نام لا يلى اذى بينهما انما  
هو بعضه على تقدير الزيادة انما هو لشرط قبيل العقد البتة على كل من الصور ينع منها ان يقول خذ من قرضنا والربح في وجه القضا  
فيه ايضا لان مقتضى القضا كما عرفت من المتصور اتفاقا كماله الاخبار لاشراف في الربح وجه المضاربة فيصالح لا يقتضى القضا  
كما عرفت من المتصور قوله والربح في بناء ذلك وجه فلا يصح ان يكون قرضنا البتة وهل يكون في هذه الصورة بعضا من مقتضى العمل لا يشترط  
على عمله اجرة كما هو المقرر في البضاعة ام يكون قرضنا باطلا لا للاخلال بشرط الفرض مع التصريح بكونه قرضنا لهما وان لم يذكر  
على تقدير وجه يكون الربح للمالك خاصة لانه بناء ماله وعليه جرة المثل للعامل هذا مقتضى قواعدهم ويصير حواصلا في وجه الاول النظر  
في المعنى فانه وان على البضاعة وان كان بلفظ الفرض لان البضاعة توكيل في التجارة بين عاوه ولا يختص بلفظ ما ذكره ان عليه ما لا يحكم  
بالقاء اللفظ ما اسكن حمله على التصريح وذكر الفرض ان كان من انما يجب اظاهرا لانه يمكن ان يكون مأخوذا من معنى الناطق التي هي ارجحها  
المال ومن الاخر العمل من غير النفاذ في امر اخر وهو اخذها لشئ من الغرض ولو قيل ان ذلك مجس في اللغة والحقيقة الشرعية فاما ما يمكن  
ان يتصور فيه فاما الجباة في اللغة بغير مجازة شرعية وهو امر الفرض لا ينفك ما ينفك في العمل الغير السديد ولو اوضح هذا  
الباب في مفاهيمه لا ينافي لاشق الباب في هذا لا تقتضي ديرة القيل القال فكيف كان فالمسئلة من الدليل الوضعية لا ينع من الاشكال كثيرا  
بما يرى في هذا المجال في الكلام في ان ظاهر الاخبار انه مع حكم بكونه قرضنا فاسد يكون الربح للمالك وللعامل اجرة المثل كما عرفت في حال العلامة  
في الخ بعد ان قيل عن التوفيق وطا انه لو قال خذ من قرضنا على ان الربح كله في كان قرضنا فاسدا ولا يكون صحيحا لفظا والوجه عندنا في الاجرة للعامل  
لانه دخل على ان كان متبرعا بالعمل فلا اجرة له فخرج وظاهره انه وان كان قرضنا فاسدا فانه لا اجرة له لدخوله مع عدم تعيين اجرة فكان عمله متبرعا  
وقواه في ذلك لا يقتضي بناء كلام العلامة على المضاعة ايضا ولا ينع من قوة اما بالنسبة الى المضاعة فظهر واما بالنسبة الى الفرض فلما عرفت من  
نشأ ودخول العامل فيه على هذا الوجه هذا اذا لم ينضم الى الكلام المذكور فابقيهم منه ارادة احدا لا ينع من قرضنا البضاعة من القرض العاليية  
او العاليية والاشكال ان العمل على ذلك ما يقتضيه من جهة او بطلان وشيها ان يقول خذ من قرضنا والربح كله لك وقد عرفت انفا وجه القضا في  
انه لا يصح قرضنا وهل يكون ذلك قرضنا بالتقريب المتقدم في البضاعة بالنظر الى ملك العباة او قرضنا فاسدا كما تقدم ايضا فبطل الاول يكون الربح كله  
للعامل والمال مضمون عليه كما هو شأن الفرض ولا شئ للمالك وعلى الثاني فالربح كله للمالك وعليه جرة المثل للعامل فبطلان خبره وجب على كل من  
هذا اذا لم يتحقق فسد شئ من امرين بان لم يقتض شيئا بالكتابة ولم يعلم فاسدا والا كان قرضنا لا اول قرضنا فاسدا في الثاني نعم لو قال في  
الصورة الثانية خذ من قرضنا والربح في فانه يكون شيئا بغير اشكال وكذا لو قال في الصورة الثالثة خذ من قرضنا والربح في فانه يكون شيئا بغير اشكال  
والوجه في ذلك انه لم يذكر شيئا من القضا في البضاعة في الاول والقرض في الثانية بخلاف ما تقدم حيث قال خذ من قرضنا وامن اليه والربح في  
اولئك فوضح بان قرضنا وهو حقيقة شرعية في العقد المخصوص الذي يترتب عليه الشراكة في الربح مع انه قد فتم اليه ما ينع في ذلك من  
قوله والربح في اولئك ولو قال خذ من قرضنا والربح في فانه يكون شيئا بغير اشكال وكذا لو قال في الصورة الثالثة خذ من قرضنا والربح في فانه يكون شيئا بغير اشكال  
ان الربح بينهما فانه يقتضى التوزيع بينهما انما فان قيل ان الوجه في ذلك استوائهما في السبب يقتضى الاستحقاق والاصل عدم التفاضل كما لو اقرها  
بمال وكما قال المقر الشئ القضا في بني زيد ونقل عن جرح الشافعية حكم بطلان في البينة تقتضي مع التفاوت في حيث لم يبينها فيقتضي  
استحقاق الربح وزد بمنع صدقة على غير المتكسب مع اطلاقه من لوائهم فانه على غير بواسطتها وعلى بعضهم الحكم بالمنافسة في هذه  
العبارة بان قوله الربح بينهما ظاهرا جميع ما يرجع يكون بينهما وهو يرجع الى كل جزء جزء مما حصل عليه الربح فانه بينهما وهو حقيقة المنافسة  
بلا اشكال وبه يظهر ضعف ما تعلق به ذلك القائل بالجلان من ان البينة تقتضي مع التفاوت فان دعوى صدقة ما لم تعرف اقول في دعوى  
ثبوت الحكم بالمنافسة من هذه العبارة اشكال وذلك لان العبارة قد تكرر في الاخبار المتقدمة من قولهم والربح بينهما ولو اقصت المنافسة في  
يدعونه كان الحكم في المضاربة هو ان يكون للعامل النصف قط مع انهم لا يقولون بذلك وانما هو في اشراك كما هو قول هذا البعض من  
الشافعية هنا وبه يظهر قوة القول بالجلان ما ذهب اليه هذا القائل ولو قيل ان بعض روايات المسئلة قد اشغل على انه بينهما على شرط







لأنه يمكن في العقد المشتري ببيع وأما الوصل في بيع فبأن يكون العامل شريكاً في العقد بما يستحقه من حصة من الربح أو أنه لا يتربط به هذا  
الربح أو أن العامل أجره الشل قولان الأول منها لا يخرج وبالثاني في صرح العلامة في الخ قاله إذا اشتريت من يبيعك على رب المال بائناً  
وكان فيه ربح يفتق ويغفر للعامل حصته من الربح وإن لم يكن ببيع انصرف العامل ولا شيء له قال العلامة في الخ بعد نقل ذلك الوجه لأجرة  
التقديريين بطلان الفراض بشرائه المادون فيه والوجه في القول الأول من مذهب الأصوليين هو ثبوت حصة العامل في العقد لتحقيق الملك بالقبول  
كما هو الأصل المشتري وإن وجب فيها على المالك من حيث سريان العنق في العقد كما أشار إليه في حياته بقوله ضمن للعامل حصته من الربح ولا  
يخرج من حصة حقاقة المذكورة لا تحققه الفرض لصدده باذن المالك والوجه في القول الثاني وهو خيار العلامة كما عرفت ومثله الشهيد الثاني  
في كتابه أن ما أشار إليه العلامة فيما تقدم من كلامه بقوله بطلان الفراض في وجهه ما ذكره من أن الفراض خارج عن مقتضى  
المضاربة فإن متعلق الأذن فيها ما اشتمل على تملك المال بالأخذ والعطارة بعد أخرى لتسبيل الربح وهذا انصرف إلى حصة العنق  
له وجه فإذا بطلت المضاربة فيه لم يترتب على ذلك الربح أو أن العامل أجره الشل عوض عمل خاصة فإن قيل إنه إذا كان هذا العقد ليس  
مقتضىات عقد الفراض فإنه كما لا يمتحون شيئا من الربح فكذلك لا يستحق أجره لأنه خلاف مقتضى العقد فاجواب أن مقتضى العقد ليس بأجر  
هذا الأمر بخصوصه بل بالنظر إليه والغیر من المقتضىات كالمضاربة ما ذكرناه من أن كان من المالك أو من غيره فذلك من غير أن  
التكاث التي إنما فيها ذلك ومع تسليم الاختصاص ما ذكرناه من أن كان من المالك أو من غيره فذلك من غير أن  
فالمسألة لا تخفى من شوبها لشكك عدم النص الواضح الذي ينقطع به مادة العنق والقال الثاني أن يكون شراء بغير إذن المالك وجه فإن وقع  
الشراء بعين المال فالظاهر أنه بطلان بناء على ما تقدم من مناقضة الفرض الذي المطلوب من عقد الفراض بل إشماله على الألف المحقق ورد ذلك في  
غاية الضرر في مال الغير بغير إيمانه ومقتضى ذلك هو كونه فوضوياً فإن مقتضى الفرض هو وجه هنا وإن وقع في الضرر على إجازة للمالك هذا مع  
علمه بالقبول عليه بالحكم وأنه يفتق عليه وهو أتم ما مع جملة فإن يحتمل كونه أيضاً كذلك لأن الأول في هذا الباب كما يصرف إلى ما يمكن بغيره فليست  
في الخيار فلا يترتب ربح ولا يتناول غير ذلك فلا يكون مادراً فيه غاية ما في هذا الباب أنه قد ينزل الأمر على العامل هنا ظاهر من حيث العمل وهو لا يقتضي  
الأذن وإنما يقتضي عدم الإثم والجله فالذي يترتب على الإثم واللو أخذ لا يقتضي ويحتمل صحة البيع ويحكم بغيره على المالك فلهذا لا يمتنع على  
العامل لأن مقتضى عقد الفراض شراء ما يترتب عليه الربح بحسب الظاهر بحسب نفس الأمر وهذا من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
لا يمنع من صحة التي وقع عليها عقد الشراء ويترتب عليها العنق لا يمتنع في وجه الخطاب في العامل ولا لزم التكليف بالإطاعة والجله فإن كان  
الشرعية إنما يترتب على الظاهر لا على نفس الأمر الخطاب في التكليفات إنما نادى بها والظاهر في نظر المكلف في كل وجه من وجه طهارة ونجاسة ونحوها  
لأنه كان في الواقع ولعل هذا الاحتمال أقرب من الأول وإن وقع الشراء بعين المال على هذا فلا يترتب في ذلك اتفاقاً لا يعتبر العقد لا للمالك ولا للغير  
وجه يكون الشراء له ظاهره باطناً وإن عيّن نفسه لبعض له كذلك إن عيّن للمالك لفظاً فهو فوضوياً على القول بصحة الفرض في وجهه من حيث  
للعامل بحسب الظاهر بطلاناً فلا يفتق ويوجب التمسك منه على وجه شرعي لا يمتنع في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
الله العالم الثالث إذا كان مال الفراض لا مرته فاشترى العامل في وجهه فلا يترتب في ذلك اتفاقاً لا يعتبر العقد لا للمالك ولا للغير  
ما في وجهه من شأن اجتماع الملك والتكاح أو لا يكون الشراء باذنه أو بغيره قولان فيقول بالصفة إلا أنه ذكر في كتابه الفاضل به غير معلوم وإنما ذكره  
المصنف بلفظ قبل لم يعلم تأمله فيقول هذا القول قد نقله العلامة في كتابه في التواضع في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
ولا يفتق به من المال فيجوز وجه كمالواشترى في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
وقبيل لما اطلقت من أن دليل منفصل عن القول الأول وهذا القولان حكاهما الخ في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
ذلك ضروريه في كتابه ما ذكره والعلامة في الأول أشار إلى قصر وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
الشراء بغيره من وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
الطلب الذي في وجهه البطلان هو الرجوع إلى العقد الفوضوياً كما عرفت في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
فيكون التجبر بالعقد الفوضوياً أن يترتب حكمه بالبطلان في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
حيث عبر عنه بأنه يترتب موافقة على الإجازة وفيه إشادة إلى أن المراد بالقول بالبطلان إنما هو موافقة لا باعتبار عدم الإجازة كما في ذلك  
أما في ذكر القول بالصفة فانه لا يفتق في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
الفوضوياً في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
منها ولا يترتب في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
فإن العقد الحكم بغيره الشراء يكون في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
الطلب الذي في وجهه البطلان هو الرجوع إلى العقد الفوضوياً كما عرفت في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
المضاربة كونه من موافقة أنه على تقدير كونه في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
مطه نظراً إلى تلك القرينة المدعاة اتفاقاً فإن قلنا بطلان العقد الفوضوياً كما هو ظاهر فإن كان خلاف ذلك فالأمر واضح وإن قلنا بصحة  
مع وقوعه في الضرر على الجانبة المالك رجع الأمر إلى الإجازة فإن جازته المرته كان حكمه ما تقدم في صورته إذا كان الشراء باذنه أو لا  
بإطلاء أو تفرق ذلك فاعلم أنه على تقدير القول بالبطلان في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
أنما هو من جهة الشراء أو بخلافه في وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك  
ورضاها وتسا على القول بالصفة من وجهه من حيث العمل كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك وهو كونه فوضوياً كذا في ذلك









في اللواحق

٣٥٢

من المالك

الحجر الإبري وكذا ينطبق المالك برجوع أقل لاه من اليد وتوصي لك بأن تخرج من أصل ما تدور به من ثمن عشرة من ردها والشرط أن يكون من ثمن  
 نصفين ويوجب يكون النصف كذلك فافهم الرجوع وصلة العمل عشرة من ثمنه ثم انظر بقصد المالك من التجارة غير من ردها والشرط  
 عشر من ردها وهي تمام حصته لأن نصف الرجوع عليه نصف النقصا وبه النقصا على حصته المالك ولو كان لخبر ثلثين ردها  
 تقدم فافهم من النقصا بموجب عرف خمسة عشر ردها وحصته من ربح ثمنه عشرة فيأخذها بالعدل الذي هو حصته من الرجوع ولا يلزم  
 بأزيد مما يأخذ ولا يكلف بالجهر من غير الرجوع ولو كان لخبر عشرة فافهم من ثمنه عشرة بموجب عرف ومن أقل من حصته من الرجوع  
 التي هي عشرة كما عرف فافهم بالعدل الذي هو أقل من خمسة عشر على المال فافهم هذا يكون الرابطة لأن لا شيء من النقصا ولا  
 يتعلق بالعمل من ذلك وهو النقصا النقصا لغير المالك منه يعلم ما يتعلق بالمالك التماسه من الظاهر لا خلاف في أن ثلثي مال التجارة  
 كلا وبصحة بعدد وزنه في التجارة بغير الرجوع والمزاد بدونه في التجارة الضرر فيه بالبيع والشرع لا يبرر تسفيره قبل وقوع شيء من ذلك ولا يمكن  
 يسلط على هذا الحكم حتى جبر الفات كذا وبصحة بالرجوع بالأخبار الكثيرة المقدمة الدالة على أنه من النقصا يضمن المالك الفاتر منه ما وافته بحسن  
 محتاجين من علمه عن جدهما قال المالك على الرجل يعطى المال مضابة فيمنه أن يخرج به يخرج قال جبر المالك الرجوع بهما والسر بهما ما تقدم من  
 الرجوع هو الفاضل عن رأس المال فما لم يفضل عن رأس المال شيء فلا يرجع وقد ادعى عليه كره الأجر كما تضافت الأثارة سنة ولا بد من جبر المالك  
 ليحصل بقاء المال فافهم أن ذلك يتصرف بكونه بما يتعلق به القيمة بينهما وطا الأصح أنه لا فرق في الفواتق يترب على الخبرين بل يكون  
 بأنه ما دونه وبصحة لمصلحة سترقة أو خلود ذلك وجب الاطلاع ما عرف من الرجوع وقاية لرأس المال فافهم أن يكون وجوب كماله فلا يرجع  
 وبما لم يخسره الحكم بما لا يتعلق به النقصا المثلث لأنه يحتمل أن يكون له الموقوف فلا حاجة للجهر ولا أنه نقصا لا يضمن الفاتر فافهم أن تجبره  
 في النقصا الحاصل بانخفاض الثمن فهو خسران بموجب الرجوع وكذا أن ينقص المالك من جارات أو بيعت بمقدار ما اراد من النقصا فافهم أن يكتفى بالنقصا  
 فافهم أن جبر المالك بغير الرجوع لا يبرر ذلك وكذا أن تفتقر أن لا يبرر ذلك من كراهة لتمامه بخسره بموجب الرجوع أي  
 وأما التلف بالسرقة والصب فيه لم يوجبنا وفروا بينهما بأن في الغصب السرقة يحصل النقصا على العاصبات وهو بموجب النقصا ولا  
 في جبره لغير مال الفراض أكثر من غير فواتبهما وتسوية التلف بالافقة التمازير وغيرها فافهم أن النوعين من نوعيهما جميعا لا يبرر  
 لا يتعلق له بغير العامل جبر وكيف كان فالأصح عندهم أنه يجب وبالرجوع أصبه كلامه وبه يظهر لك أن جبره لا يبرر إلا ما هو من كلامه  
 الشافعية هنا كما اشترنا إليه فيما تقدم وهذا كله فيما تقدم وأصل التلف في المال بعدد ذلك في التجارة أو ما نول قبل ذلك فافهم ما  
 كان يجوز التلف لجميع والتبعض على الثاني فالأصح عندهم جبر الرجوع فافهم أنه ما تلف غير البطل أو سفل أو خسر فافهم أن جبره لا يبرر  
 لأنه يقتضي الفراض بالتبعض والافق الفاضل من بعض العامل لا يكون رأس المال مائة كذا من ثمنه كره وعلى الأول الذي هو صحيح به كره هو  
 أن كره التلف بأفهم ما دونه من جهة المالك انفسه لعقد الرجوع الذي يتعلق به العقدان شترى بعد ذلك المضابة بالمال والتبعض على سواها  
 علم بتلف المال قبل فقد الثمن أو قبل ذلك لا يرجع المالك الشرا فان جاز احتراز الرجوع من سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول لم يبرر  
 في شيئا من المال أو التلفين أحدهما قبله وذلك في التجارة وقبل تبعض العامل بأفهم ما يكون الفراض بأفهم من الفراض من رأس المال  
 فكذلك يتناول بدله كما تمان التبعة التي يجب بها العامل بالأموال لجبره وسأبدي وقال ذلك أي تلف بالافق لا بد وأن يوجد ذلك  
 العقد فلا يمكن جبره لأن يخل على الملاك أنه الشتر في الدنيا فافهم أن تلف المالك بقصد من التجارة أو بغير قصد جبره أو  
 المختار كلاهما متفق على البطلان في الصورة المذكورة الأمع الأول بما ذكره كل منهما وإن عارضه رايان فافهم أن التلف على سفل  
 أو تبعض بعدد وزنه في التجارة لصحت التلف من الرجوع وكذا لو تلف قبل ذلك في التجارة أو بغير قصد الرجوع فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 من أن وضع المضابة على الرجوع وقاية لرأس المال فلا يستحق العامل ربحا أو ابغدا سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول  
 له الحكم بخلافه من أن التلف قبل الشروع في التجارة أو من التلف من كونه ما لو سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 لا بد وأنه في التجارة فيصير بقاء العقد بثبوت الرجوع جبره بالتبعض من الرجوع فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 كما عرفت فيما تقدم من أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 الأول هو مع بعد عن طاعة الضم غايه البعد من جبره الظاهر أنها مع عدم الحرب قوله في وضع المضابة على الرجوع وقاية لرأس المال  
 أو قلمه إلا أنه فرع وجود رأس المال فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول  
 يجب الجبر به إنما يحصل من ذلك المالك بعد المفاضلة به وهذا الرجوع التماسه من التجارة لا يبرر التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 قبل ودونه وبغيره أن الأصل بقاء ملك العامل لهذا الرجوع ونحوه من أن جبره بالتبعض من الرجوع فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 على جبره بعد الدون فيصير فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 بقاء العقد في صورة الأول الذي فرضه وبني الكلام على بعد من جبره فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 التلف هذا الرجوع إذا لم يبرر من الأخبار وكلام الاحتجاب أن الرجوع الذي يبرر به التلف إنما هو رجوع ذلك المالك الذي دفعته له العامل به وليس المال الذي  
 أولا إنما هو المستعمل في التجارة وكونه مال تجارة إنما يثبت حقيقة بعد الدون لا قبله من جهة ذلك لفاتر الرجوع الذي عرفت التلف بعد  
 حصول الرجوع فيه لا ما لم يكن كذلك وكيف كان فالأصح من مستظهر من العالم الحاشي جبره بخسره من العامل به لأن خطاب المالك لتبعض العلم  
 فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول  
 لا يقتضيه الاطلاع ذلك ولحقه بعد النقصا فيه فيصرفه في كره المسألة رابعة من تبعض الرجوع ولا سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر  
 بأن جعل المالك الرجوع ولا يخبر به فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول فافهم أن التلف على سفل أو بطل أو خسر أو تلف المالك أو ما نول













اكرهه وقال ابن البراج لا يجوز على كل معتبر من جهتين نازع الارض مثل ان يفسل بخصه ويوزع فيها حطة التبع الاصل بالاصح  
الواردة الاحادة بنقد ان اعرضت ما ذكره في نوافي التبع ابن البراج بصحة الجواب عن عبد الله تعالى لاننا نرى الارض حطة  
فترزعه حطة اجاب لا يصح حطها فالحمل على ان استرط ذلك من حاصل تلك الارض اما لو اطلق رشت وطرفه لم يكن له باس في سنده وان ذلك  
الرواية الفضيل بن يسار قال سالت ابا جعفر عن رجل اصابه الارض بالحقا قال ان كان من طعام افلاذية فليأكله برة قال سالت ابا عبد الله عن رجل اصابه  
الارض بالحقا قال لا بأس قال سالت عن رجل اصابه الارض بالحقا فقال ان كان من طعام افلاذية فليأكله برة قال سالت ابا عبد الله عن رجل اصابه  
في ذلك دليل في ما ذكره ابن البراج هنا قال بعد ايراد صحة الحمل على البراج والتمسك بغيره في حقة التبع وجب عليه على شرطه من اجزاء  
رواية الفضيل عليه وبجمل التبع في الكراهة فعينه نظرا لاق التبع في ذلك ولا منافات بينه وبين شرطه من طعام ما يجمع بينهما بحمله عليه  
ان الخط والمقتضى في كل ما يجمع بينهما من الطعام قبل قبضه مع وجوده في غير موضع الكيل والموزون كذلك حيث جمع لاكثر شيئا  
بجمل الخط على مقتضى التبع في الجواب قال ودون ابن البراج بالتمسك من قوة نظرية الرواية البصيرة لان المشكك في قوله انتهى اقول لا بأس به  
رواية الفضيل بن يسار انه اذا كان اجابة الارض بغير طعام فبغيره في غير موضع الكيل والموزون كذلك حيث جمع لاكثر شيئا  
له بشرطه من الطعام وهو شرطه وهو حجة عند المتقين وعليه لنا الاخبار ايضا كما حققنا في مقدمات الكتاب من مجلد كتاب الطبقات  
ونظرفه لظاهر ما دل عليه بجملة واضحة فلا بد من الجمع وليس الا ما ذكره الاصحاب او حمل التبع على الكراهة والثاني انه قد عرف  
ما بينه وبين موضع ما تقدم فلم يبق الا الاول ويضد الروايتين المذكورتين حجة الوشا قال ثالث الروايات عن رجل اشترى من رجل رطل  
في ما نأما معلوم منها ان كراهية الارض قال خاتم فقلت له فاقول جعلني الله فداك ان اشترى الارض بكل محلول من حطة من غيرها قال لا بأس  
على انه يمكن حمل حصة الجمل التي سندها ابن البراج على المزاعة حيث نلت حصة المتقدمة في صد الكلام من شرط المتقدم ويكون حاصل  
التمسك فيها معا واحدا وهو انه لا يزاع بالخطئة المتماثلة بينهما وانما يزاع بالحقصة الشافعية من النصف والثالث ان نحوها وان غير هذا بل فقط  
القبالة رباب التجوز اسع من ذلك وما يفسد ذكرنا من حمل الاجابة على المزاعة لان المزاة في ذلك تجوز اما رواه التبع في اخر من المعزاة  
فيقال مثل يعقوب بن ابي اسحاق قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى من رجل رطل من حطة من غيرها قال لا بأس به  
ببعضه او بوجع الارض بالانعام واما ما يصح في حقه فكيف يصح بغيره ليم قال اما اجابة الارض بالحقا فلا تأخذ بغيره  
البيعت الا ان يوجع بالربيع والثالث والتبع في ما يصح في حقه فكيف يصح بغيره ليم قال اما اجابة الارض بالحقا فلا تأخذ بغيره  
في المعنى التعمود من هذا اللفظ فانها لا تصح في الحاصل انما تصح بالحقرة معلومة وهذا عرفوا المزاعة كما تقدم بانها معااملة على الارض  
في معالج اصلها او المعاملة لنقل الاجابة والمساوات لكن خرجت الاجابة بغير الحصة من الحاصل لانها انما تصح بالحقرة معلومة خرجت المساواة  
في الارض فانها معااملة على الاصول بحصة من حاصلها وح فلا يشكال في حمل حصة الجمل على المزاعة فاذا ذكرنا بقية الروايتين المذكورتين كما  
نعم عرفت بقي انما رواه الصدوق في العلل عن فضيل بن عمر عن ابي جعفر ابي عبد الله عليه السلام انها مسئلة ما القلة التي من اجزاء الارض  
تؤاخذ الارض اطعاما وتؤاخذ بالذهب الفضة قال لا القلة في ذلك بل الذي يخرج حطة وشعير لا يجوز اجازته حطة بجملة ولا شعير  
بشعر وهذا الخبر ان كان ظاهرا مما يؤيد ما ذكره ابن البراج لا علاقة الا انه يجب تقيده بما عرفت من خراج الفضيل بن يسار لانه كما  
تقدم على الجواز انما لا يكره من الارض ويؤيد ذلك ما رواه في حديث عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال لا تؤاخذ الارض بالجملة ولا بالشعير  
ولا بالتمز ولا بالاكجاء ولا بالنطاف لكن الذهب الفضة لا في الذهب الفضة مضمون وهذا ليس بمضمون والقريب منها عدم المضمون  
من الحطة والشعير هنا انما يتجه فيما اذا كان ما از الاجابة من تلك الارض فانه يجوز ان لا يخرج منها شيء بخلاف الذهب الفضة الشافعية  
الذمة يخرج من القلة الحطة والشعير الخارجان عن الحاصل في حكم الذهب الفضة في حصة المضمونة ايضا فلا وجه لادخالها فيها لا يكون مضمونا  
ولما رواه رباب الجمل فالأقرب وانقول انما للعرف والله العالم الثاني هل يجوز ان يفسل بخصه منها ما لا يظهر من الظاهر من  
الحقبة التي الفضل بن يسار في برة المتقدمة بل لا أعلم فانا لا نجد من جاز قال في بيع وبكره اجازته ارض الرقعة بالجملة والشعير ما يخرج منها  
والمنع اشبه وحده القول بالجواز ان كان على كراهة عدم صحة الروايتين في التحريم لان غاية ما يدان عليه انه لا يخرج منه وهو انما يشترط الكراهة  
وعلى القول بالمنع ايضا بان خروج تلك القلة منها غير محلو فربما لا يخرج منها شيء او يخرج بغير تلك التوقف من ثم لم يخرج التبع في حطة من غير  
لذلك واجب بان على اطلاعهم اذ ربما كانت الارض اسعة لا تحصى تلك القلة عادة فلا يتم اطلاق المنع اقول انما هو القول بالتحريم المسألة  
المتقدمة كما نقل عن ابن البراج فظاهر انما على القول بالجواز في ظاهر الخبر المذكورين لو يند بحسن الوشا المتقدمة الصريحة في التحريم اذا كان من  
حاصلها ومورثها وان كان البيع وشعره انما هو الاجازة الا ان الظاهر ان الوجه الجامع الذي وجب بطلان ذلك من حيث عدم صحة المعاينة  
كان من الحاصل يجمع كان الاجازة لم يخرج ذلك عن الشرط المتعبر في البيع وما لاجازة من معلومة حطه وكسره على اوكلا او فواقد غير  
ان ما كان من الارض غير شعير ولا تانب في الذمة ولا هو مطو لخصه كما عرفت في فلا يجوز الاجازة به ولا البيع الثالث لا خلاف بين اصحابنا في  
اجازة الارض غير شعير ولا تانب المستأجرة باقل مما استأجرها به بالساعة وان لم يحدث فيها شيء وكذا باكثر مما استأجرها اذا كان قد احدث فيها عملا  
واما الخلاء فبما استأجرها بالاكثرو لم يحدث فيها شيء فيقول بالجواز على كراهة وبالاولى قال الشيخ وهو من الرضا والشيخ اسد  
ولي بن الحسين وروى قال الصدوق في النسخ وابن البراج في المهلك وهو ظاهر العلامة في الانشاء والظاهر انه لا يخرج من القلة قال ابن ابي عمير  
في الخ عرو لده واليه ذهب سلا في موضع اخر وابن البراج في الكامل والظاهر انه لا يخرج من القلة ومن شاء الخلاء فخلان الاخبار والمسألة المذكورة  
ولا بأس فيها اولا في الكلام فيها ما وفق الله عز وجل لغيرها منها ما رواه الشافعية الثلاثة عن ابي ابي بن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى  
الارض من رجلين فباعها باكثر مما اشترىها وباعها باقل مما اشترىها قال لا بأس به في الارض لبيت مثل الاجرة لبيت مثل الاجرة

[illegible]

قال لا بأس بما تقتل في داره في القبة ويبعث عن جمع قال قلت لا بد ان الله انتقل الشياطين بها ثم اعطى ما انما بالثلاثين  
فقال ليس تعالى فيها قلت فاطمها واشتهى لها الخوط قال لا بأس بما رواه في الكتابين المذكورين عن علي الصانع قال قلت لا بد  
الله انتقل العمل ثم قبله من العمل ان يكون معي بالثلاثين قال لا يصح ذلك الا ان تعالج معهم فيه قلت فانه انهم قال فقال ذلك عمل  
فلا بأس بما رواه في بيت عن محمد بن مسلم عن جدهما قال سئلت عن الرجل يماط يقبل العمل فيقطعه من تحت يده ويقتل قال لا بأس قد عمل  
هذه جملة ما وقع عليه من اخبار السلف وهذه الاخبار كلها متفقة الدلالة واشتد العقالة على النهي عن الاجارة باكثر مما ساجد من كل شيء الا ان  
يعمل فيه شيئا وانما سمعت بعضها البعض فظهر لك العموم في الحكم ان ذكر هذه الاشياء المخصوصة انما هو من قبل التمثيل بمقتضى كلامه فمن  
هذه الافراد المذكورة سئل عن حكمه في الاجارة باكثر مما استوجبه عليه بحيث يترك ذلك والعمو كما يحصل في الاداة المصنوعة لذلك انما يتبع الاقوال  
والخبريات على نحو الفواعل التي هي المبنية على تتبع اقوال العرب ظاهر الاكتمال فلا يشترط فيه العاقلة لا يأخذ في ادراكها  
ما تقدم في اغنامهم ولما وجد لا شك من حيث دلالة الاخبار الثلاثة المتقدمة ضد البحث على الجواز في الاخير من ذكره للناظرين في الجمع  
وبين جميع هذه الاخبار من اجل هذه الاخرى على الكراهة قد عرفت انما هي في مقام البحث عنهم وهذه العاقلة التي هي لو علمها في جميع نواحي  
الفقه من الجمع بين الاخبار على الاستصحاب والنهي على الكراهة على ان بعض هذه الاخبار المذكورة قد اشغل على ما هو صريح في نحو  
مثل قوله في رواية الجليلي فيمن قبل الاض بالف قبلها بالخير لا يجوز وقوله في الروايات الثلاثة المتقدمة ضد البحث وفيها الصان  
فضل الاجرة بالبيت والمكانة حرام وبذلك يظهر ضعف استدلاله ببعض من يخبر من اخبارنا في رواية الكراهة في الاجارة بالبيت  
اكثر من رواية استصحابها في هذه المسئلة انما هو اصطلاح من اصحابنا في الجملة فان الشامل في ما ذكرناه سببا في كراهة الاجارة بالبيت  
لا يخفى عليه ضعف العمل المذكور واما الجمع بتقيد اطلاق الاخبار الثلاثة بما رتب عليه هذه الاخبار من عمل في قبل الاجارة كما ذهب اليه  
وجمع من لا يصح فيمنع في الباس عن اجارة الاض باكثر مما ساجد ما استجرها التقيد باذا عمل فيها شيئا فنية اشترط اليه انما من ان الضيق والبيت  
والاجرة المأثورة انما هو مع عدم احداث عمل ولما مع حداث العمل فلفظ الفصل ليس مجرا بل هو جازم واني قد بين في هذه المسئلة خلافه  
يقول في تلك الاخبار انما لا يرضى كالاجرة بالبيت والجمع بين ما رتب عليه من اجارة الاض باكثر مما ساجد والجمع بين ما رتب عليه من اجارة  
عمل فانه يجوز بالجملة فانه من قبله في الثلاثة المذكورة بعدم احداث شيء كما ذكرناه سابقا وقد اقيد الجواز في الاض باذا عمل  
فيها شيئا كما ذكره رجب امر واحد ولم يبق في شيء من ان ظاهر الاخبار المذكورة انها ليست سواء وهذا انما يتجه على تقدير جواز الاجارة الاض  
مع الفضل ان لم يحدث فيها شيئا وهو محمدا الله سبحانه ظاهر ان لا يرضى ان لم يتبته احد من اصحاب البيت ما ياتي به كامل الشاكي بكتفها  
في كتاب الاستبصار كما قد ناقضه عنه فانها لا تخفى من اشكال وان لم اقتض من شئ من علمنا الا بالاول وهو ان اجارة الاض باكثر مما ساجد  
دناير وجوز له مواجعتها بالنصف الثلث والربع وان علم ان ذلك اكثر فهو وان دل عليه الخبر الذي ذكره الا انه لا يتجه من الاشكال لدلالة  
على جواز الاجارة بالجملة من نفي ثلث ونحوها وهو مما لا فائدة في تقديمه في العايدة الخامسة من الفوائد المتقدمة المثبتة على ذلك  
على ان الخبر المذكور قد تقدم مع ذلك على التقيد بما اذا حصل من عمل في شئ ما يصحهم وبذلك تجمع الرواية في خبرها من الروايات الدالة  
على التقيد بعمل شئ وترجع الى ما ذكرناه من الاول المتقدم وبذلك يظهر ان هذا العمل ليس بشئ يرجوعه من حيث التقيد في العمل الاخر واما العمل  
الثاني وهو ان يسألها بالثلث والربع ويوجرها بالنصف فانه ان دل عليه الخبر المذكور ان الاجارة باكثر مما ساجد لا يشكال المتقدمة  
فيها فان الاجارة لا تقع بالجملة كما عرفت وان عمل الخبر على المزارعة فانها هي التي يقع فيها ذلك من اجرة موضع البحث فلا يتجه الاستدلال  
بها بما لا يخفى واما العمل الثالث فقد عرفت الكلام فيه واما العمل الرابع ففيه انه لا يظن هو بهذا فرق بين الاض بثلث الثلثة المتقدمة في  
تلك الاخبار فان كلامنا من حيث العمل به كذلك صحيح اذا كان او بينا او غيرهما انت قد عرفت دلالة الاخبار الثلاثة على انه ليس الاض بثلث  
تلك الثلاثة في حد الرايد جواز المواجهة به بمقتضى العمل في الاض بثلث الثلثة وما ذكره في هذا العمل مشترك في الجميع فاني قد اجمع  
به بثلث الاخبار وما اوضحناه من جلال هذه الحامل من كل من الطرفين يتبع المسئلة في قالب الاشكال فان الروايات الثلاثة المتقدمة  
ظاهرة في جواز الزيادة في مواجهة الاض وان لم يحدث شيئا وما عداها من الاخبار والكثير من ظاهر المنع وبعضها كما عرفت صريح في المنع  
ولا يخفى ان مقتضى هذا العامة قلل اخبارنا من اخبارنا في حرج القبة ولله العالم انما من الشرط المتقدمة ذكرها في عين المدة وهو ان  
في كلام الاستصحاب في ما تقدم قال المتحقق فيع ولو اقتصر على تغيير الزرع في غير كربة فوجها احد ما يصح لان كل زرع امد فينبى على القاء  
كالزراع والاخر بطل كالاجارة وهو اشبه قال في تلك الاقوال شرط تغيير المدة على الوجه السابق لا يقتضي العقد للادم ضبط اجله والفرق بينهما  
وبين الاض وانما لا يخلو لانه عقد جازم لا فائدة في ضبط اجله لو شرط لجواز الرجوع قبله بخلاف المزارعة كان المأثورة بالاجارة اشبه اقول لم اظفر في  
الاخبار بما يدل صراحة على شرط المدة في هذه العاملة والية يشيرنا الاستثناء في الاض بالاجارة في عدم الاحاق بالافراض  
لو كان هذا دليل لا يوجب الاحاق بالاجارة ويجوز كونه عقدا لا فائدة في ذلك مع ان لا يستلزم المدة لما علم من الغرض من المدة عليه  
حصول احسن الشرط فيناطح بالامد للمعارف لذلك الزرع وخصو الحصة المستوطنة والى ما عرفت من ذلك فان شرط ما زاد على ذلك يحتاج الى دليل  
واضح وما استدلل على غيب الاجل فيها بما رواه في عن يعقوب بن شبيب في انه عن ابي عبد الله في حديث قال سئلت عن الرجل يعطي الاض بقو  
اعرها وهي لك تلك سنين في خمس سنين او ما شاء الله قال لا بأس بدواه الصناديق والشجر ونحوه وغيره في الصناديق في الحديث عن ابي عبد الله في الحديث  
باسم قبالة الاض من اجلها باقير سنة او اقل من ذلك واكثر فيغيرها وتؤتى ما خرج عليها ولا يدخل العاقل في شئ من القبالة فانه لا يصلح فيها الاض  
عن ابي عبد الله في الحديث ان ياتي الاض بغيره فيقبلها من اجلها في سنين او اقل من ذلك واكثر فيغيرها وتؤتى ما خرج عليها فلا يوجب عليها الاض  
والا ما رواه انه عن ابي عبد الله في الحديث ان ياتي الاض بغيره فيقبلها من اجلها في سنين او اقل من ذلك واكثر فيغيرها وتؤتى ما خرج عليها فلا يوجب عليها الاض

في خبرنا في رواية الكراهة في الاجارة بالبيت

في تفسير الحديث في شرح المسئلة











كامله عن ساورة

[illegible]







فصل في حكم المزارعة

الاول من هذين القولين حيث قال بعد ذكر الخالف من الطرفين كما صرح جازية في المسألة المذكورة في هذا الكتاب على نحو ما قدمنا من اول الامر  
بعد لك حجة المثل او قل الامر بالامر البتة فيمكن ان يقال لا يجوز له بيع المالك اخذ شيئا منه ادعى عليه حصة وقد ثبت شرعا  
فيها ولا يدعي غيرها واخذه هو فكيف يكلف الشارع العامل بشي خويل فلهذا لا يحتاج الى التحالف باجتماع المالك في حصة المزارعة او ان كان  
غرض تلك الدعوى بل غرضه نفي الحصة وقيل نفيا لها بهيمة وبالجملة لا شك ان المالك له الحصة فقط والعامل متكرر ودخل  
سقطت وليس للمالك دعوى الحصة فلا تحالف فاقول وبسبب شي من هذه دعوى الاجارة ولعارة انتهى قول القائل ان يقول ان الغرض من دعوى  
الاجارة هو ان يثبت من الشارع تحريم النصف في مال الغير لا يوجب شرعا والا كان ذلك وجبا للمواخاة سببا ايجابا في الدين  
فانما يستحسان العقاب واما في الدنيا فباستحقاق العوض حاج العامل الى التعلق بشي يدفع عنه الامر فيعلق بدعوى العارية لذلك  
لا يجوز ان يكون دعوى العامل منضمنا لدفع الحصة وان غرضه من هذه الدعوى ذلك لا يخرج من كونه مدعى عارية بغير حصة بل مدعى حصة  
بغير المدة في دعوى المالك وان العامل منكر خاصة وحيث ان المالك ادعى اجارة وطلب الاجارة استقامة في العقد من عدم حصول التحالف  
من الطرفين على نفي الدعوى من بطلان مقدم من الدعوى بين ما ترتب عليه من الحكمين رجعا الى ان الفصل حرمه ما ان اسلم وصحته عن بصيرة  
غيره الا بوجه شرعي وحيث ان العامل قد تصرف بغير حصة شرعا وجبا عليه اجارة المثل لذلك سواء زادت عما عليه سابقا او نقصت كما  
قد مضى ذكره وان كان على خلاف ما صرح جازية كما عرفت بالجملة فالسلسلة الخلوها عن التماس او نسخ محل التمسك والتمسك بها الى ما عرفت من  
اختلاف هذه الاقوال هذا كله فيما اذوقه الشارع والاختلاف بعد تصرف العامل وسنبدأ بنقطة ولا ادوية هنا اما لو كان قبل ذلك فانه  
وعلى ما عرفت انما انتفت العارية والمزارعة والاجارة وحرم على العامل النصف بالاختلاف ولا اشتكال في حصة المالك في علم ما هو المشهور  
الا ان بعد التحالف انما هو اجارة المثل فيكون الاختلاف في الزرع بقاءه والا وان حصة او فضله في ذلك التمسك ان اصل الزاوية وضع  
بوجه شرعي واذن من المالك باتفاق الخصمين انما الاختلاف في الاجارة وجودا وعدما فهو مع حصة المالك فلهذا لا بد من ان يقر  
انما هو اجارة لا اجارة فانه من وقت الزرع الى وقت زواله لو كان وقت الحصة زواله كونه وحدها في ذلك لانه وان كان قبل  
الزرع بالاذن اعم من ان يكون عارية او اجارة مثلا الا انه بعد ذلك لا بد من ان يقر ان حصة المالك في ذلك الزرع بقاءه  
البقاء والحال انه بعد التحالف قد زال الامر الاول وهو الاذن المفقود عليه بل الاذن لم يمتد في الزرع واراد ان يقر المثل انما  
في ما مضى من المدة الا ان يقع على بقاءه باجته وهو خارج عما قبل البحث في حصة المالك في ذلك الزرع في حصة المزارعة والجرم  
ان المالكين باعنا التحالف بطلان الدعوى من قبل اختلاف الاذن انما انت ساء انما ساء عدم ما لو حال من حصة احد الدعوى من المالك  
بالتحالف بطلانها معا فغير الحكم ولقد العالم في حصة المالك في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
تقدم فالقول هنا قول المالك بهيمة لا يشاء عدم الاغارة وبقياسه ارضه أكد عدم حصة المزارعة في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
العارية وثبت كون وضع الزرع فيها بغير حصة شرعا في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
المحرم بخلاف ذلك مما يلزم الغاصب بما في انشاء الله تعالى في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
الغصب لم يذكر في المالك وقد ثبت بقاء الحكم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
الايجاب من غير خلاف يعرف بانه يجوز للعامل ان يشاء في العمل بالجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
عليه بنصف ما شاء في الاجارة انشاء الله ولكن لا يملك الاذن بالاجارة والمالك في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
انما كانت المزارعة من العقود اللازمة الموجبة لنقل منفعة ارض المالك في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
التاسيس على ما هو المألوف في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
من ان يكون المزارع من العامل ليكون حصة منوطا به فيقرق بينه وبين عامل المزارع حيث لا يبيع له ان شاء الله تعالى في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
الثاني ولا المزارع كان حصة المزارع في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
فلا ان المزارع ان يبيع حصة المزارع في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
من لا حق له الا العمل به في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
بالزرع وان لم يكن بنفسه حيث لا يشترط عليه الا حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
ان المزارع في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
التوكيد في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
بغيره ولا بد ان ذلك يقتضي منع المالك من حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
الا انتم الكليية ضرورة تحلفه كثير من المزارعين في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
عن بعضه في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
من المزارع ويجوز المزارعة من العامل وعمولا في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
ولو كان في المزارعة ما يمنع من اجام ونحوه فهو لا يثبت في القول في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
بعض حصة التي لم يزرع بعض من المزارعة يكون ساوياً في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة  
المزارعة واجارة شخص لعل بعض المزارعة في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة والجرم في حصة المزارعة

ما لا يجوز

ما لا يجوز

ما لا يجوز

في









فانسان

[illegible]

بعد ذلك عنه ولا يبعد قرب ما قرره لعموم أقواله والمسلمون عند شروطهم لأن الناس ملطون على أموالهم فلم يهتموا بتفعلون إلا ما منع  
تطال بحقوقه من القربى والازقال ولو كان لفضل الأجماع المذكور في شترخ في عدمها في غير موضع من غير من نحوه لكان القول بالبيان  
فيه متجه بالمفهوم انتهى بالجملة فلهذا لم يعرف غير خالته من شوب لا لشكال قال في ذلك والقوت بالتأمل المتناهي في لفظة فادرباها  
المتلثة اجزاء ورد ما يجوز أقول قال في القاموس باب المثلثة الموت الفرس المثلثة المثلثات حكاية ابن فارس القائل أنهم قالوا  
لوساقاه على وكذا وشجر غير ثابت لم يصح لفصار اصطلاحه الوفاق على ودي من قس في مدة مجل مثله فيها غالبا صحت ولو لم يجز فيها وإن قصر  
المدة الشترية عن ذلك غالبا أو كان الاحتمال على السواء لم يصح أقول في الورد فيجوز الورد وكسر الدال المهملة وتثنية الياء كقنى قبل الضم قبل  
أن يفرس كما ذكره في ذلك والذي في القاموس كما في المصباح المنير للقيمو أنه صغار الفصيل قال في كتاب جمع البحرين والورد في المثلثة هو  
سحق النخل ببلان مجل الواحدة ودية ومنه لوساقاه على ودي غير فرس فلهذا انتهى في الفصيل على ما ذكره في كتاب الحبك أنه ما است مع النخل  
ويقطع فيه نأ قال الفصيل صغرا النخل هي الورد في الجمع فكان مثل عفيف كحقا الولعة فيسلة وهي التي تقطع من لأم أو تقطع من لا تضره  
مضيقا لطلان الفصيل عليها إنما هو بعد القطع والقطع ويظهر أن إطلاقه في الجميع لجمع فغير الورد صغرا النخل بل أن مجل لا ينج من نأ  
أنما أشار إليه من الجدث الدال على فساد المساقاة على الورد لم ينف عليه أخبارنا ولا نقله غيرنا ما أعلم من الأصحاب إذ عرفت هذا فاعلم  
أنه لوساقاه على ودي وشجر غير ثابت لم يصح إطلاقه فصار فقولوا لو كان مفرسا تابنا فأنه قد اشتمل على شرط الصحة من جهة النخل ولكن  
بقي الإشكال ونظرت الاختلاف من جهة المدة التي توجد فيها الفترة فإن ساقاها إلى مدة معينة لا يفر من هذا الورد فيلزم كمالا أو نأنا ما  
له بالنظر في الصوف العادية أو يكون الاحتمال في تباين في وجود الفترة تلك المدة وعدمها فإنها تكون باطلا الحكم بالصحة وعلى هذا الاختلاف  
فإن كان العامل في المبدأ تلك فليس له جرح المثلث لجهالة المدة وعدم الجرح بمصو الفترة ولو فرض أنه كما عرفت لو وصلت لاسعد الحكم بالصحة  
وعلى تقدير البطلان فإن كان العامل في المبدأ تلك فليس له جرح المثلث لأنه متبرع كمن يبيع على أن يكون له أجرة وإن كان جاهلا فلا جرح المثلث  
حضور ما مع علم صاحب الأرض فإن ذلك مقتضى قاعدة المصنوع به في كلامهم من أنه متى بطل العقد بطل العمل جرح المثلث لأن العامل في  
الأرض خاصة لطلان العقد فلا بد للعامل من شيء قابله عمله من عوض وهو المبدأ بأجرة المثل فلو بطلت بحسب العامة فادخل المقتضى فمحل  
نخلت البعض منها كما لوساقاه على شجر غير ثابت فإنه لم يجل تلك المدة وظاهره أنه ليس له جرح المثل فلهذا على جميع العمل لعدم ذلك  
وأنه يجب عليه إتمام العمل وإن علم أن القطع قبله فإن عدم الفترة فادخل في صحة المساقاة إذا كان حصولها مطلقا فادخل وقت العقد وهو  
الناطة في الصحة كما عرفت ونظيره ما لو بطلت الفترة كلها أو كلها بالجراد أو غصبها غاصبا ثم جرح في ذلك فبطلت المساقاة إتمام العمل ولا جرح  
له وإن قصر كما يجب على عامل المصانة أنضاض الما لأن ظهر الخراب لهذا التزم العقد وجوب العمل لا يستشكل الحكم المذكور في ذلك  
أنه العقد لو بطلت القار بآتيه الحق لا يبيد بعد بطل العمل كماله المذكور في ذلك كما نقل عن كره والظن عدمه فإن الظن  
أنه كالمعاضة منع عدم العوض لا يفي في التكليف أنه مثل تلف البيع قبل القبض ولو سلمه الفرض فذكر دليل فلا يقاس بالبيع المنع فيه أيضا  
مع إمكان العزق فاقبل انتهى بالجملة فالمسئلة لعدم الدليل الواضح فيها لا ينج من شوب لا لشكال كما في أمنا لهما من هذا المجال والتمتع العالم  
المقتضى التمسك في القدر المشرب من الأصحاب اشتراط مدة معينة وجعل مضبوطا عقدا مساقاة بما لا يجمل الزيادة والنقصان كاستدراج  
وذلك العلة وإن كانتا الغلة العامل عليها ووافقا بما خالف الأصل لحمل العذر والجهالة على موضع يقين وقال ابن الجنيدي ولا بأس  
بمساقاة النخل بما شاكل سنة وأكثر من ذلك إذا حصرت المدة ولو حصرتها نقل عنه في ذلك أنه لا ينعى بتقديرها بالفترة الشا عليها  
نظر المنة بالنسبة إلى ثبوته عادة كالمفهوم ولأن المقتضى منها هو العمل إلى كمالها ولا العقد ينعى على العذر والجهالة فلا يقدح فيه  
قال ولا جرح لادان وإن كان كلامه لا ينج من جهة أقول لا ينجح في الحياة المقولة عنه ثم ما نقله عنه في ذلك إلا أن مجل الما في حياته على ذلك  
ومن ثم أنه احتج في الخ بعد نقل حياته المذكور فقال أجمع بأن صنبط القمار يكفي عن أجل إذا قصد لك ما دفعه يعقوب بن شعيب  
عن الصادق قال سألت عن رجل يبيع النخل أرضه فيها الزمان والنخل والفاكهة فيقول سق هذا من الماء وأعمرك ذلك نصفها  
خرج قال لا بأس ثم أجاب عن ذلك قال ولصوب المنع وعن الحديث في نعي الباس لا يستلزم اللزوم انتهى وقال في ذلك وأما إذا كان النخل على  
تقديره في الجملة كما قررناه وأما تركها وأما فظل العقد ولا إحالة لا يتجدد المساقاة لأن كماله ولا ينعى لوجوب الوفاء به وأما إذا كان  
غير معلوق ولا سنة واحدة لاستحالة الرجوع بل من حاقول أن ثبت كون عقد المساقاة من العفو اللازمة كما ذكره فذكره جرح لا جرح  
الآلة لا أعرف لهم دليلا على هذه الدعوى فادخل على ما يظهر من اتفاقهم على ذلك وقد كان الظاهر من عبارة ابن الجنيدي المقولة عن الخ إنما هو  
المجوز كما قال به جملة من العامة ثم مع ذلك فإنه لا ينجح في المقصود من المساقاة هو خد العمل الحسنه من الما بعد القيا بالعمل  
فلو انقطع على المساقاة على فترة عام واحد فاقط أنه لا ينجح في التحديد لا يزيد من التحديد بالفترة المساقاة عليها كما تقدم نقله عن ابن الجنيدي عليه  
بجل صحيح يعقوب بن شعيب المذكورة فكانه قيل فيها السق هذا النخل والزمان والفاكهة لأن لا يحدد من الفترة وهو النصف فأنك قد عرفت ما  
استفسناه أربابا اشتملت عليه من هذا اللفظ هو هو عقد المساقاة لا ينجح في التحديد على زيادة على ذلك وهو محظوظ غير مشتمل على المدة  
التي وجبها فاللزم أنما يكونه جاز كما قد تذكروا فلا ينعى في الاختلاف بالمدة لمجوز الفسخ متى شاء أحدهما وأنه لا ينعى جوازه فلا ينعى على  
ما ذكرناه ونقله ما قدناه لئيم ما ذكره وأما قول الصلابة في الخ لا يجوز عن الزيادة بعد استدلاله بالبرهان في الباس لا يستلزم الزيادة  
فليس وجهه لأنه أن سلم كون هذا حقا كما هو ظاهر الزيادة فلا بد له من الحكم بلزومه ونفي الباس إماما بذلك بحسنه عقد صحيح منع  
كونه حقا فلا ينعى في الباس منه حيث أنه لغو في القول لا ينعى له ولا فترة يترتب عليه ثم أنه لو صحق التحديد على الوجه الثاني ولا الوجه  
المفوق لأن عن ابن الجنيدي ظاهر كلامه التعلق على بطلان العقد لا أن ظاهر عبارة ابن الجنيدي المقدم نقلها من الخ هو الصفة في المسئلة

مجموعه نوحه المشرقة

فصل المسافة

المذكورة











الكلام في المسئلة ينبغي على ما قرناه ان يثبت للعامل قبل التبرين من الحصة المشترطة واجرة المثل لان الاقل ان كان هو لاجرة فظاهر لان  
فساد العقد سقط الحصة فيرجع الى الاجرة وان كان الاقل سقطا للزائد فيكون عجزا لزيادة هذا التقدير كما يتبرع على تقديره لا يتبرع  
جميع الثمرة للمالك وعلى تقديره عليه بالفناء ثم قال ويترك ان يجاب بالقرن التوسيعين فانه على هذا التقدير لم يقدم على البيع مبدئيا كذا  
يحمل ان يكون الحصة فاصغر مما يقابل العمل بحمل سائر ما له وزيادتها عليه ضاعفا فاضاغة فهو فاقط على حمل الزيادة والنقصان فليس  
منبرعا به مطلقا وان احتمل قصوره في بعض الاحوال بخلاف العالم وشرط جميع الحصة للمالك فانه قادم لا ابتداء الامر على التبرع الحصة على كل  
تقدير وهذا القول لا يثبت وان كان ما افترضناه التبعث متوجها ايضا واكثر الصالحات اطلبوا وجوب جرة المتابع مع الفناء ومنه قد رتبته  
اقول لقائل ان يقول في تأييد القول المشروبي ان جميع فاضل المصنوعات وجبت وتعينت بحيث لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان  
من حيث اشتراطها في العقد لما بطل العقد بطل التعليق مما في العقد والرجوع اليها وان كان المالك قد رضى بحل العقد على تقديره فحقنا  
الحكم مبتدئ على قاعدة اخرى من كونه عملا موجبا لاجرة وان الدخول فيه تادخل بذلك ولكن لم تكلم له لظهوره وحقنا ما اوفنا فانه لا بد  
لعمله من جرة ورضي العامل بتلك الحصة على تقديره فحقنا العقد لمدخله هنا لان تلك المعاملة قد بطلت وجعلنا المسئلة اخرى ورضي العامل  
بطلان الحصة على تقديره فحقنا العقد لمدخله هنا لان تلك المعاملة قد بطلت وجعلنا المسئلة اخرى كما ذكرناه وهذا حق وجب له الشارع  
بناء على الغرض المذكور ومناه بالقرينة لو كان في تلك المال لا يوجب الحكم عليه به هنا الا ان يجده منه رضا آخر بذلك وقد تقدم نظير ذلك  
المزاحة في مسألة ما لو اختلف في المنة والحقانية بأدعي المالك المنة رقة وادعي العامل العتابة والله العالم الثاني من قالوا في المسئلة  
المالك اجير العمل بجزء من الثمرة فان كان قبل ظهورها بطلت الاجارة لا من غير ذلك لما قرر عندنا من ان عوض الاجارة يجب ان يكون موجبا  
كعوض البيع والمال انه هنا ليس كذلك كما هو للعوض وجواز ذلك المشافاة حيث انهم قد انفقوا على جواز العوض فها مع المبالاة وعدم  
الوجود خرج بالتسقي الاجماع مؤيد بالامتنان العاجلة لذلك وان كان بعد ظهورها فان كان بعد بدو صلاحها جاز بلا اشكال ولا خلاف  
وان كان قبل بدو صلاحها فانهم بنوا الحكم هنا فاعلم جوازها بالبيع في هذه الحال وقد تقدم الكلام في ذلك في الفصل الثامن في  
بيع الفار من كذا في ذكر الفلان في جواز البيع مطلقا او عدم الجواز الا بالحد او مؤنة ثم ضمت اليها او بشرط القطع او فاضل من فاضل  
ومن ثم ان المتحقق هنا الحق هنا الفلان الجواز بعد ظهورها وقبل بدو صلاحها بشرط القطع حيث ان هذه جرة البيع ذلك لان  
عليه كان ان يذكر الضميمة مضافة الى القطع والتجبر على العمل بحصة منها او يجبرها بعد ظهورها العلم بقدر العمل جازوا ولا خلاف ان تجبر  
بما في الحكم المذكور من الاشكال لعدم الدليل الواضح في هذا المجال على البيع كما ذكره محسن بن ابي اوفى اصول الشريعة بما مع فاقدا من  
الاشكال في اشتراط القطع في مسألة البيع بغير هذا اشكال آخر في هذه الصورة على تقدير كون الاجرة من المصلحة فانه متى قبل بطلت الاجارة  
هنا بشرط القطع والمحال ان التمر لا يثمر كونه من العامل والمالك فاقا اشتراكه تمنع من ان يسلط على القطع فيبعد التسليم لتوقف جواز القطع  
على كماله من الشريك ومن ثم قيل في هذه الصورة بعدم الضميمة وقيل بالضميمة وهو اختيار المحقق في نوع نظرنا الى امكان القطع والتسليم الا  
كما في كل مشترك ولو فرض امتناع الشريك من لادن بمكرا من الحاكم الشرعي والى هذا القول مال الشارح ايضا فحكم بانه لا امتناع ما لو كان  
الاجرة مجموع الفاضل فانه لا اشكال في الدفاع التصديق المذكور وكذا لو كان الكف في الضميمة غرض شرط القطع كما اشارنا اليه فانه ينبغي  
ذلك ايضا الا انك قد عرفت ما فيه من اشكال وكيف كان فانه بشرط تعيين العمل الشارح عليه كما هو مقتضى قاعدة الاجارة واليه يشير  
قوله في عدم العمل بقدر العمل والله العالم الثالث في التمسك بالثبوت سابقا على هذا الغايط بالنقصان على ان سابقا على هذا الاخر  
بالتسليم بطلت لانها باقية في بيعه فانه ما رضى في بطنه من هذا النصف لا ان يرضى من الثلث من كذا وهكذا في البيع اذا قال بعتك عبدا  
هذا بالفعلان تبغى عن عبدك بجنس ما نذ فالكامل باطل لا في قوله على ان يرضى عن عبدك انما هو عبدك وجب القيد بذلك وهو بالخيار بين الوفاء به وبين  
الترك فان لم يرف به سقط وهذا ما رضى في بيعه بالفعلان ان يشترى منه العبد بحسب ما نذ فقد يقص من التمسك لاجله وذلك انه قد رجح في  
الجهول اذا ضيفت له مملوكا كان لكل وجه ولا فائدة بطلت بغيره هذا اذا قال سابقا على هذا الغايطين بالنصف من هذا والثلث من هذا  
حيث يصح لا تنصفه واحدة وقد عرفت ذلك من ههنا لانها منصفتان ونصفه الا ان كان لو قال بعتك في ارضي هذه بالفعلان بجنس  
عبدك بطل الكل ولو قال بعتك في ارضي هذه وعبدك هذا مالا لادب ثمانية والعبد باربعة مائة وثمان مائة وكان الفصل بينهما مائة مائة وثمان مائة  
فانهم كالحق والعلامة وغيرهما ممن يخرجهما بما شاذ ذكره والى الجيد على كل حكم الذي ذكره الشيخ فحوزوا منه كذا في جرحه  
حيث قال ولا اخبار ارفع المسافات منصفه واحدة على قطع متفرقة بعضها اشق من بعض الا ان يصدق ذلك على واحدة وبشرط في العقل  
الكل قال في التمسك بطل كلاهما في الجنب لانه في جرحه جرح في هذه العقوبة البيع والمساكن وقد عرفت البيع وبشرط في التمسك  
جرحه في موضع من شرط وهو الحق ولا حمله هنا وانما في بعد ذكره لم يفسد كلام الله وكلام ابن الجنب والاقوى صحة الجميع ونعم الجاهل الذي اعلمنا  
الله لعمول الامم بالوفاء بالعقود فافترضنا من الشرط كالجرح منه وجوب الوفاء بالشرط ولو فرض عدم الوفاء لا يقتضي ذلك رد الناقص شيئا  
من الثمن كما اذا فاه بل يسلط الشرط على الفسخ كما لا خلاف في غير من الشرط وانما ابن الجنب قد فاهم يذكر على ما ازاله دليله في جرحه لاصل  
جواز الامر به ما انتهى وهو جرحه بالجملة فافترضنا في الأصول والقواعد الشرعية صحة العقد المذكور مع ما شرطه فيه كغيره من الشرط بشرط  
سابقه فصح العقد وجوب الوفاء بالشرط بخلافه بل من ذلك لو فسخه فحقن الدم فلو لم يرف بالشرط لسلط الاخر على الفسخ على احد القولين  
مع حد امكن جرحه على الفسخ بالعقد والتسليم عليه في الشرط كما هو القول الاول فينا فحق هذا القول بالفساد بذلك كما تقدم  
تحقيقه في كتاب البيع ولو ضمنه بالجواز فاستلزم الجنب والله العالم الرابع في بيع لو كانت الاصول لما اكتفى باي واحد اما بايقاع منهما  
معا او بغيرهما او من احدهما او كلاهما فليجوز اما ان يكون الحصة المشترطة للعامل منها اشوكا في النصف والثلث كان يقول لهما

في البيع بالشرط والى الجنب لانه في جرحه جرح في هذه العقوبة البيع والمساكن وقد عرفت البيع وبشرط في التمسك جرحه في موضع من شرط وهو الحق ولا حمله هنا وانما في بعد ذكره لم يفسد كلام الله وكلام ابن الجنب والاقوى صحة الجميع ونعم الجاهل الذي اعلمنا الله لعمول الامم بالوفاء بالعقود فافترضنا من الشرط كالجرح منه وجوب الوفاء بالشرط ولو فرض عدم الوفاء لا يقتضي ذلك رد الناقص شيئا من الثمن كما اذا فاه بل يسلط الشرط على الفسخ كما لا خلاف في غير من الشرط وانما ابن الجنب قد فاهم يذكر على ما ازاله دليله في جرحه لاصل جواز الامر به ما انتهى وهو جرحه بالجملة فافترضنا في الأصول والقواعد الشرعية صحة العقد المذكور مع ما شرطه فيه كغيره من الشرط بشرط سابقه فصح العقد وجوب الوفاء بالشرط بخلافه بل من ذلك لو فسخه فحقن الدم فلو لم يرف بالشرط لسلط الاخر على الفسخ على احد القولين مع حد امكن جرحه على الفسخ بالعقد والتسليم عليه في الشرط كما هو القول الاول فينا فحق هذا القول بالفساد بذلك كما تقدم تحقيقه في كتاب البيع ولو ضمنه بالجواز فاستلزم الجنب والله العالم الرابع في بيع لو كانت الاصول لما اكتفى باي واحد اما بايقاع منهما معا او بغيرهما او من احدهما او كلاهما فليجوز اما ان يكون الحصة المشترطة للعامل منها اشوكا في النصف والثلث كان يقول لهما

في أحكام المساقاة

ساقيتك على هذا الأصول الحثا وكما لا ينصف في سملها ولا اشكال في الصحة وشويعم العامل بعد خصته كل منها لم يعلم لان خصته معلوم  
من الجميع والجميع معلوم لا يتبين فلا يفر ليجعل بخصته كل منها ان يكون متفاوتة بان شرطه احدهما انصف الآخر انك قال انك  
منه ومن غيرك انك قلت فلا بد من عقد العقد من علم العامل بخصته كل واحد لا يتجهل خصته لانه غير له عقدين فلو ساقا له والحال هذا  
بطلت المساقاة وجبنا التفرقة لا لما لا يكون كان للعامل جرة المثل كما تقدم ذكره قال في ذلك بعد البحث في المقام ولا فرق على تقدير العلم بخصته  
وعدمه من غير العلم بالقياس عليه فلو كان ساقا واحد بخصته بالتوبة فاقول عليه واحد يعلم بقدر التصيب على ان له من نصيب حد العقد  
ومن نصيب الثاني الربع ومن نصيب الثالث الثمن ومن نصيب الرابع النصف ومن نصيب الخامس الثلث ومن نصيب السادس السدس ومن نصيب السابع  
فللعامل حصة الاقل اربع ومن الثاني اثمان ومن الثالث واحد والسادس اربعة عشر ومن الرابع اثنان ومن الخامس اربعة عشر ومن السادس اربعة عشر  
عليه على ان له نصيب حد النصف ومن نصيب الثاني الربع والثالث الثلث ومن الرابع النصف ومن الخامس السدس ومن السادس الثلث ومن السابع  
ونصف مسئلة من من مائة ولو جعل واحد منهم اربعة عشر فياخذ العامل من شرطه النصف ثلثي عشر من الثلث مسئلة ومن الثالث  
ثلاثة ومن الرابع ستة عشر ومن الخامس مائة ومن السادس اربعة فيجتمع له تسعة واربعون والمائة خمس وتسعون يتفاوتون فيها على ما  
نقد وطريق بلوغها ذلك ان خارج الثلثة الاولى من مائة يدخل فيها اربعة السدس ثمانية وعشرون وبينها موافقة بالنصف ثمانية  
نصف واحد في الاخر ثم تضرب بالربع وهو اربعة وعشرون في عدد الشراكه وتس على هذا ما شئت فوض الشك في ذلك فانها هذا العقد  
بالمساقاة انتهى في الحاشية انما هو بالعلم بعد العمل وقبل اتمامه قالوا انه لا يصح للمالك الضعيف بيعه ولو امتنع عن العمل مع حصول  
للمالك ان يطلبه ويحجز على العمل فانما يقع خصوه ويقدر عليه مع هر فان حصل من مقدم بالعلم ترعا ولو للمالك بنفسه اذ وقع الامر الى  
الحاكم ان يطلبه ويحجز فان قدره من العلم لا يملكه ولا يملكه من العلم لانه متى حقق عليه فان لم يكن له مال يستاجر بالذي عليه الا ان يحصل  
لوسيل من حيث المال فحاشا عليه لو قدره جميع لك انما احد الحاكم او احد من يعمل لما وجد بسطة له او لعله اسكارا انك الحق عند اختيار  
المالك بين فسخ المساقاة ففعل للضرر بين اقلها اقول حيث كان الحكم المذكور غير مخصص لا بالضرورة ولا الخصة فلهذا في ما ذكره  
بحال طفا في ساقا فانه يمكن ان ينظر في الاحتمال بان يقال لو كان العقد يقضي كون العمل من العامل فلهذا وان لا يكون العمل من  
من غير يقضي جواز الضم للمالك للمعسر والضرر لو لم يجز ذلك وان وجد باذل منبرع او حاكم بعين من يقوم وانما يطلب يمكن القول بجواز  
الضم من حيث الاطلاق فيحصل خصوصية مع عدم الباذل ما ذكره من التكاليف بالرجوع الى الحاكم وما اوجبه على الحاكم متى بالاصل هو يدين  
حقه ثابت في ذمة العامل فلهذا قبل من غير ذلك ولا يمكن ولا يجوز انما جعلت له بشرط العمل فانما امتنع عنه سطة حقه كما قالوا في البيع من ان  
العمل لا يصح الا بامتناع من حق الاخر على تقدير امتناع ذلك الغير الاجير انما لا يوجب له ان شرط العمل هنا ليس باقل من الشروط المذكورة  
في العقود وهو قد صرح بان فائدة الشرط على تقدير عدمه لا تباين به من شرطه عليه لئلا يلحق الاخر على الضم وبالجمله فان ما ذكره من الحكم الذي  
نفاه عنهم لا يوجب من غير ذلك اشكال للمعروف فيهم فانما في صورة تخير المالك بين الضم والبقاء العقد مع تعدد العمل على الوجه المذكور  
تفصيله فكلما لم يمتد ان فسخ المالك ضمانات الفسخ وبجمله جرة المثل لذلك العمل الذي عمله العامل بل هو لا يمتد عمل محتمل من المالك فلهذا  
موقوف قد قامت العوض بالضم فيض قيمته وهو المثل الذي انما يفتح اذا كان قبل ذلك فهو العشرة او بعد ذلك فهو المثل الذي انما يفتح  
للافتقار على العمل ان لم يرض به والا باعها ان امكن الاجازة به والافسخ لروا الضم ولو لم يوجد غيبه البعوض مع كفاية بينه العمل باع جميع  
حفظ الباك للعامل وان لم يرضه واخار البقاء على العقد والمال على ما عرفت فقد اختلف كلامهم هنا ففيل ان له ان يسأل على عقيب العمل فلهذا  
على ذلك ويرجع به على العامل ولو لم يرضه لم يرجع شواكل امكنه الاشهاد ان لم يمكن لا لا يشهاد بشرط في جوار الرجوع فان الحاكم فسخه بدونه  
ظاهر الحق الا وبيد انه يرجع انما هو لا يشهد له الضم والعقد وحمل الاطلاق في كلام من قال بهذا القول على التقيد  
بالامكان والخشوع فيعقد من هنا بان له لو لم يرضه لم يرجع ويرد في الرجوع مع الاشهاد فقال ولو لم يفتح عقد الوضوء له الحاكم كان له ان يرضه  
انما سأل عن وجه يرجع عليه على ترويه ولو لم يرضه لم يرجع قال في ذلك في توجيه التردد من لزوم الضم بدونه لك وهو يسر بالاية والرواية  
من امتناع التسلط على مال الغير فيثبت شئ في ذمة الغير لم يرجع قال في ذلك في توجيه التردد من لزوم الضم بدونه لك وهو يسر بالاية والرواية  
فانه يمكن اسقاطه بالضم على ذلك فيل ان يرجع مع تعدد الاشهاد لامع امكانه كما في ذن العام دفع المخرج الفسخ وهذا القول لا  
احتمل له وجه ظاهر وقيل انه يرجع مع اتفاق بقية الرجوع مطلقا انما هو لم يرضه فلهذا قال في ذلك قال وهو لا فرق في ادخل الشهادة التي  
في التسلط على مال الغير فيثبت شئ في ذمة الغير ولا يلة له على العامل فانه انما التمكن من اشارة الحق وهو امر آخر من المقتضى بعد الرجوع فهو  
الرجوع او عدمه في الرجوع ولا ملاحمة لا شرا ولا فسخا في ذمة فسخه فلهذا ما بينه به البعوض ويحتمل ان يقولوا انما هو لا يرضه لا ادخل  
الا ان لا يتبرع بعمل يحصل به عزاءه عن الغير انما هو في ذمة فسخه فلهذا ما بينه به البعوض ويحتمل ان يقولوا انما هو لا يرضه لا ادخل  
الاشكال لعدم الدليل الواضح الفاطم مادة الفيل القائل مع ما تقدم ذكره من احتمال ضم انه على اي من هذه الاقوال مع تحقق الرجوع  
على من هذه الاقوال مع تحقق الرجوع على العامل فانه ان ادخل الاخر منه واخذ من خصته ان له فان ادخله ذلك ودخله انما هو  
كما ابا في ذمة عليه بفتح ي ولله العالم الشاكر فيل ان ادعى المالك ان العامل خان او سرق او تلف معط فلفظ انك بالقول قوله يجب  
وتقدر بثبوت تخيانه هل يرض به او يسأل من يكون معه ان يرضه الوضوء ان يرضه من لا يرضه من لا يرضه من لا يرضه من لا يرضه  
لوضع المالك اليه انما كانت جرة على المالك فسخه فلهذا ما بينه به البعوض ويحتمل ان يقولوا انما هو لا يرضه لا ادخل  
بجمله هو مقتضى القواعد الشرعية لانه في الحقيقة بالنسبة الى خصته المالك من كمال الفاضل الا انه ما اذناه المالك فلهذا ما بينه به  
قوله انكر بهينه قال الصلوة في ذلك كله انما هو المالك في ذلك كله انما هو المالك في ذلك كله انما هو المالك في ذلك كله انما هو المالك في ذلك كله

٣٧٧  
في أحكام المساقاة  
في أحكام المساقاة  
في أحكام المساقاة

في أحكام المساقاة  
في أحكام المساقاة  
في أحكام المساقاة











واليد وجب الحفظ الان برده الى مالك لمعنى على ما اخبرني حتى يورد هذا حاشي ان فيه بعض خروج عن حقيقة العقد ومن ذهب بفعل الملاء  
الانها اذن مجرد لا عقد وقع عليه عدم اعيان القبول واخرون ان لا يجاب عن كان بلفظ او دعوتك وشيئهم بما هو على صانع العقود وجب  
القبول لفظا وان قال حفظه ونحوه لم يقض القبول للفظي كالكالة وهو كلام موجه قول لا يتخير ما حولوا به الكلام في هذا المقام  
انه لا بد من عقد يشغل على ايجاب قبول والظلال في القبول يكونه قويا او قويا وكذا الخلاف يكونه عقدا او لا كانه تطويل غير ظاهر الا لا  
يظهر له عند التأمل والتحقيق فمرة يجرى ولا حاصل الاخر من ذلك معروف بين جملة الناس من عام وباهل فانه لا خلاف ولا اشكال في ان  
قصد غير مال لودع عنده ويجري بهما مطلق من الكلام ما يدل على التوضيعة الرضا بذلك من الطرفين بحيث لا يوهى كونه هدية ولا عطية ولا جبا  
ولمخوف ذلك ترتب عليه احكام الوديعة شرعا سواء سميت بذلك عقدا او اذنا او غير ذلك ولا فرق ايضا في ذلك بين ان يكون لئال على المرء من ذلك  
لفظا او فعلا واكثر مما يدل على المراد وبالجمل فالظاهر ان يقضى ما يدل على الاستئابة وتبطلها مطلقا وانما يجرى لان في التثابة وانما يقضى  
ان يقبل بايقضا القبول لم يخل في الضمان والافانة يلزم الضمان وليس الخصون ياذ على ما ذكرنا عين لا اثر وكيف كان في تحقيق الكلام في المقام  
يقع في مواضع الاول اذا طرح الوديعة عنده فمهما امتوا الا في ان يطرحه عنده ولا يحصل منه ما يدل على الاستئابة في الحفظ  
لم يحصل الاخر ما يدل على القبول ولا اشكال في عدم ثبوت الوديعة ولا في عدم وجوب الحفظ التلبيات الصور قبحا لها ولكن حصل القبول ولو  
من لآخر وحكمها كما بقا فانه يجرى بالطرح ما لم يقض في ذلك كونه وديعة لا يستلزم وجوب حفظه لا الضمان التلبيات الصور الا في جملتها  
ولكن يقضى ولا ريب ان لا يقضى وديعة ولكن يحفظه ويقضى عليه ما اخذت حتى يورد الشرايع ان يطرحه يقضى في ذلك ما يدل  
على عقدا لا يذاع ويحصل القبول من لا خرف ولا او فعلا ولا ريب في ثبوت كونه وديعة فيجب الحفظ وانه من مع التقريط الحاشية الصورة  
مجاها ولكن لم يحصل الاخر ما يدل على القبول لا قولا ولا فعلا ولا ريب ان لا يقضى وديعة ولا يجب عليه حفظها لحظونه في تركها لم يقضى  
الا انهم صرحوا بان لو كان ذهابه بقدا في باب المالك فانه انهم لو جوب الحفظ عليه من باب المعاونة على البرائة انما الحق ان يكون من باب  
الواجبات للكفاية وفيه ما فيه ثمة بالنسبة الى الصورة الرابعة المشتملة على تحقق الوديعة لودع هبة استودع بعد طرح الوديعة والمالك  
حاضر فانه جزم في كونه بان ذلك رد الوديعة ولو كان للمالك غايضا من قبله في ذلك ويستلزم حق الرجوع في الذهاب منها مع حصول المالك لاثبات  
بقاء العقد وكون الذهاب اتم منه ما لم يقض اليه فليس قد دل عليه وهو جزم من حيث القليل الثاني اما الاول فانه انما العقد  
فهو ضعيف لا اثرنا اليه انما من انه لا عقد هنا واما الثاني فانه جزم لا ندما ثبت كونه وديعة كما هو المفروض في الفصل البقاء على حكمها  
حتى يثبت ما يوجب ختمها وذهاب المشوع لا يدل عليه انه اتم من ذلك والغام لا يدل على الخاسر اعرفت فاعلم ان الماهر الفصل الرابع في الكفاية  
الناقشة في الصورة الثانية والثالثة من حيثها حصول الوديعة في المثلث ان ظاهره مع ما مر من ان عرض المالك في الصورة الثانية في الحفظ  
لم يقبل لفظا لم يبدل والظاهر ان لا يغير ايجاب الوديعة لفظا بل يدل على الرضا مطلقا فلا حاجة الى انضمام الزايد في الاستئابة في حفظه قول  
لا يثبت ان يجرى الطرح اتم ما ذكره والغام لا دلالة له على الاحتياط بهم انهم في ذلك قسرية خالية ومقابلة تقضى في صد الوديعة فالأمر كذلك في خروج  
نوجب لفظا مخصوصا لافلا مخصوصا لكن لا بد من شيء يتم تصد وديعة ونحو الطرح لا يقضى ما عرفت الثاني لو اكره على قبض الوديعة  
لم يقض وديعة ولا يجب عليه حفظها ولا يملكها مع احتمال حفظها فان لم يكن الاكراه واستيفه في حقا التمهيد الثاني في الردية ان يكون لكون  
مضطرا الى الاذاع قال فيجب عليه اغانته كالسابق وشاربه الى ما قد ذكره في الصورة الخامسة انهم لو وضع يده عليه بعد ذوال الاكراه بخارا  
فانه يجب عليه حفظها باليد كما اخذت لان من حيث الاكثر او لم يغير يدك وديعة امانة شرعية قال في ذلك يمتثل الاول ان المالك كان قد  
قد اخذ منه واستئابة في الحفظ غايته ان لم يتحقق معه لوديعة القبول الاحتياط وقد حصل ان في المعاونة به لا يجاب القبول بغيره ومرة الحاشية  
التاخير سابقا فلا يرتب عليه اثر ويحصل في الغام بالنظر الى ان لا يبال النظر الى المالك قال يمكن الفرق بين منع اليد خاسرا وبينه الاستيف  
وعنده وفيه من على الثاني في الاول اعطاء كل واحد من الاصل انتهى قول والمسئلة خلوهما في الخس في من اشكال وان كان ما ذكره من  
من القبول في من وجه والله العالم الثالث قال بعض المتفقين في استودع وجب عليه ولا يلزم ردوها ولو تلفت في غير تغيرها او احدث  
منه فمهما لم يتمكن من الدفع وجب لودع فعله من لا يجب حمل انهم لا يكثر الدفع كاجرة واحد الى امله او جاسا الى امله او ملأه او ملأه او ملأه  
صورها ما يخرج منه به عن الكذب انتهى قول وتفصيل هذا الاجمال انما يشتمل عليه هذا المقتضى في اورد احاديثا انما ذكره من وجوب  
الحفظ متى استودع أي قبل الوديعة فهو ما لا ريب في بطلان خبره لاخبار المدة الدالة على وجوب اداء الأمانة فانه لو وجب حفظها لم يجز انما هو  
ذلك انه من غير ذلك في اهلها وعدم حفظها كيف يرتب عليه لا واديد عليه ايضا ما ياتنا الله في الاخبار الدالة على وجوب الحفظ مع مخالفة  
اما المالك والحفظ الرد وجوب الحفظ عليه مادام مستوفيا لان الوديعة من العقود الجائزة اليها فمهما استأداها الواجب هو ردها او حفظها  
فيصد وجوب الحفظ في الجملة مرجح انما احدث في الواجب مضطرا الاستئابة فانه يجب على كل ما قد وعده ذلك وانتم أنفسه بالحفظ قول ذلك  
منه كفاية ولو اخرج واحد كان واجبا عليه عينا او وجوب حفظه على هذا اذ اخرج كفاية عينا فذلك يكون سحبا الى الصورة المذكورة الا ان المورد  
غيره مضطرا فانه من العانة على البر وقضا حوائج المؤمنين في ذلك يكون عونا اما اذا كان عاجزا لم يجز او غير في حق من نفسه بالامانة لما في من يقضى  
مال الغير لانه غاب عن القرض في التفرط الحر ومثله ما لو تضمن القبول ضمانا على نفسه وعرضه او ماله او نفسه او غيره في هذا المقام فليس  
وجوب الحفظ وعدمه وانما كفايته في ذلك الكلم في انش و ما فيها ما ذكره ما يندرك عليه مع هذه التفريضا فالحاشية انما في نفس القبول  
من الاحوال الدالة على ذلك فلو اداء المشايخ الثلاثة في الخصم والحسن في ان الله قال حسنا الوديعة والحشة في ما بين رسا او في ريب  
عن ردله في القضا والحسن قال سالك باعدا الله من رديته القسمة فقال كل ان من رديته او رسا او في ريب  
ما يكرهه منة أي لم يثبت ربط المسودع فيها الضمان التي اودعها بانها فانه لا يثبت من ما هو على من حاشية في ما بين رسا او في ريب

الحفظ لا يثبت في غير هذه الصور  
فانما هو في هذه الصور  
فانما هو في هذه الصور  
فانما هو في هذه الصور





قال رسول الله صلى الله عليه وآله كاذبوا بغير أخلاقكم من القبل ودون الفقيه بسند ابن بكير عن زائدة قال قلت لأبي جعفر من مال على القضاة ينجلو  
من أن يخلط لهم ويخلوون سبيلنا ولا يرصون منا الآية ذلك قال فاحلف في حلف من القضاة قال لا بأس به فقلت قال يا أبا عبد الله عن الرجل  
يحلف بضمان المشركين بذلك قال نعم وما رواه في عن محمد بن مسعود الطائفة قال قلت لأبي الحسن إنني صدقت على يد دارها أو قال بصديق لها  
في دار فقلت المشركين فقلت في استرثيت وإنما قد باعته ولقبضت الشئ فلما ماتت قال الورقة أحلف بك استرثيت ونفذت الشئ فلن حلف  
لهم أخذه وإن لم أحلف لهم لم يخلو شيئا قال فقال أحلف وخدما حلف لك ويخون هذا الخبر ما رواه في الفقيه عن محمد بن أبي النضر عن أبي الحسن  
وأما ما يدل على جواز التوبة في البيعة ما رواه في عن شعوب بن الجهم واللعن قال يا أبا الحسن عن الرجل يحلف بخير غيره على حلف عليه قال  
البيعة على الضمير رواه في الفقيه عن أبي عبد الله الأشعر عن أبي الحسن قال بعيت علي بن أبي حمزة مظلوما كان قد بعث علي بن أبي حمزة من البحر إلى أبي  
الظاهر عتقا من أريد ذلك جواز التوبة وإن كان في غير مقام الظلم وما رواه في عن علي بن محمد بن عيسى قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يسأل عما يجوز وعلا  
يجوز في التوبة على الأيمان في البيعة قال قد يجوز في موضع ولا يجوز في موضع آخر فاما ما يجوز فأن كان مظلوما لم يحلف عليه ونهى في غير البيعة  
وأما إذا كان ظالما فالبيعة على شبه المظلوم والظاهر أن المراد من التوبة إنما صح في حال كونه مظلوما وإذا حلف للنجاة من الظالم كما هو حال  
البحث في المقام وأما لو كان ظالما وأراد الحلف لاثبات ما يدعيه ظالما قال في التوبة لا ينع من أن لا يدفع عنه ضرر البيعة من أن يداو حق وظلمه  
الظاهر بل يصير مباحا كونه بالنظر في شبه المظلوم وكيف كان فإنه متى ترك الحلف عند توقف خط المال عليه فاحذر الظالم فإنه يضمن ما عرف  
من حصول الضرر بطلب ذلك وبه صح الاحتياط أيضا والله العالم **الرجوع** الظاهر في اختلاف بينهما في أن الوديعه كما تبطل بالضعف تبطل بالمو  
ويجوز في الأعيان من أحد الطرفين في ما على القول بكونها إذا نوانع وأما على القول بكونها عقدا كما هو المشافقة لاختلاف بينهما من كونه من العقود  
المأثرة ومن شأن العقود الجائزة البطلان بذلك كالوكالة ويخوها **الخروج** كل منهما على أهلية التكليف بحصول هذه الأسباب الثلاثة ولكن  
المال المنقل إلى الغير بالتوثق فلا يصح التصرف فيه إلا بإذن المالك وهو الوارث وفي الجحون ونحوه قد خرج عن أهلية التلخيص وسلاحيته لأنه  
المتصرف فيه في معنى الميت متى ثبت البطلان كانت تامة شرعية يجب رد ما كانا لك في صورة الموت والمالك في صورة الجحون والامانة  
وعلى الوارث في صورة الموت قالوا ومن كونه ما أنه شرعية بعد ذلك حصوله في يد غيره من المالك لكنه ما غير مضمونة عليه لأن الشارح  
وضع اليد عليه إلا أن يرد على وجهه ومن حكم الامانة الشرعية وجوب المبالاة في الغور إلى المالك ومن هو مضافان آخر عن المصنف  
فدرته ضمن ولو بعد الوصول إلى المالك أو وكيله أو وليه الخاص سلما إلى المالك لأنه لا يملك الغاية في الكلام هناك أنه متى فات الموضع وطلب الوارث  
الوديعه من المستودع كونه وارثا أو انحصار الارث فيه وادراكه في ذلك وتبطل الغال والمقال أنه ليس فيه خاتم رجوع إليه فهل يكون ضامنا  
ولحال هذه قال في ذلك الأقوى عدم انحصار ضوابط التثنية في كون الموجد وارثا لعدم لاضالة عدته وأما مع علم بكونه وارثا فالأصل أنها  
عدم استحقاقه بجميع المال والفعل والعلو إنما هو كونه مستحقا في الجملة وهو لا يقضي انحصار الحق في الضمان وادراك آخر من أن هذا الأصل  
في حكمه في الغالب في جواب البحث عن المستحق كظاهره من جهة انتهى يقول لا إشكال في قوة ما رجعه وقوة في صورة التثنية في كونه وارثا  
عدم العلم بالانحصار في ظاهر الحق لا ريب له هنا خلاف ما ذكره حيث قال في شرح فنداء بعد أن ذكر أنه متى كان الميتا والخارج عن  
سلاحيته الأبدع هو المالك فيمكن وجوب الرد في الوارث مع الفظة الظم وجوبه وجواز أن لم يعلم الانحصار في ذلك ولا يجوز مع التثنية أنه وارث  
دليل الأول الأصل عدم وارثا في مع العلم باستحقاق الموجد ولا ينافي أصل عدم استحقاق الكل لأن الاستحقاق واضح وجودا في مانع ظاهر كلام  
المصنف عدم الوجوب بل عدم الجواز مع عدم العلم بالبحر هو محل التامل انتهى في الظاهر أنه أشار إلى بعض ما قد تناقضت عليه وبالجمله فالمشكلة  
محل توقف اشكال لعدم الدليل الواضح الفاعل مادة الفيل والمقال يمكن ترجيح ما ذكره الحق المشار إليه بأنه علم أنه وارثا ولم يعلم وارثا سؤالا  
بغير احتمال وجوده فاق ظاهر ما هنا الارث وأخبار مقتضى الحكم بأنه تجب التركة فقول شيخنا المتقدم ذكره الأصل عدم استحقاقه بجميع المال  
مقتضى الأصل الاستحقاق للجميع لمطوينة كونه وارثا إنما ينافي احتمال وجوبه والظاهر أنه لا دليل شرعا على نفيه هذا الاحتمال في دفع ما علم  
بظاهر لادلة المذكورة فإنه إذا قام الدليل على أن الولد يرث أباه مثلا لم يكن الموجد مظلوما كونه مظلوما احتمال أن يكون له ابن آخر فاستثنى لادلة  
دفع التركة إلى الولد المذكور المعلوم كونه وارثا واحتمال وجود غيره لا يؤثر شرعا في دفعه عن جميع إرثه العالم **شعر** انهم قالوا في  
الحكام الامانة الشرعية مع ما قلناه من كونه وارثا وان لم يطالب المالك بأنه لا يقبل قول من يخرجه في إرثه والى المالك مع ميمر خطا في قوله  
والفرقة إلى المالك لم يسمه عليه فلا يقبل قوله في حقه مع ضامن غير خلاف الوديعه ما انتقم إليه من إرث الوارث لا يجب الوجوب لدفع التيسيل لها متى كانت قد  
ما ذكره في الوديعه التي يرضيها البطلان وكذا غيرهما من الامانات كالصيانة والشركة والمالية ومنها ما لو كانت الرخ نونا وبخولا لم يردوه ومنها ما  
لو نزع المصوب من الغائب بطريق الحصة ومنها ما أخذ الوديعه من جيبه ويخون عليه خون تلمها ما يغير رأيه التبعين من أموال التي لا يلو  
بالفارق يجوز البصر علم بها الولي فإنه يجب عليه رد ما له أو وليته ومنها ما لو استعمل لخدمته فادخله أو غيره من لخدمة فوجبت  
شيئا فإنه يكون أمانة شرعية وإن كان المستعمل مضمونا ومنها اللقطة يد للقطعة ظهر للمالك وضابط ما كان وضع اليد عليه من  
في المالك مع لاد في شرعا والله العالم **الحجاس** يجب حفظ الوديعه بما يناسب حالها والوجه فيه أن حيث علم ما أنار وجوب حفظ  
لم يعلم منه كيفية معينة لذلك وجب الرجوع في ذلك لا العادة والعرش الذي عليه الناس كالدناير والديارهم فإن تحمل حفظها التمسك في العقل  
والثياب منها ما يكون محل حفظه الصلوات ومنها ما يكون البعث والدابة في الاصطبل والشاة في المراح ونحو ذلك ولو جعل أحد هذا لانا  
في مكان أو في حفظ كالثاء والدابة في الدار المغلقة فأنه أمر به الحشا لا يتعقبه الضمان وبما قيل في الغنم من حيث مخالفة مهوره  
المعاد والظن ضعفه والظن أنه لا فرق بين علم الموضع بأن المستودع مضمون من تحجب عن عزمه فلو أودعه ماله في علمه أنه لا يمسك عنه أو  
دائه مع علمه أنه لا يمسك عنه أو يخوفك فإنه لا يكون ذلك غلابة بل يجب حفظه في المكان المعتاد له متى لم يوديعه قال في ذلك علم









مطروحة بالجملة فمن أراد تحقيق المسألة ليظهر له صحة ما ذكرناه هنا فليرجع إلى الموضع المذكور والله العالم **القاسم** لو ظهر المستوعب  
الموت بأن حصل له مرض من الأمراض القاتلة أو جرح للقتل ونحو ذلك فاقول ثلثة اشياء وجوب الرد على المالك أو وكيله والمالك عند  
تعددها أو ابدعها التمسك عند تعددها فان تعدد ذلك اشهد علمها بخاره العلامة بذكره الآية رجع عنه بعد ذلك إلى الايصاف وأما فيما  
الاشهاد على ذلك خاره جمع منهم المحقق في بيع والعلامة في الانشاء وأما الوصية بها وقدره بآية مذهب العلامة بذكره والمؤيد ذلك  
أن حفظ الوديعة كان واجباً على المستوعب وجب كما يتوقف على حفظ من أحد هذه الامور الثلاثة الآية لم يوقف على نص في المقام يتوقف وجوب  
شيء مما اتجه به والاحياط في المسئلة مطلوب بل واجب لحصولها في النص وهو واحد واضح حوّل أخيراً عندنا حيث أن المسئلة صارت بذلك  
من المشتبهات حلالة بين وجوبها وبين شبهات يبرئ ذلك والاحياط هنا العمل بالقول الأول ثم أنه على تقدير القول بالاشهاد بالاشهاد فالظان  
المزاد به اشهاد عدلين بحيث يحصل الاثبات بها أو انكر الوثقة أو كانا نوجباً أو بعضهم صفات وجب قبل الاكتفاء بواحد واليه يشير كلام العلامة  
في جملة تركه حيث جعل الواجب هو الايصاف وهو يتحقق بدون الاشهاد كما ذكره في ذلك والتحقيق أن القول بالايصاف غير القول بالاشهاد  
كما قدما ذكره وكيف كان فلنأخذ بالاشهاد والوصية ضمن وكذا لو أخذ بالرد على الوجه المتقدم ولكن لا يستقر الضمان بالالموت ولو فرض في  
نجاته فلا ضمان وإن لم يثبت ذلك لا يقدّم مقام الحال هذه ولا الواجب لاشهاد على كل مدعى لا يمكن ذلك في حقه ولا قائل به ولا دليل على ما  
قالوا ويخرج القوي على القول بوجوب الوصية العادلة والظن المراد به كغير البقية الذي يستقر في الايصاف المالك ولا فرق بين الإيجبة  
الوارث في القيمين **القاسم** لو وصي بالرد الوصية التي بذلك في علمها وأما ما يردّها بعد الموت لا يثبتها الآية لأنه لا يقع كذا في  
ذكره انشاء السقاة بذكره بوجه بعض المراد من الوصية بها فالتعليق على الوصية لا ينعقها المالك وهو لا يذاع بغيره وليس كذلك بل المراد  
بالرد من غير أن يخرجها من يده والحال هذه خير من أن يودع للحاجة ويمن أن يقتصر على الاعلام والامر بالرد لا وقت الموت غير محلو وبه  
متقرر على الوديعة فإذا ما انتهت يولده بوجه في هذه الوثقة فالقول بولدهم كما لو انكرها الوثقة لا لا الأصل عدمها وكذا كل من يرد  
عليه ولا يميز على الوثقة الآن بدعي عليهم العلم بالوديعة لأن دعواهم إنما تتعلق بالموت كما لو ادعى عليه بدين الآية إذا ادعى عليهم ذلك  
لزمهم المطلق على نفق العلم لا على التلازم لأن سنايط المطلق على نفق في غير ذلك ومثلهما الوثقة ولكن لم يوجبنا لتركه فادع  
المستوعب أنه قصر في الاشهاد وقال الوثقة لعلها تلفت قبل ان يثبت بالتقصير فالقول بولدهم علمها بظاهر آية الذمة ولا يثبت كمال مع دعوته  
عليهم بالتقصير انتهى عندك في هذا الكلام اشكال لأن وجهه كما يفهم من آية عبادة المقام إلى المالك بدعي مقامها وقصرها في حق الاشهاد  
الوثقة مقرون بها ولكن يدعي وجودها في التركة وأنه لعلها تلفت قبل ان يثبت المالك بالتقصير وظاهر هذا الكلام أن كلام المالك يضمن  
وجوب من جعلها كانت باقية في التركة وظاهر هذه الدعوى يرجع إلى الوثقة بأنها عندكم وإن انكارهم لكونها في التركة بعد الاخراجها غير مستوعب  
فما يبرهن ما يقتصر الموت بعدم الاشهاد بل يتحقق الضمان وسقوط اليمين عن الوثقة أما وجهه على الدعوى الثانية وفي الآية اللهم الآن يحمل  
على أن المالك موافق على عدم وجودها في التركة وأما ما يدعي مقامها الوقت عرض الرضا الذي هو السبب الموجب للوصية والاشهاد فيلزم الضمان  
بالتقريب في ذلك والوثقة يتكرو في الوجود في ذلك الوقت فالتعلق بالدعوى بالوثقة على المذكور ولا والله العالم **القاسم** لا خلاف  
في وجوب رد الوديعة إلى المالك متى طلبها وهي باقية في حوزة المالك أو كان سائماً في مكانها أو كان في المانية وهي قوله ان الله يأمركم ان تردوا الاموال  
الاهلها والارباب المتقدمة في هذا الكتاب فان جملة منها قد سحرت بوجوب الرد ولو غير مسلم فلو قلنا الحال كذلك كان ضماناً وفلعل على السك  
أنه كان المودع حتماً وجب على المودع ان يحمل ما ادعاه السلطان الاسلام وهو ضعيف مردود بالاختار والمال من تونه حلل المالك  
مقتيد بغير ما أنه ذيل سقناؤها للاخبار الصريحة المذكورة وبالجملة فالحكم بما لا يخالفه سواء وظاهر القول بالعودة كما اشارنا اليه في  
حق مضيقة الادنى والواو المراد بالامكان ما يعلم الشرعي العقل والعادى فلو كان نجس لوه واجبة آية اوبديده وبغيره مانع من طرده ونحوه مبين  
حتى يروى في تفصيل الحاجة ضرورة فالان يفتى في كل احد كل الطعا والاحكام وصلاوة النافلة وانقطاع الطر الغير المانع حد وجهاً واستغفر بذكره  
العدم مع حكمة باب الوكالة بانها اخذت في رد العير ان طلبها للوكل فينبغي ان يحجز عنها ولو وجبت كان وجوب الرد بوزن باقية بقا على ذلك  
وعلى أن الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده فالحال في الصلوة الواجبة مع سعة الوقت لو حصل القلب قبل الدخول فيها وكذا اطلاق النافلة  
مطرد وكذا بطلان جميع العبادات النافلة لذلك لأن الظاهر عندك كما تقدم تحقيقه في كتب العبادات على ما في قوله من ان التمسك بالصلوة  
النهي عن ضده الخاص بل قيام الدليل على خلاف ذلك فلابد من رد الحج والضيقة المنفعة بالاية قالوا والمراد الرد لا يمتنع بل يشرع للرد  
يحل موضعه كما رتبنا بغير العبادات بل يمتنع دفع اليد عنها والتخليتها به المالك وبينها فلو كانت في حيد و قمعقل فحذر ان كانت في البيت  
مغلقة فكذلك وهكذا لو أخر الدفع لاسل الاشهاد عليه فهل يكون عندك رافعاً لغيره الضمان اقول الأول الذي دفع من نفسه التزام واليمين لو انكر  
المالك والثانية لان قوله في الرد مقبول فلا حاجة إلى البينة ولا في الرد بغيره مبدية على الاخفاء غالباً الثانية للتفصيل بأن كان المالك في  
قد اشهد عليه بالايصاف فله الاشهاد يدفع عن نفسه التهمة واللام أنه ذلك وهذا القول رجحنا لأعتبار أقوى الثلاثة الآية ما دعوها القول  
عند محل توقف اذا اعترف عليه ليلادواضحا الذي يرد من المالك والامر من حيث هو لاية ضلي العودة فالحاجة إلى دليل واضح  
في رد على الامر بالرد كما لا يخفى وتكونه مخالفاً لدعي لا يقتضيه هذا القول الذي ذكره فيهم منه التصديق فالامر كما ذكره ولو كان للودع  
غاصبا فانه لا يجوز ردّها عليه ولا على وادع لوطبها بل يجب ان يردّها على المالك ان عرف ولو لم يعرف فاقول أحدهما ما ذهب اليه الشيخ في قوله  
يترفعها حر لا يما يترفع القطعة فان جازيتها صاحبها أو لا يثبت بها حصة تبعه ابن النجاشي وهو القول عن ابن الجهم لا يترفع من حصة العلاقة  
بكره والارضاء في ذلك هو المشرب من الامتصاص ذهاب اليه اثناء الميعة قال ان لم يعرف بابها اخرج منها الشخص في فقره ال خيرة وانما سبيلهم  
في رخصتها الباقى الفقهاء المؤمنين وقال سلاوان لم يعرف بابها جعل فمها لعقراء اهل البيت والباقي الفقهاء المؤمنين وهو يرجح

في موجات الصفا

FAV

[illegible]

مؤيد الخليل

فأجروا من أوزاع الكندة وقبيلة بعض المتطفلين بالناخلة على الجعارف قالوا ما إذا كان





فِي مَوْجِبِ الْأَضْيَاءِ

تركا للحظ عرفوا ولا يجب الكون عند ما بعد وضعها في الحزن انتهى وهو خلد وجهه كما لا يخفى على القدر البتة والمفهوم من كلام العلامة  
 في كونه بالنظر إلى السائر في الجحش أن المراد بالفتور الشروع في أنه الذي يدور عليه كلامه متميلا له وإن لم يترجش من الفريدين المذكورين  
 وقالها ما تقدم ذكره عناية من وجوب القبول على الحاكم لو عزم على التفرد بتمهت من ذلك في الحكم المالك أو وكيله قد صرح  
 به في القواعد أيضا فقال والأقرب وجوب القبض على الحاكم وعلى الشرايع الشارح وهذا أقرب قال لأنه منعوب للمصالح ولو لم يجب  
 القبض فالتلصص على الظلوة من نصيبه وهو لا يمنع ويحتمل ضعيفا أحد متساويا لثلاثة ويؤرجح إلى ذكره في المتن  
 وفيما نه لا دليل على ما ذكره من أن الغرض من نصيبه هو ذلك بل غاية ما يفهم من لا يخفى أنه منعوب لا يكره والقبض والغرض من غلبته  
 وهي الاختيار لذلك على نيابته عن الحاكم كما لم يقدّر دليل على وجوب ذلك على الاستقام الذي هو المنعوب في الحكم كذلك ليقوم بالقبض  
 إليه بل غاية الاختيار لنيابته إنما هو ما ذكرنا على أنه إذا كان الغرض من الدفع أنه هو الحظ المالك في ذلك فمخبره بل يخفى أن بالاشتراك  
 وبالجمله فانه لا يعرف لما ذكره من الوجوه هناك لولا أحدا في أيها أنه ينبغي أن يعلم أن جواز غرضه رتبة أو غيرتها مشروط  
 بأمم الطريق فلو كان محو فاعلمنا أو ظنا بظهور بعض ما دلت ظاهرهم أنه لا يجوز التفريقا والحال كذلك فلو سافر فيه لا يتصور  
 بها فالواجب لو فرض الحوف أصاب من الحوض وقارض الخطر في ذلك لافاقه لأن التفرد حد ذاته خطر فإذا انضم إليه إمارة الحوف أو  
 خطره على الشرف والله العالم الخامس ما ذكر من أنه يضمن طرح لا تشته في المواضع التي يقفها والمراد بطرحها كذلك مدة يمكن جلو  
 التعفن فيها فلو لم يكن كذلك بان طرحها مدة لا يحصل لك بل يقطع بعدم الضرر فلا ضمان فانه لا يقدّر فيها وجوبه مثله وضع كتب  
 التي تجاف عليها من التبدل أو الفقد بها بخلاف ذلك والمرجح في الجميع في ذلك الاشتراط كون الموضوع صالحا للويعه بحيث لا يجرى  
 وما ناسبها كما نأخذ ما نأخذنا إلا أنك قد عرفت في الموضوع الثالث ما يخبر به المناقشة في هذا الحكم في هذا الموضوع أيضا الله اعلم  
 السادس ما ذكر من الضمان مع ترك سقي الدابة أو علفها مدة لا تعتبر عليه ممتوت فانه لا خلاف فيه إلا أن يتصور الضمان بذلك محل اشكال  
 كما سيظهر من إنشاء الله وكيف كان فانها لو ماتت بغيرة لا يضمن وكذا لو ماتت في زمان لا تختلف مثله لم يضمن أيضا لأنه الترتل بذلك مخرج  
 به في كونه وقد تقدم نقله عنه أيضا وكذا لا يضمن ولو لم تمت بذلك بل سقطت ضمن القضا أو غرقت في الماء أو انقلب في هذا المقام  
 لا يخرج من اختلاف اضطراب في المفهوم وبعضها أن تجرد الأمر ولو مرة واحدة فترط فيه وجوب الضمان وكذا يجوز المخالف لما مر من المالكان  
 لم يمت عليه الفوات وعنى تحقق الضمان في حكم الوديعة كما تقدم ذكره فانه يحصل الدفع جديد والمفهوم مع ضمانا تنصير الضمان في العلف  
 والتسقي مدة لا تصبر عليه فماتت كما عرفت من العلف المدة وهو مؤخر في تنصير الضمان بصورة الموت ونحوها الصور المتعددة كما  
 يجوز التنصير العلف لا يوجب ضمانا إلا مع التلف ولهذا قال في المتن ما نأخذ كونه لا المقسم نحو ما تقدم ذكره ما سوتة وعلم أن الوديعة  
 علفها وسقيها بحسب المعتاد لا مثلهما فاللفظ أعني بعد تفرد سواها سببت عليه لا وشي عد تفريضا سائسا مناهي أو في ما تبصره هذا  
 الذي يضمنه قواعد الوديعة فليقلق الحكم على موتها بسبب ترك ذلك مدة تعتبر عليه فانه إن ارد به هذا المعنى فلا اشكال في هذا  
 الحجة لكن يشكل لخصاص حكم الضمان بموتها مع كونها تدبيريا في غمومة بالتفريط وبيان الحجة في ذلك فترق الحال بطلان  
 ونقصه بذلك السبب وغيره وشيئنا له فظاهر كثرة في كلام المتن أن أراد به معنى آخر فخص ما ذكرناه كما هو الظاهر اشكال في حكم ما سبق ومن  
 توقف الضمان على ترك هذه المدة مع أن الواجب الضمان الثباني بالمعاشرة ويتركه نتيجة في التفريق في عناية العلامة ما هو واضح في  
 ابلغ مما هنا قال في كونه لو امتنع المستودع من ذلك ونحوه العلف والتسقي حتى مضت مهلة يموت مثل الدابة مثل تلك المدة فظن أن  
 ضمانا وان لم تمت وخلت في ضمانه سقطت ضمن القضا وان ماتت قبل من تلك المدة فله عناية وقد علموا الضمان فيها كما ترى ترك  
 ذلك مدة تموت فيها عادة لا أخيرة زيادة عن العلف ولا زيادة على ما تصبر عليه كما لا يخفى في الجمله فالمسئلة لاخ من الاشكال بعد الدليل على  
 الواضح في هذا المجال ولم اقف في المقام إلا على ما رواه نقته الأسلم في عن جليل الحسن في القول بالمتأخر في رجل دفع إلى رجل دابة  
 فوضعه في منزل جاره فضلت هل يجب عليه إذا خالف أمره وأخرجه من ملكه فوقع هو ضمان لها التذروا في الفقه هكذا رجل دفع  
 دفع إلى رجل دابة ولم يضمنها من قبله أو لم يأمه فوضعه في منزل جاره لاخرها فماتت ومورد غير وقوع التلف بالخالفه وهو ما لا يخفى  
 فيه أما الاشكال في الضمان بمجرد الخالفه وان لم يمت عليه التلف كما هو ظاهر شيخنا المتقدم في ذلك في المتن وقد عرفت أنه بما  
 عن فعله لا يجوز فعله فالواضح أن يلزم الثوب ويركب الدابة ويخرجها من حوزها ليقع بها وكذا لو طلبت منه فامتنع من دفعها  
 إلا مكان فانه يضمن أيضا ونحوه لو جدها فماتت عليه البقية أو اختربها أو يضمن بالخالفه إذا شق ولو أودعه المالك في حوزه فماتت  
 الفعل واخذ بعضها ضمن الجميع ولو لم يكن في حوزها كان الحزب في الواقي من الوديعة واخذ بعضها ضمن الخالفه وكذا لا يمتنع هذا الموضع  
 يقتضي طمأنينة في ما ذكرنا من أن لا يضمن المالك في حوزها لو كان الحزب في الواقي من الوديعة واخذ بعضها ضمن الخالفه وكذا لا يمتنع هذا الموضع  
 فضلا عن أن يكون جازيا كما لو كان الثوب من الحزون يتوقف حفظه من البدو على طلبه بحيث أنه لا يندفع لك بخير والشره الهواء وكذا الدابة  
 لو توقفت نقلها إلى الحزب لا سقيها على ركوبها وحكم الثوب لكتب المودعة فلو توقفت حفظها على المظالعة فيها والنعيم منها لم يكن لك ضمانا  
 قال في كونه ولو استوعب ثياب صوف جث على السورع لشوها فريضها التي لا ينفذها التدو ولو لم يندفع الفكا إلا بان ليس بموقوف  
 وأما الأديع يجب على المستوعب لئلا يضمن لو فعل ففقد بترك الكسب فريض الثوب للرج كانا مناسوا أمره المالك وسكتة بون  
 قد عرفت في الموضوع أن تلزم المقام الأول ملك هذا الكلام من أشكال والله العباد لله لا لاخيار على عدم الضمان في عدم الغير في الموضع  
 وعدم وجوب ذلك في ملك جلول الكسب كما هو ظاهر الجسمة الشقة ونحوها غيرهما بما تقدم ذكره في كتاب الرهن في ضمنه في الصورة المذكورة  
 كما يضمن خذم لو خرج الثوب من حله ليلته الدابة ليركبها فانه يضمن أيضا وان لم يلبس ولم يركب كذا ذكره في كونه قال في الأخرج على هذا































في المعبر المستعبر

المتعلق به غير فلا يجوز له التجاوز قطعا أقول في جواب المتكلم مع التخصيص ان لم يمنع من التخصيص التعلق بالغير الى ما سواه او قصره على اشكال  
للخروج عن موضع الاذن والرخصة فان الظاهر ان التخصيص قوة المنع عن غيره ولا خلاف بينهم في عدم جواز التخصيص بالمنع عن غيره واخصه  
ثم قال وان طلق فالأقوى ان حكمه حكم التقييد لا إطلاق الاذن في الاستفاد لشعره بنحو الرضا بجميع جملته لا وجه من الوجوه او بالاضيق  
من الآخر ثم قال اذا اذن له في الرزق اختلف ضرره في التقوى وهو صحيح وجه الشافعية عملا باطلاق الاذن وقال بعضهم بفتح العناية ولا يرد  
الاقل انواع ضرر الا انما مضى ما لا يفسد بالغير كما لا يفسد بالغير الرجوع عما افتر به او لا في هذه المسألة من العمل بالاطلاق وان اختلف الضرر  
وهو وارده عليه ايضا فيما ذكره من اختيار العمل بالاطلاق في المسألة الاولى مع انه قوي ان حكم التقييد ثم قال ولو قال تعزتها الرزق عطفه  
ولم يمنع غيرهما كان له منعه ما هو اقل ضررا من خطئه علامته هذا الحال كالشيء بالمبا فلا يرد ما يرد في الضرر من خطئه وليس  
فزع ما ضرره اكثر اقول قد تقدم ما فيه من الاشكال ثم قال ينقسم العناية باعتبار زمان في ثلثة كما انقسمت على اربعة لان العبر  
قد يطلق المعارية من غير تقييد بزمان وقد يوقت بمدة وقد يعبر الزمان كقولنا اعزتك هذه الارض لا يقرب لفظه بوقت وزمان وانما  
هذه الارض مستند وشهر او اعزتك هذه الارض اما وانما جاز الاطلاق منها بخلاف الاجارة لان المعارية جازية وله الرجوع فيها متى  
شاء فمقدوره ما لا يبعد شيئا اقول ان الظاهر ان الغرض من التقييد بالمدة او اما او تعيينا انما هو حصة التقييد في هذه المدة المضرة به  
انه لا يكون عاميا في تصرفه وكذا مع الاطلاق لانه يفيد المعارية بذلك اذ لا اشكال في كونها عقدا جازيا ان له الرجوع متى اراد انما  
تقدم من المواضع المستفاد وسيجيء فانه ليس للمستعبر التقييد فان تصرفه من الفصل الثالث في المعبر والمستعبر فغير ما انزل الا  
لا اشكال في انه يشترط في المعبر ان يكون كاملا كافيا جازيا تصرف والمال بالمال ما هو مملوك التعلق بالمنفعة كما صرح به في كذا  
تصرف اعادة العاصب للغير عن التصرف بدون ذل المال والاغارة تصرف ولا فرق بين غاصب العيزر والمنفعة ولا يجوز للمستعبر تصرف  
والمال هذه مع العلم بالعصب كان تصرفه كان ضلنا للغير في المنفعة بخلاف والمال بملك المنفعة كما لو اسلم غنما فانه يملك منفعتها فله ان  
يعبرها الا ان يشترط عليه الوضوح مباشرة الاستفاد بنفسه فيخرج الاعارة وكذا التوصل به بغيره القيد وسكن الدار فانه يجوز له اغارة غنما  
بغير الاغارة الضيق والجنون لان في بيع صح بانه لو ادن الولي للغير جازيا غارته مع تصدق مع انه قد تقدم في البيع ان العقد لا يفسد بغيره وان  
اجاز له الولي وقرن بينهما في ذلك بانه انما جاز له هذا ولا يبيع لغيره لان الغارته لما كانت جازية ولا يتحقق بلفظ بل كل مال لم يجره لنا الغير هو مالنا  
كان اذنه للصبة بمنزلة الانجاب بالفرح باذنه لا بغيره لا يبيعه ولا يبيع فانه يبيع على ما افقده حقيقة اذ منع من عدم قيام دليل على ما ادعوه  
الاختصاص بلفظ مخصوص في عقد البيع ومخوفاً من المناط انما هو ما دل على الرضا بالجملة فانه يظهر بجوار وعلمه هو صحة تصرف المستعبر  
المشترى سواء كان العقد له او جازيا فان جواز له ذلك بعقد الصبة لا دون له من اولى فلا فرق في ذلك بين الملام والمجانر ولا فلا خلاف  
لذلك في الجواز وعدمه كالاختصاص والمال بالمعاش ما كان مناجات للصبة والظاهر من كلامه ان قوله اعارة مال غير مبيع على ما افقده في امانة مال  
نفسه من ان اولى وعدمه وبما قبل باطلاق المنع هنا كما هو ظاهر جازيا لان وكذا ان يجوز للصبة الجواز الاعارة استقلاله لعدم جواز تصرفها  
لكذلك الجواز عليه لسفوفه فليس مشترك في جميع المنع من التصرف والله سبحانه العالم بالاشياء قد صرح جوابا عن الاستفاد بالغير الجازي باجر  
بلاعادة في الاستفاد بها فلو قد اذن هذا ببيع ما تقدم في الفائدة الخاصة من ايجاد الاستفاد وعدم تعلقها كالسلطان الذي يجوز له اعادة بيع  
والملك والمقتضى الغادة جعله ظاهرا ونحو ذلك ظاهره ان لو خالف فالتعبد بالسلطان وفرش الحان فانه لا يجوز له ذلك لمخالفة الحالة  
التي هي المتبادرة من غاريه هنا انما لو كانت وجوه الاستفادات متعدي فانه ينبغي على ما تقدم من التقييد ولو نقص من اعتبار شيء بالاستعمال او  
تلفت من غير ذلك فظهر انما يشترط الضمان في المعارية لان اطلاق الاذن او تعيينه يقتضي الاستفاد بالغير من غير تقييد بالكثير والقليل واما  
يحصل من التقييد والثالث انما استدل اذن الغير بما قبل بضمنا الثلث لا الظاهر من تناول الاذن للاستعمال وان كان بخلافه الاطلاق ولا  
يجز عن قوة نعم لو لم يكن الاستعمال متلفا غادة وانما حصل الثلث اتفاقا فاذا ذكره جديدا الله سبحانه العالم بالاشياء قال في ذكره لا يحل للغير متلفا  
التعبد من الحرم ولا من الجبل لا يجرم عليه ما كفواستغاده وحملها ارسله وضمن لها القيمة ولو تلفت يده ضمنه ايضا بالقيمة لتمام  
الحمل والجزاء فله تعالى بل ضمنه مجرما لا مكش عليه بقي الكلام هنا مواضع لست بها انهم قالوا اذا استغاده بعقد العناية فهل يقع العقد فاسد ام  
صحح وجب له ولا ينبغي عنه وجه الثالث ان انتهى بما يكون مبطلا في العبادات دون المعاملات فالبطلان يحتاج الى دليل من خارج وكلامهم في هذا  
المقام حيث عبروا به ان لا يحل كاهنا ولا يجوز كاعبر به غيره ولا يبدل عتق من امرين صحح لان عدم محل لعدم الجواز نعم من الركب الا انك قد قررت  
انفا انه لا دليل على هذا العقد الذي ذكره فلا اثر لهذا الخلاف فتاها بقوله فلو استغاده فانه على اطلاقه متحل بل يبيع بتخصيص لك بما اذا كان  
استغاده من غير ما لو استغاده من محل فانه يجب وعلى المالك ويلزم عليه العقد الله سبحانه خاصة فيرى من حق المالك في ذلك من غير ان  
العناية المذكورة والظاهر ان مراده هو ان الولي شرعا هو كالمالك في اذن قبضه من محل في ضمن قيمة المحل فلو خالف الولي في ذلك المالك شر  
ذمته من القيمة للمالك في حق الله سبحانه ويشكل في بانه ما كان التعبد مملوكا كما هو المفروض من قبضه من المحل فلهذا من حق الله سبحانه  
الاذن في حق المالك من القوام المفترق عندهم مع الثلث في تقديم قوله ادعى على قوله نعم فالولي بناء على ما قلنا هو رد على المالك انما  
حق الله سبحانه وانما لو كان المقبوض منه سبحانه فانه غير مالك معتبر في ذلك مع عدم الضمان من قبضه من المحل فلهذا من حق الله سبحانه  
حيث انهم عقدوا ذلك من العوارى لمصلحة الضمونة وان لم يشترط فيها الضمان الا ان فيه شك لا لعدم الوقوف على دليل على المقام  
يصح حواله هنا بدليل وجز في الاستغادة لا يدل على الضمان سواء قبل بفك العقد الذي ادعوه هنا بجمعة اما على تقدير الحكم بجمعة  
على تقدير الحكم بجمعة فلما ذكرنا له من عدمه الدليل في اشكال المعارية ان يكون غير متضمنة الا ما استغاده وليس هذا من المعانيات والاعية  
الحكم بفسادها فلما تقدم من القاعدة ان كل عقد يضمن في جميعه بضمنا بفساده وما فلا ولو قيل بانه يمكن الاستدلال على الضمان باطلاق

في المعبر المستعبر

في المعبر المستعبر





في العين المبركة

[illegible]







في اللوحين المحكما

لم يمتنع من مثله التزم والبناء ووضع الجذع لانه قال ذكره لو نقل المادون من ذرعة في غير قته المثلث او سقط المذبح كذلك وضع  
الزمان جدا فالاولا بعد بغير مجد بل لا ذن انتمى الفصل الرابع فيما يتعلق بتلك من احكامها في المعام وفي بعض مسائل الاول لا خلاف بين  
الاصحاب في ان العارية امانة في يد المستعير لا تستحق الضمان الا في مواضع مخصوصة بل في الغيبة عليها انشئة فلو تلفت في يد المستعير بغير  
تفريط ولا عدوان فلا ضمان عليه سواء كان تلف بافة سماوية او ارضية وبذلك تكاثرت الاخبار فزوي كما وثق الله او الحسن بن علي  
عن ابي عبد الله قال اذا هلك العارية عند المستعير بغيره فيمنها الا ان يكون قد اشترط عليه في ذلك قال في حديث اخر اذا كان له ما عدل  
فليس عليه ضمان وعنه عبد الله بن شاذان قال قال ابو عبد الله لا ضمان العارية الا ان يكون قد اشترط فيها ضمانا الا ان يدين فانها  
مفقودة وان لم يشترط فيها ضمانا وعنه في رواية اخرى قال قلت لابي عبد الله العارية مضمونة قال فقال جميع ما استعيرت فتوى فلا يلزمك  
توالة الا ان تذهب فمضت فانها ما يلزمك الا ان يشترط عليه ان يقرى لم يلزمك توالة وكذلك جميع ما استعيرت فاشترط عليك ان يلزمك ان  
والفقه لا يملك وان لم يشترط عليه في ذلك المشايخ الثلاثة باسنادهم وفيها القسم عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن عارية يشترط  
الا ان يهلك وتكون قال فقال اذا كان امينا فلا عزم عليه وروى كما وثق في الضمير عبد الله بن عثمان قال سالت باعده الله عن ابي  
فقال لا عزم على المستعير عارية اذا هلكت اذا كان ما مونا وروى الشيخ عن ابي عبد الله في الضمير عبد الله بن عثمان قال سالت باعده الله عن ابي  
وقال ليس على المستعير عارية ضمان وحسب العارية والوديعة مؤتمن وعنه عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله قال ليس على صاحب العارية  
ضمان الا ان يشترط صاحبها الا الداهم فانها مضمونة اشترط صاحبها او لم يشترط وعنه اسحق بن عمار في الموقوف عن ابي عبد الله وروى  
عليه السلام قال العارية ليس على صاحبها ضمان الا ان يشترط فانها مضمونة وان اشترط او لم يشترط ورواه في رواية بل شاه  
عن اسحق بن عمار وروى عن محمد بن قيس في الضمير عبد الله بن عثمان قال سالت عن عارية في رجل اشترط ضمانا فمهلك من حقه ولو لم يشترط ضمانا فمهلك  
ان لا يضرها المصادرة ولا يضر المثل اذا اشترط الدابة ما لم يكرهها او يبيعها فاعلمة وعنه عبد بن يار عن جعفر بن محمد قال سالت عن عارية لا يضر  
مستعير عارية اذا هلكت وسروك ضلعت اذا كان المستعير مائنا او قاطعا ورواه الشيخ عن ابي عبد الله بن عثمان قال سالت عن عارية لا يضر  
مملوكا لو مضى في موضعها فلا يضره ما في حال بل يديره من الضمير عبد الله بن عثمان قال سالت عن عارية لا يضره ما في حال بل يديره من الضمير عبد الله بن عثمان  
وجوده عليه من شرط وعنه عبد الله بن عثمان اذا عرفت ذلك فاعلم ان مقتضى الكلام في المعام يقع في موارد الاول والمفهوم من كلام الاصل ان العارية  
تضمن في مواضع في عهدهم مستثناة من مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
على ذلك ومثله جميع عبد الله بن عثمان وروى في الثالث الذهب الفضة وعلية بدل حمله من الاجار المذكورة وشيا في الموضع الثالث تحقيق الكلام  
في ذلك الثالث العهد والمفروض وعلية بدل قوله في صحيح محمد بن قيس المتقدم ولا يضر الرجل اذا اشترط الدابة ما لم يكرهها او يبيعها فاعلمة وروى  
فان مضى عهده ضمانا الا امانة في كل موضع ذكره وليس امر حيث التفتع عند العقد والتفريط فاستثنا في حقيقة مستغنية العارية من  
المالك بذلك عليه موقوفة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال اذا اشترط عارية بغيره من شرطه فانها هلكت فالتستعير في هذا الموضع والحق  
كاشية لا يضره كما تقدم تحقيقا ليست بناية ولا غيرها بذلك فان اجار ذلك لهما فاعلم في الصورة في الحقيقة ورجع الصورة العقد والتفريط  
للعقد الغير الثاني في اجارته بغير ذلك للمالك فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
من الفصل الثاني في اجارته بالثبته الى حوالته فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
ما تلف منها اذا كان السليمة متاعا الا ان يتعدى ما كان منها عينا او دورا او جوا ما ضمن المالك ان لا يضره المالك سقوط الضمان عنه نقل  
في المختلف عنه لاسد ان يقول طالعنا انما يضره حتى يوقى وبداية وموت لا يضره ما دلله المذكور مع نظار في اخبارنا عزت بالوجه ومثله في الاول  
في وفادرك باطل الاستثانة التحقيق انما يتجده الواضع الثلاثة الاول في الموضعين الاول في اجارته بالثبته الى حوالته فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان  
ذلك في حكمه بعد ضمان الامانة وقسم في ذلك العارية بالثبته الى حوالته وفي الموضعين الاول في اجارته بالثبته الى حوالته وفي الموضعين الاول في اجارته بالثبته الى حوالته  
قال ويحتل قويا سقوطه الاول لا يضره قوة اذن المالك لاسد الا لا يضره انما يستحق الضمان واما الاخران في اجارته بالثبته الى حوالته وفي الموضعين الاول في اجارته بالثبته الى حوالته  
المالك الضمان المالك الغير لا يضره بكونه اسقط الضمان عن الحرم لانه ثابت عليه من عبد الله سبحانه بل يضره بكونه جديدا لا باعيا كونه مملوكا او  
لما احتمله في الصورة الاولى من هذه الثالث وقولنا جديدا لانه ثابت عليه من عبد الله سبحانه بل يضره بكونه جديدا لا باعيا كونه مملوكا او  
وحمل الجنت فيه وان يجوز فيها باطل في هذا اللفظ فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
وهو استعانة المحل للصيد من الحرم قال قد تقدم في هذه استعانة اقول هذا الضمان على القول بفساد الامانة لا يضره المالك سقوط الضمان عنه نقل  
جمع ثم قد ساد ذكره والتحقيق هو البطلان كما تقدم في وجهه فلا يضره هذا بناء على ما هو التحقيق في المسألة وثالثها ما يكون في حوالته الا ان  
يشترط عدم الضمان وهو استعانة الذهب الفضة اقول في حوالته اليها الحيوان اشترط عليه الجدي وان كان قد عرف ضعفه وذا بهما اما لا يكون  
مضمونا الا ان يشترط ضمانا وهو اذ اتينا اقول بما ذكرنا لخلال كلامه في حوالته لاشترط من العارية يكون مضمونا الا ان يشرط ضمانا او يشرط  
فيه الضمان الا الذهب الفضة فانها مضمونة وان اشترط ولم يشترط وهذا هو مقتضى الاخبار التي قد مضت الله سبحانه العالم امور الثالث  
الاختلاف ولا إشكال في الاجابة في ضمانا عارية الداهم والدانين من غير شرط لما تقدم من اخبار الشبهة فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
على الداهم ولا إشكال في الاجابة في ضمانا عارية الداهم والدانين من غير شرط لما تقدم من اخبار الشبهة فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
فيها العارية والذهب الفضة ولا منافات بينهما ومنه في التخصيص والداهم والدانين من غير شرط لما تقدم من اخبار الشبهة فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
ما دل على الداهم والدانين من غير شرط لما تقدم من اخبار الشبهة فاعلم ان مقتضى العقد الاول اشترط الضمان وهو موقوف عليه بعض وقت وقد تقدم في جميع محله وحسب العارية  
في كانت مضمونة بالا عارة واما غيرهما من المصنوع فان له منفعة مع بقائه حية وهي الفحل في حوله ومن اجل ذلك توقف في المسألة

في اللوحين المحكما

في اللوحين المحكما

في اللوحين المحكما

في اللوحين المحكما





في الموضع المحكم

٢٠٥

زيادة المقدمة لاخر على منبر عارية اذ اهلكا وسرتا وفتا اذا كان المستعير مائونا وشاء الله ثم في كتاب الاجارة خيل من  
الاخبار الدالة على صحة ما ادعينا زيادة على ما ذكرناه هنا وما نقلناه في كتاب الوديعة الثانية قالوا اورد الغارية الى المالك ووكيله  
بوجه اذ اردوها الى الخبز لم يبرم ولا لو استعطا الدابة الخطا فجاوز لها من ولو اخلوها الى الاول لم يبرم ما قولك قد اقبل هذا الكلام على ثلثة  
من الاحكام اما الاول منها وهو براءة المستعير من الغارية متى ردها على المالك ووكيله فظاهر لا ريب فيه واما الثاني وهو عدم البراءة بالرد  
الى الخبز كالدابة الى الاصطبل بخلاف الواحد فيه الخبز في الدال على ان على اليد ما اخذت حتى تودع في ان المراءى لا دابة الخبز هو النفع  
المالك ووكيله لا يخرج رد خلاف دابة او اضطره بل مقتضى القاعدة ان يكون مضمونة او لا تفريط في وضعها في موضع لم يذن له المالك فيه  
لو تلفت بعد وضعها في الموضع المذكور فيل ان يتلفها المالك لزمه ضمانا لما قلناه وهذا لا خلاف فيه عندنا واما نقلنا في الخلاف على  
حقيقة قال في التذكرة اذا ردت الدابة الى الخبز لم يبرم ووكيله يبرم من ضمانها وان رد المالك اليها بان جعل الدابة الى الاصطبل المالك  
فانسلها فيه او ردها الى الدار لم يبرم وبقا في التذكرة ان لا يبرم الخبز في الغارية مضمونة فانها مضمونة عند الخبز مضمونة لانه لم يرد عنها المالك  
بل في موضعها في موضع لم يذن له المالك بالرد اليه كالورد اليه في الموضع المذكور وادخلها في الموضع المذكور لانه لم يرد عنها المالك  
ينوب عنها فلو حصل الرد في الموضع المذكور الى الخبز وقال بوجهه اذ رد المالك الى المالك ضمانات كانت مضمونة لان رد المالك  
في الغارة الى الملاك انما هو فيكون ما ذكرناه من طريق العامة وهو غلط لا يتبطل بان اورد الموقوف الى الخبز ولا تعرف العامة التي  
ذكرها في بطل ما قاله انتهى وهو جلد واما الثالث وهو لو استعطا الدابة الى مضاف مضمونة فيجاء ردها فان الوجه القضا هنا انه قد يفتقر  
الضامة من وقت الجاوزه في مكان ضمانها الى ان يرد لها المالك هذا بالنسبة الى ضمان العيين لو تلفت فانها من المقتضى وهو حق الدابة  
ضد مائة يثبت في الضمان المجاوز فيكون موضع لاذن فيها با واما بالان يرجع الى الموضع المادون فيه لانه في هذه المدة غاصب يتطل الاذابة  
بذلك فيكون يخرجهما بعد جوصه الى المكان المادون فيه الى ان يرد لها المالك جانبا المدخول في الاجارة فانها ماذون فيه وانما حصل الضمان  
للاجر في تلك المدة المتوسطة وان كان حصل العيين مضمون لك التمسك الى ان ترد على المالك وفي كونه عن بعض الشافعية انه ضمن لجره ايضا طالما  
الى ان يرد على المالك صححت اباؤ ذلك لاذن قد اضطرر بالجاوزه ثم قدع ما تموع اقول حيث انه سابقا قل هذا الكلام قال وهل يبرم لاجر  
من ذلك الموضع الذي وقع فيه الضمان الى ان يرجع الى الملاك انما هو ضمانه لا يبرم لاجر المالك لانه ماذون فيه من جهة المالك وهو مملوك في الشافعية  
الثاني الذي تم نقل القول الذي ذكرناه ورد في هذا الموضع من ان يبرم لاجر المالك لاذن بالجاوزه وانت خبر بان العيين ماذون في تلك المضافة للمدينة فها واما  
وهو يتجاوز من الشافعية انما اذ ادعينا قد حكموا عليه في ضمان العيين من حيث التمسك والتفريط الى ان يرد على المالك ظاهرا له وقال العامة  
في هذا التمسك حيث ان العيين في الغارية مضمونة وانما حصل الضمان بهذا التمسك الموجب للخروج عن كونها غارية في حين ان هذا التمسك في ذوال العادة  
بالنسبة الى ضمان العيين فلم يكون كذلك بالنسبة الى ضمان النفع لان مقتضى الغارية العقد فلا وجه حكمهم هنا في ضمان النفع فيكون موضع التمسك  
اذ التمسك ان كان موجبا للخروج عن الغارية فيضمن ان يكون بالنسبة الى ضمان العيين في ضمان النفع والا فلا وجه للفرق بان يكون ضمان العيين مستقرا  
الرجوع الى المالك ضمانا. المنفعة ينقطع بالرجوع الى محل التجاوز من وضع ضمانها في موضع ضمانها فيكون ضمانها مضمونة ضمان النفع في ضمان  
تطل الاعارة وان كان على ضمان تلك المدة المتوسطة فلم لا يقال بذلك ايضا في مضمونة ضمان العيين بان الاعارة باقية ومقتضى عدم ضمان العيين في  
المدة المتجاوزة فيكون يبرم. هالان يبرم ضمان العيين الى الرد على المالك وكما ان الرجوع من محل التجاوز الى بلد الاعارة ماذون فيه كما ذكره بالنسبة  
ضمن لاجر عليه في ذلك كونه حيث انه ماذون فيه لاجل العيين في ضمان النفع ان اثن الضمان الى الرجوع الى المالك في الضمانين والا فلا وبالجملة  
فانه لا يبرم لاجر عليه في ذلك كونه حيث انه ماذون فيه لاجل العيين في ضمان النفع ان اثن الضمان الى الرجوع الى المالك في الضمانين والا فلا وبالجملة  
في الغارية اقول ان ضمان العيين فان الدابة المذكورة تكون مضمونة لانه مضمونة لاذن ضمان غارية ولا يبرم عليه لانه ماذون في الضمان  
فيها فانما تجاوز موضع لاذن ضمانها الغصب فيجب تجر مناضها ان يكون المكان المادون فيه ضمان الرجوع الى المالك ورد حاصله فيضمن  
الغارية هذا مقتضى تصورهم في المقام والله سبحانه العالم الثاني انما حصل السبل جبال رجل او فوز او جوزه او غير ذلك ثبت في ارض غيره  
حمله قال في ظن الناس من يقول لا يجبر على قلعه لانه غير مضمون فيه فهو كالشعير مناهم من قال يجبر على قلعه من غير رضى لانه لم ياذن له ذلك هذا  
اقرب الى الصواب وقال ابن البراج لا يجوز حبس الارض طالما بقصده لانه لم يذن له ذلك فلو قيل ان يكون الموضع مالا له  
لان الارض كلها له النفع ما على رضى او غير رضى من غير ان يبرم لاجر المالك لان الناس شاطون على اموالهم وعدا لهم والتمسك لا يقيض  
منع المالك عن التمسك على ملكه انتهى بخلاف ما ذكره وقال في حبس الارض قلعة ان امتنع حبس الارض اجبر بذلك ممتنع في بيع والظاهر انه هو  
الشهود بين الشاخرين وهو لا يوق بالاصول والقواعد الشرعية وما ذهب اليه ابن البراج حجة لا يبرم لاجر المالك لان الموضع لا يملك لولم يبرم  
عنه ولو كان كثيرا فانه يخرجه من الارض بغير قلعه ويبرم لاجر المالك ويكون من قبل التمسك التماسك الذي يبرم عنها مالا لها لان المالك الرجوع فيها ماذون  
العيين باقية وظاهر كونه هالان لا يجبر المالك على نقله ولا على قلعه ولا على جره الا في الجوز ولا في ذلك لانه حصل من شرط ولا عدوان فحان لصلح  
المشغولة به ان شاء نفسه وان شاء قلعه الثالث لو يبرم عن المالك ويخرج من ظهله ثم قال نمرود فانا مملوكه وبعليه اجرة الارض للمدة التي  
كان ياتي فيها ان طال به حبس الارض بقلعه لانه في هذا الحال غاصب لم يطل به فلا يجزى عليه الا في الجوز لانه لم يقرضه اطلاق حيث لم يطل به  
لا حصل الارض بقلعه ليكون ممتنعا في الثالث اقلعه المالك وجعل عليه ثبوتية الارض كما حصل في قلعة بقلعه لانه لم يقرضه اطلاق حيث لم يطل به  
الارض واخلف لارض جواره لو امتنع من ذلك الرابع لو امتنع المالك من اقلع جواره الارض جواره والارض منها كما لو سرقه فاستلم  
خاوة ملكه وادارة لخاصة قال في ذلك لو اشترى المالك في قوم مخير وجب عليه ان يبيع القلعة على اقلع القلعة خوة وجب على المالك ان يبيع  
من حجة في ابراج فيه المالك لانه لم يبرم لاجر المالك كان بئر القلعة يجوز ملكه ان كان ذوال لجره من المالك ولو تركه في غير بئر المالك





المالك باليمين من المالكين سقط الحق وقد عرفت بأنه لا حق له سواء فاداسقط المالكين فإنه شئ ثبت قبل الأجر بلنا حق المالك  
غير الواجب الذي يدينه بناء على ما ذكره من حقنا الزكبي غير أنه في بعض الجمل والمثل أو أقل الأمر من شكل لأنه باليمين الواجبين منها ما صار  
هذا التصرف صحيحا لكونه تصرفا صحيحا شرعا بالاجر وكونه تصرفا شرعا بالاجر والاجر إنما ثبت على تقدير أن لا يكون تصرفا  
كونه تصرفا صحيحا كما لا يخفى المستعير من المعلوم كذب خبر المتيقن في هذا المقام ولضالة عدم اشتغال موكب الحكم به في يد غيره ولا يلزم  
وأنما يطلب من غير ما قد انظر باليمين غير تجدد بالجملة فان الرجوع إلى التعليلات العقلية لانه في السجل والمالك لما كانت غاربه من التصرف من  
فيها الكلام وتقابل فيها والابرار في استال ايضا قول خامس بالقرعة ذهب اليه الشيخ في كتاب المزاورة من قال لا في القرعة لكل امر مشكوك فيه  
جملة من المتأخرين بالضعف فالوالا لانه لا استنباط مع القاعدة المتفق عليها من حكم المدعي المنكر قول لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت مما دفع لهم من  
لخلاف في المقام وتصلح هذه التعليلات منهم في القضي والابرار فكيف لا يحصل الاشتباه والخال كما عرفت هذا كله فيما اذا مضت لذلك  
المتابع فيه مدلة في يد المتصرف قد استوفيت من افعاله ما لو لم يرض لذلك مدلا ولم يحصل الانتفاع بشئ من المنافع المترتبة عليه فالقول في ذلك  
قول المتصرف لان المالك هنا لا يدعي التصرف في شئ من المنافع وانما يدعي عليه الاجارة وتحقق الاجرة في ذمته واشتغالها بها والمتصرف ينكر ذلك  
فالقول بولاه يمينه فاذا حلف على نفي الاجارة سقطت دعوى الاجرة ولست بالمالك العتيق وان كان كل حلف للمالك باليمين الرتبة واستحقاقه  
لغرضه في العالم لظهور في المقام وهو يشتمل على جملة من احكام احدثها الله اذا ثبتت عايشا للانتفاع بشئ خصوص في غير فظالم  
الاحكام بحكم عليه باليمين المتصرف فيها على غير الوجه المذكور في ذلك من الاجرة لمثل ذلك العمل هو ظاهر في انه اذا وجد  
الغاية فالقول بولاه يمينه لا اصل العمل فان ثبت للمالك عليه حصة الدعوى المذكورة زال استيفاءه وانما رغبنا والظاهر ان الكلام  
مناكا لكلامه في الوديعه لو وجد ما وثقتها بالمالك عليه قد تقدم تفصيل البحث في ذلك في كتاب الوديعه فانه ما اذا ادعى ان له في  
القول بولاه يمينه مندم وقد عرفت ما فيه فلك الاله من ان هذا الفضل كتاب الوديعه وولاهها ما اذا ادعى الرتبة على المالك فان  
القول بولاه يمينه لانه منكر والاصل عدمه قد تقدم في كتاب الوديعه ان المتصور فيها اذا ادعى الرتبة على المالك ان القول بولاه  
يمينه مع ان الاصل عدم الرتبة وهو ثابت على المدعي الا انه من قولين وبه الغاية بان الوديعه انما تبطل بيمين المالك في موضعين  
على الجنب من سبل ولت جبر ما فيه حيث ان هذه الملكة غير متضمنة مخالفة ما ذكره في الوديعه للقواعد الشرعية ولها ما توقف جملة من  
الاحكام في حكم الوديعه كما تقدم ذكره في استشكلوا القول المشهور وهو في حله لما عرفت قال في ذلك واعلم ان هذه القلة تجري في كثير من  
ابواب تانع المستأمن لانها تقتضي قبول قول الوكيل في الرد لو كان بغير جعل هو مشكل لمخالفة الاصل وكون هذه القلة ليست  
وانما هي من استبانه في هو حيد والتحقيق ان يقال في مقتضى الاخبار المتقدمة في كتاب الوديعه هو قبول قول المستأمن في حله فيما يقوله  
وان خالف الاصل وتكون هذه الاخبار مختصة بهذه القلة لا في قاعدة البينة على المدعي باليمين على المنكر والحكم متعلق باليمين  
ودعيها كان او من غير او وكلا لا يحكم وهو الفرق بين الودعي من غير جعل والوكيل جعل الممنوع في او لا ما ذكره من عدم الدليل  
على هذا التعليل ثانيا اذ يقتضي على هذه الوجوه لا ينافي الاستيفان الذي رتب عليه قبول قوله لان الاستيفان انما يثبت في حق الوكيل  
بعدم الخيانة والمخالفة لامر المالك واذا خال اضر عليه في كل من دفع اليه المالك من وجه الوجوه واما ان كان مستعيرا او جديلا بيمين  
جعل فانه يقبل قوله بمقتضى تلك الاخبار ويؤيده اخبار مخالفة الا ان مقتضى ما راجع تقدم في كتاب الوديعه وخاتمها ما اذا دخلت الغاية  
تم تلفت فانه ان كانت من قول الاشياء ضمن المثل بغير شك لان كانت من قول القيم فقد اختلف في ذلك فيقال ان الواجب عليه قيمتها  
الثلف وهو مخاريج ولك وعلى بان الواجب المستعير مع بقاء العين وفقدان قيمتها انما ينقل المثلثة مع الثلف مع فاعلم ان القيمة  
الثلف قبل ان الواجب على القيمة من وقت التقريب ويحل ان الواجب على ان المثلثة كانت مضمونة بكل واحدة من القيم المثلثة في وقت وقوعها  
اذ كانت ضمن العين كونهما التلفت ضمن قيمتها وهو ما شمل جميع الوقت في ضمن على القيمة لدخول الباقي فيها ويحل المعبرتين وقت الشك في ذلك  
موضع الخلاف ما لو كان الاختلاف بسبب السوء اما لو كان بسبب تصرف العين فلا اشكال في ضمانه لا سيما ان مقتضى ضمان اجلها انما يقول  
وقد تقدم الكلام في ذلك وهذا القول الأخير ظاهر في الكفاية فلا ثالث له لانه لعله شاراه ما نقله ثلف عن ابن جرير وحجت قال قال جرير  
ان هلك مضموننا في قيمته يوم التفت فان هلك غير مضمون بالتقريب لم يمتية بول الثلف ان يكون الرتبة قيمة وقت الضمان بالذم وبغيره بغير  
الذي ثبت فيه الضمان ولست تقولا ان الظاهر ان ذكره في ثلث مسئلة اخرى غير ما نحن فيه فاني في خسر السالة التي ذكرناها اذ علمنا ان المثلثة  
بالقيمة في الغاية الغير المضمونة لو فرض في هاتم تلفت وظاهر كلام ثلث مسئلة اخرى وهو انه اذا هلك القارية عند المستعير فقد قال ابن جرير  
بانها ان كانت الحاية مضمونة بآثار الضمان فيها ونحوه فاللازم فيها هو التفت في ان لم يكن مضمون هلك بالتقريب لانه في قيمته يوم التلف  
وهذا يرجع الى القول الاول الذي قلنا لا فان هذا الفرق الثالث من الرتبة يدبر جمع مما تقدم في ثلث بعد نقل عن ابن جرير لا قال والمعتد ان يقول ان كان  
من زمان الامثال ضمنه بالمثل وان كان من زمان الامثال ضمنه بالمثل وان كان من وقت القيمة ضمنه بقيمة يوم التلف ان كان مضمونا وباع على القيمة  
من حين التقريب الحية الثلث ان كان هلك بالتقريب ان قلنا ان الضام يضمن باعلى القيمة والا فاقية يوم التلف وظاهر في اختيار ادعاء القيمة فيها  
لو لم تكن مضمونة وانما هلك بالتقريب موافقة القول للقيمة وقد تضمننا ما ذكرناه ان الغاية اذا تلفت عند المستعير كانت قيمته فان كانت  
مضمونة ففيها قولان احدهما ما ذهب اليه بن جرير وهو في يوم القيمة بغير ثباتها من هلك القلة يوم التلف ان لم تكن مضمونة وهلك بالتقريب  
فالاولى الثلاثة المتقدمة وبن جرير قد افق الاول والقيمة وافق الثاني وهذا الخلاف هنا متفرع عن الخلاف في ثلث الا فية حيث يمتنا  
بالتقريب لحكمة الحكم الغاصب لانه يشترط كلام العلانية المذكور والله سبحانه العاقل والشأنه انما هو اختلاف القيمة بعد التفت في ثلث ثلثه وقد  
لو كان مضمونا ما لم يمت تلفت فيقول ان القول بولاه يمينه وبه قال الشيخان وسلاوين بن جرير والبراج وقال ابو الصلاح مد خلافا لهما

الودعي

ان في التلف

القيمة



أوتيتها الخلفا أقره المستعير ووقف ما زاد عليه على بعية أو غير الجير قال في لفت بعد نقل ذلك عنه فان قصد من الجير في المستعير بقوله  
 مخالفا لما تقدم والافلا قيل القول قول المستعير ثم منكرين دخل فيهم من غيرهم قال ابن ريس من لغو غيره قال ابن ريس ليس الذي يقتضيه  
 اسوا لادله والذات ان القول قول المدعي اليه على المنكر وهو المستعير مع بنية قال في لفت وهو الوجه عندك أنه منكر القول قول المستعير  
 لقوله البنية على المدعي اليه على منكر نقل عن ابن ريس لا يحتاج على ما ذهبوا اليه بطلان الاثبات بالاحتياط فلم يكن قوله مقبولا في الحقيقة  
 ثم قد بانه لا يلزم بطلان الاثبات من غير منكر المنكر وهو وحيد وحاصله ان يقول قوله ببنية اتماما هو حيث يكونه منكر او هذا حكم المنكر  
 شرعا لان حيث يكونه منكر المنكر لا يثبت له الاثبات ببنية المنكر والله سبحانه العالم وسأبها ما اختلف في المقرب فالتزم هو ان القول قول  
 المستعير ببنية مع عدم البنية وهو قول الشيخ وابن البراج وابن حزمه والراجح الصالح وابن ريس حليته المأثور من ظاهر كلام المقيّد سلا  
 على ما نقل عنها لفت ان القول قول صاحب الغاية ببنية ولا في منكره لان المستعير منكر القول قوله ببنية وعلى المدعي البنية وهو قوله  
 تأتمها ما اختلف فقال المالك غصبتها وقال المصنف بل على ما قاله الشيخ في القول قول المالك مع بنية وهو وجهه ان ادريس العلامة  
 في حمله من كنهه والشيخ وكاتب المراجعة من طبعه قال في كتاب الغاية ان القول قول الآخر قال في الخلفا فقال المالك غصبتها وقال ابن  
 المعري ما تقدم قول المالك في كتاب المراجعة الذمة والمالك يثبت الضمان للذاتية ولو لم لا جرة ان كان كبرها والوجه القول الاول على ما ذكره  
 في قوة ما تقدم من حيث البنية المنافع للائحة في النقل قال القول قول من يدعيها مع البنية لان المقصود بذكر اسفل المنفعة  
 اليه بالاعادة وببطلان ذمته من التصرف في مال فعليه البنية وعلى هذا بعد حلف المالك يستحق ما مضى من المدة فيرجع الذمة الى جرة  
 هذا اذا مضت مدة لمنه الجرة ولو لم يمتد مدة والتعبد بابقية فان هذا الذي لا يمتد لها بل يرد بالمقصر العين الى المالكها ولو لم يمتد  
 في تلك المدة التي مضت فالكلام يفيض على الخلاف المتقدم واما البنية فان كانت الغاية التي يدعيها المقصر مضمونة فهو يعتبر في البنية  
 فليزعم اذا تمها قال في كره ويجوز فيها القول بالمصنف لا لما يراه ذمته من الزيادة في القيمة وفيما التفت او جاع على الغاية وان كانت الغاية  
 مضمونة قال في كره فان القول قول المالك في عدم الاعادة وقول المصنف في عدم الغصب للمصنف من حيث انقصت ببيت على المصنف بعد  
 حلف الركب على الاعادة قيمتها وقت التفت انتهى والله سبحانه العالم وتاسمها ما لو ادعى التراكب الاعادة والمالك الغاية المضمونة بعد  
 تلف العين وقت مضي مدة لها الجرة قال في طالع القول قول الركب مع بنية لا يحتاج اليه يدعيها انما في الغاية فعليه البنية والاصل براءة  
 التراكب قال في لفت لا قرب ان القول قول المالك لان اصله يمتد من مال الغير لقوله على اليد ما أخذت وانما خسرنا في هذه الفروع من  
 الاشكال فلو هام من النص الذي هو المدة في الاستدلال وعدم جريان الحكم على هذه التعليلات التي تبتدأ ولو كانت هناك الجائز يتامع نصا  
 ونظما كما عرفت والله سبحانه العالم بحقيقة الحال كتاب الاعادة والاحتياط في دعوى طالب بقاء الاول في الاعادة والعقد فالتزم عليه  
 والكلام في ذلك يقع في مواضع اول الاعادة ثابتة بالنقض كما باو منعه ولجامع علماء الخاصة والعامة قال الله عز وجل فان رضى عنكم فامتنوا  
 اجور من وقال الموصفت لا تخلف على ما هو اقول بقاء قال في حديثها بالباستاجوه ان خير من استاجرت القوي افسر قال في زيدا ان تكون احكم  
 انتمي فالتزم على ان لا جرة في جملة ما لا يثبت في التفت منسفة كانت اياتك بذلك الاخبار ومما اذا لا الشايخ الثلاثة عن محمد بن عبد الله بن  
 قال في لفت الاعادة وقال صاحب الاسان اذا تضرع قد رطقت قد اجابوا جوسه بن عمر بن نفعة شرا فلفقال استبث ثمانية اربعت عشر فافتر الله  
 فذا في الجرة فانه في عشرين عشرين عشرين على الحسن بن علي بن شعبة ومحمد بن عمرو عن الحسن بن علي بن شعبة عن الحسن بن علي بن شعبة  
 وتخصيل الاخبار في اعادة الاثبات فبنت الاعادة وقد تقدم الخبر بقاء في المقدمة الثالثة فيما يكتب به من المقدمة المذكورة في مصدك كتاب الاعادة  
 والمهم من جملة من لا يباركوا في الاعادة لانهم لا يخطرون على نفس الرزق فيكونون كاعمالهم بل عمر قال سمعت ابا عبد الله يقول من ارى نفسه فقد  
 خطر على نفسه الرزق قال في لفت في رواية اخرى وكيف لا يخطرون واما ما يراه فهو قوله في الاعادة ودفعه في غير جريد الله بن محمد المحقق عن محمد بن  
 قال من ارى نفسه فقد خطر عليها الرزق وكيف لا يخطرون حديث كما تقدم ودفعه الشايخ الثلاثة عن حماد الشاطي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لا رجل  
 يتجر فان هو ارجف فخطره ما يصيب من تجارته والشيخ جميع بن عتبة الاخبار وخبر جارية موسى بن جمل المنع على الكراهة واستبعدوا الولد بالذمة الى البنية  
 المذكورين صلوات الله عليهم اجمعين والله وعلمها قال في لفت على المصنف على ما اذا استغفرت اوقات المصنف كما اجبت لم يبق لنفسه من الدنيا كالمات  
 عليه الرواية الاخير من الحديث الاول ولما اذا كانت بتغير العمل والوقت كله فلا كراهة فيها كيف كان ولا تاثير للمؤمنين في بول في نفسه للعمل  
 ليهود وغيره في مقرر طلب الرزق كما ورد في عدة اخبار انتهى وهو جريد الله في دعوى بعض اصحاب الاعادة بانه لا يخطرون من تلك المنفعة  
 بعض مملوك وعرفها اخر بانها لا تخرج من تلك المنفعة الخاصة ببعض مملوك ومن جريد الله بانها لا تخرج من تلك المنفعة العامة من  
 التملك لنفسه والتمتع به والاحتياط في ذلك لا يضره لم يضره ولا يضره ولا يضره ان المصنف لا يخطرون من تلك المنفعة العامة من تلك المنفعة العامة من تلك المنفعة العامة  
 الفاظها في الفاظ المنقولة شرعا المصنف لفت على ما في كتاب الجواب في كره في معنى استكرت كراهية ومنه هذا كما لا يترك في بنية  
 او نفسه كذا في شرط غير من المصنف اللزوم من العينة حتى لا يضر بالبا ووقع القول على الفور ويحذور ذلك مما تقدم في كتاب البيع وقد تقدم  
 ثم قد في ذلك من الصحة ولا دليل شرعي على ان يدعي في الفاظ الدالة على الرضا من ايجاب بنية تلك الماملة كيف اتفق في هذا الموضع غير وبذلك  
 صرح جلد من تقييد لمن الماخرون ولما ارفق العقد في الاشكال فيه الدالة العامة في الوفاء بالعقود والشروط وخصوصا في ارفاقه كاعماله في بنية  
 في النص قال في لفت بالحق عن رجل يكره في البنية سنة او اقل واكثر قال الكوفي لانم الا الوقت الذي انزه اليه ولا يضره واخذ الكوفي في الزمان  
 مشاغل من شامرك وفاروا في كان بيت عن محمد بن سهل قال سألت ابا الحسن عمن الرجل يكره من الرجل البيت والبنية سنة او اقل واكثر  
 قال كراهة لان الوقت الذي تمكاد اليه الحديث كما تقدم وما رواه الشيخ في الصغير عن رجل يكره من الرجل يكره من الرجل

كتاب الحاشية  
 في شرح غريب  
 في شرح غريب



















المذكور من الظاهر من القول المذكور لعدم صنوح الدليل عليه لأن لا خيار ولا من لا خيار قال في المسألة الكريمة ما قال في العلم أن الشاهد حكمه في  
تحقيقاته بأن الإطلاق في كل الأجزاء يقتضي التجمل وأنه يجب المبادأة بذلك الفعل فإن كان مجرد الإرادة خاصة بنفسه لا تخير بين خيار  
غيره فيقع التناقض بينه وبين عمل الخصة لا المباشرة فوقع عليه منع صحة الأجزاء الثانية في صورة التخيير عن المباشرة كما منع في الأجبر  
الخاص وما تقدم في الأجزاء للتحقق لذلك فإنهم حكموا بعدم صحة الأجزاء الثانية مع اتحاد زمان الإيقاع نصا أو حكما أو لوطوق منهم أو  
حين في أحدهما بالنسبة الأولى والثاني في الأخرى ولا يثبت ما ذكره لحوط وإن كان وجهه غير ظاهر لعدم دليل يدل على الفورية وهو الأمر بالإيقاع  
بالعقود وشروطه لا يدل بطلان على الفورية وعدمه وعند غيرهم من المتحققين لما ذكرنا الأمر الشئ انما يقتضيه انتهى عن صيد الختام وهو الأمر الكلي لا الأمر  
الخاصة لما ذكرنا انتهى في غير المبادأة لا يدل على الفسخ لعدم الاستدلال ما ذكرنا من أن ليس بخير مخير في وقت وقوعه على ذلك جوبس في صورة المباشرة  
الخاصة بحسب ما كان وعدمه خيارا أو غير ذلك من الأقسام ولما خصص الوجوب بكونه في صورة يوم معينة فهو من جهة ما إذا ما بالباطل والخصم  
الخاصة انتهى وهو قيد وجيه لا يخفى والله سبحانه العالم الثاني لاختلاف الاستدلال في تلك الأجزاء من قبل العقل لاختلافها في الأقسام الثلاثة  
والأجزاء منها لكن لا يجب تسليمه لغيره لاكتسبه العاقل المستبحر أن كانت الأجزاء على علم العلم أن كانت الأجزاء على علم لا يجوز الآخر فاس  
الطالب لخال ذلك وما يدل عليه بالنسبة تمام العلم ما رواه في الكافة الصواب والحسن في الحكم غير عبد الله في بخلاف الأجبر قال لا يجب مقرر  
حتى يتم حجة وهو شعبة قال كتابا لا يجب عبد الله مقرر أو لا يجوز وكان جهلهم في العصر فلما فرغوا قالوا لمصنفهم جرمهم من قبل أن يصح  
والظاهر في كبر حقا في العيون كناية عن السرعة في إعطاء الجمل فإن الأجزاء متعلقة بزمان المستبحر لا بزمان العقد ولكن لا يجب التسليم إلا بعد حجة  
الأميرين المذكورين وإنما قولهم يجب تسليم الأجزاء مع الإطلاق فالظاهر أن المباشرة أول وقت وقوع الدفع الذي هو عين تسليم العلم والفرع من العلم  
قال في ذلك بعد قول الحنف والجبيل ما منع الإطلاق ومع شرط التجمل صوت المباشرة مع الإطلاق في أول وقت وقوعه وهو ما هو متسا  
العلم وتسلم العيون المؤثرة لأن تسليم الأجزاء مع الإطلاق لا يقتضي المباشرة بل يقتضي العلم بالملك ثم لا يقتضي ما ذكرنا من أنه لا يجب التسليم  
الأجزاء من الأمرين المذكورين قالوا لو كان الشاخص مستبحرا لم يكن التسليم في ذلك إلا مع العلم أن من حيا أو قبلا هذا حاله ولو فرض توقف العمل على الأجزاء  
كما نحن متساو لا يمنع التسليم كما استظهره ذلك أيضا جواز الفسخ ولو شرط التجمل في الأجزاء ما أوقفنا إلا بالإطلاق كما عرفت من أن يجب التسليم  
مع الإطلاق ثم يثبت ذلك تأكيداً ويقتضيه علمه متسا المعنى على الفسخ ولو شرط ذلك في مدة مضبوطة فاحل به ويحتمل ولو شرط القبض أو تسليم العيون  
للو جرة فانه يصح عملا بغيره في لزوم الشوط في الفسخ لا في مدة مضبوطة فاحل به ويحتمل ولو شرط القبض أو تسليم العيون  
وقد تقدم القول بعدم تسلطه على الفسخ بل الواجب في الأمر الحاكم وجبره على الفسخ بالشرط فليخرج في مقتضى ذلك من جهة الوقوع على الخلاف المتساوي  
قد مرنا أنه لا يمتنع ولو شرط التسليم في الأجزاء حتى يصح اشتراط ضبط المدة وكذا لو شرطها بما جوبس ما يقع في العين ويعمل العمل ولا يظال بالأجزاء إلا لاجل المبيع  
أو يمتنع ما يحصل لكل شرط معلوم منها فانه لا مانع من ذلك عملا بغيره لأنه لا يمتنع من ذلك لافترق بين الأجزاء الواردة على غير معية الأجزاء  
المطلقة الواردة على ملك الدمة والخلاف عند ذلك شئ من جهة الأحكام والله سبحانه العالم الثالث قالوا لو وجد الأجزاء بمسألة ما عايرت العين  
فإن كان الأجزاء مطلقة وهي الضمونة تخير بين الفسخ واخذ العوض في كل مقتضى تخير بين الفسخ ولا يثبت على الأول لأن الطوق يعين بينه وبين الأجزاء  
للمشتري كالكوة في الفسخ لعينه معية وله الأبدال الصحيح الذي هو مقتضى العقد وهو الماشا إليه بالعوض فيختار ما ذكره من جهة المشتري والمشتري  
أو يقتضي الإطلاق العمل على الصحيح وهو أن كل لا يقتضي المدفوع ودفع عقبيه بما ذكرنا من مقتضى ذلك مع أنه لا يخفى هنا أن المال العوض من قبله فكذا  
يوجب الفسخ وتخيره بينه وبين الرضا بالمعيب مع لا يشرع على ذات البعيب العين المدفوع إليه مرجع العقد عوضا عما هو له من الأجزاء وهو ما إذا كانت  
فانه يتخير كما قد مرنا فلهذا عليه الفسخ والرضا به مع لا يشرع من حيث نفسه مانع من البطلان في العقد في كتاب البيع ودليله ظاهر مما قلناه في بيع العاقل والظاهر  
أن يقول بختصاص هذا الحكم بالبيع كما هو موافق للدليل ظاهره من لا دليل على ما ذكرناه من العمل على البيع من لا يمتنع من الجواز هنا انحصار الحكم والفسخ  
خاصة والفسخ في كل المحقق لا يوجب حيث قال إذا كانت معية الفسخ والارشاد في ظاهر ما قلناه في بيع المعيب يمكن إحصاء البيع بالحدود  
ويكون من الفسخ فقط بل يمكن التمسك أيضا لعدم وقوع الرضا انتهى وهو قيد الله سبحانه في الأربعة الظاهرية لا خلاف في أنه لو استلحق الأجزاء  
أو غيرها من الأعيان بأن لا يجوزها على غير ذلك بشرط علم المالك شيئا المتقابلة في نقل الإجماع ذكره عليه في جملة من لا يجب منهم ما قلناه  
العلماء والمحقق الشيخ على غيرهم بأنه لا يسلم العين المستأجرة لأنه لا يثبت المالك للعقير إلا إحصاء مناسلتها وأرضه المتصور وبيعها فقال طاهر  
ودليله الظاهر عند الاشتراط وعدم الضمان وأنه لا يثبت المالك إلا بالبيع كما قد سبقه في ذلك فيختص بك فانه يوجب جواز غير ذلك قال في  
حسبنا البعض من ريات الأجزاء للعقير قد حكم بجوازها والأدلة التي في ذلك لو أن في جميع كور الفسخ من لوازمها الامتناع استيفاء المنفعة  
اقول لا يظهر في الاستدلال على ذلك هو الاستدلال على جواز الأجزاء من استلحقها وقد تقدمت في كتاب الزاد عتقان طلاقها ظاهر عند  
هذا الاشتراط وتبينها ما ذكرنا من وجوبه في دليل واضح وليس فلا يثبت على ذلك خصوص ما إذا كان الفسخ في الفسخ على غير وجهه قال  
سالمه من رجل سأل بانه فاعطاهما غير ففقت ما عليه قال إن كان شرطان في كبره ما غير فهو متساو لها وإن لم يسم فليس عليه شئ والفسخ القول  
ما لا يقتضي أيضا ذلك مستنادا إلى الصحيح المذكور وهو فلهذا يجوزها باقلا ما استلحقها وما إذا بدلا خلاف في الخلاف فجواز الأجزاء بالأكثر ملكه هو  
ذلك قال بعض محقق متأخري المتأخرين والامتناع الطاعة وأدلة جوازها أكثر من جوازها ولو كان يجبها شيئا من حيث حد من عبارة وشبهها  
أنه في نقل جملة من المتأخرين خلاف هنا عن الشيخ فيمكن بالأجبر والمجان قال في ذكره قال الشيخ لا يجوز في رجل استلحق الأجزاء ولا الأمر بالرضا استلحق  
الآن بوجوب غير جبر الأجزاء أو يثبت ما يقابل التفاوت وكذا لو سكر بغير الملك ثم يخرج بوجوب الثالث في هذا الكلام المحقق في عدم والمفهوم  
من كلامه لفتق موضع الخلاف من هذه المذكورات قال في كتاب المالك في بيان الاستلحق في الاستلحق لا يجوز بغيره بغيره ما استلحقه لأن  
يجوز في جبره ما من يملكه ونفعه في ظاهره انتهى وقد عرفت تحقيق الخلاف في المقام لا يجوز له ولا يمتنع ولا يثبت له ولا يثبت له

في كل موضع

في كل موضع

في كل موضع

في كل موضع

هو هذا الكتاب لا تجري القلمة استطراداً فليرجع اليه راجعاً لو وقع عليه الخاتمة المشهورة ويرى صاحبها ان يستلحقه ليقول عليه متاعاً الى موضع  
باجرة في وقت معين فان قصر عنه نقص من اجرة شيئا جاز ولو شوط الاجرة ان لم يؤمنه في غير ذلك ليرة المثل قال الشيخ في غير ذلك من غير  
على ان يحمل له الخاتمة متاعاً الى موضع بعينه في مدة من الزمان فان لم يقبل ذلك نقص من اجرة شيئا جاز ولو شوط الاجرة ان لم يؤمنه في غير ذلك ليرة المثل قال الشيخ في غير ذلك من غير  
اجرة المثل نحو كلام ابن الجوزي وغيره الا ان ظاهر كلام ابن الجوزي انه متى شرط بالاجرة كمالها الفضاها فليس فلا يشط الاجرة  
كلها ولا ياخذها جميعاً واطاهر الامانة في نقل عن ابنه في تحقيقه ان بطلان العقد بطلان الشرط فيجب اجرة المثل سواء حصل المعين أم غير ذلك  
اخاطب بالاجرة أم لا ولا يخفى ما فيه فانه اجرة لغيره فبالعقد فليس عليه ان ينفق قال ابن ابي عمير لا يشط بالاجرة فليس عليه ان ينفق  
قال ادعوا بالعقود وهذا العقد فيجوز في غيره الدليل والشرط اذا انتم العقد فخرج من العقد بطلان الشرط اذا كان غير شرعي وتبطل الدليل على ذلك من  
كتاب لاسنة متواترة ولا يلزم منع ذلك ثم يورد احد من اصحابنا هذه المسئلة الاشياء في تارة خففت المتواتر وتغير اقول ان ذكره ابن ابي عمير على  
اسئلة الغير ليجعل الدليل على ما ذكره الشيخ ما رواه الشيخ في الثالثة في الصفة عن محمد بن سنان قال كنت بالبصرة يقول ان كنت عند قاض من قضات  
المدنية فانا رجلان فقال احدهما اكثر من هذا اية ليبلغ علي ما ذكره في الموضع الا ان القاضي صاحب الدائمة بليته الى الموضع قال لا  
قد احييت ذابتي فام تلغ فقال القاضي فليس لك كرى فان لم تبلغ الى الموضع الذي اكره ان يترك اليه قال فذوق ما اترك لك الذي اكره ان يترك لك يا عبد الله  
او تذهب بكرى الرجل كله وتعلق للآخر يا عبد الله ليس لك ان تترك كرى ابنك كله ولكن انظر قد بلغ من الموضع قد بلغ من الموضع فاصطالح عليه فعلا  
هذا هو الخبر في رواية الكتابين الاخيرين حذفوا نقضاً واخلاقاً بالصفة المذكورة هذا المفعول وما رواه المشايخ المذكورون في رواية الموضع من  
محمد الجلي قال كنت قاضاً عند قاض من القضاة عنده ابو جعفر خالني قال يا رجل انك قد اكرهت ما اكرهت فاصطالح عليه فعلا  
لما دارن واشترطت عليه ان يدخله المعتك يوم كذا وكذا لا تهاشون في خوف ان يقولوا ان حبست من ذلك خلطت على كبرى عن كل يوم اخبث لك وكذا وكذا  
فقال القاضي هذا شرط فاستدكره فلما قام الرجل اقبل الى ابو جعفر فقال شرط هذا جازي فام يحيط بجميع كراهه ولست جبراً ان الرواية الاولى من ان  
الرواية الثانية وان استدل بها الاصحاب للشيخ كذا وكذا الا ان الظاهر انه لا دلالة في هذا التامل ان غاية ما تدلنا انه اذا شرط عليه ان يوافي الموضع في  
في يوم معين خرج ذلك فلو لم يقبل وجب الصلح بان شط بعض اجرة بعينه ما ذكره في الموضع ولم يبلغ فيه ولا دلالة في هذا العروة المثل انهم في الرواية الثانية  
ظاهر الدلالة على المطلوب تماماً ما يظهر من ذلك وقبله الشيخ المحقق الشيخ على سراجكم بطلان الاجارة هنا قال في التبعة ذكر الصلح المذكور كما قد تكرر  
من الاصحاب هذا قول اكثر حسنة وروايتان صحيحة وموثقة في حديث من لم يسلح من البقرة ويشكل عدم قبول اجرة لاختلاف اهل العقول في كماله  
يتمين على تقديرين ومن ثم ذهب جماعة الى البطلان ويمكن جعل الاخبار على الجلالة في كل كلامه فليست بموثوقة وجوب الوفاء بالعقود وجوب الوفاء  
بالشرط وكما بناه واستندت على نقض في الحقيقة فهذا العقد وما ادخله من الجلالة لا دليل عليه بل الدليل واضح في خلافه كما في الخبر المذكور ومثله  
صحيح في حرة عن ابو جعفر قال قال الله عز وجل انما يكره الى الذابة فيقول اكثر من هاهنا فيمكن كذا وكذا فان جازية فلا كذا وكذا وان يذبحه في ذلك  
قال لا بأس بكله وهي مع صحة ما صححه عدم اشتراطه اذ علم العلم وعدم التصريح بهذه الجلالة فيمكن كذا وكذا وان يذبحه في ذلك  
بانه وان قبل البطلان في ذلك الا ان من غلبه الاخبار الصحيحة فمما تقدم في تحقيقه كتاب السبع وهو موقوف اذ كراهه من ان ينزل على  
الجلالة لا وجوبه لضرورة تدعو اليه على انه لا يمكن قوله في الرواية ما لم يحيط بجميع كراهه اذ اظنه كما ذكره بعض المحققين هو صحة هذا الشرط في الجلالة  
ولو كانت جلالته لا يتجوز هذا الاستثناء ويؤيد ذلك في الاية ما صح به جملة منهم من الصحة في قولهم ان خطبة ربيعة اقل كذا وقولهم ان ملك  
هذا العلم ايوا فلك ربهان وان جملة محمد فلك درهم كاشي تحقيق ذلك في الحقيقة وبالجمله فان كلاماً من الفعلين لم يرد في هذه الواضع المصدرة  
معلومه وانه معلومة والواقع لا يخرج منها فلا مانع من الصحة والمعلومية على هذا الوجه كانه مقتضى ما ذكرناه من الاجابة في البقرة والاجارة ووجوب  
الزيادة على ذلك بحيث يحكم بالبطلان مع عدم ما يوقف على الدليل وليس فليس الله سبحانه العالم الشارحة خلف الاصحابها لوقال ابن ابي عمير  
بكذا فقبل البطلان مطلقاً الجلالة العوضين في الحقيقة للفران لا يلزم من مقابلة من معلوم البقرة بمعرفة معلوم من البقرة مجموع العوضين معلومين  
العوض هنا المجموع وهو مجهول ولما عليه اجرة المثل فيما سكر لعمري لاجارة والى هذا القول ذهب ابن ابي عمير في ذلك وغيره وقيل ان لاجارة شخص  
وتبطل في البقرة المثل ان سكر هو المفعول عن الشخص في عمه وفيه شخص في الدعوى وقع فيهم والوجه في البقرة انهم ملوا وكذا الجرة فلا مانع من الصحة فيهم  
يبطل الذي لا يعلم الاختلاف وجهه معين ان الاجرة فابعده ووجع الحق في البقرة مطلقاً المسئلة حيث قال في ذكر القولين المذكورين وفيهما احتمال  
فان وهو لصحة في كل ما بشر شرط العلم بحيث يقع من هذا غير معلوم ولا ضرر ولا كراهة كما جرحه في الخط في ذلك فمقتضى مقتضى هذا انتهى وهو جرح  
وعنه معلوم ما قد مر في سابق هذه المسئلة من الاخبار المذكورة والصلح للماتورة اقول في بطلان من كلام ابن الجوزي هنا القول بذلك حيث قال على ما نقله  
في لفت لا بأس ان يسأل الدابة كل شهر بكذا وكذا ولا يتركها الاجل ولو ذكرها في سنة او اقل واكثر جازاً وانما هو ظاهر ما جرى في القول  
ما اختلف ولم اقف على من نقل عنه ذلك لانه لا كمال في ذلك وعمر ولا اثار اليه وانما المشهور في كثير من نقل القولين المذكورين كيف كان فانك قد عرفت في  
ما قد مر في سابق هذه المسئلة من الاخبار المذكورة والصلح للماتورة اقول في بطلان من كلام ابن الجوزي هنا القول بذلك حيث قال على ما نقله  
اصولاً في رد لاجلها الاخبار وان تكون فيها الاوليات البطلان والقول بالصحة هنا يميل الى الكفاية وقد عرفت قوته وقد اختلفوا في ما لو قال ان  
علمه اليوم فلك ربهان وان علمته غدا فلك درهم فيقول بالصحة وهو غيبان في التبعة تبعاً للخلاف حيث قال في الكتاب المذكور ان اسأل الجلالة ثوب قال ان  
خطت اليوم فلك درهم وان خطت غدا فلك درهم مع العقد فاما ان اسأل جازاً ذلك المنع مجتاً الى دليل قوله في الموضع عند شروطهم وفي اخبارهم  
يجري مثل هذه المسئلة بعينها فمستور هي ان يسأل من ذابة على ان يوافي يوماً بعينه على اجرة معينة فان لم يوافي بذلك اليوم كان اجرتها اقل من ذلك في الجاز  
وهذه مثله بعينها سواء قال في طبع العقد فاما فان خطت في اليوم الاول كان له درهم وان خطت في اليوم الثاني كان له درهم والمثل هو ما بين الديره والنصف لا ينقص  
من النصف الذي في كماله في طبع العقد فاما فان خطت في اليوم الاول كان له درهم وان خطت في اليوم الثاني كان له درهم والمثل هو ما بين الديره والنصف لا ينقص





فنتي لا عمل لك كما وكذا بغير اجرة ان يجمع هذا الكلام الى الشرع بالعلم فلا يغتفر لغيره ولا اذنه الا ان هو شرط في صحة العقد  
 فان هذا الشرط من ان يجمع هذا الكلام الى الشرع بالعلم فلا يغتفر لغيره ولا اذنه الا ان هو شرط في صحة العقد  
 فالأمر ان لا يكتفى بفساد بل اذن في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد لغيره ولا اذنه الا ان هو شرط في صحة العقد  
 ولما جازع معنى هذا العقد لغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد لغيره ولا اذنه الا ان هو شرط في صحة العقد  
 بعدهما بل هو ان لا يكون لغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد لغيره ولا اذنه الا ان هو شرط في صحة العقد  
 عدم صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد لغيره ولا اذنه الا ان هو شرط في صحة العقد  
 الشهيد ما قد ذكره قال ونجا استشكل الحكم فبالاخر في الشرع وان كان لا دلالة له على الخاص في ملكه بعد ان يفسد  
 اشترط عدم العوض انما كان في العقد الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 اشترط عدم الاجرة في الصورة المذكورة يكون ذلك في العقد الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 لفظ مطلقا ولا شك ان شرط عدم الاجرة صريح في الاذن في الاستفاد بغير عوض ولا يترتب عليه شي من هذا الا ان هو شرط في صحة العقد  
 من غير اليمين التي قد ذكرها انه قال انما لو كان موردا لاجارة منفعة لغيره فلا يفسد مع ذلك انما هو شرط في صحة العقد  
 الا ان شرط المنفعة ان لا يترتب على ذلك ما لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 المسجل وانه لا يترتب على ذلك ما لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 في الصورة الثانية وهو عدم ذكر الاجرة في العقد فبالاخر في الشرع وان كان لا دلالة له على الخاص في ملكه بعد ان يفسد  
 اثره مع اشتراط عدم الاجرة في الصورة المذكورة يكون ذلك في العقد الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 هذه الاحكام واما منة وفقا لغيره فلا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 لا مطلق الا ان شرط المنفعة ان لا يترتب على ذلك ما لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 وفيه عن مسددة من صحة العقد في الموتى ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 الفقه قال كنت مع الرضا في بعض الحاجة واددت ان انفق في فقه فقال لا يفسد مع فقه عند الليلة فاطمأن معه فدخل في داره مع العيب  
 فدخل فظفر الخدم انه يملون باطمين ولذي الدواب غير ذلك وادعتهم الشولس منهم فقال فاما هذا الرجل فمعه قاي لوانع ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 قاطعوه عليه بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 فقال ان في قصته من غير ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 قلته اضاع على اجرة الا ان شرط المنفعة ان لا يترتب على ذلك ما لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 ظاهر هذا ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 يدخل في خبره واجبات وعلى هذا فربما يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 حيث ضاع لغيره حيث انه فاسد من ذلك فربما يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 هنا فحينئذ لا مع النية حيث قال ويكره ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 الكلام فيه واما ان كان من الاجال الموجب لفساد العقد فبالاخر في الشرع وان كان لا دلالة له على الخاص في ملكه بعد ان يفسد  
 يكره فحينئذ لا مع النية حيث قال ويكره ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 قضينا بالثبوت لكونه حكره فحينئذ لا مع النية حيث قال ويكره ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 الخامس يكره ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 كذلك ولا بد من اول سديدة والخاص من يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 بالتب الذي يوجب الضمان ومع فرضه لا يكره فحينئذ لا مع النية حيث قال ويكره ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 يتوقف على الدليل كالوجوب في الخبر والاشتباه او متى ثبتت الاثبات في خبره بالثبوت واليمين في التناول وان كان لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 يدل على ذلك وبطلان ما ذكره من هذه المواضع العشرة والاعظم عندكم هو حمل ذلك على الضمان والعوض وانما يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 الروايات قد اختلفت وضعفها مع دعوى ان شرط عدم الاجرة في العقد الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 فلا ضمان عليه ومما تضمنه بعض الاخبار يدل على عدم الضمان بطريقين من جميع كراهية الضمان في العقد الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 وبطلان الاخبار والاقوال في المثل الثالث في الاحكام ولما اقول ان الخاص من يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 كما تقدم في الموضع الخامس المطلب لان فيه ما عرفت من ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 المباحة حتى يقوم دليل على كراهية ذلك في الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 الثانية من مثل هذا المطلب من الضمان الفاسد الذي لا اثر له في صحة العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 من جمله ما لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 ملك المسجل لها هنا على حب ملك المورث لها في ذلك لا يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد  
 شيئا فشيئا بعد وجوبها وحدها على ملك المورث وجعل ملك الاجرة تاسع الملك المنفعة فلا يملكها الا بعد بيعها كذا في صحة الخبرين  
 يملك المورث في ذلك وعندها ظهر من ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد

وقال في الخبرين المذكورين ان يفسد العقد بغيره ولا اذنه في العمل بغير اجرة ولا خلاف في صحة العقد

الملك  
 الفقه  
 قال كنت مع الرضا في بعض الحاجة واددت ان انفق في فقه فقال لا يفسد مع فقه عند الليلة فاطمأن معه فدخل في داره مع العيب









فَالْحَكَا مَر

[illegible]









في الأحكام  
في الأحكام  
في الأحكام

في الأحكام هذا أن ثبت كونها أدعوه قانونا كذا وقاعدة مطروقة مع أن لم نقف على دليل أريد من ردود النصوص في أفراد الأجزاء بذلك هو مطلق  
المسوق فيها ورد الجمع عدم وجود نص بخلافه فإنه يمكن إذ علم ذلك قاعدة كلية على نحو القواعد النقية على تدبير كلام العرب هذه القاعدة  
أن ثبت هنا فهي من هذا القبيل لا فائده في إقف على خبر يدعي أن القاعدة في الأجزاء ما أدعوه والله سبحانه تعاليم الثانية والعشرين في  
الأحكام في جواز إجارة الداهم والدناير فقال في وقت الحاجة بالحوار قال لا ينفعها مع بقا عينها داخل بستره أي خرجها أو يصنعها أي  
ينقل بها فغير ذلك وقال ابن زياد وليس صحيح لا فائدة من حيث قال والذي يقولون في بعض بعد فدا جبهة لا يجوز إجارتها لا نفي من حيث هو لا ينفع  
لها إلا إذا طلب اعتبارها ولا أنه لا يصح وقفها ثم يصح إجارة المضاف منها وقال في موضع خلاف أنه لا يجوز وقفها لأن الوقف لا يصح لأعمال  
التي يصح الانتفاع بها مع بقا عينها فإذا جاز إجارتها فوقفها وهو لا يجوز ولا من غرضه أنه لا ينافي بقاء عينه بل هو الحاكم بأمره وأمره  
لقد بالمنع من الانتفاع من الوقف لأجادة فإن الوقف يصح إجارته ولا يصح وقفه ثم كلفنا إيجارته والمع من عدم الزام الغاصب بالإجارة ثم قال والحق  
أن نقول أن كان لها منفعة مقصودة حكمتها حجة ربحها ولا فلا انتهى في غير ظاهر من عدم الزام الغاصب بالإجارة هو أن لها منفعة فيجب عليه  
الإجارة في مقابلة المنفعة التي قوتها على المال مع أن ظاهر كلامه التوقف حيث رتب الجواز على وجوب المنفعة وعدمه لم يحكم بغيره من أن لا يرد  
صريح بالاستحالة في بعض كتبه وجزم بالجواز في بعض ظاهر مع أيضا التردد في ذلك حيث عبر عما عجزت له في بعضه في أن حيث خادوم  
لجانها وأخذ منافعها تترتب على ذلك كما استقف عليه أثناء الله ثم حمل ترده على أن لا يثبت الأعداد بذلك المنافع وعدمه قال لما كان  
العين الموجبة لسكان الانتفاع بها مع بقا عينها وكان الغرض الذي من هذا من القدين لا يتم إلا بما أودعها من أصلها مع بقا عينها ما لا يرب  
بها ويجعل ويدفع عن نفسه ظاهر الفقر والفاقة فإن دفع ذلك غرض مطلوب شرعا كان لا يتم بغيره من أن لا يربطه ولا يربطه ولا يربطه  
يدفعونها إلى حال الصدقة مظهر من أنها ذكوة أموالهم ليظهر بذلك غناها ومن جملة الأغراض المقصودة بها أيضا من هذا الأمر ثم جمع  
الفريق على سكنها ونحو ذلك فكان القول بجواز إجارتها أقوا وما أشعر كلام المقصود في رد هذه المنافع هل يفتقرها يقوم بالمال على وجه جواز  
الإجارة أم لا لتعليقه الجواز على شرط تحقق المنفعة مع أنها متروكة وما زال الالتفات في ذلك كما كلفنا به انتهى أقول نذكر على ما ذكره من أصلها في  
بذلك والفريق لذلك وفعلهم ثم ذلك جملة ما أوجبوا من كافر عيدا لا على مولا لا شاقا قلت لا في هذا اسم الناس وروى أن الله  
ما لا يكثر فقال ما يشكونك يا أيها المؤمنون ذات يوم على ناس شتمهم في رث علي فيصيحون فقالوا لعلهم على الأمان منهم ما أسيروا فيهم فلم يزلوا  
على سدة من جمعهم ولا يثبت إلا أن شيئا من بؤسهم قال له بؤسهم قال له بؤسهم قال له بؤسهم قال له بؤسهم قال له بؤسهم  
صوم عليه إذا غويته فاصعدا نظر الما لفاضر بجلت كانك لا بعد الداهم حتى يفتقره رجل منهم يدعونه ثم يدعونه ثم يدعونه ثم يدعونه  
بالغرض بجلته فاشترى الداهم فقالوا ما هذا بالبحر فقال هذا يا أيها الناس لا مال ثم أم بذلك لما في حال النظر أهل كل بيت ساقط لهم فاضروا  
ماله ولعنوه إليه وروى حديث آخر مثله وفيه أن الفائل كان طليعة والذين يروونه الكتاب ليدعوا فيض عن أبي بكر بن عبد الله قال أن ناسا بالعداء  
قالوا ليس الحسن قال بعث الحسن إلى رجل بالمدية فاستقرض من ألف درهم فأرسل بها إلى المعتد فقال هذا مقتد بالثاقفواوا اجت الحسن فجلت  
لغناء نفسه لأنه ما لا يروونه من عبد الله على مولا لا شاقا قلت لا في هذا اسم الناس وروى أن الله  
دعوه ثم بعث بها إلى الحسن بالمدية وقال هذه مقتد بالمدية فاستقرض من ألف درهم فأرسل بها إلى المعتد فقال هذا مقتد بالثاقفواوا اجت الحسن فجلت  
حتى أتمهم كانوا بقرضون لذلك فاستقرضوا الداهم والدناير لذلك حتى المنفعة ظاهرهم بالمدية لها والظاهر أن ردودهم يردون  
نكروا أما هو لعدم حضوره فذكره سائرهم لا تعلمهم بذلك وأما حصل لهم ألتك أنه هل يعمله بهذه المنافع أم لا ثم أنه على تقدير القول  
بجواز إجارتها هل يشترط تعيين جهة الانتفاع بها أم قولان وبالأول قال في حط فبالثاني قال ابن زياد ريشه وللصريحان في عام  
عنه قال في وقت إذا استاجر هذا آدم أو غيره في جهة كسفاغ بها كان على ما شرط وصحاح الحادثة وإن لم يعبر بجلت لأجادة كانت غرضا  
لأن الحادثة في دناير الغير وداهم لا يتحقق بها إلا على وجه المصير إذا أطلق الانتفاع به لا على وجه المقتضى الذي قال ابن زياد ريشه  
أنه يصح لجارة شواعين جهة الانتفاع ولم يعبر كان فوباد لا يكون غرضا لأنه استاجر فامتصم المعلوه الف بالسلجرة لا يجوز الانتفاع بها  
عينها بل منافعها فحمل الاطلاق على المعهود الشرعي ثم قال والذي يقولون في نفي بطلانها من جارات لف من كلام ابن زياد ريشه  
لأنه بان الشيخ قول على العرف وقد ثبت في الشرع أنظر في كذا قوله لا أعني أنما الفاعل في سدادها دون المنافع باستيفاد المنفعة وإن شاء  
للحطب واجدة الغمام وكذا هنا لما كانت المنفعة المقصودة الانتفاع بأعيانها كانت لأجادة فأنشبه نحو ذلك فأنشبه بها لا لا ولا بعد  
هذا فأنشبه على تقدير صحة الأجارة عدم جواز الانتفاع بغيرها من أعيانها التي لا ينفك ما جوسا العلما من بطون المطال إليه ولو الحق  
أما هو فذكره ابن زياد ريشه ذلك لأن الأجارة تحتمل أن يكون من المنافع والداهم والدناير لها منافع فلا يجب أن يثبتها كغيرها  
من أعيان السلعة والاطلاق لأجادة إنما يصرح في المنافع التي هي المعهود الشرع في حقه فلو لم يصرح بالأجادة لاستيفاد المصنف  
نحوها فأنما جاز على خلاف قاعدة الأجارة بنص خاص فاستثنى من حيث أن لا يفسد ذلك غير شرعي وما عرفت لأخرون فلا وجه لجعل هذا  
وجعله من جملة أفرادها وكونه للخص فاستثنى من جملة ذلك أنه هو مورد جميع لا يرد وشهونه جميع المواد وما عرفت فاستثنى  
الأجارة مع استيفاء أعيانها ليس كذلك لأن كل قوة مقصودة ما هو من جنس وتلك القوة قد لا ينفك حيث لا ينفك ما هو من جنس  
أنما هو من جنس القوة العامة أن عد لها فتماد كونه نفس جملة وبأجله فإنه لا يمكن تقييد الأجارة بغيرها من أعيانها والمصلحة على المنفعة خاصة فمجرد القول  
على العبر يحتاج الدليل أن يثبت ذلك فلو كان ذلك مستثنى من ذلك لكان ذلك مستثنى من ذلك فلو كان ذلك مستثنى من ذلك لكان ذلك مستثنى من ذلك  
الأجارة وهذا هو الذي اختاره في آخر كتابه وبذلك يظهر أن جوابه عن كذا أم ابن زياد ريشه ما هو من جنس وتلك القوة قد لا ينفك ما هو من جنس  
والله سبحانه العالم الثالث والعشرون لو وجد المسافر بالماء سارا زيدا بيا بوجوب الزاد في جناه الله وفي نفسه نعيم من الصبر





[illegible]









[illegible]

في الودعة والغارية من عدم وجود دليل على اليقين بل ظاهر الأخبارية قال جملة من أصحاب كائنات الودعة انه لا يميز بين الودعة والودعة من  
 يميز بل القول بذلك هنا اضعف لعدم وجود دليل ذال على قبول قول الساجر بالكلية فضلا عن ان يقيم اليقين بل الاخبار كالمقدمة  
 بنفسها الى بعض متفق على وجوب الضمان عليه الامتياز احد الامور الثلاثة المتقدمة وما ادعاه هو وغيره من انما يميز بين الودعة والودعة  
 في الثالث من ادلة دليل بل الدليل كما عرفت واضح في خلاصة الاتفاق الاخبار على تضمنه في الثالث لا مع قضا البينة او غيره الا انه لا يكون ما عرفت  
 من دقوا الكتاب على انه لو كان امينا لعلوا قوله في الرد مع انهم منعوا من قبوله كما عرفت والله سبحانه العالم ومنه انما لو قطع الخطا قويا  
 صحت في امته ان المالك فقال المالك انما امرتك بقطعة فمضت وقد اختلفت كلام الشيخ في ذلك فقال في كتاب الوكالة من قول القول قول الخطا  
 حجاب لا جارة منه القول قول حبس الثوب به قال ايراد دليل قال في الخطا فقال قول قول الثوب هو الصحيح والوجه بان الثوب له  
 والمحيطة مع الادن في قطع الثوب فاعلم البينة واذا فقد هنا فاعلم المالك يميز لانها لو اختلفت فاصل القطع كان القول قول رب الثوب فكذلك  
 صحة القطع وقال في ذلك وكذا قلنا في ما تقدم في هذه المسألة ان القول قول الخطا لا ينافي ذلك في عدمه وان الثوب يملكه فطاعة ما يميز به ذلك  
 الثوب فكان عليه بذلك البينة فاذا فقد هنا وجب الخطا يميز قال في تعبد كره هذا الكلام من قوله الاخر وهذا ايضا قوي وهذا يدل  
 على ترده ولاحق ما ذكره في ذلك ولا يرد في طائفة القول وكلامه مؤذن بنوع ترد في ذلك فانه قوي ما ذكره من قبل الشيخ للقول بالقول  
 الخطا يميز ثم قال والحق ما ذكره في قول وهو يخطى اخبارا القول بقبول قول حبس الثوب لا ينافي ذلك في عدمه وان الثوب يملكه فطاعة ما يميز به ذلك  
 في قول ان ايراد هذه الآية لا ينافي ما عرفت من ذلك في عدمه وان الثوب يملكه فطاعة ما يميز به ذلك في عدمه وان الثوب يملكه فطاعة ما يميز به ذلك  
 بنوقف على ما رجحت ولا المقتضى فيه هو كتاب الاخبار على كتاب الوكالة وكذا كان فانك قد عرفت العلة في كل من القولين في العلة في تقديم قول  
 المالك الخطا يميز عليه الادن في هذا القطع المقتضى لصل عدمه في الخطا يميز عليه الادن في هذا القطع المقتضى لصل عدمه في الخطا يميز عليه الادن في هذا القطع  
 الاجرة والمسألة كما ترى غارية عن انصوح والتعليق في متافقات ولوقيل بالتخالف جميعا بين هذين التعليقين لا يمكن فان الخطا يميز عليه الادن في هذا القطع  
 المالك الاشر عليه ولا يصل عدمه مقدم قوله في تلك بهمينه ومن حيث دعواه الادن على المالك انه لا يمتنع الاجرة من اجل ذلك المالك شكر  
 فيقدم قول المالك في هذه الدخول لا يصلح احدتها كما تقدم في كتاب الفان لقطع ما يميز في الدخول في الاجرة بل في ذلك مخالفت المقتضى فاعلم بالتخالف  
 المتقدمة مردود بما تقدم من عدم ثبوت القاعدة المذكورة وصحبت جميع من لا يصلح بالخروج عنه كتاب البيع في هذا الكتاب انه لا يمتنع  
 القول بقبول قول المالك بهمينه واستحقاق الاشر في هذا هو ما عرفت في بيان بقبول مقتضى ما مضى من هذا الصلح له اطلاقا واشراد  
 عبارة عن ثبوت ما يميز بقبول مقتضى ما مضى من هذا الصلح له اطلاقا واشراد  
**كتاب الوكالة** قال في ذكره الوكالة عقد شرعي للاستئابة في التصرف وهي جائزة بالكتاب لثبوتها والاجماع اما الكتاب في قوله  
 سبحانه انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها فان يجوز العمل بذلك بحكم النيابة عن الشخص قوله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن  
 هذه الآية فليست في انما طعاما فليأكلوا منكم بزوجين وليتلف هذه وكذا في قوله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن  
 في هذه وكذا في الآية الثانية فانما في قوله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن في هذه وكذا في قوله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن  
 امية الصبيح في كتاب ام حبيبة بنت ابي سفيان وكتاب ابا رافع في قول تاج ميمونة ثم نقل حديثا من طريق الحاجة لخال على الاخذ في كتاب  
 الكتاب لان قال في كتابه في جميع الامتنان والاعضاء على جواز الوكالة ولا يشترط الحاجة الى الوكالة ظاهر ان لا يمكن لكل احد  
 مباشرة ما يحتاج اليه من الاعمال فدرت الضرورة الاستئابة انتهى كلامه في هذا الكتاب في مطالب سبعة المطلب الاول  
 في العمل بها بالحق وبمقتضى الكلام في ذلك يقع في مسائل الاول في ذكره عقيب الكلام المتقدم الوكالة العقد يتعلق بحكم كل واحد من  
 المتعاقدين بما مضى في الاجابات القبول كالبيع والصلح في عقدية فالسهم ومنع غيره من التصرف لا ينافي ذلك من جهة الموكل من لفظ فالعمل  
 الرضا بتصرف الغير وهو كلفظ يدل على الادن مثل ان يقول وكلتك في كذا فوضعت اليك ولغيرك فيه ففانتهى به ولو قال وكلتك في كذا  
 فقال نعم وانت اريد على التصديق كفي في الاجابات لو قال فيج وأعتق ونحوها حصل الادن وهذا لا يمتنع انما يجابا بل هو مرادنا والاجابة  
 قوله وكلتك وانت عتقتك وفوضت اليك وما اشبهه وقوله اذنت لي ففعله ليس من جهة الاجاب بل اذن في الفعل لان قال لا بد من القبول  
 لفظا وهو كلفظ يدل على الرضا بالفعل او فعلا ويجوز القبول بقوله بثلث ما اشبهه من لفظ الدالة عليه كل فعل يدل على القبول بخلاف ما مضى  
 بالبيع فيبيع او بالشراء فيشترى لان الذين كلفهم البينة لم ينقل منهم نحو مسائل اربعة ولا نذكر في التصرف فجاز القبول منه بالفعل ككل الطائفتين  
 أقول في تقدم في غير موضع ما يدل على سعة الدابر في القبول وان التعبير فيها هو كل ما يدل على الرضا من الطرفين بذلك المقتضى على الكلام في قوله  
 ان قوله مع وحق لا يمتنع اجابا وانما هو مرادنا وكذا قوله اذنت لك ففعله ليس من جهة الاجاب فبينة انه قد صحح ولا بان لا يجاب بارة  
 عن كل لفظ يدل على الرضا بتصرف الغير وهو كلفظ يدل على الادن وقال اخيرا في جعل القبول القبول لفظا ولا نذكر في التصرف فجاز القبول منه بالفعل  
 وتقدم في كلامنا السابق على الآية وهي قوله عز وجل اذنبوا بغيرتكم وقوله الله فاقضوا احوالكم بحسن ثم قال في كتاب الوكالة وقال ايضا بعد هذا الكلام الذي  
 نطناه وقد وكل النبي عز وجل في شراة بلفظ الشراء بغيره وهو مثل لفظ بيع الذي منع منه وقال قال الله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن ثم ذكر  
 الآية ثم قال دل على الادن في جري قوله وكلتك ومقتضى ذلك كونه المثل الذي المذكورين وقوله اذنت لك كذلك وبالجمله فانما هو من كلامهم  
 هو سعة الدابر في هذا المقعد اذ عرفت من العرف من حيث انه من العقود الجائزة فلا يختص باللفظ المقتضى بل كل ما يدل على الرضا بالاستئابة  
 قال في ذلك انما كان في الوكالة من العقود الجائزة مع كل لفظ يدل على الاستئابة وان لم يكن على لفظ المستقر في العقود وبينة عليه قوله  
 النبي في الآية اشرنا شاة وقوله سبحانه في كل لفظ يدل على الاستئابة وان لم يكن على لفظ المستقر في العقود وبينة عليه قوله

هذا هو مقتضى الآية  
 في قوله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن  
 في قوله تعالى فاقضوا احوالكم بحسن

























في جيب العبد

والأفانه لا حسن هذا الفساد ولا ريب عليك من الأخبار أما العبادات القرب فيها إنما كان المقتضى منها الانتفاء وانحسارها وخشوع  
 استجوابها وتبني النفس لا مارة في ذنبها من سلم بالفساد كقول الخلف سبب ليرتب عليه لا خلاف في ذلك ولا ينافي ذلك في  
 في غسل أعضاء الطهارة مع الحيض الحيض المأثورة أو الترابية فانه لا ينافي ذلك في ذلك يجوز استئذنه في من لا ينجس بوضوئه كالمجنون  
 والصغير والنية في ذلك من الحيض في ذنبها الآية نوال التحليل بالكلية وإنما يطهر بالتوب والبدن به الحيض طاهر في حد ذاته من  
 العبادات الممنوعة التوكيل في ذلك من الحيض في ذنبها الآية نوال التحليل بالكلية وإنما يطهر بالتوب والبدن به الحيض طاهر في حد ذاته من  
 ما كلفته نعم قد ينشئ من العبادات هنا موضع منها اتصاله الوجه كركعتي الطواف حيث يجوز الاستئذنه في الحيض مع العذر ومنها  
 الحج في الصورة المذكورة ومنه الحج المذكور في ركعتي الطواف فيه ونظائر المذكور في جواز التوكيل حيث يتأخر في صلاة الزيادة ومنها  
 غيرها من التوافل والصوم المذكور في جواز التوكيل في الشك والطلاق جمع من الاستئذنه في العبادات في حكمها وأما في الصلاة  
 في غيرها المقام الدليل على صحة ما عدا ذلك على المنع منها عن العبد عن كفارة وجبت عليه فمما أجاز الزكاة الواجبة والحج فانه من  
 التوكيل فيها بغير شك وكذا ان يكون التمسك ولما لا لفظا ولا خطاب ولا حذرا في حالها فانه من مقتضى حقيقة الشركة في العمل  
 الثانية من الفصل الثالث في التوكيل في العبادات المذكورة في العلم بهذه الأشياء قد اختلف فيه كلامهم ومما اوضح قد وقع الخلاف  
 في جواز التوكيل فيها من غير اذن من المالك وكل ذلك لغيره فلا بد ان يكون التوكيل فيه وهو حد قوله لا تشبهه  
 لانه قول بل من له الحق فاشبهه المشرع في التمسك في ذلك وفي ذلك المنع عليه بان لا يفرار انما يجوز عليه ولا يلزم الغير له  
 وجه الشهادة ولا يلزم التوكيل بالانصاف ومنها ايضا التوكيل في اتيان العبد التي هي حق الله سبحانه اقامتها يتعلق بالادب في جوارحه  
 الوجه له فيه وجوب المنع من التوكيل فيها انه منبذ على التحقير لقوله انه ادوا الحدود بالثبوت والتوكيل يترك الى اتيانها والقول بذلك  
 مذهبنا فان لم يكن غير كونه فانه قال يجوز التوكيل في اتيان الحد وبذلك يستحسانه وبذلك لا يخفى الغاية ثم نقل خبر ابي الخاتم يرد  
 على انه لا يملك في اتيان الحد واستيفائه ثم قال ولا ان الحاكم اذا استأذنه في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد  
 في التوكيل بالعموم في التخصيص ثم نقل من اتيان المنع من التوكيل في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد  
 قال في ذلك من جهة ما ذكره العلامة هنا والجواب عن ذلك ان ما عدا الجواب هنا استأذنه ومنها الجواب فلا في المبسوط وأما الجواب فلا في التمسك في حد  
 حال لان كل من جاز التحقير فوجه فرض الفاعل اليه وكل كان له ومولا قد مددوا في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد  
 فيه ولذا جاز الاستئذنه عليه هذا الخيار من الجواب انما هو في قول ما نقله الشيخ من جواز الوضوء بالنية لا يحسن الا ان فاقبت فلا تعدل  
 عن القول بها وبه يروى الاستسكال ويحتمل ما ذهب اليه وما استدلل به العلامة في قولنا ايضا ان يقتضيه الاستسكال عليه ما ادعاه من كماله القول  
 لوجه في طلاق نفسها منه قال في طلاقها مرة فانه ما توكيل لزوجها في طلاق نفسها عند اذنها او عند غيرها من اهل البيت لا يملك في اتيان الحد  
 يصح وتعدله ان يرد في ذلك والوجه عندك الجواز لنا انه فعل في اتيان النية صدد في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد  
 استدلل به لا يخرج عن اتيان الحد وانه غير المذموم وما امكننا باجتهادنا الصحة فهو ايضا في حال الاستسكال ومنها توكيل الكافر في تزويج المسلم بغير  
 في طوافه ابرار ورجس واختاره في ذلك اذهب اليه الشيخ واستدل عليه نوع سلطانه وتبوت لايه وسبيل على المسامحة فلا يصح لقوله تعالى ولا تجعل الله  
 للكافرن على المؤمنين سبيلا اقول لا يخفى في هذا الاستدلال من لوهر ثم قال اخبر بالاحتمال الجواب المنع من التمسك به في زمانه ومنها من وكل  
 غيره في طلاق زوجته وهو من اذن في ذلك من الجواب المنع من التمسك به في زمانه ومنها من وكل  
 تحقيق المسألة في حكمها الفقهية ومنها ان يوكيل المسلم للغير في طلاقها فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد  
 انزل وليس العلامة في جواز اتيان الحد الاصل الدال على جواز اتيان الحد عن المعارضة بانها التمسك للكافرن على المسلم ومنها ما هو قول الجاهل في خصوص  
 من غير ان يلزمه الخصم رضاه بذلك لا والمشهد هو الجواز في ذلك من الجواب المنع من التمسك به في زمانه ومنها من وكل  
 ايضا قبض الزكاة والخمس فهل يجوز للفقير التمسك التوكيل في قبض ذلك من غيره لان الجواز وهو قول طواف وكذا المنع وهو قول  
 ابرار وليس قال بعض اصحابنا يجوز من اهل البيت التوكيل في قبضها وقال ابن ابي عمير لا يجوز وهو الذي يقول في ذلك لانه لا يملك في اتيان الحد  
 فقد ثبت ما شرعنا من الجواب في بيان الدليل شرعي في ذلك لانه ايضا فالتمسك من قبضه بالزكاة والاختلاف بينه وبينه في ذلك لا يملك في اتيان الحد  
 يبين وليس كذلك اذا سلم الى الوجه لان لوكل ليس هو من اتيان النية الاضطرارية خلاف لان لوكوه والخمس في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد  
 فيتم ما فاعلم ملكها والوجه لا يملك في اتيان النية الاضطرارية خلاف لان لوكوه والخمس في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد  
 الان اخبر وضعه في اذن غيره فلا يجوز عليه في اتيان النية الاضطرارية خلاف لان لوكوه والخمس في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد  
 فيه اما ابا حنيفة فلا شك فيه واما بقوله النية فظاهر في هذا وضع اتيان النية الاضطرارية خلاف لان لوكوه والخمس في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد  
 الدافع ولو تلفت لانها ما لوكل ليس هو من اتيان النية الاضطرارية خلاف لان لوكوه والخمس في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد  
 المطالب بل ان اخبار المالك الدافع الى ذلك الفقير فان الدافع الى وجهه انتهى اقول في المسألة لا يخرج عن ثبوت استسكال وان كان قول ابرار في جواز اتيان الحد  
 الاعمال اما ما ذكره العلامة من انه على ما يجب في اتيان النية فانه معناه ظاهرة لان هذا هو معنى المدعى في الخصم فيكون ذلك وما ذكره في دفع الامام  
 سبه او بدعا عليه فيمنه ليس كونه الامام هنا وكذا لا عن المستحقين بل فيكون ناسبا ما سبه فيمنه على المستحقين في هذا  
 ان بعض اصحابنا يوجب سبه بكونه وكذا عن المالك كيف كان في موضعين في النص من انفسه في ذلك حتى قيل بعصمته في الله وان كان المالك  
 في موضعين في منعه وانما يتبعه كذا فيما عدا ذلك مما يضره على ذلك انه لو تلفت اذ الجدا التوكيل في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد  
 ما يجوز زيادة دتم المالك وهو شك لانه ما هو عليه في طهارتها واحده بينه وبينه ولا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد فانه لا يملك في اتيان الحد















بطلان خلاف لا من غير انما واما ان كان له ان يخلع من ذهابه استوفى له  
فيها واما بتوكيد ما قلناه ايضا ظاهر قوله سبحانه ومنهم من آمن به بقرآنه فانه بعد استوفى له  
في الوكيل كلامهم والاصل ان يكون له الدليل على خلافه والله سبحانه العالم انما ذكره يجب من الوكيل انما ذكره  
معناه لا يجوز له المخالفة في شيء من عمله فيصير تصرف الوكيل في ما اذن له من الموكل فيبطل فيما اذن له من موكله  
والمخالفة قد يراد بها باللفظ لا بالقرينة والقرينة قد يكون في غير ما اذن له باللفظ او في ما اذن له من موكله  
في الوكالة ايضا ومرجع الالف لا يجوز له المخالفة عما عهد الموكل له ان يذل المولى من علانته وتوضيحه الوكيل  
من اخله بها بما اذن له عليه فانه يكون في حكم المعين في الموكل فيصرف على ذلك في ذمها ما اذن له في بيعه او غيره  
فان اراد منه فانه داخل في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
والا لا يجوز له ان يخرج من ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
تأويله بالبيع ومن معين من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
البيع انما يجب بقصد انما قد ساد في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
المنفعة اجمالا او بالذات او بالصفة او بالصفة او بالصفة او بالصفة او بالصفة او بالصفة او بالصفة او بالصفة  
موجود في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
انما يجوز له ان يخرج من ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
قال في ذكره بعد ذكره في البيع والسوق وعدمه في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
حتى لو باعها بغير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
فعله صائفا لبايها في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
ما ذكره من ان بيعه لا يجوز له ان يخرج من ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
مع عدم المانع المذكور في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
فاذا حكم بجواز المخالفة كيف يتقيد الضمان بالجملة فان المانع من جواز النقل انما هو العلم بالغرض من البيع  
عبارة كذا المذكورة وعلمه فلا يتم القول بالضم لا انه ما دون ذلك بمفهوم الكلام المتقدم واما الثاني وهما ذكره فان ظاهر  
كلما عرفت انه مع العلم بالغرض من البيع في البيع في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
ولا اقول له وجهها ظاهره في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
عنه وقال في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
من الكلام المذكور في كل من ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
ما ان الغير غير ان ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
بالسوق حاشية الامع العلم بالغرض من البيع في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
ولا يجوز له ان يخرج من ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
منها بمحسب العرف ويظهر ان ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
عرفت ان الضابط المتقدم والله سبحانه العالم السادس قد مر جوابان في كل موضع يبطل الشراء للوكيل اما للمخالفة جازية في ذمها  
السؤال الاول انكار الموكل التوكيل فان كان سمي الموكل في العقد مع العقد عدم الوكيل او للمخالفة ولا من الموكل لان المذكور في العقد  
غيره كما هو المفروض ان لا يكون تمامه وضع عن الوكيل محسب الظاهر واما في نقله من ان كان قصدت ذمها لنفسه فهو له وان نوى للموكل لم يضر له ايضا لما  
تقدم والخروج عن ذلك انما بالنسبة الى ان يكون له في العقد من الموكل اذ ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
احدهما ان يكون بطلان الشراء من ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
وان تمامه بل يكون ضوابطا يتوقف على الاجازة بناء على ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
ذكر الموكل في العقد فانه يقع تحت الظاهر من الوكيل حيث ان اخطأ مع هذا فلا يضمن بائع ان يأخذ منه الثمن بل يحق جميع الاحكام المقررة على البيع  
بناء على ذلك الظاهر فان الاحكام انما تنبئ على ان لا يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
الموكل والا فانه يقع بضوابط الموكل في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
اجازة صريحة كذا يجب الحكم بالبطلان في هذه الصورة اذ علم البائع ان الثمن ملك للموكل وقام عليه التبعة ويجب على البائع ان يخرج وان لم يعلم  
البائع بذلك ولا يثبت ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها  
استرجاع غير الثمن فان البيع صحيح بحسب الظاهر كذا ذكرنا واعرف بالقرينة بسبب المخالفة والموكل له ان يبيع له او يبيع له  
له والا فلا يثبت ان يكون بطلان الشراء لانكار الموكل التوكيل ولا يثبت ان يكون بطلان الشراء لانكار الموكل التوكيل  
وعلى الاول يكون الشراء ضوابطا يتوقف على الاجازة فان اجازة الموكل صحيح على المشهور في عقد الفسخ وان لم يجز  
الحال انه ذكره نفي ان يكون الموكل بغيره فان كان البائع عالما بذلك فلا يثبت ان يكون الموكل ضابطا فانه لا يكون  
العقد صحيحا في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها

في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها

في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها

في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها من غير ان يكون في ذمها

فیاض کرامت فیاض

١٤٧١  
 فيقول الموكل لفظاً اذنية وقع الشراء باطنا ان كان متافاً في دعوى الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك  
 فيذكره بالكلية لا لفظاً لانه فالشراء للوكيل ظاهر وباضاد ان كان وكيل مبطلاً في دعوى الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك  
 يصح عن الموكل ان سواه لا يملكه في دعوى الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك  
 الشخص موضع الاستدلال باحتمال كونه لايمان فيقول الموكل ان كان في دعوى الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك الوقت حيث نكح الوكيل في ذلك  
 البيع لان الشراء المبطّل انما هو با وجب توقف العقد على امر يملك حصوله والامام المعاق عليه مناهة فيعلم المكلّف حاله فلا  
 يضر حله بشرط ان كان القول في كل شرط علم وجوده كقول المتابع ان كان اليوم جمعة فقد بعيل كذا مع علمه ان يكون ذلك اليوم جمعة  
 امسح الموكل عن البيع جائز للموكل ان يستوفى عوض اداء المتابع عن يوكفه من البيع فيرث عليه ما يفضل من كان في البيع يادق على  
 ما استوفاه ويرجع اليه بما يزيد ان نقص البيع مما استوفاه والرجوع عليه هنا بطريق الخاصة معناه انظر مال الموكل في امسح  
 يده عليه وكما لا يحصل الفسخ في ما ذكره بحمل ايضا بالبراءة للذمة من المثل فيقول وفيه شك ياد هذا ما من اذكرة في المقام والله  
 سبحانه العالم الشافعة قالوا لو وكل اثنين وشروط الاجتماع واطلق في بيعي لهما الانفراد ولا التمسك ولونان احدهما بطلت لغير  
 الحاكم ان يقيم له لو شرط الانفراد اقول لا يثبت اذ اصح بالاجتماع لم يكن لاحدهما الانفراد والمراد بالاجتماع هنا ما هو  
 فيه عن يادها وانما هو على ذلك فان كان عقد اذني في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 اذا ظاهر جواز اداء من هنا في مثله كما رجحه بعض المحققين في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 واحدا لا ايقاع كل منهما الصيغة وظاهره في ذلك انما هو في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 واستشكله بعض المحققين بان العقد الصحيح غير مؤثر في المطلوب لكونه في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 تعريف العقد الصحيح عليه فامل وتكلف انتهى اما مع الاطلاق فان وجدت قرينة تدل على الاضرار بالاجتماع وجب ان يفسخا هاهنا والا فان  
 ظاهر الاحتياط هو الحكم بالاجتماع وعلى هذا فنشر الاجتماع على الاحتياط في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 في اقتضا الاحلاق الاجتماع قوله وكلت كفا موهما الخطاب اليها في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 جواز الفسخ في اداء الموكل والاذن اما محتمل لهما معا في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 على جهة الاجتماع يؤذن بعد وشار اي احدهما في منفرد وليس لهما في حصة واحدة في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 فان احدا الوصيين المحققين فان الحاكم نصب احدهما في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 الظهور في الميت واليتم اليه فان احدا الوصيين في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 واليتم كان عليه ان يوجب شرطا للوصية في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 مضى عوضه بهذا صرح في كراهه ايضا وعلله بان الموكل يشترط في الوصية لغيره في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 في خصوص الموكل في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 فوجهه او عبدة ثم خلق الزوجة واعتق العبد بطل الوكالة اما وادون لعبد في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 الوكالة بل هو مؤذن نائب للمالك اقول الوجه في الحكم الاول هو عند مدحيت للزوجة والعمالة في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 او العلق وبها في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 كما هو عند القولين المتقدمين في كراهه ايضا وعلله بان الموكل يشترط في الوصية لغيره في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 منع ذلك شيئا من حقوق المولى او قلنا بالوقوف على اذن مطلقا فانما هو الوكيل في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 الثاني فقد عرفت من قوله ان اذن يفسخ على هذا الوكالة بل هو مؤذن نائب للمالك والظاهر يرجع ذلك الى الفرق بين اذن الوكالة والعقد  
 انما يفتى بالاذن مرجح وجوب الخدمة عليه مستند في هو اذن مرجح في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 منقول وبالجمله فان الظاهر يرجح ان يفسخ الموكل لا في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 كان ذلك وكاله وان كان انما هو مرجح وجوب الخدمة عليه كابر المدمات في يومها فليس له في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 من احكام من جمله ما يترتب على اذن هنا هو جلا من بعد البيع والعمولة في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 قول المحققين في اذن يجوز اذنه في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 في الفسخ في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 الحاجة لدالة على لزومه من اذن انما هو مؤذن في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 وغيرها مع احتمال الفرق في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 لان في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 على الفسخ المتقدم وبترتيب حكم الوكالة في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 على جهة الاستدلال المطلوب فان اذن المضمون في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 يفسخ هذا اذني في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 بخلافه في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد  
 الامر بان يظهر من ان يفسخ على اذنه في ياد احدهما والاخر في ياد الثاني العقد اذني في ياد الثالث في ياد





فأشبه بالوكالة

بأنكار الموكل الوكالة وأدغم الوكيل ما قد عرفت أنه لا يتوقف الوكالة على إتيان الشاهد بل يتوقف على دعوى الموكل له من غيره تدعوا  
ولا مازع وفاته ما أن الظاهر من كلامهم على دعوى الموكل بالوكالة لا يستلزم دعوى الموكل بالوكالة بل دعوى الموكل له من غيره تدعوا  
بالشبهة إلى رجل له امرأته أو رجل يدين بمجهول من شهادته الشاهد وشهادته رجل وحده فلا ينشأ الإقرار بالوكالة من رجل وحده بل من رجلين  
الصلين ولا يستلزم دعوى الموكل بالوكالة دعوى الموكل له من غيره تدعوا بالوكالة لا يستلزم دعوى الموكل له من غيره تدعوا  
صحة بطلان أو جواز أو محظية أو مدارة الأدلة الشرعية وقد ثبت بالأقرار والأدلة الدالة على إقراره بوقوعه على نفسه من جازم أو عدل  
للقضايا الدالة على الشكوت من جميع أبواب الدعوى غير ما يوقف على الدليل فإنما يثبت بوقوعه من كون لا يستلزم دعوى الموكل له من غيره تدعوا  
الشاهد من مدعى بأن العمل بالشاهد ليس من حيث أفادته الظن وحصوله من غيرها مما قيل فإن حصل ما هو أقوى منه ثبت بطلان دعوى الموكل له من غيره تدعوا  
بل إنما ذلك من حيث كونه مقبلا محسنا فإنه كغيره مما يحصل الظن لا أقوى منه مما يغيره من كسب أو منع لك فلا يجوز حكمه ولو لم يكن  
أن يقبل لأجل جعل شهادته الشاهد من غير أن يثبت له أسباب الوجبة للحكم على الحاكم لا من حيث وادع الظن والله تعالى  
العالم بالثباتية المشهور فحسبنا ذلك الأصحاب كما غيرهم من شاهد الوكالة إذا اختلفا في تاريخه فثبت له من حيث الوكالة  
وكذا لو اختلفا في اللغة العربية وفارسية وكذا في العباد لا بأن يقول أحدهما بلفظ وكذا فيقول الآخر بلفظ استنكسك بل لا بد من اتفاق  
في كل من هذه الأمور المذكورة أما لو كانت الشهادة على الأقرار فثبت له من حيث الوكالة قال في كونه من شرط قبول الشاهد في اتفاق الشاهد  
على الفصل الواحد فلو شهد أحدهما أنه وكله يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وكله يوم السبت فلا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
يشترط فيه الشهود على أقراؤه واحد فيقر عندهم وخالفه واحد فيقر عندهم ولا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
وكذا بالعبارة وشهد الآخر أنه وكله بالجمعة لا بالشاء هنا ساعد ولغيره بالحدود شاهدان وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله  
وكذلك وشهد الآخر أنه وكله في النصف وقال جعلتك وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله في النصف وقال جعلتك وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله في النصف وقال جعلتك  
ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله في النصف وقال جعلتك وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله في النصف وقال جعلتك وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله في النصف وقال جعلتك  
معناه انتهى على هذا التاميم كلامه في غير الأقرارين هو صحة شهادته في صورة الإقرار والوكالة كونه لا يثبت له من حيث الوكالة  
عدم الفرق بين الوكالة والأقرار في صحة الشهادة حيث قال ولو شهد أحدهما بأنوكي بتمه ناريخ وآخر في تاريخه جازمت شهادتهما نظرا في العادة  
في الأشهاد من حيث التمسك بذلك في موضع الواحد قد يترك ولو شهد أحدهما أنه وكله بالعبارة لا يثبت له من حيث الوكالة لأن ذلك يكون ناشئا للعبارة  
الواحد ولو اختلفا في العقد بان شهد أحدهما أن الموتى كل ذلك وشهد الآخر أنه وكله قال استنبك لم يستل له من حيث الوكالة  
أن يصنع كل واحد منهما مخالفا للآخر وفيه تردد من جهة الإتيان به في وقتين إما لو عدل من مكانه لفظا أو من غير ذلك زاد  
حازر الخلف عنهما انتهى أقول لظاهر القول الأول هو أن لا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
لما تقدم في محله ووجهه أن القصة الواقعة أحد التومين غير الواقعة اليوم الأم وكل واحد من القصة من الدورين لا يثبت  
عليهما شاهدان بل شاهد واحد قول الحق هنا يقال بأدعاء من جهة نظر العادة في الشهادة لا لا يصح له أن يثبت له من حيث الوكالة  
في اليوم الثاني على الأقرار على التوكيل وهو من خارج عن محل البحث المدعى باليمين في حثك في اليوم لا قبل مقدم العقد بها وما من  
أنما يكون أقراؤه وأقرارها بالمدعى أنها هي التي تهاذره على الوكالة وإنما هل تحت مع خلاف التاريخ أم لا الأقرارين خارج عن عقد واحد  
عن محل البحث من أجل على إرادته الأقرارين وهو لا يصح بالكلية لما عرفت والفرق بين الشهادة على التوكيل والشهادة على الأقرار  
أنه في الشهادة على الأقرار لا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد وإنما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
بعض من يثبت يقصد بالآخر وظابقته ولا يلزم من تعدد خبره في الخارج فإن لا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
مستعدة بالفاظ مختلفة أو مستعدة بالآخر الخارج لا يدخل في ذلك ولا يتعلق به تعدد ولا خلاف في تعدد الأقرارين خارج عن عقد واحد  
التي هي إنشاء لا واقع به يقصد بابقته فإن تعدد زمانه ومكانه واختلفت ببقته بوجب خلاف ومع هذا لا خلاف في إتيانه  
اليمين الشرعية وهي العقدان على فريضة هذه الأقرارين الخلف بل إنما قام بها شاهد واحد وهو المرفوع من رجل ذلك لا يثبت له من حيث الوكالة  
مع اختلاف دون الوكالة وإنما قول الحق لا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد وإنما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
ولذلك على عدم اعتبار اتحاد الشاهد للقبول على كل عقد من العقول والنقل بل يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
واحد في كل عقد إذا كان يقبل التعدد ولا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد وإنما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
في الفرض من غير أن يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد وإنما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
الفرقة وهذا التوكيل الثاني يوم السبت يقصد به التوكيل لا إنشاء كما هو المنته من كلامه وهو لا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
التوكيل وهو يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد وإنما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
لا يجوز لأكثر من شاهد واحد في كل عقد إذا كان يقبل التعدد ولا يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد وإنما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
الوكالة هنا التعدد دون غيره من العتق وبما فاته من ثبت الوكالة بما يثبت عليها بالعقد الأول فلا يصح له أن يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد  
الحقيقة إنما يرجع إلى الأقرار ولا اعتراف كما هو ظاهر من تأملها في بعض الأقوال مما يمكن أن يزيد به القول للمتهم بما هو موقوف من جهل من  
رضا أمير المؤمنين في غير قوله من حصلت الزينة في شهادته من أخذ المتحسب الزينة والكتابة والقول في وجوده في قوله  
الشهود في ذلك بطلان شهادته ونقله عنه عن ورد أنال عبد الله وأخاها أنما شهادته في قوله والله سبحانه وتعالى  
لو ادعى الوكالة عن غائب في حق ما به وكان له الغائب ما عند حلفه في إتيانه بعبارة ما يثبت له من حيث الوكالة لأن الأقرارين خارج عن عقد واحد

هذا هو الوجه في صحة  
الشهادة على الأقرارين  
في صحة الشهادة على  
الأقرارين في صحة  
الشهادة على الأقرارين

هذا هو الوجه في صحة  
الشهادة على الأقرارين  
في صحة الشهادة على  
الأقرارين في صحة  
الشهادة على الأقرارين

هذا هو الوجه في صحة  
الشهادة على الأقرارين  
في صحة الشهادة على  
الأقرارين في صحة  
الشهادة على الأقرارين





فَالْمَوَاحِقُ

[illegible]









[illegible]

مؤلفه







وان اعترف بوكالة فامطالب بالتمس الموكل لا غير لوقوع الملك له وان وكل سعيته بها ومعاير للوكل فلا غير شيئا والقول المذكور المذكور  
قال وهو مد وجوه الشافعية والظاهر ان الباع مع تصديق الوكالة مطالب الوكيل لا غير لان الحكم العقلي يلقوه ولا وجد منه والثالث  
انه مطالب بتمس منها نظر الى المعتدل الاول انتهى قول وما اعتدله هو اقرب لان قول لا انه لا يخفى من يخلص في بعض هذه  
الترديدات والظاهر هو ما فصله في المسالك قال ولا في نيقان في المسألة ان الحق اما ان يكون جسيما ومطلقا وعلى التقديرين فاما  
ان لا يكون كذلك لا على التقديرين فاما ان يكون الباع عالما بوكالة او غير عالم وحكمها ان كان يتم جسيما فالمطالب من هو جدي  
سواء ذلك الوكيل او الموكل وان كان في الذمة ودفعه الموكل الى الوكيل تخير الباع في مطالبته ايها ما شاء مع علمه بالوكالة اما الوكيل فلا الش  
فيه واما الموكل فان اشترى له وصادف لا يضمن الفسخ بعد ان لا يكون دفعه الى الوكيل فله مطالبته الوكيل مع قبله بكونه وكيله وبعده البقية  
عليه اما الموكل مع علمه انتهى ومنه يعلم ان ما اطلقه ذكره من متى كان في الذمة وقد سلم الموكل الى الوكيل فانه مطالب بالوكيل ليس  
كذلك بل الاظهر كما ذكره في ذلك هو التخيير مع العلم بالوكالة المخاصة المستترة فالوكل اذا طالب الوكيل بحق موكله فاجابه من عليه  
الحق بانك لا تتحقق المطالبة له يلتفت الى هذا الجواب لانه مكذب للبيئة القائمة على الوكالة فان مقتضى البيئة ثبوت الوكالة ومقتضى  
ثبوت الوكالة استحصال المطالبة وادعاء عليه بان مقتضى استحصال المطالبة لا يستلزم تكذيب البيئة لانه يجوز ثبوت الوكالة ثم عزله  
عنها او ابرا من حق المدعي والادعاء الموكل او وكيل اخر وفي جميع هذه الوجوه لا يستحق المطالبة وان ثبت كونه ولهذا نقل عن  
عمدانه استحقاق الحكم المذكور واجيب عن هذا الاشكال بان نفي الاستحقاق لما كان مشترك بين بائعيه وما لا يثبت له الاستحقاق لا يثبت له  
لان لا تعدد في شريعية الا بعد تخيرهما ولو اجاب من عليه الحق بان قال عزلك الموكل وان الموكل ابراه من حق لم يصح لان  
يدعي العلم على الوكيل فله عليه التمس بعد العلم بالشاة لاحلاف بين المسامرين قبول شهادته الوكيل على موكله كحصول الشرايط  
استفاء الموانع وكذا الاحلاف في قبولها لا يكون له عليه مطلقا وانما فاهمه ولا يذم وكالة فيه فقتل فلما لا يخطئ به انما اذا كانت له هامة  
بعد العزل ما لم يكن انما الشهادة حين الوكالة فانه باقامتها اجبر الوكالة ترد للتمتة وكذا ترد فيها لو لم يكن عزله بعد شروعه في المناقضة والخاصة  
قال ذكره فقبل شهادته الوكيل مع الشرايط على موكله مطلقا وقبل الموكل في غير موكله فله على موكله ما يبيع ذارفت منه بعد الوشم فله فيها  
هو وكيل فيه فان كان ذلك قبل العزل لم يقبل لانه متى لم يجر الى نفسه فقتلها هو ثبوت لاية التصرف لنفسه ان كان بعد العزل فان كان قد  
خاف الغرم فيه خاف وكما لم يقبل منه ايضا لانه متى لم يجر الى نفسه فقتلها هو ثبوت لاية التصرف لنفسه ان كان بعد العزل فان كان قد  
عندنا انتهى قول لا يخصص في هذه التعليقات من لا يخصص في ابتناء الاحكام الشرعية على ما بعد ثبوت العدالة في الشاهد من انما يقع هذا  
ثبوت ولا نه الضرب له بل ان كان الضرب يظهر بان غاله بذلك عن القضاة ما يورثه ونظم معاش ومعاذ ويخون ذلك الى ما ذكرناه من كلام الحق  
الاردني حيث قال واما وجه العدة على احدهما فهو التهمة ووجهه على القولين الوكالة فيما دل فيه جزئيا وفيها تأمل قد لا يكون جريفة  
سواء كون مطلق الوكالة والوكالة نفعيا بل قد يكون ضررا كذا التهمة ويكون عليها ما نافع من قبول الشاهد المقتول يحتاج الى الدليل بعد الدليل على  
قيام شهادته العدل المنصف بالشرائط سواء هذا المتنازع فاما التي هي مخرجنا السابقة فانها لو وكله في فسخ من علمه فاقول الوكيل بالقبض  
سدة الغرم وانكر الموكل فالقول قول الموكل وترد فيه في حق قال ذكره اذا دل على كماله باستيفاء دين من يجر عليه عاقل اسوفته وهو ممكن  
لخذه فله اخذه ولا يمتنع في هذا الاختلاف وان قال استوفيه وتلف في يد فاقول قوله مع يمينه على نفي العلم باستيفاء الوكيل لصداقة الحق  
فلا يقبل قول الوكيل والمدينون الغيبة لان قولها عاجل في تسليمها واما لو امر ببيع سلع وتسلمها بغير ثمنها فتلصق الحق من غير شرط فاقتر  
الوكيل بالبيع حتى تشتد اشتراطه انكر موكل فالقول قول الموكل قالوا ان الحق بين الخصوم بين الدعوى في الخصومة الشاة على الوكيل من جهة البيع  
ولم يمتص الحق بها على نعم موكل وهو موجب للضمان لانه يوقع في كماله في كونه للمشاكلة في مبدء الطلب في الصورة لا في الذم وعمل  
الغرم ولا تسليمها فانه يملكه ويشتري في الغرم المذكور في بيع قول والظاهر من الخصوم انما له على قبول قول الامين هو مقتضى قول الوكيل في قبول  
المذكورة في البيع هو مقتضى اشتراطه في كون محل النزاع هو تصرف الوكيل في حقه عرف فيما تقدم ان قوله مقبول في ذلك والظاهر انه من اجل ذلك ترد  
المقتضى في الصورة لا في حيث حكمه في استيفاء قول الموكل في نظر الفرق المذكورة الثانية وبالجملة فالظاهر هو مقتضى قول الوكيل في الموضوع  
قال ذكره لو وكله في البيع وبيع الحق او الباع مطلقا قلنا ان الوكيل يملك بالوكالة في البيع بغير اتفاق على البيع واختصاص بغير الحق فقال  
الوكيل بخصته وتلف في يد وانكر الموكل وقال الوكيل بخصته ودفعه اليك انكر الموكل البعض فاقول قول الوكيل في ذلك الشاهد  
في ذلك طريقا لاحد ما ان على الخلاف المذكور في البيع وبما التصرف في ظاهرهما عند هذا الاختلاف ان كان قبل تسليم البيع فالقول قول الموكل  
لما في المسألة السابقة وان كان بعد تسليمه فوجهها احدهما ان الجواب في ذلك لا اصل بقاء حقه واجبة انما ان القول قول الوكيل لان الموكل يبيع  
الى اخيانه بالتسليم بل من ضمن الحق بل من ضمن الضمان والوكيل يكره ما يشبهه ما اذا قال الموكل مالك بر المال الذي دفعته اليك او بغير  
البيع الذي قبضته فانه من ضمنه مضمونه تلف قال الوكيل لم يظلمني بذلك فلم اشكره ثم قال ان القول قوله انتهى قول قوله فالا في  
عدم قبول قول الوكيل في ذلك فيستخير بينك من ينسخ الكتاب هو خلاف ما سرح به لا يخطئ في ان يقول هنا قول الوكيل كما عرف من كلامهم في  
الفرق بين الوكالة وبين بيعه فيستألف من نقل الخلاف عن كره في ذلك فليتأمل في ذلك ولا يخطئ في ان يقول هنا قول الوكيل هنا بناء  
على كون الدعي بعد تسليم العين في المشرق بالمقرب لانه نقله هنا من بيع قول الشافعية واما لو كانت اليد قبل تسليم العين بل من يمينه  
في يد الوكيل فان اتول عندهم قول الموكل لما ذكره وما تقدم في المسألة لا في ذلك احكام في ذلك فله هنا لا يخفى عن اشكال بالنظر الى  
ظواهر الاخبار الدالة على قبول قول الامين خلفا والوكيل ام من جازفت فلا يمتنع ليرجع قول الموكل باطلا عند البعض ويخون ذلك في  
مقتضى حمل الاخبار المذكورة مختصص هذا الاصل والخروج عنه فان وصل لعدم كل ما يدعيه الامين فلا يمتنع للعلل بها وموضع









كتاب الوقوف والاختيار  
كتاب الحذر في التأخر في الحكم  
العترة الظاهرة في صاوات الله  
عليها من اجابت

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الوقوف

المقصد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعن الله على اعدائهم اجمعين  
الصدقات وما يتبعها من الحبس والسكنى والمباين وتفضل هذه المذكرات في مفاصل ارجاء  
الاول في الوقوف وهو ثابت بالتصريح والاجماع وسياق التصريح بذلك في محلهما وقد ورد الترغيب فيه وفي حمله في الاختيار وان  
غيره فينا بلفظ الصدقات فان هذا الاطلاق كان شايعا في هذا الاصل كذا دلت عليه جملة الاخبار ومن اخصها المثار اليها ما روي عن  
الكافي وبتحسين هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس يتبع الرجل عبدا من الرجم الا ان يخطا من ابراهيم في حيوته فيخرج  
مورده مستقبلا لا تورت وستة هذين يعملان به او لا يصالح به يقول وعنه عدي بن حماد في قوله تعالى فليكن الله بيننا وبينهم  
ما يلحق الرجل عبدا قوله قال ست بيتها يعمل بها ابي وموته فيكون له مثل اجر من عمل بها من غير ان ينقص من اجور في بيت والحق الحارثية في قوله  
والو لا يطعن في عول ولا يبعده ونها ونحوه وتصديق ويعتق منها ويصوم عنها ما خلقت الله كما في صحيح قال نعم عن ابي الحسن بن ابي عبد الله  
عليه السلام قال سنة تلي الحق بعد فانه ولد في غفلة له ومصحف نجا في غرة غير سنة قلبه في حقه محمد بن يحيى بن ابي عبد الله بن ابي الحسن  
عمر بن ابي عبد الله عليه السلام يتبع الرجل عبدا قوله ثلث خصائص اجناب الموت فموت في بيت من اهل بيتهم فانهم يعمل بها في يوم وليلة  
يلعبون المراد بالصدق المارضية في هذه الاختيار الوفاق اشار الى الشبهة فيس وقال ابن مهدي في قوله قال العبد المرد ما قد قرأت في الوقوف  
فان قبل العبد في الحديث الثاني اربع خصال مع الله مع فصلا الخبرات بها تلك الخصال اما العبد فيها تهاهنا في ذلك قد اصاب في حق  
الثلاث التي هي صدقة العبد في حيوته فيخرج عبدا وهو الوقوف كذا ذكرناه وصحة قبوله لا تورت ولعله شاع بناء الساجد الى ايات في غير ذلك  
وبناء الشارط في قوله لعل المراد بكونه مقبولا كونهما اداها وجعل الله تعالى القرب اليه ذكر الشجع وطان واقف الجاهلية كانت اربعة  
السائبة والعقود والعقود في العام ثم بين ما فيها الى ان قال ومما اشعر باطلا لها قال الله تعالى ما جعل الله من عبادة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام واذا الى  
كفر وايضا في قوله تعالى في الاية والبقية في هذا المقصد يقع في مطالب الاصل في العقد والمصنف والكلام فيه يقع في موضعين الاول  
قالوا الوقوف تجسس لاصل تسبيل للفتنة قبل هذا التعريف بنوع الصدقة ثم قال في لاصل تسبيل للفتنة والمرد تجسس الله والمنع من  
النصر فيه كالقرب في الاملاك بالبيع والمهنة والصدق ونحوها بحيث يكون نافلا لا لا تسبيل للفتنة ما جعلها الوقوف عليه بحيث يتصور بهما الذي قد  
في املا كونه من الاختيار والاطلاق المنفعة عوض لفظ التسبيل وهو الظاهر في مقابلته التجسس عرفه في من باب الصدقة الجارية قال في غير  
الاصل اطلاق المنفعة وهذا التعريف صحيح لما ورد في الاختيار المنفعة قال في ذلك قال العبد الصدقة الجارية الوقوف هو تعريف بعض الجواهر كبر  
كان فاللفظ الصحيح في عقد وقف لا في الموضوع للغة وشعره ووضح جملة من الخطاب بان وقف والمهنة لغة شاذة فيه قال في المسائل والفتاوى  
الصيغة بها صححت وان كانت غير صحيحة واما غيرها من الالفاظ في تلك الاقاويل في حديث سئل عن رجل انفق في وقفه غير وقفه على الطريقة للصدقة النبوية  
المنقاة وقبل لا يكون الا مع القرينة فاما ابدت وحوت وقد تفت ولا يصح على ذلك الامع القرينة كفي التائب في البيع والمهنة والادب  
مخوفا والوجه في ذلك ان الوقوف لما كان من العقود داخل في اللامعة وجب له في انفق الصدقة الصريحة الى ان عرفت ذلك هذه الالفاظ لما كانت  
مشتركة بين هذه وغيره ولا تكفي في منع الحكم بالانفاق على ذلك فان تصح اطلاقها على التملك المنع من بيع الزكاة واعتبرت المطلقا في  
ومنها فلا بد في الحكم بالوقف فيها من قرينة تدل على ارادة ذلك كقول من وقف او ادب او موهبة فلا يباع ولا يوقف في ذلك في ظاهرها  
ذكرناه ان الالفاظ المعبر بها في عقد الوقوف هما ما صحح في غير لا يوقف على قرينة ايجازا وهو لفظ وقف ثم ما صحح في غير لا يوقف على قرينة ايجازا

عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس يتبع الرجل عبدا من الرجم الا ان يخطا من ابراهيم في حيوته فيخرج مورده مستقبلا لا تورت وستة هذين يعملان به او لا يصالح به يقول وعنه عدي بن حماد في قوله تعالى فليكن الله بيننا وبينهم ما يلحق الرجل عبدا قوله قال ست بيتها يعمل بها ابي وموته فيكون له مثل اجر من عمل بها من غير ان ينقص من اجور في بيت والحق الحارثية في قوله والو لا يطعن في عول ولا يبعده ونها ونحوه وتصديق ويعتق منها ويصوم عنها ما خلقت الله كما في صحيح قال نعم عن ابي الحسن بن ابي عبد الله بن ابي الحسن عليه السلام قال سنة تلي الحق بعد فانه ولد في غفلة له ومصحف نجا في غرة غير سنة قلبه في حقه محمد بن يحيى بن ابي عبد الله بن ابي الحسن عمر بن ابي عبد الله عليه السلام يتبع الرجل عبدا قوله ثلث خصائص اجناب الموت فموت في بيت من اهل بيتهم فانهم يعمل بها في يوم وليلة يلعبون المراد بالصدق المارضية في هذه الاختيار الوفاق اشار الى الشبهة فيس وقال ابن مهدي في قوله قال العبد المرد ما قد قرأت في الوقوف فان قبل العبد في الحديث الثاني اربع خصال مع الله مع فصلا الخبرات بها تلك الخصال اما العبد فيها تهاهنا في ذلك قد اصاب في حق الثلاث التي هي صدقة العبد في حيوته فيخرج عبدا وهو الوقوف كذا ذكرناه وصحة قبوله لا تورت ولعله شاع بناء الساجد الى ايات في غير ذلك وبناء الشارط في قوله لعل المراد بكونه مقبولا كونهما اداها وجعل الله تعالى القرب اليه ذكر الشجع وطان واقف الجاهلية كانت اربعة السائبة والعقود والعقود في العام ثم بين ما فيها الى ان قال ومما اشعر باطلا لها قال الله تعالى ما جعل الله من عبادة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام واذا الى كفر وايضا في قوله تعالى في الاية والبقية في هذا المقصد يقع في مطالب الاصل في العقد والمصنف والكلام فيه يقع في موضعين الاول قالوا الوقوف تجسس لاصل تسبيل للفتنة قبل هذا التعريف بنوع الصدقة ثم قال في لاصل تسبيل للفتنة والمرد تجسس الله والمنع من النصر فيه كالقرب في الاملاك بالبيع والمهنة والصدق ونحوها بحيث يكون نافلا لا لا تسبيل للفتنة ما جعلها الوقوف عليه بحيث يتصور بهما الذي قد في املا كونه من الاختيار والاطلاق المنفعة عوض لفظ التسبيل وهو الظاهر في مقابلته التجسس عرفه في من باب الصدقة الجارية قال في غير الاصل اطلاق المنفعة وهذا التعريف صحيح لما ورد في الاختيار المنفعة قال في ذلك قال العبد الصدقة الجارية الوقوف هو تعريف بعض الجواهر كبر كان فاللفظ الصحيح في عقد وقف لا في الموضوع للغة وشعره ووضح جملة من الخطاب بان وقف والمهنة لغة شاذة فيه قال في المسائل والفتاوى الصيغة بها صححت وان كانت غير صحيحة واما غيرها من الالفاظ في تلك الاقاويل في حديث سئل عن رجل انفق في وقفه غير وقفه على الطريقة للصدقة النبوية المنقاة وقبل لا يكون الا مع القرينة فاما ابدت وحوت وقد تفت ولا يصح على ذلك الامع القرينة كفي التائب في البيع والمهنة والادب مخوفا والوجه في ذلك ان الوقوف لما كان من العقود داخل في اللامعة وجب له في انفق الصدقة الصريحة الى ان عرفت ذلك هذه الالفاظ لما كانت مشتركة بين هذه وغيره ولا تكفي في منع الحكم بالانفاق على ذلك فان تصح اطلاقها على التملك المنع من بيع الزكاة واعتبرت المطلقا في ومنها فلا بد في الحكم بالوقف فيها من قرينة تدل على ارادة ذلك كقول من وقف او ادب او موهبة فلا يباع ولا يوقف في ذلك في ظاهرها ذكرناه ان الالفاظ المعبر بها في عقد الوقوف هما ما صحح في غير لا يوقف على قرينة ايجازا وهو لفظ وقف ثم ما صحح في غير لا يوقف على قرينة ايجازا







## والْحَدِثَاتُ

[illegible]





## والصدقات

۴۵۵

[illegible]

١٤١٠ إلى اللوفوف عليه بركة وهذا انه وان لم ينقل اليه قبل الغضب الا انه ينقل الطير





وَالصَّافَاتُ

۴۹۷۱

[illegible]



وَالصَّدَقَاتِ

[illegible]



الباطل اتفاقا كالوقف على نفث او على عبد او حمل او نحو ذلك مما اتفقوا على بطلانه فلا يمين تخصيصه بالوقف الصحيح المستكمل لشرائطه العقدية ودعوى كونه هنا كذا محل الجرح النزاع فيرجع ذلك الى المصادرة العقدية واقلا حتى استعمل الفصل فلا اعرف له لالا على ما ادعوه ان لم يكن بالكلية على البطلان انبث ذلك فان كلام السائل في تضمن السؤال عن شيئين احدهما ان هذا الشرط هل يتجوز لا واليه شار قوله في الخبر المذكور ان ذلك وقاعد الله والثاني انه ما حكم بعد موت الرجل في الحال هذه ارجح ميراثا ام يكون ففلا والجواب في الخبر لا وقع عن الثاني خاصة فلا ريب ان رجوع ميراثا كما اجاب عليه لم كما انه يصح مع صحة الوقف كما ادعوه كك يكون صحيحا مع البطلان كما يقول الخصم بل هو لا يملك بطلان بل هو الظاهر فان الالامام عليه السلام لم يجعل هذا الجواب جوابا عن السؤالين معا والانسكوتة عن جواب السؤال الاول من غير ما وجه يدعو اليه شكل وجع في رجوع ميراثا فاشتمل الجواب ميراثا عن السؤال الثاني وهذا على الاقل بمعنى ان رجوع ميراثا كناية عن كونه لا يخرج عن ملكه في حال حيوته ويؤثر في قوله وقد جعل الله وقد عتق ام في جعله من الاختيار ان ما جعله الله لا رجعة فيه وحاصله انه ليس له الرجوع بما ذكره لكونه قد جعله لله سبحانه بل هو ملك في حال حيوته وسعيته ورجوعه ميراثا انما هو لولا لان الحكم يصح في حال الحيوة باطلا ما استعرفه في تحجيز القول الثاني وهو هذه الرواية صحيحة اسمعيل الثانية المتقدمة عن ابي عبد الله قال من وقف ارضا ثم قال ان احبته اليها فانا حق بمائة مائة من الجبل فانها ارجع ميراثا فانها رجوعها كما شفع في بطلان الوقف في جميعه وان رجوعها ميراثا انما هو لولا ذلك واقاما ذكره والعلامة قبله قوله لان الوقف تملك للفقير آه فهو في البطلان اظهر من ان يحتاج الى مزيد تبين امضاف الى ان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التحليلات العلية مجاز في محضه استدلالا لثبوت القول الثاني على ما نقل في المسالك بان هذا الشرط خلاف مقتضى الوقف لان الوقف اذا لم يرد الى المالك على حال فيكون فاسدا ويضرب العقد الجبر في ذلك مع تصديه لا تصار للقول المشهور في الجواب كما اورد على ادلته الظاهرة القصور لم يتغير الجواب عن اسناده الخصم المذكور وكيف يمكن الجواب عنه وهو لا يعرف بذلك في مسئلة ما الوقف على غيره وشرط قضاء ديونه او ادائه وقتئذ حيث قل ثم اذا شرط الواقف قضاء ديونه او ادائه وقتئذ ان يوفى ذلك فقد شرط ما ينافي بمقتضى ابطال الشرط والوقف انما لا يربط بمقتضى الوقف الذي ذكره هو عدم العود الى الواظ بوجه دفع فكما انه يبطل شرط قضاء الديون واداء المئونة كذلك يبطل اشراط الرجوع اليه كما وصفه وما تجل في الظاهر من الاخبار المتقدمة هو البطلان ما بشرط الرجوع ما بعد الجوه المذكورة في مواضع هذه المسئلة لبطلان هذه الشرط من الاكل من الوقف وشرط قضاء ديونه والرجوع عن الجاهل لا يشتر ان الجميع في العلة المقضية للنسب وهو الخرج من مقتضى الوقف قال في الخرج المانع بان شرط ما ينافي عقد الوقف لمقتضى شرط فاسدا والجواب المنع من منافاة الشرط العقدية انما يكون فيما لو لم يكن الوقف قابلا لثل هذا الشرط محض مصادرة من الخصم بغيره غير في بلد ما حققناه في المقام يظهر ان جميع اجوبتهم عرج القول الثاني لا يخرج عن المصادرة وان الاظهر هو بطلان العقد لبطلان الشرط المذكور كما بقى من الشرط المتقدمة **وثانيهما** ان على تقدير القول بصحة العقد كما هو المذهب انه ان حصلت الحاجة ورجع في الوقف فانه يجوز الرجوع ويبطل الوقف بخلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا لم يرجع حتى مات فهل يبطل الوقف بالموت لصيرورته قبله بالشرط المذكور حيث ارجع بعد الموت الى وراثته او على حاله قولان فكل من شرط رجوعه من المقتضى والعلامة الاقل عملا بالرواية المتقدمة وهو صحة اسمعيل بن الفضل الا في ثبوتها على نحو كونه لا ينافيها على صحة الوقف عدم بطلان عمره هذا الشرط ولكن هذا الشرط حيث كان منافيا للردام الله هو من شروط الوقف كان من قبيل الحبس فيبطل بالموت وقد عرفت ما فيه انه لا دلالة في الرواية على ما ادعوه وقيل بالثاني وبه صرح الرقعة ومقتضاها على نفي ثبوت كلامه الا قل ان هذا شرط ما يقتضيه كونه وقتا وحسب اختلاف غيره من الشرط واجاب بانه غير منافق لانه في غير الرجوع فهو ما مضى على سبيل مقتضى ما قبل العود فمقتضى نفوذنا انما هو هذا الحكم ما كان منقضا فاقبل الوقف بغيره يكون ذلك نفسا الحكم وقد بينا ان الحكم بان انما هو هو ظاهر في استمرار صحة الوقف بعد الموت قال في الخرج وهو الوجه عندنا ونحمل الرواية على ما اذا جرح والتقصير بالنظر الى ما قلنا من حيث انه لا دليل على صحة بطلان الوقف وان عوده ميراثا انما هو من هذه الغيبة فلا اثر في الخلاف لبطلان الاساس المبنى عليه هو ثبوت الصحة واقا جواب الرقعة رفته عن الاعراض التي اوردت على نفي بطلان الرجوع فهو ما مضى على سبيل الاحكام ذكره في ان المناقضة لا تترتب على اختيار الرجوع ودفع الرجوع بالفعل بل المناقضة حاصلة بمجرد هذا الشرط وذكره في العقد حيث يقتضي العقد هو عدم الرجوع في الوقف عليك بعد الوقف ومقتضى الشرط هو الجواز فاننا المناقضة حاصلة دهما بحكم بطلان الشرط وبطلان العقد هذا هو ظاهرهم على بطلان العقد فيما لو شرط قضاء ديونه او ادائه وقتئذ كما عرفت من عبارة المسالك المتقدمة بوجبه يظهر لك ما في جوابه قدس سره من الضعف ان احمد عليه السلام في الخ حيث انه موافق لما اخبرنا والله العالم **المسئلة الخامسة** في جعله من الشرط زيادة على ما تقدم من شرط ما لو شرط ادخال من يبيع مع الوقف عليهم وقد شرطوا الجواز سواء كان الوقف على اولاده او غيرهم فقلوا ذلك بان هذا الشرط لا ينافي بمقتضى الوقف فان بناءه على ادخال من سيجب له نسبه من الموجودين وقت الوقف وشرط ادخال من يريد ادخاله فيصعب بل اضعف لانه قد يرد فيكون في غير شرطه خلو فلا يرد فيبقى الوقف على اصله فاذا جاز الادخال فانما جاز الادخال كذلك او بعد ايراد في اولادها بقاء من ادخال من يريد يقتضيه مقتضاها حق الوقف عليهم فيكون ابطالا للوقف في ذلك البعض غير فادح لان ذلك وارد في شرط ادخال المولى ونحوه ولا ان العقد لما اقتضى الشرط لم يكن الوقف على جرح لا مطابقا له فلا يتغير ولان الوقف لا يرد في جرحه على الجرح وانما الخلف للصحة ذلك غير فادح كما لو وقف على جرح فزادت نارة ونقصت اخرى فاولادهم يمكن الا سئل ان هذا اصلنا سنة بالاختيار الا في المقام انما له على جواز الادخال من غير شرط كصحته على بن يقطين قال سئل ما الحق في جرح

في الجرح في جرحه على بن يقطين قال سئل ما الحق في جرح



فشرط المصلحة

فصل الوقف على الاقارب ليس له ان يدخل معهم غيرهم الا ان يشترط الادخال يعني بان لا يقصر عليهم ويشترط ان يكون الاستثناء منقطعاً عما  
من انما هو حكم الوقف عليهم فانه لا يجوز الادخال حكمه بالاشترط فيجب الادخال والحكمان مما لا خلاف فيهما ولا اشكال في ان الوقف على  
عليهم ولا اشترط الادخال في حكمه غير علوم من الخبر وهو محل البحث كما عرفت في المحتاج الى الاستدلال ما ذكره من شرطه في الخبر لا انه يخرج به  
عن محل البحث كما عرفت وتبقى صحة الخبر خالين من المعارض فان ظاهرها الاطلاق بمعنى انه يقصد في الوقف على من لا يشترط ادخاله فانه لا ينافي  
الا خال هذه ونحوها والروايات الاخرى على هذا يبقى القول المشهور بما روي عن الدليل لان دليله كما عرفت مختص بالروايات التي لا يكون  
وهي صحيحة على بن يقطين الاولى رواية جميل بن قيس عوف ما فيها من بطلان قوله في الشرح في النهاية لانه الروايات الباقية عليه لا تبقى  
شكاً في هذا القول واما ان فائدة الوقف اللزوم حيث ان من العقول الاذن من تمت شرائطه وقضية اللزوم تمنع جواز الادخال لهذا محل  
الشرح في خبر جميل بن سهل بن ابي علي عدم القبض هذا المخرج ايضاً في صحة على بن يقطين الثانية وروايته قربة بالاسناد واما رواية عبد  
الرحمن بن الحجاج المذكورة في عدم هذه الاخبار فغير عرفت ما فيها من بطلان على بن يقطين الاولى اذا اقتصر على جعل المواد بالاباء  
في الخبر المذكور ذلك بمعنى ان فائدة ما بانهم بالوقف قد تضمنت اياه فليس له الادخال الا مع الشرط اصل العقد على هذا اجتماع الاخبار المذكورة وبطلان  
فالمصلحة غير خالين من الاشكال ان كان من القول المشهور وهو الادخال بالقول على الشرط من حيث اقتضاها للزوم الوقف بالعقد اما الاستدلال على  
ذلك فبعض من هذه الاخبار وقضية ما عرفت من عدم الادخال في الصحيح المظهر بالاستدلال على القول المذكور بما عرفت من غير ما عرفت في غايته  
ما استدلت العلامة في الخ لانه قول المستوفى المتقدم وقد تقدم ما فيه ورواية جميل المقدمة وقد عرفت ما فيها والله اعلم **المطلب الثالث**  
في شرائط الوقف وروايات ان يكون عيناً مملوكة ببيع الانتفاع بهما مع بقاءهما جميعاً فبعضها كلام هنا في مواضع **الاول** ان يكون عيناً  
المال والعين ما لا يكون ببناء لا منفعة ولا به لان العين تطلق في مقابل كل من هذه الثلاثة فاما الوجه عدم صحة وقف الدين فلا ان الوقف  
كما عرفت عبارة عن تجدد الاصل فتبطل المنفعة وذلك يقتضي ان يكون موجوداً في الخارج محكماً عليه بذلك والدين في الذمة امر كلي لا وجود له في الخارج  
فيكون وقف قبل التبعين من قبل وقف الموقوف ومن ثم انهم من جواز هبة الدين لغير من هو عليه لذلك كذا في اواد الاظهر في تعليل ذلك انما هو  
ما عرفت في الاشياء الى سابق ما ان الوقف يقتضي نقل الوقف الى الموقوف عليه فيجب الوقف فيه على ما علم من التارخ كونه مالا ماعلم كونه  
قابلاً للانفصال بذلك لا يعلم من الاخبار بطلان الوقف بالدين ونقلها بالاصل لعدم الى ان يثبت الدليل على ذلك انما علم منه العين بغير  
ثام الوجه في عدم جواز وقف المنفعة فعمل بان وقفها من انفعاله لعلو الموقوف من الوقوف في الانتفاع بهما مع بقاء عينهما والا انتفاع بالمنفعة  
بغير لزوم اسنانه لانها شيئاً شيئاً لجواز ان تصرف العين لانها لا يعلو بها الوقف فتبطلها بالمنفعة فيفوت الغرض من الوقف الاظهر في ذلك  
الاستدلال هو ما تقدم ذكره واما الوجه في عدم الجواز في وقف الموقوف من هذه الاقسام الى غير معين كغيره بقبول مطلق  
فلان جميع ذلك على كل غير موجود في الخارج كما تقدم في التين وانما يتبعين بالتعيين والظاهر هنا انهم هو الوجع الى الدليل المتقدم على ما عرفت  
الجملة: الاصح ان هذه الابواب فيها ما ان اسلف في غريب المنقول من الاحكام الشرعية لا ينبغي على مثل هذه التعليلات العقلية وانما ينبغي  
على الاول الشرعية واصالة عدم قاعدة كلية واضحة جلية لانها لا يشبهه تعريضها اذ لا تكلف الا بعد البيان ولا مؤخذ الا  
بعد اتمام البينة كما هو مسلم في محل العلم الا ان فاعل في الجمع انما هو ما ذكرناه من اننا نخرج ما ذكرناه من التعليل فيناه او مجمل المذكور  
**الثاني** ان نكون مملوكاً وهو اما بغيره بملكها بالنظر الى الواضف فلا يصح تملكه لا يصح وقف فلا يصح وقف الموقوف لورثته بذلك  
ولا يصح وقف غيره من غير من المسلم على مسلم او كافر وبصح من الكافر على ماله كاصحابه وبصح وقف الكلب المملوك فالملك المملوك  
احد الكلاب السبعة اقل لا يعرف من الكلاب المذكورة سوى كلب الصيد كلب الماشية وكلب الزرع وكلب الحياطة وكلب الدار وهذا هو المصحح  
في كلامهم وقا في مقدمته في المقدمة الثالثة من الفتاوى المذكورة في صدر كتاب التجارة مختصاً بملكها وببينة ههنا ان السفاد من الاخبار هو  
بيع كلب الصيد خاصة ولهم فيها عدة اختلاف واخوال قد عرفت انهم لا يجوز وقفه من الكلاب الا كلب الصيد كلبها  
غير مملوكه وان ثبت تملكها انما هو المملوك خاصة وبغيره وان لم يصفه لا يكفي في صحة وقفها مع كونها غير مملوكه ولو صح تملكها بغيره  
فكما اصنع البيع لعدم بطلانها في الملك اصنع الوقف لملكه وقد عرفت ان الموقوف من الاخبار هو بيع القيس وبغيره بقبول مطلق  
لواضف بالفعل لئلا يكون كذلك لم يصح وقفه على هذا لا يصح الوقف فضلاً وان اجاز للمالك كما هو احد القولين في المسئلة وقبل بيع ما جاز  
المالك وقف في كونه وس وكل ما انهم في هذا المقام غليل لا يصلح لنا سبيل الاحكام وقد عرفت في كتاب البيع بطلان التصرف الفضي  
ببعضه كان او قضا او غيره الا ان تصرف في مال الغير غير لافنه وهو قبيح عقلاً ونظراً وقد مررت الروايات العشرة بذلك وقال شيخنا الشهيد  
الثاني في الروضة ان اريد بالملوكية بطلانها بالنظر الى الواقع فهو شرط في الوقف وان اريد بملك المالك الفعل فهو شرط للزوم والاولى ان  
يراد به الامتناع من تصرفه في ملكه هذا التفصيل في صحة الوقف على الفصول وانما على ما اخبرنا من القول بطلان فلاحر واحد  
وهو انه لا يملك الوقف في كلا الاحتمالين وما ذكره من ان الروايات لا تجتهد ادخالها لا يصح بالتب الى ان لا يصح بالنسبة الى مالا  
يملكه بالفعل **الثالث** ان يصح الانتفاع بهما مع بقاءهما ولا ريب ان يجب ان يكون لذلك العيون نفع محقق مع بقاءها فلو وقف  
والاصح فيه ما عرفت انما ان الانتفاع به محضاً او كلاً الانتفاع معبياً لهما يعني كالتعريف والركن والطعام بطلان لا ينافي الانتفاع كونه  
في الحال فيجب وقف العبد الصغير الذي لا يشترط كونه العبد تماماً بل يكفي في ذلك ابقاء العبد بالتوثيق اثبات الهبة والنفاد وضابطه  
اعرفت من انما يصح الانتفاع بصفحة محله مع بقاءه والتأيد بشرط في ان وقف انما هو بغيره بقاءه وجود العبد الموقوف





أمواله الخلة في يمينه وقد تقادم شرطه وفيه أنه يقوم على ذلك الحق باكل منه بالمعروف ثم ذكر بعده الحسين ثم من بعده إلى من يجنبنا  
الحسين ويؤيد به الحديث لمقتضى ما سلف الكاظم بأرضه فاجعل الولاية فيها إلى الوصاية وابذلها لهم ثم على من بعدهم على الوقف  
المذكور في الخبر هذا كله مع الشرط لنفسه وغيره وأما الولد بعينه فانه يبنى القول في ذلك هنا على أنه هل ينقل الوقف عن الواقف بالوقف  
أم لا وعلى الأول فهل ينقل إلى الموقوف عليه وطه والله سبحانه مطاؤه الموقوف عليه إن كان معقبا والله عز وجل إن كان عليه  
عائدا وعلى الأول فالثالث فالنظر لكل منهما وعلى الثاني والثالث فالنظر للحاكم حيث لا يوجد الخاقص بهصر الواقف في ذلك كما لا يخفى  
وسياق الكلام في تحقيق المسئلة المذكورة انتهى ثم بقى المسئلة أمور يجب التنبيه عليها **الأول** موقلنا أن النظر للواقف  
ابتداء أو مع شرط فهل يشترط عدم الام لا ظاهر الأصحاب الثاني وبطلح في كونه مع احتمال اشتراطها بخبر وجه بالوقف عن الملك و  
مسأوانه لغيره فلا بد من اعتبارها بالمال في التولية كما تعبّر في غيرهم وعلى عدمه بانه إنما ينقل ملكه عن نفسه على هذا الوجه فيتبع شرطه و  
المسئلة محل توقف لعدم النص ما بالنسبة إلى غيرهم من شرطه في العقد لم يشترط فلا بد من العدالة فيه لا عرف خلافاً فيه بدليله  
ما في خبره بقاءه الموقوفين به المال الذي في يمينه حيث فانه امره بعد ذكر الحسن والحسين عليهما السلام كما قد مرنا الإشارة إليه فدل من حديث  
الحسن حسين حيث فانه الآخر منها ما ينظر في يمينه فان وجد فيهما من يرثه بهدیه اسلامه امانه فانه يجعله اليه انشاءً وان لم ير فيهما  
بعض الذي يريد فانه يجعله إلى رجل من آل أبي طالب بخبر فان وجد إلى أبي طالب قد ذهب كبرائهم وذو أرائهم فانه يجعله إلى رجل  
يرضوه من بني هاشم الحديث فالواحد لم يكن عدلاً او خرج عنها خرج عن النظر وكان الحكم كما لو اطلق ولو عادت العدالة عاد إلى  
النظر إن كان شرطاً فاس الواقف إلا فلا فالواحد لا يثبت فيه ضابطاً إلى ذلك الأهلية إلى كيفية التصرف كما يعتبر ذلك في الوصية  
**الثاني** قد عرفت أنه قد صرح بالنظر للغير مع الإذن لا يجزى على ذلك الغير القبول ولو قبل لم يجز عليه الاستمرار لأنه  
في معنى التوكيل كما صرح به في ساقول كما يحتمل أنه في معنى الوكالة فيترتب عليه ما ذكره كذلك يحتمل أنه في معنى الوصية  
فيجب عليه الإعلام بعدم القبول والالزام القيام بذلك ويمكن ترجيح الأول بانه الأصل عدم الوجوب وإذا كان الأصل  
عدم وجوب القبول عليه ابتداء استعمل الحكم في عدم الاستدانة فلا يجزى عليه الاستمرار استصحاباً بالأصل المذكور فإذ اردت  
ما ذكرنا لا نظره ابتداء ميتولا الحاكم الموقوف عليه ان قلنا بالانتقال إليه كيف كان فالحكم لا يخرج من شوب التردد **الثالث**  
**الرابع** التناظر من قبل الواقف على قسمين أحدهما ان يكون مشروطاً بالعقد وإذا كان كذلك فانه لا يجوز للواقف عزله عما  
بوجوب الوفاء بالشرط إلا ان يظهرنا بوجوب عزله وتأييدها ما لم يكن كذلك بان نصب بعد العقد بالنظر لنا ولله تعالى يجوز عزله  
شاء لا يخرج في حكم الوكيل الذي يجوز عزله بعد الوكالة متى اراد **الخامس** لو شرط للتناظر شيئاً من الربح صح وكان ذلك لوجه  
عمله ليس له ان يبيع وان كان أقل من الأجرة وان اطلق فله متل اجرة عبد اقل ان يريد بالاطلاق هو عهد ذكره في سبعين مع ذكره  
ما بوجوب اقل اجرة فاذا ذكره جتيد وان اريد وقوع العقد خالياً من التعرض لمذلك نقياً ولا اثباتاً فاذا ذكره مشكلاً لان الوقف  
فان ينقل العقد إلى من عيّن الواقف من الموقوف عليه اخراج شيء منه يحتاج إلى دليل وليس في العقد ما يدل على ذلك كما هو المقرر  
والنصوص التي لا على جواز جعل الواقف ناظر للوقف حالته من ذلك والظاهر ان الناظر إنما يرضى بذلك تجاراً فلا يمتنع احرة  
**الخامس** قد عرفت ان وظائف الناظر في الوقف العامة لا ولا يتحصل الربح وقسمته على المحتق وحفظ الأصل والعلّة  
وتحود ذلك من مصالحه اقول وقد صرح بذلك في التوقيع المتقدم ذكره وهو المفهوم من اطلاق باقي الأخبار ومقتضى أنه لا يجوز  
التصرف في شيء من الأعمال المذكورة ولا في الغلة إلا ما تقرر ولو كان التصرف من الموقوف عليه هو مقتضى اطلاق كلام الأصحاب أيضاً  
في المسائل وفيه اشكال من وجهين أحدهما لو كان الموقوف عليه مقبلاً اقاماً ابتداءً أو لا نقاشاً ذلك في بعض الطبقات فانه  
مختص بالغلة فتوقف تصرفه على اذن الناظر بعيد لعدم الفائدة خصوصاً مع مقتضى صرفها إليه بان تكون فاضلة عن العارة وغيره  
تماماً ثم على القسمين نعم لو اشكل الحال توقف على اذنه قطعاً لاحتمال ان يحتاج إليها أو إلى بعضها في الأمور المقدّمة على اخصاً  
الموقوف عليه قول يمكن الجواب عن ذلك بانه لا عموم في الآخرين المتقدمين على وجه يشمل ما ذكره من هذه الصورة فان الظاهر من نصب  
الناظر إنما هو فيما يحتاج إلى النظر والعمل مثل التعمير وضع الخراج وقسمه الحاصل بين اربابه ونحو ذلك لا مط بحث يشمل مطلق التصرف  
ولا لا بد من ذلك لانه لا يجوز لأحد من الموقوف عليه بعد القسمة وتبعية حصته التصرف فيها إلا ما بدنه مع أنه ليس كذلك اتفاقاً وبالجملة  
فان حكم الغلة فيما فرضه حكمها فيهما لوظيفة الناظر وميزتها كما أنها اخفقت بصاحبها في صورة القسمة كذلك في صورة الانفراد  
تم فالقدس ستر وتأييدها الا وفاء العامة على المسلمين ونحوهم التي يربى بالواقف انتفاع كل من الموقوف عليه بالثمرة اذا مر بها كاشحاً  
الثمار فان مقتضى القواعد أيضاً عدم جواز تصرف أحد منهم في شيء منه إلا باذن الحاكم ولا يخرج من اشكال وتقويت كثير من  
الوقف بل ربما دللت القرينة هنا على عدم ارادة الواقف النظر على هذا الوجه بل يريد تفويض الانتفاع إلى كل واحد من افراد  
ذلك الجهة العامة فانه في قوة جعل النظر إليه لكن هذا كله لا يدفع الاشكال لما تقدم من انه بعد الوقف حيث لا يشترط النظر  
لاخذ كلاً لا جنة ينقل الحكم إلى الحاكم فلا عذر بقصد خلاف ذلك حيث لا يوافق القواعد الشرعية وجعل مثل هذا الاطلاق نظراً  
لكل واحد من المنع وبالجملة فانه القواعد الشرعية المتفق عليها لا تدفع مثل هذا الخيال ويتفق ان يقال ان التصرف على هذا الوجه  
ما لم حاشه بذلك حيث لا يجب صرف الثمرة في الأمور المقدّمة على صرفها إلى الموقوف عليه كذا القول في تصرف الموقوف عليه الثمرة





واضطرب كلام ابن ادريس فقال بفتح وقف المسلم على الدية الكافرون دون غيرهما من الامل والفرابات وغيرهم لقولهم  
وصاحبهما في الدنيا معدينا واما غيرهما فلا يجوز ان كان قريبا لان شرط الوقف القرية ولا يصح التقرب الى الله تعالى بالوقف  
على الكافر ونسب كلام الشيخ في النهاية من صحة الوقف على الاقارب الى انه خبر واحد ورواه بلفظه ايراد الا اعطى اذا كان اورد  
غيره ان قال والاولى عنت به ان جميع ذوى ارحام من الكفار يجرون مجرى ابوية الكافرين في جواز الوقف عليهم لمصلحة الله عز وجل  
والصلة الارحام قال بهذا الغنى ثم امر بلفظه وناقضه ثم فعل بعد ذلك بكلام طويل عن الشيخ في وقت انه يجوز الوقف على اهل الذمة  
اذا كانوا اقرارهم قال وقد قلنا ما عندنا في هذه المسئلة انه لا يجوز الوقف على الكفرة الا ان يكون الكافر لاحدا لا بوبين لان من  
صحة الوقف شرطه نية القرية انتهى واضطريرك وح في المسئلة اقول اربعة الاول الجواز على ما استدل عليه بالعموم امثل الوقف على اهلها  
اهلها لكل كيد حرام وروى قوله ثم لا ينعىكم الله عن الذين لم يفلأكون في الدين ولم يخرجوا من دياركم ان تبرؤوا بقسطوا اليهم بما وعدوا  
الثاني المنع واستدل عليه بقول عز وجل لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادواهم ورسولهم ولو كانوا اباؤهم وابنائهم  
الاية الثالث تخصيص الجواز بالارحام ومنسند الجمع بين ما ذكره وبين الاخبار الدالة على وجوب صلة الارحام والاربع تخصيصه بالابوين  
ودجهم ما ذكره رضا قال في قوله ثم وصينا الانسان بوالديه احسانا وقوله صاحبهما في الدنيا معدينا فانه يجب الجمع بين الأدلة ثم ادل على  
المنع وتمسكنا عليه هذه الأدلة بالتخصيص بالابوين والفقهاء من كلام لنا آخرين كالحقق وغيره تعييب الكافر الى حرمة وذوق طعمه  
في الاول بالمنع مط والخلاف في الثاني بهذه الاقوال الاربعة فصل هذه الاقوال عندنا انما هو الله وشيخنا الى ما ذكرنا ان المقصود في  
قال لا يصف المسلم على الحرب وان كان رجلا ويقف على الذمة وان كان اجنبيا وشيخنا الشهيد الثاني في الشرح نقل الاقوال الاربعة  
في الذمة ثم قال واعلم انه لم يرد في عبارات المتقدمين الا الوقف على الكافر غير المبسوط فترجى بالذمة لعل مرادهم ذلك فيمنه لعل مراد  
الاصحاب الكافر الذي اطلقوه وجعلوه محل الجواز في الخلاف في المسئلة هو الذي دون الحرب واختار في المسالك المنع في الحرب مط وهو  
مذهبنا المصنف وظاهره الميل الى قوله في الذمة حيث لا بعد نقل الاقوال الاربعة المتقدمة وكيف كان فلهول بالمنع مطم ضعيف قول  
لهم لا يخرج من وجه اذا عرفت ذلك فاعلم اني لم افهم في النصوص على ما يدرك على حكم الوقف على الكافر ذمة كان او غيره ونسب ابن ادريس  
في رده على الشيخ في النهاية ما ذكره في النهاية الى انه خبر واحد ورواه الشيخ ايراد الا انه قد اورد بها اشهر يوجد خبر بذلك الا انه لم يصل اليها كاشف  
نعم بقي الكلام في ما ذكر من العمومات في ذلك من الاقوال المتقدمة وهي ايضا غير خالية من الاشكال سيما الايات المذكورة فان الاية التي استدل  
بها على الجواز مط ظاهرة في ذلك فحقه قال ابن الاسلام الطبري في تفسيره ما من كتاب يجمع بيننا على ما نقله عنه بعض الاصحاب بعد كلام ابن  
والله عليه السلام ان تبرأ من اهل الحرب فربما كان او غيره قربة ليس بمجوزة وانما الظاهر في اعطائهم مال الزكاة والفطرة و  
الكفارات فلم يجوزوا صاحبنا وفي خلاف بين الفقهاء وهو كما ترى صحيح في دعوى الاجماع على جواز تبرؤهم والوقف من جهة ذلك فلا يرد  
نرى حبل ظاهر على القول المذكور واما الاستدلال بحديث الوقف على ما يقفها اهلها فانه عرفت انها ما فيه والحدوث الذي بعده وان لم  
يكن ظاهرا في الدلالة الا انه صالح للنايب اما الاية التي استدل بها على المنع مط فظهر ظاهرة الدلالة ايضا على القول المذكور في معناها قوله  
عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا عديكم واعدكم اولياء تلحقون الهمم بالوعدة وقد كفر اباها كما من الحق والارواح وهم امر ميجان في التقى  
عن عبادة الكافر ولا يربط الوقف عليه انما يثبت من العتة والوعدة وهو مؤكدا لما قال انه منقوع بالوعدة لانه نشأ منها الوقف و  
ناكته بما يكون نهيا عنه بقوم بطريق الاول فيم لا يخفى ان الاية الاولى ان ذلك على الجواز مط الا انه يرد فيها بالنسبة الى الحرب وكما نقل  
ما شرط القرية في الوقف قد عرفت انه مذهب جملة من الاصحاب فانه مقتضى الادلة والتقريب الى الله تعالى بصلته مع خصيه سبحانه عن موقعه  
لا يمتنع ان وثانيا حل اموال المسلمين فان مال الحرب في المسلمين صحيح اخذه وبيعه هو ينافي صحة الوقف عليه المعادضة كما تقدم حاصله  
بين الاية المستدلة بها على الجواز وبين ما ذكرناه ولم يظهر وجه يجمع بينهما او بذلك بنيد الاشكال ومن ثم ان في المسالك في حق القول بالخ  
في الحرب والجواز في الذمة لكن الواجب عليه كان ان يصحب عن الاية الدالة على الجواز مط مع انه لم يتعرض لذلك الا انه خص اية الجواز في  
كما اشرف اليه انما من ان جعل الاقوال الاربعة في الذمة خاصة لانه كما ترى اعلم بل يصح من الاسلام الطبري في كاشف عرفت هو كونه في الحرب  
وربما قبل بان النهي عن الموادة في تلك الاية انما هو من حيث المحادة فلا ينافيه الوقف على غير تلك الحقيقة وهو معتاد به جرى الاعتماد  
على الاية الاخرى فصح ما عرفت من المعادضة لاجل هذه المسئلة فتشكلا عرفت محل اشكال ولعلنا والله العالم بمجيبته الحال **الحاق**  
فدعوت الكلام في وقف المسلمين على الكفار في الوقف على الكافر على مثل مط او وقف الحرب على الذمة او الذمة على الذمة  
خاصة فظاهر الاصاب الصحة وكذا الوقف على البيع والكفاير وعلى الصحة باعفا دم شرعية وصان الى اقوالهم على دينهم والثاني انما يتم  
بالنسبة الى الذمة والمسئلة محل توقف لعدم الظفر فيها بصر وبشكل ايضا ما شرط القرية في الوقف على القول به حيث ان ذلك هو حقيقة الصحة  
والواقع فلا يعقل التقرب الى ذلك الا ان يحمل قصد القرية على قصد ما في الجواز وان لم يحصل حقيقة ويخص قصد ما من بغيره  
والاول بعد غاية البعد فانه محض في الثاني ايضا لا يخرج من بعد ان استظهر في المسالك ولما ان الاستصحاب من قول الكافر لا فعال  
للشروط القرية مثل غسل الاموات ونحوه واطلوا ذلك من حيث عدم ثبات ذلك من الكافر لا فعال  
فدعوى الاصحاب رتب بطلان الوقف على البيع والكنائس وكذا الوقف في موعونة الزكاة وقطاع الطريق وشارب الخمر وامثالهم  
وكان على الكتب السابقة كالنورية والنجيل من غير خلاف يعرف ان الاول لو جرد فيه على ما قالوه وان قلنا يجوز الوقف على اهل

والصدق

[illegible]

تتفاوت غير معلما بالفهم وقبل ان كان الواقف متحققا بخصائص الوقف قبيله بشهادة الحال كالوقوف على الفقرة وادان متخصيص علم لا يقض  
تخصيص اخر وشهادة الحال من نوع والفرق بين المسلمين والفقره ما تم فان ارادة الوقف على جميع الفقره على اختلاف اراهم وبناب مطلقا  
ومختلفا اراهم بعيد بخلاف ارادة فرق المسلمين من اطلاقهم فانهم ارجح شرعا مطلوب عرفا والا قوى المشهور نعم لو كان الواقف من احد  
الفرق المحكوم بكفره ما يخرج قبيله من وقف ولا غيره ممن يحكم بكفره ايضا حيث لا يشهد حاله باخر احد ويجعل اختصاصا عدم الحرفان قبيله  
خاصة اقتضارا في التخصيص على محل اليقين وهو من الامع شهادة الحال بخلاف ما انتهى اقول ما نقله من القول لا يقضه هو قول ابن اثير  
حيث قال اذا وقف المسلم الحق متبينا على المسلمين كان ذلك للصحته من المسلمين اسندا بان فحوى الخطاب شاهد الحال يدل على كونه  
الكافر وقضا على الفقره كان ما خفي في ظاهره اهل لظنه خاصة بشهادة دلالة الحال على كونه ما اوردته في خبر واحد وادلا لا اعتقادا  
لا تاوياه من ارجح صحة الوقف التقرب الى الله ببعض هؤلاء لا يقترب الانسان الحق بوقفه عليه انتهى في خبره بان كلام ابن اثير حجة  
بناء على من يثبت ان الخارج عن هذا العنوان لعنه الله الحق منحصر في اولئك الثلاثة **احدها** من انك تسميها من ضروريات الدين  
كالافعال المنقمة ذكرها وهم موافقون على وجهها عن هذا العنوان بل يخرج عن عنوان المسلمين لانهم قد عارضواهم بلا اشكال وثانيها  
افراد الخالفين من العامة ومن يتبعهم من فرق الزيدية وغيرهم وهؤلاء وان كانوا عندهم من المسلمين الا انهم عند ابن اثير جحد  
من محقق المنقمة من انكارهم باليقين وهو الحق كما تقدمت الاشارة اليه محل اعتراضهم هناك من هذا الفرق مع ان مذهبهم ما  
عرفت من القول بالكفر فخرجهم بناء على ذلك ظاهر في ثلثها اخلد المستضعفين من الشكوك وغيرهم وهؤلاء على ما فهم من  
الاخبار والكثرة يخرجهم عليهم احكام الاسلام في الدنيا واما في الآخرة فهم من الرحمة لاصل الله وان دل بعض الاخبار على ان عاقبة  
احد منهم الجنة اجتمعا كما اخبرناه في كتابنا المنقمة ذكره وهؤلاء لا يرتفع دخولهم لوجوب اجراء احكام الاسلام عليهم وهذا منها ما يبعد  
ما ذهب اليه ابن اثير هنا ايضا ما الرزم بالشيخ حيث ان مذهب في النهاية كما قلنا نقله عن القول ما بشرط ما يقتضي في الوقف كاهو  
ما ذهب اليه ابن اثير ويوجب لسان لا يصح التقرب الى الله بالوقف على احد من الخالفين الذين قد عرفت انهم محل البصيرة على القول  
بالكفر الذي هو مذهب هذا الفاننا بذلك يتبين لك قوة مذهب اليه واما انجسه مع في المسالك بما افادتنا نقله عن من المناقشة في كونه  
على هؤلاء كوقف الكافر الذي ينصرف الى فخره في نفسه فمناقشة لفظية لا يوجب بطلان مذهب اليه لانه انما قصد بذلك  
التنظير والتمثيل لرفع الاستبعاد والافعال ليل العدم انما هو ما ذكرناه وهو كما نرى واضح الظهور لا تغريبه شائبة القصور واهذا  
العالم **ومنها** الوقف على المؤمنين فاما خلف الاصحاب في ذلك فقال الشيخ في تارة اذا وقف على المؤمنين كان ذلك  
لجنتي الجائز من اهل الجنة بالامامة دون غيرهم ولا يكون للفناء منهم معهم شخص على حال وكذا قال الشيخ المفيد ابن البراج وابن  
حنيفة وقال ابن اثير لا يخصص ذلك بالعدل بل هو عام لجميع المؤمنين العدل منهم ولما استوفى على هذا القول جرى المناقرون اقول  
والصحيح في ذلك ان الكلام هنا يوقف على ما يعضد الايمان والشهود بين الاصحاب عبارة عن الاقرار باللسان والتصديق  
بالجانب ايضا الاقرار بالشهادتين وجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله من مقربا بالتصديق والادعان وقبل ان ذلك مع انضمام العمل بالادكان الى  
والمراد بالعمل الذي يكون جزء من الايمان هو الايمان بكلمات الطوائف والجناب ككلمات المصنف وهو مذهب الصدوق والشيخ المفيد  
وجملة من المنقمة وهو السفاد من الاخبار والكثيرة ولا فرق في اخذ العمل جزء من الايمان هو ان يكون من الاثني عشرية فخرهم  
وان كان الايمان عندنا لا يثبت لغير الاثني عشرية فاذا ذكر في المسالك من ان الايمان الخاص قسمان احدهما الماخوذ فيه العمل الصالح  
والثاني اعتقادا مائلا لا يثبت الاثني عشرية مائة مائة او دون بعدم اعتبار اخلاص الاعمال اجزاء بالنسبة الى المعقد به لا اعتقادا فليس في محله باليلة  
فان السفاد من الاخبار على وجه لا يعزبه الشبهة المتبع ولا يقبل الانكار هو ان الايمان عبارة عن المركب من هذه الثلاثة هي الاقرار  
باللن والاعتقاد بالجنات والعليا الاركان ووجه المضمون في الاخبار وادها الصدوق في عيون الاخبار وعلى هذا فمناقشة  
افهام مؤمن وهو من كان ككافر وهو من لم ينصف بشيء من هذه الثلاثة وهؤلاء اهل الوعد في الجنة ولان اولون يساؤون  
من عبورهم الى الجنة والفقون الى النار لا حساب عليهم ولا كتاب والعم التا لئلا المسلم وهو من خرج من الكفر لعدم انكاره ولم  
يدخل في الايمان لعدم ايمانه وهؤلاء اكثر الناس هم اصحاب الجنات واهل الحشر ولحقق هذه الافهام محل اخذ باليلة فان ما ذهب اليه المنقمة  
في هذه المسئلة يثبت على محارهم في خمسة ايمان صا ذكره المناخون صحتها ايضا على ما اخبرناه فالتابع هذا الحق محل البحث في تحقيق  
معنا الايمان والتمسك فيه هو مذهب المنقمة من لانة السفاد من الاخبار المستفضة ان حملها ما شقوا والاصحاب على الفرز الاكمل منه  
الا ان العمل فرع وجود المعارض ثم الظاهر انه على تقدير صحة الايمان بالمعنى المشهور فظهر الفرق بينه وبين التقرب الى الله تعالى  
وهو اضافة العمل الى ما ذكرنا هو في بعض الفساق بالايمان وعدمه فيتصفون به على القول المشهور ولا على القول الاخر ولكن مع  
عدم انضمامهم به لا يكون كفايا بل مسلمين لانها المنزلة الوسطى بين الكفر والايمان وكيف كان فان محل الجميع الامامية الاثني عشرية  
وما يظهر من المسالك من ان الايمان بمعنى اعتقادا مائة الاثني عشر صلوا الله عليهم اخبر من الايمان بالمعنى المشهور وان اريد به الخصوص  
والعموم بمبعضهم فهو كك وان اريد به مضافا بعضه انه يصح الايمان بالمعنى المشهور على ما هو اعم من الاعتقاد بامامة الانبياء  
عشر صلوا الله عليهم كما هو ظاهر كلامه فهو باطل لا نأمنع صدق الايمان باي معنى فخر على غير ما ملين بامامة الاثني عشرية للمسلمين  
الاخبار على وجه لا يقبل الانكار من شرف المؤمن ووجوه واجب قضاء حقوقه وهو ذلك من الاخبار والرواية في الكافر وكاتب



# والجنته

٤٧٩

الآيات والكفر وتفصيل حقوق المؤمنين مضاف الى ما ذكره الله تعالى من الواجب لدخول الجنة وهذا كله لا يخرج عن حقيقة الاثني عشرية منهم  
 المرادون بذلك على الخصوص نعم يجب التفصيل فيهم بالفتوح العادلة بناء على القول الآخر في معنى الايمان وحج فلو وقف على الوشهر  
 واطلق فان كان الواقف من الامامية وهم الاثني عشرية فلا ريب في ان المراد بهم الامامية لكن بقي الكلام في اختصاص بالعدل وشمل  
 الفتا الجنتية على القول المشهور في الايمان من عدم اخذ الاعمال في معناه فشملا واخذها فيقتصر وان كان الواقف من غيرهم فظاهر ان  
 الحكم كالأول وهو المفهوم من كلام الاصحاب ايضاً قال في المسائل بعد ان عرفت ما ثبت في هذه الصورة ظاهر المقسم والاكثر كونه كالنحو  
 الأول في اللفظ وهو مشكل لان ذلك غير معروف عند ولا قصد متوجها اليه فكيف يمكن عليه ليس الحكم به كالمسلمين في ان لفظه عام فيقتصر  
 الى ما دل عليه اللفظ وان خالفه معتقداً لواقف كما تقدم لان الايمان لعنه هو مطلق التصديق وليس بجزءه هذا اصطلاحاً مختلفاً  
 المصطلحين والمصدر الهاتين احدى اكثر المسلمين هو المصطلح العام فلو قبل محله عليه اذا كان الواقف غير ما هي كان حسناً او يقال ان كان من الكثرة  
 يحمل على معتقده او من الامامية على معتقده او من غيرهم ضلي معتقده ولا يشاهد الحال في ذلك العرفي الخاضع لغيره من الحائرين انتهى في  
 الدخول في كلامه ان ما ادعاه من الاختلاف في معنى الايمان يجب اختلاف المصطلحين وان اعتبر اكثر المسلمين هو المصطلح العام بمعنى ان عتقاً  
 عن مجرد الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان وادان لكلام في ذلك ينبغي الرجوع فينبغي الى المعنى الشرعي لله ذلك عليه الاختلاف في  
 هو الأول في الرجوع اليه الاعتقاد وعليه تنبى الاحكام في الأبرار والاصدار ولا عبرة بعد ذلك باصطلاح المصطلحين في لا باختلافهم في  
 اصطلاحهم ولا اتفاقهم وذلك على الاخبار كما تقدمت الاشارة اليه ان الايمان لا يصدر عن غير الامامية والاولم دخول  
 غيرهم الجنة ولا فائل بستم انه في المسائل ان انفرج ذلك فمهل يشترط مع الاعتقاد المذكور في المعنى المشهور واجتناب الكبار في  
 الشيخ نعم فلا يجوز للفتا من الامامية اخذ شيء من تبعه جماعة ولعل منبأه على ان العمل من الايمان كما هو ما تورد عن السلف  
 ورد في كثير من الاخبار انه مركب من ثلث اشياء الاعتقاد بالجنان واللسان وعمل بالاركان فيكون العمل ثلث الايمان والشم هو  
 الاصح عدم اعتباره واليه هو الشبه في البناء ايضاً لما تحقق في الكلام من ان الايمان هو التصديق بالقلب لا باللسان على  
 الوجه السابق وان العمل ليس بمنزلة لا شرط انتهى في ان لا ينبغي على من راح الاخبار ان يفتي في الايمان والاصدار  
 اتها دأبه بين قسمين فهم منها اشمل على ان الايمان عبارة عن التصديق والآية اربعة هذه الاخبار وردت في مقام الفريين  
 الايمان والاصلاح وان الايمان اخضعه قسم منها وادعاه اربعة اخرى ذكر مع اشتماله على العمل فصرحت بانها اقرار باللسان  
 واعتقاد بالجنان وعمل بالاركان وهذه الاخبار وفيها من الاخبار ايضاً مثل الاخبار الدال على تعذيب الناس الى ثلث في  
 الرجوع الى استغناء مثل حديث الطيار المروي في الكافي قال قال ابو عبد الله الساسع عشر من مائة من المؤمنين كرامة في  
 الايمان والكفر والضلال وهم اهل الوعد والعتب الذين وعد الله نعم الجنة والذين لم يؤمنوا ولا كفروا من المؤمنين والمسلمين  
 والمرحون لا حشر الله انا يعذبهم واما يتوب عليهم والمؤمنون يمدون ، خاطوا واعمالاً صالحاً واخيراً اهل ادعائه مرجع ذلك  
 الى اثبات منزلة بين الكفر والايمان وهمية على اخذ الاموال في الاعمال وهو لا يقتضي التخصيص من المسلمين لا بالمعنى المتعارفين  
 يدخل في المناهضة بل اخص من ذلك فاعلم ان الامساقه هـ الاحاديث اربعة الاحاديث الاول انها مطلقة  
 والثاني مقيدة بطريق الجمع حمل الاطلاق في تلك الاخبار على ما دللت عليه من احاد الاعمال والاولى طريقها مائة في  
 لا يحصل له سماع ما عرفت من اياتها واثبات ذلك يظهر ان احاداً وردت في علم الكلام من الايمان عتقاً ترمي اذ ذمة لا عتقاً  
 وجهها وجهها بل المفهوم من الاخبار يعرض بعضها الى بعض هو ما ذكرناه من ان مركب من الثلث المذكورة تمام في كلامه اشارة  
 ظاهرة الى ان ما ذهب اليه السلف عنده من الاخبار هو القول بما اخرناه والجمع لما رجحناه والجمع مع اعتدائه بذلك وانه  
 قد ورد في كثير من الاخبار كيف خالفه خرج عنه من غير حجة واخذت سبوا محال على علم الكلام وفيها ما يتحقق في علم الكلام ان كان  
 مستفاداً من الاخبار فاعتقدت ان ايسر على ما ذكرناه وان كان من غيرهما فلا عتق به ولا عمل عليه فانه العلم ومنها  
 الوقف على الشيعة قال الشيخان لو وقف على الشيعة لم يترك ان كان خلاف ما ضيق في الامامية والجارودية من الربانية دون التوبة  
 فالسلا و ابن البراج وابن حمزة وقال المحقق في بيع والمراد منهم الامامية والجارودية دون غيرهم من رتبة الربانية قال في المسائل  
 اسم الشيعة مطلق على من قدم علياً في الامامة على غيره بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يشبه في كون الامامية منهم وكذا الجارودية وكذا  
 اشتمالها على حيث لا يكون ملاحظة واما في الشيعة كالكيسانية والواقفية والعلوية فاحل لكل لا يسمي اسم الشيعة عن ذكرها قول  
 ووثيقاً ذكره من اطلاق الشيعة على هذه الفرق ما رواه الكشي في ذهاب الرجاء اليه عن غير من يربطه بالحدس على ان عتقاً  
 مخدوم ليسوا بواحد الشيعة ثم قال ان من الشيعة بعد ما من هو من النصارى فانه جعلت في ذلك ليس يتخلون حبه وتبولونهم  
 ويبرأون من عدوهم قال نعم قلت جعلت في ذلك ليس لتلعبهم فليس منهم قال كلا انما هي من اهل البيت قوم يمشون برية يمشون  
 بموسى الا ان المنفاد من الاخبار الكثيرة المستفيدة من النواتق من طين الحاضر والحاضر في حضانة الشيعة هو التفتيش  
 بالامامية بحيث يقطع بعدم دخولهم في هذا الاطلاق ويؤيد ما صح به في النهاية الاشارة حيث قل بعد ولا يفتي في لفظه  
 ما لفظه قد غلب هذا الاسم على كل من يتولى علياً او من يتولى خلفه من بعدهم من ائمتهم فلا بد من التفتيش في ذلك وقد علمت الشيعة  
 كذا انما هي من اهل البيت وان كان لفظ الشيعة قد اطلق على هؤلاء في باب لا يفتي في الايمان في الاشارة الى ما رواه

من لفظ الشبهة الا الاما يتحقق اشهرها بما لا يشك فيه فيقال شيعي متوق بالجملة فان المسباد رعن في هذه الا زمان انما  
هو ما ذكرنا ومنه يعلم ان ما ذكره الاصحاب رضوان الله عليهم من الخلاف والكلام في هذه المسئلة على اطلاق غير محقق من المشهور  
بينهم ان لو وقف على الشبهة انصرف الى من ذكرتها فقد تناقض على المسالك وقصص ابن ادريس فقال كان الواقفي من احد فري الشيع  
كالجاردية والكينائية والناوسية والقطبية والواقفية والاشعة عشرية حل كلامه العام على شاهد حاله ونحوه قوله فخصص وعرف في كل  
مخلصة ومن عداهم من سائر المذاهب انما هي بقية ما قلناه من ان يختص هذا الخلاف بالوقوف والوقف في تلك  
الامامات اما في مثل وفائنا هذه ونحوها مما تقدمت فيها واخر عنهما فانه لا ينبغي الربط بانصراف الامة الامامية لو كان الواقفي منهم  
بقي الشك فيما لو كان الواقفي من احد تلك الفرق الموجودة الآن فانه لا يبعد ان يقول فيه بملذهب ابيه ابن ادريس على شاهد الحال  
وهكذا لو كان في الصدوق السابق اي واقفي كان وفصل عن الذكر انما هي الباسر عن قول ابن ادريس قال في المسالك هو من  
مع قيام الفرقة على اراؤيه لفرقة ومع اشتباه الخان بحكم العموم لعدم اللفظ كالمسلمين انما هي انما اختصوا الجارودية من  
فرق الزيدية بالذكر لانهم هم القائلون بامامة علي بعد علي عليه واله واما غيرهم من الصالحين والسليمانيين والقرنانية فانه  
يقولون بامامة الثقلين وان اختلفوا في غيرهم والجارودية ثبت الى الجارود زيدا من السند والله العالم ومنها الوقف  
على الامامية والظاهر ان لا خلاف في ان المراد بهم الاثني عشرية القائلون بامامة الاثني عشرية عليا الله عليه وسلم وفي الروايات  
صريح ما شرطوا اعتقادهم من انهم انما هم الاثني عشرية القائلون بالامامة في اشراط بطولان كان اولي قال وبلوا واشراط اعتقاد  
اضلتهم على غيرهم وغير من معتقدات الشيعة الصحيح عليها عندهم والفرق كحالية عند الظاهر لشيء بخلافه انما هو في الظاهر  
في وجه هذا الخلاف ولا يشترط عليه فانه لا ريب ان القول بامامة الامام مسلمون للقول بها يستلزم ذلك من عصمة  
ونحوها اذ المراد من الامامية هو من قال بامامتهم واعتقدوا جميع ما يدعيها فليس في الروايات ما يشترطوا اعتقادهم دون غيرها  
لا وجه له لان هذا حاصل من غير اشراط الله بعد البعد دون غيرها لا يظهر وجوب وثبات في المسالك عندنا لان قول  
كان اولي لا يعرف له وجهها وجهها وبالحجزة والحق ان هذه الاشياء كلها لا بد للقول بالامامة ما شاء الله لا يربطها الا بالخطا والخطا  
وتخصيص بعضها دون بعضها من غير مرجع مع ما عرفت من انه لا مخصص الا لاشراط الكيفية ويظهر من الروايات ان يقوم ان  
الخلاف في اشراط اجناد الكبار انما هو في المسالك مائة ليكن في حال الفرق يظهر من دليل القائل بامامته فان عرفت  
الامامية لا يدخل في العلم طلقا بخلاف المؤمنين انما هو جسد ومنها الوقف على الزيدية فمن وقف عليهم كان  
ذلك للقائلين بامامة زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام فاما من يجعلون الامامة بعد لكل من خرج بالسيف من ولد فاطمة عليها  
من ذكرا الراي والعلم والصلاح ولا فرق بين ان يكون الواقفي منهم او من غيرهم هذا هو المشهور قال الشيخان والاكثر وقال  
ابن ادريس هذا الاطلاق غير جسد بل اذا كان الواقف زيدا وان كان الواقف اماميا لم يصح الوقف بناء على ان وقفا الحق على  
غير ما بطل في المسالك بعد فضل ذلك عنه هو باطل اقول وقد تقدم الكلام في ذلك في هذه المسئلة في صورة ما لو وقف على  
المسلمين وقد بينا ثمة قوة ما ذهب اليه ابن ادريس وجعل انما يحكم بكفر هؤلاء وهم يقولون باسلامهم وهو في طرفة في  
الوقف هو ما عذرة وهم لا يشترطونها فيكون قول ابن ادريس جسد على اصوله وهو الحق في كل من الحكمين كما سلف بيان  
والله اعلم ومنها الوقف على الجاردين وقد اختلف الاصحاب رضوان الله عليهم في الجوار فبقي ان يرجع الى العروة هو اختيارنا  
العلامة في الخلاف والاعتقاد العربي لان الشك يحمل عليه في غير الحقيقة الشرعية ونحوه في المسالك قال وجه واحد حيث لا يكون  
لفظ حقيقة شرعية وقبله في قوله الى اربعين ذراعا وبه قال الشيخان وبالصلاح في سائر وابن البراج وابن ادريس وابن نهر  
وابن حمزة والقطب الكندي قال في الشرايع وهو حسن بقال الشهيد واليه مال العلامة في التحريم في المسالك لم ينفذ على  
مسند خصوصا لما نقل ابن ادريس في ذلك لا يقول في مثل ذلك على الاخبار الصحيحة ونحوها والعرف لا يدل عليه فكيف في الاستند  
لذلك القول على ما تجل من الاجماع عليه كما اتفق له ذلك حرارا وقبل الى اربعين ذراعا وكل جانب في الشرايع وهو مطروح في  
المسالك لم اعلم فانه لاجتماع من باعته سائر الخلاف كالا مام فخر الدين في الشرح والمقداد في الشفيع والشيخ علم اسندا  
دليل الرواية العائمة عن فائض النجاشي سئل عن جد الجوار فقال اربعين ذراعا اقول والعجب كل العجب منهم رضوان الله عليهم  
في هذه المسئلة حيث اختلفوا في هذا كما عرفت ولو اوما قالوا مع انه قد روي ثقة الاسلام في الكافي في ايات تدل على  
القول الثالث بحكم التحقيق في ما طرأ حمله فيهم كما عرفت انما استند في الرواية العائمة مع ان الكتاب المذكور  
في يد من غاكون عليه درسه وشرح ومطالع في الاخبار المشار اليها ما رواه في الحسن عن معاوية بن قمار عن عمرو بن  
عكرمة وهو يقول عن ابي عبد الله قال قال رسول الله كل اربعين ذراعا اجل من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله  
وعرجيل بن دراج في الصحيح والحسن في صحيحه قال جد الجوار اربعين ذراعا من كل جانب من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن  
شماله وعن عمرو بن عكرمة عن ابي عبد الله في حديث قال رسول الله اياه رجل من الاضار فقال في اشد يدي دار في  
نوفلان وان اقر جبري حتى جاز من لا ارجو خيرا ولا امن شره قال رسول الله عليه وسلم ان واما ذروني شيئا  
واظن قال في المقداد ان ينادي في المسجد باطلا صواتهم بانه لا ايمان لمن لا يامن بوايق فنادوا بها ثلاثا ثم اوحى





قال الشاعر قوميهم قتلوا اباهم اخي فاذا رويت يجيبني سمي قال وانما قلنا اننا نخص بالذكر لقوله قتلوا اباهم قوميهم من قوم ولا  
 نسا من نسا وقول زهير فما اذكره وسوف اخال ادرى اقوم اهل حصن ام نسا قال واذا الرواية التي وردت بان ذلك  
 على جميع اهل الغنم هي خبر واحد لا يوجب علما ولا علما من غير دليل يعضدها من اجماع او كتاب او سنة او دليل اصيل فاعلم  
 ذلك وور خطاب مطلق على العرف والعرف اختراعه وقال العلامة في الخ بعد نفاذ لك عنه والجواب المنع من ذلك فان  
 الشيخ بن اعراف في اللغة ومقاصد العرب والرواج في ذلك اليهم انتهى اقول الظاهر ان الاقرب من هذه الاقوال هو ما ذهب اليه ابن  
 ادريس في الشهادة ما استدل اليه من البيت بذلك فانه ظاهر فيها ادعاءه من ان المراد بقومه هم الاهل والعشيرة وجواب العلامة له بما ذكره  
 محترمه فاحمل عليه كما هو عادته فالبنا واما ما يشبه اليه كلام ابن ادريس من ورد رواية بنفسه القوم بما ذكره الشيخان وانبأهم بما نقل  
 اليها ولا نقلها غيره ولو ثبت لما كان عنهما معدل وكلام ابن ادريس هنا في المنع من العمل بما عليه قعدته غير مبرور ولا متوجه من  
 العمل فربما ان ابن ادريس ظن ان الشيخين انما ذكر ذلك لرواية وصلت اليهما فطعن فيهما بما ذكره ومثل ذلك كثير في كلامه مع الشيخ  
 من نسبة كلام الشيخ الى اخبار الاحاد مع انه ليس بمتمم خبر **ومنها** ما لو وقف على عشرة فبطل الشئان انه على الخاتم من قومه  
 الذين هم اقرب اليه في نسبته قال سلاوي بن البرج وابن ادريس وقال ابو الصلاح بعمل بالعلوم من قصده فان له بعض عمل  
 قومه في ذلك الاطلاق قال ورثك ان اذا وقف على عشرة تركة كان على الخاتم من قومه الذين هم اقرب اليه في نسبته مع انه قال بحقيقة ان  
 اذا وقف على قومه كان ذلك على جميع اهل الغنم من الذكور دون الاناث اقول ما ذكره هنا من الرواية ايضا فانما لم نقف عليها ولم  
 نقل البنا ومن العمل فربما ان هذه الرواية وكما المذكورة في سابق هذا الوضع انما هي من روايات العامة فان احاديث ائمتنا  
 يستلغون رواياتهم في امثال هذه المقامات سيما مع عدم ورود دفع من طرقهم والله العالم **المسئلة الثانية**  
 اذا قل وقف على اولادى ثم على الفقراء فان اصاب الى ذلك ما يلى على الاختصاص باولاد الصلب كقوله اولادى ليس لي فيهم  
 او ما يدل على العموم لكل من ناسل منه بان يقول على اولادى والحال انه لا ولد له لصلبه او يقول الاولاد البنات والاولاد فلان  
 او قال بفضل البطل لا على على النالي او نحو ذلك فانه خلاف ولا اشكال في القضية في الاول والعموم في الثاني انما الخلاف  
 فيما يطلق فالشهور بين المتأخرين هو الاختصاص باولاد الصلب وهو قول الشيخ في ط و ابن الجيند لانهم الاولاد والبنات  
 اذ هم المولودون من نطفته واطلاق على اولادى والاولاد مجاز والشهور بين المتقدمين العموم لكل من ناسل منه كرواياتنا  
 وهو قول الشيخ المعين وابن البراج وابو الصلاح وابن ادريس وغيرهم قال الشيخ المعين في المقنع واذا وقف اثنان ملكا على  
 ولد ولم يحدد بعضا من بعض بالذكر التعيين كان لولده الذكور والاناث وولد له وقال ابن ادريس في الترتيب واذا  
 وقف على اولاده فحب لم يقبل لصلبه خل فيهم اولاد اولاده ولا البنين والبنات بدليل اجماع اصحابنا ولا ان اسم الولد في  
 علي الغنم وشراوقد اجمع المسلمون على ان عيسى ولد ادم وهو ولد ابنته وقال النقي في الحسن والحسين ابائى هذان  
 امامان فانما وقفوا ولا خلاف بين المسلمين في ان الانسان لا يحل له تكاح بنت بنته مع قوله قه حرمت عليكم امهاتهم وبكلام  
 وبنات بنت بنت غير خلاف فانما استشهدوا بالخالف على خلاف ما ذكرناه بقول الشاعر نونا بنو ابنا ثنا وبناتنا بنوهم  
 ابنا الرمال الا باجد فان مخالف لقول الرسول وقول الامة والعقول فوجب دمه ولا يقنع بهما الذين من الشعر على القرآن  
 والاجماع الى الخو كلامه نبي في اكرامه والتجيب من اصحابنا المتأخرين حيث خصوا الخلاف في كون المولود من البنات باحق  
 ام لا بالمقنع وقوله كلامه هو الاول المذكورين مما نقل هنا وبالم نقل صحيح في ان ابن حقيقته ونحو ذلك كلام الشيخ في ف في  
 هذا الكتاب فان قال وقف على اولاده واولادى دخل اولاد البنات فيه ويشتركون فيه مع اولاد البنين المذكورين  
 والان في فيه سواء ثم نقل اقول العامة واخلافهم الى ان قال دليلنا اجماع المسلمين على ان عيسى بن مريم من ولد ادم وهو  
 ولد ابنت لانه ول من عذرا ب وايتم دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن ابنا وهو ابن بنته فقال لا تروى عن ابيها ولا  
 نقلوا عليه ببله وكان قد بال في حجره فماتوا باخذه فقال ذلك فانما استشهدوا بهم بقول الشاعر بنونا ثنا وبناتنا بنوهم  
 مخالف لقول النقي وجماع الامة والعقول فوجب دمه على ان انما اراد بذلك الشاعر لا انتاب لان اولاد البنات لا ينسبون  
 الى ائمتنا بنوهم وانما ينسبون الى ابيهم وكلامنا في غير لا نسب انما هو الحق المحقق بالاتباع وقد حققنا المسئلة بالامر بما عليه لا  
 سبق سابق ولا الحق لاحق من علمنا اليه في كتاب الحسن بالله العالم **المسئلة الثالثة**  
 على حملته فبطل رسمه ما فانه يصرف في وجوه الترد ذكره الشيخ وبتعه الجماعة من غير نقل خلاف وظهر من المحقق في النافع  
 التوقف في ذلك حيث انه لا الحكم بانك الى قول مؤدنا بالتردد فيه على القول المشهور بان الملك يخرج عن ملك الواقف بوقف  
 الصنع او لا فلا هو دالية القرينة الخاصة وان تعذرت فانه يصرف الى غيرهما من القرينة لا سيما في اصل القرينة ولا  
 ادرب تنو الى حراد الواقف ولا اولوته لما اشتهر لنا بالصحة التي بطل رسمها لا سواء القرينة في عدم تناول عقد الواقف لها  
 وعدم قصد الواقف لها خصوصا ما وجد المشاجعة لا حلاله في نقله بها فبطل القيد وبقي اصل الوقف من حيث القرينة وانما  
 في المسئلة ان قال وفيه نظر فانه لا يلزم من قصد القرينة الحاشية انما قصد القرينة المعقولة من خصوصية قصد ان قصد  
 ولا يلزم بعضها من ارادة بعض انتهى فلو اراد ما لبس المحقق في النافع ان حيث راى في اهل القول ما ذكره في المسئلة

والله

[illegible]

ابن فلان وهم كثر متفرقون في البلاد فاجاب ذكرت الارض التي وقفها جندل على فلان وولد فلان وهو جندل البطل الذي فيه الوقف  
وليس ان تتبع من كان غائبا وراه الشيخ مثل الالة فلان ولد فلان بن فلان الرجل نجمع القبيلة وهم كثر متفرقون في البلاد  
وفي هذا الوقف حاجة شديدة فسالوني ان اختمهم بهذا دون سائر ولد الرجل الذي نجمع القبيلة فنجاعا عليه كما تقدم  
**وثانيها** المشهور بينهم جواز الوقف على الذم لان الوقف تملك فهو كبا بالمنفعة وقيل لا يفتح لانه يشترط فيه الهبة  
اقول مرجع الخلاف الى ما تقدم في الوقف على الكافر من اشتراط التقرب في الوقف بطل هذا الوقف والا فلا وقد عرفت ان الكلام في  
**مثالثها** المشهور ان لو وقف ولم يذكر المصروف بطل الوقف لان الوقف تملك فلا بد من ذكر المالك كالبيع  
والهبة ونحوهما فلو قال بعت داري بكذا او وهبتها ولم يذكر الشئ ولا الموضوع بطل اجابا اقول وبغيره ما تقدم ذكره من ان  
الوقف من العقود التي لا يملك المالك فلا بد من دليل يدل على ما ينصب اليه النقل والعقد بهذه الكيفية لم يعم دليل على كونه افلا وبالحكمة  
معناه الملائكة يقوم دليل على ثبوتها اذ في دليل للمقام ونقل عن ابن الجندب الصحيح لو قال اوصيت الله ولم يذكر من قصدا  
بها عليه خالف ذلك وكان ذلك في اهل الصلوات الذين سماهم الله لان الغرض من الوقف العتقة والقربة وهو متحقق في الوقف  
عليه فان الغرض من الوقف ليس خلق الله ما القرية المحترمة اقول والظاهر في هذه هو ما تقدم ذكره **ورابعها** المشهور  
ان اذا وقف على اولاده او اخوته او ذرية او غيرهم ولم يفضل بعضا على بعض فان مقتضى الاطلاق الاشارة الى التساوي بين المذكورين  
والا فان والاقرب والا بعد والواجب في ذلك هو ان كل من ساوله احدهم الا لفاظ ونحوها دخل في الحكم المذكور ولا يشترط  
يقضي الترتيب في بعض هذه الا لفاظ وان كان مخصوصا بالذكر كالخوة مثلا الا انه لا خلاف في دخول الاثبات تبعاً كما في ثبوت  
الاحكام الشرعية اليه وورد الاخبار فيها المذكور اذ مع قيام دليل على تخصيصه ونقل عن ابن الجندب هنا انه مع الاطلاق يكون  
للمذكور مثل حظ الاثنتين حلالا على الميراث وكذا القول لو رثق وفيه ان قياسه مع الفارق **المطلب السادس**  
في الوقف وفي مسائل **الاولى** اخلفنا الاصحاب في ان الوقف هل ينقل عن ملك الواقف ام لا وعلى الاول فهل  
ينقل الى الموقوف عليه ام الى الله نعم ام يفضل في ذلك بين ما كان الوقف لصلحة او جهة عامة فانه ينقل الى الله عز وجل وما كان  
الموقوف عليه من صميم ملكه فانه ينقل اليه فالكلام هنا يقع في مقامين **الاول** ان هل ينقل الموقوف الى الوقف عن ملك الواقف  
ام لا المشهور الاول ويقل عن ظاهر في الصلاح واسسه في المسالك ان يضم الى اختيار جميع من الفاتحة انه يبقى عن ملك الواقف لجمع  
الاولون فان الوقف يربط المصروف في العين والمنفعة فيرسل الملك كالعقود لان لو كان باقيا على ملكه لوجب اليه قيمته اجتمع اثنان  
يقول صاحب الاصل ويستدل للمنفعة وسبب ان التخصيص على الاصح لا يخرج عن الملك والجواز اذ حال من يربطه في الاولاد ولو نقل  
لم يجز ذلك ودليل الضعيف قد تقدم والاشارة واجبة عن الاول بان لا يتجسس الاصل ان يكون محبوسا على ملك الموقوف  
عليه ما في معناه لا يباع ولا يوهب ولا يورث والمالك انما زال على هذا المالك من الشرط وانه طلق الحب لا يدل على عدم الخروج من ملكه  
يخرج عن الملك مع ان هذا الحسب له هو ذلك لانه قد يكون قسما منه بل هذا الحسب قوي وعمل الثاني ان ادخال من يريد  
من اولاده ان سلم فبذلك من خارج اقول لا ينبغي على من لاحظ الاخبار بالنقد ستم اخبار صدقاتهم ووقفهم ان لا  
يرتاب في دلالتها على خروج الوقف عن ملك الواقف وصحة رتبة كالا جنتي خصوصا ما دل على صحة الوقف وان تورد  
العتقة فيها التي هي عبارة عن الوقف كما عرفت ..... هو العين بان قصد التصديق بها انشاء وجه الله سبحانه سبحانه  
اخرج هذه العين عن ملكه الى ملك اولئك الموقوف عليهم انشاء وجه الله وبذلك قوله عليه السلام في بعضها صدقة بناسلا او منقطع  
عن صاحبها الاقل ومبانيه عنه فان البت الخ القطع والبيت ايضا معناه وفي حديث صدقة الكاظم وفي حديث صدقة امير  
المؤمنين رابوا هذه صدقة واجبة متصلة حيا انا اوصيتا بفقير كل فقير يفتي بها وجه الله وبذلك منقطع عن صاحبها  
وفي صحيح حماد بن مسلم والحلي عن ابي عبد الله ع فلا سالنا عن صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام صدقتها اليها  
ونفي المطلب الاول للملك ونحو رواية ابي بصير وبالحكمة فالظاهر ان لا خلاف في صحة القول المذكور **المطلب الثاني** ان  
على تقدير انتقال الملك هل ينقل الى الموقوف عليه ام الى الله سبحانه ام التخصيص اقول اشهرها الاول ان الشيخ في طرادا قد عرفت  
زال ملكه عن علي الصحيح وملكه للموقوف عليه اخذ به ابن ادریس وغيره ونقل ابن ادریس انه ينقل الى الله وحكامه الشيخ في  
عن قوم والقول بالتخصيص اخذ به شيخنا الشهيد الثاني في ذلك استدلل للقول الاول بان ما لا يثبت احكام المال فيه و  
لهذا يفهم ما القيمة فكان ملكا كام الولد ولقبه الثروة ان كان مجزأ استدلل المحتوف بيع واوصى في ذلك بانه مال ملول يجوز  
فائدة الملك فيه مع ضمانه بالثبات القيمة وليس الضمان للواقف ولا لغيره فيكون الموقوف عليه واورده عليه بانه ينقطع عن الملك بوارى  
على المسند ولا بد من ان تضمن القيمة وملكها الله نعم لا الناس اصح الفائل بالقول الثاني ان الوقف زال ملكه عن العين والمنفعة  
على وجه القرية ..... منفعة فاستقل المالك الى الله نعم كالعقود ولا بد من موع من بيعها ان لم يملكها كان له سبيل الى احوالها عنه  
لا بد الثاني مسأله ان على اموالهم اجاب في المختلف بظهور الفرق بين العتق والوقف فالوقف لان العتق اخرج عن المانية الكلية  
وازاله التسلسل اعلى بالتمسك الى كل احد والمع من البيع لا يفتقر فيخرج عن الملك كام الولد واما القول بالتفصيل فاستدل به  
في المسالك قال بعد ان احراز القول بالانتقال عن الواقف كذا في التايم في الوقف على العين المحترمة ولو كان على جهة عامة

في الوقف





في خاصتها به في على من وقف عليه من بطون وجهته وله مسلك وان يجب جأه السيل على الوجه المذكور الى ان يرثها الله فمما يشتر  
 التبرعات والارض وهو كناية الى التابيد الى يوم القيمة وهو معنى الخبر النبوي بحبس الأسفل وسجل الثمرة ولا معنى لحبس الأسفل  
 النصف فيه بوجه ناقصا هو عليه بعد الوقف ونحوه قولهم من قبله من قبله المقدم ويجعل المال على اصوله وينفق الثمرة وبذلك  
 يظهر ان هذا الخلاف والنسب على ما ذكره من تلك الاقوال التي فاعرفت خروج اكثرها عن جادة الاعتدال كطويل بين  
 طائل وانه العالم **الرابع** فالواتما يفتقر على الخلاف المتقدم فنقطة العبد الموقوف فان جعلناه الموقوف عليه كاهوا واحدا  
 الاقوال ففي نفقة وجهان بل قولان احدهما الشتر في ط وهو انها في كسبه لان نفقة من شرط طبعه كتمارة العار في حق وقوة  
 على حق الوقف عليه ولان الغرض بالوقف انتفاع الموقوف عليه وهو موقوف على بقاء عينه واثبات بقى النفقة فيه فيكون ما شرطها  
 من كسبه والثاني والظاهر انه الاقرب وقواه في المال وهو اختيار العلامة في الخ وغيره ايضاً وجوب النفقة على الموقوف عليه  
 لانه ملكه والنفقة تابعة للملك اقول ويؤيده ان منافع مستحقة للموقوف عليه بالوقف وانهما واجب سعي في كسب النفقة و  
 قصها بقاها فوجب المنافع المذكورة فلا ممة للوقف صحيح وما تقدم من الاستدلال على كونها في كسبه بان النفقة من شرط بقاءه  
 مسلم ولكن لا يلزم ذلك ان يكون من كسبه بل الواجب على الوقف عليه ذلك للغرض المذكور وان قلنا بكونه لله عز وجل  
 فانهم يوجبون على ان نفقة مستحقة للمنافع كالمجرى الخاص والموصى بخدمة على مستحقها ام لا فان جعلناها عليه في هذا على الوقف  
 عليه ابقه والا نفق كسبه فان تعذر ففي بيت المال وان قلنا بكونه للوقف فاشكال قال في المال وعلى القول بكون المال هو  
 الوقف فالنفقة على الوقف عليه على الاول وعلى الواجب على الثاني انتهى وهو غير ظاهر المراد ولعل ذلك لما ط في العادة المذكورة  
 وبالمجمل حيث كانت المسئلة خالية من النقص فالتوقف فيها محال الا انه يمكن الكلام في ذلك جوي على قواعدهم بان يقال انك  
 قد عرفت انما ان الظاهر هو انتقال الوقف الى الموقوف عليه ان كان معيناً وان كان مجهولاً ومصلحة فهو غير ملول لا احد هو  
 الذي عدا عنه ما به ملك الله سبحانه وتعالى على الاول ان مقتضى القول بالملاك وجوب النفقة على المالك كما هو احد القولين المتقدمين  
 واشهرهما واطهرهما وعلى الثاني فان الظاهر ان النفقة تكون في كسبه مقدمة على حق الوقف عليه فان كسبه في بيت المال ان  
 كان والايجبت كفاية على المكلفين كغيره من المضطرب واما البناء على نفقة مستحق للمنافع كاتف بم فالظاهر يجب ان مستحق  
 المنافع قد يكون له مال من اجل ذلك كان احد الاقوال فيه ان النفقة على نفسه وليست على المانح كما تقدم تحق القولين  
 في كتاب الاجارة على ان البناء على نفقة ذلك لا يخرج عن القياس الخارج عن اصول الشريعة ولومات العبد فونه تجهيز نفقة  
 حال حيونه ولو كان الوقف عقاراً فانهم صرحوا بان نفقة حيث شرط الوقف فان انتهى الشرط ففي خاتمة مقدمة على حق  
 الوقف عليه فان طهرت لم يجب الا ان قيل ويدل على الاخراج من الغلة مقدماً على حق الوقف عليه قول الكاظم ع حيث  
 وقف ارضاً المتقدمة ذكره هتسم واليه اذا اخرج الله من غلها بعد ذلك يكفها من غلها وارضها من غلها وهو سوي الى اخره ولو كانت  
 الغلة تخرب الوقف واخذها له لم يجب عمارته بخلاف الحيوان لوجوب صيانته وحده ولو صار العبد الموقوف فبعضه او محي جزء  
 الغنق وبطل الوقف سقطت عنه القيمة وقضيت ذلك سقوط النفقة عن مولاه لان وجوب النفقة عليه من حيث انه ملول له  
 ولان قلنا رحو او على هذا فنفقته مع عدم وجود باند من الواجبات الكفاية على المولى كغيره من المضطرب والموقوف  
 عليه من الجمل فالوجه شامله وان تغاير الوجه والله العالم **المسئلة الثانية** لوجوب العبد الموقوف على  
 غير معدا وخطا وجب عليه فها مقامات ثلثة **الاول** ان يحضر معدا ولا خلاف في انه يلزمه القضاء ان اسئلزم  
 ابطال الوقف علماً بما دل على وجوب القضاء من الجاني قال في المسالك وهو موضع دقنا ثم ان كان الجناية دون النفس  
 فالواجب المالى وقفا لوجود المقتضى فان الوقف لا يبطل بلف بعض الوقف وهو ظاهر لا اشكال فيه ولا خلاف وان كانت  
 الجناية النفس ان اخذ المولى القضاء كان ذلك له ولا اشكال ايضاً وان اخذ المولى الاسترقاق والتم هو احد فقر الحقين  
 الخيرة المولى فيها اذا كان الجاني عمداً عبداً فله ذلك ام لا قولان فليل بالاول لان الجنب عليه ابطال الوقف واخراجه  
 من ملك الموقوف عليه بالقتل قطعاً والعفو عنه امر مطلوب شرعاً وراجح قطعاً وفي استرقاقه جمع بين حق الجنب عليه وغيبته  
 العفو فيكون اولى من القتل والى هذا القول قال في المسالك فقال انه الاقوى قبل الثاني وبه جزم الحق في الشرايع والعلل  
 في الارشاد والتحريم وفي القواعد بعد ان افق بذلك قال على اشكال في علل القول المذكور بان الوقف يقتضي خالص التابيد  
 واما العين باقية وهو ياتي استرقاقه لا سئلزم بطلان الوقف مع بقاء عينه وخروجه عن الوقف في بعض الموارد لا يرد  
 خارج لا يقتضي التمتع بحيث لا دليل اقول ومن تعارض هذين الدليل العلين بتشكيل في هذا الا ان شيخنا الشهد  
 الثاني في ذلك حيث اخذ القول الاول اجاب عن هذا التعديل بان التابيد الواجب في الوقف اتمها هو من حيث لا يطر عملية  
 ما ينافيه وهو موجود هنا فيما هو اقوى من الاسترقاق انتهى وبالمجمل فها مسئلة لها من النص في اشكال الماعرف من عدم  
 الركون الى اشارة هذه التعديلات في تأسيس الاحكام الشرعية فكيف مع تعارضها الا انه يمكن ان يرد ما ذكره شيخنا المتقدم  
 ما بطلان الاخبار الواردة في ذلك من انها ما رواه في الكافي ريب عن امان بن تغلب عن رواء عن ابي عبد الله ع قال اذا  
 قتل العبد الحر دفع الى اولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا حبسوه وان شاءوا اسرقوه يكون عبد الله وبهذا المضمون

# والثاني

احبار اخر هي المسند في المسئلة والتقريب فيها هو ان العكس المذكور في هذه الاحبار انما هو في اللوح والمطلوب انما هو  
 لم يجر على الصودية وقابل على ان الحكم في العبد لا يتبع التحجير في القتل الاستيفاء بظاهر كلامهم انهم يدعون بالمرجح عقد  
 دل عليه هذه الاخير بالنت الى احوار اختيار الاستيفاء بالمعاصي بان الوقف يقتضي التاخير مادام ان العيون موجودة فلا يجوز  
 رتبة ياق والالزم بطلان الوقف مع بقاء عيونه ما يلزم من هذه المعارضة انه قد تغارصها عيونه انما هو ان رتبة  
 على جواز استيفاء العبد انما هو ان يكون وقفا او طلقا وعموم انه بار الدالة على ان الوقف يقتضي التاخير مادام الموقوف  
 موجودا ان يكون عبيدا او لا في غير مقتضى احد العيودين والا هو يرجع الى دليل من ابن مرجع وادعوه من محض  
 العموم الاول بالتاخير دون العكس بل يمكن ان يجمع العكس بانها في المخرج عن العموم الثاني احيانا هو ان الفتاوى في هذه الاحبار  
 وهي كما دل على ذلك على احوار اختيار الاستيفاء فالواجب تخصيص العموم الثاني بما روي في الله العالم **الثاني**  
 ان يكون الوجه اية خطأ او حلف كلامهم في هذه المقام فقال التبع وجماعه انما هو ان يتعلق به مال الموقوف عليه بعد استيفائها  
 من رقبته او لا يتعلق الا بالوقف من يبايع والسبعها متبع بحيث لا يملكه موقوف او لا يملكه موقوف او لا يملكه موقوف  
 في طراده احواله في الله قوله ان اية توجب للمالك ان يتعلق بوقف من يبايع فيه فترق من الارباع فلا درس بكونه موقفا او لا  
 في ان يضمن ان الملك بقية الى ان يبيع في مال ومن مال يتقبل الى الله تعالى لان التبع مع الوقف من تعلمه لا درس  
 وفي ان يكون في بيت المال بالخبر المصداق في دفع الى ان يتعلق بكامل لان المولى لا يتعلق بآه في الموقوفين  
 لا طراده الى حلف في الوقف اجمع العلامة في التقريب والمجمل في المسائل وهو لا يجرى وهو انما هو  
 ملاذ اذكره المحقق بان كسبه اقرب الى التبع الى رقبته ودفعه يتعلق بركبته بقاءه فربما لا يجرى في الموقوفين  
 بركبته في بايع بها كما يقتضي الحد والسبع اذ من القتل وهذا كل من يبيع على اسفان للمالك الى الله في عليه ما يجرى انما هو  
 الى الله والقول سفاها على ملك الواقعة كما تقدم فله في التصالح وبعض العاقل فانه قد لو انما هو انما هو  
 لانه يوقف مع من يتعلق الارش بركبته ويحتمل ان يكون في بيت المال كالحجر المصداق في دفعه بقاءه بركبته  
 واحتمال ابن قولان في المسئلة واد بعضهم على هذه الافة باحتمال التعلق بكسبه في العاقل باحتمال حلفه في المسئلة  
 انما هو انما هو على القول بانما هو انتقال الى الله في دفعه القول بالبقاء على ملك الموقوفين ولا يملكه الموقوف  
 انما هو انما هو على تقدير القول بتعلقها بكسبه ولو لم يكن كسبه في بيت المال في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 حمد والباع اذ من من القتل اقول قد تقدم في كلام العلامة احتمال التعلق بالوقف وهو الباع بركبته في دفعه الحجابة  
 في شرح الارشاد على عبارة الشيخ المتقدم الدالة على تقدير استيفاء الحجابة من رقبته بعد ان هذا الافة  
 ان على محضه كان الموقوف بركبته في دفعه القول بالبقاء في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 منصرفا من هذا حاصل كلامهم في المقام والمسئلة محل توقف اشكال والله العالم **الثالث** لو وجد عليه من كسبه  
 جنانية فوجب القضاء كان قبله عبيدا فظاهرا كلامه في دفعه ذلك على الخلاف المقام من ذلك انما هو انما هو  
 عليه فانه يصير القضاء اليه كالوكان الموقوف نفسه ولو كانا انتقالا الى الله في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 الحاكم الشرعي لانه في هذه المصالح المتعلقة به سبحانه ولو كانا انتقالا الى الله في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 تقدم ان الاصح هو القضاء بان ان كان الموقوف عليه عبيدا او كان عبيدا او كان عبيدا او كان عبيدا او كان عبيدا  
 وعنده انما هو القضاء بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 خطأ او احدث صلحا او يكون العاقل او يبيع من الحرية او وحسب الحاجة ارسله كذا في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 بحيث للمالك ان يكون ذلك للوجودين من الموقوف في عيونه وقت الحجابة وانما هو انما هو انما هو انما هو  
 قال في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 لان حق البطلان الاخر يتعلق بركبته العت بامان اقيم عيونه بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 قال في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 الى الموقوف عليه كما هي بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 ويكون وقفا في المصداق في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 عن الواقف عن البط الى الاول وله قد ان له بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 التبع صريح في احواله انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 ويخرج الارشاد انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 زيادة على ما تقدم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 لم يكن بالحق بالبقوة القربة من حصول البطلان للملك ولم يعلق بهما في دفعه الحجابة بركبته في دفعه الحجابة  
 فيجب ان يشهد به عداو بعد ان يكون وقفا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو



# كتاب الوقوف

٥١

ولأن الوقف تابع لبقاء المالك ولما يجب الشرع بقيته حيث يجوز سببه يكون وقفاً أو ثانياً فوجهه أن الوقف استلزامه منقول  
 بالعين لأن موضوعه العين الشخصية لا غير وقد بطل بالادلة فمنع أن يكون لمن سبه وجدس انبطون فيه حق لأنهم حال الحيوة  
 غير مستحقين ووقف حيزونهم مستحقين قد خرج النافع عن كونه وقفاً هكذا قرره في المسالك ثم اغتادوا رد على الدليل الثاني حيث  
 ان اخيار القول الاول مالفظة ويضعف بان القيمة بقاء العين في ملكها على حد ما يملكها ويتعلق بها حق من يتعلق حقها ولو كانا  
 وان له تينا والقيمة مطابقة لكتبتنا ولما اقتضاها من حيث انها قائمة مقام العين ولأن الوقف أقوى من حق الوهن وهو يتعلق بالعين  
 والوقف أقوى وحج فالأقوى الاول اقول لو صح بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه التعليلات العقلية لاجتهدت قوة ما قواه قدس سره في التمهيد  
 الاوفق بالاحكام المطبوع في امثال هذه المقامات الخالية من التخصص الا انك تدع عنك ما فيه في غير مقام ما تقدمت في المقام في  
 يحسن التنبه عليها اظاهر الاكثر ان محل الخلاف ما ذكره من الجناية الموجبة للمال دية او غير هذا والظاهر من كلامه ان الوقف في الشرع  
 ان محل الخلاف الذي هو خاص ما كان اشارة للوجودين من غير خلاف ومقتضى الدليل المتقدم بقية ما ذكره الاكثر ان الوقف  
 تقدير شرعاً يجب وبعضه يكون وقفاً الذي يتجلى في ذلك قال شيخنا الشهيدي في شرح شاد والابود قوبضه الى الناظر في التمهيد  
 فتدبر في التاظر العام وان تعذر فالوقوف عليه قضية للشرط في النظم عموم حكم الحاكم على البطون والوقوف عليه في المسالك  
 انه يبنى على الخلاف المتقدم فان حكماً بالمالك للوقوف عليه فان حق الشرع راجع اليه لانه المالك لذلك والبطون اللاحقة تابعة  
 لهم ولا يحتمل الحاكم نظر الى حق البطون اللاحقة وان الحاكم هو الولاية عليهم دون البطون للتقدم وان حكماً يكون الله سبحانه وتعالى  
 لا غير وان حكماً للواقف فله جهتان الاول لان اقول ولو تعذر الحاكم فظاهر قيام عدد المؤمنين بذلك كافي في غير هذا الموضع  
 من الامور المحسنة وقبل تقديم الوقوف عليه لا يظهر الاول حج انه هل يصير وقفاً بمجرد الشراء أم ينقل الى العبيد قال في المسالك  
 كل محتمل وان كان الاول أقوى لانه ما شرع يصير يد لغير العين كالوهن وعلى الثاني يباشر من يباشر الشراء اقول وبالأول  
 صرح شيخنا الشهيدي في شرح شاد أيضاً قال في المسالك لو لم يقف القيمة بعيد كما مل اشترى شقصاً لها امثالاً لا لا امر  
 بحسب الامكان ولو ضل منه ضل عن قيمته عداً اشترى معد ولو شقصاً اخر اقول قوله امثالاً لا لا امر بحسب الامكان لا لا امر  
 لمعنى في هذا المكان اذ لا ضح كما عرفت الا ان يكون المراد بناء على ما يدعون له قال شيخنا الشهيدي في شرح الارشاد والاقية  
 ان البديل يجب كونه من جنس الوقوف لانه اقرب الى الوقف وكلام المضم هنا يشمل الجند وغيره وحج بقب المسادة في الزكوة  
 والاثوث وان امكن المساوات في باقي الصفات او معظمها فهو أولى ولو قبل في القيمة بضمانه بالمثل وامكن له مثل كان هو  
 الوقف واستغنى عن الشراء وان قيل بالقيمة فاقى بعبد بالصفات امكن وجوب قبوله لان غاية القيمة صرفها في مثلته للمولى  
 وهل للوقوف عليهم العفو عن القصاص وعن الارشاد بدية قال في المسالك يبنى على ان البطون اللاحقة ما تشاركهم  
 فيه لا على الاقل ليس لهم العفو وعلى الثاني لهم لا يخضار الحق فيهم وقال في المسالك على تقدير المشاركة ولو عفا الاقل  
 فللثاني ان يسقط الوجود سبباً لاستحقاق من حين الجناية وان لم يثبت بالفعل مع احتمال العدم لتجدد استحقاقه بعد  
 سقوط الحق بالعفو وعلى تقدير جواز استيفاء الثاني هل له القصاص كالاقل ان كانت الجناية توجب ام يخص بالذمة وجهها  
 من مساوات الاول في الاستحقاق ومن تغليب جانب العفو بمحض من الاول والاقل في الوقف لا يخفى ان قضية المشاركة  
 وان كان اخذ حق هذا الشريك هو وقفاً على وجوده هو ان حكم الثاني كالاقل في كل من الامرين المذكورين قوله في الاحتمال المذكور  
 لتجدد استحقاقهم بعد سقوط الحق بالعفو مدح بان الساطع انما هو حق اولئك العاقين لا حق هؤلاء الاخرين وبخبر قوله  
 في الثاني لتغليب جانب العفو بمحض من الاول فان الحاصل من الاول انما هو بالنسبة اليه لا الى شركه وهو ظاهر والله العالم

**المسئلة الثالثة** المشهور بين الاصحاب ضوان الله عليهم انه اذا وقف في سبيل الله اضرب الى كل ما يكون محرراً  
 الى الثواب لان السبيل يعني الطريق فيكون المراد كلما يكون طريقاً الى حصول الثواب منه سبحانه ويكون وسبلاً الى رضوانه وكذا  
 لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب سبيل الخيرات مرجح الثلثة الى اخرها وهو سبيل الله بالمعنى المتقدم وخالف الشيخ في هذا  
 قوليه في الموضوعين فقال في الاول ان سبيل الله الخيرات المقطوعة دون السكوك المأثلة على باب السلطان واج والعمرة فبسم الله  
 فخص السبيل بهذه الثلثة وعن ابن حمزة ان سبيل الله الجهادون وقال في الثاني بقسمة الثلثة للعترة والحج والعمرة وهو  
 سبيل الله وثلث الى الفقراء والمساكين ويبدأ بابا ربه وهو سبيل الثواب وثلث الى خمسة اصناف من الذين ذكرهم الله في اية الصدقة  
 وهم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمون والرقاب ولا يخرج من حكمه فانما لفظة دليل على هذا التفصيل اقول وقد تقدم  
 في كتاب الزكوة في معنى سبيل الله فيما يدل على القول المشهور داية على بن ابراهيم في تفسيره عن العالم ثم قال في سبيل الله  
 قوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما يتفون به او قوم مؤمنين ليس عندهم ما يحجون به او في جميع سبيل الخير فعلى الامام  
 ان يعطيهم من مال الصدقات حتى يتفوتوا على الحج والجهاد واشترائهم الى ان الظاهر من بعض الروايات ان سبيل الله  
 انما كان تعينه حيث ان مذهب العامة ذلك والله العالم **المسئلة الرابعة** اذا وقف على موالية فان انحصرت الموالية في  
 الاعلى والاسفل فلا اشكال والمراد بالاعلى هم العقول له بان ما شرع العقول وانتمى اليهم ولا يرة العقول والاسفل هم من  
 اعتقهم بعد عتقهم كك فان اجتمعوا فان كان ثمة قرن به ندل على ايدة احد الصنفين او كليهما فلا اشكال ايضاً وان اتفقت

والضد

[illegible]





والصدق

[illegible]

# كتاب الوقف

الفقرة انتهى وانما امرت هذه القول هو المشهور بين المناخين وقوته بالنظر الى تعليلاتهم ظاهرة فمن اولاد الاولاد لم يتخرجوا  
عليهم بالكلية فكيف يدخلون في الوقف ومجراشة الطائفة ارضهم في الوقف على الفقراء ولا يسئلونهم كونه وقفا عليهم لا سقاء عجل النكاح  
ولانه لو دل ذلك على الوقف عليهم اوجب التشريك بينهم وبين الاولاد لان سقاء ما يداء على الترتيب كما ذكره الملا مع انه لا يقول  
به هذا كله بناء على ما هو المشهور بين المناخين من عدم دخول اولاد الاولاد في اطلاق الاولاد وما على القول بدخولهم كما هو  
المخار و بصرح الشيخ الفقيه ابن ادريس وغيرهم من تقدم ذكره فانه لا شك في صحة الوقف المذكور وانما يتنقل الى الفقراء بعد  
انقراض اولاد الواقف من اولاد الصلابة من بعدهم من الاولاد وان تعد من الطبقات وتكاثرت بقى الكلام في ان على تعدد عدد دخول  
اولاد الاولاد في الوقف صحة على الفقراء بعد انقراض الجميع فالما المخل في تلك المدعى بموت الاولاد وقيل انقراض اولاد الاولاد  
لانه هو قد عرفت من عبارة الشيخ المتقدمة انه يصرف الى اقرب اناس اليه الى ان يتعزى اولاد الاولاد فاذا انقضى اوصاف الى الفقراء  
وظاهر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك احتمال تفرغ ذلك على انتقال الوقف وعدمه فان قلنا ببقاءه على ملك الواقف فلا شبهة  
في كونه لورثته وان قلنا بانتقاله الى الله فليجوز صرف في وجه البر وعلى القول بانتقاله الى الوقف عليه يكون لورثته البطل الاول اقول  
لقد عرفت في اطلاق الثاني ذكر الخلاف في المنقطع الاخر ومثل ما في منقطع الوسط من انه هل يبيع ويكون وقفا او حبسا او يبطل ما يملك  
وقد رجحنا انه يصح حبسا لا يشترط الوقف بالتمام وعلى هذا فان يكون الفاء هنا الورثة الواقف ولا يعود الى الفقراء بالكلية وبهذا اقيم  
شرح شيخنا المذكور في اخر البحث في هذه المسئلة فقال نعم اذا قلنا حبسا بطلانه بانقطاع وسطه اقمعه عوده الى ورثته الواقف على وجه  
الملك ثم لا ينقل عنهم الى الفقراء وهذا هو الاقوى انتهى وهو جدي بناء على ما ذهبهم في المسئلة والا فمعرفة ان الاظهر صحة الوقف في  
اشكال كما قدمنا ذكره والله العالم اقول وقد تقدم بعض صور المسئلة اقيم في المباحث السابقة **قمت** من مباحث ابينا الشريطين في  
في عقد الوقف من الترتيب والتشريك والتفصيل فلو وقف على اولاده واولاد اولاده ففرض ذلك تشريك البطل الاخير مع البطل  
الاول ويلزم على ما اخبرناه من دخول اولاد الاولاد في اطلاق الاولاد وتشريك الجميع البطلون من غير تفصيل كما هو مقتضى الاطلاق  
ولو قال علماء اولادى ثم اولادى اقول لا على الاصل فلا على شرطه ولا على شرطه الا انما يتحقق الثاني شيئا ما بقى من الاول واحد لكل من فاض البطل  
الاول ففرضه يرجع الى الباقي لان يقول فخصيبه لولده فانه يجب اتباع الشرط المذكور فلو مات احدهم من ولد كان فخصيبه لولده ولما  
بعضهم غير ولد كان فخصيبه للباقي من البطلون والولد الذي اخذ فخصيبه والمراد بالاولاد هنا هم الذين من الصلابة فلا يدخل  
فيه اولاد الاولاد لقربة العطف لكن بقى الكلام في اولاد الاولاد ففرضه لولده فانه يجب اتباع الشرط المذكور فلو مات احدهم من ولد كان فخصيبه لولده ولما  
فيه جميع البطلون المشايخ عن البطل الاول لدخولهم في اطلاق اولاد الاولاد كما عرفت فالترتيب صحيح انما هو بين البطل الاول وهم  
اولاد الصلابة بين من عدلهم من الطبقات المشايخ واما الطبقات المشايخ من اولاد الاولاد وما بعدهم من البطلون فانه لا ي  
ترتيب بينهم ولو قال بطلنا عبد بطن فاشتهور انه ينفذ الترتيب بين البطلون وقال في النكحة ان لا ينفذ والا قرب الاولاد ولو قال  
على اولادى ثم اولادى اقول لا على الاصل فانه لا على شرطه ولا على شرطه الا انما يتحقق الثاني شيئا ما بقى من الاول واحد لكل من فاض البطل  
احدهم من ابنته من فخصيبه لابنته ثم ما بالثاني عن غير ولد فان فخصيبه لولده فانه يجب اتباع الشرط المذكور فلو مات احدهم من ولد كان فخصيبه لولده ولما  
الجميع اهل الوقف فيشتركون فيه لو مات احدا لابنته المذكورين كان فخصيبه لولده فانه يجب اتباع الشرط المذكور فلو مات احدهم من ولد كان فخصيبه لولده ولما  
**السادس** لو خرب المسجد الموقوف او خرب القبة او المحلة لم يخرج الموقوف من الوقف لان خرب من ان الوقف يقين  
لا يابى ولا ان السجدة حقيقة انما هو العتبة التي هي الارض وهي باقية ولا ان الغرض المقصود وهو الصلوة فيه باق وانه  
يفعل فيه من يربى ورتبته ودانقربه او يحصل من بعده وبالمجمل فان الخراب غير موجب للخروج عن الوقف انما منافاة  
نعم هذا انما يتم في غير المساجد المبنية في الارض المقنونة عنوة حيث يجوز وقفها لغيرها لا انما انصرف في قد تقدم في قد مات  
صدر كتاب التجارة انه متى ذل الارض سواء كانت امانة للملك او الوقف فان الارض تعود الى مالكه عليه انزال المقتضى  
للانحصار الا ان تبقى فيه رسوم اصل الميطان كما هو الغالب بحيث يصح وجوده لا تارق الجملة فانه يكفي في بقاء حكم المسجد  
بل هذا هو المفهوم من النصوص فان ما صار الى ان معولما بالبناء وتشديد الجدران ووضع السقف على ما امره تعالى في  
من النصوص انما هو مجرد التجهيز والاعلام الدالة على السجدة وفعل من بعض العامة من وجع عن السجدة بالخراب فتايسا  
عن عود الكفن الى الوارث عا الياس من الميت بان اخاه السيل فياس منه مما مع استغناء المسجد عن المصلين كما استغنى  
الميت عن الكفن وردده الاصحاب بانه قياس مع الفارق فان الكفن ملك المورث فان التركة تنقل الى الوارث بالموث وان  
وجب صرفه في الكفن فاذا زال الموجب عاد الى ما كان عليه بخلاف المسجد فانه قد خرج بالوقف من ملك الواقف والمسجد  
حقه انما هو العتبة كما عرفت وهي باقية وايضا فان الياس من الميت التي اوجب رجوع الكفن الى الورثة غير مسلم هنا الجواز  
عمارة القبة كما عرفت وصلوة المارة فيه والياس عن المسجدية غير خاضعة اذ كرف الكفن عن العود الى الوارث انما يتم  
فيما لو كان الكفن من التركة اما لو كان من الزكاة او الوقف او من بازل فانه يرجع الى اصله اذ كرمنا الكلام هنا في المسجد بحجتي  
في الدار الموقوفه فانه بانهدام الدار لا يخرج العتبة من الوقف ولا يجوز التصرف فيها ببيع ونحوه والكل في الفرق بين الارض  
الخرابية وغيره وانما تقدم في المسجد والله العالم **السابع** المشهور بين الاصحاب جواز بيع الوقف اذا وقع بين

# والصنف

الوقوف عليهم خلف بحيث يختص به وقد تقدم تحقيق هذه المسئلة وما فيها من الكلام بما لا يحوم حوله للتأطرنقض ولا  
 ابرام في كتاب البيع ولو انطلعت فخلت من ارض الوقف فالبيع يجوز بهما للعدالة لا تنقاع الا بالبيع وقال ابن ادریس تبعه  
 اكثر الساجدين انه يمكن لا تنقاع هذه الفخلة من غير بيعها كالاجارة للتنقيف او جعلها اجرة او نحو ذلك قال في الخ بعد ذلك  
 المذكورين وهذه المناقشة تجري مجرى النزاع اللفظي لان الشيخ فرض سلب منافعها على ما ذكره في دليل ابن ادریس فرض لها  
 منافع غير المرقلة في المسائل بحدان ذكر ان كلام ابن ادریس جيب حيث يمكن لا تنقاع والا فكل كلام الشيخ جيب فاصورة لما  
 ما اذناه العلالة من ان لا نزاع بينهما الا في اللفظ حيث ان الشيخ فرض سلب منافعها كما يقتضيه دليل ابن ادریس فرض وجودها  
 غير المرقلة فلا يخفى من حيث علم ابن ادریس لان دليل الشيخ اقتضاء دعائه عدم المنافع لا على تقدير عدم المنافع فيه فصح  
 وجح فاللفظ ليس اجودا انتهى والظاهر ان ما ذهب اليه ابن ادریس هو المشهور بين الساجدين اسنادا الى عدم جواز بيع الوقف  
 على مذهب ابن ادریس فان منع منه مطاوعا على المشهور فانهم انما يجوزونه في الصورة المتقدمة وهذا ليس منها والشيخ انما جوزه  
 به نحو عدم حصول النفع الذي هو الغرض من الوقف فيجوز البيع لبطان الوقف ومتى ثبت وجود النفع كما اقره ابن ادریس فلا يمنع  
 البيع بل بقي وقفا على حاله اذ كرم الكلام في المقام يحرم في البيع في خصم المصداق اذ خلق وجده اذا انكسر بعد لا تنقاع  
 به فيه وفي غيره قال في المسائل وقتها جاز البيع وجب ان يقتصر بقيته ما يكون وقفا على الاقوى حرا عيالا لا قربا الى صفة  
 الاول فلا قرب ونقل في لفت عن ابن الجنيدي انه قال والوقف رقيقا او ما يبلغ حاله الى زوال ما سلبه من منفعة فلا يابى  
 ببيعها وابدال مكانه بثمنه ان امكن ذلك ورضي فيها كان يصرف فيه منفعة ويؤثره على منافع ما بقي من اصلها حتى اذا كان  
 في ذلك الصلاح ختم قال وهو الاقوى عنده اقول قد تقدم في مسئلة مع الوقف المشا واليهما انقاع من كتاب البيع ما يؤذن ان  
 في ذلك فلو راجع والله العالم **القائمة** لو اذاجوا البطن الاول مائة ثم انقضوا في اثنا عشر يوما قلنا المير يطل  
 الاجارة فلا كلام وان لم يطل فهل يبطل هنا في ترد ظاهر البطان لا نأبئنا ان هذه المدة ليست للوجود من فيكون  
 البطن الثاني بالخيار وبين الاجارة في الباقي وبين الفسخ فيندرج مع المستاجر على تركه الاولين بما في دليل المتخلف انقي  
 اقول الكلام هنا في موضعين الاول في بطلان الاجارة وعدمه بموت البطل الاول بناء على عدم بطلان الاجارة بموت  
 المور كما هو الاظهر ظاهر المشهور القول بالبطلان هنا وجعله من جهة المستعان من عدة عدم بطلان الاجارة بموت المور  
 وعلى البطان بما اشبه اليه من قوله ان هذه المدة ليست للوجود من وتوضيح ان ملك المور هنا ما اجره غيره بما لم يشاركه فابق  
 البطون في ذلك باصل العقد والمور انما يملك ما يحوته وبعد ما ينتقل الملك الى غيره فهو متبعين انتماءه حق فيكون  
 اجارته بالنسبة الى بقية المدة تصرف في غيره حق من تصرف على اجارة البطن الثاني بعده ومن ذلك يظهر ان صحة الاجارة في هذه المدة  
 التي اشتمل عليها العقد مراعاة بقاء المور فلو مات في اثنا عشر يوما بطلان الاجارة في المائة المتأقية مما ذكره في المور  
 بين اجارة البطن الاول من الوقوف عليهم بالنسبة الى المير وبه واجارة المالك بالنسبة الى الورث من اجارة المالك قد بينه في المسئلة  
 بحال الحيوة حق لو اراد ان لا يملكه لم يكن للوارث اثر اخر في ذلك والوارث انما يتا في المالك من موت ماله والوقف فان  
 البطن الاول غير مستقل بالمالك كما عرفت بل البطون الاخيرة مشاركون في الاستحقاق ما حصل العقد لا انه انما يتلفون بعد  
 موته كما في الورثة ووجه التردد في المسئلة مما ذكره من ان المير يتق المالك مكان قد يما حيا او استخف بان بالنظر الى  
 هذه التعليلات لا خفاء في قوة القول المشهور لا انك قاعدت عدم صلوحهما لاسيما لاحكام الترجية فاما العمل على القول  
 حيث لا يضر هنا فمسئلة لا يخفى من الافكار قد تقدم نظير هذه المسئلة في المسئلة السابعة والعشرين فيما اجرا لان المير  
 الصبي من مسائل المطلب الثالث في الاحكام من كتاب الاجارة وبني ان يستثنى من محال ان سكا الما لو كان المور للوقف فاطرا  
 سواء كان اجنبيا او من الوقوف عليه في حكم النايبي عن الجميع فلا تطل الاجارة بموت الثاني ما ذكره من قوله يرجع  
 المستاجر على تركه الاولين وهو محمول على ما لو فسخ الاجارة للبطن الاول والا فلا رجوع والمراد ما قبل المتخلف الذي يرجع  
 على ما ذكره في المسائل هو ان يسيب اجرة مثل الى اجرة مشاع مجموع المدة ويرجع من المستحق مثل ذلك النيب فلو كان قد اقره  
 سنه بمائة ومات بعد انقضاء نصفها وفرض ان اجرة مثل النصف المتخلف ثمانون وستين واحة مثل النصف المتخلف تسعة  
 ثلثين رجوع بثلثي المائة وعلى النيباس والله العالم **الثانية** في حله من احكام الامة الوقوف منها  
 انهم قد صرحوا بان لا يجوز للمير الوقف عليه طوا الامة الوقوف لانه لا يتخصن بكمها فان كان له شريك في ذلك البطن فان عكسنا  
 عدلنا بغيره من العقل للشركة وكذا من قيمه الولد لو اولادها وعليه المير بغيره ما عدا حقه وان جعلها ملكا لبقية فيه كان اليه  
 حرا ولا قيمه عليه لاحد اقول اما الاول فيعلم وجهه مما تقدم في كتاب البيع في مثل وطوا الامة التي ذكر فيها ان الشريك يمكن  
 قل من تبني لذلك وبني عليه في المقام واما الثاني فان الوجه في تحريم ذلك عليه مع ان منافع الوقف لخاصة وان  
 شاركه في الملك البطون المتاخرة والوطي من جهة المنافع هو المير بين الا تنقاع بالوطي وغيره من المنافع من حيث ان الوط  
 معرض للعمل الموجب لصيرورتها ام ولد المنافع من دوام الوقف على باقي البطون لا بعنا قها بموت فاما الوجه في حرمة الوط  
 اذا اولادها فلا وطع غير معد ومن الزنا لانه مالك في الجمل ولا يجب عليك القبول بقية من البطون لانه محصور في الاستحقاق



الان اذا فرضنا ان تلك الطبقة فيه فلا شريك له الا ان لا من البطل الله هو فيه لا من البطون المتاخرة والاول منه لا كسها  
 وثمره البنان فيه ملكه زمان ملكه لانه الا ان هذا لا يجنب على احد القولين الاتين في المسئلة والقول الاخر انه يكون وقفا  
 كانه واما عدم وجوب الحد عليه فلا عرف من انة عجزنا وان صلحنا كلفنا من وطى الولاية محبة او يحتمل وجوب الحد  
 لم يكن له شبهة بديها بيا على القول بعدم انتقال الملك اليه الا انه قل في التذكرة ان لاحدا بينهما الا ان شبهة الملك فيه  
 ثابتة والمراد ان شبهة كونهما كافتحقة وان رجحنا عدم ملك لا نهامسئلة اجتهادية لا يرفع ترجيح احدهما بينهما اصل الشبهة  
 عن الجانب الاخر وهو كان في ذوال الحد وهو كما ذكره من سرقى الكلام هنا في موضعين لعددهما انه هل يقهر بالاسيلا دام  
 ولدا لا قولان وعمل الاول بتحقيق العلوق منه في ملكه على القول بانتقال الملك اليه لان بعض الكلام على ذلك وهذا هو الصحيح  
 في صحة ما ام ولد بالنقص وارجاع وعمل الثاني بان التسببا هو العلوق في الملك التام المخصص بالملك المعين والملاصقة هنا في حق  
 بركات باقي البطون حقهم متعلق بها الا ان وهو يرجع الى منع ما ادعى من سببه التسبب الاول لانها يقوم عليه كلها بالاسيلا  
 ولا يشق من ان الولد كذلك بالاستقراء ولذا فان الوقف لا يستلاد وانما خبر بان جميع ما ذكر من التعليل المذكورين الى تعاوض  
 عموم التمسك من ابطال الوقف وتغيير الحكم بدلا من دلالة وهو مذهبنا على قولنا لا يستلاد وترتب احكامه والمائل الاول اعتمد  
 على عموم الثاني وخص به الاول والمائل الاخر حكى الحق هو تعاوضا عمومين وتخصيص احدهما بالآخر يحتاج الى مرجح  
 وليس فليس فيبقى المسئلة في حال الاشكال فضا الى عدم النص في اصل المسئلة فينعظم الاشكال وثانيهما انه على تقدير  
 صيرورتها ام ولد كما هو احد القولين المتقدمة من قبل يؤخذ القيمة من تركه للبطون المتاخرة بقية موته وانما انها بوجه قبل  
 فيه وجهان اما ان الكلا فيهما في المسالك وحيث ان اصل المسئلة كما عرفت غارقة عن النقض والكون في اثبات احكامها واما  
 بتفريع عليها الى مجرد هذه التعليلات المذكورة في كلامهم بشكل اعترضنا النظر عن الكلام فيها **ومنها** انه يجوز  
 تزويجها والتولى لذلك هو الوقف عليها فلما بانتقال الملك اليه فلما بالانتقال الى الله فالحاكم الشرح لا المتولى فهو  
 ذلك ونفل عن الشيخ انما تخرج نفسه او رده من ناخوسه بان ضعيف ان قلنا ببقاء الوقف على ذلك الوقت كان الترويج اليه  
 ومعهما الموجودين من الوقوف عليهم والجهة الوقوف عليها الاثر فائدة من فوائد هذا وعوض من منفعتها المخصص بهم فيكون  
 عوضها كذلك **ومنها** انه لو انت بولد وكان من ملوكنا وزنا فقيل انه يخص بـ البطون التي يقولون معهم لانهم من جملة  
 التماسك فاشب الكسبة ثمة البنان وول الدابة والظاهر ان هذا هو المشهور وذهب الشيخ وابن الجنيب بجماعة الى انه يكون وقفا  
 كانه لان كل ولد ذات رحم حككم انه كالمدة والمهون على قولنا رد بان الكلية ممنوعة وان كان الولد من خويج قد صحح فلا اشكال  
 فيه الا مع اشراط الرقبة في العقب على خلاف فيه ما ياتي بتحقيقه انتم في محل الدقيق وان كان من خويج على شبهة فالواضح  
 عليه القيمة للوقوف عليه فلا نفوت عليه ولذا لا يشرع في استحقاق دارا او يكون القبة للوقوف عليه انما تكون لهم على جهة الملك  
 لا على جهة الوقف على اصح القولين **ومنها** انه لا يجوز للواقف وطنا على القول بالاستقلال الى الوقوف عليه اذ لا انتقال الى الله تعالى  
 لخرج الملك عنه فيكون كالا جنية يترتب على طمها ما يترتب على الاجنبية ما على القول ببعده ملكا فالواقفة لا يحل عليه شبهة للملك  
 فهوذا الاستيلاء الخلاف في استيلاء الراهن للعلوقية الوقوف عليه اولى بالمنع هنا والله اعلم **المقالة الثانية**  
 في الصدقة وقد عرفت تماثلهما في نسايب هذا المطلب ان الصدقة في الصدر الاول انما اطلاق بمعنى الوقف ولهذا ان الا  
 صحاح رستم قد استندوا في كثير من احكام الوقف الى الاخبار الواردة بلفظ الصدقة كما تقدم ذكره وتبع فالتصديق في الاخبار  
 اعم من هذا المعنى البحوث عن من الوقف وقد يوجد فيها ما من القرائن ما يتعين به احدها قد لا يوجد فبقي تحملا لكل من  
 الامرين كما سيظهر لك انتم في البين وقد ذكرنا صاحبنا ان لا ياتي في الصدقة من العقد المشتمل على الايجاب والقبول كما ينبغي خبرها  
 من العقود اللازمة قول اذ ان يرد بالقبول هو القبول القولي في فهم من الاخبار اشكال اعم ما يدل عليه فيها وان اريد القبول فهو الغرض  
 منها خاصة كما لا يخفى على التدبر وستره شطرها انتم ومن شرطها القبض كما بان لما ذكرنا عند الاستصحاب نلو قبضها بغير انتم  
 ينقل اليه لولا ان القبض المقرب عليه شرع هو لما دون فيه شرعا والمضى عن غير منظور اليه نحوها غيرها من العقود المنقورة الى القبض  
 كالوقف والحبسة ومن شرطها ايضا القربة والمظاهرة اجماعا في عليه يدل على ان الاخبار الاتية انشاء الله قد تم وصح حصول القبض بعد  
 العقد المشتمل على القرب بها امنع الوجوع فيها على الاشهر لا نظود فنقل عن الشيخ انه قال ان صدقة الطوع عندنا بمنزلة الحبسة  
 في جميع الاحكام من شرطها الايجاب والقبول ولا يلزم الا بالقبض وكل من له الوجوع في الحبسة له الوجوع في الصدقة عليه وروى في المصنف  
 بالصدقة لا لاجد والتواب كما يدل على اشراط القربة فيها وقد حصل فلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ولو سلم مساند انما الله فيهما  
 يمتنع ايضه الوجوع في الحبسة مع التعويض فيها مضم بقربة او غيرها او بالجملة فان قول الشيخ ضيف لالا الاخبار الا انه انتم في  
 امتناع الوجوع مع القربة والواجب نقل ما وصل اليه من الاخبار المتعلقة بالمقام والكلام فيها انما انزل الله قد تم فيها  
 ببركة اهل الذكرو عليها لم يتم فيها ما رآه في الكافي وييب في الحق او الصحيح في الاقوال والموقف في الذي عن حماد وهشام وابن اذينة  
 وابن بكير وغيرهم كلامه قالوا ان اوجب الله له لاصدقة ولا تحقق الا ما اراد به وجهه انتم وعن زرارة في الصحيح عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال ان الصدقة محدثا ما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخلون ويحبسون ولا ينفقون ناخبا الله شيئا ان يرجع فيه قال وما







**والصدق**

[illegible]

## كتاب الوقوف

[illegible]

وہی ہے جو







المستطرد والاطلاق في الثانيه جمع لذلك فانه من حيث عدم ذكره من جهة المبالغة والتأكيدي غيرهما على القول بالانقضاء في البطلان في الثانيه  
لوجه اولها قوله في الثالث ان احتمال العتق انما يقع في احداهما او يطالب للجهالة وفيه ان ذلك قد يرد في سبيل ادعاءها ولم يقد  
بمدقعه انما يحكم بانقضاء هو وغيره وان كان المالك الرجوع فان كانت الجهة من هذه الجهة موصلة للبطلان ففيه موضعين واحدا فيهما انهما  
الا ان يكون جميع كلامه على الغرضين ما اذا لم يبين بالكلية فانه يجمع وبين ما اذا عجز ملة غير موصولة كلفه الاحتياج ودراس العلة فانه يطلو العر  
انما هي من قبل الثانيه ان ذكر المحرر يبينه من جهة واحدة وهو كالمفكر المدة ولم يتخصص امددة معينة ويستبرأ به قود كالموعنة بارة غير مضمونة الا ان يبين انما  
من قوله في الخبرين انما لا يملك بوقت ما هو اعظم من الامرين المذكورين لان المراد بوقت الملك وقتا معيناً وهو انما لا يملك بوقت باه كلفه او وقت ملكته  
غير معين وانما بالكلية المطلقة التي تكون محضه غير لازمة هو هذه المعقوفات الوقت الغير المعين يرجع الى عدم التعريف بالكلية لانه لا يمتنع ان  
عليه الله العالم الثاني المشهور بين الاصطفا ان لا يملك السكنى في العهر والرقبي بالبيع وعليه بدل المحرر من ان يردوه السكنى والعهر في وقت  
ان الرقي لا يجوز له ان يختار عقله من قول البطلان البيع واضطراب كلام العلة انها في الارشاد قطع بجوار البيع وفي الخبرين استقرب عدمه  
بجها للوقت انتفاع الشراء في عداولت استشكل المحرر في كراهية ما جوار له روايته ثم استشكل بعد ذلك في الثانيه ان المالك في الثانيه ان  
الاشكال ان الغرض المقصود من البيع هو المنفعة ولهذا لا يجوز بيع ما لا منفعة فيه ووزان استحقاق المنفعة في العهر في محمول القول لا يخفى فاني هذا  
التشليل العليل من الوجه في القصور فان ما ذكره لو لم لا يقتضي عدم جواز بيع ما جره المالك لان منفعة ملك المستحق من جهة الاحتيازة والبيع انما  
وقع على مال سلب المنفعة تلك المدة مع ان التصور للمنفعة في كفاية الاجابة والة على جواز البيع وعكس بطلان احتيازة وكلامه في المصنفين احد  
كما حجت به الزاوية المذكورة هنا وقوله فيها لا ينقض البيع الاحتيازة والتكيز وعبارة لا على بيع ولا منفعة في قياض مع العار فان البيع في بعض  
فيه وكذلك في الاجابة غير خال من المعنى في الجمل وانما يختلف بعض منها في الجمل الزاوية بما في العهر مع تسليم الاطال طه استثناء فانفس بالجملة فان النص  
المذكور صحيح في ما قلنا وورد به في التعليق العليل بجهاد مقابلة تصحيحه في كلامه مع توسيع فانه لا يرد في مباح للمالك المعين  
كان محضاً للتكيز والرقبي العهر يتغير المستشرق في دفع ابيع واختاره مع محمد وقيل بطل بيع المعلقة بالعهر لا يخال والاولى حرة عن محمد بن نعيم  
عن الناطق عليه السلام في قول المصنفين من كلام غيره من الاصطفا انما لا يملك في وقتي القفص بين التكيز واغويها المدل في قوله لا مع حكمه هنا فانما  
التكيز بطلان البيع وتخصيص الضعيف باحويا غريباً اعترف له موافقته به لو كانت التكيز حامية وهي التكيز المطلق في قوله لا يملك بها  
لان من شأن العقد التجاوز اطرار عليه عقداً لا يملك فيها فانه يبطل بالرواية التي هي مستند هذا الحكم ليس يتحقق في العهر في ما يشترط طاهر  
كلامه لا يمان كان صدر الرواية قد تضمنت اسوال محمد بن جلال في اجابة مدقحيه وهذه الصورة مما هم في ادراكه وشأن العهر  
فما يطلق عليها التكيز والعهر لان الخبر المنقول في اخر الرواية من ابن جعفر عليه السلام في ذلك ما قبله انما هو في باب التكيز وانما مع الاجابة  
تفقد بالبيع وبالجمل فالحجج صحيح في التكيز والعهر في قوله لا يملك في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
سواء على ما تضمنته صدر الخبر وعقلوا عما ذكره في بعد ذلك من ذكر التكيز في الرواية عن ابن جعفر عليه السلام في حديثه في ان يجوز البيع الغنم  
فان كان البيع مملوكه لمنفعة فان كان المشتري عالماً فلا خيار له لانه قد علم على شرايين سئلوا في وقتي القفص في قوله لا يملك في الثانيه  
هنا فتقارن في وقت بعد ذلك في تلك المدة وبقاء العهر الاحتياج بالبيع والبيع والعتق وغيره لا يخال في ابقاء بطلان المنفعة استحقاق ما يخال  
جاءه اختيار بين الضيق حال انقص المدة او العهر بين الضيق حصوا الميعب بفوات المنفعة في بطلان المنفعة في بطلان المنفعة في بطلان المنفعة  
في صورة السكينة فانك قد عرفت ان المنفعة قد انتقلت اليه في تلك المدة ووزان العهر بعد انقضاء المدة انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
ان فيقول ان جميعها مع منافعها ان الجميع ملك واستحقاق الاسترقاق في بيع منفعة المدة فقد لا يملك في بيع المدة مع وانما هو في الثانيه  
كما تقدم في كتاب البيع نعم الا قوله لا يجوز انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
فصل في اشتراط الكا للعين والمنفعة كما كان اشترط في العهر في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
السكنى بل قال في كتابه هذا المدة في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
هذا العقد قال في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
يتقبل عنه فيكون غير الا باز جسد السكنى على هذه المقاييس في قوله لا يملك في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
اصول المدن في جميع ذلك خلافة خلافاً ولجارتها وانتقالها كان غير سوى في قوله لا يملك في الثانيه انما هو في الثانيه  
اسكنه فلا يطلق السكنى في هذه الدار استحقاقها ونحوها في قوله لا يملك في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
ابو جعفر في نهاية غرايات انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
احضابنا انتهى احتج الاحتجاج على ما ذكره بان اصل عصمة مال العهر حفظه عن اطرار العهر في السكنى في قوله لا يملك في الثانيه  
فما كانا دون فيه مطبق في الباقي على اصل المنع ولما كانا انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
وعبرها العكر الاذن في مطلقاً وعبرها في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه انما هو في الثانيه  
قوة القول لا يخفى ان في نفي خيار المسئلة ما يدل على هذا الحكم المذكور وجوبه في قوله لا يملك في الثانيه انما هو في الثانيه  
فاقد ما ذكره في غيره موضع من انما كان اكثر ما يذكر في هذا الكتاب في قوله لا يملك في الثانيه انما هو في الثانيه  
من ذلك القبيل ولا ينفذ لغير المسئلة بل كما قد منه وهي كما ترى خالية من التضرر لانها في هذا الاحتجاج مما استدل في خال في قوله لا يملك في الثانيه













لا تراعى فيه انتهى هو مؤذن باختباره القبول لا أقول ما اجاب به عن تلك الوجوه غير بعيد وان لم يكن المناقشة في بعضه. واما الجواب بغير الرواية فهو في غاية البعد ولو قامت امثال هذه الاحتمالات لانسدت ابواب الاستدلال على انه لا مغيبة الحكم بالجواز عليها الذي هو بمقتضى القصة او لزوم حذوف الحال انما ليست بمت حقيقه وانما اطلق عليها مجازا ولا يلزم الحكم بالقصة في كل ما اعطى ان لم يكن مقتضى كتاب التجوز فيه وهو لا يقول به ونانيا ان اللزوم من كلامه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازيه وهم لا يقولون ببلان قوله له بمت مجازية قبضت او لم تقبض قد اطلق فيه الهمزة على كل من المقبوضة وغير المقبوضة عندنا ليست بمت حقيقه فقام استعماله عليه لتسم اللفظ الهمزة في كل من حقيقته ومجازيه والثالث ان مقابلتها بالفل وانما لا يجوز حذفه بقبض مجازيه لانه يشترط في فتحها او لزومها القبض اظهر ظاهره ان المراد بالهمزة في صدر الخبر هو ما يلي حتى بمت حقيقه لا مجازا ولا فان هذا الفرد المجازي الذي ادعاه حكم حكم الفل من انه لا يجوز ولا يصح ان يلزم حتى بقبض فامتنع هذه المقابلة بينهما وبالجمل فاني لا اعرف لما ذكره وجهها وجهها ولعل لسؤني القاصر وكيف كان فالمسئلة لا تقع من الاشكال الظهور والتعارض بين هذه الاخبار وتصادم الروايات من الجانبين. واد كان القول الثاني لا يخ من قوة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك الخبر الثاني عشر في ذلك قال في الدرر وسبق نقل القولين المتقدمين والروايات متعارضة ثم قال ولعل الاصطلاح ارادوا بالزوم القصة فان في كلامهم اشعارا به فان الشيخ قال لا يحصل الملك الا بالقبض ليس كاستغناء بحصوله بالعقد مع انه قائل بان الواهب لو مات لم تبطل الهبة فيرفع الخلاف انتهى اعترض في المسالك قال وفيه فظ لمنع تعارض الروايات على ما قد سمعت فان الجمع بينهما احكم وادارة جميع الاصطلاح من اللزوم القصة غير واضح فان العاقبة في فتح نقل القولين واجتبه بها ثم اخار الثاني فكيف يجمل على الاخر فتر كلام الشيخ الذي نقل متناقض وليس حجة على الثاني فان الخلاف متحقق اقول ما ذكره من منع تعارض الروايات ان كان بالنظر الى تأويل الخبر الذي هو مستند القائلين بالقول الثاني فقد عرفت ما فيه فان تأويله في غاية البعد كما اوضحناه وان كان غير ذلك فليس في كلامه يدل عليه والتحقيق ان التعارض ثابت وواضح في معناه الاخبار المذكورة واما ما ذكره من وجوبه والعجب هنا من العلامة في كروحيث قال الهبة والهبة والصدقة لا يملكها المتهب المتهكالي والمتصدق عليه من قبل المتهب والقبول اذا كان عينه الا بالقبض وبدونه لا يحصل الملك عند علمنا ما جمع انتهى وهو صريح في دعوى الاجماع على ان القبض شرط في القصة وهو وان كان مؤدنا بمت ما ادعاه في الدرر ان الخلاف مشهور كما عرفت والشيخان ومن تبعهما ممن تقدم ذكر بعض منهم على القول بان شرطه في اللزوم وقد فرغ الشيخ على الخلاف المذكور فطر العبد المشترط قبل الملال مع عدم القبض الابعة فقال في ظ من وهب لغيره عبد قبل ان يهل توال فقبل الموهوب بله ولم يقبض حقه هل تنال تم قبض فافطره على الموهوب بله لان الهبة تنعقد بالايجاب والقبول وليس من شرط انعقادها القبض وفي اصحابنا من يقول القبض شرط في حصة الهبة وعلى هذا الاطراف عليه وتلزم الفطرة الواجب انتهى ملخصا فانظر الى صراحتي في الخاف وصراحتي في اختيار القول بحصول الملك بمجرد العقد من غير توقف على القبض وهو قدس سره في الخ قد وافق الشيخ في هذا المقالة واجتبه بما ذكره الشيخ وبذلك يظهر ان عدم الوقوف بهذه الاجتماعات المتناظرة في كلامهم والمتكاثرة الدوران على رؤس اقلامهم اذا عرفت ذلك فاعلم ان في المقام اشكال لم اقف على من تنبئه وهو ان مقتضى القول يكون القبض شرط في اللزوم والقصة هو ان الهبة بدون القبض تكون صحيحة غير لازمة وبالقبض تكون لازمة بمقتضى الرجوع فيها اذ المتبادر من اللزوم هو ذلك مع انه كما سيأتي انت بعد ذكره ان الاعد ليس كل حيث انهم عدوا للمواضع التي لا يجوز الرجوع وحصرها في مواضع مخصوصة وان كان على خلاف في بعضها وليس هذا منها وصريحها بان لا خلاف في جواز الرجوع فيها ما لا يلو حصر صرح بذلك الحديث لكاشك في المناقحة لما فهم من كلامهم فقال بعد عاء المواضع المتبادر اليها باللفظ وفي غير ما ذكر يجوز له الرجوع مط بلا خلاف كما في الصحاح المستفصصة ثم نقل ما يخالفها واحد على الكرامة والاشكال كما ترى ظاهرة ولا يخرج من هذا الاشكال الا بما ذكره في التذكرة واثار الب في من مما يرجع الى حمل اللزوم على القصة لا انك قد عرفت ما فيه وبالجمل فان كلامهم في هذا المقام لا يخ من تشويش واضطراب كما لا يخ على ذوي الافهام والالباب والله العالم **بقضيةها** **الاولى** لو مات المتهب بعد العقد وقبل القبض فظاهرة كبر الواهب في التفريق على القولين المتقدمين فان قلنا ان القبض شرط في القصة بطلت الهبة في الموصعين وصار الواهب ميراثا لورثة الواهب ان قلنا بالقول الاخير بغير الواهب في الاقباض عدمه في موت المتهب وتحتير واد شئت ذلك في موت الواهب صرح بذلك في التذكرة واكثر الاصحاب لم يذكر الواهب في الموت المتهب استدل ذلك على البطلان بموت المتهب حيث ان المفروض في عبارة المصنف ميراثا بان وروايت راويين المعصين المتقدمين ثم طعن في ما صنفه بسند ومورد اخرين كما ترى انه هو موت الواهب ثم نقل عن الشيخ في ط الخلاف في ذلك حيث انه قال لا تبطل الهبة ويقوم الورثة مقامه كالباع في مدة الخيار من حيث ان الهبة عقد يؤول الى الذم فلا ينفذ بالموت وتبعد ابن البراج على ذلك مع ان الشيخ قال في هبة ذي الرحم اذا مات قبل قبضها كان ميراثا وقال ابن الملال لا يحصل الا بالقبض وليس كاستغناء حصوله بالعقد ثم اورد عليه التناقض بين كلامه اقوال كلام الشيخ الا في حجة على ما ذهب اليه الاتية من انه انما ينافيه عنه من ان القبض شرط في اللزوم في القصة لا انه اقصد بكلامه الاخير هذا هو ما قدمت الاشارة اليه في بحثك صاحب الدرر وسير في رفع الخلاف من بين ثم انه قال في المسالك ولا فرق مع موت قبيل القبض بين ان ذمه فيه قبله وعلمه لطلان الاذن بالموت وفي معناه ما لو ارسل هبة الى انسان فمات لم يهد او هبة اليه قبل وصولها فليس للرسول دفعها الى المهدية اليه ولا الى ورثته لطلان الهبة بالموت قبل القبض كالهبة انتهى **الثاني** قالوا لو اقر الواهب بالهبة والاقباض حكم عليه باقراره وان كنت الهبة في الواهب لو انكر بعد ذلك لم يقبل العدة اقرار العدة لانه على انفسهم جائز وكوبها في ذلك لا يستلزم عدم الاقباض بعد عرفت ان لا مكان رجوعه "سبه بعد ذلك الا ان يعلم كذب في اخباره الاول فظهر الوقت الذي بيع القبض والرد ونحو ذلك **الثالث** في

## في الهيئة

١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







جواز الرجوع وهو مذهب الشيخ في النهاية والشيخ المعين وسائر الرواين البراج وقيل بان له الرجوع وهو قول الشيخ في طه وبه يستدل  
 المرتضى وابن الجعفي وابن ادريس والذئب وقفت عليه من الاخبار في هذا المقام مما يدل على القول بالخبر الخامس وهو صحيح صريح في عدم  
 جواز الرجوع في هبة ذى القربى وهو ذلك على إجماع الرجوع في الصورتين الألبين من حيث العموم وعلى الثالثة بالخصوص والخبر السابع وهو  
 أيضا صحيح السند دال على عدم جواز الرجوع في هبة ذى القربى لان المراد بالخبر الخامس الرجوع كما تقدمت الإشارة اليه وينتج بذلك قوله  
 يرجع في غير ذلك انشاء وحاصل الخبر انه لا يرجع في الهبة اذا كانت لذى قربة او معوضا عنها او يرجع بها عدا ذلك والخبر السادس عشر هو  
 موثق سماعه الا انه مخفوق طيبة الولد لامة وقد حكم عليه ثمانية مائة مائة بعد موتها ليس للولد الرجوع فيه للزوم الهبة ومما يدل على قولنا الاخر  
 الخبر الثامن حيث صرح فيه بان النخل والهبة يرجع فيها حازها او لم يحزها وان كانت لذى قربة والخبر الحادي عشر انه غير صحيح بل  
 ولا ظاهرة في ذلك لان ظاهره تجوز الرجوع فيها بهب لابنه الا ان يكون صغيرا ان الرجوع انما هو من حيث عدم النقص بان يكون للوهوب  
 بالغوا لم يقض له الحكم بل لزوم الهبة للصغير من حيث ان الابن قاصب له والخبر الثالث عشر انه لا يخرج من الجمال وتعد الاحتمال وانما يمكن ان  
 يكون الرجوع انما هو من حيث كون الهبة غير لازمة لان من شرطها القبض ولم يحصل فهو ان انقلبت اليه بالعقد الا انه انتقال متزلزل مراعى  
 في لزوم القبض وح فلم يبق مما يمكن ان يستدل به لهذا القول الا الخبر الثامن وهو ينعطف عن حاشية الاخبار الاول سند وعداوه دالة  
 ومن المحتمل قريبا ان يكون قوله وان كانت لذى قربة فانه قول لا يخرجها بمعنى انه اذا لم يحزها فله الرجوع وان كانت لذى قربة وهو مضمّن  
 صحيح وبليغ الاستدلال بالخبر المذكور على ما ذكره ونبأ اوضحناه ان في المقام يظهر ضعف ما ذهب اليه في النهاية من موافقة المرتضى ربه  
 في عدم لزوم الهبة على ذى الرحم والايمان والابناء الثانية تر فيها الوتلف بعد القبض سواء كان القلف من جهة الله سبحانه او المتهب غير  
 فانه لا يرجع ونقل عن التذكرة دعوى اجماع على ذلك وكذا لا يعتد بخلاف المرتضى ودعواه على جواز الرجوع الامع التعويض مما يدل على  
 اللزوم وعدم جواز الرجوع في الصورة المذكورة الخبر الاول وهو صحيح صريح في ما نعيه في المسالك وفي حكم تلفها تلف بعضها وان قل لانه  
 الرواية عليه فان العين مع تلف جزء منها لا تنتهي وفيه اشكال فان الظاهر ان المراد به يا حبايبه كما تضمنته الخبر انما هو بمجرده وجود  
 وعدم تلفها فلا يثبت تلف بعضها لخصه صامع قلته كاصبع العبد لو قطعت فانه لا ينكح في قيام العين وجوده فاعرفوا بالجملة فان ما ذكره لا  
 يخرج عندي من شوب الاشكال الثالث تر فيها الوعوض عنها وان كان الوعوض قليلا اذا حصل التراضي والزوج في هذه الصورة اجماع على حتم  
 من المرتضى وبديل على ذلك الخبر الثاني وهو صحيح صريح في عدم جواز الرجوع اذا عوض الخبر السابع حيث حكم عليه بالخبر الثاني الهبة التي هو كما  
 عرفت انفا عبارة عن لزومها في صورة ذى القربة والذئب ثياب اي يعوض قال في ذلك ولا فرق في العوض بين كون من يعوض للوهوب غير  
 عملا بالاطلاق ولانه بالقبض بعد العقد مملوك للمتهب فيجب له الوهاب بعد القبض لصديق المعاوضة فانما لا يمتنع بقا  
 هو كون احدا للعوض غير الاخر ولو تم ما ذكره للزم انه لو دفعه للمتهب بجميعه له الوهاب بعد القبض لصديق المعاوضة فانما لا يمتنع بقا  
 ولا فرق بين دفع البعض ولا دفع الكل قوله لانه بالقبض بعد العقد مملوك للمتهب مسلم لكنه ملك متزلزل لا يلحق الا باعطاء العوض و  
 نحوه من الامور الموجبة للزوم وبالجملة فانه باعطاء بعض للوهوب وجميعه بما يقال رده او رقبه بعض ولا يقال اعطى عوضه هذا هو الظاهر  
 من العرف والاستعمال وبه يظهر ان ما ذكره لا يخرج من شوب الاشكال فتم ان الظاهر من اطلاق الخبرين المذكورين انه لا فرق في لزوم الهبة  
 بالتعويض بين ان يكون قد نذر التعويض في العقد او وقع بعده بان وقع العقد مطلقا لانه بذل للعوض بعد ذلك واعطاه اياه لانه صرحوا بان  
 لا يحصل التعويض بخير الدال بل لا بد من قبول الوهاب له ويكون البذل عوضا عن اللوهوب قالوا لانه تر للهبة حبايبه ولا يجب عليه قبولها  
 بقى الكلام هناك انه لو وهب اطلق هل يقضى التعويض ام لا المشهور الثاني وقال الشيخ في طه الهبة على تر تقاسم هبة لمن فوجدها  
 لمزوجه وهبة لمن هو مثل وكلها يقضى الثواب عندنا ومقتضاه انه بالهبة يجب على المتهب بذل العوض ويلزم وان لم يطلب الوهاب اقبل  
 بسواء الا ان ابا الصلاح وافق في هبة الادنى للاعفاء فقال انها يقضى الثواب فيعوض عنها بمثلها ولا يجوز التصرف في الهبة والم يعوض عنها  
 لاقتضاء العرف في ذلك من القولين المذكورين الاصل والعمومات يقتضيه خلافه ورتبنا حمل كلام الشيخ على جواز الرجوع في الهبة عالم  
 يث كالمشروط فيها فيكون المراد ان لزومها انما يتحقق به الى هذا بميل كلام العلامة في لف وفي مقام الرد على ابن ادريس انتصار الشيخ  
 والحق بعدة وبالجملة فان الحكم مع الاطلاق كما هو المشهور هو ان الهبة جائزة من جهة الوهاب الى ان يحصل التعويض بما يتفقان عليه مع  
 الاختلاف يرجع الى مثل اللوهوب وقيمة ولا خلاف في انه لو شرط الثواب مع اطلاق او عين له الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرطه بل عليه  
 الخبر السادس فانه دال على حكم الشرط بالثواب معناه ومقتضاه ان الوهاب الرجوع اذا لم يقبل المتهب بالشرط وان لم يقبل المتهب مع استعانة  
 في الحادية حتى يشرط وفيدلا له على اختيار المتهب بين الوفاء بالشرط ليلزم الهبة ويجوز له التصرف ومن رد الهبة كما هو احد القولين وهو  
 منقول عن التمهيد في س وجاعة وقيل بل لزوم العقد من طرف المتهب لا يجبر على الوفاء بالشرط مطلقا كان او معينا وهذا القول جار على ما  
 قد مضى من الشيخ في طه ففعل ما هنا ففعل عليه وكيف كان فالظاهر ضعفه فان المفهوم من الخبر المشار اليه خلافه فانه لو كان  
 العقد لازما لم يستحاذ له وطو الجارية مع الشرط قبل الوفاء به حيث انه قد ملكها بالهبة ملكا لازما ويجب عليه الوفاء بالشرط كما  
 هو المفروض ومفهوم الخبر خلافه ثم انه على تقدير الشرط ان كان ما شرطه معينا فالحكم واضح وان كان مطلقا فان اتفاقا على شيء قليل او كثيرا  
 فلا اشكال ايضا ولا وجب ثمانية مقلا والهبة مثلا او قيمة ولا يجب الا ان يذكر ان طلبه الوهاب كما لا يعبر الوهاب على قبوله الاقل لانه  
 يجب ان يعلم ان ذلك ليس على جهة اللزوم والحتم بل يتخير الوهاب في جميع الصور بين الرجوع وقبول العوض لان العقد من جهة غير لازم قبل





عاد له ملك الواهب ولم يعد إذ عرفت ذلك فاعلم أن مما يدل على القول الأول ظاهر الخبر الأول وهو صحيح والتفريق فيه أنه عليه جواز الرجوع  
إذا كانت الهبة قائمة بعينها أو فليس له وقيام العين الذي هو عبارة عن بقائها شامل للحال التي التفت وعلمه وكذا ظاهر الخبر السابع لقوله عليه  
بعد ذكر ما يدل على عدم الرجوع بالنسبة إلى ذي القرابة والذي يثبت ويرجع في غير ذلك إنشاء وإيجاب في الخبرين حيث أحق  
بهما لا يحق القول الأول مقتصر عليه بما أحل على ما إذا لم يوجد التصرف وفيه أن الحمل على خلاف الظاهر كتحصيل العام وقيد المطلق بتوقفه  
على وجود المعارض لجميع بينهما بذلك وهو لم يذكر هنا ما يوجب المعارضة على هذا الوجه إلا بعض الوجوه الضعيفة كما سيظهر لك أنت  
ثم أن مما يستدل به هذا القول لاخبار المتقدم ذكرها في صدر هذا الموضوع فاتها متفقة على جواز الرجوع بعد القبض متى في بعض ما استلنا  
بعض الصور المتقدمة في بعض في بعضها استلنا ما يعطى لله من ثلثه أو ثلثه أو ثلثه وبعضها استلنا في كل واحد من الثلثين في هذا المقام أنه  
إذا نظرت إلى الروايات الواردة على جواز الرجوع بعد القبض متى أو ضمنمت إليها ما دل من الاخبار على عدم جواز الرجوع في الصور التي فيها ما  
ظهر لك أن الواجب تقييد المطلق تلك الاخبار بهذه الاخبار الواردة في هذه الصورة وبقاء ما عدل هذه الصورة على الدخول تحت الإطلاق  
فإن العام المخصوص والمطلق المقتضى فيما بقي بعد التخصيص المقتضى ولا دليل في هذه الصورة المدعاة هنا حتى يمكن أن يخص تلك الاخبار  
بمخاصة غيرها من الاخبار والصور المتقدمة وبه يظهر قوة القوة القول المذكور تحت القول الثالث وجهه مقتضى من تضاعف عبارات أصحاب  
هذا القول أعني قوله قم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالسائل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وليس الرجوع تجارة ولا عن تراض وهذا  
تما استدلال في الخبر على ما اختاره من هذا القول م عموه أو فوا بالعقود خرج منه ما دل الدليل على جواز وفيه الباقي على أصله م  
رواية إبراهيم بن عبد الحميد عن القاسم قال أنت بالخيار في الهبة فإذا امتدت يدك فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن يرجع فيها وقال قال  
رسول الله ستم رجوع في هبته فهو كالراجح في قية خرج من ذلك ما أخرجه الأئمة في الباقي على أصله وهذا الوجه مما استدلال به في الخبر  
م جواز الرجوع يقتضي تسلط الواهب على ملك المتهب وهو خلاف الأصل لقوله الناس أطولن على أموالهم فيقتصر فيه على موضع الدليل  
ه فالشيخ وروى أصحابنا أن التهب في تصرفه في الهبة فلا رجوع فيها وهو يدل على وجود روايات بذلك م أن التهب قد ملك  
بالعقد والادباض فظهر أثر الملك بالتصرف فتعوى وجود السبب فكان تاما والآل لم يحقق أثره فلا يتحقق النقل إلى باب جواز الرجوع ليس  
سببا هنا وإن كان سببا في غيره وهذا الوجه مما ذكره في الخبر وهو ما دل أنه م أن جواز الرجوع يقتضي الضرر بالتهب على تقيده  
بناؤه وعرب وطول مدته وما منفتان شرعا م أن الموهوب قد ملكا التهب بعقد الهبة فلا يعود إلى ملك الواهب بعقد جملته ما هو  
في حكمه م أنه إجماع لأن المخالف معروف بالاسم والتب فلا يقدح م اخبار التي وهي متعددة هذه جملة أدلتهم على القول وسنتين  
أنه قد ما فيها من القصور لكن قبل الشروع في ذلك لابد من تمديد كلامي في المقام يكون كالوجه الجهلي لرقم ما ذكره هؤلاء الأعلام ثم تنظف  
الكلام على بيان ما في هذه الوجوه التمام فنقول قد عرفت مما ذكرناه في صدر هذا الموضوع أن المشهور في كلامهم من غير خلاف في الدعي  
عليه الإجماع أنه يجوز الرجوع بعد القبض في مواضع مخصوصة وقد دلت جملة من الاخبار الصحاح الصراح على ذلك وإماما عارضها  
من الاخبار الدالة على إعدام منع قصور هنا عن المعارضة لتلك الاخبار فإنه لا قائل بها من الأصحاب حملوها على الكراهة المغلظة حينا  
بين الاخبار وخرج فالواجب هو الوقوف على هذه الاخبار المذكورة الصحيحة الضمنية المقتضية بعمل الأصحاب وإتقانهم على القول بها  
حتى يقوم دليل على ما يوجب الخروج عن إطلاقها وعمومها نعم قام الدليل بالنسبة إلى الصور التي قد مناهما فدل بالاحتمار الدالة على ذلك فوجب استلناها  
وأما ما نحن فيه فليس لهذه الوجوه التي لفقوها وهي م من يدب العنكبوت وأنه لا وهن البيوت أما الأول فحين أن الرجوع ليس أكل المال  
بالباطل لا فاما جواز الرجوع بتلك الاخبار الصحيحة الصريحة في جواز الرجوع بعد القبض فاتها صحيحة مرجحة الرجوع نعم قام الدليل من خارج على  
عدم جواز الرجوع في بعض الصور ونحفظ صناب تلك الاخبار فبقيت فيما عدا على إطلاقها بل أكل المال بالباطل إنما يلزم القائل باللزوم وعدم جواز الرجوع  
فإن متى دلت الاخبار على جواز الرجوع ويرجع الواهب ولم يدفع إليه بناء على دعوى لزوم الهبة بالتصرف فإن الآدم من ذلك أكل التهب لها بالكل  
لخالفه مقتضى النصوص المذكورة الدالة على استحقات الواهب لها بعد رجوعها وأما الثالثة فحين أن العقود منها الصحيحة ومنها الفاسد ومنها  
الحايض ومنها الآدم وقد حققنا سابقا تلا يجوز العمل بالإدعية على ظاهرها الماعرف بل الواجب حملها على العقود الآدمية وما نحن فيه ليس بل لازم للدلالة  
النصوص الصحيحة وإتقانهم على جواز الرجوع بعد القبض أنهم من أن يكون قد عترفوا ولم يفتروا ودعوى كون العقد لازما هنا بالتصرف مصادرة  
دعوى المتنازع وأما الثالث فمع قطع النظر عن ضعف الاستدلال الذي يوجب طرحه باصطلاحهم فضلا عن أن يصلح للمعارضة فإنك قد عرفت  
هذا الخبر وما في معناه من الاخبار الدالة على عدم الرجوع بعد القبض قد حملها الأصحاب على الكراهة فقام من طرحها حيث أنه لا قائل بها فكيف  
يستدلون بها هنا وهم إنما يدعون اللزوم هنا من حيث التصرف والرواية وما في معناها إنما دلت على اللزوم وعدم جواز الرجوع في غيرهم  
وليس فيها تعرض للتصرف بوجه فإيدل على الرواية لا يقولون ببر ما يقولون لأن ذلك عليه فكيف يتم الاستدلال بها والحال كما ترى وأما الرابع  
فحين أن جواز الرجوع مما اقتضيه الصحاح المتقدم ذكرها والتهب إنما ملكه ملكا متزلزا لا مراعى بعدم الفسخ من الواهب فإن القبض بمجرد لا  
يقضي لزوم الهبة كما عرفت كما هي جائزة لا يلزم إلا بأحد الأسباب الموجبة للزوم وهو ما ليس هذه هنا ودعوى أن التصرف من جملتها مصادرة و  
متى نسخ الواهب رجوع فاما ما يرجع في ماله وتسلط على المال المتهب في حقه فلا استدلال بالخبر عليهم لاهم وأما الخامس فحين أن الاستدلال  
بغير هذا الكلام مجازاة محضة سيما على ما تقدم وأصطلاحهم ومنه في الأخبار المروية فالأصول فكيف يستدلون هنا على جبر هذا  
الكلام مع أن كتب الاخبار خالية من ذلك وأصحاب هذا القول بعد التخصيص والمنافسة في تحصيل دليل لهم من الاخبار لم يعثر إلا على رواية

ابراهيم بن عبد الحميد المذكورة واورد ولو استدوا بها وقد عرفت ما فيها سنداً ودلالة واما السادس وهو اقوى ادلت في الحق ولهذا قد مر  
وبالغ في الدب عنه فانه ذكره في الت من ان اراد الملك بعد العقد والاقباس هو الملك على جهة اللزوم فهو عين النزاع وحمل البحث  
هل هو الاضادة وان اردت حق الملك المطلق اعترض اللزوم والجائز وترتب هذا المطلق فهو عين النزاع لان العقد الجائز لا يرفع جواز التضرر  
فيه على هذا الوجه كما يظهر لك في تصرف حلال المتابعين مع وجود الخيار للاخر وكما في التصرف غير لمعتبرين ولا الناقل للملك في الهبة عند  
بعض الاصطلاح فانما هو من اثر الملك ما هو اثر الملك للزوم الحاصل وهو الجائز رضى على ما يدعيه الخصم ودات عليه الخيار العتيق وذلك لا  
يوجب قوة السبب لا ثمانية ولا ينافي كونه سبباً ودعوى كون الرجوع ليس سبباً هنا عين المتنازع فان الخصم يجعل سبباً ثالثاً في دفع ملك  
المتهب اثبات ملك الواهب بواسطة جواز العقد الذي قد استفيد من التصرف انتهى وهو جيد ريثق واما التابع فضعفه اظهر من  
ان يخفى اذ لا خلاف كما عرفت ولا اشكال في كون العقد بعد القبض جائزاً من لزوم الواهب منصرف الرجوع في الواهب متى اراد كما دل عليه الكتاب  
العتيق المعتبر في حق الواهب وانما في حق فصرف التهب على هذا الوجه اقدام منه على الضرر ورضى به لا تصرف في ملك غير مستقر  
ولا لزوم فادخاله الضرر على نفسه لا يكون حجة على غيره ولا يدخل تحت خبر الضرر كما هو ظاهر لذي الاصل والافكار واما الثامن فهو كما بقية  
في الضعف لما تقدم في جواب الوجه السادس وهو ان اراد بالملك هو الملك للزوم فهو اقل للمشكلة وحمل البحث وان اراد الاعتم ينفعه  
ولم ينصر الخصم واما قوله فلا يعود الى ملك الواهب لا يبعد جد وما في حكمه فانه بعد الاغراض عن المناقشة فيه بان ذلك مما هو في الملك  
اللزوم الذي ليس لصاحبه الرجوع فيه على انا نقول ان الضعيف هنا في حكم العقد حيث اننا نأقل للملك من التهب الى الواهب كما هو ظاهر  
ولما التاسع فهو ما شد ضعف من هذا الوجه المذكورة وكيف يدعى الاجماع في موضع هذا التحريم المنتشر بين علماء الطائفة وللعلماء المظ  
والمناقشات الزائدة كما عرفت وستعرف ونحن في شك واشكال من جهة اجماع في موضع لم يطرف فيه الخلاف فكيف بهذا الموضع الذي قد عرفت  
اشاع دائرة الخلاف فيه ما هذه الدعوى عند ذوى الاضافات الامم قبل الهدايات والفتايات الموجبة لارتكاب جادة الاعشاب واما  
العاشر فان في ادل عليه ظاهرة في الاخبار من غير الرجوع في الهبة وانه كالرجوع في الفسخ الذي لا خلاف تحريمه لا فائده على المجمع ولا في  
الاخبار والفتاى الصراح المتقدم نكرها على جواز الرجوع في الهبة بعد القبض ما لم يرض لها بوجوب لزومها ذلك التصور المتقدم ونحو ما  
اما سائر هذه الاخبار على الكراهة المذكورة كما ذكره الاصحاب والعلما بظاهرها وبخصتها بالقوة التي تلزم بها الهبة ويحرم الرجوع واما العمل بظاهرها  
فهو غير مستقيم كما هو ظاهر لذي الفهم القويم فحتم القول بالتفصيل بان ان كان التضرر موجباته وجهها عن ملكه او غير الصورة كفساد الثوب  
او طين الحنطة وتغير ثوب كذا الوطى هي لا رمت وان لم يكن كذلك بزيادة بل بالنسبة وليس السوب وسكنه الذار في جارية الرجوع فيها الغنى يقول  
القال على ان اذا كانت الهبة قائمة بعينها فلا يرجع فيها والا فليس له الرجوع والتقريب فيه انه مع تغير العين بطريق الخط وتقطع الثوب ونحو  
الحنشب ونحو ذلك لا يصدق بقاء العين لان المتبادر منه بقاءها على حالها او اوضاعها التي فيها المذهب عليها لاصل اللات ومع خروجها  
عن ملكه لا يصدق بقاءها عرفاً لان ذلك منزل منزل المتلف فغضاً عن اصل الخرج عن الوصف وعلى هذا فيكون هذا الزيادة محضاً او مقبلاً  
لذلك الاخبار والفتاى المتقدم ذكرها كما هيده وما قبلت التصور المتقدمه واعترضت في المسالك ما ان الخبر المذكور في الاستسكان السند  
والدلالة انا السند فلعمري كون ما من الصحيح من يعتبر عدالة الراوي بالمعنى المتصور وينحل على العمل بها واما الدلالة فظهر في صورة فعلها امر  
الملك مع قيام عينها بالهبة ان افاته انقل قام تغير العين او رادها لانه من تقدم او تكلف بل يدعي قيام العين بقاء الذات مع تغير كثير من اوضاعها  
فصل عن تغييره قال وايضا صحت هذا العمل بقوا بطيطة بالتغيير مع صدق بقاء العين بخلافها مع الهبة لا ان يدعي في الوطى عدم  
بقا عينه عرفاً وليس بواضح ويخص بمال الوصيات ولذا فتاهاين من قوله التالف من حيث امتناع بقاءها من ملك لواخر على حال فقيده تلك  
الاخبار والكتبة الصيغة الواضحة للدلالة بمثل هذا الخبر الواحد البعد الدلالة لكثير من ما عتبات تفصيل لا يتبع من اشكال الا ان اقرب من القول  
المستهور باللزوم مطر انتهى اقول ان بآلته التوفيق في سواء الظرف في ان لا يخفى ان الطعن في الخيارات كونه بالسند في وجهه وانه عند ولا معتد  
ولو على تقدير هذا الاصطلاح الصحت فان جعل منهم قد عدوا في الصحيح حيث ان حسب ائمه ياراهيم س هاشم الذين قد تلقوا احاديثه  
بالقول وان عدوا في الحسن فمما عرفت في السند ضعيفة واهية واما في المتن فالتحقيق يقال ان الحاشد لور وان لم يرض بالدلالة على ما  
ذكره القائل بالتفصيل في جميع ما اورده ودعي اللزوم لسبب الا انه ظاهرة البعض لانه من حمل ما عدا من التصرف الموجب للزوم تقطع الثوب ونحو  
الحنشب على الخط ومن القدرية انما يقع في هذا المصنف مع قيام اهية بعينها عريه اتفاقه على ان الحال لا يجعل القول باللزوم  
والحق ذلك بالتلف وانه بالنسبة في نقابها عن الملك فظاهر في قيامها بعينها بالاعتبار في حاشا المتقام ولو دلح الرجوع فيها طاهرة في  
اللزوم الحاق بالتلف في اللزوم وتدل ذلك الوطى ايضاً ان اراد ان مطلق الوطى وان حقوه والاستيلاء في شكل الصديق بقاء العين الموصوب  
للرجوع وحصول الاستيلاء من مانع من نقل من ملك الوطى وجماعة فانما يصح في الخبر المذكور وهو الحاق التمتع بالهبة من مال المتصور  
على النحو المتقدم بالتلف انما مما عدا فلا ينافي في استيراده من نقله في حاشا القول باللزوم بالتصرف الناقل للملك في تنبيهه من التهب  
وانتقال الهبة الى الورثة فقول ان احاديث العامة فصح به مجمع في ان هذا استغناء بمحصله في ويقل والتصرف في الهبة هو الموصوب وانه عند  
غير حاصل في حق كنهه على الجواز للوجه في الرجوع في قوله تحت في قوله الجواز للرجوع وقيل ان من انما لانه لا اسمع له بمقتضى العمل  
وهو اقوى من نقله في التهب وهو خبره الشهيد في س ر ر ر اليت ادركوا في ص واستخرج بان السند هذا انه لا يخفى ليعول نا  
انما هو الجواز المتقدم كما عرفت وهو قد تضمن جواز الرجوع في كانت حاشا قائم بعينها والآقا وهو ان يكون عدم قيامها بعينها المتو





فانها

02v

[illegible]

لروم العيين عليه وان صدقتم منكر قبل الدعوى المذكورة انليس كل منكر يلزمه اليقين على الاطلاق بل لابد من اقتسام دعوى منكره  
 منكر وهو مما لا خلاف فيه ولا شبهة يعتد بكونها باهية والقليل فقال وهبته وملكتها ولكن انكر القبض فشكك في انشا من بناء الكلام هنا  
 على ما تقدم من الخلاف في ان القبض هل شرط لصحة الهبة فلا يحصل الملك بدونها شرط للزوجهما فيحصل الملك بدونها وان كان ملكا  
 من لولا لا يجوز رفعه بالفسخ وبيان ذلك ان الهبة تحصل بمجرد الايجاب والقبول والقبض امر خارج عن ما هبتها وانما اعتبر في حقها او  
 لزومها فافراد الهبة وقوله وهبته لا يدل على ان يد من وقوع الهبة بالايجاب والقبول وانما القبض فلا دلالة له عليه وقوله ثانيا وملكتها  
 فان قلنا ان القبض شرط في الصحة فنقتضي هذا الاقرار انه قبضه لان الملك على هذا القول لا يحصل الا بالقبض فيحكم عليه بالاقباض  
 حيث يقول وملكتها فلا معنى لانكاره الاقباض مع هذا ان كان المقر ممن يرى القول اجماعا او تقليدا وان كان ممن يرى ان القبض شرط  
 في لزوم وان الملك يحصل بغير القبض فيجوز ان يكون اقراره اخبارا عن رايه ومعتقده فلا يدل على الاقباض وذلك الكلام في المقام واسع  
 من اراد الوقوف عليه فليرجع الى مطولات الامام حبيب رضوان الله عليهم الا انما كانت المسئلة خالية عن التصوص فتطويع الكلام فيها  
 بنحو هذه التعليلات تطويل بغير طائل والله العالم المسئلة التي بعثوا قالوا اد ارجع الواهب الهبة حيث يجوز الرجوع كان  
 واحدها حالها لتغيره لا اشكال وان وجدها متغيرة معيبة لم يرجع بالارض لانه حدثت عيب مملوكة للتهب لو سلمها اليها على الاثرها  
 فحانها فلا يكون ضمنونه عليه سواء كان العيب بفعلهم لا وان وجدها زائدة زيادة متصلة كالتمين وقيل في الواهب انما تاتى العيب  
 بل داخل في تمامها او جزء لها لغة وعرفا لرجوع في العين يستتبعها وان وجدها زائدة زيادة متصلة حشا كالمولود الناتج والتمين  
 المحلوف والتمرة المقطوعة والكسوف في الهبة لانها لما احدثت في ملكه فتخص به وان كانت الزيادة منفصلة حشا كالحمل المتحد بعد نفوس  
 والابن يك قبل جلب والتمرة قبل قطاها مكنت على الثمن ولعين ما تقدم قال ابن حمزة الرجوع في الام والحمل المتحد على انه كالحز  
 من الام ومثل العتوف واشهر الخبز ولو لم يبلغ او ان جزءه فان الاشهر بعتية للعين هذا كله اذا كانت الزيادة قد حدثت بعد ملك الهبة  
 للعين وذلك بعد العقد والقبض اما لو حدثت قبله وهي كالمه جورة قبل الهبة فخرج فيها كما خرج في العين اقول عقدته

الكلام في هذه المسئلة

### كتاب السبق والزمان في التوقيف يكون الباء مصدر سبق في الصحاح مصدر سابق قال

في المسالك وكذا ما سمعنا الا ان التام في اوقع بالمطلوب هنالك ان الواقع في معاملة بين كون العمل بين اثنين فضا عدا فباب المعاملات  
 اولى والسبق بالتحريك ما يبدل للسابق عوضا يسبق ويقال له الخطر بالخاء الموحدة والظالم المملة المفتوحين قال في كتاب المصباح المنير للسبق  
 بفتحين الخطر وهو ما يتراهن عليه المتسابقان وسبقته بالتشديد لا حدثت سبق وسبقته اعطيت اياه قال لازهرى وهذه الزيادة  
 استقر قالوا فاندت بعث النفس على الاستعداد للقتال والهلاية لما رت التصلال لكونه من اهم الفوائد الدينية في الجهاد للاعداء الله  
 هو معظم اركان الاسلام وهذه الفوائد خرج عن الهوى واللعب المتى عنها وعن الغامل عليها وانا اذكر اول ما مضت عليه من الاختيار  
 الواردة عنهم عليهم السلام في هذا المقام ثم اشغف بما ذكره علمائنا الاعلام ورفع الله تعالى رجائهم في هذا المقام آ ما رواه في الكافي عن طلحة  
 بن زيد عن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجري الخيل للقاء خمر من الجاه الى مسجد بني زريق وسبقها من ثلث خلقات فاعطى السابق غدا  
 واعطى المصلي غدا فاعطى الثالث غدا فاقوله التي اخمرت خمار الخيل بعلمها القوت بعد التتمين يقال خمر البعير خمر من باب قعدت  
 وقيل في قتل الخمار بالكرم الموضع الذي يضم فيه الخيل ويكون وقتا للاداء التي تضم فيها وقته الخيل ان يظهر عليها بالعلف حتى تمن  
 ثم لا تقف الا القوت لتخف وذلك في مدة اربعين يوما وهذه المدة تسمى الضمار والموضع الذي تضم فيه الخيل يسمى بضم او قبل  
 ان تد عليها سرجها وتجل بالاجلة حتى تفرق تحتها قيد هبة هلم لا يولد لها الجاه والحق بالحق المملة ثم الفاء يمد ويضم ويضع لونه  
 على اميال ويضمهم يقدم اليها على الفاء كذلك في النهاية وينو ان يرق بتقديم الزاي في من الاضما قوله وسبقها من ثلاث خلقات هو ما  
 تقدمت بفتحين وهو الخطر الذي يقع الزاه عليه والعنف بفتح العين الممل وسكون الدال بحجة الخطر بجاءها ما رواه في الكافي في ضمن  
 العياث من ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي عن علي بن الحسين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجري الخيل وجعل بها اواني من فضة واوراق  
 لتدبيل الباء وتحققها جميعا وفي رواية يربون درهما ويقال ايضا لسبعة مشاقيل ما رواه في الفقيه حرسا قال قد سبق رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سامة بن زيد واجري الخيل فزروا ان فاقه النبي صلى الله عليه وسلم فسقت فقال عليه السلام انها فقت وقالت فم في رسول الله  
 وحق على الله ان لا ينبغي غنى على غنى الا اذله الله ولوان جلابي على جمل لهذا الله الباغي منها ما رواه في الكافي عن ابي بصير عن  
 عبد الله قال ليس شيء تحضر الملائكة الا الرهان وملاعبة رجل باهل قبل المراد بالحق الاخر بالمباح الذي فيه قفر في ولادة والرهان  
 السابق على الخيل ونحوها كما يدل عليه الخبر الذي في ما رواه في الفقيه حرسا قال قال الصادق عليه السلام الملائكة الشفر من  
 الرهان وتلعن صاحب الرهان والفر والخف والرش والتصل فانه يحضر الملائكة وقد سبق رسول الله صلى الله عليه وسلم سامة بن زيد  
 خيل ما رواه في باب عن اعراب سبابة قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة من يعبد الجاه قال لا باس اذ لم يعرف بفسق  
 قال وهذا الاستئصال بمعه يهول لا باس لشهادة الذي يلعب الجاه ولا بأس لشهادة صاحب السابق المراهن عليه فان رسول الله

صلى الله عليه القداحى الخيل وساق وكاد يقول ان الملائكة تحضره في الخف والحافر واليتس وما عدا ذنابا حرام  
 مارواه في انفيقه عن العلابين سنايقا سئل باعينا لله عليه من شاة من بلعطة حرام قال لا ما من اذ لم يعرف بفسق قلت فان  
 من لم ياتقوله قال هو شيطان فقال سبحانه الله اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وان قال ان الملائكة لتفرع عبد الرحمن  
 وتلع صاحب مناحل اخذ فخر الخف والردى وانصل فاهما تحضرة بقور سوا لله اسامه من زيد ولحوى الخيل ٥ مارواه في  
 عن ابن الحنفى قال رسول الله صلى الله عليه الراكبو اوارموه ورسوا احتيالى من ان تركوا تم ذال كل هو المؤمن باطل الاثنته في  
 تاديب الفرس ورميه عن قوسه ملأحت احلته فانه من حق الا ان الله نعم ليدنس باسهم الواحد الثلاثة بحجة غامل الخبيرة بالمقوى  
 في سبيل الله والراعى بسبيل الله ٦ مارواه في الكاوى عن طحطه بن زيد عن ابي عبد الله عن مائه عليهم السلام قال تروى عنهم  
 الاسلام ١٠ مارواه فيه ايضا عن حفص بن الغفري عن الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام كان يحضر الرضى الرهانه ١١ مارواه فيه  
 هذا الاسناد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سبقت الرضى الحفا وخامروا بصل بيننا اتصال والمرا بالانصال القضا  
 المعجزه ياة والتبوق بمقتضى الشك من مقتضى ابي عبد الله الخبر المنع من ان هان في غير الثلاثة المذكورة ويجوز ان يكون ما نقله  
 لخطه في هذا الخبر المنع من الاخذ والاعطاء في غير هادون اصل السابقة ١٢ مارواه في الكاوى عن طحطه بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال استرون اغار على سرج المدينة فانه فيها ساء ديا سوء صبا حاه فتممهم رسول الله صلى الله عليه في الخيل فركب فرسه في طلب العدو و  
 كان اول اصحابه حقه ابو قتاده بن عيسى بن فرس له وكان تحت رسول الله صلى الله عليه سرج دفناه ليف ليوفيه استروا بطل طلب العدو فلم يلق احدا  
 وتابعت الخيل فقال ابو قتاده بن رسول الله ان العدو قد انصرف فان ذلت ان لتبوق فقال نعم فاستبقوا سرج رسول الله صلى الله عليه سائبا تم  
 اقبل عليهم فقال ان ابن العوانك من قريش انه هو الجواد الجعري فرسه ولمراد بالتحريم هو المال التام قوله ١٣ اما من العوانك هو  
 جمع عانكة وهي المرأة الجعري الطيب وكان هذا الاسم لثلاث نسوة من امهات صلى الله عليه واله ولهن عانكة بنت هلال ام عبد  
 مناف حتى والثانية عانكة بنت قريش هلال ام هاشم بن عبد مناف والثالثة عانكة بنت لافق بن حمزة بن هلال ام وهب  
 امه ام السق صلى الله عليه واله فالاول من العوانك عمة الثانية والثالثة عمة الثالثة قيل وسو سليم كان يفتقون بهنك لولادة وقيل  
 العوانك في حداث النبي صلى الله عليه واله لتع تلبس به سليم وهن ذكورات والواقي من غيرهم ١٤ مارواه في الحرفي في قرب  
 الاسناد عن الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وله ساق بين الخيل واعطى التوابق  
 من عنده ١٥ مارواه في الكتاب المذكور عن العتري عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى  
 الله عليه واله حوى الخيل وحمل لها سبع اواني من فضة وان النقص اجرت الا ان قبله من نول فسقت الغضبا وعليها اسم  
 الفضل اناس يقولون سبق رسول الله صلى الله عليه واله ورسول الله صلى الله عليه يقول سقاسات هذا ما حقه في هذا ما حقه من الاحبار  
 الكلام فيه اذ كذا الاصطاحات هو يقع في مورد الاول احواله بين احمد ساروه ان الله عليهم وعبيد من عت من ساق والامارات  
 وتعي تجعل عليها قاعة الشدة حواره العقد لقص وانع ولا ملاي من لامة في جواره وان استقوى في تعجيل وفي السقا  
 احوال بين جميع المسلمين في شعية هذا العقد وثمة من اهم لقواند ليدب ما يحصل فاهم على العدو في حمارا عاده الله تعالى  
 هو اعظم اركان الاسلام وانما الخلاف بينهم وعبيد عنهم ايضا في لزوم هذا العقد وجواره قد استمعنا منهم ان ادرس بل الظاهر به  
 اولهم والمحقق في الاول وفيه الشخ والعلامة في الحق وعبرها الى ان في واة من العقود الحاربة كاحسان اللازمة لا اشارة حتى الاولون  
 بقية او فوا بالعقود والمؤسسون عند شرطهم احباب في الحق لا يوجب فقصر على الاستدلال لهم بها فانهم لا يفتقون لواءه بل  
 بقتصافان كان لا يراهم لوفاء العمل بقتصاه على سبيل اللزوم وان كان لوفاء العمل بقتصاه على سبيل الجوار قال واصم  
 بيل ليراد مطلق لعقود لوفاء ما ورد في المعارية وغيره من العقود الخائرة وهو مل بالاجماع فليمة لا العقود اللازمة والفت  
 وقع فيه انتهى واتحددت المستندة في الجواب عما تقدم في السوا عن الامة من انه اعم من اللزوم وعدم محاسنة ما مور بالوفاء  
 اعم من ان يكون امر الجاهلية او استحبابيا هو يكون لازما اذا وقع في مقداره وازيد على ما احاب في الحق بان الاصول والعقود عامة في جانب  
 المأمور والمأمور به فيتم بمعمومه سائر العقود ثم تحصر بعضها واحس العقود الخائرة في العموم حتى في الباقي كما هو معتق الاصول  
 واما قول لوفاء بالعقد المعاني بقتصاه من لزوم وجوار هو حلال العاهة فان مقتضى الوفاء ما تلت التراب والعمل بمقتضى ما استمر  
 وهو جليل وهكذا يقال بالثبوت لمصلحة ديت شر من الامر بانوه ما تلت بقتضى حوال الوفاء ان الفصل في الامر بالوجوب وانتهى  
 من الوجوه ١٦ استحبابية يتم مقتضاه العمل على ما يقتضيه الاصل بقتصاه وقوله دليل على خلافه قال في المصنفات هذا العمل  
 عقد يقتضيه عوضا على عمل وهو مستلزم بين الاحادة والحالة في نهامت العمل استلزام العمل في العموم بل هو معناه ما هو من جوار  
 وعلى جوار اتمام العمل في سبق وعلى ما لا يعلم حصوله من العاد على جوار اتمام العمل وهو من خواصه وخصه من خواصه  
 فوق الاختلاف لسبب ذلك فعلى القول بانها حالة يلحقها احكامها من الكفا ما لا يجاب والسؤال وتكون الامة في ملك العمل  
 عقلا براسه في الاختلاف بين عواضها عن كل من الامر على حدة فاعرفه وبقا له بل هو القبولية وهذا السواد لا يمان ان يافق  
 في ان الجاهلية ليست عقدا فلا تناول الامة له ولطافها يرجع الى اصالة عدم الامة بحسب سبب التل في كون المسئلة عقدا ١٧  
 انتهى القول لا يخفى على من راجع الاحبار التي قلنا انها هي احكام المسئلة التي وردت فيها ابي عبد الله صلى الله عليه واله في شتى منها على



وقوع عقد ولا إيجاب ولا قبول بالكلية وغاية ما دللت جملتها على أن رسول الله - أجرت الخيل في سابق واعطى السابق كذا والفهم منه هو حن ما يؤخذ من المال على هذه المعاملة وأما كونها على جهة اللزوم والوجوب فلا إلا أن يقال بوجوب الوفاء بالشرط وإن أعطا المال لا يلزم أن يكون من المسبوق فإن الظاهر أن إعطائه صلى الله عليه وآله ليس من حيث كونه مسبقاً وإنما هو متبرع منه لمن حصل له خبره السابق وظاهر الخبر المذكور بل من حيث أن هذه المعاملة براسها وهي من قبيل الرهان إلا أنه غير محظور كشأنه أو الرهان كما ينشأ من الخبر الرابع والخامس والسادس والسابع والعاشر حيث سمي هذه المعاملة فيها رهاناً وأثر رهان حق جابر شرعاً على ما أخذ عليه قال في القاموس والمراهنه والرهان الخاطرة والسابقة على الخيل انتهى وهو ظاهر في المراد ووجه فقد أفتت الأخبار وكلام أصل اللغة على هذه التسمية و جعل معامل براسها كما في أفراد الرهان إلا أنها حق وما يؤخذ عليها مال وما عداها باطل وما يؤخذ عليه حرام وأما الكلام في لزوم ما يجعل حطاً فالظاهر ذلك لما عرفت من وجوب الوفاء بالوعد والوفاء بالشرط وهذا ما يفهم من الأخبار المذكورة وما طالوا بهذه المقام من الاختلاف في كونها جارية فيفتح عليها ما يفرغ على الأخبار أو جارية فكذلك وكذا يطول بغير طائل وتحصيل غير حاصل بحالاً يعني على من لاحظ الأخبار المذكورة وانما كلامهم هنا جرى على محرى بحث العامة في المسئلة وهذه التفريعات والاختلافات كلها تبعاً لها كما عرفت في غير مقام مما سبق ومن يرجع إلى الأخبار الواردة في المسئلة عرف حقيقة ما قلناه ووضح ما قلناه والله العالم **المورد الثاني** قد صرح الأصحاب رضي الله عنهم بقصر جواز السابقة على النصل والخف والخاف وقولاً على مورد الشرع وأنه يدخل تحت النصل التهم والنشاب والحرب والسيف أن الخف يناول الأبل والفيل اعتباراً بالنظر وأنه لا يجوز السابقة بالطيور ولا على القدم ولا بالسفن ولا المصاعف أقول وتحقيق الكلام فيما ذكره يقع في مقامات أحدها أن ظاهر قولهم أنه يقتصر على هذه الثلاثة وقولاً على مورد الشرع هو أن هذه المعاملة على خلاف الأصل بمعنى القواعد الشرعية لا شتمها على القهر واللقب والتمارة في بعض الوجوه وهذه الأشياء مما نهت عنها الشريعة المحمدية فلا يصلح أن لا يعض منها إلا ما ورد بالشرع بالأذن فيه وهو كلام حق إلا أنك قد عرفت أن ما قد ساء من الأخبار قد اشتمل على ما يرد الرئس والمراد بالجماع فيجوز السابقة بها أيضاً وعليه بدل الخبر الخامس والسادس والسابع فهذه الأخبار الثلاثة كلها دالة على جواز النصل بالجماع والثلاثة التي خصوا الجواز لها لم ترد إلا في الخبر الحادي عشر خاصة والعصم هنا من قول شخصاً لنهيد الثاني في المسئلة بعد قول المصنف أنه لا يجوز السابقة بالطيور إلى آخر ما قد مر ذكره وجعلنا من هذه الأمور المحصل المستفاد من الخبر السابق المقصود لنفي شرعية ما عدا الثالث والنهي عنه الشامل لهذه الأمور وغيرها انتهى وعلى هذا التمسيم كلام غير وطاهرهم الاتفاق على المحصر الثلاثة المذكورة وأن غير ما عرفت منصوص في الاختصاص جملهم على عدم الوقوف على غير من هذه الأخبار من الصدر رآك سابق منهم كالشيخ الذي هو قول من صرح بهذا الحكم إلى أن وصلت النبوة إلى هو - المتأخرين لا يجز من بعدهم لعدم ثبوتهم يقفون عليها ولا يقولون بها ولا يتعضون للحجوب عنها لعوجب من الوجوه وإنما استدلوا من المحصر في الخبر المذكور من الجمع بين وبين هذه الأخبار الدالة على جواز السابقة بها على العمل على الفردية التي هي من الوجوه بعينه من حيث الاحتياط إلى الجهاد ونحوه أو يرد باعتبار الغالبين الغالبين أفراد السابقة هو هذه الثلاثة للعلل المذكورة وإن جاز السبق في غير هؤلاء الأخبار المذكورة لا يمكن حملها على التقية لئيم ما ذكره فإن ظاهر قوله في الحديث السابق قال عمر هو الشيطان دعا قوله عليه السلام بأس باللقب بالجماع الظاهر في إرادة السابقة بها في شرعيات العامة تنكر جواز اللقب والسابقة بها ولهذا استدلت عليه سلم لم يرد كلامه بالخبر الذي نقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله الصريح في جواز السابقة بها ولم أقف لأحد من أصحابنا حتى من متأخري متأخريهم على الجواز عن هذه الأخبار التي ذكرناها ولا على قول أحد منهم بها ولو لم يكن إلا ظاهر القول بما دللت عليه الأخبار المذكورة ويؤيد ما استدل عليه من عدم منافات ذلك للعدالة وعدم كونه مستوجبا للفسق فإن المراد باللقب - بالجماع فيها أم السابقة كما هو ظاهر الخبر السابق أو الأعم وأما ثبت أن ذلك لا ينافي العدالة وجوب حكمه بجوارزه وأنه لا يكون من قبيل اللعن القهري انتهى عن أهل بالعدالة والموجب لافق اتفاقاً وهذا بحمد الله سبحانه وظاهر لا ستره عليه ولا ياتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه ويتبادل على ما قلنا زيد الفرشي في كتابه في إيمانه يقول يا كرم والرهان الأرهان الخف والخاف والرئس فانه يحضر الملا تكة في ثأنيهما أن ما ذكر من أنه يدخل تحت النصل لا يعمه المدة وقهيداً ظاهر الصحاح هو اتحاد التهام والنشاب حيث قال للشباب التهام ورجع فالعطف هنا يصير من قبيل عطف المراد في ظاهر كلام الشيخ أن هذه التسمية بهذين الاسمين مع كون المسمى واحداً إنما هو باعتبار اللغات فيقال للنصل نشابة عند النجم وسهم عند العرب ورجع فيكون العقد دأماً هو هذا الاعتبار وزاد الشيخ المازني قال وهي الرديفان والرواح والسبوق قال في المسائل أعلم أن جسر النصل فيما ذكر هو للعرف لغة وعرفاً فلا يدخل فيه مطلق الحديث كالقبوس وعصى المدافق إذا جعل في رأسه حديدية ونحو ذلك عملاً بالأصل السابق في مصاح النصل يصل التهم والتشكين والرجع ويجعل الجواز بالعدالة المذكور إذا ما دعاء دخولها في النصل أو لا فادها فادع النصل في الحرب وقد كان بعض من استخافنا يعتمد على جعل وضع الحديد في عصى المدافق جعل على جواز الفعل نظر إلى دخول ذلك في النصل انتهى وثالثها أنه لا خلاف بين أصحابنا في صواب الله عليهم فيما ذكر من دخول الأبل والفيل تحت الخف والفرس والبغال والحمار تحت الخاف وإنما قلنا هذا من بعض العامة في العسل قال لأنه يحصل بذكر الفرقة معه السابقة عليها وأورد بصوم عبرة أن الفيل الحمار من بعضهم في جواز السابقة على البغل والحمار قال لأنه لا تغافل عليها غالباً ولا يصححان للفرقة فيهم ما روي سابقاً أقول لا يخفى أنه بالنظر في ما قد ساء من قبل عنهم من أن فائدة هذا العقد وتعلم السبق والرمزية هو لما رتب لذلك لأجل جهاد عدا المدين فإن قول هذين القائمين من العامة هذا لا يجز من قريب فإن الجهاد لا يقع على هذه المذكورات لا سابقاً ولا لاحقاً بل إن إطلاق في الأخبار إنما

अथ

[illegible]

لغة صري فيها الخيل الا ان المراد بلفظه وعرفا انما هو بمعنى الغاية كما ذكره فالمراد من هذا التثنية انها وغاية لا مثله فان في القاموس من هذا  
 كلفني العاية وقال في كتاب المصباح النير والمدى يقتضيان الغاية وبلغ لدى البصري غنها وغايته ثم اعلم انهم قد عتقوا اكثرهم هذا الكتاب  
 بكتاب السبق والزمانية ومنهم الحق في الشرايع وهو ظاهر في اختصاص السبق بالخيال والابل والزمانية بالتهام مع انه قال بعد ذلك و  
 المناضلة السابقة والرواية والمناضلة لغة انما هي الرمي فلا يجوز في فاضله اي راءه ويقال فاضلت فلانا فاضلت ادا غلبته وانتقل  
 القوم وتماثلوا اي رموا السبق وقال في كتاب المصباح النير فاضلت مناضلة وفضا الادوية فضلت فضلت من باب قتل غلبته في الرمي  
 وهو ظاهر في تخصيص المناضلة بالرمي ولهذا قال في السالك واما الاطلاق للمناضلة على ما يشتمل السابقة فليس بمعروف فلفظة ولا عرف ولا عمل ايضا  
 ومن يتبع في ذلك يجوز وفي الاطلاق وبعض الفقهاء عنوان الكتاب بالمناضلة والمناضلة وهو الموافق لما نقلناه عن اهل اللغة ويشير الى ذلك  
 كلامه في التذكرة حيث قال والتبابة اسم يشتمل السابقة بالخيال حقيقة وعلى السابقة بالرمي مجازا وكل واحد منهما اسم خاص فيقتضيان الخيل والزا  
 ويقتضيان الرمي بالنضال وهو ظاهر في ان المناضلة حقيقة انما هي بمعنى الرمي الثاني ما علم ان الفقهاء من الخاصة والعامة ذكروا في هذا  
 الكتاب جملة من الاصطلاحات في اسماء التهام وما يتعلق بالرمي وهو مؤيد لما قلناه من ان المراد بالنضال في الخبر المتقدم انما هو هذا الفر  
 لما يطلق عليه لغة كما ذكره والرشق بفتح الزا والرمي وهو مصدر رشق رشقا رشقا بالتهام وبالكسر عدا ما يرى به من التهام يها  
 رمى رشقا بكسر الزا اي رمى بهما الله يربد رميها كلها قال في المصباح النير رشقت بالتهام رشقا من باب قتل وارشقة بالالف لغة رمية به  
 والرشق بالكسر الوجه من الرمي اذ رمى القوم باجمعهم جميع التهام وح يقال رمى القوم رشقا فلان رشقا بالتهام نفسها التي ترى  
 اجمع ارشاق مثل حمل واحمال انتهى ولو حصل الاتفاق على معنى رشقة فكل حمت يقال لها رشق ونقل عن بعض اهل اللغة انه  
 ختبر بين العشرين والثلاثين ويقال رشق وجهه ويربكس الزاء ويراد به الرمي ولاء حتى يفرغ للرشق قال في السالك بمعنى انه  
 مشترك بين العدد الذي يتفقان عليه وبين الوجه من الرمي لذلك العدة كما يقال رموا رشقا او هذا انفقوا عليه كأن يقال رموا  
 رشقا اذ رموا باجمعهم في جهة واحدة قال الجوهري الرشق الاسم وهو الوجه من الرمي فانما حمل القوم باجمعهم في جهة واحدة فالورينا  
 رشقا والمراد برشق اليد هذا المعنى ايضا وضافته الى اليد كما ضافته الوجه فيقال رشق به رشقا وجماد اكانت تحت الرمي واحدة  
 يمكن مع ذلك اضافته اليها كما يظهر من كلامهم الثالث قد ذكر الفقهاء للتهام عند الاصابة بالعرض وصافوا نقل من التهام  
 ان ذكر فيها احد عشر سماء في الخبر ستة عشر سماء ونقل في السالك عن كتاب فقه اللغة ثمانية عشر سماء وذكر الحق في به منها ستة لكن  
 ذكر الحق الاول جازما بالقيمة واما السادس فليس الى القول بذلك فقال ويقال المزدلف وفي السالك انه ذكر ستة او صافوا في ذلك  
 بنابع والمدن كما انما هو خمسة كما سنده في احاد واحد واراد بها بنادس قال في السالك والعرض من ذلك السابعة اوصفه  
 في عقد الزمانية فلا يستحق العوض المشروط ان يصيبه بما هو ابلغ منه اقول وتما ذكره المحقق المشار اليه من الاسماء الاحلالية بالياء  
 احيرا قال في كتاب المصباح جني العبيد وجمادى من حبا السهم العرض وهو الذي يوضع على الارض ثم يصيب به هدف  
 فهو حباب وسنهام حواب انتهى والمراد بفتح دون الهدف ثم يحول الى العرض فيصيبه وقوله يوضع على الارض اي يلقى قال في  
 القاموس النجح في الرمي وسكن وفي الصحاح كان رجع يكون اللام ويحذف اليها اي زلق والنجح الزلق وسنهام راجع اي يزعج بالقبول  
 وثانيها الخاص بارجاء المجتهمة الصاد الملهة وهو الذي يصيب احد جانبي الغرض ما هو من الخاص لا نها في احد جانبي الاسان وهو اسانه  
 احد جانبي العرض كما صاب في الخاص ولا يفت فيلخص في مركب اللغة على هذه اللغة الثمينة سيما القاموس المحيط بجميع المعاني وان كانت  
 موجودة في كتب الفقهاء قبل وبني ايضا احبارا ومثلا الجابر ما سقط من وراء الهدف وقبل ما وقع في الهدف من احد جانبي الغرض فغني هذا  
 اكانت الاصابة مشروطة في العرض فاجاب محط من ان كانت مشروطة في الهدف فهو مصيب فقول ولم اقف ايضا على هذا الاسم اي نحو كان  
 هذه المعاني في القاموس ولا غير مما حضري من كتب اللغة وثالثها الخازن بالخاء والاي المجتهمة قالوا وهو ما يخذل الغرض طاهر انه  
 لا يتقب فيه وبذلك صرح في عقد الخازن ما خدشه ثم وقع بين يديه وفي الخبر برأته ما خدشه ولم يشبهه الا ان كلام اهل اللغة على خلاف  
 ذلك فانهم صرحوا بانته الذي ينفذ في العرض قال في كتاب المصباح النير خرف السهم القطار من قبله منه وهو خازق وجمعه حوازق والمراد  
 بالقطار هذا الغرض اعم من ان يكون قوطا سا او غير ما سلف عليه الله ثم وفي النهاية الاخرى خرف السهم وخسوا اذا صاب له مية بعد  
 وسهم حازق وخاسق وطاهر الصحاح والقاموس هو مجرد الاصابة وهو اعم الاقوال الثلاثة قال في الصحاح في باب التين يسمى الغرض  
 قوطا يقال رمى مفرط اذ اصابه وفي القاموس خرفه بخرف طعنه والخازق السنان ومن التهام المفرط قال في الصحاح ايضا الخازق  
 من التهام المفرط وعسق لغته في الخازق وهو موافق لما تقدم نقل من النهاية من تراوفا هذين اللغتين ونقل في السالك عن التهام  
 في كتاب ستر العربية اذا صاب بالهاج فهو مفرط في خازق وحاسق وضابب وهذا ايضا اعم من ان يخذل ام لا ويثبت فيه ام لا وهو  
 موافق لما قلناه نقل عن الصحاح والقاموس وراثةها الخازق بالخاء المعجمة والزاء الملهة وهو الذي يخرج من الغرض نافذا وهذا المعنى  
 موافق لما هو معروف من حاق هذا اللفظ عرفا ولفظ لان الحرف الثقب والثقب سواء نفذ فيه او سقط منه الا ان هذا الاسم غير موجود  
 في جملة الاسماء المعدودة للتهام في غير هذا الكلام كما اعترف به في المسالك حيث قال بعد ذكر المصطلح وكلامه في ابي بن لكن ليس من اسمائه  
 لغة ولم يذكره احد من اصحاب الكتب الاربعة اللغوية السابقة ولا غيرهم ممن وقف على كلامه وفي بعض نسخ الكتاب بنارون بالميم بدل  
 الخازق وهو القواب الموافق لكلام اهل اللغة لقبا وتعرفها وفي الخبر جعل الخازق مجزئ الخاسق وقد تقدم جعل الخازق والنزاع



# في التبعها

مخبره كما خالف ما ذكره اهل اللغة ولو حلف في كلامه لخالف بالتراميم على الخارق ما ترى محتمل ليكون مراد الخارق كان  
 موافقا لكلام اهل اللغة لكن ذكره بعد ذلك الخارق وتعرفه بانه ما حدثه ولم يتغير بوجه فغير كما في التبع والاعمال  
 يحصل فيها ذكره حرق واندي يظهر ان وقع في التفرير من ب من التصيف واسم من غير كلام اهل اللغة لكن يستطو به ان التبع تملأ  
 ذكر الخارق بعد ذلك كان حقة ن يكون بالمعلمة ففرقة بما ينافي ذلك ويؤقت تعريفه في الخارق ما يحتمل وقوع الاصطراب وفي  
 التذكرة جعل الخارق ما ترفيه ولم يثبت والخاسق ما يقب و ثبت فيه كما ذكره الله هنا في الخارق بالمعنى فحدها متعارفين ولم يتفق منه صفة  
 الزاء ولا ذكر الامر من والالتباس فيه استدلال بران جعل بالتراميم فكلهم لا يخرج وحالف مفهومه بها ومن جعل بالتراميم في كلامه  
 في عدم كلام الله هنا وحالف كلام اهل اللغة انتهى كلامه زيد مقامه وحاشا الخارق بالخاء المعجمة وهو الذي يجرم خاتمة القرآن  
 بان يصيد بطرفه فلا يقب ولكن يجرم في المسالك تصفه في التراميم اهل اللغة وان كان ما في قوله وقد ذكره والتمس اسما  
 اخر غير ما ذكره فذكره انتعالا لاختصاصه هذا ذكره المحقق في التراميم اهل اللغة لان في هذا الموضع لا يرضى له - الى انضرو  
 نسب الى القول بمحمول وعدم نظره في سلب تحت المتقدمه يؤذر سوء توفيقه وفيه وهذا هو ان الذي يشرع الله انوارا لل  
 يظهر لك ما في كلام شيخنا في المسالك التي قدما ذكره من ان المعنى ذكره هنا مستند وادها باسابع بالامكان كور فيه ثمانية حصة حرة  
 بنادر كما ذكرناه وحصل الان في التقدم وخضه هنا بما يقع على الارض ثم يتقدم الى فرض وعمل هذا يكون مراد فالحاجة وبذلك صحت  
 في القواعد ايضا فقال بعد تعريف الحابي وهو المزدلف الا ان المفهوم من كلام المحقق حيث ذكر الحابي والاحازم اياه ورد المراد من الحابي  
 له الى ان يقال هو المغيرة ولعل ذلك بقوى الوقوع على الايض في المزدلف للتعبير عن المصير بالمقصود لقوة اعتماد منه في الحابي حجة ايقنه  
 على محذور له على الارض وبذلك يحصل الثابت وهو الظاهر من التذكرة على ما نقل فيها حيث قال فيها ان المراد من المزدلف انما  
 التراميم قال العرض ما يصدا صابته وهو الرقعة والهدف ما يحصل فيه العرض من راب وعبر ذلك فانهم يتوهم ان المزدلف اطلاقا  
 فيه العرض حيث يكون ذلك لثباته واذا عاين هذا فاما يصنعونه فيه من حله وقطاس وانحدر ذلك الحابل ليرى بهو - عجايبه معهم كما عرفت  
 انما يسمى المصير في الهدف مرطاسا سواء كان عدل او غير وهو ظاهر في مراد من العرض والقطاس وقد تقدم فقل ان ما يصحاح المير  
 والاحتجاج وقد يعطى العرض فتم كالحلال يقال المذاق وفي وسطها حتى امر بقا الى الحاتم والعرض من سبابا العرض والهدف - المذاق هو  
 ان خلا من هذه الاشياء المذكورة على الاضائة وربما كان شرط الاضائة وعرضها يتعلق بكل واحد من هذه المذكورات فان الاضائة  
 الهدف في المذاق صيته وفي حاتم وفي هذه المذكورات اصطلاح الرماه وعنده حرق الفقهاء في هذا الخطاب وانما يكون  
 فانه مذهب في المذاق من العرض والهدف قال في كتاب المصاحح المير العرض المير الى المير والهدف المير الى المير والهدف المير الى المير  
 في ذكر الهدف في عرض وفي اصطلاح العرض الهدف الذي يرمى فيه يتم بهما فالوا لا مرات فتعانه اذره ومحمد ومير - المير الى  
 يتفقا على رجب على معين كعتير اسم متلا من يدرى اصانة على معين منها تحت وهو حاصل من نصيب وانما - المير الى المير  
 تحت بل انما ان يقبل اصاناتها من العدد المنتظمة وطريق المشترك من الاصانات من رادها بعدا معين تحت مساهمة المير الى المير  
 المير الى المير في عقد فوق والطاهرات هذا يصير اصطلاح الرماه وعليه حرق الفقهاء فانه لا وجود في كلام اهل اللغة وفي حسابات  
 قدماها ولو ياباه شارة وحيث ان جميع ما ذكر في الكتاب ريادة على ما قدمناه هذه من هذا الفصل فليس ذكره الا في هذا الموضع  
 من لتعريفه اوفق بالوقوف على الدليل والاشغال بما هو اتم الى وانتم سيمانه بدور وقوى المتفقة وانما في هذه الحقائق من عدمها  
 لعدم ما يثبت عليها من العادة في جملة الارمان والامات ونحن قد ذكرنا منها ما يتعلق بالاحراز فله قدمنا في مقدم ومعداه مما لا يفسد به  
 عندنا في قالب الاعلام والله الهادي الى صواب

في التبعها

## كتاب الوصايا

كتاب الوصايا وهو جمع وصية واشتقاقها اقاما ومن يعين او ومن يوصي او ومن يعين او ومن يعين او ومن يعين او ومن يعين او  
 في كتاب المصاحح مير جليل التقي الثاني لصيته من باب وعد وصية وصية الى هذا اليوم وصية الى اليوم وفي اشتقاقها  
 من موسى التقيف والتقيف والاسم الوصاية بالكسر لغة استقى واختار من رويس المعنى في قوله تعالى الوصية مشتقة من وصو  
 يعنى وهو اوصى قال الشارح والزوم في المثل بالايام حتى صلواتنا مقدسة لستة اقداس السبعين قال ويقا عا او من يوصي و  
 وصي يوصي توصيته ونقل عن الحق الشيخ على في اختيار الثاني وعلى هذا فسميت هذه التقيف وصية لما فيه من وصل العبد في  
 حان نحوه من بعد وفاته هذا على اللغة الا قول وعلى الامر في وصية تحت العهد بعد ان عمها اليه سباب الامور يعنى به فان التقيف  
 بعد معنى العهد ووصي به الكتاب كما دللت على هذا من امان والسنة والامر من لامة ولتقائه في تحت الكتاب فها هي عارضا  
 فيها لغة من يكتب و لا يوجد من احراز لوردة في توصيته وما اشتملت عليه من اعنت عليها لمؤثر بالوجود او استعانة  
 مؤكدة ونسب الشيخ ان من لكانى عن ابي عبد الله قال بوصيته حق على كل مسلم ولا ينفى عن الشقاء فاعلم ان الله عليه عليه  
 عن توصيته فقال هو حق على كل مسلم وروى في التقيف ويب عن محمد بن مسلم في الصحيح من قال يوصي عبيته او وصية حق وفاء وصية حق  
 اسقط فيمنع من لسان يوصي وروى في الكافي وروى عن محمد بن عثمان في الصحيح في قوله تعالى فان قالوا له انما هو حق على  
 مكة فمضى رجل وقال ربي من كان في بعض العرب حريصا ففعل فلان شيئا ففعلت امورا لم تكن تفعل حتى يكون عساكى - باس فلان

## کتاب الوضو

۵۳۴

[illegible]

# في الوصية

٥٣

تلك حدود الله من حمل على ظاهره من التجهيم فانه لا يجوز له تسرعاً وهذا من غير ان يظهر الامتناع المذكور  
وان حمل على الكراهة المؤكدة فانهم صلوات الله عليهم كثيراً ما ينالون في النفي عن المكرهات بما يدعون في خبر لا يثبت في المستحبات  
كما يكاد يلحقها بانواعها فيجب حمل على من يروا على احوال الافضل المساوات بينهم وسبب ان تمام سكره في هذا المقام انتفاء ما  
نقصته حمل من الاخبار المذكورة من ان لا يحسن وصيته عند الموت كان نقصاً في معرفته وعقله الطاهر حمل على ما هو اعظم من الوصية  
بالقرابة بالتهاديين وجميع ما جاء به الله سبحانه كما دل عليه خبر سليمان بن جعفر المتقدم والايضاء بما له وعليه مما كان يتعلق به حال حيوته و  
يدنو بنفسه من طفل صغير او امور يريد انفاذها بعد موته فان الوصية لغة العهد بقال وصاه ووصاه عهد اليه فيعهد الى من يعهد عليه  
من اخوانه المؤمنين ان يتصرف في امواله بعد موته بما يقص عنه ما وجب في ذمته مما قد نذكره وان كان له اولاد وصفاً قائماً مقامه في  
الولاية عليهم وليست له كما عرفت ان يوصي لبعض اربابهم وان يشهد على ذلك جماعة من اخوانه كما تقدم في خبر سليمان بن ابي  
علي ايمانه وعقائده وبهم هديهم ان يشهدوا له به يوم القيمة وليتهدم على ما وصي به من تلك الامور الدينية مضافة الى الامور الدنيوية  
والى بعض ما ذكرنا في غير ما رواه في الكافي عن سعد بن سعد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اجلت في عمر يومين فاجعل احدهما لربك  
تستعين به على يوم موته قتل ذلك الاستعانة قال يحسن تدبير ما يختلف ويحكمه ولا ريب ان ترك ما لا الامور استار اليها و  
عدم الوصية بها موجب لما ذكره عليهم السلام من نقصان المروة والعقل قال ابن ادريس في كتاب السرائر بعد نقل حرمانه على قول ما  
ابا الى اضررت يوم شقي او سرفهم فلا تتركها ما ملخصه سرفهم بالتبني غير المحبة والزنا غير المحبة المكسورة والقاء ومغناه احطائهم واغفلهم لان  
السرف لا يغفل ولا يخطو وقد سرفت التفت بالسكر اغفلته وحكي الاصح في بعض الاعراب وواعاء اصحاب لمشي المسجل مكانا  
فلحقهم ففيل لمشي ذلك فقال حررت بكم فسرفكم اي اخطاكم واغفلتكم الى ان قال هكذا نقص عليه جماعة اهل اللغة ذكره الجوهري في  
كتاب الصحاح وابو عبيدة الهروي واما من قال في الحديث سرفهم ذلك المال بالقاف فتدفع لانه سرف لا يتعدى الى المفعولين الا  
بحرف الجر يقال سرفتهم ما لا وسرف بالفاء يتعدى الى مفعولين بغير حرف الجر فيلخص ذلك اني اتولى فيه انه مرجع استدلاله  
الهم الى ان سرف يتعدى الى مفعولين بنفسه وسرف لا يتعدى الى مفعولين الا بحرف الجر وهو في الحديث قد عدى الى مفعولين  
فيجب حمل على سرف بالفاء والا فخر دور وسرف بمعنى اخطائهم وجهله لا يدل على ما ادعاه وانه مستلزم لكن لا يلزم حمل الحديث عليه  
وانت خير بان ما استدلاله بما ذكره في ردود بان الظاهر من كلامه اهل اللغة ان سرف بالفاء لا يتعدى الى مفعولين واحداً منهم وهو ظاهر  
صدر كلامه وان ادعي في اخره خلافه فان الحداية التي يصلها من الاصح في انما تضمنت نفاية ان يفعل واحد انما فسوف في المعط الذي جعل  
بمعناه من فعلهم اخطائهم وغفلتكم فان اجمع انما عدى في المفعول واحد وكذلك قول روق سرفت التفت بالسكر واغفلته وجهله فانه  
فانما انما احكامه متعدية الى مفعول واحد كالقفلين الذين جعل معناه في القاموس في المخرج اعفد ووجهه في قوله اهل البيت فيما غافنا  
على ان ما ادعاه من ان سرف بالقاف لا يتعدى الى مفعولين بسرف وروى بما ذكره في كتاب الصحاح الميرحيق قد سرف من ما لا يتعدى  
الى الاول بنفسه وبالحرف الجر على الزيادة وظاهره كما ترى انه يقال سرفته ما لا وسرفته ما لا فينقضي الى الله فعل الاول ما وسرفته فانه  
يلحظ على الزيادة وبذلك يظهر ان ضعف ما تكلفه قد تشرع على انه لا يخفى ما في المحل على الفعل الذي هو دليل من الزيادة وذلك ان  
الغرض من هذا الكلام وسباق في المقام هو المبالغة في المنع والترجيح عن الحيف في الوصية والاضرار بالولد او الوارث والمسابل لك  
انما هو لفظ سرف بالقاف فان حصل الكلام ان الاضرار بهم في الوصية بمنزلة سرفه ذلك من اهلهم المترتب على الاتمه تسرعوا استعمال  
الذمة بالمسروق حتى يروى الى صاحبه ولا يجوز واما اخطائهم وجهلهم فان مناسبة فيه للمبالغة في الاضرار وبالجمل فان كلامه  
قدس سره في نظري يحمل من القصور كما لا يخفى على من لاحظ ما ذكرناه في هذه التطوير والله العالم والكلام في هذا الكتاب يقع في  
مقاصد المقصد الاول في الوصية وفيه مسائل **الاول** في قالوا الوصية قليات عين او منفعة او تسلط على التصرف  
بعد الوفاة والمراد بالتسلط المذكور هو ان يوصي بالانفاذ وصاياه والقيام باعماله ومجايد وهي الوصايا او بما افهم بعضهم على  
امتلاك العين او المنفعة ولم يذكر التسلط على التصرف ومقتضى ذلك ان يوصيهم اذبح الوصايا التي هي عبارة عن التسلط المذكور في  
الوصية من ذكره في حق تعريف الوصية وبعضهم جعلها فيما احرارها وفيها الوصية والتهمة في الله سبحانه جعل لكل من الوصية  
والوصاية كناناً على حدة وفي اللغة قال الاول من انما ذكرناه وهو الموصي من جازم انما اصحاب الوصية من انما يصح له انما يجازي المفقود  
من الوصية اليه ان كان معيها واما غيره كالفقراء مثلاً فيقول الحاكم الشيخ او من يقبض والطاهر في الثاني مما استظهره جمع من المتأخرين منهم  
شيخنا الشهيد الثالث في المسالك عدم التوقف على القبول وقدم تقاضيه في الوقت ثم ان على تقيديه وحسب القبول الاول فحمل  
يكفي القبول الفعل الظاهر كما اختاره جمع من الاصحاب من الاكتفاء بذلك كالخذ والتصرف فيه له عند تقدمه قبل ان يحل في القبول  
للمقدمة وبذلك يظهر ان عدة عقداً كما ذكرناه من النظر او مقتضى ذلك وحسب الاجابات والادلة المحكية من صاحب منة العقو  
الان يكون عقداً جائزاً كما هو الظاهر في رواية ما شئت الله من جواز جوع الموصي مادام حي والموصي له كل ما لم يتقبل بعد الوفاة و  
ما ذكرنا من اشتراط الاجاب والقبول للفظين انما هو في العقود والقرينة وليست في ظاهرهم ايدمان الا في غير هذه المقامات التي يتقار  
قال في المسالك وهو موضع وفان وهو مما يؤيد كونه خائراً الا في انما الاجاب وبمقتضى ما ذكرناه من انما هو في قوله او من  
لفظان هكذا واعطوا فلا تا بعد وفان كذا او لفلان بعد وفان كذا وانما جعل فيه بعد وفان في المسالك كما ذكرناه في الاول

في الصحاح



قوله في الاصل وصيت مبرح في ان العطية انما هي بعد الوفاة فلهذا لم يجمع الى قبيل بخلاف اعطوا فلانا ونفقاته فانه يكون في الاصل مستكراً  
بين الوصية وبين الامر بالايعاش في جنونه وفي الثاني مشترك بينهما وبين الاقرار به بذلك فلا بد من قيد يصرح الكلام الى الوصية فربما يرد قول  
بعد وفاتي اذا عرفت ذلك فاعلم فان لم اقف في الاخبار على ما يدل على وجوب القبول وان كانت الوصية لمعين بل ربما ظهر من اطلاقها  
العدم وان لا يتوقف على ازيد من الايجاب بالالفاظ المذكورة الا انه خلاف ما يفهم من عامة كلامهم ومن الاخبار في ذلك حجة زائدة  
عن ابن جعفر عليه السلام في رجل اوصى ثلث ماله في اعمامه واخواله فقال لا اعمامه الاخوان والثلث وروى في ثوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد  
الله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة قالت لامها ان كنت بعدت فاجازي ذلك جازي وان ماتت الا ان لا تبعد فاجازيها  
الغير ذلك من الاخبار الكثيرة الا في انشاء الله تعالى جملتها منها فانما هي على الايجاب خاصة كما سيظهر ثم نعم المستعمل في الثانية  
قال الشيخ في ت ان الوصي له بشي فانه ينقل الى ملك الموصى له بوفات الموصى وقال في خط اذا اوصى لرجل بشي فان ملكه لا يورث عن ذلك  
الشيء قبل وفاته بخلاف واذا مات الموصى متى ينقل الملك الى الموصى له قبل وفاته قولان احدهما ينقل بشرطين فان الموصى وقبول  
الموصى له واذا وجد الشرطان انتقل الملك عقيب القبول والقول الثاني انه يرعى ان قبل الوصية بينا انه انتقل اليه الملك بوفاته و  
ان لم يقبل قبيل ان الملك انتقل الى الورثة بوفاته وقيل فيه قول ثالث وهو ان الملك ينقل الى الموصى له بوفاته الموصى مثل الميراث ويكفي  
في ملك الورثة بوفاته فان قبل ذلك استقر ملكه عليه وان رد انتقل عنه الى ورثته قال وهذا قول ضعيف لا يفرع عليه بل على الاول ثم  
قال بعد ذلك الاقوى ان يقال ان الشيء الموصى به ينقل الى ملك الموصى له بوفاته الموصى فقل ان بشرطين بل لو وقبول الموصى له  
وقبل ايضاً بمرأى من قبل علم انه انتقل بالموت اليه وان رد علم انه بالموت انتقل الى الورثة قال وعلى ما قلناه لو اهل ثوال ثم ذكر بعض  
الفرع الا انه انتهى في المسئلة ونقل عن ابن الجنيدي ما يدل على علل موافقة الشيخ في الخلاف وقال ابن اودين الاقوى في ضمني انه  
لا ينقل بالموت بل باضتمام القبول من الموصى له لا بمجرد الموت وقال في الخ بعد نقل الاقوال المذكورة والمعتدان بقول الوصية ان كان  
لغير معين كالفقراء والمساكين ومن لا يمكن حصرهم كبنينا ثم اوعى مصلحة كسجلا وفطرة او حج او مدرسة او غير ذلك لم ينقل القبول و  
لومت بمجرد الموت لتعذر اعتبار القبول من جميعهم فسقط اعتبار ما كلفه عليهم وان كانت لمعين فقربت الى القبول ولا يحصل الملك  
قبل ان القبول معتبر بتفصيل الملك له قبل قبوله لا وحده مع اعتباره ولا انه يملك عين لمعين فلم يسبق الملك القبول كسائر العقود  
ولان الموصى له لورثة الوصية طلعت ولو كان قد ملك تجرد الايضاً لم ينزل الملك بالرد كبعد القبول ولان الملك في الماضي  
لا يجوز تقليفه بشرط مستقبل لا متناع تقدم الشرط على شرط انتهى وقال في المسالك لا خلاف في توقف ملك الوصية على  
الايجاب من الموصى لانه اذا كان العقد النافل للملك وتمام الركن حيث يعتبر القبول على بعض الوجوه في توقفه على موثوق متعلقها  
هو الملك وما في معناه بعد الموت فقبل لا ملك وانما الخلاف في ان قبول الموصى له فهو معتبر في انتقال الملك اليه بالموت بحسب  
كونه شرطاً في الملك او تمام السبب للمعتبر به وبما اصلا ويعتبر في الجملة اعلم بما ذكرنا ولا يعتبر اصلاً بل ينقل اليه الملك على وجه القهر كالارث لا  
يعني استقراره لك بل بمعنى حصوله متراراً لا فيستقر بالقبول ويطلب اسماء بالرد وينقل عنه الى ورثة الموصى فهذه اقوال ثلثة انتهى  
اقول لا يخفى على من راجع كلامهم في المقام وما وقع لهم من النقص في الابرام ان هذا البحث والاختلاف انما هو بالنسبة الى الوصية لمعين  
موجباً لشرائط القبول فيها عند موثوق وانما في الشرطية القبول فانه لا خلاف في الانتقال بمجرد الموت قال في المسالك واعلم ان موضع الخلاف  
الوصية للفقراء الى القبول فلو كانت لجهة عامة كالفقراء والمساكين انتقلت الى الجهة التي لجهة المعينة بالوفاة بخلاف حيث يكون الوصية  
نافذة انتهى وانت خبير بان المسئلة غير منصوصة ولهذا صارت محل الاشكال ومطرحاً للقول والقال ومن هذا الاشكال والبحث في هذا  
المجال موجباً لشرائط القبول في الوصية لمعين وانما يصح الوصية بدونهم مع انهم لم يوردوا دليلاً شرعياً ولا نصاً صريحاً او ائماً على الوجه  
اعتبارية وقد تقدمت ما حصره من النصوص فلم اقف فيها على ما يدل على هذا الشرط وانما لا يصح الوصية الا ببل ربما ظهر من اطلاق  
كثير منها عدمه ومن ذلك حجة زائدة ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله المتقدمين وما رواه في الكافي والفقير في الصحيح عن محمد بن قيس عن  
ابي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل اوصى لرجل بوصية من ماله ثلث اربع فقلت ان الرجل خطا يخطى الموصى فقال تجازي له الوصية من ميراثه ومن غيره  
بهذا المضمون اخبار اخره في رواية علي بن ابي ابي جعفر عليه السلام في الميراث وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال في الوصية  
في مكات كان تحت امره فوصت له عند موته بوصية فقال اهل الميراث لا يجيز وصيتها الا ان مكاتبه يعق ولا يرث فقضى بانه يرث  
بجانب ما اعتق منه ويجوز له من الوصية بجانب ما اعتق منه وقضى في مكاتب اوصى له بوصية وقد قضى ضففا عليه فاجاز له نصف الوصية  
وقضى في مكاتب فقضى ربع ما عليه فاروى له بوصية فجاز ربع الوصية وبهذا المضمون ايضاً اخبار عديدة وظاهر هذه الاخبار كانه لا ينقل  
للموصى به الى الموصى له وان لم يحصل القبول الاشارة في غرضها الى اشراط القبول من الموصل كما ادعوه واطرافها كما ترى شامل لما لو  
كان ثمة قبول لم يكن وعدم الاستفصال دليل العموم في المقال كما صرح به جملة علماء الاموال ويؤيد ما ذكرنا ظاهر الآية اعني قوله سبحانه  
من بعد وصية يوصيها او دين وجواب لما ائتم به على الآية على مضمونه مقبولة والوصية بدون القبول ليست كذلك لا يخرج عن الخلاف  
مضافاً الى ان ما ذكره خلاف الظاهر في كتاب التقدير والتاويل في وجود الدليل على القبول وهذا يظهر ان ما ادعوه ايضاً من كون الآية  
من جملة العقود محل توقف واشكال لعدم الدليل عليه مع ظهور هذه النصوص ونحوها في عدم وجود القبول فهو لو كان عقداً لوجب القبول  
ودل عليه ثبوتها والامر كما ترى بخلافه فان قيل ان لا يصير في اكثرها بالموت ايضاً بل ظاهرها حصول الانتقال بمجرد الوصية مع انكم لا تقولون

# في الوصية

فلما قدم الدليل على ان الموصي الرجوع في الوصية مادام حيا وهو مؤذن بعدم الانتقال عنه في حياته فوجب تخصيص اطلاق هذه الآية  
 بذلك اما القول لم يتم عليه دليل لم يكن تخصيصها به ايضا فيجب الاطلاق ما ثبت اليه من المانع من المعارض و قد اقيم دليل على اعتناء  
 من ترجع الحكم فيه الى حكم الوصية بغير معتن بمحبت ان ظاهرهم الاتفاق على ان الموصي له الرد وعدم القول فيلزم ان تصرفه في الموصي  
 بان الانتقال في غير المعين انتقال تام لا رد وفي المعين انتقال متردد في القول لئلا يثبت بغيره وبعده القول بتطويعه الى ورثة الموصي  
 على ان المناقشة ايضا طريقا بما ذكره هو ان الموصي له الرد فانما انفق له على دليل وما للمانع من كون ذلك كالمات ليس رده شرعا  
 فان ظاهر الاخبار التي قدمناها ذلك لان المخرج عما ظاهرهم الاتفاق عليه متكل وكيف كان فالمسئلة غير جارية من الانتقال والاعتناء  
 فيها مطلوب على كل حال اد عرفت ذلك فاعلم انهم قد فرغوا على هذا الخلاف المتقدم من عادية الحكم كسالم العبد وتم التفرقة وسائر  
 زوائد الموصي به المتجددين الموت والقبول فان قلنا انه يحصل الانتقال بالموت خاصة كما هو مذهب الشيخ في الخلاف ومن تبعه في  
 الموصي له قبل الوصية او ردها لان العين قد انتقلت اليه وتمامها تابع لها ولو ردها احتمل ردها تمامها يصح على الورثة تعالىها واحتمل  
 العلم لان المانع ليس من الموصي به الذي يتخير بين رده وقبوله وهو قد ملكه بملك العين بعد الموت الموت فلا يروى ملكه عنه وردد العين  
 من حيث كونها موصى بها وهو لم يقبل الوصية لا يستلزم ردها تمامها لان ليس من الموصي به كما ذكرنا بل ملكه من جهة اخرى وسالحو ان قلنا له  
 لا يحصل الانتقال الا بالقول كما هو مذهب العلامة في لف فان الزوائد والتمام في ثلاث المدة لا تكون للموصي له قبل الوصية بعد ذلك او  
 ردها لانها تحذرت قبل ان تدخل العين في ملكه وقبوله بعد ذلك لو قبل انما يوجب انتقال العين خاصة وهي موصى بها في الكلام بما اذا  
 لم يقبل الموصي له فحق استحقاقها من الموصي من حيث انها من جملة التركة فيقتضي من ادا يورثه وينقل منها وصاياه كالاصل والورثة لحدونها بعد  
 زوال ملكها بالموت وحدها اقربها للاعتناء الثاني وان قلنا بالمرأعات والوقف صارت هذه الزوائد ايضا موقوفة فان قبل من قبله والا فلا  
 وثانها فطر العبد للموصي بها اذا حل وقت وجوبها من الموت والقبول فيقول الاول تكون على الموصي اليه وملكها بالموت وعلى الثاني  
 فليس على الموصي له في عدم الانتقال اليه وقبوله بعد ذلك لو قبل لا يستلزم الوجوب وقد مات وقتة وعلى الثالث ايضا لا يلزمه وعلى  
 هذين القولين يسقط الفطرة هنا قالوا في معنى الفطرة هنا المؤنك الصاج اليها من الموصي والموت وقالها انه اذا زوج امته حرا او وجه  
 له بها فلي تقبل القول الاول وهو الانتقال بعد الموت فانه يفتق النكاح من الموت يوم لا حول لها في ملكه في ذلك الوقت فيقبل  
 العقد السابق وعلى القولين الاخرين فان ردت الوصية استمر النكاح لعدم ما يوجب طلاقه وان قبلها اصح النكاح على كل من القولين لان  
 يكون الانفساخ من يوم القبول على القول الثاني لان دخولها في ملكه بعد القبول ومن يوم الموت على الثالث وهو المانع والغاية والتوقف في  
 ذلك بالقبول وليس من غير ذلك المانع المذكورة في كلامهم من تحت الوقوف عليها فليرجع الى المطويات اصحاب المسئلة  
**الثالث** المشهور في كلامه الاحصاء بناء على وجوب القول في الوصية كما هو المتفق على ظاهره في كلامهم من الاقرب بين  
 وقوع القبول قبل وفاة الموصي او بعد هنا اما قبل وفاة الموصي فلا تملك ما نقل اليه من الملك على الوجه الذي نقل اليه وان لم يكن في قبضه  
 والاصحاب هنا اما اذا التملك قبل وقت الانتقال اذ الانتقال انما يحصل بالموت والقبول هنا وقع طوع هذا الاحصاء وما بعده وفاة  
 الموصي فلا استكمال ولا خلاف في اعتبار القول المطابقة للايجاب الصادر من الموصي لانه وقع بمالكه في الوفاة وقد حصلت الوفاة  
 فقبل الموصي له ذلك وقبل عن جمع من الاحصاء منهم العلامة فدان ستر احتصاص اعتبار القول بهذه دون الاولى في محققين على اعتبارها في  
 الصورة الاولى مائة اوجب بعدم تنفيذ الموت ليس محلا للقول فانت القول قبل الوصية وكذا لو باعه ما يملكه ويعدم المطابقة بين الاحصاء  
 والقبول وردد ذلك مما اتى به في بيان الوجه في الصورة المذكورة ونوعه ان القول لا يلزم ان يحصل له الملك او ما يحصل به تمامه  
 وهو لا يوجب وجوده مستند محاذي تخلف فقد شرط وهو ما كل لان الموت شرط فيقال للملك والاحصاء كما وقع قبل زمان الملك ما قلنا  
 انه وقت متأخر فذلك القول والمطابقة خالصة والفرد يديره من بيع ما يملكه واضح فان ذلك تمتع شرعا بالتمام وقوله لا وهو المانع من  
 الا بواسطة التملك المذكور وهو غير مانع اقول لا يخفى انه لو كان لا اعتبار القبول مستاء من الصورة لكان الواجب المطابق ذلك النص ما يتقيا  
 منه من عموم وخصوص الا انه ليس في المقام فحق كاعتفت ولا دليل وليس الا ظاهر كلامهم وانفاقهم على الحكم المذمور مع عليه فيه امسح للنظر  
 في صحيحه شيء من القولين المذكورين الا هذه التعليقات الاعتبارية وقاعدت ما في الاعتناء عليها من الاحصاء ليس في المسئلة في مأمورة المتردد  
 والاحتمال وان كان ما علم به المشهور اقرب الى الاعتبار **المسئلة الثانية** بغيره قالوا الورثة الوصية في حال جهة الموصي حيا ان يفضل بعد  
 وفاته اذ لا حكم لذلك الرد وان ردت بعد الموت وقبل القبول بطلت وكذا الورثة بعد القبول وقبل الموت وقبل الموت وقبل القبول وقبل القبول  
 قبل بطل وقبل لا تبطل اقول لا ينبغي ان يعلم اول انه لا خلاف كما عرفت ان المالك في الوصية متوقف على الاحصاء والقبول وموت  
 الموصي مبدون لانه لا يحصل الملك قطعا وانما احتلوا في ان القصر مع ذلك هل هو شرط في تحقيق الملك ام ليس بشرط وهل  
 ما اول كالهبة والوصف استتركت في اعملة المقتضية له وهو العتية المتترع بها مع اولية الحكم في الوصية من حيث ان العتية في الهبة وفيه  
 معناها مخيرة وفي الوصية مؤخرة والمدرك في المصايف حتى في غير يقينية سواء في غير ما وقع من الحمل في حايه خلاص الموصي قبل بالتمتع  
 لاصالة عدم وعموم الامر بانها بالعقود والشمل يصح التراجع وهلاك لقب من حيث حرم بيع الهبة وبيان هذا ما لا يحصى من قايدها  
 هو لا يتناول الوصية والاموتة المذكورة لا تنفيذ حكم التراجع واصل الخلاف ووقع في مؤخر ايصم كما سيجي اسم نعم اقول وبذلك ما  
 رواه العباس بن عامر الصحيح قال سئل عن رجل وصى له بعتية فمات قبل ان يفتقره وبتره عتق لعل ما به وبتره وبتره





## في الوصية

٥٣٩

حق فان حق القبول لا يورث في سائر العقود اجماعا كما لو باع او وهب فمات المشتري والموهوب قبل القبول فقبل الوارث وان كان على الفور فانه لا يعتد به قطعا فكذا هنا انتهى اقول قد عرفت مما تقدم انه لا دليل على اعتبار هذا القبول الذي يدعونونه ولا على كون الوصية عقدا يتوقف على الايجاب القبول كما هو المشهور بينهما بل يرتب ان ظاهر الصحيح المذكورة هنا مضافا الى ما سلف من الاخبار على انه يجوز الوصية فانه يصل الانتقال الى الوصي له وثبت له الحق وان كان منزلا لا مرامى بوفاة الموصي اذ الوجه للانتقال الى الوارث قبل موت الموصي الا بالتقريب الذي ذكرناه وح فالوروث انما هو الوصية لا القبول الذي يدعونونه في عنوان المسئلة فمضوا على الخلا في انه هل يورث القبول لموات الموصي له قبل القبول ام لا وصححه محمد بن قيس المذكورة ظاهرة فيها قلناه حيث قال عليه السلام في الجواب الوصية لو ارث الذي وصى له اي انما ارصى له ذلك الرجل فمات الموصي له فمات الوارث ان لم يرجع الموصي فيها فالوروث هو الوصية لا القبول اذ لا دليل بل لا اشعار في شيء من الاخبار به بالكلية والجماع على تقدير مضاف في الكلام بغيره قبول الوصية لو ارث الذي وصى له خلاف الظاهر الاصل علمه ونقل عن جماعة من الاصطفا منهم ابن الجنييد والعلامة في الخ القول بطلان الوصية في الصورة المذكورة مستندين الى ان الوصية عقد يفترق الى ايجاب وقبول من الموجب له فيبطل بموته واستندوا مع ذلك الى صحيحه اني بصير ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل ارصى لرجل فمات الموصي له قبل الموصي قال ليس يخفى في الموقوف عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل ارصى لرجل بوصية ان حدث به حدث فمات الموصي له قبل الموصي قال ليس يخفى اقول انت خبري بما في في هذين الخبرين من الاجمال وتعدا الاختلاف المنع من الاعتماد عليهما في الاستدلال قال في المسالك والحق ان هاتين الخبرين لا صراحة فيهما في المطلوب لانهما كما احتملان ان الوصية لا شيء يعتد به بمعنى بطلانها لا احتمال ارادة ان الموت ليس يخفى بغير الوصية بل ربما كان الثاني انتب باسلوب الكلام وتذكر الغاية المستتر في الفعل وبعبارة اخرى في بين الرايات فيكون اولى انتهى والشيخ في التمهيد بين حملهما على ما اذا رجع الموصي بعد موت الموصي له عن وصيته فاما مع اقاربه على الوصية فانها تكون لو ارثته قال وقد فضل ذلك في خبر محمد بن قيس السابق ولا يخفى ما فيه من البعد عن الاقطاب على سبيل الكلام واختلاف الروايات في حملهما على ما اذا كان هناك قرينة تدل على ارادة الموصي له بخصوصه دون ورثته اقول ويحتمل ولعله الاقرب حملهما على التيقن كما ذكر في اوسائل قال لا بد من اكثر الغائات وكيف كان فان الخبرين المذكورين لما لا يكفلان قوة المعارضة لتعصية السابقة ولعل الاصل في ذلك ما في الخبرين بعد ان على البطلان بان الوصية عقد يفترق الى ايجاب والقبول قال وقد بينا ان القبول المستند به هو الذي يقع بعد ابدانته فصار الموت لا عبرة به انتهى وفيه ما عرفت وقد علمنا ان ذلك بالتفصيل كما قبل في المسالك عن بعض الاصحاب من انه يخص البطلان بما اذا ارث الوصي له قبل الموصي عجزا بالاولى فانما تميز الروايتين فان فلو مات بعد ابدانته لا يصل وعدم المعارضة اقول لا يخفى ان هذا الروايات المذكورة انما تعارضت وبصا دامت في موت الموصي له في حياة الموصي فالتعصية المتقدمة صريحة في التيقن والانتقال الى الوارث والروايتان الاخريان على ما عرفت من الاجمال والاحتمال وان ادعى منهما الدلالة على البطلان وكيف كان فان حكم موت الموصي له بعد موت الموصي غير معلوم من هذه الاخبار وح فيمكن ان يقال ان مع موت الموصي له في حياة الموصي فالحكم الصحيح عملا بالصحة للموت ولو اذ اقام بعد وفاته فالوجوب في الحكم بالحق هو ما ذكره هذا القائل بالتفصيل من ان الاصل الصحيح ولا معارض هذا الخبرين وبعبارة اخرى ما قلناه في صدر المسئلة الرابعة من صحة العباس بن عامر الدالة على موت الموصي له قبل قبض الوصية فادع على تسليم معنى ان يبطل اوارثا ليدفع اليه الوصية وظاهر سياتي ان موته بعد موت الموصي كما هو محل البحث ورواية محمد بن عمر الساجي قال سالت ابا جعفر عليه السلام يعني الثاني عن رجل ارصى لرجل فمات الموصي له ان اعطى ايمانه عماله في كل سنة شيئا فمات الموصي له اعطى ورثته وهذه الرواية اقيم ظاهرة في ان موت الموصي له بعد موت الموصي لا يترتب حياة الموصي له فيحقق للملك الموصي له ليا امر بالا يقع الى ورثته وبذلك ايضا ان المعطى والتاثل انما هو الوصي الموصي اليه بتنفيذ الوصايا وهو لا يمكن الا بعد موت الموصي كما هو ظاهر اجمالا احتمال ارجاع القيمة في ورثته الى الرجل الموصي المسئول عنه في صدر الخبر من الاحتمالات السابقة التي لا ينبغي النظر اليها وبالجملة فان هذين الخبرين ظاهريان في ان مع موت الموصي له بعد وفاته الموصي فانه لا ريب في صحة الوصية وانما يدفع الموصي له ولو ارثته لانه استحقها وملكها بالوصية ونحو ذلك ولزم بموت الموصي ومدة لولها ما عرفت ذلك عليه الاخبار المتقدمة فلان اني بين الجميع ولا تعارض ان مدلول تلك الاخبار في موت الموصي في حياة الموصي لم يدلول هذه بعد موت الموصي وبما ذكرناه لك فليظفر بضعف القول بالتفصيل المذكور لانه مبتنى على دلالة الروايتين المتقدمتين على بطلان الوصية وقد عرفت ما فيه وان الاصح هو الصحة للصحة المتقدمة وعدم صراحة هاتين الروايتين المذكورتين في المناقاة بل الظاهر من جميع هذه الروايات التي اوردناها في المقام هو الصحة سواء مات الموصي له في حياة الموصي او بعد موته بالتقريب الذي شرحناه وبعبارة اخرى ضعف القول بالبطلان كما ذهب اليه في الخ لانه هذين الخبرين على الصحة في صحة موت الموصي له بعد موت الموصي ودلالة صحة محمد بن قيس على الصحة في صحة موت الموصي له وهو قد حكم بالبطلان في الموضعين والله العالم المسئلة السادسة اوصية قل الحقوق في بيع فرع لو اوصى بجارية وجماعها الزوجية هي خاسرة فمات قبل القبول كان القبول له وارث فاذا قبل ماتت الوارث لو ولدان كان من بيع له ملكه ولا ينبغي على الموصي له لانه لا يملك بها الوفاة ولا يورث اياه لانه هو الذي يكون ممن يتعصم به الوارث فكلية للسالك بعد ذلك هذا فرع على المسئلة السابقة المتقدمة لتكون القبول مورثا فاذا فرض كون الموصي به حارث وجماعها والتم ان الحمل والوصي له يتزوج او غيره ففرض المصم كون الموصي به زوجا غير لازم وفيه من كون الحمل فامور الحارثية بالاستمرار على القول

صعبه روح فاذا مات الموصي له قبل القبول وانقلنا بالنتقال حقة الى وارثه فقبل الوصية بهما ملك الجارية والولد ولا ينعق الولد لان اباؤه لم  
 يملكوا وانما انتقل ملكه الى الوارث ابتداء كما اشرنا اليه سابقا نعم لو كان ممن ينعق على الوارث كما لو كان الوارث ابنا والجد ابنة انفق  
 عليه انتهى المقصود من كلامه اقول قد عرفت مما قلناه ان ما يدعونه من القبول في هذا المقام مما لم يبق عليه دليل بل ربما دلت ظواهر  
 الاخبار على عدمه روح فجميع ما يفرع على ذلك لا يخرج من الاشكال ومنه ما ذكره هناك ان كان الموصي اليه التخيير في القبول وعدمه  
 كذلك يثبت للوارث التخيير في قبول الوصية وعدمه فلو مات الموصي اليه قبل القبول فقبل الوارث بين القبول فملك ما وصى به وبعد  
 فلا يملكه والمفهوم من الروايات التي قلنا انها في سابق هذه المسئلة هو انه مقومات الموصي اليه في حياة الموصي او بعد موت الموصي  
 فلا الوصية تنقل الى الوارث انتقالا موجبا للملك غير متوقف على شئ الا موت الموصي ان مات الموصي اليه في حال حيوة فان ما  
 اشغلت عليه صحة العباس بن غاهر من امره عليه السلام يطلب الوارث والدفع اليه ثم امره بالصداقة عنه بعد تعذر الوقوف عليه اظهر  
 واصح صريح في الانتقال اليه من غير توقف على شئ والا لكان الانسب له حيث تعذر الوارث فانه يرجع الوصية الى ورثته الموصي  
 لتعذر القبول الذي هو شرط عندهم بتعذر وجود الوارث مع انه عليه السلام مع تعذر الوارث ايا الصدقة عنه وعن الموصي له وهو صريح في  
 ملك الموصي له ووارثه من بعد ما تجرد الوصية وموت الموصي وكذلك حكمه عليه السلام في رواية محمد بن عمار ان الساباطي يكون لورثته ان كان  
 ينبغي تقيده ان قبلوا ذلك والا فلا وكذلك حكمه عليه السلام في صحة محمد بن قيس بان الوصية لو ارث الذي وصى له من غير انفصال بين  
 قبوله وعدمه ولو كان الامر كما يدعون لكان الواجب ان يقول ان الوصية له ان قبل والا فلا وبالجملة فانه لا يخفى على المتأمل في شأن الاحكام  
 المذكورة سيما صحة العباس بن غاهر ان بموت الموصي اليه ينقل الوصية الى وارثه انتقالا صحيحا شرعيا موجبا للملك غاية الامر ان  
 كان الموت في حياة الموصي فان الملك يكون حراما بعد رجوع الموصي في الوصية كما دلت عليه صحة محمد بن قيس ان كان بعد موت  
 الموصي فقد استقر الملك بحصول شرطه المتقدمة واما ان الموصي له التخيير بين القبول والرد كما زعموه فقد عرفت انهم من انهم  
 لا دليل على ما ذكره من الوجوه الا اعتبار ان الله لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية وما المانع من ان يكون بعد استكمال شرطه  
 من قبيل الميراث اذا اقتضت الادلة كما صرحوا به في الوصية لغير معين من ان ينقل بحج الوصية وموت الموصي وبالجملة فانك بالتأمل  
 في الاخبار التي ذكرناها الا اظنك يعتبرك لثبوت صحة ما ذكرناه لكن مخالفة المشهور مما يقتضي في قلوب الجمهور اذا عرفت ذلك فاعلم  
 انه ياتي على ما حذرناه من ان الوصية قد انتقلت الى الموصي له ووارثه انما قلنا ما منه وورثته اعني ان الجارية والولد هذا قد انتقل  
 الى الزوج وبموجبه ينعق الولد عليه لانه لا يملك ولله قول في المسالك فيما قلناه من عبارته روح فاذا مات الموصي له قبل القبول و  
 قلنا بالانتقال حقة الى وارثه الى اخيه فيه انك قد عرفت من الاخبار التي ذكرناها ان مقتضاها ان من وصى بوصية الى شخص فمات  
 الموصي له قبل قبض الموصي به فانه ينقل الوصية عنه الى وارثه ويملك الوارث جميع ما ورثه الموصي له من غير تقييد بقبول ولا في جانب  
 الموصي له ولا في جانب وارثه والوارث انما تلقى الملك عن مورثه لا من حيث قبوله خلاصة ومقتضى ما ذكره من ان الموصي له  
 مات قبل القبول ان لم يحصل له الملك انما حصل لوارثه من حيث قبوله فيكون الوارث قد ملك شيئا لم يملكه مورثه و  
 هذا خلف ظاهر فان الوارث بالاتفق انما تلقى الملك من مورثه فكيف يملك هنا لم يملكه مورثه حتى انهم يفرعون عليه عدم انعقاد الولد  
 لعدم دخوله في ملك الاب ثم انه اي حق للموصي له لو مات قبل القبول ليرثه وارثه فانه اذا كان القبول عندهم شرط في صحة الملك او جزء  
 السبب لم يحصل فانه لا يحصل الملك وبموجبه تنقل الوصية فليس هنا شئ يرثه الوارث بالكلية فلان قيل ان الوصية يملكه تملك كما نزل لا  
 يستقر الا بالقبول فلما مات الموصي له قبل القبول ورث الوارث ذلك الملك المنزول عنه ورث حق القبول الذي كان للموصي له فاذا قبل  
 ذلك استقر الملك له قلنا اما ان تملك المنزول فممكن واما ان يورث حق القبول فغير مستم وقد تقدم ذلك في كلام شيخنا الشهيد الثاني في  
 كما قلناه في سابق هذه المسئلة في الجواب عن ذلك التلخيص العقلي المذكور ثم وبالجملة فان مقتضى الاخبار التي ذكرناها انما هو الانتقال  
 الوصية الى الموصي له او لوارثه بملكها وان اقرن الملك بموت الموصي له في حياة الموصي او بعد موته كما تقدم ثم بعد موته ينقل  
 الى وارثه روح فجميع ما يفرع على ذلك في الصورة المفروضة وهذا ما يفرع على الخلاف بين كلامهم وبين ما يظهر من الاخبار  
 الجارية في هذه الاخبار المسئلة في الشايع قد صرحوا بان الوصية عقد جاز من طرف الموصي مادام حيا سواء كانت الوصية  
 بمال او لولاية ويتحقق الرجوع بالتخيير وبفعل ما ياتي في الوصية فلو باع ما وصى به او وصى ببيعه او وهبه واقتضه او هبته كان  
 ذلك رجوعا وكذا الوصية فيه تصرفا اخرج عن متهام اما الوارث بخبر قد عرفت ان لم يكن ذلك رجوعا اقول ما ذكره من ان الوصية عقد  
 جاز من طرف الموصي مادام حيا مما لا خلاف فيه فتألف في اما الثاني فلا خلاف كما نقل في المسالك وغيره في جواز رجوع الموصي  
 في وصيته مادام حيا ولو كانت لازمة لا تمتنع ذلك فاما الاول فالأخبار الكثيرة ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة نور الله قلوبهم عن عبيد  
 زارة قال قد سمعت ابا عبد الله يقول للموصي ان يرجع في وصيته ان كان في صحة او مرض وعن يزيد بن معاوية في الموقوف عن ابي عبد  
 الله عليه السلام قال لصاحب الوصية ان يرجع فيها ويحدث في وصيته مادام حيا وعن عبد الله بن شهاب في الصحيح عن ابي عبد الله عليه  
 السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في الثلث وان للرجل ان ينقض وصيته فيرثها وينقص منها ما لم يثبت وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال والمدير من الثلث وقال للرجل ان يرجع في ثلثه ان كان اوصى في صحة او مرض وعن يونس عن بعض اصحابنا  
 قال علي بن الحسين عليه السلام للرجل ان يغير من وصيته فيعق من كان امره بملكه ويملك من كان امره بغيره ويعطي من كان امره بغيره ويملك من كان





في التدريس عن الفيدوسلار والجلتي عدم نفوذ وصيته الآتي البر والمعروف وعن ظهر ابن حمزة عدم نفوذها مطوع عن الفاضل انه انقلها  
مطارة ومنعها مطاخرى قال وفي حكمه من جرح نفسه الموت واما رفع الحجر فخرج به العبد لانه وان قيل بملكه فهو محجور عليه كما تقدم تحقيقه  
في كتاب البيع قال في التدريس ولو اعتقوه في نفوذها قولان للفاضل قال واولى بالنفوذ اذا علق الوصية على حرة هذه الامانة اوقع الخلاف  
فيه مما تقدمت الاشارة اليه ففضل الكلام في ذلك انه قد سوغ الشيخ في النهاية وصية العتقي في المعروف اذا كان له عشرين سنين اذا كان في بيع  
الشيء مواضع ومردود في غير البر ومتى كان سنة اقل من ذلك لم تجز وصيته قال وقد روي انه كان ابن ثمان سنين جازت وصيته في الشيء  
البسيط ابواب البر والاول لحوط واظهر وكذا يجوز صدقة الغلام اذا بلغ عشرين سنين وصيته وعقده اذا كان بالمعروف في وجوب البر فاما ما يكون  
خارجا عن ذلك فلا ينبغي مضاة على حال وبذلك قال ابن البراج وقال الشيخ المفيد اذا بلغ العتقي عشرين سنين جازت وصيته في المعروف وفي وجوب  
البر وكل المحجور عليه لغيره اذا اوصى في بر او معروف جازت وصيته ولم يكن لولته الحجر عليه في ذلك ولا يجوز وصية العتقي والمحجور عليه فيما يخرج  
من وجوب البر والمعروف وصيته ما اطله ووقفها ما وصدها ما كوصيتها ما حازت اذا وقع ما وقع المعروف وقال سائر السلف لا تمنع وصيته  
الآتي وجوب البر والمعروف خاصة والعقبان بل عشرين سنين جازت وصيته ايضا في البر والمعروف خاصة ولا تمنع وصيته ولا وقفه وكل  
التفصيل وقال ابو الصلاح لا تمنع وصيته من لم يبلغ عشرين سنين والمحجور عليه الا ما علق بابواب البر وقال ابن الجني اذا اوصى الصغير وله ثمان سنين  
والحارث وله سبع سنين بما اوصى به لبالغ الرشيد جاز وقال ابن حمزة انما تمنع وصية الحر البالغ كامل العقل في حكمه ونفاذ تصرفه في ماله  
وحكم كمال العقل يكون للمراهق الذي لم يضع الاشياء في غير مواضعها فان وصيته وصدقته وعقده وصيته بالمعروف خاصته دون غيرها وقا  
محمد بن ادریس الذي يقضيه اصول ما هبنا ان وصيته غير المكلف البالغ غير صحيحة سواء كانت في وجوب البر او غير وجوب البر ولا ذلك صدقته  
وعقده وصيته لان وجود كلام العتقي غير البالغ كعدمه ولا بد من اطلاق محجور عليه غير خاص في التصرف في امواله فيخلف بين الامة ولقوله  
فهم واستلوا الليثاني حتى اذا بلغوا التكاح فان انتهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فامرنا بالافعال لاهلهم بعد البلوغ وهو في الرجال الاختلاف  
اولا نبات او خمس عشرين سنة وفي النساء الاحتلام ايضا اولا نبات او بلوغ نفع سنين او الحمل او الحيض مع ايناس الرشاد وحده ان يكون مسلما  
لماله مسلما دينه ومن اجاز شيئا وصيته وعقده وصيته ليس كذلك ولقوله ترفع العلم عن ثلثة عن العتبي حتى يحتمل ورفع العلم عنه بدل على  
انه لاحكم كلامه وانما هذه اخبار اخذنا اوردناها في النهاية ابراد اقول والواجب لولا كما هي قاعدة ثلث في الكتاب نقل جملة الروايات الواردة  
في هذا الباب والكلام في ذلك يتوفيق للملك الوهاب فمن الاخبار ما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي عمير عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي  
عبد الله قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا بلغ الغلام عشرين سنين جازت وصيته ورواه الكليني ايضا بسند غير قوي وما رواه المشايخ ثلثة  
باسانيدهم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا بلغ الغلام عشرين سنين جازت وصيته في ماله ما اعتق او صدق او اوصى حرمه معروف وحق  
فهو جاز وما رواه الشيخ في تبيين الموثق عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثلثة عن حصة الغلام هل يجوز ان اكل ابن عشرين  
سنة جازت وصيته وعن عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغ العتقي خمس اشبار اكلت ذبيحة فاذا  
بلغ عشرين سنين جازت وصيته وعن ابي بصير الجايوب في الموثق عن ابي عبد الله في الغلام ابن عشرين سنين يوصى قال اذا اصاب موضع الوصية  
جازت وما رواه المشايخ ثلثة عطاء الله نعم مرادهم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الغلام اذا حضر الموت  
فاوصى ولم يلد له حازت وصيته لاولي الارحام ولم يجز للفرقاء وعن ابي بصير في الصحيح والظاهر ان المراد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغ  
الغلام عشرين سنين فلو وصى بثلث ماله في حق جازت وصيته فاذا كان ثلث عشرين سنين فلو وصى من ماله باليسير في حق جازت وصيته وما رواه  
الشيخ في تبيين الموثق عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال يجوز لطلون الغلام اذا كان قد عقل وصيته وصدقته وان لم يحتمل  
هذا ما خضع من اخبار المسئلة وهي ظاهرة الدلالة فيما ذكره المشايخ المتقدم ذكرهم وهو ظاهر الصدوق قدس سره ايضا حيث نقل جملة  
منها في كتابه من غير تعريض لرد قول الطعن فيها بوجوب بطلان ضعف ما ذكره ابن ادریس وما تعلق به من الادلة الدالة على الحجر على العتقي  
حتى يبلغ يمكن تخفيضها بهذه الاخبار فانها مع تعددها وصحة اكثرها ورواية المشايخ الثلثة لها وقول المطابقة بها لا يمكن التماس على ردها  
واطلاقها بالكلية كما هو مقتضى كلامه ولكنه صحيح على اصله الغير الاصيل وقاعدة الخالف لما عليه كافة العلماء جلا بعد جيل وظاهر العلامة  
في الفقه الميسر المذهب ابن ادریس هنا وان لم يصرح باختياره حيث قال بعد نقل ما تقدم من الاقوال ونقل جملة من روایات المسئلة بل قل  
وهذه الروايات وان كانت متطابقة والاقوال مشهورة لكن الاحوط عدم انفاذ وصيته مطح حتى يبلغ لعدم مناط التصرف في ماله عند ثلث  
والذي لا يميل ايضا كلام شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بل ربما ظهر منه اختياره حيث قال وابن ادریس في هذا الباب واشترط في جواز الوصية  
البلوغ كغيرها ونسب الشهيد في حق التفرع بذلك لروايات قوله هو الاشبه لان هذه الروايات التي دلت على الحكم وان كان بعضها  
صحيحة الا انه مختلف بحيث لا يمكن الجمع بينها واشبات الحكم الخالف للاصل فيما شكل انتم اقول لا ينبغي على المتأمل في هذه الاخبار وهي  
اخبار المسئلة كجلا انه قد ختم بعضها الى بعض مطلقا الى مقتضاها وجملة الى مقتضاها وعلتها الخاصة فانه ينتج منها جواز وصية ابن  
عشرين سنين اذا كان ذا تمييز وكانت وصيته موافقة لوصية العقل من وضع الاشياء مواضعها وهو المشار اليه بالوصية بالاعرف  
يعني بين العقلاء وهذا امر متفق عليه منها باعتبار ما قلناه من ضم بعضها الى بعض واختلافها في ماعدا ذلك لا يوجبها ردها فيما اتفقت  
فيه وبذلك يظهر ما في قولنا انها مختلفة لا يمكن الجمع بينها فانه على الاطلاق ومحق قال بالقول المشهور وجزم به الحق وشيخنا الشهيد  
وانما اذكر في الخ من ان الاحوط عدم انفاذ وصيته مطح فانه قد اعترضه شيخنا الشهيد في شرح الارشاد بان الاحتياط للوارد مع

عام الخمر عليه انفاذها لانه ان لم يبد ذلك ان الاحوط للوصي ان لا يقبل وصية العتيق وفيه بعد مع امكان كون الوصية في حصة  
 عتيق ويطول مولى عليه فلا يتصور الاحتياط هنا وان اراد به بعضه اخر فلا بد من افاوته واقامة الدليل عليه وبالجملة فلا فلاحا على ذلك ما  
 صاهرت به الفتوى واشتهرت به الرواية من طريق اهل البيت عمشكل انتهى وهو جيد فليس وامانا نقل عن الدروس من الخصال ٢٢٢ تقدم  
 في التفسير عا ذكره فلم اقف له في الاخبار على اثر وامانا تقدم نقله عن ابن الجني والظاهر ان مسئلة فيه رواية الحسن بن راشد عن العسكو  
 عليه السلام قال اذا بلغ العلام ثلثي سنين فحاضر امره في ماله وقد وحب عليه الفراض والحدود وان اتم الحاضرة سبع سنين فكذلك فظاهر  
 هو حصول البلوغ لكل من العتيق والصبيته ببلوغ الثمان والستين وهو مخالف لاجماع المسلمين واخبارهم والافعال واجب  
 ولا وجه تخصيصها بالذكورة فان عمل بالرواية وجب عليه القول بجمع ما اشتملت عليه وان خالف لاجماع المسلمين واخبارهم والافعال واجب  
 طرحها وارجاعها الى فانها والله العالم **المقام الثاني** قد مر جوابا بان لا يوجز الوصي نفسه بما فيه هلاكها اتم او حتى فانه لا يقبل وصيته  
 ولو اوصى قبل ذلك قبلت ويدل على ذلك صحة الجواب والرواية بطريق المشايخ الثلاثة قدس الله ارواحهم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول من قتل نفسه متعذرا فهو في نار جهنم خالد فيها قيل له ارايت ان كان اوصى بوصية ثم قتل نفسه منها من ساعة تفعل وصيته قال  
 فقال ان كان اوصى ان يحدث حدثا في نفسه من جراحة او فعل لم يموت اجبرت وصيته في الثلث وان كان اوصى بوصية بعد احدث  
 في نفسه من جراحة او فعل لم يموت لم تجز وصيته وهي مع صحة سندها صحيحة في المراد وما ذكرناه من بطلان الوصية اذا وقعت بعد  
 الفعل المذكور وهو المشهور الا محطار متوهم بصرح الشيخان وابو الصلاح وابن التراج ونقله ابن الجني ورواية عن الصادق ع وقال ابن ادرج  
 الذي يقتضيه اصولنا ونشهد بصحة ادلتنا ان وصيته ماضية صحيحة اذا كان عقله ثابتا عليه واحتج في الخ على القول المشهور بزيادة  
 على الصحة المذكورة قال لنا انه سفيه فلا ينفذ قصره ولا تفي حكم الاموات فلا يتصرف في ماله غيره ولا تقاتل نفسه فلا يتصرف في ماله  
 كالوات لو قتل منعه منه واعترض في المسالك فقال والكل ضعيف اما التفه فلان الغرض انقائه وتوثر رتة وان اشترطنا انقائه  
 في غيره ومن الجائز ان يفعل بنفسه ذلك لغرض ثم يرجع اليه رشده لو فرض روال حاله واما عدم استقرار حيوته فيكون في حكم الميت  
 وليس بشرط والاصل يقتضيه نفوذ قصره حتى العاقل الجامع لبلوغ الشرائط مطر والتصور من الدالة على نفوذ المرض مقدم متناول له والقياس على  
 عدم حل المدحوح رة بمنزلة الميت فاسلان سلم الاصل وسجلنا انه ما ديه من باب ومن ثم وحت الذية على قائل في هذه الحالة وحكم  
 الحكم حكم اخر واما حديث منع القائل عن الميراث وجعل الوصية كالميراث فوانه الفاضل يبق الا العمل بالاجماع الصحيح ان اقتضاء اصل الميراث  
 اورده باحد الوجوه المقضية له ككونه احادا او مخالفا لاصول كما اختاره ابن ادرج رة محتج على الفتوى بانه حتى عاقل مكلف وبالتهى عن سئل  
 الوصية بعد ما عاها بالقران الذي هو حجة المتناول بمقتضى النزع او بجمع تخصيص القران بخبر الواحد والكل ابن ادرج وجب في  
 وان كان الوقوف مع المشهور والعمل بالنقل الصحيح اقوى انتهى كلامه في مقامه اقول ما ذكره في رد الوجوه العقلية التي استدلت بها  
 العلامة جيد واما الكلام في قوله بعد نقل حجة ابن ادرج عن كلام ابن ادرج وجهه ويغور دليلا يقنع به في الخ بعد نقل حجة ابن ادرج  
 المذكورة فقال وقيل ابن ادرج لا باس بروايت جبير بن مرجع ترجيحها بالمدح ابن ادرج في هذا المسئلة وفي سابقها الى ان مدح  
 ابن ادرج هو الا وفق بالاصول والايات القرآنية وهذا ان شئنا المذكور في الوصية في المسئلة السابقة قال ان قول المشهور مستند الى ثبوت  
 متظافرة بعضها صحيح الا انها مخالفة لاصول المذهب الاحتياط وفيه ان لا يجزى عند المتدبر للاحكام ان ما ذكره من احوال وصيته له بهذا الفا  
 ونظائره في الاحكام اكثر من ان ياتي عليه فلم الاحتياط او يدخله المدح والاستقصاء وهذا اذا كان له سطر بالمال الدليل مما هو من هذا القبيل  
 فمن ذلك مسئلة الحيوة فقد دلت الايات والروايات على ان ما خلفه الميت يكون ميراثا مع الورثة مع انهم قد عملوا باخبار الحنفية ومحمو  
 بها تلك الادلة من الايات والروايات ومن السجلات الزوجه فانهم قد اتفقوا على ان ميراثها من بعض التركة وان اختلفوا في ذلك زيادة و  
 نقصا ناهي دالة الايات والروايات على ميراثها من جميع ما خلفه الميت مع انهم قد اختلفوا في الايات والروايات ومن ذلك عا  
 على امارة ومات في مرضه قبل المتخول بها فان مقتضى الاصول من الايات والروايات انها تترك لها الوصية بلا خلاف مع ان جميع رواة قد  
 على النزع من ذلك فقالوا بمضمونه وحصلوا به تلك الادلة وهي رواية واحدة وان كانت صحيحة واحدة خاصة في الموضع الثاني من هذه  
 الموضوع ومن ذلك ما اذا طلق الرجل امرته في مرضه الذي مات فيه فانها تركة الى سنة واحدة من العدة او كان الطلاق بائنا فالمرثية  
 من مرضه او تروح فان مقتضى الاصول كتابا بسنة انها بعد الخروج من العدة او كان الطلاق ثنائيا لم يبر من مرضه او تروح فان مقتضى  
 الاصول كتابا بسنة انها بعد الخروج من العدة او كون الطلاق بائنا تكون اجنبية الاسباب بسبب بينها وبينه فكيف تتركه مع ان الرواية قد  
 على الارث كما عرفت وقالوا بمضمونها مع انها قد تخرج في اخره عاقل عدل المذهب ومن للاخبار القليلة المواضع الاربعة فان مقتضى  
 الاصول من الايات والروايات وجوب التخصيص على ما ذكرنا ما كان مع انهم قد اختلفوا فيها ١٢ الاخبار ولهذا صارت اخبار هذه المسئلة  
 من الاخبار الحسنة من خواص مذهب الشيعة على غير ذلك من المواضع وهؤلاء الافاضل من جملة من قال ما ذكرنا في هذه المسئلة ان لم يكن  
 دلائل انكره هؤلاء الجميع كما عرفت من باب واحد وبذلك يظهر لك ضعف ما ذهب اليه ابن ادرج ومن تبعه وموضع الخلاف فيما اذا  
 تعد ذلك كما هو مخرج الصحيح المتقدم وكذا كلام الاحتياط لو وقع ذلك عن احد او سهر لم تنفع وصيته اجنبا فاقبل في الوصية  
**المقام الثالث** للمشهور بين الاصحاب رة انه لا تنفع الوصية بالولاية على الاطفال الا من الاربعة واجل الا بطلت وقال  
 ابن الجني لا بطلت بالولاية بالمرثية الاطفال من كل احد وكذا الامم الرشيدة بعده وهو ظاهر ان لها الولاية كالابا واجلت رة

وردها الاصحاب بالضعف والشك وقال في المسالك لما كانت الولاية على العيرم الزم حكمها الثاني لان الاصل عام جاز ان يمتنع  
الانسان في مال غير بغيره انما هو ما في عنده وجب الاقتصار في نصب الولي على الاطفال على محل النفقة والنفقة وهو نصبه بباري  
له فلا يجوز الحاكم وان كان وليا عليهم ان ينصب بعدا عليهم ولما لان ولايته مقصورة عليه حيثما اذامنا ان نفيع حكمه من جاز ان يكون  
عليه لان له الولاية ج وثلث اطلاق المنع من توليته غيرهما الوصي من احد ما فليس له ان يوصي عليهم باه ولايته مع عدم نفعتها على ذلك على  
اصح الامم ليدرس شيئا استنفذ انما مع النص فتولية الوصي في معنى توليته احد ما لصدور عن اذن كما جازت ولاية الوصي ابتداء عنها ثم اذ  
بعد ذلك اشار الى خلاف ابن الجنيدي الذي قد مناذر حيث ان المنع افروء بالذكر فقال ولا ولاية للام ولا يصح منها الوصية عليهم فقال  
الشراح وانما خص الامم بالذكر بعد دخولها في السابق لاثبات ابن الجنيدي ولاية الوصي لها مع رشدها بعد الاب وهو شاذ اقول ومما دفعوا  
على الكلام المتقدم وهو ان الولاية على الصغير مخصوصة بالاب والجد له وان علا دون غيرهما فالواوصت الامم او احدا لا فارب  
لطفل يان ونصبه فيما بعد والمال على الطفل ان يكون في صالحه وما يحتاج اليه فان لا بل الجناح المتزاع عن ذلك القيم بمعنى ان الوصية  
بالمال صحيحة ولكن نصبه ما قبل الولاية والاب واحد شرعية فلا يعارضه الوصية ذلك الوصي قال في الدروس ولا ولاية لغير الامم على الاطفال  
فلو نصبت عليهم وليا بغير الوصية لم يمانع ويثبت عليه فيما لهم من مخرج في المال خاصة ثم هل قول ابن الجنيدي شيئا انتم نعم ما يرضى هذا المقام  
تحقيقا المقصد الثالث في الوصية بغيره مسائل الاول في الوصية بغيره قد يكون جنسا وقد يكون منفعة موجودا بالفعل كالولد  
والقربة الموجودة في الخزانة او موجودا في محل ومستكوف كالثمن في الطير في الهواء والتمك في الماء او موجودا بالقوة كالحمل في الامه  
او الابنة او الشجرة او موجودا على التراب كسكنى الدار فان الوصية بجميع ذلك نافذة عند الاصل كما صحح به في الدروس وكيف كان  
فانه يعقب فيها المذلل بالنظر الى الوصي والموصى فانه يصح الوصية بالخمر والخنزير ولا كلب الهراش ولا الخنزير ولا الخراف ولا الفضلات  
لعدم المملوكة في جميعها بالنسبة الى المسألة وان جاز اقرار الكافر على وصيته بالخمر والخنزير لمثله وكذا لا يقع الوصية بما لا ينفق به كحبة خنطة  
ومحوا قيل واثنى جلد هذا عن الكلب لا ربه واجه القابل للتعليم فتصح الوصية به لكونها مملوكة لها قيمة ومنفعة كاجل من الاصطفا  
كالشهيدين وغيرهما اقوال قد تقدم في كتاب التجارة تحقيق الكلام في هذا المقام وقد اختلفنا ان لا يجوز البيع ولا القمار بشئ من افراد  
الكلاب لا كالمعتق خاصة كما هو احد الاقوال في المسئلة واقاما عدا ولا دليل عليه من الاخبار اذ انهم المحقون بهذه الكلاب  
الباقية لعدة ائمة في الانتفاع وفيه ما لا يخفى واما السباع فالظاهر جواز الوصية بها للحصول الانتفاع بجلودها ورشها وانما بالمال  
ينفع به يعني نفعا معتادا به في فطر العقلاء بحيث يكون متمورا فلا يقع الوصية بحبة من خنطة ومحوها كما لا يقع بغيره ولا العاوضة به في  
ذكر قيد الانتفاع بعد المثلث اذ اجمع الى تعيين المثلث بذلك اشارة الى ما هو الظاهر من كون نحو الحب من الخنطة ممنوكا حتى لا يجوز  
عقبها من المثلث وان لم تجز معاونة عليه بالعدم القبول الثاني من المثلث هو انه يتقيد الوصي به بقدر ثلث لتركه ما دون  
ملو وصي بخار او طلع الزايد اجمع اجازة الوارث ونقل العلامة في الخ من باخر عنه عن الشيخ على بن بابويه بنفود الوصية من  
الاصح ما قال في الخ وقال على بن بابويه فان اوصى بالثلث فهو الغاية في الوصية فان اوصى بماله كله فهو اعلم وما فعله ويلزم  
الوصي انما وصيته على اوصى انتهى اقول اما ما ذكره رضى عن التقدير بالثلث فهو مدلول على من الاخبار ومنها ما وافى بيت عنى على  
ابن عقبة عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل حضر الموت فاعتق مملوكا ليس له غيره فاقبل المورثة ان يجبر وافلك كيف افضا فيه قال اما  
منه الاثنت وسائر ان المورثة احق بذلك ولهم ما بقي وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اوصى بالثلث واعتق مملوكا  
في ربه فقال ان كان اكثر من الثلث رد الى الثلث وحاز العتق وعن التكون عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال ان رجلا اعتق عبدا لله  
عنده موت لم يكن له مال غير ما قال سمعت رسول الله يقول يستحق في ثلثي قيمة المورثة وعن الحسين بن محمد الزاوي قال كنت في الى الحسن  
عليه السلام الرجل يموت فبوصى بماله كله في ابواب البنز وما اكثر من الثلث هل يجوز ذلك وكيف يصنع الوصي فكاتبته بخار وصيته مالم  
يتعد الثلث ومارواه في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اعتق رجل عبدا وموت جاز ما له ثم اوصى بوصية اخرى المقيت  
الوصية واعتق الخادم من ثلث الا ان يفضل من المثلث ما يبلغ الوصية ومارواه الشيخ الثالث في الوصية فانما هو ما في عنده من جاز ان  
ابي جعفر عليه السلام في رجل اوصى عبدا وتو وقال اعتق فلا نا وفلا نا حتى ذكر خمسة ففطرت في ثلث فلم يبلغ اتمان قيمته الممانعة الخمسة  
القدر يعقبهم قال في نظر المثلثين ساهم وبدل يعقبهم فيقومون وينظر الى ثلثه فيعتق منه اول ثلثه ذكر ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم  
الخامس ان يحجز الثلث كان ذلك في الذي سمي احيوا الا اذا اعتق بعد مبلغ الثلث مالا يملك فلا يجوز له ذلك وفي هذا الوجه كما ترى  
تصريح بان لا يملك في الوصية زيادة عن الثلث فمن اجل ذلك تبطل الوصية في الزايد ومارواه في ريب في الصحيح عن محمد بن محمد بن  
علي بن عن العباس بن هبة قال كان لمحمد بن الحسن بن ابي خالد علم لم يكن به باس عارف يقال له ميمون ففطره الموت فوصى الى ابي  
الفضل العباس بن ميمون من جميع ميراثه وتركته ان احمل دراهم واجت بها الى ابي جعفر الثالث عليه السلام ترك اهلها ماله واخوه قد حلوا  
في الاسلام واما محوسبة قال ففعلت ما اوصى به رجعت الى الدار ودفعته الى محمد بن الحسن وعمره راني ان اكتب اليه بغيره فاهم  
ان ترسلت من لورته وشار الى شيئا يشبهه وغيره من اصحابنا ان لا يكتب بالنفس لاحتاج اليه فاذمير ذلك من غير قبيل في  
ان ان استل له بذلك غنيمته وصدقه فكاتبته وجعلت الدراهم ووصلها اليه عتبه ففطره وان يفضل منها الثلث يدفعها اليه ويرد الباقي  
على حية بركة اعلو الورد وما رواه في بيع عن العباس بن معروف قال مات غلام لمحمد بن الحسن وترك اثنا ووصى بجميع ماله

الكلاب



فالموصى به

[illegible]

بين اجازة الوارث حال الحيوة ورده حيث لم يؤثر الثاني دون الاول ان الوصية ميراث الوصي عليها فنكون استدلنا بما بعد  
الرد فلا يؤثر بخلاف الرد بعد الموت لا تقطع و بخلاف الاجازة حال الحيوة لا تباحق للوارث ولا سقط فدرجته لاستمراؤه و دوام الوصية  
فؤكد ما انتهى اقول قوله والفريق بين اجازة الوارث الى اخره كانه جواب سؤال مقدم من جانبين وليس وما استدلل به وتقرير ان في تلك  
الحال لقي اوصى للموصي في حال حيوته كما انه لا يصح فيها رد الورثة للوصية فكذلك لا يصح فيها اجازة لهم فاجاب بالفرد المذكور بين الرد تلك  
الحال والاجازة فان الوصية مستمرة بقاء الموصي عليها والاستمرار يجري مجرى بقائه فاحاله في الاصل ففرض الرد في اثناء هذه فان ما بعده في  
حكم بقده بعد اخر من حيث اقصاء الاستمرار ذلك فلا تأثير للرد في تلك الحال بخلاف الرد بعد الموت لا تقطع الاستمرار بالموت فيؤثر بخلاف  
الاجازة حال الحيوة لان الاجازة حق له وقد اسقطه فلا وجه لاستمراره وانت خبير بان الاصل في ذلك النص وهذه صلح وجوهه كما تقدم والله  
العالم الثالث المفهوم من كلام الاصحاب رضى من غير خلاف يعرف ان اجازة الوارث للوصية بما زاد عن الثلث بعد الموت تنفيذها  
اوصى به الموصي لا بابتداء عطية من الوارث باعتبار ان انتقال الحق اليه بالموت اما قبل الموت فلا اشكال في ذلك لان الوارث لا يملك فلا يمكن له  
العطية فيه وانما جعل الكلام بعد الموت لما عرفت من انتقال الحق الى الوارث بالموت والاصحاب كما ذكرنا على انه تنفيذ لا عطية قال في ذلك  
وهو من هب لا صاحب لا يتحقق خلاف بينهم وانما يذكر الاخر وجهه واحتماله وانما هو قول العامة والمخرج عندهم باختلافه ايضا انتهى  
وعلى القول المشهور بان الملك باق على الميراث لم يخرج عنه بمحضه فيصح قصره فيه لمصادفة الملك وحق الوارث انما يثبت في ثلثي الحال فانه  
بيع النقص التفرع واثار الخيارات حيث تنب عليه اجازة البيع فانه لا يكون ابتداء بيع بل تنفيذ لما فعل سابقا ايضا فان الوارث ليس يملك  
وثبوت حق الاجازة له لا يقتضي الملك لان الحق اتم منه فقصر الموصي في حكمه واجازة الوارث في مخرجه اسقاطا حقه ولا تلزم من مخرجه  
فقدت قصره فانه المخرجة مع كونها كانت متوقفة على اجازة الوارث كالوصية ولم يفتر الى الاستيناف فدل على اعتبار ما وقع من الموصي  
لا على فسادها وبهذا تنجح كونها تنفيذ لما عمل به الاحتمال الا ان انتقال الحق الى الوارث بالموت ورواى ملك الموصي وان قصره للموت  
في الزائد من الثلث منه عنده والمنتهى يقتضي الفساد لان الزيادة حق الورثة فيلزم قصر الموصي فيها ويكون العطية من الوارث واجاب عن  
ذلك في المسالك بالمنع من كون التلقظ بالوصية منه اعنه وكون التلقظ في ذلك يقتضي الفساد ولو سلم فانما يقتضيه لو لم يحضر الوارث ومنع من كون  
الزيادة حقا للورثة بل هي ملك الموصي غايته ان حقه قد تعلق بها ومع الاجازة لسقط كاجازة الميراث قصره الزائد عن الثلث انتهى اقول لا يخفى  
عليك ما في هذه التعديلات العلية من الطرفين من عدم الصلح لتأسيس الاحكام الشرعية في البين الا ان ما عمل به الاحتمال المذكور  
وان كان خلاف ما عليه الجمهور هو الاثر الى الاخبار والانساب بالا اعتبارا وتمايدل على ما ادعاه من زوال ملك الموصي عن الزائد وان  
قصره منه عن قوله في رواية عمران المقدمة لا تعلق بعد مبلغ الثلث مالا يملك فلا يجوز له ذلك وتمايدل ذلك ايضا قوله عليه السلام في  
مكانته احمد بن اسحق المتقدمة الاجازة بعد الموت فان فضلتهم وكنتم الورثة كان جازا لكم والمراة الاجازة لما زاد على الثلث فان فيه نوعا  
الان ذلك عطية منهم للموصي وتفضل منهم عليه ويحتمل ان يكون ذلك بالنسبة الى الموصي باجازة وصيته فيكون التفضل عليه وبالجملة  
وان الاقرب الى الاعتبار والانساب الى الاخبار هو ما عمل به الاحتمال المذكور وجب ما اجيب عنه وما عمل به القول المشهور لا يخرج من  
القصور الا انه لا أثر في التشاغل برده وبيان ما فيه وقد ذكرنا ايضا جملة من الفروع المترتبة على القولين اكثرها لا يخرج من مناقشة  
لمن يها على عزها واعرضنا عن ذكرها ونشرها من ارادها فليرجع الى طوولها منهم رضوان الله عليهم **القول الثاني** قد مر حوايان المعتبر  
من الثلث فان كان وقت الوفاة لا وقت الوصية فلو كان موثرا حال الوصية ثم افقر وقت الموت وبالعكس كان الاعتبار بحال الموت  
في كل من صورتين فالاولا اشكال في ذلك فيما لو كان الموصي به قد زامعتنا كعين معينة او مائة درهم مثلا او جزء من التركة مع كونها  
الموت قل من حال الوصية وانما الاشكال فيها الوارث من التركة كالربع او النصف او الثلث وكان في وقت الوصية فقيرا ثم ايسر  
الموت فصار ذلك الجزء الموصي به مالا كثيرا وتبادلت القران على عدم ارادته حيث لا تكون الزيادة متوقفة غالباً اقول والظاهر عندي  
ضعف هذا الاشكال وانه يحمل من الاحتمال فان مقتضى اطلاق الوصية دخول هذا الفرد وهذه الكثرة التي ربما يتوهم عدم اضطرارها  
اها معلومة للموصي وقت الوفاة والاعتبار كما عرفت اما هو بوقت الوفاة فعدم العدول عن الوصية السابقة على ذلك مع عدم وسفره  
بهذه الكثرة يقتضي العمل باطلاق الوصية ودخول هذا الفرد فيها والله العالم **الخامس** الظاهرية الخلاف في دخول الدية وارش  
الجناية في الوصية لو اوصى ثم قتل قاتل او جرحه فن وصيته ما فيه من ثلث التركة وثلث الدية وارش الجناية ويدل على ذلك جملة من الاخبار  
منها ما رواه الكافي والفقهاء عن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اوصى بثلث التركة  
خطا يعني الموصي فقال تجاوز هذا الوصية من ميراثه وكنيته وقال في الفقيه وفي خبره لابي عبد الله عليه السلام رجل اوصى بثلث ماله ثم  
قتل خطا فقال ثلث دية داخل في وصيته وماروا في سب في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
في رجل اوصى لرجل بوصية مقطوعة غير مائة من ماله ثلثا او ربعا او اقل من ذلك واكثر ثم قتل الموصي بعد ذلك فورد في قصده في وصيته  
انما تقدم ماله ومن دية كما اوصى وماروا في الكافي وفي سب عن التكون عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لابي عبد الله عليه السلام رجل اوصى بثلث  
ثم قتل خطا فثلث دية داخل في وصيته ورجعنا انما اشكل الحكم المتقدم بان الاعتبار من الثلث ما كان وقت الوفاة بما ذكره من ان دخول ثلث  
الدية في الوصية مع ان استحقاق الدية انما يثبت بالموت فمنها خرقه عن الموت ويمكن الجواب عن ذلك بان الحكم المذكور ولا انما هو  
من كلام الاصحاب وجردهم انما هو المنع من الاعتبار بحال الوصية بالعارضة بالموت بعرض حصول الثلث حال الموت والدية وان كانت لا

24-1

[illegible]



# كتاب الوصايا

٥٢٤

ميراث العقول الغشوى فان شاء الوارث البائع اجازة وكان عليه الوفاء بمقتضاه من دفع الحصة على الغامل ومع ذلك فهو قد جازى فحقه  
 شاء لما تقدم من ان المصاربة من العقود الجائزة دون الارزقة وامان كان لولي عليه فانه لا استحقاق للمصاربة كما ينادى به قوله في وثقة  
 محمد بن مسلم الاناس به من اجل ان اياه قد اذن له في ذلك وهو حي ومرجى الى ان الالب والحي في حق نصرة فانه اذا تم تخرج عن الوجه الشرعي  
 وبقي الحكم بالحق الى بلوغ الولي عليه فاذا اكل كان له من حق المصاربة لانها عقد مبنى على الجواز وتعلق الموصل لها مدة من في حكمها الثابت  
 لها مصل الشرع وانما تظهر الفائدة في الصديد بمدة هو المنع من التضرر بعد تمام المدة لا التزام بها في تلك المدة مع كونها جائزة شرعا ولا يكون  
 المنع بعد البلوغ تبديلا للوصية وتغيير لها وهو منى عنه لان التبديل انما هو في العمل بخلاف مقتضاها وهذا ليس كذلك لانها اوصى  
 بعد جازى فقد عرض الغامل للفسخ في كل وقت ممكن عملا بمقتضاه فالفسخ لا يكون تبديلا للوصية انما عرفت ذلك فاعلم ان ما ذكرناه من الوصية  
 بالمال كذا او بعضها هو المشهور وقال ابن ادریس في كتابه وقد روى ان اذا امر الموصل الوصيان يتصرف في تركه لورثته ويغير لهم ما يوافقهم  
 الریح فان ذلك جائز وحلال له نصف الریح ويرد ذلك شيئا في نهايتها لان الوصية لا تنفذ الا في ثلث ما كان يملكه الميت قبل موته والريح تجدد  
 بعد موته فكيف تنفذ وصيته وقوة نيته في الزاوية نظرية في ظاهره وتخصيص الوصية بالتضرر بالثلث فادونه دون ما اراد على ذلك وانما ظهر  
 بانه على ما قلناه من ان ثلث الزاويتين بما اذا كان المال المولى عليه كالاولاد الصغار فالتصديق في العمل بالخيرين كثير مما يقتضي الوصول للذي لم يكن  
 به ابن ادریس من تبعات ولاية الالب على امواله والوصية بهم وبما ينفق في اموالهم مما لهم فيه المصلحة غير منكر ولا ممنوع شرعا وغاية ما رغبنا  
 في حصول التضرر في مالهم للتلف وهو غير قاصح لان الواجب على الغامل مراعاة الحفظ وما فيه مصلحة العمل بالمال حسب الامكان وتوقيده ما  
 ورد به جواز الانحياز لبيتهم من الولي رواية ابن ابراهيم قال سئل ابو عبد الله عن الرجل يكون في يده مال ربح له بدينه وصيقه يصلح له ان يعمل به  
 غيره والريح بينهما قال قلت فهل عليه ضمان قال لا اذا كان ناظرا له وبالحيلة فان المدا في العمل على الاخبار ولا يلتفت الى هذا الاستبعادات في  
 مقابلتها ومع تسليم ما يدعون من جرحهم عن القواعد والاصول المقررة في باب الوصية فانما يجب تخصيص تلك القواعد بما كانت تقدم نظيره في غير  
 مقام على انه لا يخفى ان مورد الاخبار الدالة على اقل من الموصل ان يوصي بالثلث وانما يوصي بالقل منه انما هو فيما اذا اوصى  
 لنفسه او غيره بشئ من التركة واخفق به عن الوثبة بحيث لا يقدف على الورثة ونقص من التركة كما عاين من ان ليس له من ماله بعد الموت الا الثلث  
 وما نحن فيه من هذا القبيل فانما لم يتحقق نفي من التركة ولم يخذ منها شيئا وانما هذه الوصية بمصلحة ترجع الى الورثة ليس له منها قليل  
 ولا كثير وهذا المال الذي اوصى به سواء كان جميع التركة او بعضها انما هو مال الورثة لم يخرج عن ملكهم بالوصية كما في غير من الوصايا التي سوا  
 عليها وتيدوها بالثلاث بل هو بان على ملكهم وانما تعلقت الوصية بالتصرف فيه لاجل تحصيل مصلحة لهم وهو الانتفاع بالريح وقد عرفت ان ترقى  
 فانوا اطفا هو الولي عليهم والتا طي مصالحهم حيا وميتا وله بعد الموت الوصية بذلك وان كانوا بالغين فهذه الوصية لا تمنع عليهم فان شلوا  
 رضوا وان شاءوا ابوا واستغوا وايضا في ذلك للقواعد المقررة عندهم المسئلة التي اوجرت اظاهرة لا خلاف بين الاصحاب في ان الوصية بغير اذن الله  
 عليهم في ان الواجب للمال لهم من ان يكون مشوبا بالبدن كما تجزى ام لا كزكاة والكفارات والغرض من هذا المال يجب جرحه من الاصل اوصى به اولم  
 يوصى لتعلقه بالمال حال الحياة اما الواجب للبدن في الحضر كالصلوة والصوم فانما يخرج من الثلث اذا اوصى به فيكون حكمه عند حكم التبرعات  
 الموقوف اخراجها على الوصية به من الثلث وقبل جرحه من الاصل كالأوجب للمال من غير فرق والاخبار بوجوب اخراج الواجب للمال ان كان مشوبا  
 بالبدن من الاصل متكاثرة فلقد تمت في كتاب الحج وكتاب الزكاة والغرض كتابا للبدن اما الواجب للبدن فلم اقف فيه على شئ نبهني  
 ولا اثبات لكن الظاهر ان منى تكلام الاصحاب في الفرق بين الاخرين هو ان الواجب للمال ان كان مشوبا بالبدن في بعض الافراد لما  
 كان متعلقا بالمال حال الحياة وجب اخراجه بعد الموت من المال وتخرج الاخبار المشار اليها شاهدا على ذلك واما الواجب للبدن  
 فانما كان متعلقا في حال الحياة انما هو البدن وبعد الموت مع عدم الوصية به يتعلق الخطاب به بالولي منع عدم الولي وعدم الوصية  
 لا دليل على وجوب اخراج كما ادعاه ذلك القائل المتقدم ولنا في هذا المقام تحقيقات حسة قد تقدمت في كتاب الصلوة في المطلب الثاني  
 في القضاء عن الاموات من الباب الرابع في الواحق من الكتاب المذكور وكذا في كتاب الحج في المسئلة الثانية من المقصد الثاني في فتح التذ  
 وقد تضمنت دفع شبهات الاقوال المخالفة لما عليه الاصحاب مع تحقيق حجب الباب باختلاف اصحاب وجوب الوصية بالواجب للبدن  
 لو لم يكن وصي يقضيه عنه قال في المسالك والاقوى وجوب الوصية به على المومن كثيرة من الواجب ان لم يكن له ولي يقضيه عنه وربما  
 قيل بعدم وجوب الوصية به لان الواجب فعله بنفسه او بولي له لانقضاء الدليل على ما سوى ذلك وفيه ان عمل بوجوبه واستحقاق العقاب  
 على ترك الواجب اختيارا مع قدرته على برائة التمه منه بوجوب وجوب الوصية ليخرج من العقاب بتركه فان منع الضرر عن النفس واجب  
 نعم لو كان فوات الواجب لا يتفرط كالغفلة عن الصلوة مع عدم القدرة على القضاء حال الوصية احتمال عدم وجوب الوصية اذا لعقاب  
 على ذلك التقويت ولا دليل على وجوب الوصية بالقضاء انتهى وفي الكفاية قال لا قرب لعدم اقول الظاهر قوة ما اختاره في ذلك لظاهر  
 الاخبار المتقدمة الدالة على ان للوصية حق على كل مسلم فان ظاهرا لفظ على الوجوب كما ذكرناه في الفائدة الاولى من الفوائد التي ذكرناها في ذلك  
 الاخبار ويزيد ذلك تاينا لما ذكره شيخنا المشار اليه من التعليل فانما جدي وجوبه كما لا يخفى على الفطن النبيه وما قرى به في الكفاية من عدم  
 ضعيف دا عرفت ذلك فاعلم اذا اجتمعت في الوصية حقوق واجبة مالا يتو بدنية وتبرعات فان الواجب للمال كما عرفت يخرج من الاصل  
 وما عداه يخرج من الثلث مقدما للواجب للبدن على التبرع به كذا ان قدم به الثلث واجاز الوارث والاسقطه مع اجازة الوارث تلجيع  
 فلكم كما ذكرنا مع اجازة البعض يكون مخصرا من الاصل فينبغي ان يخرج كالأوجب للمال لكن لو ضا للمال عنها على الواجب عن المخازن قدم

في قوله  
 ان الواجب  
 للمال

## في الوصية

لواجب شئان ثلاثة لم يكن فيها واحد بل جميع من الوصايا المتبرع بها قدم، وقول حق في التملك سواء رتب به بما لفظه أو بالآثار  
أو بقصر على مجرد الترتيب للذكرى وإن عطف بالوفاة في حكم ذلك والوجه فيه أن الوصية المصادرة أو ما نالده يوقو عها من أهلها وهكذا ما نصحه  
أن يستوى لثمة فتجوز في بقاء ما وجع. نذكر سبباً متعدد ثم وصف الوصية من غير ترتيب في الوصية أو قال بطوا فلا ما وفلا  
وفلا ما مان، وفي الترتيب لا تقدم المصادرة على حذمة نقص الثلث في هذه الصورة مرة مرة يورع القصص على الجميع، كانت كفا في مسئلة العوارض  
والتحريف وفقت عليه من الإخبار المتعلقة بهذا المقام رواية حمران المتقدمة في كسالة الأولى عن أبي جعفر عليه السلام في رجل وصى عده موتة من  
اعتق فلا ناولا ما حتى ذكرته فظهرت في ثلثه فلم يبلغ الثمان قيمة المالك المقتضى التي حريقهم قال بطر إلى الذين سألهم وبدا يعقروهم فيقومون  
ينط إلى ثلثه فيعتومونه في سبب ذكرهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس ثم سخر لثمة كان ذلك في الذي سبب إحياء لا يعتق بعد ما علم الثلث  
مالم يكمل فلا يجوز، ذلك ومورد الرواية وإن كان إنما هو الوصية بالعقود دون الوصية بغيره إلا أن ظاهر الإحصاء لا يستلزم إلا ما سأل عنه الله  
بين الأمرين قال في المسالك وأعلم أنه لا فرق في هذا الحكم بين العتق وغيره من الشرقات خلافاً للشيخ وأبو الحنفية حيث قدما العتق من حر ولا من  
أن يقع الترتيب متصلاً في وقت واحد في أو في زمانين متتابعين كعدوة وعنتية خلافاً لابن حزم حيث فرق بينهما كما ذكر في القول كما ذكره الله  
وحصل الثاني رجوعاً عن القول لأن يعمها الثلث فيفقدان مقاديرها وشاوصعها لما خدنا حتى أقول يمكن أن يستدل بما ذكره الشيخ وأبو الحنفية  
بتقديم العتق على غيره من الشرقات وإن وقع متتابعاً بآراءه المتأخر الثلاثة قد من إسماء وأحمد عن محمد بن مسلم في الموقوف عن أبي عبد الله عليه  
قال سئل عن رجل حضر الموت فاعتق غلامه وأوصى بوصية وكان أكثر من الثلث قال يرضى عن غلامه ويكون لثمة ما لفظه وأحبس عن ذلك  
مأنه محمول على العتق بتقديم كاهو ظاهر الترتيب المذكور في الخبر لا يقتضي محمدي في الحوايل من العتق من من المقتضيات لأنه وقع حال الحياة والحدوث  
مقدمة على الوصايا نعم الخلاف فيها هو وإن أخرجهما من الأصل أو الثلث وظاهر هذا الخبر لا يخرج من اشتراط ذلك فيه والتخصيص في مسألة  
الإخبار في هذه المسئلة أعنف مسألة المقتضيات ما لثمة إلى العتق وإن أخرجه من الأصل أو الثلث لا يخرج من اشتراط ذلك فيه والتخصيص في مسألة  
الكاشاني في الوفاة وأما غير العتق من المقتضيات فله حكم فيه كما أخرجه من الخبر من الأصل من غير أن يقال المسئلة أن الخامسة لو أوصى برب  
ثلث من التركة ولعمري برع منها ولثمة الثلث خمس حقت الوصية في الأول خاصة لا سببها بالثلث النافذ دون الإحصاء ورعاية ما تقدم من فقد  
القول فلا قول مع تجاوز الثلث وطلبت فيما عداه وقيل إن الوصية المتأخرة تنقص الرجوع عما قبلها قال الشيخ في من إذا أوصى لثمة ثلث  
ماله ثم أوصى بثلث ما لم يغير ولم يجر الورثة فإن الوصية الثانية دافعة للأولى وما ضاع لها واستدل بإجماع الفرق والإخبار وقال ابن أبي  
إذا أوصى بثلث ماله لتخصر ثم أوصى بثلث ما لم يغير ذلك التخصر كان الثلث لا يخرج ويكون الوصية الثانية نافذة للأولى لأن الإنسان إذا سخط  
من ماله بعد وفاته أكلت ماله فإذا أوصى به لثمة ثم أوصى به بعد ذلك لا يخرج فقد فعل الثلث الذي يستغنى من الأموال إلى المتبقي لا  
يعلم أنه لا ينقص سوى ثلث فإذا أوصى به ثم وصق به فقد رجع عن الأول فهذا يعني قول إحصائنا أنه إذا أوصى بوصية ثم أوصى بأخر فإن الأصل  
العمل بها جميعاً وجب العمل بما وان لم يكن كان العمل على الأخير فافاد الوصية حتى آخر ولم يذكر الثلث فإن مذهب إحصائنا أن سدا ما يقول  
فلا ذلك ويكون للنقصان أن لم يبق الثلث داخل على الأخير لا تملك الوصية للأول ما قال الوصية له شلق وكذا الثاني والثالث نظر  
أن ثلثه يبلغ مقداره جميعاً ما ذكره وفي ما ذكر لا يعلم أنه ليس بعد موت سوى الثلث فإذا استوفاه دخل النقص على الأخير فما إذا لم يمسلم  
فلا يظن ظان لشاذهما ولا أن مذهب إحصائنا أن الثانية نافذة للأولى في جميع المواضع ولأن الواجب السداد بالأول فلا خلاف في المذهب  
القول ما ذكره من الفردين المذكورين الذي يكون في أحدهما الرجوع بالوصية الثانية عن الأولى وحكم الإحصاء الأول في مسألة  
كاهو المفهوم من كلام غيره وأما الكلام فيما مضى من قوله إذا أوصى بثلث ماله لتخصر ثم أوصى بثلث ماله لا يخرج من ذلك رجوع عن  
الوصية الأولى حينما ذكره الشيخ في من فأنه خلاف ما صرحوا به وما هو الظاهر من كلام المتأخرين فإن ظاهر كلامهم أن هذا لا يقتضي  
الرجوع بل يكون من قبيل ما يحكم فيه بصفة الوصية أو لا فاقولا وأما الذي يقتضي الرجوع إضافة الثلث إلى نصف ماله كان يقول ثلثه  
أو الثلث الذي استحقه وأما عز ذكر الثلث للمال من غير أن يضيفه إلى نصف ماله فالحق في الرابع لو أوصى لثمة ثلث ولا يخرج من ذلك رجوع عن  
السبب ولم يجر الورثة أعطى الأول وطلبت الوصية لمن عداه قال الشارح إنما حقت الوصية للأول خاصة لا سببها بالثلث النافذ  
الإحصاء مع رعاية ما تقدم من وجوب تقديم الأول فلا قول مع تجاوز الثلث ولا يتوهم هناك الوصية المتأخرة فتتخذ الرجوع عما قبلها لأن  
الرجوع لا يثبت بمجرد الإحصاء بل لا بد له من لفظ يدل عليه ويجوز الوصية بمثل زاد على الثلث ثانياً والثالث أعم من الرجوع عن الأول وما عداه  
يدل عليه القول قوله ولا يتوهم هناك إلى آخره خرج عن حيز الرد على ما ذكره ابن أبي ربيعة في القصص وفيه ما لا مناقلة عما ثمة قال الحق إحصاء الوصية  
بثلثه لو أوصى بثلث آخر كان ذلك رجوعاً عن الأول إلى الثاني قال الشارح الفرق بين هذه المسئلة والآخرى التي قلها للوجوب إحصاء الحكم أن الثلث  
المضاف إلى الوصية هو المقتضى النافذ والثاني فيه وصيته شرعاً فإذا أوصى به ثانياً فقد رجع عن الوصية الأولى إلى ليس له ثلثان مصافاً إلى  
على هذا الوجه فيكون بمنزلة ماله الوصية معين لو أوصى بثلث ماله من غير خلاف قول لعل أن ثلث من غير إضافة إلى نصف ماله متعلق بمثل المال  
حيوان ينبغي أن يثلث التناقص فيه الوصية فإذا أوصى بها برع لا بد له من الفهم من أنه تنقص في الثلث السابق بل الرجوع الذي هو خارج  
عن الثلث المتعلق بأصل المال وكذا الثلث من يكون وصايا متعلقة لا متناقص فيها فيبدأ بالقول منها فالقول حتى يسهل في الثلث عند  
الإحصاء انتهى وهو كما ترى ويرى فيما للنساء واضح فيما اتبعناه وبالمجمل فننقص في أنه كان للموصي ما سبب فيه متعبرة به مطلقاً ومب  
فأنه يبدأ فيها بالأول فلا قول ولا يكون الثاني رجوعاً عن الأول سواء زاد الأول من الثلث أو نقص من ويكون الفائدة أن لو أجاز الوارث

الجميع نفذت الوصايا كلها ومنه ما لو وصي بثلاث المال الشخصي فموصى بالثالث والرابع اخص بقريب ما تقدم فنقل عن المسالك من قوله  
بخلاف قوله فلان ثلث من غير اضافة الى نفسه الى اخره وان اخطا لعين كان الثاني رجوعا عن الاول لمتناع اتحاد المالكين في عين واحدة  
ومن هذا ما اضاف الثلث الى نفسه فيكون الثانية فاسخة للاولى قطعا بقريب ما تقدم فنقل عن المسالك من قوله ان الثلث المضاف الى  
الموصى هو القدر التافه فيه وصيته شرعا الى قوله فيكون بمنزلة ما لو وصي بعين لو اوصى به لآخر وما ذكره ابن ادريس في تعجيل ما  
اتى من نسخ الاولى من ان الانسان لا يستحق من ماله بعد وفاته الا الثلث لا يثني في تجوز الوصية بازدياد الثلث لا مكان الاجازة ونفوذها  
بذلك والاجازة على الرغوى عند لم يثبت ابتداء عطية التام هي تنفذ الوصية فيجوز ان يوصي معتدا على اجازة الورثة فيكون الوصية صحيحة  
ولا يزول هذا الحكم عنها الا بلفظ يدل على الرجوع عما سبق وحكم بصحة وهو في هذا المثال ونحوه منتف فيحكم بقصحة الجميع ويعمل في الزائد عن  
الثلث بمقتضى القاعدة المقررة من البدانة بالاول فانه لو اوصى بثلثي باضافة الى نفسه ونحوه فان الرجوع هنا معلوم بالقرينة  
القوية لما تقدم في كلامه بقوله لان الانسان لا يستحق من ماله بعد وفاته الا الثلث ماله واذا اوصى به لآخر وكيف كان فاسلام  
خلقها عن النقد لا يفتح بعين شقوقها من الاشكال سيما في هذا الفرع وبهذا قد اختلف كلامهم واضطربت افهامهم في هذه المسئلة قال في المسئلة  
بعد البحث في المسئلة بنحو ما ذكرناه واختيار ما حرقناه من الفرق بين المستثنين المتعنتين في كلام الحق ماصورة واعلان كلام الاصطفا  
قد اختلف فيها اختلافا كثيرا وكذلك الفتوى حقة من التجل الواسعة الكتب المتعددة بل في الكتاب الواحد والعلة في عدم واقف الصلة على ما  
ذكر في المستثنين لكنه استشكل بعد ذلك في المسئلة الثانية وفي الضرر بسبب الحكم في الثانية كلنا الى علمنا ما وجد في نظره ووجه  
الاشكال والنظر بما ذكرناه ومن ان كل واحدة منها وصية يجب تنفيذها بحسب الامكان ولا يجوز تبديلها مع عدم الزيادة ومجوز اضافة  
الثلث اليه لا يقتضي الرجوع لان جميع ماله ما دام حيا له فمقتضى اضافة اليه وانما يخرج عن ملكه بالموت ونحن نقول بموجبه الا فان ادعى  
وجوب القرينة في هذه الاضافة على الرجوع ومن ثم لما ابدلها باضافة الى ماله فضلا عن جعل الثلث مطلقا شككتنا في ارادة الرجوع فلم نحكم  
به وقد مر الاول والتمح اعتمد على اعتبار القرينة وعدمها كما حققناه وجرم بعدم وجودها في ثلث مالى ولم يتعرض للثالث المضاف الى الوصية  
بل اعتمد على القرينة ومع الثلث فيها على عدم الحكم بالرجوع وهذا هو المحنى في المسئلة والتحقيق الشيخ اذ في شجرة اعتمد في المسئلة على اصل  
اخر غير ما ذكرناه ورتب عليه الحكم وهو ان الاصل في الوصية ان تكون نافذة فيجب جعلها على ما يقتضى النفوذ بسبب الامكان وانما تكون الثانية  
نافذة فاذا كان متعلقا بها هو الثلث الذي يجوز للرئيس الوصية به فيجب جعلها عليه كما يجب جعل الاطلاق مع الشريك بالتصف على استحقاقه لعل البيع  
على مضاعفة التحقيق ومع فيقتضى التضاد في ثلث الوفاة اوصيت بثلث لزيد وبثلث لعمرو فيكون الثاني فاسخا للاول فيقدم والى منه ما لو قال  
بثلث مالى ثم فرغ عليه ما لو وصى لزيد بثلث وعمرو بربع والحال بسلس وانتقلت القران ان تكون الوصية الاخيرة رافعة للاولى مع اعترافه  
مانته الف لما صرح به جميع الاصحاب والحامل له على ذلك ما فهمه من ان اطلاق الوصية محمول على النافذة وانت قد عرفت تمام حقه ببقا  
ان الاطلاق في الوصية ونحوها من العقود انما يحل على التحقيق اما التافه بحيث لا يترتب عليه منفع يوجب فلا اعتبار به قطعا الا ترى ان الترتيب  
بجميع المال توصف بالعقود وقوف ما زاد على الثلث على الاجازة ولا يقول احد انها ليست بصحيحة ولذلك لو باع بخيار حكم بعقده البيع وان لم يكن نافذة  
بمعنى ان لا يتحقق احد فسخه وما مثل به من بيع الشريك بالتصف فانه محمول على استحقاقه لا يؤثر هذا الفرق بين وبين المتنازع فيه لان  
جميع التركة مستقمة للموصى حال حيونه اجماعا فلو اوصى بما يستحقه ومن ثم حكمه بصحة وصيته بما زاد على الثلث وصحة حصته لكونه توفقه  
على اجازة الورثة لان ذلك لهم كاختيار للبايع بالنسبة الى ملك المشتري بل ضعف للخلاف في ان الملك هل ينقل اليه في زمن البيع  
ام لا والاتقان على ان التركة مملوكة للموصى ما دام حيا ومن ثم لم تمت الهبة لوبرى من حره وكانت الاجازة تنفذ الوصية لا عطية متجددة  
على خضار اصحابنا وقد ادعى الشيخ في نظره اجماع وانما الخلاف في التنفيذ والعطية للفاقة واصحابنا يجعلون العطية احتمالا مرجوحا  
لا هو لا واذا قرر ان الاطلاق محمول على الوصية الصحيحة فكل وصية من المذكورات صحيحة سواء كانت نافذة تمام لالم تدل الوصية  
للتاخرة عن الوصية بالثلث على انها فاسخة للثابتة رجوع عنها بل على ارادة الموصى اعطاء كل واحدا ما وصى له به وان توقف ذلك على  
اجازة الورثة فان ذلك امر اخر غير الوصية المعبرة شرعا وقد ظهر بذلك انه لا تضاد بين قوله اوصيت لزيد بثلث ولعمري بربع بطريق  
اولى وانما يقع التضاد صريحا اذا قال بعد الوصية لزيد بثلث اوصيت لعمرو بالثلث الذي اوصيت به لزيد وبثلثي او بالثلث الذي  
جعل الله ثم غير متوقف على اجازة ونحو ذلك وفي مثل قوله بثلثي لزيد ثم بثلثي لعمرو بالقرينة لا بالتصريح كما حققنا ثم نقل عن الشيخ رحمه الله  
اتفقه في هذه المسئلة عرابك شرح ذلك بما لا مزيد فائدة في ذكره وانما نقلنا كلامه قدس سره بطوله لجودة محموله في تحقيق المسئلة  
زيادة على ما قدمناه والاطلاع على ما وقع لهم من الاختلاف في المسئلة زيادة على ما ذكرناه الا ان الخلاف الذي ذكرناه اوله بالنسبة الى  
الاولى من المستثنين المفروضتين في كلام الحق والذي ذكره قدس سره بالنسبة الى الثانية منها والله العالم قد ندين ان الاول  
لواستية السابق في صورة الوصية بالثلث لاثنين احدهما بعد الاخر فانه يستخرج بالقرعة كما حكم به الاصحاب في الكل امر مشتبك فان قلنا  
بان الوصية للاول وانتهى لا حظ في الصحة الاول فالاول فانه يحكم بها المتأخر وان قلنا بان ذلك عدول ومنه فانه يحكم بها المتأخر في كل من  
في كونه بترافع بين ان يجعل باسم السابق او المتأخر وصفتها ان تكتب في وقت واحد اسم احدهما وانه انتايق وتكتب في وقت واحد اسم الاخر وانه السابق و  
يجوز ان في وضعه ويخفيان ثم يخرج احدهما من خرج اسمه كان هو السابق وترتب عليه الحكم من استحقاق او حرمان ولك ان تكتب محوشتا  
للتاخر في كل من الرقبين والرجوع الى احد الثاين لو اوصى بشي واحد لاثنين كان يقول اعطوا زيدا وعمر مائة درهم والذات فقلت



## في الموصي بن

بسم الله الرحمن الرحيم



الحاضر:











فی الموصی

لست أدري ما هذا من حول الحرف والبيان فيه وهو محكم في امتداد ذلك وادله في سبيل أو سائر ولا يسجد  
مهم من الآمخوع هذه الأشياء حق لوجوده عن عمدة لعلة العقله سبيلها العرف كما في انشادات و  
بها فيه اقوى وأما الثاني فإدراك الحرف على تبارك الظاهر في سائر نزوانة قاصرة عن  
على سبيل في بعض الأوقات كما كان لورل على عدم حول الحرف والبيان في بعض

يجمع الى عدم اذالة الامع العريه والقبيرة ونحو ذلك من حج في الحج اقول لا يجوز ما فيه من رد احسان تحري الاعتسار حراة على الائمة  
الظهار والاحكام الشرعية مسددة على التوقيف لا منسوخ للقول فيها كما تقدم في غير موضع والاحسان المذكورة وان ضمت سد لها هذا  
الاصطلاح الذي هو الاهداء اقرب من التصالح كما اوضحنا في مقدمة الكتاب لطهارة الاله لا راد لها من الاصور

ما لفتهم قبلهم وقد عروا على السبق مواضع لا يختص من الأحكام كما لا يخفى على المنتفع ثم يمكن التوقف على فعيه في مقام المهمة سواء على رواية التبيين في الكافي وبما الصدوق فلا اشكال وهذا هو محناه في الذرور واما ما ذكره الشيخ مما قد ساقط عنه فانه في جملة ممن تأخروا عنهم العلامة في المخالف وتبعوا في المسالك فان فيه لولا ان ما سطره من عدله الموصوف عن معتق في البيت

المط واما يعتبر  
تقدير عدل حاله اجته  
قالتا فمعه الحكيم هذه الاشياء  
الاحكام في الاقرار على بعض الوجوه على منافية وقائيا ان يعود من العمل على تقدير العدالة ومن ثلثت على  
احكام الوصية بل من احكام الاقرار المرض على بعض الوجوه وسألت ان تقدم له وعدا للسلطان  
والصدق والتسوية والجراب مع ان الرواية التي هي متناء حكما عاما مورد هذا التسوية وهي

رواية خالد بن عتبة كما عرفت مروية في الكافي والتعديت إلى غيرها مع المخالفة للأصل لم يدوروا أحدثت الكاتبة في الواقع بدلها من الرواية بعبارة بالتمية أن يعطينا رواية الأصحاب الواردة ولا يبقى لأحد من قولها وليس للورثة شيء عطف على هي للدخول فيتمثل أن يكون معاصرا لم يبق لهم شيء من ثمة الاستثناء وفي بعض النسخة "أن يكون صاحبها استثنى حماهنا وعلى هذا ما جعل قوله وليس للورثة شيء إلا

معناه الظاهر تحمل الوصية على الاقرار بعدم صحة متدروا ام لا وعلى الشيع الميعدان قد استدلوا بكونه مقفلا والحوادث تكونه او على معناه متدروا والتقصيص كما عرفت مضلة. وهذا واطاه الاحبار المتقدمة وبصريح بعض الصحابة لكون ذلك الموصى به مضافا لوطان مطلقا كما لو قال اعطوه سيفا او سيفين او صدقاتي لا فاما اول انما دل على اللطافة والعدالة والظاهر حيث ان ما

من الأيدى من مألوف للفظ واما في السيقات كمال المتقاع يصلح له المسالك من حيث دلالة المعنى في جميع الحروف وحوالها  
في إطلاق اليد فتصلح سواء كان معينا او مطلقا لانه لا يميز بين ما كان له من اليد او ما كان له من اليد  
الجمع النعيب وهم لا يميزون بين ما كان له من اليد او ما كان له من اليد او ما كان له من اليد

تفرد على خلق الله العالم ومنها ما لا يرى؟ <sup>الله</sup> ما لا يرى من اجزائه في معون الماهدين اصل الماهدين والناظرين واليهود في شياطينه في سبيل الله ومعهم في ايمان الله  
من معونة الفقراء والمساكين واسماء التليل وصل الى الرسول بل يعيد اليه في فقره الى جميعهم عليه السلام واسماءهم واسماءهم واسماءهم

ما بقي بعد ذلك ابواب الترتيب في الكمال وقال في طراد الوصف بها وطلب ما له؟ سئل الله في الوصف  
الفراد وهم على حد بين احدهما المراطون المتروكون للفساد في هذه الامم مع الهة من الالهة الهة الهة احسان العبد والشر  
التي هي اصحاب الصابغ الدن والسطوع في هذه الامم في هذه الامم مع الهة من الالهة الهة الهة احسان العبد والشر

من قال ان الله يخلق في جميع مباح لمسلم. بعد ان طرأ عاروا المساحد والمساهل والعرو وفق احاج والرواد وغير  
ذلك وليتنا على هذا احسان الطائفة وايضا فان جميع ربي الى الله ورسول الله فالله على كل عوم وكذا الخلق في  
الركوة اقول وطاهر اختيار القول الثاني وقال اس احمد اذ انا في السبيل الى رسول الله ذلك حازر الاهل التقه ورافقه بام الله الى حارون  
سما والتمت ان الله يخلق في جميع مباح لمسلم. بعد ان طرأ عاروا المساحد والمساهل والعرو وفق احاج والرواد وغير

[illegible][illegible][illegible]

اوصلت الى شمال ان يجبل في سيل الله ففعل هاتين ففعلت حمل في - . الله وحسن به عبد الله عليه . جعله في حبل الله حيا . ووصل  
 فيه كيما جعل قال جعل كما ان الله تبارك وتعالى يقول . فمن الله ما لا يدرك . لا طائل . لا يدركه الا الله . لا يدركه الا الله . لا

لو امرت ان تعطي يهوديا كنت تعطي نصرانيا قال فكنت بعد ذلك تلتين ثم دخلت عليه فقلت له مثل الذي قلت له لو امرت من كنت تعطينه  
ثم قال ما نهاك من اعطيهما قال عيسى بن خلفان ومارواه المشايخ الثلاثة عن الحسين بن عمر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان رجلا اوصى الى  
بني في سبيل الله فقال لي اصفوني في الحج قال قلت له اوصوني في سبيل الله فقال اوصوني في الحج وفي بيت ربه الاخرين قلت له اوصوني في السبيل فقال  
اصفوني في الحج ثم في الجميع فاني لا اعلم شيئا في سبيل الله افضل من الحج وجميع الفقهاء بين هذا الخبر والخبر الاول صيروه الى الشيعة لتفجيرهم واخذوا  
الشيعة في التهميد وانما خبر بان سبيل الله اما ان يخص بالجهاد كما هو احد القولين في المسئلة او يستر بها هو اعم فيدخل جميع القربات والمعنى  
الاول لا محالة واعتباره هنا وعلى الثاني فلا نفا في بين الحديثين لاحتياج الجمع بين الخبرين ومارواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن محمد بن مسلم قال  
سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى الى سبيل الله فقال اعطه لمن اوصى به وان كان يهوديا او نصرانيا ان الله تبارك وتعالى يقول من  
بدل بعد ما سمع فاما اثم على الذين يبذلون في سبيل الله في الفقيه ماله هو الثالث وعن يونس بن يعقوب ان رجلا كان يهدى ذكوات اياه فماتت  
كان لا يعرف هذا الا وهو اوصى بوصية عند الموت ووصى بان يعطى في سبيل الله فماتت عن ابي عبد الله عليه السلام كيف فعل به فاجابناه انه  
كان لا يعرف هذا الا وهو اوصى الى ان يضع في يهودى او نصراني لو وضعه فيها ان الله عز وجل يقول من بدل بعد ما سمع  
فاما اثم على الذين يبذلون فانظر الى من يخرج الى هذا الوجه يعني بعض الثغور فابعثوا اليه وقال الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضا  
وان اوصى الى سبيل الله ولم يتم السبيل فان شاء جعله لاملام المسلمين وان شاء جعله في حج او فدية على قوم مؤمنين وهذه  
العبارة عين عبارة الشيخ علي بن بابويه في المصنف كما تقدم ومن يعلم ان مستند في ذلك انما هو الكتاب المذكور كما انونا عليك في غير ذلك  
موضع ولا ياتي في كتب العبادات اقول مرجع الخلاف المذكور في هذه المسئلة الى ان سبيل الله متى اطلق هل هو الجهاد وجميع ابواب البر فيقضي  
ومن ثم على الاول وان جوز مع تعدد التصرف في انواع البر والمشهور بين المتأخرين الثاني ولا يخرج من الاول مذهب اكثر الغلاة قال في المنهاج  
في كتاب الفقه والخلاف في تفسيره والشيخ في نهج المجاهد وبه قال الشافعي وابو حنيفة وقال ابو يوسف واحمد ومحمد بن الحسن بن محبوب  
ان يوصى في مونة الحاج ومن ذلك يظهر ان ما دللت عليه رواية يونس بن يعقوب من امره بدفع ذلك الى من يخرج لبعض الثغور انما هو  
من حيث ان الموصى كان من العامة القاطنين باخصاص هذا اللفظ بالمجاهدين فلا منافاة فيها لما تقدم واما صحة محمد بن مسلم فظاهره ان  
المراد بسبيل الله الذي امر عليه السلام لا اعطاه هو الجهاد وهو اما محمول على كون الموصى محالفا او ان الحكم خرج عن حيز التقية والاستدلال بالادلة  
مضافا الى قوله اعطه لمن اوصى به في الاول واما رواية حجاج الخشاب فظاهرها ان الموصى كانت مخالفة وانما ارادت بسبيل  
الله الجهاد ولهذا اكمل ذكر عليها بعض وجوه القربات يا حرم الجهاد في سبيل الله وقدم امر عليه السلام في ذلك تحتها بالادلة وفيه اشارة الى انها  
انما قصدت الجهاد فالحال ان تبدل منه عنه ثم قال له ارايت لو امرت ان تعطي يهوديا كنت تعطي نصرانيا وفيه اشارة الى معلومية  
الموصى اليه من هذا اللفظ وليس الا الجهاد بقي الكلام في عدوله عليه السلام بعد هذه المدة لما ذكر في اخر الجرح الدفع الى ذلك الرجل ويحتمل ان  
يكون من حيث عدم وجود الموصى في ذلك الوقت اذ اراد جهادهم لما لم يكن مشروعا عدله عنه الى صرفه في الشيعة كما هو مذهبهم عليهم السلام في  
المسئلة واما باقي الاخبار ففي متلها من متقاربة للدلالة على القول المشهور وبنيها مارواه الثقة الجليل علي ابراهيم القتي في تفسيره في تفسير  
قوله سبحانه في آية الزكوة في سبيل الله عن العالم قال وفي سبيل الله قوم يخرجون الى الجهاد وليس عندهم ما يتقون به او قوم مؤمنين لا يدينونهم  
فما يجوز به اوصى جميع سبيل الخير الحديث وبذلك يظهر ان الاقوى هو القول المشهور والله العالم ومنه ما اوصى باخراج بعض بلاد  
من ميرانه فان لم يورثه لا تفذ وصيته وقيل انها تقع لكن في الثالث خاصة وهو ظاهر اختيار العلامة في الخ قال في الكفاية ولعله اقرب و  
قيل بالحق من الاصل فبين اوصى باخراجه لوقوعه على ام ولد له فانه يحرم من جميع التركة وهو ظاهر الصدوق والشيخ في كتابه الاخبار قال  
الحق في بيع ولو اوصى باخراج بعض بلاد من تركته لم يصح وهل يلغى اللفظ فيه تردد بين البطلان واجرائه محري من اوصى بجميع ماله لمن عدا له  
فتعفى من الثلث ويكون للخروج نصيبه من الباقي بموجب الفريضة والوجه الاول وفيه رواية بوجه اخر مجوزة انتهى وعلى وجه الفقه واما  
الثالث كما ذهب اليه في الخ بان اخراجه من التركة يستلزم تخصيص ثلث الورثة بها فكان كالواوصى بها كما دللهم فقضى من الثلث بغير حق  
ذلك باخراجه من الثلث ومشاركته في الثلثين ان كان معه ما والاخصاص ان لم يكن ولشيخنا الشهيد الثاني في المسالك هذا مواخذه  
على هذا القول فظاهر انها لا تقع من تكلف وهذا يدل على القول المشهور وظاهر الكتاب والسنة كقوله عز وجل بوصيكم الله في ما تركتم من الاموال  
مثل حظ الانثيين واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ومارواه في الكافي وبيد عن سعد قال سئل يعني ابا الحسن الرضا عليه السلام  
رجل كان له ابن يدعيه ففاه واخرجه من الميراث وانا وانا وصيته فكيف يصنع فقال عليه السلام ان يتركه بالولد باقراره بالمشهد لا يذفع الموصى عنه  
قد علمه والمسئلة محتمل من الاشكال لعدم النص المقتض عن التحقيق الحال فاما الكلام فيما ذهب اليه الصدوق والشيخ طيب الله ثراه من حرقه بها من  
القول المتقدم نقل عنه فانه يدل عليه مارواه في الكافي والفقيه عن وصق علي بن السري قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان رجلا توفي  
فاوصى الى قال رحمه الله قلت وان لم يكن جفرا وقع على ام ولد له فاحرقها ان اخراجه من الميراث قال فقال اخراجه وان كنت صار قايضه بغيره  
مرجعت فقد خذني يونس بن جعفر اقول له اصلحك الله انا جعفر بن علي بن السري وهذا وصق اية حرة فليدفع الى ميراث من اية فقال  
ابو يوسف القاضى فقلت نعم هذا جعفر بن علي بن السري قال فادفع اليه ماله فقلت اريد ان املك قال فاذن لي فدوت حيث لا  
يجمع احدا كما هي فقلت له هذا وقع على ام ولد لابي ووصى الى ان اخراجه من الميراث ولا اوزنه شيئا فقلت موسى جعفر عليه السلام بالمدنية  
فاخبرته وسئلته فاحرقها من الميراث ولا اوزنه شيئا فقال الله ان ابا الحسن عليه السلام قال قلت نعم فاستخلصني ثلثا ثم قال فقد ما احرك

ابو الحسن عليه السلام قال قول الوصي فاصابه الجمل بعد ذلك قال ابو محمد الحسن بن علي الوشاء اية بعد ذلك واصابه الجمل وهذا الذي  
 القى اشار اليها الحق بانها محجزة قال الصدوق في الفقيه ومن اوصى الرجل باخراج ابنه من الميراث ولم يحدث هذا الحدث لم يجر للوصي  
 انفاذ وصيته في ذلك ما رواه ابو جعفر عن عبد العزيز المتهدي عن سعد بن سعد ثم ساق الرواية المتقدمة وظاهره تقييد اطلاق خبر سعد  
 بخبر حتى يلحق التري وبلى هذا على تقييد الايات المتقدمة بالخبر المذكور ايضا وقال الشيخ في كتاب الاخبار بعد نقل خبر وصي علي بن التري  
 هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى به الى غير هذا وظاهرهما انهما عاملان بالخبر في كل من فعل ذلك قال الشيخ فهو ظاهر عبارة  
 المذكورة واما ابن بابويه فلما صرح بقوله في كتابه من انه لا يذكر فيه الا ما يفهم به ويعتمد عليه واما الوجوه في طريق المتأخرين هذا الخبر محرم  
 من حيث جعل الزاوي وهو وصي علي بن التري فانه مجهول الاسم والعدالة وفي طريقه ايضا املي وهو مشترك بين الثقة والضعيف و  
 المتقدمون كالشيخ والصدوق واما المالم بكر لهذا الاصطلاح عندهم اثر علموا الرواية صحتها بوجودها في الاصول معتدة وهو الحق  
 التحقيق بالاتباع قال في المسالك واعلم انه لا فرق في الحكم بين اليه لدفعه ومن الروايات ان حكمنا ما نبطلان او ينفو وهما من التثنية وان علمنا  
 بالرواية وجوب قصرها على مورد وهو الولد المحدث للمحدث المذكور ووقفا فلما خالف الاصطلاح على مورد انتهت تبيينها في الاول  
 قالوا انما وصي بلفظ مجهول لم يرد تفسير في الشرع رجح في تفسيره الى الوارث كقوله اعطوه حظا من مالي او قطا الوصية بالوقيل وبسبب اوجوبه  
 او جزيلا ورجعه الى ان كل ما يؤول صالح لان يكون متعلق الوصية وهو في نحو القسط والخصب والحفظ والقليل وبسبب اوجوبه قال في  
 كتاب المصباح المير القطب النصيب قال النصيب المحصة وقال المحصة الفهم وهو ظاهر في ان مرجع هذه الالفاظ الى محصة واحدة هو  
 وهو جزء معين من المال قل او اكثر واما في الجمل والجمل وما في معناها كالعضد والتفليس فهو وان كان يقتضي عرفا زيادة على التمثل اذ ان  
 مع ذلك لا يحتمل ارادة الا قايظ الى ان جميع متصف بذلك في نظر الشارع ولا ينافيه مع ذلك وصفه بالقليل ونحوها واختلاف الجملية  
 بقلة من حيث المقدار وجلالة من حيث الاعتبار وبالحجة فان ظاهر الرجوع في ذلك الى الوارث على التفصيل المذكور قاله ولو تعدد  
 الرجوع اليه لمفسد او صغرا امتناع اعطى اقل ما يصدق عليه الاسم لانه متيقن الثاني اذا ادعى الموصي ان الموصي اراد من بعض  
 هذه الالفاظ الجملة قد را محصة ما كان ادعى انه اراد بقوله اعطوه ما لا يجلبه بعض الف درهم فانكم الوارث فالقول قوله ان يدعي ابو محمد  
 له عليه السلام بذلك فعلى الوارث اليمين على نفى العلم لا نفى ارادة الموصي ذلك لان ارادته ان يلزم الوارث الا اذا علم بها وان كانت واقعة في  
 نفس الامر فاذا ادعاهما الموصي لا تلتفت الى دعواه الا ان يدعي علم الوارث بها فليعلم على علمه العلامة على البتة من حاف على نفى فعل  
 الغير وهذه قاعدة مستمرة **الثالث** المشهور بين الاصطحاب ان الوصية بالخير افضل من الوصية بالبيع وبالربح اخصا مما بان التثنية  
 وقال ابن حمزة ان كانت الورثة اغنيا كانت الوصية بالتثنية اولى وان كانوا فقرا فالأخوة وان كانوا من طبقة فقيرة قال العلامة في المح  
 بعد نقل عنه ولا بأس بهذا القول قول والتمس وقفت عليه من الاخبار المتعلقة بها المقام ما رواه في الكافي عن سمع بعقود في الصحيح  
 قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت فماله من مال فقال قلت فماله ودية ايمه ورواه الصادق عن حماد بن عيسى عن سمع  
 الى بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت فخايت وما رواه في صحيح ابن سنان والظاهر انه عبد الله في الصحيح قال يترحل مد  
 موته فثلث ماله وان لم يوص فليس على الورثة امضاؤه وعن علي بن يقطين في الصحيح قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل من ماله مائة مائة  
 قال التثنية والتثنية كثيرة ما رواه الصدوق عن محمد بن عمار عن معاوية بن عمار في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان البراء بن معجر  
 الا مضاري بالمدينة وكان رسول الله صلى الله عليه واله بمكة وانه حضر الموت وكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يسلون الى بيت المقدس  
 فاروى البراء بن معجر واذا دفن ان يجعل وجهه تلقاء النقص الى القدر واولى يثلث ماله فحب السنة وما رواه في الكافي عن ابن مسعود  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبعث الى الجبل فيجمل ماله بالمقربة فقال هو ماله يصعب به ان شاء الله ان ياتي الموت قال وان اوصى به  
 له الا التثنية وما رواه الشيخ التثنية محط الله نعم من الملام في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال كان ابيه المؤمنين يقولون  
 به بعد من لا يحب الى من ان اوصى بالربح وليس اوصى بالربح احب الى من ان اوصى بالتثنية ومن اوصى بالتثنية فامتهن ففدا باغ  
 ورواه في الكافي وبسبب قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل يوصي ماله كله او اكد فقال ان الوصية تترك الى الميراث من الميراث من نظام  
 وافي في وصية المنكر والحيف فانها تترك الى الميراث وتترك لاهل الميراث من ميراثهم ثم قال ان اوصى بغيره الى احب الى من ان اوصى بالربح  
 وما رواه في الكافي والفيقه عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اوصى بالتثنية فقد بالثورة والوصية بالخير والربح افضل من  
 الوصية بالتثنية ومن اوصى بالتثنية فلم يتركه عن التكوين عن جعفر بن محمد عن ابيه عن امانه عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام  
 بالخير لان تعلقه رضي لنفس بالخير قال الحسن اقتضاه الربح جمل والتثنية حيف وما رواه في صحيح ابن سنان والظاهر انه عبد الله في الصحيح قال ان ابا  
 عبد الله عليه السلام قال اوصى قال بعض اهل انك قد اوصيت له باكثر من التثنية قال ما فعلت ولان قد بقي من ثلثي امواله وهو لم يترك جمل  
 وما رواه في الكافي والفيقه عن سمع عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الناس الوصية بالتثنية والربح عند  
 موته ايصح صحيح معروف ام كيف صنع ابيك فقال التثنية ذلك الامر الذي صنع ابي جعفر عليه السلام اقول لا يثبت في ذلك حمل من هاتين الاخبار  
 على الرخصة في التثنية من غير كراهة ولا سيما اخبار فعل الائمة عليهم السلام فذلك لا يبعد حمل ما رواه في الكافي وانما انما في الخبر ان الربح على  
 مراتب حال الورثة في الغنا والفقر كما تقدم نقله عن ابي حمزة ولعل فعل الائمة من ذلك محمول على ذلك ونقل عن الثوري في التفسير انما في ذلك  
 فقال لا يبعد عنك التقدير بانه متى كان المتروك لا يفضل عن غير الورثة لا يفضل الوصية التي تتركه عن المتروك من الوصية بقول



في حكم العيب

ان ترك خير الوصية للوالدين لان ترك ذريته اغنيا خير من ان تدعهم غاله ولان اعطاء القريب المحتاج خير من اعطاء الاجنبى فحق  
لم يبلغ الميراث غناهم كان تركه لهم كعصبة من يكون ذلك افضل من الوصية لغيرهم فحق يختلف الحال باختلاف الورثة وكثرتهم وقلتهم وغناهم  
وخاقتهم ولا يتقدر بقدر من المال انتهى وهو جيد المقصد **الترجيح** في احكام الوصية وفيه مسائل **الاولى** من المقر في  
كلامهم انه لا يشترط في الموصى كونه موجودا بالفعل وقت الوصية بل لو اوصى بما قل الدابة او الشجرة في هذه السنة او السنة المستقبل  
فانه بعض الامة لو اشار الى معين واوصى بحمل الموجود او اوصى بالحمل الموجود لامة او بحملها معق في مقام تدل القرينة على ارادة الموجود  
بالحمل فان الوصية تعلقت بما هو موجود فانه لا يشترط ان يكون موجودا حال الوصية ولو بمقتضى الظاهر شرعا فلو كان الحمل لامة ولادة  
لاقل من ستة اشهر وهي اقل الحمل من حين الوصية علم كونه موجودا البتة ولو ولدته لاكثر من اقصى الحمل من حين الوصية تبين بظاهرها  
لتبين عدم كونه موجودا حين الوصية لانه اذا كان المدة من حين الوصية قد انقضت ومضت من حين الوطو المتولد منه الحمل  
قبل الوصية ولو ولدته فيما بين اقصى مدة الحمل واقبل اجتمعت وجوده حال الوصية وعدمه فالواو ينبغي ان ينظر فان كانت الامة  
فراشا بحيث يمكن تجدد بعد الوصية لم يحكم بصحتها لان الاصل عدم تقدم حال الوصية وان لم يكن فراشا بان فارها الواطن  
المباح وطوره لها من حين الوصية حكم بوجوده علمه بالظاهر اصاله عدم وطى غيره فيصم به لوصيه له هذا مقتضى كلامهم كما مر  
به في المسالك وغيره وورقا قيل بان الظاهر الغالب انما هو الولادة لاعتدال شهر قريبا فاقول لعلها يظهر كونه موجودا وان كان لها  
فراش وان الحالية يمكن وطنها محلا بالقبلة ومحرمها لو كانت كافرة ان ليس فيها محذور بعد العتبة بخلاف المسئلة ودفعه في المسئلة  
بان الحكم السابق مرتبط على الاصل المتقدم على الظاهر عند التعارض الا فيما شذ وبالحمل فالمسئلة من باب تعارض الاصل والظاهر فلو  
خرج مرجح الظاهر عليه في بعض مواردها كما يتفق في بعض نظائره لم يكن بعيدا ان لم ينقد لا جاع على خلافه وكوف كان فلا يخرج  
غما عليه الجعاعة انتهى اقولا انت خبير بان المسئلة خالية من النقص والدليل الشرع بالعموم والنقص بالحكم في هذه الصورة  
الثالثة محل الاشكال ثم انه ينبغي ان يعلم ان فرض المسئلة المذكورة في ولادة الامة ينطبق على كون الحمل مملوكا وهو اما يكون الزيج  
مملوكا فلا شرط مولى الجارية على مولاه ورق الولد لا يكون الزوج مملوكا الموصى وقد شرط على مولى الجارية ورق الولد او كون الزوج  
حر على القوا يجوز شرط رقبة ولد ولو كان الحمل لغير الامة من اليها لم قال في المسالك صحح ايصا واشترط وجوده حال الوصية بحمل لامة  
الا ان العلم به لا يتقيد بولادة قبل ستة اشهر ولا انتفاء وجوده حالها يعلم بقاها والعشيرة لا اختلاف الحيوان في ذلك اختلاف فاكير للمرجع  
فيها الى العادة الغالبة لعدم ضبط الشارع حملها كالادحى ويختلف العادة باختلاف اجناس فان للغنم مقدرا معلوما عاده  
ولا يقدر مقدارا اذ ايداعه وكذا الخيل وغيرهما من الحيوان فيرجع فيه الى العادة لانها المحكمة عند انتفاء الشرع وحيث يقع الشك في  
الموجود حالة الوصية لا يحكم بصحتها ويشكل مع هذا حمل الادحى على المتيقن والحيوان على الغالب لا شرأ كما في المقتضى على التقدير  
انتهى قلنا فيكم قد عرفت انه لا يشترط في الموصى به كونه موجودا حال الوصية فيجب الوصية بالتجدد فالحمل المملوك او الشجرة  
اعظم من ان يكون مضبوطا بمدة كما تجد في هذه السنة او خمس سنين او مضبوطا بعدد كاربعة او يكون مطلقا عا مابقا ولو لم يجمع  
ما يتجدد من الامة او الشجرة مدة وجودها كقوله كل حمل متجدد وكل ثمرة يتجدد دائما ونحو ذلك وكذا لا فرق في المضبوط بين ان يتصل  
بالموت او يتأخر عنه كالسنة الفلانية مما يتجدد من السنين بعد الموت **المسئلة الثانية** اذا اوصى له بالمنافع كخدمة  
عبدا او غلة بستان او سكى دار او ثمرة شجرة على التابيد او مدة معينة قيل قومت المنفعة فان خرجت من الثلث والى كان الموصى له ما  
يتم له الثلث اقول اما ما يدل على جواز الوصية بالمنافع مضافا الى الاتفاق على ذلك فانه رواية جعفر بن حبان قال سئلت ابا عبد الله  
عليه السلام عن رجل اوقف غلته على قرابته من ابيه وقرابته من امه واوصى لرجل ولعقبه من تلك الغلة ليس بينه وبين قرابته بثلثا ثم درهم كل  
سنة ويقيم الباقي على قرابته من ابيه وقرابته من امه قال جازي للذي اوصى له بذلك قلت ارأيت ان لم يخرج من غلة الارض الحقوقها  
ختمائة ثم قال لا يبيع وصيته ان يعطى الذي اوصى له من الغلة ثلثا ثم درهم ويقيم الباقي على قرابته من ابيه وقرابته من امه قلت  
نعم قال ليس لقرابته ان ياخذوا من الغلة شيئا حتى يوفى الموصى له ثلثا ثم درهم ثم لم مانعة بعد ذلك الحديث وقال في كتاب لفقه الرضا  
واذا اوصى لرجل بسكنى دار فلازم للورثة ان يتخذه وصيته وان امانات الموصى له رجعت للدار ميراثا للورثة للميت وروى الكافي في باب  
في الصحيح عن سعد بن سعد قال سئلت ابا عبد الله الحسين عليه السلام عن رجل اوصى لرجل ان يعطى قرابته من ضيعته كذا وكذا لحيها من طعام فميت عليه  
سنون لم يكن في ضيعته فضل بل احتاج الى التلف والميتة بحري علم من اوصى له من التلف للميتة ام لا فان اصلها بعد ذلك بحري عليهم  
لما فهم من السنين الماضية ام لا فقال كذا لا ابا الى ان اعطاهم او اخرتم بقضى الحديث ولفظ كافي ليست في رواية الكافي واقتلوا ذكره من  
تقديم المنفعة الى اخرها تقدم ذكره فالغرض منه بيان كيفية احتساب المنفعة واخرها من الثلث وهذا في المنفعة الموصى بها اذا لم يكن ثمة  
ظاهر لا خلاف فيه لان العين تبقى لها قيمة معتبرة بعد اخرج تلك المنفعة فيقوم المنفعة على الموصى له والاصل ما بقي فيه من المنافع على  
الورثة فاذا اوصى بمنفعة العبد مثلا لخمس سنين يقوم العبد بجميع منافعه واذا قيل قيمته مائة دينار يقوم حرة اخرى وسلوب المنفعة تلك  
المدة واذا قيل قيمته خمسون فالنقاوت خمسون وهي التي تخرج من الثلث وتجدد ثلثا بالقبلة الى ما في يدى الورثة فلا بد ان يكون بيد  
الورثة مائة من اربعة العبد التي قيمتها خمسون في المثال المذكور وانما الخلاف في المنفعة المؤبدية وقد اختلفوا فيها على اقول ثلثة اشهر  
في هذا الاختلاف مع عدم النص خلق العين من المنافع عند بعض الوصية بمناضها في قوة الوصية بمناضها عند بعض كلسيظهر



المعترنة قدس ترابها وبذا التوقت حيث ان جعل من الاصحاب من جوا بالمتع ومنهم من استشكل وقد اختلفت اقول بالجواز بالتمتع  
 الصريح في ذلك ومنه يظهر قوة القول بالجواز هنا ايضا والله العالم **المشكلة الثالثة** قال الشيخ في هذا اقال اعطوه قوسا من مئة قوس  
 تشاب وهو قوس الميم وقوس نبل وهو قوس العرب ويكون له قوس حسان وهو الذي يدفع التشاب في مجري وهو الاثر مع الجري ويكون له قوس  
 جلاهق وهو قوس البندق ويكون له قوس الشد فان هذا الاطلاق يحمل على قوس التشاب والتبل والحسان فان كان له شيء منها فالورثة  
 بالخيار يعطون اى قوس من هذه الثلاثة شاؤوا وان لم يكن له الاطلاق وقوس الشد فالورثة بالخيار يعطون اى القوسين شاؤوا وتبعد ابن حمزة  
 وقال ابن ادریس الذي اركان الورثة بالخيار في اعطائهم اى شاؤوا من الخمسة الاقواس تخصيص كلام للموسى القام يحتاج الى دليل قال في الف بعد نقل ذلك  
 عن الشيخ وابن ادریس اقول ولعل الشيخ قد نقل عن القوسين بما يطلو حقيقة على ثلاثة اشياء السابقة انتهى اقول ما ذكره الشيخ هو  
 الذي عليه المتأخرون قال المحقق في قولوا موسى له بقوس انصرف في قوس التشاب والتبل والحسان الا ان القوسين قد نقل على غير ما قال في نقل ذلك  
 بعد نقل قول الشيخ وابن ادریس ونعم ما قال وفي كل واحد من القولين نظائر ان الاصل للميم في قوسين نقله يعترف باطلاق اسم القوس على الخمسة  
 ولكن يدعى علب في الثلاثة يعرفون بذلك يقتضي اتباع العرف في ذلك وهو يختلف باختلاف الاوقات والاصقاع ولا يميلان المتبادر في  
 زماننا هو القوس العربية خاصة وقوس الحسان لا يكاد يعرفه اكثر الناس ولا يضر اليه فهم احد من أهل المرف فشاؤوا له الاقواس بعد  
 ونظر ابن ادریس الى الاطلاق القوي جيد ولكن العرف مقدم عليه والا فوي انه ان وجدت قرينة تقتضي احداها حمل عليه مثلا ان يقول  
 اعطوه قوسا بندق به او يعطش به به شبهه فيصرف الى قوس الشد او قوس بغير زاب فيصرف قوس الشد والبندق ان لم يكن معنادا  
 في الغزو وان انتقلت القران اتبع عرف بلدا الموصى فان تعدد تخير الوارث ولو قال اعطوه مالي في قوسا في تخير بين الخمسة او جاء الاصل  
 كالاول وجهان اجماعا الاول انتهى اقول ومما يؤيد الاشكال بين المعاني الخمسة لغة ما ذكره في كتاب المصباح للبرج حيث قل وقضيا  
 القوس الى ما يخصها فيقال قوس بندق وقوس جلاهق وقوس نبل وهي العربية وقوس التشاب وهي الفارسية وقوس الحسان هي الفارسية  
 انه هل يدخل الوتر في اطلاقه فلو قال اعطوه قوسا فهل يصح مع عدم التزام الاشكال قبل بالايجل فانه لا يصح ان لا يميز القوس من غيره  
 لا يتم الا به فهو كالمقص بالتمتع الى الخاتم والغلاف بالنسبة الى السيف بل الى امره بدونه العطاء قبل بالعدم نظر الى ان الظاهر الصدق في ذلك  
 عرفا وعلى هذا لا ايجاد الرجوع الى الميراث والقرينة والافلا يدخل في تفسيرها **الاقول** كل لفظ وقع على اشياء وقوعا مطلقا واسواءا كان  
 بطريق الاشتراك او التواطؤ فان للورثة الخيار في تعيين ما شاؤوا من الاقواس وهي قاعدة كلية في هذا المقام وغيره مما تقدم لان الموصى به لفظ يقع على  
 اشياء وقوعا مطلقا اما لكونه متواطئا بان تكون الوصية بلفظه معقولة في تلك المعنى يقع على اشياء متعددة كالعبد مثلا او لكون ذلك للفظ مشترك  
 بين معان متعددة كالقوس فان للورثة الخيار في تعيين ما شاؤوا من الاقواس فان التواطؤ فلا ان الوصية به وصية بالمباهية الكلية وخصوصيات الافراد غير  
 مقصورة لولا ان يتبع اختيار الوارث في تعيين اى فرد شاء لوجود متعلق الوصية في جميع الافراد واما للترك فلا ان متعلق الوصية هو الاسم وهو ضابط  
 على المعاني المتعددة حقيقة فيختيار الوارث اختيارا قبل في المشترك بالقرعة وهو بعيد **المشكلة الثانية** لو قال اعطوه قوسا بالاضافة الى نفسه ولغيره  
 قوس واحدة انصرف الوصية اليها لان ما تقدم من التخيير بين الافراد الثلاثة والخمسة انما هو مع اطلاق اعطاء القوس من غير ان يضيف الى نفسه فانه  
 مشترك متعدد بخلاف ما لو قال اعطوه قوسا بالاضافة الى ليل الا احدها فانه يصرف الوصية اليه من اى نوع كان لتقيده بالاضافة بقى الكلام فيما  
 لو قال اعطوه قوسا في مئة متعدي فان علم المختص به احد منها من اى نوع كان انصرف الوصية اليه كالمصنف والخاتم في المحبوبة والا فاستكال  
 يحمل الرجوع الى ما تقدم من التخيير **المشكلة الثالثة** لو وصى براس من مائة ليكة كان الخيار في تعيين الى الورثة بان يعطوا صغيرا وكبيرا والوارث  
 صحيحا او مريضا اسلم او كافرا لان اللفظ من الالفاظ المتواطئة بالنظر الى ما تحت معناه من الافراد المتعددة فيختيار الوارث في اعطائه ايهما شاء  
 له وقوع الاسم على كل واحد منهما انما يتخير مع وجود المتعددة في التركة ولا تعين الموجود ولو لم يوجد له مملوك بطلت الوصية وهل الاعتبار بالوجود  
 عند الوصية او الموت وجهان استجوز ثابتهما في المسالك قال لا اثر وقت الحكم بالانقضاء لعدم كمال اعتبار المالح ووجه الاول اضافة المالك الى الميم  
 للقضية لوجود المضاف انتهى ولو ماتت المالك بعد وفاته او اخلت بغير الدفع في الوصية فان ما توكل بطلت الوصية اما لو قتل او بطل  
 كان للورثة ان يجيئوا شاؤوا ووجه البطلان مع موت الجميع فوات متعلق الوصية بخلاف القتل لبقاء المالك لثبوت القية على القاتل وهي بدل  
 عن العيب فيكون الموصى له بكل فرد عينة الورثة لم يثبت له قيمته **المسئلة الرابعة** لا خلاف ولا اشكال في ثبوت الوصية بشهادة  
 العدلين من المسلمين لان ذلك مما يثبت به جميع الحقوق عدما استثنى مما يتوقف على اربعة بل لا اثر في حكم الوصية اوسع ومن ثم ثبتت بشهادة  
 الورثة الواحدة على بعض الوجوه وشهادة عدل واحد لا تكفي عليه الاية واستفاضت به الرواية الا ان ظاهر الاية يشترط قسوها بالتمتع  
 وتخليها مع الرتبة في شهادة تمامها للصلوة قائلين ما دلست عليه الاية لا يشترى به ثمانية بل لو كان زاقري ولانكم شهادة الله فلان الامير  
 وانه متى عثر على بطلان شهادتهما فليس له نقضها حتى يلقا بشاهدين يقومان مقام الشاهدين الاقلين فيقضيان بالله لشهادتهما الحق من  
 شهادتهما وما اعتدنا انا اذا لم الظالمين والاصل فيما ذكرناه من هذه القيود ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابي بصير عن رجله  
 قال خرج تميم الذاري وابي بيك وابي جارية في سفر وكان تميم الذاري سلمي وابي جارية وابي بيك نصرانيين وكان مع تميم الذاري خرج فيه متاع  
 وابنة منقوشة بالذهب قلادة اخبرها بعض اسوان العرب للبيع واعتل تميم الذاري على شديدة فلما حضر الموت دفع ما كان معه  
 ابن بيك وابي جارية وامر ان يوصله الى ورثته ففقد ما المدينة ففقد الاخذ من لتاع الابنة والقلادة واوصلا فان ذلك الى ورثته ففقد  
 القوم الابنة والقلادة ففقد ما تميم هل عرض صاحبها عرضا طويلا اتفق فيه فقعة كثيرة ففقد الاخذ من لتاع الابنة والقلادة ففقد ما تميم هل عرض صاحبها عرضا طويلا اتفق فيه فقعة كثيرة ففقد





وهو الظاهر ايضاً من كلامه في المسالك حيث قال بعد ان صرح بثبوت الوصية بنهضة عدلين مسلمين ولا فرق في قبولها ما بين كونها بمال او بولاية ومع عدم وجود عدول المسلمين تقبل شهادة عدول اهل الذمة بالمال للآية والرواية ودعوى نخصها لم يثبت وهو ظاهر في ان الوصية تقبل بشهادة عدول المسلمين في المال والولاية واقاعدول اهل الذمة ففي المسالك خاصة وعلى هذا فيدنبى حل اطلاق تلك الاخبار على مورد الفضة لا خلاف بين الاصحاب في اشتراط العدل في الذمتين بالمعنى المعروف عندهم واليه يشير قوله عليه السلام في رواية حمزة بن جمران مرضيتين عند اصحابهما ما قد اورد عليه خبر يحيى بن محمد من ائمة مع عدم وجود اهل الكتاب من الجوس لم اقص عليه في غيره من الاخبار ولم يصرح به احد من اصحابنا فيما حضر في من كلامهم والخبر متى دل على حكمه لم يعارض له وجب له العمل به وان لم يقل به قائل كما هو مقتضى التحقيق في المسئلة قال في المسالك ولو وجد مسلمان فاسقاً والذمتين العدلان فالذمتين العدلان اولى للآية اما المسلمان المجهولان فينبى على اعتبار ظهور العدل كما هو المشهور والحكم بهما ما لم يظهر خلافهما كما ذهب اليه جماعة من الاصحاب فعلى الثاني لا ريب في تعديك المستور من المسلية لانه عدد على الاقل ففي تقديمه على عدل اهل الذمة وجهان واخذنا العلامة بتقديم المسلمين بل قدم الفاسقين اذا كان من غيرهما اذ لا يردب والحيانية وفيه نظاينى اقول اما ما ذكره من ان الاول فلا اشكال في ان الحكم فيه كما ذكره ما المسلمان المجهولان فالكلام فيهما سبى على ان العدالة هل هي احدى اركان على محجراً الاسلام كما هو المشهور والمؤيد للنسور وانها عبارة عن مجرد الاسلام كما هو اوضح في المسئلة فعلى الثاني لا اشكال ايضاً بحصول العدالة المشروط في الآلية وعلى الاول فلا شبهة لظهور عدم الثبوت الا بعد التحصيل ظهور العدالة وما نقل عن العلامة ضعيف لا يلتفت اليه لان الآلية والرواية مصرحان باشتراط العدالة ووجود المسلم بالية ونهاى حكم والله العالم وينبغي التقنية على امور **الاول** لا ريب ان كانت الوصية بالشاهدين تثبت ايضاً فيما اذا كانت ما لا يشاهد ويمين ويمن او شاهد واحد وامرأتين وهو موضع وفان في المال وصيته كان او غيرها وقد دل قوله بقوله فمجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة على الاكتفاء بالرجل والامرأتين والاخبار بذلك مستفيضة باى اثنى في موضعها الا نفيها وكذا تثبت فيما اذا كانت ما لا يشهادة الواحدة ربع ما شهدت به وبشهادة اثنين النصف وثلاث ثلثا رابع وبالأربع الجميع وهو الشيخ في تيب في الصحيح عن ربعي عن ابي عبد الله في شهادة امرئ حضرة رجلاً موصى ليس منهار رجل فقال يجوز ربع ما اوصى بحساب شهادة تها ورواه في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ربعي مثله باذى ثفلوت وعن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر قال فحقى امير المؤمنين عليه السلام في وصيته لم يشهد بها الا امرأة فقط وان تجاوز شهادة الميراث في ربع الوصية ورواه بسند اخر عن محمد بن قيس ايضاً مثله الا انه اذا كانت مسلمة غير مبيتة في دينها عن ابيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في وصيته لم يشهد بها الا امرئ فلجاز شهادة للثمة في الربع من الوصية حساب شهادة تها واقام ارواه الشيخ في تيب عن ابراهيم بن محمد الجهماني قال كتبنا احمد بن هلال الى ابي الحسن عليه السلام امرئ شهد على وصيته ولم يشهد بها غير هادى الورثة من صدقها وفهم من بتمها فكتب عليه السلام ان يكون رجل وامرأتان وليس بواجب ان تشهدا تها ورواه محمد بن اسمعيل بن بزيع في الصحيح قال سئل الرضا عليه السلام عن امرئ ادعى بعض اهلها انها اوصت عند موطنها من ثلثها تنور رتبة لها فتعق ذلك وليس له ذلك شاهد الا ان شاء قال لا يجوز شهادة النساء في هذا فلهما الشيخ في التمهيدين على عدم نفاذها في الجميع وان نفذت في الربع وجوز في الاستصحاب المحل على التقنية ايضاً اقول وهو الظاهر فان الاول بعيد عن سياق لفظ الخبر المذكورين وصل به في ثبوت ما ذكره شاهدان على اليمين المشهور والعدم لاطلاق التصور المذكورة فانها ظاهرة في ثبوت ذلك بغير الشهادة ولا بعد فيه وان كان مخالفاً لحكم غير من الحقوق فانها مختلفة بحسب الشهادة اختلافاً كثيراً وفلان العلامة في كونه توفيق الحكم في جميع الاقسام على اليمين كما في شهادة الرجل الواحد وروى بان اليمين مع شهادة الواحد وجب ثبوت الجميع فلا يلزم مثله في البعض ولو فرض انضمام اليمين الى الاثنين والثلث ثبت الجميع لقباً مقام الرجل اما الواحدة فلا يثبت بها سوى الربع مطاً انضمت اليمين لها لم لا على ان ثبوت الجميع باضمام اليمين الى الاثنين والثلث اشكالاً ايضاً لان مقتضى التصور انما هو النصف في الاول والثالثة الارباع في الثاني بغير الشهادة ووجود اليمين حيث لم يصرها الشارع هناك في حكم العدم وقيام الاثنين مقام الرجل في بعض الموارد لا يستلزم قياساً ما نحن فيه عليه حتى انه يخرج عن مقتضى ظواهر التصور بذلك وبالجمله فظاهر هو الوقوف على ظواهر التصور المذكورة ولو شهد رجل واحد في ثبوت النصف بشهادة من غير يمين نظر الى قيام شهادته مقام اثنين او الربع خاصة لانه متيقن من حيث انه لا يقصر عن المرأة او سقوط شهادته اصله وقوفاً فيما لا اصل له مورد وجب قال في المسالك اوسعها الاوسط اقول بل يظهرها الاخير لما ذكره واختياره الاوسط باعتبار انه لا يقصر عن المرتبة في خيال الاحكام الشرعية لا يبنى على تقرينات العقول فكم من حكم يفرضه العقل بحكم التصور بخلافه وكم من حكم يبجده العقل بحكم التصور واصل يشترط في قبول شهادة المرتبة في الوصية تعدد الرجال المشهور والعدم على ان يتصور التصور المتقدمة ونقل عن ابن ادریس وقيل ابن الهيثم الا شراط وهو ضعيف **الثاني** المشهور في كلام الاصحاب بل الظاهر انه لا خلاف فيه كما نقل في المسالك عدم قبول شهادة النساء منفردات في الولاية وعلى ما نهى اليك وصية بمال بل هي تسلط على تصرفه فيه وليست ايضاً مما ينبغي على الرجال غالباً وذلك هو صابط محل قبول شهادتهم منفردات والمشهور ايضاً بل الظاهر انه لا خلاف فيه الا ما يظهر من الحق في ربع حيث ترد في ذلك هو انه لا يثبت الوصية بالولاية بالشاهد واليمين وذلك لان صابط الثبوت بالشاهد واليمين ما كان من حقوق اليمينين مالا او المقصود منه المال والولاية الوصاية لا تدخل في ذلك ونقل عن الشيخ في طه انه قوى قبول الوصية بالولاية بالمرأتين مع الشاهد ونقل عن ابن الجنياد ايضاً ورواه عليه ان لا يلزم من ذلك قبولها بالشاهد واليمين ايضاً لان كل ما ثبت بشاهد وامرأتين ثبت بشاهد ويمين وقيل في وجه ترد الحق

هناك منشاؤه كما ذكر ومن ان الوصية باو اية قد تضمن المال كما اذا اراد اخذ الاجرة او الركن بالمعروف بشرطه ولم يفهم من الاوافق والتفسير  
فيكون حلالا لاية وان رواية قال في المسائل ولا يخفى ما فيه وقد قطع المحضاب بالمنع من غير فعل خلافة في المسئلة ولا تردوا ففهم المصنف مختص  
الكتاب على القطع وايد هذا لتردد التردد في ثبوت الوصية بالمال بشاهد ومبين وكلاهما كالمستغنى عنه لا تقبل على الحكم والقاعدة  
للمنفعة الحكم فيها انتهى وهو جيد **الثالث** قالوا لو شهد انسان عبيد له على حمل امته وانته منه ثم مات واعتق المملوك كان ثم شهدا  
بذلك فتنقبيل شهادتهما وهل يترقبها المولود قبل بالمنع وقبل بالجواز على كراهة اقول لا يصلح في هذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيحين  
الجواز عن ابي عبد الله في رجل مات وترك جارية ومملوكين فوثر راح له فاعتق العبدان وولدت الجارية علما فشهدا بعد العتق ان مولاهما  
كان اشهدا ان كان يقع على الجارية وان الحمل منه قال يجوز شهادتهما ويراد عبيد كما كانوا وما رواه المشايخ الثلاثة عن روادين فرقا  
في اللوق قال مثل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فمعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما اتماخران لوجه الله واشهدا ان ملك  
طن جارني هذه متى فولدت غلاما فاقدهما على الورثة ابكروا ذلك واسترقوهم ثم ان الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا بعد ما  
اعتقا ان مولاهما اشهدا ان ما في طين جاريتي منه قال يجوز شهادتهما للغلام ولا يترقبها الغلام الذي شهدا له لانهما اثبتا نسبته  
قبل والاستدلال بالخبرين مبنى اما على قبول شهادتهما المملوك مطا او على مولاة لانهما اتهاذتا بالولادة والحكم بهما صار اقرارا للمبين ان معتقهما لم يكن  
وارثا او على ان المعتبر يتماثل الشهادة وان ظهر حلالها بعد ذلك او على ان الشهادة للمولى لا عليه فقبل واورد على الاخبار ان الحكم يكون المولود  
مولى موقوف على شهادتهما على كونه مولى يكون الشهادة له دارا اقول الوجه عندك هو الاول فان الروايات وان اختلفت في قبول شهادتهما المملوك  
الات ما دل على المنع محمول على التقية ولا يظهر هو الجواز فلا ضرورة الا ان كان ما ذكر من التعليلات في الوجوه الباقية ويقطع عن الشيخ انه  
خفى الحكم بالوصية فان امرها اخف من غيرها من الحقوق كما قبلت فيها شهادة اهل الكناث فيه لانه لا ضرورة الى التخصيص فان اطلاق الخبر  
المذكورين مع صحة الاول بالاصطلاح الحديث وعند الثاني في الموقوفاتما هو بواسطة المحسن من مصالح المولى لا يقصر حديثه عنهم عن الصحيحين  
مضافا الى اتفاق اصحاب الحكم المذكور مع عدم معارض ولا مخالف اقوى دليل على العموم في الكلام في استرقاقهم للولادة الذي شهدا  
له وبذلك صرح في صحة الجواز بالعدم صرح في موثقه حيث نهى عن استرقاقها وطريق الجمع حمل النهي على الكراهة كما يؤذن من استلزام المذكور  
ومقتضاه بكونه استرقاقا لانهما كانا سببا في تبيته بعد الرقية فلا يكون سببا في رقية ما بعد الحرية والمحقق في الشرايع قد فرغ من المسئلة  
كما دللت عليه صحة الحلبي والعذمتي في القواعد قد فرغ منها بما دللت عليه موثقه واورد كيم كان فشهادتهما بقول المولى لحلي رواية واوردتها  
لانفسهما ما فلا نصح كما هو مقتضى القاعدة وانت خبير بان هذه المسئلة لا تناسبا لذكرها في هذا المقام الامس حيان الشيخ فانه سها ما اتوا  
كما قد من انقل عنه والظاهر ان اصحاب التما ذكروها ما استغال في ذلك وساموه في العلم باطلاق الخبرين المذكورين كما ذكرنا والله  
**الغلام الثاني** قالوا لا قبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجزيه نفعه او يسفد به ولا يرة قالوا واصحاب طائفة من كان لثب  
خلق الشهادة لم قبل وعدا من ذلك المورثان انهما ان يشهد بما هو وصي به ان يجعل الموصي وصيا على مال معين فيسارع فيه مراعيا  
بالموصي ومنه ان يجزيه نفعه بان جعل وصيا في حرفة تكثر فشهد به مال المورث فانه يجزيه نفعه ما عتبار زيادة الثلث ومنه ان يجعل وصيا  
على ولده الصغير فيشهد للولد بمال فانه يستفيد به لولايته على المال وانت خبير بما في ذلك من طرق المساق لعدم ورود نص في حتم ذكره  
فبشأنه يجزى هذه الخيالات والى ما ذكرناه يميل كلامنا من الجند حيث نقل عن انه قال شهادة الوصي جارية لليتيم صحيح وان كان هو الوصي  
للطفل ولم يكن بينه وبين الشهود عليه ما يبرز شهادته عليه ومال الميراث المقداد في ترجمه قال في المسئلة بعد ذلك ولا بأس بهما القول  
بعد هذه التهمة من العدل حيث انه ليس بمالك وتما لم يكن له اجرة على علمه كثير من الموارد الا ان العمل بالمشهور متعين انتهى اقول ان كان  
تعين العمل بالمشهور من حيث الشهرة في وليت بدليا يترعى بل اجماع لو ادعى كما اعترف من في موضع من ترجمه هذا وقد تقدم صرح  
وسبب ان انتهى بعض مسائل هذا الكتاب وان كان له دليل اخر فليس في الباب ما يدل على ذلك ولا لذكره واستدلال هذا مع ان اقتصار  
منوطه بالتخصص ومقتضى بناء على العموم او الخصوص ولا نص في المقام سوى هذه التعليلات العليلا وقد عرفت ما فيها ولا بأس بهما فكلهم  
قدس يترعى من الجواز ثم ان مما فرغوا على ذلك ان يصير المملوك وصيا في اخراج مال معين فشهد للميت بما حقه ذلك لما لم  
الثلث لم تقبل كالموصي واخراج الفدية وهم والتركه ظاهرة الفان فشهد الوصي ان الميت على حاله فاستدل فان قبض هذه الشهادة  
ليس لم اخرج الا لانهما لوصيا فيهما من الثلث وهو الوصية فلا تقبل وانت خبير بما في بعد الاخطار بما ذكرناه فغير ما يقان انه  
قد وردت هنا اخبار ترد شهادتهم وعد منها المتهم من ذلك رواية عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يبر من  
الشهود قال فقال الظنين والمتهم وفي رواية ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال الظنين والمتهم لا يحسم  
ومثلها غير ما والوقوف في هذه الصلوة احتج به المفسر في حتمه بدخا في المتهم بالتقريب للثب لانه وفي رواية اخرى ان التهمة ما يما يقصون ما  
يوجب حسم النفع الى نفسه لا الى غيره كما هو المفسر في هذه الفريضة ويجزى صفة الوصايا من الميت والقيام بالمعالم ونحو ذلك لا يقتضي  
برفع يدي بل بزيادة الوصية الى غيره كاهل المفسر في هذه الفريضة ويجزى صفة الوصايا من الميت والقيام بالمعالم ونحو ذلك لا يقتضي  
الوصايا التي انتقلت الذرة فيها في اموال الاطفال كان اخرها عظميت مع عدم التبرع فاموره اتم ولهذا ان الشارع حتم له الا حسم  
بالمعروف من اموالهم في مقابلة القيام باحوالهم قال في كتاب المصباح المنيرة التهمة سكر الهاء وفختها الثلثة والية واثمة ظنت به  
سوء ولا يخفى ان هذا كله لا يترتب على ما يحصل به جواز منع الى نفسه واثمة واثمة في سيرة في قيامه بوصايا بالعبور صرفه



لها في مصادرها ما يتعدى الحدود الشرعية وهذا الجليل الله سبحانه ظاهر لكل ناظر ومن راد جميع ذلك تضامه بالعدل المانع من تطرفنا  
 بينها وبالجملة فان الاقرب عندي هو ما نقل عن ابن الجنيدي ومن تبعه ولا اشكال عندهم في القبول لو كان المشهور عليه خارجا عما هو  
 وصق فيه كما لو جحد وصيا على غلظ الخلاف فيهم بلهم يدين او جحد وصيا على مال فترقى معين فيهم بلهم بالورثة بحجة ان الورثة هم وبنحو ذلك في الله  
 العالم المسئلة التي استمر في الوصية بالعتق ولان لك صور عديدة منها من اوصى بعتق عبدة وليس له سواهم فان رتبهم في الوصية  
 اعتق الاول فالاول حتى يتم الثلث ولو بغير عبدا فيعمل فيه ما يلزم ذكره وتبطل الوصية فيمن يجهل ولا اعتق ثلثهم بالقرعة بان يجعلهم اثلاثا ولو  
 بتعديلهم باقية ثم يقع بين تلك التهام الثلث والعتق الثلث اخرجته القرعة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في ستة عبيد اعتمرهم مولاهم  
 عند موته ولم يكن له غيرهم فجزاهم اثلاثا ثم اقرع بينهم فنقل ذلك الاصحاب في كتب الفروع والظاهر ان الرواية عامية فانها غير موجودة  
 في كتب اخبارنا الا ان انظارنا الحكم لا اشكال فيه لان القرعة لكل امرش كل وهذا من جعلها ولو توفى التعديل على احوال جزء من احد  
 فان خرجت القرعة على الثلث الذي فيه ذلك النسخ باعتق من العبد من جنس ابوسري العتق في الباقي وسعى في باقي قيمته كما في كل مقتضى  
 قالوا وانما انكم يعتقون ثلث كل واحد مع ان كل واحد منهم بمنزلة الموصي له وقد روي ان الوصايا اذا وقعت دفعة فسط عليها الثلث للثمة  
 للحديث النبوي المتقدم ذكره فانما جرى العبيد اثلاثا واعتق الثلث الذي خرجت فيه القرعة ولم يحكم في ثلث كل واحد واحد  
 فان العتق على هذا الوجه موجب للاضرار بالورثة لانعتق الثلث كل واحد وجب السعي في قيمة صار حرا  
 فيصير الجميع احرارا اقول ومن هنا يعلم ان المسئلة غير خالية من شوب الاشكال لان الخبر غير ثابت كما عرفت والاضراب بالورثة غير  
 مسموع فاذا اقتضت القواعد الشرعية ان ثبت ما ذكره من تلك القاعدة المذكورة والظاهر ثبوتها كما سيأتي ان تعني في حمله هذا  
 كله اذا لم يجز الورثة والا فلا اشكال ومنها ما لو اوصى بعتق عدد مخصوص من عبيده وفيه قولان فقيل ان لا يتخرج ذلك العدد  
 بالقرعة وقيل ان لا يتغير الوارث في ذلك المقتضى فيعتق من اراد وجب الاول ان العتق بالعتق ولا يخرج فيه لبعضهم على بعض فوجب التوصل  
 اليه بالقرعة ووجه الثاني ان متعلق الوصية متواطئ فيختار الوارث في تعيينه كغيره ولان المتبادر من اللفظ الكفاية باي عدد كان  
 من الجميع وهو اختيار المحقق في الشرايع والشارح في المسالك قال وهذا اقوى وان كانت القرعة عدل ومنها ما لو اوصى بعتق مملوك  
 عند الوفاة بغير اولى له غيره فبطل عتق كله ومثل يعتق ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته ولو اعتق ثلثه سعى في باقية ان لم يكن للعتق مال  
 غيره فاضل من مستثنيات الدين والاسرى العتق عليه في ثلث المال الفاضل اقول اما المسئلة الاولى فهي احد جزئيات مسئلة مختبرات  
 المرضي بالخلاف فيها بين كون ذلك من الاصل والثلث مشهور ويحتاج تحقيق الحال فيها انما في المسائل الاربعة واما المسئلة الثانية  
 فالوجه في صحة العبد في باقي قيمته بالشرط المذكوران ذلك قاعدة كلية في كل موضع يصير بعضه حرا فانه يجب عليه التعتق فقلت  
 رقبته من جميع ما يكتسبه فاضلا عن مؤنة لانه يتحقق بنصيب الحرية خاصة كما صرح حواشي اقا الوصية في فلت العتق الملو كان لال  
 فاضل عما ذكرناه فلان سبب الترابية هو العتق الذي وقع المالك وقا. وقع في حال المرض كما هو المفروض واعتبر من الثلث فيكون منسب  
 وهو الترابية كل يكون من الثلث هذا خلاصة ما ذكره في المقام ومنها ان الواصي بعتق رقبة مؤمنة وجب ان لا يجد عتق من لا  
 يعرف بنصب المار بالمؤنة هو الايمان الخاص وهو القول بامانة الائمة الاثني عشر عليهم السلام وانه مع تعدد ذلك يعتق من لا يصب له لاد  
 بهم المستضعفون والجاهلون باحر الامامة وهم اكثر الناس في زمان الائمة عليهم السلام كما استفاضت به الاخبار من يقيم الناس  
 يومئذ الى الاصل الثلاثة مؤمن وضال وهو من لا يعرف ولا ينكر وكافر وهو من انكر الولاية وقد تقدم تحقيق ذلك في مواضع ولا  
 سيما في كتاب الطهارة وهذا القم اعني اهل الضلال مما صرح الاخبار بانهم من المسلمين وليسوا بالمؤمنين ولا الكافرين وانهم  
 في الدنيا يعاملون بمعاملة المسلمين ويحجى عليهم احكام الاسلام وفي الاخرة من المرجين لامر الله اما بعدتهم واما يتوب عليهم  
 بل ويبدل بعض الاخبار على دخولهم الجنة بسبعة الرحمة الالهية واما المنكرون للامامة وهم المشار اليهم الاخبار بالنصاب فهم  
 من الكفار الحقيقيين خلافا للمشهور بين علمائنا المتأخرين ولتحقيق المقام محل اخر وكيف كان مما يدل على الحكم المذكور ما رواه ثقة  
 الاسلام في الكفاية عن علي بن ابي حمزة قال سئلت عبا صالحا عن رجل اوصى بعتق ستة بثلثين دينار فلم يوجد له بالذي  
 سئى قال ما اري لهم ان يزيدوا على الذي سئى قلت فان لم يجدوا قال يشترط من عرض الناس ما لم يكن ناصبا ومارواه الصدوق  
 في الفقيه عن علي بن ابي حمزة عنه انه قال فليشترط من عرض الناس ما لم يكن ناصبيا ومارواه المشايخ الثلاثة في الصحيح او الحسن  
 في علي بن ابي حمزة قال سئلت بالحسن عتبة عن رجل اوصى بثلثين دينار يعتق بها رجل من اصحابنا فلم يوجد بذلك قال يشترط من الناس  
 ضيق وشيئا في المسالك لم يورد دليلا على القول المذكور الا الرواية الاخيرة ثم اعترضها بضعة السند بعلي بن ابي حمزة قال فالحكم بها مع  
 مخالفة مقتضى الوصية ضعيف ثم قال ومع ذلك فليس في الرواية نقيضا بعد التنبه لكن اعتبر الجماعة نظر الى ان الناصبي كافر وعتق  
 الكافر غير صحيح فالعقد يخرج الى ان قال والا قولى ان لا يجزى غير المؤمنة مظن فيوقع المكنة انتهى اقوى اما الرد بضعة السند فليس  
 بمجموع عندنا ولا عند المتقدمين ولا معتمد مع ان اصحاب هذا الاصطلاح متفقون على العمل بالخبر فلو بالقبول والامر  
 كل اذ لا خلاف في كونهما اعلم على انه قد تقدم منه قريبا في مسئلة عدم قبول شهادة الوصي مع التهمة ما يدل على تسكه بالشبهة وان كانت  
 خالية من الدليل بالكلية فانه بعد ان استحسن من هب ابن الجنيدي عدل عنه المشهور من حيث انما الشهادة لا غير فقام ايضا ولما  
 طعن في الرواية بانها خالية من التقييد بعدم التصيب في ان الرواية بين الاخيرين قد صرحنا بما ذكره الاصحاب من الشرط المذكور فان

بالعتق

# في احكام الوصية

٥٤

فيلزم ان الزاوية لا دلالة لها على كون الرقبة الموصى بها موصية كما هو المسمى لعل هذه الجهة لم يورد شيئا المذكور هذين الخبير قلنا  
 هذا غلط محض فان المسئول عنه وان كان مجهولا لكن العمل على المؤمنة معلوم من جوابه على كبره وهو قرينة على ان المسئول عنه يومئذ انما  
 هو الرقبة المؤمنة وذلك فان الامر بالشراء بعد ثبوت المأمور به بطلب القيمة لمن كان من عرض الناس الا ان يكون ناصبيا ظاهري في كون المأمور  
 به رقبة والتفصيل فيه جار على ما قلناه من تقسيم الناس في تلك الاحكام الثلاثة في وقتهم عليهم السلام وان المراد بهذا الذي هو موضع  
 الناس هم ائمة الاثني عشر لا يعرفون ولا ينكرون فانما قد اشرفنا سابقا الى ان المفهوم من الاخبار ان جعل الناس في وقتهم كانوا من الصنف في الجمل فان  
 الحكم بما هو متصور لا يغيره في تصور ولا تصور ومما يدل على جواز حق المستضعفين المشار اليهم في هذه الاخبار بعد عرض الناس لاختيار الاتيم من  
 المسلمين فيجري عليهم احكام الاسلام التي من جعلها العنق صحيحة الحلوق قلنا لا عبد الله عليه السلام الرقبة فنعق من المستضعفين قال نعم انما  
 الاثني عشر فيقيد بما انما لم تكن الرقبة مشروطة بان تكون مؤمنة ومنها ان لو وصى بعقوبة بغيره من غير ان يكون ناصبيا ظاهري في كون المأمور  
 باكثر منها لم يجب شراءه لم يجب عليه الزيادة ويدل عليه ما تقدم في رواية علي بن ابي حمزة حيث قال سائل فلم يجد بالثمن حتى فقال ما ارى  
 لم ان يزد على ما خرج فوجب عليه القبر فوقع وجودها بما عين له فان بشر من ذلك فمضى بطلان الوصية ما صدر في البر او شراءه شقق فلان  
 فقد روي عن الامير ابي اسحق في المسالك انما قال لا تقرب الى حر او موصى من علمه ولو فاقوا منه ما استطعت اقول لا يخفى ان الظاهر  
 بناء على ما تقدم في هذا المسئلة هو التصرف في وجوده الا ان يجعل ما ذكره من شراء الفقير واخلا في رجوه البر ويكون هذه الوجوه التي  
 ذكرها مؤمنة وكيف كان فالحق ان التصرف في رجوه البر كيف كان ونفعل عن التذكرة المبني على القول بالبطلان حيث نفى عنه الياس في منع عرفت  
 في اصل المسئلة المتقدمة من وجوه هذا القول لان هذه الصورة احد جزئيات تلك المسئلة ولو وجدت باقلا شرا او اعطاه او وضع اليها  
 من الموصى به ويدل على الحكم المذكور ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله من افادهم في التخصيص الى سبعة فيكون الموقوف فلان قلت باعده الله  
 عليه السلام من رجل الوصى ان يعق عنه من ثمة بغيره من ثمة فاشترى الموصى ثمة باقلا من ثمة اذ درهم وضلت فضله فماتى قال  
 ندفع الفضلة الى الثمة من قبل ان يعق ثم يعق عن لنت قال في المسالك والرواية مع ضعف سندها لماعة دلت على اجزاء الناقصة والى يمكن  
 المطابقة لانه يستفصل فيها هل كانت المطابقة ممكنة ام لا وترك الاستفصال من وجوه اعموم الا ان الاحتياط نزلوها على تقدير الشراء بالقد  
 ولا باس بذلك مع الياس من العمل بمقتضى الوصية لوجوب تنفيذها بحسب الامكان واعطاء الثمة الزائدة صرفة ووجوه البر وهو في محله  
 وبقي الرواية شاهد ان لا يمكن جهة لان سماعه وان كان واقفا لكنه فقه خفي حجة على قول الموقوف او على جبر الضعف بالشبهة وعلى ما يبين  
 الاضطرار الى ذلك لموافقة مضمونها للقواعد اذا قيدت بالياس من تحصيل الثمة بالشرط انتهى اقول الظاهر والله سبحانه واوليائه اعلم  
 ان الموصى او وصي بغيره تكون مما يسلو هذا الثمن عرفا وتقصير بعض امواله هذا النوع باقلا من هذا الثمن فان الحكم في ما ذكر من صحة  
 الشراء واعطاء المازاة الثمة انما هي حقيقة الشراء لان المفروض ان من النوع الذي امر به وانما هو حصه لمعاقلة من الثمن المعين لان الموصى انما  
 يعتمد تعيين الثمن ببيان النوع الذي يرد به بمعنى انه يكون من الانواع التي يكون قيمتها بحسب العرف والعادة حسنة درهم فالغرض  
 انما هو بيان النوع والذي اشترى الموصى من هذا النوع الا انه اتفق له باقلا من الثمن المحدود في زيادة الثمن ويقتضيان غير ملحوظ  
 في الامر بالشراء وانما المحوط تعيين النوع وقد حصل فلا مخالفة في الرواية بوجوب الوجوه والاحتياط الى تنزيها على تقدير الشراء بالقد  
 كما نقل عن الاحتياط ولا الى العمل على الياس من العمل بمقتضى الوصية كما ذكره لان العمل بمقتضى الوصية قد سلبت انما كانت الثمة حيث  
 انما من النوع الذي اراد الموصى والثمن لا ما دخل في ذلك حيث انما انما ذكر لبيان ذلك النوع وهو مرفوض لانه ملحوظ اوله بالان  
 كما هو حتى انما بالنقصان عنه فالحال مقتضى الوصية وما ذكرناه بحمد الله سبحانه صحيح لا يقصور فيه ولا يربيعه وانما صرف الزائد منه  
 يرجع الى صرفه في وجوده البر كما هو المقرر في مثل بقي الكلام في ان الرواية دلت على ان المعقود بعد اعطاء الزايدة الثمة والمفهوم من كلامه  
 عدم التقيد بذلك وانما لا فرق في دفع الزايدة الى الثمة بين كونها من الثمن او بعدا والله العالم ومما انزلوا عنه رقبة بطن لها مؤنة  
 ثم بان بخلاف ذلك قالوا اجازت على الموصى وعلا في المسالك ما منع من ذلك بالظاهر انما في بعض الاحواز لا يطالع على التميز الى  
 الله فقد مثل الامر وهو يقتضي الاجزاء ان ينفى وهو حيد قول ويدل عليه ايضا ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله نعم ما تقدم عن جواز  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال قلت ووصى بثلثة مؤمنة عارية فلما اعتقنا ان لنا ان لا نغير شدة فقالا لا نغيره عندنا في العاقبة  
 والفقير انما ذلك من رجل اشترى اوصية على انها سبعة فوجدها حمزة فلهذا اجازت والمرد يقول بغير شدة يعني ان زادا في الخبر اشترى  
 الى عامه ايمان ولد الزنا كما هو حجة عند في المسئلة وقد تقدم تحقيق القول ببيان كتاب الطهارة المقصود الحاصل في الموصى له وفيه  
 الاول في الظاهر لانه اخرج من بين الاحتياط رضوان الله عليهم في ان يشرط في الموصى البقاء لوجوده حال الوصية فلو اوصى بثلثة  
 ولذا الوصى من بطن وجوده ثم ثبت ان ثمة مات حال الوصية فالواجب في ثمة ان الوصية لما كانت عبارة عن تملك عين او مفعلة  
 كما تقدم من بطنها بذلك فلا بد من ان يكون الموصى له قابلا للتمليك ليحقق مقتضاها فلا يضع الوصية للثمن ولا لمصلحة المرأة ولا لمن  
 علم موته حين الوصية لعل المذكورة قال في المسالك واما الوصية لمن سبوح فقد اطلق الاحتياط وغيرهم المنع منه ولو بالتبعية للوجود  
 مع انه قد تقدم جواز الوقف على المعدوم تبعا للوجود وادارة الوقف اضيق من دائرة الوصية كما يعلم من احكامها ويحل ان ينفذ بها  
 لا ينفذها في هذا الحكم بان الغرض من المالك في الوقف ملك العين على وجه لا يحل اطلاق القرة والوقوف حقيقة هو العين وملكها  
 للوقوف عليه للوجود ثم ينقل منه الى المعدوم وان كان ينقل المالك من الوقف فثمة الملك المعصومة منه متحققة فيمحل خلاف

الكل في الموصى

الوصية

الوصية فانه لو اوصى الى موجود ثم الى معدوم بذلك الموضوع او لافان مقتضى الوصية تمليك الموصى له فيكون الموصى به ملكا لذلك  
 للوجود وتصرف فيه كيف يشاء ولو ببيع واخرجه عن ملكه وهذا مما ينافي الوصية للمعدوم بها لان الوصية له يقتضي ملكا ايقنه والحق  
 ان العين الموصى بها قد صارت ملكا للقول ويلزم ايقنه انما بالوصية الى المعدوم من قول امر ينقل العين الموصى بها اليه كما هو مقتضى الوصية مع  
 انه معدوم في ذلك الوقت لا يصلح للتملك فم لو كانت بثمره بستان لزيد ولا ولادة التجدين من بعده وهذا موضع شبهة في المقام فانه وان  
 لم يات فيه ما اقتضاه من الحد والاول الا ان الثالثة ات فيه لانه بالوصية الى زيد ولا ولادة ينقل الموصى به الى كل منها وكل منها يوصى به  
 بطريق الاستقلال لان الثمرة التي ملكها الاول بالوصية غير الثمرة التي ملكها الاخر في زمانه ومقتضى الوصية التملك فيلزم بحد الوصية  
 تملك للمعدوم مع انه غير قابل للتملك ولو بالتبعية بخلاف الوقف لان الملك متحقق للوجود في الاصل ابتداء ومنه ينقل للمعدوم بعد ذلك  
 وينبذ ذلك تاييدا لوقليته وتشيدا ان الوصية كما عرفت من الملكات موجبة لنقل الملك من الموصى الى الموصى له فلا بد من الدليل الشرح  
 على صحة تملك الوصية ليرتب عليها الاثر المذكور والذي علم من الاية والاحوال الواردة في باب الوصية هو تخصيص ذلك بالوصية الى  
 للوجود والحكم بالتحقق للمعدوم يتوقف على الدليل وليس فليس الشأني من الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في صحة الوصية  
 للوارث كما ايجب وغيره الوارث من الاقارب والخط من هنا انما هو من الجمهور فان اكثرهم على عدم جواز الوارث وروا في ذلك عنه  
 انتقال الوصية لوارثه وبذلك علمنا ذكره الاصحاب الا انه في قولهم وجب كذب عليهم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين  
 والاقرين ومن الظاهر ان الولدين يكونان وارثين البتة فيصح في جواز الوصية للوارث والاقارب قد يكونان وارثين ايصم فتدل الاية  
 ايصم على ذلك باطلا فها فلما يقول في الاية كتب ليس للوجوب بل الوارد التاكيد والبحث على ذلك وقد اضطرب كلام العامة في القصة  
 عن ابي جعفر عنهما فقل يا ايها منسوخة باية وقد رواه العياشي في تفسيره عن ابن مسكان عن ابي جعفر عليه السلام في قوله نعم كتب عليكم  
 اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين قال في منسوخة نسختها اية الفراض الله هي الموارث وجملة من اصحابنا  
 حملوا هذه الرواية على التقية لما عرفت من ان النسخ مذهب العامة ويحتمل قربا حمل النسخ فيها على النسخ الوجودي فان ظاهرا لاية الوجوب  
 وانه قد نسخ بآية الموارث فلا ينافي الجواز بل الاستحباب ومنهم من حمل الوالدين على الكافرين وباقي الاقارب على غير الوارث منهم  
 جملة منهم من جعلها بمنسوخة فيما يتعلق بالوالدين خاصة قال في المسالك وبطل الاول بان النسخ اتما ينسخ غيره اذا لم يمكن الجمع بينهما  
 وهو هنا يمكن بحمل الارث على ما زاد عن الوصية او ما زاد عن الثلث كغيرها من الوصايا وبطل الباقي قال في الخبر على تقدير تسليمه يمكن  
 حمله على وجوب الوصية الذي كان قبل نزول الفراض او على لغة الوصية مطم بمعنى امضاها وان زادت عن الثلث كما يقتضيه اطلاق  
 الاية وللمراد في الوصية عملا زاد عن الثلث ثم ان تمايدل على الوصية للوارث الاخبار المتكاثرة ومنها ما رواه في الكافي عن ابي بصير قال  
 سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث فقال يجوز وما رواه في الكافي وسئل عن ابى ولادة الحاط قال سئل ابا عبد الله عليه السلام  
 عن الميت يوصى للوارث بشئ قال نعم او قال جازله وما رواه في الكافي عن محمد بن مسلم في التفسير عن ابي جعفر عليه السلام قال الوصية للوارث  
 لا باس بها ومن محمد بن مسلم في الموقوف قال سئل ابا جعفر عليه السلام عن الوصية للوارث قال يجوز وما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن مسلم  
 في الموقوف عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن الوصية للوارث فقال يجوز قال ثم لا هذه الاية ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين وفي  
 هذا الخبر ما يؤيد حمل خبر العياشي على المعنى الثاني وهو ان المراد نسخ الوجوب فان الاما عليه السلام قد استدلل بها على جواز الوصية  
 للوارث وما دان الا باعتبار حمل قوله كتب على تأكيد الاستحباب واما ما رواه الشيخ عن القاسم بن سليمان قال سئل ابا عبد الله  
 عن رجل اعترف لوارث بدين في حصة فقال لا يجوز وصية لوارث ولا اعتراف فقال جاب عنه الشيخ في التهذيبين بالحمل على التقية  
 قال لموافقته مذاهب الحامة ومخالفة قرآن وحمل في الفقيه على اكثر من الثلث الثالث اختلف الاصحاب في جواز الوصية  
 للذمي على احوال فقليل بالتحقق مظهر خاكان وغيره وهو قول ابن ادريس ومن تبعه ومنهم المحقق والعامة وقيل بانعدام مطم وهو الفاضل بن  
 البراج ومثل تصح اذا كان وحاول قطع ان كان اجنبيا فقل الشيخ في حق بعض اصحابنا وبذلك على الاول قوله عز وجل لا ينهاكم الله عن  
 الذين لم يقاتلوك في الدين الى قوله ان تبوءهم والوصية برون الاخبار ما رواه المشايخ الثلاثة قدس الله ارواحهم عن محمد بن مسلم في التفسير  
 قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى في الدين بسبيل الله فقال اعطى اوصى بملء وان كان يهوديا وضربا ان الله تبارك وتعالى  
 يقول من يملأه بعد ما سمعه فاما اثم على الذين يبدلون وما رواه في الكافي وسئل ابي جعفر عليه السلام عن رجل اوصى بملء ما طهره  
 مثل ياد في تفاوت وما رواه المشايخ الثلاثة ايصم عن يونس بن يعقوب ان رجلا كان يهوديا ذكر ان اباه مات وكان لا يعرف هذا الا  
 فوصى بوصية عند الموت ووصى بوصية عند الموت ووصى ان يعطى في سبيل الله فسل عن ابي عبد الله عليه السلام كيف يفعل  
 فاخبره انه كان لا يعرف هذا الا فقال لو ان رجلا اوصى في يهودي او نصراني لوضعت فيها ان الله عز وجل يقول من يبدله بعد ما  
 سمع فاما اثم على الذين يبدلون فانظر الى من يخرج الى هذا الوجه يعني بعض الثغور واعتوا باليه واستدل للثاني بان الوصية ليستلزم للو  
 وهي محرمة بالنسبة الى الكافر فيقول نعم لا تجوز وما يؤمنون بالله واليوم الآخر وما يؤمنون من جاد الله ورسوله ولو كان اباهم او ابائهم  
 متناولة لا اراهم وغيرهم في المسالك فقال فيضعف بمعارضته بطله نعم لا ينهاكم الله الاية والتي علم داخل فيها وما تقدم  
 من الاخبار وقوله على كل كبد اجر او يقتصر بجواز هب واطعام ويمنع كون مطلق الوصية مودة لان الظاهر ان المراد منها مودة  
 الحاقلة من حيث هو محاذ لله بقرينة ما ذكره من جواز سلة وهو غير المتنازع لا قال انما تارة اوصى للكافر من حيث انه عبد لله ونور روح



من اول ايام المكنون كانت الوصية باطله ثم انه اخذ القول بالعقده لا لاية التقدم والاختيار المذكورة معها القول لقائل ان يقول ان  
الاخبار المذكورة لا دلالة فيها على ازيد من وجوب تنفيذ الوصية كما الوصى به الموحي وهو لا يستلزم جواز ذلك بل من الممكن ان يكون ما  
فعله محرم ما يتم عليه وان وجب تنفيذه على الوصي واليه تشير الاخبار المذكورة فان الظاهر من الاخبار ان معنى سبيل الله هو جميع وحول البر  
كما تقدم بيانها وان تقيده بالجهاد اتماما هو مذهب الغلاة ولهذا انه عليه في خبر يونس بن يعقوب امر بصرفه في ذلك لكون الموحي مخالفا  
وبالجملة فان انتهى عن موادة الذي وصلته التي من جملة الوصية له لا ينافي وجوب تنفيذها بالاية المذكورة الا ترى ان البيع بعد النداء يؤ  
الجمعة محرم ما يتم فعله مع انه صحيح لو وقع ورجع ذلك الى ان الاية قد دلت على انه يجب تنفيذ الوصى به جميعا الوصى به سواء كان ما فعله من  
الوصية جازا او محرما وانما يتعلق به لا بالوصى نعم تبقى المعارضة بين اليتين المذكورتين والجمع بينهما مشكل وقد عرفت كتاب  
الوقف من هذا الوجه في ذلك وانما استناده فيما ذكره الى الخبر النبوي المذكور والى انه يجوز هبة واطعمة فهو ناش من الغلة عن حرجة النص  
الواردة في هذا الباب ذلك فانه قد روي ثقة الاسلام في الكافي التي عن ابي امامة الكافري عن ابي بصير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه  
قال من اشبع مؤمنا وجبت له الجنة ومن اشبع كافرا كان حقا على الله ان يمذبه من الزقوم مؤمنا كان او كافرا وروي الصدوق قدس  
سره في كتاب مغايرة الاخبار بسند فيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من مثل مثالا او افاق كلبا فقد خرج من الاسلام فذكر  
له هاتان اذان كثير من الناس فقال انما عنت بقوى من مثل مثالا من يصبه يناعي عذري بالله وروي الناس اليه في قوله من افاق كلبا مبغضا  
لاهل البيت اقتناء فاطمة وسقاء من فعل ذلك فقد خرج عن الاسلام وعن علي بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال من  
اشبع علفا لنافق قتل ولنا في وصيته من لابي في النقول في كتاب مجالس الشيخ با ابا ذر لا با كما طعنا لك الا في ذلك ان قال لهم  
طعنا من يحب في الله وكل طعنا من يحب في الله وروي في غير موضع عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من اشبع علفا لنافق قتل  
لا صدق عليهم يعني ولا شتم من الماء ان استطعت وقال الربذة هم النصاب وعن ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت  
فذلك ما تقول في الزكاة الى ان قلت فيعطى السؤال منها شي قال فقال لا والله الا ان ترجمه فان رحمته ما عطف كسرة ثم لوى بيده فوضع ايها  
على اصول اصابعه وروي رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال انما في المال الزكاة وحدها ما فرض الله في المال من غير الزكاة  
اكثر عطف منه للقرابة والمعرض لك من بسلك فطبع ما لم تفر به بالتصديق واخره بالتصديق فلا تطع الا ان تخاف لسانه فتعزى  
دينك وعرضك منه الى غير ذلك من الاخبار والكثرة الدالة على ذلك وهي مؤيدة لما دلت عليه الاية المذكورة اعني قوله لا تصدقوا  
الاية وبعض هذه الاية ايضه قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تصدقوا عدواي وعلينا اوبياء تلقونهم بالهوى وقد كفروا بما جئناكم من  
الحق الى ان قال ومن يفعل ذلك فمكروه منكم فقد ضل سواء السبيل ايضه فيكونوا اعداء ويضطوا اليكم ايديهم والستهم بالسوء ووردوا وكفروا  
وانت خبير بما فيهم التجهيل على انتهى عن الموادة لهم على الملح وجبروا كذا ولا ريب ان الوصية لهم نوع محبة كما لا يخفى وبما ذكرناه من ان  
هذه الاية والاخبار المذكورة تظهر ترجيح العمل بآية لا تصدقوا على الاية الاخرى وهي ايها الذين امنوا لا تصدقوا عدواي وهذه الاية هي  
لا ينافي فادلت عليه تلك الايات والاخبار كما ذكره انظر في كتاب مجمع البيان في تفسيره في اهل البيت عليهم السلام في غايدكم  
على ترك القتال وترهم ومعاملتهم بالعدل وهو قولنا من يترهم ويضطوا اليهم اي يرتدوا اليهم ويطلبونهم من الوجود بالعهد فدل ذلك على الرضا  
واقدم هذا الاحتال فلا دلت الاية على المرافعة ثم نقل قوله بانها منسوخة باية اقلوا للشرك حيث وجدتموه من ابن عباس في حسن وقائه وعدم  
هذا الاشكال ايضه الا ان ظاهر كلامه الاخير يؤيد بالخالفه وقد تقدم نقل في كتاب لوقف والمرايا والتصديق هذه الاحكام هو المصالح الغير  
المتضعف ولا يهاصل بالامانة لا ما يتوهم متاخرا واصحابنا من الملح بعد الوعد اهل البيت حان تقدم تحقيقه في غير مقام غير مقام ولا سيما  
في كتب العبادات وبذلك يظهر لك ما في قوله لا تصدقوا عدواي من حيث انه كافر لكان الوصية بالملح فان فيه ما عرفت من انه اتمام  
بين اتمام الوصية بعد وقوعها وعدم جواز الوصية له وحمل البحث اتماما هو جواز الوصية وقد دلت الاخبار التي سردناها على عدم جواز صلة  
الكافر والوصية من جملة ذلك فلا يجوز ولكن بعد وقوعها وان اتم الموحي بذلك لخالفة مقتضى الاخبار المذكورة المعتمدة بالاية الدالة على  
النهي عن التبديل والمخالفة الوصى به واستدل بالقول الثالث بما ورد من البحث على ملأ التزم مقتضى القول المذكور وان ذلك غير مناف  
لما دلت على صلا غيره اقول هذا الجواب انما يرد على الدليل على صلا غيره ممن هو محل البحث وانما على اذكرناه من عدم جواز ذلك كما عرفت  
فلقول المذكور وما على به جيل لا بأس به الا انه يمكن ان يقال الية قد تقاضى هنا عموما فان ما مادل على صل الرحم وما كان وغيره و  
ثانيه ما دلت على المنع من صلة الكافر مطر حكايا او غيره كما عرفت من الاخبار التي ذكرناها وتخصيص احد العمومين بالآخر يحتاج الى دليل  
ومن ذلك يظهر ان الاظهر هو القول بالمنع وطوبى لك انما الاحوط من هذه الاقوال والاحتياط احدهما في مقام التعارض  
بين الالفة والالتصية الى المذبح واما الحرب والمراد به ما هو اعظم من الوثني او الوثني الذي لا يقوم بشرائط القتة والظاهر ان المشركين  
بينهم هو عدم الوصية صفة له واستدل عليه بقوله نعم اتمامها كما الله عن الذين قالوا في الذين الاية والحرب ناصب فذلك قال في الكتاب  
وفيه نظر لان الحرب قد لا يكون حتميا لا بالفعل بل محتملا من التزام شايضا فانه لا يدخل في الاية وقوله في الخبر السابق اعطى الوصي وان  
كان يهوديا او نصرانيا او مشركا بالاية يقتضي ان يكون محتملا من الحرب لان من عام في المنع وكذلك اليهودي والنصراني تامل في ذلك  
غير حيث لا يلزم بشرط الدماء انتهى القول من المحتمل في بيان الظاهر انه هو المراد بالمراد بالهتلا في الذين اتماما هو بعد طلبهم الى  
القول في الدين لو اقام بالجزيرة ان كانوا من اهل الكتاب بمعنى انكم اذا طلبتموه الى ذلك قاتله ولا يجيبه دعوتكم ويخونكم الا الفل

لا ان اراد ان يثبت حكم بالقتال وينصبون لكم الحرب وان لم يعوهم الى الاسلام اذن الظاهر ان اصل مكة الذين هم مورد الاية وغيرهم  
اتما قالوا الرسول الله بعد الدعوة الى الاسلام وطلبهم الى الدخول فيه والا فلو كف عنهم لكانوا كفوا عنه ولما بقا نكوه بالكلية واما الاستناد الى  
ما ذكره من قوله عليه السلام في الخبر السابق اعطى اوصي له وان لم يوص له فافان فيه ما قد استخف به من انه لا يلزم من وجوب تنفيذ وصية الوصية  
بل يجب على الوصي انفاذ ما اوصى به وان كان اصل الوصية منهيًا عنه جمعًا بين الايات واخبار الامة على التيقن من صحة الكافر وموافقه للوصية  
من قبيل ذلك وبين الاخبار المشار اليها الدالة صريحًا على تنفيذ وجوب ما اوصى به وليس فيما ذكرناه من هذا القول ما يلزم به عليه ان يكون  
خلاف المشهور بينهم والا فالقواعد الشرعية لا ينافيه بل يعضد كما تقدمت الاشارة ثم ان ما استدل به على عدم صحة الوصية للحرفي وكذا  
الوقوف عليه ان مال الحرفي فني للمسلمين فلا يجب فيه فعله لانه غير مالك فلو خازت الوصية له لكان اما ان يجب على الوصي فعله اليه  
وهو باطل لما تقدم او لا يجب وهو المطلوب اذ لا معنى لبطان الوصية الا عدم وجوب تسليمها الى الوصي له واعتراضه في المسالك بان  
فيه مع استلزام عدم وجوب فعل الوصية اليه بطلانها لان معنى تحتها ثبوت الملك له اذ قبل فيصير ملكا من املاكه بلزومه حكمه ومن  
حكمه جواز اخذ المسلم له فاذا حكمنا بصحة وصية وقبضه الوصي ثم استولى عليه من جهة مال الحرفي لم يكن منهيًا عن صحة الوصية وكذا  
لومعه الوارث لذلك وان اعتذر بوجوب صحة الوصية وبظهر الفائدة في جواز استيلاء الوصي على العين الموصى بها الحرفي فيحقق لهادون الورثة  
وكذا الاستولى عليها بعض الورثة دون بعض حيث لم يكن في ايديهم ابتداء ولو حكمنا بالبطلان لم يثبت هذا بل يكون الموصى به من جملة الورثة  
لا يختص بل من الورثة اقول يمكن ان يقال ان مراد المستدل المذكور هو ان مال الحرفي لا يملكه الا بالشرع والى ذلك ما استدل به من جملة الورثة  
على كونه غير اصل الملك بمعنى انه لا يدخل تحت ملكه باي نحو كان وان هذا المال الذي كان عنده انما هو بمنزلة الاشياء المباحة للناس  
كل من سبق اليه وحاز ملكه دون غيره وكونه في يده قبل الاستيلاء عليه بالفقر والغلبة من المسلمين لا يدل على الملك وعلى هذا فلا  
يجوز ادخاله في ملكه بوصية او غير ما حق انه بعد الدخول في ملكه يصير في ملك المسلمين كما ذكره قدس سره بل يفسر الوصية اليه بالخلقة  
ويكون الموصى به من جملة التركة كما ذكره اخيرا وهو احتمال قريب وجيد لا بد لتفصيل من دليل الترابيع قالوا لا تنقض الوصية للمملوك  
الاجنبي ولا لمدبره ولا لام ولله والمكاتب المشروطة او التي لم يرد من مكانته شيئا وان اجاز مولاه اقول اما عدم جواز الوصية للمملوك  
فما كان او مدبر الوام ولد فاستدلوا عليه بانتفاء اهلية الملك بالنسبة الى مولاه وهو شرط في صحة الوصية وفيه ان هذا انما يثبت على القول  
بان المملوك لا يملك شيئا مطلقا كما هو احد الاقوال في المسئلة واما على القول بان ملكه وان كان التصرف محجورا الا بان المولى فانه لا مانع  
من صحة الوصية له فيعتبر قوله كغيره ونسب استدراك على عدم صحة رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد بن عليهما التمر قال لا وصية للمملوك  
وفي ان الخبر كما يحتمل في الوصية من الغير كذلك يحتمل في ان يوصى المملوك لغيره لاحتمال ان يكون الامانة هناك الفاعل او المفعول ولما  
بالنسبة الى مكاتب الغير اذ كان مشروطا ومطلقا لم يرد شيئا بالكلية فللمشهور ان الحكم فيه في ثبوت بقائه المملوكية وقيل بصحة الوصية  
للمكاتب مطلقا لا فطاع سلطنة المولى عنه ولهذا يصح بيعه واكتسابه وقبول الوصية نوع من الاكتساب اقول والذي وقف عليه من الروايات  
للعلقة بالمكاتب ما رواه المشايخ الثلاثة قدس سره الله ارواحهم في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في مكاتب كذا في كتابي كافي  
ويبدو في الفقيه عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب كانت تحت امره حرة فارسله عنها وبوصية  
فقال امير المؤمنين لا تجبر وصيتها لانه مكاتب لا يعتق ولا يربث فخصني انه يربث بمكاتب ما اعتق منه ويحجزه من الوصية بمكاتب ما اعتق  
منه وقضي في مكاتب اوصى له بوصية وقد خصني نصف ما عليه فاجاز له نصف الوصية وقضي في مكاتب قضي ربع ما عليه فاصح له  
بوصية فاجاز ربع الوصية وقال في رجل حر اوصى مكاتبه وقد فحنت سدين ما كان عليها واجاز بحساب ما اعتق منها وشيئا في المسالك  
بناء على ما حصل له من الوهم في محمد بن قيس في امثال هذا السند من كونه مشتركًا والحديث به ضعيف رده هذه الرواية بان ذلك بعد ان  
ورد ما دلل على الاول والآخر اقول الثاني وجعل الاقوى وهو ضعيف فان محمد بن قيس في هذا السند واما السند الثاني فمقطع  
بجمله من تاخر عنه ومنهم سبط السيد السند في شرح النافع فيكون الرواية صحيحة بحسب العمل بمقتضى هذا الاصطلاح هذا مع  
ناية ما يجمل من الاخبار الدالة على ان المكاتب اذا اوصى تحت وصيته بقدر ما اعتق من خالصته ومقتضى كلامه للمقتضى وصية له  
لانقطاع سلطنة المولى عنه الى اخر ما ذكره مع ان الاخبار قد ضربت العتق على قدر ما اعتق منه ومنها صحيحة محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام  
قال قضي امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب خصني بعض ما كوتب عليه ان يجاز من وصية بحساب ما اعتق عنه وقضي في مكاتب خصني نصف ما  
عليه فاصح بوصية فاجاز نصف الوصية وقضي في مكاتب خصني ثلث ما عليه واصح بوصية فاجاز ثلث الوصية وصححه ابن حنبل  
حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في مكاتب اوصى بوصية فله قضي الكا كوتب عليه الاشياء ليس بها فقال يجوز بحساب ما اعتق منه  
ورواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال قضي امير المؤمنين عليه السلام في وصية مكاتب فله قضي بعض ما كوتب عليه ان يجاز  
من وصيته بحساب ما اعتق منه وبذلك يظهر ان عريضة ضعف القول المذكور في ثبوتها **الاول** قال في التلخيص المشهور  
ان لا تنقض الوصية لمدبره ولا لمكاتبه بشرطه وغير المودى وقال الشيخ في طرقة بعد ان يتراج اذ اوصى لمدبره او لمدبره ورثة  
كان ذلك صحيحا لان الوصية للوارث عندنا تنفذ وكذا ان اوصى لمكاتبه او لمكاتب ورثة كانت الوصية صحيحة ولو اوصى لمدبره لاجتبه  
لم تنقض الوصية للمدبر في الخبر في ذلك وفي كلامه نظر فان الوصية للعبدان كانت وصية لولاه تحت وان كان العبد الاجنبي لا تنفذ  
الوصية له وان لم يكن له من بين الوارث والاجنبي وبالجمله فهذه التفصيل مشكل انتهى **الثاني** قال في التلخيص المشهور

تحقق

# في الوصية

١٤٥

اذا اوصى لعدة كاتب خارج الوصية لم يجز ما اعتق عنه ويرجع الباقي الى مال الورثة وذا قال سائر وقا ابن التبراج يعنى ان يوصى  
 لمكاتب وهو المشهور فان قصد المقيد يرجع الباقي الى الورثة من غير ان يقط من مال المكاتب بل يكون بمقتضى النظم اجال الوصية  
 للمكاتب سواء كان اوصى المالك او غيره وهو مخالف لظاهر فتوى الاصحاب وان قصد رجوعه اليهم وسقاط ما يقابل من مال المكاتب فهو  
 حسن على ان ابطال الوصية للمكاتب لا يشرط ان لا ينجح عند من يظن ان قول ما نقله عن الشيخ المبيد قدس الله روحه هو قول الاول الذي دل عليه  
 حقيقة محققين قبل المتقدمة وهي الاولى من رواياته وما نقله عن ابن التبراج هو القول الثاني وظاهر ان المشهور بينهم وقد عرفت احتياط صاحب  
 المال له وعرفت ما فيه وما اوردوه على الشيخ المبيد من ان حكمه يرجع الباقي من الوصية على الورثة مما يبيع من غير احتساب ذلك من ثلث  
 الكسائر الذي يستحقونه بل هو منه ابطال الوصية فيه انما يجب ولا تحقيق الحق في المسئلة كما قلنا من اذكره من اهل الوصية لمكانت مع حقيقة  
 ام لا بل تكون مراعاة باقية المطلق ان لم ينعقد منه شيء في غير محضه وان انفق منه شيء في غير محضه ما ينعقد منه وانما قد عرفت انه لا دليل للقول  
 بالحق مع الايمان اذ ذكر في المسالك من ذلك التعليل الاعتباري العليل وان القول الثاني هو مبدل للتحقق المتقدمة كما عرفت المعصية بما  
 ذكرناه من الاخبار والاخر وما ذكره من لزوم ابطال الوصية لاضيقه اذا قصصة الدلالة الشرعية على ان الاطال الكلية انما تحصل لم ينعقد منه شيء  
 بالكلية ولا فانه يكون العتق بالنسبة والجملة فقول الشيخ للعبد هو الموافق لاحكام ما عرفت وما ذكره من كلام الشيخ المذكور مخالف لفتوى  
 الاصحاب فلا يضيقه اذا اعتضده الدلالة الشرعية وحلا ما ذكره الا انها كما عرفت في الباب الخامس من اختلاف الاصحاب رده في حق  
 وصية الانسان لم يملكه فمال الشيخ للعبد في عتقه والشيخ في رد اذا اوصى الانسان بعد ثلث ماله يظن في قيمة العبد قيمة عادلة وان كان  
 قيمة قل من الثلث اعنى وعطى الباقي وان كانت مثله اعنى لم ينعقد له شيء ولا على غيره وان كانت القيمة اكثر من الثلث بقدر التمسك  
 لورثته ولو الثلث اعنى بمقدار ذلك واستحق في الباقي لورثة وان كانت قيمته على الصنف من ثلثه كانت الوصية باطلة وتبطل بمقتضى ابن التبراج  
 في كتابي الحاصل والمذهب وقال الشيخ في رد اذا اوصى لعبد نصف حقه الوصية وقوم العبد اعنى اذا كان ثلثه اقل من الثلث وان كان ثلثه  
 اكثر من الثلث استحق العبد فما يفضل للورثة واطلق وكذا قال ابو الصلاح وقال سائر ان كانت اقل من الثلث عتقه واعطى ما فضل و  
 ان كانت اكثر بمقدار الثلث من الثلث عتق بمقدار الثلث واستحق الباقي وقال الشيخ على بن الحسين بن بابويه اذا اوصى  
 لمملوك ماله قوم المملوك قيمة عادلة فان كانت اكثر من الثلث استحق في الفضل ثلث اعنى وان كانت قيمته اقل من الثلث اعطى ما فضل  
 قيمته عليه ثم اعنى وقال ابن الحيدلوا وصى المملوك بثلث ماله فقد روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان كانت الثلث اقل من قيمة العبد  
 فقد ربح القيمة استحق العبد في ربع القيمة وان كانت ثلثه عتق بعد دفع البها ما فضل من الثلث بعد القيمة ونحو ذلك  
 من جميع التركة ولو كانت الوصية لمملوك ماله مكي لعتاقه زاحي يرحم الله من ينفق ولو كان ترحمه من التركة بعتق او بعهه كان العبد  
 يملك من ذلك الخبز من رقبته مقرر او بانيه كما قلنا وحاشا من ادعى من هذا السمع في رد اقل من ثلث ماله بعد هذا الاحوال والمعبر  
 نقول ان كانت الوصية عتق عتقت بصفه ربع قوم العبد واعنى من الوصية فان فصل من قيمته شيء استحق في العاقل للورثة سواء  
 كان الفاضل ضعف قيمته او اقل او زائد وان قضى عتق واخذ ما فضل فان ساءه عتق ولا ينعقد ولا عليه وان كانت الوصية بعين بطلت  
 ولا شيء له ولا يعق منه شيء وقال المحقق في رد الوصية بماله اوصى به المملوك بعد عتقه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعنى وان كان قيمته  
 اقل اعطى الفاضل وان كانت اكثر من ثلثه للورثة فيما بقي ماله مبيع قيمته ضعف ماله مبيع فان بطلت ذلك اطلت الوصية وقبل بطلت  
 يعني في الباقي كيف كان وهو حسن انتهى اقول والذي قدست عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه الشيخ في رد الحسن  
 صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوصى لمملوك له بثلث ماله قال يقول المملوك بقيمة عادلة ثم يتبطل ثلث ثلثه  
 فان كان الثلث اقل من قيمة العبد فقد ربح القيمة استحق العبد في ربع القيمة وان كان الثلث اقل من قيمة العبد اعنى ودفع البها ما فضل  
 من الثلث بعد القيمة وما ذكره الرضا عليه السلام في كتاب العتق في رد الوصية بماله اوصى به المملوك بثلث ماله قوم المملوك قيمة عادلة  
 فان كانت قيمته اكثر من الثلث استحق في الفضل ثلث اعنى وعتق هذه عين عبارة الشيخ على بن بابويه المتقدمة الا انه عليه السلام لم يذكر ما اذا  
 كانت قيمته اقل ولعل هذه الزيادة كاستحق في الكتاب لانه بعد البيع الممنوع من بيعه كما مر في نسخة المعجم الكلام في رد فان  
 فينبغي ان يعلم ان الكلام هنا في مقامين الاول ان ماله من التركة وهو مبيع القيمة للورثة واستحق العبد في ربع القيمة  
 فيما تقدم نقله عن مالك والشيخ على بن بابويه هو الذي ينعقد به انما اقل الوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 ذكره من التفصيل وبما اذا كانت الوصية بعين فانما يطل الوصية فانما يطل الوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 وحكم الوصية بالمعين وان كان غير مذكور في كلام المتأخرين الثلثة المذاهب انما ان تحميمها بهذا التفصيل بالوصية بالمسألة  
 طاهر في رد لا يوجب في المعين ولا في غيره الاجالين وظاهر ان اكثر الناس في رد الوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 العتق ولم يرد في دليل ذلك خلافات عليه حاشا هو بقول الا انه لم يذكر ما اذا كانت الوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 وعلما هو موصى على حقه مثله بعد وعنده ولا معنى له في حقه بل في حقه ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 الرتبة فيها اذا كان الوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 لانه من جملة الثلث الثلث والوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما  
 اعطوا عتق من ثلثه واعطوه ما فضل من ثلثه وهذا هو مقتضى حقه لانه ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما

في رد الوصية بماله اوصى به ثلثه او نصفه او ربعه فان الحكم فيه ما



المقدمة انه في صورة ما اذا كانت قيمته اكثر من الثلث الموصى له فبقدر ضعف ما اوصى به كالوكانت قيمة مائتين واثلث  
 الموصى له فببلغ مائة فانه تبطل الوصية في هذه الصورة وانما تقع فيها اذا كانت اقل من الضعف ولو لم يبرأ فيعتق منه بقدر الوصية ان جرت  
 من الثلث والا فبقدر الثلث وليست للورثة في الباقي كما لو اوصى له بمائة وحمسين وقيمة مائتان فانه يعتق منه بالوصية ثلثه اربعة  
 ويسعى للورثة في ربع قيمته وهو خمسون وظاهر كلام المحقق وهو اختياره في المسالك ايضا انه لا فرق بين الذين بان يكون قيمته بقدر ضعف ما  
 اوصى له بالاقول فانه يعتق بحساب ما اوصى له به بمط ما لم يزد عن الثلث فان زاد فببعض الثلث وهذا هو ظاهر كلام الشيخ في فتاوى الصراح  
 والشيخ على بن بابويه وابن ادریس ونقل الشهيد في نكت الارشاد عن المحقق في التلک قال واستدل عليه الشيخ باجماع الفقيه قال في المسالك  
 بعد ايراد رواية حسن بن صالح المتقدمة دليله للخصم فيما ذهب اليه ووجه الالة الرواية من جهة مفهوم الشرط في قوله فاما فان كان الثلث  
 اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع القيمة فان مفهومه ان لو لم يكن اقل بقدر الربع لا يستحق انما يعتق عدم الاستماع  
 بالطلان ولا يفي عليك ضعف هذا التزويل فان مفهومهما ان الثلث ان لم يكن اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة لا يستحق في ربع القيمة لا  
 ان لا يستحق مطر وهذا مفهوم صحيح لا يفتيد مطلوبهم فلا ينافي القول بان لا يستحق بحسابه فان كان اقل بقدر الثلث يستحق في الثلث او  
 بقدر النصف فيستحق في النصف وهكذا وايضا فلو كان المفهوم الذي ذمموه صحيحا لزم منه انه متى لم يكن الثلث اقل من قيمته بقدر  
 الربع لا يستحق بل تبطل الوصية وهذا امل الى لو كانت القيمة قدر الضعف اقل من ذلك الى ان يبلغ النقصان قدر الربع فمن ابن  
 خصصوا بالطلان بما لو كانت قيمته قدر النصف فما هذا العجيب عجاب من مثل هذين الشخص الجليلين انتهى وهو جدير وجيه  
 السأى سئل اذا كان على الانسان دين واوصى بعتق مملوك وليس له سواء او اعتقه من غير اقله اختلف كلام الاصحاب في  
 ذلك فقال الشيخ للعبد قدر ستره في كتاب المقنعة اذا كان على الانسان دين ولا يخلف الا عبدا او عبدا فاعتقهم عند الموت نظر في قيمة العبد  
 او العبيد وما عليه من الدين فان كان اكثر من قيمة العبد بطل العتق وبيع العبد وتحاص الغرماء بقنهم وكذا ان اسوت القيمة والدين فان كان  
 قيمة العبد اكثر من الثلث بقي الثلث ويخرد ذلك ببيع العبد وبطل العتق وان كان قيمة العبد ضعف الدين كان للغرماء النصف منهم  
 وللورثة الثلث وعمومهم التسليم لان اصحابهم الثلث من تركته يضع به ما يشاء فوصيته نافذة في ثلث مما يليك وهو الثلث وهذا خام  
 الاثر من ال محمد عليهم وقال الشيخ في بيان اوصى على انسان بعتق مملوكه وكان عليه دين فان كان قيمة العبد ضعف الدين استسعى العبد  
 في حصة ارباع قيمته ثلثة اشهر للدين وسهمان للورثة وسهم لهم وان كانت قيمته اقل من ذلك بطلت الوصية وبذلك قال ابن التراج  
 وقال ابن ادریس التي بقيت من المذهب انه لا وصية قبل قضاء الدين بل الدين مقدم على الوصية والتدبير عند الوصية فلا تمضي الوصية  
 الا بعد قضاء الدين فان عمل عامل بهذه الرواية بطلت الوصية لئلا يستسعى العبد سواء كانت قيمته ضعف الدين او اقل من ذلك لا ثم متى  
 كانت قيمته اكثر من الدين باق شئ كان فان الميت الموصى قد استحق في الدين فضل عن الدين ثلثة فتمضي وصيته في ذلك الثلث  
 ويعتق العبد ويستسعى في دين الغرماء وما فضل عن ثلثة الباقي للورثة ولحق في ذلك نظرون اعتق في الحال وبعتقه قبل موته  
 مضى العتق وليس لاحد من الدين ولا للورثة عليه سبيل لا ثم ليس بتدبير وانما هو عطية مخففة في الحال وعطايا المنجزة صحيحة على  
 الصحيح من المذهب لا يحسب من الثلث بل من الاصل وقال العلامة في النج والمقدمان تقول ان اخاط الدين بقيمة العبد بطل العتق سواء  
 كان بمنجزة من حرض موته واوصى به وان فضل الدين عن قيمته عتق ثلث الفضل واستسعى في الباقي وقال المحقق في نفع ولو اوصى بعتق مملوكه  
 وعليه دين فان كانت قيمة العبد بقدر الدين حرقين اعتق المملوك وسعى في حصة ارباع قيمته وان كانت قيمته اقل بطلت الوصية بعتقه  
 والوجه ان الدين يقدم على الوصية فينبدا به ويعتق منه الثلث فيما فضل عن الدين اما لو منجزة عتقه عند موته كان الاثر كذا رواه احمد  
 برواية عبد الرحمن بن عبد الله بن اقول والواجب لا نقل ما وصل الي من الاخبار المسئلة المذكورة ثم الكلام فيها بما فوق الله سبحانه  
 نعمه منها من ذلك ما رواه في الكافي ويصعب عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك مائة دينار  
 شربها فقلت بلغني انه مات مولد لعيسى بن موسى وتركت عليه دين كثيرا وترك مائة دينار فقلت يا ابا عبد الله عليه السلام فاعقروا عند الموت فاما  
 عيسى بن موسى عن ذلك فقال ابن شبره اني استحيهم في قيمته فقلت نعم يا ابا عبد الله عليه السلام فقلت يا ابا عبد الله عليه السلام فقلت يا ابا عبد الله عليه السلام  
 ارى ان ابيعهم وادفع اثمانهم الى الغرماء فانه ليس له ان يعتقهم عند موته وعليه دين يحيط بهم هذا اهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبدا  
 وعليه دين كثير فلا يجزون عتقه اذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبره يده الى السماء فقال سبحان الله يا ابن ابي ليلى متى قلت هذا  
 القول والله فقلت له اطلب خلا في فقال ابو عبد الله عليه السلام فمضى راي ابيهما خرج الرجل قال قلت يا ابا عبد الله عليه السلام فقلت يا ابا عبد الله عليه السلام  
 كان له هوى في ذلك فباعهم وفتق دينه قال منع ابيهما من مملوكه فقلت له مع ابن شبره وقد رجع ابن ابي ليلى الى راي ابن شبره بعد  
 ذلك اما والله ان الحق لفي الذي قال ابن ابي ليلى وان كان قد رجع قلت هذا ينكر عندهم في القياس فقال هات قابي فقلت  
 اما انا فليست فقال لتقولن يا شبره ما يدخل فيه من القياس فقلت له رجل ترك عبدا لم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة درهم ودرهم  
 حنما ودرهم فاعتقه عند الموت كيف يصنع قال يبيع العبد وياخذ الغرماء حنما ودرهم وياخذ الغرماء مائة درهم فقلت  
 اليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه فقال بل فقلت ليس الرجل ثلثة يصنع به ما شاء قال بل قلت اليس قد اوصى  
 للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه فقال ان العبد لا وصية له اتمنا ماله لمواليه فقلت له فاذا كان قيمة العبد ستمائة درهم  
 ودينه اربعمائة قال كذلك العبد فياخذ الغرماء اربعمائة درهم وياخذ الورثة مائتين فلا يكون للعبد شئ قلت له فان قيمة العبد

ثمان مائة درهم ودينه ثلثمائة فضلت وقال من فيها الى اصحابك جعلوا الاشياء شيئا واحدا ولم يعلموا ان ثلثة اذا استوى مال الغرماء  
ومال الورثة او كان مال الورثة اكثر من مال الغرماء لم يتم الرجل على الوصية واجبرت وصيته على وجهها فلا يكون بوقف هذا فيكون نصفه  
للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له التمس وما رواه في الكافي عن زرارة في الحسن او الصحيح عن احدهما عليهما السلام في رجل اعطى مملوكه  
عند موته وعليه بن قال ان كان قيمته مثل الدين الذي عليه ومثل جارية عتقه والتم بجزءه ورواه الشيخ في الصحيح والحسن عن زرارة  
الحديث مقطوعا ورواه في الفقيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام ما رواه في صحيح بن حفص بن الصريح عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال اذا ملك المملوك نفسه اسلمني واجبر قال في الوافي لعل الحكم محقق بما اذا كان العتق عند الموت او بعده وكان على مولاه  
كما يظهر من سائر اخبار الباب والا يلزم تقييد اخبار السراية لما مضى كماله بذلك وهو مشكل انتهى وما رواه في صحيح بن زرارة في الصحيح  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ترك الذي عليه مملوك واسلمني وما رواه في الكافي عن الحسن بن الحكم في الموقوف قال سمعت ابا الحسن  
عليه السلام يقول في رجل اعطى مملوكا وقد حضر الموت واشهد له بذلك وقيمته ثمان مائة درهم وعليه بن ثلثمائة درهم ولم يترك شيئا غيره  
قال يعقوب منه سدس لانه انما له منه ثلثا درهم ويقضى منه ثلثا درهم فله من الثلث ثمانية درهم ثلثها له والثلث من الجميع ورواه الشيخ  
في صحيح بن زرارة في الفقيه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعطى مملوكا مائة درهم وما يدينه مائة درهم وما يدينه مائة درهم وما يدينه مائة درهم  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل اعطى مملوكا مائة درهم وما يدينه مائة درهم وما يدينه مائة درهم وما يدينه مائة درهم  
لم يكن احاط بغير العبد اسلمني العبد في قضاء دين مولاه وهو حر اذا وفاه والشيخ في التهذيب في قوله بما اذا كان الدين انقص من  
ثم العبد بمقدار التصف بمقابله وبين الاخبار المذكورة قبل القول وتحقيق الكلام في المقام هنا يقع في موضعين **الاول** ان يفي  
انه من القواعد المقررة بينهم كما تقدم ذكره ان الوصية المتبرع بها تمانق من ثلث المال وان الدين يقدم او لا ثم تعتبر الوصية من  
ثلث ما بقي بعد الدين وان للخبرات المتبرع بها في مرض الموت بحكم الوصية في خرجها من الثلث عند اكثر ولا ريب ان العتق من جهة  
التبرعات وعلى هذا فاذا اوصى بعتق مملوكه تبرعا واعتقه مخيرا بناء على ان الخبرات من الثلث وكان عليه بن فان كان الدين يحيط  
بالتركة بطل العتق والوصية به وهو مما اختلف فيه ولا اشكال في ما فتوى وان حصل من التركة فضل بعد الدين وان قال في تحقيق  
القواعد المذكورة صرف ثلث الفاضل في الوصايا فيعتق من العبد بنسب ما بقي من الثلث ويخفى في باقي قيمته سواء كانت قيمته  
بقدر الدين حرة او اقل لان العتق تبرع محض فيخرج من الثلث والعتق منه ثلث ما بقي من المال بعد الدين على تقديره كغيره من التبرعات  
وهذا قال جماعة من الاصحاب بل اكثر المتأخرين كما ذكره في المسالك ومنهم العلامة في الخوابن ادرين على ما ذكره من التردد والمحقق في التهذيب  
في الوصية والقول الثلث وهو انه انما يصح العتق اذا كانت قيمته نصف الدين وسعى في خمسة اشد من قيمة ثلثه للدين واليه هو تمام الوصية  
فشيخ المفيد والشيخ في النهاية والقاض استناد الى ما تقدم من الروايات الصحيحة الصريحة في ذلك والاصحاب لم يوردوا منها الا بعضها  
بعد الزعم بن الجراح منهم من وقف عليها وخص الحكم بتجزئ العتق كما هو مورد الرواية دون الوصية وانه فاقم خالف الاصل عن مورد  
ومنه من رده والطرحها لظهورها في الرواية الدالة على تلك القواعد قال في ذلك انا بعد فكر مصنفه عند الحسن وروى عن زرارة في الصحيح  
الا ان الرواية بغير مقطوع فلا يذكرها المصنف هنا وانقص على رواية عبد الرحمن بن بعضه اقول عذره في ذلك واضح وهو انه انقص على جهة  
التنبيه في بعض مواضع كما ذكره جباة من ذكره والآخر في الكافي نسخة الى الامم ونحوها الروايات الاخر وهي صحيحة جيدة  
ولكنهم لم يفتوا عليها بذلك يظهر لان الظاهر هو الوقوف عليها والعمل بمقتضاها فانها تخص احار تلك القواعد ان ثبت نعم اصح  
القاتلون بالقول الاول بصحة الحلق المتقدمة وهذا ان الشيخ نقله انما قد مناه عن جمعا بين الاخبار هو جيد اقرب ويمكن ان  
يقال ولعله الاقرب لما روي عن وصية الفيل والقال ان ما ذكره من الاستدلال بالخلاف في هذه الروايات لم يقتض القواعد المتقدمة في معنى  
على ان الخبرات في حكم الوصية يخرجها التمس والاعلوقنا ان يخرجها الاصل كما هو ظاهر كلام ابن ادرين المتقدم وهو الحق الظاهر  
الاصل كما في الحقيقة انما في المسئلة عند ذكرها فلا اشكال بعد الملك المتدال على تقديره فالظاهر انه لا يقيد بكون القيمة من الدين  
او غير بل الجمل فانه يدفع بذلك ما ذكره من الاشكال الذي اوردوه على هذا الروايات وان بقي فيها شك من وجه اخر على هذا القول  
وكيف كان فالعمل على ما دلل عليه الوقوف على مواردنا حسب نه اياها للثمة الى خبرات واما الوصية فلم ينقصوا عليها السلام في شيء  
من النصوص المذكورة كما سطر لك في نقد ومما حققناه يظهر لك صحة ما اشارنا اليه في غير موضع مما تقدم ان الظاهر هو الوقوف في  
الاحكام على موارد الاخبار ولا يلف الى ما يدعون من القواعد في مقامها فان هذه القواعد غير معلومة وان دلت الاخبار على  
انها لا موضع ثبوت كونها اموالا تخصص فيها يمكن لامانة فيه **الثاني** ان مورد الروايات المتقدمة هو العتق المخبر  
وهو الذي منج به يتبع بعينه ومن تبعه وانما في يرد من تبع عدو الحكم الى الوصية بالعتق قال في المسالك ولعله نظر الى ما رواه  
في الحكم والوصية في غير النصوص لان بطلان العتق المخبر على تقاير وقصور القيمة عن ضعف الدين مع قوة الخبر لكونه قسرا من المالك  
في مثله والخلاف في نفوذ من الاصل بقضه بطلانه في الاضعف هو الوصية بطريق اولي انتهى لا يخفى ما فيه وورد ايضا على الشيخ  
المراتب بعد ما صححه عبد الرحمن الى الوصية معارضتها بما بصحة الجلو المتقدمة فانها تدل باطلا لها على انفراد مقتضى راد فثبت  
عن الذي هو الواقع لما تقدم من القواعد فلا وجه لعل الشيخ بتلك الرواية مع عدم ورودها في مدعاه والطرح هذه الرواية ومن  
الجواب اختار حكم الخبر والموصى به في مثل ذلك كما اختلف في كثير من الاحكام على تقدير تسليم حتمها في الخبرات في قولنا لا يخفى ان تلك

الرواية كانت غير ظاهرة في مدعى الشيخ كما ذكره الأصمعي الحلي المذكورة أيضاً لا تخ من الطعن في سندها بما لا يقولون به فأنه أدلت على أنه  
ليست في العبد في دين مولاه وأنه يكون خيراً أو فاه ولم يتعرض في الرواية لحق الورثة مع أن لهم في قيمته مع زبائهم عن الذين حقا الزوايا  
للمقتد من مقتضى على أنه حتى يدعى في الدين وفي حق الورثة وبذلك يظهر أن ما نزل عليه الرواية لا يقولون به وما يقولون به لا نزل عليه  
لوميل بان الرواية وإن لم تدل عليه لكتبة فيم إليها دليل من خارج وتخصيص الأمر بفناء الدين لأننا فيه قلنا هذا التمايم لو كانت الرواية  
مطلقة وأما مع النص فيها بأنه إذا ما الدين يكون حقاً فهذا القيد من حيث أدلت عليه ومنه يعلم أن هذه الرواية على ما هي عليه لا تصلح لمثل  
الخبر المذكور فكيف مع إضمار تلك الأخبار الأخر المقصاح الصراح إليه كما عرفت فلا يظهر حملها على ما قد ساد كره عن الشيخ رده وقد انصت مما  
ذكرناه أن الأقوال في العتق المخبر ثلثة آلهة في الفسخ المعيد ومن تبعه وهو توقف العتق على بلوغ قيمة العبد ضعف للدين والأمر به باطل  
وهذا ما دللوا الأخبار المتقدمه ب قال العلامة والحقق ومن تبعه مما هو أنه ينعتق من ثلث الباقي كأنما ما كان ولا يتقيد بضعف  
الدين وفي هذا القول تقديم حق الدين من ثلث الباقي ويدعى فيما يخص والوارث بالثبته مثلاً لو كانت قيمة ثلثه درهم وعلى الورثة  
من الدين ما ساد درهم فأنه يكون للدين من مائتان تبقى مائتة ثلثها وهي ثلثه وثلثون وثلث وثلثها الورثة وهذه الثلثة والثلثون  
وثلث تسع الثلثاته فعلى هذا ينعتق منه الثلث ويبقى في ستة اشاع للدين وفي تعيين للورثة وجه هذا القول كما عرفت صحيحة  
الحلي وقد عرفت ضعفها عن المعارضة متناوعلداج قول ابن ادریس هو تنفيد العتق من الأصل وسقوط الدين وهذا القول وإن كان  
جيداً بالنظر إلى الأخبار الدالة على أن مخبرات المريض من الأصل كما سنلونها عليك أنت بعد ذكر لكسلة اعني سلة العتق بمخبر  
الدين يجب الوقوف فيها على هذه الروايات لأنها اختر من تلك القاعدة تقديم الخاص والعامة والله العالم السابعة لا خلاف  
بين الأصحاب في صحة الوصية لأم الولد ولا خلاف أيضاً في انعاقها على ولدها من حصة بعد موت سيدة ما ولم يوص لها فيه  
وأما الخلاف فيما إذا وصى لها بشئ فهل ينعتق مما وصى لها به أو من نصيب الولد أو من غيرها أقوال أربعة أحدها ما ذهب إليه  
الشيخ في النهاية من أنها تنعتق من نصيب ولدها على تقدير وفاء نصيبك لدها ببقية ما يعطى ما وصى لها به وهو مذهب الحنفية في نكت النهاية  
ونقل عن العلامة في الخ وعلى ذلك أن التركة تنقل من حين الموت إلى الوارث لعدم صلاحية الميت للملك وعدم انتقالها للدين و  
الموصى به إذا غلوع عدم بقائها بغير مالك فعتق الوارث وح فيستقر ملك ولدها على جزء من أمته لا تمام من التركة فيعتق عليه وتنعتق  
الوصية وثابتها أنها تنعتق من الوصية فان فضل منها شئ عتق من نصيب ولدها وهو مذهب ابن ادریس والحقق في باب استلام من يجر  
في هذا الباب ترد بين القولين المذكورين وجه القول بكونها تنعتق من الوصية لا من نصيب ابنها استناد إلى أن الإرث مؤخر عن الدين  
والوصية عقبى الآيات من بعد وصية بوصى بها أو دين فلا يحكم لابنها بشئ يحق أنه يحكم لها بالوصية فان وفيت الوصية ببقية ما  
اعتقت كمالاً وان حضرت أكلت من نصيبك لدها وأورد عليه بطلان المراد بالآيات استقرار الملك بعد المذكورات بمعنى أنه لا يملك  
الوارث ملكاً مستقراً إلا بعد الوصية بالدين والآلة الأخرى من ذلك بقاء التركة من غير مالك لما عرفت من أن الميت غير صالح للملك  
والدين والموصى إليه لا يملك فلم يبق إلا الوارث أو حصة التركة بغير مالك والثاني منعتق في الأول وثالثها أنها تنعتق من ثلث الميت  
ويأخذ الوصية وهو مذهب الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه نقله شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد واستدل له بصحة أبي عبيدة  
الأنبي عن أبي عبد الله عليه السلام وأنها تنعتق من الوصية أو نصيب الولد وتقطي بقية الوصية وهو مذهب ابن الجبيل والذين قضت  
من الأخبار في لقاء ما رواه المشايخ الثلثة روى في الصحيح عن أبي عبيدة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له أم ولد وله منها غلام فلما  
حضرت الوفاة وصى لها بالف درهم أو بأكثر للورثة أن يترقوها قال لا بل تنعتق من ثلث الميت وتقطي ما وصى لها به وزاد في الكافي ويب  
وفي كتاب العباس ينعق من نصيب ابنها وتقطي من ثلث ما وصى لها به وشيخنا الشهيد في شرح الإرشاد روى عن الشيخ روى في باب من بعد  
بن محمد بن علي بن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي عبيدة عن أبي الحسن عليه السلام في رجل وصى أم ولد له بالف درهم فقال ينعق من ثلث الميت و  
يعطى ما وصى لها به وكتاب العباس إلى آخر ما تقدم ولم أقف على هذه الرواية في الوافي ولا في الرسائل فيحتاج إلى حرجية سبب وظاهر أن هذا  
خبر آخر غير خبر أبي عبيدة المروي عن أبي عبد الله فأن جعل هذا الخبر المروي عن أبي الحسن عليه السلام للقول الأول والخبر المروي عن أبي  
عبد الله دليل للقول الثالث والظاهر تعابر الخبرين فإن المروي عن أبي الحسن عليه السلام لا يوجب إلا القول الأول والخبرين يوجب  
الملاحظة لا في لم أقف على من نقل عنهم ومملو لها أنها تنعتق من الثلث وتقطي ما وصى لها به ونحوها أيضاً ما رواه المشايخ الثلثة في الصحيح  
عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال سمعت من كتاب بخط أبي الحسن عليه السلام مولات توفى ابن أخ له وترك أم ولد له لم يوص لها بالف درهم  
لها بالف درهم تجوز الوصية وهل ينعق عليها عتق وما خالها رايك فذلك نفى في ذلك فكتب عليه السلام ينعق من الثلث ولها الوصية واستدل  
في الخ لابن بابويه أيضاً زيادة على صحة أبي عبيدة الأول وجه الاشكال فيها هو أن العتق من الثلث هنا لا يظهر له وجه ولهذا أن العلامة في خبر  
على أن الوصى بعتقها وحملها آخر على ما لو كان نصيبك لدها ببقية الثلث ولا يخفى ما فيه ويلجأ فيه من الخبرين ظاهر أن مذهب أبي عبد الله  
أن الاشكال فيها بما عرفت ظاهره ما نقل من كتاب العباس من رواية الخبر هذه الكيفية ظاهرة في الدلالة على القول الأول وظاهر شيخنا الشهيد في قول  
أبي شرح الإرشاد دليل إلى مذهب الشيخ في أنه قال والأقرب اختيار الشيخ لبناء العتق على الثقل والتغلب التسليم ولهذا لم يكن ثم وصية لا  
مال للميت سواء عتق منها نصيب ولدها أو وصية في الباقي لبقية الورثة وشيخنا في المسالك طعن في رواية كتاب العباس بأنها  
بجور وجودها في الكتاب المذكور لا يتم الاستدلال ولو وصية الثلث فإذ رواية أبي عبيدة مشكلة على ظاهرها لا أنها أعطيت الوصية

الدين

ستنق



لا وجه لاعتقائهم من ثلث لا تهاج تتقون ضيقا لدهكاد كرحيل المتقدمين وقال كلاهما بعيدا لان الحكم بهما اعطاه الوصية كاد في  
الطلب اذا اعتقها من ضيق ولد لها يستفاد من دليل من خارج صحيح وبقي ما نقل عن كتابنا الى العنصر تهاج على اليد على هذا  
انقضى والسكينة لا تخفى من ثوب الاشكال المتعارف وان كان ما استصوره بعض المذكور اخرج من قريب ومخلص ان اقصى ما يمكن من هذه  
الاجزاء هو اعطاء الوصية لثلاثة فقط في ذلك وانما اعتقها فيجوز فيه الى الاخبار والاخر الدالة على الاعتناء بالولد على ولدها من سبب  
موت المولى وكل من الامرين المذكورين حق تطبيق الوعد الشرعي وتاما اعتبار الثلث فلا يطهر له صاحبه وجب سترت عليه لعقودهم وصا  
والله العالم **الشام** من فدا صرح المصنوب بان اطلاق الوصية يقتضي الشوبة فاذا اوصى لاولاده او لخواصه او لخواصه او لخواصه وحاشا  
واعلم وعلمه فان الجميع اسوق في الوصية ولا خلاف في ذلك الا في صورة الوصية لاعمام او لخواصه او لاولاد ما ليس الوصية لايهم  
التواضع ليس في كلام الموصي ما يدل على التفضل في حق فلاح من بين المذكورين والوصية لاكمال الاعمال ولا اوصى لادراكها ولا احتكامها  
في استحقاق الاثر خارج دليل من خارج فلا يقاس عليه فليقتضى الشوبة بغيره الا ان الخلاف هنا وقع فيما اوصى لعمه واولاده  
الشيخ ومجتمعه ذهبوا الى ان الاعمال الثلثين ولا احوال الثلث استنادا الى ما رواه الشافعي في التلخيص بالاسانيد وهو فيها الصحيح وحسن وموتوى  
زارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اوصى بثلث الى اعمامه واولاده فقال لا اعلم بالثلاث ولا احواله الثلث والى هذه الرواية اشار في  
بأتمها مجوزة قال ولو اوصى لاعمامه واولاده كانوا ساء على الصحيح وفي رواية مجوزة وحملت على الوصية على كتاب الله وعلى رسوله  
غيره وصحة لا يخفى ما فيه من البعد ويؤيد الخبر المذكور ما رواه الشافعي في التلخيص من الله ارواهاهم عن سهل عن ابي محمد عليه السلام في رجل  
قال وكنت ليرحل ولولدك وانا فاقترن لهم بصيغتها الولد ولم يذكر اعمامهم على سبب الله عز وجل ووافقه الذكر والامثلية  
سواء فوقع عليه منقذون فهل وصية ابيهم على ما سجي فان لم يكن سجي شيئا ردوا الى كتاب الله عز وجل ان الله اعلم بالامر الى هذه الرواية  
اشار في تلك بقوله في رواية اخرى ضعيفة يقتضي فتنة الوصية بين الاولاد المذكور والانات على كتاب الله وهي مع ضعفها يعمل  
بها احاد قول اشار بالضعف فيها الى كون الرواية لها سهل من ربا وهو ضعيف فيه اولا ان صاحبها بهذا الاصطلاح لم يحد  
ضعفها عند المتقدمين الذين اثار هذا الاصطلاح فلا يصرفه وان اراد المتقدمين ان مقتضى ما حرر الصدوق في صدر كتابه كونه  
عاملا بها حيث نقلها ولم يصرح للطعن فيها ولا ردوها وقد انهم بهم نسبة المذاهاب الى في الفقيه مذكور والثالثة لا يخفى على القاص  
ان الاحكام الشرعية توقيفية لا مسج للعقول في ما على التماع والورود من صاحب الشرع ورد الاخبار بعد ورودها من غير معارض لها  
من الاخبار بل يخرج هذه الاعتبارات العقلية والتقليدية التي هي في الخارج من المحررة على صاحب الشرع بغيره لو كان صاحب ذلك لما ردوا  
من ان الاطلاق يقتضي الشوبة لم تذكر وهو وجب التاويل فيما عارضه ولكن ليس الامر كذلك بل المحل فانه يجب العمل بما دل عليه القصور  
المذكورة وفيما خرج عن موضع النصوص اشكال والا فربما ذكرنا ان كتابنا لان الظاهر ان ذكر الاعمال والاحوال في الصحيحين المتقدمين انما خرج  
منه القيل ويؤيد ان ظاهر الثانية كون ذلك قاعدة كلية وهو ان ما يخرج عن الشوبة لا يتصل به وان اطلق قوله في كتاب الله  
عز وجل ولكن الاصل المشهورات ولا سيما اذا حرفت بالايجاعات وما اوجب طرح الروايات بحاشي هذا الموضع وغيره والله العالم  
**الثانية** في الوصية لادنى قرابة ولا اصل بيتة او قومه او حبره فانه يجب الرجوع فيه الى مطلق هذا الاصل وما يصرح اليه  
بطلانها فقرول ما لفظه القرابة فقد اختلف كلام اصحابنا في الواحد منهم في تحقيق معناه المردف احدهم النص الوارد من عدم العمل بالوصية  
في ذلك والاكثر منهم على الرجوع فيه الى المعروف قالوا الامة الحكم في مثل ذلك تحت لاصح مرجع الى المعرف من ذلك عادة سواء في ذلك  
الوارث وغيره وقيل من يقترب اليه الى احوالهم لدى الاسلام فقال الشيخ في بياننا على قرابته كان ذلك جميع ذوي نسب الزا  
الى احوالهم في الاسلام بالشوبة وكذا قال الشيخ المفيد الا انه قال ولا يرجع على من يتعلق بمن ما يعم في المحاملية وقال في ان  
اوصى بثلث لقرابته من اصحابنا من قال يدخل فيه كل من يقترب اليه الى احوالهم في الاسلام واختلف الناس في القرابة فقال الشافعي اذا  
اوصى بثلث لقرابته ولا قرابته ولا ذى رحم بالحكم واحد فانما يصرح في المعروفين من اقارب في المعروف في كل من يعرفه العادة  
ان من قرابته سواء كان وارثا او غير وارث قال وهذا قريب يقوى في نفسي ليس لاصحابنا فيما نضر عن الامة عليهم السلام قال في قوم  
ان هذه الوصية للمعروف من اقارب في المعروفين في كل من يعرف في العادة فانه من قرابته سواء كان وارثا او غير وارث وهو الذي  
يقوى في نفسي وقال قوم انه يدخل فيه كل ذى رحم محرم واما من ليس بمحرم فانه لا يدخل فيه وان كان له رسم مثل في الاعمال او غيرهم و  
قال قوم انها للوارث من الاقارب واما من ليس بوارث فانه لا يدخل فيه والاول اقوى لان المعروف يتصل به ويختص به جميعهم  
وفي اصحابنا من قال انه يصرح في ذلك الى احوالهم لدى الاسلام ولم احد به بصلواته عليه في حق جلاله شاهد هذا قال ابن الجوزي ومجمل  
وصية لقرابته وذوي رحم غير محتمل كان من يقترب اليه من جهة والاد والديه ولا اختار ان يتجاوز بالقرابة ولا الى الرابع لان رضى  
الله لم يتجاوز ذلك في تفرقة بينهم ذوي القربى من الخصال اذ في هذه المسئلة اختار ما ذهب اليه الشيخ في وطولها من التبع  
وهو المشهور في كلام المتأخرين قال في القوم المعتبرين قول الشيخ في طوف حمله لفظ على المعنى المعروف عند مجرده عن الوصع السري خاصة عادة  
الشرع في ذلك والقول الذي اختاره في النهاية فلا عتوى في بانه لم يجد عليه نصا ولا عليه دليل ولا شاهد لا يكفي به على ما مراد  
من هذا القول الا تقاء القرابة بالادنى الى ما قبله وهكذا الى بعد جلد وجدة لدى الاسلام وهو وعلمنا وبحكم الجميع بالقرابة ولا يرتفع اليه  
ابناء الشرع ولا يعرفون قرابته وربما استدلل على التخصيص بالاسلام والاصطلاح ما ذكره بقوله قطع الاسلام ارحام خلاصته وقوله

عن رجل النوح في حق ابنه انما ليس من اهلك ولا ولدك في ذلك على مطلوب الشيخ لان قطع الرحم للجاهلية لا يدل على قطع القرابة مطمع اصناف الكفار وكذا قطع الاهلية في حق ابن نوح والعرف والتعد بهذان بان من بعد جدا كالاحداد البعيدة لا يدخل في القرابة وان كان مسلما ومن قريب جدا دخل وان كان كافرا الا ان تدل القرينة على ارادة المسلم ولم اقف في هذا المقام على شيء من الاخبار الا على ما رواه الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قول نصحت من كتاب بخط ابي الحسن عليه رجل او حو قرابته بالف درهم وله قرابة من قبل ابيه وامه ما حد القرابة يعطى من كان بينه وبينه قرابة او لها جد يمتى البير اياك فذلك نفسي فكتب عليه ثمان لم يمت اعطاهما قرابته وهذا الجواب وان كان من نوع اجمال الا ان الظاهر ان المعنى فيه ان لم يمت شخصا بعينه والاصناف بعينه فانه يعطى من شملته القرابة عرفا وفيه تأكيد للمعنى المشهور واما ما ذهب اليه ابن الجنيدي فثبت عليه ان ما ذكره من عدم تجاوز الزاوية عشر اوزم وفصل النقي ما بالخبر ذلك الاول على في القرابة عرفا على ذلك فان ذلك معنى اخر للقرابة فلا يلزم ذلك في حق غيره حيث يطلق وكيف كان فانه يدخل فيه الذكر والاخوة والفقر والخير والوارث وغيره والقريب والبعيد ولا فرق بين قوله او صيد لا فارجل او قرابي او لذوي قرابي او لذوي رحي لان مرجع الجميع الى معنى واحد واما اهل بيته فقد قال المحقق في الشرايع لو قال اهل بيته دخل فيه الاب والاولاد والاحداد قال شيخنا في المسائل بعد ذكر ذلك الاشكال في دخول من ذكر لا تفارق اهل التفاسير على ذلك انما الكلام في دخول غيرهم فان الاقتصار على ما ذكره يقتضي كون على غيرهم ليس من اهل البيت لخبر وجه عن الاصناف الثلاثة مع انه داخل اجماعا وقال العلامة يدخل فيهم الاباء والاحداد والاعمام والاخوان والاولاد والاولاد الذكر والذكر والامثلى ثم قال وبالجملة كل من يعرف بقرابته وهذا يقتضي كون اهل بيته بمنزلة قرابته وحي عن فغلبيت قال اهل البيت عند العرب بناء الرجل واولادهم كالأجداد والاعمام واولادهم ليستوى فيه الذكر والاولاد والاعمام والاعمام والاعمام من سلالة اهل البيت للقرابة هو الظاهر في الاستعمال يقال الغلاتيون اهل بيتي في النسب معروفون وعليه جرى قوله انا اهل بيت لا تخل لنا الصدقة والاقوى الرجوع الى العرب بل الموصى ومع استقامته يدخل كل قريب واما اهل بيت النبي صفاة لهم اخ من ذلك بالرواية الواردة عنه في خبرهم في اهل الكساء انتهى كلامه زيد مقامه وعلني في الجملة فلما اقول قال الفقيه محمد بن طهارة الشافعي الشافعي في كتاب مطالب المسائل في مناقب الرسول في بيان مغلف الال واهل البيت والقرابة ما سورت واما اللفظة الثانية وهي اهل البيت فقد قيل هم من ناسب للجدّة الذي وقيل من اجتمع معتمرا ومقيل من اهل بيته بسبب ونسب هذه كلها موجودة فيهم عليهم السلام فلم يرجعوا الى حجة عبد المطلب بنهم هو يجمعون معنى دم ويتصلون به بسببهم فهم اهل بيته حقيقة ثم روي حديثا من صحيح مسلم عن زيد بن ارم وفيه فقال احصين من اهل بيته اهل بيته قال اهل بيته من حوت عليه الصدقة بعدة اقول المعنى الثالث والآخر مما ذكره اربع طلبة قريب من معنى القرابة المشهور ويؤيده ما ذكره في كتاب المصباح المنير قال واهل الرجل باهل اموالا اذا تزوجت واهل كل فيطلق الاصل على الزوجية والاهل البيت والاصل فيه القرابة وقد اطلق على الاتباع انتهى وهو ظاهر في ان الاصل اطلاق اهل البيت على قرابة الرجل وقد اطلق على باعد وان لم يكن من قرابته وبالجملة فانقل عن العلامة لا يخرج من قريب وكيف كان فالظاهر ان معنى هذه الالفاظ هي اهل البيت والاصل والعرة ونحوها بالنسبة الى اطلاقها على اهل بيته وعترته اخس تمام هو للشهور من معانيها عرفا وبالغز والخير في مقام اخر واما معاني باقي المقدمة فقد تقدم تحقيق الكلام فيها في كتاب الوقف وهذا الاطلاق حيث لم يقدم لها ذكر تقرضا للكلام فيها والله العالم **الفصل في الظاهرية لا خلاف في ان نص الوصية للحل للوجود حين الوصية وان لم تحل الحياة لكن يكون ذلك مراعى بوضع حيا فصح بمرور وجوده وان كان استقرارها مشروطا بوضع حيا فلو وضعت ميتا بطلت الوصية وان كان حال الوصية حيا في بطن امه كما انها فصح بوضع حيا وان لم يكن حال الوصية حيا ولم تلج الرحم ومعه استقراره بين محتمل من حين موت الموصى ومع وضع ميتا يثبت البطلان من ذلك لوقت ورح فالتناء للتحلل بين الولادة وموت الموصى يتبع العين ولم اقف في هذا المقام على ضرب من غبار الظاهر الا محض الاتفاق على ما ذكرناه فانهم ينقل هذا خلاف في نفي هذه الاحكام واذا استقرت الوصية بولادة حيا لا يقدح فيها موته بعد ذلك بل ينقل الى ورثته وهو ظاهر الا ان ظاهر كلامهم اشتراط القبول من الوارث بل صرح في المسائل ايضا بان شرط القبول في الحل فواجب القبول على لية قال في الكتاب المذكور بعد ان ذكر ان الوصية تنقل الى الوارث لو مات بعد ولادته حيا ما صورته لكن يعتبر هنا قبول الوارث لا مكانا في حقها واما استقامتها باعتبارها عن الحل فاعتدوا كما سقط اعتبارها في الوصية للجهات العامة ووجه سقوطه عن الوارث تلقيه الملك عن ثلوه للمالك ثلوه للمالك لها بدون القبول ثم قال والمقتضى اعتبار القبول في الوصية للحل فقبل وليه ابتداء ووارثه هنا وظاهر الفائدة فيما الورث ما قبل قبوله فان اعتبرناه بطلت والا فلا اثر للورث انما اقول قد تقدم القول في تحقيق اشتراط القبول في الوصية لعين وعدمه وبية الله لا دليل على ما ذكره من الاشتراط بل هو ارجح من التصريح بعدم تقدم ذلك في المسئلة الثانية من المقصد الاول في الوصية وكذلك في المسئلة الخامسة والسادسة من المقصد المذكور واشترطا ايضا الى ان ما ادعوه وان اشهر بينهم من ان الوصية عقد فتنقضي الى الاجبار لقبول تمام يقع عليه دليل كما تقدم ذكره في المسئلة الاولى من مسائل المقصد المشار اليه وبالجملة فانه لا يفي هذه المواضع فايكن الاعتماد عليه من ازالة الشبهة سوى مجرد كلامهم وبطلانهم ومن اراد تحقيق الحال يرجع الى المسائل المذكورة ثم ان في حكمه اولا بان الحل من قبيل الجهات العامة فلا يتوقف الوصية له على القبول ثم رجوعه عن ذلك في الحل بحكمه ان يقبل وليه ان لقائل ان يقول انه كان الحل في تلك الجهات العامة لها ولي وهو الحاكم فلجوز الوصية بها من غير اشتراط القبول ولم لا توجب ان يقبل لها الحاكم لانه وليها والفرق بين مطلق الحل والجهات العامة مع وجود الولي**

اهل

لكل منها غير ظاهر كما لا يخفى وبالجمله فان البناء اذا كان على غير اساس حصل فيه الانعكاس وذكر فيه التماس في هذا الشأن وهو  
 القول المشترط هنا هل يشترط فيه القول اللفظي او يكفي فيه القبول بالفعل والرضا بذلك معترج العلامة في لف في هذه المسئلة بالتأثير  
 هو جيد وقد تقدمت الاشارة اليه في المسائل المتقدم ذكرها ايضا والله العالم **الحادية عشر** انشأت الوصية له اذ مات قبل الوصية  
 ولم يرجع الوصية عن وصيته فان الوصية تنقل له ورثة الوصية له قال شيخنا المفيد عطر الله مرقه اذ الوصية الانسان اغية بنى من ماله  
 مات الوصية له قبل الوصية بذلك كان ما الوصية له راجعا ورثته فان لم يكن له ورثة رجع الى مال الوصية له ان قال وصلا الوصية له اذ مات  
 الوصية له قبل ان يرجع فيما الوصية له به فان لم يرجع خلف الوصية له ورثه ابن بابويه في كتابه وهو من ذهب مشهور لا حظا به حتى قال السيد  
 ولو كانت الوصية لا تقوم بعينهم المذكورين مشار اليهم كالذي يقول لولد فلان وهو له فان ولد فلان غيرهم لم يلحق الوصية له وان كانت  
 قبل موت الوصية بطل سمة قال العلامة في الف بعد نقل كلام ابن الجبجد ولا بأس بهذا القول عند لان الوصية عقد يقتضيه ان يجزى في الوصية  
 بيتان القول المعتد به هو الذي يقع بعد الوفاة فصار الموت حراعة به انتهى ويدل على المشهور وهو المؤيد المصور صحة محمد بن قيس  
 وقد تقدمت في المسئلة الخامسة من مسائل القصد الاول وتقدم ايضا ذكر ما استند اليه العلامة في القول بالظلال هنا وهو صحة محمد بن  
 بصير ومحمد بن مسلم وموثقة منصور بن حازم وقد حققنا الكلام في المقام ثمة بما اخبر به عليه والفرق بين ما ذكرنا في المسئلة السابعة  
 وما ذكرنا ان يطرح البحث في المسئلة السابعة هو ان الوارث هل يرث القبول لو مات الوصية له قبل الوصية لم يقبل ام لا وليس  
 فيها تعرض لمالك الوصية به وعدمه الا انا قد اوضحنا بالادلة الشرعية في ثلثا البحث هو انه يملكه الوصية له ويملكه وارثه بعده والفرق  
 من هذه المسئلة هنا بيان ان الوصية ينقل بموت الوصية له الى ورثته ان لم يرجع الوصية عن الوصية له لا سواء كان مؤرثه  
 قد قبل الوصية قبل موت الوصية ام لا فلو فرض انه قبل الوصية في حياة الوصية ثم مات في حياته واكتفينا بالقبول الواقع في حياة  
 الوصية لم يفتقر وارثه الى القبول ولكن يجهل الخلاف في بطلان الوصية وعدمه وهو المقصود بالبحث هنا وان لم يكن قد قبل انتقال الوارث  
 حق القبول معه يملك الوصية به على الخلاف وهو المقصود بالذكر هنا وقد حققنا في المسائل المتقدمة المشار اليها ضعف جميع ما سوا  
 عليه وفرعوا عليه من القول بان الوصية عقد يتوقف على الايجاب والقبول وانه لا دليل على القول بوجوب الزايات ظاهرة في خلافه  
 ان الحكم في هذه المسئلة المذكورة هنا هو انه يموت الوصية له ينقل الوصية الى الوارث ماله لم يرجع الوصية سواء كان الموت في حياة الوصية  
 بعد موته وان ما استند اليه العلامة وقيل ابن الجبجد من القول بالظلال ليس في الادلة ما يدل عليه من هذا والروايات المذكورة قد  
 فيها من الاجمال ما يمنع من الاستناد اليها على الاستدلال فلا يهضن كقوة في معارضة صحة محمد بن قيس ونحوها مما تارة تدارت عليه  
 من الاخبار الصريحة في المطلوب وبالجمله فان قوة القول المشهور في الظهور على الظور لا يغيرها في تصور ولا فيقول كما لا يخفى على من  
 نظر بعين التامل والتدقيق فيما تقدمنا في المسائل المشار اليها من التحقيق الرشيق في الكلام فيما لو لم يخلف الوصية له احد فان الظاهر من كلام  
 الاصحاب من غير خلاف يعرف انه يرجع الى ورثة الوصية وبذلك صرح شيخنا المفيد رحمه الله فيما تقدم من نقل عاونه وقال الحق في بيع  
 ولو لم يخلف الوصية له احد رجع الى ورثة الوصية قال في المسالك هل انتم الحكم السابق وخاصل ان الوصية له اذ مات في حياة الوصية  
 ولم يخلف وارثا رجع الوصية الى ورثة الوصية بمحض بطلانها وهذا الحكم شامل باطلا في مال الوصية له قبل موته او بعده  
 والحكم في القول واضح لانه يموت قبل القبول وعدم قيام احد مقامه في القبول بطل الوصية ويرجع الى ورثة الوصية ويحمل على هذا ان  
 ينقل حق القبول الى وارثه العام وهو الهم لانه وارث في الجمله في حق القبول كما يرثه وارثه الخاص لقيامه مقامه في ارض جميع ما يورث  
 عنه ويؤله نائب العامة وهو الحاكم الشرعي مع غيبته لان هذا الاحتمال لم يذكره مع توجهه وانما الحكم الثلث وهو ما اذا كان موته بعد  
 القبول حيث اعتبرنا القبول المتقدم على الوفاة فيشكل القول بطلان الوصية ح تمام سبب الملك بالايجاب والقبول وتوقف على الشرط  
 وهو الموت لا يوجب بطلان الوصية ومن ثم انقل الى الوارث لو كان فكما اننا نحصل الشرط بتمام الملك للوارث فينبغي ان يتم هنا ايضا ويمكن الجواب بان  
 الملك لما كان مشروطا بالموت لا يحصل بغيره كما هو ظاهر في فلا بد من منقضى صالح للتملك لينقل اليه الملك فان لم يمت في حياته  
 تمام لا يوجب نقل الملك قبل حصول الشرط المقتطوع فان كان للوصية له وارث انقل حق الوصية اليه وحكم بملكه لان له اهلية الملك  
 وان لم ينقل بناء على القول السابق وان لم يكن له وارث لم يجل الملك محلا قابلا للمنفقة اليه ان ليس هناك الا الوصية له وقد فاتت اهلية  
 الملك بموته او وارثه والغرض عدمه يتم في كل الاحتمال السابق هنا بطريق الاول ان ينقل الى الامام تمام سبب الملك وحصول الشرط الملك  
 والامام وارث الوصية له كالحق فينقل الملك اليه وان لم نقل باننا نقول القبول اليه لان الحق هنا اقوى انتهى كلامه في مقامه اقول  
 قد عرفت مما حققنا في المسائل المشار اليها اننا لا دليل على هذا القول الذي يكون ذكره ويفرجون عليه ما يذكره من الفهم  
 وان غاية ما يستفاد من الاخبار المشككة في باب الوصية هو انه متى اوصى احد احد بشئ ماله يصفه ويكون لزوم مراعى بموت الوصية  
 قبل الرجوع فيه فمات الوصية كك وجب على الوصية او الورثة انفاذ الوصية هذا غاية ما يبرهم من الاخبار وهم اعمار شواثلك و  
 استندوا فيها ذكره الى كون الوصية عقدا يشترط فيه الايجاب والقبول مع انهم لم يوردوا على ذلك دليلا الا في ظاهر افعالهم انهم وج  
 ينال على ما ذكرناه انه متى اوصى احد بشئ ومات الوصية له في حياة الوصية فان كان له وارث فلا شهر الاظهر كجاءت ان ينقل  
 الوصية الى الوارث ويكون لزوم مراعى بموت الوصية فان مات ولم يرجع وجب انفاذها وانما اذ مات الوصية له وليس له وارث ومات  
 الوصية والحال هذه من غير ان يرجع في الوصية فظاهرهم كما عرفت انه بطل الوصية لما ذكره صلى المسالك من التعليق المذكور



الكلام في الوصية

وزاد احتمال رجوع الوصية الى الامام عليه السلام ورجع ما ذكرناه الى ما ذكره من الحكم الثاني وانما شكل الذي اوردته عليه فقد عرفت  
الجواب عنه بما ذكره وهو الحق في المقام والا حجاب قد ذكرناه في صورة البطال انما يندفع الى وصية الى وصية الحق والكلام انما  
الى الوصي لان المفروض ان الوصي له مات في حياة الوصي والحال ان لا وارث له وقت موته ومقتضى الحكم بطلان الوصية في تلك الحال  
ههنا انما الى الوصي لان ذلك مفروض في حيوة وهو ظاهر هذا ولو كان موت الوصي له اتما وقع بعد موت الوصي في الحال انما ليس له  
وارث فيجوز ما ذكره ان ارسل من البطال في صورة ما لو تعدد وصوف الوصية في الوجه الوصي به وقد عرفت ضعفه ويجوز ان يكون  
لوصية الامام عليه السلام لا الوارث لمن لا وارث له والوصي له قد ملكها واستقر ملكها عليها بوصية وموت الوصي فيجوز وهو الاقرب للصحة  
بمعنى لما تقدم في المسائل السابقة من صحة العباس بن عامر قال سئل عن رجل وصى بوصية مات قبل ان يقبضها ولم يترك عقبا قال المطلب  
الوارث او وصي فادفعها اليه قلت فان لم اعلم له ولينا قال احمد على ان تعدله على ان لم يتركه الله منكم الجهد فصدق به ومن هذه  
الرواية بعيدا بعد ما احتمل في صورة البطال من الصحة بحال الوارث على الامام بقوله نعم يقتضي الاحتمال السابق الى اخوة فانه المتبادر من اطلاق  
الوارث انما هو الوارث الخاص فمادته من احتمال الامام في كلا الموضعين بعيد جدا وهذا لم يذكره غيره من الاصحاب كما اعترف به والوصية  
ما ذكرناه والله العالم **الثاني عشر** قالوا الوصي الاقرب نزل على مراتب الارث من حيث المرتبة لا من حيث الاستحقاق فان  
الوصية يتساوى فيها الذكر والانثى والمتقرب بالابوين والمتقرب بالام وان كانوا اخوة والمراد من تنزله على المراتب مراعاة المرتبة الاولى من  
مراتب الارث وتقدمها على الثانية وكذا الثانية على الثالثة وحيث فلا يعطى الا بعد في المرتبة مع وجود الاقرب ومقتضى ذلك تقديم العم من  
من الاب على ابن العم من الابوين وان كان ابن العم مقدما في الارث لدليل خارج مع احتمال تقديمه هنا ايضا نظر الى الاقربية بحسب الارث لكنه  
يخرج بقيد المنع من اعطاء الامم مع وجود الاقرب هذا ملخص ما ذكره في ذلك والله العالم **المقصد السادس** في الوصاية  
نكسر الواو وفخها وهي الولاية على اخرج حق او استيفائه او على طفل ومجنون عيكت الوصي الولاية عليه اصاله كالاب والجد له وبالقرن الوصي  
عن احدهما الماذون له في الاصل او لو لم يكن له بوص ومع الاطلاق خلاف ما ذكرناه في البصحة هذا المقصد يقع في مسائل **الاول** في  
تسوية الوصي الكمال بالبلوغ والعقل فلا تقع في صحة بحيث يتصرف حال صباه ومعه ولو ضم الى كامل فذلك تصرف الكامل بحسب بلوغه فيشتركا  
ويستحقان تحقيقا للمثل انتم تقولون لا يجوز ولا يجوز ولا يجوز على الوصي فقد صرحوا بان تبطل وصيته وهل يعود بعقد العقل خرم العلامه  
بالعدم وتردد في الذرور ولو كان المحبوب معتوره ادوارا قال في الذرور الاقرب الصحة وتعمل على اوقات الافاقه قال والفرق بينه وبين  
ما ادطره الخوص اصراف الوصية في استثناءها الى اوقات الافاقه واضرارها هناك الى ورام عقل الذي لم يدم وهل يشترط فيه العدالة للشهو  
ذلك وهمه من هذا الوجه في طوائف المني في المقنعة وان حرة وابن البراج وسائر وتبطل الوصية الى العاسق وقيل بالعدم وهو اختيار  
ان ارسل بعد الاضطرار في كرامته واليه ذهب الحق في الناصر والعلامة في الحق الاتحج الاولون بوجوده منها ان الوصية استينان على مال الطفا  
ومن يخرج مجرمهم بالفقر والجبنات التي لا يرعاهما المالك والعاسق ليس اهل للاستينان على هذا الوجه ان كان اهلا للوكالة لوجوب  
التثبت عند خبره ومنها ان الوصية يتضمن التكون باعتبار فعل ما وصى اليه به من تفرقة المال وانفاقه وصرفه في الوجوه الشرعية والحق  
طام لا يجوز التكون اليه بقوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم الى اوارو منها ان الوصية استينان على مال الغير لا على مال الوصي لثبته  
عنه بعد موته وولاية انما الوصي تثبت بعد الموت فيشترط في النايب العدالة كوكيل الوكيل بل اولى لان تعينه وكيل الوكيل مجبور بنظر الوكيل  
والوكيل وذلك من اكبر البواعث على تحيزه وكيل الوكيل من تجاوز الحد بظرف الوصي فان ولايته بعد موت الوصي على الجهات التي اشرنا اليها  
هي مما لا يشا فيها احد البنا الحق العلامة في الحق على ما تقدم فدل عنه من عدم اشتراط العدالة قال لا تمانية فتبين اختيار المنوب كالوكالة  
واستينان ارسل الى الاجماع على جواز ابداء الفاسق قال وهي امانة فكذلك الوصية واورد عليه بظهور الفرق بين الوكالة والوصية بما تقدم  
من مراعاة الموكل حال الوكيل في كل وقت محاروبه وجبته في الوكالة لا على مال نفسه وفي الوصية على مال غيره ولهذا اشترط العدالة في  
في وكيل الوكيل اقول والتحقيق ان يقال ان الناس بالنسبة الى العدالة وعدما على اقسام ثلاثة احدها العدم وهو من عرف بالقيام بالولاية  
واجتناب المحرمات وتابها الفاسق وهو من اخل بنبى من الواجبات وارتكب المحرمات وتاله المجمل وهو من لا يعرف نبى من الامرين والى الله  
الاولان م ادلنا القول الاول غاية ما يدل ان عليه نبى الفاسق دون المجمل الحال وح فيجوز وصاية المجمل الحال ولا يلزم العدالة واما  
الدليل الثالث فان اريد بالعدالة المشطة في وكيل الوكيل فهو العدالة فيه بالمعنى المتقدم فلا استدلال به مصداق لانه غير المتنازع  
وان اريد عدم ظهور الضيق سلمناه ولكن لا يفيد الا اشتراط المدعى وبالحجة فان المسئلة عاربه من التصرف في الاحتياط فيه مطلوب في ظهور  
جل من التصو صا لتبته الى من مات له اموال وورثه صغارا وصي له اشرط العدالة المتولى لذلك وهو وان كان خارجا عما نحن فيه  
الا انه فيه اشعار بان المتولى لاحر الوصاية ينبغي ان يكون عدلا مؤثما ولا فرق بين الامرين الاكون الاول منصوصا من قبل الشرع وهذا  
منسب من قبل المصنوع من قبل الوصي والا فهو بالنسبة الى ما ينصرف فيه واحد من فكمات اعي العدالة فيه من حيث ان الناصب له  
الشرع لا يتراعى من حيث ان الناصب الوصي فلا يصب لئلا ذلك الا عدلا والفرق بينهما بان الوصي له الشاط على مال بدعه الى من يشاء  
ليس له عاير من مجازاه لان الناس مسلطون على اموالهم بخلاف الحاكم الشرعي المنوط تصرفه بالصحة دون ما فيه من ضعف فان الموت  
بعد الموت وانتقال التركة وفيه الضيق فيها الوصايا الى لطيفات العامة ونحو ذلك من التصرفات التي تحتاج الى الوثوق والاثمان لا تعلق  
لذلك فتصرفه فيما ذكر انما هو تصرف في مال الغير لا مال نفسه كما ذكره وما ذكرناه يعلم انه لا ريب في اشتراط عدم ظهوره في ما اشرنا

تظهر عدالة الله فقد عرفت ان الاحتياط حيث ان المسئلة غير منصوطة بيقينه بقيضاة وهو انه على تقدير اشتراطها ابتداء هل يشترط  
استدلالها بتعقباته لو مضى عدل ثم ظهر من بعد بطلت وصايتها ام لا المشهور الاول وكذا على القول بعدم اشتراطها ولو مضى الى العدل ثم  
ظهر من بعد موت الموصي فان المشهور بطلان وصايتها وجوب عزله والوجوب في ذلك ما على اشتراطها ابتداء صاهر بقوت الشرط و  
اما على عدم الاشتراط فلان الظاهر ان الباعث له على اختيار العدل مع جواز الوصية الى غيره كما هو مقتضى القول المذكور انما هو عدل الله  
والوقوف بما مانه فاذا خرج عن حد العدالة فبات الباعث وخرج عن الاستينان اذا الظاهر انه لو كان حيا لاستبدل به كما استحق به في الخ و  
ذهب ابن ادریس الى صحة الوصية وعدم بطلانها بذلك حال بعد ان نقل عن الشيخ في طه انه لو تميزت حالة الموصي لم يخرجه من الوصية  
من بدله لان الفاسق لا يكون امينا ما لفظه هذا الكتاب معظم وزعم الخافضين مكرام الشافعي ومحققيهم انه لم يورد احدا من اهل البيت في الاستينان  
لا روية ولا نصفيقا والاصل صحة الوصية اليه والاعتماد عليه مع قوله نعم من بدله بعد ما سمع فاما انه على الذين يبدلون وعزله عن  
الوصية واخرجه منها بتدويره بخلاف قول ادریس ان الشيخ هنا اتما حكم بالبطالان بناء على ما ذهب فيه في المسئلة من اشتراط العدل  
ابتداء كما هو المشهور وهو من الفاظ ابن بطلان كما قلنا من نقله عنه في طه وج فرانس ادریس حكمه بالتصريح بحالته في هذه الصورة  
التي هو متلف صورة ما اخاره ابن ادریس من عدم اشتراط العدالة ابتداء فهو بطريق التحقيق ان يقال اننا شرطنا العدالة كما هو المشهور فان  
الظاهر هو البطلان لو ظهر الفسق لان اشتراطها ابتداء يقتضي الاستدانة لما عرفت من ان الغرض من شرط العدالة هو الوثوق و  
الاطمينان بعدم الخافذة في مخ من الامور الموصى لها والانيان بها على الوجه المأمور به وبذلك يقتضي الاستدانة في جميع تصرفاته و  
خلاف ابن ادریس على هذا التقدير ضعيف مع انه قد صرح في كتاب الوصايا على ما نقله عنه في الخ بان لو مات الموصي الفسق اقام الحاكم  
مفسده من براه وما استند اليه من التمسك بالتبديل ليس على عموم بل يجب تقييده بما اذا اختلف المشرع فلو خالف جاز تبديله و  
مق لم يشترط العدالة ابتداء كما هو القول الاخر فان القول بعدم البطلان كما ذهب اليه ابن ادریس غير بعيد وما ذكره العلامة  
في تعليل البطلان من ان الظاهر ان الباعث له على اختيار العدل انما هو عدل الله وجيد لو علم ان الباعث له على جعله وصيا هو  
عدل الله والافهم بل حال ذلك لا يكفي في الحكم بالبطالان اذ من الجائز والقريب كون الباعث على ضيق اخر من جهة اقربته او خوف ذلك و  
جاز ان يكون العدالة حريفة في الباعث لا سببا تاما فلا يقدح فواتها من ثم ان التحقيق في الشرايع لم يجزم هنا بالبطالان بل قال امكن  
القول بالبطالان وبالمجمل فان ما ذهب اليه ابن ادریس من الصحة على القول المذكور جيد لا مع تحقق العلم بان الباعث على نصب  
العدل هو العدالة والله العالم **الثانية** في قدر حوايات من جملة الشرط ايضا في الوصية الحرة فلا تصح وصاية المملوك  
لاستلزامها التصرف في مال الغير لان الوصاية يستلزم في نظر الموصي له وسعي في تفيده وهو موصى بالتصريف في ملك الغير الا  
باذن المولى فتصح لروا للمانع ولا يخفى ان هذا التاميم فيما اذا اوصى له مملوك غيره واما مملوك نفسه من من اوصى له او مملوكا كانا واما  
ولا يقتل في القدر من عن الشيخ عدم الصحة وعن الشيخ للفيد وسائر اهلنا جواز الوصية الى المديون والمكاتب عده وظاهر الخ ان محل الخلاف  
انهم من مملوك نفسه ولا يخفى ان ما يمكن تحقيقه في الحال ما عرفت ذلك فاعلم انه في قول المولى في قبول الوصاية له بل في الرجوع من الادن المذكور  
بعد موت الموصي وان كان في عبوته فله الرجوع بشرط اعلام الموصي والحكم هنا في المولى كما في الوصق الحر باعتبار التفصيل في الرجوع  
بين الموت والحياة بشرط اعلامه وعدمه فيصح الرجوع بشرط كون ذلك في الحياة وبشرط الاعلام وبطلان ما عدل ذلك كما سياتي حقيقة  
انتهى بعد ذكر المسئلة والمولى صافي حكم الوصق المذكور في ذلك وان كان فعلى ما قلنا بطل الوصية منوطا بالمملوك من جملة الشرط  
عند اهل الاسلام اذا كان للموصي من المملوك الوصية على اهل المسلمين فلا تصح الوصية الى كافر وان كان رجلا انه ليس من اهل  
الولاية على المسلمين ولا من اهل الامانة الا ان موصى الكافر الى مثل ان يشترط العدالة في الموصي وانه ح اشتراطها هل يكفي في عدل الله في  
بينه ما تبطل بطريقه وان كان الكافر اعظم من فسق المسلمين ان الفرض حينئذ مال الطفل واداء ما منه وهل يحصل بالعدل منهم وانظر  
كلام شيخنا الشهيد الثاني قدس سره هنا في حق المسالك الحكم بالصحة وفي الروضة منع قل في المسالك ويجعل قول الحكم بصحتها مطم  
مع عدل الله في دينه لان الفرض منها حينئذ مال الطفل وحفظ حاله واداء الامانة واذا كان الكافر في دينه محاسبا للحرمان فانما بالامانات  
حصل الفرض له لعل بطلان فاسق المسلمين وقلة في الروضة لا يفي نفع بالنظر الى هذه هياكله ولو اردت صحتها عند عدمه فلا غرض لنا في ذلك  
ولو ترافعوا اليه فان ردناهم الى ما ذهبهم والافالا لا يحكم بطلانها بناء على اشتراط العدالة الا لا وثوق بعدل الله في دينه ولا يكون  
لما فعلوا لخالفتها كثيرا من احكام الاسلام انتهى في طحا الاكثر كالحقوق في بيع والشهيد في الثقة وس والعلامة في جملة من كتب وعبرهم حوا  
وصية الكافر للمسلم مع ان المشهور عندهم اشتراط العدالة في الموصي هو مؤذن بالقول بالاكفاء بعدل الكافر في دينه وببطلانها  
ما فوق في المسالك ومن جعلها بالباوغ وقد تقدم الكلام في انه لا يجوز الوصية الى الصبي الا ان يكون منصفا الى بالغ وانه لا يصح والصبي  
قبل البلوغ فاذا بالغ صا وشربكا وبنايع الاستقلال بالنسبة ما دام صغيرا قبل فائدة صحة الوصية الى الصغير منصفا مع عدم صحة  
صغره تاثيره في ذلك الخ في جواز صغره بعد البلوغ اقول ويدل على هذه الاحكام اعني صحة وصاية الصغير منصفا الى البالغ وصحة  
صغره البالغ وحده قبل بلوغه صبي وعدم جواز صغره قبل البلوغ ما رواه المشايخ الثلاثة قدس سره الله ارواحهم عن علي بن يقطين قال  
سئل ابا الحسن عليه السلام رجل اوصى الى امرئة واشتركت في الوصية معها بصبي فقال لا يجوز ذلك ونفي المنة الوصية ولا تنط بلوغ  
الصبي واذا بلغ الصبي فليد له ان يرضى الا ما كان من تبادل وتغيير فان له ان يرضى الى ما اوصى به المبت وما رواه المشايخ المذكورين







هذه العبارة لا يخرج من الاجمال وتعد الاحتمال فيتمثل ان يكون المراد منها ان المصوم اليه هو المريض والعاجز بان يكون الضمير في  
اليه ويقو به راجعا الى المريض والعاجز بمحضات الحاكم يضم اليه ما شخصه سابقا ويقتضي ما على التصرف في ساعدته على ذلك فان  
المريض والعجز لا يخرج من ماص الوصاية بجواز الوصية ابتداء الى المريض والعاجز كما لا يقدح في الاستدانة  
وايضاً على هذا فيعتبر اجتماع القلة في التصرف ويحتمل ان يكون المراد ان المصوم اليه هو الوصي الاخر للدلول عليه باحد ما مضى  
يكون الضمير في اليه وفي يقو به راجعا الى الوصي الاخر المشار اليه وعلى هذا يراود بالعجز والمريض بالغايب حدث للنع وعدم امكان التصرف  
وبهذا صرح في من فانه جعل الضمير مع عجز احدنا كالموحي او منق ومن الظاهر ان جعل العاجز والمريض كالحقون والفاسق للذين لا  
وصاية لهم لا يعطى بلوغ العجز والمريض الى حد يمنع من القيام بشئ من الوصاية فيكون المصوم اليه هو الوصي الاخر البتة وبالمعنى في غير  
ان يكون المدعى في ذلك على مرتبة العجز والمريض فان بلغت الى حد العجز الكلي وهو الحد الذي يمنع من القيام بشئ من الوصاية فانه يكون  
للمصوم اليه الوصي الاخر والا فان اضم الى المريض والعاجز لان العجز والمريض امتناع عن القيام بالجسم مع ثبوت اصل القدرة فيكون الضمير  
اليه ما ساعد له في الاشياء التي تصنف عنها قوتها وعلى هذا فكون الوصية الثلاثة كما تقدم **الثالث** قال الوصيات احدا الوصيتين  
او فسق لم يضم الحاكم الى الاخر وجاز له الانفراد لانه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي وترو قد فيه بعضهم اقول ينبغي ان يعلم ان ذكر الموت في  
الفق إنما خرج من مخرج التشليل والمعنى انه لو تعدت مشاركة احدا الوصيتين للاخر على الاجتماع لاسد الوان كوت وفسق او على كلمة  
او جنون او غيب بعيدة فالشهور هو ان الحكم في ذلك ما ذكر من الاستقلال الاخر الوصية من غير ان يضم اليه الحاكم بدلا من الوصي الاخر  
لان له ولاية للحاكم مع وجود الوصي وهو ما موجود ونصب الاخر مفعلا فيجوز من كونه وصيا وهذا يقال نصب حيتين هكذا قيل  
فيه ان الظاهر من نصب الوصيتين التي قد عرفت انفا ان مقتضاها الاجتماع وهو ان الوصي لم يرض برأي احد ما منفردا كما تقدم ذكره  
فصرفه وحده مناف لمقتضى الاجتماع المفهوم من الاطلاق ومنه يعلم انه مناف لفرض الوصي وقوله ان له ولاية للحاكم مع وجود الوصي  
مسلم لو كان الوصي منفردا واما في صورة الاشتراك فهو مسمى وصدق وجود الوصي حقيقة ثم لم يبال بوجود جزء وصي واطلاق الوصي  
عليه مجاز وبه ثبت المنع من انتفاء ولاية الحاكم هنا بل الولاية له ثابتة لان ولايته يتعلق بمالا يشترع انتفاذه لغيره من احكام الميت و  
هو هناك قال في المسالك والاقوي وجوب الضم وليس الحاكم ان يفوض اليه وحده وان كان عنده صالحا للاستقلال لان الوصي  
لم يرض برأيه وحده وعند وجود ارادة الوصي لا تعتبر ارادة الحاكم لان ذلك كمنعه من كونه وصيا بالانفراد فلا يتخطاه الحاكم انتهى و  
هو جيد **القول اجمع** لا خلاف بين اصحابنا في ان الوصي ان يرد الوصية ما دام الوصي حيا بشرط ان يبلغ ذلك فلو مات  
الوصي قبل الرد او بعده لم يبلغه لزوم القيام بها وبذلك تكاثر الاخبار ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة طيب الله ثلثهم عن محمد بن  
سلم في الضمير عن ابي عبد الله قال ان الوصي له رجل وهو غائب فليس له ان يرد وصيته فان اوصى اليه وهو في البلد فهو بالخيار ان شاء  
قبل وان شاء لم يقبل والمراد انه مات الوصي في تلك الغيبة قبل ان يعلم الوصي بالقبول وعدمه فانه يجب عليه القيام بالوصاية ذلك  
لم يقبل ورواه في الكافي والفقير عن فضيل بن يسار في الضمير عن ابي عبد الله في رجل يوصي اليه فقال اذا بعث اليه بها من بلد  
فليس ردها وان كان في عصر يوجده في غير ذلك اليه والتعريب فيه ما تقدم في سابقه بمعنى انه مات الوصي بعد البعث وقبل  
وصول الجواب اليه بالقبول وعدمه وحاصله انه اذا اوصى اليه والوصي غائب عن البلد ثم مات لزوم القيام بالوصية قبل او لم يقبل  
وان اوصى اليه وهو حاضر فانه يختار بين القبول وعدمه لان المصير يوجده في غير وعنه منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
ان الوصي الرجل الى اخيه وهو غائب وليس له ان يرد عليه وصيته لانه لو كان شاهدا فليان يقبلها لطلب غيره وما رواه في الكافي  
في الضمير عن الحسن بن الفضيل ورواه الشيخ في الضمير عن الحسن بن هشام بن سالم وكلهما عن ابي عبد الله في رجل يوصي اليه قال  
انما بعث به لمن يبلد اليه فليس له ان يرد لها وقال في كتاب الفقهاء الرضوي واذا اوصى رجل الى رجل وهو شاهد فلان يمتنع من قبول  
الوصية وكان الوصي اليه غائبا ومات الوصي من قبل ان يلقى مع الوصي اليه فان الوصية لازمة للوصي اليه اقول وهذا الخبر  
مبين لما اجمل في الاخبار المتقدمه كما ذكرنا هاهنا ويحقيق الكلام في المقام انك قد عرفت فيما تقدم الاستدلال ان الوصية من العقود  
الخاصة في حيوة الوصي فلكل من الوصي الوصي له بال ونحوه والوصي اليه بالولاية فخصها في حيوة الوصي اجماعا واما بعد موته فان قيل  
كل من الوصي له والوصي اليه فليس له الرد اتفاقا وان لم يقبل في حال الحيوة جاز له الرد بعد وفاته لانه في الوصي اليه مشروط بان يبلغ  
الوصي ويبلد الرد في حال حيوة الوصي لم يعلم ذلك في حال الحيوة لزوم القيام بذلك ولم يكن لردّه اثر يترتب عليه فهو المشهور وعليه ذلك  
الاخبار المذكورة لانها كما عرفت متفقة في انه لو كان الوصي اليه غائبا ومات الوصي بعد الوصية فليس له الرد سواء بلغه الخبر وقبلا  
ولكن لم يبلغ الرد الوصي ولم يبلغه الخبر لا بعد موت الوصي فانه ليس له الرد بل يجب عليه القبول وح فالحكم في هذه الصورة كما في الضمير  
الاولى اعني موت الوصي بعد قبول الوصي فانه لا يرد الوصي الرق بعد موته اتفاقا وذهب العلامة في التحريم الى انه يجوز له الرجوع  
سالم يقبل قال الخ المطلق الاصحاب عدم جواز رد الوصية اذا لم يعلم الوصي بها حتى يموت الوصي او يعلم ويرد وما لم يعلم الوصي بالرد وجبا  
كثيرا ثم نقل رواية منصور بن حازم وصحيفة محمد بن مسلم قال والوجه عند المصنف في ذلك ان كان قد قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل  
ولاه اجاز له الرجوع للاصل ولا زالة الضرر والاصل بالتعلل غير المستحق وقد قال الله تبارك وتعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عليه السلام لا  
خير ولا ضرر اني لا اسلام ولا تحلل الا خلايئ على حصول القبول لانه عقد ولا ينفك من القبول وقد نبه الشيخ في نظري في مسائل الخلا

عليه فقال اذا قبل الوصية له ان يرثها ما دام الموصي حي فان مات فليس له رزها واستدت باجماع الفقهاء وبات الوصية قد اتمت بالقول  
 انتهى وقام الدرس بعد ذلك القول المشهور وفي الخ يجوز الرز اذا لم يعلم بالوصية حتى مات للمخرج والضرر له نفع له واقضا عليه انتهى  
 القول بغيره من شيخنا في المسالك لميل الى ما ذكره العلامة هنا حيث قال بعد ذكر القول المشهور وان المصناب سند واقية الى الاخبار التي  
 قد منها انتم نقل قول العلامة ودليل ما هذه صورته والحقق ان هذه الاخبار ليست صحيحة في المدعى لثبوتها ان الحاضر لا يلزم من القول  
 مطهر الغائب يلزمه مطر وهو غير محل النزاع نعم في تعليل الرواية المقدمة ايماء الى الحكم ان انبات مثل هذا الحكم مخالف للاصول  
 الشرعية باثبات حق الوصاية على الموصي اليه على وجه القهر في تسلط الموصي على اثبات وصيته على من شاء بحيث يوصي ويطلب من  
 التهود كما ان الوصية لا يجب موته وباجل على الوصية المحجج والضرر عالباً تحرم هذه العلامة المستند الى سند غير واضح بعيد ولو حملت هذه  
 الاخبار على القول وعلى شدة الاستصحاب كان اولها ولو حصل للموصي من رزني ورزني لا يتفق ولا يتصل مثلها عادة ولو لم من تحتها مالا  
 يليق بحاله من يتم فهو جواز الرجوع انتهى القول قد عرفت مما ذكرنا ببعض الاخبار المقدمة ويوضح عليه في كتاب الفقهاء الرضوي  
 ان حكمه في تلك الاخبار على الغائب انه يلزمه القيام بالوصية متى وصي اليه في حال الغيبة ومات الموصي اتم من ان يكون الوصو قد  
 قبل الوصية بل ان لم يقبل فانه لا يلزمه قبوله بعد موت الموصي اما على الاول فظاهر وهو مما لا خلاف فيه واما على الثاني وهو  
 محل الخلاف فظاهر هذه الاسرار ما تاملت كما عرفت على انه بالوصية اليه حال غيبته وموت الموصي يجب على الوصو القيام بالوصية رضى  
 بالوصية او امتنع فان امتناعه لا اثر له بعد موت الموصي وهذا هو محل الخلاف واما اذا كان حاضر الوصية مشاهداً له فانه لا يلزمه  
 القول وله ان يرثها ولا يصرفه لان الوصية حرة فكيف يتم قوله ان ما تضمنته الاخبار غير محل النزاع وانما غير صحيحة في المدعى قد  
 عرفت من كلام العلامة ومن كلامه هو انية هو ان محل النزاع هو ان يثبت للموصي الرام الوصو بالقيام بوصيته مع عدم قبوله ولا يعلم  
 بذلك بل يكون قهر عليه وهذا هو الذي دللت عليه الاخبار بالتقريب الذي ذكرناه ولهذا ان غيره من الاخبار كالعلامة في الخ  
 وغير ممن قال بالقول المشهور متفقون على ذلك لا الاخبار بل القول المذكور وهو الذي في موهبته منها هي غاية ما يجانس به العلامة  
 مغاوضتها بالادلة الدالة على نفي الضرر واخرج فتاوى الاخبار المذكورة جماعين الاول لمع والآخر هو الظاهر من كلامه ايضا وهو زاد  
 احتمال الحمل على شدة الاستصحاب استخيه يباقي التاويلين المذكورين من البعد واما المعارضة بالادلة الدالة على نفي الضرر والمخرج  
 فانما منع حصول الضرر واخرج بغير الوصية اليه والا للزم عدم جواز قبول الوصاية مطر فانه لا يجوز للانسان ان يلقى نفسه في الضرر  
 لو كان مجرد الوصية اليه ليستلزم ذلك نعم لو فرض اتفاق ذلك في بعض الموارد كما فرض وضه قد عرفت في اخر كلامه فانه يجوز له الرجوع  
 في فعله للضرر عن نفسه به يحصل الجمع بين اخبار الضرر واحبار المستدل ولا يحتاج الى ما ذكره من التاويلين البعيدين واما ما ذكره من  
 ان اثبات هذا الحكم مخالف للاصول الشرعية باثبات حق الوصاية على الوصو اليه على وجه القهر الى اخر كلامه في ذلك فغنيه انه اذا  
 ثبت ذلك بالادلة الصحيحة كما عرفت من هذه الروايات مع مقتضاها باسقاطهم من غير معارض لها في السبب فانتم تتجهض في اصول  
 التي ذكرها بهذه الاخبار اذ ما من عام ولا يخص ولم يفرح الا بحجج الاستدلال العقلية التي فرضه وهو غير متفق مع في مقابلة الاخبار  
 سيما مع مقتضاها وتكررها ووضوح دلالتها كما فصلناه والله العالم **الحاوي** قال اصدوق اذ عي الرجل ابيه الى قول وصيته  
 فليس له ان يولي اذا الوصو حل له رجل فليس له ان يالي ان كان حيث لا يجد غيره واذا الوصو حل له رجل وهو غائب عنه فليس له ان يبيع  
 من قبول وصيته اقول اما الحكم الاول فيدل على ما رواه المشايخ الثالث بعد الله تعالى عنهم عن علي بن ابيان قال كنت الى الجحش  
 عليه السلام رجل دعاه والده الى قبول وصيته هل له ان يبيع من قبول وصيته والد موقع عليه فلا يبيع له ان يبيع واما الثاني فظاهر ان  
 عليه ما رواه المشايخ الثلاثة ايضا في الصحيحين واحسن عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله في الرجل يوصي الى الرجل بوصية فاني ان يقبلها  
 فقال ابو عبد الله لا يتحمل على هذه الحال وظاهره قد عرفت من حمل الخبر على وجوب القول ولذا قلنا بان لا يجحد غيره وفيه ثانياً لما ذكرناه  
 رزاق شيخنا المتقدم ذكره وبني قتيبة كلامه بما ثبتت من الاخبار المقدمة من موت الموصي بعد الوصية والعلامة في الخ حمل القول  
 على الاولين ولا على شدة الاستصحاب ثم قال على ان امتناع الولد بوج عقوب ومن لا يوجد غيره يتعين عليه لانه فرض كفاية ويلزم فاشا  
 لم ينصوا على ذلك ولا بأس بقوله انتهى فيه عدل الى القول بوجوب القول وفي حكمه يكون القول في كفاية يتعين مع عدم وجود  
 اخر ما يوجب له ان يراد عليه فيما تقدم نقله عنه من عدم وجوب قيام الموصي اليه بالوصاية بعد موت الوصو اذا الوصو اليه وهو غائب  
 وان لم يعلم ولم يقبل لان وجوب قبول الوصية كفاية اتمها هو حال حياة الموصي اما بعد موته فانه يتعين فيمن الوصو اليه كالمولى يمكن غيره  
 حال الحياة فانه يصير القول واجبا عينيا **الحاوي** اخرج قد عرفت انه لا يترط في جواز الرزني الحيوة بل هو المحض الوصو لكن يبقى محال  
 في انه لو بلغه الخبر ولم يمكنه الامتناع من غيره فهل يكفي في جواز الرز في غير ذلك الخ فان لم يوجد وصي غيره ولا من يقبضه بامكان وجود  
 وجود وصي اخر عوض الاول وظاهر اطلاق الفتاوى الاول وظاهر التصور الثالث ومنها صحة هشام بن سالم او حسنة للمستند  
 وقوله عليه السلام لا يتحمل على هذه الحال وقد عرفت حملها على عدم وجود غيره كما صرح به الصدوق وغيره ومنهم العلامة في لفت  
 كما تقدمت والثمة في حق مقتضاها كما عرفت انه مع عدم وجود الغير فلا يجوز له الرز ويشير الى لا نقول عليه في صحة الفضيل بن  
 يسار المتقدم وان كان في غيره يوجد غيره فلا ياب في قول في صحة موقوف حارم لانه لو كان شاهداً قلنا ان يقبلها يطلب  
 غيره فانه ظاهر ان في تعليل جواز الرز على وجود الغير فله في جحد الغير الوصية لم يجز له الرز والله العالم **الحاوي** مستر

على القول



بين الاضطراب من شئ ان الوصي امين لا يضمن ما يبدى من الاموال التي تعلقت بها الولاية انما يتعدى وتفرط ويغني ان يكون المدعى  
 ان تعدي وعدمه على مخالفه شرط الوصية وعدتها فلو ركب الذنوب او لم يرد الثوب لا تعرض يعود الى الطفل او نفع يترتب عليه كان ذلك  
 تعديا لان مقتضى الوصية حفظها او بيعها او صرفها في الجهة المأمور بها فصرفها في غيرها كذلك لا غرض منه تعديا لئلا يتعلل بغيره  
 عرض يعود على الطفل كان يركب الذنوب للمضي في حوائج الطفل من استيفاء دينه او جمع حواصله او نحو ذلك ولا يبين الثوب بل دفع القرع عنه  
 بالقبض على ثياب الصوف ونحوها في اوقات الحر ونحو ذلك فانه لا يكون تعديا بل رغباً في صرف بعض الافراد واجبا عليه اذا علم حصول الضرر  
 بدون ذلك وظاهر كلامهم ان غاية ما يوجب التعدي والتفرط وجوب ائتمان عليه مع بقائه على الوصاية ولا يوجب له كونه مع انهم  
 قد صرحوا بان ان ظهر منه خيانه وجب على الحاكم غزله والظاهر ان التعدي والتفرط نوع خيانه ايضا لانهم لم يصرحوا بذلك بل رغبوا  
 ظهر من كلامهم في الحكم الاول عدم كون ذلك خيانه فينبغي ان لا يثبت ان ما ذكره من انه مقهور من خيانه وجب على الحاكم غزله  
 ونفسه عن ظاهرها لو لم يشترط عدالة الوصي فان الحاكم ان لم يزل الحاكم من مراعاة الحق والامال ومصارف الصدقات ونحوها من تنفيذ  
 الامور الموصية بها او اتماعا على تقدير اشتراط العدالة كما هو المشهور فانه ينعزل بنفسه الفسق وان لم ينعزل الحاكم ولعل المراد بعزل الحاكم في كلامهم  
 ما هو اعم من قوله عز وجل انما الحكم بالنسبة الى القبول الاول او منعه من التصرف لانه قد انعزل بنفسه الفسق كما هو القول الثاني فلما راد  
 بعزله يعني منعه من التصرف ولو جهز الوصي من القيام بما اوصى به اليه فالواجب اليه الحاكم من يساعده وظاهر كلامهم ان لا فرق في الجهر بين  
 ان يكون عن الاستقلال بالوصية حال الوصية او بعد الوصية قبل موت الوصي او بعده وبه صرح في التذكرة على ما نقل عنه  
 حيث قال الظاهر من مذهب علمائنا جواز الوصية الى من يعجز عن التصرف ولا يهتد اليه المشقة او هو او غيره مما يوجب نقصه بنظر  
 الحاكم ان يثق وعلى هذا فكلما انتقل الوصية بالجهر الطاري كذا لا ينطلي لو كان متفصلا ابتداء ولا يخرج من اشكال لان الوصية اليه مع العلم  
 لعدم امكان قيامه بذلك لا فائدة فيها ولا يترتب عليها فكيف يحكم بصحتها وضم الحاكم بعد ذلك شخصاً اخر للقيام بها يكون من قبيل  
 نفسه وصي لمن لم يوصى بالكلية فلا اثر له في حق الوصية الاولى والى ما ذكرناه مما يميل لشيخنا الشهيد في حيث انه توقف في حق الوصية  
 الى الخارج ابتداء فقال هي بلائها من راس وصحتها وضم الحاكم اليه مقبولا نظرياً من وجوب العمل بقوله ما امكن ومن الفائدة  
 للقصور بالوصية انتهى اقول لا ريب ان وجوب العمل بقوله انما يتم مع ترتب الاثر المقصود من الوصية عليه والافق لم يترتب عليه  
 اثر كما هو المفروض فانه لا معنى لهذا الوجوب بالكلية وانما ذكره في المسالك في الاستدلال على ما ذكره الشهيد من انه يمكن  
 منع عدم الفائدة على هذا التقدير يجوز ان يكون العاجز اراى وتبصر ولكنه عاجز عن الاستقلال فيفوض اليه الوصي امره له  
 ويجوز تمام الفعل على نصب الحاكم له معينا فحصل الفائدة المطلوبة من الوصية ويلم من تبديلهما بالنسبة عنه فحينئذ لا يفرق  
 في كلامهم كما سمعت من عبارة التذكرة وقوله يعجز عن التصرف ولا يهتد اليه هو الجهر عن ذلك بجميع انواعه في راي كان او  
 فعل والعاجز عن الاستقلال مع كونه اراى وتبصر في قوة العاجز عن البعض وهو خلاف محل البحث فانيا ان الاعضا  
 على نصب الحاكم اخر خارج عن الوصية لانه كما عرفت في قوة نصب حتى لمن لا وصق له بالكلية ومحل البحث انما هو وصية الوصي على هذا  
 الوجه الذي لا يترتب على وصيته اثر بالكلية لان الوصية الى العاجز الذي يعلم عدم قيامه بشئ مما يجوز به اليه في قوة عدمه ومن  
 للقطع به عقلا ان مثل هذا لا يصدر عن عاقل وانما هو فرض ذكره وبالجمله فما ذكره من التمسك اعرفه وجهها وجهها والمسئلة  
 في قالب الاشكال وللتوقف فيها محال والله العالم **سبب** قال الشيخ في النهاية ان كان للوصي على الميت مال لم يجز له  
 ان يأخذ من تحت يده الا ما تقوم له بالبيته وتبذل التبراج وازاد ابن ادریس في ذلك فقال هذا خبر واحد ورد به ايراد الاعتقاد  
 او الذي يقتضيه اصول مذهبنا انه يأخذ من ماله في يد له على انسان مال ولا يبيته له عليه ولا يقدر على استقلاله فظاهر  
 فلا خدعة باطنا لانه يكون يأخذ من ماله من غير زيادة عليه كان محسناً ام سيئاً قال الله نعم ما على المحسنين من سبيل انتهى وبما  
 ذكره ابن ادریس صرح الشهيد في من والمنة وظاهر الحق في الشرايع الميل الى ما ذكره الشيخ في النهاية حيث افق اولاً بتقييد الجواز  
 بغير ان الحاكم بما اذا لم يكن له حجة ثم قال وقيل يجوز مطوانت خبر ان ظاهر كلام الشيخ هو انه لا يجوز له الاخذ الا مع الاثبات بالبيته  
 عند الحاكم فلو تعذر الاثبات امتنع الاخذ وظاهر كلام الحق ومثل ظاهر كلام العلامة في الحق هو التوقف على الاثبات لو كان ثم يبيته  
 ان ان في الحق جعله الاولى ولو لم يكن بيته كان له الاخذ من غير توقف على الاثبات وهو قول متوسط بين قول الشيخ حيث اطلق توقف  
 الجواز على البيته وقول ابن ادریس حيث جوز الاخذ مطوانت الاصل في هذا الاختلاف ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله مراتبهم عن  
 برید بن معوية في الموقوف عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ان يشرك معي ذافرا بته ففعل وذكر الذي  
 اوصى له ان له قبل التي اشرك في الوصية حنين ومائة درهم وعند من بها حاج من فضة فلما هلك الرجل انشاء الوصي  
 يلحى ان له قبله اكرار حنطة قال ان اقام البيته والا فلا شئ له قال قلت له ليجل له ان يأخذ مما في يده شيئا قال لا يجز له ذلك  
 ارايت لو ان رجلا عدا عليه فاخذ ماله فقدر على ان يأخذ من ماله ما اخذ كان ذلك له قال ان هذا ليس مثل هذا وهذا  
 الرواية هي مستند الشيخ فانه ذهب اليه في النهاية وهي ظاهرة بل صريحة فانه ذهب اليه من العموم وابن ادریس قد اعتمد على الروايات الكثيرة  
 الدالة على جواز الاخذ مفاضة عن له عليه للدين ولم يتمكن من اثباته واخذ كما صرح به والا فامام في هذه الرواية قد اشار الى الفرق  
 بين المسئلتين لما عارضه الراوى بتلك المسئلة وح فاستناد الى تلك الاخبار في الحكم كما ذكره ابن ادریس مع اشارته الى ان

هذه المسئلة ليست متلك مشكل ولعل المراد بخروج هذه المسئلة عن تلك القاعدة التي تكاثرت بها الاخبار ان هذا الوصى الذي  
له شريك في التصرف والتفويض وهو الوصى الاخر فلا يجوز له التصرف بدونه وجواز التصرف للوصى الاخر بحيث يدفع اليه ما اراده من  
الى الاثبات شرعا لا يثبت له ان يمكنه تجرد دعواه كغيره ممن يدعى على الميت فلا يلجأ عليه طلب البيعة منه واليمين كما هو المقرر في  
الدعوى على الميت ولا يكفي هنا مجرد الثبوت في الواقع كما في تلك المسئلة لان ذلك مخصوص بما اذا لم يطلع عليه احد سواء فانه يجوز  
لما اخذ مقاصته وعلى هذا فالحكم المذکور مختص بمورد الرواية وهو وجود وصيتين ودعوى احد ما يمكن توجيه الفرق  
بين المسئلتين واما على ما اراده الشيخ من فرض المسئلة في الوصى وان كان واحدا وادعى ديناً على الوصى فان الظاهر هنا فانه  
اليه ابن ادریس لان هذا الفرع احدى افراد تلك القاعدة التي تكاثرت بها الاخبار وقد تقدم تحقيق الكلام فيها في صدر الفصل  
الاول في السبع من كتاب التجارة وبذلك يظهر بيقين ما في فتوى المحقق بتوقف جواز اخذ الوصى واستيفاء حقه على اثبات ان وصيته  
البيعة فانه ان كان هذا مذهبه في تلك المسئلة كما هو احد القولين فيها فلا اشكال وان كان مذهبه ثمة كما هو المشهور من جواز  
الاخذ مقاصته وان امكن الاثبات فانه لا معنى لهذا الاشتراط هنا مع كون هذه المسئلة احدى افراد تلك القاعدة مما لا يلزم  
الموقوف على مورد الرواية من وجود وصيتين احدهما يدعى المال كما ذكرناه فانه انصرف في تلك المسئلة واما لو كان الوصى مقصدا فانه من  
جملة افراد تلك المسئلة يحكم فيها ما يحكم في تلك المسئلة من جواز الاخذ مقاصته كما هو الاظهر والظاهر على ذلك بان الفرض  
كونه وصيتا في اثبات الدين فيقوم مقام الوصى في ذلك والفرض من البيعة والاثبات عند الحاكم جواز كذب المدعى في دعواه  
فقط بالبيعة شرعا وعلى بدنية اقوى من البيعة التي يجوز عليها الخطاء ولانه بقضاء الدين محسوس وما على المحسن من سبيل قال  
وهذا يظهر الفرق بين دين المدعى وغيره حيث لا يعلم به الوصى وعلى تقدير علمه يمكن البراءة منه فلا بد من اثباته حتى باليمين مع  
البيعة بذلك انتهى والاولى جعل ذلك ومما للتصريح بالدالة على جواز الاخذ والمقاصته للوصى الذي هو احد افراد تلك  
القاعدة فانها هي الاصل في اثبات الحكم المذكور **تلك** قد ظهر مما قرئناه انه متى كان الوصى مقصدا فان الظاهر كما  
هو المشهور انه يجوز له استيفاء دينه على ابرار واثبات تلك القاعدة المشهورة في الكلام فيما لو كان الدين لغيره وهو عالم به عني  
انه سمع اقرار الوصى به مثل الموت بزمان يمكن فيه القضاء ويكون المستحق ممن لا يمكن في حقه البراءة كالطفل مثلاً والمسجد  
ونحوهما فان ظاهر اصحابنا ان الوصى اذا ادين بالدين المذكور اما لو كان اصحاب الدين كبارا يمكن البراءة في حقهم فلا بد من  
احلافهم على بقاءه وان علمه سابقا لانهم رخصوا بان لا يفي احلاف الوصى اياهم الا اذا كان مستقما للشرائط الحكم بمعنى كونها  
جامع الشرائط وصرحوا بان لا يلزم للحاكم ان ياذن له في التعليف ببار على بالدين بل لا بد من ثبوت عند الحاكم لانه يحرم لغير  
اهل نعم له بعد ثبوت عده بالبيعة فوكيل في احلافهم اقل وعلى ما يخرج المسئلة عن الاكتفاء بعلم الوصى في جواردها والله العالم  
به وبقي ثمة في تولية تخليفهم **السابع** لا خلاف في ان الوصى لو اذن لوصيته بالايمان فانه يجوز له الاجماع وكذا لا  
خلاف فيما لو منع فانه لا يجوز له وانما محل الخلاف السكوت عن كل من الامرين واطلاق الوصية فالشهور والمع والاطلاق  
للحكم الشرعي وهو مذهب الشيخ المبيد والى الصلاح وابن ادریس والمحقق والعلامة وغيرهم وهذا جمع مهم الشيخ في النهاية و  
ابن الجنييد والقاضي ابن التراح الى الجواز والشيخ في نه بعد ان قال بجواز الايضاح وقال بعض اصحابنا ان ليس ليمان بوصى  
الى غيره بما كان يتصرف فيه فاذامات كان على الناظر في امر المسلمين ان يقيم من ينظر في ذلك فان لم يكن هناك مانع كما يقعها  
ال محمد وذوى الاراء منهم ان يتصرفوا في ذلك اذا تمكنوا منه وان لم يتمكنوا فليس عليهم شيء ونسبنا عرف بهذا حديثا حقيقيا  
وقال في الخلاف اذا وصى الى غيره واطلق الوصية ولم يقل اذامات است وصي فلان ولا قال من بوصيت اليه فهو وصي لاصحابنا  
فيه قولان المروي انه بوصى الى غيره وقال بعض اصحابنا ليس له ان بوصى فاذامات قام الناظر في امر المسلمين من ينظر في ذلك  
الوصية دليلنا على القولين روايات اصحابنا رخص بجواز الايضاح اقول ان ما دل عليه الكلام الاول من انه ليس يعرف  
بهذا حديثا والى ما دل عليه الكلام الاخر من ان دليل القولين روايات اصحابنا وقال ابن الجنييد والقاضي ابن التراح و  
قد روى ابن بابويه في كتابه في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار انه كتب الى محمد بن الحسن بن علي رجل كان وصى رجل فاما  
فوصى الى رجل هل يلزم الوصى وصية الرجل الذي كان هذا وصيته فكتب عليه تلزمه بحقه ان كان له قبل حوائضه  
الظاهر ان المراد بالحق هنا حق الايمان انما كانت خيرة على الرواية المذكورة من الاجمال وبعد الاحتمال والمستدل  
بها فلا استدلال بها بناء على ما ذكره من تفسير الحق بحق الايمان فكانه قال يلزمه القيام بوصيته ان كان مؤمنا وفاء بحقه  
بسبب الايمان فانه يقتضي معونة المؤمن وقضاء حوائضه ولا يخفى ما فيه والاقرب في معنى الخبر ما ذكره شيخنا في المسائل واليه  
اشار العلامة في الملح من محل الحق في الخبر على حق الوصية الى الوصى الاول بمعنى ان الوصية تلزم الوصى الثاني بحق الاول ان كان له  
اي الاول قبله يعني قبل الاول الوصى حق بان يكون قد اوصى اليه والآن له ان بوصى فقد صار له قبل حق الوصية فاذ اوصى بها  
لزمه الثاني وهذا الاحتمال ان لم يكن راسخا اقل ان يكون مساويا به بقطع الاستدلال ما خفي هذا المجال على ان حق الايمان  
لا يختص بهذا الوصى الثاني بل يجب على كل مؤمن كفاته والعلامة في اختصاص هذا الوصى من حيث الوصاية لا من حيث جهة الدعوى

العامة وبالجمله فلا يصل بيقينه المنع من التعلق الى غير الوصية اقول لان المتبادر من استنباطه في التصرف مباشرة بنقطة وموت  
ليست ذلك وتفويض التصرف الى غيره يحتاج الى دليل ظاهر والرواية على ما عرفت من الاجمال وتقدر الاحتمال لا يصلح للاستدلال  
فان قيل ان ما ادعوه من ان المتبادر من استنباط الوصية في التصرف مباشرة بنفسه ينفذ على التوكيل فيها هو وصي فيه فان لم يوجد  
ان هوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه بل وغيره على ما اختار في المسالك بيقينه فلو اقتصى اطلاقه لا يصح المباشرة لما جاز التوكيل  
وبعضهم اعتمد هذا لدليل القائلين بهذا القول فقال ويدل عليه جواز الوكالة فكما جازت الوكالة لغير الوصية والوصية  
اولا ما يرجع الى قياس الوصاية على الوكالة ومع قطع النظر عن كونها قياسا مع الفارق غير صحيح على اصولنا معتبرا لامانية وتاني لما ذكره  
شيخنا في المسالك واليه اشار الشهيد قبله في شرح شاذ من الفرق بين الوكالة والوصاية لان الوكالة على جزئيات مخصوصة ملحوظة  
بنظر محتيا بمضى منها ما وافق غرضه ويرد ما خالف بخلاف الوصية التي لا يحصل اثره الا بعد الموت وفوات فطره وايضا فان الوصية  
في حال حيوة مالك للتصرف على الوجه المأذون فيه ووكيل بمنزلة بخلاف تصرف الوصية بعد وفاته لوزال ولا يثبت المقصورة  
بنفسه وما في حكمه بموته وكيف كان فالظاهر ينأى على التهور وانه يرجع الامر في تنفيذ وصاية الوصي الاول الى الحاكم او عدل المؤمنين  
مع عدمه كما صرح جوابه في غير موضع الا ان الظاهر عبارة الشيخ المتقدم نقلها عن كتاب النهاية الاختصاص هنا بالامام او نائبه فيه  
لجامع الثرائط ومثلها عبارة الشيخ المفيد ايضا ويمكن تقييدها بما اشترنا اليه مما صرح به الاضطراب في امثال هذا الموضع كما ينبغي  
في المسئلة ان شاء الله تعالى فان النظر في تركه للحاكم الشرعي وانما الخلاف في انه لو لم يكن ثم حاكم فهل يعدل المؤمنين تولى للامام لا يصح  
الشيخ وتبعه الاكثر الاول وقال ابن ادریس بالثاني قال الشيخ في النهاية اذا مات الانسان من غير وصية كان على الناظر في امور  
المسلمين ان يقيم له فطر ينظر في صلحة الورثة ويبيع لهم ويشترى ويكفون ذلك جائز فان السلطان الذي يتولى ذلك ويا امر به جاز  
لبعض المؤمنين ان ينظر في ذلك من قبل نفسه ويستعمل فيه الامانة فيورثها من غير اضطرار بالورثة ويكون ما فعله صاحبنا من اختيار  
قال ابن ادریس الذي يقتضيه المذهب انه اذا لم يكن سلطان يتولى ذلك فالامر فيه الى الفقهاء شيعته وعليه من ذلك التزاي والصلاح  
فانهم عليهم السلام قد تولوا هذه الامور فلا يجوز لمن ليس بفقير تولى ذلك بخلافه فان تولاه فانه لا يعضي ليعتد بما فعله لانه ليس له ذلك  
بخلافه فان تولاه الفقيه مما فعله صاحبنا من اختياره انتهى وتردد الحق في بيع والواجب لا ذكرنا وصل اليان من الاخبار والتعلقة  
بالقائم ثم اكمل فيها بما روي الله عنه منها توفي ملك العلامة وبركة اهل الذكر عليه من مناهما رواه في الكافي وبيت في التصحيح عن محمد  
بن اسمعيل بن بزيع قال مات رجل من اصحابنا ولم يوص فرفع امره الى قاضي الكوفة فبعضه عبد الحميد القيم بماله وكان الرجل خلفه في  
صغارا ومتاعا وجواري فباع عبد الحميد المتاع فلما اراد بيع الجواري صنع قلبه في بيعهن اذ لم يكن الميت حرا اليه وصيته وكان  
قيامه بهذا الامر القاضي لا يهرق فوج قال فذكر ذلك لابي جعفر عليه السلام فقلت له يموت الرجل من اصحابنا ولم يوص الى احد ويخلف الجوار  
فيقيم القاضي الجارية لبيعهن او قال يقوم بذلك رجل منا فيصنع قلبه لانهن فرفع فانه في ذلك القيمة قال فقال اذا كان القيم  
مثلك او مثل عبد الحميد فلا بأس وما رواه المشايخ الثلاثة نورا لله ثم حرا فلهم عن علي بن رباب في التصحيح في بعض طرقه قال سئلت  
ابا الحسن موسى عن رجل ينفق ببيته قرابة مات وترك اولاد اصغارا وترك عماليك وعلما وجواري ولم يوص مما ترى فيمن يشر  
منهم الجارية يتخذها ام ولد وما ترى في بيعها قال ان كان لهم ولي يقوم بامرهم باع عليهم ونظر لهم وكان ما جاورها منهم قلت  
فانه ترى فيمن يشرى منهم الجارية يتخذها ام ولد لا بأس بذلك اذا باع عليهم القيمة انما نظر لهم فيما يصلحهم فليس لهم ان يرجعوا  
فيما صنع القيم لهم والظاهر لهم فيما يصلحهم وما رواه في الكافي وبيت عن اسمعيل بن سعد الاشعري في التصحيح قال سئلت ابا عبد الله عليه  
عن رجل مات بغير وصية وترك اولاد اصغارا وعلما ما سزا او ترك جواري وعماليك هل يستقيم ان تباع الجواري قال نعم  
عن الرجل يوصي الرجل في سفره فيصنع به ما يشاء الموت ولا بد ترك الوصية كيف يصنع بمشاعه وله اولاد اصغار وكبار يجوز  
ان يدفع متاعه وروايه الى ولد الاكبر او الى القاضي وان كان في بلد ليس فيها فاض كيف يصنع وان كان دفع المال الى ولد الاكبر  
ولم يعلم فذلك لم يقدح على رده كيف يصنع قال اذا ادركت الصغار وطلبوا فلم يجدوا من اخراجه الا ان يكون باعرا لسلطان  
عن الرجل يموت بغير وصية وله ورثة صغار وكبار ايجل سواء حدمه ومناعه من غير ان يتولى القاضي بيع ذلك فان تولاه قاض  
قد تراضوا في بيع الخلفه الطيب الشراء منه ما لا فقال اذا كان الاكبر من ولده مع في البيع فلا بأس به اراضى الورثة بالبيع وقام على  
في ذلك وما رواه المشايخ الثلاثة من جماعة في الموقوف قال سئلت ابا عبد الله عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من غير  
وصية وله حدم ومواليك وعقد كيف يصنع الورثة ببقية ذلك الميراث قال ان قام رجل ففقه فاسهم في ذلك فلا بأس اقول لا ينبغي  
ان الطاهر من هذه الاخبار باعتبار ضم بعضها الى بعضها على مطلقها على مقيدها على ما جازها هو ما صرح به الاكثر فانه هو  
الاقرب مهووا الاطهر لم يصححه محمد بن اسمعيل بن بزيع فانه قد اجاب بها اذا اتفق ان القيمة التي مضى القاضي متراك ومثل عبد الحميد  
يعني ابوناقة والعلامة فلا بأس ومن باعها ومن انضبط القاضي عندنا في حكم العدم فجميع الكلام انما تولى في ذلك فقهه فلا بأس هو  
اهم طاهر المأذون ما صرح به في رواية قالوا فيها بجعل جمل على ما يفتي عليه في امن الحاكم الشرعي او عدل المؤمنين بن كنف  
وسهولة في غير ذلك من جهة اسمعيل بن سعد الاشعري فقد روي في رواية اخرى في البيع الجوازي مع عدمه وحوز وصي كاهو لم يفرق



## في الوصاية

في التناول وهو ان كان مطلقا كترجيح قسيدا اطلاقه بتولي العدل لذلك كجانبه عليه في آخر التناول اذ خير بقوله فلا باس اذا وصي الورثة بالبيع يعني الكبار منهم يعني في قام عدل في ذلك يعني بالنسبة الى الصغار وواظم من ذلك موثقة بما عرفت حيث شرط في خصل الورثة للبرث المذكور قيام ثقة عن الميراث الاطفال يقاسم البالغ منهم وبالمجمل فان الروايات المذكورة ظاهرة في جواز قيام العدل الثقة بذلك وانه بهذه الاخبار ما دون في الدخول سواء وحدا لا امام ام لا ولا يبعد القول بجواز تولية ذلك انهم مع وجود الفقيه الجامع للشرائط وان كان ظاهر الاصحاب خلاف ذلك لان القائلين بهذا القول قيدوا ذلك بتعدد الفقيه لانه النائب العام كما تضمنه مقبولة عموم من حنابلة ونحوها الا انه يمكن ان يقال ان هذه الاخبار قد حصل الاذن للثقة العدل منهم بتولي ذلك مع كمالها هو ظاهرها واخبار النسيان موردها كما هو الظاهر من بنائها انما هو الفتوى في الاحكام والقضاء بين الخصوم واما مثل المولوية على طفل او مال غائب ونحو ذلك فليس في الاخبار ما يدل على اختصاصه بالامام او الفقيه الجامع للشرائط نعم ذلك وقع في كلام الاصحاب وبذلك يظهر لك ما في كلام ابن اديس من التصحيف والفسور لبناؤه على ان الثقة غير ما ذون لم في الدخول في هذه الامور في المسالك وليست في موضع الخلاف ما يضطر اليه والذوق من المؤمنين في الشرف على التلف فان ذلك وسواء واجب على الكفاية على جميع المسلمين فضلا عن العدل منهم حق لو فرض عدم ترك مورثهم مالا فثبوت الاطفال ونحوهم من الخارج عن التكليف واجب على المسلمين من اموالهم كفاية كاعانة كل محتاج والطعام كل جامع من اليه من مال المحتاج اليه اولى انتهى وخرج كلامه قدس سره الى ان هذه الاشياء التي يضطر اليها يخرجها عن محل الخلاف بمحض انها لا يتوقف على وجود الامام او النائب والثقة فلو لم يوجد احد منهم امتنع الثقل به يجب ذلك على الكافة وجوبا كفايا وان لم يوجد احد من هؤلاء وهو جدي وقال المسالك ايضا اعلم ان الامور المنفردة الى المولوية اما ان يكون لطفالا او وصايا او حقوقا او ديونا فان كان الاطفال لولا فيهم لايستلزم تولية لهم بل يلبس من الاجداد على ترتيب المولوية الاقرب منهم الى الميت فلا قربان عدم الجميع الا فوق الاب ثم وصى الجدة وهكذا فان عدم الجميع ملحقا والمولوية في الباقي غير الاطفال الموصى ثم الحكم بالسultan العادل ونائبه الخاص والعام مع تعدد الاولين الى ان قال فان فقد الجميع فهل يجوز ان يتولى التفرج في ترك الميت من يوثق به من المؤمنين قولان ثم نقل القولين المتفقين في المسئلة وهو الباس عن القول المشهور والله العالم **التاسعة** لو اوصى بالتفرج في مال ولد له الى اجنبي ولما ثبت فلا مصحاب في ذلك اقوال ثلاثة احدها البطالان مطعما لما تقدم في كلام شيخنا القهيد الثاني من ان ولاية الحدوان علا على الولد متقدمة على ولاية وصي الاب وحق فادانفس الاب وصيته على ولد المولى عليه مع وجود ابيه اي جدي الطفل لم يصح مطلان ولاية الحد ثابتة بلصل الشرع بغير الاب فقاما عنه ولا جعل شريك له في ذلك وثانها بطلان المولوية زمان ولاية الحد خاصة بمعنى انه لو اوصى الابن لاجنبي فان ولاية تبطل مادام الحد معجودا وبعد موت الحد تعود المولوية الى الوصي لان ولاية الاب شاملة للزمان كلها الا زمان ولاية الحد فيخصص البطالان بزمان وجوده ورث الاب هو الولاية بعده موته مع وجود الحد فاذا انقضت ولاية الاب بموته لم يقع ولاية وصيته فذا مات الحد افتقر عود ولاية الوصي الى دليل الاصل عدمه ورواها فلا يتحقق في حال حيوة الحد ولا بعد موته ودعوى ان ولاية الاب تامة في جميع الزمان المستقل التي من جملتها ما بعد موت الحد غير معلوم بل هو محل البحث والتزاع كما لا يخفى انما المعلوم انقطاع ولاية بعده موته ووجود الحد بعده لا يثبت ما بعد موت الحد وثالثها اختصاص المولوية في الثلث خاصة لان لما خرج عن الوارث اصلا فيكون له اثبات ولاية غيره عليه بطريق اولى ورتبة تمنع المولوية بل الملازمة فان اراد المالك بقتضه اطلاق حق الوارث منه اصلا وهو الامر الثالث له شرعا واما ما فاده في ملك الوارث فانه يقتضه شرعا كوا الولاية عليه لما لك اولى الولاية والولاية عليه بالاصالة فلا يكون للاب عليه ولاية بالنسبة اليه صلا ومن ذلك ظهرت اجزاء اقوال الاول ونقل الاول والاخير عن الشيخ في طريق المسالك **العاشر** في اختلاف الاصحاب وغيرهم في وقت اعتبار الشرط المعينة في صحة الوصاية من الكمال والاسلام والحرية والعدالة ونحوها مما تقدم هل هو عند الوصية وعند الموت ومن حين الوصية الى ان ينفذها بعد الموت فقيل بالاول وهو محتمل الاكثر بان في المسئلة والمراعاة اعتبار وجودها حال الوصية ثم وجوبها قبل الموت وان ما قضيت للشرطية فان الشرط يعتبر قد مر على المشروطه قالوا والوجه في هذا القول ان هذه الروايات شرعية صحة الوصية فاذا لم تكن خال ان انها موجودة لم تكن العقد صحيحا لان عدم الشرط يوجب عدم المشروط كما في شرائط سائر العقود ولا تنفي وقت الوصية مجموع من التوقيض للمع ليس بالصفات و التوقيض في المعاملات اذا توجه الى ركن العقد دل على الفساد ولا تنفي في الوصي ان يكون بحيث لو مات الوصي كان نافذا فنفسر مشقلا على صفات الوصاية وهو ما منق لا ان الموصى لو مات في هذه الحال لم يكن الوصي اهلا لها وقيل بالثاني وان اعتبر اجتماعها عند الوفاة حتى لو اوصى اليه من ليس باهل فاشق كماله عند الوفاة واستكمال الشرائط صحت الوصية لان المقصود منها التصرف بعد الموت فعتبر اجتماع الشرائط لا نه محل المولوية ولا حاجة الى وجودها مثل ذلك لان تمام الفائدة وقيل بالثالث وهو الاعتبار من حين الوصية الى حين الوفاة والى هذا القول مال شيخنا الشهيد في من حيث قال عظم الله حرمة بعد ذكر الشرط معتبرة منذ الوصية الى حين الموت فلو اختلف احدنا في حاله من ذلك بطلت وقيل بغير حين الوصية وقيل حين الوفاة قالوا والوجه في هذا القول اما حين الوصية فلما تقدم في توجيه القول الاول واما الاسرار الى حين الوفاة فلان الوصاية من العقود الجارية متى عن من اخلل احد شرائطها بطلت كقانونها ولان المعية في شرط حصوله في جميع اوقات الشرط متى اخل في ثلثه العمل وجب فوات المشروط الا ما استثنى في قليل من الموارد يدل من خارج قال في المسئلة وما يقال انه لا يستغني عنه نفي لان ما

خرج عن ذلك يدعى ان الفعل المحكوم به عند فوات الشرط ليس شرطاً بل في بعض الاحوال دون بعض وهذا اولى انتهى وقيل  
وهو الزايع ان الاعتبار وجود الشرط من حال الوصية الى ان يمتنع تعلقها بان يبلغ الطفل ويخرج الوصايا ويقتضي الديون وغير ذلك  
لان اشتراط هذا لا مورد يقضي فوات شرطها متى فوات بعضها بعد الوصية الى قبل انهاء الولاية  
طلت قال في المسالك بعد ذلك كذا في قوله من هذا الاقوال كلها على ان الوصية عقد فيجب ان يراد فيه ما يراد في  
سائر العقود ومن القواعد المقررة عند من ان العقد اذا كان مشروطاً بشرط فهو عدم عند عدم شرطه فهذا العقد اذا كان مشروطاً بكون  
الموصي اليه معبراً بهذه الصفات فلا بد من وجود هذه الصفات والابطال في الكلام والخلاف في وقت اعتبارها هل هو حال الوصية  
خاصة او عند الوفاة او من حين الوصية الى حين الوفاة او الى ان يمتنع تعلق الوصاية وانت خبير بان الوصية عقد مثل سائر العقود  
فيشترط فيه ما يشترط فيها وان كان هو المظهر في كلامهم بل ظاهرهم الاتفاق عليه الا انه لم يعم عليه ليل ترك النفس اليه بل وبما ظهر من الاجاب  
خلافه فانهم قد جعلوا الصفة من جملة الواجبات فيه بناء على كونه عقداً القبول مع انما لم ينف فيه على ليل بل وبما دلل الدليل على خلافه  
وقد تقدم الكلام في ذلك في جملة من مسائل المقصد الاول وغاية ما يستفاد من الاخبار ان الوصية بالنسبة الى الموصول لا يخرج  
عن العلية وبالنسبة الى الوصاية لا يخرج عن الاذن والاستنابة ولا عقد هنا بالكلية مما يدل على ما قلناه في الوصاية ما تقدم  
في المسئلة الثانية من خبر على بن يقطين في رجل اوصى الى امرئ واشترط في الوصية مع ما صديقا فقال عليه السلام يجوز ذلك وتنفى للمرئ  
الوصية ولا تنتظر بلوغ الصبي الخبر فانه لا يدل على اذ بد من ان الرجل امر المرئ بان تنفذ ما عينه لها فيه واستنابها وشم اليه لم يرد  
المذكور واي عقد هنا بينهم من هذا الكلام او قبول لفظي كما اعتبره في المقام ونحو ذلك صحة الصفار المذكورة ثم في رجل اوصى  
الى ولده ومنهم كبار وصغار يجوز للكبار ان ينفذوا وصيته ويقضوا دينه قبل ان يدرك الاوصياء الصغار فوقع عليه السلام  
الخبر ان المتبادر من هذا الكلام ان الموصي استناب لولده وامره واذن لهم في تنفيذ هذه الوصايا بان قالوا فعلوا اكدوا وكذا هو جوب عليهم  
بعد موته القيام بذلك واي دلالة لهذا الكلام على عقد في المقام وعلى هذا التبع جملة الاخبار كما لا يخفى على من جالس في الدارين  
سموا مثل هذا الامر الاذن والاستنابة عقد فلا مشاحة في التسمية ولكن بما ذكره من ترتيب الاحكام العقود عليه من وجوب الاجرى  
ذلك في كل من امر شخصاً بامر واذن له في فعله وبالجملة فانك عرفت في المناقشة السابقة ان ما يدعونونه من العقد في كثير من تلك  
المواضع لا يخرج من الاشكال فيه اذ عرفت ذلك وثبت ان غاية ما ندل عليه الاخبار هو الاذن والاستنابة في تنفيذ هذه الامور  
للموصي فيقول ينبغي ان تكون تلك الشرط محلها وقت التنفيذ واعتبارها في ذلك الوقت وهذا يرجع الى القول الثاني من القولين  
للتقدمة ومما نحن بربى المسالك على هذا القول ورده به من قوله وضعف بان الوصاية لما كانت عقداً لم يحصل شرطها حاله  
الاجاب وقع العقد فاسد فيه ما عرفت من انه لا دليل على هذا العقد الذي بنوا الكلام عليه في المقام وغيره وكلامنا انما هو منتهى  
على عدمه فلا يراد علينا ما اورد به لعل القائل بهذا القول من اصحابنا ايقم بمنع كون الوصية عقداً فلا يراد عليه ما اورد به هذه الاقوال  
مع التعليقات التي ذلت بها كلها للعلماء كما لا يخفى على من راجع كتاب التذكرة وغيره من الكتب التي تصدوا فيها النقل اقوالهم وفيها من  
البعد عن صحة الاخبار ما لا يخفى على ذوي البصائر والاصحاب والاصحابنا في عدد الاقوال في المسئلة اضطراب فمنهم من انها هاهنا اربعة  
جماد كراهه كشيء الشهيد الثاني في المسالك ومنهم من جعلها ثلثة كشيء الشهيد في التذكرة ومن شرح الارشاد ومنهم من جعلها  
الى اثنين خاصة كالحق الشيخ وكل وجه اعتباري بدفعه وذكره غير والله العالم **المقصد السابع** في اللواحق وفيه ايضا  
مسائل **الاولى** في اختلاف اصحابنا في مخبرات المرض والمراد بها الجملة حال الحيوة اذ كانت بنية عاكها لاجابات في  
في المعاصيات من البيع باقل من ثمن المثل والشراء بازيد منه والهبة والصدقة والوقف والعقود بالجملة فما شتمل على تقويت  
المال بغير عوض كالهبة وما بعد ما والمحاباة كالاولين ونحوهما هل يخرج من الاصل او الثالث مع الاتفاق على انه لو برئ من  
مرض لم يزد ذلك وكان من جهة من الاصل وانما الخلاف فيما لو مات في مرضه ذلك فذهب الشيخان في النهاية والمقنعة وابن البرقي  
وابن ادريس الى انه من الاصل وهذا القول هو الظاهر عند من الاخبار بعد النظر فيها بعين التامل والاعتبار واليه مال جملة  
من افاضل متأخري المتأخرين كالحديث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي والفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الكفاية والحدائق  
الشيخ عبد الله بن صالح البصري قدس الله ارواحهم وذهب الشيخ في ط والصدوق وابن الجنيد الى ان ذلك من الثلث وهو مشهور  
بين المتأخرين ومثلاً الخلاف المذكور واختلاف الاخبار في ذلك واختلاف النظائر والافهام في تلك المداور وما اذا ذكر اطة  
كل من القولين مذيلاً لهما بما تنكشف به انتم غشوة الاشكال ويجمع به على وجه لا يعتبر به الاختلاف مستمداً منه سبحانه فاضنه  
الصواب والعصمة من الوقوع في شبك الاضطراب والارتباك فاقول مما يدل على القول الاول وهو الذي عليه القواعد  
قوله عز وجل فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً وقدرى النجى في التبعيض عن ذرارة عن ابي عبد الله في حديث قال  
فقال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وهذا يدخل فيه الصدقة والهبة والتقريب انه ان باطلا فقه على ما شمل الغصة والمرض فتكون الآية  
دالة بمعونة تفسيرها بالخبر المذكور على صحة الهبة في مرض الموت ط من غير تقييد بالثلث ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة عظم الله  
مرافدهم في الموقوف عن عمار الساباطي انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول صاحب المال احق بما له ما دام فيه شيء من الروح يضعه  
حيث يشاء وما رواه في الكافي ويطبع عن سماعة قال قلت لابي عبد الله الرجل يكون له الولد اربعة ان يجعل ما له لقرابته

الكتاب في الوصية





ان تكون مستند الى الاحكام الشرعية كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه فيما تقدم في مسئلة البيع الفضولي من كتاب البيع حيث ان المشهور بينهم محتج بوجوه اعتبارية لفقوها وتخرجها وهيته صور وها مع ان الاخبار تردوها وتمنعها كما اوضنا ذلك في الموضوع المشار اليه باوضح بيان لم يسبق اليه احد من علمائنا الاعيان وينبغي تاكيد ان مقتضى الادلة كتابا واستند هو وجوب الوفاء بالعقود وترتيب اثرها عليها من جواز التصرف بجميع انواع التصرفات وابطال ذلك يحتاج الى دليل قطع ليكن الخروج عن الدليل الاول فما خرج بدليل وجب الوقوف فيه على ما اقتضاه الدليل وما لم يبق عليه دليل من كتاب سند فهو بان على مقتضى الدليل الاول وح فلو لم يقتضه بعد البر في موضع النزاع كما وقع عليه الاتفاق انما انشاء من لزوم الوصية ولا في حال المرض كما يدعيه الا انه لما وقعت الوصية صحيحة غير لازمة كما يدعيه حتى في مجموعها على هذا القول وسادسها ما تقدمت الاشارة اليه من عدم صلوح هذه الروايات لمعارضتها ما ذكرناه من الاخبار لما فيها من الاجمال بل الاختلال في جملة منها والاعتلال الموجب لسقوطها عن درجتها استدلالا وها نحن نشير الى تلك الاخبار على التفصيل خبر خمر فنهارة رواية على بن عتبة وهي اوضح ادلة القائلين بذلك القول المشهور واظهر الوجود فيها عندك هو الحمل على التفتة لطاقتها كما عرفت للرواية العامة وتعارضها على الخصوص في رواية الفقيه عن هرون بن مسلم عن سعد بن سعد عن جعفر بن محمد عن ابيه عليها السلام ان رجلا من الانصار قوتى وله صبيته صفار وله ستة من الرقيق فاعتقهم عند موته وليس له مال غيرهم فلابي النبي صلى الله عليه وآله فاجاب فقال ما صنعت بصاحبكم قالوا دفناه قال لم علت ما دفناه مع اهل الاسلام تركت ولده يتكفون الناس وظاهر الخبر نفوذ الوصية حيث لم يحكم بتجسيم الصفة بالثلث كما تضمن خبر علي بن عتبة وكذا الخبر العامي بل حكم بجمعها حيث تركت ولده يتكفون الناس اي يسئلونهم بالكتف فلو ان الحكم بصحتها لما كان لهذا الكلام معنى والخبر اما محمول على الكراهة للمؤكد كما مر من كلام الاصحاب واليه يشير قوله في روايته سماعه المتقدم من رواية صاحب الكافي الا ان الفصل في ان لا يوضع من يعول ولا يتربو رثة او التيمم ولا ينافيه نفوذ الوصية كما صرح به المحدث الكاشاني في الوافي وكيف كان فان الخبر المذكور من الاخبار الدالة على ما ذكرناه وان لم نذكره فيما سبق واحتمل في المسائل المتضمنة حمل روايته على بن عتبة على الوصية قال لان حضور الموت قرينة منعه من مباشرة العتق ويجوز ان يكتفى به لكونه سببه القوي واما الوصية قال وهذا وان كان بعيدا الا انه مناسب حيث لم يبق للرواية عاصدا انتهى لا يخفى ما فيه وما ذكرناه من الحمل على التفتة هو الظاهر لكونهم قد اختلفوا في هذه القواعد في الجمع بين الاخبار كما ذكرنا ذكره اضطرار الى مثل هذه التفسيرات البعيدة ثم انه على تقدير ثبوتها فنورد هنا خلاصة المدعى اتم من ذلك ودعوى الاول هي ممنوعة بل هو قياس محض عدم القائل بخصاص الحكم بدلا يسوغ قياس غيره عليه ومنها موثقة سماعه الاولى وفي معناها رواية جراح المداين واول ما فيها ان لا فائلا فيما على ظاهرهما لان ظاهرهما المنع من عطية الوالد لولده في المرض زاد على الثلث ام نقص بل بلغ الثلث او لم يبلغ والحمل على معناه انه لا يصلح من الاصل بل من الثلث وان كان يخصص في خلافه الا انه بعيد من سياق الخبرين الا انه يعتبر في شئ من الخبرين للاصل والثلث وانما السؤال عن العطية بقوله فليطلق فليجاب ان في حال العطية يفعل ما يشاء وفي حال المرض فلا يله ذلك والثاني انهما اخص من المدعى فلا يهضمان حجة على العموم الثالث احتمال حمل العطية في المرض على الوصية ولعل الاقرب للاعتبار ليحصل به الجمع بين الاخبار بمعنى ان يخرج ان لا يصح له بما زاد على الثلث واما في العطية فان له ان يطعم ما له جميعا ويؤتيه به والتفخي في التهدييين حمل حديث سماعه المذكورة قارة على الكراهة لانه اضربا لاثار الوارثة والنجاش لهم ونحوه على ما اذا لم يكن على حصة الوصية بل يكون تحت من غير اياها وتسلم واعتراض المحدث الكاشاني في الوافي فقال التاويل الاول ينافيه ما مر من خبره الاضرار والثاني ينافيه قوله مع اشتراط الحواز بالعطية بدني في حديث جراح بل سائر ما بعده من اخبار هذا الباب فان الابرار وهبة ما في الذمة لا يفتقر الى الابانة فاقضوا بان تحمل هذه الاخبار على ظواهرها ويخص المنع من العطية في المرض بموردته اعني الوارث وسره ما ذكره في التهدييين من الابطال فان حصل حبس من الثلث كما نزل عليه الاخبار الاخر فانه في قولنا ان ما ذكره التفيخ من تاويل روايته سماعه يحمل المنع من عطية الولد في المرض على الكراهة جديلا باس بقوله انه ينافيه ما مر من خبره الاضرار اشارة الى ما قلنا من انقل عنه من جملة حديث سعد بن سعد في ما دل على قوله ما دفناه مع اهل الاسلام على غيرهم العتق ككرد وبيان الظاهر انما هو حمل على تاكيد الكراهة كما ثبت في الحديث وقوله عليه السلام في الفصل ان لا يوضع من يعول ولا يتربو رثة فان الخبر صحيح في كراهية الاضرار دون التيمم الذي قوه ولم لهم من المباعدة في التيمم عن المكروهات ما يلحقها بالحرمان والامر بالاستتباب انما يندخلها في خبر الواجبات كما لا يخفى على الفطن البصير ولا يثبتك مثل خبر ثمانية ان تخصيص هذه الاخبار بمعنى المنع من العطية في المرض بالوارث مردود بما قلناه من تكرار الاخبار وتفاوت الاصحاب على جواز الوصية للوارث وعطية في المرض وان المنع من ذلك انما هو مذهب العامة كما تقدم في المسئلة الثانية من المقصد الخامس في تقدم ان ما دل على خلاف ذلك فهو محمول على التفتة وثالثا انه مع تسليم ما ذكر من تخصيص المنع من العطية في المرض بالوارث فحينئذ اثبات حكم كلي بوزو ذلك في جزئي خلاصته امع عدم الصراحة كما عرفت لا يخفى من الاشكال وروايتها اذا كان متوفضا صحيحا وحسن الثلث فاي اختصاص بالمنع بالوارث اذا احتساب من الثلث مما لا نزاع فيه بالوارث كان واجبا فلا يظهر منع الوارث هنا وجه بالجملة فان كلامه هنا لا يقع عندي من النظر الظاهر الخبر الماهر منها صحيحة الحلبي وما في معناها من موثقة سماعه الثانية ورواية في ولا واول ما فيها ما ذكره شيخنا في السالك من ان مضمونها لا يقول بل احل لان الابرار مما في الذمة صحيح بالاجماع دون هبة فالحكم فيها بالعكس وكيف يستدل على مثل ذلك الثاني انها اخص من المدعى فلا نهض حجة على العموم الثالث معارضتها بظاهر الرواية المتفرقة في حجية دلالة باطل لا في وانه في طابت نفسها عنه بابرار وهبة حل له في مرض كان او صحة زاد على الثلث ونقص

سماعه الثاني في التهدييين

كل ذلك الاطلاق لا يبرهن كورفان من ان طلاق الامة والنحو المفتر لها يجب تخصيصه بهذه الاخبار فانه هذه الاخبار مبنيّة على  
معرفة من المصنف من جوار البراء التي لا خلاف في استحالة حوازه فيشكل الاعتماده عليها في التخصيص سيما ان الامة والنحو المفتر من غير هذا  
بالاخبار الكثيرة متقدمة في دلالة القول الاول فالتخصيص لها اختصاص بالجميع وهذه الاخبار للعلّة المذكورة مع خصوص مورد هذا حيث  
ضعف عن تخصيص الجميع وانما ما تكلفه جمع من متأخري متأخري ما يجازي الله افلا وهم في الجواب عن اطلاق الامة في هذه الروايات  
بالجمل على انه عليه السلام كان يعلم ان حق الامة لم ينتقل الى ذمة الرجل وانما كان عيناً موجودة فلاجل ذلك منع من الامراء الذي اثاره على ما في الامة  
واحرارها فلا يخفى ما فيه على النفس النبوية من التكلف والتعسف الذي يدرك كل باطل ويبيح على ان هذا احتمال قد ذكره في رواية  
سماعة رعاية امكانه قصور عن قضية واحدة مع ان رواية ابي ولا قد تضمنت الذين وقع الجواب فيها بهذا التخصيص فكيف يكون لبراد  
بذلك العين الخارجة في الامة خاصة ومنها حقيقة على بن يقطين وثوبان حقيقة يعقوب بن شعيب رواية عبد الله بن سنان والظاهر من  
الجميع هو الحمل على ما بعد الموت اما حقيقة يعقوب بن شعيب فهي كالصحة في ذلك حيث قال الرجل يموت فماله من ماله اى بعد  
موته فلا وجه للاستدلال بها على البضيات كما هو محل البحث وقريب منها الروايات الاخرى ان لقوله عند موته وبالجملة اى لم يكن  
ما ذكرناه هو الظاهر اقل لان يكون مساوياً الاحتمال وبليق الاستدلال بهل في الاستدلال ويؤيد ما ذكرناه من اطلاق الوصية تكرار هذا  
هذا المعنى في الاخبار ودلالة على ان غاية ما للبيت الموصية به من ماله هو الثلث وقد تقدمت ولعل وجه التحكيمة في مع الشارح من الزيادة  
على الثلث في الوصية التي يكون تنبذ ما بعد الموت وتحويل التصرف له في حال حياته في ماله مطلقاً وان يفعل ما يشاء ويعطي ويدينه  
لمن يشاء كما صرحت باخبار القول الاول هو ان المال بعد الموت لما ينتقل الى الورثة ونخرج عن ملكه ونقصر فانه يسهل على النفس  
التضارب والجور بغير اثم فمن اجل ان مقتضى الحكمة الربانية منعه من زيادة في الوصية على الثلث خوفاً لصرار بالورثة والتعسف  
عليهم بل صرحت بكراهة الوصية بالثلث في رواية الامام مع حفظه وشعبه وحرصه عليه وهذه الحكمة ليست خالصة في الحق وان كان  
مريضاً فان البر وممكن الشيخ بالمسألة الجملة حاصل سيكون كتحقيق الصريح في ماله اى مال غيره وتوهم كون حال المريض مع من ان يكون  
للورثة بخلاف الصريح مطلقاً ممنوعاً قريب من مرض عائش صحيح عمل بالموت كما هو المشاهد بانوجدان في غير ما ولا مكان وبالجملة فان التمسك  
في الصورة الاولى لما كان بعد الموت زمان الذي ينتقل فيه المال الى الورث حاركة تصرف في مال الوارث منع منه والتصرف في الصورة  
الاخرى لما كان في الحياة ولا تعلق له على الموت كان كصرف الصريح في ماله يفعل بما يشاء وما شرع به يظهر ان اكثر هذه الاخبار غير  
ظاهرة الدلالة وما يظهر من ذلك فنبيل العمل على التقييد الذي هو الاصل في اختيار الاخبار وانما مات القول الاول للثبوت على  
المعول في جميع اصحجة الدلالة واختصاص المقالة لاحمال المطبق في دلالتها بوجوب من اوجوه نعم سواء على هذا اصطلاح المحدثين في  
ان لا اصل له ولا دليل عليه بل الدلالة على صلاية بل نظريتين الاصناف ورجع اليه اصطلاح اصحاب هذا الاصطلاح الضعيف وما يصعب لتدعيم  
انك قد عرفت ان فيها الضمير ومن اجل ما قلنا توقف شيخنا التمهيد الثاني في المسالك بعد البحث في المسئلة في ترجيح احد القولين وتعمد المحقق  
الكاشاني في المفاتيح كما هي عادته فيه غالباً فقال في المسئلة المذكورة وفي منع المريض من التبرعات المنفردة التي لا تلتزم بقصوب المال على  
الورثة من غير عوض زيادة على الثلث من دون ان يتم اجازة تمام قولان وفي الدلالة من الجانبين نظرنا في صحة سده غير دال وما هو ان  
غير صحيح التمسك ولا معتبر الاثبات في طرف الجواز مؤيد بالاصل وهو ان صاحب المال حق بماله مادام حياً ولتلك مغايرة لا اكثرية و  
الاشهيرة انتهى وبالجملة فان من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح الحديث وانما عمل على الاصطلاح القديم في الحكم بضم جميع الاخبار فانه لا  
يرتاب في لا يشك في صحة ما اخترناه تال في كتب من اخبار القول المشهور بين المتأخرين العلامة في الجمع واخرج عليه برواين على بن عتبة  
ورواية ابي لا وصحة على بن يقطين المتقدم جميعاً المقام ورواية على بن ابي بصير عن ابي عبد الله قال ان عتق رجل عنده مائة حاهما  
له ثم اوصى بوصية اخرى لقت الوصية واعتقت الحارثة من ثلث الا ان يفضل من ثلث فابلق الوصية واستدل ابنه بصحة زيادة عن  
القتة قال اترك الذين ومثل عتق المملوك واستعفى ورواية حفص بن البصري ورواية الحسن بن الجهم الدلائل على ما دللت على صحة  
زيادة المذكورة وهذه الروايات والمثاليها قد تقدمت في المسئلة السابقة فيها اذا كان على الانسان دين فاعتق مملوكه الذي  
ليس له سواء منه من المقتضى الخامس في الموصى له ثم احتج ببعض الدلالة الاعتبارية كما هي قاعدة بهم الى ان قال احتج المخالفان ما لك  
تصرف في ملكه فكان سابعاً ناصياً كما اصبح والجواب المنع من المداومة والقياس باطلا في نفسه الذي ظاهر انتهى اقول انظر الى هذه الحارث  
الظاهر في عدم استدلاله للقول المذكور في من تلك الروايات المتعددة التي يجمع كثرها كما عرفت وانما اورد هذا التعليل الاجمالي  
ورده بما ذكره وهو عجيب من مثله قدس سره فان كان ذلك عن عدم اطلاع على شئ من تلك الاخبار فهو عجيب من مثله وان كان مع اطلاع  
عليها فهو عجيب من نظري كلامه هذا وادى الاخبار والدلالة على القول الذي اختاره ولم يبر في مقابلتها الا هذا التعليل العليل فانه لا يبريه  
الثالث في تعليله والخرج بما ذكره واما الروايات التي استدلت بها فقد عرفت الجواب عن حمل منها على الكلام فيما استدلت به من صحة  
زيادة وروايتي الحسن بن الجهم واما التي اقامتها قد مذكروا في المسئلة فانه لا ينبغي دلالتها على ما ذكره الا انافاً فانه في تلك المسئلة  
ان وجه الجمع بين هذه الاخبار وبين الاخبار التي استندنا اليها هنا في الدلالة على ما احتجنا به من صحة البضيات من الفصل هو العمل  
بنسب الاخبار لا انها انما هي منصوصة على عموم هذه الاخبار والاطلاق لان مورد تلك الاخبار العتق مع الدين لمزاحمة فيجب العمل فيها  
بما دللت عليه لك يجب الوقوف فيه كما دللت على اخبار هذه المسئلة واما رواية ابي بصير التي استدل بها فاجاب عنها ما عرفت

في الجواب عن رواية علي بن حنبل ولنا بناء على اصطلاحهم وهذه الرواية وامثالها من رواية علي بن حنبل وغيرهما الذين يصح باصطلاحهم  
بضعف الاستناد الزمان لهم باصطلاحهم فلا تقوم لهم بها حجة علينا كما لا يخفى والله العالم **المسئلة الثامنة** في اختلاف اصحاب  
رضوان الله عليهم في اقرار المريض فانما في مرضه على احوال احدها انه ينفذ من الاصل مطلقا من غير فرق بين اقراره في حال مرضه او صحته  
مذهبنا حيث قال من كان عاقلا عيلا امره بما ياتي وبذرف اقراره في مرضه كاقارده في صحته ولم يفرق بين الدين ولا العيى ولا امين  
الوارث ولا الاجنبى ولا بين ان يكون المقر متما في اقراره او غير متمم وهو اختيار ابن ادريس وثانها انه من الاصل ايضا لكن بشرط عدالة  
المقر وانتفاء التهمة لو ارث كان الاقرار واجنبى ومن الثلث مع انتفاء احد القيدين وهو مذهب الشيعين وابن البرقي والمحقق في  
يتم والشهيد الثاني في المسائل وسبب التمسك بالسند في شرح النافع والمحدث الشيخ بن الحسن البحر العامل في الوسائل وغيرهم بل صرح  
في المسائل انه مذهب المحقق في النافع حجة القول الاول كما ذكره عموم اقرار العقلاء على انفسهم جائز ولا يترتب باقراره براءة ذمتهم  
حق عليه في حال الصحة ولا يمكن التوصل اليه الا بالاقرار فلو قبل اقراره بقيت ذمته مشغولة وبقي المقر له ممنوعا من حجة وكلها مفيد  
واقضت الحجة بقول قوله وانت جبري يا فقيه من امكان المناقشة وطريق البحث اليها ما الحديث المذكور فانه يخص عمومها بالاحكام والآ  
الدالة على انه مع التهمة وعدم العدالة لا ينفذ اقراره واما التعليل الاخر فانه لا يجرى حرمان الوارث ومنعه وان ذمته مشغولة كما يثير الخلل في الاخبار  
ذمته مشغولة واقعا كما لا يخفى ان يكون قصده من الاقرار مجرد حرمان الوارث ومنعه وان ذمته مشغولة كما يثير الخلل في الاخبار  
الاثنية الصخرة باشرط ان في التهمة وكونه مرضيا والاستدلال المذكور منبثق على الاحتمال الاول وهو غير متعين بينهما مع دلالة الاخبار  
المذكورة على ما ذكرناه وبالجملة فترجح احد الاحتمالين على الاخر يمكن التفرع عليه والبناء على ما يقتضيه يحتاج الى دليل وليس فليقلنا  
القول الثاني فيدل عليه اما بالنسبة الى الوارث فصحة منصوص بن حازم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى بعض ورثته  
ان له عليه دين فقال ان كان الميت مرضيا فاعطه الذي اوصى له وموثة الى ابيوب عن ابي عبد الله عن رجل اوصى بعض ورثته ان  
له عليه دين فقال ان كان الميت مرضيا فاعطه الذي اوصى له واما بالنسبة للاجنبي فصحة ابن سنان عن العلاء بن ربيعة عن رجل  
سئل ابا عبد الله عن امرئ استودعت رجلا مالا فلما حضرها الموت قالت له ان المالك الذي اودعته اياك فلان فلان فادفعه اليه  
واي اهلها الرجل فقال له انه كان لصاحبنا مال ولا نراه الا عندك فاحلف لمانا مالك شي ليحلف له فقال ان كانت هامة  
فيحلف لهم وان كانت متمة فلا يحلف وصح الامر على ما كان فانما لها من مالها ثلث واما القول الثالث فيدل عليه بالنسبة الى اقرار الاجنبى  
واتم من الثلث فصحة ابن سنان عن العلاء المتقدم واما بالنسبة الى الوارث وانتم من الثلث مطفاستدل عليه بصحة اسمعيل بن جابر  
قال سئل ابا عبد الله عن رجل اقر لو ارث له وهو مريض بدين قال قال يجوز عليه اذا اقر به دون الثلث وقوى جاعته منهم شيخة التهمة  
الثاني في المسائل وسبب التمسك بالسند في شرح النافع حمل الرواية المذكورة وما شملت عليه من اعتبار الثلث على حالة التهمة جها  
بها وبين صحة منصوص المتقدم وادى الى المسالك احتمال ان نفوذ ذلك بغير قيد وهو لا ينافي توقف غيره عليه قال مع ان ظاهرها  
غير مراد لانه اعتبر نقصان المقر بدين عن الثلث وليس في ذلك شرط الجماع انتهى اقول بل الوجه هو الاول الذي يحصل به الجمع بينهما وبين  
الصحة المشار اليها بالرواية التي معها واحتمل بعض ما ينفخ اعطاه تعالى حرقة من ان يكون دون في الرواية بمعنى عند وان يكون المراد  
الثلث وما دون ويكون الاكتفاء منبثقا على الغالب لان الغالب اقل من الثلث ونقصانه وكونه بقدر الثلث بغير زيادة ولا  
نقصا نادرا انتهى قول والجملة الثانية غير بعيد فقد وقع التعبير بمثل هذه العبارة في ارادة البعض المذكور في جمل من مواد الاحكام و  
عليه حمل قوله عز وجل فان كن نساء فوق اثنتين ابي اثنتين فما فوق ثم اقول قد روي في الكافي والشيخ في صحيحه عن  
ابي ولا قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مرضى اقر عند الموت لو ارث بدين له عليه قال يجوز له ذلك قلت فان اوصى لو ارث  
شي قال جائز وظاهر هذه الرواية انما ينطبق على القول الاول لكنها معارضة بصحة منصوص بن حازم وموثة الجاهل بالمتقدمتين  
وقضية الجمع بين الجميع تقييد لطلاق هذه الرواية بتلك الروايتين وكيف كان فهي كما ترى ظاهرة في رد القول الثالث بالنسبة  
الى الوارث سواء قيدت ام لم تقيد لانه قد حكم بكون الاقرار للوارث من الثلث مطفا هذه الرواية بحسب ظاهرها فاحلت على كونه  
من الاصل مطفا في ظاهره في رد من اصله بالنظر الى تقييد ما بتلك الروايتين بكون رد اعطيه بعض ما اطلقه مضافا فذلك لما عرفت  
في الرواية التي استدلل بها وبما حررناه يظهر من تلك الظاهر الاقوال الثلاثة المذكورة هو القول الثاني وفي المسئلة ايضا اقول اخبرنا  
الفريق بين المصنف من الاصل والثلث بحجة التهمة وانتفاءها ومنها جعل مناط الفرق المذكور العدالة ومنها تقييد الحكم للاجنبي بكونه من اصل  
وتقييد ذلك في الوارث بعدم التهمة وقد ذكر جمع من الاصطلاح ان المراد بالتهمة هنا العقل المستند الى القران والحال بالثبوت والمقالية لانه  
عطان المقر له يقصد باقراره الاجناب عن حق مقدمه وانما المراد تخصيص المقر له بما اقر به حرمان الوارث من حقله وبعض الشرع بالغير  
فلذلك جرى مجرى العيصية في الخروج من الثلث خاصة والظاهر ان المراد من العدل في كلامهم هو ما اشار اليه في صحة منصوص  
موثقة ابي يونس بقوله مرضيا اي يعتمد على قوله ولا يظن به التهمة وقصد حرمان الوارث باقراره وهو المراد ايضا من قوله عليه السلام في رواية  
اله لابن ابي ربي ان كانت مامونة وبالجملة فانه لما كان المستلزم له من ماله بعد الموت الا الثلث خاصة وما زاد فهو للوارث منع  
من تصرفه فيه بالوعدة ونحوها صح فاذا اعترف بالدين الذي مخبره من حيث هو من الاصل لتعلقه بالذمة من احتمال اعترافه للصحة والبطالان  
وجب التفصيل فيه بما دلت عليه هذا الاخبار من ان اذا كان مرضيا مامونا له ذمته ووزع مجرعه من مخالفته الحد في الشرعية والافاض



اللاهية وجب العمل بظاهره غير ان يخرج من الأصل رتبة يخرج من التلث وبها يظهر ما في دهم جملة من الاستدلال من ان الاقرار بان يكون  
من التلث مع ظهور التهمة ومع التلث واجبه ما يخرج من رتبة يخرج من التلث وبها يظهر ما في دهم جملة من الاستدلال من ان الاقرار بان يكون  
حينما تها صيرت في كون الاخراج من الأصل مشروطا بكون المقر حيا ما سوره ومقتضاها ان مع الجهل وعدم العلم بوجود شرط او عدم  
بعدم وجوده يكون الاخراج من التلث لعدم وجود الشرط الموصلا لتمامه. المشروط وهذا التحقيق يرجع في الحقيقة الى القول المتقدم بان  
مناط الفرق المذكور العدالة كما هو متفق من علماء في الشك كونه وانها هي الدافعة للتهمة وهذا هو ظاهر الاحكام المتقدمة وبها يظهر  
من هذا القول والقول الثاني ما لو كان المقر على ظاهره بعدالة وقامت القرائن الحالية والمقالية على التهمة فعلى الكفاءة بظاهر العدالة  
يكون الاخراج من الأصل ولا يلتفت الى ما دللت عليه القرائن المذكورة وعلى تقدير التهمة من صمم عدم التهمة الى العدالة وجعله مشروطا  
ان يكون الاخراج من التلث لا يتفاء احد الشرطين وستحس بان اعتبار انفاء التهمة من شرط العدالة لا يعفيه مستند  
من الاحكام الا انها منهم من شرط الامانة وكونه مرضيا الذي هو عبارة عن العدالة لعدمه بالتقريب الذي قد سألناهم الا ان يقال ان فينا  
القرائن بالتهمة الموجبة لظهورها في العدالة المذكورة ولا يخاف منها وهو غير بعيد وان صرح في مسائل الخلاف وجوز اجتماعها معا على ان  
العدالة المبنية على الظاهر لا تزول بالظن وفيه مع ظاهر فان العدالة تمانس على الظن واللازم من ذلك تقابل الظن وترجيح احدهما  
على الاخر يحتاج الى مرجح والظاهر ان ما ذكرناه هذه الكفاية صلت الى قولنا في المسئلة فقال ان فسر التهمة بما قد سألنا عن جمع من الاحتجاج  
ما هذا اللفظ ولا قوى ان التهمة بالمعنى المذكور توحي للصحة من التلث مطر وكون المقر حيا بوجوب قوله الظن بصدقه لكونه امينا مستند  
بوجوب الصق من الأصل وفي غير ذلك قائل انتهى وحمل التامل في كلامه ما وانتهى الوصفان كما في غير العدل والجهول بالعدالة الذي  
لم تظهر قرائن التهمة عليه وقد عرفت ان مقتضى جواهر الاخبار الدالة على اشتراط كونه مرضيا في الخروج من الأصل انه متوقف على الشرط  
وجب انفاء الشرط فالحكم بان من التلث في هذه الصورة بناء على ذلك الظاهر لا استكمال فيه الا ان ما ذكره من التامل في امثال  
هذه المواضع لا يخرج من وجه هذا وقد صرح جملة من اراخضاب منهم العلامة في التذكرة والتهميدان بان لا يبرى المريض للظاهر  
نفوذ اقراره من الأصل فتمسك ما ان اقرار العقل على انفسهم جائز التام عما يصلح للمعارضات فان رواية العلامة مفروضة في الاقرار الواقع  
في مرض الموت وغيره الا عموم فيه حيث يتناول من يرى بعد المص واليه حال السيد السدي في شرح النافع وهو جيد قل فيليب  
بقي في المقام روايات تتعلق بالمسئلة لا بأس بنقلها وبما انما شملت عليه ومنها صحيحة الجولي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له  
الرجل يقر لو ارث بدين فقال يجوز اذا كان مليئا وصحيحة اخرى قال سئل ابو عبد الله تعالى عن رجل اقر لو ارث بدين في مرضه يجوز ذلك  
قال نعم اذا كان مليئا وصحيا سمع كان يحتمل رجوعه على الوارث الذي اقر له والقصر من ذكره ما لا يمتنع ذلك قريبة على صدق المقتضى اقراره  
له ويحتمل عوده الى المقر ويجعل ذلك كناية عن صدقه وامانة واثباته على هذين الاحتمالين يكون مخرج من الأصل ويجعل رجوعه الى المقر  
ايضا لا باعتبار الاول بل بمعنى التخصيص بالتلث بان تفسر ملائمة بالتلث وحاصل الجواب بجواز اقراره في التلث خاصة فيكون مخرج منه  
دون ويمكن تأييد هذا المعنى بموثقة سماعة قال سئلته عن رجل اقر للورثة بدين عليه وهو مريض قال يجوز عليه ما اقر به اذا كان قلسا لمحل  
القليل فصار دونه مخرج هذا الذي لا يمتنع من التلث وهذا يكون هذه الروايات مطابقة لما ذهب اليه المحقق في النافع الا ان يحتمل على  
الجهة كما تقدم ذكره في صحيحة اسمعيل بن خباب الا ان الاسناد اليها مع ما هو عليه من الاحمال المجرى لدفع دارة الاحمال لا يفي من الاستكمال  
والحق ان هذه الاخبار لا يظهر لها معنى يعتمد عليه ولا يفهم منها حكم يرجع اليه ومنها صحيحة سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال سئل عن  
رجل من مرض الموت دفع مالا لرجل من التجار فقال ان هذا المال هلان من فادن لبيح فيه قليلا ولا كثيرا فادفعه اليه بضر حيث  
شاء فمات ولم ياص فيه صاحبه الذي حمل ما حمله يدعى صاحبه ما الذي حمل على ذلك كيف يصنع قال يصنع حيث شاء قال بعض  
مشايخنا رضوان الله عليه قوله يصنع حيث شاء هو قال يصنع حيث يشاء اذا طارقه اقراره انه اقر له مالا هو يملكه في ذلك جوارضه  
فلا يلزمه بيان سبل المالك ويحتمل ان يكون المراد انه وصى اليه بعض هذا المال في ان يصنع به وهو مخير في التصرف به مطر او في رجوعه  
الى التهمة اقول لا يخفى ان شيئا من الروايات المذكورة ظاهرة في ان هذا الرجل يدلك المال لذلك الشخص الذي سماه ان يول اصل بالكتابة او  
لهذا ان الرجل المستحق لم يقض المال ولم ياص فيه ما حمله تحت من ذلك بل يدرك ما يدرك من ذلك ان الرجل على الاعتراض له مع انه لا يتحقق في ذلك  
مالا بالكتابة وجه ففرقة التهمة في هذا الاعتراض ظاهرة فيجب بمقتضى مقتضى ان يكون مخرج من التلث خلفه وطاهرات المال وان  
في باب الامين وجه فيجب العمل جوابه بان ذلك المالا يصنع حيث يشاء اما عدم وجوده وادرك ذلك الرجل بمقتضى من لا وادركه  
له ان هو وصى به كمالا الى من شاء او يعترف به كما وصح القول به في المسئلة او على ان ذلك المال يخرج من التلث او على ان العزم من الجواب بينا  
حق الانتقال والتعلق بهذا الاعتراض مع قطع النظر عن هذه المسئلة بالكتابة وكيف كان فالمرحوم حال من شروط امثال الماهية  
من الاجمال ومنها رواية لا يصح عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل معه مال مضاربة فمات وعليه دين وابوص ان هذا الدين  
ترك لاهل المضاربة يجوز ذلك قال نعم اذا كان مصدقا اقول هذا الخبر مما يتنظم في سلك اخبار القول الثاني والتفسير بقوله مصدقا  
مثل قولنا تلك الاخبار مرضيا امامه او منها رواية السدي عن جعفر بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اقر بدين له وما اقر عند  
موته لم يثبت ولا يثبت رده اقول الظاهر في قوله لا يثبت بدين له في الوصية بعد موته لا يثبت بدين له في الوصية ومن قبلها ما يثبت في الجار  
والجور ومن قبلها يرد وما اعتداه لعلقه بالمال فانه يقتضيه في الدعوى وهو مما لا يثبت له من المال الا ما اقر به له وما اقر به له وما اقر به له

وما اقر به عند موته الى اخره ما ذكره الشيخ في كتابي الاخبار من الحمل على ما انا كان غير حرجي بنهما على الوصية يكون منسوخة بعض  
من الاصل وان اخرج من الثلث وظاهر الخبر رده مطلقا الا انما كان مخالفا لما تقدم من الاخبار فالواجب حمل على ما ذكره الشيخ ورواها  
رواية محمد بن عبد الجبار قال كتب الى العسكري عليه السلام اوصني الى رجل واقرب له بدلين ثمانية الاف درهم وكذلك ما كان نهاس  
مناع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر وخاش وكما الها اقرت به للوجه اليه واشهدت على وصيتها واوصت ان يخرج عنهما من هذا التركة  
مجتان وتقطع اربعين درهم وماتت للرثة وترك زوجا ولم يدركها المخرج من هذا واشتبه علينا الاخر ذكر كاستبان المرثية استشارتنا بكتب  
لها ما يصح لهذا الوصي فقال لا تصح تركتك لهذا الوصي الا باقرار له بدلين يحيط بتركك بشهادة الشهود وقا حريته تنفيذ ما توصيه بكتب  
له الوصية على هذا واقربت للوصي لهذا الدين فرايد اذام الله عزك في مسئلة الفقهاء قبلك عن هذا وتعرفنا ذلك لنعمل به انشاء الله فخر  
نخط ان كان الذين يصح ما يفهم ما يفهم الذين من راس المال انشأ قوم لم يكن الذين حقا انقلها ما اوصت به من ثلثها كفى ولم  
يكف اقول لما كان ظاهرة شيئا هذه الحكاية ان المرثية المشار اليها فاصدة بهذا الاقرار حومان الوارث لم يثبت الحكم فيها على عدالة المقر وكونه  
حقيقا لان للعلوم من التباين خلافا بل رتب على ثبوت الدين ومعلومية حقيقة وهو نظير ما تقدم في رواية التكويني من قوله بل ثبت  
ولا بيقنة رده بناء على ما ذيلنا هاهنا من التأويل بان اذا كان بينهما احتياج في احوال الى البيقة الموجبة لشوئته والا من الثلث و  
اما قوله في الخبر المذكور فرايد اذام الله عزك في مسئلة الفقهاء قبلك فانه لا يخلو من غرض قال المحدث الكاشاني في الوافي يعني ما رايك  
او اعلمنا رايك في سؤالي الفقهاء الذين يكونون عندك من شيعتك عن هذا وفي تقريرنا ذلك منهم اذ ليس لنا اليك وصول وكان  
غرض الاستيذان في مطلق سؤالهم من المسائل انتهى اقول الظاهر ان لا يخرج من بعد وقال شيخنا المجلد في حواشيه على كتاب الاحكام  
المراد بالفقهاء الاثني عشر اي يطلب رايك او تتبعه وان رايت الصلحة في ان تعرفنا ما الجواب به الا ثمة المقدمة عليك عند سؤالهم  
عن هذه المسئلة فعلى الاخبار يكون وتعرفنا معطوف على مسئلة تغيير الهوا ويحتمل ان يكون المراد السؤال عن فقهاء البلد وتعرفنا بحجابه  
بان تقر اقبالك بكر القاف وفتح الباء وعلى التقديرين يكون هذا النوع من الكلام الغير للمعهور من اصحابهم للثقة وعلى الثاني انها  
الثقة ويمكن ان يكون المراد ما رايك في مسئلة مسئلة الفقهاء قبل ان نشتك فيها يعني فقهاء بلدنا السائل انتهى اقول والذي يظهر  
لي من العبارة المذكورة ان المراد ما هو عرفنا رايك في هذه المسئلة التي مسئلة الفقهاء قبلك لنعمل بما تقرنا دون ما قالوا اولئك  
الفقهاء فيها وارجح يكون المراد بالفقهاء فقهاء العامة ومنهم رايه مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن ابيه قال قال علي عليه السلام لا  
لوارث ولا اقرار بدلين يعني اذ اقر المريض لاحد من الورثة بدلين فليس له ذلك وحمله الشيخ في التهذيبين قارة على الثقة واخرى على  
المتهم وما زاد على الثلث اقول ما تضمنه من انتهى عن الوصية للوارث فلا ريب في حمله على الثقة لان ذلك مذهب جمهور المعهور  
واخبارنا المعتضدة باتفاق اصحابنا دالة على الجواز كما تقدم تحقيق في المسئلة المذكورة من المقتصد الاول واما المنع من الاقرار بالدين  
فموسيقين الحمل على احد المحجلين والله العالم **المسئلة الثالثة** اختلاف الاصحاب رضوان الله عليهم في ان من مات ولا وارث  
له هل له ان يوصي بجميع ماله الى من شاء فذهب الشيخ في كتابي ادرين والعلامة في تلخ الى الثاني وذهب ابن الجني والصدوق في  
الشيخ وهو ظاهر الشيخ في كتابي الاخبار الى الاول وهو ظاهر المحدثين الحسن الكاشاني في الوافي المولف والحقر العام في الوسائل وهو  
الخيار وقال في تلخ قال الشيخ في من ليس له وارث قريب ولا مولود فمما لا يصح ان يوصي باكثر من الثلث وذهب ابو حنيفة واصحابه  
شريك الى ان له ان يوصي بجميع ماله وروى في الحداديين ثم استدل بحجة الوصية بالثلث اجماعا ولا دليل على الزائد وروى  
معاذ بن جبل ان النبي قال ان الله تصدق عليكم بثلث امواتكم زيادة في حسناتكم ولم يفرض بين ان يكون له وارث ام لا وقال ابن ادرين  
ايضا لا يصح الا في الثلث وقال ابن الجني وروى عن امير المؤمنين عليه السلام قال ومن اوصى بالثلث فقد بلغ المداينة بذلك اذا كان  
له ورثة ومن تجاوز ذلك الى الثلث لم يجز الا ان تشاء الورثة فاقام من لا وارث له فمما لا يوصي بجميع ماله وفيما شاء تمام الوصية  
فيه وقال الصدوق في المقتع اذا مات الرجل ولا وارث له ولا عصبة قال يوصي بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وللعامة الاول  
لما تقدم واحتج الاخرين بما روى التكويني عن جعفر بن ابي عمير انه سئل عن الرجل يموت ولا وارث ولا عصبة قال يوصي بماله  
حيث شاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل وقد روى الشيخ والصدوق معا عن عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام في رجل اوصى  
بماله ما دام فيه الروح ان اوصى به كله فهو جائز له ثاب ولاه انما اذا لم يكن له وارث قريب ولا يوصي به كله واستدل بما سبق  
حديث التكويني والوجه ترك هذه الرواية لضعفها انتهى كلامي في تلخ اقول العجب من الشيخ قدس سره انه استدل على فذهب اليه في  
الخلاف من عدم صحة الوصية في الصورة المذكورة بان الوصية بالثلث مجمع عليه وما زاد لا دليل عليه مع انه بعد ذلك نقل عن ابو حنيفة  
ان له ان يوصي بجميع ماله قال وروى في الحداديين ثم استدل بحجة الوصية بالثلث اجماعا ولا دليل على الزائد وروى  
الثلث لا دليل عليه والدليل معجود فاعترفوا ان ابن سبيل وجه قاص فيه يوجب عدم العمل به ومع ذلك يستدل الى هذه الرواية  
الغامضة ويظهر ان الرواية التي اعترض بها واعجب من ذلك قول العلامة بعد ذلك والمعتد الاول لما تقدم وشاربنا قول الى فذهب  
الشيخ في وسائله بما تقدم الاستدلال الشيخ مع ما عرفت فيه من القصور والظاهر لكل ناظر نعم يمكن ان يستدل لما ذهب اليه الشيخ  
فت ومن تتبعه باطلا في بعض الروايات الدالة على انه موصى بما زاد على الثلث وحسب رده الى الثلث وبطلت الوصية بان ما  
باطلا فمما دلت على وجوب الرد الى الثلث وحسب رده الى الثلث وحسب رده الى الثلث وبطلت الوصية بان ما





فلم ينفذها فهو ضامن له ان قال وكذلك الذي يوصي اليه يكون ضامنا فيما دفع اليه اذا اوجده ربه الا ان يجرى عليه من قبله فان لم يجد فليس عليه ضمان ثم ان مع التفریط ولزوم الضمان لا رضى لا يتعين رجوع الدان على الوصي بل يتخيرون الرجوع على الوصي او على الورثة فيما قبضوا من حصصهم وترجع الورثة على الورثة على الوصي لان ما عجز له الوصي لا يتعين للذين تجرد عزاله ان يصل اليه الدان بل الذين يتعلقون بالثركة كانتا ما كانت وكيف كان فالضمان انما هو على الوصي والنقصا انما هو عليه من ماله لان الورثة متى اخذ منهم الدان الذين وصوا به عليه فلا يلحقهم ضمان ولا نقص والله العالم **المسئلة الخامسة** اذا انتقل الميراث من ينعق عليه كابيه وابنه مثلا فلا يخلو انما ان يكون بغير عوض او بعوض وعلى التقديرين فاما ان يكون الملك اختياريا او قهريا وعلى تقدير الملك بعوض فاما ان يكون عوضا او لا فانه صورته **الاولى** ان يملكه بغير عوض يكون الملك اختياريا كما لو اوصى له احد ابائه او امه فقبل الوصية او وهب له بغير عوض فقبل الهبة فان قلنا ان منجزات الميراث من الاصل كما هو احد القولين في المسئلة كان اغتافقه من الاصل ولا اشكال فيه وان قلنا ان المنجزات من الثلث كما هو المشهور بين المتأخرين فوجهان بل قولنا ان احدهما الحق في بيع مدعيها عليه الاجماع وهو ان عتقه من الاصل ايضا قال ولو اوصى له بابيه فقبل الوصية وهو ميراث عتقه عليه من اصل المال اجماعا لانه انما يتبرع من الثلث فما يخرج عن ملكه وهذا لم يخرج به بل بالقبول ملكه وانفق عليه تبعا للملكه وخرج استدلاله الى امين احدهما الصحة اجماعا واثانها ما ذكره من ان المعتبر من ان الهبة من الثلث على القولين في المنجزات انما هو بالتبعية الى ما يخرج ميراثه من ميراثه بملكه بنفس اختياره او اعتق العبد او وهب او وصى او نحو ذلك هنا لم يخرج المرض شيئا على هذا الوجه وانما الخرج له هو الله سبحانه حين ملكه بالقبول وانفق عليه قهره انتعا الملك فلم يكن مفوقا شيئا باختياره وانما احاد الفوات من قبل الله عز وجل وثانها العلامة في التجرع وهو ان عتقه من الثلث كالعتق اختيارا واستنادا الى ان اختيار التبرع وهو قبول الوصية وقبول الهبة في المثالين المتقدمين اختيارا للسبب وهو العتق المترتب على القبول متى كان الاول معدوما كان الثاني كذلك وهو يرجع الى منع كون العتق قهريا كما ادعاه ذلك القائل بل هو اختيارى له فانه لو لم يقبل لما دخل في ملكه ولما انتفى عليه ولما قيل باختياره ترتب عليه ذلك فيكون من قبيل عتق العبد باختياره وبالجملة فانه لا يلزم من كون الخرج قهريا كونه من الاصل وانما يلزم ذلك لو لم يكن مستندا الى اختيار الميراث المتكامل بالقبول كما ذكرنا لانه مستند اليه وبذلك يظهر الجواب عن احد الدليلين المتقدمين واما الثاني وهو الاجماع ففيه ما ذكره شيخنا في المسالك ولذا ذكره بطوله لقوة وجودة محصله وان كان قد قد منسدة منه في غير موضع فيما تقدم وهو ايضا قد خالف في غير موضع من كتابه هذا لكنه الحق التحقيق بالاتباع وان كان قليل الاتباع قال قد من شروا يقدح دعواه الاجماع في فتوى العلامة بخلافه لان الحق ان الاجماع احاطا بما انما يكون حجة مع تحقق دخول قول المعصومي في جملة قولهم فان حجته انما هو باعتبار قوايه عندهم ودخوله قوله في قولهم في مثل هذه المسئلة النظرية غير معلوم وقد نبه المصنف في اوائل المعتبر على ذلك فقال ان حجته الاجماع لا يقتضي اجمع العلم القطعي بدخول قول المعصومي في قول المجعدين ونهى عن الاعتراض عن بصحة ويذكر خلاف ذلك وهذا عندنا ايضا عين الحق فان ادخل قول شخص غائب لا يعرف قوله في قول جماعة معرفين بخرق اتفاقهم على ذلك القول بدون العلم بموافقة لهم بحكم بارد بهما يظهر جواز مخالفة الفقيه المتأخر لغيره من المتقدمين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الاجماع اذا قام عنده الدليل على ما يقتضيه خلافهم وقد اتفق لهم ذلك كثير لكن في الاقدم من مساحته عند الناس دون المتأخرين انتهى وهو جديده من كمال الخلق على الجاد المكين **الثانية** الصورة بحالها ولو كان ملكه بغير اختيار كحصوله له بالارث وينبغي القطع بكونه من الاصل هنا وان قلنا في سابق هذه الصورة بكونه من الثلث لعدم الاختيار في السبب لا في السبب نقل عن التذكرة انه جعل العتق اقرب ورعا من قبله بانه متى قلنا في الصورة الاولى بكونه من الثلث فيصير هناك فيحقق الملك للميراث فيكون معدوما من جملة امواله فانفاقه بغير علمه للمالقة وفيه رتبة لم يتلف على الوارث شيء انما هو محسوب مالا لا نه تجرد الارث بغير علمه فانفاقه بغير علمه للمالقة وفيه رتبة لم يتلف على الوارث شيء بكونه من الثلث انما هو لكون السبب اختياريا وانهما الذين كانت **الثالثة** ان يملكه بعوض موروث اختيارا بغير علمه بملكه باختياره بعوض لو بقي في مدة لا تزيد على الموت لو ارثه كالشركاء بضمن المثل من قال ان المنجزات منجزها من الاصل فانه يكون هنا من الاصل وهو ظاهر ومن قال انهما من الثلث فانه اغتافقه قولنا لاحدنا ان من الثلث لا يتبع كما اختاره العلامة في الارشاد وفي الاحكام للمعونة من القواعد وعلى ان يملكه باختياره سبب عتقه فخرى مجرى للبائش فخصوصا عند من يجعل فاعل التبعية على السبب كالجباين قال في المسالك وهذا هو الاصح وثانها ما نفوز به من الاصل لانه انما يخرج على التبعية والشراء بضمن المثل ليس بخرج فلا يكون مجرى التبعية والعتق حصل بغير اختياره فلا يعتبر فيه الثلث وهذا القول اختيار العلامة في كيفية التنفيذ من كتاب القواعد وورد بان ابن القيس في مقابلة ما قطع بقبوله وورد في المالقة بالانفلاق تصحيح على الوارث كما لو اشترى ما يقطع بموته فاجل ولا يخفى التمهيد في شرح الارشاد اقتصر على نقل القولين المذكورين ونقل دليل كل منهما ولم يبرح شيئا منهما والحق في شيء من الدليلين المذكورين وهو مؤيد لما توقعه في ذلك **الرابعة** ان يملكه بعوض موروث ملكا قهريا بغير اختياره بان يكون مستندا الى حكم الشارع وامر له به كما لو كان قد رث في حال الصحة او في حال المرض ان قلنا بكونه من الاصل بان كان وبعده بغير تباع بعوض وهو قادر على اشتراؤه فان هذا من الاصل على القولين ويحتمل ضعيف بكونه من الثلث بحصول السبب المتحقق للتصرف في الميراث ووجه ضعفه باننا قلنا ان الجواب للشارع فكان عليه بمنزلة الذين **الخامسة** ان يملكه بعوض غير موروث كما لو اوجبه للخدمة بانه عند من يفتق من الاصل لعدم قوته شيئا على الوارث **السادسة** ان يملكه بغير اختياره بل بالالتزام الشارع كماله لو نذر ملكه بالاجارة كذا الحكم في هذه الصورة كما سبقها بطريق الاولى والله العالم

## المسئلة الشادسة

المذكور حسن  
ومحمد بن ابراهيم

وأنظر لظن فيه وجه من الوجوه ولا معارض له كما عرفت إلا مجرد كلامهم فالعمل به معتبر والله العالم **حسبنا** حم به إلا تمام ليعمل على  
جله من أخبار نوادر الاحكام روى المشايخ الثلاثة عظم الله مراتبهم عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عن رجل أوصى إلى امرئ  
واشترى في الوصية معها صديقا فقال يجوز ذلك وتخصي للمرثية الوصية ولا تنظر بلوغ الصبي فإذا بلغ الصبي فليس له أن لا يرثي إلا ما كان  
من تبدل أو تغير فإن لم يرد إلى ما أوصى به الميت وهو حي في جواز الوصية إلى المرثية وروى في تيب والفقيه عن التكويني عن  
جعفر بن محمد عن أبيه عن ابنة عليهم السلام قال قال أمير المؤمنين المرثية لأبوصي إليها لأن الله نعم ولا توثقوا التفهاء أموالكم وهذا الخبر جازي  
القهدي بن علي الكراهة أو النقيية قال لأنه من مذهب كثير من العامة قال وإنما قلنا بذلك لاجتماع العلماء الطائفة على الفتوى بالخبر الأول  
أشاد به إلى جبر علي بن يقطين المذكور وقال في الفقيه بعد أن عنوان الباب بكراهة الوصية إلى المرثية ثم أورد خبر التكويني في خبر جبر  
أبو جعفر عن قول الله عز وجل ولا توثقوا التفهاء أموالكم قال لا توثقوا لها شارب الخمر ولا النساء ثم قال وأما سفيان فإنه من شارب الخمر  
قال في الفقيه وإنما يعني كراهة اختيار المرثية للوصية من أوصى إليها الزهراء القيام بالوصية على ما تومر به ويوصى إليها من الله تعالى  
والأقرب إلى العمل على التقية التي هي أحد الأقوال المنصوصة في الجمع بين الأخبار دون الكراهة وإن كانت هي المصالح عليها بينهم والآن  
بلغ في الاشتها ورؤى ثقة الاسلام عن أبي بصير في الموقوف عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت أبا جعفر عليه السلام من علمائه عند موته شراهم  
وأما خيارهم فقلت لداية يفتق هؤلاء ويمسك هؤلاء فقال لهم فلا صوابوا متي ضربا فيكون هذا ولوراء الشيخ والصدوق مثله  
أقول فيه دلالة على استحباب عتق من ضرب السيد وإن كان هو استحفاظ وروى المشايخ الثلاثة عن محمد بن يزيد عن أبي عبد الله قال  
مرض علي بن الحسين ثلاث مرضات في كل مرض يوصى بوصية فإذا أفاق أصغى صديقه أقال يفهم من هذا الخبر استحباب مضاء  
الوصية بعد البرء من ذلك المرض الذي الذي أوصى فيه وعن علي بن أبي حمزة قال قلت له إن في بلدنا رجلا أوصى بلئال لآل محمد عليه السلام فأنزل  
به فأكوه إن أحل اليك حتى تسامك فقال لا فاقني به ولا تعرض له أقول المظاهر من حمل على التقية لأن الظاهر أن السؤل هو الكاظم عليه السلام وكانت  
التقية في وقته شديدة وروى علي بن أبي حمزة في زمانه كان من الوكلاء وعن حماد بن عثمان في الصحيح أو الحسن عن أبي عبد الله قال قال رسول الله  
بشئ من ديننا الولد فاطمة عليها السلام قال في الرجل بها أبا عبد الله عليه السلام فقال أبو عبد الله إذا دفنها إلى فلان شيخ من ولد فاطمة وكان معي أملا  
فقال له الرجل إنما أوصى بها الرجل لولد فاطمة فقال له أبو عبد الله ما أتاه لا تقع من ولد فاطمة وهي تقع من هذا الرجل ولديها القول الظاهر أنه  
لتعلم أن هذا الموصى به لا يبيع ولد فاطمة عليها السلام جميعا أكثرهم أولا يمكن إحصاء البهائم لتفرقهم وإنما يمكن إعطائه البعض منهم خص هذا شيخ  
لأعيل بحيث أنها يقع منه وينتفع بها وروى في الكافي قال كتب محمد بن إبراهيم إلى أبي عبد الله عليه السلام في بيع من ابن أبيهم محمد بن أبيهم  
قال كتب إليه ميت ورواه الشيخ بسند آخر عن أحمد بن هلال قال كتب إلى أبي الحسن ميت أوصى أن يجري على رجل ما يقع من ثلثه ولم يصر  
بأنفذ الثلث هل للموصي أن يوقف ثلث الميت بسبب الأجزاء فكتب ينفذ ثلثه ولا يوقف لقول المظاهر أن معنى الخبر المذكور أن أوصى أن  
ينفق على رجل من ثلث ما قل ذلك الرجل فلو مات الرجل قبل نفاد الثلث يرجع الباقي إلى ورثة الموصي ولم يصر بأن نفاد الثلث إلى لم يوصى إليه  
الثلث كما على وجه ينصير استحفاظه فيه وفي ورثته من بعده فهل للموصي أن يقطع الأجزاء عليه ليحمله موقوف حيث لا يوصى به بالثلث  
كما لو لم ينفذ كله بالوصية فكتب إليه أن يوقفه بل يجب أن يجري عليه التقية من الثلث ما دام الرجل موجودا والثلث باقيا كما هو  
مقصود الوصية وأما فاقا فاقوه بعض متأخري المتأخرين من مشايخنا رضوان الله من احتمال حمل يوقف على الثلث وقفا ويجري عليه  
من خاصل الوقف فهو زيد صحيح بل غريب من مثله قد مر وروى الشيخ في تيب عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن قال سئل عن الرجل  
يوقف ثلث الميت بسبب الأجزاء فكتب ينفذ ثلثه ولا يوقف أقول لجمال هذا الخبر يحمل على التفصيل الذي تقدم في سابقه وخاصل التوا  
أنه هل للموصي إذا أوصى للميت بأجزاء ثلثه وصرف في مضر مخصوص أن يجعل موقوفه ولا يجري في ذلك الجري منع من ذلك وأوجب إيقاعه  
فيما أوصى به الموصي وروى في الكافي وروى عن الحسين بن إبراهيم بن محمد إلى أبي عبد الله عليه السلام قال كتب محمد بن يحيى وروى في الفقيه عن الحسين بن  
إبراهيم قال كتب محمد بن يحيى إلى الوصي أن يشتري شيئا من مال الميت إذا بيع فيمن زاد ويزيد ويأخذ لنفسه فقال يجوز إذا اشتري  
شيئا أقول المشهور بين الأصحاب هو الجواز في هذه الصورة ونقل عن الشيخ القول بالمنع استنادا إلى أن الواحد لا يكون موجبا  
قائما في عقد واحد إلا أن الأصل في العقد أن يكون بين اثنين إلا ما أخرجه دليل وهو الابد والحذر وروى بأن مرجعه إلى منع توليته  
في العقد وهو مجموع أدلة عليه دليل مع أصالة الجواز وجود النظر في الابد والحد كما اعترف به ولا دليل على اختصاصه ما بدلت  
وهذه الرواية كما ترى ظاهرة في الجواز ووجه من الأصحاب قد ذكرها ولكن لم يجعلوها دليلا لضعف جالها وجهالة المكنون اليه  
وأما جعلوها شاهدا ومؤيدا وقد تقدم الكلام في المسئلة في غير موضع وبينا أنه لا يتم دليل على المنع من تولية الواحد في العقد  
إلا في النكاح كما دللت موثقة أسحق بن عمار وروى المشايخ الثلاثة عظم الله مراتبهم الله نعم برحمته عن سعد بن أسحق عن أبيه قال  
سئل الرضاع عن وصي أيتام تدرك أيتامه فيعرض عليهم أن يأخذوا الذي لهم فيأبون عليه كيف يفتنع قال يرد عليهم ويكرههم  
وهو دال على وجوب القبض عليهم وكذا كل من له مال حال دفعه إليه من غير فائدة يجب عليه قبضه وروى في الكافي عن محمد بن  
علي في الصحيح عن رداء عن أبي عبد الله عليه السلام قال في رجل مات وأوصى لرجل ولدا من صغير فادركه الغلام ونهه إلى الوصية فقال رد علي  
مالي لا تزوج فلبي عليه حتى زنى قال يلزم ثلثي ثم زنا هذا الرجل ذلك الوصية الذي منع المال ولم يعطه فكان يترشح أقول لعل التمثيل الذي  
كنايته عن بيان القسط الذي يلزم بسبب المنع وأنه العظم من الأثم والأكثر منه وروى في الكافي وروى عن جعفر بن عيسى قال كتب إلى أبي

عن أبي بصير عن محمد بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام قال



الحسن آسأله عن رجل اوصى ببعض ثلثه من بعد موته من غلة ضيعته الى وصيه يضعه في مواضع سماه له معلومة في كل سنة و  
 الباقي من الثلث جعل فيه ماشاء وراعى الوصية فانفذ الوصى ما اوصى به اليه من المسمى للعلوم وقال في الباقي قد صيرت لفلان كذا ولفلانة  
 كذا في كل سنة وفي الحج كذا وفي الصدقة كذا في كل سنة ثم بدله في ذلك فقال قد شئت الاول ورايت خرافة شئت في الاولى ورايت الى  
 ان يرجع فيها وصيرت لغيرهم وينقصهم او يدخلهم غيرهم ان اراد ذلك فكتب ذلك له ان يفعل ماشاء الا ان يكون كتب على نفسه كتابا  
 اقول لفلان من الاستثناء هو ان يكون قد كتب كتابا على نفسه من عتق له شيئا من تلك الوصايا بحيث انه يلزم عند القضاء لو رفع الامر  
 اليهم وان كان يجوز له الرجوع بالنظر في الواقع وفيما بينه وبين الله ثم يحتج على بعد ان يكون قد ملكهم ذلك بوجه شرعي على وجه لا يجوز له  
 الرجوع وكتب لهم كتابا بذلك او يكون كتابا للكتاب كناية عن التملك وروى في يمين عن علي بن سالم قال سئلت ابا الحسن عمن عليه السلام  
 فقلت ان لي اوصى بثلث وصايا فما بها من احد فقال اخذ باخرهن قال قلت فانها اقل فلا فقال وان قل اقول انظر ان هذه الوصايا  
 الثلث على البدل الرجوع عن المتقدم منها الى المتأخر فلا امره باخذ بالوصية الاخيرة لانها ما سخرت لفلان فله ان يستأخرها فاستأخرها  
 بان له المدول ما دام حيا بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان وهو ذلك ومنها ما روي في الكافي عن محمد بن عيسى بن عبيد قال كتب  
 لي عن محمد بن رجل اوصى بالثلث معلوم من ماله ووصى لافريانه من قبله ابيه وامه ثم انه غير الوصية فخرج من اعلى واعطى من حرم يجوز  
 ذلك فكتب علي عليه السلام هو بالخيار في جميع ذلك الا ان ياتي الموت وروى في الكافي في الصحيح عن سعد بن يسار عن ابي عبد الله عني رجل  
 دفع لي رجل مالا وقال انما دفعه اليك ذخرا لبعثي فلا تزد منه ثم بدله للشيخ بعد ما دفع اليه المالا ان منه خمسة وعشرين ومائة دينار  
 فاشترى بها جارية لابن ابنه ثم ان الشيخ هلك فوقع بين الخاريين وبين الغلام واحدهما فقال النال وجعل ان جاريته حراما  
 انما اشترها ابونا لك من ماله الذي دفعه لفلان فاشترى من ذلك هذه الجارية فانت تنكحها سرا اما لا تسئل لك فاسئل الفقي  
 من الجارية فانت في ذلك فقال ليس الرجل الذي دفع المالا بالجارية وهو حرم الغلام وهو اشترى له الجارية قلت بل قال فقل له  
 فليات جاريته اذ كان الحجة هو الذي اعطاه وهو الذي اخذه اقول الوصية هذا الخبر ما تقدم في سابقه وروى في الكافي عن محمد  
 مروان قال قلت لابي عبد الله ان ابي حضر الموت فقبل اوصى فقال هذا ابني يعني عمر فبما صنع فهو جاريته فقال ابو عبد الله فقد اوصى  
 ابوك واوصى جاريته امر لك بكذا وكذا فقال اجزه قلت ووصى ببنه فبما عارفة فلك اعفاه بان لنا لغيره رده فقال قد اجزات  
 عنه انما مثل ذلك مثل رجل اشترى اخصية على انها مملوكة فوجد انها مملوكة فوجد انها مملوكة فوجد انها مملوكة فوجد انها مملوكة  
 القولين وقد تقدم تحقيق القول في كتاب الطهارة وفيه دلالة على حصول الوصية بالحوال الى اختيار الوصى وذلك في صحيحه في بيت عن  
 عنت الغائب قال قلت لابي عبد الله اوصى فقال علي جهازك وقد زادت وكن وصي نفسك ولا تقبل لغيرك بيعت اليك بما  
 صلحت وروى المتابع للثقة عن التكويني عن ابي عبد الله قال قال ابي عبد الله من المالك الكفن ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث  
 ورواه في مسند اخر عن التكويني عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال قال رسول الله اقول ما يبدا به من المال الكفن الحديث وروى  
 للمتابع للثقة عن محمد بن قيس في الصحيح عن ابي جعفر فقال قال امير المؤمنين ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على ائمة الدين ثم الميراث  
 بعد الوصية فان اول القضاء كتاب الله اقول لا خلاف بين الاصحاب في تقديم الكفن على ما بعد كما دلت عليه جملة من الاثبات  
 وانما الاشكال في ثمة له الواجب المستحق كواضعه بالاول ولم اقل لاحد من الاصحاب على كلام في ذلك والظاهر ان تخصيص  
 بالواجب اخذ بالمتيقن بما لا خلاف الاصل اما تقديم الدين على الوصية فهو ظاهر لعل الدين بذمت الميت ولهذا اوجب خروجه  
 من الاصل بخلاف الوصية واما تقديم الجميع على الميراث فلما كان في الايات من قوله عز وجل من بعد وصية يوصي بها او دين و  
 روى في الكافي ويحيى بن سعيد بن اسمعيل عن ابي قال سئلت الرضا عليه السلام عن رجل حضر الموت فوصى لابنه ولغيره شهدا  
 لابن وصيته وغائب الاخوان فلما كان بعد ايام ابياس يقبله الوصية مخافة ان يتوشت عليه ما ابنه ولم يقدر ان يجله ما بينه  
 فخص بها ابنه ثم لم يبق له وهو مطاع فيهم ان يكفها ما ابنه فدخلوا هذا الشرط فلم يكفها ما ابنه وقد شرط عليه ابنه وقال عن ابي عبد الله  
 وضع في حل من ترك جميع الاشياء والخروج منه استقيم ان يخلفها في ابيهم او يخرجها منه قال هو لازم لك فارفق على ابي الجور  
 كان فانت عاجز ولما ذلك جعل لابنه قال الحديث الكاشفة في الوافي لما استغفر عن علي بن النائل هو واحد الاخوين خاطبه  
 بالزوم والرفق ولم يراد بالمراد اليه بذلك الموت لما ثبت ان مثل هذه المناقشات المأثرة مما تعجل الاجل والمراد به ان وف  
 يفي له بسبب رفقك به يصير في مقامه انفق وهو حيد وفيه اشارة الى ما تقدم مما اختاره في المسئلة الرابعة من المقصد  
 السادس في الوصاية من وجوب القيام بالوصية على من حل وصيته حال عيته وفاته الموصى وان لم يقبل بعد بلوغ الخبر  
 له على ذلك لست جمل من الاحسان المتقدمة ثمرة وهذا انه الزم النائل لما مر من انه احد الوصيين بالقيام بالوصية حسب  
 الامكان واخذ الامر بالرفق مع الابن ولم يرض له في الخروج وان ترك بالكلية وفيه تعليل من خالف في المسئلة من منعه من ذلك  
 ثم روى في يمين عن صفوان قال سئلت ابا الحسن عمن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فملك له وصيانا فمهل يجوز ان يدفع  
 الى احد الوصيين دون صاحبه قال لا يستقيم الا ان يكون السلطان قد قسم هذا المال فوضع على يده هذا التفسير وعلى يده هذا  
 التفسير او يمتنعان بامر السلطان اقول لا يخفى فاني من هذا الخبر من الموصى قال في الوصية لعل المراد الا ان يكون السلطان  
 امر بوضع هذا المال عند احد الوصيين بمقامته بينهما او يجمع احدا الوصيين مع المدين بامر الله ولا يخفى فاني من التفسير

وظاهر كلامه ان المراد بالمال الذي قسمه السلطان هو مال المؤمنين والمتبادر من الخبر انما هو مال القرية وعلى كل منهما فانه لا يحل  
الذفع الى احد الوصيتين خاصة انقصه الاستثناء وبالجمل فانه لا يظهر من معنى يمكن الاعتماد عليه والشيخ في الاستبصار حمل على  
السلطان العادل دون البائز الا للتقية وهو اخرج عن محل الاشكال فانه نظر الى ان مقتضى حكم المسئلة كما تقدم هو  
عدم جواز انفرد الوصيتين متى شرط الاجتماع او اطلق فتجوز للقاسمة والافراد هنا انما انحصار حمل السلطان على السلطان  
العادل وان حمل على البائز وجب الحمل على التقية لما عرفت من ان الحكم عدم جواز الافراد للقاسمة وهذا اخرج عن ما ذكرنا في الاول وروى  
المشايخ الثلاثة قدس الله ارواحهم عن البرزقي باسناد له تسلسل عن رجل يموت ويترك عيالا وعليه دين ينبغي عليهم من ماله قال ان  
استيقن ان الذي عليه يحيط بجميع الثروة فلا ينبغي عليهم وان لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال ورواه في الكافي وبه سند في  
عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن مثل الا انه قال ان كان يستيقن ان الدين تركه جميعا وبه فلا ينبغي عليهم وان لم يستيقن فلينفق  
عليهم من وسط المال قال في الكافي وكذا نهو من بعض الرواة وروى في الكافي وسبع عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت  
لداة رجل من مواليك مات وترك ولدا صغيرا وترك شيئا من ماله فلينفق عليه من وسط المال فقلت نعم فقلت فلينفق عليه من ماله  
انفق على ولده والشيخ في التهذيب لم ينع فيه بقطع الاسناد حديثا لم يروى عن علي بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا وطعن فيه بخلافه القرآن  
واحتل بعض مشايخنا الحديث من متأخري المتأخرين حمل على انه كان عالما بانه لا حول ولا باب للدين في تلك الواقعة او انه كان  
نواصب فاذن في المتصرف في امواله او على انهم كانوا اعمى من الطباع والتلف فيلزم الانفاق عليهم من اى مال يتيسر اقول وكيف كان  
فان الخبر ظاهر على غير معمول عليه لما تقدم من ان الدين متقدم على الارث فلا بد في تخصيص ما دل عليه من التاويل باحد الوجهين  
ونحو ما كان يكون الاخذ قرصا من حيث الضرورة او ضمان الوجوه ذلك ونحو ذلك وروى المشايخ الثلاثة في الصحيح والحسن عن معوية  
بن عمار قال وصت الى امرئ من اهل بيتك ما لها وارثان يعق ويحج وينصدق فلم يبلغ ذلك فالت باحفيضة عنها فقال جعل  
اثلا فالتا في العتق وثلاثا في الحج وثلاثا في الصدقة فدخلت على ابي عبد الله ع فقلت لداة امرئ من اهل بيتك وصت الى بيتك  
فالتا وارثان يعقونها ويتصدقون ويحج عنها فظرت فيه فلم يبلغ فقال ابدل بالحج فانه فرضية من فرائض الله تعالى وتعمل ما بقي طاعة  
في العتق وطاعة في الصدقة باحفيضة بقول ابي عبد الله ع فرجع عن قوله وقال يقول ابي عبد الله ع هو هذا المضمون اخبار اخر اقول  
حكمه عليه بتقديم الحج لكونه فرضية فالعلم عليه يكونها لم يحج حجة الاسلام اولهم ذلك بقرينة المقام والا فالسؤال بحسب الظاهر  
وظاهر انه لو كان الحج مستحبا كان الحكم في ذلك ما ذكره ابو حنيفة من القصة اذ لا يفتي في الحديث اشكال من وجه اخر وهو ان  
انزل ان الثلث الموصى به لا يقوم بالحج والصدقة والعتق بل متى حضر في واحد او اثنين لزم الاخلال بالباقي فكيف يجره بالبداة بالحج  
ثم بعد ذلك يجعل ما بقى طاعة في العتق وطاعة في الصدقة فانه ظاهر في ان الثلث يقوم بالجميع اللهم الا ان يكون اذ ان بقى شيء فهو  
بهذين الاخرين صرف فيما او بواحد منها خسر فيه والا فلا وبالجمل فان التقصير انما يدخل فيما عدا الحج خاصة ويجوز ان يكون المراد ان  
ما بقي من ماله فليقتصر من سمة للعتق بما يناسب الباقي من القلة والصدقة يكفي فيها المستحق وروى الشيخ في تبيين محمد بن الحسين انه  
قال لا يجزى جعفر عليه السلام جعلت ذلك فلا اضطررت الى صلاتك فقال هات فقلت سعد بن سعد اوصى جعفر من ماله ما لم يمت شيئا  
ولادته في سيف ذلك فقال شيخ عنده ما دام له مال اقول المراد بالمال الثلث فانه هو الذي لم يعد ماله ويقتصر ما رواه في تبيين عن  
محمد بن الحسين بن ابي خالد قال سئلت ابا جعفر ع عن رجل اوصى ان يحج عنه مائة فقال يحج عنه مائة من ثلثه شيء وروى المشايخ الثلاثة  
في الصحيح عن ابراهيم بن مهران قال كتبت الى ابي ان مولاي علي بن مهران اوصى ان يحج عنه من مائة مائة من ثلثه شيء وروى المشايخ الثلاثة  
عشرين ديناراً فلا نقطع طريق البصر لضعف المتن على الناس الذين يكفون بالعتق والدينار اوصى عدة من مواليك في حجهم  
فكتب لي ثلث حج حجة الله قال ابراهيم وكتب اليه علي بن محمد الحضيضي ان ابي اوصى ان يحج عنه حجة بخرم ديناراً في كل سنة  
فليس يكفي ما اخرج في ذلك فكتب لي حجتين حجة فان الله عالم بذلك قول عيسى ان الله عالم بالعتق والدينار اوصى عدة من مواليك في حجهم  
ليس على سبيل الاختيار وهو مؤيد لما اشهر من حديث ادا امرت بامر فاقوا من ما استطعت وبذلك ان يجعل هذا الخبر وما تضمنته من  
السؤال المذكور على كون الوصية بالحج من البلاد كما ينبغي ظاهراً السؤال الاول والا فلو كانت مطلقة فان الطاهان يحج عنه من اى مكان  
اتفق ولومن الميعات كما يدل عليه ما رواه الشيخ في تبيين في الموثق عن ابن بكير عن ابي عبد الله انه سئل عن رجل اوصى بما في الحج وكذا  
لا يبلغ ان يحج به من بلاد قال يعطى من الموضع الذي يبلغ ان يحج به ومن ابن مسكان عن ابي سعيد عن سالم ابا عبد الله ع عن رجل  
اوصى بعشرين درهما في حجة قال يحج بها رجل من حيث يبلغه ونحوها غيرها من الاخبار وروى في الكافي عن علي بن يزيد صاحب النخبة  
قال اوصى رجل بتركه وارثان احج بها عنه فظرت في ذلك فذاشوا لغيره لا يكفي الحج فالت باحفيضة وفقها اهل الكوفة فقالوا  
فصدق بها عنه فلما حجعت لعيت عبد الله بن الحسن في الطواف فسلته وقلت ان رجلا من مواليك من اهل الكوفة مات واوصى  
بتركه الى وارثه ان احج بها عنه فظرت في ذلك فاذ بكف الحج فسلت من قبلنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها ما  
تقول فقال لها اجمعين محمد في الخبر فانه واسله قال فدخلت الحج فذا ابي عبد الله ع تحت الميزاب مقبل بوجهه على البيت يركب  
ثم التفت الى فرأى فقال ما حاجتك قلت جعلت ذلك اني رجل من اهل الكوفة من مواليك فقال دعنا عنك حاجتك قلت  
رجل مات واوصى بتركه ان احج بها عنه فظرت في ذلك فلم يكف الحج فسلت من عندنا من الفقهاء قالوا تصدق بها فقالوا تصدق

ما خبرت

في الواقع

[illegible]





